المملكة العربيَّة السُّعوديَّة
وزارة التَّعليم العالي
الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة
كلية اللُّغة العربيَّة
قسم اللُّغويَّات

القِلادَة الجَوهَريَّة

في شَرْحِ الدُّرَّة البَهيَّة نظْم الآجُرُّوميَّة

للشّيخ : أحمد ابن الشّيخ حجازيّ الفَشنِيّ

المتوفّى بعد شهر صفر سنة ٩٩٢هـ

دراسةٌ وتحقيقٌ

رسالةٌ مقدّمةٌ لنيل الشّهادة العالميّة (الماجستير)

إعداد الطالب
بدر بن محمّد بن عبّاد الجابريّ

بإشراف
الأستاذ الدّكتور : عبد العظيم فتحي خليل الشّاعر

للعـــام الجـــامعيّ ١٤٢٠ / ١٤٢١ هـ



المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيّئات أعمالنا، من يهد الله فهو المهتد، ومن يُضْلل فلن تجد له وليًّا مرشدًا؛ وصلّى الله على نبيّنا محمّدٍ، وعلى آله، وصحبه، وسلّم تسليمًا كثيرًا .

وبعد :

فإنّ علم النّحو من علوم العربيّة بالمقام الأسنى، والمنزلة العليا؛ إذ به يستقيم اللّسان، فيتجنّب القارئ لكلام البارئ معرّة اللّحن والخطأ، وإحالة المعنى وفساده، وكذا ينأى عن سوء فهم حديث المصطفى ﷺ، وينجو من العثار في الكلام، ويسلم من العيب والقدح الملازمين لمن لا يحسنه .

ولَمّا كان بهذه المنزلة أحببت أن تكون دراستي العليا في هذا التّخصّص من تخصّصات العربيّة .

وعند البحث عن موضوعٍ أتقدّم به في رسالةٍ علميّةٍ لمرحلة العالِميَّة (الماجستير) وقفت ـ بعد بحثٍ متأنٍّ، وتتبّعٍ للمخطوط والمطبوع من الكتب التّراثيّة ـ على مخطوطٍ بعنوان :

« القلادة الجوهريّة في شرح الدُّرّة البهيّة نظم الآجُرُّوميّة »

لأحمد بن الشّيخ حجازي الفشنيّ من علماء القرن العاشر الهجريّ؛ فتردّدت في اختياره؛ لما كان في النّسخة الّتي وقفت عليها من تمزّقٍ أصاب لوحة العنوان منها، ولما في الكتاب من نقولٍ غريبةٍ لم أقف عليها في المصادر المتداولة، وآراء لم تُشْتَهر بين دارسي النّحو العربيّ، ولكنَّ شيخي الفاضل الأستاذ الدّكتور : عليّ بن سلطان الحكميّ ـ حفظه الله ـ هوّن من هذه المصاعب، وأفادني أنَّ الباحث الجادّ

يستطيع ـ بعد توفيق الله ـ تجاوز العقبات، وأنّ الكتاب يتناسب مع المرحلة الّتي أدرسها الآن؛ فاقتنعت برأيه .

وقد تقدّمت لتسجيل هذا الكتاب لأسبابٍ منها :

١ ـ أنَّ الكتاب يشرح نظمًا شهيرًا لمقدّمةٍ نحويّةٍ ذاع صيتها، وانتشرت، وتداولتها الأجيال، وهذا النّظم هو **الدُّرَّة البهيَّة** ليحيى شرف الدّين العِمْريطيّ، وأمَّا المقدّمة فهي **المقدِّمة الآجُرُّومِيَّة** لابن آجُرُّوم .

٢ ـ الرَّغبة في الكشف عن مؤلّف هذا الكتاب، وتسليط الضّوء عليه، ودراسته إنصافًا لعلماء القرن العاشر .

٣ ـ المساهمة في نشر التّراث الإسلاميّ محقّقًا تحقيقًا علميًّا، وموثّقًا توثيقًا دقيقًا .

٤ ـ تميّز هذا الشَّرح بما احتواه من نقولٍ وآراء ومعلوماتٍ قلّ أن توجد في غيره، إن لم تكن غير موجودةٍ .

بالإضافة إلى ما تميّز به الشّرح من مميّزاتٍ أخر، منها :

١ ـ أنّه أقدم شروح النّظم، وأقربها إلى عصر النّاظم .

٢ ـ طريقة عرضه الجذّابة .

٣ ـ سهولة الإفادة منه .

وهذه الأسباب أهمُّ الدّوافع الّتي جعلتني أتّجه لتحقيق هذا الكتاب؛ فكانت هذه الرِّسالة بعنوان :

« القلادة الجوهريَّة في شرح الدُّرَّة البهيَّة نظم الآجُرُّوميَّة
دراسةٌ وتحقيقٌ »

وقد اقتضت طبيعة هذه الرِّسالة أن تتكوّن من مقدّمةٍ، وقسمين رئيسين هما :

۞ **القسم الأوّل** : قسم الدِّراسة .

۞ **القسم الثّاني** : قسم التّحقيق .

أمَّا **المقدّمة** فتشتمل على : سبب اختياري للموضوع، وخطّة بحثي فيه دراسةً وتحقيقًا .

۞ وأمَّا **القسم الأوّل** : قسم الدِّراسة؛ ففيه بابان على النّحو التّالي :

۞ **الباب الأوّل** : ابن آجُرُّوم والعمريطيِّ .

ويشتمل على **فصلين** :

۞ **الفصل الأوّل** : ابن آجُرُّوم ومقدّمته « الآجُرُّوميّة » .

وفيه **أربعة مباحث** :

○ **المبحث الأوّل** : التّعريف بـ« ابن آجُرُّوم » .

○ **المبحث الثّاني** : التّعريف بـ« المقدّمة الآجُرُّوميّة » .

○ **المبحث الثّالث** : أشهر شروحها .

○ **المبحث الرّابع** : أشهر منظوماتها .

۞ **الفصل الثّاني** : العِمْريطيّ ومنظومته « الدُّرَّة البهيّة » .

وفيه **ثلاثة مباحث** :

○ **المبحث الأوّل** : التّعريف بـ« العِمْريطيّ » .

○ **المبحث الثّاني** : التّعريف بمنظومته « الدُّرَّة البهيّة » .

○ **المبحث الثّالث** : أشهر شروحها .

۞ **الباب الثّاني** : الفَشْنِيُّ وكتابه « القلادة الجوهريّة » .

ويشتمل على **ثلاثة فصول** :

۞ **الفصل الأوّل** : الفَشْنِيُّ حياته وآثاره .

وفيه **مبحثان** :

○ **المبحث الأوّل** : حياة الفَشْنيّ .

○ **المبحث الثّاني** : آثاره .

۞ **الفصل الثّاني** : كتاب « القلادة الجوهريّة » .

وفيه **سبعة مباحث** :

○ **المبحث الأوّل** : توثيق نسبته إلى مؤلّفه .

○ **المبحث الثاني** : عرض مادّته .

○ **المبحث الثالث** : منهج المؤلّف فيه .

○ **المبحث الرّابع** : مصادره .

○ **المبحث الخامس** : شواهده .

○ **المبحث السّادس** : شخصيّة مؤلّفه العلميّة من خلاله .

○ **المبحث السّابع** : تقويم الكتاب .

۞ **الفصل الثّالث** : موازنةٌ بين « القلادة الجوهريّة » للفَشْنيّ و« غُرر الدُّرَر الوسيطيّة شرح المنظومة العمريطيّة » لابن عنقاء الحسينيّ .

۞ **القسم الثّاني** : قسم التّحقيق .

ويشتمل على ما يلي :

۞ **أوّلاً : مقدّمة التّحقيق**، وفيها : وصف النُّسخ المعتمدة في التّحقيق، وبيان منهجي فيه، وعرض نماذج من النُّسخ المخطوطة .

۞ **ثانيًا : النّصّ المحقّق** .

۞ يلي ذلك **الفهارس الفنّيّة**، وتتكوّن من :

١ ـ فهرس الآيات القرآنيّة .

٢ ـ فهرس الأحاديث النّبويّة والآثار .

٣ ـ فهرس أقوال العرب وأمثالها .

٤ ـ فهرس الأبيات وأنصافها .

٥ ـ فهرس الأعلام .

٦ ـ فهرس القبائل والطّوائف .

٧ ـ فهرس الكتب الواردة في المتن .

٨ ـ فهرس المصادر والمراجع .

٩ ـ فهرس الموضوعات الإجماليّ .

١٠ ـ فهرس الموضوعات التّفصيليّ .

١١ ـ فهرس الفهارس .

۞۞۞۞۞

شكرٌ وتقديرٌ

أما وقد انتهى هذا البحث واستوى على سوقه فإنّي أتوجّه بالشُّكر **لله عزّ وجلَّ** الّذي مَنَّ بكرمه عليّ فأتممت هذا البحث على هذا الوجه؛ فله الحمد، وله الشّكر .

ثمّ أتوجّه بالشُّكر الجزيل للجامعة الإسلاميَّة الّتي هيّأت لي ولزملائي فرصة مواصلة الدِّراسات العليا في رحاب المدينة النّبويّة، وأخصُّ بالشّكر معالي فضيلة مدير الجامعة الدّكتور : صالح بن عبد الله العبود، وفضيلة وكيل الجامعة للدِّراسات العليا والبحث العلميِّ الأستاذ الدُّكتور : محمّد بن حمود الوائليّ ـ حفظهما الله، وأجزل لهما المثوبة ـ .

وأتوجّه بالشُّكر الجزيل لمشرفي وشيخي الّذي شَرُفت بإشرافه على هذه الرِّسالة الأستاذ الدّكتور : عبد العظيم فتحي خليل الشّاعر ـ حفظه الله ـ؛ فما فتئ يرشدني ويُهْدِيني خلاصة علمه، والّذي تعلّمت على يديه الشَّيء الكثير؛ فقد فتح لي ـ ولزملائي ـ قلبه قبل بيته ومكتبته؛ فنهلنا من معين علمه وخُلُقه، فاكتسبنا منه تواضع العلماء، وأدب الحوار، والتّثبُّت قبل القول، والتَّريُّث قبل التَّخطئة، واحترام العلماء والتماس العذر لهم .

وقد كان ـ ولا زال ـ غير متبرِّم بكثرة السُّؤال، وكثرة الاتّصال واللّقاء به ليلاً ونهارًا؛ فجزاه الله عنِّي وعن زملائي خير الجزاء، وأوفاه، وأمتع به .

كما أشكر الأستاذ الدّكتور : محمّد فايد هيكل الّذي تفضّل مشكورًا بإحضار مصوّرةٍ لنسخة المكتبة الأزهريّة خدمةً لطالب العلم دون مقابلٍ؛ فجزاه الله خيرًا عن هذا وعمّا قدّم لي ولزملائي في السّنة المنهجيّة .

كما أشكر أساتيذي الأفاضل في قسم اللُّغويَّات بكلِّيَّة اللُّغة العربيَّة، وعلى رأسهم شيخي الفاضل الأستاذ الدُّكتور : عليّ بن سلطان الحكميّ .

كما أشكر عمادة الكُلِّيَّة ممثَّلةً في عميدها ووكيلها على ما لمسه الباحث منهم من اهتمام، وأشكر عددًا من الأستاذة الأفاضل الّذين مدُّوا لي يد العون إبّان فترة السَّنة المنهجيّة؛ فجادوا بعددٍ من العنوانات الّتي تصلح أُطروحاتٍ علميّةً، منهم : الدّكتور : إبراهيم البعيميّ الّذي عرض عليَّ موضوعاً جمع فيه ما يزيد على مائةٍ بطاقةٍ طيّبةً بذلك نفسه، والدُّكتور : أحمد الخرَّاط الّذي زوّد الباحث دونما معرفةٍ سابقةٍ بعددٍ من الموضوعات، ومنهم الدُّكتور : عائض العمريُّ، وغيرهم .

والشُّكر موصولٌ لزملائي الكرام في قسم اللُّغويّات، وعلى رأسهم الدُّكتور : حسَّان بن عبد الله الغنيمان الّذي تفضّل مشكورًا بإهدائي نسخةً من رسالتيه لمرحلتي الماجستير والدّكتوراه، وكذا الأخوين الفاضلين : عناية الله بن فقير الله البلوشيّ، وعبد الله الشّنقيطيّ اللّذين تفضّلا بإهدائي نسخةً من رسالتيهما لمرحلة الماجستير، كما أشكر زميلي الفاضل الأخ : سلطان بن عوّاض العوفيّ، وعددًا من الإخوة على ما جادوا به حين ضَنَّت المكتبات .

كما أتوجَّه بالشُّكر للدُّكتور : أحمد بن عبد الله الغنيمان؛ الّذي قرأت عليه مسائل العقيدة في هذا الكتاب .

كما أتوجّه بالشُّكر لفضيلة الدُّكتور : ترحيب بن ربيعان الدَّوسريّ عميد عمادة خدمة المجتمع بالجامعة الإسلاميَّة على اهتمامه بالبحث والباحث، وتذليله كثيرًا من الصُّعوبات .

وأشكر أمناء ومديري المكتبات الّذين تعاونوا معي أخصّ منهم بالذِّكر الأخ : عبد الصّمد جان ـ أمين مكتبة شيخ الإسلام عارف

حكمة الله ـ، والأخ : أحمد القحطانيّ ـ أمين المكتبة المحمودية ـ، والدُّكتور : عبد الرّحمن المزينيّ مدير مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة، والأخوين :سعد الجهنيّ، وزكريّا المهنّاويّ من مكتبة الحرم، ومدير قسم المخطوطات بمكتبة الحرم النّبويّ الشّيخ : محمّد الصّانع، والأخ : منصور الصّاعديّ أمين مكتبة كلّيّة اللُّغة العَربيَّة، وأمناء المكتبة المركزيّة وقسم المخطوطات بالجامعة .

كما أشكر أسرتي الكريمة على تَفهُّمها وتقديرها لظروف البحث، ومدِّ يَدِ العون عند الحاجة .

والشُّكر لكلّ من مدَّ يد العون عند الحاجة إليه في المدينة المنوّرة أو مكّة المكرّمة أو الرّياض من الأقارب والأصدقاء ممّن لم أذكره .

كما أشكر مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، ومكتبة الملك فهدٍ الوطنيَّة بالرّياض والقائمين عليهما .

ولا أنس أن أشكر الأستاذين الكريمين اللَّذين سيتفضَّلان بقراءة هذه الرِّسالة، وتقويم ما اعوجّ من أودها .

وأحبّ أن أشير هنا إلى أنّ ما سيجده القارئ مُسَطّرًا في الدِّراسة والتّحقيق لم يواتني صفوًا رهوًا، و لم أظفر به إلاّ بعد بحثٍ وتنقيبٍ شديدين؛ فكثيرٌ من نقاط دراسة ابن آجُرُّوم ومقدِّمته، كنت أوّل من تنبّه إليه ممّا فات دارسيه، وأمّا النّاظم والشّارح بالأخصّ فلم يقف جدب المصادر، وقلّة ما قالت عنهما عائقًا دون تسليط الأضواء عليهما، وسيرى القارئ مصداق ذلك .

أمّا التّحقيق فسيرى القارئ مدى حرصي على توثيق المعلومة، والتَّثبُّت منها، وهو المنهج الذي سار عليه المحقّقون الأثبات ، وقد حاولت جهدي أن أسير عليه ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وكم استنفد

ذلك منّي من وقتٍ وجهدٍ .

هذا ولم آل جهدًا في هذا البحث في أن يخرج في أبهى حلّةٍ طباعةً وتخريجًا وتوثيقًا، وسيرى القارئ مقدار الجهد الّذي بذلته في هذه الجوانب، ولا أقول : إنّي وصلت الغاية، ولكن أقول : إنّني حاولت، وقد بقي في القوس منزعٌ، ولكن هذا ما أسعف به الوقت، ولو لم أُلْزِمْ نفسي بذلك المنهج لخرجت الرّسالة في أسرع من هذا الوقت الّذي استغرقه إعدادها، ولكن بالرُّغم من كلّ هذا لا أدّعي الكمال؛ فما كان من صوابٍ فبتوفيقٍ من الله، وما كان من خلافه فالعصمة لله وحده، وحسبي أنّي اجتهدت، وفوق كلّ ذي علمٍ عليمٌ .

وختامًا : أسأل الله العليّ العظيم أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن يعلّمني ما ينفعني، وأن ينفعني بما علّمني، وأن يغفر لي، ولمن استفدت منه ولمن قرأه واستفاد منه، إنّه وليُّ ذلك، والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى على نبيِّنا محمّدٍ، وآله، وصحبه، وسلّم .

الباحث

بدر بن محمّد بن عبّاد الجابريّ

تحريرًا في ليلة ٢٣/١٠/١٤٢٠هـ

بالمدينة المنوّرة



القسم الأوّل :

قسم الدّراسة

وفيه بابان :

الباب الأوّل :

ابن آجُـــرُّوم والعِـمـريطِـيّ .

الباب الثّاني :

القَشْنِيّ وكتابه « القلادة الجوهريّة » .

الباب الأوّل :

ابن آجُـــرُّوم والعِـمريطِـيّ .

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأوّل :

ابن آجُرُّوم ومقدّمته « الآجُرُّومِيَّة » .

الفصل الثّاني :

العِـمْرِيطِـيّ ومنظومته « الدّرّة البهيّة » .

الفصل الأوّل :

ابن آجُّروم ومقدّمته « الآجُرُّومِيَّة » .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأوّل :

التّعريف بـ« ابن آجُـــــرُّوم » .

المبحث الثّاني :

التّعريف بـ« المقدّمة الآجُرُّوميّة » .

المبحث الثّالث :

أشـــهر شـــروحـــها .

المبحث الرّابع :

أشـــهر منـظـوماتـها .

المبحث الأوّل :
التّعريف بـ « ابن آجُرُّوم » *

نسبته :

هو محمَّد بن محمَّد بن داود الصِّنهاجيُّ الفاسيُّ، أبو عبد الله، المعروف بـ"ابن آجُرُّوم"(١) ـ بفتح الهمزة الممدودة، وضمِّ الجيم والرَّاء المشدَّدة(٢) ـ، وقيل : بفتح الجيم(٣)، والأوّل أشهر، وفي بعض المصادر يعرف بـ "أكرّوم"(٤).

ونسبته إلى صنهاجة ـ بتثليث الصَّاد المهملة(٥) ـ بطنٌ من البربر

---

* ينظر في ترجمته : نثير الجمان ص٤١٧ (استطرادًا)، الضّوء اللاّمع ٨٢/٩، بغية الوعاة ٢٣٨/١ـ٢٣٩، جذوة الاقتباس ص١٣٧، درّة الحجال ١٠٩/٢، كشف الظّنون ١٧٩٦/٢، شذرات الذّهب ٦٢/٦، هديّة العارفين ١٤٥/٢، سلوة الأنفاس ١١٢/٢ـ١١٤، شجرة النّور الزّكيّة ص٢١٧، دائرة المعارف الإسلاميّة ٨٤/١ـ٨٧، معجم المطبوعات ٢٥/١-٢٦، نشأة النّحو ص٢٠٤، تاريخ الأدب العربيّ "بروكلمان" ٤١٣/١٢، الأعلام ٣٦/٧، معجم المؤلّفين ٢١٥/١١، تاريخ الأدب العربيّ "فرّوخ" ٣٩٣/٦، النّبوغ المغربيّ ٢٠٦/١ و ٢٢٠، أضواء على حياة ابن آجُرُّوم ومقدّمته النّحويّة ـ مقالٌ للأستاذ : عبد الله كنّون في مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ٢٣٣/٦٠ـ٢٣٤ (والإحالة إليه في الحواشي بـ"أضواء" اختصارًا) ـ، شروح المقدّمة الآجُرُّميّة، وبخاصّةٍ شرح الحلاويّ (رسالة) ١/٦ـ٩ "قسم الدّراسة"، ونور السّجيّة (رسالة) ص١٠ـ١١ "قسم الدّراسة" .

وجُلُّ هذه المصادر لا تعدو ترجمته فيها بضعة أسطرٍ، وأوفاها هو "أضواء" .

(١) تنظر المصادر السّابقة .

(٢) بغية الوعاة ٢٣٨/١، القلادة الجوهريّة ص٢٥٨، وغيرها .

(٣) ينظر : الكواكب الدّرّيّة ٢٥/١ .

(٤) بغية الوعاة ٢٣٨/١ نقلاً عن ابن مكتومٍ .

(٥) ينظر : تاج العروس ٦٤/٦ (صنهج)، واقتصر كلٌّ من ابن الأثير في اللّباب ⇦

يقطنون بلاد المغرب والصّحراء، وقيل : إنّهم من حمير، وهو ضعيفٌ[١].

وآجُرُّوم الواردة في شهرته كلمةٌ بربريَّةٌ معناها ـ كما في أكثر المصادر ـ الفقير الصُّوفيُّ، وفي بعضها الفقير[٢]، ويذكر ابن عنقاء[٣] أنّه كَثُرَ حذف همزته، ويعقّب على ذلك بقوله : « فلا أدري أهي لغةٌ فيه أم هو من تلعُّب النّاس »[٤]، ويعقّب على ما ذُكِرَ من معنى "آجُرُّوم"، وحذف همزته بقوله : « ولم أجد البرابرة يعرفون ذلك، ولا حذف همزته »[٤]، ولعلَّ من سألهم لم يكونوا يعرفون معناه .

ويذكر الأستاذ : عبد الله كنُّون[٥] أنَّ "آجُرُّوم" معناها الفقير الصُّوفيُّ كما ذكر جميع من ترجم له أو كتب على مقدّمته، « ولا زال الشُّرّاح يستعملونها بهذا المعنى أو ما يَقْرُب منه لكن بلفظ "أكرّام"، وعلى كلّ

(٢٤٩/٢)، وابن خلّكان في وفيات الأعيان (٢٦٦/١) على ذكر الضّم والكسر، وأمّا الفتح فقد نقله الزّبيديّ عن شيخه الفاسيّ، وقال : إنّه الأشهر في القبيلة في زمنه .
وصِنهاجة في اللّغة بمعنى العريق في العبوديّة . ينظر : التّكملة والذّيل والصّلة ٤٥٨/١، القاموس المحيط ٣٠٤/١ (صنهج) .

(١) ينظر في نسبة "صنهاجة" وبطونها : جمهرة أنساب العرب ص٤٩٥ و ٤٩٨ و ٥٠١، نهاية الأرب ص٣١٧، دائرة المعارف الإسلاميّة ٣٥٩/١٤ .

(٢) هديّة العارفين ١٤٥/٢، بروكلمان ٤١٣/١٢ .

(٣) هو : محمّد الخالص بن عنقاء الحسينيّ المكّيّ، أديبٌ، نحويٌّ، فقيهٌ، كان شيخ الشّافعيّة في اليمن، له مصنّفات منها : غرر الدّرر (خ)، توفّي سنة ١٠٥٤هـ .
ينظر : الأعلام ١١٢/٦ .

(٤) غرر الدّرر ل٩ب .

(٥) هو : عبد الله كنّون الحسنيّ، العالم العلاّمة، رئيس رابطة علماء المغرب، حاز عضويّة المجامع اللّغويّة، وأحد أعضاء المجلس التأسيسيّ لرابطة العالم الإسلاميّ، له العديد من المقالات والمؤلّفات، منها : النّبوغ المغربيّ (ط)، توفّي سنة ١٤٠٩هـ .
ينظر : تتمّة الأعلام ٣٣٥/١ .

حالٍ فهي لقب تشريفٍ عندهم، وتقوم مقام السَّيِّد بالعربيَّة، ويُقال : إنَّ جدَّه داود هو أوَّل من عُرِف بها »[١].

أمَّا والده محمّدٌ فقد وُصف بأنّه « كان فقيهًا، فرضيًّا، صالحًا، ورعًا »[٢].

ولادتـــه :

ولد أبو عبد الله في مدينة فاس عام ٦٧٢هـ بإجماع مترجميه[٣]، أمَّا ما ورد في كشف الظُّنون[٤] من أنّ ولادته في عام ٦٨٢هـ فلعلّه تحريفٌ.

ويرتبط تأريخ ولادة ابن آجُرُّوم بتأريخ وفاة علمٍ من أعلام النَّحو[٥]؛ وهو ابن مالكٍ[٦]، ولذا قيل : « توفِّي نحويٌّ وولد نحويٌّ »[٧].

وكانت ولادة ابن آجُرُّوم في فاس بعُدْوة الأندلس منها[٨]، والّذي يظهر أنّ أسرته استوطنت فاس؛ فقد ذكر الكَتّانيُّ[٩] أنَّ « صنهاجة من

(١) أضواء ص٢٣٣، وينظر في الجملة الأخيرة : دائرة المعارف الإسلاميّة ١/٨٤ .

(٢) نثير الجمان ص٤١٧ .

(٣) تنظر المصادر في ثبت ترجمته .

(٤) ٢/١٧٩٦ .

(٥) لعلّ أوّل من أشار إلى هذا هو ابن القاضي في درّة الحجال ٢/١٠٩، وجذوة الاقتباس ص١٣٨ .

(٦) تنظر ترجمته في : الحاشية (٧) ص٢٩٤ من هذه الرّسالة (قسم التّحقيق) .

(٧) أضواء ص٢٣٣ بلا عزوٍ .

(٨) جذوة الاقتباس ص١٣٨، وعنه : سلوة الأنفاس ٢/١١٤، وغيره من المصادر والمراجع .

(٩) هو : محمّد بن جعفر بن إدريس الكتّانيّ الحسنيّ الفاسيّ، أبو عبد الله، مؤرّخٌ، محدّثٌ، مكثرٌ من التّصنيف له نحو ٦٠ كتابًا، منها : سلوة الأنفاس (ط)، نظم المتناثر في الحديث المتواتر (ط)، توفّي سنة ١٣٤٥هـ . ينظر : الأعلام ٦/٧٢ .

عمل مدينة صفروا »[١].

حياته، ومكانته، والثَّناء عليه :

لم تفصح المصادر عن حياة ابن آجُرُّوم ونشأته، وغاية ما تُمدّنا به هو ما يمكن جعله في مكانته حيث تذكر أنّه « كان من مؤدِّبي أهل مدينة فاس »[٢]، وأنّه مقيمٌ بها[٣].

وسأورد بعض النُّصوص الّتي قيلت في الثّناء على ابن آجُرُّوم، وبيان منزلته؛ فممّا قيل فيه :

١ ـ « كان فقيهًا، متفنّنًا، أستاذًا، نحويًّا، لغويًّا، مقرئًا، شاعرًا، بصيرًا بالقراءات، و لم يكن في أهل فاس في وقته أعرف منه بالنّحو »[٤].

٢ ـ « نحويٌّ، مقرئٌ، وله معلوماتٌ من فرائض، وحسابٍ، وأدبٍ بارعٍ، وله مصنّفاتٌ، وأراجيز في القراءات، وغيرها، وهو مقيمٌ بفاس، يفيد أهلها من معلوماته المذكورة، والغالب عليه معرفة النّحو والقراءات »[٥].

٣ ـ « كان فقيهًا، أستاذًا، مقرئًا، محذِّقًا، مجوِّدًا، حسابيًّا، فرضيًّا، إمامًا شهيرًا، وعارفًا كبيرًا، فريد دهره، ونُخبة أهل عصره، منسوبًا إلى البركة، والخير، والنّجاح، والصَّلاح »[٦].

وغير ذلك من النُّصوص[٧]، والأوصاف الّتي أُطْلِقَت عليه، ومن

---

(١) سلوة الأنفاس ١١٢/٢، وكُتب في دائرة المعارف (٨٤/١) صفروي، وفي أضواء (ص٢٣٣) صفرو، ولعلّ الألف ساقطةٌ ، وكتابتها بالياء أصحّ إملائيًّا .

(٢) جذوة الاقتباس ص١٣٨ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة ٢٣٩/١ نقلاً عن ابن مكتومٍ .

(٤) نثير الجمان ص٤١٨ .

(٥) بغية الوعاة ٢٣٨/١ـ٢٣٩ نقلاً عن ابن مكتومٍ .

(٦) سلوة الأنفاس ١١٣/٢ .

(٧) ينظر : شذرات الذّهب ٦٢/٦، دائرة المعارف الإسلاميّة ٨٤/١ـ٨٥ .

ذلك وصف العمريطيّ[١] له في الدُّرَّة البهيَّة[٢] بـ« الحبر » .

ومن هذه النُّصوص يتبيّن أنَّ ابن آجُرُّوم بلغ مرتبةً عاليةً، و لم يكن ليتسنّى له بلوغ هذه المرتبة إلاّ بعد اطّلاعٍ وقراءةٍ لكثيرٍ من المصنّفات[٣] على عددٍ من الشُّيوخ[٤]، على أنَّ هذه المكانة والمنزلة لا يقدح فيها ما روى المقّريُّ[٥] في نفح الطّيب[٦] عن إبراهيم بن حكم السَّلويِّ[٧] من قوله : « كان أوّل اتّصالي بالأستاذ أبي عبد الله بن آجُرُّوم أنّي دخلت عليه ـ وقد حفظت بعض كتاب المفصّل ـ فوجدت الطّلبة يُعربون بين يديه هذا البيت :

عَهْدِي بِهِ الْحَيّ الجَمِيعَ وفِيهِمُ ... قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ ونَدَامُ

وقد عَمِيَ عليهم خبر "عهدي" فقلت له : قد سدّت الحال ــ وهي الجملة بعده ـ مسدّه ... إلخ » . هذه الحادثة لا تقدح في مكانة ابن آجُرُّوم؛ فكم من عالمٍ توقّف في مسألةٍ[٨].

---

(١) تنظر ترجمته في الفصل الثّاني : ص٧٠ .

(٢) ص٨٩، وينظر : ص٢٤٩ من هذه الرّسالة (قسم التّحقيق) .

(٣) ذكر محقّق البسيط في قسم الدّراسة (١/٧٥) : أنّ الجزء الثّالث من الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الرّبيع بخطّ ابن آجُرُّوم .

(٤) ينظر الكلام عن شيوخه : ص٢١ .

(٥) هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، أبو العبّاس المقّريّ (نسبة إلى مَقّرَة من قرى تلمسان)، المؤرّخ، الأديب، الحافظ، له من المصنّفات الكثير، منها : نفح الطّيب (ط)، أزهار الرّياض (ط)، توفّي سنة ١٠٤١هـ .
ينظر في ترجمته : خلاصة الأثر ١/٣٠٢، الأعلام ١/٢٣٧ .

(٦) ٥/٢٢٥ .

(٧) ينظر في ترجمته : نفح الطّيب ٥/٢٢٤، نيل الابتهاج ص٣٩ .

(٨) من ذلك توقّف الفارسيّ في ناصب المستثنى عند ما سأله عضد الدّولة عنه في الميدان . ينظر : أسرار العربيّة ص٢٠٣ـ٢٠٤، الإنصاف ١/٢٦٣ـ٢٦٤ .

شعره :

وُصِفَ ابن آجُرُّوم بأنَّه شاعرٌ[١]، ولكنّ معظم المصادر لا تُثْبت في ترجمته شيئًا من شعره، أمّا ما أورده المقّريّ في نفح الطّيب[٢] قائلاً : « وقال ابن آجُرُّوم :

يَا غَائبًا كَان أُنسِي رَهْنَ طَلْعَتِهِ ... كَيْفَ اصْطِبَارِي وَقَدْ كَابَدْتُ بَيْنَهُمَا

دَعْوَايَ أَنَّكَ فِي قَلْبِي يُعَارِضُهَا ... شَوْقِي إِلَيكَ فَكَيْفَ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا »

وعلّق عليه محقّقه بما يدلّ على أنّهما لأبي عبد الله فقد شكّك في هذه النّسبة الدُّكتور عمر فرُّوخ[٣]، وقال : « لعلَّ هذين البيتين لمنديل[٤] بن آجُرُّوم »[٥]، وقد صَدَقَ شكُّ الدُّكتور فقد وقفت عليهما منسوبين لمنديلٍ[٦].

وممَّا وقفت عليه من شعر أبي عبد الله ـ و لم أقف على من أشار إليه ـ : « قوله في من حلق رأسه :

مَا شَانَهُ شَينًا حِلاَقَةُ رَأْسِهِ ... بَلْ زَادَ أَضْعَافًا بِذَاكَ جَمَالُهُ

فَالْبَدْرُ أَضْوَأُ مَا يَكُونُ إذا نَأَتْ ... عَنْهُ السَّحَابُ وَيَسْتَبِينُ كَمَالُهُ

وَالشَّمْعُ أَنْوَرُ مَا يَكُونُ ضِيَاؤُهُ ... للنَّاظِرِينَ إِذَا يُقَطُّ ذِبَالُهُ »[٧]

---

(١) ينظر ما سبق : ص١٨ .

(٢) ٥/٩٥-٩٦ .

(٣) هو : الدّكتور عمر عبد الله فرّوخ من أعلام الأدب العربيّ المعاصر، ومن المدافعين عن الفصحى والتّراث، له عددٌ من المؤلّفات، منها : تاريخ الأدب العربيّ (ط)، توفّي في ١٤٠٨/٣/١٦هـ . ينظر : تتمّة الأعلام ١/٣٩٨ .

(٤) ينظر في ترجمته : نثير الجمان ص٤١٦، جذوة الاقتباس ص١٤٥، نيل الابتهاج ص٣٤٧ .

(٥) تاريخ الأدب العربيّ ٦/٣٩٤ .

(٦) جذوة الاقتباس ص١٤٦ .

(٧) نثير الجمان ص٤١٧ .

وسبقت الإشارة[١] إلى أنَّ له منظوماتٍ، وسيأتي الكلام عنها[٢].

شيوخه :

سبقت الإشارة عند ذكر مكانة ابن آجُرُّوم إلى أنَّه بلغ منزلةً عاليةً، ولم يكن ليبلغها إلاَّ بعد تلقِّيه العلم عن عددٍ من الشُّيوخ نظرًا لاختلاف العلوم والفنون الّتي نبغ فيها، ولكنّ المصادر لا تُفْصح عن هؤلاء الشُّيوخ، وكلُّ ما تذكره أنَّه « أخذ عن أعلامٍ »[٣]، ولم أقف على تعيين أحدٍ منهم إلاَّ ما أورده الكَتّانيُّ من قوله : « ذكروا أنَّه رحل إلى المشرق، وحجَّ وزار، ولقي الشَّيخ أبا حيَّان[٤]، واستجازه فأجازه »[٥]، وقد سلَّم الباحثون[٦] بهذا الأمر فأصبح من المقرَّر عندهم أنّ من شيوخ ابن آجُرُّوم أبا حيَّان، ولكنّني بعد البحث والتّمحيص توصَّلت إلى أنَّ هذا وهمٌ وقع فيه القائلون بهذا القول، والأدلَّة على ذلك ما يلي :

١ ـ لم تذكر المصادر المتقدِّمة الّتي ترجمت لابن آجُرُّوم هذا اللِّقاء، وهذه الإجازة حيث لم تذكر في بُغْية الوعاة[٧] مع حِرْص السُّيوطيِّ[٨]

---

(١) ينظر : ص١٨ .

(٢) ينظر : ص٢٥ .

(٣) شجرة النّور الزّكيّة ص١٢٧ .

(٤) هو :محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان النّفزيّ الغرناطيّ، أثير الدّين، نحويّ عصره، ومفسّره، له مصنّفاتٌ عدّةٌ، منها : التّذييل والتّكميل (خ ، وقد طبع بعضه محقّقًا)، البحر المحيط (ط)، الارتشاف (ط)، تُوفّي سنة ٧٤٥هـ .
ينظر في ترجمته : الدّرر الكامنة ٣٠٢/٤، أعيان العصر ٣٢٥/٥، طبقات الشّافعيّة ٢٧٦/٩، غاية النّهاية ٢٨٥/٢، بغية الوعاة ٢٧٠/١، نفح الطّيب ٣٥٣/٣ .

(٥) سلوة الأنفاس ١١٢/٢ .

(٦) ينظر ـ مثلاً ـ : دائرة المعارف ٨٤/١، أضواء ص ٢٣٤ .

(٧) ٢٣٨/١-٢٣٩ .

(٨) هو : عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمّد الخضيريّ السّيوطيّ، إمامٌ حافظٌ، مؤرّخٌ، ⇦

على ذكر تلاميذ أبي حيَّان[١]، ولا في شذرات الذَّهب[٢]، ولا في جذوة الاقتباس[٣]، وإنّما وقفت عليها عند الكَتّانيّ والمعاصرين، ومأخذ الكتّانيّ لها عن بعض الشّروح للمقدِّمة[٤]، والانفراد مظنّة الخطأ .

٢ ـ وقفت على نَصٍّ يفيد أنَّ الّذي لقي أبا حيّان ليس أبا عبد الله صاحب المقدِّمة، وإنّما ابنه أبو عبد الله محمّدٍ، والمكنّى ـ أيضًا ـ بأبي المكارم، الملقّب منديلاً، فلعلَّ اتّفاقهما في الكنية والاسم أوقع في هذا الوهم .

وهذا النَّصُّ هو قول ابن القاضي[٥] في ترجمة الابن : « محمّد بن محمّد بن آجرّوم الصّنهاجيّ، يُكنّى أبا المكارم، لقبه منديلٌ، أخذ عن أبي حيّان، وأجاز له إجازةً عامّةً في جميع تآليفه »[٦].

وهذا نَصٌّ منه في الآخذ عن أبي حيَّان، وهو في ترجمته لابن

مكثرٌ من التّصنيف، من مصنّفاته : الإتقان في علوم القرآن (ط)، الدّرّ المنثور (ط)، همع الهوامع (ط)، بغية الوعاة (ط)، توفّي سنة ٩١١هـ .

ينظر في ترجمته : حسن المحاضرة ٣٣٥/١، بدائع الزّهور ٨٣/٤، الكواكب السّائرة ٢٢٦/١، شذرات الذّهب ٥١/٨، الأعلام ٣٠١/٣ .

(١) ينظر : بغية الوعاة ٢٨٠/١، وينظر استقراءٌ جيّدٌ لتلامذته في مقدّمة تحقيق البحر المحيط ٤٧/١ ـ ٥٢، وفيه الإحالة على صفحات بغية الوعاة في عددٍ كبيرٍ منهم .

(٢) ٦٢/٦ .

(٣) ص١٣٨ .

(٤) ينظر : سلوة الأنفاس ١١٣/٢ .

(٥) هو : أحمد بن محمّد بن محمّد بن أبي العافية المكناسيّ الزّناتيّ، أبو العبّاس ابن القاضي، مؤرّخٌ مشهورٌ، من مصنّفاته :جذوة الاقتباس (ط)، درّة الحجال (ط)، توفّي سنة ١٠٢٥هـ .

ينظر في ترجمته : سلوة الأنفاس ١٣٣/٣، الأعلام ٢٣٦/١ .

(٦) جذوة الاقتباس ص١٤٥ .

آجُرُّوم[١] لم يذكر أنّه أخذ عن أبي حيَّان .

٣ ـ نصّ التُّنبُكْتِيُّ[٢] على أنَّ الصَّواب أنَّ الّذي لقي أبا حيَّان وأجازه هو منديلٌ[٣]، وكان قد شَكَّكَ في أنَّ الّذي لقي أبا حيَّان هو ابن آجُرُّوم[٤].

وبعدُ فمع تسليمي بإمكانيَّة اللُّقيا بين ابن آجُرُّوم وأبي حيَّان إلاَّ أنَّ هذه النُّصوص والأدلة الّتي سقتها تجعل تتلمذه على أبي حيَّان غير مسلَّمٍ .

تلاميذه :

تتلمذ على ابن آجُرُّوم عددٌ من « الأعلام »[٥]، و « أخذ عنه جماعةٌ من الأئمّة بفاس »[٦]، وقد ذكر الكَتّانيُّ عددًا منهم، وممّن وقفت على تتلمذهم له :

١ ـ أحمد بن شعيب الجزنائيّ، أبو العبَّاس، وصفه الكَتّانيّ بـ« الشَّيخ »[٧].

٢ ـ أحمد بن محمّد بن حزب الله الخزرجيُّ، أبو العبَّاس، وصفه

---

(١) جذوة الاقتباس ص ١٣٨ .

(٢) هو : أحمد بابا بن أحمد بن عمر التّكروريّ التّنبكتيّ السّوادنيّ، أبو العبّاس، مؤرّخٌ من بيت علمٍ وصلاحٍ، عالمٌ بالحديث والفقه، من مصنّفاته : نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج (ط)، تُوفّي سنة ١٠٣٦هـ . ينظر : الأعلام ١٠٢/١ .

(٣) نيل الابتهاج ص٣٤٧ .

(٤) السّابق ص٤٢ .

(٥) شجرة النّور الزّكيّة ص٢١٧ .

(٦) سلوة الأنفاس ١١٣/٢ .

(٧) السّابق، وينظر في ترجمته : نثير الجمان ص٢٥٤، نثير فرائد الجمان ص٣٣٥، الإحاطة ٢٧٢/١، جذوة الاقتباس ص٤٧، نيل الابتهاج ص٦٨ .

الكَتّانيُّ بـ« الفقيه الأستاذ المقرئ الأعرف »[١].

٣ ـ عبد الله بن عمر الوانغيليُّ الضَّرير، أبو محمَّدٍ، وصفه الكتّانيُّ بـ« الأستاذ الفقيه النَّحويّ الصَّالح »[١].

٤ ـ عبد الله أبو محمَّدٍ، ولد صاحب المقدّمة، وصفه الكَتّانيُّ بـ« الأستاذ الأثير العالم الكبير »[١].

٥ ـ محمَّد بن إبراهيم الحضرميُّ ذُكِر راوياً للمقدّمة عن ابن آجُرُّوم[٢]، ولم يذكره الكَتّانيّ، ولا الأستاذ كنّون .

٦ ـ محمَّد بن عبد الرحمن بن سعدٍ التَّميميُّ التّسليُّ الكرسوطيُّ، أخذ عن ابن آجُرُّوم القرآن[٣]، ولم يذكره الكَتّانيّ، ولا الأستاذ كنّون .

٧ ـ محمّد بن عبد المهيمن الحضرميُّ، أبو عبد الله القاضي[٤].

٨ ـ محمَّد بن عليّ بن عمر الغسَّانيُّ النَّحويُّ[٥]، ولم يذكره الكَتّانيُّ .

٩ ـ محمَّد بن محمّد بن إبراهيم الأمويّ الشّريشيّ، أبو عبد الله الخرّاز (المتوفّى سنة ٧١٣هـ)[٦]، ذكر الأستاذ كنون أنّه رأي في بعض شروح الخرّاز أنّه أخذ عن ابن آجُرُّوم[٧]، ولم يذكره الكَتّانيُّ .

١٠ ـ محمَّد أبو المكارم الملقّب بـ"منديلٍ"، ولد صاحب المقدّمة، وصفه الكَتّانيّ بـ« الأستاذ المحقّق النّاظم النّاثر »[٨].

---

(١) سلوة الأنفاس ١١٣/٢.

(٢) قطف الثّمر ص ١٩٩ .

(٣) الإحاطة في تاريخ غرناطة ١٣١/٣ .

(٤) سلوة الأنفاس ١١٣/٢ .

(٥) الإحاطة ٩٧/٣، وينظر : بغية الوعاة ٢٣٨/١ .

(٦) ينظر في ترجمته : غاية النّهاية ٢٣٧/٢، سلوة الأنفاس ١١٤/٢، شجرة النّور الزّكيّة ص٢١٥، الأعلام ٣٣/٧ .

(٧) أضواء ص٢٤٣ .

(٨) سلوة الأنفاس ١١٣/٢ . وقد تقدّمت مصادر ترجمته في الحاشية (٤) ص٢٠.

« ولا شكّ أنّ هناك كثيرين غيرهم من تلامذته المباشرين لم يحفظ لنا التّاريخ أسماءهم »[١]؛ فقد كان ابن آجُرُّوم مؤدِّبًا لأهل فاس، وذلك يستلزم كثرة تلامذته .

مصنّفاته :

لابن آجُرُّوم مشاركةٌ في التّأليف والتّصنيف، وممّا وقفت عليه من أسماء مصنّفاته ما يلي :

١ ـ المقَدِّمة الآجُرُّوميَّة، وسيأتي الكلام عنها مفصَّلاً في المبحث التّالي .

٢ ـ فرائد المعاني في شرح حِرْزِ الأماني في مجلّدين، مخطوطٌ[٢]، وإليه أشار الكَتّانيّ في قوله : « ومن تآليفه ـ أيضًا ـ : شرح حِرْز الأماني في القراءات »[٣]، وحرز الأماني هو المشهور بالشّاطبيَّة[٤].

٣ ـ أراجيز في القراءات، ومنها : رجزٌ في قراءة نافعٍ سمَّاه « البارع »، فرغ منه في عام ٦٩٦هـ، أوّله :

يَقُولُ مَنْ عَفْوَ الإِلَهِ رَاجِي ... وَعَوْنَهِ مُحَمّدُ الصّنْهَاجِي

....

وَبَعْدُ فَالْقَصْدُ بِهَذَا الرَّجَزِ ... مَقْرَأُ نَافِعٍ بِلَفْظٍ مُوجَزِ[٥]

---

(١) أضواء ص٢٣٥ .

(٢) الأعلام ٣٦/٧ .

(٣) سلوة الأنفاس ١١٣/٢ .

(٤) نسبةً إلى الشّاطبيّ القاسم بن فيُّرة الشّاطبيّ المتوفّى سنة ٥٩٠هـ .
ينظر في ترجمته : غاية النّهاية ٢٠/٢ .

(٥) أضواء ص٢٤٤، وينظر : فهرس مخطوطات مكتبة عبد الله كنّون ص٣١٢ .

ولا شكّ أنَّ له غير ذلك، فقد قيل : « إنَّ لـه مصنفـاتٍ وأراجـيز في القراءات، وغيرها »[١].

وفـاتـــــه :

تُجْمِعُ المصادر أنّ وفاة ابن آجُرُّوم كانت بفاس سـنة ٧٢٣هـ[٢] في شهر صفر[٣]، وأدقّ ذِكرٍ لذلك هـو قـول ابن القـاضي : « وتوفّي بهـا [أي : مدينة فاس] يوم الأحد بعد الزّوال لعشـرٍ بقـين مـن صفـر عـام ثلاثةٍ وعشرين وسبعمائة، ودُفِنَ من الغد بعد صلاة الظُّهـر داخـل بـاب الجَيزِيِّين »[٤] .

وأمّا ما يرد في بعض المصادر مـن أنّـه دُفِـن في بـاب الحديـد[٥] فهـو خطأٌ نبَّـه عليـه الكَتّـانيّ، وأفـاد أنّ بـاب الجَـيزِيِّين يُسَمَّى اليـوم بـاب الحمراء، وأنّه عن يمين باب الفتوح[٦]، وفي دائرة المعارف[٧]: أنّـه مقفـلٌ الآن .



(١) بغية الوعاة ٢٣٩/١ نقلاً عن ابن مكتوم .

(٢) انفرد السّخاويّ في الضّوء اللّامع (٨٢/٩) بأنّه تُوفّي سـنة ٨١٠هـ نقـلاً عـن بعـض المغاربة، وقال : « وفيه نظرٌ »، والصّـواب : أنّ هـذا وهـمٌ . وينظـر : تعقيـب العلاّمـة أحمد تيمور في فهرس الخزانة التّيموريّة ٥/٣-٦ .

(٣) تنظر المصادر في ثبت ترجمته .

(٤) جذوة الاقتباس ص١٣٨ .

(٥) شرح الحلاويّ (رسالة) ١٢١/١ . وينظر : تعقيب محقّقه .

(٦) سلوة الأنفاس ١١٣/٢ و ١١٤ .

(٧) ٨٤/١ .

المبحث الثّاني :
التّعريف بـ« المقدّمة الآجرّوميّة »

أهميّة المقدّمات النّحويّة :

تبرز أهميّة المقدّمات والمختصرات النّحويّة في تقديمها رؤوس المسائل، وأصول الأبواب النّحويّة للمبتدئين من الدّارسين حتّى يتسنّى لهم بعد ذلك الانتقال إلى دراسة ما فوق المختصرات، ثمّ التّرقّي إلى دراسة المبسوطات، يقول ابن خلدون[١]: « اعلم أنّ تلقين العلوم للمتعلّمين إنّما يكون مفيدًا إذا كان على التّدريج شيئًا فشيئًا، وقليلاً قليلاً، يُلْقى عليه أوّلاً مسائل من كلّ بابٍ من الفنّ هي أصول ذلك الباب، ويقرّب له في شرحها على سبيل الإجمال، ويراعي في ذلك قوّة عقله واستعداده ... .

ثُمّ يرجع به إلى الفنّ ثانيةً فيرفعه في التّلقين عن هذه الرّتبة إلى أعلى منها، ويستوفي في الشّرح والبيان ...، ثُمّ يرجع به وقد شدا فلا يترك عويصًا ولا مهمًّا ولا مغلقًا إلاّ وضّحه ... فيخلص وقد استولى على ملكته »[٢].

وفي تاريخ نحونا العربيّ تلمع أسماءٌ عديدةٌ لعددٍ من المختصرات، والمقدّمات من أشهرها[٣]:

---

(١) هو : عبد الرحمن بن محمّد بن محمّد بن خلدون الحضرميّ، مؤرّخٌ رحّالةٌ، اشتهر بكتابه « العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم البربر » (ط)، توفّي بالقاهرة سنة ٨٠٨هـ . ينظر : الضّوء اللاّمع ٤/١٤٥، الأعلام ٣/٣٣٠ .

(٢) تاريخ ابن خلدون ١/١٠٣٠ .

(٣) ينظر في استقراء عددٍ من المختصرات النّحويّة حتّى الأنموذج للزّمخشريّ : النّحو التّعليميّ ص١٠٣-١٠٤ .

١ ـ مقدِّمة في النَّحو لخلفٍ الأحمر، وهو مطبوعٌ بتحقيق الدّكتور : فخر الدّين قباوة .

٢ ـ الموجَز في النّحو لابن السَّرَّاج . مطبوعٌ محقّقٌ .

٣ ـ الموفّقيّ في النّحو لابن كيسان . نُشِر محقّقـًا في مجلّة المورد في المجلّد الرّابع، العدد الثّاني .

٤ ـ الجمل للجرجانيّ . مطبوعٌ محقّقٌ .

٥ ـ الفصول لابن الدَّهَّان . مطبوعٌ محقّقٌ .

٦ ـ المقدِّمة الجزوليَّة لأبي موسى الجزوليّ . مطبوعٌ محقّقٌ .

٧ ـ المصباح للمطرّزي . مطبوعٌ محقّقٌ .

٨ ـ الفصول الخمسون لابن معطٍ . مطبوعٌ محقّقٌ .

٩ ـ الكافية في النّحو لابن الحاجب . مطبوعٌ محقّقٌ .

١٠ ـ المقرّب في النّحو لابن عصفورٍ . مطبوعٌ محقّقٌ .

١١ ـ عمدة الحافظ وعُدَّة اللاّفظ لابن مالكٍ . مطبوعٌ محقّقٌ ضمن شرح عمدة الحافظ .

١٢ ـ المقدِّمة الآجُرُّوميّة لابن آجُرُّوم . مطبوعٌ محقّقٌ .

١٣ و ١٤ ـ شذور الذّهب، وقطر النَّدى لابن هشامٍ . مطبوعان محقّقان ضمن شرحيهما .

١٥ ـ المقدِّمة الأزهريَّة للشّيخ خالد الأزهريّ . مطبوعٌ .

وتبرز من بين هذه المختصرات والمقدِّمات "مقدِّمة ابن آجُرُّوم" الّتي طارت شهرتها، وذاع صيتها في تدريس النَّاشئة، وتلقينهم مبادي نحو اللُّغة العربيَّة، وسأُورد أسباب ذلك ـ بمشيئة الله ـ عند الحديث عن تقويم المقدِّمة الآجُرُّوميَّة (مبحث المميّزات)[1] .

---

(١) ينظر : ص٤٩ .

زمن تأليف المقدّمة الآجُرُّوميّة، ومكانه :

لا تذكر المصادر زمن تأليف المقدِّمة الآجرُّوميَّة، أمّا عن مكانه ففي بعضها أنَّ ابن آجُرُّوم ألّفها بمكّة تجاه الكعبة المشرَّفة[١].

سبب تأليفها ورواتها :

يذكر الكَتّانيّ أنَّ ابن آجُرُّوم وضع المقدِّمة الآجُرُّوميَّة برسم ابنه عبد الله حيث يقول في معرض حديثه عن تلاميذ ابن آجُرُّوم : « وممّن أخذ عنه أيضًا ولداه الأستاذ الأثير العالم الكبير أبو محمَّدٍ عبد الله، وبرسمه وضع والده المذكور المقدِّمة المذكورة؛ فنفعه الله بها، وانتفع بها ـ أيضًا ـ كلُّ من قرأها »[٢].

أمَّا رواتها فهم : عبد الله المتقدّم، وأخوه محمّد[٣]، ومحمّد بن إبراهيم الحضرميّ[٤].

تسميتها :

لم تذكر المصادر أنّ ابن آجُرُّوم وسم مصنّفه باسمٍ، ولذا فقد ورد تسمية هذه المقدِّمة بعدّة مسمّياتٍ[٥] أشهرها ما يلي :

١ ـ المقدّمة الآجُرُّوميّة :

وردت هذه التّسمية في شرح المكوديّ[٦]، ونفح الطّيب[٧]،

---

(١) ينظر :بغية الوعاة ٢٣٨/١،كشف الظّنون ١٧٩٦/٢، سلوة الأنفاس ١١٢/٢ .
(٢) سلوة الأنفاس ١١٣/٢ .
(٣) شرح المكوديّ ل٢أ ـ ب، كشف الظّنون ١٧٩٦/٢ .
(٤) قطف الثّمر ص١٩٩، وتنظر : حاشية كشف الظّنون ١٧٩٦/٢ .
(٥) تنظر في : قسم الدّراسة من شرح الحلاويّ (رسالة) ١٠/١ ـ ١١ .
(٦) ص١ .
(٧) ١٢٣/٧ .

وكشف الظّنون[١]، وقطف الثّمر[٢].

٢ ـ المقدّمة الجرُّوميَّة .

جاء في بغية الوعاة[٣]، وشذرات الذَّهب[٤] تسميتها « المقدِّمة المشهورة بالجُرُّوميَّة »، وقد سبق في التّعريف بابن آجُرُّوم أنّه انتشر النُّطق باسمه محذوف الهمزة[٥].

٣ ـ الجرُّوميَّة .

وردت هذه التّسمية في الكواكب السَّائرة[٦]، ويبدو أنّها مختصرةٌ من التّسمية السَّابقة .

٤ ـ الآجرُّوميّة في أصول علم العربيّة .

وردت هذه التّسمية في ديباجة شرح الأزهريّ[٧].

٥ ـ متن الأجْرُوميَّة في علم أصول وفروع العربيّة .

وردت هذه التّسمية على غلاف النّسخة المحقّقة من المتن، وسيأتي الكلام عنها[٨].

وقد أغرب بعض الباحثين[٩] حيث ذهب إلى أنَّ الآجُرُّومِيّة أصلها كلمة « أغراما » اليونانيّة، أو « غراماريا » اللاّتينيَّة، ولا يخفى بعده؛ إذ إنّ

---

(١) ١٧٩٦/٢، وفيه : مقدمة الآجرّوميّة .

(٢) ص١٩٩ .

(٣) ٢٣٨/١ .

(٤) ٦٢/٦ .

(٥) ينظر : ص١٦ .

(٦) ١٩١/٢، وتنظر : فهارس الكواكب السّائرة .

(٧) ص ٥-٦ .

(٨) ينظر : ص٣٢ .

(٩) هو : الدّكتور يعقوب صرّوف في مجلّة المقتطف عدد مارس سنة ١٩١١م نقلاً عن أضواء ص٢٣٥ .

نسبتها مأخوذةٌ من شهرة مؤلّفها ابن آجُرُّوم[١]؛ فلا داعي لهذا التمَحُّل .

طبعاتها وترجمتها :

طُبعت المقدّمة الآجُرُّوميّة طبعاتٍ عِدَّةً[٢] كان أقدمها في البلاد الأوربيّة طبعة روما عام ١٥٩٢م، وأقدم طبعاتها في البلاد العربيّة طبعة بولاق عام ١٢٣٩هـ، وأشهرها الطّبعة الّتي كانت في مجموع مهمّات المتون، وقد ترجمت المقدّمة إلى اللاّتينيَّة، والفرنسيَّة، وغيرها[٣].

تحقيقها :

ظلّت المقدّمة الآجُرُّوميّة تنشر بلا تحقيقٍ حتّى قام الدُّكتور : صبحي رشاد عبد الكريم بتحقيقها، وقد خرجت هذه الطّبعة المحقّقة من دار الصَّحابة للتُّراث بطنطا، وكانت طبعتها الأولى عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .

وعدد صفحات هذه النّسخة ثلاثون صفحةً، شغلت مقدِّمة التّحقيق فيها الصّفحتين ٣ و٤، ويشغل المتن المحقّق ثلاثًا وعشرين صفحةً، وكانت الصّفحة الثّلاثون لفهرس الموضوعات، وإلى هذه الطّبعة كانت الإحالة في حواشي هذه الرّسالة بمسمّى « المتن » .

تقويم التّحقيق :

قام المحقّق بجهدٍ مشكورٍ في إخراج المتن إخراجًا جيِّدًا معلّقًا عليه بعدَّة تعليقاتٍ من تمثيلٍ لبعض المسائل، وإعرابٍ لبعض الأمثلة، وبيانٍ

---

(١) ينظر : أضواء ص٢٣٦ .

(٢) ينظر في طبعات المقدّمة : دائرة المعارف الإسلاميّة ١/٨٥، بروكلمان ١٢/٤١٤، معجم المطبوعات العربيّة ١/٢٥-٢٦، تاريخ الأدب العربيّ "فروخ" ٦/٣٩٧، فهرست الكتب النّحويّة المطبوعة ص١٩ .

(٣) ينظر : دائرة المعارف الإسلاميّة ١/٨٥، الجهود اللّغويّة خلال القرن الرّابع عشر ص٥٢٣ و ٥٢٩ .

لبعض المصطلحات، وبعض التّقسيمات، إلى غير ذلك، إلاّ أنّني مع تقديري للجهد الّذي بذله الدُّكتور في سبيل إخراج النّصِّ وخدمته فإنّ لي بعض ملحوظاتٍ على التّحقيق، وهي :

١ ـ أنَّ المحقّق لم يعتمد على نُسَخٍ خطّيَّةٍ للمقدِّمة مع توافر نسخها، ممّا نتج عنه عدم الإشارة إلى اختلاف النّسَخ، وينظر بحث ذلك في اختلاف نسخ المقدّمة في النّقطة التّالية .

٢ ـ أنّه اعتمد عنوانًا غريبًا للمتن دونما مستندٍ؛ فقد أضاف إلى العنوان الّذي ورد في شرح الأزهريّ[١] إضافتين الأولى : « متن »، والثّانية : « فروع »،ولم يبيِّن مستنده في ذلك .

٣ ـ عدم تقديمه دراسةً علميَّةً للكتاب، وصاحبه .

٤ ـ زيادته بعض العناوين مع عدم النَّصِّ على ذلك، ومن زيادته قوله[٢]: « ما يُعرب بالحركات، وما يعربُ بالحروف »، وقوله[٣] : « نائب الفاعل » ـ وإن وضعها بين قوسين ـ، وقوله : « التّوابع »[٤].

٥ ـ عدم توثيق تعليقاته على المتن .

٦ ـ خطؤه في الضَّبط، ومن ذلك ضبط عنوان الكتاب « متن الأجْرُوميّة » ـ بهمزةٍ بلا مدّ، وبلا تشديد الرّاء، وبتسكين الجيم ـ، وصوابه : « الآجُرُّوميّة » ـ بالمدّ، وتشديد الرّاء، وضمّ الجيم ـ؛ لأنّها منسوبةٌ إلى ابن آجُرُّوم[٥]، وكذلك ضبط آجُرُّوم بالقصر، والصَّواب المدُّ، وقد

---

(١) ينظر ما سبق : ص٣٠ رقم ٤، ولم يشر المحقّق من قريبٍ أو بعيدٍ إلى اعتماده نصّ الأزهريّ .

(٢) المتن ص١١ .

(٣) المتن ص١٥ . وينظر النّصّ ص٩٩ من هذه الرّسالة .

(٤) المتن ص١٩ .

(٥) عدَّ الاستاذ محمّد العدنانيّ « الأَجْرُوميّة » خطأً . ينظر : معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة ص٥ .

مرّ بحث هذه المسألة .

ومن ذلك : الضّبط المخالف لمراد المؤلّف فقد ضبط المحقّق المثالين اللّذين أوردهما ابن آجُرُّوم في باب المفعول معه[١]، وهما : « جاء الأمير والجيش، واستوى الماء والخشبة » بالفتحة والضَّمَّة معًا في كلمتي « الجيش » و« الخشبة »، ولا شكّ أنَّ هذا ضبطٌ مخالفٌ لمراد ابن آجُرُّوم من أنَّ انتصابهما على إعرابهما مفعولاً معه، وقد نصّ الشُّرَّاح على أنّه لا يجوز في قوله : « والخشبة » إلاّ النّصب[٢]، ولم أجد للمحقّق عذرًا إلاّ أن يكون قد جرى على مذهب ابن عصفور[٣] حيث جَوَّز الرَّفع في هذا المثال قياسًا حيث يقول : « لأنّه وإن لم يُسْمَع ذلك فيه فلا يمتنع العطف »[٤]، ويُسْتَفَاد من هذا النّصّ مخالفة ضبط المحقّق للسّماع أيضًا .

٧ ـ وقوع سقطين لم يتنبّه لهما المحقّق أثناء مراجعة الكتاب، وهما :

أوّلاً : في باب الفاعل في قول ابن آجُرُّوم : « فالظّاهر نحو قولك : قامَ زيدٌ، ويقوم زيدٌ، وقام الزَّيدان، ويقوم الزَّيدون »[٥]. والصّواب : « وقام الزَّيدان، ويقوم الزَّيدان، وقام الزَّيدون، ويقوم الزَّيدون ... »[٦].

ثانيًا : في باب المفعول به في قوله : «والمضمر قسمان : متّصلٌ، منفصلٌ »[٧]، والصَّواب : « متّصلٌ ومنفصلٌ » بالواو، وسقوطها سهوٌ، والله أعلم .

---

(١) المتن ص٢٧ .

(٢) ينظر : شرح الأزهريّ ص٩٥-٩٦، نور السّنيّة (رسالة) ص٤١٣، شرح الرّمليّ ص٢٦٢، وينظر : المقاصد الشّافية ١/٣٢٧ .

(٣) تنظر ترجمته في : الحاشية (٣) ص٤٥٥ من هذه الرّسالة .

(٤) شرح الجمل ٢/٤٥٥ .

(٥) المتن ص١٥ .

(٦) شرح الأزهريّ ص٥٤، ونور السّنيّة (رسالة) ص٢٢٨ .

(٧) المتن ص٢٣ .

اختلاف نسخ المقدّمة الآجرّوميّة :

المقدّمة الآجُرّوميَّة شأنها شأن الكتب التُّراثيَّة تختلف نسخها وتتعدّد لأسبابٍ ليس هذا مجال الحديث عنها، والّذي يُهمُّ الدَّارس للآجُرُّوميَّة هو تلك الإشارات الّتي تفيد اختلاف نسخ الآجرّوميّة على الرّغم من أنّها لا تعدو أن تكون ورقاتٍ معدودةً .

وما وقفت عليه من تلك الاختلافات أستطيع تقسيمه إلى قسمين :

١ ـ اختلافٌ جوهريٌّ يؤدّي إلى اختلافٍ في مفهوم النّصِّ .

٢ ـ اختلافٌ غير جوهريٍّ لا يؤدّي إلى اختلافٍ في مفهوم النّصِّ .

ومن أمثلة القسم الأوّل :

١ ـ ما ورد في بعض النُّسخ[١] من عدِّ الأسماء الّتي تعرب بالحروف ستّةً، والمشهور في معظم النُّسخ أنّها خمسةٌ بإسقاط "هنو" منها، وإسقاطه مذهب الفرّاء[٢]، ومن وافقه[٣].

٢ ـ ما ورد في بعض النُّسخ[٤] من قوله : « والأمر ساكنٌ أبدًا »، وهو حينئذٍ موافقٌ لمذهب البصريّين الّذين يرون أنّ الأمر مبنيٌّ، والمشهور في نسخها قوله : « والأمر مجزومٌ »، وظاهره موافقة مذهب الكوفيّين، وسيأتي مزيد بيان له[٥].

٣ ـ ما ورد في بعض النُّسخ من قوله : « وإذا في الشّعر »[٦]، وعدّها

---

(١) ينظر : شرح الرّمليّ ص٧٩ .

(٢) تنظر ترجمته في : الحاشية (٢) ص٣٥٩ من هذه الرّسالة .

(٣) ينظر تعيينهم : ص٣٦٤ مع الحاشية (٤) من هذه الرّسالة .

(٤) ينظر : شرح الرّمليّ ص٩٩ .

(٥) ينظر : ص٤١ .

(٦) ينظر : شرح الرّمليّ ص١١٨، وينظر : ص٥٠٤ من هذه الرّسالة .

في الجوازم إلاّ أنَّ عددًا من النُّسخ تخلو من هذه الزّيادة .

٤ ـ وقع في متن المقدِّمة المثبت في شرح الأزهريِّ[١]، والمتن المحقَّق[٢] أنَّ توابع أجمع هي "أكتع أبتع أبصع"، ووقع في المتن المثبت في شرحي الحلاويّ[٣] والرَّمليِّ[٤] أنَّ توابع أجمع هي "أكتع أبصع أبتع"، وقديمًا وقع الخلاف في ترتيب هذه التّوابع[٥].

٥ ـ وقع في معظم النُّسخ عَدُّ المنصوبات خمسة عشر، ولم يرد ذكر المنصوب الخامس عشر، بينما ورد ذكره في بعض النّسخ، وسيأتي مزيد بيانٍ لهذا الاختلاف[٦].

ومن أمثلة القسم الثّاني :

١ ـ ما ورد في بعض النُّسخ[٧] من ذكر بقيّة الضّمائر المتّصلة الّتي تُعْرب نائب فاعلٍ، وفي المشهور من النُّسخ عدم ذكرها .

٢ ـ ما ورد من تبديل كلمةٍ بأخرى كما في قوله : « الفعل المضارع الّذي لم يتّصل »، وفي بعض النُّسخ "إذا لم يتّصل"[٨]، ونحو ذلك[٩].

---

(١) ص ٨٠ .
(٢) ص ٢١ .
(٣) ٢/٥٣٥ (رسالة) .
(٤) ص٢١٠ و ٢١١ .
(٥) ينظر تفصيل الخلاف في : الحاشية (٣) ص٦٣٤ .
(٦) ينظر : ص٥٣ .
(٧) ينظر : شرح الرّمليّ ص١٣٢ .
(٨) السّابق ص ٧٨ .
(٩) السّابق ص٧٤ .

عرض مادّة المقدّمة الآجُرُّوميَّة :

المقدِّمة الآجُرُّوميَّة مقدِّمةٌ مختصرةٌ شديدة الإيجاز، عُني فيها ابن آجُرُّوم بمحاولة تقريب المادَّة النَّحويَّة للنَّاشئة، مع الابتعاد عن استعمال المصطلحات غير المتداولة في عصره، مقرِّبًا وموضِّحًا كلّ بابٍ بذكر تعريفٍ له، مع ضرب بعض الأمثلة، وقد صدَّرها بذكر تعريف الكلام وأقسامه، وأشهر العلامات الّتي يُعرف بها كلّ قسمٍ معرِّفًا الإعراب، ذاكرًا بعد ذلك علاماته، وأنواع المعربات، ثُمَّ انتقل إلى الأفعال فتحدث عنها من حيث تقسيمها إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ، وحكم كلِّ قسمٍ من حيث البناء والإعراب ذاكراً نواصب المضارع وجوازمه .

ثُمَّ تكلّم عن مرفوعات الأسماء، ثُمَّ التّوابع، ثُمَّ المنصوبات، ثُمّ الاسم المجرور مقتصرًا في كلِّ ذلك على أُمّهات الأبواب .

وممّا يجدر ذكره أنّه ليس للمقدِّمة الآجُرُّوميَّة خطبةٌ، ولا مقدِّمةٌ، ولا خاتمةٌ .

العلاقة بين « المقدّمة الآجرّوميّة » و « الجمل » للزّجّاجيّ :

يبدو للمتمعِّن في ألفاظ « المقدّمة الآجرّوميّة » مدى تقارب بعضها من ألفاظ "الجمل" للزّجّاجيّ[1] ممّا جعل الأستاذ : مُحمَّد بن أبي شنبٍ[2] محرِّر مادّة « ابن آجُرُّوم » في دائرة المعارف الإسلاميَّة يذهب إلى

---

(١) تنظر ترجمته في : الحاشية (٦) ص٣٦٤ من هذه الرّسالة .

(٢) هو : محمّد بن العربيّ بن محمّد أبي شنب، عالمٌ بالأدب، تركيّ الأصل، كان أستاذ العربيّة في كليّة الجزائر، ألّمّ بعددٍ من اللّغات، له مكانةٌ عاليةٌ عند المستشرقين، له مصنّفاتٌ وتحقيقاتٌ، ومنها : تحقيق كتاب الجمل، تُوفّي سنة ١٣٤٧هـ .
ينظر : الأعلام ٦/٢٦٦ .

أنّ الآجُرُّوميّة مختصرٌ للجمل حيث يقول فيها[1]: « هو [أي : كتاب المقدّمة الآجُرُّوميّة] موجزٌ ممعنٌ في الإيجاز لجمل أبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزَّجَّاجيِّ »، وقد صدر هذا القول منه نتيجة صُحْبةٍ للكتابين فهو أوَّل محقّقٍ لكتاب الجمل .

ولكنَّ الباحث المنصف لا يسعه قبول هذه الدَّعوى المجرَّدة، وممّن رفض هذه الدَّعوى جملةً وتفصيلاً العلاّمة : عبد الله كَنُّون حيث يقول : « وأمّا كونه موجزًا ممعنًا في الإيجاز لجمل الزّجّاجيّ فإنّه إسرافٌ [في الأصل : فإن أسرافه] في القول، وظلمٌ فادحٌ لابن آجُرُّوم (رحمه الله)، وقد كتب النّاس على هذه المقدِّمة كثيرًا، وبحثوا فيها بحثًا طويلاً، وشرحوا ألفاظها، وحلّلوا كلماتها في الوقت الّذي كان فيه جمل الزَّجَّاجيِّ لا يزال مدروسًا، ومن الكتب المعتمدة لطلاّب هذا العلم، وما قال قائل منهم : إنّ "الآجُرُّوميَّة" مأخوذةٌ من "الجمل" ولا أنّها مختصرٌ له .

نعم إنَّ هناك ألفاظاً متشابهةً ممّا يتداوله النُّحاة في بعض التّعاريف، والأمثلة، والأحكام، وهي ليست حبسًا على الزَّجَّاجيِّ حتّى لا يجوز أن يستعملها ابن آجُرُّومَ .

ولعلَّ هذا هو الّذي غرّ الأستاذ ابن أبي شنبٍ ناشر جمل الزّجّاجيّ، وكاتب ترجمة ابن آجُرُّوم في دائرة المعارف الإسلاميَّة فحكم بأنَّ "الآجُرُّوميَّة" مختصرٌ للجمل، ولو نظر إلى مجرّد افتتاحها، ثُمّ ترتيبها الّذي لا يتوافق وترتيب الجمل لما جازف بذلك القول، فإنّ ابن آجُرُّوم افتتح مقدِّمته بتعريف الكلام، ثُمّ ذكر أقسامه، والزَّجَّاجيُّ إنّما بدأ بذكر الأقسام؛ فالتّعريف إذن من زيادات الآجُرُّوميّة على الجمل،

(١) دائرة المعارف الإسلاميّة ١/٨٥ .

والموجز الممعن في الإيجاز لا يكون زائدًا .

ثُمَّ بعد أن ذكر الإعراب معرِّفًا له أيضًا ـ في حين أنّ الزّجّاجيّ لم يعرّفه ـ ذكر أقسامه، وعلاماته، وهذا التّرتيب ممّا توافق عليه أكثر النّحويّين، وقدوتهم فيه هو الكتاب لإمامهم سيبويه .

وقد تزيّد ابن آجُرُّوم في هذا الباب أيضًا بفصل : « المعربات قسمان » الّذي سبق الكلام عليه، وأنّه من باب التّمارين، والموجز الممعن في الإيجاز من أيّ كتابٍ لا يتزيّد عليه بأشياء وفصول .

ومن باب « الأفعال » الّتي تأتي بعد ذلك يختلف التّرتيب تمامًا؛ فيأخذ ابن آجُرُّوم في ذكر أبواب النّحو متسلسلةً تسلسلاً طبيعيًّا؛ فهذه أبواب المرفوعات تستتلى بعدها أبواب التّوابع، ثُمّ أبواب المنصوبات، ثُمّ المخفوضات، وليس الأمر كذلك في الجمل كما يُعرف بالاطّلاع عليه .

ولولا خوف الإطالة لتوسّعنا في بيان بطلان هذا القول من أنّ الآجُرُّوميَّة مختصرٌ للجمل، ويكفي هذا القدر الآن فإنّ المسألة من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى مزيد بيان »[1].

وقد نقلت هذا النّصّ مع طوله لما فيه من مناقشةٍ لهذا القول إلاّ أنّني لست مع ابن أبي شنبٍ فيما ذهب إليه من أن الآجُرُّوميَّة موجزٌ للجمل، ولا مع ابن كنّون في نفي ذلك جملةً وتفصيلاً، والّذي أذهب إليه هو أنّ ابن آجُرُّوم استفاد من الجمل، بل نقل نصوصًا برُمَّتها ـ وسأوضّح ذلك ـ، ولكنّه لم يعمد إلى اختصار الجمل، فشخصيّة ابن آجُرُّوم بارزةٌ في مقدّمته، وقد ذكر العلاّمة عبد الله كنّون ما يؤيّد هذا القول، وبقي ما يؤيّد الاستفادة، ومن ذلك قول ابن آجرّوم (المتن ص٥) : « وأقسامه [أي : الكلام] ثلاثةٌ : اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى » وهو نَصٌّ

---

(١) أضواء ص٢٣٧-٢٣٩ .

الجمل (ص١) ، وهو نَصّ كلام سيبويه (الكتاب ١/ ١٢) .

وقوله (ص٦) : « فالاسم يُعْرف بالخفض، ودخول الألف واللاّم » وهو نَصُّ الجمل (ص٢) بتصرُّفٍ يسيرٍ .

وقوله (ص٧) : « فللأسماء من ذلك : الرّفع، والنّصب ... وللأفعال من ذلك ... ولا خفض فيها » وهو قريبٌ من نَصّ الجمل (ص٢) .

وقوله (ص٧) : « للرَّفع أربع علاماتٍ : ... والنُّون » وهو نَصُّ الجمل (ص٣) .

وقوله (ص٨) : « وللنّصب خمس علاماتٍ ... وحذف النُّون » وهو قريبٌ من نَصّ الجمل (ص٤) .

وقوله (ص٩) : « وللخفض ثلاث علاماتٍ ... والفتحة » وهو نَصُّ الجمل (ص٥) .

على أنَّ هذا التّوافق لا يجعل الباحث يغمط ابن آجُرُّوم حقّه؛ فمقدِّمة ابن آجُرُّوم من تأليفه وإبداعه كما أوضح ذلك العلاّمة عبد الله كَنُّون، إلاّ أنَّ لكلِّ إبداعٍ أصولاً؛ ومن أصول ابن آجرّوم الجمل، كيف لا وهو الكتاب الذّائع الصِّيت قديمًا، وصاحب الحظوة عند المغاربة[1]، فليس بمستغربٍ حينئذٍ أن يستفيد منه ابن آجُرُّوم .

مصادر ابن آجُرّوم في مقدّمته :

لم تتكلّم المصادر والمراجع عن هذه المسألة، و لم أجد من تكلّم فيها إلاّ ما سبق عرضه من علاقةٍ بين المقدِّمة الآجُرُّوميّة والجمل، والّذي يمكن قوله هو : أنَّ ابن آجُرُّوم استقى مقدِّمته من عددٍ من المصادر من بينها :

١ ـ الجمل للزّجّاجيّ كما مَرَّ سابقًا .

---

(١) تنظر تقدمة محقّق كتاب الجمل ص٢٢ـ٢٤ .

٢ ـ المقدِّمة الجُزوليَّة لأبي موسى الجزوليّ .

ويظهر تأثُّر ابن آجُرُّوم بها في حدِّ الكلام (ص٥) فهو نَصُّ الجزوليَّة (ص٣)، وحدِّ الإعراب (ص٦-٧) فهو نَصُّ الجزوليَّة (ص٧) .

٣ ـ الإيضاح لأبي عليٍّ الفارسيِّ .

ويظهر تأثُّره به جليًّا في جعله « سمعت » ممّا ينصب مفعولين[١].

ولا شكَّ أنَّ هناك مصادر أخر استفاد منها .

ابن آجُرُّوم ومقدّمته بين المذهبين البصريِّ والكوفيِّ :

شاع قديمًا وحديثًا أنَّ ابن آجرّوم كوفيّ المذهب، وذلك بالاستناد إلى ما ورد في مقدِّمته من تعابير وآراء كوفيَّةٍ، قال السّيوطيّ : « وهنا شيءٌ آخر؛ وهو أنّا استفدنا من مقدّمته أنّه كان على مذهب الكوفيّين في النّحو »[٢]، ويقول الدّكتور عبد الكريم الأسعد : « ومن المصنّفات الّتي اهتمّت بنحو الكوفة، وحفظت لنا الكثير من آراء الكوفيِّين المقدِّمة المختصرة المعروفة بالآجُرُّوميَّة »[٣] .

وقبل إبداء الرَّأي في هذه المسألة سأبيّن ـ هنا ـ مستند القائلين بذلك من تعبيراتٍ وآراء واردةٍ في المقدّمة الآجُرُّوميّة مناقشًا لها على النَّحو التّالي[٤]:

١ ـ تعبيره بالخفض[٥]، وهو مصطلحٌ كوفيٌّ، ولعلَّ أوَّل من نبَّه عليه

---

(١) ينظر: المتن ص١٩ . وينظر: الرّقم (٥) من الحاشية (٦) ص٥٦ من هذه الرّسالة .

(٢) بغية الوعاة ١/٢٣٨ .

(٣) مقالاتٌ منتخبةٌ ص٦٣ .

(٤) أنبّه القارئ الكريم إلى أنّني سأحيل على حواشي التّحقيق في توثيق معظم المسائل تجنّباً للتّطويل والتّكرار .

(٥) المتن ص ٦و٧ و٩ و١٢ و١٩ و٢١ و٢٨ .

هو السُّيوطيُّ في البغية[١] .

وهذا الاستدلال غير مسلَّمٍ فقد ورد هذا المصطلح عند البصريِّين، ومن سار على نهجهم[٢]، على أنّ ابن آجُرُّوم استعمل مصطلح الجرِّ[٣].

٢ ـ قوله : « الأمر مجزومٌ »[٤]، « وهو ظاهرٌ في أنّه معربٌ، وهو رأيهم »[٥].

ويمكن الجواب عن هذا بأن يُقال : هذا ظاهر كلامه إلاّ أنَّ بعض العلماء يرى أنّه لا يتعيَّن حمل كلامه على هذا المذهب، بل يصحّ حمله على مذهب البصريِّين بأن يُقال : كلامه على حذف مضافٍ، والأصل : مثل مجزومٍ، أو يُقال : معنى قوله : « مجزومٌ » أنّه يعامل معاملة المجزوم، ويؤيِّد ذلك قوله فيما سبق[٦]: « الأفعالُ ثلاثةٌ »[٧].

هذا وقد ورد في بعض النُّسخ : « والأمر ساكن أبدًا »[٨]، وهو موافقٌ لمذهب البصريِّين، إلاّ أنَّ المشهور هو الأوَّل، وقد سبق تخريجه، على أنَّ إبقاءه على ظاهره لا يُثْبِتُ كونه كوفيًّا، وسيأتي في آخر المبحث ما يدلّ على ذلك .

٣ ـ ذكره « كيفما » من الجوازم[٩]، وهو « رأيهم، وأنكره

---

(١) بغية الوعاة ٢٣٨/١، وينظر : ص٢٩٦ من هذه الرّسالة .

(٢) تنظر الحاشية : (٨) ص٢٩٦ .

(٣) ينظر ما سيأتي : ص٤٧، والمتن ص١٧ و٢٦ .

(٤) المتن ص ١٣، وابن آجرّوم مسبوقٌ بالزّبيديّ في كتابه الواضح ص٣٨ .

(٥) بغية الوعاة ٢٣٨/١، وتنظر : الحاشية (١) ص٤٦٤ من هذه الرّسالة .

(٦) ينظر:المتن ص ١٢ .

(٧) حاشية أبي النّجا ص ٤٣ .

(٨) ينظر: ما سبق ص٣٤ .

(٩) المتن ص١٤ .

البصريُّون »[١].

والّذي يظهر لي أنّه تبع في عدّها الزَّجّاجيَّ في الجمل[٢]، و لم ينفرد الكوفيُّون بعدِّها بل ذكر الجزم بـ« كيف » قطربٌ[٣] من البصريِّين[٤]، وذِكْرُ « كيفما » من الجوازم ممَّا لم ينفرد به ابن آجُرُّوم فقد أوردها بعض النُّحاة[٥]، ويمكن أن يُقال : إنَّ مراده ذِكْرُ الجوازم وفاقًا وخلافًا حتّى لا يفوت الشّادي منها شيءٌ .

وعلى هذه الأدلّة اقتصر السُّيوطيُّ في البغية[٦]، وزاد السُّوداني[٧] فيما نقل عنه العلاّمة عبد الله كَنُّون[٨] أدلّةً أخر، وهي على النّحو التّالي :

٤ ـ ذكر في حروف الجرّ واو رُبَّ[٩]، وهو مذهبٌ كوفيٌّ،والمذهب البصريِّ أنَّ الجارَّ هو رُبَّ المحذوفة .

ويمكن الجواب عن هذا بأن يُقال : ليست المسألة محلّ إجماعٍ منهم فقد وافق الكوفيِّين في هذا المبرّدُ[١٠] من البصريِّين[١١]،كما يمكن أن

---

(١) بغية الوعاة ٢٣٨/١، وينظر : ص٥٠١ من هذه الرّسالة .

(٢) الجمل ص ٢١١ .

(٣) تنظر ترجمته في : الحاشية (١) ص٣٦٨ من هذه الرّسالة .

(٤) ينظر : شرح الجمل ١٣٢/١ و ١٩٦/٢ .

(٥) ينظر : كشف المشكل ٥٩٧/١، الكافية ص١٩٩ .

(٦) بغية الوعاة ٢٣٨/١ .

(٧) هو : أحمد بن أحمد السّودانيّ قاضي تمبكتو، المتوفّى سنة ١٠٤٤هـ . بروكلمان ٤٢٠/١٢ .

قلت : لعلّه أحمد بابا التّنبكتيّ الّذي تقدّمت ترجمته في الحاشية (٢) ص٢٣ .

(٨) أضواء ص٢٣٩ .

(٩) المتن ص ٢٨ .

(١٠) تنظر ترجمته في : الحاشية (٦) ص٧٣٨ .

(١١) ينظر : ص٧٩٥ من هذه الرّسالة .

يجاب بأنَّ مُراده ذِكْرُ حروف الجرّ وفاقًا وخلافًا حتّى لا يفوت المبتدئ منها شيءٌ .

٥ ـ « عبَّر بالنّعت[١]، وهو عبارة الكوفيِّ، وعبارة البصريِّ الوصف والصِّفة » .

وهذا القول فيه تعميمٌ غير مقبول، والعبارة الجيِّدة عبارة أبي حيَّان فإنّه قال : « وربّما قاله البصريُّون »[٢]، وهو كذلك؛ فقد استعمله سيبويه[٣]، والمبرّد[٤]، والرَّأي « أنَّ النّعت قد عرفه البصريُّون الأُول فاقتبسه الكوفيُّون، والتزموا به »[٥]، كما أنَّ مصطلح النّعت هو الّذي قد شاع عند النُّحاة[٦] فلا غرو أن يستعمله ابن آجُرُّوم .

٦ ـ أنّه « لم يُتَرْجم لعطف البيان »، و « لا يترجم له الكوفيّ، وإنّما يُتَرجم له البصريُّ »[٧].

وهنا وقفتان :

الأولى : أنَّ الكوفيّ لا يترجمه بعطف البيان، وإنّما يترجمه بـ« التّرجمة »[٨].

الثّانية : أنَّ عدم ترجمته له يحتمل أن يكون على مذهب من يرى أنّ

---

(١) المتن ص١٩ .

(٢) التّذييل والتّكميل ج٤ ل١٤أ ـ ب، وتنظر : الحاشية (٢) ص٥٧٦ من هذه الرّسالة .

(٣) الكتاب ١/٤٢١ .

(٤) المقتضب ٤/٢٨١ .

(٥) المدارس النّحويّة (السّامرّائيّ) ص١٣٣ .

(٦) ينظر ـ مثلاً ـ : الجمل ص١٣، المقدّمة الجزوليّة ص٥٦، الفصول الخمسون ص٢٣٤، الكافية ص١٢٩، المقرّب ١/٢١٩، التّسهيل ص١٦٧ .

(٧) ينظر : أسرار العربيّة ص٢٩٧ .

(٨) تنظر : الحاشية (٢) ص٦١٦ من هذه الرّسالة .

عطف البيان من البدل[١].

٧ ـ « حدّ الإعراب على القول بأنّه معنويٌّ، وهو قولهم » .

قلت : هذه العبارة فيها تسمّحٌ فظاهر قول سيبويه أنَّ الإعراب معنويٌّ[٢].

٨ ـ « قال في "لا" : تنصب النّكرات بغير تنوينٍ[٣]، وهو قولهم، وقال البصريُّ : مبنيٌّ » .

ويمكن الجواب عن هذا بأنّ ابن آجُرُّوم تَبِعَ الزَّجَّاجيَّ في الجمل[٤] في هذه العبارة، وهي منقولة بتصرُّفٍ عن سيبويه[٥].

وعلى هذه الأدلّة اقتصر السُّودانيُّ في بيان كوفيَّةِ ابن آجُرُّوم، وممّا وقفت عليه :

٩ ـ ذكر الأهدل[٦] أنَّ ابن آجُرُّوم لم يذكر علامةً يتميَّز بها فعل الأمر « جريًا على طريقة الكوفيِّين من أنَّ الفعل قسمان : ماضٍ ومضارعٌ، وأنَّ الأمر داخلٌ في المضارع؛ لأنّه مقتطعٌ منه ... »[٧].

والجواب : أمَّا أنَّه لم يذكر علامةً لفعل الأمر فمسلَّمٌ، وسيأتي الحديث

---

(١) تنظر : الحاشية (١) ص٦١٨ من هذه الرّسالة .

(٢) تنظر : الحاشية (١) ص٣١٧ من هذه الرّسالة .

(٣) المتن ص٢٦ .

(٤) الجمل ص٢٣٧ .

(٥) الكتاب ٢/٢٧٤ .

(٦) هو : محمّد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل الحسينيّ التّهاميّ، فاضلٌ من أهل تهامة اليمن، شافعيّ المذهب، له مصنّفاتٌ، منها : بغية أهل الأثر فيمن اتّفق له ولأبيه صحبة سيّدّ البشر (ط)، والكواكب الدّرّيّة (ط)، تُوفّي سنة ١٢٩٨هـ .

ينظر : الأعلام ٦/١٩ .

(٧) الكواكب الدّرّيّة ١/٣٧ .

عنه ـ بمشيئة الله ـ[١]، وأمَّا كونه يرى أنَّ الفعل قسمان فغير مسلَّمٍ، وذلك أنّه نصَّ على أنَّ « الأفعال ثلاثةٌ : ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ »[٢].

وممّا سبق يتبيّن أنَّ جُلَّ الأدلّة الّتي ذُكِرَت على كوفيَّة ابن آجُرُّوم لا تُسَلَّم لقائليها؛ كما أنّ معظمها مبنيٌّ على استقراءٍ ناقصٍ يتبنى نسبة مصطلحٍ أو رأيٍ للكوفيِّين فقط .

وفي مقابل هذه الأدلّة حفلت المقدَّمة الآجُرُّوميَّة بأدلّةٍ تُفْصح عن بصريَّة ابن آجُرُّوم ذكرها السُّودانيُّ بقوله[٣]:

« تعقيبٌ :

لا ينهض هذا كلُّه دليلاً على أنّه كوفيُّ المذهب في النّحو لما وجدناه كثيرًا في هذه المقدِّمة على مذهب البصريِّين، وآرائهم، واصطلاحاتهم [في الأصل : وآرائها واصطلاحاتها] .

ـ كقوله : « وأقسامه أربعةٌ »[٤]، وقالوا : ثلاثةٌ بإسقاط الجزم[٥].

ـ وقال : « المنصرف »، و« الاسم الّذي لا ينصرف »[٦]، وقالوا : الْمُجْرَى، والاسم الّذي لا يُجْرى[٧].

ـ ومنها قوله : « الأفعال ثلاثةٌ »[٨]، وقالوا : الفعل قسمان[٩].

---

(١) ينظر : ص٥٧ .

(٢) المتن ص١٢ .

(٣) النّصّ التّالي منقولٌ عن أضواء ص٢٣٩ـ٢٤٠ .

(٤) المتن ص ٧ « باب الإعراب » .

(٥) تنظر : الحاشية (١) ص٣٢٨ من هذه الرّسالة .

(٦) المتن ص١٠ .

(٧) ينظر : مصطلحات النّحو الكوفيّ ص٩٨-١٠١ ـ وفيه : أنّ الخليل استعمل "جرى" (الكتاب ٢٠٣/٣)، وأنّ المبرّد استعمل ما يجرى وما لا يجرى (المقتضب ٣٠٩/٣) ـ، دراسة في النّحو الكوفيّ ص٢٣٣ـ٢٣٧ .

(٨) المتن ص١٢ .

(٩) تنظر المصادر المثبتة في : الحاشية (١) ص٤٦٤.

ـ وقوله : « المذكور قبله فعله »[١]، وقالوا : يجوز تقديم الفاعل على فعله[٢].

ـ وقوله : « العاري عن العوامل اللَّفظيَّة »[٣]، وقالوا : مرفوعٌ بالخبر[٤].

ـ وقوله في "كان" : « ترفع المبتدأ »[٥]، وقالوا : مرفوعٌ بما كان به مرفوعًا قبل دخول "كان"[٦].

ـ وقوله : « تنصب الخبر على أنَّه خبرها »[٧]، وقالوا : على أنَّه حالٌ[٨].

ـ وفي إنَّ : « ترفع الخبر »[٩]، وقالوا : هو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخول "إنَّ"[١٠].

---

(١) المتن ص ١٤ « باب الفاعل » .

(٢) تنظر : الحاشية (٢)، ص٥١١ .

(٣) المتن ص١٦ « باب المبتدأ والخبر »، والكلام عن المبتدأ .

(٤) تنظر : الحاشية (٦) ص٥٣٦ .

(٥) لم يقل ابن آجُرُّوم هذا نصًّا، وإنّما قال (ص١٧) : « باب العوامل الدّاخلة على المبتدأ والخبر، وهي ثلاثة أشياء : كان وأخواتها ... »، وقال (ص١٨) : « فأمّا كان وأخواتها فإنّها ترفع الاسم ... » فما هنا مفهوم كلامه .

(٦) هذا مذهب بعض الكوفيّين، ومذهب الفرّاء أنّه ارتفع لشبهه بالفاعل .
تنظر : الحاشية (٨) ص٥٤٧ .

(٧) لم يقل ابن آجُرُّوم هذا نصًّا، وإنّما قال (ص١٨) : « وتنصب الخبر »، وسبق له (ص١٧) أن بَيَّنَ أنَّ "كان" تدخل على المبتدأ والخبر .

(٨) هذا مذهب بعض الكوفيّين، ومذهب الفرّاء أنّه منتصب لشبهه بالحال .
تنظر : الحاشية (٨) ص٥٤٧ .

(٩) المتن ص ١٨ .

(١٠) ينظر : ص٥٥٥ مع الحاشية (١) .

ـ وفي ظَنَّ تنصبهما « على أنَّهما مفعولان لها »[١]، وقالوا : على أنَّ الثّاني حالٌ[٢].

ـ وقال : « الضَّمير والمضمر »[٣]، وعبارتهم : الكناية والمكنيُّ[٤].

ـ وقال : « التّوكيد تابعٌ للمؤكّد في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه »[٥] فقط، وقالوا : وفي تنكيره[٦].

ـ وقال : « البدل »[٧]، وعبارتهم : التّرجمة والتّبيين والتّكرير[٨].

ـ وقال : « الظّرف »[٩]، وهو تسمية البصريّين[١٠].

ـ وقوله في الخبر : « الجارُّ والمجرور والظّرف »[١١]، وفي الاستثناء : « مجرورٌ لا غير »[١٢]، [وقوله] : « يجوز جرُّه ونصبه »[١٣][أي : تعبيره بمصطلح الجرِّ] .

ـ وقوله : « يجوز فيه البدل »[١٤]، يعني أنَّ الإتباع فيه على البدليَّة،

---

(١) المتن ص١٩ .

(٢) الّذي تذكره المصادر الّتي وقفت عليها هو أنَّ الفرّاء يرى الثّاني مشبَّهًا بالحال . تنظر : الحاشية (١) ص٥٦٦ .

(٣) لم أقف على أنَّ ابن آجُرُّوم قال في مقدّمته : « الضَّمير »، وإنّما وقفت على قوله : « المضمر »، و« مضمر » . ينظر : المتن ص ١٤-١٦، و٢٠ و٢٣ .

(٤) تنظر : الحاشية (٢) ص٤٢٦ .

(٥) المتن ص٢١ . وينظر : ص٦٢٣ .

(٦) ينظر : ص٦٢٤ .

(٧) المتن ص٢٢ .

(٨) ينظر ما قبل الحاشية (١) ص٦٤٠ .

(٩) المتن ص٢٢ .

(١٠) تنظر تسميات الكوفيّين في ما قبل الحاشية (١) ص٦٨٦ .

(١١) المتن ص١٧ .

(١٢) المتن ص٢٦ .

(١٣) الّذي في المتن ص ٢٦ : « يجوز نصبه وجرّه » .

(١٤) المتن ص٢٥، ونصّه : « جاز ... »، والكلام عن المستثنى المنفيّ التّامّ .

وقالوا : معطوفٌ عطف نسق، و"إلاّ" عندهم من حروف العطف[١].

ـ وقوله في [باب] المنادَى : « يُبْنَيان على الضَّمِّ »[٢]، وقالوا : يُعْربان بغير تنوين[٣].

ـ وعدُّ "رُبَّ" في حروف الجرِّ[٤]، وقالوا : اسمٌ[٥].

وبعدَ هذا الاستقراء المتميِّز يقول العلاّمة : عبد الله كَنُّون : « لا يمكن أن يُجْزم بأنَّ ابن آجُرُّوم لا كوفيُّ المذهب في النّحو ولا بصريُّهُ؛ لأنّه جارى المذهبين معًا، وأخذ من المدرستين كلتيهما، وما أحسن ما قال الشّيخ ابن عجيبة[٦] في شرحه على الآجُرُّوميَّة عند تعريفه بالمؤلِّف : « وتمهَّر في علم العربيَّة فكان يجتهد فيها، ولا يتقيَّد بمذهب البصريِّين، ولا مذهب الكوفيِّين، بل يميل مع الحقّ أينما ظهر له، وهذا هو عين الصَّواب »[٧].

والّذي اختاره العلاّمة : كنّون هو المختار عندي؛ إذ من غير الممكن الحكم على نحويٍّ بعد القرن الرَّابع الهجريِّ أنّه كوفيٌّ أو بصريٌّ[٨]، إلاّ إذا التزم أحد المذهبين التزامًا دقيقًا، ونادرًا ما كان ذلك، وهو ممّا لم يتوفَّر في ابن آجُرُّوم، لأنَّ منهجه قائمٌ على الاختيار .

---

(١) تنظر : الحاشية (٤) ص٧٣٦ .

(٢) المتن ص ٢٧، والحديث عن المفرد المعرفة نحو : يا زيدُ، والنّكرة المقصودة نحو : يا رجلُ .

(٣) هذا مذهب بعض الكوفيّين . ينظر تفصيل المسألة في : الحاشية (٥) ص٧٦٤ .

(٤) المتن ص٢٨ .

(٥) وإليه ذهب الأخفش ـ في أحد قوليه ـ، وابن الطّراوة، واختاره الرّضيّ . تنظر الحاشية (٧) ص٧٩٣ .

(٦) هو : أحمد بن محمد بن المهديّ ابن عجيبة الحسنيّ المغربيّ، مفسّرٌ صوفيٌّ مشارك، له مصنّفات، منها : البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (خ)، والفتوحات القدُّوسيّة في شرح المقدّمة الآجُرُّوميَّة (ط)، توفّي سنة ١٢٢٤هـ . ينظر : الأعلام ١/٢٤٥ .

(٧) أضواء ص٢٤٠ .

(٨) تنظر مقدّمة تحقيق كتاب التّخمير ١/٩٢ .

تقويم المقدمة الآجرومية :

نالت المقدِّمة الآجُرُّوميَّة شهرةً واسعةً في مجال تلقين مبادئ النَّحو للنَّاشئة والمبتدئين، وشرِّقت وغرِّبت[١]، ولا بُدَّ لهذه الشهرة من أسبابٍ، ويرى بعض المتقدِّمين[٢] أنَّ سبب هذه الشُّهرة هو إخلاص صاحبها، وأنَّه ألَّفها تجاه الكعبة المشرَّفة، ولا شكَّ أنَّ النِّيَّة لها أثرٌ، إلاَّ أنَّه « لا ينبغي أن يُغفل الجانب المادِّيُّ في ذلك، وهو طريقة التَّأليف »[٣]، ولذا فسأعرض ـ هنا ـ للمقدِّمة الآجُرُّوميَّة تقويمًا من ناحيتين :

الأولى : مميِّزاتها .

والثَّانية : المآخذ عليها .

أوَّلاً : مميِّزاتها :

حازت المقدِّمة الآجُرُّوميَّة عدَّة مميِّزاتٍ يمكن إجمالها فيما يلي :

١ ـ الإيجاز غير المخلِّ؛ فإيجازها واختصارها « جعلها سهلة التَّناول »[٣] بحيث يستطيع كلّ قارئ دراستها وتحصيلها .

٢ ـ اشتمالها على الفوائد القيِّمة مع إيجازها .

٣ ـ حسن التَّرتيب[٣]؛ فقد رتَّب ابن آجُرُّوم مقدِّمته ترتيبًا حسنًا ومتسلسلاً؛ فبدأ بتعريف الكلام، ثُمّ أقسامه، ثُمّ تعريف الإعراب وأقسامه وعلاماته، ثُمّ الأفعال إعرابًا وبناءً، ثُمّ المعربات من الأسماء، وهو ترتيبٌ حسنٌ يسّر الانتفاع بها .

٤ ـ تقريب الأبواب النَّحويّة للطُّلاّب حيث بدأ ابن آجُرُّوم كلَّ

---

(١) مِمّا وقفت عليه مخطوطٌ بأندونيسيا بعنوان : « كتاب فيه فوائد من الألفيّة والآجُرُّوميَّة » . ينظر : فهرس النَّحو لمركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى ص٤١٥ .

(٢) ينظر : شرح برهان الدِّين للعمريطيّة ل٨ب مصدّرًا له بـ« قيل »، وأضواء ص٢٣٦ بلا نسبةٍ .

(٣) أضواء ص ٢٣٦ .

بابٍ بذكر تعريفٍ سهلٍ ومبسَّطٍ له ليتمكَّن القارئ من تَصَوُّرِ الباب .

٥ ـ « التَّحصيل المفيد لعلامات الإعراب الأصول والفروع »[١]؛ فبعد أن تكلَّم ابن آجُرُّوم عن علامات الإعراب تفصيلاً أعاد الكلام عنها بشكلٍ مجملٍ تحت قوله : « المعربات قسمان » .

٦ ـ بعدها عن المنطق .

٧ ـ ضرب الأمثلة وتعدادها، وهذا واضحٌ في ذِكْر المرفوعات، والمنصوبات .

٨ ـ إلمامها بأشهر الأبواب النَّحويَّة ممَّا يسّر للطُّلاَّب بعد ذلك الانتقال إلى ما فوق المختصرات من الكتب النَّحويَّة .

٩ ـ حصرها لأشهر المرفوعات والمنصوبات المتَّفق عليها ممّا يُيسِّرُ للطَّالب معرفة نوع المرفوع والمنصوب من الكلام .

ثانيـاً : المآخذ عليها :

المقدِّمة الآجُرُّوميَّة عملٌ بشريٌّ كغيره مستهدفٌ للنَّقد، وعلى الرَّغم من أنَّها ورقاتٌ معدودةٌ إلاَّ أنَّ سَهام النَّقد قد وُجِّهت إليها، وسأورد ما وقفت عليه أو ظهر لي من ملاحظ عليها، وما قِيل أو قد يُقال في الجواب عنها على النَّحو التَّالي :

١ ـ تعبيراتٌ منتقدةٌ :

وقع في المقدِّمة الآجُرُّوميَّة بعض التَّعبيرات الّتي انتُقِدت على مصنِّفها، ومن ذلك ما يلي :

أ ـ قوله : « ومعنى إنَّ وأنَّ للتّوكيد »[٢] .

انتقد بأنَّه أسلوبٌ ضعيفٌ، وأنَّ الأولى إسقاط اللاَّم، أو إسقاط

---

(١) أضواء ص ٢٣٧ . وينظر : المتن ص٧ ـ ١٢ .

(٢) المتن ص ١٨ .

كلمة « معنى »[١].

ب ـ تعبيره بـ« انبهم » في حدَّي الحال[٢] والتّمييز[٣] .

انتقد بأنّه « لم يُؤْلَفْ في لغة العرب »[٤] .

ويمكن أن يُعتذر عنه بأنّ هذه الكلمة واردةٌ عند بعض النُّحاة الّذين سبقوا ابن آجُرُّوم[٥].

جـ ـ إدخال "أل" على "كلٍّ" و "بعضٍ"[٦]، وهو ممّا منعه المحقّقون[٧].

د ـ استعمال "لا غير"[٨]، وهو أسلوبٌ لَحَّنَهُ ابن هشامٍ، وأجازه الجمهور[٩].

هـ ـ قوله : « ورأيت زيدًا الفرس أردت أن تقول : الفرس فغلطت فأبدلت زيدًا منه »[١٠].

انْتُقِد بأنَّ « ظاهره أنَّ زيدًا في المثال بدلٌ، وليس كذلك بل هو مبدلٌ منه »[١١]، وأُجيب بأنَّ « البدل في كلامه بالمعنى اللُّغوي، وهو التّعويض »[١١].

---

(١) ينظر : شرح الرّمليّ ص١٥٥ .

(٢) المتن ص٢٤ .

(٣) المتن ص٢٥ .

(٤) شرح الرّمليّ ص٢٣٢ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ٢٨١/٢، المقرّب ١٦٣/١، الملخّص ٣٩٥/١ .

(٦) ينظر : المتن ص ٢٢ .

(٧) ينظر : ص٦٤٤ مع الحاشية (٢) .

(٨) المتن ص٢٦ .

(٩) تنظر : الحاشية (٧) ص٦٩٠ .

(١٠) المتن ص ٢٢ .

(١١) حاشية أبي النّجا ص٨٢ .

وهو جوابٌ غير كافٍ إذ لا يصلح معنى العبارة لو قيل : عوّضت زيدًا منه، والأولى أن يُقال : إنّه يقصد الإبدال في الذّهن على سبيل الخطأ .

و ـ قوله في باب النّداء عن حكم المفرد العلم والنّكرة المقصودة : إنّهما « يبنيان على الضَّمِّ من غير تنوينٍ »[١] .

انْتُقِدت هذه العبارة بأنّه لا يدخل في هذا الحكم المثنّى والمجموع على حدّه[٢]، وأُجيب بأنَّ مراده « ما يشمل الضَّمَّ حقيقةً أو حكمًا فيشمل نائبه »[٣] .

قلت : وعبارة ابن آجُرُّوم هذه واردةٌ عند عددٍ من النّحاة الّذين سبقوه[٤] .

ز ـ قوله في النّواصب للمضارع : « والجواب بالفاء »[٥] .

انتُقِد هذا التّعبير بأنَّ الجواب منصوبٌ لا ناصبٌ[٦]، وأجيب بأنّه لاشتماله على النّاصب سمّاه ناصبًا[٧] .

حـ ـ قوله : « والاسم المبهم نحو : هذا ... »[٨] .

انتُقِد بأنَّ اسم الإشارة ليس « هذا » بتمامه، وإنّما الاسم منه "ذا"، وأمَّا الهاء فللتّنبيه[٩] .

وقد يُجاب عن هذا بأنّ المراد الاسم بحسب الأصل .

---

(١) المتن ص٢٧ .

(٢) ينظر : شرح الرّمليّ ص٢٥٣، والقلادة الجوهريّة ص٧٦٥ .

(٣) حاشية أبي النّجا ص٩٣ .

(٤) تنظر : الحاشية (٣) ص٧٦٥ .

(٥) المتن ص١٣ .

(٦) شرح الرّمليّ ص١١٠ .

(٧) ينظر : السّابق، وص٤٨٦ من هذه الرّسالة .

(٨) المتن ص٢٠ .

(٩) حاشية أبي النّجا ص٧١ .

ط ـ عدّه "سِوى" و"سُوى" و"سَواء" من أدوات الاستثناء[١]، والأولى أن يقول : سوى بلغاتها ثُمَّ يذكرها، وابن آجُرُّوم مسبوقٌ بعددٍ من النُّحاة في هذا[٢].

ي ـ قوله في تقريب الاسم النّكرة : « كلّ ما صلح دخول الألف واللاّم عليه نحو : الرّجل والفرس »[٣] .

انتُقِدَ هذا التّعبير بأنّ الأولى أن يقول : نحو : رجلٍ وفرسٍ[٤]، ويمكن أن يُقال في الجواب عنه : إنّ مراده اللّفظين قبل دخول "أل" عليهما[٥] .

ك ـ قوله : « الأفعال الخمسة »[٦]، والأولى أن يُقَال : الأمثلة الخمسة[٧].

ل ـ قوله : « الأسماء الخمسة »[٨]، والأولى أن يُقَال : الأسماء السِّتّة[٩].

٢ ـ السَّهو :

أ ـ وقع لابن آجُرُّوم في معظم النُّسخ سهوٌ في حصر المنصوبات حيث قال : « المنصوبات خمسة عشر، وهي : المفعول به، والمصدر، وظرف الزَّمان، وظرف المكان، والحال، والتّمييز، والمستثنى، واسم لا، والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها، والتّابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء : النّعت،

---

(١) ينظر : المتن ص٢٥ .

(٢) ينظر : الاستثناء في التّراث ص١٢٦ .

(٣) المتن ص٢٠ .

(٤) ينظر : حاشية أبي النّجا ص٧٤ .

(٥) ينظر : شرح الكفراويّ ص٨٣ .

(٦) المتن ص٩ و ١٢ .

(٧) تنظر الحاشية (٦) ص٣٧٧ .

(٨) المتن ص ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ .

(٩) ينظر : ص٣٧٠، وما سبق ص٣٤ .

والعطف، والتّوكيد، والبدل »[١]، فقد نَصَّ على أنَّ المنصوبات خمسة عشر، وفي عدِّها لم يذكر إلاّ ثلاثة عشر بناءً على عدِّ الظّرفين منصوبًا واحدًا كما جرى عليه النّاظم[٢]، أو أربعة عشر كما يظهر من صنيع ابن آجُرُّوم؛ فقد عرَّف كلاًّ على حدةٍ[٣] ممّا يُقَوِّي أنَّه يرى عدَّهما منصوبَين، وبناءً عليه يبقى المنصوب الخامس عشر الّذي سقط سهوًا .

أمَّا ما ذهب إليه محقّق المتن من أنّه لا سقط حيث لم يشر إلى السَّهو في عدِّها، وإنّما اكتفى بالتّعليق قائلاً : « عدَّ المصنِّف الظّرفين واحدًا، واسم إنَّ وخبر كان واحدًا، والتّوابع أربعةً »[٤]، ومن قبله فعل الشّيخ محمد محيي الدّين عبد الحميد[٥] ذلك في عدِّها[٦]؛ فالّذي أراه أنّه قولٌ بعيدٌ؛ فلم يَجْرِ العُرْف عند النُّحاة على عدِّ "اسم إنَّ" و"خبر كان" منصوبًا واحدًا[٧]، كما أنّ المتقدِّمين لاحظوا هذا السَّهو وأقرُّوا به، وأوَّلهم منديلٌ ابن المصنِّف[٨].

---

(١) المتن ص ٢٢ .

(٢) الدّرّة البهيّة ص١٠٢، وتنظر الحاشية (٣) ص٦٨٧ من هذه الرّسالة .

(٣) المتن ص٢٤ .

(٤) الحاشية (٢) من ص٢٢ من المتن، وهي نصّ كلام أبي النّجا في حاشيته ص٨٢ .

(٥) ينظر في ترجمته : الأعلام ٩٢/٧، مدخل إلى تاريخ نشر التّراث ص٧٠، مقدّمة ناشر شرح قطر النّدى ص١٦ .

(٦) التّحفة السّنيّة ص١٢٧-١٢٨ .

(٧) ينظر الكافية ص١١٣-١١٤، اللّباب في علم الإعراب ص١١١-١١٣، إرشاد الهادي ص٩٤ .

(٨) قال اللّقانيّ في توضيح الآجُرُّوميَّة ل ١٨٥أ : « ولم يذكر منها إلاّ أربعة عشر إمّا لنسيان كما أجاب به ولده منديل فهي خمسة عشر في عزمه وقصده، وأربعة عشر في سرده وعدِّه، وإمّا لعدّه المخفوض بالحرف منصوبًا وإن كان بواسطة، وفي هذا نظرٌ ... » .

وقد تباينت وجهات النَّظر في تعيين المنصوب الخامس عشر على أقوال أشهرها ما يلي :

١ ـ أنَّه خبر "ما" الحجازيَّة[١].

٢ ـ أنَّه المنصوب بنزع الخافض[٢].

٣ ـ أنَّه مفعولا "ظننت" وأخواتها[٣].

وعند محاولة التَّرجيح بين هذه الأقوال أقول : إنّ القول الأوَّل يُبْعِدُه عدم ذكر اسمها في المرفوعات[٤]، وأمَّا القول الثَّاني فيُبْعِدُه قلَّة إفراد هذا المنصوب ضمن حصر المنصوبات فَيَبْعُدُ أن يُفْرِدَه ابن آجُرُّوم بالذِّكر[٥]، ويبقى القول الثَّالث هو الأرجح لأمرين :

١ ـ تقدّم ذكر "ظننت وأخواتها" ممّا يُرَجِّح أن يكون ابن آجُرُّوم أسقطه لسبق العلم به[٦].

٢ ـ ما ذُكِر من أنَّه ثابتٌ في بعض النُّسخ[٧]، والله أعلم .

ب ـ وممّا قد يُقال : إنَّه سهوٌ عدم ذِكْرِ ابن آجُرُّوم "خبر ما" ضمن المرفوعات[٨]، مع أنّه ذكر اسمها في تعداد المنصوبات[٩] .

---

(١) ذكره الرّمليّ في شرحه ص٢١٨ عن بعضهم، وهو قول المكوديّ في شرحه (ص١٧) .

(٢) ذكره اللّقانيّ في توضيح الآجُرُّوميَّة ل١٨٥أ، ومِمّن قال به : ابن قاسمٍ في حاشية الآجُرُّوميَّة ص٩٠ .

(٣) ينظر : شرح الأزهريّ ص٨٢، وشرح الرّمليّ ٢١٨ .

(٤) ينظر : المتن ص١٤ .

(٥) ينظر : توضيح الآجُرُّوميَّة ل١٨٥أ .

(٦) ينظر : شرح الأزهريّ ٨٢ .

(٧) شرح الرّمليّ ص٢١٨ .

(٨) المتن ص١٤-٢٢ .

(٩) المتن ص٢٢ .

وقد يُجَاب عن هذا بأنّه قد يكون ممّن يرى أنَّ الخبر مرتفعٌ على أنّه خبر للمبتدأ إلاَّ أنّه يُشْكِل عليه إذا كان اسم "لا" مضافًا أو شبيهًا بالمضاف؛ لأنَّ الاتّفاق حاصلٌ حينئذٍ على كونها هي الرَّافعة للخبر[١].

٣ ـ عدم استيفاء القول في بعض المسائل :

أ ـ تحدَّث ابن آجُرُّوم عن النَّواصب للفعل المضارع، ونَصَّ على أنَّ الجواب بالفاء منصوبٌ[٢]، ولكنّه لم يتحدّث عن حكم الفعل عند تعرِّيه من هذه الفاء .

ب ـ لم يتحدَّث ابن آجُرُّوم عن عامل النَّصب في المنصوبات أو عامل الرَّفع في المرفوعات .

جـ ـ لم يكن تعريف ابن آجُرُّوم للحال شاملاً لنوعيها المؤسِّسة والمؤكِّدة، وإنَّما اقتصر على الأُولى[٣].

د ـ لم يكن تعريفه للتَّمييز شاملاً لنوعيه : تمييز الذّات، وتمييز النِّسبة بل اقتصر على الأوَّل إلاَّ أنّه ذكر للثّاني مثالاً[٤].

هـ ـ لم يُمثِّل للتَّمييز المنقول عن المفعول، ولعلّه ممّن يرون إنكاره[٥].

و ـ ظاهر كلامه أنّه يعني بالاسم المبهم : اسم الإشارة وحده، وهو مذهبٌ لعددٍ من النُّحاة إلاَّ أنَّ الّذي استقرَّ عليه هذا المصطلح ـ عند من يقول : إنّ المعارف خمسةٌ ـ أنّه يُعنى به اسم الإشارة والاسم الموصول[٦].

ز ـ ترك من أدوات الاستثناء "ليس" و "لا يكون"[٧].

---

(١) ينظر في هذه المسألة : الحاشية (٢) ص٧٤٧ .

(٢) المتن ص١٣ .

(٣) المتن ص٢٤، وتنظر : الحاشية (٥) ص٧٠٧ من هذه الرّسالة .

(٤) المتن ص٢٥، وتنظر : الحاشية (٩) ص٧٢١ .

(٥) تنظر : الحاشية (٢) ص٧٢٤ .

(٦) ينظر تفصيل القول في هذه المسألة في الحاشية (٤) ص٤٢٥ .

(٧) ينظر : حاشية أبي النّجا ص ٩١ .

ح ـ عدم ذكره الاستثناء المنقطع أو التّمثيل له[١].

ط ـ عدم ذكر علامةٍ لفعل الأمر[٢]، ويعتذر عنه بأنّه اعتمد على أنَّ فعل الأمر يُعْرَف بصيغة الطّلب .

٤ ـ اعتماده أقوالاً مخالفة لمذهب الجمهور، وممّا وقفت عليه :

أ ـ أنَّ "سمعت" تنصب مفعولين، وهو قول الفارسيّ ومن وافقه، ومذهب الجمهور تعدِّيها لواحلٍ[٣].

ب ـ عدُّه النّواصب للفعل المضارع عشرة نواصب، ومذهب الجمهور أنَّ النّاصب بنفسه أربعةٌ فقط[٤].

جـ ـ عدُّه التّبعيّة هي العامل في التّوابع[٥]، والجمهور على أنَّ العامل في التّابع هو العامل في المتبوع إلاّ البدل؛ فإنَّ العامل فيه مقدَّرٌ[٦].

د ـ عدّه التّوابع أربعةً بإهمال عطف البيان[٧]، والجمهور على عدّها خمسةً بإثباته[٨] .

٥ ـ عدم اشتمال المقدِّمة على الاستشهاد بالفصيح من الكلام .

٦ ـ الاستطراد والتّكرار :

وقد وقعا منه معًا حين ذكر عددًا من حروف الجرّ استطرادًا عند

---

(١) حاشية أبي النّجا ص٩٠ .

(٢) ينظر : ما سبق ص٤٤ .

(٣) تنظر : الحاشية (٦) ص٥٦٥ .

(٤) ينظر : ص٤٧٠ مع الحاشية (١) .

(٥) ينظر : المتن ص١٤ و٢٢ و٢٨ .

(٦) ينظر : ص٧٨١ .

(٧) ينظر : المتن ص١٤ و٢٢ . وينظر : ما سبق ص٤٣ .

(٨) ينظر : الإيضاح العضديّ ١/٢٨٤، المفصّل ص١٤٣، التّسهيل ص١٦٣ .

حديثه عن علامات الاسم[١]، ممّا أوقعه في تكرارها عند حديثه عن المخفوض بالحرف[٢].

وممّا ينفرد به الاستطراد ذكره العوامل الدّاخلة على المبتدأ والخبر عند حديثه عن المرفوعات[٣].

٧ ـ ترك بعض الأبواب والمسائل المهمَّة :

لم يتعرّض ابن آجُرُّوم في مقدّمته لبعض الأبواب النّحويّة الّتي تُهِمُّ النّاشئة مثل : « باب العدد » .

كما أنّه أغفل بعض المسائل المهمّة في عددٍ من الأبواب النّحويّة الّتي تطرَّق لها، من ذلك : عدم تعرّضه لمسألة تابع المنادى .

وهذا التّرك من ابن آجُرُّوم حدا بالحطّاب[٤] إلى أن يؤلّف كتابه "متمّمة الآجرّوميّة" مستدركًا لها، وللعِمْريطيِّ في الدُّرَّة البهيَّة عدَّةُ زياداتٍ عُني فيها باستدراك بعض المسائل[٥] مع عدم الخروج عن الهدف من الآجُرُّوميَّة .

وبعد : فهذه هناتٌ هيِّناتٌ لا تقدح في المقدِّمة الآجُرُّوميَّة، وإنّما أثبتّها وفاءً بذمام العلم، وجُلُّ هذه النّقدات تلافاها الشُّرَّاح في شروحهم .



---

(١) المتن ص٦، وشرح الأزهريّ ص١٥ .

(٢) المتن ص٢٨ .

(٣) المتن ص١٧-١٩، وينظر : شرح الأزهريّ وحاشية أبي النّجا ص ٦٦ .

(٤) هو : محمّد بن محمّد بن عبد الرحمن الرُّعينيّ، أبو عبد الله المعروف بالحطّاب، فقيهٌ مالكيٌّ من علماء المتصوّفين، من مصنّفاته : مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (ط)، متمّة الآجرّوميّة (ط)، توفّي سنة ٩٥٤هـ . ينظر : الأعلام ٥٨/٧ .

(٥) ينظر ما سيأتي : ص٨٧ .

المبحث الثّالث :
أشهر شروحها

نالت المقدِّمة الآجُرُّوميَّة حظوةً وانتشارًا، وعنايةً من العلماء، وخير دليلٍ على ذلك كثرة شروحها، وكثرة ما كُتِب على بعض الشُّروح من حواشٍ[(١)]، وسأشير ـ هنا ـ إلى أشهر شروحها؛ فمنها :

١ ـ شرح إبراهيم بن إبراهيم اللّقانيِّ (المتوفّى سنة ١٠٤١هـ)[(٢)] المسمّى « توضيح الآجُرُّوميّة في علم العربيّة »، تُوجد منه نسخةٌ خطّيّةٌ في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة ا لله برقم ٤٠/٤١٥[(٣)] .

٢ ـ شرح أحمد بن أحمد الرَّمليّ[(٤)] (المتوفّى سنة ٩٧٣ تقريبًا)، وهو مطبوعٌ بتحقيق الدُّكتور : عليّ موسى الشَّومليِّ، وسأخصّه بكلمةٍ عند الحديث عن مصادر الشَّارح .

٣ ـ شرح أحمد بن أحمد السُّودانيّ القاضي في تمبكتو (المتوفّى سنة ١٠٤٤هـ)، وهو مطبوعٌ[(٥)].

ويقول عنه العلاّمة عبد ا لله كَنُّون : إنّه شرحٌ مشهورٌ، « وهو عامرٌ

---

(١) ينظر في شروح الآجرّوميّة وحواشيها : كشف الظّنون ٢/١٧٩٦ـ١٧٩٨، بروكلمان ١٢/٤١٤ـ٤٢٢، دائرة المعارف الإسلاميّة ١/٨٦ـ٨٧، تاريخ الأدب العربيّ "فـرّوخ" ٦/٣٩٧-٣٩٨، مقدّمة تحقيق شرح الحلاويّ (رسالة) ١/١٦ـ٤٣ (مع مزج الشّروح بغيرها)، مقدّمة تحقيق نور السَّجيّة (رسالة) ص١٤ـ٢٢، قائمةٌ حصلت عليها من مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميّة .

(٢) ينظر في ترجمته : خلاصة الأثر ١/٦، الأعلام ١/٢٨ .

(٣) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة عارف حكمة ا لله ص١٩٨ .

(٤) ينظر في ترجمته : الكواكب السّائرة ٣/١١١، شذرات الذّهب ٨/٣٥٩، مقدّمة تحقيق شرح الآجرّوميّة للرّمليّ ص٩ .

(٥) بروكلمان ١٢/٤٢٠ . وينظر : ما سبق في الحاشية (٧) ص٤٢ .

بالشّواهد، والأبيات، والفوائد العلميَّة، وعلى هذا الشّرح حاشيةٌ للعلاَّمة المهديّ الوزَّانيِّ [محمّد المهدي بن محمّد بن محمّد الحسنيّ الوزَّانيّ المتوفَّى سنة ١٣٤٢هـ][(١)] طبعا معًا بفاس »[(٢)].

٤ ـ شرح أحمد زيني دحلان (المتوفّى سنة ١٣٠٤هـ)[(٣)]، وهو مطبوعٌ .

وهو شرحٌ « مقتضبٌ، وعليه تعليقاتٌ وتقريراتٌ كتبها أحد تلاميذه »[(٤)].

٥ ـ شرح أحمد بن محمَّد المهدي بن عجيبة (المتوفّى سنة ١٢٢٤هـ) المسمّى « الفتوحات القدُّوسيَّة في شرح المقدِّمة الآجُرُّوميَّة » مطبوعٌ[(٥)].

يقول عنه العلاَّمة عبد الله كَنُّون : « وهو من أغرَب شروحها فهو شرحٌ مزدوجٌ يشبع الكلام على النَّاحية النَّحويَّةِ ثُمَّ يتبعه بالكلام على الأغراض الصُّوفيّة، وذلك بطريق الإشارة، أعني : تنزيل كلام القوم على ألفاظ المقدِّمة »، ثُمَّ ذَكَر أنَّ ابن عجيبة قد يكون ناسجًا على منوال شرحٍ لعليّ بن ميمونٍ[(٦)].

٦ ـ شرح الشّيخ حسن بن عليٍّ الكفراويّ (المتوفّى سنة ١٢٠٢هـ)[(٧)]،

---

(١) ينظر : بروكلمان ٤٢٠/١٢ . وينظر : الأعلام ١١٤/٧ .

(٢) أضواء ص٢٤١ .

(٣) ينظر في ترجمته : الأعلام ١٢٩/١ .

(٤) دائرة المعارف الإسلاميّة ٨٦/١ .

قلت : وهذا التّلميذ هو أحمد شطا . ينظر : شرح أحمد زيني دحلان ص٣ .

(٥) بروكلمان ٤١٩/١٢ و٤٢١، والأعلام ٢٤٥/١ .

(٦) أضواء ص٢٤٢، وينظر في شرح ابن ميمونٍ : الكواكب السّائرة ٢٧٣/١، بروكلمان ٤١٨/١٢ و٤٢١ .

(٧) ينظر في ترجمته : الأعلام ٢٠٥/٢ .

وهو مطبوعٌ[١].

وعنه يقول العلاّمة عبد الله كَنُّون : « وهو يعتني بإعرابها الكامل، والطّلبة يحبُّونه لأنّه يدرِّبهم على الإعراب، وعليه حاشيةٌ للحامديِّ، طُبِعَا معًا بمصر »[٢].

٧ ـ شرح الشَّيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (المتوفّى سنة ٩٠٥هـ)[٣] أتمّه سنة ٨٨٧هـ، وهو مطبوعٌ، وعليه حواشٍ[٤].

وفيه يقول العلاّمة عبد الله كنّون : « ومن شروحها المتوسِّطة : شرح الشَّيخ خالدٍ الأزهريِّ، وهو شرحٌ مفيدٌ، وقع الإقبال عليه كثيرًا، واقتصر طلاّبها على الدِّراسة به، وعليه حواشٍ عديدةٌ منها : حاشية أبي النّجا المصريِّ، ومنها : حاشية الشَّيخ أحمد بن الحاجِّ الفاسيِّ، وهي كثيرة الفوائد مشهورةٌ بين الطَّلبة، ومنها : حاشية الشيخ إسماعيل الأبيِّ الأزهريِّ، وكلُّها مطبوعةٌ »[٥].

٨ ـ شرح الخطيب الشِّربينيّ (المتوفّى سنة ٩٧٧هـ)[٦] المسمَّى « نور السَّجيَّة في حلِّ ألفاظ الآجُرُّوميَّة »، وهو محقَّقٌ في رسالةٍ علميَّةٍ بالجامعة الإسلاميّة ـ كلِّيَّة اللُّغة العربيَّة .

٩ ـ شرح عبد الرّحمن بن عليّ بن صالح المكوديِّ (المتوفّى سنة ٨٠٤هـ)[٧].

---

(١) بروكلمان ٤١٩/١٢ .

(٢) أضواء ص٢٤٢ .

(٣) ينظر في ترجمته : الضّوء اللاّمع ١٧١/٣، الكواكب السّائرة ١٨٨/١، شذرات الذّهب ٢٦/٨، الأعلام ٢٩٧/٢، مقدّمة تحقيق التّصريح ٤٦/١ .

(٤) كشف الظّنون ١٧٩٦/٢-١٧٩٧، بروكلمان ٤١٥/١٢-٤١٧ .

(٥) أضواء ص٢٤١-٢٤٢ .

(٦) بروكلمان ٤١٨/١٢، وستأتي ترجمته في الباب الثّاني الفصل الأوّل ص١١١ .

(٧) كشف الظّنون ١٧٩٦/٢، بروكلمان ٤١٥/١٢ .

وعنه يقول العلاّمة عبد الله كنّون : « ومن شروحها المختصرة : شرح العلاّمة المكوديّ النّحويّ المغربيّ[١] المشهور، وهو مطبوعٌ، ولم يقع عليه إقبالٌ كما وقع على شرحه للألفيَّة »[٢].

١٠ ـ شرح عبد القادر بن أحمد الكوهن[٣] (المتوفّى سنة ١٢٥٤هـ) المسمّى « منيّةُ الفقير المتجرِّد وسيرة المريد المتفرِّد »[٤].

ويقول عنه العلاّمة عبد الله كنُّون إنّه اقتصر فيه على النّاحية الإشاريّة من شرح ابن عجيبة[٥]، وحينئذٍ لا غرابة في وصف الزّركلي[٦] للكتاب بقوله : « منية الفقير المتجرّد (ط) تصوّف »[٧].

١١ ـ شرح محمَّد بن أحمد بن يعلى الحسنيّ، أبو عبد الله (المتوفّى سنة ٧٢٣هـ)، واسمه : « الدُّرَّة النّحويَّة في شرح الآجُرُّوميَّة »[٨].

وفيه يقول العلاّمة عبد الله كَنُّون : « من أشهر شروحها ـ وهو أوّل ما كُتب عليها ـ شرح أبي عبد الله الشَّريف من أهل فاس، وهو شرحٌ مبسوطٌ، يعتني بتفسير ألفاظها لفظًا لفظًا، ثُمَّ يذكر المعنى بوضوحٍ تامٍّ، ثُمَّ يعرب ألفاظها إعرابًا كاملاً، ويظهر أنَّ هذا الشَّرح كان له رواجٌ كبيرٌ بين المتعلّمين »[٩].

---

(١) ينظر في ترجمته : الضّوء اللاّمع ٩٧/٤، الأعلام ٣١٨/٣ .

(٢) أضواء ص ٢٤١ .

(٣) ينظر في ترجمته : الأعلام ٣٧/٤ .

(٤) دائرة المعارف ٨٦/١-٨٧ .

(٥) أضواء ص ٢٤٢ .

(٦) هو : خير الدّين بن محمود الزّركليّ الدّمشقيّ : مؤرّخٌ، دبلوماسيٌّ، شاعرٌ، من أهمّ مصنّفاته : الأعلام (ط)، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز (ط)، تُوفّي سنة ١٣٩٦هـ .
ينظر : الأعلام ٢٦٧/٨، تتمّة الأعلام ١٦٦/١ .

(٧) الأعلام ٣٧/٤ .

(٨) كشف الظّنون ١٧٩٧/٢، بروكلمان ٤١٤/١٢ .

(٩) أضواء ص٢٤١ .

١٢ ـ شرح الشَّيخ محمّد بن صالح العثيمين ـ حفظه الله ـ، وهو شرحٌ مشهورٌ بين طلاّب العلم في بلاد الحرمين « المملكة العربيَّة السُّعوديَّة » .

١٣ ـ شرح محمَّد بن محمَّد الحلاويِّ (٨١٩ـ٨٨٣هـ)[١]، وهو محقّقٌ في رسالةٍ علميَّةٍ في الجامعة الإسلاميَّة ـ كلّيَّة اللُّغة العربيَّة .

١٤ ـ شرح محمّد بن محمّد الغرناطيِّ الرَّاعي[٢](ت ٨٥٣هـ) فرغ منه سنة ٨٢٤هـ[٣]، واسمه « النّقل بالمفهوميّة في حلّ ألفاظ الآجُرُّوميَّة »[٤] .

وعنه يقول العلاّمة عبد الله كنّون : « ومن شروحها المشهورة : شرح الرَّاعي النّحويِّ الأندلسيِّ المشهور، وهو شرحٌ مبسوطٌ ـ أيضًا ـ كثير الفوائد »[٥].

١٥ ـ شرح الشَّيخ محمّد محيي الدِّين عبد الحميد المسمّى « التُّحفة السَّنيَّة بشرح المقدِّمة الآجُرُّوميَّة » مطبوعٌ، وهو مشهورٌ، متداولٌ .

إلى غير ذلك من الشُّروح والحواشي؛ فقد شرح الآجُرُّوميَّة علماء[٦] وأدباء[٧]، بل قيل : إنّه في كلّ عامٍ يظهر لها شرحٌ جديدٌ[٨].



(١) كشف الظّنون ١٧٩٧/٢، بروكلمان ٤١٥/١٢ .
(٢) ينظر في ترجمته : شذرات الذّهب ٢٧٩/٧، الأعلام ٤٧/٧ .
(٣) كشف الظّنون ١٧٩٦/٢، بروكلمان ٤١٥/١٢ .
(٤) فهرس دار الكتب المصريّة ٥٩/٧ .
(٥) أضواء ص٢٤١ .
(٦) أشير هنا إلى خطإٍ وقع في فهارس الحاسب الآليّ لمركز الملك فيصل، حيث نُسِبَ فيها شرحٌ للآجُرُّوميّة لأبي حيّان في المجموع رقم ٤٦٠٦-١٢ في مكتبة باريس؛ وقد اطّلعت على مصوّرته في المركز فألفيته "اللّمحة البدريّة" .
(٧) منهم محمود باشا البارودي الشّاعر المشهور (المتوفّى سنة ١٣٢٢هـ) . بروكلمان ٤١٩/١٢ .
(٨) ينظر : شرح برهان الدّين ل٨ب .

المبحث الرّابع :
أشهر منظوماتها

لَمّا رأى العلماء أنّ حفظ المنظوم أسهل من حفظ المنثور انبرى عددٌ منهم لنظم المقدِّمة الآجُرُّوميَّة[١]، ومن أشهر منظوماتها ما يلي :

١ ـ نظم إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسيّ النّابلسيّ[٢] برهان الدّين (المتوفّى سنة ٨٠٣هـ) مخطوطٌ بدار الكتب الظّاهريّة، برقم ٨١٧٧ ـ عام[٣].

٢ ـ نظم إبراهيم بن ولي (أو والي) بن نصر الذّكريّ الحنفيّ[٤] (ت ٩٦٠هـ)، المسمّى « الدّرّة البرهانيَّة في نظم الآجُرُّوميَّة » مخطوطٌ في جامعة الإمام محمّد بن سعودٍ الإسلاميَّة برقم ٧٥٧[٥].

٣ ـ نظم إبراهيم بن عبد القادر الرِّياحيّ (المتوفّى سنة ١٢٦٦هـ)[٦] المسمّى « التُّحفة الإلهيَّة للحضرة الرّياحيّة في نظم الآجُرُّوميَّة » مخطوطٌ بدار الكتب المصريّة برقم ١٩٤٥[٧].

٤ ـ نظم أحمد بن عبد الرّحمن بن مسك السّخاويّ المسمّى : « النّفحة

---

(١) ينظر في منظومات المقدّمة الآجُرُّوميَّة : بروكلمان ١٢/٤٢٢-٤٢٣، مقدّمة تحقيق شرح الحلاويّ (رسالة) ١/١٦-٤٣، مقدّمة تحقيق نور السَّجيّة (رسالة) ص ٢٢-٢٣، قائمةٌ حصلت عليها من مركز الملك فيصلٍ، ولم أقتصر على ما في هذه المصادر، بل زدت عليها .

(٢) ينظر في ترجمته : الضّوء اللاّمع ١/٣٢، شذرات الذّهب ٨/٣٢٥، الأعلام ١/٣٣ .

(٣) فهرس مخطوطات دار الكتب الظّاهريّة ص ٥٢٨-٥٢٩ .

(٤) ينظر في ترجمته : الكواكب السّائرة ٢/٨١، شذرات الذّهب ٨/٣٢٥، الأعلام ١/٧٨ .

(٥) فهرست مخطوطات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة ص٩٣ .

(٦) ينظر في ترجمته : الأعلام ١/٤٨ .

(٧) فهرس دار الكتب المصريّة ٧/٣٥ .

المسكيّة نظم المقدّمة الآجُرُّوميَّة »، مخطوطٌ بمكتبة الحرم المكّيّ الشّريف برقم : عام ٣١٣٤ [١] .

٥ ـ نظم أحمد بن محمّد بن عليّ بن حجرٍ الهيتميِّ الأنصاريّ، شهاب الدّين (المتوفّى سنة ٩٧٤هـ)[٢] . وله شرحٌ عليه، مخطوطٌ في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم ٤١٥/١٤٠[٣].

٦ ـ نظم بدران بن أحمد الخليليِّ، مخطوطٌ في جامعة الإمام محمّد بن سعودٍ الإسلاميَّة برقم ٣٥٠٦[٤].

٧ ـ نظم رفاعة بن رافعٍ الطّهطاويّ (المتوفّى سنة ١٢٩٠هـ)[٥] المسمَّى « جمال الآجُرُّوميَّة »، وقد طبع في بولاق سنة ١٢٨٠هـ[٦].

٨ ـ نظم عبد الرّحمن القاري، مخطوطٌ بدار الكتب الظّاهريَّة، برقم ٥٦٣٩ ـ عام[٧].

٩ ـ نظم عبد السّلام النّبراويّ، المسمّى « الكواكب الجليَّة في نظم الآجُرُّوميَّة » مطبوعٌ بهامش شرحه الموسوم بـ« فتح غافر الخطيّة على الكواكب الجليّة » لمحمّد بن عمر النّوويّ[٨].

١٠ ـ نظم عبد الله بن محمّد عامر المعروف بالشّبراويّ (المتوفّى سنة ١١٧٢هـ)[٩] مخطوطٌ ضمن مجموعٍ في المكتبة الأزهريّة برقم

---

(١) معجم مؤلّفي مخطوطات مكتبة الحرم المكّي الشّريف ص١١٩ .
(٢) ينظر في ترجمته : النّور السّافر ص٢٨٧، الأعلام ٢٣٤/١ .
(٣) فهرس مخطوطات مكتبة عارف حكمة الله ص٢٠٤ .
(٤) فهرست مخطوطات جامعة الإمام ص٢٨١ .
(٥) ينظر في ترجمته : الأعلام ٢٩/٣ .
(٦) فهرست الكتب النّحويّة المطبوعة ص٧٤ .
(٧) فهرس مخطوطات دار الكتب الظّاهريّة ص٥٣١-٥٣٢ .
(٨) فهرست الكتب النّحويّة المطبوعة ص ١٦٥-١٦٦ .
(٩) ينظر في ترجمته : الأعلام ١٣٠/٤ .

٢٣٧٥ عام[١]. وعليه شرحٌ لعمر بن عليّ بن يحيى الطَّحلاويّ[٢].

١١ ـ نظم عبيد ربّه الشّنقيطيّ، وهو عبد الله بن الحاجّ أحماه الله الغِلاَّويّ البكريّ الشَّنقيطيّ (المتوفّى سنة ١٢٠٩هـ)[٣]، وهو مطبوعٌ[٤].

١٢ ـ نظم العربيّ الفاسيّ[٥].

١٣ ـ نظم عليّ بن حسن السَّنهوريّ (المتوفّى سنة ٩١٣هـ) المسمَّى « العلويَّة في نظم الآجُرُّوميَّة »، له عليه شرحٌ بعنوان « التُّحفة البهيَّة شرح العلويَّة في نظم الآجُرُّوميَّة »[٦].

١٤ ـ نظم علي عزيز المسمّى « ملحة ديوان الصَّبابة المتضمِّن ما في متن الآجُرُّوميَّة وزيادة »، فرغ منه سنة ١٢١٩هـ، مخطوطٌ في المكتبة الأزهريّة برقم [١٠٨٨] ٩٨٣١[٧].

١٥ ـ نظم عليّ علاء الدّين بن نعمان الآلوسيّ (المتوفّى سنة ١٣٤٠هـ)، وهو مطبوعٌ[٨].

---

(١) فهرس المكتبة الأزهريّة ٤/٣٣٠، بروكلمان ١٢/٤٢٣ .

(٢) وقع في التّرجمة العربيّة لـ"بروكلمان" ١٢/٤٢٣ إفراده برقمٍ مستقلٍّ ضمن النّظوم، وهو خطأٌ .

(٣) ينظر في ترجمته : الوسيط في تراجم أدباء شنقيط ص٩١ .

(٤) نُشِر محقّقًا في مجلّة كلّيّة الدّعوة الإسلاميّة، العدد السّادس ص٢٦٢-٢٧٩ بعنوان : « نظم متن الآجُرُّوميَّة »، وله شرحٌ مطبوعٌ بعنوان « مصباح السَّاري »، وبذيله النّظم ص١٦٠-١٧٣ .

(٥) تنظر : الحاشية (١) من نظم متن الآجُرُّوميَّة ص٢٦٣، مجلّة كلّيّة الدّعوة، العدد السّادس .
قلت : لعلّه محمّد العربيّ الفاسيّ المتوفّى سنة ١٠٥٢هـ . ينظر في ترجمته : الأعلام ٦/٢٦٤ . وينظر : فهرس الخزانة التّيموريّة ٣/٢٠١ .

(٦) ينظر : الكواكب السّائرة ٣/١٧٦، كشف الظّنون ٢/١٧٩٨، هديّة العارفين ١/٧٤١، بروكلمان ١٢/٤٢٢، فهرس مخطوطات القرويّين ٤/١٧١-١٧٢ .

(٧) فهرس المكتبة الأزهريّة ٤/٣١٥ .

(٨) فهرست الكتب النّحويّة المطبوعة ص٢٢٠ .

١٦ ـ نظم عليّ بن محمّد بن عبد الكافي السُّنّيّ المسمّى « المنظومة السَّنيَّة لما يسمّى متن الآجُرُّوميَّة »، وهو مطبوعٌ[١].

١٧ ـ نظم قاسم بن صالح بن إسماعيل الحلاّق (المتوفّى سنة ١٢٨٤هـ)[٢]. مخطوطٌ بدار الكتب الظّاهريَّة برقم ١١٢٤٧ ـ عام[٣].

١٨ ـ نظم محمّد بن عبد الرّحمن زين الدّين الأسديّ الشّافعيّ، المسمّى « الدّرّة البهيَّة »، له شرحٌ بعنوان « النَّفحات الأزهريّة شرح الدُّرَّة البهيَّة » لمحمّد بن محمّد بن محمّد بن محمّدٍ الحنفيّ ابن أخت النّاظم، مخطوطٌ بدار الكتب الظّاهريَّة برقم ٢٩٢٨ـ عام[٤].

١٩ ـ نظم محمّد بن محمّد بن عبد الله بن بدر الغزّيّ (المتوفّى سنة ٩٨٤هـ)[٥]، المسمّى « الدُّرَّة المضيّة في نظم الآجُرُّوميَّة »، مخطوطٌ في جامعة الإمام محمّد بن سعودٍ الإسلاميّة برقم ٣٥٠٦[٦].

٢٠ ـ نظم محمّد بن محمّد بن محمّدٍ الغزّيّ، نجم الدّين[٧] (المتوفّى سنة ١٠٦١هـ)، المسمّى « الحلّة البهيّة في نظم الآجُرُّوميَّة »، مخطوطٌ في مكتبة برلين برقم ٣٢/٦٦٩٦[٨].

٢١ ـ نظم محمّد بديع بن يونس الموصليّ، مخطوطٌ بدار الكتب الظّاهريّة برقم ١١٠٤٩ ـ عام[٩].

---

(١) بروكلمان ٤٢٣/١٢، فهرست الكتب النّحويّة المطبوعة ص٢٠٢ .

(٢)ينظر في ترجمته : الأعلام ١٧٧/٥ .

(٣) فهرس مخطوطات دار الكتب الظّاهريّة ص٥٣٢ .

(٤) فهرس مخطوطات دار الكتب الظّاهريّة ص ٥٣٣ .

(٥) ينظر في ترجمته : الكواكب السّائرة ٦/٣، شذرات الذّهب ٤٠٣/٨، الأعلام ٥٩/٧ .

(٦) فهرست مخطوطات جامعة الإمام محمّد بن سعودٍ الإسلاميّة ص٧٦ .

(٧) ينظر في ترجمته : خلاصة الأثر ١٨٩/٤، الأعلام ٦٢/٧ .

(٨) ينظر : خلاصة الأثر ١٩٢/٤، فهرس برلين ١٢٦/٦ .

(٩) فهرس مخطوطات دار الكتب الظّاهريّة ص٥٣٠-٥٣١ .

٢٢ ـ نظم محمّد عليّ بن محمّد عِلاّن البكريّ الصِّدِّيقيِّ (المتوفّى سنة ١٠٥٧هـ)[١].

٢٣ ـ نظم محمّد يحيى بن محمّد المختار بن الطّالب عبد الله الولاتيِّ (المتوفّى سنة ١٣٣٠هـ)[٢]، مطبوعٌ[٣] .

٢٤ ـ نظم ميمون الفخّار (المتوفّى سنة ٨١٦هـ)[٤]، وعليه شرحان للعلاّمة محمّد بن التُّهاميّ بن المدنيّ كَنُون (المتوفّى سنة ١٣٣٣هـ)[٥]، كبيرٌ وصغيرٌ[٦].

٢٥ ـ نظم يحيى بن شرف بن عبد الوهّاب الشّافعيِّ المعروف بالشّاميّ (المتوفّى سنة ٧٩٢هـ)، المسمّى « الدّرّة البهيّة في نظم الآجُرُّوميَّة »[٧].

٢٦ ـ نظم يحيى العِمْريطيّ الأزهريّ الشّافعيّ الأنصاريّ المسمّى « الدّرّة البهيّة »، وسيأتي الحديث عنه مفصّلاً[٨].

كما أنَّ لها عددًا من النّظوم لم يُعرف مؤلّفوها[٩]، إلاّ أنَّ النّظم الّذي حاز الشُّهرة هو نظم العِمْريطيِّ « الدُّرَّة البهيَّة »، وهو النّظم الّذي يقوم عليه الكتاب المحقَّق، وعنه الكلام سيكون في الفصل التّالي .



---

(١) ينظر : خلاصة الأثر ٤/١٨٧ .

(٢) ينظر : الأعلام الشّرقيّة ١/٤٠٣، الأعلام ٧/١٤٢ .

(٣) اطّلعت عليه في مكتبة الحرم النّبويّ .

(٤) ينظر في ترجمته : الضّوء اللاّمع ١٠/١٩٤، الأعلام ٧/٣٤٢ .

(٥) ينظر : الأعلام ٦/٦٥ .

(٦) أضواء ص٢٤٣، وفهرس مخطوطات مكتبة عبد الله كنّون ص٢٢٣ و٢٤٣ .

(٧) هديّة العارفين ٢/٥٣٠ .

(٨) ينظر : ص٨٠ .

(٩) تنظر المصادر في أوّل المبحث .

الفصل الثّاني :

العِمريطيّ ومنظومته « الدّرّة البهيّة » .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأوّل :

التّعريف بـ« العِمْريطيّ » .

المبحث الثّاني :

التّعريف بمنظومته « الدّرّة البهيّة » .

المبحث الثّالث :

أشهر شروحها .

المبحث الأوّل :
التّعريف بـ« العِمريطيّ »

نسبته * :

هو يحيى شرف الدِّين بن موسى أبي الخير نور الدِّين[١] بن رمضان بن عُمَيرة العِمْريطيُّ الأنصاريُّ الشَّافعيُّ الأزهريُّ[٢].

وقد وقع للأستاذ الزِّرِكْليِّ في ترجمته تكرارٌ فترجمه باسم : يحيى بن نور الدّين أبي الخير بن موسى العِمْريطيِّ الشَّافعيِّ الأنصاريِّ الأزهريِّ[٣]، وباسم : يحيى بن موسى بن رمضان بن عميرة[٤]، وقد نبَّه المشرف على طبع "الأعلام" إلى ذلك، وبيَّن أنَّ سببه اختلاف المصادر[٥].

والعِمْريطيّ نسبةٌ إلى عمريط : قريةٌ تقع شرقيَّ "بلبيس" من نواحي القاهرة[٦]، وضبطها الزَّبيديُّ [٧] بكسر العين[٨]، واشتهر فيها

---

* ينظر في ترجمته : تحفة الحبيب ص٢، القلادة الجوهريّة ص٢٣٢، غرر الدّرر ل٢أ و١٩٦ب ـ ١٩٧أ، شرح برهان الدّين ل١١٢أ، هديَّة العارفين ٥٢٩/٢، لطائف الإشارات ص٣ـ٤، معجم المطبوعات ١٣٨٥/٢، بروكلمان ١٢ـ١٣/١٩٣، الأعلام ١٧٤/٨ و١٧٥، معجم المؤلّفين ٢٣٤/١٣

(١) تحرّفت في لطائف الإشارات (ص٣) إلى "بدر الدّين" .

(٢) تنظر المصادر السّابقة، وأوفاها تحفة الحبيب، والقلادة الجوهريّة .

(٣) الأعلام ١٧٤/٨ .

(٤) الأعلام ١٧٥/٨ .

(٥) تنظر : الحاشية (٢) من الأعلام ١٧٥/٨ .

(٦) ينظر : تاج العروس ٤٩٢/١٩ (عمرط)، لطائف الإشارات ص٣ـ٤، ولم يرد لها ذكرٌ في معجم البلدان .

(٧) هو : محمّد بن محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسينيّ الزّبيديّ، أبو الفيض، علامّةٌ باللّغة، والحديث، والرّجال، والأنساب، من كبار المصنّفين، من مصنّفاته : تاج العروس في شرح القاموس (ط)؛ توفّي سنة ١٢٠٥هـ .
ينظر : الأعلام ٧٠/٧، وتنظر مقدّمة تحقيق تاج العروس .

(٨) تاج العروس ٤٩٢/١٩ (عمرط) .

الفتح[١]، واقتصر الزِّركليُّ على ضبط اسمه بكسر العين[٢].

ولم تذكر له جُلُّ المصادر كنيةً على الرّغم من شيوع الكنى والألقاب في تلك العصور إلاّ أنَّ ابن عنقاء كنّاه : "أبا زكريّا"[٣]، ولعلّه اعتمد على المشهور في تكنية من اسمه يحيى بـ"أبي زكريّا" .

حياته وصفاته :

لم تذكر المصادر عن حياة العمريطيّ إلاّ نزرًا يسيرًا يمكن من خلاله تصوُّرها، وسأورد هنا ما قيل عنه :

١ ـ قال عنه الفَشْنيّ[٤] : « الشَّيخ الإمام، العالم، العلاّمة، الفقيه البارع، الفاضل، النّحويُّ، الحاسب، الفرضيُّ، سيّدنا وشيخنا، شرف الدّين يحيى العِمْريطيِّ، الأنصاريِّ، الشّافعيِّ، إمام المدرسة المؤيّديّة[٥]، ذي المفاخر السَّنيّة »[٦].

وقال عنه أيضًا : « الأستاذ العلاّمة، الصّالح النّاجح، المفضال الفهّامة، الشَّيخ شرف الدّين يحيى بن الشَّيخ نور الدِّين ... »[٧].

٢ ـ وقال عنه ابن عنقاء : « كان رحمه الله من فضلاء العلماء المتقشِّفين، قائمًا بالأمر بالمعروف، والنّهي عن المنكر، ذا كراماتٍ وأحوالٍ كثيرةٍ، قائلاً بتحريم الشَّراب المعروف بالقهوة[٨]، وله في

---

(١) لطائف الإشارات ص٣ .
(٢) الأعلام ١٧٤/٨ و١٧٥ .
(٣) غرر الدّرر ل٢أ .
(٤) تنظر ترجمته في:الباب الثّاني ص١٠٧ .
(٥) سيأتي الكلام عنها .
(٦) القلادة الجوهريّة ص٢٣١-٢٣٢ .
(٧) تحفة الحبيب ص٢ .
(٨) ينظر حول ما قيل في تحريم القهوة ثمّ انعقاد الإجماع على تحليلها : شذرات الذّهب ٣٩/٨-٤٠ في ترجمة مكتشفها أبي بكر عبد الله الشّاذليّ المعروف بالعيدروس .

تحريمها أرجوزةٌ شهيرةٌ »[١].

٣ ـ وقال عنه برهان الدِّين ـ أحد شرَّاح الدُّرَّة البهيَّة ـ : « كان إمامًا جليلاً في عدَّة علوم كالفقه، والنَّحو، القراءات، والآلات، وله عدَّة مؤلّفاتٍ، ورسائل »[٢].

تُلْقي هذه النُّصوص أضواءً على حياةِ العِمْريطيِّ؛ فهو مصريُّ الدَّار، أنصاريُّ المحتد، شافعيُّ المذهب، حصَّل عددًا من العلوم، وألَّفَ فيها .

كما أنَّه كان موصوفًا بالصَّلاح والإمامة والفضل، وكان متقشِّفًا في حياته، مخالطًا للنَّاس آمرًا لهم بالمعروف وناهيًا عن المنكر، قائمًا بواجب العلماء تجاه أُمَّتِهم .

واشتهر العِمْريطيُّ بالنَّظم في فنون شتَّى، وقد كان نظَّامًا بارعًا، وكلُّ مصنَّفاته نظومٌ[٣]، وسأخصّ هذه المسألة بكلمةٍ[٤].

أمَّا أسرته فإنَّ المصادر لا تورد شيئًا عنها إلاَّ ما كان من وصف والده بـ"الشَّيخ" .

وأمّا نشأته فالّذي يمكن قوله : هو أنّه نشأ وحصّل عددًا من العلوم حتى تَسَنَّى له النَّظم فيها، وأبرز هذه العلوم : الفقه، وأصوله، والنَّحو ـ ويلحظ التَّرابط الوثيق بين هذه العلوم ـ، ويظهر إلمامه بالبديع في مقدّمات وخواتيم نظمه[٥].

⇦

وينظر : حاشية ردّ المحتار ٤٦١/٦ .

(١) غرر الدّرر ل١٩٦ب ـ ١٩٧أ .

(٢) شرح برهان الدّين ل١١٢ أ .

(٣) ينظر ما سيأتي : ص٧٤ .

(٤) ينظر ما سيأتي : ص٧٥ .

(٥) ينظر : القلادة الجوهريّة ص٢٤٣ و٢٤٨، وينظر ما سيأتي : ص٢٠٥ .

ويُفْهَم من قول الفَشْنيِّ ـ وهو معاصرٌ للنّاظم ـ : « إمام المدرسة المؤيَّديَّة » أنّه شغل منصب الإمامة في هذه المدرسة، وهي مدرسةٌ أنشأها السُّلطان المملوكيُّ المؤيَّد شيخ المحموديُّ الّذي حكم مصر في الفترة ما بين عامي ٨١٥ ـ ٨٢٤هـ[١]، وهي في الأصل جامعٌ بجوار باب زويلة أحد أبواب مدينة القاهرة، انتهت عمارتها سنة ٨١٩هـ[٢].

ويفهم من قول الفَشْنيِّ السّابق، وقوله : « شيخنا » أنَّ العِمْريطيَّ لم يقتصر على الإمامة في الصَّلاة بل تولّى التّدريس أيضًا .

أمَّا مولده فلم تذكر المصادر عنه شيئًا، إلاّ أنّه يمكن أن يُقَال اعتمادًا على تحديد سنة وفاته ـ كما سيجيء ـ : إنَّ النّاظم عاش في القرن العاشر[٣]، وبناءً على تأخُّر وفاته فإنَّ مولده سيكون في مطلع القرن العاشر على وجه التّقريب .

وبعدُ : فهذه شذراتٌ وأضواءٌ تكشف لنا عن حياة هذا العلم الّذي لم تتكلّم المصادر عنه بما يشفي غُلّة الصَّادي .

---

(١) ينظر : السَّيف المهنّد ص٢٨ و٣٣ و٣٠٥ وما بعدها، بدائع الزّهور ٦٣/٢، شذرات الذّهب ١٦٤/٧ .

(٢) ينظر : الخطط المقريزيّة ٣٢٨/٢ـ٣٣٠، حسن المحاضرة ٢٧٢/٢، الخطط الجديدة ١٢٧/٢ و١٢٨ .

(٣) ينظر في وصف الحياة في ذلك القرن وما قبله وما بعده : الأيّوبيّون والمماليك في مصر والشّام ص٣١١-٣٢٨، مطالعات في الشّعر المملوكيّ والعثمانيّ ص٣٨-٧٦ والمصادر الّتي بحواشيه .

مصنفاتــه *:

ترك العِمريطيُّ عددًا من المصنَّفات كُلُّها منظومٌ، وهي :

١ ـ التّيسير نظم التّحرير، مطبوعٌ، والتّحرير كتابٌ لشيخ الإسلام زكريَّا الأنصاريِّ[١] في فقه الشَّافعيَّة، وقد قام بشرح التّيسير عبد الله الشَّرقاويُّ[٢] مطبوعٌ، وعليه حواشٍ لمحمود شُكْري الآلوسيِّ[٣].

٢ ـ نهاية التّدريب نظم غاية التّقريب، مطبوعٌ، وغاية التّقريب متنٌ في الفقه الشّافعيّ لأبي شجاعٍ أحمد بن الحسين الأصفهانيّ[٤]، مطبوعٌ متداولٌ، وقد قام الفشنيّ بشرح نهاية التّدريب[٥].

وقد وقع للزِّركليّ في إيراد الكتاب في التّرجمة الثّانية[٦] وَهَمٌ ــ لم يتنبّه له المشرف على طبع الأعلام ـ حيث أورده بهذه الصِّيغة : « نهاية التّدريب (ط) نظم غاية التّقريب للفَشنيّ »، والصّواب أنَّ الفشنيّ شارحٌ للنّظم « نهاية التّدريب »، كما أنَّ غاية التّقريب ليس له كما تقدَّم .

٣ ـ تسهيل الطُّرقات نظم الورقات، مطبوعٌ مع شرحٍ لعبد الحميد قدس بعنوان : "لطائف الإشارات"، والورقات مختصرٌ في أصول الفقه لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجوينيّ[٧]، مطبوعٌ متداولٌ .

---

* تنظر في : لطائف الإشارات ص٤، ومعجم المطبوعات ١٣٨٥/٢، وبروكلمان ١٢-١٣/١٣٩، والأعلام ١٧٤/٨ و١٧٥ .

(١) ينظر في ترجمته : الكواكب السّائرة ١٤٥/٢، النّور السّافر ص١٢٠، الأعلام ٤٦/٣ .

(٢) ينظر في ترجمته : الأعلام ١١٨/٤ .

(٣) ينظر : مخطوطات الخزانة الآلوسيّة في مكتبة المتحف العراقيّ، مجلّة المورد، المجلّد الرّابع، العدد الأوّل ص ١٨٣ . وينظر في ترجمة الآلوسيّ : الأعلام ١٧٢/٧ .

(٤) ينظر في ترجمته : طبقات الشّافعية ١٥/٦، الأعلام ١١٦/١ .

(٥) ينظر ما سيأتي ص١١٥ .

(٦) الأعلام ١٧٥/٨ .

(٧) ينظر في ترجمته : وفيات الأعيان ١٦٧/٣، الأعلام ١٦٠/٤ .

٤ ـ الدُّرَّة البهيَّة نظم الآجُرُّوميَّة . وسيأتي الكلام عنها مفصّلاً في المبحث الثّاني .

وعلى هذه المصنّفات تقتصر جُلُّ المصادر، وينفرد بروكلمان[١] بالآتي :

٥ ـ « المقدِّمة المنصورة أرجوزةٌ ضدَّ القهوة جوتا ٢١٠٧ »، ولعلّها هي الّتي عناها ابن عنقاء بقوله : « وله في تحريمها [أي : القهوة] أرجوزةٌ شهيرةٌ »[٢].

هذا ما ذكرته المصادر، ولعلَّ له غيرها فقد قيل : إنَّ « له عدَّة مؤلفاتٍ ورسائل »[٣].

نظمه :

ممَّا تقدَّم يتبيَّن أنَّ مصنَّفات العِمْريطيِّ الّتي ذكرتها المصادر هي نظومٌ في عددٍ من العلوم، وقد كان العِمريطيُّ بارعًا في كلِّ تلك النُّظوم ممّا حدا بالشّيخ عبد الحميد قدس[٤] أن يقول : « وكان النّاظم ـ رحمه الله تعالى ـ آيةً في النَّظم، كم ألّف فيه وأحكم؛ فمن نظمه في الفقه : التّيسير نظم التّحرير لشيخ الإسلام زكريّا، ونهاية التّدريب نظم غاية التّقريب لأبي شجاعٍ الأصفهانيِّ؛ وفي أصول الفقه هذا المتن [أي :

---

(١) تاريخ الأدب العربيّ "بروكلمان" ١٢-١٣/١٣٩، وينظر في ترجمته : الأعلام ٥/٢١١ .

(٢) غرر الدّرر ل١٩٦ب ـ ١٩٧أ .

(٣) شرح برهان الدّين ل١١٢أ .

(٤) هو : عبد الحميد بن محمّد عليّ قدس بن عبد القادر الخطيب الشّافعيّ، كان مدرّسًا بالحرم المكّيّ، من مصنّفاته : لطائف الإشارات (ط)، والأنوار السّنيّة في شرح الدّرر البهيّة في فقه الشّافعيّة (ط)، توفّي سنة ١٣٣٥هـ . ينظر : الأعلام ٣/٢٨٨ .

تسهيل الطُّرقات]، وفي النَّحو : نظم الآجُرُّوميَّة، إلى غير ذلك، ونظمه عذبٌ عليه طلاوةٌ، جزلٌ فيه حلاوةٌ، سهل المبنى، ظاهر المعنى »[١].

وقد ظهر في نظمه تمكُّنه من ناصية النَّظم والعلوم الّتي ينظم فيها، بالإضافة إلى ألوان البديع في مقدّمات وخواتيم منظوماته، كما ظهر في نظمه زيادته على الأصل الّذي ينظمه كما في الدُّرَّة البهيَّة[٢].

ولا شكَّ أنَّ نظم العلوم من أسباب تسهيلها على الدَّارسين، وأنَّه لا يُقْدِم عليه إلاَّ متمكِّنٌ من النَّظم متمكِّنٌ من العلم الّذي ينظم فيه، وقد كان العِمريطيُّ متمكِّنًا فيهما .

ومِمّا يتميّز به نظم العِمْريطيّ اهتمامه بتأريخ نظمه ـ وسيأتي بيانه[٣] ـ، وهذه الميزة كانت من الفنون الشِّعريّة المستحدثة عند شعراء العصرين المملوكيّ والعثمانيّ[٤] .

وفاتـــه :

تضاربت أقوال مترجمي العِمْريطيِّ في تحديد سنة وفاته[٥] على النَّحو التّالي :

١ ـ حدَّد الأستاذ الزِّركلي في التَّرجمة الأولى وفاته بعد ٩٨٩هـ، وفي التَّرجمة الثّانية بعد ٩٨٨هـ، ولعلّ ما في الأولى أصحُّ، وسيأتي الاستدلال له .

٢ ـ جُعِلت سنة ٨٩٠هـ سنة وفاةٍ له في هديَّة العارفين، ومعجم

---

(١) لطائف الإشارات ص ٤ .

(٢) ينظر : ص٨٧ .

(٣) ينظر : ص٧٧ .

(٤) ينظر : مطالعات في الشّعر المملوكيّ والعثمانيّ ص١٦٧-١٦٨ .

(٥) تنظر المصادر المثبتة في ثبت ترجمته .

المؤلّفين، والّذي يظهر لي أنَّ تحريفًا وقع في هديَّة العارفين، وتابعه فيه معجم المؤلّفين .

٣ ـ لم تُعيّن سنة وفاته في معجم المطبوعات، وبروكلمان بل اقتصر الأوّل على أنّه « نبغ سنة ٩٨٩هـ »، والثّاني على أنّه « ازدهر سنة ٩٨٩هـ »، وفي جعل هذا التّأريخ تأريخ نبوغٍ له أو تأريخ ازدهارٍ مجانبةً للصّواب لما سيأتي .

والّذي يظهر في سنة وفاته أنّه توفّي بعد سنة ٩٩٠هـ، وذلك أنّه كان من عادة النّاظم تأريخ نظمه، ومن خلال استقراء منظوماته يجد الباحث تأريخها على النّحو التّالي :

١ ـ أرّخ انتهائه من الدُّرَّة البهيَّة سنة ٩٧٠هـ أو ٩٧٦هـ[١] بقوله[٢]:

وَفِي جُمَادَى سَادِسِ السَّبْعِينَا ... بَعْدَ انْتِهَا تِسْعِ مِيٍ سِنِينَا

٢ ـ أرّخ انتهائه من التّيسير سنة ٩٨٨هـ في العاشر من رجب بقوله[٣]:

وَخَتْمُهَا فِي عَاشِرِ الأَيَّامِ ... مِنْ رَجَبٍ فِي ثَامِنِ الأَعْوَامِ

بَعْدَ الثَّمَانِينَ مِنَ السِّنِينِ ... بَعْد انْتِهَاءِ تَاسِعِ القُرُونِ

٣ ـ أرّخ انتهائه من تسهيل الطُّرقات عام ٩٨٩هـ في الثّاني من ربيع الأوّل منه بقوله[٤]:

وَتَمَّ نَظْمُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَهْ ... أَبْيَاتُهَا فِي الْعَدِّ دُرٌّ مُحْكَمَهْ

فِي عَامِ طَاءٍ ثُمَّ ظَاءٍ ثُمَّ فَا ... ثَانِي رَبِيعٍ شَهْرِ وَضْعِ الْمُصْطَفَى

---

(١) ينظر ما سيأتي : ص٨١ .

(٢) ص٨٠٨ من هذه الرّسالة .

(٣) التّيسير نظم التّحرير ص ١٦٢ (بهامش بهجة الحاويّ) .

(٤) تسهيل الطُّرقات ضمن لطائف الإشارات ص٥٩ .

يقول الشَّيخ عبد الحميد قُدْس في شرح هذا البيت : « أي : تَمَّ نظم هذه المقدِّمة في عام تسعةٍ وثمانين وتسعمائة؛ إذ الطَّاء من حروف أبجد تُحْسَب عند الأدباء[١] بتسعةٍ، والظَّاء تحسب بتسعمائةٍ، والفاء بثمانين؛ فالجملة ما ذُكِرَ، هذا على احتمال إرادة المسمَّى كما هو ظاهرٌ، وأمَّا على احتمال إرادة الاسم فيكون تمام النَّظم عام اثنين وتسعين وتسعمائة؛ والصَّحيح بحسب قواعد الأدباء الأوَّل، ثم وجدته منصوصًا في كتاب فهرست الكتبخانة الخديويَّة[٢]، وقال : إنَّه فرغ من نظمها في ربيع الأوَّل سنة ٩٨٩هـ، وهذا مكتوبٌ على ظهر نسخةٍ بخطّ الشَّيخ عبد الرَّحيم بن عليٍّ بن حسين الحواتكيِّ تَمَّت كتابةً يوم السَّبت الخامس عشر من شهر ربيعٍ الأوَّل سنة ١٠٢٥هـ، قلت : وقد قابلت بحمد الله تعالى المتن على النُّسخة المذكورة، وقوله : ثاني ربيع أي : في اليوم الثَّاني من شهر ربيع الأوَّل، وهو الشَّهر الَّذي وضع فيه المصطفى ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ »[٣].

من النُّصوص السَّابقة يتبيَّن أنّ جعل النَّاظم من أهل القرن التَّاسع بتحديد وفاته سنة ٨٩٠هـ ـ كما في هديّة العارفين ومعجم المؤلّفين ـ مجانبٌ للصَّواب، إذ كُلُّ التَّواريخ السَّابقة تدلّ على أنَّه من أهل القرن العاشر .

وأمَّا اعتبار نبوغه أو ازدهاره سنة ٩٨٩هـ كما في معجم المطبوعات وبروكلمان فهو مجانبٌ للصَّواب أيضًا؛ لأنَّ تأريخ نظمه للدُّرَّة البهيَّة متقدِّمٌ على هذا التَّأريخ، أي : أنَّ نبوغه قبل هذا التَّأريخ .

ويُستفاد من تأريخ انتهائه من "تسهيل الطُّرقات" أنَّ وفاته كانت

---

(١) ينظر في حساب الجُمّل : مطالعات في الشّعر المملوكيّ والعثمانيّ ص١٦٩-١٧٠ .

(٢) فهرست الكتب العربيّة المحفوظة بالكتبخانة المصريّة ٢/٢٤٠ .

(٣) لطائف الإشارات ص٦١ .

بعد عام ٩٨٩هـ .

وأمَّا تحديدي سنة وفاته بعد سنة ٩٩٠هـ فمستندي فيه أنَّ الفشنيَّ لَمَّا عرَّف به في « القلادة الجوهريَّة » تحدَّث عنه بما يدلُّ على حياته إبّان تأليفه لها، وقد فرغ منها شهر صفر سنة ٩٩٢هـ[1]، ولا بدَّ أنَّ ابتداء تأليفه قبل هذا التّاريخ بمدّةٍ، فيكون النّاظم حيًّا سنة ٩٩٠هـ، والله أعلم .



(١) القلادة الجوهريّة ص٨١٠ .

المبحث الثّاني :
التّعريف بمنظومته « الدّرّة البهيّة »

تسميتها :

أسماها الشّارح « الدُّرَّة البهيَّة نظم الآجُرُّوميَّة »[١]، وكذا البيجوريّ[٢] في شرحه[٣]، وفي بعض المصادر تسميتها « الدُّرَّة البهيَّة في نظم الآجُرُّوميَّة »[٤]، والخطب يسيرٌ .

وورد في شرح برهان الدِّين[٥] تسميتها "المنظومة العِمْريطيَّة"، ولعلَّ ذلك لعدم معرفته باسمها، والشّارح معاصرٌ للنّاظم لذا كانت تسميته هي الأَوْلى، كما أنَّ بعض النُّسخ[٦] تحمل هذه التّسمية ممَّا يرجّح أنَّ اسمها هو "الدُّرَّة البهيّة نَظْم الآجُرُّوميَّة" .

سبب تأليفها :

أفصح النّاظم عن سبب تأليف الدُّرَّة البهيّة بقوله[٧]:

سُئِلْتُ فِيهِ مِنْ صَدِيقٍ صَادِقِ يَفْهَمُ قَوْلِي لاعْتِقَادٍ وَاثِقِ

---

(١) ينظر : ص٢٣١ .

(٢) هو : إبراهيم البيجوريّ كذا كتب اسمه على غلاف ومقدّمة شرحه، وفي ختام طبع الشّرح كتب المصحّح أنّه شيخ الإسلام إبراهيم الباجوريّ، قلت : لعلّه إبراهيم بن محمّد بن أحمد الباجوريّ ـ نسبة إلى الباجور : إحدى قرى الْمنوفيّة ـ، شيخ الجامع الأزهر، المتوفّى سنة ١٢٧٧ . ينظر في ترجمته : هديّة العارفين ٢٤١/١، الأعلام ٧١/١ .

(٣) ص٢ .

(٤) غرر الدّرر ل٢ب، معجم المطبوعات ١٣٨٥/٢، بروكلمان ١٢ـ١٣/١٩٣ .

(٥) ل ١ب .

(٦) نسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف لوحة العنوان .

(٧) ص٢٤٩ .

فَسببُ تأليفها : أنَّ النّاظم سُئِل من أحد أصدقائه نظم المقدِّمة الآجُرُّوميَّة، ولعلَّ سبب ذلك ما رآه هذا الصّديق من اقتدار العِمْريطيِّ على النّظم، وسهولته عليه، وبراعة نظمه .

زمن تأليفها وعدد أبياتها :

نصَّ النّاظم على زمن تأليف منظومته بقوله[١]:

وَفِي جُمَادَى سَادِسِ السَّبْعِينَا بَعْدَ انْتِهَا تِسْعِ مِيٍ سِنِينَا

وقد اختلف الشُّرَّاح في تفسير المراد بهذا التأريخ على قولين، وهما :

١ ـ أنَّ الفراغ منها كان سنة ستٍّ وسبعين وتسعمائةٍ في شهر جمادى، وإليه ذهب الشَّارح الفَشْنيُّ[٢].

٢ ـ أنَّ الفراغ منها كان سنة سبعين وتسعمائةٍ في شهر جمادى الثّاني؛ لأنّه السّادس من الشُّهور، وإليه ذهب ابن عنقاء[٣]، والبيجوريّ[٤].

ولعلّ ما ذهب إليه الفشنيّ أولى لأنّه معاصرٌ للنّاظم .

وأمَّا عدد أبياتها فقد قال عنه النّاظم[٥] :

قَدْ تَمّ نَظْمُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَهْ فِي رُبْعِ أَلْفٍ كَافِيًا مَنْ أَحْكَمَهْ

قال الشَّارح[٦]: « وعدَّة أبياتها مائتان وخمسون »، وفي هذا العدد تجوُّزٌ بإلغاء البِضْع؛ فإنَّ ابن عنقاء يقول : « هي من أوّلها إلى آخرها

---

(١) ص٨٠٨ .

(٢) ص٨٠٨ .

(٣) غرر الدّرر ل١٩٥ب .

(٤) فتح ربّ البريّة ص٥٤ .

(٥)ص٨٠٨ .

(٦) ص ٨٠٩ .

مائتان وثلاثةٌ وخمسون بيتًا، وبدون السَّوابق واللَّواحق ـ أعني : الخطبة والختم ـ مائتان وسبعةٌ وعشرون بيتًا، وهي المتضمِّنة للأحكام »[١].

وما قاله ابن عنقاء صحيحٌ؛ فقد قمت بعدٍّ وترقيم الأبيات في القلادة الجوهريَّة والمطبوع من النَّظم فألفيته كما قال، إلاّ أنّ عددها في المطبوع أربعة وخمسون ومائتا بيتٍ، بزيادة بيتٍ لم أقف عليه في أيٍّ من شروح الدُّرّة البهيّة الّتي بين يديّ؛ وهو آخر بيتٍ في باب الأفعال، وهو :

وَلْيَقْتَرِنْ بِالْفَا جَوابٌ لَوْ وَقَعْ بَعْدَ الأَدَاةِ مَوْضِعَ الشَّرْطِ امْتَنَعْ[٢]

وكذا لم أقف عليه في النُّسخة الخطّيّة[٣] للدُّرَّة البهيَّة، ولم يرد في النُّسخة الّتي طُبِعت بهامش شرح البيجوريّ[٤].

نسخها وطبعاتها :

للدُّرَّة البهيَّة نسخٌ خطّيَّةٌ متعدِّدةٌ[٥]، وقد حظيت بطبعاتٍ متعدِّدةٍ[٦] أشهرها الّتي تضمَّنها كتاب مجموع مهمّات المتون[٧]، والطَّبعة الّتي بهامش شرح البيجوريّ، كما طبعت بعد ألفيَّة ابن مالكٍ في طبعة مكتبة طيبة بالمدينة المنوّرة، وإليها الإحالة في حواشي هذه الرِّسالة بالرّمز « ط » .

---

(١) غرر الدّرر ل١٩٥ب .

(٢) ط٩٦ .

(٣) ل٥أ .

(٤) ص٣٢ .

(٥) تنظر في : بروكلمان ٤٢٢/١٢، وقد فاتته بعض النّسخ كنسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف، ونسخها في دار الكتب الظّاهريّة، وجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة .

(٦) تنظر في : بروكلمان، ومعجم المطبوعات ١٣٨٥/٢، وفهرست الكتب النّحويّة المطبوعة ص٩٨ .

(٧) ص٣٠١-٣١٧ .

اختلاف نسخها :

نتيجة تعدُّد نسخ الدُّرَّة البهيَّة وقعت عدَّة اختلافاتٍ لفظيَّة بين نصِّها المثبت في الشُّروح والمطبوع، بل وقع الخلاف في نُسَخ الشَّرح الواحد كما وقع في نسختَي القلادة الجوهريَّة، وقد استوفيت جُلَّ هذه الاختلافات في حواشي التَّحقيق[١]، وجلُّ هذه الاختلافات يسيرةٌ، ولم يقع خلافٌ في إثبات بيتٍ أو عدم إثباته إلاَّ ما تقدّم[٢] من الخلاف بين النّظم المطبوع والْمُثبت في الشّروح والنّسخة الخطّيّة في انفراد المطبوع بإثبات بيتٍ هو :

وَلْيَقْتَرِنْ بِالْفَا جَوَابٌ لَوْ وَقَعْ ... بَعْدَ الأَدَاةِ مَوْضِعَ الشَّرطِ امْتَنَعْ

منهج العِمْريطيِّ في نظم الدُّرَّة البهيَّة، وأسلوبه .

نظم العِمْريطيُّ منظومته وَفْقَ منهجٍ صرَّح به وأفصح عنه في مقدِّمة نظمه حيث يقول[٣]:

نَظَمْتُهَا نَظْمًا بَدِيعًا مُقْتَدِي ... بِالأَصْلِ في تَقْرِيبِهِ لِلْمُبْتَدِي

وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ مَا عَنْهُ غِنَى ... وَزِدْتُه فَوَائِدًا بِهَا الْغِنَى

مُتَمِّمًا لِغَالِبِ الأَبْوَابِ ... فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ

فمنهج النَّاظم في نظمه يتلخَّص في الأمور التَّالية[٤]:

١ ـ النَّظم البديع للمقدِّمة الآجُرُّوميَّة .

٢ ـ الاقتداء بالأصل في تقريب النَّحْو للمبتدئ .

---

(١) ينظر ـ مثلاً ـ حواشي : ص٤١١، وص٤١٤ .

(٢) ص٨٢ .

(٣) ص٢٤٩ .

(٤) ينظر : القلادة الجوهريّة ص٢٥٩ .

٣ ـ حذف ما يُستغنى عنه بغيره .

٤ ـ زيادة فوائد يحصل بها الغنى للطَّالب .

٥ ـ تتميم الأبواب بتتميماتٍ حسنةٍ، وزيادات لا تُخْرِج المقدِّمة الآجُرُّوميَّة عن مقصد مُصَنِّفها .

وأسلوب العِمْرِيطِيّ في نظم الدُّرَّة البهيّة أسلوبٌ جميلٌ يخلو من العيوب الّتي تعتري أسلوب النّظم في الغالب من التّعقيد والغموض، ونحو ذلك .

ونظراً لكون الشّعر محل ضرورةٍ فقد اضْطر العِمْريطيّ لإقامة الوزن إلى ارتكاب بعض الضَّرورات، ومن ذلك :

أ ـ قصر الممدود :

ومن أمثلته : قصر الرِّياء في قوله[١]:

..... **مِنَ الرِّيَا مُضَاعِفًا أُجُورَنَا**

وقصر سواء في قوله[٢]:

..... **إِلاَّ وَغَيْرًا وَسِوَى سُوًى سَوَا**

ونحو ذلك[٣]، وقصر الممدود جائزٌ في الشِّعر عند الجمهور[٤].

ب ـ صرف ما لا ينصرف :

ومن أمثلته : صرف آجُرُّوم في قوله[٥]:

..... **أَلْفَهَا الْحَبْرُ ابْنُ آجُرُّومِ**

وهو ممنوعٌ من الصَّرف للعلميّة والعجمة .

---

(١) ص٢٥٠، وغرر الدّرر ل١١ب .

(٢) ص٧٣٢ .

(٣) ينظر : ص٣٨٠، و٧٦٣ .

(٤) ينظر : ضرائر الشّعر ص١١٦، وتنظر الحاشية (٨) ص٢٦٠ من هذه الرّسالة .

(٥) ص٢٤٩ .

وصرف فوائد في قوله[١]:

..... وَزِدْتُـه فَوائِـدًا بِهـا الغِنَـى

ونحو ذلك، وصرف ما لا ينصرف جائزٌ عند الجمهور في ضرورة الشِّعر[٢].

جـ ـ قطع همزة الوصل :

اضْطُرَّ النَّاظم إلى قطع همزة الوصل في قوله[٣]:

أَوْ لَيْلَةَ الإِثْنَينِ أَوْ يَوْمَ الأَحَـدْ .....

والاثنين موصول الهمزة، وقطعها من ضرورة الشِّعر[٤]، على أنَّ ابن عنقاء نقل أنَّ من العلماء من يرى أنَّ اسم اليوم مقطوع الهمزة[٥]، وهذه التَّفرقة لم ينصّ عليها كثيرٌ من العلماء[٦].

د ـ تخفيف المشدّد :

وقع للنَّاظم تخفيف ياء النِّسبة في قوله[٧]:

..... مِنَ الوَرَى حِفْظُ اللِّسَـانِ العَرَبـي

وقوله[٨]:

..... نَظْـمُ الفَقِيرِ الشَّـرَفِ العِمْرِيطِـي

---

(١) ص٢٤٩ .

(٢) ينظر : ضرائر الشّعر ص٢٤، وتنظر : الحاشية (٢) ص٢٤٩ من هذه الرّسالة .

(٣) ص٦٨٨ مع الحاشية (١) .

(٤) ينظر : ضرائر الشّعر ص٥٤ .

(٥) ينظر : غرر الدّرر ل١٣٨أ .

(٦) ينظر : اللّسان ١٣٨/٢ (ثني)، معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة ص١٠٨ .

(٧) ص٢٤٩، وغرر الدّرر ل٨ب .

(٨) ص٨٠٨ .

هـ ـ تسكين الْمُحَرَّك :

وقع للنَّاظم تسكين الظَّاء من "عِظَمْ" في قوله[١]:

..... لَكِنْ لِعِظْمِ شَأْنِهِ لَمْ تَحْوِهِ

والأصل تحريكها، وكذا وقع له تسكين شين عَشَرة في قوله[٢]:

..... مَنْعُوتَهُ مِنْ عَشْرَةٍ فِي أَرْبَعِ

ز ـ حَذْفُ حرف العطف :

وهذا كثيرٌ في النَّظم[٣]، وقد عدَّه بعض العُلماءِ من ضرورة الشّعر[٤]، ورأى بعضهم جوازه في النَّثر والشِّعر[٥]، ومنهم الفَشْنيُّ[٦].

حـ ـ نصب تمييز أربع في قوله[٧]:

وكَـ: اشْتَرَيْتَ أَرْبَعًا نِعَاجَا .....

ومذهب الجمهور عدم القياسِ على ما سُمِعَ من ذلك[٨].

إلى غير ذلك ممّا اقتضاه النَّظم[٩] غير أنَّ هذه الضَّرورات لم تشوِّه جمال النَّظم .

---

(١) ص٢٣٧ .

(٢) ص٥٧٥، وشرح برهان الدّين ل٧٩ .

(٣) ينظر ط : ٩١ و٩٢ و٩٣ ... .

(٤) ينظر : ضرائر الشّعر ص ١٦١ .

(٥) تنظر : الحاشية (٢) ص٣٧٩ .

(٦) ص٣٧٩ .

(٧) ص٧٢١ .

(٨) ينظر : غرر الدّرر ل١٥٠ب، شرح برهان الدّين ل٩٦أ، والحاشية (١٣) ص٧٢٦ من هذه الرّسالة .

(٩) ينظر : غرر الدّرر ل٨٩أ .

تقويم الدُّرَّة البهيَّة .

لا شكَّ أنَّ العِمْريطيَّ بذل في نظمه جهدًا متميِّزًا حتّى خرج بهذه الصُّورة الجميلة الّتي استهوت الطُّلاَّب والشُّرَّاح ـ كما سيأتي بيانه ـ[١]، وقد رأيت أنّ أقوم بتقويمها على النّحو التّالي :

أ ـ مِيْزَاتُها :

تميّزت الدُّرَّة البهيَّة بعدّة ميزاتٍ يمكن إجمالها فيما يلي :

١ ـ سلاسة النّظم وعذوبته .

امتازت هذه المنظومة بالسَّلاسة والعذوبة في النَّظم، والخلوّ من التّعقيد[٢].

٢ ـ الخلوُّ من الحشو في أغلب النّظم[٣] .

٣ ـ الزِّيادة على الأصل .

وهذه الميزة من أجلِّ ميزاتها، وزيادات النّاظم على أصله كثيرةٌ جدًّا، وقد استوفيت الكلام عنها في حواشي التّحقيق، وسيأتي ذكر بعضها .

والّذي أودُّ أن أُشير إليه هنا هو التّحامل الواقع من بعض الباحثين على النّاظم ـ وهو الأستاذ خليفة بديري في تحقيقه نظم متن الآجُرّوميَّة للشَّنقيطيِّ ـ؛ فقد أقام موازنةً بين نظم العِمْريطيِّ والشَّنقيطيِّ فطوى ذِكْرَ كثيرٍ من زيادات العِمْريطيِّ، وإن اعترف بعددٍ منها، وسأعرض هنا ما أورده الأستاذ في موازنته ذاكرًا اسم الباب ثمّ كلامه[٤]، ثُمَّ تعقيبي عليه على النّحو التّالي :

---

(١) ينظر ما سيأتي ص٩٨ .

(٢) ينظر : غرر الدّرر ل١٠أ .

(٣) ينظر في ما ورد من بعض الحشو : ص٤١٥ .

(٤) ينظر : ص ٢٦٥ـ٢٦٨ من مجلّة كلّيّة الدّعوة الإسلاميّة، العدد السّادس .

١ ـ باب الكلام : « لم يضف العِمْريطيُّ شيئًا » .

ـ وما ذكره غير صحيحٍ؛ فلا يخفى أنَّ العمريطيّ زاد على أصله ما يلي :

أ ـ تعريف الكلمة .

ب ـ بيان المراد بالكلم .

جـ ـ تعريف القول، والتَّمثيل له[١].

د ـ أَنَّ من علامات الفعل تاء المتكلِّم، والنُّون، والياء[٢].

٢ ـ باب المعرفة والنَّكرة : « استقطعه من مكانه بالمتن باب النَّعت[٣]، وقد جعل المعارف ستّةً في حين جاءت في المتن خمسةً[٤]، ولا خلاف جوهريّ بينهما إذ إنَّ النَّاظم فصَّل ما أجمل المتنُ بقوله : "الاسم المبهم" حيث عَنَى به اسم الإشارة، والاسم الموصول على نحو ما مثَّل » .

ـ لا يُخرج هذا التَّأويل عدَّ النَّاظم للمعارف ستّةً عن دائرة الزِّيادة، علمًا أنّ ابن آجُرُّوم لم يمثِّل للموصول[٥]؛ فكلام الأستاذ غير صحيحٍ .

٣ ـ باب علامات النَّصب : « زاد أنَّ حركات الإعراب تُقَدَّر على آخر الأسماء المنقوصة، وأنَّ علامة نصب المنقوص اليائيِّ فتحةٌ ظاهرةٌ، وجميع علامات الإعراب مقدَّرةٌ حال الإضافة إلى ياء المتكلِّم، وأنَّ واو الجماعة تضمره [كذا، والصَّواب : تُضْمَر في] نحو : مُسْلِمِيَّ، وأنَّ نون الرَّفع في المضارع المسند إلى واو الجماعة مقدَّرةٌ » .

ـ وقد أنصف هنا .

---

(١) تنظر الحاشية (٧) ص٢٦٢ .

(٢) تنظر الحاشية (٢) ص٣٠٦ .

(٣) المتن ص١٩ـ٢٠ .

(٤) المتن ص٢٠، وينظر : ما سبق ص٣٤ .

(٥) المتن ص٢٠، وينظر : ما سبق ص٥٦ .

٤ ـ باب نائب الفاعل : « زاد أنَّ المصدر والظَّرف والمجرور يُقَام مقام الفاعل إذا لم يكن ثَمَّة مفعولٌ به في الجملة، وأنّه يشيع كسر فاء الفعل الثُّلاثيّ الأجوف المبنيّ للمجهول إيماءً إلى أنَّ هناك لغتين أخريين جائزتين فيه هما : إخلاص الضَّمِّ والإشمام، ولم يكد يأتي بجديدٍ بيد أنّه نصَّ على وجوب تجريد الفعل المسند إلى اسمٍ ظاهرٍ مثنًّى أو مجموعٍ من علامة التَّثنية والجمع، وقد أورده ابن آجُرُّوم ضمنًا من خلال الأمثلة » .

ـ بقي عليه أن يورد أنَّ النَّاظم ذكر من أمثلة الضَّمير الّذي يعرب نائبًا عن الفاعل الضَّمير المنفصل[1]، ولم يورده ابن آجُرُّوم، وممّا ينبغي التَّنبُّه له أنَّ الأستاذ وقع له خلطٌ بين بابي الفاعل ونائبه؛ فالمسألة الّتي أوردها بعد قوله : « ولم يكد » هي في باب الفاعل[2] لا في نائبه، كما أنَّ قوله : « ولم يكد يأتي بجديدٍ » غير مسلَّمٍ؛ فابن آجُرُّوم لم ينصّ على ما ذُكِر فهو جديدٌ على المقدِّمة الآجُرُّوميَّة .

٥ ـ باب المبتدأ والخبر : « لم يأت بجديدٍ سوى النَّصِّ على ضرورة أن يطابق الخبر مبتدأه » .

ـ بقي عليه أن ينصّ على أنَّ النَّاظم زاد قوله[3]:

..... وَمِنهُ أَيضًا قَائِمٌ أَخُونَا

وقد اختلفت وجهات النَّظر في المراد به؛ فيراه ابن عنقاء من الّذي سبق في تطابق الخبر مع المبتدأ في الإفراد[4]، ويرى برهان الدِّين أنَّ في هذا المثال مع سَبْقِ التَّمثيل للمفرد التَّنبيه على مسألةٍ لم تُذْكَرْ في النَّظم،

(١) ينظر : ص٥٢٥، والمتن ص١٥-١٦ .

(٢) ينظر : ص٥١٥ .

(٣) ص٥٣٤ .

(٤) ينظر : غرر الدّرر ل٨٣ب .

وهي جواز تقدّم الخبر على المبتدأ[١] .

ولعلَّ رأي برهان الدِّين أقرب، أمّا ما ذكره ابن عنقاء فيجاب عنه بما أورده برهان الدِّين من سَبْقِ التَّمثيل للمطابقة في الإفراد فيكون هذا التَّمثيل تكرارًا غير مفيدٍ .

٦ ـ باب كان وأخواتها ـ باب ظنّ وأخواتها : « ابتدع عنوان "كان وأخواتها"، وقد نصَّ على اشتراط أن تسبق أفعال فتئ، وانفكَّ، وزال، وبرح بـ"ما" النَّافية، وأن يسبق دام وحده بـ"ما" المصدريَّة الظَّرفيَّة، كما أفرد بابًا لـ"إنَّ وأخواتها"، ولا زيادة فيه عمَّا بالمتن، واختصَّ ظنَّ وأخواتها ببابٍ أيضًا » .

ـ بقي عليه في "كان وأخواتها" أن يذكر أنَّ النَّاظم أتى بمثال لما تصرَّف من كان وأصبح بينما لم يمثِّل لها ابن آجُرُّوم إلاَّ بلفظ المضيِّ[٢].

كما فاته أن يذكر أنَّ النَّاظم زاد في باب "ظنَّ وأخواتها" أنَّ ما تصرَّف من هذه الأفعال يعمل عملها[٣].

٧ ـ النَّعت : « أضاف أنَّ النَّعت الوصف الَّذي يرفع ضميرًا يعود إلى المنعوت ينبغي أن يتبع منعوته إعرابًا، وعددًا، وجنسًا، وتعريفًا، أمّا ما يرفع الاسم الظَّاهر فيجب إفراده ومطابقته منعوته في الجنس، وقد مثّل ابن آجُرُّوم[٤] لثانيها فقط، ولعلّه اقتصر عليه بوصفه الأصل » .

ـ وقد أنصف هنا .

٨ ـ باب العطف : « لا إضافة تذكر، بل قد يوهم نظمه أنّ "حتَّى"

---

(١) ينظر : شرح برهان الدّين ل٧٠ب .

(٢) ينظر : ص٥٤٧، والمتن ص١٨ .

(٣) ينظر : ص٥٦٥ .

(٤) المتن ص١٩ .

حرف عطفٍ فحسب، وابن آجُرُّوم قيَّدها بقوله : وحتَّى في بعض المواضع »[١].

قلت : سيأتي بمشيئة الله بحث هذه المسألة[٢].

٩ ـ باب التَّوكيد : « أثبت التّوكيد اللّفظيَّ » .

ـ فاته أن يذكر أنَّ النّاظم زاد أنَّ التّوكيد لا يتبع نكرةً[٣]، وإن كان هذا مفهومًا من اقتصار ابن آجُرُّوم على أنَّ المؤكِّد تابعٌ للمؤكَّد في تعريفه[٤]، ولكن في النّصّ على هذه المسألة بيانٌ لمذهب البصريِّين[٥].

١٠ ـ باب البدل : « ألحق بدل الإضراب فجعل أنواعه خمسةً، والخلاف لفظيٌّ إذ يمكن أن ينضوي الإضراب والتّوهّم تحت الغلط » .

ـ ولا ينفي هذا زيادته على أصله .

١١ ـ باب الظَّرف : « جعل العنوان الظَّرف، وبسط الشَّرح فأكثر نسبيًّا من الأمثلة » .

قلت : سبق الكلام عن صنيع النّاظم في هذا الباب[٦]، والمهمّ ـ هنا ـ إهماله ما زاده النّاظم من أنّ ما ينتصب على الظَّرفيَّة هو ظرف المكان المبهم، وظرف الزَّمان مطلقًا؛ وهذه المسألة لم يذكرها ابن آجُرُّوم[٧].

١٢ ـ باب التَّمييز : « أضاف حتميَّة أن يتأخّر التَّمييز عن عامله، وأن يُنكَّر » .

---

(١) المتن ص ٢٠ .

(٢) ينظر ما سيأتي : ص٩٧ .

(٣) ينظر : ص٦٢١ .

(٤) المتن ص٢١ .

(٥) ينظر : ص٦٢٣ .

(٦) ينظر : ص٥٣ .

(٧) ينظر : ص٦٨٧، والحاشية (٣) ص٦٨٨ .

ـ أهمل الأستاذ هنا شيئًا مهمًّا، وهو أنَّ النَّاظم نصَّ على أنَّ التَّمييز يأتي مفسِّرًا للنِّسبة أو للذَّوات بينما اقتصر ابن آجُـرُّوم على الأخير في تعريف التَّمييز، وإن كان تمثيله شاملاً لهما[١].

١٣ ـ باب الاستثناء : « لا جديد » .

ـ وهذا غير مسلَّمٍ؛ فقد زاد النَّاظم أنَّ حكم الاستثناء المنقطع من غير الجنس بعكس حكم الاستثناء المتَّصل، ولم يتعرّض ابن آجُرُّوم لحكم الاستثناء المنقطع[٢].

١٤ ـ باب لا : « لم يزد على تعبيره بأنَّها العاملة عمل "إنَّ" » .

ـ وهذا غير مسلَّمٍ، بل زاد النَّاظم أنَّه عند إفراد اسمها فإنَّه يلزم بناؤه، مع الإشارة إلى علَّة البناء عنده ـ وهي التَّركيب ـ، وكذا زاد ذِكْرَ جواز الرَّفع مع التَّنوين فيه عند تكرار "لا"، وذلك على اعتبار "لا" حجازيّةً، أو مهملةً[٣].

١٥ ـ باب المفعول لأجله : « أضاف اشتراط اتِّحاده مع عامله في الوقت، والفاعل » .

ـ بقي عليه أن يذكر أنَّ النَّاظم نصَّ على كونه مصدرًا، ولم ينصّ عليه ابن آجُرُّوم في تعريفه، وإن لم يمثّل له إلاَّ بالمصدر[٤].

وبهذا تنتهي ملاحظات الأستاذ المتعلّقة بالزِّيادة الّتي تكلّم عنها كثيرًا كما يظهر إلاَّ أنَّه قد فاتته مواضع ذات بال منها :

أ ـ أنَّ النَّاظم تكلَّم عن نصب الفعل المعتلِّ[٥].

---

(١) تنظر : الحاشية (٩) ص٧٢١ .

(٢) تنظر : الحاشية (٣) ص٧٣٣ .

(٣) ينظر : ص٧٤٦ مع الحاشية (٣) .

(٤) ينظر : ص٧٦٩، والمتن ص٢٧ .

(٥) ينظر : ص٤٠٢ .

ب ـ أنّه تكلّم عن إعراب المعتلّ من الأسماء[١].

جـ ـ أنّه تكلّم عن العلل المانعة من الصّرف، ومتى يصرف الممنوع من الصّرف[٢] .

د ـ أنّه تكلّم عن المعرب والمبنيّ[٣] .

وغير ذلك من الزّيادات الّتي أثرت المنظومة، ورغّبت فيها .

٤ ـ الاختصار الجميل، والسّلامة من التّكرار .

اختصر العِمْريطيُّ كثيرًا من أمثلة الأصل، كما نأى عن تعداد المرفوعات، والمنصوبات، وسَرْد أسمائها مكتفيًا بذكرها في أبوابها؛ فسلم بذلك من التّكرار الّذي وقع فيه الأصل .

٥ ـ السّلامة من بعض النّقدات الّتي وُجّهت للمقدّمة الآجُرُّوميّة .

ومن ذلك : عدم تعبيره بـ« انبهم »، وتمثيله لاسم الإشارة بـ"ذا" و"ذي" بدون هاء التّنبيه[٤]، واستكمال القول في بعض المسائل كذِكْر علامةٍ لفعل الأمر[٥]، إلى غير ذلك .

المآخذ عليها :

لا يخلو كتابٌ بشريٌّ منثورٌ أو منظومٌ من نَقْدٍ يوجَّه إليه، وعلى الرّغم من محاولة العِمْريطيّ نظم المقدّمة الآجُرُّوميّة نظمًا بديعًا مع الزّيادة عليها، والخلوّ من بعض النّقدات الّتي وُجّهت إليها، تَوَجَّه النّقد

---

(١) ينظر : ص٤٠٧ .

(٢) ينظر : ص٣٨٦ .

(٣) ينظر : ص٣٣١ .

(٤) ينظر : ص٤٤٠ .

(٥) ينظر : ص٣٠٦ .

إلى بعض عباراته، وقد قسَّمت هذه العبارات المنتقدة إلى قسمين :

١ ـ عباراتٌ وافق فيها النَّاظم أصله فانتُقِدت كما انتُقِد الأصل، ومن أمثلة هذا القسم :

أ ـ إدخال "أل" على "كلٍّ"[١] في قوله[٢]:

والْكُلُّ غَيْرُ الْجَزْمِ في الأَسْمَا تَقَعْ .....

ب ـ التَّعبير بـ« الأسماء الخمسة »[٣] كما في قوله[٤]:

كما أَتَتْ فِي الْخَمْسَةِ الأَسْمَاءِ .....

جـ ـ التَّعبير بـ« الأفعال الخمسة »[٥] كما في قوله[٦]:

..... **واشْتُهِرَتْ بالْخَمْسَةِ الأَفْعَالِ**

د ـ جعله النَّواصب للفعل المضارع عشرةً[٧] في قوله[٨]:

فَانصِبْ بِعَشْرٍ وَهي أَنْ وَلَنْ وَكَيْ .....

هـ ـ جعله التَّوابع أربعةً ضمنًا في تعداد المرفوعات[٩]، ونصًّا في قوله[١٠]:

..... **مَبْسُوطَةً في الأَرْبعِ التَّوابِعِ**

---

(١) ينظر ما سبق : ص٥١ .
(٢) ص٣٢٧، وغرر الدّرر ل٢١ب .
(٣) ينظر ما سبق : ص٥٣ .
(٤) ص٣٤٣ .
(٥) ينظر ما سبق : ص٥٣ .
(٦) ص٣٤٤ .
(٧) ينظر ما سبق : ص٥٧ .
(٨) ص٤٦٩ .
(٩) غرر الدّرر ل١٠٣ب .
(١٠) ص٨٠٧ .

إلى غير ذلك من العبارات الّتي وافق فيها النّاظم أصله .

٢ ـ عباراتٌ انفرد بها النّاظم عن أصله، وانتُقِدت عليه؛ ومن أمثلة هذا القسم ما يلي :

أ ـ إضافَة الصِّفة إلى الموصوف في قوله[١]:

..... مَعْ مَا تَرَاهُ مِن لَطِيفِ حَجْمِهَا

وأصله : من حجمها اللّطيف، وكذا في تعبيره بالخمسة الأفعال[٢]، والخمسة الأسماء[٢] انتقده ابن عنقاء بأنَّ هذه الإضافة لا تنقاس[٣].

ب ـ جعله منظومته كالشَّرح للمقدِّمة الآجُرُّوميَّة في قوله[١]:

..... فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ

انتقده الأستاذ : خليفة بديري بأنّ فيه ادِّعاءً أو مبالغةً على الأقلّ[٤]، ويمكن أن يُجَاب عن النّاظم بما ذَكَرَه ابن عنقاء من أنَّ التّتميم ونحوه من بعض وظائف الشَّارح[٥]، وكذا بما ذكر برهان الدِّين من أنّه كالشَّرح لوضوحه، وزيادته بفوائد كثيرةٍ، وبتبديل عباراته، ونحوه، وذلك سبيل الشُّروح[٦].

جـ ـ نقص "أبو" و"أخو" و"حمو" في قوله[٧]:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ وفُو وَذُو جَرَى .....

---

(١) ص٢٤٩ .

(٢) ينظر ما سبق ص٩٤.

(٣) غرر الدّرر ل٩ب ـ ١٠أ .

(٤) تنظر : مجلّة كلّيّة الدّعوة ص٢٦٨ .

(٥) ينظر : غرر الدّرر ل١٠ب .

(٦) ينظر : شرح برهان الدّين ل٩ب .

(٧) ص٣٤٣ .

انتقده الفَشْنيُّ بأنّه تسامحٌ؛ لأنَّ التزام النَّقص في أبٍ وتاليه نادرٌ[١]، والنَّاظم في هذا مسبوق بابن مالكٍ[٢].

د ـ جعله الواو مقدَّرةً في "مُسْلِمِيَّ" في قوله[٣]:

وَالْوَاوُ فِي كَـ: مُسْلِمِيَّ أُضْمِرَتْ .....

انتقده ابن عنقاء بأنَّ علامة رفعه ظاهرةٌ؛ لأنَّ الواو لم تُحْذَف بل قُلِبتْ ياءً، فعلامة رفعه الواو المنقلبة ياءً المدغمة في ياء المتكلِّم[٤]، وبيَّن أنّ النَّاظم مسبوقٌ إلى هذا القول بابن الحاجب[٥]، وابن مالكٍ[٦]، وأنّه تبعهما عددٌ من المصنِّفين .

قلت : وابن عنقاء مسبوقٌ بأبي حيَّان وابن عقيلٍ[٧].

هـ ـ تمثيله للنَّكرة غير المقصودة بقوله[٨]:

..... **يَا غَافِلاً عَن ذِكْرِ رَبِّهِ أَفِقْ**

انتقده ابن عنقاء بأنَّه شبيهٌ بالمضاف[٩].

و ـ استعماله "سائر" بمعنى "جميع" في قوله[١٠]:

وَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ حَيْثُ لا شَبَهْ .....

---

(١) ينظر : ص٣٦٩.

(٢) ينظر : الألفيّة ص٥ .

(٣) ص٤٠٧ .

(٤) ينظر : غرر الدّرر ل٣٩أ .

(٥) ينظر : الكافية ص ٦١ .

(٦) ينظر : التّسهيل ص١٦١ .

(٧) تنظر : الحاشية (٨) ص٤٠٩ .

(٨) ص٧٦٣ .

(٩) ينظر : غرر الدّرر ل١٦٨أ . وتنظر : الحاشية (١) ص٧٦٧ .

(١٠) ص٣٣١ .

وقد نبَّه الحريريُّ[١] على أنّه لحنٌ[٢]، إلاّ أنّه نُقل تصويبه[٣].

ز ـ أنّه لم يقيّد "حتّى" بكونها حرف عطفٍ في بعض المواضع[٤] كما نصّ عليه الأصل، بل أطلق القول بكونها حرف عطفٍ في قوله[٥]:

..... حَتَّى وَبَلْ وَلاَ وَلَكِنْ إِمَّا

ويمكن أن يجاب هذا بأنّ ذِكْر "حتّى" في حروف العطف لا يمنع أن تكون غير عاطفةٍ، وإنّما المراد هنا : أنَّ "حتّى" تقع حرف عطفٍ .

ح ـ تعبيره في بعض النُّسخ عن المنادى بـ"النِّداء" .

انتُقِد بأنَّ الأنسب أن يكون التَّبويب بالمنادى؛ لأنَّ الكلام عن المنصوبات[٦]، والّذي ثبت في معظم النّسخ هو تعبيره بـ"المنادى"[٧].

وبعد فهذه النَّقَدات لا تغُضُّ من مكانة الدُّرَّة البهيَّة، ولذا عُني بها الشُّرَّاح، وبيَّنوا مكانتها، وتلافوا ما وُجِّهَ إليها .

---

(١) ينظر في ترجمته : الحاشية (٤) ص٣٩١ .

(٢) درّة الغوّاص ص٤ .

(٣) ينظر : تهذيب الأسماء واللّغات ـ القسم الثّاني ١/١٤٠، القاموس المحيط ١/٥٦٩ "سؤر"، شرح برهان الدّين ل٢٢ب، تاج العروس ١١/٤٨٥، معجم الأخطاء الشّائعة ص١٢٥ .

(٤) ينظر ما سبق : ص٩١ .

(٥) ص٥٨٣ .

(٦) ينظر : فتح ربّ البريّة ص٥٠ .

(٧) ينظر : ص٧٥٨، وغرر الدّرر ل١٦٤ب .

مكانة الدُّرَّة البهيّة .

نالت الدُّرَّة البهيَّة شهرةً وانتشارًا واسعين، ويدلُّ على ذلك أمران :

١ ـ انتشار نسخها .

٢ ـ تعدُّد شروحها .

وقد أثنى عليها العلماء؛ وأوّل مثنٍ عليها هو ناظمها حيث يقول[١]:

نَظَمْتُهـا نَظْمـًا بَدِيعـًا ....

وممَّا قيل في الثَّناء عليها، وبيان مكانتها :

إنَّها « روضةٌ قد تضوَّع نشرها، وخزانة علمٍ مشتملةٌ على عرائس من نفائس النَّحو عظيمٍ قدرها »[٢].

ووصفت بأنَّها « أفضل ما أُلِّف للمتبدئين »[٣]، وأنَّها « أجلُّ مختصرٍ جامعٍ لمهمَّات مقاصد النَّحو ومبانيه »[٤]، وأنَّ « كثيرًا من المتحصِّلين يرغبون في حفظها، ويعتنون بتفهُّم معانيها »[٣].

وقد عُدَّت من أبرز النُّظوم النَّحوية في القرن العاشر[٥].

وما حظيت الدُّرَّة البهيّة بهذه المكانة إلاَّ لما توفَّر فيها من الميزات الّتي جعلت طلاَّب العلم يحرصون عليها إلى اليوم .

ولكي تتَّضح ميْزات هذه المنظومة، ومدى حسنها سأورد هنا نصَّ باب الفاعل ونائبه في متن المقدّمة الآجرّوميّة ثمّ أتبعه بنظم هذين البابين في ثلاثة نظومٍ للمقدِّمة الآجُرُّوميَّة على النَّحو التَّالي :

---

(١) ط٩٠ والقلادة الجوهريّة ص٢٤٩ .

(٢) القلادة الجوهريّة ص٢٣٢ .

(٣) شرح برهان الدّين ل١ب .

(٤) غرر الدّرر ل٢أ .

(٥) ينظر : مقالاتٌ منتخبةٌ ص٤٢٧، مقدّمة تحقيق منحة الألباب (رسالة) ٦٣/١ .

١ ـ نصُّ متن الآجُرُّوميّة[١] :

« باب الفاعل

الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله[١ب].

وهو على قسمين :

ظاهرٌ، ومضمرٌ؛ فالظّاهر نحو قولك : قام زيدٌ، ويقومُ زيدٌ، وقام الزّيدان، [ويقوم الزّيدان، وقام الزّيدون][٢]، ويقوم الزّيدون، وقام الرّجالُ، ويقوم الرّجالُ، وقامت هندٌ، وتقوم هندٌ، وقامت الهندان، وتقوم الهندان، وقامت الهنداتُ، وتقوم الهنداتُ، وقامت الهُنود، وتَقوم الهُنود، وقام أخوك، ويقوم أخوك، وقام غلامي، ويقوم غلامي، وما أشبه ذلك .

والمضمر اثنا عشر :

نحو قولك : ضَربتُ، وضَربْنا، وضَربْتَ، وضَربْتِ، وضَربْتُما، وضَربْتُم، وضربْتُنَّ، وضَرب، وضَربتْ، وضَربَا، وضَربُوا، وضَرَبْن .

باب المفعول الّذي لم يُسَمَّ فاعله (نائب الفاعل)[٣]

وهو : الاسم المرفوع الّذي لم يُذكر معه فاعله[٤] .

فإن كان الفعل ماضيًا ضُمَّ أوّله وكُسِر ما قبل آخره، وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوّله وفُتِح ما قبل آخره .

وهو على قسمين :

ظاهرٌ، ومضمرٌ؛ فالظّاهر نحو قولك : ضُرب زيدٌ، ويُضربُ زيدٌ، وأُكرِمَ عمرٌو، ويُكرَمُ عمرٌو .

---

(١) المتن ص١٤ - ١٦ . (١ب) هذا التّعريف ناقص ، والحدّ الصحيح مذكور ص٥١ و١١٥ .

(٢) ينظر ما سبق : ص٣٣ .

(٣) ينظر ما سبق : ص٣٢ .

(٤) الأولى أن يقول : الّذي لم يذكر معه فاعلٌ للفعل المتقدّم عليه .

والمضمر اثنا عشر :
نحو قولك : ضُرِبْتُ، وضُرِبْنا، وضُرِبْتَ، وضُرِبْتِ، وضُرِبْتُما، وضُرِبْتُم، وضُرِبْتُنَّ، وضُرِبَ، وضُرِبَتْ، وضُرِبَا، وضُرِبُوا، وضُرِبْنَ » .

٢ ـ نظم ابن حجرٍ الهيتميّ[١]:

باب المرفوعات

الْفَاعِلُ اسْمٌ رَفْعُهُ بِفِعْلِ ... أَصْلِيٍّ صِيغَةٍ مَعَ الْمَحَلِّ
مُقَدَّمٍ ثَمَّ أَو اسْمٍ مِثْلِهِ[٢] ... كَ:جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا وَجْهُ ابْنِهِ
وَمُظْهَرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرًا ... نَحْوَ : ضَرَبْتُ وَضَرَبَتْ وَضَرَا

[نائب الفاعل][٣]

وَنَائِبُ الْفَاعِلِ كَالْفَاعِلِ لاَ ... فِي صِيْغَةِ الْفِعْلِ فَضُمَّ الْأَوَّلاَ
وَاكْسِرْ بَمَاضٍ مَا يَلِيهِ الآخِرُ ... وافْتَحْهُ مَعْ مُضَارِعٍ كـ: يُصْهَرُ

٣ ـ نظم الشَّنقيطيّ[٤]:

باب الفاعل

الْفَاعِلَ ارْفَعْ وَهْوَ مَا قَدْ أُسْنِدَا ... إِلَيْهِ فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وُجِدَا
وَظَاهِرًا يَأْتِي وَيَأتي مُضْمَرَا ... كَ:اصْطَادَ زَيْدٌ وَاشْتَرَيْتُ أَعْفَرَا

[باب نائب الفاعل][٥]

إِذَا حَذَفْتَ فِي الْكَلاَمِ فَاعِلاَ ... مُخْتَصِرًا أَوْ مُبْهِمًا أَوْ جَاهِلاَ

---

(١) ملحقٌ بآخر شرح النّظم المخطوط بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة ا لله ل٣٧ب .
(٢) أي : اسمٌ مثل الفعل ـ كما سيأتي في المثال ـ فقوله : "أو اسمٍ" معطوفٌ على "بفعل" .
(٣) زيادةٌ متعيّنةٌ غير واردةٍ في المخطوط .
(٤) نقلاً عن نظم متن الآجرّوميّة للشّنقيطيّ ص٢٧٢-٢٧٣ المنشور بمجلّة كلّيّة الدّعوة العدد السّادس، ومصباح السّاري ص١٦٤، والنّصّ فيه بلا ضبطٍ .
(٥) زيادةٌ متعيّنةٌ وهي غير واردةٍ في النّظم المحقّق بالمجلّة المذكورة .

فَأَوْجِبِ التَّأْخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِهْ ... وَالرَّفْعَ حَيْثُ نَابَ عَنْهُ فَانْتَبِهْ
فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَكَسْرُمَا ... قُبَيْلَ آخِرِ الْمُضِيِّ حُتِّمَا
وَمَا قُبَيْلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ ... يَجِبُ فَتْحُهُ بِلاَ مُنَازِعِ
وَظَاهِرًا وَمُضْمَرًا أَيْضًا ثَبَتْ ... كَـ: أُكْرِمَتْ هِندٌ وَهِندٌ ضُرِبَتْ[1]

٤ ـ نظم العمريطيّ[2]:

باب مرفوعات الأسماء [ـ باب الفاعل]

مَرْفُوعُ الاسْما سَبْعَةٌ نأْتِي بها ... مَعْلُومَةَ الأَسْمَاءِ مِنْ تَبْوِيبِهَا
فالْفَاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدِ ارْتَفَعْ ... بِفِعْلِهِ وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ وَقَعْ
وَوَاجِبٌ فِي الفِعْلِ أن يُجَرَّدَا ... إذا لِجَمعٍ أوْ مُثَنًّى أُسْنِدا
فَقُلْ أَتَى الزَّيْدانِ وَالزَّيْدونا ... كَـ: جاءَ زَيْدٌ وَيَجِي أخُونَا
وَقَسَّمُوهُ ظَاهِرًا وَمُضْمَرَا ... فَالظَّاهِرُ اللَّفْظِ الَّذِي قَدْ ذُكِرَا
وَالْمُضْمَرُ اثْنا عَشْرَ نَوْعاً قُسِّمَا ... كَـ:قُمْتُ قُمْنَا قُمْتَ قُمْتِ قُمْتُمَا
قُمْتُنَّ قُمْتُم قَامَ قَامَتْ قامَا ... قامُوا وَقُمْنَ نَحْوُ: صُمْتُمُ عَامَا
وَهَذِهِ ضمائِرٌ مُتَّصِلَهْ ... وَمِثْلُهَا الضَّمائِرُ الْمُنْفَصِلَهْ
كَـ: لَمْ يَقُمْ إلاَّ أنا أَو أَنْتُمُ ... وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْقِياسِ يُعْلَمُ

باب نائب الفاعل

أَقِمْ مَقَامَ الْفاعِلِ الّذي حُذِفْ ... مَفْعُولَهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ عُرِفْ
أَوْ مَصْدَراً أَوْ ظَرْفًا اوْ مَجْرُورَا ... إن لَمْ تَجِدْ مَفْعُولَهُ الْمَذْكُورَا

---

(١) ضبط الفعلان "أكرمت" و"ضربت" بفتح أوّلهما في النّظم المحقّق، والصّواب ما أثبت .
(٢) ط٩٦ و٩٧ .

وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الّذي هُنَا يُضَمّ ... وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ مُلْتَزَمْ
في كُلِّ ماضٍ وَهْوَ في الْمُضارِعِ ... مُنْفَتِحٌ كـ:يُدَّعَى وكَـ: ادُّعِي
وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي كَـ: بَاعَا ... مُنْكَسِرٌ وَهْوَ الَّذِي قَدْ شَاعَا
وَذَاكَ إمَّا مُضْمَرٌ أو مُظْهَرُ ... ثانيهما كَـ: يُكْرَمُ الْمُبَشِّرُ
أمَّا الضَّميرُ فَهْوَ نَحْوُ قَوْلِنا : ... دُعِيتُ أُدْعَى ما دُعِي إلاَّ أَنا

ومن خلال استعراض هذه النُّظوم، ومقارنتها بالأصل يتبيَّن مدى تفوُّق نظم العِمْريطيِّ، وتميُّزه بميزاتٍ لم تتوفَّر فيهما، وهي وإن كانت أخصر منه نظمًا إلاَّ أنَّه أغزر منهما فائدةً، والأقرب إلى الأصل، ولذا حاز الإعجاب، ونال الشُّهرة والانتشار، وكثرت شروحه بعكس غيره من النُّظوم .



المبحث الثّالث :
أشهر شروحها

لم يذكر بروكلمان[١] للدُّرَّة البهيَّة سوى شرحين، وقد تمكّنت بحمد الله من الوقوف على الشُّروح التّالية :

١ ـ القلادة الجوهريَّة في شرح الدُّرَّة البهيَّة للشَّيخ أحمد بن الشَّيخ حجازيٍّ الفَشْنِيِّ أحد معاصري النّاظم، وسيأتي الكلام عنه مفصّلاً .

٢ ـ غرر الدُّرر الوسيطيّة شرح المنظومة العِمْريطيَّة لابن عنقاء محمّد الخالص بن عنقاء الحسينيّ المتوفّى سنة ١٠٥٤هـ، فرغ منه سنة ١٠٢٤هـ[٢].

وقد حُقّق الكتاب في رسالةٍ علميَّةٍ لمرحلة الدُّكتوراه بجامعة الإمام محمَّد بن سعودٍ الإسلاميَّة ـ كلّيّة اللّغة العربيّة .

٣ ـ شرح برهان الدِّين، أبي إسحاق إبراهيم بن حسن، وعنوانه : « شرح العِمْريطيَّة »، وهو مخطوطٌ في المكتبة المحموديَّة الملحقة بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنوَّرة، فرغ منه ناسخه سنة ١٠٤١هـ .

٤ ـ شرح إبراهيم بن حسنٍ الأحسائيِّ الحنفيِّ المتوفّى سنة ١٠٤٨هـ[٣]، وهو أحد الشَّرحين اللّذين ذكرهما بروكلمان .

وقد أفادني أحد الفضلاء أنَّ الكتاب مسجَّلٌ لنيل درجة الدُّكتوراه من قبل أحد الباحثين بالأزهر .

٥ ـ شرح إبراهيم البيجوريّ، وعنوانه : « فتح ربِّ البريَّة على الدُّرَّة

---

(١) تاريخ الأدب العربيّ ٤٢٣/١٢ .

(٢) غرر الدّرر ل١٩٩ب .

(٣) ينظر في ترجمته : الأعلام ٣٥/١ .

البهيَّة نظم الآجُرُّوميَّة » ذكره بروكلمان، وهو مطبوعٌ، فرغ منه مؤلِّفه في شهر رجب سنة ألفٍ ومائتين وتسعٍ وعشرين من الهجرة[١].

٦ ـ الفواتح الوفيَّة للمنظومة العِمْريطِيَّة، لمحمّدٍ بن عبد الرّحيم بن إبراهيم الحنفيِّ ت ١١٠٠هـ، مخطوطٌ [٢].

٧ ـ المواهب السَّنيَّة على الدُّرَّة البهيَّة، تأليف : أبي محمَّد السَّالميِّ، مطبوعٌ في كتيِّبين صغيرين صادرين عن وزارة التُّراث القوميِّ والثّقافة بسلطنة عُمَان[٣] .



(١) ينظر : فتح ربّ البريّة ص ٥٥ .

(٢) ينظر : مخطوطات الخزانة الآلوسيّة في مكتبة المتحف العراقيّ مجلّة المورد، المجلّد الرّابع، العدد الأوّل، ص١٩٣، والمخطوطات اللّغويّة في مكتبة المتحف العراقيّ ص٥٨ .

(٣) رأيته في مكتبة الملك فهدٍ الوطنيّة بالرّياض، وهو قليل الفائدة .

الباب الثّاني :

الفَشْنِيّ وكتابه « القلادة الجوهريّة »

ويشتمل على ثلاثة فصولٍ :

الفصل الأوّل :

الفشنيّ حياته وآثاره .

الفصل الثّاني :

كتاب « القلادة الجوهريّة » .

الفصل الثّالث :

موازنةٌ بين « القلادة الجوهريّة » للفشنيّ، و « غرر الدّرر الوسيطيّة » لابن عنقاء .

الفصل الأوّل :

الفشنيّ حياته وآثاره .

وفيه مبحثان :

المبحث الأوّل :

حياة الفشنيّ .

المبحث الثّاني :

آثاره .

المبحث الأوّل :
حياة الفشنيّ

نسبته *:

هو أحمد شهاب الدّين بن حجازيٍّ بن بدير الفَشْنيُّ الشَّافعيُّ، وقد ورد اسم أبيه في تحفة الحبيب[١] معرَّفًا بـ"أل" « الحجازيِّ »، وورد في مزيل العنا[٢] وشرح أسماء الله الحسنى[٣] محرَّفًا إلى "حاجي" .

والفَشْنِيُّ نسبةً إلى الفَشْن بلدةٌ بمصر[٤]، من أعمال البهنسى[٥]، وهي اليوم قاعدة مركز الفشن، وهي تابعةٌ إقليميًّا لمديريَّة الْمِنْيَا[٦]، وحُرِّفت في تحفة الحبيب[٧] إلى « الفشينيّ » .

أمَّا الشَّافعيّ فنسبةٌ إلى مذهب الإمام الشَّافعيّ، وسيأتي مزيد بيانٍ لهذه النِّسبة[٨] .

---

* ينظر في ترجمته : هديّة العارفين ١/١٤٧، معجم المطبوعات ٢/١٤٥٣، بروكلمان ١٢-١٣/١١٦-١١٧، الأعلام ١/١٠٩-١١٠، معجم المؤلّفين ١/١٨٨ .
وهذه المصادر لا تكاد تسعف الباحث إلاّ باسمه، وتأريخٍ تقريبيٍّ لوفاته، ومصنّفاته .

(١) ص٢ .

(٢) ل٢أ .

(٣) ل١أ .

(٤) ينظر : القاموس المحيط ٢/١٦٠٥ "فشن"، تاج العروس ٩/٣٠١ .

(٥) ينظر : معجم البلدان ٤/٣٠٣ .

(٦) ينظر : القاموس الجغرافيّ للبلاد المصريّة ـ القسم الثّاني ٣/١٨٨-١٨٩ .

(٧) ص١ .

(٨) ينظر ما سيأتي : ص١٠٨ .

حياته وصفاته :

لا تكاد المصادر تفصح عن شيءٍ من حياة الفَشْنيِّ إلاَّ أنَّ الّذي يظهر أنّه عاش في القرن العاشر الهجريِّ فقد أرَّخ انتهائه من كتابه مواهب الصَّمد سنة ٩٧٧هـ[١]، ومن كتابه المجالس السَّنيَّة سنة ٩٧٨هـ[٢]، وأرَّخ انتهائه من القلادة الجوهريَّة سنة ٩٩٢هـ[٣].

فالفَشْنيُّ من أهل القرن العاشر أمَّا مولده فهو على وجه التَّقريب في الرُّبع الأوَّل من هذا القرن .

وقد وُصِفَ بالشَّيخ وكذلك والده[٤]، بل وُصِفَ في القلادة الجوهريّة نسخة مكتبة شيخ الإسلام (نسخة الأصل) : بـ« الإمام، العالم، العلاّمة »[٥]، وفي نسخة المكتبة الأزهريَّة : بـ« شيخ مشايخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، فريد العصر والزّمان، ووحيد الدَّهر والأوان »[٦].

وكما وصف الفَشْنيُّ بأنّه « من المشتغلين بالحديث »[٧]، وهو وصفٌ منطبقٌ عليه حيث إنَّ له عنايةً بالمصادر الحديثيَّة فقد ألَّف المجالس السَّنيَّة في الكلام على الأربعين النَّوويَّة، وقد قرأت كتابه : « تحفة الإخوان » فوجدته مليئًا بذكر الصِّحاح والمسانيد .

ووُصِفَ بأنّه « فقيهٌ شافعيٌّ »[٧]، وهو وصفٌ يفصح عنه خدمته للمذهب الشَّافعيّ بشرحه نظم غاية التَّقريب للعِمْريطيِّ الّذي أسماه

---

(١) مواهب الصّمد ص ١٦٦ .

(٢) المجالس السّنيّة ص١٣٣ .

(٣) القلادة الجوهريّة ص٨١٠ .

(٤) تنظر مقدّمات كتبه، ومنها : القلادة الجوهريّة ص٢٣١ .

(٥) ينظر : ص٢٢٢ .

(٦) ينظر ص٢٢٦ .

(٧) الأعلام : ١٠٩/١ .

« تحفة الحبيب »، وكذا شرحه للزُّبَد لابن أرسلان الّذي أسماه « مواهب الصَّمد في حلِّ ألفاظ الزُّبد »[١] .

ومع نشأة الفَشْنيِّ في القرن العاشر ـ وهو القرن الّذي عمَّ فيه التّصوُّف ـ وتأثُّره بالتّصوُّف وتقدير رجاله[٢]، إلاّ أنّه كان ملتزمًا بأوامر الشّرع يدلُّ على ذلك ما ذكره في كتاب المجالس السَّنيَّة بقوله :

« ولو زعم زاعمٌ أنّ بينه وبين الله ـ تعالى ـ حالةً أسقطت عنه الصّلاة وأحلّت له شُرب الخمر وأكل مال السُّلطان ـ كما زعمه بعض من ادّعى التّصوّف ـ فلاشك في وجوب قتله »[٣] .

وبعد استقراءٍ لجُلِّ مؤلّفاته أستطيع القول : إنَّ أحمد بن حجازيٍّ الفَشْنيّ نشأ نشأةً علميَّةً يدلُّ على ذلك ما يوردهفي شروحه وكتبه من معلوماتٍ استقاها من مصادر شتّى، تارةً يُفْصِحُ عنها وتارةً لا، ومن مصادره الّتي وقفت عليها، وأكثر ترددها : المسانيد السّتّة[٤]، وكتب الحديث بعامّةٍ وشروحها[٥]، والتّفاسير[٦]، وكتب ابن حجرٍ[٧]، وكتب النّوويِّ[٨]، وغيرها، بل وقفت على نقلٍ له عن ابن تيميَّة[٩] من الحنابلة،

---

(١) ينظر ما سيأتي : ص١١٥ .

(٢) ينظر : المجالس السّنيّة ص٢٠ و٣٩ و٣١ و٨٥ .

(٣) السّابق ص٤٢ نقلاً عن الغزاليّ .

(٤) ينظر : السّابق ص٨ و١١ و٤٣ وغيرها .

(٥) ينظر : السّابق ص١٤ و٢٧ و٥٧ و٧٤ و٨١ وغيرها .

(٦) ينظر : السّابق ص٣ و٣٢ و١١٣ وغيرها .

(٧) ينظر : تحفة الإخوان ص٣٢ و١٤٣ .

(٨) ينظر : كتاب تحفة الحبيب، والمجالس السّنيّة ص٥٧ وغيره .

(٩) ينظر : تحفة الإخوان ص١٤٧ .

وكذا عن القرافيِّ من المالكيَّة[١]، و قد أكثر في كتبه من النّقل عن عددٍ من العلماء مِمّا يدلّ على سعة اطّلاعه .

والّذي يظهر من كتاباته أنّه كان عالمًا متواضعًا؛ فكثيرًا ما كان يصدِّر كتبه[٢] بقوله : « وبعد فيقول الفقير إلى رحمة ربّه المغني » .

ويظهر أنّه كان من العلماء الّذين عانوا شَظَفَ العيش، وكابدوا كيد الزَّمان يدلُّ على هذا قوله في مقدِّمة كتابه مواهب الصَّمد : « ... شرعت فيه بخاطرٍ عليلٍ، ونظرٍ كليلٍ، مع أنَّ هذا الأمر أمرٌ رفيعٌ، وأنّي امرؤٌ وضيعٌ، ومن كيد الزَّمان كسيرٌ، وفي قيد الهوان أسيرٌ »[٣].

علومه :

كان الفَشْنيُّ طُلَعَةً مُلِمًّا بعددٍ من العلوم فقد كان « من المشتغلين بالحديث »، يدلُّ على ذلك ما أورده في كتبه من أحاديث منسوبةٍ إلى مخرِّجيها في الغالب .

وكان فقيهًا يدلُّ على ذلك كتاباه : « مواهب الصّمد »، و« تحفة الحبيب »، وفيهما علمٌ غزيرٌ، وإلمامٌ عجيبٌ بأقوال فقهاء المذهب الشَّافعيّ من أمثال النَّوويِّ، وغيره .

وكان مشاركًا في النَّحو يدلُّ على ذلك شرحه للدُّرَّة البهيَّة : « القلادة الجوهريَّة » ـ وسيأتي الكلام عنه مفصَّلاً ـ[٤]؛ فقد اعتمد فيه على مصادر نحويَّةٍ انتقاها، وضمَّنه فوائد عديدةٍ اصطفاها .

---

(١) ينظر : السّابق ص١٤٧ .

(٢) ينظر : المجالس السّنيّة ص٢، تحفة الحبيب ص٢، مواهب الصّمد ص٢، القلادة الجوهريّة ص٢٣١.

(٣) مواهب الصّمد ص٢ .

(٤) ينظر : ص١٢١ وما بعدها .

وكان على إلمامٍ بالبلاغةِ ـ والبديع بخاصّة ـ يُظْهِرُ ذلك جليًّا إشاراته المتعدِّدة في القلادة الجوهريَّة إلى عددٍ من المصطلحات البديعيَّة[١].

كذلك كان الفَشْنيُّ أديبًا يحفظ الشِّعر فكثيرًا ما كان يورد أبياتًا من الشِّعر في ثنايا كتبه، وسيأتي مزيد بيانٍ لهذا[٢].

كذلك كان نثره جميلاً، وشرحه بديعًا خاليًا من التَّعقيد، وقد كانت له عنايةٌ خاصَّةٌ بشرح المنظومات في علومٍ وفنونٍ مختلفةٍ مِمّا يدلُّ على سعة علمه، واتّساع مداركه .

شيوخه :

لابدّ لمن حاز هذه العلوم والمعارف من شيوخٍ تلقّى العلم وثقِفَه عنهم، ولكنَّ المصادر لا تذكر له شيخًا، وقد وفقت ـ بحمد الله ـ نتيجة استقراءٍ لجُلّ مؤلّفات الفَشْنيِّ على ثلاثةٍ من شيوخه نَصّ عليهم، وهم :

١ ـ الخطيب الشِّربينيُّ، وهو محمَّد بن أحمد الشِّربينيِّ، شمس الدِّين، من مشاهير فقهاء الشّافعيّة المتأخّرين، سكن القاهرة، وهو أحد تلاميذ شيخ الإسلام زكريّا الأنصاريّ، له من المصنّفات ما يشهد بعلمه منها : مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (ط)، والإقناع في حلّ ألفاظ أبي شجاعٍ (ط)، والسِّراج المنير على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير (ط)، وشرح شواهد القطر (ط)، ومغيث النّدا شرح قطر النَّدى (خ)، شرح الآجرّوميّة (محقّقٌ في رسالة)، توفّي سنة ٩٧٧هـ[٣].

---

(١) ينظر ما سيأتي : ص١٥٥ .

(٢) ينظر ما سيأتي : ص١١٣ .

(٣) ينظر في ترجمته : الكواكب السّائرة ٣/٧٩-٨٠، شذرات الذّهب ٨/٣٨٤، الأعلام ٦/٦، مقدّمة تحقيق نور السّجيّة (رسالة) ص٣٣، وفيه ص٣٩ أنّ المصادر لم تفصح له عن تلاميذ باستثناء ابنه عبد الرّحمن، مع نصّها أنّه استفاد منه خلْقٌ كثيرون .
قلت : هذه مشكلة أعلام القرن العاشر .

وقد نَصَّ الفَشْنيُّ على الأخذ عنه بقوله : « هذا هو الظَّاهر كما جرى عليه شيخنا الشَّمس الخطيب في شروحه »[١].

٢ ـ شحادة بن عليٍّ العراقيُّ، أطنب الفَشْنيّ في الثَّناء عليه، ونَصَّ على أخذه عنه في قوله : « إنَّ بعض إخواني سألني أن أعمل تعليقًا على أسماء الله الحسنى المنظومة[٢] ـ رضي الله تعالى[٣] عن ناظمها، وقدَّس روحه، ونوَّر ضريحه ـ فعرضت ذلك على شيخي الإمام، العالم العلاَّمة، قدوة السَّالكين، ومرشد الطَّالبين إلى طريق ربِّ العالمين شحادة بن عليٍّ العراقيِّ فأذن لي في ذلك »[٤].

وكذا في قوله : « وكثيرًا ما كنت أسمع من شيخي المتقدِّم ذكره في أوَّل الكتاب في مجالس : من جالس الملوك بغير أدبٍ أسلموه إلى العطب »[٥].

٣ ـ العِمْرِيطيّ قال عنه الفشنيُّ في مقدمة القلادة الجوهريّة : « ... سيّدنا وشيخنا ... » والَّذي يظهر منه أنّ العمريطيّ من شيوخه، ولا غرابة في تلمذة المعاصر على معاصره؛ ويرجّح هذا أنّ الفشني كان ذا عنايةٍ ببعض نظم العِمْريطيّ ـ كما سيأتي بيانه ـ .

هؤلاء الّذين نصّ على تتلمذه لهم، ويمكن أن يُعَدّ منهم :

٤ ـ أحمد بن أحمد بن حمزة الرَّمليُّ، فقد أكثر النَّقل عن كتابه "شرح الآجرّوميّة"، وهو معاصرٌ له .

---

(١) تحفة الحبيب ص٨٤، وينظر : مزيل العنا ل٧أ .

(٢) قد يكون ناظمها محمّد الدّمياطيّ (ت ٩٢١هـ) . ينظر : الأعلام ٣٣٦/٥ .

(٣) المشهور استعمال هذا الدّعاء في حقّ الصّحابة .

(٤) مزيل العنا ل١أ .

(٥) السّابق ل٣ب .

الفشنيّ والشّعر .

كان الفَشْنيُّ ذا أسلوبٍ أدبيٍّ جيِّدٍ، كما كان يحفظ الكثير من الأشعار، من ذلك ما أنشده في القلادة الجوهريّة[١] من قول الشّاعر:

يُرِيدُ الْمَرْءُ أن يُعْطَى مُنَاهُ وَيَأْبَى اللهُ إلاَّ مَا أَرَادَا

يَقُولُ الْمَرْءُ : فَائِدَتِي وَمَالِي وَتَقْوَى اللهِ أَفْضَلُ مَا اسْتَفَادَا

وغيره من الأبيات الّتي أنشدها في القلادة[٢].

ومن ذلك ما أنشده في مواهب الصَّمد[٣] عند وصف كتابه قائلاً :

« فهو وإن صَغُرَ حجمه فقد غَزُر علمه كما قال الشّاعر :

كَالنَّجْمِ تَسْتَصْغِرُ الْأَبْصَارُ طَلْعَتَهُ وَالذَّنْبُ للطَّرْفِ لاَ للنَّجْمِ يَنْتَسِبُ »

ومن ذلك قوله :

« والإنسان محلُّ النِّسيان كما قيل :

فَإن نَسِيتِ عُهُودًا مِنْكِ سَالِفَةً فَإنَّ أَوَّلَ نَاسٍ أَوَّلُ النَّاسِ

لكن في الجملة من ألَّف فقد اسْتَهْدَف »[٤].

ومن ذلك ما أنشده في مزيل العنا[٥] من قول الشّاعر :

وَإِنِّي لأَدْعُو اللهَ وَالْأَمرُ ضَيِّقٌ عَلَيَّ فَمَا يَنفَكُّ أَن يَتَفَرَّجَا

وَرُبَّ فَتًى سُدَّت عَلَيهِ وُجُوهُهُ أَصَابَ لَهُ مِن رَحْمَةِ اللهِ مَخْرَجَا

وقد أنشد في المجالس السّنيّة عددًا من الأبيات[٦]، وما ذلك إلاّ دليلٌ على سعة اطّلاع الفشنيّ، واهتمامه بهذا الجانب .

---

(١) ص٢٣٩ .

(٢) ينظر : ص٢٣٩ .

(٣) ص ١٦٦ .

(٤) مواهب الصّمد ص ١٦٦ .

(٥) ل١٢أ، والبيتان غير منسوبين في عيون الأخبار ٢٨٧/٢ .

(٦) ينظر ـ مثلاً ـ ص٧ و٩ و١٧ و٢٦ و٣٦ وغيرها .

وفاته :

لم يحدِّد المؤرّخون سنة وفاةٍ للفَشْنيِّ، بل جعلوا وفاته بعد سنة ٩٧٨هـ[١]، وكان ذلك منهم اعتمادًا على تأريخ انتهائه من كتابه المجالس السّنيّة[٢]؛ فقد أرّخ انتهائه منه في السّادس عشر من شهر المحرّم مفتتح سنة ٩٧٨هـ[٢].

ووقع في هديّة العارفين[٣] أنَّ وفاته في حدود سنة ٩٧٨هـ، وهو خطأٌ لما سبق[٤] ولما سيأتي من أنّ تأريخ انتهائه من تأليف القلادة سنة ٩٩٢هـ.

ولا يمكن الجزم بسنةٍ معيَّنةٍ لوفاته، إلاّ أنّه وقع في نسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله من القلادة الجوهريَّة قول النَّاسخ :

« قال مؤلِّفه : كان الفراغ من تأليفه يوم التّاسع عشر من شهر صفر المظفَّر سنة اثنين وتسعين وتسعمائة »، وهذا النّصُّ دليلٌ قاطعٌ على أنَّ ما جاء في هديّة العارفين ليس بصوابٍ .

واعتمادًا على هذا النّصِّ أقول : إن وفاة الفَشْنِيِّ بعد هذا التّأريخ، أي : بعد شهر صفر من سنة ٩٩٢هـ، والله أعلم .



---

(١) تنظر : مصادر ترجمته ص١٠٧ .

(٢) ينظر : المجالس السّنيّة ص١٣٣ .

(٣) ١/١٤٧ .

(٤) ص ١٠٨ .

المبحث الثّاني:
آثـــــاره

ترك الفشنيّ عدَّة آثارٍ ومصنّفاتٍ[١]، وقد وقفت له على المصنّفاتِ التّالية:

١ ـ المجالس السّنيّة في الكلام على الأربعين النّوويّة، مطبوعٌ .

وقد اشتهر الفَشْنيُّ بكتابه هذا، وذاع صيته بسببه، وهو كتابٌ عقده على شكل مجالس على عدد الأربعين النّوويّة، وقد أفصح عن مضمونه في مقدّمته حيث يقول :

« ... هذه مجالس سنيّة في الكلام على الأربعين النّوويّة وضعتها لتكون تذكرةً لنفسي والقاصرين من أبناء جنسي ضامًّا إليها من الفوائد الظّريفة، والمواعظ الشّريفة، والنّكت اللّطيفة، والنّوادر والحكايات ما تقرُّ به أعين أولي الرّغبات خاتماً لها بما يحتاج إليه قارئ الميعاد، وتشتاق إليه العين ويشتاق إليه الفؤاد، من مجلسٍ يتعلّق بالختام ليكون كفايةً للواعظ في الرقائق والمواعظ ... » .

٢ ـ مواهب الصّمد في حلِّ ألفاظ الزُّبَد، مطبوعٌ .

والزُّبَد أو صفوة الزُّبَد منظومةٌ في الفقه الشّافعيّ لأحمد بن حسين بن حسن بن عليّ بن أرسلان[٢] (٧٧٣-٨٤٤هـ) مطبوعةٌ .

٣ ـ تحفة الحبيب بشرح نظم غاية التّقريب، مطبوعٌ، وفي بعض المصادر[٣] أنّه بشرح نظام غاية التّقريب، وهو تحريفٌ .

---

(١) ينظر بعضٌ منها في : معجم المطبوعات ١٤٥٣/٢، بروكلمان ١٢-١١٦/١٣-١١٧، الأعلام ١٠٩/١، معجم المؤلّفين ١٨٨/١ .

(٢) ينظر في ترجمته : شذرات الذّهب ٢٤٨/٧، الأعلام ١١٧/١ .

(٣) ينظر : معجم المطبوعات ١٤٥٣/٢، الأعلام ١٠٩/١ .

وهذا الكتاب شرحٌ لكتاب العمريطيّ « نهاية التّدريب نظم غاية التّقريب »، وقد تقدّم ذكره في مصنّفات العمريطيّ .

٤ ـ تحفة الإخوان في قراءة الميعاد في رجب وشعبان ورمضان، مطبوعٌ .

وهو متقدِّمٌ على "المجالس السّنيّة" يدلّ على ذلك إشارته إليه في المجالس[١].

قال الفَشنِيُّ في مقدمّته : « ... هذا ما دعت إليه حاجة الواعظ من الرقائق والمواعظ في الأشهر الثّلاثة رجب وشعبان ورمضان » .

وهو كتابٌ عقده على شكل مجالس بلغت عشرين مجلسًا، كانت على النّحو التّالي :

المجلس الأوّل : في فضل « بسم الله الرّحمن الرّحيم »، وترجمة البخاريّ .

المجلس الثّاني : في شهر رجب الفرد الحرام .

المجلس الثّالث : في الإسراء والمعراج .

المجلس الرّابع : في معراجٍ مختصرٍ مسجّعٍ لمريد الاختصار .

المجلس الخامس : في الصّلاة فرضها ونفلها .

المجلس السّادس : في فضل صلاة الجماعة .

المجلس السّابع : في شهر شعبان المكرّم وفضله .

المجلس الثّامن : في فضائل ليلة النّصف من شعبان[٢] .

المجلس التّاسع : في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ ﴾ .

---

(١) ينظر : المجالس السّنيّة ص٤ و٦٣ و٩١ .

(٢) لم يثبت لهذه اللّيلة شيءٌ من الفضائل نظراً لضعف الأحاديث الواردة في ذلك .

المجلس العاشر : في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ الَّيلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَن أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾، وفضل قيام اللّيل .

المجلس الحادي عشر : في فضل التّقوى، والحثّ عليها .

المجلس الثّاني عشر : في شهر رمضان المعظّم وقدره .

المجلس الثّالث عشر : في الصّوم، وفضل الصّدقة .

المجلس الرّابع عشر : في فضائل ليلة القدر .

المجلس الخامس عشر : في زكاة الفطر .

المجلس السّادس عشر : في الموت والقبور .

المجلس السّابع عشر : في علامات يوم القيامة والنّفخ في الصّور .

المجلس الثّامن عشر : في النّفخة الثّالثة والقيام من القبور .

المجلس التّاسع عشر : في القيامة وأهوالها .

المجلس العشرون : في الجنّة ونعيمها .

ويظهر أنّ لهذا الكتاب علاقةً بإقراء صحيح البخاريّ؛ لأنّ الفشْنِيّ يُعَقِّبُ ترجمته للبخاريّ في المجلس الأوّل بقوله : « وإنّما ذكرت هذه الخاتمة؛ لأنَّ قارئ الميعاد منسوبٌ إلى قراءة البخاريّ »[(١)] .

٥ ـ تحفة الإخوان في علم الفرح والأحزان ذكر الأستاذ الزِّركليّ[(٢)] أنّه مخطوطٌ في أوّل المجموعة ١٠٦٢ك، بالرّباط[(٣)].

٦ ـ القلادة الجوهريَّة في شرح الدُّرَّة البهيَّة، ولم يذكره من مترجميه إلاّ الزِّركليّ[(٤)] حيث أشار إلى نسختها الأزهريَّة فقط .

وسيأتي الكلام عنه مفصّلاً في الفصل الثّاني من هذا الباب .

---

(١) تحفة الإخوان ص١٦ .

(٢) الأعلام ١/١٠٩ـ١١٠ .

(٣) كلّفت أحد الإخوة بإحضار مصوّرةٍ له من المغرب .

(٤) الأعلام ١/١١٠ .

٧ ـ شرح أسماء الله الحسنى، وشرح الصَّلاة على النَّبيّ [ﷺ] المنسوب لحجّة الإسلام الغزاليّ لم يذكره إلاّ بروكلمان[١]، وهو مخطوطٌ في مجموعة جاريت الّتي آلت إلى مكتبة جامعة برنستون بالولايات المتّحدة الأمريكيّة برقم H 1122 .

وقد اطَّلعت على مصوّرة الكتاب فوجدت عنوانه كما ذكر بروكلمان مسبوقًا بكلمة : « هذا » وهي زيادةٌ من النّاسخ، وألفيته في شرح الصَّلاة على النّبيّ ـ ﷺ ـ المنسوبة لحجّة الإسلام الغزاليّ[٢]، ويقع في تسع لوحاتٍ .

٨ ـ مزيل العنا في شرح أسماء الله الحسنى .

ولم يذكره إلاّ بروكلمان[١]، وقال عنه : « مزيل العنا في شرح أسماء الله الحسنى شرحٌ على شعرٍ لشحادة بن عليٍّ العراقيّ »، وهو في مجموعة جاريت برقم L310 .

وقد وقفت على مصوّرة الكتاب فلم أجد النَّظم لشحادة، وإنّما هو نظمٌ غير منسوبٍ لقائلٍ، وقد سبق إيراد نصٍّ من مقدّمة الفَشْنيِّ الّتي تدلّ على هذا، والكتاب يقع في ثلاث عشرة لوحة .

وعلى هذه المصنَّفات تقتصر المصادر الّتي ترجمت للفَشْنيِّ، ويُضَاف لها ممّا وقفت عليه بعد بحثٍ واستقراءٍ :

٩ ـ الابتهاج في شرح نظم فرائض المنهاج أو الابتهاج في شرح فرائض المنهاج .

ذكره في تحفة الحبيب بقوله[٣]: « قد عُلِمَ من كلام النَّاظم كغيره أنّ ذوي الأرحام لا يرثون، وفي ذلك كلامٌ طويلٌ ذكرته في كتاب

---

(١) تاريخ الأدب العربيّ ١٢-١٣/١١٧ .

(٢) شرح أسماء الله ل2أ .

(٣) ص١٥٥ .

الابتهاج في شرح نظم فرائض المنهاج » .

على أنّه عاد وأسماه : « الابتهاج في شرح فرائض المنهاج » حيث يقول : « ومن أراد الوقوف على بسط الكلام فليراجع كتابنا المسمّى الابتهاج في شرح فرائض المنهاج فإنّه يشفي الغليل في هذا الفنّ »[١] .

١٠ ـ المناسك .

قال في تحفة الحبيب[٢] : « وبقي للحجّ سننٌ كثيرةٌ ذكرت منها جُمَلاً في المناسك، وشرح الزُّبَد » .

١١ ـ فائدة في خصائص النّبيّ ﷺ، مخطوطٌ بمكتبة الحرم المكّيّ برقم عام ٢/١٥٥١[٣] .

ولدى اطّلاعي عليه وجدته مكوَّنًا من لوحةٍ واحدةٍ نُقِلَت عن تحفة الحبيب، وليس كما يُظَنُّ .

أمَّا ما ورد في كشف الظّنون[٤] من نسبة كتاب « النّيل الرّائد في النّيل الزّائد » لشهاب الدّين أحمد الحجازيّ فليس الكتاب للفشنيِّ، وليس هو المراد بأحمد الحجازيّ ـ هنا ـ بل المراد به أحمد بن محمّد بن عليٍّ الأنصاريّ الخزرجيّ (٧٩٠هـ ـ ٨٧٥هـ)[٥]، والكتاب في زيادة النّيل .

وبعد : فهذا ما تيسَّر لي جمعه، والوقوف عليه من آثار الفَشْنِيِّ، والله أعلم .



---

(١) تحفة الحبيب ص١٥٨ .

(٢) ص١٠٦ .

(٣) فهرس مؤلّفي مخطوطات مكتبة الحرم المكّيّ ص٣٩٧ .

(٤) ١٩٩٤/٢ .

(٥) ينظر في ترجمته : الضّوء اللاّمع ١٤٧/٢، الأعلام ٢٣٠/١ .

الفصل الثّاني :

كتاب « القلادة الجوهريّة » .

وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأوّل :
توثيق نسبته إلى مؤلّفه .

المبحث الثّاني :
عرض مادّته .

المبحث الثّالث :
منهج المؤلّف فيه .

المبحث الرّابع :
مصادره .

المبحث الخامس :
شواهده .

المبحث السّادس:
شخصية مؤلّفه العلميّة من خلاله .

المبحث السّابع:
تقويم الكتاب .

المبحث الأوّل :
توثيق نسبته إلى مؤلّفه

كتاب « القلادة الجوهريّة في شرح الدُّرَّة البهيَّة نظم الآجُرُّوميَّة » ثابت النِّسبة لمؤلّفه : أحمد بن الشَّيخ حجازيّ الفَشْنيّ؛ فاسمه مثبتٌ في لوحة العنوان في نسختي الكتاب بدون محوٍ أو إثباتٍ[١]، وكذلك هو مثبتٌ في خطبة الكتاب؛ حيث يقول :

« ... وبعدُ فيقول الفقير إلى رحمة ربِّه المغني أحمد بن الشَّيخ حجازيٍّ الفَشْنيُّ ... لَمّا كانت الدُّرَّة البهيَّة ... »[٢].

وممَّا يُستدلُّ به على نسبة الكتاب إليه أسلوب مقدِّمته حيث يقول : « الفقير إلى رحمة ربِّه المغني » فقد ورد هذا الأسلوب في مقدِّمات كتب أحمد بن حجازيٍّ الفَشْنيِّ[٣].

وأمَّا عدم ذكر المصادر الّتي ترجمت للفَشْنيّ ـ على قلّتها ـ لهذا الكتاب باستثناء الزِّركليِّ فتعليله من وجهة نظري هو عدم اطّلاع أصحابها على الكتاب، ولعلَّ سبب ذلك هو تأخُّر تأليفه عن تآليف الفَشْنيِّ الأخرى الّتي انتشرت وذاعت .

وأمَّا سبب تأليفه فقد أفصح عنه الفَشْنيُّ بقوله :

« سألني من لا أستطيع لقوله ردًّا، ولا أعرف لمعروفه حدًّا من إخواني الأعزَّة عليَّ، وأصحابي المتردِّدين إلَيّ أن أجعل عليها [أي : الدُّرَّة البهيَّة] شرحًا يُجاري حسنها، ويُظْهِر لمتعلِّميها طرائق تُسهِّل

---

(١) تنظر : مصوّرة اللّوحتين ص٢٢٢ و٢٢٦ .

(٢) القلادة الجوهريّة ص٢٣١ .

(٣) ينظر : ما سبق ص١١٠ .

عليهم حَزْنَها؛ فأجبته لذلك مستمدّاً من الله العناية ... »[1].

فسبب تأليف هذا الكتاب هو استجابةٌ لطلبٍ من أخٍ عزيزٍ؛ ذي أيادٍ على الفَشْنِيِّ، وهذا ما صرّح به؛ وهناك أسباب أخر تدرك بغير تصريحٍ منها :

١ ـ إعجابه بالنَّاظم ونظمه .

٢ ـ رغبته في شرح الدُّرَّة البهيَّة .

٣ ـ رغبته في المشاركة في هذا المجال من مجالات العلم، واستعداده له .



(١) القلادة الجوهريّة ص٢٣٣ .

المبحث الثّاني :
عـــرض مـــادّتـــه

كتاب « القلادة الجوهريَّة » شرحٌ متوسِّطٌ لمنظومة العِمْريطيِّ « الـدُّرَّة البهيَّة » قام فيه الفَشْنيُّ بحلِّ ألفاظها، وبيان مراميها، وإفادة المعنيِّين بهـا، والدَّارسين لها .

وقـد قـام الفَشْنيُّ في هـذا الكتاب بشرح الأبواب الـتي وردت في « الدُّرَّة البهيَّة » علـى النَّحـو التَّالي : الكـلام وتوابعـه، الإعـراب والبنـاء تعريفًا وتفريعًا، علامات الإعراب الأصليَّة والفرعيَّـة، رفعًـا، ونصبًـا، وجرًّا، وجزمًـا، المعرفة والنَّكـرة، أقسـام المعـارف السِّتَّة مقتصرًا علـى أمّـات مسائلها، الأفعال بأقسامها الثَّلاثة، وحكمها ـــــــــــ إعرابًـا وبناءً، وإعراب الفعل المضارع تفصيلاً : رافعه، نواصبه، جوازمه .

ثُمَّ مرفوعات الأسماء، وهي :
الفاعل، ونائبه، والمبتدأ والخبر، ثُمَّ شرح العوامل الدّاخلة على المبتـدأ في ثلاثة أبوابٍ، وهي : كان وأخواتها، إنَّ وأخواتها، ظنَّ وأخواتها .

ثُمَّ التَّوابع، وهي : النَّعت، والعطف بنوعيـه : عطـف النَّسـق الَّـذي اقتصر عليه النَّاظم تبعًا لابن آجُرُّوم، وعطف البيان الَّذي زاده الفشـنيُّ، والتَّوكيد، والبدل .

ثـمّ أبـواب المنصوبـات، وهـي : المفعـول بـه، والمصـدر، والظَّـرف، والحال، والتَّمييز، والاستثناء، ولا النَّافية للجنس، والمنادى، والمفعول له، والمفعول معه .

ثمّ مخفوضات الأسماء بالحرف، وبالمضاف، وبالتبعيّة علـى رأيٍ، ثـمّ خصَّ الإضافة ببابٍ تحت مسمّى « باب المضاف » .

وقد قام الفَشْنيُّ بشرح النَّظم المتعلّـق بهـذه الأبـواب شرحـًا جميـلاً

مصدِّرًا معظم الأبواب بالحدِّ والتَّعريف، ثمّ شرح المسائل الواردة في النَّظم مستشهدًا ومعربًا لبعض ما يذكره .

وكان في شرحه للنَّظم نائيًا عن ذكر الخلاف في الأعمِّ الأغلب، وهو منهجٌ سار عليه أكثر المتأخّرين، ولعلَّه تأثّرٌ بمنهج ابن هشام ـ رحمه الله ـ في كتابيه : « شرح القطر »، و« شرح الشُّذور » .

واقتصر في الغالب على ما أورده العِمْريطيّ في منظومته من مسائل، إلاّ أنّه قد يتوسَّع فيورد مسائل لم يوردها النَّاظم أثرت الكتاب، وسيتضّح هذا في المبحث التّالي .

ومادَّة الكتاب تؤهِّله لأن يكون واسطةً بين المختصرات وشروح الألفيَّة، بل إنّه في بعض الأبواب ليقترب من شروح الألفيَّة، وقد قال عنه مؤلّفه : « وقد فتح الله تعالى في هذا الشَّرح بما تدعو إليه الحاجة من علم العربيَّة، وما لا بُدّ لمعرفته لكلِّ طالبٍ »[1]، وهو كما قال .



(١) القلادة الجوهريّة ص٨٠٩ .

المبحث الثّالث :
منهج المؤلّف فيه

لم يفصح الفَشْنيُّ عن منهجه الّذي انتهجه في كتابه « القلادة الجوهريَّة » شأنُه شأن كثيرٍ من المصنّفين إلاّ أنّه من خلال استقرائي للكتاب أمكنني تحديد المنهج الّذي سار عليه في النّقاط التّالية :

١ ـ إيراد النّظم المراد شرحه في صدر كلّ بابٍ ثمّ إتباعه بالشّرح؛ ولذا يعدُّ الكتاب نسخةً من النّظم « الدُّرَّة البهيَّة » .

٢ ـ يذكر الشّارح في بعض الأبواب مقدّمةً للدُّخول في الباب قبل إيراد النّظم كما فعل في باب علامات الإعراب حيث يقول :

« علامات الإعراب

أي : هذا بابها، وقد عرفت أنَّ أنواع الإعراب أربعةٌ، وهي : الرَّفع، والنّصب، والجرُّ، والجزم، ثُمَّ إنَّ لكلٍّ منها علامةً تخصُّه وتميِّزه عن غيره .

أمَّا الرَّفع فله أربع علاماتٍ، وهي : الضَّمَّة، والواو، والألف، والنُّون، وقد بيَّنها بقوله :

لِلرَّفْعِ مِنْهَا ضَمَّةٌ واوٌ أَلِفْ كَذَاكَ نُونٌ ثَابِتٌ لاَ مُنْحَذِفْ

....»[1]

وكذا في باب كان حيث يقول :

« ... وتُسمَّى الأفعال النّاقصة والنّواسخ، سُمِّيت ناقصةً لنقصانها عن سائر الأفعال ...، ونواسخ لأنّها نسخت الحكم الثّابت قبل دخولها »[2].

وكذا في باب العطف حيث يقول : « وهو في اللُّغة : الرُّجوع إلى

---

(١) ص٣٤٣ . (٢) ص٥٤٦ .

الشَّيء بعد الانصراف عنه، وفي الاصطلاح : عطف بيان وعطف نسق، ومُراد النَّاظم كأصله الثَّاني، وهو التَّابع لما قبله المُشارك له في إعرابه بواسطة أحد الحروف »[١].

وكذا قوله في باب التَّوكيد : « أي : هذا بابه، يقال بالواو، وبالهمزة، وبالألف، وهو تحقيق المعنى وتمكينه في النَّفس، وهو لفظيٌّ ومعنويٌّ، وقد ذكرهما النَّاظم بقوله :

وجَائزٌ في الاسْم أَن يُؤَكَّدا فَيَتْبَعُ الْمُؤَكِّدُ الْمُؤَكَّدَا

.... »[٢]

ومن خلال استقراء هذه المقدِّمات الّتي كان الشَّارح يُقَدِّم بها قبل إيراد النَّظم وجدت أنَّه يمكن إرجاعها إلى الأمور التَّالية :

أ ـ التَّذكير بمعلوماتٍ سابقةٍ كما فعل في باب علامات الإعراب[٣].

ب ـ ذكر التَّعريف اللُّغويِّ والاصطلاحيِّ للباب كما فعل في باب العطف[٤]، والبدل[٥].

جـ ـ ذكر تسمياتٍ أُخَرَ للباب كما فعل في باب المصدر[٦]، والتَّمييز[٧].

د ـ ذكر بعض المسائل الّتي لم يتعرَّض لها النَّاظم كما فعل في باب المصدر[٨]، والنِّداء[٩].

هـ ـ ذكر ضبط اسم الباب كما فعل في باب التَّوكيد[١٠]،

---

(١) ص٥٨٣ .
(٢) ص٦٢١ .
(٣) ص٣٤٣ .
(٤) ص٥٨٣ .
(٥) ص٦٤٠ .
(٦) ص٦٧٤ .
(٧) ص٧٢٠ .
(٨) ص٦٧٤-٦٧٥ .
(٩) ص٧٥٨-٧٦٢ .
(١٠) ص٦٢١ .

والنِّداء[١].

و ـ ذكر بعض الفوائد اللُّغويَّة كما فعل في باب الحال[٢].

ز ـ ذكر بعض التَّعليلات لتسمية بعض الأبواب كما فعل في باب كان[٣]، وباب الظَّرف[٤].

ح ـ ذكر حدِّ الباب ـ وهذا نادرٌ ـ كما فعل في باب الاستثناء[٥]. لأنَّ من منهجه أن يذكر الحدّ بعد إيراد النَّظم .

ط ـ ذكر بعض التَّعليلات لترتيب الأبواب وتعلُّق بعضها ببعض كما فعل في باب الأفعال[٦]، باب مرفوعات الأسماء[٧]، باب الفاعل[٨]، باب المبتدأ والخبر[٩]، باب ظنّ[١٠]، باب الحال[١١]ـ وإن كان قد ذكر ذلك قبل إيراده اسم الباب ـ .

٣ ـ مزج الشّارح شرحه بالنَّظم في معظم أبواب الكتاب، و لم يخالف هذا المنهج إلاّ قليلاً كما فعل في شرحه باب لا[١٢].

على أنَّ الشّارح قد يؤخِّر ذكر البيت أو الأبيات إلى ما بعد الانتهاء من الشَّرح[١٣].

٤ ـ عُني الشَّارح بضبط ألفاظ « الدُّرَّة البهيَّة » الّتي تحتاج إلى ضبطٍ، من ذلك قوله :

أ ـ « قول النَّاظم : **يُكْنَى** به بسكون الكاف بمعنى يُكَنَّى بفتحها »[١٤].

---

(١) ص٧٥٨ .
(٢) ص٧٠٥ و٧٠٦ .
(٣) ص٥٤٦ .
(٤) ص٦٨٦ .
(٥) ص٧٣١ .
(٦) ص٤٦٠ .
(٧) ص٥٠٩ .
(٨) ص٥١٠ .
(٩) ص٥٣٤ .
(١٠) ص٥٦٥ .
(١١) ص٧٠٥ .
(١٢) ص٧٤٨-٧٥١ .
(١٣) ينظر : ص٥٨٠ .
(١٤) ص٤٣٣ .

ب ـ وقوله : « **وتستوي الأسماء والأفعال في** ∴ **اتْبَاعِ كُلٌّ** بالتَّنوين **مِثْلَهُ** بالنَّصب »[١] .

جـ ـ « وقوله : **مُفَسِّرا** بكسر السِّين »[٢].

د ـ « وقول النّاظم : **فَسَّرَا** بالبناء للفاعل، وقوله : **قُدِّرا** بالبناء للمفعول »[٣].

هـ ـ « وقوله : **مُوْجَبَا** بفتح الجيم »[٤].

و ـ « وقوله : **وإن تُؤكِّدْ كِلْمةً** بكسر الكاف، وسكون اللاَّم »[٥].

ز ـ « **وسِوى** كـ:رضا، **وسُوى** كـ: هُدَى، **وسَواء** [كـ: سماء] على الأفصح »[٦].

وكذا عُني ببيان كيفيَّة نُطْق بعضها، والتَّعليل لذلك كما في قوله :

أ ـ « وقوله : **فوائدًا** بالصَّرف للوزن »[٧].

ب ـ « وقول النّاظم : **مَكَّةٍ** بالصَّرف للوزن »[٨].

جـ ـ « وقوله : **الماضِ** بحذف الياء للوزن »[٩].

وكذا عُني أحيانًا بإعراب بعض ألفاظها كما في قوله :

أ ـ « **بَعْدُ** بالبناء على الضَّمِّ لقطعه عن الإضافةِ لفظًا مع نيَّة معنى المضاف »[١٠].

---

(١) ص٥٨٤ .
(٢) ص٧٠٨ .
(٣) ص٧٣٠ .
(٤) ص٧٣٦ .
(٥) ص٦٣٦ .
(٦) ص٧٣٣-٧٣٤ وينظر : ص٧٤٢ .
(٧) ص٢٦١ .
(٨) ص٤٣٩ .
(٩) ص٤٦٣ .
(١٠) ص٢٥٠ .

ب ـ « وقوله : **ظَاهِرًا ومُضْمَرًا** منصوبان بنزع الخافض »[١].

جـ ـ « وقول النّاظم : **وكلٌ وكلٌ ما** بكسر اللاّم عطفًا على قوله : **بِظنَّ** »[٢].

٥ ـ اهتمّ الشّارح بالإشارة إلى أهمّ نقاط الاختلاف بين النّظم « الدُّرَّة البهيَّة » والأصل، وبيان تفوُّق النّظم على أصله، ومن ذلك :

أ ـ قوله في باب التّوكيد : « ثمّ إنَّ النّاظم زاد على أصله التّوكيد اللّفظيّ بقوله :

وإن تُؤكِّدْ كِلْمةً..... .....»[٣]

ب ـ قوله في باب البدل : « وعدل النّاظم عن قول أصله بدل البعض من الكلّ؛ لأنَّ المحقّقين منعوا إدخال "أل" على "كلٍّ" و"بعضٍ" »[٤].

جـ ـ قوله في باب النّداء : « وعبارته أحسن من قول أصله : فيبنيان على الضَّمِّ »[٥]، والمراد بناء المنادى العلم المفرد والنّكرة المقصودة، ومراد الشّارح بعبارة النّاظم قوله[٦]:

فالأَوَّلانِ فِيهِمَا البِنَا لَزِمْ على الَّذِي في رَفْعِ كُلٍّ قَدْ عُلِمْ

٦ ـ اقتصر الشّارح في شرحه للأبواب النّحويَّة على المسائل الّتي أوردها العِمْريطيُّ في منظومته غالبًا، وإن كان في ثنايا الشّرح يتوسَّع بإيراد بعض المسائل الّتي لم يعرض لها العِمْريطيُّ دونما نصٍّ على ذلك؛ ومن هاتيك المسائل :

---

(١) ص٥٢٢ .
(٢) ص٥٧٤ .
(٣) ص٦٣٦ .
(٤) ص٦٤٤ .
(٥) ص٧٦٥ .
(٦) ص٧٦٣ .

أ ـ ما يشترط لإنابة المصدر أو الظّرف مناب الفاعل[١].

ب ـ مسألة حكم صفة اسم لا[٢].

جـ ـ الكلام عن جرِّ المفعول لأجله الفاقد شرطًا من شروط انتصابه[٣].

د ـ مسألة العامل في التّابع[٤].

هـ ـ المسائل الّتي يجوز أن تدخل فيها "أل" على المضاف[٥].

كما أنّ الشّارح زاد بابًا؛ وهو « عطف البيان »، ولم يرد له ذكرٌ في النّظم .

٧ ـ العناية بإيراد الحدود، والتّعريفات للأبواب، والمصطلحات النّحويَّة .

من أبرز ما يظهر لقارئ هذا الكتاب اهتمام الشّارح وعنايته بإيراد الحدود، والتّعريفات للأبواب، والمصطلحات النّحويَّة؛ فقد ذكر الشّارح حدًّا أو أكثر في اثنين وأربعين موضعاً كانت على النّحو التّالي :

ـ الكلام، وعرّفه بتعريف النّاظم : **لَفْظٌ مُفِيدٌ مُسْنَدٌ**[٦].

ـ اللّفظ، وذكر له ثلاثة تعريفاتٍ[٧]، منها تعريفٌ لم أقف عليه عند غيره، وهو قوله : « وقال بعضهم : اللّفظ حدُّه : الهواء الخارج من الصّدر المنقطع بالشّفتين واللّسان المتكيِّف إلى الحروف والأصوات » .

ـ الكلمة[٨].

ـ الاسم[٩].

---

(١) ص٥٢٨ .
(٢) ص٧٥٢ .
(٣) ص٧٧١ و٧٧٢ .
(٤) ص٧٨١ .
(٥) ص٨٠٢ و٨٠٣ .
(٦) ص٢٦٣ .
(٧) ص٢٦٣ .
(٨) ص٢٦٥ .
(٩) ص٢٧٢ .

ـ الفعل[١].

ـ الحرف[٢].

ـ الكلم[٣].

ـ التّنوين، وقد ذكر له الشّارح أربعة حدودٍ أو تعريفاتٍ[٤]، وهو ممّا لم أقف عليه عند غيره .

ـ الإعراب، وذكر له حدَّين بناءً على القولين فيه هل هو معنويٌّ أم لفظيٌّ ؟ [٥].

ـ العامل[٦].

ـ المقصور[٧].

ـ المنقوص[٨].

ـ البناء، وذكر له حدَّين بناءً على القولين فيه هل هو معنويٌّ أم لفظيٌّ ؟ [٩].

ـ جمع التّكسير[١٠].

ـ اسم الجنس الجمعيّ[١١].

ـ اسم الجمع[١٢].

ـ المثنّى[١٣].

ـ الاسم النّكرة[١٤].

---

(١) ص٢٧٥ .
(٢) ص٢٧٦ .
(٣) ص٢٧٧ .
(٤) ص٢٨٣ .
(٥) ص٣١٦ .
(٦) ص٣٢٣ .
(٧) ص٣٢٥ .
(٨) ص٣٢٥ .
(٩) ص٣٤١ .
(١٠) ص٣٤٥ .
(١١) ص٣٤٨ .
(١٢) ص٣٥٠ .
(١٣) ص٣٧٣ .
(١٤) ص٤١٨ .

ـ الاسم المضمر « الضَّمير »[١].

ـ الاسم العلم[٢].

ـ اسم الإشارة[٣].

ـ الموصول الاسميُّ[٤].

ـ الفعل الماضي[٥].

ـ فعل الأمر، وذكر له حدَّين[٦].

ـ الفعل المضارع[٧].

ـ الفاعل، وذكر له ثلاثة حدودٍ[٨].

ـ المبتدأ، واكتفى فيه بتعريف النَّاظم[٩].

ـ النَّعت[١٠].

ـ عطف النَّسق[١١].

ـ التَّوكيد المعنويُّ، وعرَّفه بأنّه « رفع الشُّبهة والإشكال، وتقرير ما خامر النَّفس على جهة الاحتمال »[١٢] وهو تعريفٌ لم أقف عليه إلاّ عند الحلاويّ، والرَّمليِّ[١٣].

ـ البدل[١٤].

ـ المفعول به[١٥].

---

(١) ص٤٢٦ .
(٢) ص٤٣٤ .
(٣) ص٤٤٠ .
(٤) ص٤٤٦ .
(٥) ص٤٦١ .
(٦) ص٤٦٢ .
(٧) ص٤٦٢ .
(٨) ص٥١٠-٥١٢ .
(٩) ص٥٣٤ .
(١٠) ص٥٧٥ .
(١١) ص٥٨٣ .
(١٢) ص٦٢٢ .
(١٣) تنظر : الحاشية (٤) ص٦٢٢ .
(١٤) ص٦٤٠ .
(١٥) ص٦٦١ و٦٦٢ .

ـ المصدر[١].
ـ ظرف المكان[٢].
ـ ظرف الزّمان[٣].
ـ الحال، وذكر له ثلاثة حدودٍ[٤].
ـ التّمييز[٥].
ـ الاستثناء[٦].
ـ المنادى[٧].
ـ المفعول من أجله، وذكر له حدّين[٨].
ـ المفعول معه، وذكر له تعريفين[٩].
ـ الإضافة، وذكر لها ثلاثة حدودٍ[١٠].

كذلك عرَّف الشَّارح ببعض المصطلحات، من ذلك :

أ ـ القصر[١١].
ب ـ الابتداء[١٢].
جـ ـ الإشمام[١٣].

ومِمّا يلحظ على الشَّارح في هذه الحدود والتَّعريفات الّتي أوردها خمسة أمورٍ، وهي :

أ ـ أنَّه قد يورد للمَحْدُود أو المعرَّف أكثر من حدٍّ أو تعريفٍ، وهذا

---

(١) ص٦٧٤ .
(٢) ص٦٨٩ .
(٣) ص٦٨٩ .
(٤) ص٧٠٧ .
(٥) ص٧٢٢ .
(٦) ص٧٣١ .
(٧) ص٧٥٨ .
(٨) ص٧٦٩ ـ ٧٧٠ .
(٩) ص٧٧٥ و٧٧٧ .
(١٠) ص٨٠٠ .
(١١) ص٣٧٠ .
(١٢) ص٥٣٥ .
(١٣) ص٥٣١ .

يدلُّ على اطِّلاعٍ واهتمامٍ .

ب ـ أنَّه قد تنوّعت مصادره في هذه الحدود؛ فلم يعتمد على مصدرٍ واحدٍ استقى منه هذه الحدود .

جـ ـ أنَّه في عددٍ منها كان يشرح الحدَّ، ويبيِّن محترزاته .

د ـ أنَّه لم يحاول نقد هذه الحدود .

هـ ـ أنَّه قد يتابع أحد مصادره في إيراد حدٍّ غير مشهورٍ لأحد الأبواب النَّحويَّة، ولم يقع منه ذلك إلاَّ في باب التَّوكيد، وكانَ الأولى به الرُّجوعُ إلى غير ما مصدرٍ[١].

٨ ـ إكثار الشَّارح الاستشهاد بالآيات القرآنية .

٩ ـ استشهاده بالحديث النَّبويِّ .

١٠ ـ إيراده الشَّواهد الشِّعريَّة .

وسيأتي بمشيئة الله بحث هذه النِّقاط الثَّلاث في المبحث الخامس[٢].

١١ ـ عدم الإشارة إلى الخلاف في أغلب الشَّرح، والاقتصار على قولٍ واحدٍ في المسألة .

اقتصر الشَّارح على قولٍ واحدٍ في عددٍ من المسائل الخلافيَّة معتمدًا للقول المشهور فيها مُطَّرِحًا ما خالفه من الأقوال، ومن ذلك :

أ ـ أنَّه ذكر أنَّ حكم المضارع مع نون التَّوكيد المتَّصلة به من غير حاجز البناء على الفتح، ومع نون الإناث البناء على السُّكون .

وحكم المضارع مع هاتين النُّونين ممَّا وقع فيه الخلاف، وتفصيله على النَّحو التَّالي :

١ ـ إذا اتَّصلت به نون التَّوكيد ففيه ثلاثة مذاهب، وهي :

ا ـ البناء مطلقًا .

---

(١) ينظر : ص٦٢٢ .

(٢) ص١٦٥ .

٢ ـ الإعراب مطلقًا .

٣ ـ ما ذكره الشَّارح من التَّفصيل[١] .

٢ ـ إذا اتّصلت به نون النِّسوة ففيه مذهبان وهما :

١ ـ ما ذكره الشَّارح، وهو مذهب الجمهور .

٢ ـ أنّه معرب تقديرًا[١] .

ب ـ أنّه ذكر أن جمع المذكّر السَّالم يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجرُّ بالياء، وفي إعراب هذا الجمع مذاهب أخر، من أبرزها :

أنَّ الواو والياء حرف الإعراب، والإعراب حينئذٍ مقدَّرٌ، وقيل غير ذلك[٢].

جـ ـ أنّه ذكر أنَّ المثنّى معربٌ بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، وفي إعراب هذا النّوع من الأسماء خلافٌ على أقوالٍ أبرزها : أنّ الإعراب مقدَّرٌ في هذه الحروف، وقيل غير ذلك[٣].

د ـ أنّه ذكر أنَّ أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة المضمر، ثُمَّ العلم، ثُمَّ اسم الإشارة، ثُمَّ الموصول الاسميُّ، ثمّ المعرَّف بأل؛ وفي هذه المسألة خلافٌ على أقوالٍ متعدِّدةٍ، ويلخّصها ما قيل : إنَّ كلَّ واحدٍ منها قد قيل : إنّه أعرف المعارف إلاّ المضاف[٤]، وقد استوفيت ذكر الأقوال فيها[٥] .

هـ ـ أنّه ذكر أنَّ جواب الشَّرط يجزم بالأداة، وهو قول الجمهور، وفي هذه المسألة أقوالٌ أخر هي :

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في : الحاشية (٩) ص٣٣٤ .

(٢) تنظر : الحاشية (١٠) ص٣٥٤ .

(٣) تنظر : الحاشية (٤) ص٣٧٢ .

(٤) ينظر : شرح اللّمحة البدريّة ١/٢٩٥ . ويقارن بالنّكت الحسان ص٤٢ .

(٥) تنظر : الحاشية (٢) ص٤٣١ .

١ ـ أنّ جازمه فعل الشَّرط
٢ ـ أنّه الأداة وفعل الشَّرط
٣ ـ أنّه الجوار[١].

و ـ أنّه ذكر أنَّ الفاعل يرفع بالفعل المذكور معه، وهذا مذهب الجمهور، وفي المسألة مذاهب أخر هي :

١ ـ أنّ رافعه الإسناد
٢ ـ أنّه شبهه بالمبتدأ .
٣ ـ كونه فاعلاً في المعنى .
٤ ـ أنّه ارتفع بإحداثه الفعل[٢].

ز ـ أنّه ذكر جواز إنابة المفعول الثّاني في باب « أعطى » إذا لم يُلْبِس، وهو قول الجمهور، وفي المسألة أقوال أخر منها :

١ ـ المنع مطلقًا .
٢ ـ المنع إن كان نكرةً، والأوَّل معرفةً[٣].

١٢ ـ عند ذكر الخلاف فإنَّ الشَّارح ينسب بعض الأقوال، ويذكر الرَّاجح، وقد يقتصر عليه .

لم يهمل الشَّارح ذِكْرَ الخلاف بالكُلِّيَّة، بل أشار إلى الخلاف تصريحًا أو تلميحًا عن طريق ذِكْرِ أنَّ الرَّاجح أو الصّحيح هو كذا مقتصرًا عليه ممّا يفهم منه أنَّ المسألة خلافيَّةٌ .

فمن الأقوال الّتي نسبها والتّرجيحات الّتي نصَّ عليها ما يلي :

أ ـ أنّه ذكر الخلاف في الإعراب هل هو معنويٌّ كما هو « ظاهر

---

(١) تنظر : الحاشية (٩) ص٤٩٣.
(٢) تنظر : الحاشية (٤) ص٥١٢ .
(٣) تنظر : الحاشية (٧) ص٥٣٣ .

قول سيبويه، واختيار الأعلم، وكثيرٍ من المتأخّرين »[١]، أم لفظيٌّ ؟، وقال عنه[٢]: « وهو اختيار ابن مالكٍ، ونسبه للمحقّقين وهو أقرب للصّواب كما قاله المراديُّ » .

ب ـ أنّه قال : « مذهب البصريِّين ـ وهو الصّحيح ـ أنَّ فعل الأمر مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه »[٣]، مقتصرًا على ذلك، ويقابل هذا المذهب مذهب الكوفيّين، والأخفش، واختاره ابن هشامٍ[٤] في « المغني »، وهو أنَّ فعل الأمر مجزومٌ بلامٍ مقدَّرةٍ .

وما صحَّحه الشَّارح هو اختيار الجمهور[٥].

جـ ـ أنّه ذكر أنَّ النّواصب للمضارع المتّفق عليها أربعةٌ، وهي : « أن »، و« لن »، و« كي »، و« إذن »، وأمَّا بقيَّة ما ذكره النّاظم ـ تبعًا لأصله ـ فالنّصب بعدها بتقدير « أن » على الأصحّ[٦] .

وما ذكره الشَّارح هو قول الجمهور[٧]، وقد خالف فيه الكوفيّون وبعض النّحاة فرأوا أنَّ بعض هذه الأحرف ينصب بنفسه[٨]، ونُقِل عن الخليل أنّه لا ينتصب فعلٌ مُضارعٌ إلاّ بـ« أنْ » مضمرةً أو مظهرةً[٩].

د ـ أنّه ذكر أنَّ « إذ ما » حرفُ شرطٍ على الأصحِّ[١٠] .

وما ذكره الشَّارح هو قول سيبويه، وذهب المبرّد في أحد قوليه،

---

(١) ص٣١٧، وتنظر حواشيه .
(٢) ص٣١٦، وتنظر حواشيه .
(٣) ص٤٦٤ مع الحاشية (٣) .
(٤) ص٤٦٤ مع الحاشية (١) .
(٥) تنظر : الحاشية (٣) ص٤٦٤ .
(٦) ينظر : ص٤٧٠ .
(٧) تنظر : الحاشية (٢) ص٤٧٠ .
(٨) ينظر التّعليق على هذه الأحرف : ص٤٧٦-٤٨١ .
(٩) تنظر : الحاشية (١) ص٤٧٠ .
(١٠) ص٤٩٥ .

وابن السَّرَّاج، وأبو عليٍّ الفارسيِّ أنَّها ظرف زمان[١].

هـ ـ ذكر في باب الفاعل أنَّ الصّحيح في الضّميرِ الواقع فاعلاً في نحو : قمت قمتما ... إلخ أنَّه التَّاء، وأنَّ « ما اتَّصل بها حروفٌ دالَّةٌ على التَّثنية والجمع »[٢] .

وما ذكره الشَّارح هو المشهور، وقيل : الضّمير هو التَّاء وما زِيدَ عليها، وقيل غير ذلك[٣].

و ـ أنّه قال عن رافع الخبر : « وهو مرفوعٌ بالمبتدأ على الصَّحيح من المذاهب السَّبعة، وهو مذهب سيبويه »[٤] .

وقد بيَّنت هذه المذاهب في تعليقي على النَّصِّ[٥].

ز ـ أنّه قال عن ماهيّة الخبر حال كونه ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا : « والصَّحيح أنَّ الخبر متعلّق الظَّرف والجارِّ والمجرور لا هما، وأنَّ تقديره كائنٌ أو مستقرٌّ لا كان أو استقَرَّ »[٦] .

وتقدير متعلَّق الظَّرف والجارِّ والمجرور اسمًا لا فعلاً مذهب ابن السَّرَّاج، وابن جنّي، والمجاشعيّ، والحريريّ، وابن مالكٍ، وابن هشامٍ في أوضح المسالك، وتقديره فعلاً مذهب الأكثرين، على أنَّ ابن هشام في المغني يرى أنَّه لا يترجَّح تقدير المتعلّق اسمًا ولا فعلاً بل بحسب المعنى؛ فيقدَّر "كائنٌ" أو "مستقرٌّ" أو مضارعهما إن أُريد الحال أو الاستقبال، ويقدَّر "كان" أو "استقرّ" إن أُريد المضيُّ . أمَّا عند جهل المعنى فيقدَّر

---

(١) تنظر : الحاشية (١) ص٤٩٥ .

(٢) ينظر : ص٥١٩ .

(٣) تنظر : الحاشية (٣) ص٥١٩ .

(٤) ص٥٣٦ .

(٥) تنظر : الحاشية (٦) ص٥٣٦ .

(٦) ص٥٤٢ .

الوصف لصلاحيّته للأزمنة كلّها[١] .

ح ـ أنّه ذكر أنَّ « لَكِنْ » « ليست مركّبةً على الأصحِّ »[٢] .

وهذا مذهب البصريِّين، ومذهب الفرَّاء أنّها مركّبةٌ من اللاّم والكاف وإن، وأمّا ما يوجد في عددٍ من المصادر من أنّه يرى خلاف ذلك فهو مخالفٌ لما ذكره في المعاني، وفي تركيبها أقوالٌ أخر[٣].

ط ـ ذكر أنَّ « أو » تكون للإضراب في رأي«الكوفيِّين، وأبي عليٍّ، وابن برهان»[٤] .

وليس القول بإفادة "أو" للإضراب مقصورًا على هؤلاء فقد نُقِل عن سيبويه، وممَّن نصّ على أنّها تأتي للإضراب الزَّجَّاجيُّ، وابن جنِّي، والهرويّ[٥].

ي ـ قال عن « إمَّا » : « وزعم أكثر النّحويِّين أنّها بمنزلة "أو" في العطف والمعنى، وقال أبو عليٍّ وابنا كيسان وبرهان هي مثلها في المعنى فقط، والعطف إنّما هو بالواو، وهذا هو الحقُّ »[٦].

وهذا المذهب منسوبٌ ليونس، وهو مذهب الرُّمَّانيِّ، وابن مالكٍ، وابن هشام[٧].

ك ـ قال عن عطف البيان : « ومنع كثيرٌ من النّحويين كون عطف البيان نكرةً تابعًا لنكرةٍ، والصَّحيح الجواز »[٨].

---

(١) تنظر : الحاشية (٣) ص٥٤٢ .

(٢) ص٥٦٠ .

(٣) تنظر : الحاشية (٦) ص٥٦٠ .

(٤) ص٥٩٦ و٥٩٧ .

(٥) تنظر : الحاشية (٢) ص٥٩٧ .

(٦) ص٦٠٩ و٦١٠ .

(٧) تنظر : الحاشية (٣)، والحاشية (٤) ص٦١٠ .

(٨) ص٦١٧ .

والمراد بكثيرٍ من النّحويّين هنا : البصريُّون[١]، وممّن صحَّح الجواز ابن عصفورٍ، وابن مالكٍ، وابن النّاظم، وابن هشامٍ، وابن عقيلٍ، وغيرهم[٢].

ل ـ ذكر أنَّ ألفاظ التّوكيد معارف؛ « فلا تتبع النّكرات عند البصريِّين ...، ومذهب الكوفيِّين، واختاره ابن مالكٍ جواز توكيد النّكرة المحدودة لحصول الفائدة »[٣].

م ـ ذكر من شروط التّوكيد بـ« كلا و كلتا » : « أن يصحَّ حلول الواحد محلّها؛ فلا يجوز على المذهب الصّحيح أن يقال : اختصم الزّيدان كلاهما »[٤] .

وما ذكره الشّارح هو مذهب الأخفش في أحد قوليه، والفرّاء، وهشامٍ، وأبي عليٍّ الفارسيِّ، وصحَّحه أبو حيَّان، وابن هشامٍ، ومذهب الجمهور ـ ومنهم ابن مالكٍ ـ الجواز[٥].

ن ـ ذكر أنَّ « أجمع » و « جمعاء » لا يثنّيان، وقال : « وهو مذهب جمهور البصريِّين، وهو الصَّحيح ... »[٦] .

وما ذكره الشّارح هو مذهب الجمهور، وذهب الأخفش والكوفيّون والبغداديُّون إلى جواز التّثنية[٧].

س ـ قال عن إبدال النّكرة من المعرفة : « وهل يشترط في هذا أن

---

(١) تنظر : الحاشية (٣) ص٦١٧ .

(٢) تنظر : الحاشية (٤) ص٦١٧-٦١٨ .

(٣) ص٦٢٣ و٦٢٤ مع الحاشية (١) .

(٤) ص٦٢٨.

(٥) تنظر : الحاشية (٢) ص٦٢٨ .

(٦) ص٦٣٠ .

(٧) تنظر : الحاشية (٥) ص٦٣٠ .

يكون موصوفًا ... أم لا ؟، الأظهر الثّاني »[١] .

واشتراط كون البدل موصوفًا ـ هنا ـ مذهب الكوفيِّين، والبغداديِّين، والعكبريِّ، والسُّهيليِّ، وابن الحاجب، وابن أبي الرَّبيع، وخصّه ببدل الشَّيء من الشَّيء[٢] .

وأمّا ما استظهره الشَّارح فهو مذهب البصريِّين، والفارسيّ، والزَّمخشريِّ، وابن عصفور، وغيرهم[٣].

ع ـ ذكر أنَّ إبدال الظَّاهر من ضمير الحاضر يُشترط فيه أن يكون بدل بعضٍ أو بدل اشتمال أو بدل كلٍّ مفيدٍ للإحاطة، « ويمتنع إن لم يفدها خلافًا للأخفش »[٤].

والكوفيّون يذهبون أيضًا إلى هذا؛ فأجازوا : قمت زيدٌ، وجوّزه قطربٌ في الاستثناء، وجوّزه ابن مالكٍ على قلّةٍ[٥].

ف ـ ذكر أنَّ البدل على نيَّةِ تكرار العامل على الصَّحيح[٦].

وما صحَّحه هو مذهب الأخفش، والرُّمَّانيِّ، وأبي عليٍّ، والزّمخشريّ، وأكثر المتأخّرين، وأكثر النُّحاة .

وقيل : العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وهو مذهب سيبويه، والمبرّد، وابن مالكٍ، وقيل غير ذلك[٧].

ص ـ ذكر أنَّ « إيّا » وحدها هي الضَّمير، واللّواحق لها حروف

---

(١) ص٦٥٤ .
(٢) تنظر : الحاشية (٢) ص٦٥٤ .
(٣) تنظر : الحاشية (٣) ص٦٥٤ .
(٤) ص٦٥٦ .
(٥) تنظر : الحاشية (٧) ص٦٥٦.
(٦) ينظر : ص٧٣٧ و٧٣٨ .
(٧) تنظر : الحاشية (١) ص٧٣٨ .

تكلُّمٍ وخطابٍ وغيبةٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، وأنّ ذلك هو الصّحيح[١].

وما ذكره هو مذهب سيبويه في المشهور، والأخفش، وقيل : الضَّمير هو « إيّا » وما لحق به، وقيل غير ذلك[٢].

ق ـ ذكر أنَّ الصّحيح أنَّ الكاف والهاء وحدها هي الضَّمير في نحو : ضربك ... إلخ، ضربه ... إلخ[٣].

وما ذكره هو المشهور، وقيل غير ذلك[٤].

ر ـ قال عن المصدر : « وهو أصل الأفعال على الصَّحيح »[٥].

وما صحَّحه هو مذهب البصريِّين، والجمهور، ومذهب الكوفيِّين اشتقاق المصدر من الفعل، وقيل غير ذلك[٦].

ش ـ ذكر أنّ ما بعد « دخلت » منتصبٌ على الظَّرفيّة على الصَّحيح، « وقيل : مفعولٌ به، وقيل : إنَّه منصوبٌ نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسُّعًا، وعليه ابن مالكٍ »[٧].

وما صحَّحه ظاهر كلام سيبويه، واختيار ابن الحاجب، وهو مذهب الجمهور والمحقِّقين .

والمذهب الثَّاني : مذهب الجرميِّ، والمبرِّد، ونُسِب للأخفش، وهو مخالفٌ لما نصَّ عليه في المعاني .

والمذهب الثَّالث الّذي نسبه لابن مالكٍ هو مذهب الفارسيِّ أيضاً،

---

(١) ص٦٦٩ .

(٢) تنظر : الحاشية (٧) ص٦٦٩ .

(٣) ينظر : ص٦٧١ و٦٧٢ .

(٤) تنظر : الحاشية (٢) ص٦٧٢ .

(٥) ص٦٧٤ .

(٦) تنظر : الحاشية (٤) ص٦٧٤ .

(٧) ص٦٩٩ و٧٠٠ .

ونُسِبَ لسيبويه، ونفاه ابن مالكٍ[١].

ت ـ ذكر أنّ النّاصب للمستثنى هو « إلاّ » على ما صحّحه ابن مالكٍ[٢].

وفي ناصب المستثنى أقوالٌ ثمانيةٌ أوردتها في تعليقي[٣]، وهذا أشهرها .

ث ـ ذكر أنَّ تاء الجرِّ « مختصَّةٌ بلفظ الجلالة، ولا تدخل على غيره على الصَّحيح »[٤].

خ ـ قال عن "واو رُبَّ" : « وظاهر كلام النّاظم كأصله موافقة المبرِّد والكوفيِّين في أنَّ الخفض بواو رُبَّ، والصَّحيح أنّه بـ"رُبَّ" مضمرةً، وهو مذهب البصريِّين »[٥].

ذ ـ ذكر أنَّ حروف الجرِّ تتعلّق بالفعل النّاقص على الصَّحيح[٦].

وما ذكره مبنيٌّ على الصَّحيح من دلالة هذه الأفعال على الحدث إلاّ ليس[٧].

وقد يقتصر الشّارح على ذكر الخلاف دون نسبةٍ كما فعل في مسائل منها :

أ ـ ذكر الخلاف في زمن "السِّين" و"سوف" هل هو واحدٌ أم أنَّ "السِّين" أقلُّ من سوف[٨].

---

(١) تنظر : الحواشي (١) و(٢) و(٣) ص٧٠٠ .

(٢) ينظر : ص٧٣٨ .

(٣) تنظر : الحاشية (٤) ص٧٣٥ .

(٤) ص٧٩٢ .

(٥) ص٧٩٥ .

(٦) ينظر : ص٧٩٧ و٧٩٨ .

(٧) ينظر : المغني ص٥٧٠، وتنظر : الحاشية (٣) ص٥٤٦ من هذه الرِّسالة .

(٨) ينظر : ص٣٠٩ .

ب ـ ذكر الأقوال في علّة رفع الفعل المضارع[١].

جـ ـ قوله عن كأنَّ : « ولا تكون للتّحقيق، وللتّقريب، ولا للظَّنِّ، وهي مركّبةٌ من كاف التّشبيه وأنَّ، وقيل : بسيطةٌ »[٢].

ويندرج تحت هذا القسم بعض المسائل المتقدّمة ممَّا لم ينسب فيه الشَّارح القول الّذي رجَّحه .

وقد يذكر الشَّارح الأقوال وينسبها ولا يرجِّح كما فعل في بيان حقيقة حرف التّعريف "أل"[٣].

١٣ ـ التّعرُّض أحيانًا لبعض المسائل التّصريفيَّة، ومن ذلك :

أ ـ التّعرُّض لاشتقاق اسم[٤].

ب ـ تقريره أنَّ المصدر أصل الأفعال[٥].

جـ ـ ذكره الإعلال الواقع في « قاضون »[٦].

د ـ ذكره الإعلال الواقع في « خِلْتُ »[٧].

هـ ـ ذكره الحذف الواقع في ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[٨].

١٤ ـ العناية بذكر التّعليلات لبعض المسائل كتعليل تقديم بعض الأبواب على بعضٍ كقوله في باب الأفعال : « وقدَّمها لأنَّ ما بعدها مبنيٌّ عليها »[٩] .

وقوله في باب الفاعل : « وبدأ النَّاظم منها بالفاعل لأنَّه المرفوع؛ بالأصالة »[١٠]، ونحو ذلك[١١].

---

(١) ينظر : ص٤٦٧ .
(٢) ينظر : ص٥٥٩ و٥٦٠ .
(٣) ينظر : ص٣٠٠ و٣٠١ .
(٤) ينظر : ص٢٦٩ .
(٥) ينظر : ص٦٧٤ .
(٦) ينظر : ص٣٦١ .
(٧) ينظر : ص٥٦٧ .
(٨) ينظر : ص٤٠٩ مع الحاشية (١٢) .
(٩) ص٤٦٠ .
(١٠) ص٥١٠ .
(١١) ينظر : ص٧٠٥ .

وكتعليل اختصاص الفاعل بالرَّفع والمفعول به بالنَّصب حيث يقول : « وإنَّما اختصَّ الفاعل بالرَّفع لقوَّته وأوَّليَّته؛ لأنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعلٍ، ورتبته أن يلي الفعل؛ فالفاعل أوَّلٌ، والرَّفع أوّلٌ؛ فأُعْطي الأوَّل للأوَّل، واختصَّ المفعول بالنَّصب لضدِّ ذلك »[١] .

وقال أيضًا عن المفعول به : « والسَّبب في كونه منصوبًا أنَّ الفاعل لا يكون إلاَّ واحدًا، والرَّفع ثقيلٌ، والمفعول يكون واحدًا فأكثر، والنَّصب خفيفٌ فجعلوا الثَّقيل للقليل، والخفيف للكثير قصدًا للتَّعادل »[٢].

١٥ ـ استدراك بعض المسائل على النَّاظم .

استدرك الشَّارح عددًا من المسائل على النَّاظم، وكان من منهجه في الغالب أن يجعل ذلك تحت قوله : « تنبيهٌ »، أو « تتمَّةٌ »، أو « فائدةٌ »؛ وسيأتي الكلام عنها تفصيلاً في النُّقطة التَّالية .

١٦ ـ عقد تنبيهاتٍ وتتمَّات، وخواتم، وفوائد في عددٍ من الأبواب تتضمَّن مسائل لم ترد في « الدُّرَّة البهيَّة » .

وقد بلغ عدد التَّنبيهات الَّتي عقدها في شرحه للأبواب النَّحويَّة ثلاثةً وستِّين تنبيهًا جاءت في ثمانيةٍ وخمسين موضعًا؛ حيث كان بعضها بلفظ : « تنبيهان »، وأحدها بلفظ : « تنبيهات »، وكذا عقد ثلاث عشرة فائدةً في أحد عشر موضعًا أحدها بعنوان « فوائد »، وأورد تتمَّتين، وإحدى عشرة خاتمةً .

وتنبيهات الشَّارح تتفاوت طولاً وقصرًا، وأقصر تنبيه عقده هو قوله : « تنبيهٌ : يقال في ثُمَّ : ثُمَّت »[٣].

وأمَّا الموضوعات والمسائل الَّتي تناولتها هذه التَّنبيهات فكانت على

---

(١) ص٥١٥ .
(٢) ص٦٦٤ .
(٣) ص٦٠٥ .

النَّحو التَّالي :

ـ تنبيهٌ في تركُّب الكلام[١].

ـ تنبيهٌ في الاستدلال بالتَّنوين على اسميَّة بعض أسماء الأفعال[٢].

ـ تنبيهٌ في دخول حرف الجرّ على الفعل على سبيل الحكاية[٣].

ـ تنبيهٌ في ماهيَّة حرف التَّعريف[٤].

ـ تنبيهٌ فيما يُعرف به الاسم سوى ما ذكر النَّاظم[٥].

ـ تنبيهٌ فيه توضيحٌ لما تقرَّر حول "قد" ومعانيها[٦].

ـ تنبيهٌ في زمن السِّين وسوف[٧].

ـ تنبيهٌ في الاستدلال بالتَّاء السَّاكنة على فعليَّة "نعم" و"بئس" و"عسى" و"ليس"[٨].

ـ تنبيهٌ في احتياج الحرف إلى اسمٍ وفعلٍ، والأغراض الّتي يأتي لها الحرف[٩].

ـ تنبيهٌ في مسألة من مسائل الامتحان، وهي إعراب « مررت بموسى »[١٠].

ـ تنبيهٌ في أنواع الإعراب[١١].

ـ تنبيهاتٌ : أوَّلها : في معاني المضارعة .

ثانيها : في بناء الحروف .

ثالثها : في حركة البناء[١٢].

---

(١) ص٢٧٩ .
(٢) ص٢٩٦ .
(٣) ص٢٩٨ .
(٤) ص٣٠٠ .
(٥) ص٣٠٤ .
(٦) ص٣٠٧ .
(٧) ص٣٠٩ .
(٨) ص٣١٠ .
(٩) ص٣١٥ .
(١٠) ص٣٢٤ .
(١١) ص٣٢٦ .
(١٢) ص٣٣٥ ـ ٣٣٨ .

ـ تنبيهٌ في بيان اسم الجنس، وجمع الجمع، واسم الجمع[١].
ـ تنبيهٌ فيما أُلْحِق بجمع المذكّر السَّالم[٢].
ـ تنبيهٌ في المذاهب في إعراب الأسماء السِّتّة[٣].
ـ تنبيهٌ فيما يلحق بالمثنّى[٤].
ـ تنبيهٌ في الواو والنّون[٥] في قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ ﴾[٦] .
ـ تنبيهٌ في ماهيّة الجمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين[٧] .
ـ تنبيهٌ في عوامل الجرّ[٨].
ـ تنبيهٌ في الخلاف في تسمية الممنوع من الصَّرف حال إضافته أو تعريفه بـ"أل" منصرفًا أم لا[٩].
ـ تنبيهٌ في الأوجه الجائزة عند اتّصال نون الوقاية بالأمثلة الخمسة[١٠].
ـ تنبيهٌ في تقسيم العلم إلى مرتجلٍ ومنقولٍ، وأنواع النّقل[١١].
ـ تنبيهٌ في احتياج الموصول إلى صلةٍ، وحذف العائد[١٢].
ـ تنبيهٌ في نوع "أل" في ثلاث آياتٍ[١٣].
ـ تنبيهٌ في شروط النّصب بـ"إذن"[١٤] .
ـ تنبيهٌ في أنواع "حتّى"[١٥].
ـ تنبيهٌ فيما يخرج بتقييد النّفي والطّلب بالمحض في مسألة اشتراط تقدّم أحدهما لنصب الفعل المضارع الواقع بعد الواو والفاء[١٦] .
ـ تنبيهٌ في استدراك « إذا » من الجوازم على النّاظم، وكونها تجزم في الشّعر[١٧] .

---

(١) ص٣٤٨ .
(٢) ص٣٥٥ .
(٣) ص٣٦٦ .
(٤) ص٣٧٦ .
(٥) ص٣٧٨ .
(٦) سورة البقرة من الآية ٢٣٧ .
(٧) ص٣٨٢-٣٨٤ .
(٨) ص٣٨٨ .
(٩) ص٣٩٩ .
(١٠) ص٤١٦ .
(١١) ص٤٣٨ .
(١٢) ص٤٥٠ .
(١٣) ص٤٥٦ .
(١٤) ص٤٧٥ .
(١٥) ص٤٧٨ .
(١٦) ص٤٨٥ .
(١٧) ص٥٠٤ .

ـ تنبيهٌ في جرِّ الفاعل لفظًا[١] .
ـ تنبيهٌ في رفع الفاعل تقديرًا أو محلاً[٢].
ـ تنبيهٌ في أنّ الأصل تقدّم الفاعل، وأنّه قد يتقدّم المفعول به على خلافه[٣] .
ـ تنبيهٌ في كيفيَّة بناء الفعل المفتتح بتاءٍ زائدةٍ أو همزةٍ للمجهول[٤].
ـ تنبيهٌ في إنابة أحد المفعولين فيما كانَ متعدِّيًا لاثنين[٥].
ـ تنبيهٌ في تعدُّد الخبر[٦].
ـ تنبيهٌ في توسُّط خبر "كان" وأخواتها[٧].
ـ تنبيهان : أوَّلهما : في تعليل عمل "إنَّ" وأخواتها النَّصب ثُمَّ الرَّفع .
ثانيهما : في أنَّ من العرب من ينصب بهذه الأحرف الجزأين[٨].
ـ تنبيهٌ في معاني « رأيت »[٩].
ـ تنبيهٌ في أغراض النَّعت[١٠].
ـ تنبيهٌ في شرط عطف الفعل على الفعل[١١].
ـ تنبيهٌ في إتيان « الواو » بمعنى "أو"[١٢].
ـ تنبيهٌ في إتيان الفاء للسَّببيَّة[١٣].
ـ تنبيهٌ في إتيان « أو » للإضراب، وبمعنى "الواو" عند بعض النُّحاة[١٤].
ـ تنبيهٌ في أنّه « يُقال في ثُمَّ : ثُمَّتَ »[١٥].
ـ تنبيهٌ في عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى[١٦] .
ـ تنبيهٌ في شروط التَّوكيد بـ« كلٍّ »[١٧].
ـ تنبيهان : أوَّلهما : أنَّ أجمع وجمعاء لا يثنّيان .

---

(١) ص٥١٣ .
(٢) ص ٥١٨ .
(٣) ص٥٢١ .
(٤) ص٥٣٢ .
(٥) ص٥٣٣ .
(٦) ص٥٤٤ .
(٧) ص٥٥٢ .
(٨) ص٥٥٧ .
(٩) ص٥٧١ .
(١٠) ص٥٨٠ .
(١١) ص٥٨٦ .
(١٢) ص٥٩٠ .
(١٣) ص٥٩٢ .
(١٤) ص٥٩٦ .
(١٥) ص٦٠٥ .
(١٦) ص٦١٢ .
(١٧) ص٦٢٧ .

ثانيهما : أنَّ أجمع وجمعاء وجُمَع لا ينصرفن[١].

ـ تنبيهٌ في معنى أجمع، وأكتع، وأبصع، وأبتع[٢].

ـ تنبيهٌ في أقسام البدل بالنّظر إلى التّعريف والتّنكير[٣] .

ـ تنبيهٌ في ناصب المصدر المعنويِّ[٤].

ـ تنبيهٌ في حذف عامل المصدر[٥].

ـ تنبيهٌ فيه توضيحٌ وبيانٌ لما تقرَّر ولما يأتي في ما ينتصب على الظَّرفيَّة[٦].

ـ تنبيهٌ في ما يُعَدُّ من المبهم[٧].

ـ تنبيهٌ في التّفريق بين الحال المؤكّدة لصاحبها، والمؤكّدة لعاملها[٨].

ـ تنبيهٌ في ناصب التّمييز بعد الأعداد والمقادير[٩].

ـ تنبيهٌ في إعراب "غير" و"سِوى" و"سُوى" و"سواء"[١٠] .

ـ تنبيهٌ في الفرق بين النّكرة المقصودة وغير المقصودة في النّداء[١١].

ـ تنبيهٌ في تعريف المفعول معه، ومحترزات التّعريف[١٢] .

ـ تنبيهان : أوّلهما : في استدراك بعض حروف الجرّ الّتي لم يذكرها النّاظم .

ثانيهما : في تعلّق حروف الجرّ، وذكر الخلاف في ذلك[١٣].

أمَّا الفوائد الّتي كان الشّارح يعقدها فهي مكمِّلةٌ للباب، وتتضمّن زياداتٍ أثرت الشّرح، وكانت على النّحو التّالي :

ـ فائدةٌ في لغات الكلمة[١٤].

ـ فوائد : أوّلها : في (يخشى) ما هو من الكلام ؟ .

ثانيها : في حدِّ المقصور .

ثالثها : في حدِّ المنقوص[١٥].

ـ فائدةٌ في التّفريق بين جمع القلّة والكثرة[١٦] .

---

(١) ص٦٣٠ و٦٣١.
(٢) ص٦٣٣ .
(٣) ص٦٥٣-٦٥٦ .
(٤) ص٦٧٩ .
(٥) ص٦٨٠-٦٨٤.
(٦) ص٦٩٢-٦٩٤ .
(٧) ص ٧٠١ و٧٠٢ .
(٨) ص٧١٢-٧١٤ .
(٩) ص٧٣٠ .
(١٠) ص٧٤٢ .
(١١) ص٧٦٥ .
(١٢) ص٧٧٧-٧٧٩ .
(١٣) ص٧٩٦-٧٩٨ .
(١٤) ص٢٦٨ .
(١٥) ص٣٢٥ .
(١٦) ص٣٤٦ .

ـ فائدةٌ في التَّفريق بين نون المثنَّى وجمع المذكَّر السَّالم، وما أُلْحِق بهما[١].

ـ فائدةٌ في ما يستوي فيه لفظ المنصوب والمجرور[٢].

ـ فائدةٌ في أعمِّ النّكرات[٣].

ـ فائدةٌ في أعرف المعارف[٤].

ـ فائدةٌ في الأوجه الجائزة في « أكلت السَّمكة حتّى رأسها »[٥].

ـ فائدةٌ في الحكمة في ورود العطف بالواو، وبالفاء، وبالواو والفاء في أوائل بعض السور[٦]. وهي فائدةٌ نفيسةٌ .

ـ فائدةٌ نفيسةٌ في هل القوم رجال ونساءٌ أم رجالٌ ليس إلاَّ ؟ [٧].

ـ فائدةٌ في بعض شروط "لا" النَّافية للجنس[٨].

وكذا عقد الشَّارح عدّة خواتم ختم بها بعض الأبواب ضمَّنها مسائل لم ترد في النَّظم، وكانت على النَّحو التَّالي :

ـ خاتمةٌ في المبنيّ، وحدِّه[٩].

ـ خاتمةٌ في أحوال الفاعل في اللَّفظ والمعنى[١٠].

ـ خاتمةٌ في حكم وقوع الظَّرف خبرًا عن الأحداث والأشخاص[١١].

ـ خاتمةٌ في جواز تقدُّم الخبر في باب إنَّ وأخواتها إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا[١٢].

---

(١) ص٣٥٧ .
(٢) ص٤٠١ .
(٣) ص٤٢٤ .
(٤) ص٤٣٠ .
(٥) ص٤٧٩ .
(٦) ص٦١٤ .
(٧) ص٧٤٤ و٧٤٥ .
(٨) ص٧٥٣ .
(٩) ص٣٤١ .
(١٠) ص٥٢٢ .
(١١) ص٥٤٤ .
(١٢) ص٥٦٣ .

ـ خاتمةٌ في أحوال تعدُّد النُّعوت[١].

ـ خاتمةٌ في أنَّه ليس من التَّوكيد قوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[٢]، وليس من توكيد الجملة قول المؤذّنين : « الله أكبر، الله أكبر »[٣].

ـ خاتمةٌ في أوجه بدل الاسم[٤].

ـ خاتمةٌ في ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعوليَّة المطلقة[٥].

ـ خاتمةٌ في نيابة المصدر عن الظَّرف[٦].

ـ خاتمةٌ في كون الحال غير منتقلةٍ[٧].

ـ خاتمةٌ في تقسيمات « لا »، وأنواعها[٨].

وعقد الشَّارح تتمَّتين : أولاهما : في عطف البيان[٩]، وثانيتهما : في ما يقوم مقام لام التّعليل في جرّ المفعول لأجله[١٠].

ومن خلال هذه النِّقاط يتبيَّن مدى حرص الشَّارح على إثراء الشَّرح باقتناص هذه المسائل وجمعها، ومدى حرصه على أن تكون متميِّزةً مستقلَّةً عن مسائل النَّظم.

١٧ـ الميل إلى الاختصار، وعدم التّكرار في الشَّرح، وعدم الاستطراد.

كان الشَّارح ميَّالاً إلى الاختصار، وعدم التّكرار، وعدم الاستطراد في الشَّرح، يظهر ذلك جليًّا في عدَّة مظاهر، منها :

أ ـ قول الشَّارح : « وكذا يقال في إعراب البواقي »[١١].

---

(١) ص٥٨١ .
(٢) سورة الفجر الآيتان ٢١ و ٢٢ .
(٣) ص٦٣٧-٦٣٩ .
(٤) ص٦٥٧ .
(٥) ص٦٨٤ و٦٨٥ .
(٦) ص٧٠٤ .
(٧) ص٧١٩ .
(٨) ص٧٥٣-٧٥٧ .
(٩) ينظر : ص٦١٦ .
(١٠) ص٧٧٣ و٧٧٤ .
(١١) ص٣٨٥، وينظر :ص٣٨٧ .

ب ـ قوله ـ أيضًا ـ : « ويقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها »[١].

جـ ـ إتيانه بجزءٍ من البيت المراد شرحه، وقوله : « إلى آخره »[٢].

د ـ عدم تمثيله لبعض ما يذكره من قواعد لوضوحه[٣].

هـ ـ إحالاته على ما سبق[٤]، أو ما سيأتي[٥].

و ـ عدم التَّوسُّع في إيراد الخلاف، وقد سبقت الإشارة إليه[٦].

ز ـ تفسير مرجع الضّمير فقط في لفظ النَّظم، كما في قوله : « **وعنوا** أي : النُّحاة »[٧]، وقوله : « **وغيره** وهو المضمر »[٨]، وقوله : « **أقسامه** أي : الإعراب »[٩]، ونحو ذلك[١٠].

على أنَّ الشَّارح كرَّر ذكر بعض الأحكام، كتكراره ذكر عوامل الجرِّ[١١]، وقد أحسَّ هو بذلك فقال مُعْتَذرًا : « وإنَّما ذكرت هذا هنا ـ وإن كان معلومًا مِمّا تقدَّم ـ لزيادة الفائدة؛ إذ هي مُرادي، ولو مع التّكرار، وكلَّما كُرِّر الشَّيء حلا، وازداد وضوحًا وانجلا »[١٢].

١٨ ـ إعراب بعض الشَّواهد القرآنيَّة[١٣]، وبعض كلماتٍ من بعض الأبيات الشِّعريّة الّتي يستشهد بها[١٤]، وكذا إعراب بعض الأمثلة الّتي ذكرها وإن كان إعراب المثال واضحًا، ولعلَّ ذلك لغرضٍ تعليميٍّ؛ وهو إفادة القارئ طريقة الإعراب .

---

(١) ص٣٢٢ .
(٢) ص٤٠٨ وغيره، وبخاصّةٍ في آخر الشّرح .
(٣) ص٣٠٤ .
(٤) ص٣٣٨ .
(٥) ص٣٢٨ .
(٦) ص١٣٤ .
(٧) ص٤٨١ .
(٨) ص٦٦٧ .
(٩) ص٣٢٧ .
(١٠) ينظر : ص٤٢٥ .
(١١) ص٢٩٧ و٣٨٨ .
(١٢) ص٣٨٩ .
(١٣) ص٤٩٣ .
(١٤) ص٥٠٠ و٥٠١ .

١٩ ـ إيراد نظمٍ أو نظوم لبعض المسائل، كما فعل في أنواع التّنوين[١]، وعلل الممنوع من الصّرف[٢]، وما يشمله الطّلب[٣]، وحكم الفعل مع فاعله المثنّى والمجموع[٤].

٢٠ ـ العناية بلمِّ أطرف الموضوع الّذي يتكلّم عنه، وربط آخره بأوّله، فقد كان الشّارح حريصًا على العناية بذلك عندما يقول : « وحاصل ما تقدّم »[٥].

٢١ ـ عدم النّصِّ على المصدر الّذي ينقل عنه في غالب الشّرح .

وسيأتي ـ بمشيئة الله ـ مزيد بيانٍ لهذا عند الكلام عن مصادر الشّارح في المبحث الرّابع[٦].

٢٢ ـ استعمال الأسلوب التّعليميِّ .

لجأ الشّارح إلى الأسلوب التّعليمي أعني أسلوب السُّؤال والجواب كأساس لتوضيح الرّأي الّذي يعرضه أو لتفسيره وتقريبه إلى أذهان قارئيه[٧]، ويظهر ذلك جليًّا في قوله : « فوائد تتعلّق بالباب :

الأولى : إن قيل لك : « يخشى » ما هو من الكلام ؟ .

فقل : فعلٌ مضارعٌ معتلٌّ، ولا تقل : مقصورٌ؛ لأنَّ القصر والمدَّ من خصائص الأسماء »[٨].

وكذا في قوله : « فإن قيل : الصّرف ما هو ؟، قلنا : هو تنوينٌ في آخر الاسم المتمكّن »[٩].

---

(١) ص٢٩٥ .
(٢) ص٣٩٢-٣٩٤ .
(٣) ص٤٨٢ .
(٤) ص٥١٧ .
(٥) ينظر : ص٢٧٨ و٤١٠ و٤٨٦ .
(٦) ص١٥٧ .
(٧) ينظر : المراديّ وكتابه ص١٥٧ .
(٨) ص٣٢٥ .
(٩) ص٤٠٠ و٤٠١ .

وكذا في إكثاره من قوله : « اعلم »[١]، وكلُّ ذلك لشدِّ انتباه القارئ، ومحاولة توضيح المسألة الّتي يشرحها، وتقريبها للأذهان .

٢٣ ـ إيراد وذكر بعض اللُّغات .

اهتم الشَّارح بإيراد بعض اللُّغات في بعض الألفاظ أو الاستعمالات والأساليب، ومن ذلك :

أ ـ ذكره لغة حِمْير في جعلها « أم » بدل « أل » أداةً للتَّعريف[٢].

ب ـ ذكره اللُّغات في حركة نون المثنَّى[٣].

جـ ـ ذكره اللُّغات في « كَلِمة »[٤].

د ـ ذكره اللُّغات في « لَعَلَّ »[٥].

هـ ـ ذكره أنَّ من العرب من ينصب بـ"إنَّ" وأخواتها الجزأين[٦] .

و ـ ذكره كون « متى » حرف جرٍّ في لغة هذيل[٧].

ز ـ ذكره أنَّ « لعلَّ » تقع جارَّةً في لغة عُقَيل[٨].

ح ـ ذكره أنَّ « ذو » موصول اسميٌّ في لغة طيِّء[٩].

ط ـ ذكره لغة سُلَيم في كسر همزة أيَّان[١٠].

ي ـ ذكره اللُّغات في الفعل الأجوف الثُّلاثيّ، وما كان على صِيغَتَي « انفعل » و« افتعل » معتلَّ العين عند بنائه للمجهول[١١].

ك ـ ذكره اللُّغات في « حاشا »[١٢].

ل ـ ذكره اللُّغات في « سِوَى »[١٣].

---

(١) ينظر : ص٢٧٦ و٢٨٣ و٤٠١ .
(٢) ص٣٠١ .
(٣) ص٣٥٨ .
(٤) ص٢٦٨ .
(٥) ص٥٥٦-٥٥٧ .
(٦) ص٥٥٨ .
(٧) ص٧٩٦ .
(٨) ص٧٩٦ .
(٩) ص٤٤٨ .
(١٠) ص٤٩٧ .
(١١) ص٥٣٢ .
(١٢) ص٧٣٤ و٧٣٥ .
(١٣) ص٧٤٢ .

وقد تفاوت منهج الشَّارح في إيراد هذه اللُّغات فتارةً ينسبها، وتارةً لا يفعل كما يظهر ممَّا تقدَّم .

٢٤ ـ إحالته على بعض المبسوطات في بعض المسائل والأبواب .

حرص الشَّارح على ألاّ يقتصر المطالع والقارئ والمتعلِّم على كتابه، بل أرشده إلى أن يتوسَّع في دراسة بعض المسائل والأبواب بالرُّجوع إلى المبسوطات في هذا العلم .

من ذلك قوله عن جموع الكثرة : « وأمَّا جموع الكثرة فقد اختلفوا في عدَّة أوزانها على أقوالٍ كثيرةٍ مذكورة في المبسوطات »[١].

وقوله في باب إنَّ : « وبسط الكلام في هذا الباب يُطْلب من المبسوطات »[٢].

وقوله في باب المنادى : « ومن أراد الزّيادة فعليه بالمبسوطات »[٣].

٢٥ ـ الإشارة إلى علومٍ أخرى .

ظهر في الكتاب إلمام الشَّارح ببعض العلوم غير النَّحو، ومن ذلك :

أ ـ علم البديع[٤]، وهو أحد علوم البلاغة، فقد تضمَّن الكتاب عدَّة إشاراتٍ إلى مصطلحات بديعيَّةٍ، وكانت على النّحو التّالي :

ـ براعة الاستهلال[٥].

ـ حسن التَّخلّص[٦].

ـ الجناس التَّام المماثل[٧].

ـ اللَّف والنَّشر المرتَّب[٨].

---

(١) ص٣٤٧ .
(٢) ص٥٦٤ .
(٣) ص٧٦٨ .
(٤) ينظر : تعريفه في الحاشية (٦) ص٢٤٣.
(٥) ص٢٤٣ .
(٦) ص٢٤٨ .
(٧) ص٣٤١ .
(٨) ص٦٤٧ .

ب ـ ومن هذه العلوم : الحساب؛ فقد أورد الشَّارح ذكر مقدار الميل والفرسخ والبريد[١]، وهو ممّا تخلو منه كثيرٌ من المصنَّفات النَّحويَّة .

جـ ـ المعارف العامَّة كـ: تعريف التَّقوى[٢]، والمراد بآل النّبيِّ ﷺ[٣]، وتعريف الصَّحابيِّ[٤]، وتعريف الحمد[٥]، وتعريف الفقه[٦]، والتَّفريق بين العربيِّ والأعرابيِّ[٧].

وبَعْدُ فلعلّ في هذه النّقاط السّابقة ما يفصح عن المنهج الّذي اتبعه الشّارح في تأليف هذا الكتاب .



(١) ص٦٩٩ .
(٢) ص٢٣٨ .
(٣) ص٢٤٦ .
(٤) ص٢٤٧ و٢٤٨ .
(٥) ص٢٣٧ .
(٦) ص٢٥٧ .
(٧) ص٢٥١ .

المبحث الرّابع :
مصـــــادره

طوى الفَشْنَيُّ ذكر مصادره كما هي عادة كثيرٍ من المتأخّرين بل والمتقدّمين؛ فلم يفصح إلاّ عن المحصول، وشرح الخلاصة للمراديِّ ـ وهو المطبوع بعنوان « توضيح المقاصد » ـ، كما ذكر كتبًا أخر لم يَنقُل عنها مباشرةً، وإنّما نقل عنها من كتبٍ أخرى، ومن ذلك : شرح التّسهيل، شرح الكافية الشّافية، وغيرها[1].

كما نقل نصوصًا وآراء عن عددٍ من العلماء؛ فذكر الخليل، وسيبويه، والكسائيَّ، وقطربًا، وهشامًا، والشّيبانيّ، والأخفش، والفرّاء، والمازنيَّ، والزِّياديَّ، والمبرِّد، وابن كيسان، والزَّجّاجيَّ، وأبا عليٍّ الفارسيِّ، وابن جنّي، والجوهريَّ، وابن برهانٍ، والجرجانيَّ، والأعلم، والحريريَّ، وابن السِّيد، وابن الطّراوة، والزَّمخشريَّ، وابن الدَّهّان، وابن معزوزٍ، وابن معطٍ، وابن الخبّاز، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالكٍ، وأحمد الجَنْديَّ، والمراديَّ، وابن هشامٍ، والشّاطبيَّ[2]؛ وجُلُّ هؤلاء كان نقله عنهم عن طريق مصادر لم يفصح عن شيءٍ منها سوى ما تقدَّم .

وقد استطعت بتوفيقٍ من الله ثُمَّ بجهدٍ متواصلٍ، وتصفُّحٍ وقراءةٍ لجلِّ المؤلّفات والمصادر النّحويّة أن أَرُدَّ معظم نصوص هذا الشّرح إلى المصادر الّتي نُقلت عنها؛ وذلك إن كان النّصُّ منقولاً نقلاً حرفيًّا أو بتصرُّفٍ يسيرٍ .

---

(١) ينظر : فهرس الكتب المذكورة في المتن ص٨٥٦ .

(٢) ينظر : فهرس الأعلام ص٨٤٧ .

وعند النَّظر في هذه المصادر ومدى استفادة الفَشْنِيِّ منها أستطيع تقسيمها إلى قسمين :

أ ـ مصادر أكثر النَّقل عنها .

ومنها : ما يلي :

١ ـ الوافية شرح الكافية لركن الدِّين الأستراباذيِّ (مطبوعٌ) .

ولم يصرِّح الفَشْنِيُّ بذكر هذا الكتاب، إلاّ أنَّه نقل عنه عدَّة نصوصٍ وتعليلاتٍ؛ من ذلك :

ـ قوله بعد حدِّ الاسم : « والمراد : الدِّلالة الأوَّليَّة ... »[١].

ـ قوله بعد حدِّ الفعل : « والمراد الدِّلالة الأوَّليَّة ... »[٢].

ـ قوله : « قد يدخل حرف الجرِّ على الفعل على سبيل الحكاية ... »[٣].

إلى غير ذلك من النُّصوص[٤].

٢ ـ شرح الخلاصة للمراديِّ (توضيح المقاصد والمسالك ـ مطبوعٌ) .

وقد صرّح الفَشْنِيُّ بالنَّقل عن هذا الكتاب، وعن مؤلِّفه، فصرَّح بالمراديِّ في قوله عند تعريف الإعراب على أنَّه لفظيٌّ : « وهو اختيار ابن مالكٍ، ونسبه للمحقِّقين، وهو أقرب للصَّواب كما قاله المراديُّ »[٥].

وصرّح باسم كتابه في قوله : « وقال المراديُّ في شرح الخلاصة : وما صِيغَ من اسم الحدث فالظَّاهر أنّه من المختصِّ ... »[٦].

كما نقل عنه عدّة نصوصٍ من غير نَصٍّ على ذلك منها :

١ ـ كلامه عن أوجه شبه الاسم بالحرف[٧].

---

(١) ص٢٧٢-٢٧٣ .
(٢) ص٢٧٥-٢٧٦ .
(٣) ص٢٩٨ .
(٤) ص٦٦٢ .
(٥) ص٣١٦، وينظر : ص٥٦٤ .
(٦) ص٧٠٢ .
(٧) ص٣٣٢ .

٢ ـ نقله عن ابن الدّهّان معنى « هنو »[١].

٣ ـ المذاهب في "أل"[٢].

٤ ـ شروط التّثنية[٣] .

وغير ذلك من النُّصوص[٤].

وعن طريقه نقل عن شرح التّسهيل[٥]، وشرح الكافية الشّافية[٦].

٣ ـ القلادة الجوهريَّة شرح الحلاوة السُّكريَّة (مخطوطٌ) .

هذا الكتاب شرحٌ لنظم هو « الحلاوة السُّكّريَّة »، والنّظم والشَّرح للآثاريِّ، شعبان بن محمّد بن داود بن عليٍّ القُرشيِّ، أبي سعيدٍ، زين الدّين، المتوفّى سنة ٨٢٨هـ، وقد كان شاعرًا، ناظمًا، نحويًّا[٧].

والشَّارح ـ وإن لم يصرّح بهذا الكتاب ـ نقل عنه عدّة نصوصٍ في أوَّل الشَّرح، وآخره، وأوسطه؛ فمن نقله عنه في أوَّل الشَّرح : النُّصوص الّتي أوردها في فضل الإعراب[٨]، والتّنبيه الّذي تناول زمن السِّين وسوف[٩].

ومن نقله عنه في وسط الشَّرح ما نقله عنه من الحكمة في ورود العطف بالواو، وبالفاء، وبالواو والفاء في أوائل بعض السُّور، وهو نقلٌ نفيسٌ لم أظفر به عند غيرهما .

ومن نقله عنه في آخر الشَّرح قوله : « وقد انتهى بنا الغرض من هذا الشَّرح إلى هنا ... وقد فتح الله تعالى في هذا الشَّرح بما تدعو إليه

---

(١) ص٣٦٥ .
(٢) ص٣٠٠ .
(٣) ص٣٧٤ .
(٤) ينظر : ص٣٤١ و٣٥٥ .
(٥) ص٣٧١ .
(٦) ص٧٠٢ .
(٧) ينظر في ترجمته : الضّوء اللاّمع ٣٠١/٣، الأعلام ١٦٦/٣ .
(٨) ص٢٥٢ .
(٩) ص٣٠٩ .

الحاجة من علم العربيَّة، وما لا بدَّ لمعرفته لكلِّ طالبٍ ... »[١].

والَّذي يظهر لي أنّ الفَشْنيَّ كان معجبًا بهذا الكتاب؛ فقد أسمى شرحه « القلادة الجوهريَّة » تقليدًا له .

ومِمَّا يُقَوِّي ذلك ما وجدته من نقله عنه نقلاً منتزعًا من موضعين متباعدين، وهو قوله : « وقيل : الاسم والفعل والحرف كثلاثة أثوابٍ بيضٍ صبغ أحدها أحمر، والثَّاني أسود، وتُرِكَ الثَّالث بغير صباغٍ؛ فصار ترك العلامة له علامةً »، وقوله عقب ذلك :

« **تنبيهٌ**

يحتاج الحرف في جزئيَّته إلى اسمٍ وفعلٍ »[٢].

فما قبل قوله : « تنبيهٌ » منقولٌ عن القلادة الجوهريّة ل ٧ب، وما بعده منقولٌ عنها ل ٨٠أ، وتعليل ذلك هو استحضاره للكتاب، وإعجابه به .

وعن طريق القلادة الجوهريَّة نقل الشَّارح عن ابن هشامٍ قوله : إنّ عوامل الجرّ اجتمعت في البسملة[٣]، وغير ذلك[٤].

وقد كان للآثاريِّ شخصيَّةٌ علميَّةٌ بارزةٌ فأكثر من انتقاد بعض أعلام النَّحو كابن مالكٍ[٥]، وابن هشامٍ[٦]، إلاَّ أنَّ الفَشْنيَّ لم يتابع الآثاريَّ في هذه النَّقداتِ، غير أنَّه تابعه في بعض أوهامه وأخطائه كما في عدّه « أقاويل » و« أكاذيب » من جمع جمع الجمع، وهو خطأٌ،

---

(١) ص٨٠٩ .
(٢) ص٣١٥ .
(٣) ص٣٨٩ .
(٤) ينظر : ص٣٨٥ .
(٥) ينظر : القلادة الجوهرية للآثاري ل٥ب و٦أ و٢٣ب و٢٥أ و٢٧أ .
(٦) ينظر : القلادة الجوهريّة للآثاريّ ل٥أ، ١٦أ، ٣٣أ .

وسيأتي بمشيئة الله بحث هذه المسألة[١].

٤ ـ شرح الآجُرُّوميَّة للأزهريِّ (مطبوعٌ) .

سبق أنَّ هذا الشَّرح يعدُّ من أشهر شروح المقدِّمة الآجُرُّوميَّة، وأبعدها صيتًا على الرَّغم من أنَّه من الشُّروح المتوسِّطة، بل هو إلى الإيجاز والاختصار أقرب .

وقد أفاد الفَشْنيُّ من هذا الشَّرح ـ وإن لم يصرّح باسمه ـ فنقل عنه عدّة نصوص، ومن ذلك قوله :

« ثُمَّ اعلم أنَّ الاسم ثلاثةٌ مضمرٌ نحو : أنا، ومظهرٌ كـ : زيدٍ، ومبهمٌ نحو : هذا »[٢]، وغيره[٣].

وقد تجاوز نقل الفشنيّ عن هذا الكتاب نقل الفقرات إلى نقل صفحاتٍ كاملةٍ كما في باب الإعراب[٤]، وعن طريقه نقل عن ابن الجوزيِّ في جامع المسانيد[٥].

٥ ـ شرح الآجرُّوميَّة، للرَّمليِّ (مطبوعٌ) .

شرح الآجرُّوميَّة للرَّمليِّ شرحٌ متميِّزٌ يميل إلى التوسُّع والزِّيادة على ما في الأصل بذكر مسائل وأبوابٍ، وأعدُّ هذا الشَّرح من أنفع شروحها، وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدُّكتور : علي موسى الشَّومليِّ، وهو في الأصل رسالة ماجستير[٦]، إلاَّ أنَّ في النّصّ المطبوع أخطاءً وتحريفاتٍ .

وقد كان هذا الكتاب من أهمِّ مصادر الفَشْنيِّ ـ وإن لم يصرّح باسمه ـ؛

---

(١) ص١٨٦ . (٢) ص٢٧٦ .

(٣) ينظر : ص٣١٤ و٣٨١ و٣٨٧ .

(٤) ص٣١٨ . (٥) ص٥٠٧ .

(٦) ينظر : الجهود اللُّغويّة خلال القرن الرّابع عشر ص٧٩ .

فقد نقل عنه نصوصًا وأبوابًا برمَّتها، ومن ذلك : باب لا[١]، باب الاستثناء[٢]، باب التَّمييز[٣]، شرح حروف الجرِّ[٤]، إلى غير ذلك ممّا استوفيته في حواشي التَّحقيق .

وعن طريقه نقل عن بعض أعلام النَّحو رأيهم في بعض المسائل[٥]، وعن طريقه نقل نصوصًا من كتب ابن هشامٍ دون تصريحٍ[٦].

و لم يقتصر الشَّارح على النَّقل عن هذا المصدر بل تابع الرَّمليَّ في بعض أخطائه وأوهامه، من ذلك : جعله "إيَّا" ضمير المتكلِّم، والمخاطب، والغائب، والمفرد، والمثنّى، والجمع؛ وهو خطأٌ، وسيأتي ـ بمشيئة الله ـ بحث هذه المسألة[٧] .

ب ـ مصادر لم يكثر النَّقل عنها .

ومنها : ما يلي :

١ ـ شرح ملحة الإعراب للحريريِّ (مطبوعٌ) .

وقد نقل الشَّارح عن هذا الكتاب عددًا من النّصوص من غير تصريحٍ باسمه، ومن ذلك :

ـ قوله : « وإذا كان المؤنَّث ممدودًا قلبت الهمزة في جمعه واوًا ... »[٨].

ـ قوله : « وتسمّى هذه الأسماء المعتلّة لوجود حروف العلّة ... »[٩].

ـ قوله : « وقد علم أنَّ الجمع الَّذي فيه ألفٌ وتاءٌ مزيدتان في آخره ... سواءٌ أكانت علامة تأنيث واحده ... »[١٠]، وبداية النَّقل هي قوله : « سواءٌ أكانت » .

---

(١) ص٧٤٧ مع الحاشية (١) .
(٢) ص٧٣٣ مع الحاشية (٨) .
(٣) ص٧٢٢ مع الحاشية (٣) .
(٤) ص٧٨٢ مع الحاشية (٢) .
(٥) ص٥٩٦ و٦٠٩ .
(٦) ص٥٨٠ و٦٢٧ و٦٣٧ .
(٧) ص١٩٠ .
(٨) ص٣٥٢ و٣٥٣ .
(٩) ص٣٧١ .
(١٠) ص٣٨٢ .

٢ ـ الفصول الخمسون . لابن معطٍ (مطبوعٌ) .

نقل الشَّارح عن هذا الكتاب عدَّة نصوص، غير مصرّحٍ باسمه، ومنها :

حديثه عن حدّ الحرف[١]، وعن تعليل البناء على حركةٍ وأمثلة ذلك[٢]، وغير ذلك[٣].

٣ ـ المحصول لابن إياز (مخطوطٌ) .

صرّح به الفَشْنيُّ مرَّةً واحدةً في قوله : « ومعنى الإخبار كما في المحصول كونه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً »[٤].

وقد وقفت في المحصول على موضع آخر يتقارب فيه نصّه ونصّ القلادة الجوهريّة، وهو قول الفشنيّ في باب الظّرف : « والفرسخ ثلاثة أميال، والميل أربعة آلاف خطوةٍ، والبريد ثمانيةٌ وأربعون ألف خطوةٍ؛ لأنّه أربعةُ فراسخ »[٥].

٤ ـ شرح المصباح لأحمد الجَنْديِّ .

صرَّح به الفَشْنيُّ مرَّةً واحدةً حيث نسب للجنديّ أنّه يرى أنَّ الجملة الفعليَّة أشرف من الجملة الاسميَّة[٦]، ولم أقف على النَّصِّ في شرح المصباح[٧]، والّذي يظهر أنَّ الشَّارح نقل هذه المعلومة عن مصدرٍ لم أطّلع عليه .

٥ ـ نور السَّجيَّة في حلِّ ألفاظ الآجُرُّوميَّة للخطيب الشّربينيّ .

الخطيب الشِّربينيُّ أحد شيوخ الفَشْنيِّ ـ كما تقدَّم ـ[٨]، وقد كانت استفادة الفَشْنيِّ من هذا الكتاب لشيخه استفادةً محدودةً؛ فلم أقف من

---

(١) ص٢٧٦ .
(٢) ص٣٣٩ .
(٣) ينظر : ص٤٢٣ و٤٥٣ و٤٥٥ .
(٤) ص٣٠٤ .
(٥) ص٦٩٩ .
(٦) ينظر : ص٢٨٠ و٢٨١ .
(٧) تنظر : الحاشية (٢) ص٢٨١ .
(٨) ينظر : ص١١١ .

ذلك إلاَّ على نصَّين فقط[١].

٦ ـ التّفسير الكبير للرَّازيِّ .

نقل عنه الشَّارح نصَّين في مقدِّمة الكتاب[٢]من غير تصريحٍ بالنَّقل .

وهُنَاك مصادر وجدت تطابقًا بين بعض نصوص الشَّرح ونصوصها، لكن لا أجزم بنقل الفشنيّ عنها، ومن هذه المصادر :

١ ـ شرح شذور الذَّهب لابن هشامٍ[٣].

٢ ـ أوضح المسالك لابن هشامٍ[٤].

٣ ـ الحدود للأبَّديِّ[٥] أحمدُ بن محمَّد بن محمَّد (المتوفّى سنة ٨٦٠هـ)[٦] .

هذه هي أهمُّ المصادر الّتي ظهر لي في التَّحقيق استفادة الفَشْنيِّ منها، أو تطابق النّصوص بينها وبين شرحه « القلادة الجوهريَّة » .

على أنَّ للفَشْنيِّ مصادرَ أخر لم أستطع الكشف عنها؛ إذ بعض نصوص الشَّرح ـ وهي قليلةٌ جدًّا ـ لم أتمكَّن من إرجاعها إلى أيِّ مصدرٍ من المصادر الّتي رجعت إليها، وقد تكون هذه النّصوص ممّا اطَّلع عليه الفَشْنيُّ وصاغه بأسلوبه، أو تكون منقولةً من مصادر مخطوطةٍ؛ والعلم عند الله .



---

(١) ص٢٥٦ و٤١٦ .

(٢) ص٢٤٢ .

(٣) ينظر : ص٤٢١ .

(٤) ينظر : ص٦٩٢ .

(٥) ينظر : ص٢٨٤ .

(٦) ينظر : الضّوء اللاّمع ٢/١٨٠ .

المبحث الثامن :
شـــواهـــده

تحتلُّ الشَّواهد مكانةً بارزةً في النَّحو العربيِّ؛ إذ « لا غنى لكلِّ نحويٍّ من شاهدٍ يستشهد به ليسند قاعدته، ويؤيِّد به وجهة نظره، ويدعم به مذهبه في مسألةٍ ما »[١].

ويُعرَّف الشَّاهد بأنَّه جزئيٌّ يذكر لإثبات القاعدة من كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وكلام العرب العرباء الثّابتة فصاحتهم الموثوق بعربيّتهم[٢].

وقد حرص الفَشْنيُّ على تعضيد ما يذكره من أحكامٍ بالشَّواهد، وكانت شواهده متنوّعةً متعدّدةً؛ فكانت على النّحو التّالي :

أوّلاً : القـرآن الكريـم وقراءاتـه :

أكثر الشَّارح من الاستشهاد بآي الذِّكر الحكيم؛ فهو أبلغ كلامٍ وأفصحه، « وقد اتّفقت كلمة علماء اللُّغة وأئمَّة النَّحو على اختلاف مذاهبهم النَّحويَّة على أنَّه الينبوع الصَّافي، والمعين الّذي لا ينضب للشَّواهد الصَّحيحة الفصيحة »[٣]، ولذلك عُدَّ القرآن « أعرب وأقوى في الحجَّة من الشِّعر »[٤].

وقد بلغت الآيات المستشهد بها في هذا الكتاب ستًّا وثمانين ومائتي

---

(١) الشّواهد والاستشهاد ص ٢١ .

(٢) ينظر : إتحاف الأبجاد ص٦٠ . وينظر : الاقتراح ص٤٨، الرّواية والاستشهاد باللّغة ص١٠١-١٠٣، الشّواهد والاستشهاد ص٢١ .

(٣) الشّواهد والاستشهاد ص ٢٠١ ـ ٢٠٢ .

(٤) معاني القرآن للفرّاء ١٤/١ .

آية بالمكرَّر، وهو عددٌ كبيرٌ إذا ما قيس بحجم الكتاب .

وقد تفاوت منهج الشَّارح في إيراد الآيات فتارةً تُسْبق الآية بما يدلُّ على أنَّ ما سيأتي آيةٌ من كتاب الله كأن يقول : « كما في قوله تعالى ... »[١]، أو « نحو قوله تعالى »[٢]، أو « كقوله تعالى »[٣]، ونحو ذلك[٤]، وهو الأعمُّ الأغلب، وتارةً لا يفعل ذلك اعتمادًا على معرفة القارئ، وسيأتي التَّمثيل له .

وكان الشَّارح في إيراد الشَّواهد مقتصرًا على موضع الشَّاهد من الآية، وكثيرًا ما كان غير معنيٍّ بالإفصاح عن وجه الاستشهاد بها لوضوحه ممّا سبقه، إلاّ أنَّه في بعض المواضع بيَّن وجه الاستشهاد كما في قوله في مجيء الحال من المفعول به معنًى :

« ومثالها من المفعول معنًى : ﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾، فالعامل هنا إمّا معنى هاء التَّنبيه، أي : أُنبِّه، أو معنى ذا، أي : أشير، وحينئذٍ يكون ﴿ بَعْلِى ﴾ مفعولاً به، و﴿ شَيْخًا ﴾ حالٌ منه »[٥].

وجميع الآيات المستشهد بها في هذا الكتاب كانت برواية حفصٍ[٦] عن عاصمٍ[٧] من القرّاء السّبعة، ولم يقع الاستشهاد بغير قراءة عاصمٍ

---

(١) ص٢٤٤و ٢٨٢ .
(٢) ص٤٠٢ و٤٩١ و٦٦٤ .
(٣) ص٢٨٢ و٢٨٧ و٥٤٨ .
(٤) ينظر : ص٢٦٧ و٣٠٧ و٣٢٥ .
(٥) ص٧١٠ و٧١١ .
(٦) هو : حفص بن سليمان بن المغيرة الأسديّ ولاءً، أبو عمر الكوفيّ، كان أعلم أصحاب عاصم بقراءته، تُوفّي سنة ١٨٠هـ .
ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء ١/١١٦، غاية النّهاية ١/٢٥٤ .
(٧) هو : عاصم بن أبي النّجود بهدلة الكوفيّ، تابعيٌّ من أهل الكوفة، أخذ القراءة عن أبي عبد الرّحمن عبد الله بن حبيب السُّلميّ، وهو مشهورٌ بالفصاحة والإتقان، ومِمّن أخذ عنه : حفصٌ وأبو بكر بن عيّاش، تُوفّي سنة ١٢٨هـ .

برواية حفصٍ إلاّ في قوله تعالى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾[١] بإسقاط الألف[٢] من ﴿ وَاعَدْنَا ﴾ وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء[٣]، من السّبعة[٤].

وأمّا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾[٥] ـ بسكون اللاّم[٦] ـ فقد نسبها الشّارح[٧] إلى قالون مقتصراً عليه، وهي قراءة عاصمٍ، وحمزة[٨]، والكسائيّ من السَّبعة[٩] .

⇦

ينظر في ترجمته : السّبعة ص٦٩، معرفة القرّاء ١/٧٣، سير أعلام النّبلاء ٥/٢٥٦، غاية النّهاية ١/٣٤٦ .

(١) سورة الأعراف من الآية ١٤٢ .

(٢) ينظر : ص٧٢٦ .

(٣) هو : أبو عمرو زبّان ـ على الأشهر ـ بن العلاء بن عمّارٍ التّميميّ المازنيّ، إمام أهل البصرة في اللّغة والأدب، عالمٌ بالقراءة ووجوهها، أخذ القراءة عن أهل الحجاز مجاهدٍ وسعيد بن جبيرٍ وغيرهم، من تلاميذه : الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأصمعيّ، تُوفّي سنة ١٥٤هـ .

ينظر في ترجمته : السّبعة ص٧٩، أخبار النّحويّين البصريّين ص٤٦، إنباه الرّواة ٤/١٣١، إشارة التّعيين ص١٢١، معرفة القرّاء ١/٨٣، سير أعلام النّبلاء ٦/٤٠٧، غاية النّهاية ١/٢٨٨ .

(٤) تنظر المصادر في الحاشية (١٠) ص٧٢٦ .

(٥) سورة الحجّ من الآية ٢٩ .

(٦) ينظر : ص٤٩١ .

(٧) ص٤٩١ .

(٨) هو : حمزة بن حبيبٍ الزّيّات، أبو عمارة الكوفيّ، إمام أهل الكوفة في عصره، أخذ القراءة عن الأعمش وغيره، ومن تلاميذه : سفيان الثّوريّ والكسائيّ، تُوفّي سنة ١٥٦هـ .

ينظر في ترجمته : السّبعة ص٧١، معرفة القرّاء ١/٩٣، سير أعلام النّبلاء ٧/٩٠، غاية النّهاية ١/٢٦١ .

(٩) تنظر المصادر في الحاشية (٧) ص٤٩١ .

وقد يستشهد بقراءة عاصمٍ برواية حفصٍ ولا يتعرّض لغيرها، ومن ذلك :

١ ـ استشهاده بقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾[١] « بالنّصب »[٢]، والقراءة بنصب ﴿ نكون ﴾ قراءة عاصمٍ برواية حفصٍ، وابن عامرٍ[٣]، وحمزة من السَّبعة[٤] .

٢ ـ استشهاده بقوله تعالى : ﴿ لعَلِّيَ أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ۝ أَسْبَابَ السَّمَوٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[٥]« بالنّصب »[٦]، والقراءة بنصب ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ قراءة عاصمٍ برواية حفصٍ من السّبعة[٧].

وقد يُشِير الشَّارح إلى القراءات الواردة في جزء من الآية كما في إشارته إلى القراءات في قوله تعالى : ﴿ تَأْمُرُوٓنِّى ﴾[٨] حيث قال :

« إذا اتّصل بالأفعال الخمسة نون الوقاية جاز حذفها تخفيفًا، وإدغامها في نون الوقاية، والفكُّ، وقرئ بالثّلاثة ﴿ تَأْمُرُوٓنِّى ﴾ »[٩]، وفي هذا الجزء من الآية ثلاث قراءاتٍ، وهي :

---

(١) سورة الأنعام من الآية ٢٧ .

(٢) ص٤٨٤ .

(٣) هو : عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبيّ، أبو عمران الشّاميّ، مقرئ أهل الشّام، أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهابٍ المخزوميّ عن عثمان ـ رضي الله عنه ـ وغيره، تُوفّي سنة ١١٨ .

ينظر في ترجمته : السّبعة ص٨٥، معرفة القرّاء ٦٧/١، غاية النّهاية ٤٢٣/١ .

(٤) تنظر المصادر في الحاشية (٦) ص٤٨٤ .

(٥) سورة غافر من الآيتين ٣٦ و ٣٧ .

(٦) ص٤٨٤ .

(٧) تنظر : المصادر في الحاشية (٩) ص٤٨٤ .

(٨) سورة الزّمر من الآية ٦٤ .

(٩) ص٤١٦ .

١ ـ قرأ نافعٌ[١] وجعفرٌ وابن عامرٍ في إحدى الرّوايتين بنونٍ خفيفةٍ على حذف إحدى النّونين .

٢ ـ قرأ ابن عامرٍ في الرّواية الأخرى بنونٍ على الأصل بلا إدغامٍ .

٣ ـ قرأ الباقون بالتّشديد ـ أي : بالإدغام ـ لاجتماع المثلين[٢].

وكذا في قوله : « وقوله تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾[٣] بالرّفع على البدل من الواو في ﴿ فَعَلُوهُ ﴾، وبالنّصب على الاستثناء »[٤]، والقراءة بالرّفع في ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ قراءة السّبعة غير ابن عامرٍ فإنّه قرأ بالنّصب[٥].

وقد يذكر إجماع القرّاء كما في قوله : « ... قال تعالى : ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِ ﴾[٦] أجمعت السّبعة على النّصب »[٧].

وممّا يتقدّم يتبيّن أنَّ الشّارح لم يُعْنَ بنسبة أغلب القراءات الّتي يذكرها شأنه شأن المصادر الّتي نقل عنها، فهو لم ينسب إلاّ قراءة قالون، ولم يقع في الكتاب الاستشهاد بقراءةٍ شاذّةٍ .

---

(١) هو : نافع بن عبد الرّحمن بن أبي نعيمٍ الأصبهانيّ اللّيثيّ ولاءً، أبو عبد الرّحمن المدنيّ، إمام أهل المدينة في القراءة، أخذ عن جماعة من التّابعين، ومِمّن أخذ عنه : عيسى بن مينا (قالون)، وعثمان بن سعيد (ورش)، تُوفّي سنة ١٦٩هـ .
ينظر في ترجمته : السّبعة ص٥٣، طبقات القرّاء ١/١٠٤، سير أعلام النّبلاء ٧/٣٣٦، غاية النّهاية ٢/٣٣٠ .

(٢) تنظر : الحاشية (٤) ص٤١٦ .

(٣) سورة النّساء من الآية ٦٦ .

(٤) ص٧٣٧ .

(٥) تنظر : الحاشية (٥) ص٧٣٧ .

(٦) سورة النساء من الآية ١٥٧ .

(٧) ص٧٤٠ .

ثانيـًا : الحديـث النّبـويّ .

الحديث النّبـويُّ « منبـعٌ ثـرٌّ، ومصـدرٌ أصيـلٌ مـن مصـادر الشّـواهد النّحويّـة تَعْنَـى بـه اللّغـة العربيّـة، وتفيـد منـه ثـروةً تُضـاف إلى متنهـا، وأساليبَ جديدةً تدخـل استعمالاتها »[١]، إلاّ أنّـه لم يشـع الاستشـهاد بالحديث النّبويّ في المصـادر النّحويّـة المتقدّمـة حتّـى كـان السُّـهيليُّ[٢]، وابن خروفٍ[٣]، ثمّ ابن مالكٍ[٤]أوّل من أكـثروا الاستشـهاد بـالحديث، وتبعهم الرّضيُّ[٥]، وشرّاح الألفيّة، ومن أبرزهم ابن هشامٍ[٦].

---

(١) الشّواهد والاستشهاد ص٢٩٧ .

(٢) هو : عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعميّ السُّهيليّ الأندلسيّ، أبو القاسـم وأبـو الحسن، إمامٌ في اللّغة والنّحو والحديث، من شيوخه : ابن العربيّ، وابن الطّرواة، وممّن أخذ عنه : عبد المجيد بن عمر الرُّنديّ، من مصنّفاتـه : نتـائج الفكـر (ط)، الـرّوض الأُنف (ط)، الأمالي (ط)، توفّي سنة ٥٨١هـ .

ينظر في ترجمته : إنباه الرّواة ١٦٢/٢، إشارة التّعيين ص١٨٢، بغية الوعاة ٨١/٢ .

(٣) هو : عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّدٍ الحضرميّ الأشبيليّ، أبو الحسن : إمامٌ في النّحـو واللّغة، من شيوخه : الخدبُّ، وابن ملكـون، ومـن تلاميـذه : اللّورقـيّ، وابـن هشـامٍ الخضراويّ، من مصنّفاته : شرح الكتاب « تنقيح الألباب » (طبع جـزءٌ مـن الموجـود منه)، شرح جمل الزّجّاجيّ (طبع منه الجزء الأوّل في جزأين)، توفّي سنة ٦٠٩هـ .

ينظر في ترجمته : إشارة التّعيين ص٢٢٨، بغية الوعـاة ٢٠٣/٢، مقدّمـة تحقيـق شـرح الجمل ١٩/١ .

وينظر في رأيه : شرح الجمل ١٠٨/١ (قسم الدّراسة) .

(٤) ينظر : التّسهيل ص٤٦ (المقدّمة) .

(٥) هو : محمّد بن الحسن الأستراباذيّ : إمامٌ في العربيّة، اشـتهر بكـتابيـه : شرح الكافيـة (ط)، وشرح الشّافية (ط)، توفّي سنة ٦٨٨هـ تقريبًا .

ينظـر في ترجمتـه : بغيـة الوعـاة ٥٦٧/١، شـذرات الذّهـب ٣٩٥/٥، خزانـة الأدب ٢٨/١، هديّة العارفين ١٣٤/٢ .

(٦) ينظر : ابن هشامٍ الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحويّ ص٤٩٦ وما بعدها .

وقد رأى بعض النّحاة كابن الضّائغ[١]، وأبي حيّان[٢] أنَّ القواعد النّحويَّة لا يُستشهد عليها بالأحاديث لما ثبت من رواية الحديث بالمعنى، وكون رواة الحديث في الأعمّ الأغلب من الأعاجم .

وتوسّط قومٌ منهم الشّاطبيّ[٣] فأجازوا الاستشهاد بنوعٍ من الحديث دون نوعٍ، وهو ما مال إليه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة[٤] .

و لم تلق دعوى المانعين آذانًا صاغيةً لدى المتأخّرين من النُّحاة ممّن جاء بعد ابن مالكٍ؛ فقد أخذوا عن ابن مالكٍ نحوه، وتجويزه الاستشهاد بالحديث، والاحتجاج به، وتصويب بعض الأساليب والتّراكيب لوقوعها في الحديث[٥].

وكان الشّارح من هذا الفريق المتابع لابن مالكٍ في هذا الرّأي فقد

---

(١) هو : عليٌّ بن محمّد بن عليّ بن يوسف الكتاميّ الإشبيليّ، أبو الحسن، بلغ الغاية في النّحو، لازم الشّلوبين، ومن تلاميذه : أبو حيّان، ومن مصنّفاته : شرح الزّجّاجيّ (خ)، تُوفّي سنة ٦٨٠هـ .
ينظر في ترجمته : إشارة التّعيين ص ٢٣٥، بغية الوعاة ٢٠٤/٢ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٤٩/١ (المقدّمة) .

(٣) تنظر ترجمته في : الحاشية (٥) ص٦٥٠ .

(٤) ينظر في الاستشهاد بالحديث النّبويّ وما قيل فيه : خزانة الأدب ٩/١-١٥، دراسات في العربيّة وتاريخها ص١٦٦-١٨٠، الشّواهد والاستشهاد ص ٢٩٩-٣٧٧، الحديث النّبويّ الشّريف وأثره ص٣٠٧-٤٦٠، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث النّبويّ ص١٥ وما بعدها، الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ ص٩٩-١٣٤ .
وينظر قرار مجمع اللّغة بالقاهرة في : مجلّة المجمع ٧/٤ .

(٥) مستندي في ذلك : ما يلحظه كلُّ قارئ لكتب النّحو عند المتأخّرين من شيوع نحو ابن مالكٍ في ألفيّته و تسهيله، وشيوع الاستشهاد بالحديث النّبويّ فيها، وغالب هذه الأحاديث هي شواهد ابن مالكٍ . وتنظر : المصادر المثبتة في تعليقي على الأحاديث الواردة في هذه الرّسالة ففيها شاهدٌ لما تقدّم .

استشهد في كتابه هذا على مسائل نحويَّةٍ بثمانية أحاديث[١].

وعلى الرُّغم من أنَّ الفَشْنيَّ وُصِفَ بأنَّه « من المشتغلين بالحديث »[٢]، وهو وصفٌ منطبقٌ عليه لاهتمامه بالحديث، إلاَّ أنَّه في هذا الكتاب تابع مصادره في عدم عزو الحديث وتخريجه في الأعمِّ الأغلب؛ فهو لم يخرِّج إلاَّ حديثًا واحدًا وهو قوله ﷺ : « لَيْسَ مَن امْبرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ »؛ فقد قال عنه : « رواه الإمام أحمد في مسنده »[٣].

وجميع الأحاديث الّتي استشهد بها الشَّارح ممّا تداولته المصادر النّحويَّة، وهي في الأعمِّ الأغلب في المسانيد السِّتّة، و لم يخرج عن ذلك إلاّ حديث « يا عظيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ » فهو ليس في المسانيد السّتّة، وإسناده ضعيفٌ[٤].

و لم يُعْنَ الشَّارح ببيان وجه الاستشهاد بهذه الأحاديث لوضوحه .

ثالثًا : المأثور من أقوال الصّحابة وكلام العرب .

من السَّماع الّذي يحتج به النُّحاة كلام العرب نثرًا ونظمًا ما دام أنَّه ثابت النَّقل عن فصحاء موثوق بعربيّتهم[٥]، وفي هذا الكتاب استشهد الشّارح على بعض المسائل النّحويّة بأقوالٍ لبعض الصَّحابة ـ وهم من العرب الخُلَّص ـ وجملةٍ من المأثور من كلامِ العرب .

وقد استشهد الشَّارح بخمسة أقوالٍ لبعض الصَّحابة، وهي :

---

(١) ينظر : فهرس الأحاديث ص٨٢٩، الأحاديث ذوات الأرقام : ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٨ ، ٩، ١١ ، ١٣ ، ١٤ .

(٢) الأعلام ١/١٠٩ .

(٣) ص٣٠٢ .

(٤) تنظر : الحاشية (٧) ص٧٦٦ .

(٥) ينظر : الاقتراح ص٤٨ .

١ ـ « إذنْ يَحْلِفُ يا رسولَ الله »[١].

٢ ـ « إنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وإنَّه مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لا يُسْمع النَّاسَ » . وقد نسبه لعائشة ـ رضي الله عنها ـ، وقال عقبه : « رواه ابن الجوزيّ في جامع المسانيد »[٢].

٣ ـ « مِن قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرأَتَهُ الوُضُوءُ »[٣].

٤ ـ « وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيامًا »[٤].

٥ ـ « يَا رَسُولَ الله إنَّ ابْنِي كَان عَسِيفًا عَلى هَذا، أي : أجيرًا عنده »[٥].

ويُلْحظ على استشهاد الشَّارح بهذه الآثار أنَّه لم يحاول نسبة أكثرها؛ فلم ينسب إلاَّ واحدًا منها، وكذا لم يحاول تخريجها إلاَّ واحدًا، وكان تخريجه له قاصرًا[٦]، وكذا لم يبيِّن وجه الاستشهاد بها لوضوحه، وهو في هذا كلّه تابعٌ لمصادره .

وقد استشهد الشَّارح ببعض المأثور من كلام العرب، فأورد في شرحه لبعض المسائل واحدًا وعشرين قولاً، صرّح بنسبة بعضها للعرب تبعاً لمصادره .

ومن أشهر هذه الأقوال :

إنَّها لإبل أم شاءٌ[٧]، عليه مائةٌ بيضاً[٨]، اللَّيلة الهلالُ[٩]، أخرجها متى كمه[١٠]، وغيرها[١١].

---

(١) ص٤٧٦ .
(٢) ص٥٠٦ .
(٣) ص٥١٣ و٥١٤ .
(٤) ص٧١٨ .
(٥) ص٧٩٠ .
(٦) ينظر تخريجه في الحاشية (٩) ص٥٠٦ .
(٧) ص٦٠١ .
(٨) ص٧١٧ .
(٩) ص٥٤٥ .
(١٠) ص٧٩٦ .
(١١) ينظر : فهرس أقوال العرب ص٨٣٢ و٨٣٣ .

رابعًا : الشّعر .

نال الشّعر حظوةً لدى النُّحاة؛ « فالشّعر هو المنبع الّذي استقى منه النُّحاة على اختلاف مذاهبهم، وأماكنهم، وأزمانهم معظم شواهدهم »[١]، وما كان ذلك إلاّ لما لمسه النُّحاة من الاعتناء بالشّعر من قائله، وراويه، ولما تمتّعوا به من كونهم رواةً وحفّاظًا لهذا الشّعر فَسَهُل عليهم إيراده، والاحتجاج به إلى غير ذلك من التّعليلات الّتي قيلت في سرّ هذه المكانة[٢].

وقد قُسِّم الشُّعراء ثلاثة أقسامٍ من حيث الاستشهاد بشعرهم :

١ ـ قسمٌ يُسْتشهد بشعره إجماعًا؛ وهم الجاهليُّون والمخضرمون .

٢ ـ قسمٌ لا يُسْتشهد بشعره؛ وهم المولّدون، وهم من لم يدركوا عصر الاحتجاج الّذي ينتهي في الحاضرة بمنتصف القرن الثّاني الهجريّ أو آخره على ما صحّحه مجمع اللّغة المصريّ، وفي البادية بمنتصف القرن الرّابع أو آخره[٣] .

٣ ـ قسمٌ كان بعض المتقدّمين كأبي عمرو بن العلاء لا يستشهد بشعره، ورأي الجمهور صحّة الاستشهاد به، وهم الإسلاميُّون جريرٌ، ومَن في طبقته، ومَن عاصرَهم[٤].

وقد كان الشّارح حريصًا على إيراد بعض الشّواهد الشّعريّة لبعض المسائل اللُّغويّة والنّحويّة فبلغت شواهد الشّعر لهاتيك المسائل سبعةً وستّين شاهدًا، وبعض هذه الشّواهد أكثر من بيتٍ[٥] .

---

(١) الشّواهد والاستشهاد ص٢٩ .

(٢) ينظر : الشّواهد والاستشهاد ص٣٤ .

(٣) ينظر في هذه المسألة : عصور الاحتجاج في النّحو العربيّ ص١٩٣ وما بعدها، الاحتجاج بالشّعر في اللّغة ص٧٨ وما بعدها .

(٤) ينظر : الخزانة ١/٥-٦ .

(٥) ينظر : فهرس الشّواهد الشّعريّة ص٨٣٤ .

وجميع شواهد الشَّارح ممّا تناقلته المصادر النَّحويَّة باستثناء بيتٍ واحدٍ، وهو[١]:

إنَّ الَّتي سَلَبَتْ فُؤَادَكَ منلها خُلِقَتْ هَوَاكَ كَمَا خُلِقْتَ هَوًى لَهَا

فلم أقف عليه إلاّ عند الرَّمليِّ في شرحه[٢].

و لم أقف في هذه الشّواهد الّتي أوردها الشّارح على بيتٍ لمولّدٍ إلاّ بيتين :

أوَّلهما : بيت أبي نُوَاسٍ المشهور، وروايته لدى الشَّارح كما في بعض المصادر النَّحويَّة[٣]:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ

والشَّارح مسبوقٌ بعددٍ من النُّحاة الّذين استشهدوا به أو تمثّلوا به .

ثانيهما : بيت الآثاريّ الّذي أورده الشَّارح في زمن السِّين وسوف، وهو[٤]:

سَيَنقَضِي عُمْرِي إِذَا لَمْ تَعْجَلِي بِالْوَصْلِ يَا هِنْدُ وَسَوفَ تُسْأَلِي

وهذان البيتان لم ينبِّه عليهما الشَّارح، و لم ينسبهما .

و لم يهتم الفَشْنيُّ بنسبة أغلب أبيات الشِّعر، شأنه شأن كثيرٍ من المتقدِّمين والمتأخّرين؛ إذ إنَّ « النُّحاة لا يُعْنَونَ في الكثير الغالب بنسبة الشَّواهد إلى قائليها، بل يكتفون عادةً بقولهم : وقال الشَّاعر : ...، وكقول الشَّاعر : ... »[٥]، إلاّ أنَّ الفشنيّ لم يُهْمِل النِّسبة بالمرَّة، بل قد نَسَبَ ثمانية شواهد؛ وهي :

---

(١) ص٥٢٦ .

(٢) تنظر : الحاشية (٥) ص٥٢٦ .

(٣) تنظر : الحاشية (٨) ص٦٠٣ .

(٤) ينظر : ص٣٠٩، مع الحاشية (٣) .

(٥) الشّواهد والاستشهاد ص١٢١ .

١ ـ قول العجّاج[١] :

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ

الأبيات .

٢ ـ وقوله [أي : العجّاج][٢] :

مَا هَاجَ أَشْجَانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَنْ

الأبيات .

٣ ـ قول النّابغة[٣] :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

٤ ـ قول الأحوص[٤]:

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

٥ ـ قول امرئ القيس[٥]:

فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعًا فَأَلْهَيْتُهَا عَن ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

٦ ـ قول زهير[٦]:

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَن عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ

٧ ـ وقول زهيرٍ ـ أيضًا ـ[٧]:

وَمَا أَدْرِي وَلَسْتُ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

٨ ـ قول جرير[٨]:

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً .....

كما نسب بيتًا للبيدٍ[٩] في سياق إيراد حديثٍ للنّبيِّ ﷺ : وهو قوله ﷺ : « أصدق كلمةٍ قالها الشّاعر كلمة لبيدٍ :

---

(١) ص٢٨٩ و٢٩٠ .
(٢) ص٢٩٠ .
(٣) ص٢٩١ .
(٤) ص٢٩٣ .
(٥) ص٤٢٠ .
(٦) ص٤٦٠-٤٦١ .
(٧) ص٧٤٥.
(٨) ص٥٩٧ .
(٩) ص٢٦٧ .

ألاَ كُلُّ شيءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ »

وقد تباينت طريقة الشَّارح في إيراد الشَّواهد الشِّعريّة، فكان في الأعمِّ الأغلب يورد الشَّاهد الشِّعريَّ كاملاً، وتارة يكتفي بشطره .

واكتفى مرَّةً بكلمةٍ من البيت، وذلك في قوله :

« أمَّا أل الموصولة فإنَّها قد تدخل على المضارع عند الجمهور ضرورةً كَـ:الْيُجَدَّعُ »[1]، واليجدَّعُ آخر كلمةٍ في عجز بيتٍ من الطَّويل، وهو قول ذي الْخِرَق الطُّهويِّ :

يَقُولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ الْيُجَدَّعُ[2]

ولم يعمد الشَّارح إلى بيان وجه الاستشهاد في معظم الشَّواهد اعتمادًا على فهم القارئ، إلاَّ أنَّه قد بيَّنه في بعض الشَّواهد كما في قوله في حذف نون الأمثلة الخمسة :

« وقد تحذف النُّون مع عدم النَّاصب والجازم كقوله :

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

فحذف النُّون من "تَبِيتِي" »[3].

وقد يُعْرِبُ بعض الشّاهد كقوله في الجزم بـ« إذْ ما » :

« ورابعها : إذْ ما نحو قوله :

وإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَن إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

فـ"إذْ مَا" حرف شرطٍ على الأصحِّ، و"تأت" فعل الشَّرط وعلامة جزمه حذف الياء، و"تُلْفِ" جواب الشَّرط، وعلامه جزمه حذف الياء أيضًا »[4] .

---

(١) ص٢٩٩ .
(٢) تنظر : الحاشية (٤) ص٢٩٩ .
(٣) ص٤١٦ و٤١٧ .
(٤) ص٤٩٤ و٤٩٥ .

المبحث السّادس :
شخصيّة مؤلّفه العلميّة من خلاله

كان الفَشْنيُّ مشاركًا في النَّحو شأنه شأن كثير من العلماء الَّذين ضربوا في كلِّ علمٍ بسهمٍ، وكتابه « القلادة الجوهريَّة » يدلُّ على فهمٍ وإدراكٍ لمغازي النَّاظم ومقاصده في الغالب .

وقد أحسن الفَشْنيُّ اختيار مصادره الّتي استقى منها شرحه، ولا يعيب الكتاب هذه النُّصوص الّتي قمت بإرجاعها إلى مصادرها؛ فكم من مؤلَّفٍ يظنّ الدَّارسون أنَّه من بُنيَّاتِ فكر مؤلِّفه، وهو في الحقيقة نقولٌ مجموعةٌ بلا عزوٍ .

ولم يقتصر جهد الفَشنيِّ على الجمع والنَّقل، بل كان ذا شخصيَّةٍ علميَّةٍ تتَّضح في النِّقاط التَّالية :

١ ـ في التّتمَّات، والتَّنبيهات، والفوائد الَّتي عقدها في كتابه؛ فهي تكشف عن رغبته في إفادة القارئ فائدةً زائدةً على النَّظم، وتدلُّ على سعة اطِّلاعه .

٢ ـ في إضافاته على النُّصوص الَّتي ينقلها، ومن ذلك :

أ ـ الاستشهاد بأبياتٍ لم ترد في الكتاب الّذي منه نقل النَّصَّ؛ فقد استشهد بقول العجَّاج[1]:

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ
مِن طَلَلٍ أَمْسَى يُحَاكِي الْمُصْحَفَنْ
رُسُومُهُ وَالْمَذْهَبَ الْمُزَخْرَفَنْ

ولم يقع الاستشهاد في المصدر المنقول عنه النَّصُّ، وهو توضيح

(١) ص٢٩٠ .

المقاصد[١] إلاَّ بالبيت الأوَّل، وكذا وقع في معظم المصادر النّحويَّة[٢].

ب ـ الزِّيادة على النّصّ المنقول كما في قوله عند حديثه عن قطع النّعت إذا اختلف معنى العامل : « وإن اختلفا وجب القطع كـ: جاء زيدٌ، ورأيت بكرًا الكاتبين أو الكاتبان »[٣]، فقوله : « أو الكاتبان » غير موجودٍ في شرح الرّمليّ المنقول عنه النّصّ[٤]، وغيره .

٣ ـ في تصرُّفه في النّصِّ ممّا يدلُّ على فهمه العميق له، من ذلك :

حذفه من نقله عن الأزهريِّ[٥] والحريريِّ[٦] في حروف العلّة أنَّ الألف شرطها أن ينفتح ما قبلَها فلم يذكره؛ لأنّه من المعلوم أنّ الألف لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحًا[٧].

٤ ـ في موقفه من القول بزيادة أحرفٍ في كتاب الله :

فقد دعا الفَشْنيُّ إلى التّأدُّب مع كلام اللهِ عزَّ وجلَّ بعدم إطلاق القول بالزِّيادة في ألفاظ القرآن قائلاً :

« واعلم أنَّ الأدب أصلٌ كبيرٌ في الْمُضِيِّ عليه فينبغي لِلْمُعْرِب أن يجتنب الألفاظ الموهمة ما لا يليق بجناب الله تعالى وكلامه، فلا يُقال على شيءٍ من القرآن : مزيدٌ ـ وإن كان معناه غير مرادٍ لكن في لفظه جوازه ـ بل يُقال : مؤكّدٌ »[٨].

---

(١) تنظر : الحاشية (٣) ص٢٩٢ .

(٢) تنظر : الحاشية (٤) ص٢٩٠ .

(٣) ص٥٨١ .

(٤) تنظر : الحاشية (٥) ص٥٨١ .

(٥) ص٣٢٢ .

(٦) ص٣٧١ .

(٧) تنظر : الحاشية (٩) ص٣٢٢ .

(٨) ص٥١٤ .

وهذه الدَّعوة منه تدلُّ على شخصيَّةٍ علميَّةٍ متميِّزةٍ .

٥ ـ في كلامه عن مسألةٍ لم أقف على من تكلّم عنها رغم البحث وسؤال المختصِّين؛ وهذه المسألة هي أنَّ الجملة الاسميَّة أشرف من الجملة الفعليَّة[١]، وقد اجتهدت في توجيه هذه المسألة في تعليقي عليها[٢].

٦ ـ في اعتراضه على النَّاظم كما في قوله :

« وفي عبارته تسامحٌ؛ فإنَّ التزام النَّقص في أبٍ وتالييه كقوله ... نادرٌ ... »[٣].

٧ ـ في قوله بجواز حذف حرف العطف؛ حيث يقول :

« وقول النَّاظم **وَاوٌ أَلِفُ وأبٌ أخٌ حمٌ** بحذف حرف العطف، وهو شائع سائغٌ في الكلام الفصيح »[٤]، وهو قولٌ لم يقل به إلاّ نفرٌ قليلٌ من النُّحاة منهم : ابن عصفور، وابن مالكٍ، والأكثرون على قصر هذا الحذف على الضَّرورة أو الشُّذوذ[٥].

ولعلَّ فيما تقدَّم ما يدلُّ دلالةً أكيدةً على أنَّ الفَشْنيَّ كان ذا شخصيَّةٍ علميَّةٍ، ولم يقتصر دوره في هذا الكتاب على مجرّد النّقل والجمع، وإن كان جمعه ونقله في غاية الجودة .



---

(١) ص٢٨٠ .

(٢) تنظر : الحاشية (٤) ص٢٨٠ .

(٣) ص٣٦٩ و٣٧٠ .

(٤) ص٣٧٩ .

(٥) تنظر : الحاشية (٢) ص٣٧٩ .

المبحث السّابع :
تقويم الكتاب

هذا الكتاب ضمَّنه مؤلِّفه « ما تدعو إليه الحاجة من علم العربيَّة »، وقام فيه بشرح نظم الآجُرُّوميَّة المتميِّز « الدُّرَّة البهيَّة » شرحًا يجاريها إلاَّ أنَّ كلَّ كتابٍ عندما يعرض على ميزان النَّقد لا بُدَّ أن تكون له ميزاتٌ، وتكون عليه مآخذٌ، ولذا قمتُ بتقويم الكتاب من هاتين النَّاحيتين، وفيما يلي تفصيل ذلك :

أوَّلاً : مميِّزاته :

من أهمّ مميِّزات هذا الشَّرح ما يلي :

١ ـ الوضوح، وعدم التَّعقيد، وسلاسة العبارات .

وهذا الأمر واضحٌ لقارئ الكتاب؛ فهو ذو أسلوبٍ سهلٍ بعيدٍ عن التَّعقيد والغموض .

٢ ـ عدم التَّوسُّع في الشَّرح بذكر الخلاف واستقصاء الأقوال ممَّا يُمكِّن القارئ من الإلمام بمسائله بكلّ سهولةٍ ويُسْرٍ .

٣ ـ إفادته من مصادر متنوّعةٍ ومختلفةٍ أثْرت الكتاب بمادَّةٍ علميَّةٍ نافعةٍ .

٤ ـ إحالاته على المبسوطات في بعض المسائل ممّا يدلُّ على حرص مؤلِّفه على أن يستفيد القارئ ويستزيد .

٥ ـ عنايته بذكر بعض التَّعليلات لبعض الأحكام النَّحويَّةِ .

وقد تقدَّمت الإشارة إلى ذلك في منهجه[1].

---

(١) ينظر : ص١٤٤ .

٦ ـ تعرُّضه لمسائل لم ترد في « الدُّرَّة البهيَّة »، بل إنَّ المؤلِّف زاد بابًا لم يرد فيها، وهو « باب عطف البيان » .

٧ ـ ذكره لمسألةٍ لم أقف عليها عند غيره، وهي مسألة كون الجملة الاسميَّة أشرف من الجملة الفعليَّة .

٨ ـ انفراده بنقولٍ لم أقف عليها إلاَّ في المصدر الّذي نقل عنه، وهذه النّقول قلَّ أن توجد عند غيره، من ذلك :

أ ـ ذكر الحكمة في ورود العطف بالواو، وبالفاء، وبالواو والفاء في أوائل بعض السُّور[١].

ب ـ نقله أنَّ « "يا" للقريب والبعيد، و"أي" للقريب، والهمزة لما هو أقرب، و"أيا" للبعيد، و"هيا" لما هو أبعد »[٢].

جـ ـ ذكره أكثر من حدٍّ للتَّنوين[٣].

٩ ـ عنايته بالحدود، وذكره أكثر من حدٍّ في بعض الأحيان .

وقد تقدَّم ذكر ذلك تفصيلاً[٤].

---

(١) ينظر : ص٦١٤-٦١٥ .

(٢) ص٧٥٩ .

(٣) ينظر : ص٢٨٣ .

(٤) ينظر ما سبق : ص١٣٠ .

ثانيـًا : المآخذ عليـه .

على الرُّغم ممَّا تقدَّم فإنَّ الكتاب لا يخلو من مآخذ، وسأقتصر ـ هنا ـ على أبرزها[١]؛ ومن ذلك ما يلي :

١ ـ الإيجاز الشَّديد في شرح بعض الأبواب، كما فعل في شرح الموصول[٢].

٢ ـ إغفال بعض جزئيَّات النَّظم عند الشَّرح، كما فعل في « باب لا » فلم يتعرّض لشرح قول النَّاظم : « مركّبًا »[٣] في قوله :

وَعِندَ إفْرَادِ اسْمِهَا الْزَم الْبنَا مُرَكّبًا .....

٣ ـ الإحالة الخاطئة :

وقع للشّارح إحالاتٌ قليلة على مواضع سابقةٍ أو لاحقةٍ لم يكن مصيبًا فيها؛ ومن ذلك :

أ ـ قوله : « فالجرُّ من خواصّ الاسم بناءً على أنّ الأصل في الفعل ألاّ يدخل عليه شيءٌ من الإعراب لعدم العِلّة المقتضية له كما ستعرفه ـ إن شاء الله تعالى ـ في باب الإعراب »[٤].

ولم يتكلّم فيه عن هذا، وإنّما تكلّم عن علّة إعراب المضارع، وذكر أنّ الأصل في الأفعال البناء[٥].

ب ـ قوله : « معنى المضارعة المشابهة، والمراد مشابهة الاسم فيما مَرَّ »[٦].

---

(١) لا يخفى أنّ الشّارح تَبِعَ العِمْريطيّ ومن قبله ابن آجُرُّوم في بعض ما أُخِذَ عليهما، وقد سبق الكلام عنه مع الإشارة إلى صفحات القِلادة فأغنى عن إعادته .

(٢) ص٤٤٦-٤٥٢ . (٣) ينظر : ص٧٤٨ مع الحاشية (١١) .

(٤) ينظر : ص٢٩٧ مع الحاشية (٣) . (٥) ينظر : ص ٣٣٥ و٣٣٦ .

(٦) ص٣٣٥ و٣٣٦ .

و لم يسبق أن مرّ شيءٌ يتعلّق بهذا[١] .

جـ ـ قوله : « وأمَّا الإضافة اللّفظيّة فإنّها تُفِيد تخفيف اللّفظ ـ كما سيأتي إن شاء الله في مخفوضات الأسماء ـ »[٢] .

و لم يتكلّم هناك عنها[٣] .

٤ ـ التّناقض :

وقع للشّارح التّناقض في مواضع بأن يختار رأيًا في موضعٍ ثمّ يختار رأيًا آخر في موضعٍ تالٍ؛ وهذه أمثلةٌ لذلك :

أ ـ وقع له تناقضٌ في جعله الاسم والفعل والحرف أقسامًا للكلمة[٤]، ثُمَّ جعلها أقسامًا للكلام[٥]، وكلامه الثّاني محمولٌ على التّسمُّح .

ب ـ تناقض حكمه على نون المجموع على حدِّه؛ فجعلها في أوَّل الكتاب عوضًا عن الحركة والتّنوين[٦]، ثُمَّ ذكر في آخر الكتاب أنَّها ونون المثّنى قائمةٌ مقام التّنوين في المفرد[٧]، ومَرَدُّ هذا التّناقض هو اختلاف المصدر المنقول عنه[٨].

جـ ـ تناقض كلامه في الضَّمَّة والواو أيّهما ينشأ عن الآخر ؟؛ فجعل الضَّمَّة من الواو[٩]، ثُمَّ ذكر أنَّ الواو تنشأ عن الضَّمَّة[١٠].

---

(١) تنظر : الحاشية (١) ص٣٣٦ .
(٢) ص٤٥٨ .
(٣) تنظر : الحاشية (٧) ص٤٥٨ .
(٤) ينظر : ص٢٦٩ .
(٥) ينظر : ص٢٨٣ .
(٦) ينظر : ص٣٥٥ .
(٧) ينظر : ص٨٠١ .
(٨) تنظر : الحاشية (٣) ص٨٠١ .
(٩) ينظر : ص٣٢٨ .
(١٠) ينظر : ص٣٤٤ .

وفي هذه المسألة مذهبان مشهوران، ذكرتُهما في تعليقي على المسألة[١].

٥ ـ الخطأ في تلاوة بعض آيات القرآن الكريم؛ وهو قليلٌ جدًّا، وقد وقع له ذلك فيما يلي :

أ ـ في استشهاده بقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾[٢]، فقد وقع في النّسختين : « الكذب »[٣]، وهو خلاف التّلاوة .

ب ـ في استشهاده بقوله تعالى : ﴿ لَوْلاَ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾[٤]، فقد وقع في النُّسختين : « عليه »[٥]، وهو خلاف التّلاوة .

جـ ـ في استشهاده بقوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ ﴾[٦] فقد وقع في النسختين : « فأغرقناه وجنوده »[٧]، وقد وقع في هذا الخطأ الرّمليّ في شرحه، وتبعه الشّارح، ومِن قبلهما الحلاويّ في شرحه[٧] .

د ـ في استشهاده بقوله تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾[٨]، فقد وقع في النُّسختين : « ما هي إلاّ ... »[٩]، وهو خلاف التّلاوة، وقد وقع هذا الخطأ في إحدى نسخ شرح الرّمليِّ، وهو المصدر الّذي نقل عنه الشّارح[٩].

---

(١) تنظر : الحاشية (٨) ص٣٤٤ .

(٢) سورة طه من الآية ٦١ .

(٣) تنظر : الحاشية (٦) ص٤٨٢ .

(٤) سورة الفرقان من الآية ٧ .

(٥) تنظر : الحاشية (١) ص٤٨٤ .

(٦) سورة القصص من الآية ٤٠ .

(٧) تنظر : الحاشية (٤) ص٥٨٨ .

(٨) سورة المؤمنون من الآية ٣٧ .

(٩) تنظر : الحاشية (١٠) ص٥٨٩ .

هـ ـ في استشهاده بقوله تعالى : ﴿ وَلاَ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَنْ تَأكُلُواْ مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَائِكُمْ ﴾[١]، فقد وقع في النّسختين : « ليس عليكم جناح أن تأكلوا ... »[٢]، وهو خلاف التّلاوة، وقد وقع في هذا الخطأ الرّمليّ في شرحه، وتبعه الشّارح، والرّمليّ متابعٌ للحلاويّ، ومِن قبلهم وقع في هذا الخطأ ابن هشام[٢].

٦ ـ عباراتٌ مجانبةٌ للصّواب .

وقع للشّارح عدّة عباراتٍ مجانبةٌ للصّواب، تبع في معظمها المصادر الّتي نقل عنها؛ ومن هذه العبارات ما يلي :

أ ـ قوله عن اللّفظ إنّ « معناه في اللّغة الإخراج، ومنه قول العرب : لفظت الرّحاة الدّقيق »[٣].

فقوله : « معناه الإخراج » مخالفٌ لما تذكره كتب اللُّغة من أنّ معناه « الرّمي »[٤]، وقد تبع الشّارحُ في هذا الآثاريَّ[٤]؛ على أنّ ما ذكره ليس ببعيدٍ .

ب ـ قوله : « حدُّ المقصور : ما حُبس فيه الإعراب جميعه »[٥].

وهذه العبارة غير صحيحةٍ؛ لأنّ ما ذكره ليس حدًّا للمقصور، وإنّما هو تعليلٌ لتسمية هذا النّوع من الأسماء بالمقصور[٦]، على أنّه عاد وذكر الحدّ الصّحيح للمقصور[٧].

جـ ـ عدّه متابعةً للآثاريِّ "أصاحيب" و"أقاويل" و"أكاذيب" من

---

(١) سورة النّور من الآية ٦١ .

(٢) تنظر : الحاشية (٥) ص٥٩٤ .

(٣) ص٢٦٣ .

(٤) تنظر : الحاشية (٤) ص٢٦٣ .

(٥) ص٣٢٥ .

(٦) تنظر : الحاشية (٣) ص٣٢٥ .

(٧) ينظر : ص٣٢٦ .

جمع جمع الجمع[١]، والصّحيحُ أنّ "أصاحيب" جمع أصحاب (٢)، وأن "أقاويل" من جمع الجمع[٣]، وأنّ "أكاذيب" من جمع الجمع أيضًا، ولكن بالقياس لا بالسّماع[٤]؛ فليست من جمع جمع الجمع .

د ـ قوله في قول الشّاعر :

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِالْعَنبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

إنّه « حذف النّون من "تبيتي" »[٥].

وهذا القول يتوجّه إليه النّقد من ناحتين[٦]:

١ ـ أنّ الأفضل أن يقول : « من تبيتين » ليدلّ على الأصل الّذي وقع فيه الحذف .

٢ ـ أنّ الحذف ليس من « تَبيتي » فحسب، بل من « تَدْلُكِي » أيضًا، بل إنّ « تَبيتي » قد يُخرّج الحذف فيه على أنّه منصوبٌ بـ« أن » مضمرةً بعد الواو في جواب الاستفهام المحذوف همزته؛ أي : أأبيت أسري ؟ وتبيتي ... .

هـ ـ قوله متابعةً للأزهريِّ : « فالجواب بالفاء والواو بعد هذه الأمثلة كلّها منصوبٌ بـ"أن" مضمرةً وجوبًا »[٧].

هذا القول يُنتَقَدُ بأنّ فيه تجوّزًا؛ لأنَّ الواو إذا كانت بمعنى « مع » لاتكون جوابًا، ولا يتهيّأ مِمَّا هي منه أن ينتظم منه شرطٌ وجزاءٌ بعكس الفاء[٨].

---

(١) ينظر : ص٣٤٩ .

(٢) تنظر : الحاشية (٦) ص٣٤٨ .

(٣) تنظر : الحاشية (٣) ص٣٤٩ .

(٤) تنظر : الحاشية (٤) ص٣٤٩ .

(٥) ص٤١٧ .

(٦) تنظر : الحاشية (٢) ص٤١٧ .

(٧) ص٤٨٥ .

(٨) تنظر : الحاشية (٢) ص٤٨٥ .

و ـ قوله : إنَّ إعراب **قائمٌ أخونا** « يُعْلم ممَّا مرَّ »[١].

وهذا القول وهمٌ من الشَّارح؛ لأنَّ الَّذي سبق كان يتحتَّم فيه إعراب الكلمة الأولى مبتدأً، والثَّانية خبرًا، وليس الأمر ـ هنا ـ كذلك، بل في إعراب « قائمٌ أخونا » مذهبان هما :

١ ـ مذهب البصريِّين ومن وافقهم : أنَّ "قائمٌ" خبرٌ مقدّمٌ، و"أخونا" مبتدأٌ مؤخّرٌ .

٢ ـ جوّز الأخفش والكوفيّون أن يُعرب "قائمٌ" مبتدأً، و"أخونا" فاعلاً سادًّا مسدّ الخبر[٢].

ز ـ قوله في باب كان : « وسُمّيت ناقصةً لنقصانها عن سائر الأفعال من [حيث] إنَّها لا تدلُّ على الحدث، ومن حيث إنَّها لا تتمُّ إلاّ بمرفوعها »[٣].

وهذه العبارة غير صحيحةٍ، وصوابها أن يقال : لا تتمّ بمرفوعها، أو لا تتمّ إلاّ بمنصوبها .

على أنَّ الشّارح هنا جمع بين القولين في تعليل تسمية « كان وأخواتها » نواقص، وهما :

١ ـ أنَّها سُمِّيت بذلك لعدم دلالتها على الحدث، وهو مذهب الأكثرين .

٢ ـ أنَّها سُمّيت بذلك لكونها لا تكتفي بمرفوعها؛ وهو مذهب ابن مالكٍ، وغيره[٤].

ح ـ قوله عن "كان" متابعةً للرَّمليِّ : « وهي على قسمين : ناقصةٌ

---

(١) ص٥٣٨ .

(٢) تنظر : الحاشية (١) ص٥٣٨ .

(٣) ص٥٤٦ .

(٤) تنظر : الحاشية (٣) ص٥٤٦ .

... وتامَّةٌ »[١].

والّذي يفهم من كلامه اختصاص "كان" بهذا الحكم، والصَّواب أنَّ جميع أخواتها تستعمل تامَّةً إلاَّ ثلاثة أفعالٍ أُلْزمت النَّقص[٢].

ط ـ قوله عن أفعال باب "كان" متابعةً للرَّمليِّ ـ ومن قبلهما السُّيوطيُّ ـ : « وكلُّها تتصرّف إلاّ "ليس" و "دام" »[٣].

وهذا الإطلاق غير سديدٍ؛ لأنَّ أفعال الباب من حيث التّصرّف وعدمه ثلاثة أقسامٍ :

١ ـ ما لا يتصرّف بحالٍ، وهو "ليس" باتّفاقٍ و"دام" عند الفرّاء وكثيرٍ من المتأخّرين، ومنهم ابن مالكٍ .

٢ ـ ما يتصرّف تصرّفًا ناقصًا، وهو "زال" وأخواتها؛ فإنّه لا يُستعمل منها أمرٌ ولا مصدرٌ، و "دام" عند البصريِّين فإنَّهم أثبتوا لها مضارعًا، وأثبت لها الصَّبَّان مصدرًا .

٣ ـ ما يتصرَّف تصرُّفًا تامًّا ، وهو الباقي من أفعال الباب[٤].

ي ـ قوله : « ومعنى أبصع السُّرعة »[٥].

لم أقف على هذا القول إلاَّ عند الرّمليّ، ومن قبله الحلاويّ، والّذي تدلُّ عليه أكثر المصادر أنّ معناه الاجتماع، وقيل غير ذلك[٦].

ك ـ إدخال "أل" على "كلٍّ" و"بعضٍ"[٧] مع نصِّه على أنّ مذهب

---

(١) ص٥٤٨ .

(٢) تنظر : الحاشية (٧) ص٥٤٨ .

(٣) ص٥٥١ .

(٤) تنظر : الحاشية (٣) ص٥٥١ .

(٥) ص٦٣٣ .

(٦) تنظر : الحاشية (٣) ص٦٣٣ .

(٧) ينظر : آخر الحاشية (٢) ص٦٤٤ .

المحققين منع دخول "أل" عليهما[١]؛ ولعلّ عذره أنّ هذا وقع منه في نصوص منقولةٍ .

ل ـ التجوُّز في بيان الضّمير في "إيّاك" وما تفرّع عنه؛ فقد نصَّ على أنَّ "إيّا" هي ضمير المفرد والمفردة، والمثنى والجمع، والمتكلّم، والمخاطب، والغائب[٢]، وهو في هذا متابعٌ للرّمليّ[٣] .

والصّحيح أنّه لا دلالة في "إيّا" على شيءٍ من ذلك، وإنّما هي المضمر على رأي الجمهور، والدّالُّ هو اللّواحق بعدها[٣].

م ـ قوله في باب الظّرف عن انتصابه بفعلٍ واجب الحذف :

« أو وجوبًا كالواقع خبرًا نحو : السَّفرُ يومَ الجمعة، أو صفةً نحو : مررت برجلٍ يومَ الجمعة، أو حالاً نحو : مررت بزيدٍ يومَ الجمعة، أو صلةً نحو : جاء الّذي يومَ الجمعة، أو مُشْتغلاً عنه نحو : يومَ الجمعة صمتُ فيه، أو مسموعًا بالحذف لا غير نحو : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾[٤] أي : اذكر »[٥].

فالأمثلة الّتي ذكرها في صدرِ كلامه غير جيّدةٍ، والأمثلة الجيّدة أن يُقال : ... أو صفةً نحو : مررت بطائرٍ فوقَ غصنٍ، أو حالاً نحو : رأيت الهلالَ بين السَّحاب، أو صلةً نحو : رأيت الّذي عندك[٦].

وأمَّا جعله العامل في "إذ" مقدّرًا في الآية فهو وَهَمٌ؛ فإنَّ الظَّرف في الآية ـ وهو ﴿ إِذْ ﴾ ـ منصوبٌ بالفعل المذكور ـ وهو ﴿ رَمَيْتَ ﴾ ـ،

---

(١) ص٦٤٤ .

(٢) ينظر : ص ٦٦٧ و٦٦٨ و٦٦٩ .

(٣) تنظر : الحاشية (٤) ص٦٦٧ .

(٤) سورة الأنفال من الآية ١٧ .

(٥) ص٦٩٠ و٦٩١ .

(٦) تنظر : الحاشية (٦) ص٦٩٠ .

والّذي أوقعه في هذا الوهم أنَّ المفسّرين والمعربين يقولون في إعراب ﴿ إِذْ ﴾ إذا تصدّرت الجملة : إنَّ ﴿ إِذْ ﴾ منصوبٌ بمحذوفٍ تقديره "اذكر" .

ومثال المسموع بالحذف قولهم : « حينئذٍ الآن » أي : كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن[١].

٧ ـ الخطأ في نسبة بعض المذاهب والأقوال :

كثيرًا ما كان المتأخّرون ينقلون عن مصادرهم نسبة المذاهب والأقوال من غير تأكّدٍ من صحّة هذه النِّسبةِ؛ ومن هؤلاء الفَشْنِيُّ في هذا الكتاب؛ فقد وقع منفردًا أو متابعًا لمصادره في الخطأ ذاته .

وممّا وقفت عليه من ذلك ما يلي :

أ ـ أنّه نسب للجَنْدِيِّ أنّه يرى أنَّ الجملة الفعليَّة أشرف من الجملة الاسميّة[٢]؛ وهذا القول لم أقف عليه في مظنّته من كتابي الجنْدِيّ « المقاليد » و« الإقليد »[٣]، ولعلَّ للشَّارح مصدرًا في هذه النّسبة لم أقف عليه، وقد يكون الجنديُّ قال هذا في هذين الكتابين في موضعٍ خفي عليّ أو قاله في غيرهما .

ب ـ أنّه نسب إلى سيبويه والأخفش خلافًا في "أصحاب" أهي اسم جمعٍ أم جمعٌ ؟[٤]؛ وهذا وَهَمٌ، والصَّواب أنَّ الخلاف الّذي يذكره العلماء بينهما كان حول "صحبٍ"[٥].

---

(١) تنظر : الحاشية (٢) ص٦٩١ .

(٢) ص٢٨٠-٢٨١ .

(٣) تنظر : الحاشية (٢) ص٢٨١ .

(٤) ينظر : ص٢٤٧ .

(٥) تنظر الحاشية (٥) ص٢٤٧ .

جـ ـ أنّه نسب لابن الحاجب[١] متابعةً للآثاريِّ نظمًا في موانع الصَّرف، وهو :

مَوَانِعُ الصَّرفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ ... ثِنْتَانِ مِنْهَا فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ
عَدْلٌ ووَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جمعٌ ثمّ تركيبُ
والنُّونُ زَائِدَةً من قَبْلِهَا أَلِفٌ ... وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذا القَوْلُ تَقْرِيبُ

والصّحيح أنّ الأخيرين للأنباريِّ[٢].

د ـ أنّه نسب للحريريِّ متابعةً للآثاريِّ[٣] أنّه ذكر موانع الصَّرف في قوله :

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ تِسْعٌ فَهَاكَهَا ... مُبَيَّنَةً إن كُنْتَ في العِلْمِ تَحْرِصُ
فَجَمْعٌ وَتَعْرِيفٌ ووَصْفٌ وعُجْمَةٌ ... وَعَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ مُخَصَّصُ
وَتَرْكِيبُكَ الإِسْمَيْنِ وَالأَلِفُ الَّتِي ... مَعَ النُّونِ زِيْدَا والجَمِيعُ مُخَلِّصُ

والصَّحيح أنَّ هذا النَّظم ليس له[٤].

هـ ـ أنّه نسب لابن هشام نظم موانع الصّرف في قوله[٥] :

مَوَانِعُ الصّرف تِسْعٌ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا ... عَوْنًا لِتَبْلُغَ في إِعْرَابِكَ الأَمَلاَ
اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

والصّواب أنّه أورد الثّاني منهما دون نسبةٍ لقائلٍ[٦] .

---

(١) ينظر : ص٣٩٢-٣٩٣ .
(٢) تنظر : الحاشية (٣) ص٣٩٣ .
(٣) ينظر : ص٣٩١-٣٩٢ .
(٤) تنظر : الحاشية (٢) ص٣٩٢ .
(٥) ص٣٩٤ .
(٦) تنظر : الحاشية (٣) ٣٩٤ .

و ـ نسبته لابن الحاجب[١] أنَّه يرى أنَّ مراتب المشار إليه ثلاثٌ، وبالرُّجوع إلى الكافية وجدت ابن الحاجب يعبّر عن هذا الرّأي بـ"يُقال"، وكذا قال في شرح الوافية، والشَّارح مسبوقٌ في نسبة هذا القول لابن الحاجب بالسُّيوطيِّ، وقال به من المحدَثين الدُّكتور : طارق الجنابيُّ، ونصوص ابن الحاجب لا تدلّ عليه[٢].

ز ـ أنَّه نسب إلى الفرَّاء أنَّه حكى « اذهب إلى زيدٍ أو دع ذلك اليوم »[٣]، وهذا القول ليس حكايةً، وإنَّما هو تمثيلٌ من الفرَّاء، وقد تبعَ الشَّارحُ في هذا عددًا من النّحاة السَّابقين[٤] .

ح ـ أنّه نسب للمازنيِّ أنَّ المصدر المعنويَّ يُنصب بالفعل المذكور معه[٥]؛ وهذا القول مشهورٌ، إلاَّ أنّني عند رجوعي لشرح الكتاب للسّيرافيّ وجدته ينصُّ على أنَّ المازنيَّ نقل ذلك عن بعض النّحويّين[٦].

وبعدُ : فهذه النّقدات لا تغضّ من محاسن هذا الشَّرح ومؤلّفه، ولا تغمطه حقّه؛ فلم يسلم كتابٌ أو مؤلّف من النّقد؛ وهذه النّقدات تتلاشى أمام محاسن هذا الشَّرح، وقد قيل :

وَمَن ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا كَفَى الْمَرْءَ نُبْلاً أَن تُعدَّ مَعَايِبُهْ[٧]



(١) ينظر : ص٤٤٢ .
(٢) تنظر : الحاشية (٧) ص٤٤٢ .
(٣) ينظر : ص٥٩٨ .
(٤) تنظر : الحاشية (١) ص٥٩٨ .
(٥) ينظر : ص٦٧٩ .
(٦) تنظر : الحاشية (٢) ص٦٧٩ .
(٧) البيت من الطّويل؛ وهو منسوبٌ لعليّ بن الجهم . ديوانه ص١١٨ (المستدرك) .

الفصل الثّالث :

موازنةٌ بين :

« القلادة الجوهريّة »
للفشْني

و« غرر الدُّرر الوسيطيّة
لشرح المنظومة العمريطيّة »
لابن عنقاء الحسينيّ
(مخطوط)

الفصل الثّالث :
موازنةٌ بين :
« القلادة الجوهريّة » للفشنيّ
و« غُرر الدّرر الوسيطيّة شرح المنظومة العمريطيّة »
لابن عنقاء الحسينيّ (مخطوط)

حظيت « الدُّرَّة البهيّة » باهتمامٍ وحفاوةٍ بالغين؛ فقد تميّزت من بين نظوم المقدّمة الآجُرُّوميّة بالعناية من قبل الشُّرَّاح، فتوافر لها أكثر من شرحٍ .

وقد عقدتُ هذه الموازنة بين « القلادة الجوهريّة » للفشنيّ، و « غرر الدُّرر الوسيطيّة شرح المنظومة العِمْريطيَّة » لابن عنقاء الحسينيّ لأسبابٍ منها :

١ ـ تقارب العصر الّذي عاشا فيه؛ فالفشنيُّ من علماء القرن العاشر الهجريِّ، وابن عنقاء من علماء أواخر القرن العاشر وأوّل القرن الحادي عشر الهجريّ .

٢ ـ تقارب عصرهما مع عصر النّاظم؛ إذ إنّه من علماء القرن العاشر الهجريّ أيضًا .

٣ ـ توفّر نسخةٍ جيّدةٍ من شرح ابن عنقاء بين يديّ ممّا يُسهّل إجراء الموازنة .

وقد عقدت هذه الموازنة وَفْق نقاطٍ رئيسةٍ ليتبيَّن القارئ معالمها؛ فكانت على النّحو التّالي :

١ ـ سبب شرح الدّرّة البهيّة عندهما :

سبب شرح الفَشْنيِّ وابن عنقاء لمنظومة العمريطيّ « الدُّرَّة البهيّة » واحدٌ تقريبًا؛ فهو ناتجٌ عن استجابةٍ لسؤال من قبل عزيزٍ عليهما، وهو نابعٌ من تقدير وإعجابٍ بالنّظم « الدُّرَّة البهيَّة » .

فالفشنيُّ يقول : « لَمّا كانت الدُّرَّة البهيّة نظم الآجُرُّوميَّة للشَّيخ الإمام ... وشيخنا ... يحيى العمريطيّ ... روضةً قد تضوّع نشرها، وخزانة علمٍ مشتملةً على عرائس من نفائس النَّحو عظيمٍ قدرها ...، سألني من لا أستطيع لقوله ردًّا، ولا أعرف لمعروفه حدًّا من إخواني الأعزّة عليَّ، وأصحابي المترددّين إليَّ أن أجعل عليها شرحًا يُجَاري حُسْنها، ويُظْهر لمتعلّميها طرائق تُسَهِّل عليهم حزنها؛ فأجبته لذلك مستمدًّا من الله العناية، طالبًا منه التَّوفيق والهداية ... »[(١)].

وابن عنقاء يقول : « ... وبعد : فإنّ علم النَّحْو فرضٌ على الكفاية، وهذا في مدحه النّهاية، وإنَّ أجَلَّ مختصرٍ فيه جامعٍ لمهمّات مقاصده ومبانيه هو : الدُّرَّة البهيَّة في نظم الآجُرُّوميّة لشيخ مشايخنا ... أبي زكريّا شرف الدِّين ... العِمْريطيّ ... فإنّه جمع فيه بين العذوبة والرِّقّة، وحسن الانسجام، وزاد على أصله ـ مع الخُلُوِّ عن الحشو ـ بفوائد رفيعة المقام؛ فطالما سألني شرحَها جماعةٌ من الطّلبة ... فلم يزل يتمادى بي الزَّمان حتّى أذن الله ـ تعالى ـ في ذلك، ومنَّ بالتّداني ... »[(٢)].

---

(١) القلادة الجوهريّة ص٢٣١-٢٣٢ .

(٢) غرر الدّرر ل٢أ .

٢ ـ منهج الشّارحين في شرح النّظم، وتناول المسائل النّحويّة :

يختلف الشّارحان اختلافًا كبيرًا في منهج شرحهما للنّظم، وتعليل ذلك من وجهة نظري راجعٌ إلى سببين :

١ ـ اختلاف تكوينهما العلميّ .

٢ ـ اختلاف نظرتهما إلى « الدُّرّة البهيّة » .

أمّا عن السبب الأوّل : فابن عنقاء عالمٌ ونحويٌّ متضلّعٌ، له مشاركةٌ تأليفيَّةٌ في النّحو[١]، وإنّما كان كذلك لأنّه كان شيخ الشّافعيّة في اليمن آنذاك[٢]، ومن المعلوم أنَّ منصبًا كهذا لا يناله إلاّ من تمرّس في العلوم الشّرعيّة، وما تعلّق بها بسببٍ كـ: النّحو .

أمّا الفَشْنيُّ فقد كان عالمًا جلُّ اشتغاله بالحديث والفقه، إلاّ أنَّ له في النّحو مشاركةً تتمثّل في هذا الكتاب؛ فهو ـ وإن كان على اطّلاعٍ ومعرفةٍ بالنّحو وبعض مصادره ـ إلاّ أنّه لم يكن الغالب عليه[٣].

ولذا تباينَ شرحاهما واختلفا وِجْهةً وطريقةً وحجمًا؛ وسيأتي ـ بمشيئة الله ـ بيان ذلك .

وأمّا عن السّبب الثّاني : فقد نظر كلٌّ من الشّارحين إلى النّظم نظرةً تُغَاير نظرة الآخر؛ فقد نظر إليه الفشنيّ على أنّه نظمٌ لمقدّمةٍ نحويَّةٍ مختصرةٍ طبّقت شهرتها الآفاق، وتداولتها أيدي الطّلبة، وكان هذا النّظم أشهر نظومها ـ ولعلّه أفضلها ـ؛ فكان في شرحه لها منطلقًا من هذه النّظرة، وهي أنَّ هذا النّظم يحتاج إلى شرحٍ يُجَاري حُسْنه[٤]، ويقرّبه

---

(١) منها : غرر الدُّرر، تشنيف السّمع بشرح شروط التّثنية والجمع (ينظر : غرر الدُّرر ل٤٣ب و ١١١ب)، الجواب السّامي (ينظر : غرر الدّرر ل ١٩٢ب) .

(٢) ينظر : الأعلام ١١٢/٦ .

(٣) ينظر ما سبق في دراسة الفشنيّ ص١١٠ .

(٤) ينظر : القلادة الجوهريّة ص٢٣٣ .

لدارسيه فهو للمتوسِّط تبصرةٌ وللمنتهي تذكرةٌ[١] .

وأمّا ابن عنقاء فقد نظر إلى النَّظم على أنَّه نظمٌ لمسائل نحويّةٍ اشتملت عليها المقدّمة الآجُرُّوميَّة مع زيادةٍ عليها؛ فكان شرحه معنيًّا بتتبُّع المسائل، وإشباع القول فيها؛ فقد أودعه « فوائد نفيسةً منها ما لم يُودع قبله في كتاب »[٢]، وجمع فيه « محاسن الفنّ البديعة »[٢]، مِمّا أدّى إلى تضخّم حجم الكتاب[٣]، وعدم ملائمته للمتوسِّطين من دارسي النَّحو .

ولعلّ فيما تقدّم ما يُعلِّل اختلاف المنهج في شرحهما للنَّظم، أمّا عن نقاط هذا الاختلاف فَسَأُجْمِلُهَا في النِّقاط التّالية :

١ ـ في طريقة إيراد النّظم :

كان الفشنيُّ يورد النَّظم المتعلّق بالباب أو المسألة، ثُمَّ يتبعه الشّرح مازجًا شرحه بالنّظم في الأعمّ الأغلب .

أمّا ابن عنقاء فقد عَمَدَ إلى شرح النَّظم مباشرةً مجزّئاً له شارحًا كلَّ جزئيّةٍ على حدةٍ .

مثال ذلك قول ابن عنقاء في شرح أوّل باب علامات الإعراب :

« **باب** بيان علامات أقسام **الإعراب** أصالةً ونيابةً .

وإنّما تكون علاماتٍ إذا قُلنا : الإعراب معنويٌّ، وإلاّ فهي الإعراب نفسه، ولمّا كان الكلام لا يستغني عن المرفوعات ـ إذ لا يُتَصوَّر كلامٌ لا مرفوع فيه، / ولهذا سُمّي عمدةً، وغيره فضلةً ـ قدّم الرّفع على غيره فقال : **للرَّفْع** وهو ما يحدثه عامله فعلاً كان، أو حرفًا، أو اسمًا، أو معنًى **مِنْهَا أَرْبَعُ** علاماتٍ **ضمَّةٌ** وهي الأصل، ولهذا لا يقوم غيرها

---

(١) ينظر : القلادة الجوهريّة ص٢٥٩ .

(٢) غرر الدّرر ل٢ب .

(٣) بلغ عدد لوحات غرر الدّرر ١٩٨لوحة، مسطرة اللّوحة فيها ٢٥ سطرًا .

مقامها إلاّ عند تعذّرها مطلقًا، وواوٌ أَلِفٌ

..... كَذَاكَ نُونٌ ثَابِتٌ لاَ مُنْحَذِفْ

وهذه الثّلاثة نائبةٌ عن الضَّمَّةِ .

فالضّمّ يكون علامةً للرّفع ظاهرًا أو مقدَّرًا في أربعة مواضع : .... »[١].

٢ ـ في معالجة المسائل النّحويّة .

لم يتعمّد الفشنيُّ في ثنايا شرحه التّوسُّع في شرح المسائل النّحويّة، بل اقتصر في الغالب على مسائل الدُّرَّة البهيّة، وفي حال رغبته التّوسّع في شرح بعض المسائل النّحويَّة فقد كان يعمد إلى إفراده عن شرح النّظم بجعله تحت قوله : « تنبيهٌ »، أو « فائدةٌ »، أو « تتمّةٌ »؛ وكان في اختيار هذه المسائل معنيًّا بأهمِّ مسائل الأبواب الّتي شرحها[٢].

أمّا ابن عنقاء فقد تعمّد التّوسّع في معالجة وشرح المسائل النّحويَّة توسّعًا كبيرًا في ثنايا شرحه لأجزاء النّظم ذاكرًا في كلِّ بابٍ جميع مسائله تقريبًا[٣].

وقد أحسَّ ابن عنقاء بأنّه قد أطال في ذكر المسائل إلاّ أنّ في جعبته المزيد؛ فلجأ إلى جعل تلك المسائل تحت قوله : « فرعٌ »[٤]، « تتمّةٌ »[٥]، « فائدةٌ »[٦]، « فروعٌ »[٧]، « تنبيهٌ »[٨]، « خاتمةٌ »[٩]، « تكملةٌ »[١٠]،

---

(١) غرر الدّرر ل٢٦أ-٢٦ب، وينظر مقابل ذلك في القلادة الجوهريّة ص٣٤٣ وما بعدها.

(٢) ينظر ما سبق في منهجه ص١٤٥ .

(٣) ينظر ـ على سبيل المثال ـ : باب الفاعل ل٧١أ ـ ٧٧أ .

(٤) ل٣٧أ، ١٦٧ب .

(٥) ل٣٧ب، ٨٩ب، ٩٤ب، ٩٩أ .

(٦) ل٣٩أ .

(٧) ل٤٩ب، ٥١ب، ١٠٩أ، ١١٨أ، ١٢٣ب، ١٣١ب، ١٦٨ب، ١٧٢أ .

(٨) ل٦٣ب، ١١٧ب، ١٤١أ، ١٦٤ب .

(٩) ل ١١٥أ، ١٢٩أ .

(١٠) ل١٥٧ب .

« تذييلٌ »[١].

٣ ـ في موقفيهما من إيراد الخلاف في المسائل النّحويّة :

لم يجعل الفشنيّ ذكر الخلاف وإيراده في شرحه المسائل النّحويّة هدفًا يؤمُّه؛ فاقتصر في غالب الشَّرح على قولٍ واحدٍ في المسائل النّحويَّة الّتي أوردها، وهو وإن لم يهمل ذكر الخلافَ في بعض المسائل إلاّ أنّه لم يكن ذلك سِمَةً يُوْسَمُ بها شرحه[٢].

أمَّا ابن عنقاء فقد عُنِيَ بذكر الخلاف وإيراده، والإشارة إليه، بل لا أبالغُ إذا قلت : إنّه قد استلّ كثيرًا من الخلافات الّتي أوردها أبو حيّان في « الارتشافَ » وجعلها في شرحه، وقد صرّح ابن عنقاء بقلّةٍ بأبي حيّان[٣]، والارتشاف[٤] .

وقد أضفى هذا الصّنيع على قارئ شرحه نوعًا من الملل والسَّأم لكثرة ذكره الخلاف، إلاّ أنّه قد خفّف من حدّة ذلك بلجوئه إلى التّرجيح بين الأقوال، أو ذِكْرِ أنَّ مذهب الجمهور هو كذا، أو أن يقول : خلافًا لكذا، ونحوه، وقد يخلص إلى قولٍ لم يطّلع عليه[٥]، على أنّه لم يلتزم نسبة الأقوال .

٤ ـ في الاستشهاد على المسائل النّحويَّة :

أكثر ابن عنقاء في شرحه من الاستشهاد بآي القرآن الكريم، والأحاديث النّبويّة، وأبيات الشِّعر العربيّ، والفشنيُّ في القلادة الجوهريّة

---

(١) ل١٦٣أ .

(٢) ينظر ما سبق في منهجه : ص١٣٤ و١٣٦ .

(٣) ينظر : غرر الدّرر ل٤٦أ، ٤٧أ، ٥٦ب، ١١٥أ، ١١٦ب .

(٤) ينظر : غرر الدّرر ل ٦٤ أ .

(٥)ينظر : غرر الدُّرر ل ٣٥ أ .

ـ مع إكثاره من الاستشهاد بآي الذِّكر الحكيم، واستشهاده ببضعة أحاديثَ، وعددٍ من أبيات الشِّعر ـ لم تبلغ شواهده في الكثرة مبلغ شواهد ابن عنقاء، ومردُّ ذلك إلى كثرة المسائل الّتي تناولها ابن عنقاء، وأطال النَّفس في معالجتها .

وقد أقمت موازنةً رقميّةً بين الشّرحين في « باب الجوازم » لِمَا لمست من تقارب الكتابين فيه من ناحية إيراد الشَّواهد؛ فكانت على النّحو التّالي :

الكتاب	مادّة الموازنة				
	الشواهد القرآنيّة	القراءات	الأحاديث والآثار	أقوال العرب	الشّعر
القلادة الجوهريّة	١٣	١	١	٠	٩
غرر الدّرر	٤٨	٣	٢	١	١١

٥ ـ في الزِّيادة على أبواب النّظم :

التزم الشَّارحان بأبواب النّظم فلم يُخِلاّ بشيءٍ منها، ولكن طبيعة الشَّرح تقتضي تتميم الكلام، وذكر الشّيء يُفْضي إلى ذكر قرينه، ولذا عمد الفشنيّ إلى زيادة باب واحدٍ، وهو عطف البيان؛ لأنّ التّوابع الّتي ذكرها النّاظم تبعًا لأصله تخلو منه، على أنّ الفشنيّ لم يجعله بابًا منفردًا، وإنّما جعله تحت قوله : « تتمّةٌ »[1].

وفي مقابل ذلك توسّع ابن عنقاء في شرحه وزاد عددًا من الأبواب

(١) ينظر : القلادة الجوهريّة ص٦١٦-٦٢٠ .

منها : التّنازع[١]، وأعلم وأخواتها[٢]، وعطف البيان[٣].

كما تكلّم عن عددٍ من الأبواب النّحويّة عند تعداده للمرفوعات[٤]، والمنصوبات[٥]، وكذا في خاتمة كتابه عندما عقد خاتمةً بعنوان « خاتمة الكتاب » فيما يعمل عمل فعله، وذلك عشرة أشياء : المصدر، واسم الفاعل، والمثال ـ وهو ما حُوِّل للمبالغة والتّكثير إلى فعولٍ ـ، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، واسم الفعل، والظّرف، والمجرور، واسم المصدر، واسم التّفضيل[٦].

٦ ـ في الاستطراد إلى مسائل ليست نحويّةً :

صرف الفشنيّ همّه في شرحه نحو أبيات الدُّرّة البهيّة فتولاّها بالشّرح والتّمثيل، ولم يخرج عن هذا إلى ذكر مسائل أخر لا تتعلّق بشرح النّظم استطرادًا منه إلاّ نادرًا كالأبيات الّتي أوردها عند حديثه عن ضمير الشّأن[٧]، والتّنبيه الّذي عقده بعد ذلك[٨].

أمّا ابن عنقاء فمع اهتمامه بشرح ما اشتملت عليه أبيات النّظم من مسائل نحويّةٍ استطرد إلى مسائل لا تمتّ للنّحو بصلةٍ، من ذلك :

استقصاء الأقوال في اشتقاق لفظ "اسم" ولغاته[٩]، استقصاء الأقوال

---

(١) ل٧٣ب في ثنايا باب الفاعل .

(٢) ل١٠٣ .

(٣) ل١٠٩ب .

(٤) ل٦٩أ ـ ٧٠ب، وهي عشرون مرفوعًا .

(٥) ل١٢٤ب ـ ١٢٥ب وهي ٢٥ منصوبًا .

(٦) ل ١٩٠أ ـ ١٩٥أ .

(٧) القلادة الجوهريّة ص٢٤٠ .

(٨) القلادة الجوهريّة ص٢٤٢ .

(٩) ل٣أ ـ ب .

في اشتقاق لفظ الجلالة[١]، التّفريق بين ابن عربي وابن العربيّ[٢]، ذكر من سُمِّي باسم النّبيّ ﷺ [٣]، الاشتقاق تعريفه وأنواعه[٤]، ذكر حدود الحرم مع نظمٍ له في ذلك[٥]، وغير ذلك[٦] .

٧ ـ في الإشارة إلى نقاط الخلاف والوفاق بين الأصل والنّظم :

تَميّز شرح الفشنيّ « القلادة الجوهريّة » بالإشارة إلى بعض نقاط الخلاف والوفاق بين الأصل والنّظم كما يظهر ذلك في قول الفشنيّ في بعض نقاط الوفاق بينهما :

« وحاصل ما ذكره النّاظم كأصله من علامات الاسم ... »[٧].

وقوله : « وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع كما فعل أصله »[٨].

وقوله في باب العطف : « وفي الاصطلاح عطف بيانٍ وعطف نسقٍ ومراد النّاظم كأصله الثّاني »[٩].

وقوله في بعض نقاط الاختلاف بينهما :

« وسكت النّاظم عن "أَلَم" و"أَلَمّا" لأنّهما "لَم" و"لَمّا" دخلت عليهما همزة الاستفهام للتّقرير ... »[١٠].

---

(١) ل٣ب .

(٢) ل٦ب .

(٣) ل٧أ .

(٤) ل١٠ب ـ ١١أ .

(٥) ل٥٠ب .

(٦) ينظر : ل٢٩أ و٣٢ب و٤٧ب و٥٢أ و١٨٤ب .

(٧) ص٣٠٣ .

(٨) ص٣٠٣ .

(٩) ص٥٨٣ .

(١٠) ص٤٨٨ .

وقوله : « وعدل النّاظم عن قول أصله بدل البعض من الكلّ؛ لأن المحقّقين منعوا من إدخال "أل" على "كلٍّ" و"بعضٍ" »[١].

بينما لم يُعْن ابن عنقاء في شرحه بالإشارة إلى هذه النّقاط، وإن لم يهملها بالمرّة؛ فقد نصّ على أنَّ النّاظم أسقط عطف البيان « تبعًا لأصله »[٢]، وأنّه لم يُمثّل للتّمييز المحوّل عن المفعول تبعًا لطائفة، وكأنّه « تبعهم كأصله »[٣]، وأنّه كان ينبغي له ذكر خبر "لا" في المرفوعات، وكأنّه « تركه كأصله »[٤].

٨ ـ في موقفهما من النّاظم :

تباين موقف الشّارحين في شرحيهما من النّاظم؛ فالفَشْنيّ لم يتعمّد أن ينتقد النّاظم، وبناءً عليه لم ينبّه إلى ما ارتكبه النّاظم في نظمه من ضرورات؛ لأنَّ الشّعر والنّظم محلُّ ضرورةٍ، وكذا لم يُعْنَ بانتقاد عبارات النّاظم إلاّ يسيرًا كما في قوله :

« وفي عبارته[٥] تسامحٌ في أنَّ التزام النَّقص في "أبٍ" وتاليه ... نادرٌ »[٦].

وقوله : « وقوله : **تقرب** تكملةٌ »[٧]، وهو نقدٌ مؤدّبٌ فلم يقل : إنّها حشوٌ .

وفي المقابل حرص ابن عنقاء على تتبّع عبارات النّاظم والتّنبيه على ما فيها؛ فقد أشار إلى بعض الضّرورات الّتي ارتكبها النّاظم في نظمه[٨]،

---

(١) ص٦٤٤ .
(٢) غرر الدُّرر ل ١٠٣ب .
(٣) ل١٤٨ب .
(٤) ل ١٥٩ب .
(٥) يعني قول النّاظم : « أبٌ أخٌ حمٌ » .
(٦) ص٣٦٩ و٣٧٠ .
(٧) ص٤١٥ .
(٨) تنظر : ل٨ب والحاشية (٤) ص٢٥١، ل٩ب والحاشية (٢) ص٢٤٩، ل١١ب والحاشية (٨) ص٢٦٠ .

وكذا دقّق في عبارات النّظم، فحيثما وجد محلّ انتقادٍ وجّه سهام النّقد إليه دون التماس عُذْرٍ[١]، وقد سبق إيراد نماذج من هذه النّقدات[٢].

على أنَّ الشّارحين لم يُغْفِلا الجوانب المتميّزة الّتي ظهرت في صياغة النّظم؛ فقد أبديا إعجابهما به، وأظهر كلٌّ منهما ما لاح له من المحسّنات البديعيّة الّتي توافرت في النّظم؛ فقد أشار الفشنيّ إلى المحسّنات التّالية :

أ ـ براعة الاستهلال .

ب ـ حسن التخلّص .

جـ ـ الجناس التّام المماثل .

د ـ اللّف والنّشر المرتّب[٣].

وكذا أشار ابن عنقاء إلى المحسّنات التّالية :

أ ـ حسن المطلع[٤] .

ب ـ براعة الاستهلال[٥].

جـ ـ براعة الختام[٦].

على أنّه قد فاتهما بضعة مواضع كان ينبغي أن ينبّها عليها، وسيأتي ـ بمشية الله ـ التّنبيه عليها[٧].

---

(١) ينظر : غرر الدّرر ل١٢ب، ٢١ب، ٣١أ، ٢٨ب، ٣٤ب، ل٣٩أ، ل٩٨ب، ١٥٠ب، ١٥٧ب، ل١٦٥أ، ١٦٨أ .

(٢) ينظر : ص٩٤ و٩٦ .

(٣) ينظر ما سبق : ص١٥٥ .

(٤) ل٥أ .

(٥) ل٨أ .

(٦) ل١٩٨ب .

(٧) ينظر : ص٢١١ .

٩ ـ في الاستفادة من المصادر :

يتّفق الشّارحان في استفادتهما من مصادر لم يُفْصحا عنها إلاّ نادرًا؛ فالفشنيُّ لم يُفْصح إلاّ عن المحصول، وشرح الخلاصة للمراديّ، أمّا الكتب الأخر الّتي ذكرها فلم ينقل عنها مباشرةً، وإنّما نقل عنها من كتب أخرى[١].

وكذلك فعل ابن عنقاء فقد نقل في كلِّ بابٍ جميع مسائله تقريبًا، ولكنّه لم يصرّح بمصادر هذه المسائل الّتي نقلها إلاّ نادرًا؛ فقد صرّح بعددٍ من النّحاة نسب أقوالاً لهم، ولكن نقله في الغالب من الارتشاف، وقد أفصح قليلاً بذكر أبي حيّان وكتابه الارتشاف؛ وكان من مصادره ابن هشام، والرّضيّ، والفاكهيّ[٢]، وقد صرّح بابن مالكٍ بكثرةٍ بالغةٍ .

ومن أمثلة ما تقدّم قوله :

« ولا تدلّ السِّين على التّأكيد خلافًا للزّمخشريّ دسيسةً منه؛ لأنّ نفي مدخولها "لن أفعل"؛ فتوجيه ابن هشامٍ له ذهولٌ عنها »[٣].

وقوله : « قال الفاكهيّ تبعًا لابن الحاجب والرّضيّ لا يُسْتثنى بـ"حاشا" إلاّ فيما فيه تنزيهٌ كـ: "ضربتهم حاشا زيدٍ"، ولا يَحْسُن "صلّوا حاشا زيدٍ" لفوات معنى التّنزيه . انتهى؛ وهو منهم محض

---

(١) ينظر ما سبق : ص١٥٧ .

(٢) هو : عبد الله بن أحمد بن عليّ بن محمّد الفاكهيّ المكّيّ الشّافعيّ، جمال الدّين : عالمٌ مشاركٌ في عددٍ من العلوم، ولم يكن له نظير في زمانه في علم النّحو، من مصنّفاته : مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى (ط)، الفواكه الجنيّة على متمّمة الآجرّوميّة (ط)، شرح الحدود النّحويّة (ط)، توفّي سنة ٩٧٢هـ .
ينظر في ترجمته : النّور السّافر ص ٢٧٧، شذرات الذّهب ٣٦٦/٨، هديّة العارفين ٤٧٢/١، الأعلام ٦٩/٤، مقدّمة تحقيق شرح الحدود النّحويّة ص ٩ـ ١٤ .

(٣) غرر الدّرر ل١٩ب . وينظر : الكشّاف ٣١٥/١ و ٢٠٢/٢، المغني ص١٨٥ .

استرواح إلى المعقول من غير مساندة المنقول »[١].

وقد كان لكلا الشّارحين مصادره الخاصّة؛ فمن مصادر الفشنيّ الخاصّة :

١ ـ الوافية شرح الكافية .

٢ ـ القلادة الجوهريّة .

٣ ـ شرح الآجُرُّوميَّة للرّمليّ[٢].

وكان لابن عنقاء مصادره الخاصّة ـ أيضًا ـ منها :

١ ـ شرح ديوان المتنبّي لأبي الحسن محمّد بن عبد الله الدُّلَفيّ[٣]، تلميذ الرّبعيّ[٤].

٢ ـ نقوله عن شيوخه كأبي محمّد القصيعيّ، وأبي النّصر الطّبلاويّ[٥]، وغيرهما[٦].

٣ ـ كتب العلماء المتأخّرين كالسّبكيّ[٧]، وشيخ الإسلام زكريّا الأنصاريّ، وغيرهما مِمّن تعرّضوا لعددٍ من المسائل النّحويّة في ثنايا كتبهم وشروحهم في الأصول، وغيرها .

---

(١) غرر الدّرر ل١٥٧أ-ب . وينظر : الإيضاح في شرح المفصّل ١٥٩/٢، شرح الرّضيّ ١٢٤/٢، الفواكه الجنيّة ص٧٥ .

(٢) ينظر ما سبق : ص١٥٨ و١٥٩ و١٦١ .

(٣) ينظر : الأعلام ٢٢٨/٦ .

(٤) ل ١٨٣أ، وينظر في ترجمته : إنباه الرّواة ٢٩٧/٢، الأعلام ٣١٨/٤ .

(٥) ل ٨أ .

(٦) ل ١٩٦أ .

(٧) ل ١٢٥ب، وينظر في ترجمته : بغية الوعاة ٣٤٢/١، الأعلام ١٧٦/١ .

٣ ـ نتيجة الموازنة :

بعد هذا التّطواف في هذين الشّرحين للموازنة بينهما سأُجْمل ـ هنا ـ نتيجة هذه الموازنة في النّقاط التّالية :

ـ اتّفق الشّارحان في سبب تأليف شرحيهما .

ـ اتّفقا في الإكثار من الاستشهاد بآي القرآن الكريم .

ـ اتّفقا في الاستشهاد بالحديث النّبويّ جريًا على منهج ابن مالكٍ الّذي يجوّز الاستشهاد بالحديث النّبويّ مطلقًا[1].

ـ اتّفقا في الاستشهاد بأقوال العرب والشّعر الفصيح في عددٍ من المسائل النّحويّة .

ـ اتّفقا في عدم الإفصاح عن مصادرهما الّتي استقيا شرحيهما منها .

ـ كان شرح ابن عنقاء شرحًا موسّعًا جدًّا؛ فقد تعرّض لذكر معظم المسائل الخلافيّة، ولغالب مسائل الأبواب الّتي شرحها .

ـ زاد ابن عنقاء في شرحه أبوابًا لم ترد في الدُّرَّة البهيَّة، بينما اقتصر الفشنيّ في شرحه على أبواب الدّرّة و لم يزد إلاّ بابًا واحدًا .

ـ عُني الفشنيّ في شرحه بالإشارة إلى بعض نقاط الوفاق والاختلاف بين النّظم والأصل، بينما لم يكن ابن عنقاء معنيًّا بهذا إلاّ نادرًا .

ـ كثر في شرح ابن عنقاء الاستطراد إلى مسائل غير نحويّةٍ، بينما كان ذلك نادرًا في شرح الفَشْنيّ .

---

(١) ينظر ما سبق : ص١٧٠.

٤ ـ تعقيبٌ على الشّرحين :

بذلَ الشَّارحان في شرحيهما جهدًا واضحًا وملموسًا؛ فقد عُني الفشنيُّ بالدُّرَّة البهيَّة، وشرحها شرحًا يتناسب مع الغرض من تأليفها، وهو إفادة المبتدئين والمتوسّطين في النّحو؛ وكذلك عُني ابن عنقاء في شرحه بها إلاّ أنّه لم يُراع غرض تأليفها؛ فخرج شرحًا موسّعًا مُسْهَبًا .

ومع كلِّ ما تقدّم فقد فات الشَّارحين في شرحيهما مواضع ذات بالٍ أحببت أن أنبّه عليها، وهي على سبيل الاختصار والإيجاز ما يلي :

١ ـ فات الشّارحين في شرحيهما أن ينبّها على المسائل والنّقاط الّتي زادها النّاظم على أصله أو خالفه فيها؛ حيث إنّهما قد اقتصرا على شيءٍ قليلٍ منها، وقد استوفيت هذه المسائل والنّقاط في حواشي التّحقيق .

٢ ـ فات الشَّارحين أن يُنَبّها إلى أنّ بعض أبيات النّاظم أو أجزاءٍ منها متطابقةٌ تمامًا مع أبيات أو أجزاء أبياتٍ لنظومٍ أخر، من ذلك :

١ ـ قول النّاظم[١]:

أبٌ أخٌ حمٌ وَفُو وذُو جَرَى .....

أوّله بعينه قول ابن مالكٍ[٢]:

أبٌ أخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ .....

٢ ـ قول النّاظم[٣]:

وَإن تُرِدْ تَعْرِيفَ الاسمِ النّكِرَهْ فَهْوَ الّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤَثِّرَهْ

---

(١) ص٣٤٣ .

(٢) الألفيّة ص٥ .

(٣) ص٤١٨ .

والثّاني منهما بعينه قول ابن الورديّ[١] في التُّحفة الورديّة[٢] :

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ وَأَمَّا النَّكِرَهْ فَهْوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤَثِّرَهْ

٣ ـ تمثيل النّاظم في باب التّمييز بقوله[٣] :

..... **... وَلَكِنْ أَنتَ أَعْلاَ مَنزلاَ**

هو بعينه مثال ابن مالكٍ في الألفيّة[٤].

٤ ـ وقوله في الجوازم[٥]:

..... **أيٌّ متى أيّان أين ...**

هو بعينه سرد ابن مالكٍ في الألفيّة[٦].

٣ ـ لم يستدركا على النّاظم استعمال "سائر" بمعنى "جميع" في قوله[٧]:

وسائر الاسماء حيث لا شبه ... .

وهو استعمالٌ لَحّنَه بعض اللُّغويّين، وأجازه الأكثرون[٨]، وقد استدركه برهان الدّين في شرحه[٩].

---

(١) ينظر في ترجمته : أعيان العصر ٧٧٦/٣، الدُّرر الكامنة ١٩٥/٣، الأعلام ٦٧/٥، مقدّمة تحقيق شرح التّحفة الورديّة ص١١ ـ ٥٤ .

(٢) شرح التّحفة الورديّة ص ١٢١ .

(٣) ص٧٢٠ .

(٤) ص٣٣ .

(٥) ص٤٨٧ .

(٦) ص٦٢ .

(٧) ص٣٣١ .

(٨) ينظر ما سبق : ص٩٦.

(٩) ل٢٢ب .

٤ ـ فاتهما أن ينبّها إلى حرص النّاظم على ختام ما يذكره من أبوابٍ بخواتم حسنةٍ، وهو ما يُسمّى في علم البديع بحسن الختام .

ومن هذه المواضع قوله :

وَإِن تُؤَكِّدْ كِلْمَةً أَعَدتَهَا بِلَفْظِهَا كَقَوْلِكَ : انتَهَى انتَهَى

وقوله :

..... وَهَهُنَا قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدَا

وغيرهما .

٥ ـ فاتهما أن ينبّها إلى أنَّ قول النّاظم :

..... أَوْ صُمْ غَداً أَوْ سَرْمَدًا أَو الأَبَدْ

فيه وقوعٌ في النّهي الوارد عن صيام الدّهر أو الأبد .

وعمومًا فالشّرحان قيِّمان ويحتويان مادّةً علميّةً قيّمةً، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر نظرًا لاختلاف منهجهما، والّذي يمكن قوله : هو أنَّ شرح الفشنيّ جيّدٌ للمتوسِّطين، وشرح ابن عنقاء جيّدٌ لمن فوقهم .



القسم الثّاني :

قسم التّحقيق

ويشتمل على :

أوّلاً : مقدّمة التّحقيق .

ثانياً : النّصّ المحقّق .

ثالثاً : الفهارس الفنّيّة .

أوّلاً :

مقدّمة التّحقيق.

وتشتمل على :

أ)

وصف النّسخ المعتمدة في التّحقيق .

ب)

منهج التّحقيق .

جـ)

عرض نماذج من النّسخ المخطوطة .

أ)
وصف النّسخ المعتمدة في التّحقيق

قمت بتحقيق هذا الكتاب على نسختين لم أعثر إلاّ عليهما بعد البحث والتّنقيب وسؤال المختصّين؛ وفيما يلي وصفٌ لهاتين النُّسختين :

١ ـ النُّسخة الأولى : نسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة ا لله بالمدينة المنوّرة الملحقة بمكتبة الملك عبد العزيز « نسخة الأصل » .

وهي نسخةٌ تامّةٌ عدا سقطٍ يسيرٍ أصاب لوحة العنوان، كُتِبت بخطٍّ واضحٍ جميلٍ، وهي ضمن مجموعٍ يحمل الرّقم : ٨٠/٤٥٧، ويضمّ هذا المجموع بين دفّتيه النّظم « الدُّرّة البهيّة » ثمّ الشّرح « القلادة الجوهريّة »، ويبدأ كتاب القلادة الجوهريّة في هذا المجموع من الورقة الرّابعة عشرة الّتي تحمل العنوان إلى ما قبيل آخر المجموع حيث ينتهي باللّوحة ٨٦؛ وأمّا آخر ورقةٍ منه فقد كُتِبَ في وجهها الأوّل فوائد لا تَمتّ للشّرح بصلةٍ، وكُتِبَ في وجهها الثّاني أرقامٌ وحروفٌ موضوعةٌ في جدول، وقد كُتِبَت هذه الورقة بوجهيها بخطٍّ ومدادٍ مغايرين لخطّ الشّرح ممّا يدلّ على أنّها من كتابات بعض القرّاء .

وهذه النُّسخة من الشّرح عليها حواشٍ في ربعها الأوّل، وهي يسيرةٌ جدًّا، وهي من صنع بعض القرّاء للشّرح .

وخطُّ هذه النُّسخة يختلف في آخرها عن أوّلها ابتداءً من اللّوحة ٦٨ .

وقد كان من منهج ناسخ هذه النُّسخة أن يستدرك السَّقط ـ وهو قليلٌ ـ بالهامش، ثُمَّ يكتب تحته « صَحّ »، وقد يكتبها مرّتين .

وكان من منهجه أن يضع فوق عددٍ من كلمات المخطوطة خطًّا، وكان يسير على منهج التّعقيبة؛ أي : وضع أوّل كلمةٍ في الصّفحة

التّالية في ذيل الصّفحة السّابقة .

وقد كتب النّظم فيها بالحمرة، وكذلك عنوانات الكتاب، وبدءًا من اللّوحة ٤٦ أصبح النّاسخ يكتب (ص) قبل النّظم، و(ش) قبل الشّرح .

وناسخ هذه النّسخة غير مذكورٍ، وقد تعرّضت لبعض التّدخّل في بعض ألفاظها في مواضع يسيرةٍ، نبّهت عليها في حواشي التّحقيق .

وهذه النُّسخة مقابلةٌ على نسخة المؤلّف كما في اللّوحة ٥٨/ب، والّذي يظهر لي أنّها منقولةٌ عن نسخة المؤلّف أو عن نسخةٍ منقولةٍ عن نسخة المؤلّف، يدلُّ على ذلك ما ورد في عنوانها من الدُّعاء للمؤلّف بما يدلُّ على حياته، وكذا قول ناسخها في آخره : « قال مؤلّفه : كان الفراغ ... » .

وقد اعتمدت هذه النُّسخة، وجعلتها الأصل لما سبق، ورمزت إليها في حواشي التّحقيق بـ« الأصل » .

وعدد الأسطر في هذه النُّسخة ١٩ سطرًا في الغالب، وعدد كلمات السّطر في اللّوحة في المتوسّط ٢٧ كلمةً .

ولا يعيب هذه النُّسخة سوى أنّ جزءًا من ورقة العنوان وجزءًا من المقدّمة قد تعرّض لتمزُّقٍ، وقد أمكن استدراكه من النُّسخة الثّانية .

وعنوان الكتاب في هذه النُّسخة هو :

« كتاب القلادة الجوهر[يّة] في شرح الدُّرَّة البهيَّة نظم الآجُرُّوميّة للشّيخ الإمام العالم العلاّمة فقير رحمة ربّه المغني أحمد بن الشّيخ حجازيّ الفشنيّ أطال الله بقاءه، ونفع المسلمين ببركاته آمين » .

النُّسخة الثّانية : نسخة المكتبة الأزهريّة « النّسخة "ز" » :

أشار إلى هذه النُّسخة مقتصرًا عليها الأستاذ الزِّركليّ؛ وهي نسخةٌ تحتفظ بها المكتبة الأزهريّة تحت رقم : ٤٢٦٢٢ عامّ/ ٣٢٩٥ خاصّ[١] .

وهي نسخةٌ تامّةٌ إلاّ شيئًا يسيرًا جدًّا من خاتمة المؤلّف، ويبلغ عدد أوراقها ١٦٥ ورقة، وعدد أسطرها ١١ سطرًا في الغالب، ومتوسّط عدد كلمات السّطر ١٩ كلمة .

وكُتِب النَّظم فيها بالحمرة، وكُتبت العنوانات بخطٍّ كبيرٍ، وسار ناسخها على منهج التّعقيبة .

ويكثر في هذه النُّسخة السَّقط اليسير، وقد كانت في بعض المواضع أتمَّ من النُّسخة الأولى .

ويظهر أنَّ هذه النُّسخة متأخّرةٌ عن النُّسخة الأولى؛ إذ يغلب على هذه النُّسخة التّرحّم على النّاظم، بينما تخلو منه النُّسخة الأولى .

وقد انفردت هذه النّسخة بزياداتٍ أثبتها في مواضع مشيرًا إلى ذلك، وتميّزت هذه النُّسخة بالضّبط الكامل لأبيات النَّظم .

وعنوان الكتاب في هذه النّسخة هو :

« هذه القلائد الجوهريَّة شرح نظم متن الآجُرُّومية المسمّى بالدّرّة البهيّة لشيخ مشايخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، فريد العصر والزّمان، ووحيد الدّهر والأوان، الفقير إلى رحمة ربه المغني أستاذنا سيّديّ أحمد بن الشّيخ حجازيٍّ الفشنيّ الشّافعيّ رضي الله عنه[٢] وأرضاه وجعل الجنّة منقلبه ومثواه بجاه محمّد[٣][ﷺ] خير رسله

---

(١) فهرس المكتبة الأزهريّة ٤/٢٩٦ .

(٢) ينظر : ما سبق في الحاشية (٣) ص١١٢ .

(٣) هذا التّوسّل غير جائزٍ شرعًا . تنظر : الحاشية (٧) ص٨٠٩ .

وأنبيائه، آمين .

وصلّى الله على سيّدنا[1] محمّد وآله وصحبه وسلّم آمين، آمين » .

ويلحظ على هذا العنوان مغايرته للعنوان الّذي ذكره الشّارح في خطبة كتابه حيث يقول : « وسمّيته : القلادة الجوهريّة في شرح الدّرّة البهيّة نظم الآجُرُّوميّة » .

وعلى لوحة العنوان ختم المكتبة الأزهريّة : « الكتبخانة الأزهريّة ١٣١٥هـ »، وكذا في آخرها .

وناسخ هذه النّسخة غير مذكور، وقد تعرّض آخرها بعد نهاية الشّرح والدّعاء إلى طمسٍ متعمّدٍ .

وقد رمزت لهذه النّسخة بالحرف « ز » .

---

(١) ينظر التّعليق على هذه اللّفظة في الحاشية (١) ص٢٣١ .

أوصافٌ مشتركةٌ :

يشترك ناسخا النُّسختين في تسهيل الهمزة أو عدم رسمها، وعدم نقط الياء في الأعمّ الأغلب، وقد ينقطانها في موضعٍ ليس للياء، وعدم الضّبط لكلمات الشّرح، ودمجهما الأبيات الشّعريّة المستشهد بها أو أنصافها في الشّرح دونما تمييزٍ، ووقوعهما في عددٍ من التّحريفات والتّصحيفات، ووقوع غير قليلٍ من السّقط الّذي لم يتنبَّها إليه .



(ب)
منهجي في التّحقيق

لَمَّا كان المراد من تحقيق النُّصوص إخراجها صحيحةً سليمةً مُوثَّقةً توثيقًا علميًّا معلّقًا عليها بما يوضِّح مضمونها ـ على الأصحّ لدى المهتمِّين بتحقيق النُّصوص ـ؛ لأنَّ « النّصّ الصَّحيح قد لا يبدو صحيحًا من غير توضيح »[1].

ولَمّا أصبح من المقرّر « أنّه لا مراء في أنَّ إخراج النّصّ مجرّدًا من التّعليقات والشُّروح لم يعد أمرًا مقبولاً بعدما ظهر خطؤه، وأقرّت نخبة المحقّقين اليوم أنَّ توضيح النّصّ وضبطه من المقاصد الأساسيّة للتّحقيق »[1]، كان منهجي في تحقيق الكتاب قائمًا على الأسس التّالية :

١ ـ مراجعة نسخة الأصل على النُّسخة الثّانية نسخة "ز" .

٢ ـ إخراج نسخة تكون الأقرب إلى ما كتبه المؤلّف من خلال المقابلات بين نسختيه .

٣ ـ التّقيّد بالنّصّ المخطوط، والإشارة إلى صفحات الأصل المخطوط في الجانب الأيمن للصّفحة .

٤ ـ كتابة النّصّ وفق القواعد الإملائيّة الحديثة مع استخدام علامات التّرقيم المناسبة .

٥ ـ الضّبط الكامل للآيات القرآنيّة وفق رسم المصحف، وكذا ضبط الأحاديث النّبويّة الشّريفة، وضبط أبيات الشّعر، وما يحتاج إلى ضبطٍ في المتن .

---

(١) في منهج تحقيق المخطوطات ص٢٣ .

٦ ـ توثيق الأقوال من مؤلّفات أصحابها، أو من المصادر والمراجع المعتمدة حسب الإمكان .

٧ ـ بيان مواضع الآيات من سور القرآن الكريم .

٨ ـ عزو القراءات القرآنيّة وتوثيقها من كتب القراءات .

٩ ـ تخريج الأحاديث والآثار من كتب السُّنن المعروفة .

١٠ ـ تخريج الأبيات الشِّعرية من الدَّواوين، وغيرها .

١١ ـ التَّعريف بالأعلام الواردة في المتن تعريفًا موجزًا .

١٢ ـ توضيح معاني الألفاظ الغريبة .

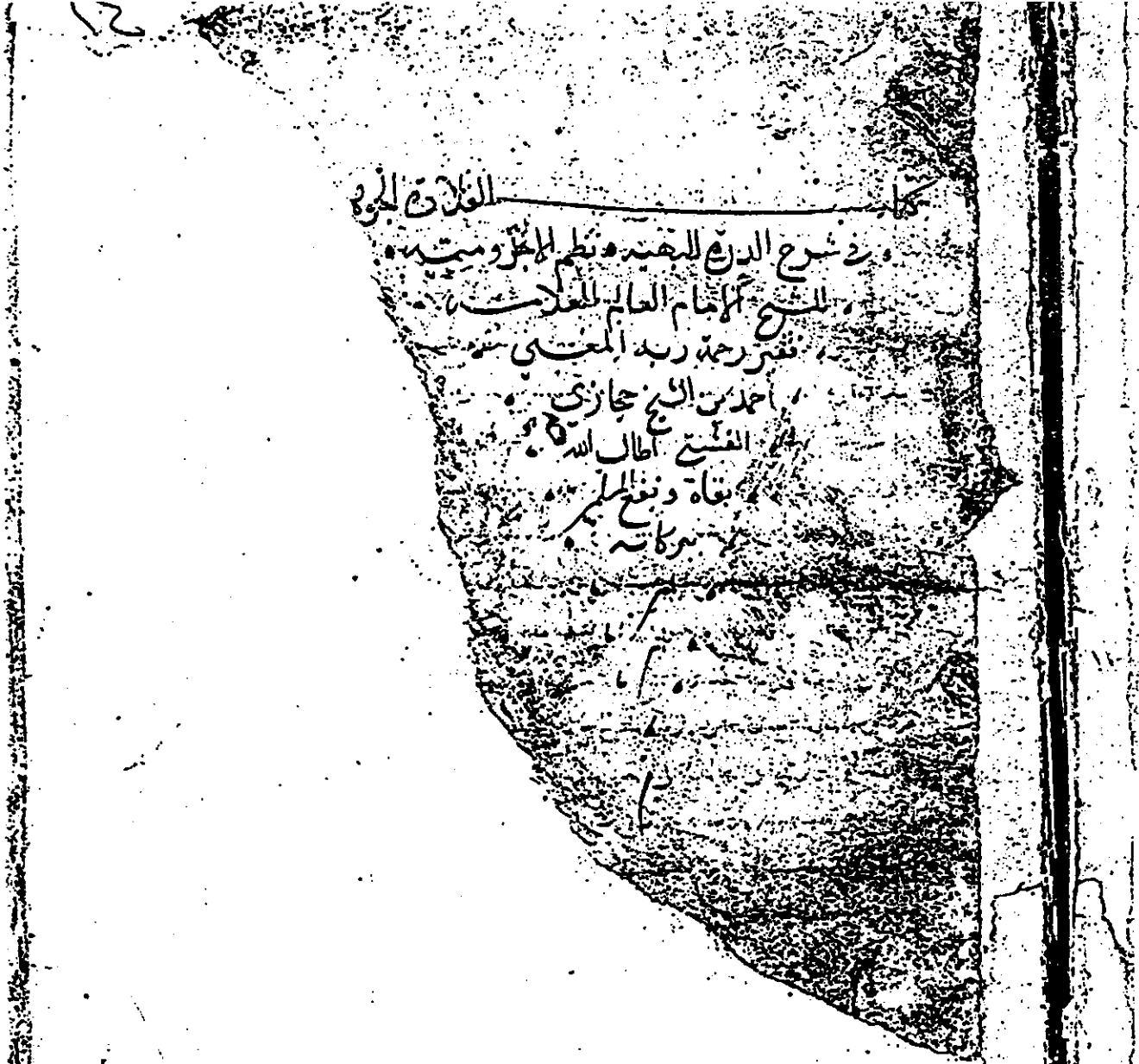
١٣ ـ التَّعليق بإيجازٍ فيما يحتاج إلى تعليقٍ .

١٤ ـ وضع فهارس فنّيّة للكتاب المحقّق .



(ج)
عرض نماذج من النّسخ المخطوطة

ختامًا : أدع القارئ ليطالع صورًا للنُّسختين المعتمدتين في التّحقيق، ثمّ النّصّ المحقّق؛ راجيًا من الله السَّداد والعون .



يظهر في هذه اللّوحة (ل١٤) عنـــوان المخطـــوط في نســـخة الأصل، وبها آثار التمزُّق .



يظهر في هذه اللوحة (ل ١٥) خطبة الشارح من نسخة الأصل.

يظهر في هذه اللّوحة (ل٦٨) اختلاف الخطّ الّذي كتب به الجزء الأخير من نسخة الأصل .

التسعين هو ما ينقدر باللام فالذي ينقدر بعد ربي بحول سكر الليل والنهار وتربيعه
اربعة اشهر وعشران شهيد الدارين والحسين شهيد كربلا اي بل مكر في الليل وتربيعه
في اربعة اشهر وعشران شهيد في الدارين والحسين شهيد في كربلا والذي ينقدر
باللام الدالة على الملك نحو غلام زيد او على الاختصاص نحو سرج الفرس والذي ينقدر
بمن الدالة على بيان الجنس نحو انا رنجاج او ثوب خز او باب ساج اي انا من زجاج
وثوب من خز وباب من ساج والخز نوع من الحرير والساج نوع من الخشب ص

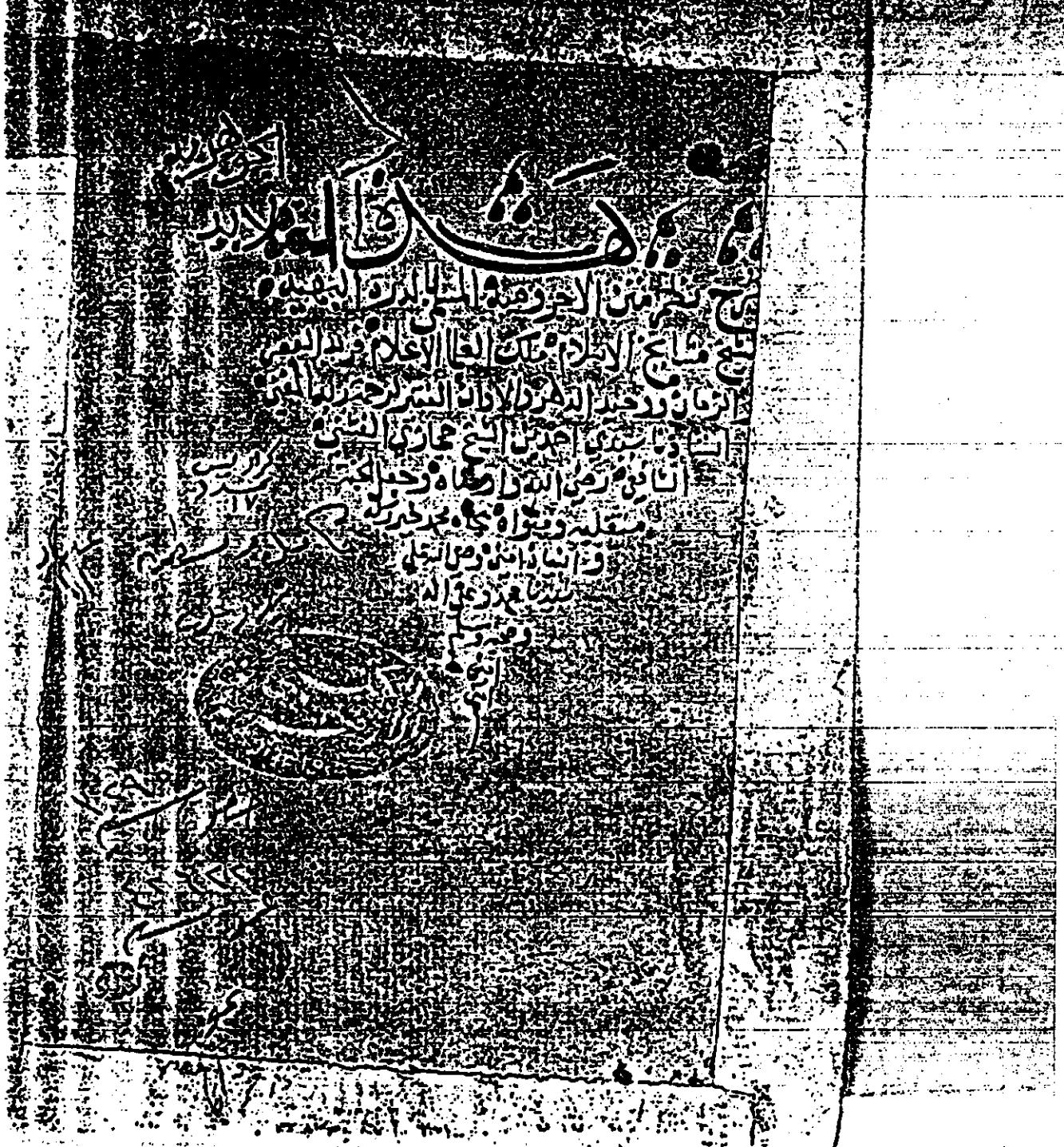
• وقد سنت احكام كل تابع • مبسوطة في ابواب التوابع ش
التوابع جمع تابع وتعريف التابع كل تال اعرب باعراب سابقه من كل وجه وقد سنت
احكامها مبسوطة في ابوابها ثم اخذ الناظم في الدعاء بعد تمام مراده فقال

ص • فيا الهي الطف بالمتبع • سبل الرشاد والهدى فنزع •
• وفي جمادي سادس السبعينا • بعد المئتين سابع سنينا •
• قد تم نظم هذه المقدمه • في بحر الف كافيا من احكمه •
• وحمد لله سد الدوائر • على جزيل الفضل والانعام •
• نظم الفقير الشرف المزجى • ذي العجز والقصر والتفريط •
• وافضل الصلاة والتسليم • على النبي المصطفى الكريم •
• محمد وصحبه والآل • اهل التقى والعلم والكمال •

ش ثم نظم هذه المقدمة في جمادي سنة سبعين ومئتين وعدة ابيات ثمانمائة

وختموا وختمها الناظم بالحمد كما افتتحها به رجاء قبول ما بينهما وتقدم معناه وكذا الثناء
والسلام وتعريف المتعب والمآل اول الكتاب وقد انتهى بنا الغرض من هذا الشرح
الى ميناه والمسؤول من الله تعالى الاخلاص والقبول فله الحمد والمنة ونسأله ان يحفظ آلنا
الى الجنة وان يختم لنا بخير في عافية بلا محن وقد فتح الله تعالى في هذا الشرح عبادته الوا
الحاجة اليه من علم العربية وما لابد لمعرفته لكل طالب فاسأل الله تعالى بجاه محمد وآله
ان يتعطف على عبده مؤلف هذا القدر اليسير بقبول ما وجه وجهه اليه ويسره بفضله
العميم عليه وجعل مخالصا لوجهه الكريم ونفع به من يخلق بخطه ويجعل في جواره وجنته
ونغفر لمن كان السبب فيه ولمن اعان عليه امين • والحمد لله اولا وآخرا وصلى الله وسلم

• على سيدنا محمد وآله وصحبه وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول •
• ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال مؤلفه وكان •
• الفراغ من تاليفه يوم التاسع عشرين •
• شهر صفر المظفر سنة اثنين •
• وتسعين وتسعمائة •
• من الهجرة النبوية •
• احسن الله تعالى فيها •
• ورزقها بخير •
• آمين •



يظهر في هذه اللّوحة (ل١) عنوان المخطوط في نسخة المكتبة الأزهريّة "ز" .



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي خص النوع البشري بفصاحة اللسان وزينه
البيان وبراعة الكتابة وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له إله نصب دلائل توحيده وجعلها ظاهرة
ورفع قبة السماء وخفض أديم الأرض وجعلهما من الآيات
الباهرة وجبر كل من انقطع إليه وتوكل عليه وأشهد أن
سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله سيد العرب والعجم
المنعوت بأفضل النعوت والموصوف برحمة لجميع الأمم صلى الله
عليه وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار والتابعين لهم بإحسان
وبعد فيقول الفقير إلى رحمة ربه المغني
أحمد بن الشيخ محمد الدرديري عفا الله تعالى عنه وتولاه وبلغه

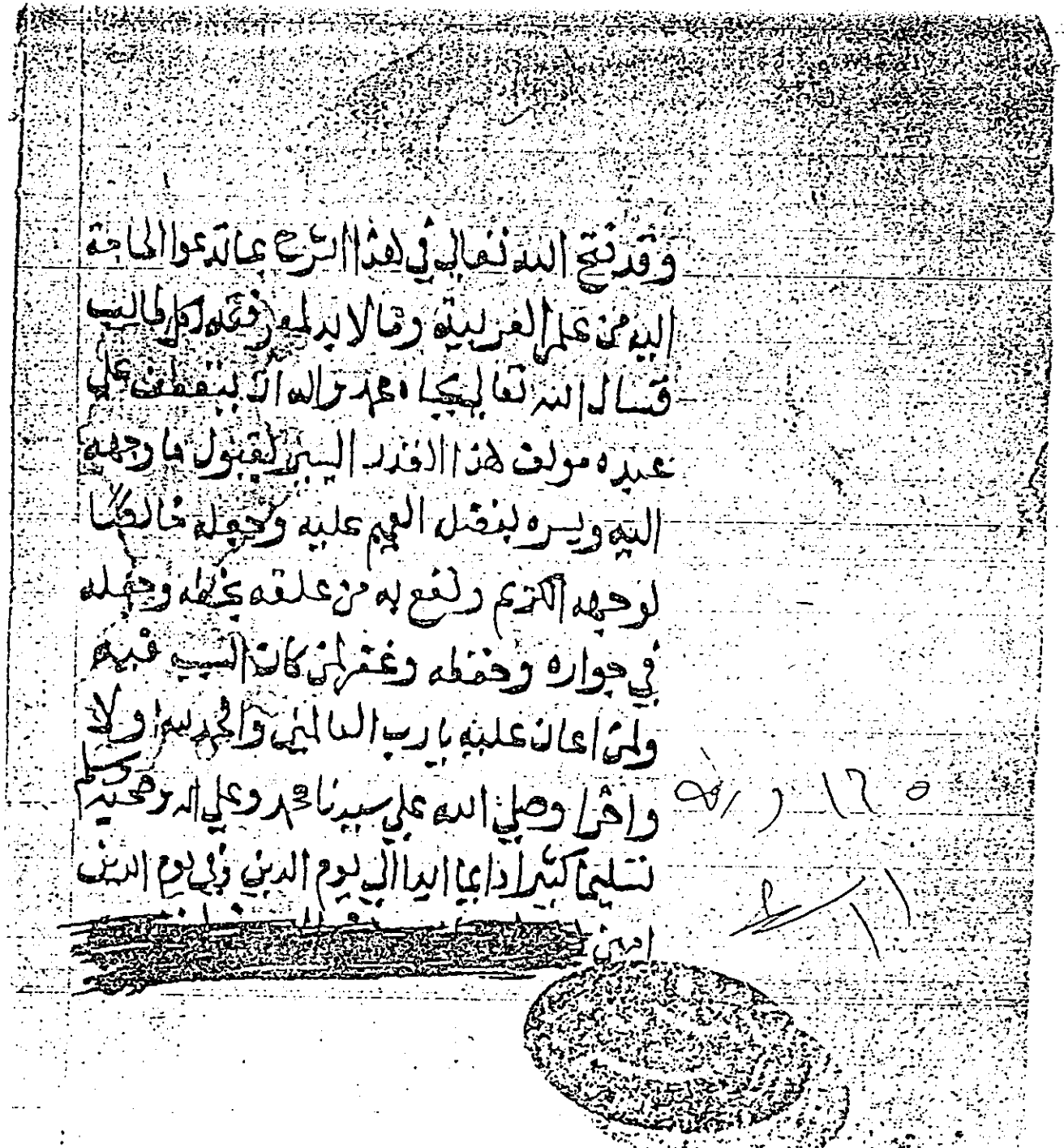
الدارين

الدارين بغية بها كانت الدرة البهية نظم الآجرومية
للشيخ الإمام العالم العلامة الفقيه البارع الفاضل النحوي
الكاتب الفرضي سيدنا وشيخنا شرف الدين يحيى العمريطي
الأنصاري الشافعي إمام المدرسة المؤيدية بالخانكاه
سقاه الله بكأس العفو والعافية وعن الرعاية روضة قد
تضوع نشرها وخزانة علم شملة علي عن أبس من نفائس
البحر فطم قدرها بشر

قليلة لفظ ليس لذي طلب عن بزة علم حلها الخير وسعه
تعرض ما قد فات في زمن مضى وتجلب للطلاب خيرا وسنبه
بياني دل لا يستطيع لقوله ردا ولا عرف لمعروفه حراك
أخواني الأعزة علي وأصحابي المتزدين إلي أن أجعل



يظهر في هذه اللّوحة (ل٣) بقيّة خطبة الشّارح في النّسخة "ز"، وتظـــهر بوضـــوح الحواشي الكثيرة عليها، وكذا في الرّبع الأوّل من المخطوط ممّا يفيد أنّه كان يدرس .



يظهر في هذه اللّوحة (ل١٦٦ أو ١٦٥ ظهر) ختام الكتاب في

ثانياً :

النّصّ المحقّق

لكتاب

القِلادَة الجَوْهَرِيَّة

في شَرْحِ الدُّرَّة البَهِيَّة نَظْمِ الآجُرُّومِيَّة

للشّيخ : أحمد بن الشّيخ حجازيٍّ الفشنيّ

المتوفّى بعد سنة ٩٩٢هـ

بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم

وصلّى اللّه على سيِّدنا[١] محمَّدٍ وآله وسلَّم[٢].

الحمدُ لله الّذي خَصَّ النّوعَ البشريَّ بفصاحة اللّسان، وقُوَّةِ البيان[٣]، وبَراعَة[٤] الجَنان[٥].

وأشهد أن لا إله إلا اللّه وحدَه لا شريك له، نَصَب دلائل توحيده، وجعلها ظاهرةً، ورفع قُبَّة السَّماء، وخَفَض أديمَ الأرض، وجعلهما من الآيات الباهرة، وجَبَرَ كَسْرَ مَنِ انقَطَعَ إليه، وتوكَّل في كلِّ أُموره عليه[٦].

وأشهد أنَّ سيِّدنا ومولانا محمَّدًا عبدُه ورسولُه، سَيِّد العربِ والعجم، المنعوت بأفضل النُّعوتِ، والمبعوث رحمةً لجميع الأُمَم، صلَّى الله [٧-وسلَّم-٧] عليه، وعلى آلهِ الأطهار، وصحبه الأخيار، والتّابعين لهم الأبْرَار.

وبَعدُ:

فيقولُ الفقيرُ إلى رحمة ربِّه المغني أحمدُ بن الشَّيخ حِجَازيٍّ الفَشْنيِّ ـ غفر الله تعالى له ذنوبه، وستر في الدَّارين عُيوبه ـ:

لـمَّا كانت "الدُّرَّةُ البهيَّة نظم الآجُرُّومِيَّة" للشَّيخ الإمام، العالم،

---

(١) لا شكّ أنّ النّبيّ ﷺ سيّدُ ولد آدم، إلاّ أنّ زيادة لفظ "سيّدنا" في الصّلاة على النّبيّ ﷺ محلُّ خلافٍ خارج الصّلاة؛ وأمّا فيها فلا تجوز، والأحاديث والآثار خاليةٌ منها، والاتّباعُ أولى. ينظر: معجم المناهي اللّفظيَّة ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٢) في "ز" بعد البسملة: «وبه ثقتي».

(٣) البيان: الإفصاح مع ذكاء. القاموس المحيط ٢/١١٥٥ (بين)، وينظر: اللّسان ١/٥٦٢ (بين).

(٤) البراعة: مصدرٌ لـ: "برع"، بمعنى: تمّ في كلّ فضيلةٍ وجمالٍ ... . ينظر: اللّسان ١/٣٨٠ (برع).

(٥) الجنان ـ بفتح الجيم ـ: القلب. اللّسان ٢/٣٨٦ (جنن).

(٦) ز: «وتوكل عليه».

(٧-٧) ساقطٌ من "ز".

العلاَّمة، الفقيه، البارع، الفاضل، النَّحويِّ، الحاسب، الفَرَضِيِّ، سيِّدنا وشيخنا، شرف الدّين، يحيى العِمْريطيِّ، الأَنصاريِّ، الشَّافعيِّ، إمام المدرسة المؤيَّديَّة[١]، ذي المفاخر[٢] السَّنيَّة[٣] ـ نظر الله إليه بعين العناية، وعِزِّ الرِّعاية ـ روضةً قد تَضَوَّعَ[٤] نَشْرُها[٥]، وخِزانةَ عِلمٍ مُشْتملةً على عرائس من نفائس النَّحْوِ عظيمٍ قَدْرها[٦] .

قَلِيلَةُ لَفْظٍ لَيْسَ تُتْعِبُ طالِبًا ... غَزِيرَةُ[٧] عِلْمٍ حَلَّهَا الحَبْرُ[٨] فِي سَعَهْ

تُعَوِّضُ مَا قَدْ فَاتَ فِي زَمَنٍ مَضَى ... وَتَجْلِبُ للطُّلاَّبِ خَيْرًا ومَنْفَعَهْ[٩]

---

(١) ينظر : قسم الدِّراسة ص٧٣ .

(٢) "ز" : "الفخار" . والفخار : التّمدُّح بالخصال . (اللّسان ١٠/١٩٨ "فخر") . أمَّا المفاخر فهي جمع مفخرة؛ والمفخرة : المأثرة . (اللّسان ١٠/١٩٩)، والوصف بكلمة "السَّنيَّة" يُعيّن ما في الأصل .

(٣) أي : الرّفيعة؛ ففي اللّسان (٦/٤٠٥ "سنا") : « سنا إلى معالي الأمور سناءً : ارتفع » .

(٤) أي : نفح . اللّسان ٨/١٠١ (ضوع)، وفي شرح المعلّقات العشر (ص ٣٢) تضوّع : فاح متفرِّقاً .

(٥) النَّشر : الرِّيح الطّيِّبة . اللّسان ١٤/١٤٠ (نشر) .

(٦) بعده في الأصل : "شعر" .

(٧) ز : "عزيزة" .

(٨) حلّها أي : جعلها . (اللّسان ٣/١٩٥ "حلل") . والحبر : هو العالم . ينظر ما سيأتي في الحاشية (٥) ص٢٥٨ .

(٩) البيتان من الطّويل، والّذي يظهر لي في نسبتهما أنَّهما للآثاريِّ؛ فقد أوردهما في القلادة الجوهريَّة (ل٣ب) باختلافٍ يسيرٍ، وبزيادة ثلاثة أبياتٍ، ونصّ البيتين عنده :

صَغِيرةُ حَجْمٍ ليس تُتْعِبُ طَالِبًا ... .

.... وتَعْطِفُ لِلرَّاجِي بِمَا فِيهِ مَنْفَعَهْ

والآثاري شاعرٌ؛ وقد ساق هذه الأبياتِ في مدح منظومته "الحلاوة السُّكّريّة"؛ فلعلّ الاختلافَ هنا ناتجٌ من اختلاف نسخ القلادة .

سألني من لا أستطيع لقوله ردًّا، ولا أعرف لمعروفه حدًّا[١]، من إخواني الأَعِزَّة عليَّ، وأصحابي الْمُتَرَدِّدِينَ إليَّ، أنْ أجعل عليها شرحًا يُجاري حُسْنَها، ويُظْهِر لُمتعلِّميها طرائقَ تُسهِّل[٢] عليهم حَزْنَها[٣]؛ فأجبتُه لذلك مُسْتَمِدًّا من اللَّه العِناية / طالبًا منه التَّوفيق والهداية، [١٥/أ] وسمَّيته : "القِلادَةَ الجَوهَرِيَّةَ في شَرْحِ الدُّرَّةِ البَهِيَّةِ نَظْمِ الآجُرُّومِيَّةِ"، وعلى اللَّه الاتِّكال، وإليه المرجع والمآل .



(١) ز : "حرا" تحريفٌ .

(٢) ز : "يسهل"، والصّواب ما أثبتُّ؛ لأنَّ الفاعل ضميرٌ يعود على مؤنَّثٍ ـ وهو طرائق ـ، لذا وجب تأنيث الفعل له .

(٣) حزنها : المراد به صعبها؛ فالحزن ضدّ السّهل . ينظر : اللّسان ١٥٨/٣ (حزن) .

قال النّاظم ـ أعلى اللّه تعالى درجته ـ مُتأَسِّيًا بأشرف الكتب السَّماويَّة[١]، عاملاً بما حَسُن[٢] من خَبَرِ خير البريَّة[٣]، مُشيرًا إلى مَنْعِ التّعارُضِ بينَ الأدِلَّةِ[٤] بالكُلِّيَّةِ[٥] :

---

(١) يشير الشّارح إلى بدء كلّ سورةٍ من القرآن الكريم ـ الّذي هو أشرف الكتب السَّماويَّة ـ بالبسملة ما عدا سورة التّوبة .

(٢) يشير الشّارح إلى ما رُوي عن النّبيّ ﷺ ـ الّذي هو خير البرية ـ أنّه قال : « كلّ أمرٍ ذِي بالٍ لا يُبْدَأُ فيه ببسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ فهو أَقْطَعُ » أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاقِ الرّاوي وآداب السَّامع (٢/٦٩)، ورواه السُّبكيّ في طبقات الشّافعيَّة (١/١٢) من طريق الحافظ الرّهاويّ الّذي أخرجه في كتابه "الأربعين" كما ذكر غير واحدٍ، ومنهم الإمام النّوويُّ في شرح مسلم (١/٤٣) .
والحديث ضعّفه الزّيلعيّ في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف (١/٢٢ ـ ٢٤)، وقال الألبانيّ في إرواء الغليل (١/٢٩ ـ ٣٠) : « ضعيفٌ جدًّا، فلا تغترّ بمن حسّنه » .

(٣) البريّة : الخلْق، وهو من « برأ اللهُ الخلْق » أي : خلقَهم؛ وأصلُه الهمز (ينظر : الكتاب ٣/٤٦٠)، وقال الفرّاء : إن أُخِذَ من البرى ـ وهو التّراب ـ فأصلُه غير الهمز . ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٣/٢٨٢، و إصلاح المنطق ص ١٥٨، وينظر : اللّسان ١/٣٩٦ (برى) .

(٤) ينظر في هذه المسألة : روضة النّاظر ٢/٤٥٧ .

(٥) يشير الشّارح إلى ما ورد من الأمر بالبدء بالحمدلة كما في حديث : « كلّ أمرٍ ذِي بالٍ لا يُبْدَأُ فيه بالحمدُ للهِ فهو أجذمُ » أخرجه أبو داود في سننه (٥/١٧٢)، كتاب الأدب، باب : الهدي في الكلام (برقم ٤٨٤٠)، وحديث : « كلّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيه بالحمدُ أَقْطَعُ » أخرجه ابن ماجه في سننه (١/٦١٠)، كتاب النّكاح، باب : خطبة النّكاح (برقم ١٨٩٤) .
وأحاديث البدء بالحمدلة حسّنها النّوويُّ في شرح مسلم (١/٤٣)؛ وضعّفها الألبانيُّ في إرواء الغليل (١/٣٠ ـ ٣٢)، و ضعيف الجامع الصّغير (ص ٦١٣) .
وظاهر هذا الحديث يعارض حديث البدء بالبسملة السّابق؛ والمقصود بالتّعارض : ألاّ يمكن العمل بالحديثين معاً، وهو ما يسمّيه علماء مصطلح الحديث "مختلف الحديث" . (ينظر : مقدّمة ابن الصّلاح ـ ضمن التّقييد والإيضاح ـ ص ٢٤٤ـ٢٤٥)؛ ولكن ذكر أهلُ العلم أنّه يمكن التّوفيقُ بين الحديثين، وذلك من عدّة أوجهٍ، منها :
أن يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقيّ، بحيث لا يسبقه شيءٌ، وحديث الحمدلة ⇦

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

الباءُ فيها أصليَّةٌ[١]، متعلِّقةٌ بمحذوفٍ تقديره "أَنْظِمُ"؛ إذ كلُّ فاعلٍ يبدأ في فِعْله بها[٢] يُضْمِر لفْظ ما جعلها[٣] مَبْدأً له[٤]، والاسم مشتقٌّ من السُّموِّ[٥]، وهو العُلوُّ.

والله علمٌ[٦] للذَّاتِ الواجبِ الوجودِ، الجامعِ لجميع صِفاتِ الكمالِ، المنزَّه عن الحدوث والزَّوالِ، وهو عربيٌّ[٧]، ومُرْتَجلٌ[٨].

⇦

على الابتداء الإضافيّ؛ أي: بالنِّسبة لما بعد البسملة. ينظر: التَّصريح ١/٥ ـ ٦.
وللاستزادة ينظر: حاشية يس على التَّصريح ١/٦ ـ ٧.
ومراد الشَّارح: أنَّ النَّاظم ابتدأ بالبسملة، ثُمَّ ذكر الحمدلة في أوّل منظومته ـ كما سيأتي ـ.

(١) أي: حرف جرٍّ أصليٌّ، وهو قول الجمهور؛ ويرى بعض العلماء أنَّ الباء في البسملة زائدةٌ، وقد أُثِر هذا القول عن الكسائيِّ (ينظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس ١/١١٦، إعراب ثلاثين سورة ص٩، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ص ٧٠)؛ وقال به أبو جعفر النَّحَّاس في إعراب القرآن (١/١١٦)، ولعلَّهما يقصدان أنَّ الباء حرفٌ ليس من بنية الكلمة (ينظر: سر الصِّناعة ١/١٢٠، النَّحو وكتب التَّفسير ١/٤٧٥)، على أنَّه «لا وجه للزِّيادة ما وجد عنها مندوحةٌ». فاتحة الإعراب ص ٧٠.

(٢) أي: بالبسملة.

(٣) ز: «ما جعل».

(٤) الكشَّاف ١/٢٦ ـ ٢٧ بتصرّفٍ، وينظر: حاشية الجرجانيّ على الكشَّاف ١/٢٦ ـ ٢٨.

(٥) ينظر ما سيأتي ص٢٦٩ و٢٧٠ مع الحاشية (١).

(٦) في الأصل: "اسم".

(٧) حكى الرَّازيّ في تفسيره (١/١٦٣) عن بعضهم أنَّه عبرانيّ، ثُمَّ ضَعَّفه، وهو حقيقٌ بالتَّضعيف كما قال ابن كثيرٍ في تفسيره (١/١٩)؛ وهو من غرائب الأقوال. ينظر: البحر المحيط ١/١٢٤ ـ ١٢٥.

(٨) ينظر الكلام عن المرتجل: (ص٤٣٨).
وأمَّا لفظ الجلالة "الله" فقد وقع الخلافُ بين العلماء حول وجود اشتقاقٍ له؛
⇦

ومعنى **الرَّحمٰن الرَّحيم** : مُريد[١] الإنعام بما جلَّ ودقَّ، أو المنعم بذلك[٢]، وقدَّم الرَّحمن لأنَّه أبلغ من الرَّحيم[٣].

⇦

فانقسموا فريقين :

الفريق الأوّل : يرى أنَّ اسم الله ـ تعالى ـ لم يشاركه فيه غيره، وأنّه لا اشتقاقَ له من لغة العرب (أي : أنّه مرتجلٌ)، منهم : الزَّجَّاج في تفسير أسماء الله الحسنى (ص ٢٥ ـ ٢٦)، والسُّهيليّ في نتائج الفكر (ص ٥١ ـ ٥٢)، والفخر الرّازيّ في تفسيره (١/١٥٦ ـ ١٥٨)، ونسبه للجمهور وانتصر له؛ ونسبه القرطبيّ في الجامع لأحكام القرآن (١/١٢٠) لعددٍ من أهل العلم؛ ونصر هذا القولَ ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (١/١٧٧ ـ ١٨٠)، ونسبه أبو حيّان للأكثرين في البحر المحيط (١/١٢٤)، وكذا الصَّفاقسيُّ في المجيد (ص ٤٢)، ورجّحه السَّمين في الدُّرّ المصون (١/٢٤)، والفيروزآبادي في القاموس المحيط ٢/١٦٣١ (ألَه) .

الفريق الثّاني : يرى أنّه مشتقٌّ؛ ثُمّ اختلفوا في أصل اشتقاقِه على أقوالٍ متعددةٍ . تنظر في : معاني القرآن للزَّجّاج ٤/١٥٢، اشتقاق أسماء الله ص ٢٣ ـ ٢٩، تفسير الفخر ١/١٥٩، البحر المحيط ١/١٢٤، المجيد ص ٤٣ ـ ٤٥، الدُّرّ المصون ١/٢٤، وغيرها؛ وحول معنى الاشتقاق حينئذٍ ينظر : بدائع الفوائد ١/٢٥ ـ ٢٦ .

(١) ز : "يريد" تحريفٌ .

(٢) هذا تأويل لصفة الرَّحمة الّتي يثبتها السَّلفُ بلا تأويلٍ ولا تعطيلٍ ولا تشبيهٍ ولا تمثيلٍ؛ ومِمَّن قال بهذا التّأويل : الزَّمخشريّ (الكشّاف ١/٤٥، وينظر : حاشية يس على التّصريح ١/٨)، والصَّحيح : أنّ الله ـ سبحانه ـ لا زال ولا يزال مُتَّصفاً بصفة الرَّحمة اللاّئقة به، وأمَّا النّعم فهي من آثار رحمته .

ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيميَّة ٦/٢٦٠-٢٦٦، مختصر الصَّواعق المرسلة ٢/٢٩٩-٣٠٥، تيسير الكريم المنّان ص٢٢ .

أمَّا معنى الرَّحمن الرَّحيم : فقيل : هما بمعنى واحدٍ؛ وهو قولُ أبي عبيدة في مجاز القرآن (١/٢١)، وقِيلَ : معناهما مختلف، وهو قولُ الجمهور؛ فالرَّحمن خاصٌّ الاسم ـ أي : خاصٌّ بالله ـ عامُّ الفعل، والرَّحيم عامُّ الاسم خاصُّ الفعل؛ فالرَّحمن لجميع الخلق، والرَّحيم بالمؤمنين . ينظر : تفسير ابن جرير ١/١٢٧، تفسير أسماء الله الحسنى ص ٢٨ ــ ٢٩، اشتقاق أسماء الله ص ٣٨ ــ ٤٠، معاني القرآن للنَّحّاس ١/٥٤، الجامع لأحكام القرآن ١/١٢١ ـ ١٢٢، تفسير ابن كثير ١/١٩ ـ ٢٠ .

(٣) ينظر : تفسير ابن جرير ١/١٢٦، الكشّاف ١/٤١، تفسير ابن كثير ١/١٩ .

١ـ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ وَفَّقَا لِلْعِلْمِ خَيْرَ خَلْقِهِ وَلِلتُّقَى
٢ـ حَتَّى نَحَتْ قُلُوبُهُمْ لِنَحْوِهِ لَكِنْ لِعِظْمِ[1] شَأْنِهِ لَمْ تَحْوِهِ
٣ـ فَأُشْرِبَتْ مَعْنَى ضَمِيرِ الشَّانِ فَأَعْرَبَتْ فِي الْحَانِ بِالأَلْحَانِ

الْحَمْدُ اللَّفظيُّ لغةً : الثَّناءُ باللِّسان على الجميل الاختياريّ على جهة التَّبْجيل[2]، وعُرفًا : فِعْلٌ يُنبيء عن تعظيم الْمُنعم من حيثُ إنَّه منعمٌ على الحامد، أو غيره، باللِّسان أو[3]الجنان[4]، وعليه قول الشَّاعر :

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلاثَةً يَدِي وَلِسَانِي والضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا[5]

---

(١) ط ٨٩ : « فمن عظيم » . وأمَّا "عِظْم" هنا فأصلها : عِظَم ـ بفتح الظَّاء ـ، وقد سُكِّنت للضَّرورة .

(٢) ينظر : التَّعريفات ص٩٣، التَّصريح ٨/١، شرح الحدود النَّحويَّة ص ٣٤، الكلِّيَّات ص٣٦٧ .

(٣) في الأصل : "و" .

(٤) ينظر : التَّعريفات ص ٩٣، والكلِّيَّات ص٣٦٧، وفيهما : « أعمّ من أن يكون باللِّسان ... » .
وجعل الأزهريّ في التَّصريح (٩/١)، والفاكهيّ في شرح الحدود (ص٣٤) هذا التَّعريف تعريفًا للشُّكر لا للحمد، وكلا الرَّأيين له وجهٌ؛ فتعريف الحمد عرفًا هو تعريف الشُّكر لغةً . ينظر : التَّصريح وحاشية يس ٩/١، حاشية الطَّالب على شرح بحرق ص ٣ .
وينظر في التَّفريق بين الحمد والشُّكر : أدب الكاتب ص ٣٦، الفروق في اللُّغة ص٣٩-٤٠، كتب التَّفسير عند تفسير قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (سورة الفاتحة الآية : ٢) .

(٥) البيت من الطَّويل، ولم أقف على نسبته، وينظر : تنزيل الآيات ص ٤٢، مشاهد الإنصاف ص٧، وفيه أنّ قبله :

وَمَا كَانَ شُكْرِي وَافِيًا بِنَوَالِكُمْ وَلَكِنَّنِي حَاوَلْتُ فِي الْجَهْدِ مَذْهَبَا

وهو من شواهد الكشَّاف (٤٧/١) على أنّ الشُّكر يُطلق على أفعال الموارد الثَّلاثة (ينظر : حاشية الجرجانيّ على الكشَّاف ٤٧/١)، وعلى هذا ورد شاهدًا في : الدُّرِّ المصون ٣٦/١، وتفسير ابن كثير ٢١/١ .

ثُمَّ القصد الثَّناء على الله تعالى بأنَّ جنس الحمدِ، أو جميع أفراده، أو حمد أحبابه[١] مُخْتَصٌّ بالله[٢] **الَّذِي قَدْ وَفَّقَا** ـ بألف الإطلاق[٣] ـ **لِلْعِلْمِ خَيْرَ خَلْقِهِ**[٤] وهم الأنبياءُ، وورثتُهم العلماء، **وَلِلتُّقَى** وهو اتِّباع الأوامر واجتِنابُ النَّواهي، والأحاديثُ والأخبارُ والآثارُ[٥] في فضل العلم [٦-وأهله-٦] كثيرةٌ شهيرةٌ، وقيل[٧] : / [١٥/ب]

---

(١) يشير الشَّارح إلى أنّ "أل" الدّاخلة على الحمد تحتمل أن تكون جنسيّةً، أو استغراقيّةً، أو عهديّةً . ينظر : الدُّرّ المصون ١/٣٧، التّصريح ١/١٠، لوامع الأنوار ١/٣٧ .

(٢) ز : « مختص تعالى لله » .

(٣) هي الألف الّتي تجيء بعد حرف الرّويّ المطلق عند إشباع فتحته . ينظر : معجم مصطلحات العروض والقوافي ص١٦٢ .

(٤) هذا مأخوذٌ من قول النّبيّ ﷺ : « مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ » غرر الدّرر ل٥أ، والحديث متّفقٌ عليه، أخرجه البخاريّ في صحيحه (ص٣٩) كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدّين (برقم ٧١)، ومسلمٌ في صحيحه (٢/٧١٩) كتاب الزّكاة، باب النّهي عن المسألة (برقم ١٠٣٧) .

والمراد بقوله : "للعلم" أي : لاكتساب العلم، وهو العلم الدّينيّ . ينظر : غرر الدّرر ل٥أ .

(٥) كان على الشَّارح أن يقول : « والآيات والأحاديث ... » كما قال في تحفة الحبيب ص٣ .

ومن الآيات الدّالّة على فضل العلم وأهله قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾ (سورة الزّمر من الآية ٩) .

ومن الأحاديث : قوله ﷺ : « ومَن سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فيهِ عِلمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِه طَرِيقًا إلى الجنَّةِ » أخرجه مسلمٌ في صحيحه (٤/٢٠٧٤)، كتاب الذّكر، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، وعلى الذّكر (برقم ٢٦٩٩) .

ومن الآثار : قول سفيان الثّوريّ : « لا أعلم من العبادة شيئًا أفضل من أن يُعَلَّمَ النّاس العلمَ » . ينظر : جامع بيان العلم وفضله ١/١٢٤ .

(٦-٦) ساقطٌ من "ز" .

(٧) ز : « وقيل شعر » .

الْعِلْمُ زَيْنٌ وَتَشْرِيفٌ[١] لِصَاحِبِهِ ... فَاطْلُبْ هُدِيتَ فُنُونَ الْعِلْمِ والأَدَبَا
وَالعِلْمُ كَنزٌ وذُخْرٌ لا نَفَادَ لَهُ ... نِعْمَ الرَّفِيقُ إِذَا مَا عَاقِلاً صَحِبَا[٢]

ومِمَّا قِيلَ في التَّقوى :

يُرِيدُ الْمَرْءُ أَنْ يُعْطَى مُنَاهُ ... ويَأْبَى اللهُ إِلاَّ مَا أَرَادَا
يَقُولُ المَرْءُ : فَائِدَتِي وَمَالِي ... وَتَقْوَى اللهِ أَفْضَلُ مَا اسْتَفَادَا[٣]

وقِيلَ فيها ـ أيضًا ـ[٤]:

مَنْ عَرَفَ اللهَ فَلَمْ تُغْنِهِ ... مَعْرِفَةُ اللهِ فَذَاكَ الشَّقِي
مَا يَطْلُبُ الْمَرْءُ بِعِزِّ الغِنَى ... والعِزُّ كُلُّ العِزِّ لِلْمُتَّقِي[٥]

وقوله : **حَتَّى نَحَتْ** أي : قصدت **قُلُوبُهُمْ لِنَحْوِهِ .: لَكِنْ لِعِظْمِ شَأْنِهِ لَمْ تَحْوِهِ**[٦] إذ هو مُنَزَّهٌ عن الجهات[٧]، **فَأُشْرِبَتْ** قلوبهم **مَعْنَى**

---

(١) ز : "وتشرفة" .

(٢) البيتان من البسيط، وهما لأبي الأسود الدّؤليّ في الفقيه والمتفقّه ٥٢/١، وديوان أبي الأسود في مستدركه (ص١٤٩ ـ ١٥٠) في قطعةٍ من عشرة أبياتٍ، وفيهما « نِعْمَ القرينُ » .
ونسبهما القاليّ في أماليه (١٣٧/٣) للحكم بن قنبر في مقطوعةٍ من سبعة أبياتٍ باختلافٍ في رواية صدر البيت الثّاني، وشكّك البكريّ في هذه النّسبة، وحكى فيها خلافًا . ينظر : سمط اللآلي ٥٨/٣ .

(٣) البيتان من الوافر، وهما للصّحابيّ أبي الدّرداء عُويمر بن زيدٍ ـ رضي الله عنه ـ وقيل : ابن عامر ـ الأنصاريّ. ينظر : حلية الأولياء ٢٢٥/١، صفة الصّفوة ٢٦٨/١ .

(٤) ز : « وقيل أيضًا فيها » .

(٥) البيتان من السّريع، و لم أقف على نسبتهما .

(٦) أي : لم تحط به . فتح ربّ البريّة ص ٣ .

(٧) نفي لفظ الجهة هو مذهب نفاة صفة العُلوّ عن الله تعالى، إلاّ أن يُراد بنفيها أنّه ليس في شيءٍ من المخلوقات (ينظر : شرح العقيدة الطّحاويّة ص ٢٦٦)، وقد دلّت النّصوص على أنّ الله ـ سبحانه ـ متّصفٌ بصفة العلُوّ، وأنّه فوق خلقه . ينظر :
⇦

ضَمِيرِ الشَّان[١]، والمعنى : دَخَلَ في قلوبهم حُبُّه، وخالطها كإشراب اللَّون لشدَّة الملازمة، يقال : فلان مُشْرَبُ[٢] اللَّون، إذا اختلط بياضُه بالحُمْرة[٣] .

فَأَعْرَبَتْ أي : بَيَّنَتْ ضميرها **في الْحَانِ بِالْأَلْحَانِ**[٤]؛ فمنهم مبتهجٌ يقول مخبراً بذوقه[٥]:

ذَكَرْتُكَ لا أَنِّي نَسِيتُكَ لَحْظَةً ... وَأَيْسَرُ ما في الذِّكْرِ ذِكْرُ لِسَانِي

وَكِدْتُ بلا وَجْدٍ[٦] أَمُوتُ من الهَوَى ... وَهَامَ عَلَيَّ القَلْبُ بالخَفَقَانِ

المصدر السّابق ص ٣٧٥ ـ ٣٩٤ .

(١) هو الضّمير الّذي يدلُّ على قصد المتكلّم تعظيم مضمون كلامه . شرح الكافية الشّافية ١/٢٣٤ .

(٢) في الأصل : "مشروب"، وهو خطأٌ؛ لأنّ قياس اسم المفعول من غير الثّلاثي أن يكون على صيغة اسم الفاعل أو المضارع بميم مضمومةٍ، وفتح ما قبل الآخر . ينظر : الكتاب ٤/٢٨٠ و ٢٨٢، شرح المقدّمة الكافية ٣/٨٣٨، شرح الرّضيّ ٣/٤٢٨ .

(٣) في اللّسان ٧/٦٧ (شرب) : « الإشراب : لونٌ قد أُشْرب من لونٍ، يقال : أُشْرب الأبيض حمرةً، أي : علاه ...، والإشراب خَلْط لونٍ بلونٍ كأنَّ أحد اللَّونين سُقي اللَّون الآخر، يقال : بياضٌ مشربٌ حمرةً ... » اهـ .

(٤) لم يتعرّض الشّارح لهذا الجزء من البيت، والمراد بقول النّاظم : « في الحان » أي : في الحانة، و"بالألحان" هي الأنغام المطربة، والمراد بالحانة هنا مقام المحبّة . فتح ربّ البريّة ص٣ .

وفي غرر الدّرر (ل٥ب) أنّ فيه استعارةً بديعةً، وأنّ المراد بالحان : مجلس العلم، وأصله بيت الخمر، والمراد بالألحان : مذاكرة العلم، وأصلها الأنغام المطربة، ففيه تشبيهٌ لمجلس الدّرس ببيت الخمر .

(٥) الذّوق عند الصّوفيّة هو : تلقّي الأرواح للأسرار الطّاهرة من الكرامات وخوارق العادات . معجم ألفاظ الصّوفيّة ص ١٤٦ .

(٦) أي : بلا حبٍّ .

فَلَمَّا أَرَانِي[١] الوَجْدُ[٢] أَنَّك حَاضِرِي شَهِدْتُكَ مَوجُودًا بِكُلِّ مَكَانِ[٣]
فَخَاطَبْتُ مَوجُودًا بِغَيرِ تَكَلُّمٍ وَلاحَظْتُ مَعْلُومًا بِغَيْرِ عِيَانِ[٤]

ومنهم مُنْتَهِجٌ[٥] يقول مخبرًا عن حال سَيْرِهِ، ومُجاهدة نَفْسه بمراقبة رَبِّه :

كَأَنَّ رَقِيبًا مِنْكَ يَرْعَى خَوَاطِرِي وآخَرَ يَرْعَى نَاظِرِي[٦] ولِسَانِي/ [١٦/أ]
فَمَا رَمَقَتْ عَيْنَايَ بَعْدَكَ[٧] مَنْظَرًا لِغَيْرِكَ إلاَّ قُلْتُ : قَدْ رَمَقَانِي
ولا خَطَرَتْ فِي السِّرِّ مِنِّي خَطْرَةٌ لِغَيْرِكَ إلا عَرَّجَا[٨] بِعَنَانِي
وإِخْوَانُ صِدْقٍ قَدْ يَئِسْتُ حَدِيثَهُمْ وعَرَّجْتُ عَنْهُمْ خَاطِرِي ولِسَانِي

---

(١) في الأصل : « فلمَّا راني »، وعليه ينكسر البيت .

(٢) هو عندهم : « فناء البشريّة عند غلبة سلطان الحقيقة » . معجم ألفاظ الصّوفيّة ص٢٨١ .

(٣) قوله : « شهدتك ... » موافقٌ لمذهب الحلول الّذي تقول به بعض الطّوائف الضّالّة، وهو مخالفٌ لمذهب السَّلَف؛ فإنّهم اتّفقوا على أنّ الله بائنٌ من خلقه، ليس في ذاته شيءٌ من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيءٌ من ذاته، وقد كَفَّر السَّلف الجهميَّةَ في قولهم : « إن الله في كلّ مكان »، وكان مِمّا أنكروه عليهم ما يلزم عليه من اللّوازم الفاسدة كأن يكون في الأماكن المستقذرة ـ تعالى الله عن ذلك ـ . ينظر : مجموع الفتاوى ١٢٦/٢ وما بعدها .

(٤) الأبيات من الطّويل، ونسب الخطيب البغداديُّ في تاريخ بغداد (٣٩٠/١٤) إنشادها للشِّبليِّ (دُلَف بن جَحْدَر)؛ وفيه : "لمحة" بدلاً من "لحظة" .

(٥) ز : "مبتهج" . و"منتهج" : اسم فاعلٍ من انتهج، يقال : نهجت الطّريق، أي : سلكته . اللّسان ٣٠٠/١٤ (نهج) .

(٦) في النّسختين : "خاطري"، وعليه يكون تكرارًا غير مفيدٍ، وما أثبته يقتضيه المعنى .

(٧) ز : "بعد" .

(٨) في الأصل : « إلا عارجاً »، والمثبت من "ز" يقتضيه السِّياق؛ لأنّه يتكلّم عن مثنًّى .

وَمَا الزُّهْدُ أَسْلَى عَنْهُمُ غَيْرَ أَنَّنِي وَجَدْتُكَ مَشْهُوداً بِكُلِّ[1] مَكَانِ[2]

تنبيهٌ في المعنى

اعلم أَنَّ الخلق قسمان : واصلون إلى ساحل بحر المعرفة، ومحرومون؛ فأمّا الواصلون فوصلوا إلى عَرصةِ النُّور، وساحة الكبرياء والجلال؛ فتاهوا في ميادين الصَّمديَّة، وتَحَيروا في عَرْصة الفردانيَّة .

وأمَّا المحرومون فقد بقوا في ظُلُمات الحيرة، وتِيهِ[3] بحرِ الجهالةِ فكأنَّهم فقدوا عُقُولَهم؛ فثبت أَنّ الخلق كلّهم والهون في معرفته[4].

عبارةٌ أخرى، وهي : أَنَّ الأرواح البشريّة تحيّرت في ميادين التَّوحيد والتَّمجيد؛ فبعضُها تخلَّفت، وبعضُها سَبَقَت؛ فالّتي تخلَّفت بقيت في ظُلمات الغُبار، وأمَّا التي سَبَقَتْ فوصلت إلى عالم الأنوار، والأوَّلون تاهوا في أودية الظُّلمات، وفقدوا عُقولهم عند ملاحظَة الجلال، والآخرون فقدوا عُقولهم في أنوار الكَرَامات[4]؛ فلا جَرَمَ فُقِدَ العقلُ سواءٌ أشرع في معرفته[5]أم لا ؟! .

فينبغي للعبد أن يعلم[6] أنَّه لم يصل إلى شيءٍ ! فأينَ الوصول ؟

---

(١) ز : "بغير" .

(٢) الأبيات من الطّويل، و لم أقف لها على نسبةٍ، وينظر ما سبق في الحاشية (٣) ص٢٤١ .

(٣) في اللّسان ٧٢/٢ (تيه) : « وتاه في الأرض يتيه توهاً وتَيهاً وتِيْهاً ... أي : ذهب متحيِّرًا وضَلَّ » .

(٤) التّفسير الكبير ١٥٩/١ .

(٥) ز : "معرفة" .

(٦) ز : "يسلم" .

هيهاتَ! أَوَلاَ تَرَى أنّ النّبيّ ﷺ كان[١] يستغفر في اليوم مائة مرّةٍ[٢]؛ واستغفارُه إنّما هو بحسب اختلاف رُتَب التّجلّي[٣] له، حتى يرى أنّ كُلَّ تجلٍّ بالنّسبة إلى ما فوقه يوجب الاستغفار[٤]، ولذا قال: « لا أُحْصي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلى نَفْسِك »[٥].

فتأمَّل حُسْن كلام النّاظم، وما اشتمل عليه من المعاني، وفي صنيعه من محسِّناتِ البديع[٦]: « براعة الاستهلال »[٧].

---

(١) ساقطٌ من الأصل.

(٢) روى مسلمٌ في صحيحه (٤/٢٠٧٥) قول النّبيّ ﷺ: « إنّه لَيُغَانُّ على قَلْبِي، وإنّي لأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي اليَومِ مِائةَ مَرَّةٍ » كتاب الذّكر والدّعاء ...، باب: استحباب الاستغفار والاستكثار منه (برقم ٢٧٠٢)، ورواه غيره.

(٣) هو ما ينكشف للقلوب من أنوار الغيوب، وقيل غير ذلك. ينظر: معجم ألفاظ الصّوفيّة ص٧٣ ـ ٧٥.

(٤) نسب الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١١/١٠٥) قولاً قريبًا من هذا للغزاليّ، وعقّب عليه بقوله: « وهذا مُفَرَّعٌ على أنّ العدد المذكور في استغفاره كان مُفَرَّقًا بحسب تعدّد الأحوال، وظاهر ألفاظ الحديث يخالف ذلك ». وينظر حول ما قيل في الاستغفار الوارد في الحديث: شرح النّوويّ على مسلمٍ ١٧/٢٣-٢٤، فتح الباري ١١/١٠٤ ـ ١٠٥.
وذكر شيخ الإسلام ابن تيميَّة أنّ الاستغفار كان تحقيقًا لكمال عبوديته ﷺ. ينظر: مجموع الفتاوى ١٥/٥٧، وينظر: ١٠/٣١٣ و ٣١٦ و ١١/٢٥٣.

(٥) هذا جزءٌ من حديثٍ رواه مسلمٌ في صحيحه (٤/٢٠٤) كتاب الصّلاة، باب ما يقال في الرّكوع والسّجود (برقم ٢٢٢)، ورواه غيره.

(٦) البديع: أحد علوم البلاغة، « وهو علمٌ يُعْرَفُ به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدّلالة ». الإيضاح ٤/٢.

(٧) ز: « براعة الاستهال ».
وعَرَّف الخطيب التّبريزيُّ براعة الاستهلال بقوله: « أن يبتدئ بما يدلّ على غرضه » الكافي ص١٨٩، وينظر: الإيضاح ٤/١٥١.
والشّارح يشير إلى أنّ النّاظم أشار في خطبته إلى ما يريد من الكلام في النّحو بقوله: "نحت" و"أعربت"، ونحوه.

وقوله : **فَأُشْرِبَتْ** بالبناء للمفعول، وقوله : **فَأَعْرَبَتْ** بصيغة الماضي .

ولـمَّـا قرن الله تعالى ذكره بذكر حبيبه /، وشكرَه بشكره [ﷺ] [١٦/ب]
في قوله جلَّ وعلا : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾[١] أي : "لا أُذْكَرُ إلاَّ وتُذْكَرُ مَعِي"[٢]، جرى النَّاظم كغيره على ذلك فقال :

٤- **ثُمَّ الصَّلاةُ مَعْ سَلامٍ لائِقِ عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحِ الخَلائِقِ**

٥- **مُحَمَّدٍ وَالآلِ وَالأَصحَابِ مَنْ أَتْقَنُوا الْقُرْآنَ بِالإِعْرَابِ**

الصَّلاةُ لغةً : من الله ـ تعالى ـ رحمةٌ، ومن الملائكة استغفارٌ، ومن غيرهما تَضَرُّعٌ ودعاءٌ بخير[٣]، و"السَّلام" بمعنى التَّسليم الذي هو المصدر كما في قوله تعالى : ﴿ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾[٤]، وعَدَل[٥] إلى اسم المصدر[٦] لمناسبة الصَّلاة، و"النَّبيُّ" ذَكَرٌ من بني آدم، أُوحِي إليه

---

(١) سورة الشَّرح الآية ٤ .

(٢) رُوِيَ حديثٌ قدسيٌّ قريبٌ من لفظ هذا التَّفسير بلفظ : « فَلا أُذْكَرُ إلاَّ ذُكِرْتَ مَعِي » في تفسير ابن أبي حاتم (٣٤٤٦/١٠)، وروي موقوفًا عن مجاهدٍ (المصدر السَّابق ٣٤٤٥/١٠)، وينظر : تفسير ابن كثير ٥٢٦/٤-٥٢٧، الدُّرّ المنثور ٣٦٤/٦ .

(٣) الصّلاة لغة : الدّعاء، والرّحمة، والاستغفار، وحسن الثّناء من الله على رسوله ﷺ . ينظر : اللّسان ٣٩٧/٧ (صلا)، القاموس المحيط ١٧٠٩/٢ (صلا) .
وما ذكره الشّارح هو المشهور في تفسير الصّلاة . ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٢٢/١٤، تفسير ابن كثير ٤٨٦/٣-٤٨٧ .
وقد اعترض ابن القيّم على أنّ الصّلاة من الله بمعنى الرّحمة بعدّة أوجهٍ، منها : أنّ الله فرّق بينهما في قوله : ﴿ عَلَيْهِم صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ (سورة البقرة من الآية ١٥٧)، وكذا اعترض كونها من العباد بمعنى الدُّعاء بعدّة أوجهٍ، منها : أنّ الدُّعاء يكون بخير وشرٍّ، والصّلاة لا تكون إلاّ في الخير، وخلص إلى أنّ المراد بالصّلاة ـ هنا ـ هي الطّلبُ من الله ـ تعالى ـ ما أخبر به عن صلاته وصلاة ملائكته، وهي ثناءٌ عليه، وإظهارٌ لفضله . ينظر : بدائع الفوائد ٢٩/١، جلاء الأفهام ص٢٥٦ وما بعدها، وينظر : المغني ص٧٩١، لوامع الأنوار ٤٦/١-٤٩، حاشية الطّالب ص٦ .

(٤) سورة الأحزاب من الآية ٥٦ .

(٥) أي : النّاظم .

(٦) وهو السّلام .

بشرعٍ سواءٌ أُمِرَ بتبليغه أم لا، وهو أعمُّ مطلقًا من الرَّسول لاختصاصه بالتَّبليغ[١]، وعَبَّر بالنَّبيِّ لذلك[٢]، ولأنَّه أكثر استعمالاً، واشتقاق النَّبيّ من "النَّبْوَةِ"[٣]؛ وهي[٤] المرتفعُ من الأرض[٥]، وقيل : من النَّبَأ، وهو الخَبَر[٦]، فالنَّبيُّ مرفوع الرُّتْبةِ عن غيره، ومخبرٌ عن الله ـ تعالى ـ .

وقوله : **أَفْصَحِ الخَلاَئِقِ** صفةٌ للنَّبيِّ، وقوله : **مُحَمَّدٍ** بدلٌ مما قبلهُ، أو بيانٌ له[٧]، وهو علمٌ على نبيِّنا ﷺ منقولٌ من اسم مفعول[٨]، سُمِّيَ به بإلهامٍ من الله ـ تعالى ـ[٩]؛ بأنّه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصالِه

⇦

وكونه اسم مصدرٍ هو المشهور، وقيل : إنّه مصدرٌ . ينظر : اللباب ١/٤٢، ابن يعيش ١/١٩٣-١٩٤، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/١٩٣، بدائع الفوائد ١/٣٧٧، نتائج التّحصيل ١/١٥٩ .

وينظر في حدِّ اسم المصدر الحاشية (٦) ص٦٧٥ .

(١) هذا هو المشهور في تعريف النّبيّ (ينظر : شرح العقيدة الطّحاويّة ص١٥٥، لوامع الأنوار ١/٤٩)، والذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيميّة : أنّ النّبيّ هو الّذي يُنَبِّؤُه الله، وهو يُنَبِّئُ بما أنبأه الله به؛ فإن أُرسل إلى قومٍ مؤمنين فهو نبيٌّ، وإن أُرسل إلى قومٍ كافرين فهو رسولٌ، وليس من شرط الرّسول أن يأتي بشريعةٍ جديدةٍ . ينظر : النّبوّات ص٢٥٥-٢٥٧ .

(٢) في الأصل : "كذلك"، وفي "ز" : "بذلك"، والصّواب ما أثبتُّ؛ لأنّه عِلّةٌ عطفت عليها عِلّةٌ .

(٣) هذا رأي أبي عمرو بن العلاء، والفرّاء وجماعةٍ . ينظر : إصلاح المنطق ص١٥٨، إشتقاق أسماء الله ص٢٩٤ .

(٤) في النّسختين : "وهو" .

(٥) ينظر : اللّسان (نبأ) .

(٦) فالنّبيّ مخفّفٌ من النّبيء، وهو رأي سيبويه . ينظر : الكتاب ٣/٥٥٥، اشتقاق أسماء الله ص٢٩٣، اللّسان ١٤/٨-٩ (نبأ)، البسيط ١/٥٥٢ .

(٧) أي : عطف بيانٍ .

(٨) من الفعل "حمّد" بالتّشديد . التّصريح ١/١١ .

(٩) يشير الشّارح إلى القصّة الّتي تُروى عن أُمِّ النّبيِّ ﷺ آمنة بنت وهبٍ أنّها رأت رؤيا مفادها أنّها حملت بسيِّد العرب، وأُمرت بتسميته مُحمَّدًا، وأخبرت جدّه بذلك .

⇦

الجميلة[١].

و"أل" في **الآلِ** للعهد، والمراد آل النّبيِّ ﷺ، وهم : مؤمنو بني هاشمٍ[٢]، وبني المطّلب[٣]، وقيل : جميع أُمَّتِه؛ وهو قويٌّ مختارٌ[٤] .

⇦

ينظر : سيرة ابن هشام ١/١٢٩-١٣١، دلائل النّبوّة للبيهقيّ ١/١١١-١١٢، سيرة ابن كثير ١/٢١١ .

على أنّ هناك روايات تفيد أنّ الّذي سمّى النّبيَّ ﷺ باسمه هو جدُّه عبد المطّلب . ينظر : الاشتقاق ص٨، دلائل النّبوّة للبيهقيّ ١/١١٣، زاد المعاد ١/٨١-٨٢، سيرة ابن كثير ١/٢١٠، وينظر في ترجيح هذا الرّأي : السّيرة النّبويّة الصّحيحة ١/٩٨ - ١٠٠ .

(١) ينظر : مقاييس اللّغة ٢/١٠٠ (حمد)، الجامع لأحكام القرآن ١/١٤٩، التّصريح ١/١١ .

(٢) هاشمٌ لقبٌ لعمرو بن عبد مناف بن قُصَيّ بن كِلابٍ القُرشيِّ، الجدُّ الثّاني للنّبيِّ ﷺ، لُقّبَ بذلك لأنّه هشم لقومه الخبز حين أصابتهم سنةٌ، وفيه يقول عبد الله بن الزِّبعرى :

عَمْرُو العُلاَ هَشَمَ الثَّريد لِقَومِهِ ... وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

وبنو هاشمٍ هم : عبد المطّلب جدُّ النّبيِّ ﷺ، وأسدٌ، وأبو صيفيّ، ونضلةَ، وله بناتٌ، ولم يبق لهاشمٍ عقب إلاّ من عبد المطّلب .

ينظر : سيرة ابن هشام ١/٨٩-٩١، أنساب الأشراف ص٥٨ و ٦٤ .

(٣) المطّلب أخو هاشمٍ؛ فهو المطّلب بن عبد مناف ...، وكان يُقال لهما : البدران، وبنو المطّلب هم : مخرمة، وأبو رهمٍ الأكبر، وأنيس، وأبو رهمٍ الأصغر، وهاشمٌ، وأبو عمرو، وأبو شمران، والحارث، وعمرٌو، وعبّادٌ، ومحصنٌ، وعلقمةَ، ونسلهم، ومن نسلِ المطّلب الإمام الشّافعي .

ينظر : أنساب الأشراف ص٦١، جمهرة أنساب العرب ص٧٢-٧٤، جوامع السّيرة ص٤٥٦، التّبيين في أنساب القرشيّين ص٢٠١ وما بعدها .

(٤) وقيل : هم ذُرِّيته وأزواجه خاصّةً، وقيل : هم الأتقياء من أمّته .

ينظر في هذه المسألة : تهذيب اللّغة ١٥/٤٣٨-٤٤٠ (آل)، شرح النّوويّ على صحيح مسلم (٤/١٢٤)، تحرير التّنبيه ص٣١، مجموع الفتاوى ٢٢/٤٦٠، جلاء الأفهام ص٣٢٤-٣٢٦، فتح الباري ١١/١٦٤، لوامع الأنوار البهيّة ١/٥١-٥٢ .

وكذا في الأصحاب[١]، وهو اسم جمعٍ[٢] لـ"صاحبٍ"[٣] عند سيبويه[٤]، وجمعٌ له[٥] عند الأخفش[٦]، والمرادُ بالصَّاحب ـ هنا ـ الصَّحَابِيُّ؛ وهو :

---

(١) يقصد الشَّارح أنّ "أل" فيها عهديّةٌ .

(٢) ينظر تعريفه : ص٣٥٠ مع الحاشية (١) .

(٣) في الأصل : "لصاحبه" .

(٤) هو : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ ولاءً، أبو بشرٍ، أحد أئمّة البصريّين، وأشهر أعلام النّحو، من شيوخه : الخليل ويونس، وأخذ عنه الأخفش، وقطربٌ، والزِّياديّ، ألّف الكتاب (ط) غير مسبوق إليه، توفّي سنة ١٨٠هـ على الأرجح، إثر هزيمته في المناظرة الّتي جمعته مع الكسائيّ إمام الكوفيِّين في عصره .
ينظر في ترجمته : أخبار النّحويّين البصريين ص٦٣، طبقات النّحويّين ص٦٦، تاريخ بغداد ١٩٥/١٢، نزهة الألبّاء ص٦٠، معجم الأدباء ١١٤/١٦، إنباه الرُّواة ٣٤٦/٢، بغية الوعاة ٢٢٩/٢، المدارس النّحويّة (ضيف) ص٥٧، مقدّمة محقّق الكتاب .
وينظر في رأيه : الحاشية التّالية .

(٥) وَهِم الشَّارح حين جعل الخلافَ بين سيبويه والأخفش في "الأصحاب"، فالخلافُ الّذي يذكره العلماء بينهما إنّما هو في "صَحْبٍ" أهو اسم جمعٍ كما يرى سيبويه في الكتاب (٦٢٤/٣)، أم جمعٌ له كما يرى الأخفش في معاني القرآن (٥٤٦/٢)، والجمهور على رأي سيبويه .
ينظر : المنصف ١٠١/٢، ابن يعيش ٧٧/١، شرح الجمل ٥٤٣/٢، التّسهيل ص٢٦٧، شرح الشّافية للرّضيّ ٢٠٣/٢-٢٠٤، الارتشاف ٤٠٢/١ "رجب"، الهمع ١٢٧/٦ .

(٦) هو : سعيد بن مسعدة المجاشعيّ ولاءً، أبو الحسن، الأخفش الأوسط، أخذ عن سيبويه، وشاركه في جُلِّ شيوخه، وهو من أشهر نحاة البصرة بعد سيبويه، وقد وافق الكوفيين في عددٍ من المسائل، وانفرد بمسائل، وكان معتزليًّا، من مصنفاته : معاني القرآن (ط)، القوافي (ط)، توفّي سنة ٢١٥هـ .
ينظر في ترجمته : أخبار النّحويين البصريّين ص٦٦، طبقات النّحويّين ص٧٤، نزهة الألبّاء ص١٠٧، معجم الأدباء ٢٢٤/١١، إنباء الرّواة ٣٦/٢، بغية الوعاة ٥٩٠/١، منهج الأخفش الأوسط ص٣١ .
وينظر في رأيه الحاشية السّابقة .

من اجتمع مؤمناً بنبيِّنا مُحمَّدٍ ﷺ، ولو غير مميِّزٍ، ولو أعمَى، وهذا القدر كافٍ في صِدْق اسم الصُّحْبَة، ويدومُ له هذا الاسم إن ماتَ مُؤمنًا، وإلاَّ فينقطعُ[١] كما في عبد الله بن خَطَلٍ[٢]؛ فإنَّه مات مرتدًّا، والقصد بالجملة الدُّعاء / . [أ/١٧]

ثُمَّ وصف **الآلَ والأصحابَ** بقوله :

..... **مَنْ أَتْقَنُوا الْقُرْآنَ بِالإِعْرَابِ**

ولمَّا كان دأبهم في البلاغة[٣] التَّأنُّقُ[٤] في المطلع[٥]، وقد مَرَّ براعة الاستهلال[٦]، وفي الْمَخْلَص[٧] قال :

---

(١) ينظر في تعريف الصّحابيّ : مقدّمة ابن الصَّلاح والتَّقييد والإيضاح ص٢٥١، الإصابة ١/٦ .

(٢) ز : « عبد الله بن الأخطل » تحريفٌ .
وهو عبد الله، وقيل : عبد العزّى، وقيل : هلال بن خَطَلٍ (وخَطَلٌ هو عبد الله بن عبد مناف بن أسعد بن جابر بن كبير بن تيم الأدرم القرشيُّ)، كان عبد الله قد أسلم ثُمّ قتل رجلاً من المسلمين، ولحق بالمشركين مرتدًّا، وكانت له قينتان تُغنّيان بهجاء النّبيّ ﷺ، وأمكن الله منه فقُتِل يوم الفتح، وهو متعلّقٌ بأستار الكعبة بعد أن أهدر رسول الله ﷺ دمَه .
ينظر : سيرة ابن هشام ٤/٤١، جوامع السِّيرة ص٢٣٢، جمهرة أنساب العرب ص٧٦، فتح الباري ٤/٧٢-٧٣ .

(٣) هي : « مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته » . الإيضاح ١/٢٦ .

(٤) أي : الإحسان والإعجاب، تقول : شيءٌ أنيقٌ أي : حسنٌ معجبٌ .
ينظر : الصّحاح ٤/١٤٤٧ (أنق)، اللّسان ١/٢٣٩ (أنق) .

(٥) أي : « أن يتأنّق المتكلّم في أوّل كلامه، ويأتي بأعذب الألفاظ وأجزلها، وأرقها، وأسلسها ... » . أنوار الرَّبيع ١/٣٤ .

(٦) ينظر ص٢٤٣ .

(٧) هو المسمّى حسن التَّخلُّص، وهو الانتقال مِمّا ابتدأ به الكلام إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما . ينظر : الإيضاح ٤/١٥٣، أنوار الرَّبيع ٣/٢٤٠ .
والشَّارح هنا يشير إلى انتقال النّاظم من الحمدلة، والصَّلاة على النّبيِّ ﷺ إلى الإشارة إلى أهميّة النّحو توطئةً للدُّخول في الأبواب النّحويّة الّتي سيتكلّم عنها .

٦- وبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا اقْتَصَرْ ... جُلُّ الْوَرَى عَلَى الْكَلامِ الْمُخْتَصَرْ

٧- وَكَانَ مَطْلُوباً أَشَدَّ الطَّلَبِ ... مِنَ الْوَرَى حِفْظُ اللِّسَانِ الْعَرَبِي

٨- كَيْ يَفْهَمُوا مَعَانِيَ الْقُرْآنِ ... وَالسُّنَّةَ[1] الدَّقِيقَةَ الْمَعَانِي

٩- وَالنَّحْوُ أَوْلَى أَوَّلاً أَن يُعْلَمَا ... إِذِ الْكَلامُ دُونَهُ لَن يُفْهَمَا

١٠- وَكَانَ خَيْرُ كُتْبِهِ الصَّغِيرَهْ ... كُرَّاسَةً لَطِيفَةً شَهِيرَهْ

١١- فِي عُرْبِهَا وَعُجْمِهَا وَالرُّومِ ... أَلَّفَهَا الْحَبْرُ ابْنُ آجُرُّومِ[2]

١٢- وَانْتَفَعَتْ أَجِلَّةٌ بِعِلْمِهَا ... مَعْ مَا تَرَاهُ من لَطِيفِ حَجْمِهَا

١٣- نَظَمْتُهَا نَظْماً بَدِيعاً مُقْتَدِي ... بِالأَصْلِ فِي تَقْرِيبِهِ لِلْمُبْتَدِي

١٤- وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ مَا عَنْهُ غِنَى ... وَزِدْتُهُ فَوَائِداً بِهَا الْغِنَى

١٥- مُتَمِّماً لِغَالِبِ الأَبْوَابِ ... فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ

١٦- سُئِلْتُ فِيهِ مِنْ صَدِيقٍ صَادِقِ ... يَفْهَمُ قَوْلِي لاعْتِقَادٍ وَاثِقِ

١٧- إِذِ الْفَتَى حَسْبَ اعْتِقَادِهِ رُفِعْ[3] ... وَكُلُّ مَن لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ

---

(١) ط٨٩ : "السُّنَّةِ"، والضّبط بالفتحة كما في "ز" هو الصّواب، وسيأتي في كلام الشّارح ما يدلّ عليه .

(٢) ز : « آج الروم »، وفي الشّرح كتبها "آجروم" .

وهو ممنوعٌ من الصرف للعلميَّة والعجمة، ولكن النّاظم صرفه للضَّرورة . ينظر : غرر الدُّرر ل٩ب .

وصرف الممنوع من الصَّرف جائزٌ في الشّعر عند البصريّين، وخصّ الكسائيّ والفرّاء "أفعل من" بعدم الصّرف، وقيل غير ذلك .

ينظر : الكتاب ٢٦/١، ما يحتمل الشّعر من الضّرورة ص ٤٠-٤٣، ضرائر الشّعر ص٢٢-٢٥ .

(٣) تعرّضت هذه الكلمةُ في نسخة الأصل إلى تدخّلٍ أدّى إلى قراءتها "نفع" .

١٨- فَنَسْأَلُ الْمَنَّانَ أن يُجيرَنَا مِنَ الرِّيا مُضاعِفًا أُجُورَنَا

١٩- وَأَن يَكُونَ نَافِعًا بِعِلْمِهِ مَنِ اعْتَنَى بِحِفْظِهِ وَفَهْمِهِ

بَعْدُ - بالبناء على الضَّمِّ؛ لقطعه عن الإضافة لفظًا مع نيَّةِ معنى المضاف[١] - كلمةٌ يُؤتى بها للانتقال من غَرَضٍ إلى غَرَضٍ، وكان عليه الصَّلاة والسَّلام يأتي بها في نحو خُطَبه[٢]، والأصل : أَمَّا بَعْدُ، بدليل لزوم الفاء في حيِّزها - غالبًا - كما هنا / لتضمُّن "أمَّا" معنى الشَّرط، أي : مَهْمَا يكُن من شيءٍ[٣] بعد ما تقدَّم . [١٧/ب]

فَاعْلَمْ فعل أمر من تَعْلَم **أَنَّه لَمَّا اقْتَصَرْ .: جُلُّ الْوَرَى**[٤] أي : مُعظمهم **عَلَى الْكَلَامِ الْمُخْتَصَرْ** القليل المبنى[٥] الكثير المعنى، إذ خيرُ الكلام ما قلَّ ودلَّ ولم يُمَلّ، وأهلُ الأدب مأمورُونَ بمعاداة[٦] الْمُعَادات، وباجتناب الحشو[٧] القبيح على ما جَرَتْ به العاداتُ، خوفَ الإطالة

---

(١) في الأصل : "بالمضاف" الباء مقحمةٌ .

(٢) من ذلك : ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه (ص١٨٤) كتاب الجمعة، باب : من قال في الخطبة بعد الثّناء : أمَّا بعد، عن عائشة - رضي الله عنها - أنّ رسول الله ﷺ خطب النَّاس، وحمد الله بما هو أهلُه، ثُمّ قال : « أمَّا بعد »، وقد كان من هديه ﷺ أن يأتي بهذه الكلمة . ينظر : زاد المعاد ١/٤٢٥، الرَّوض المربع ١/١١٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤/٢٣٥، المقتضب ٢/٧١ و ٣٥٤، ابن يعيش ٩/١١، شروح الألفيّة عند قول ابن مالكٍ : « أمّا كَـ:مَهْمَا يَكُ مِن » .
واستظهر ابن هشام في المغني (ص٨٣) أنّ هذا التّقدير غير لازمٍ، بل يجوز أن يُقَدّر غيره مِمّا يليق بالمحلّ . وينظر : ابن هشامٍ وأثره في النّحو العربيّ ص١٨٠-١٨١ .

(٤) أي : النَّاس .

(٥) ز : "البنا" .

(٦) ز : "بمعادلة" تحريفٌ، وفي الأصل : "بمعادات" .

(٧) هو الزّيادة في الكلام بلا فائدةٍ . ينظر : الإيضاح ٢/١١٣ .

والملل، وربما يُنتِجان البَطالة عن[١] العمل[٢].

وَكَانَ مَطْلُوبًا أَشَدَّ الطَّلَبِ مِنَ الوَرَى حِفْظُ اللِّسَانِ الْعَرَبِي

الّذي نزل به القرآن العظيم.

كَيْ يَفْهَمُوا مَعَانِيَ الْقُرْآنِ .....

العظيم، وَيفهموا السُّنَّة الغَرَّاء[٣] الدَّقِيقَةَ الْمَعَانِي.

والياءُ في العَرَبِي للنِّسبة[٤]، والعربيُّ كلّ مَنْ هو مِن ولد إسماعيل[٥] (عليه الصَّلاة والسَّلام)[٦] سواءٌ أكان ساكناً بالبادية أم بالقُرى[٧]، وأمَّا الأعرابيُّ فهو منسوبٌ للأَعْراب، وهم سُكّان البوادي، ولخشْية الاشتباه وقعت النِّسبة فيه للجمع دون المفرد، و[٨]لأنَّ الجمع جرى مُجرى

---

(١) ز : "من" .

(٢) من قوله : « خير الكلام » إلى هنا نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٤أ .

(٣) أي : البيضاء، يُقَال : "فرسٌ أغرّ" إذا كان أبيض الجبهة، و"الأغرّ" الأبيض من كلّ شيءٍ . ينظر : اللّسان ٤٣/١٠ (غرر) .

(٤) وتخفيفها هنا ضرورةٌ . ينظر : غُرر الدُّرر ل٨ب .

(٥) لا تذكر المصادر هذا القيد في تعريف العربيّ، وهو مبنيٌّ على كون العرب جميعًا من ولد إسماعيل بن إبراهيم ـ عليهما الصّلاة والسّلام ـ، وهي مسألةٌ فيها خلافٌ، والمشهور أنّ العرب قسمان : قحطانيَّةٌ، وعدنانيَّةٌ .
ينظر : جمهرة أنساب العرب ص٧، المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٣٥٤/١ و٣٧٥ وما بعدهما، دراساتٌ في تاريخ العرب القديم ص١٥٥-١٦٢، والمصادر الّتي في حواشيه .
وأمَّا حديث : « كُلّ العرب من ولد إسماعيلَ بن إبراهيمَ » فهو ضعيفٌ . ينظر : ضعيف الجامع الصّغير ص٦١٣ .

(٦) تجوز الصّلاة والسّلام على جميع الأنبياء . ينظر : جلاء الأفهام ص٦٢٧ وما بعدها .

(٧) ينظر : أدب الكاتب ص ٣٩-٤٠، تهذيب اللّغة ٣٦٠/٢-٣٦١، الصّحاح ١٧٨/١ (عرب) .

(٨) الواو ساقطةٌ من "ز" .

القبيلة[١] كأنمار[٢].

وقد[٣] قال ﷺ : « رَحِمَ اللهُ امْرَءًا أَصْلَحَ [مِن][٤] لِسَانِه »[٥]، وقال : « مَنْ قَرَأَ القُرْآنَ فَلَمْ يُعْرِبْهُ وُكِّلَ به مَلَكٌ يكتبُ له بكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، فَإِنْ أَعْرَبَ بَعْضَهُ وَلَمْ يُعْرِبْ بَعْضَهُ وُكِّلَ بِهِ مَلَكَان يَكْتُبَان لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عِشْرِينَ حَسَنَةً، فَإِنْ أَعْرَبَهُ كُلَّهُ وُكِّلَ به أَرْبَعَةُ أَمْلَاكٍ يَكْتُبُونَ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ سَبْعِينَ حَسَنَةً »[٦].

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٨٩/٣، ابن يعيش ١٠/٦، شرح الجمل ٣١٠/٢-٣١١، الارتشاف ٢٨٩/١، المساعد ٣٧٩/٣ .

(٢) في النسختين : "كأثمار" ولا معنى لها، وإنّما هو تصحيف "أنمار" . ينظر : الكتاب ٣٧٩/٣ .
و"أنمار" هو اسم أحد آباء القبائل العربيّة، فهو أنمار بن نزار بن معدّ بن عدنان، ومن ولده خثعمٌ وبجيلة (ينظر : المعارف لابن قتيبة ص٦٤)، وقيل : هو أنمار بن إراش، من كلاب بن سبأ . ينظر : جمهرة أنساب العرب ص ١٠ و ٣٧٨ .

(٣) ما سيأتي حتّى قوله : « والشّواهد على ذلك كثيرةٌ » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٣أ ــ ب بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٤) تتمّةٌ لابدّ منها .

(٥) أخرجه الخطيب في الجامع ١٢٤/٢ (وروايته : « رجلاً »)، والقضاعيّ في مسند الشّهاب ٣٣٨/١ برقم ٥٨٠، وضعّفه الألبانيّ في سلسلة الأحاديث الضّعيفة ٤٣٢/٥، وحكم بوضعه ابن الجوزيّ في العلل المتناهية ٢١٥/٢ (وروايته : « رجلاً »)، وينظر : فيض القدير ٢٤/٤، كشف الخفا ٥١٣/١ .
وينظر : إيضاح الوقف ٢٢/١، الإيضاح في علل النحو ص٢٩٦، الخصائص ٢٤٦/٣، معجم الأدباء ٦٧/١، المحاسن والمساوئ ١٥٧/٢ (وروايته : « عبدًا »)، الأضداد ص٢٤٤، تنبيه الألباب ص٧٤، بهجة المجالس ٦٤/١، الصّعقة الغضبيّة ص ٢٣٩، المطالع السّعيدة ٣٨/١ .

(٦) رواه أبو بكر بن الأنباريّ في إيضاح الوقف (١٦/١) عن عمر ـ رضي الله عنه ـ عن النّبيّ ﷺ، ورواه القرطبيّ من طريق ابن عمر في الجامع لأحكام القرآن (٣٧/١-٣٨)، وذكر محقّقه أنّ في سنده مُتّهمًا بالكذب، والحديث مذكورٌ في القلادة الجوهريّة ل٣أ، وينظر : الصّعقة الغضبيّة ص٢٣٩ .

وجاء في الخبر[١] عن الأئمّة العادلين الخلفاء الكاملين أبي بكرٍ[٢]، وعمرَ[٣]، وعُثْمَانَ[٤]، وعليٍّ[٥] - رضي الله عنهم

(١) ز : "الأثر"، وهو موافقٌ للقلادة الجوهريّة .

(٢) هو : عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامرٍ القرشيّ التّيميّ - رضي الله عنه وعن أبيه -، خليفة رسول الله ﷺ، ولد بعد عام الفيل بسنتين وستّة أشهرٍ، وهو أوّل من آمن برسول الله ﷺ من الرّجال، وأحد العشرة المبشّرين بالجنّة، وأوّل الخلفاء في الإسلام، بُويع بالخلافة بعد وفاة رسول الله ﷺ، شهد المشاهد كلّها، وله المناقب الجليلة، توفّي في الثّاني والعشرين من جمادى الثّانية سنة ١٣هـ .

ينظر في ترجمته : أسد الغابة ٣٠٩/٣، الإصابة ١٦٩/٤، تاريخ الخلفاء ص٢٧ .

(٣) هو : عمر بن الخطّاب بن نفيلٍ القرشيّ العدويّ، أمير المؤمنين، أبو حفصٍ - رضي الله عنه -، وُلِد قبل البعثة بثلاثة عشرة سنةً، أسلم في السّنة السّادسة من البعثة، شهد المشاهد كلّها، وهو أحد العشرة المبشّرين بالجنّة، وثاني الخلفاء الرّاشدين، بُويع بعد وفاة أبي بكرٍ - رضي الله عنه - بعهدٍ منه، وتوفّي شهيداً سنة ٢٣هـ .

ينظر في ترجمته : أسد الغابة ١٤٥/٤، الإصابة ٥٨٨/٤، تاريخ الخلفاء ص١٠٨ .

(٤) هو : عثمان بن عفّان بن أبي العاص القرشيّ الأمويّ، أمير المؤمنين، أبو عمرٍو، ذو النّورين - رضي الله عنه -، تزوّج ابنتي رسول الله ﷺ رقيّة وأمّ كلثوم - رضي الله عنهما -، وهاجر الهجرتين، له المناقب الجليلة، واليد الطّولى في البذل والعطاء على زمن رسول الله ﷺ وبعده، وهو أحد العشرة المبشّرين بالجنّة، وثالث الخلفاء الرّاشدين، بُويع بالخلافة بعد استشهاد عمر - رضي الله عنه -، وقُتل شهيدًا مظلومًا في شهر ذي الحجّة الحرام سنة ٣٥هـ .

ينظر في ترجمته : أسد الغابة ٥٨٤/٣، الإصابة ٤٥٦/٤، تاريخ الخلفاء ص١٤٧ .

(٥) هو : عليّ بن أبي طالبٍ عبد مناف بن عبد المطّلب القرشيّ الهاشميّ، أمير المؤمنين، أبو الحسن - رضي الله عنه -، ابن عمّ النّبيّ ﷺ، وزوج ابنته فاطمة - رضي الله عنها -، وأوّل من أسلم من الصّبيان، تربّى في بيت النّبيّ ﷺ، شهد المشاهد كلّها إلا تبوك بأمر النّبيّ ﷺ، رُوي له من المناقب ما لم يُرو لغيره، بُويع بالخلافة بعد مقتل عثمان (رضي الله عنه)، وظلّ خليفة إلى أن قُتل شهيدًا سنة ٤٠هـ .

ينظر في ترجمته : أسد الغابة ٩١/٤، الإصابة ٥٦٤/٤، تاريخ الخلفاء ص١٦٦ .

أجمعين ـ[١] مَحبَّةُ الإعرابِ في الكلام، وحثُّوا على تعليمه، وحضُّوا على تقديمه، فأمَّا أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ فإنَّه قال : « لبعضُ إعرابِ القُرآن أحبُّ إليَّ من حفظِ بعضِ حروفِهِ »[٢]، وأمَّا عمرُ ـ رضي الله عنه ـ فإنَّه قال : « لأَنْ أُعْرِبَ آيةً من القرآن أَحبُّ إلي من أَنْ أَحْفَظَ آيةً »[٣]، بل[٤] حُكي عنه أنَّه كان إذا سَمِعَ رجلاً يُخْطِئُ فَتَحَ عَليهِ، وإذا سَمِعَهُ / يَلْحَنُ ضَرَبَهُ بالدِّرَّةِ[٥]، وأمَّا عُثْمَانُ ـ رضي الله عنه ـ فإنَّه قال : « مَنْ قَرَأَ القُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ[٦] كَانَ لَهُ عِنْدَ اللهِ أَجْرُ شَهِيدٍ »[٧]، وأمَّا عليٌّ ـ رضي الله [١/١٨]

---

(١) ز : « رضي الله تعالى عنهم » .

(٢) رواه ابن الأنباريّ في إيضاح الوقف (١/٢٠) عن أبي بكرٍ وعمر ـ رضي الله عنهما ـ بلفظ "أعجب" بدلاً من "أحبّ"، وكذا القرطبيّ عنهما في الجامع لأحكام القرآن (١/٣٨)، وكذا السّيوطيّ في المطالع السّعيدة (١/٤٤) بلفظ « لحفظ بعض ... »، ورواه الزَّجَّاجيّ في الإيضاح في علل النّحو (ص٩٦) بلفظ : « قال أبو بكر وعمر [رضي الله عنهما] : تعلّم إعراب القرآن أحبُّ إلينا من تعلّم حروفه »، وأورده الآثاريّ في القلادة الجوهريّة ل٣أ منسوبًا لأبي بكر ـ رضي الله عنه ـ، وتبعه الشّارح .

(٣) رواه ابن الأنباريّ في إيضاح الوقف (١/٢٣)، والطُّوفيُّ في الصَّعقة الغضبيّة (ص٢٤٣)، والسّيوطيّ في الإتقان (٢/١٧٥) عن أبي بكرٍ ـ رضي الله عنه ـ، وأورده الآثاريُّ منسوباً لعمر ـ رضي الله عنه ـ، وتبعه الشّارح . وينظر : تخريج الأثر السّابق .

(٤) ز : "قيل" .

(٥) ينظر : إيضاح الوقف ١/٥١، تنبيه الألباب ص٩٥، الصّعقة الغضبيّة ص٣١٩ .
والدِّرَّة : هي السَّوط يُضرب به، ويخطئ كثيرون فيلفظون دالها مضمومةً، والصّواب كسرها . ينظر : معجم الأغلاط اللُّغويّة المعاصرة ص٢٢٠ .

(٦) عن معنى الإعراب في هذه النّصوص يقول السّيوطيّ في الإتقان (٢/٣) : « والمراد بإعرابه : معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النُّحاة ـ وهو ما يقابل اللّحن ـ؛ لأنَّ القراءة مع فقده ليست قراءةً، ولا ثواب عليها » .

(٧) روى ابن الأنباريّ هذا الأثر في إيضاح الوقف (١/٢٠) عن عمر بن الخطّاب ـ رضي الله عنه ـ، وكذا القرطبيّ في الجامع (١/٣٨)، والسّيوطيّ في المطالع السّعيدة (١/٤٣) بزيادة « فمات »، وأورده الآثاريُّ منسوبًا لعثمان (رضي الله عنه) في القلادة ل٣أ، وتبعه الشّارح .

عنه ـ[١] فإنّه قال : « تَعَلَّموا العربيَّةَ؛ فإنّها تُثبِّتُ العَقْلَ، وتزيدُ في المُرُوءةِ »[٢].

ومن كلام أهل الحِكْمَة : « ما لَبسَ النِّساءُ لباسًا أَزْيَنَ من الشَّحْمِ، ولا لَبِسَ الرِّجالُ أزينَ من الفَصَاحَةِ »[٣]، والشَّواهد على ذلك كثيرةٌ .

وقول النّاظم :

وَالنَّحْوُ أَولَى أوّلاً أَن يُعْلَمَا .....

إلى آخره، أشار به إلى الاعتناء بعلم النّحوِ إذ كلُّ علمٍ يفتقر إليه من فِقْهٍ، وحديثٍ، وتفسيرٍ[٤].

وهو في اللُّغة : القَصْدُ[٥]، وذلك لأنَّ المتكلِّم به يَقْصِد بكلامِه كلامَ

---

(١) ز : « كرّم الله وجهه »، وهو دعاءٌ غير مأثورٍ عن السّلف، وينظر تعقيب الحافظ ابن كثير عليه في تفسيره ٣/٤٩٥ .

(٢) نُسِبَ هذا الأثر إلى عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في إيضاح الوقف (١/٣١)، والإيضاح في علل النحو (ص٩٦)، و الجامع لأحكام القرآن (١/٣٨)، و معجم الأدباء (١/٧٧)، وفي طبقات النّحويّين (ص٤) بلفظ : « فإنها تشبِّب العقل »، وفي الجامع للخطيب (٢/٢٥) بلفظ : « فإنها تزيد المروءة »، وينظر ـ أيضًا ـ : الفاضل ص٤، تنبيه الألباب ص٧، الصَّعقة الغضبيّة ص٢٤٣، وقد أورده الآثاريّ في القلادة الجوهريّة ل٣أ منسوبًا لعليٍّ ـ رضي الله عنه ـ، وتبعه الشَّارح .

(٣) نُسِبت هذه المقولة أو نحوها لعبد الله بن شُبرمة في إيضاح الوقف ١/٣٢، روضة العقلاء ص٢١٩، والمصون في الأدب ص١٤٢، ونُسِبت لابن سيرين في عيون الأخبار ٢/١٧٥، والعقد الفريد ٢/٤٧٥، وبهجة المجالس ١/٥٦، وتنبيه الألباب ص١٠٠ .

(٤) ينظر : الصّاحبي ص٥٠، والمطالع السّعيدة ١/٧٤ـ٧٩، وفيها أورد السّيوطيّ نصوصًا تدلّ على احتياج هذه العلوم إلى النّحو .

(٥) للنّحو في اللّغة ستّة معان :
١ ـ القصد ـ وهو أظهرها ـ تقول : نحوتُ نحوَك، أي : قصدت قصدَك .
٢ـ المثل نحو : مررت برجلٍ نحوك، أي : مثلك .
٣ ـ الجهة تقول : توجَّهت نحو البيت، أي : جهته .
٤ ـ المقدار تقول : له عليَّ نَحْوُ ألفٍ، أي : مقدار ألفٍ .
٥ ـ القِسم تقول : هذا على أربعةِ أنحاءٍ، أي : أقسامٍ .

العربِ فيقال فيه : نَحْوِيٌّ؛ لكونه نَحا نحوهم في الكلام العربيِّ[١].

ومن أقرب حُدوده في الاصطلاح قولهم : « النَّحْوُ علمٌ يُعْرفُ به أحكام الكَلِمِ العربيَّة إفرادًا وتركيبًا »[٢]، ومن أشهرها قولهم : « النَّحْو علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس الْمُسْتَنْبَطَةِ من استقراء كلام العرب الموصلةِ إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها »[٣].

[٤]وموضوعُه : الكلماتُ العربيَّة؛ لأنّه يبحثُ فيها عن الحركات

⇦

٦ ـ أن يكون بمعنى بعض نحو : أكلت نحو السّمكة، أي : بعضها .

ينظر : التعليقة على المقرَّب ل٢ب، شرح الأشموني مع حاشية الصّبّان ١٦/١، الكلّيّات ص٩١٣ .

(١) القلادة الجوهريّة ل٢ب .

والمشهور في تسمية هذا العلم نحواً أنّه من قول الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ لأبي الأسود : « أُنْحُ هذا النحو »، أو قوله : « ما أحسن هذا النّحو الّذي نحوتَ! » . ينظر : الإيضاح في علل النّحو ص٨٩، نزهة الألبّاء ص ٤ـ٥، نشأة النّحو ص٢٤ .

(٢) توضيح المقاصد ١١/١، وهو قريب من تعريف أبي حيّان في كتابه "غاية الإحسان" : « علمٌ بأحكام الكلم ... » . ينظر : النّكت الحسان ص٣١ .

(٣) هذا تعريف ابن عصفورٍ في المقرّب ٤٥/١، وأصله لأبي عليٍّ الفارسيّ في التّكملة ص٣ .

وهذا التّعريف وسابقه اللّذان ذكرهما الشّارح ـ نقلاً عن توضيح المقاصد ١١/١ بتصرّفٍ ـ يشملان النّحو والصّرف، وهو ما صرّح به أبو عليٍّ في التّكملة ص٣-٤، وهناك تعريفاتٌ أخر للنّحو بمعناه العامّ (ما يشمل النّحو والصّرف) تنظر في : الأصول ٣٥/١، الخصائص ٣٤/١، التّعريفات ص٢٤٠، شرح ابن النّاظم ص١٨، التّذييل والتّكميل ١٤/١، الاقتراح ص٢٩، شرح الأشمونيّ ١٥/١ .

أمّا تعريف النّحو كعلمٍ مستقلٍّ فيُعَرَّفُ بأنّه « علمٌ بأصولٍ يُعْرَفُ بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً » . شرح العوامل المائة ص٧٧، وينظر : التّصريح ٨٤/١ .

وتنظر تعريفاتٌ أخر في : شرح المقدّمة المحسبة ٨٨/١، تعليق الفرائد ٤٥/١، نتائج التّحصيل ١٢٠/١ .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « من خطئه » نقلٌ عن نور السّجيّة (رسالة) ص٩٩ .

⇦

الإعرابيَّة والبنائيَّة .

وغايته : الاستعانةُ على فهم كلام الله ـ تعالى ـ، وكلام رسوله [ﷺ]، والاحترازُ عن الخطأ في اللِّسان .

وفائدتهُ : معرفةُ صواب الكلام من خطئِه[١]، وقد قيل :

النَّحْوُ زَيْنٌ لِلْفَتَى يُكْرِمُهُ حَيْثُ أَتَى

مَن لَمْ يَكُن يُحْسِنُهُ فَوَاجِبٌ أن يَسْكُتَا[٢]

تنبيهٌ

إطلاقُ لفظِ "النَّحْو" على هذا العلمِ من إطلاقِ لفظ المصدر على المفعولِ بهِ ـ أي : المَنْحُوِّ ـ، و[٣]تَخْصيصُ هذا العلم به كتخصيص الفقهِ بمعرفةِ الأحكام الشَّرعيَّةِ العلميَّة المكتسب من أدلّتها التّفصيليّة[٤].

ينظر : شرح المقدّمة المحسبة ١/٩٠، التّصريح ١/١٤، شرح العوامل المائة ص٧٨، شرح الحدود النّحويّة ص٤٦ .

(١) في النسختين : "خطائه" .

(٢) البيتان من مجزوء الرّمل، نسب عبد الباقي اليمانيّ في إشارة التّعيين (ص٦) والسّيوطيّ في المطالع السّعيدة (١/٥٧ـ٥٨) قريبًا منهما لأبي عثمان الميورقيّ (سعيد بن حكمٍ الأمويّ، أمير ميورقة)، وروايتهما :

النَّحْوُ بِرٌّ بِالْفَتَى ....

..... فَحَسْبُهُ.....

(٣) ز : "أو" .

(٤) توضيح المقاصد ١/١٠ـ١١ بزيادة تعريف الفقه، وينظر فيه : التّعريفات ص١٦٨، وعبارته : « العلم بالأحكام ... المكتسب ... »، وكان الأولى بالشّارح أن يقول : المكتسبة؛ لأنّه عبَّر بالمعرفة .

وَكَانَ خَيْرُ كُتْبِهِ[١] ـ أي : النَّحو

الصَّغِيرَهْ .: كُرَّاسَةً[٢] لَطِيفَةً شَهِيرَهْ

أي[٣]: غير خافيةٍ **في عُرْبِها وَعُجْمِهَا** ـ بضم العين المهملة / فيهما ـ [ب/١٨]
وَالرُّومِ[٤] .: **أَلَّفَها** الشَّيخ، الإمامُ، **الحَبْرُ**[٥]، الهمام، ولي الله ـ تعالى ـ، أبو[٦] عبد الله مُحمَّد بن مُحمَّد بن داود الصِّنهاجيُّ الشَّهير بـ **ابنِ آجُرُّومِ** بهمزةٍ ممدودةٍ مفتوحةٍ، وجيمٍ مضمومةٍ، وراءٍ مشدَّدةٍ مضمومةٍ، وهو لفظٌ بربريٌّ، معناه : الفقير الصُّوفيُّ[٧] ـ قدّس الله تعالى روحه، ونوَّر ضريحهُ، ورزقنا فُتوحَه ـ .

وَ قد انْتَفعَتْ أَجِلَّةٌ بِعِلْمِهَا .: مَعْ مَا تَرَاهُ أَيُّها النَّاظر مِنْ لَطِيفِ حَجْمِهَا[٨]، واعتنى بشرحها كثيرٌ من العلماء الأعلام[٩]، وذلك دليلٌ

---

(١) سكَّن النَّاظم عين الجمع كتب، وهي لغة تميم (الكتاب ٣/٦٠١)، وبكر (معاني القرآن للفرّاء ٣/١٢٥) .

(٢) هي الجزء من الصّحيفة (القاموس المحيط ١/٧٨٠"كرس")، وهي في العُرْفِ : اسمٌ لأوراقٍ معدودةٍ ثمانٍ أو عشرٍ . شرح برهان الدّين ل٨أ .

(٣) ساقطٌ من الأصل .

(٤) ز : « والروم له » !

(٥) الحَبْر ـ بكسر الحاء وفتحها ـ العالم . اللّسان ٣/٤ (حبر) .
قال ابن عنقاء : « سُمِّيَ به لمعاناته الحبر الّذي يكتب به، أو لأنّه يحبّر الكلام أي : يزيّنه بعلمه، أو لأنّه يُكْسِبه الحبرة أي : الفرح » . غرر الدّرر ل٩ب .

(٦) في الأصل : "أبي" خطأٌ من النّاسخ .

(٧) ينظر : قسم الدّراسة ص١٦.

(٨) أي : صغره، وأصله من حجمها اللّطيف؛ فحذف "أل" من الصّفة، وقدّمها، وأضافها إلى الموصوف . غرر الدّرر ل٩ب .

(٩) ينظر : قسم الدّراسة ص٥٩ .

على إخلاصه بين الأنام .

ولـمَّـا كان النَّظم أَسْرَع إلى الحفظ من النَّثر خُصوصًا ما كان على بحر الرَّجَز[١]، قال النَّاظم : **نَظَمْتُها** أي : الْمُقدِّمةَ المذكورةَ، أي : جمعتها **نَظْمًا بَدِيعًا** في غاية الحُسنْ مقتديًا[٢] **بالأَصلِ في تَقْرِيبِهِ** أي : تقريبِ الأصل **لِلْمُبْتَدِي**، واقتصرَ على المبتدي تواضعًا، وإلاّ فللمتوسِّطِ[٣] تبصرةٌ، والمنتهي[٤] تذكرةٌ، « ومَن تَواضَعَ لله رَفعهُ الله »[٥].

قال النَّاظم : **وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ** أي : من الأصل **مَا** أي : الّذي أو كلامًا من قيدٍ أو غيره **عَنْهُ غِنَى** بغيره كما ستعرفه، **وَزِدْتُهُ فَوَائِدًا** جمع فائدةٍ، وهي : ما يُنتَفَعُ به ديناً[٦] أو دُنياً، يحصل **بِهَا**[٧] **الْغِنَى**[٨] للطَّالب الّذي تَعِبَ في تحصيل علم العربيَّة إمَّا بانتقاله من شيخٍ إلى شيخٍ، أو من كتابٍ إلى كتابٍ، فَقَطَع عُمْره في قراءةِ الكُتُبِ المطوَّلات، ولا حَصَلَ[٩] مِنْهَا على طائلٍ[١٠] .

---

(١) هو : ما كان على وزن مستفعلن ست مرات . الكافي ص٧٧ .

(٢) في النّظم : "مقتدى" بالوقف، وسينبّه الشَّارحُ على ذلك . ينظر : ص٢٦١ .

(٣) ز : "فالمتوسّط" .

(٤) لو قال : "وللمنتهي" لكان أجود .

(٥) حديثٌ أخرجه أبو نُعَيم في الحلية (٤٦/٨)، والحديث صحيح المعنى، فقد ورد في صحيح مسلم (٢٠٠١/٤) : « وما تواضع أحدٌ لله إلا رفعه الله »، كتاب البرّ والصّلة والآداب، باب استحباب العفو والتّواضع .

(٦) ز : « ما تنفع دينا » .

(٧) ساقطٌ من "ز" .

(٨) ليس قوله : « الغنى » بإيطاء؛ لأنّ الغنى معرّفٌ، وغنًى منكّرٌ (ينظر : غرر الدّرر ل١٠أ)، ولاختلاف المعنى .

(٩) عدم تكرار "لا" الدّاخلة على الماضي قليلٌ . ينظر : الجنى ص٢٩٧ .

(١٠) من قوله : « الّذي تعب » إلى هنا نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٤أ .

ثُمَّ بيَّن النَّاظم أنَّه يُتمِّم غالب الأبواب بتتمَّاتٍ[١] حسنةٍ بقوله : **مُتَمِّماً** ... إلى آخره، وفيه ترغيبٌ في نظمهِ حيثُ وصفهُ بهذين الوصفين[٢].

ويُبيِّن[٣] ـ أيضًا ـ أنَّه مَسئُولٌ في نظمِه من صديقٍ صادقٍ مُعْتَقِدٍ بقوله : **سُئِلْتُ فِيهِ** ... إلى آخره، والصَّديقُ : الخليل[٤].

وقوله :

إِذِ الْفَتَى حَسْبَ اعْتِقَادِهِ رُفِعْ .....

إلى آخره، أشار به إلى بركة الاعتقاد إذ هو صنيعةٌ[٥]، والانتقادُ حرمانٌ، قيل : من أقلِّ عقوبة المنكِر على الصَّالحين أنَّ الله ـ تعالى ـ يحرمهُ بركتهم، ومن كلام أهل الحكمة / : الفوائد في العقائد[٦]. [١/١٩]

ثُمَّ أخذ في الضَّراعة والسُّؤال؛ فقال : **فَنَسْأَلُ المَّنانَ** الّذي يبدأُ بالنَّوالِ قبل السُّؤَال[٧] **أَن يُجِيرَنَا مِنَ الرِّيا**[٨] الْمُهْلك، ثُمَّ سأل مُضَاعفةَ

---

(١) ز : "بتتميمات" .

(٢) هما :

١ ـ حذف ما يستغنى عن بغيره، وزيادة فوائد يحصل بها الغنى .

٢ ـ تتميم الأبواب بتتمّاتٍ حسنةٍ .

(٣) ز : "بين" .

(٤) في اللّسان ٣٠٧/٧ (صدق) : « والصَّداقة والمصادقة المخالّة » .

(٥) هكذا قرأتها، وقد تعرَّضت في نسخة الأصل إلى تدخّلٍ أدّى إلى قراءتها "صيغة" .

(٦) يقول برهان الدّين في شرحه (ل١٠ب) :

« ..... فَكُلُّ مَن لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ

أي : فإن لم يقابل العلماء وأئمّة الدّين لاسيّما السّلف الصّالحين بمزيد الاحترام والإجلال والإعظام لم ينتفع بعلومهم، و لم يستفد من ينابيع فهومهم ... » .

(٧) ينظر : اللّسان ١٩٧/١٣و ١٩٨ (منن) .

(٨) قصر النّاظم "الرّيا" وهو ممدودٌ، وقصر الممدود لضرورة الشّعر جائزٌ بالإجماع، إلا أنّ ⇦

الأجرِ على نظمهِ بقوله : **مُضَاعِفًا أُجُورَنَا، ثُمَّ سألَ**[1] **أَن يَكُونَ** نظمه **نَافعًا** ... ∴ **مَنِ اعْتَنَى بِفَهْمِهِ وَحِفْظِهِ**، وفي ذلك ترغيبٌ فيه .

والألف في قوله **يُعْلَمَا، ويُفْهَمَا** إطلاقيَّةٌ، وقوله : **مُقْتَدِي** بالوقف[2]، وقوله : **فَوَائِدًا** بالصَّرفِ للوزنِ[3].



⇦

الفرّاء اشترط شروطًا . ينظر : ما يحتمل الشّعر من الضّرورة ص١٠٧، الإنصاف ٧٤٥/٢، ضرائر الشّعر ص ١١٦ .

(١) في قوله : « وأن يكون نافعًا ... » . ينظر : ص٢٥٠ .

(٢) أي : أنّ الأصل أن يكون مقتديًا ـ كما ذكره الشّارح ص٢٥٩ ـ، ولكنّ النّاظم لأجل الوقف حذف التّنوين والألف، ووقف بالسّكون على المنوّن المنصوب على لغةٍ حكاها الأخفش، وأبو عبيدة، وقطربٍ، وأكثر الكوفيّين عن قوم من العرب غير معيّنين (ينظر : سرّ الصّناعة ٤٧٧/٢، الخصائص ٩٧/٢)، والمشهور أنّ الّذي نسبها هو ابن مالكٍ حيث نسبها في التّسهيل (ص٢٣٨)، وشرح الكافية الشّافية (١٩٨٠/٤) إلى ربيعة (وينظر : الارتشاف ٧٩٩/٢ "رجب")، وكذا نسبها الرّضيّ في شرح الشّافية (٢٧٢/٢ و ٢٧٥ و ٢٧٩)، وقد وقفت على نسبتها إلى ربيعة عند ابن برهان في شرح اللّمع (١٠/١)، وجمهور العرب يقفون على المنصوب المنوّن بالألف . ينظر : الكتاب ١٦٦/٤، والمصادر السّابقة .

(٣) أي : أنّ قوله : « فوائدًا » ممنوع من الصّرف أصلاً؛ لأنّه على صيغة منتهي الجموع، ولكنّ النّاظم اضْطُر فصرفه، وهذا من ضرورات الشّعر الجائزة . ينظر ما سبق في : الحاشية (٢) ص٢٤٩ .

[الكلام وتوابعه]

وقوله : « الكلام وتوابعه »[١] خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتّقديرُ : هذا باب الكلام وتوابعه؛ فحَذْف المبتدأ[٢] إمَّا للاحتراز عن العبث بناءً على الظَّاهر لدلالة القرينة عليه، أو لضيق المقام عن إطالة الكلام للاختصار، أو لهما معاً[٣]، ثُمَّ حُذِف المضاف[٤]، وأقيم المضافُ إليه مقامهَ فارتفع .

٢٠- كَلاَمُهُمْ لَفْظٌ مُفِيدٌ مُسْنَدُ وَالْكِلْمَةُ اللَّفْظُ الْمُفِيدُ الْمُفْرَدُ

٢١- لاسْمٍ وَفِعْلٍ ثُمَّ حَرْفٍ تَنْقَسِمْ وهَذِهِ ثَلاثُهَا[٥] هِيَ الكَلِمْ

٢٢- وَالقَوْلُ لَفْظٌ قَدْ أَفَادَ مُطْلَقَا كَـ: قُمْ، وَقَدْ[٦]، وَإِنَّ زَيْدًا ارْتَقَى[٧]

ذكر في هذه الأبيات المقدِّمات[٨] الّتي لابُدَّ من معرفتها لمريد الإعراب، وهي الكلامُ، واللَّفظُ، والكَلِمَةُ، والكَلِمُ، [٩-والقول-٩].

فالمقدِّمة[١٠] الأُولى : معرفة الكلام، وهو في اللُّغة : كلّ ما أفادَ لفظاً

---

(١) ط٩٠ : « باب الكلام »، وقد وقع هذا الاختلاف في إثبات كلمة "باب" في جميع ما يأتي، ولذا سأكتفي بهذه الإشارة .

(٢) وهو كلمة "هذا" .

(٣) ينظر في أغراض حذف المبتدأ (المسند إليه) : الإيضاح ٧٤/١ .

(٤) وهو كلمة "باب" .

(٥) ط٩٠ : "ثلاثةٌ" .

(٦) تعرّض رسمها في الأصل إلى تدخُّلٍ أدّى إلى قراءتها "قُلْ" .

(٧) خالف النّاظم ابن آجُرُّوم في تعريفه للكلام، وقد أشار إلى ذلك الشّارح (ينظر : ص٢٦٥) على أنّ النّاظم زاد ما يلي :

١ ـ تعريف الكلمة . ٢ ـ بيان المراد بالكلم . ٣ ـ تعريف القول والتّمثيل له .

(٨) ز : "المتقدمات" .

(٩-٩) ساقطٌ من "ز" .

(١٠) ز : "فالمتقدمة" .

كان أو غيره[١]، وفي الاصطلاح : ما أشار إليه بقوله : **كَلاَمُهُمْ** أي : النُّحاةُ في اصطلاحهم **لَفْظٌ**[٢] **مُفِيدٌ مُسْنَدُ**.؛ فاللّفظ [٣]ـ وهو المقدِّمة الثّانيةُ ـ معناه في اللُّغةِ : الإخراج[٤]، ومنه قول العرب : « لفظتِ الرَّحى[٥] الدَّقيق » إذا أخرجتهُ من بطنها[٦]، وفي الاصطلاح هو : الصَّوتُ المشتملُ على بعض الحروف الهجائيَّة[٧]، وقال بعضهم[٨]: هو الصَّوتُ المشتملُ على تقاطيع الحروف، وقال بعضهم[٩]: اللّفظُ حدُّهُ : الهواءُ

---

(١) أي : غير لفظ كالخطّ والإشارة . ينظر : ص ٢٦٤و٢٧٤ .
وينظر في إطلاقات "الكلام" في اللّغة : الصّحاح ٣٢٠٣/٥ (كلم)، شرح الجمل ٢٠/١، التّذييل والتّكميل ٢٣/١-٢٨، شرح الشّذور ص٤٤، شرح ابن عقيلٍ ١٩/١، الهمع ٢٩/١، شرح الحدود النّحويّة ص٤٨ .

(٢) استعمل عددٌ من النّحاة كلمة "قول" بدلاً من "لفظ" . ينظر : شرح الكافية الشّافية ١٥٧/١، الارتشاف ٤١١/١، شرح الشّذور ص٢٩، الهمع ٢٧١ .
وذكر عددٌ من النّحويّين أنّ ذكر القول في الحدّ أولى؛ لأنّ اللّفظ جنسٌ بعيدٌ؛ لانطلاقه على المهمل والمستعمل، والقول جنسٌ قريبٌ لاختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيبٌ عند أهل النّظر . شرح القطر ص٣٨، وينظر : شرح اللّمحة البدريّة ٢٠٦/١، المطالع السّعيدة ٨٨/١، شرح الحدود النّحويّة ص٤٩ .

(٣) ز : "واللفظ" .

(٤) الّذي تذكره المصادر أنّ اللّفظ معناه : الرّمي . تنظر مادّة "لفظ" في : تهذيب اللّغة ٣٨١/١٤، اللّسان ٣٠٣/١٢، القاموس المحيط ٩٤٠/١ .

(٥) ز : "الرحاء" ، وفي الأصل : "الرحاة" .

(٦) القلادة الجوهريّة ل ٤ب . وينظر : التّصريح ١٩/١ غير منسوبٍ للعرب .

(٧) أوضح المسالك ٢٠/١ .
وذلك تحقيقًا كزيدٍ أو تقديرًا كألفاظ الضّمائر المستترة . التّصريح ٢٠/١ .

(٨) هو الآثاريّ في القلادة الجوهريّة ل ٤ ب، وينظر : توضيح المقاصد ١٤/١، حاشية يس على التّصريح ٢٠/١ .

(٩) لم أقف على تعيينه، و لم أقف على الحدّ الآتي إلاّ عند الشّارح .

الخارجُ من الصَّدر المنقطعُ بالشَّفتين واللِّسان / المتكيِّف إلى الحروف [١٩/ب]
والأصوات .

والمفيد بالإسناد[١] هو : ما أفاد فائدةً يحسن سكوتُ المتكلِّم عليها بحيث لا يصير السَّامع منتظرًا لشيء آخر[٢].

فـ"اللَّفظ" مخرجٌ للإشارة[٣]، والخطِّ، ونحوهما[٤]، و"المفيد" مخرجٌ لغير المفيد كالمركَّب الإضافيِّ كـ: عبد الله، -[٥]وحدُّه : أن تنزِّل الكلمة الثَّانية منزلة[٦] التَّنوين ممَّا قبله-[٥]، والمزجيِّ -[٧]وهو كلُّ اسمين نُزِّل ثانيهما منزلة تاء التَّأنيث ممَّا قبلها[٧] كـ: بعلبك[٨]، والتَّقييديِّ - [٩]وهو كلُّ كلمتين جُعلت إحداهما قيدًا في الأُخرى-[٩] كـ: الحيوان النَّاطق،

---

(١) الإسناد : نسبة الشَّيء إلى الشَّيء على سبيل الاستقلال . الارتشاف ١/٤١١، شرح اللَّمحة البدريّة ١/٢٣٠، وينظر : ابن يعيش ١/٢٠، شرح المقدّمة الكافية ١/٢١٨، وينظر : شرح الرَّضيّ (١/٣١) ففيه تعريفٌ آخر .

(٢) شرح الآجُرُّومِيَّة للأزهريّ ص٨، وينظر : اللّباب ١/٤١، شرح الكافية الشّافية ١/١٥٧، المحصول ل ٢ ب، المغني ص٤٩٠، التّصريح ١/٢٠، الهمع ١/٢٩ .

(٣) ز : « مخرج الإشارة » . وينظر ما سيأتي : ص ٢٧٤ مع الحاشية (٧) .

(٤) ينظر ما سيأتي : ص٢٧٤ .

(٥-٥) ساقطٌ من الأصل، وينظر : أوضح المسالك ١/١٣٣، شرح الرّمليّ ص٥٧ .

(٦) "ز" : "بمنزلة" الباء مقحمةٌ .

(٧-٧) ساقطٌ من الأصل، وينظر : أوضح المسالك ١/١٣٢، شرح الرّمليّ ص٥٧ .

(٨) مدينةٌ مشهورةٌ بالشّام بين دمشق وحمص، واسمها مركّبٌ من بعل اسم صنمٍ، وبكّ اسم رجلٍ، وقيل غير ذلك . يُنظر : معجم البلدان ١/٥٣٧ .

(٩-٩) ساقطٌ من الأصل، وينظر في الحدّ الّذي ذكره الشّارح : شرح الرّمليّ ص٥٧ .
وفي كشّاف اصطلاحات الفنون (٣/١٢) : إن لم يكن بين الجزئين في المركب « إسنادٌ فإمّا أن تكون بينهما نسبةٌ تقييديّةٌ بأن يكون أحد الجزئين قيدًا للآخر يُسمّى مركبًا تقييدياً، فإن كان أحدهما مضافًا إليه سُمِّيَ مركّبًا إضافيًّا، وإن كان أحدهما موصوفًا والآخر صفةً سُمِّيَ مركّبًا توصيفيًّا ... وإمّا ألاّ تكون بينهما نسبةٌ تقييديّةٌ - أيضاً - ويُسمّى مركّباً غير تقييديّ ... » .

والإسناديِّ المتوقِّف على غيره[١] نحو : إنْ قامَ زيدٌ، والمعلومِ للمخاطب نحو : "السَّماءُ فوقنا[٢]، والمجعول علمًا[٣] نحو : بَرَقَ نَحْرُه، والمهمل[٤] كـ:"ديزٍ" مقلوب زيدٍ، و"رفعجٍ" مقلوب جعفرٍ؛ فإنَّ العرب لم تستعمله[٥].

واستغنى النَّاظم عن قول أصلِه : « المركَّب »[٦] بـ"المفيد"؛ لأنَّ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلاَّ مُرَكَّبًا[٧]، وكذلك يُقَال عن سكوته ـ أيضًا ـ عن قول أصلِه : « بالقَصْدِ »[٨].

والمقدِّمة الثَّالثة : معرفة الكَلِمَة، وهي في الاصطلاح : اللَّفظ الدَّالُّ

---

(١) وهو كلّ كلمتين أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى سواءٌ حصل مع الإسناد فائدةٌ أم لا، ويُعَبَّر عنه بالجملة . شرح الحدود النّحويّة ص٧٣ .

(٢) هذا محلّ خلافٍ؛ فهل من شرط الكلام إفادة المخاطب شيئًا يجهله ؟ اشترطه ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (١/٧) فأخرج نحو : السّماء فوقنا، ولم يشترطه أبو حيّان وردّ على من اشترطه . ينظر : الارتشاف ١/٤١٢، الهمع ١/٣٠ .

(٣) أي : المركّب الإسناديّ المجعول علمًا .

(٤) هو : « ما لم يوضع لشيءٍ من المعاني، والمستعمل هو الموضوع لمعنًى له فائدةٌ » . الهمع ١/٤٣ .

(٥) هذه الفقرة منقولةٌ عن شرح الأزهريّ ص٨ـ٩، وشرح الرّمليّ ص٥٦ـ٥٧ مع تصرّفٍ يوافق عدم ذكر النّاظم للتّركيب والوضع .

(٦) نصّ المتن ص٥ : « الكلام هو اللّفظ المركّب المفيد بالوضع »، وهو نصّ المقدّمة الجزوليّة ص٣، و الفصول الخمسون ص١٤٩، وممّن نصّ على اشتراط التّركيب : الشّلوبين في التّوطئة ص١١٢، وشرح المقدّمة الجزوليّة ١/١٩٦ .

(٧) شرح الأزهريّ ص٩ . على أنّ الشّارح يعود فيشترطه . ينظر : ص٢٧٨ .

(٨) هو المعبّر عنه في المتن (ص٥) بالوضع، والمراد به عند جمهور الشّارحين : القصد، أي : أن يقصد المتكلّم إفادة السّامع . شرح الأزهريّ ص٨ـ٩ .
ومِمّن اشترطه ابن عصفور في المقرّب (١/٤٥)، وابن مالكٍ في التّسهيل (ص٣)، وردّه أبو حيّان في الارتشاف (١/٤١٢)، وينظر : الهمع ١/٣٠، شرح الحدود النّحويّة ص٥٠ .

على معنًى مفردٍ[١]، والمراد به[٢] ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه[٣]؛ فالخطُّ، والمهملُ، وما لا جزء له[٤]، وما له جزءٌ لا يدلُّ[٥]، أو يدلُّ لا على جزء معنًى[٦]، أو على جزء معنًى غير المراد بالكلمة[٧] لا يُسمَّى كلمةً .

وأمَّا[٨] في اللُّغة فتُطْلقُ على الجمل التَّامَّة[٩]، بدليل قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَـٰأَهْلَ الْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ ﴾[١٠]

---

(١) هذا قريبٌ من تعريف ابن معطٍ في الفصول الخمسون ص١٤٩ : « اللّفظ المفرد الدّالّ على معنًى مفردٍ » .
وينظر في تعريف الكلمة : المفصّل ص٢٣، الكافية ص٥٩، التّسهيل ص٣، شرح الشّذور ص٢٩، الهمع ١/٣ .

(٢) أي : المفرد .

(٣) مثل : زيدٍ؛ فالزّاي جزءٌ منه، ولا تدلّ على بعضه . ينظر : ابن يعيش ١/١٩، شرح المقدّمة الجزوليّة ١/١٩٧، شرح القطر ص٣٧، شرح اللّمحة البدريّة ١/٢٠٥، شرح الحدود النّحويّة ص٦٨ .

(٤) كهمزة الاستفهام، "وقِ" علمًا . شرح الحدود النّحويّة ص٦٨ .

(٥) "ز" : « وما له جزء ولا يدل » .

(٦) كـ: التّسمية بالجمل نحو : برق نحره، وتأبّط شرًّا؛ فإنّ هذه الأشياء جملٌ خبريّةٌ، وبعد التّسمية بها كلمٌ مفردةٌ، لا يدلّ جزء اللّفظ منها على جزء من المعنى (ابن يعيش ١/١٩)، وكعبد الله علمًا فإنّ له جزءًا ولكنّه بعد العلميّة لا يدلّ على المعنى المقصود منه في الأصل . ينظر : شرح الحدود النّحويّة ص٦٨ .

(٧) نحو : الحيوان النّاطق علمًا؛ فإنّ له جزءًا ذا معنًى، ولكنّه غير مرادٍ؛ لأنّ المعنى المراد حينئذٍ الماهيّة الإنسانيّة مع التّشخيص . ينظر : شرح الحدود النّحويّة ص٦٨ .

(٨) ما سيأتي حتّى بيت لبيدٍ نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٥أ .

(٩) ينظر : شرح التّسهيل ١/٣، وقد ذكر ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (١/٥) أنّ هذا استعمالٌ مجازيٌّ مهملٌ في عرف النّحاة . وينظر : توضيح المقاصد ١/٢٢، الهمع ١/٤ .

(١٠) سورة آل عمران من الآية ٦٤ .

الآية؛ فسَمَّى جميع ذلك كلمةً، ومن ذلك قوله ﷺ : « أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ[١] كَلِمَةُ لَبِيدٍ[٢] :

أَلا كُلُّ شَيءٍ ما خَلاَ اللَّهَ باطِلُ .....[٣]

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾[٤] إشارةً إلى قول القائل : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ۝ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾[٥].

---

(١) الحديث متّفقٌ عليه، أخرجه البخاريّ في صحيحه (ص١١٨٥)، كتاب الأدب، باب : ما يجوز من الشّعر ... (برقم ٦١٤٧)، ومسلمٌ في صحيحه (١٧٦٨/٤)، كتاب الشّعر (برقم ٢٢٥٦) بعدّة رواياتٍ .

(٢) هو لبيد بن ربيعة بن مالكٍ العامريّ ـ رضي الله عنه ـ، أبو عقيلٍ، من الشّعراء الفرسان، وأحد أصحاب المعلّقات، مخضرمٌ، قدم على رسول الله ﷺ في وفد بني كلابٍ، وأسلم، توفّيَ سنة ٤١هـ .
ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشّعراء ١٢٣/١ و ١٣٥، الشّعر والشّعراء ٢٨٠/١، الأغاني ٣٦١/١٥، أسد الغابة ٥١٤/٤، الإصابة ٦٧٥/٥، الأعلام ٢٤٠/٥، معجم الشّعراء ص٢٢٩ .

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من الطّويل، وعجزه :

..... وَكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ

وهو في ديوان لبيدٍ ص١٣٢، وشرح ديوان لبيدٍ ص٢٥٦ .
واستشهاد الشّارح به استشهاد لغويٍّ؛ حيث سَمَّى النّبيّ ﷺ البيت ـ وهو عدّة جملٍ ـ كلمةً .
وقد ورد البيت شاهدًا في : شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٢٢، منهج السّالك ص٣، تخليص الشّواهد ص٤١، القلادة الجوهريّة ل٥أ، التّصريح ٢٨/١، المطالع السّعيدة ٩٠/١، الهمع ٤/١، شرح الأشمونيّ ٢٨/١ .

(٤) سورة المؤمنون من الآية ١٠٠ .

(٥) سورة المؤمنون من الآيتين ٩٩ و ١٠٠ .

فائدةٌ

في الكَلِمَةِ ثلاث لغاتٍ[١]؛ فالأولى : كَلِمَةٌ ـ بفتح الكاف، وكسر اللاَّم ـ على وزن نَبقَةٍ، وهي لغةُ الحجاز[٢]، وبها جاء التَّنزيل[٣]، والثَّانية : كِلْمَةٌ ـ بكسر الكَافِ، وسكون اللاَّم ـ على وزن سِدْرَةٍ، وهي لغةٌ تميميَّةٌ[٤]، وجَرَى عليها النَّاظمُ[٥]، والثَّالثة : كَلْمَةٌ ـ بفتح الكاف، وسكون اللاَّم ـ وعزاها ابن هشامٍ[٦] إلى تميم أيضًا [٧] / . [٢٠/أ]

---

(١) ينظر : الصّحاح ٢٠٢٣/٥ (كلم)، وقد أورد هذه اللّغات الثّلاث بلا نسبةٍ الفرّاء في معاني القرآن (١٣٧/٢) .

(٢) ينظر : الخصائص ٢٧/١، ابن يعيش ١٩/١، المعجم الكامل في لهجات الفصحى ص٣٩٦، وينظر في هذا المصطلح : لغة قريش ص١٩ وما بعدها .

(٣) كما في الآية السابقة .

(٤) تنظر : المصادر السابقة، ولغة تميم ص ٢١٤-٢١٥ .
وتميم قبيلةٌ مضريَّةٌ، وهم بطونٌ عدّةٌ، قال عنهم ابن حزم في جمهرة أنساب العرب (ص٢٠٧) : « وهم قاعدةٌ من أكبر قواعد العرب »، ونسبهم إلى تميم بن مرّ بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر .
ينظر في بطون بني تميم والتّعريف بهم : جمهرة النّسب ص١٩١، جمهرة أنساب العرب ص٤٦٦، نهاية الأرب ص١٨٨، لغة تميم ص١٥ ـ ٥٢ .

(٥) في قوله : « والكِلْمَةُ اللَّفْظُ ... » .

(٦) في كتابيه : شرح شذور الذهب ص ٢٩، وشرح اللّمحة البدريّة ٢٠٦/١ .
وابن هشام هو : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ الحنبليّ، أبو محمّدٍ، جمال الدّين، ولد سنة ٧٠٨هـ، أخذ عن ابن المرحّل، وأبي حيّان، وابن جماعة، يعدّ من أشهر أئمّة النّحاة، انفرد بالتّحقيق البارع وجودة التّصنيف، وقد رُزِقَت مؤلفاته القبول؛ فمنها : قطر النّدى، وشرحه، وشذور الذّهب، وشرحه، والإعراب عن قواعد الإعراب، وأوضح المسالك، والمغني، وشرح بانت سعاد، وكلّها مطبوعٌ، توفّي سنة ٧٦١هـ .
ينظر في ترجمته : عقود الجمان ل٣٠ب، أعيان العصر ٥/٣، الدّرر الكامنة ٣٠٨/٢، المقصد الأرشد ٦٦/٢، بغية الوعاة ٦٨/٢، المنهج الأحمد ١١٥/٥، البدر الطّالع ٤٠٠/١، السّحب الوابلة ٦٢٢/٢، مقدّمة تحقيق نزهة الطّرف لابن هشام ص ٧ وما بعدها .
وينظر في مصنّفاته : ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحويّ ص١١ وما بعدها .

(٧) القلادة الجوهريّة ل ٥أ بتصرّفٍ، وفيها : « والصّحيح أنّها لغة بني لحيان ... »، وفي

ثُمَّ الكلمة على ثلاثة أقسام : اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ[١]، كما قال :

لاسْمٍ وَفِعْلٍ ثُمَّ حَرْفٍ[٢] تَنْقَسِمْ .....

أي : الكلمة، فالاسم مشتقٌّ من السُّمُوِّ، وهو العلوُّ ـ كما تقدَّم ـ[٣] سُمِّي بذلك لسُمُوِّه على قسيميه[٤].

⇦

النّهاية لابن الخبّاز (رسالة) ص٤٠ : أنّها لغة ربيعة، وينظر : التّذييل والتّكميل ١/١٥ مع الحاشية (٥) .

(١) هذا مذهب الجمهور، وزاد أبو جعفر أحمد بن صابر نوعًا رابعًا هو اسم الفعل، وأسماه "الخالفة"، ولم يُوَافق على ذلك، بل عُدّ من أفراد الاسم . ينظر : التّذييل والتّكميل ١/٢٢، شرح الأزهريّة ص١٦-١٧، الهمع ١/٧٠٦ و ٥/١٢١، حاشية الصّبّان ١/٢٣ .

وللدّارسين المحدَثين آراء أخر في تقسيم الكلمة . تنظر في : أقسام الكلام ص ١٠٦، وما بعدها، دور الحرف في أداء معنى الجملة ص ١٦-٢٧، الوصف المشتقّ ص١٥-٣٢ .

(٢) يلحظ التّشابه الكبير بينه وبين قول ابن مالكٍ في الألفيّة (ص٣) :

..... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

وقد اعترض عليه أبو حيّان في منهج السّالك (ص٣) في إدخال "ثُمّ" المفيدة للتّراخي قائلاً : « وإدخال ثُمّ في قوله : "ثُمّ حَرْفٌ" ليس بجيّدٍ، لأنّ "ثُمّ" للتّراخي، وإذا قَسّمنا شيئًا إلى أشياء فنسبة كلّ واحدٍ من الأقسام إلى الشّيء المقسَّم واحدةٌ بلا تراخٍ يُعْقَل في شيءٍ من الأقسام » .

ويُجاب بأنّه يجوز أن يكون استعمل "ثُمّ" بمعنى "الواو"، ويجوز أن تكون على بابها للتّنبيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل، لكونه فضلةً . ينظر : توضيح المقاصد ١/٢١ .

(٣) ينظر : ص٢٣٥ .

(٤) وذلك بالإخبار به وعنه، وقيل غير ذلك . ينظر : الإنصاف ١/٧، اللّباب ١/٤٦، المحصول ل٥أ، شرح اللّمحة البدريّة ١/٢١٦ .

وفي حاشية "ز" : « أي : لأنه لَـمَّا استغنى عنهما سما عليهما فسمّي اسمًا » .

وقيل : إنّه مشتقٌّ من السِّمَة[١]، وهي العَلامَة .

والفعل لغةً : نفسُ[٢] الحدثِ الّذي يُحدِثُه الفاعلُ من قيامٍ أو قعودٍ أو نحوهما، والحرفُ لغةً : طَرَفُ الشّيء كحرفِ الجبلِ[٣].

واستدلّ المحقّقون على ما ذُكِر[٤] بأنَّ المعنى المدلول عليه [باللّفظ][٥]

---

(١) نُسِبَ هذا القول إلى الكوفيّين في عددٍ من المصادر، منها : مُشْكِل إعراب القرآن ٦٦/١، أمالي ابن الشّجريّ ٢٨٠/٢، الإنصاف ٦/١ـ١٦، التّبيين ص١٣٢، ابن يعيش ٢٣/١، المغني ص١٥، ائتلاف النّصرة ص٢٧، وغيرها .
ولكن عند تحقيق هذه المسألة أثبت بعض الباحثين ـ وأوّلهم الدّكتور : محمد خير الحلوانيّ في "الخلاف النّحويّ" ص٢١٦-٢٢٥، وحواشي ص٥٩ من "مسائل خلافيّة"، وتابعه الدّكتور : عبد الرّحمن العثيمين في الحاشية ٣ ص١٣٢ من "التّبيين"، والمختار أحمد ديره في "دراسة في النّحو الكوفيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء" ص ٣٢٠-٣٢٣ ـ أنّ هذا القول لم يثبت عن شيوخهم كالكسائيّ والفرّاء وثعلب، فالزّجّاج يذكر أنّه أوّل من تحدّث عن اشتقاق الاسم، ولم يعرض لهم رأيًا (ينظر : معاني القرآن للزّجّاج ٤٢/١) فربّما يكون هذا القول منقولاً عن المتأخّرين منهم، يؤيّد هذا قول الزّجّاجيّ في اشتقاق أسماء الله (ص٢٥٥) : « أجمع علماء البصريّين، ولا أعلم عن الكوفيّين خلافًا محصّلاً مستندًا إلى من يوثق به أنّ اشتقاق "اسم" من سموت أسمو، أي : علوت ...، وقد حُكِيَ أنّ بعضهم يذهب إلى أنّ أصله من "وسمت" » .

(٢) ساقطٌ من "ز" .
وفي هذا الأسلوب تقديم المؤكّد على المؤكّد، وهو ممنوعٌ عند الأكثرين، ومن اللّغويين من يجيزه لوجوده في أساليب المتقدّمين كسيبويه (الكتاب ٣٧٩/٢ و٣٦٧/٣)، وغيره . ينظر : في أصول اللّغة ١٩١/٢، معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة ص٦٧٥، مقدمة تحقيق شرح الشّذور ص٢٢ .

(٣) شرح الشّذور ص٣٢ .
وفي حاشية "ز" : « وسُمّي حرفًا لاستغناء الاسم والفعل عنه فكأنّه صار بمنزلة الآخر، وآخر كلّ شيء حرفه » .

(٤) أي : من أنّ أقسام الكلمة ثلاثةٌ : اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ .

(٥) تتمّةٌ يستقيم بها السّياق .

المنطوق به إمَّا أن يصحَّ الإخبارُ عنه وبه؛ وهو الاسم، أو يصحَّ الإخبارُ به لا عنه؛ وهو الفعلُ، أو لا يصحَّ الإخبار عنه ولا به، وهو الحرفُ[١].

وبأنَّ المعاني ثلاثةٌ : ذاتٌ ـ وهو الاسم ـ، وحدثٌ ـ وهو الفعلُ ـ، ورابطةٌ[٢] ـ وهو الحرفُ[٣] ـ، وبأنَّ الكلمةَ إن دلَّتْ على معنًى في نفسها، ولم تقترن بـ[أحد][٤] الأزمنة الثّلاثة فهي الاسمُ، وإن دلَّتْ على معنًى في نفسها، واقترنتْ بذلك فهي الفعلُ، وإن دلَّتْ على معنًى في غيرها فهي الحرفُ[٥].

---

(١) ينظر : الفصول الخمسون ص١٥٠، وينظر : أسرار العربيّة ص٤ .

واعترض على هذا الحصر ابن إيازٍ في المحصول (ل٤ب)، وابن هشامٍ في شرح اللّمحة البدريّة (٢١٣/١) : بأنّ القسمة غير حاصرةٍ إذ يبقى منها ما يخبر عنه لا به .

(٢) في الأصل : "رباطة" وهو تحريفٌ؛ ففي شروح الشّذور (ص٣١) : « ورابطة للحدث بالذّات »، وفي المحصول ل٤ب : « واسطة » .

(٣) ينظر : شرح عيون الإعراب ص٣٤، كشف المشكل ١٦٨/١، التّذييل والتّكميل ٢٢/١ .

(٤) زيادةٌ يقتضيها السّياق . وينظر : شرح المقدّمة الكافية ٢١٦/١ .

(٥) ينظر : شرح المقدّمة الكافية ٢١٦/١، شرح الجمل لابن عصفورٍ ٨٨/١، شرح الشّذور ص٣١، الهمع ٧/١ .

وقد اعترض ابن هشامٍ على هذه الطّريقة في شرح اللّمحة (٢١٤/١) بأنّها تشتمل على أمرين مُشْكِلَين هما :

١ ـ « دعوى دلالة الاسم والفعل على معنًى في نفس اللّفظ، وهذا يقتضي بظاهره قيام المسمّيات بالألفاظ الدّالّة عليها، وذلك محالٌ؛ لأنّ ذات زيدٍ لم يقم بلفظ الزّاي واليـاء والدّال قطعًا ... » .

٢ ـ دعوى دلالة الحرف على معنًى في غيره، وهو وإن كان مشهورًا عند النّحويّين إلا أنّ ابن النّحّاس قد نازعهم فيه .

وتنظر طرقٌ أخر في : شرح التّسهيل ٥/١، المحصول ل٤ب، شرح اللّمحة ٢١٣/١، الأشباه والنّظائر ٧/٣، وغيرها من المصادر المتقدّمة .

وقد ذكر العلماء ثلاثة أدلّةٍ لهذا التّقسيم لم يذكر الشّارح منها إلاّ الدّليل العقليّ، وبقي دليلان آخران هما :

⇦

فيُقَال : الاسمُ في الاصطلاح : ما دلَّ على معنًى في نفسه غيرَ مقترنٍ بأحدِ الأزمنة الثَّلاثة[1].

والمراد الدِّلالة الأَوَّليَّة؛ لأَنَّ أسماءَ الأفعال دالَّةٌ على معنًى[2] في نفسها مقترنةٌ بزمانٍ معيَّنٍ، ومع ذلك فهي أسماءٌ[3]؛ لأنَّ دِلالتها على الزَّمان

---

١ ـ دليل النّقل، وهو ما ورد في قصة الإمام عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ مع أبي الأسود، وأنّه أخذ عن الإمام قوله : « الكلام ـ كلُّه ـ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ » . ينظر : الإيضاح في علل النّحو ص٨٩، معجم الأدباء ١٤/٤٩، إنباه الرواة ١/٣٩ .

٢ ـ دليل الاستقراء والإجماع . ينظر : الصّاحبيّ ص٨٩، أسرار العربيّة ص٣، كشف المشكل ١/١٦٨، المحصول ل٤ب، التّذييل والتّكميل ١/٢١، شرح اللّمحة ١/٢١٢، الهمع ١/٧ .

أمّا ما يُؤْثر عن الفرّاء من أنّه يرى أنّ "كِلاَ" ليست اسمًا ولا فعلاً ـ على ما نقل الزّبيديّ في طبقات النّحويّين (ص١٤٥)، والأزهريّ في التّصريح (١/٢٥) ـ؛ فهو توقّفٌ منه في الحكم عليها أهي اسمٌ أم فعلٌ ؟ . ينظر : فتح الرّبّ المالك ص ٥٠ـ٥١، حاشية يس على التّصريح ١/٢٥ .

(١) الكافية ص٥٩، وينظر : شرحها لابن الحاجب ١/٢٢٢، شرح الرّضيّ ١/٣٥ـ٣٩، شرح الشّذور ص٣٢، الفوائد الضّيائيّة ١/١٧٩ .

وهناك حدودٌ أخر للاسم تنظر في : المقتضب ١/٣، الأصول ١/٣٦، الإيضاح في علل النّحو ص٤٨، شرح السّيرافيّ ١/٥٣، اللّمع ص٤٥، الصّاحبيّ ص٨٩، المقتصد ١/٦٩، شرح عيون الإعراب ص٣٥، إصلاح الخلل ص٨، أمالي ابن الشّجريّ ٢/١٥، التّبيين ص١٣٢، شرح الجمل لابن خروفٍ ١/٢٥٣، ابن يعيش ١/٢٢، شرح الجمل ١/٩٢ .

(٢) ز : "المعنى" .

(٣) هذا مذهب جمهور البصريّين . ينظر في قولهم والاستدلال له بتنوينها، وتعريفها، وغير ذلك : الكتاب ١/٢٤١ و ٢٤٢، المقتضب ٣/٢٥ و ٢٠٢، الحلبيّات ص٢١١، الخصائص ٣/٤٤، شرح ملحة الإعراب ص١٠٣، اللّباب ١/٤٥٤، ابن يعيش ٤/٢٥، البسيط ١/١٦٣، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢/١٠١٥، الارتشاف ٣/١٩٧، توضيح المقاصد ٤/٧٥، شرح الأشمونيّ ٣/١٩٥، مصطلحات النّحو الكوفيّ ص ٥٤ .

الْمُعَيَّن ليست بأَوَّليَّةٍ؛ لأنَّ صهٍ ـ مثلاً ـ دالٌّ على السُّكُوتِ المقترنِ بالاستقبال [1-لكنَّه إنَّما دلَّ ـ أوَّلاً ـ على اسكُت، وبواسطتِه دلَّ على السُّكوتِ المقترن بالاستقبال-1].

والاقترانُ وعدمُه إنَّما هو بحسب الوضعِ[2]، فاقترانُ[3] اسم الفاعل، واسمِ المفعول بالزَّمانِ المعيَّن ـ نحو قولنا : زيدٌ ضاربٌ عمرًا أو مضروبٌ أمسِ ـ ليس بحسب الوضع، وإنَّما هو لعارضٍ[4].

وشَمِلَ التَّعريفُ ما ليس مدلولُهُ الزَّمان، وما مدلوله الزَّمان فقط،

⇦

وتنسب بعض المصادر (الارتشاف ١٩٧/٣، توضيح المقاصد ٧٥/٤، الهمع ١٢١/٥، شرح الأشمونيّ ١٩٥/٣) إلى الكوفيّين القول بفعليّتها، وإلى بعض البصريّين بأنّها أفعالٌ استعملت استعمال الأسماء .

وعند الرّجوع إلى معاني القرآن للفرّاء يجد الباحث نصوصًا تجعل إطلاق القول بأنّ الكوفيّين يرون فعليّة أسماء الأفعال إطلاقًا غير سديدٍ . ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٣٢٣/١ و ٢٣٥/٢، وغيرها .

ويرى بعض الدّارسين أنّها موادُّ فعليّةٌ قديمةٌ جَمَدَت على هيئةٍ مخصوصةٍ فلم يُتصرّف فيها تصرّف الأفعال (الفعل زمانه وأبنيته ص١٢١)، وقد مرَّ مذهب ابن صابرٍ في جعلها قسمًا برأسه في الحاشية (١) ص٢٦٩.

(١-١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) المراد بالوضع : تعيّن الشّيء للمعنى بنفسه . شرح الفريد ص١٧٨، وتنظر تعريفاتٌ أخر في : ابن يعيش ١٩/١، وشرح الرّضيّ ٢١/١، والفوائد الضّيائيّة ١٦٧/١، وتنظر مناقشتها في شرح الفريد ص١٨٩ .

(٣) في الأصل : "فالاقتران" .

(٤) من قوله : « والمراد الدّلالة » إلى هنا نقلٌ عن الوافية شرح الكافية ص٥ بتصرّفٍ .

والمراد بالعارض : أنّه عند إعمالها لا بدّ من دلالتها على الحال أو الاستقبال (ينظر : شرح الرّضيّ ٣٩/١)، وكذا إذا اقترنت بالزّمن الماضي نحو : "أمس"؛ فإنّ دلالتها على الزّمان تكون عارضةً لاقترانها به .

وما مدلولُه معنًى مقترنٌ بزمانٍ غير الثّلاثة كـ: رجلٍ، واليوم، وأمسِ، و[١]الاصطباحُ[٢]، والاغتباقُ[٣].

والحدُّ[٤]، والخطوطُ[٥]، والعقودُ[٦]، والإشارات/ [٧]، [٢٠/ب
والنُّصُبُ[٨]، وإن دلَّ كلٌّ منها على معنًى في نفسِه غير مقترنٍ بأحد الأزمنةِ الثّلاثة إلاّ أنّه ليس بكلمةٍ فلا يردُ

---

(١) ز : "وأمّا" .

(٢) ز : "الاصطلاح" تحريفٌ . والاصطباح : افتعالٌ من الصَّبوح، وهو ما شُرِب بالغداة فما دون القائلة . اللّسان ٢٧٢/٧ (صبح) .

(٣) ز : "الاتّفاق" تحريفٌ أيضًا . والاغتباق : افتعالٌ من الغبوق، وهو الشّرب آخر النّهار مقابل الصّبوح . اللّسان ١٤/١٠ (غبق) .

(٤) هو الفصل بين الشّيئين لئلاّ يختلط أحدهما بالآخر . اللّسان ٧٩/٣ (حدد)، أو هو التّعريف نفسه . تنظر : الحاشية (١) ص٢٧٥، والواو هنا استئنافيّة .

(٥) في حاشية "ز" : « وهي النّقوش المكتوبة الموضوعة للألفاظ [ال]مخصوصة » .

(٦) هي نوعٌ من الحساب يكون بأصابع اليدين . الخزانة ٥٣٨/٦، وينظر : حاشية الخضريّ ١٥/١ .

(٧) في حاشية ز : « وهي لغة الإفهام باليد ونحوها [كالعين والحاجب]، وهي موضوعةٌ لما يشار به كقول الشّاعر [هو عمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٢٠٤] :

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِهَا ... إِشَارَةَ مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمِ

فَأَيْقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ : مَرْحَباً ... [و]أَهْلاً وَسَهْلاً بِالْحَبِيبِ الْمُتَيَّمِ »

وينظر : شرح الشّذور ص٤٦-٤٧ .

(٨) وهي : الحال الدّالّة، كالأجسام المنصوبة في الطّريق للدّلالة عليه . ينظر : البيان والتّبيين ٧٦/١، شرح الفريد ص١٩٢، حاشية الخضريّ ١٥/١ .
وفي حاشية "ز" : « أي : وهي العلامات المنصوبة، وهي بضم النُّون والصَّاد، وقد تسكن الصَّاد، وقد تفتح النّون وتسكن الصّاد، وأمّا بضمِّ النُّون مع فتح الصَّاد فلا أعرفه، قاله شارح الهارونيّة اهـ عبد المعطي » .
واقتصر الخضريّ في حاشيته على أنّها كغرف، وينظر : القاموس المحيط ٢٣٠/١ (نصب) .

النَّقْضُ بهِ[١].

ويُقال : الفعلُ في الاصطلاح : كلُّ كلمةٍ دلَّتْ على معنًى في نفسها، واقترنتْ بأحد الأزمنة الثَّلاثة[٢]؛ فخرج بالدَّلالة على المعنى في النَّفس الحرفُ، وبالاقتران بأحد الأزمنة الثَّلاثة الاسمُ، والمراد الدِّلالة الأَوَّليَّةُ، والاقترانُ بحسب أصلِ الوضع[٣].

وأُوْرِدَ : أنَّه إنْ أُريد بأحد الأزمنة الثَّلاثة واحدٌ بعينه فيلزمُ أن يكون

---

(١) الوافية ص٥ ـ ٦ مع تقديم وتأخير وتصرُّفٍ، والنصّ فيه ص٥ : « ... لكن يدخل فيه [أي : تعريف الاسم] ما لا يدلّ على الزّمان نحو : رجل، وما مدلوله الزّمان فقط نحو : اليوم وأمس، وما مدلوله معنًى مقترنٌ بزمانٍ غير الثّلاثة [المضيّ والحال والاستقبال] نحو : الاصطباح والاغتباق، وينبغي أن يراد بالدّلالة دلالة أوّليّة ... » .
إلى أن يقول (ص٦) : « ولقائل أن يُورد النّقض على هذا التّعريف من وجهين :
أحدهما : أنّه منقوضٌ بنفس الحدّ؛ لأنّه يصدق على مجموع الحدّ أنّه دالٌّ على معنًى في نفسه ... .
والثّاني : أنّه منقوضٌ بالخطوط، والعقود، والإشارات، والنّصب، لكونها دالّةً على معنًى في نفسها غير مقترنةٍ بأحد الأزمنة الثّلاثة، لكنّها ليست باسمٍ؛ لأنّها ليست كلمةً » .
وينظر في هذه المسألة وما تقدّمها : شرح المقدّمة الكافية ١/٢٢٢ ـ ٢٢٩، شرح الرّضيّ ١/٣٨، الفوائد الضّيائيّة ١/١٨١ ـ ١٨٤، الهمع ١/٧ ـ ٨، شرح الحدود النّحويّة ص ٧٣ ـ ٧٦ .

(٢) هذا الحدُّ قريبٌ من حدّ ابن الحاجب في الكافية ص١٨٩ (وينظر شرحها له ٣/٨٥٧)، وينظر : المفصّل ص ٣١٩، الفصول الخمسون ص١٥٢، شرح الشّذور ص٣٢ .
وتنظر حدودٌ أخر للفعل في : الأصول ١/٣٨ ـ ٣٩، الإيضاح في علل النّحو ص٢٥، الصّاحبيّ ص٩٣، المقتصد ١/٧٦ ـ ٨٠، شرح عيون الإعراب ص ٣٧ ـ ٣٨، كشف المشكل ١/١٩٦-١٩٧، شرح الجمل لابن خروفٍ ١/٢٥٤، التّبيين ص ١٣٩، ابن يعيش ٧/٢، شرح الجمل ١/٩٥-٩٧ .

(٣) ينظر : الوافية ص ٤-٥ .

ما اقترنَ به غيرهُ اسمًا لا فعلاً[١]؛ فلا يكون حدُّ الاسم مانعًا، ولا حدُّ الفعل جامعًا ! .

وأُجيبَ : بأنَّه لا يُرادُ به واحدٌ معيَّنٌ ولا غير مُعيَّنٍ، بل واحدٌ من غير تقييدِه بالتَّعيين، أو بعدم التَّعيين[٢].

ويُقال : الحرفُ في الاصطلاح : كلُّ كلمةٍ لا تدلُّ إلا على معنًى في غيرها[٣]، فافهم تَرْشُدْ .

ثُمَّ اعلم أَنَّ[٤] الاسم ثلاثةٌ : مضمرٌ نحو : أنا، ومظهرٌ كـ: زيدٍ، ومبهمٌ نحو : هذا[٥]، وأَنَّ الفعل ثلاثةٌ ـ أيضًا ـ : ماضٍ كـ: ضَربَ،

---

(١) ز : « ما اقترن به غير اسم ولا فعل » .

(٢) الوافية ل٤ب ـ٥أ بتصرّفٍ، ونصّه : « ولقائلٍ أن يقول : لا يخلو من أن يراد بأحد الأزمنة الثّلاثة واحدٌ منها بعينه كالماضي ـ مثلاً ـ أو واحدٌ غير معيّن، وأيًّا ما كان ينتقض حدّ الاسم والفعل، أمّا إن أُريد واحدٌ معيَّن فلأنّه يلزم منه أن يكون الّذي يقترن به غير ذلك المعيّن [كالمضارع مثلاً] اسمًا لا فعلاً، فلا يكون حدّ الاسم مانعًا ولا حدّ الفعل جامعًا، وقد وجب أن يكون الحدّ جامعًا ومانعًا .
وجوابه : أنّه لا يراد به واحدٌ معيَّنٌ ولا واحدٌ غير معيَّنٍ بل واحدٌ منهما من غير تقييده بالتّعيين أو بعدم التّعيين » .

(٣) هذا حدّ ابن معطٍ في الفصول الخمسون ص١٥٣ بزيادة قوله : "كلّ"، وهو بدونها مختار الرّضيّ في حدّ الحرف . ينظر : شرح الكافية ٣٨/١ .
وكون الحرف لا يدلّ على معنًى إلاّ في غيره مذهب الجمهور، وذهب ابن النّحّاس في التعليقة (ل٥أ) إلى أنّ الحرف له معنى في نفسه، وينظر : شرح اللّمحة البدريّة ٢١٤/١ـ٢١٥ .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « نحو : لم » نقلٌ عن شرح الأزهريّ ص ١١ بتصرّفٍ يسير .

(٥) ينظر : شرح المقدّمة المحسبة ٩٨/١، الفصول لابن الدّهّان ص٤٨، كشف المشكل ١٧٦/١ .
وتقسيم الاسم إلى هذه الأقسام مشاكلةً للتّقسيم الآتي للفعل والحرف، والصّحيح أنّ الاسم قسمان : مظهرٌ، ومضمرٌ، وأمّا المبهم فهو من المظهر . ينظر : حاشية أبي النّجا ص١١ .

ومضارعٌ كـ: يضربُ، وأمرٌ كـ: اضْرِبْ[١]، وأنَّ الحرف ثلاثةٌ ـ أيضًا ـ : حرفٌ مشتركٌ بين الأسماءِ والأفعالِ نحو : هَلْ، [٢-وحرفٌ مختصٌّ بالاسم نحو : في-٢]، وحرفٌ مختصٌّ بالفعلِ نحو : لَمْ[٣].

والمقدِّمة الرَّابعة : معرفةُ الكلم[٤]، وهو : اسمُ جنسٍ جمعيٍّ[٥]، وهو : ما اجتمعتْ فيه ثلاثُ كلماتٍ[٦]، كما قال النَّاظم : **وَهَـذِهِ** أي : الاسم، والفعل، والحرف **هِيَ الْكَلِمْ**؛ فمعنى ذلك أنَّه دالٌّ على الجمع، وإذا زِيْدَ عليه لفظة[٧] تاء التَّأنيث نقص[٨] معناه، وصار دالاً على الواحد[٩]،

---

(١) هذا مذهب الجمهور، وذهب الكوفيّون والأخفش إلى أنّ فعل الأمر مقتطعٌ من المضارع . ينظر ما سيأتي في : الحاشية (١) ص٤٦٤ .
وتقسيم الجمهور الفعل إلى هذه الأقسام إنما هو بالنظر إلى الصّياغة . ينظر : نحو الفعل ص٣٠ وما بعدها .

(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) هذا تقسيمٌ للحرف بالنّظر إلى الاشتراك والاختصاص . ينظر : الأصول ١/٥٥، المقتصد ١/٨٦، أوضح المسالك ١/٥٠، شرح الأشمونيّ ١/٤٣ .
وهناك تقسيماتٌ أخر للحرف تنظر في : المقتصد ١/٨٥ـ٩١، النّهاية (رسالة) ص٧٧-٨١ .

(٤) يرى الحيدرة في كشف المشكل (١/١٦٧) أنّه لا فرق بين الكلم والكلام .

(٥) ينظر : أوضح المسالك ١/٣٤، الهمع ١/٣٦، شرح الأشمونيّ ١/٢٥ .
ويرى بعض النّحاة أنّ "الكلم" جمع "كلمةٍ"، منهم : السّيرافيّ في شرح الكتاب (١/٤٩)، وابن جنّي في الخصائص (١/٢٥)، وعبد القاهر في المقتصد (١/٦٩)، وابن خروفٍ في شرح الجمل (١/٢٥٣)، وابن أبي الرَّبيع في الملخص (١/١٠١) .

(٦) القلادة الجوهريّة ل٦أ . وينظر : شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/١٩٥، توضيح المقاصد ١/١٩، شرح ابن عقيلٍ ١/٢٠، التصريح ١/٢٦، الهمع ١/٣٥، شرح الأشمونيّ ١/٢٥ .

(٧) ز : "لفظ" .

(٨) ز : "نقض" تصحيفٌ .

(٩) ينظر : أوضح المسالك ١/٣٤، شرح الأشمونيّ ١/٢٥ .
وكان على الشّارح أن يجعل قوله : « معنى ذلك » عقب قوله : « وهو اسمُ جنسٍ جمعيٍّ »، ويؤخره أو يقدِّمه على قوله : « وهو ما اجتمعت ... » .

كـ: نبقةٍ، وسدرةٍ، وتمرةٍ[١]، لـ: نبقٍ، وسدرٍ، وتمرٍ[٢].

والمقدِّمة الخامسةُ : معرفةُ القول[٣]، وهو : ما يشمل الكَلِمَة، والكلام، والكَلِم[٤]، [و][٥]المفرد[٦]، والمركَّب، والمستعمل، والمهمل[٧].

كما أشار إليه النّاظم بقوله :

وَالقَوْلُ لَفْظٌ قَدْ أَفَادَ مُطْلَقَا .....

[٢١/ إلى آخره/ .

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الكلام : ما تركَّب من كلمتين فأكثر وأفاد[٨]، والكَلِمة : لفظٌ وُضع لمعنًى مفردٍ[٩]، والكَلِم : ما تركَّب من ثلاث

---

(١) في النّسختين : "ثمرة"، ويمنع إثباته قوله بعد : "تمر"، كما أنَّ المشهور هنا التّمثيل بـ"تمرة" .

(٢) ز : "ثمر" .

(٣) من النّحاة من يرى أنّ "القول" و"الكلام" مترادفان . ينظر : أمالي ابن الشّجريّ ٢/٥٠، شرح المقدّمة الجزوليّة ١/٢٠٠ .

(٤) غير وارد في نسختي من القلادة الجوهريّة .

(٥) زيادةٌ يقتضيها السّياق، وهي في القلادة الجوهريّة ل٦أ، والنصّ منقولٌ عنه كما سيأتي .

(٦) ساقطٌ من "ز" .

(٧) القلادة الجوهريّة ل٦أ، وفيها : « والمهمل على أصحّ الأقوال فيه »، وينظر : توضيح المقاصد ١/٢١، التّصريح ١/٢٧-٢٨، الهمع ١/٣٩ .

وفي الأصل ضُرِبَ على كلمة "المهمل" بمدادٍ غير المداد الّذي كُتبت به المخطوطة .

(٨) سبق للشّارح أن بيَّن أنّه يمكن الاستغناء عن قيد التّركيب . ينظر : ص٢٦٥ .

وقد خالف ابن طلحة (ت٦١٨هـ) في اشتراط التّركيب، فادّعى أنّ الكلمة الواحدة قد تكون كلامًا إذا قامت مقام الكلام كـ: "نعم"، و"لا" في الجواب، والصّحيح أنّ الكلام هو الجملة المقدّرة بعدهما لا واحدةٌ منهما . ينظر : الارتشاف ١/٤١٢، توضيح المقاصد ١/١٧، الهمع ١/٣٣ .

(٩) الكافية ص ٥٩، وينظر ما سبق : ص٢٦٥-٢٦٦ .

كلماتٍ فأكثر أفاد أم[١] لم يفد[٢]، والقول : ما يشمل الجميع[٣]، فـ:"قامَ زيدٌ" كلامٌ لا كلمٌ، و"إن قامَ زيدٌ" كلمٌ لا كلامٌ، و "إنْ قامَ زيدٌ قمتُ" كلامٌ وكلمٌ، و "زيدٌ" كلمةٌ فقط[٤].

تنبيهٌ

[٥]اعلم أنَّ الكلام لا يتركَّب إلاَّ من كلمتين ظاهرتين، أو إحداهما ظاهرةٌ والأخرى مضمرةٌ[٦]، وتنقسم الظَّاهرتان إلى جملة اسميَّةٍ، وإلى جملة فعليَّةٍ[٧]، فمثال الظَّاهرتين : "جاء زيدٌ" ـ وتُسَمَّى جملةً فعليَّةً لأنَّها

---

(١) ز : "أو" .

(٢) تنظر المصادر المثبة في : الحاشية (٦) ص٢٧٧ .

(٣) ينظر : الفصول الخمسون ص١٤٩، شروح الألفيّة عند قول ابن مالكٍ :

..... والْقَوْلُ عَمَّ .....

(٤) ينظر : أوضح المسالك ٣٦/١ .

(٥) ما سيأتي حتى قوله : « وإلى جملةٍ فعليّةٍ » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٥ب .

(٦) ينظر : الارتشاف ٤١٢/١ .

(٧) هذا هو المشهور، إلاّ أنّ الفارسي في الإيضاح العضديّ (٨٧/١) ذكر أنّ أقسام الجملة الواقعة خبرًا أربعةٌ، ويزيد الظّرفيّة والشّرطيّة، وكذا الزّمخشريّ في المفصّل (ص٤٤)، وتابعه صدر الأفاضل في التّخمير (٢٦٠/١)، وهو قولٌ لم يسلّمه الجمهور، وأرجعوا الشّرطيّة إلى الجملة الفعليّة، والظّرفيّة إلى الاسميّة أو الفعليّة على الخلاف في تقدير متعلّق الظرف . ينظر : المقتصد ٧٧/١، ابن يعيش ٨٨/١، الإيضاح في شرح المفصل ١٨٧/١ .

على أنّ ابن هشام في المغني (ص٤٩٢) يزيد على الاسميّة والفعليّة الجملة الظّرفيّة، وهي عنده المصدَّرةُ بظرفٍ أو مجرورٍ، وتبعه السّيوطيّ في المطالع السّعيدة (٩٥/١-٩٦) وهما مسبوقان بابن السَّرَّاج فقد حكى عنه الفارسيّ في المسائل العسكريّة (ص١٠٥-١٠٨) أنّه ذهب في بعض كتبه إلى أنّ الظّرف والجارّ والمجرور قسمٌ برأسه، واستحسنه الفارسيّ، قال ابن عقيلٍ في شرح الألفيّة (١٩٨/١) عن هذا المذهب : « والحقّ خلافه، وأنّه متعلّقٌ بمحذوفٍ واجب الحذف » .

وينظر في مسألة متعلّق الظّرف : ص٢٨١ مع الحاشية (٨) .

بُدِئَتْ بفعلٍ ـ، و"زيد قائمٌ" ـ وتُسَمَّى جملة اسميَّةً لأنَّها بُدِئَتْ باسم؛ فالاسميَّة ما صُدِّرت بالاسم سواءٌ أختمت به كـ: "زيد قائم"، أو(١) خُتِمَت بالفعل كـ: "زيدٌ قام"، والفعليَّة ما بُدِئَت بالفعل ليس إلاَّ ـ(٢).

والجملة الاسميَّة تدلُّ على الثُّبوت والاستمرار، والفعليَّة تدلُّ على التَّجدُّد والانقطاع(٣)، والجمهور على أنَّ الاسميّة أشرف(٤)، وذهب أحمد بن محمّدٍ الْجَنْدِيُّ(٥) ـ شارح

---

(١) ذكر ابن هشام في المغني (ص٦٣) أنه لا يجوز قياسًا العطف بـ"أو" بعد همزة التّسوية، وأنّ الصّواب العطف بـ"أم"، وما منعه ابن هشامٍ أجازه بعض اللّغويّين . ينظر : معجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة ص٣٢٩ .

(٢) ينظر : الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٣٥، المغني ص ٤٩٢، شرح قواعد الإعراب للكافيجيّ ص ٧١-٧٢ .

(٣) المشهور أنّ الجملة الاسميّة تدلّ على الثّبوت والدّوام، والفعليّة تدلّ على التّجدّد والحدوث، وقالوا عن الجملة الفعليّة الواقعة خبرًا : إنّها تفيد الثّبوت والاستمرار، وأوّل على أنّ المراد ثبوت التّجدّد .
ينظر : الإيضاح ١/٢٠٦-٢٠٧، شروح التّلخيص ٢/٢٧ و ٢٩ .

(٤) لم أقف على هذا القول (ينظر : شروح التّلخيص ٢/٢٥ و ٢٩ و ١٠٣-١٠٨)، ولكنّني وقفت في حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على مسألةٍ قريبةٍ من هذه المسألة الّتي ذكرها الشّارح؛ فقد ذكر الصّبّان خلافًا حول الجملة الاسميّة والمضارعيّة أيهما أبلغ ؟، قال : « وقد اختلف هل الاسميّة أبلغُ أو المضارعيّة ؟، والتّحقيق أنّ كُلاً أبلغ من الأخرى من بعض الوجوه »، وكان هذا في مقام الكلام على جملة الحمد .
ولعلّ الشّارح بنى المسألة على أنّ الاسم أشرف من الفعل والحرف، وممّن نصّ على أنّ الاسم أشرف منهما:ابن هشامٍ في شرح اللّمحة البدريّة (١/٢١٦-٢١٧)، وعلّله بقوله : « لأنّ له فائدتين في بابِ الإسناد، وهما : إسناده، والإسناد إليه »، وكذا الكفراويّ في شرح الآجُرّوميّة (ص٩)، وعلّله الحامديّ في حاشيته عليه بقوله : « لأنّه دالٌّ على ذاتٍ بخلاف الفعل، وأيضًا يقوم به كلامٌ تامٌّ » .

(٥) الّذي وقفتُ عليه أنّ شارح المصباح هو أحمد بن محمود الْجَنْدِيّ، وهو أحمد بن محمود بن عمر بن القاسم الْجَنْدِيّ، شرف الدّين، اشتهر بكتابيه : الإقليد شرح المفصّل (خ)، والمقاليد شرح المصباح (خ)، وله شرحٌ على الكافية، تُوفّي سنة ٧٠٠هـ تقريبًا .
ينظر في ترجمته : الجواهر المضيئة ١/٣٢٩، تاج التّراجم ص١٢٥، الطّبقات السّنيّة ٢/١٠٣، هديّة العارفين ١/١٠٢، الأعلام ١/٢٥٤ .

المصباح -[١] إلى أنَّ الفعليَّة أشرفُ[٢]، وفيه نظرٌ[٣].

والجملة النِّدائيَّة [كقولك : يا زيدُ][٤] فعليَّةٌ؛ لأنَّ التَّقدير : أدعو زيدًا[٥]، والجملة الاستفهاميَّة فعليَّةٌ إن كان ما بعد أداة الاستفهام فعلاً[٦]، واسميَّةٌ إن كان اسمًا، والجملة الشَّرطيَّة فعليَّةٌ؛ لأنَّ أداة الشَّرط لا يقع بعدها إلاَّ الأفعال[٧]، والجملة الظَّرفيَّة فعليَّةٌ إن تعلّقت بفعلٍ، واسميَّةٌ إن تعلّقت به[٨].

---

(١) المصباح كتابٌ في النّحو لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السّيّد بن عليٍّ المطرزيّ (٥٣٨-٦١٠هـ)، وهو كتابٌ مختصرٌ استصفاه من العوامل المائة، والجمل، والتّتمّة لعبد القاهر (المصباح ص٤٨)، والْجَنْدِيّ أحد شُرّاحه (ينظر : كشف الظّنون ١٧٠٨/٢)، وتنظر : الحاشية التّالية .

(٢) الّذي وقفت عليه في المقاليد لا يدلّ على ما ذهب إليه الشّارح؛ فالْجَنْدِيّ يقول معلّلاً قول المطرّزيّ : « والجمل أربع : فعليّة، واسميّة [كذا في نسخته، وفي المصباح ص٥٤: اسميّة وفعليّة ...] » يقول : « قوله : "فعليّة" قدّمها لأنَّ الفعل هو أصلٌ في الإسناد، والفاعل أصلٌ في الإسناد إليه؛ لأنّ الإخبار هو الأكثر في الكلام، وللأكثر حكم الكلّ، ووضعُ الفعل للإخبار، فلا بدّ له من فاعلٍ، فثبت أنَّ الفعل والفاعل هما الأصلان؛ فيكون المبتدأ والخبر فرعين عنهما، فتؤخّر الجملة الاسميّة عن الفعليّة » المقاليد ل١١ب .

وقال في الإقليد شرح المفصّل ل٢٨أ : « فإن قلت : ما السِّرُّ في تقديم الجملة الفعليّة على الاسميّة ؟، قلت : السِّرُّ في ذلك : أنّ الفعل هو الأصل في الإسناد، فالفاعل هو الأصل في الإسناد إليه، والمبتدأ فرع عليهما » . وينظر : قسم الدّراسة ص١٩١ .

(٣) لعلّ وجه النّظر أنّ جعل الجملة الفعليّة أشرف من الاسميّة مناقضٌ لكون الاسم أشرف من الفعل .

(٤) زيادةٌ يقتضيها السّياق، وتنظر إشارة الشّارح إليها ص٢٨٢ .

(٥) ينظر : المقتصد ٩٥/١، ابن يعيش ١٢٧/١، المغني ص ٤٩٣، شرح قواعد الإعراب ص٧٤ .

(٦) في النّسختين : "فعل"، ونصب "اسمًا" في الجملة التّالية يدل على وجوب نصب قوله : "فعلاً" .

(٧) ينظر : الكتاب ٦٢/٣-٦٣، المقتضب ٧٧/٢ .

(٨) هذا ردٌّ على قول من قال : إنّ الجملة الظّرفيّة قسمٌ برأسه (تنظر : الحاشية ٧ ص٢٧٩)، والضّمير في "به" مرادٌ به الاسم، والأولى التّعبير بالاسم الظّاهر .

⇦

ومثال[١] الكلمتين اللّتين إحداهما ظاهرةٌ والأخرى مضمرةٌ نحو[٢]: قُلْ، فـ"قُلْ" فعل أمر، والفاعل مستترٌ[٣]، تقديره "أنت"، ولا يجوز إبرازه، وإن ظهر أُعرب توكيدًا[٤]، كما في قوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[٥].

ولا يتركّب الكلام من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعلٍ وحرفٍ، ولا من حرفٍ واسمٍ، إلاّ في النّداء خاصّةً[٦]، كقولك: يا زيدُ؛ لأنّه بمنزلة أدعو[٧] زيدًا ـ كما مَرَّ[٨] ـ، ولا من اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ كقولك: إنْ قامَ زيدٌ[٩] / . [٢١/ب]

وتقدير متعلّق الظّرف فعلاً مذهب الجمهور، وذهب بعض النّحاة إلى تقديره اسمًا.
ينظر ما سيأتي: ص٥٤٢ مع الحاشية (٣).
هذا ولا خلاف في تعيُّن الفعل في بابي القسم والصّلة، وإنّما الخلاف واقعٌ في الخبر والصّفة والحال. ينظر: المغني ص٥٨٣ـ٥٨٤.

(١) ما سيأتي حتّى قوله: «إن قام زيدٌ» نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٥ب بتصرّفٍ.
(٢) ساقطٌ من الأصل.
(٣) أي: ضميرٌ مستترٌ.
(٤) ز: "تأكيدًا"، وهو مخالفٌ للقلادة الجوهريّة.
وينظر في إعراب الضّمير توكيدًا حينئذٍ: الكتاب ١/٢٤٧ و ٢/٣٧٨، المقتضب ٣/٢١٠، البحر المحيط ١/٣٠٦، المجيد ص٢٠٦، الدّرّ المصون ١/٢٧٨، وغيرها من المصادر. ينظر: كشّاف الشّواهد القرآنيّة ص ٣٤.
(٥) سورة البقرة من الآية ٣٥، وسورة الأعراف من الآية ١٩.
(٦) هذا مذهب أبي عليٍّ الفارسيّ في الإيضاح العضديّ ١/٥٥، والمسائل العسكريّة ص١٠٩.
(٧) في النّسختين: "ادعوا" خطأ ناسخٍ.
(٨) ص٢٨١.
(٩) قول الشّارح: «ولا من اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ» أراد به مع عدم الفائدة، بدلالة ما بعده؛ لأنّ قول القائل: «قد قام زيدٌ» كلامٌ مفيدٌ، وقولنا: «إن قام زيدٌ» لا يُسمّى كلاماً لعدم الفائدة، والشّارح ـ هنا ـ تصرّف في كلام الآثاريّ، ونصُّ كلامه في القلادة الجوهريّة (ل٥ب): «... ولا من اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ على طريقة إن قام زيدٌ».
وينظر: الأصول: ١/٤١.

[علامات الاسم]

٢٣- فَالاسْمُ بالتَّنْوِينِ وَالْخَفْضِ[١] عُرِفْ وَحَرْفِ خَفْضٍ وَبِلاَمٍ وَأَلِفْ[٢]

اعلم أنَّ أنواع الكلام[٣] ثلاثةٌ لا رابعَ لها : اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ ـ كما تقدّم[٤] ـ، ولكلٍّ من هذه الثّلاثة علاماتٌ يُعْرف بها، وتُمَيِّزه من أخويه، وقد بَيَّنَ النّاظم في هذا البيت العلامات الّتي يتميّز بها الاسم من الفعل، والحرف، وهي أمورٌ منها :

التّنوين

وهو مصدر نوَّنتُ الكلمة تنوينًا[٥]، ثُمَّ غلب حتّى صار اسمًا[٦] للنُّون السَّاكنة الّتي تتبعُ حركةَ الآخر لا لتأكيد الفعل[٧]، [٨-والمراد السَّاكنةُ بحسب الذّات[٩]، وخرج بقولهم : « لا لتأكيد الفعل »-٨] نونُ

---

(١) ز : "والجر" .

(٢) خالف النّاظم أصله ـ هنا ـ في عدم ذكر حروف الخفض، حيث ذكر ابن آجُرُّوم جملةً منها، وكذا في تقديم التّنوين على الخفض . ينظر : المتن ص ٦ .

(٣) ما سيأتي أنواعٌ للكلمة لا للكلام .

(٤) ص٢٦٩ .

(٥) ساقطٌ من الأصل .

(٦) ينظر : ابن يعيش ٢٩/٩ .

(٧) ينظر : الكافية ص٢٤٠، وينظر : شرحها لابن الحاجب ١٠١٠/٣، وشرح الرّضيّ ٤٨٢/٤ .

(٨-٨) ساقطٌ من "ز" .

(٩) لأنَّ التّنوين قد يُحرَّك، وذلك في موضعين :

١ ـ لالتقاء السّاكنين، نحو : هذا زيدُن العاقلُ .

٢ ـ عندما تلقى عليه حركة الهمزة المحذوفة للتّخفيف، نحو : هذا زيدُنَ بُوكَ . ينظر : سرّ الصّناعة ٤٩٠/٢ .

التَّوكيد نحو : اضربنَّ[(١)].

وحدَّ بعضهم[(٢)] التَّنوينَ بقوله : نونٌ تتبع آخر الاسم في اللَّفظ، وتفارقه في الخطِّ استغناءً عنها[(٣)] بتكرار الشَّكْلة[(٤)] عند الضَّبط بالقلم، نحو : زيدٌ، ورجلٌ، وصهٍ، ومسلماتٍ، وحينئذٍ؛ فهذه[(٥)] أسماءٌ لدخول التَّنوين في آخرها .

[(٦)]وحدَّه بعضهم بقوله[(٧)]: نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ لغير توكيدٍ تلحق الاسمَ في آخره، تثبتُ لفظًا، وتسقط خطًّا ووقفًا[(٦)].

وحدَّهُ بعضهم[(٨)] ـ أيضًا ـ[(٩)] بقوله : نونٌ ساكنةٌ في اللَّفظ غير مرسومةٍ في الخطِّ .

و[(١٠)]المختار من أقسام التّنوين أربعةٌ؛ لأنّها مخصوصةٌ بالأسماء[(١١)] :

---

(١) ينظر : الوافية شرح الكافية ص٣٣٤ .

(٢) هو الأزهريّ في شرح الآجُرُّوميَّة ص١٢-١٣ .

(٣) ساقطٌ من الأصل .

(٤) هي علامة الإعراب، اسم مرّةٍ من قولهم : شكلت الكتاب شكلاً، أي : أعلمته بعلامات الإعراب . ينظر : الخزانة ١١٨/١ .

(٥) ز : "فهي" .

(٦-٦) ساقطٌ من "ز" .

(٧) الحدّ الآتي قريبٌ من حدّ الأُبَّديِّ . ينظر : شرح الحدود لابن قاسم ص٦٠ .

(٨) هو الآثاريّ في القلادة الجوهريّة ل٤٤أ "مبحث الممنوع من الصَّرف"، و ل٧٧ب "مبحث التّنوين" .

(٩) ساقطٌ من الأصل .

(١٠) ما سيأتي حتّى قوله ص٢٨٩ : « هي المختصّة بالأسماء » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٧٧ب ـ ٧٨أ بتصرّفٍ يسير .

(١١) ينظر : شرح الجمل ١١٠/١، شرح الكافية الشّافية ١٤٢١/٣، شرح الرّضيّ ٤٥/١، توضيح المقاصد ٢٥/١، أوضح المسالك ٣٨/١-٤٠ .

أوَّلها : تنوين التَّمكين[١]، وهو اللاَّحق للاسم المنصرف[٢]، نحو : زيدٌ، ورجلٌ، وفائدته الدِّلالة على خِفَّة الاسم، وتمكُّنه في باب الاسميّة بكونه لم يشبه الحرف فيُبْنَى، ولا الفعل فيمنع[٣] من الصَّرف[٤].

وثانيها : تنوين التَّنكير، وهو : اللاَّحق لبعض المبنيَّات[٥] من الأسماء للدِّلالة على التَّنكير[٦]، وقِيلَ : للفرق بين معرفتها ونكرتها[٧]، كقولك :

---

(١) ويسمّى تنوين الأمكنيّة، وتنوين الصَّرف . ينظر : التّبيين ص١٧٣، شرح الكافية الشّافية ١٤٢١/٣، التّصريح ٣٢/١ .

(٢) ز : « وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة » .

(٣) في الأصل : "فيمتنع" .

(٤) أوضح المسالك ٣٨/١ .

وما ذكره الشَّارح من فائدة هذا التّنوين هو مذهب سيبويه (ينظر : الكتاب ٢٠/١)، وفي فائدة هذا التّنوين مذاهب أخر، ومنها :

١ ـ أنّه للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وبه قال ابن جنّي في سرّ الصّناعة ٤٩٤/٢ .

٢ ـ أنّه للفرق بين الأسماء والأفعال، وهذا مرويٌّ عن بعض الكوفيّين، وقطربٍ، وبه قال السُّهيليّ (نتائج الفكر ص٨٧) .

ينظر في هذه المذاهب : الإيضاح في علل النّحو ص٩٧، الارتشاف ٦٦٧/٢ "رجب"، الهمع ٤٠٥/٤ .

(٥) يرى الرّضيّ في شرح الكافية (٤٥/١) أنّ تنوين التّنكير يأتي في غير المبنيّات؛ فتنوين "رجلٌ" عنده يفيد التّنكير أيضًا، فإذا سُمِّي به تمحّض للتّمكُّن، وقد منع ابن الحاجب في شرح المقدّمة الكافية (١٠١٠/٣)، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية (١٤٢٢/٣) هذا، وجعلاه توهُّمًا، واحتجَّا بأنّه لو سُمِّي به ـ أي : رجلٌ ـ لبقي تنوينه مع زوال التّنكير، وأيّده ابن هشامٍ في المغني (ص٤٤٥) . وينظر : حاشية يس على التّصريح ٣٢/١ .

وهذا التّنوين سماعيٌّ في اسم الفعل كـ: صهٍ، وإيهٍ، واسم الصّوت كـ: غاق غاق، وقياسيٌّ في العلم المختوم بـ: "ويهٍ"، كما سيمثّل الشّارح . ينظر : الجنى ص١٤٥، المغني ص٤٤٥، الهمع ٤٠٥/٤ـ٤٠٦ .

(٦) ينظر : أوضح المسالك ٣٨/١، التّصريح ٣٢/١ .

(٧) ينظر : الإيضاح في علل النّحو ص٩٩، ابن يعيش ٢٩/٩ـ٣٠، شرح الجمل ١٠٨/١، ⇦

"رأيت سيبويهِ، وسيبويهٍ آخر" إذا رأيت شخصًا آخر اسمه سيبويه لكنَّه غير معيَّن، وكقولك لصاحبك : "إيهٍ إيهٍ" إذا أردت حديثًا ما غير المعهود الأوَّل .

وثالثها : تنوين المقابلة[١]، وهو اللاَّحق لنحو : "مسلماتٍ"[٢]، جعلوه في مقابلة النُّون من جمع المذكَّر السَّالم[٣].

⇦

رصف المباني ص٣٤٤، توضيح المقاصد ١/٢٤، الجنى ص١٤٥، المغني ص٤٤٥ .

(١) يسمّيه سيبويه في الكتاب (١/٣١٠) تنوين عوضٍ، وكذا المبرّد في المقتضب (١/٣٣١)، ولم يذكره الزَّجّاجيّ في إيضاح علل النّحو (ص٩٧-٩٩)، وكذا عبد القاهر في المقتصد (١/٧٣-٧٦)، والزّمخشريّ في المفصّل (ص٤٥٥) .

(٢) أي : الجمع المختوم بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، وإن لم يكن مؤنّثًا، ولا سالمًا . حاشية الخضريّ ١/١٩ .

(٣) ما ذكره الشّارح هو مذهب الجمهور، وعلّة هذه المقابلة : أنّ الجمع المختوم بألفٍ وتاء مزيدتين جمعٌ قُصِد به سلامة نظم واحده، واتّحاد لفظ الجرّ والنّصب كما قُصِدَ في "مسلمين"؛ فقوبلت الياء بالكسرة، والنّون بالتّنوين، والدّليل على أنّه منزَّلٌ منزلة التّنوين أنّه إذا سُمِّي به بقي تنوينه .

ينظر : شرح الجمل ١/١٠٨-١٠٩، شرح الكافية الشّافية ٣/١٤٢٦-١٤٢٧، رصف المباني ٣٤٥ .

وينظر : ظاهرة التّنوين (ص٩٥-٩٦) ففيه مناقشةٌ لهذا التّعليل .

وذهب الرَّبعيُّ إلى أنّه تنوين صرفٍ (ينظر : التّبيين ص٢١٥، شرح الرّضيّ ١/٤٦، الارتشاف ١/٣١٢، وغيرها)، ومال إليه الرّضيّ، ورُدّ بثبوته مع التّسمية به كعرفاتٍ (ينظر : الجنى ص١٤٥، والمغني ص٤٤٥)، على أنَّ الزّمخشريّ يرى أنَّ تنوين "عرفاتٍ" تنوين صرفٍ . ينظر : الكشّاف ١/٣٤٨، المغني ص٤٤٥-٤٤٦ .

وقيل : التّنوين عوضٌ من الفتحة، حُكِيَ هذا القول في التّبيين (ص٢١٨)، والارتشاف (١/٣١٢)، وردَّه ابن هشام في المغني (ص٤٤٥) بأنّه لو كان كذلك لم يوجد في الرَّفع والجرِّ، وبأنَّ الفتحة قد عُوِّض عنها الكسرة، فما هذا العوض الثّاني ؟ .

وينظر : الهمع ٤/٤٠٦-٤٠٧، شرح الأشمونيّ ١/٣٦ .

ويرى الأستاذ عبّاس حسن في النّحو الوافي (١/٤٢) أنّ هذا التّنوين سماعيٌّ لا علّة له .

[٢٢/أ] ورابعها : تنوين العوض، وهو على ثلاثة / أقسامٍ :

عوضٌ عن جملةٍ، وعوضٌ عن كلمةٍ، وعوضٌ عن حرفٍ، فالعوض عن جملةٍ هو الّذي يلحق "إذ"[١] عوضًا عن جملةٍ تكون بعدها[٢] كقوله تعالى : ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾[٣] إذ التّقدير : حين إذ[٤] بلغت الرُّوح[٥] الحلقوم؛ فحُذِفت جملة "بلغت الرُّوح"، وأُتِيَ بالتّنوين عوضًا عنها[٦].

والعوض عن الكلمة ـ والمراد بها الاسم ـ فهو اللاّحق لـ"كلٍّ"[٧] عوضًا عمّا يُضاف إليها نحو : "كلٌّ قائمٌ"[٨] أي : كلُّ إنسانٍ؛ فحذف "إنسانٌ" وأُتي بالتّنوين عوضًا عنه[٩].

---

(١) ألحق بها بعض المتأخّرين "إذا" . ينظر : الهمع ١٧٥/٣، حاشية يس على التّصريح ٣٤/١ .

(٢) ينظر : المقتصد ٧٤/١، المفصّل ص٤٥٥، شرح المقدّمة الكافية ١٠١٠/٣، والمصادر المثبتة في الحاشية (٦) .

(٣) سورة الواقعة الآية ٨٤ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) ساقطٌ من الأصل .

(٦) ينظر : المقرّب ٢١٥/١، شرح الجمل ١٠٩/١، رصف المباني ص٣٤٦، الارتشاف ٣١١/١، شرح ابن عقيلٍ ٢٢/١، المساعد ١٧٨/٢، الهمع ١٧٤/٣ .
ونُسِب إلى الأخفش أنّ تنوين "إذ" تنوين صرفٍ، وأنّ الكسرة إعرابٌ (المغني ص٤٤٧)، والّذي في معاني القرآن له (٢٩٥/١ و ٣٨٨) أنّه يرى أنّ كسرة "إذ" إعرابٌ، ويُبْنَى عليه أن يكون التّنوين تنوين صرفٍ . وينظر : سرّ الصّناعة ٥٠٥/٢، رصف المباني ص٣٤٧، الهمع ١٧٥/٣، الموضح المبين ص٥٨ .

(٧) ومثلها "بعضٌ" و"أيٌّ" . تنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (٩) .

(٨) ز : « نحو كلّ وبعض قائم »، وقوله : "وبعض" مقحمٌ حيث لم يرد له ذكرٌ، وهو غير وارد في القلادة الجوهريّة المنقول عنه النّصّ .

(٩) ينظر : المقتصد ٧٤/١، المفصّل ص٢٥٥، توضيح المقاصد ٢٤/١-٢٥، الجنى ص١٤٥ .

⇦

والعوض عن حرفٍ[١] نحو[٢] : "جوارٍ"، و"غواشٍ"[٣]؛ فهذه الأربعة

ويرى ابن يعيش (شرح المفصّل ٩/٣١ـ٣٢) أنّه من قبيل العوض عن جملةٍ، ويرى بعض النّحاة أنّه تنوين الصّرف رجع عند زوال الإضافة . ينظر : الارتشاف ١/٣١٢، المغني ص٤٤٧، التّصريح ١/٣٥، الهمع ٤/٤٠٦ .

وقيل في الجمع بين مذهب الجمهور أنّه عوضٌ، وما قيل من أنّه تنوين صرفٍ : إنّه تنوين عوضٍ عن المضاف إليه بلا شكٍّ، وتنوين صرفٍ لأنّ مدخوله معربٌ منصرفٌ .

ينظر : حاشية الصّبّان ١/٣٦ .

(١) ز : "الحرف" .

(٢) أي : اللاّحق للمنقوص من الاسم الّذي لا ينصرف في حالتي الرّفع والجرّ . ينظر : الموضح المبين ص٥٩و٦٢ .

(٣) كون التّنوين فيهما عوضًا عن حرفٍ ـ وهو الياء ـ مذهب الخليل وسيبويه (ينظر : الكتاب ٣/٣٠٨ـ٣١٠)، وابن السّرّاج في الأصول (٢/٩١)، ووافقهم الجمهور .

وكيفيّة التّعويض على هذا هي أنّ الأصل "جواريٌ" بالتّنوين ـ لأنّ الإعلال مُقدَّم على منع الصّرف على الصّحيح ـ حُذِفت حركة الياء للاستثقال، ثُمَّ حُذِفت الياء لالتقاء السّاكنين ـ الياء والتّنوين ـ، ثُمَّ وجد بعد الإعلال الصّيغة المانعة من الصّرف ـ صيغة منتهى الجموع ـ تقديرًا؛ لأنّ المحذوف للإعلال كالثّابت ـ فحُذِف تنوين الصَّرف، فخيف رجوع الياء لزوال السَّاكنين، فأُتِيَ بتنوينٍ غير تنوين الصَّرف عوضًا عن هذه الياء، وهذا تفسير السّيرافيّ في شرح الكتاب (ج٢ ل٤٠٥أ)، والأعلم في النّكت (٢/٨٧٣)، ونصره الرّضيّ في شرح الكافية (١/١٥٤) .

وبعض النّحاة يقدّم منع الصّرف على الإعلال، إلاّ أنّ الرّضيّ في شرح الكافية (١/١٤٥) ردّه بوجوب الفتح في قولك : "مررت بجواريَ"، وهي لغةٌ قليلةٌ، بعيدةٌ عن القياس .

وذهب الأخفشُ إلى أنّ تنوين نحو : "جوارٍ" تنوين صرفٍ (شرح الملوكيّ ص٣٥٠، المغني ص٤٤٦) وكلامه في المعاني (١/٣٢٥) ليس بنصٍّ، إلاّ أنّه لم يذكر أنّ التّنوين عوضٌ .

وذهب المبرّد ـ فيما نَسَبَ له الزَّجّاج في ما ينصرف (ص١٤٥)، والسّيرافيّ في شرح الكتاب (السّابق)، والأعلم في النّكت (٢/٨٧٣)، وابن هشام (المغني ص٤٤٦)، وغيرهم ـ إلى أنّه تنوين عوضٍ عن حركة الياء، وكلامه في المقتضب (١/١٤٣) لا يدلّ على ذلك صراحةً، حيث يقول : « وإنّما انصرف باب جوارٍ في الرّفع

هي المختصَّة[١] بالأسماء[٢].

ومن أقسام التّنوين ـ ولا يختصُّ الاسم به ـ :

تنوين التَّرنُّم، أي : تنوين ترك التّرنُّم[٣] ـ إذ التَّرنُّم مدُّ الصَّوت[٤] بحركةٍ تُجانس الرَّويَّ المطلق[٥] ـ وهو اللاّحق للرَّويِّ المذكور عوضًا عن مدِّ الإطلاق[٦]، كقول العَجَّاج[٧]:

⇦

والخفض؛ لأنّه أنقص من باب ضوارب ». وظاهره أنّه تنوين صرفٍ .

ينظر في هذه المسألة : سرّ الصّناعة ٢/٥١١، المنصف ٢/٧٠ـ٧٥، ابن يعيش ١/٦٣، الإيضاح في شرح المفصّل ١/١٤٠ـ١٤٢، شرح الرّضيّ ١/١٥٢ـ١٥٤، المغني ص٤٤٦، الهمع ٤/٤٠٦، المؤاخذات النّحويّة ص٢٨٤ـ٢٨٦، ما لا ينصرف وموانع الصّرف ص ٦٧ـ٧٤ .

(١) ينظر في تعليل اختصاصها : شرح الجمل ١/١١١ .

(٢) ز : "بالأقسام" تحريفٌ .

(٣) هذا مذهب الجمهور (ينظر الكتاب ٤/٢٠٤، الأصول ٢/٣٨٤ و ٣٨٦، المقتصد ١/٧٥، شرح الكافية الشّافية ٣/١٤٢٧، شرح الرّضيّ ١/٤٨)، وذهب ابن جنّي في سرّ الصّناعة (٢/٥٠١)، والحيدرة اليمنيّ في كشف المشكل (٢/٢٠١ و ٢٠٣)، وابن يعيش في شرح المفصّل (٩/٣٣) إلى أنّ التّرنّم يحصل بالنّون نفسها لكونها حرفًا أغَنَّ . وينظر : المغني ص٤٤٧، والهمع ٤/٤٠٧، وفيهما الاقتصار في نسبة هذا المذهب على ابن يعيش .

(٤) ز : « أي : تنوين ترك الترنّم وهو مدّ الصّوت » .

(٥) الرّويّ المطلق هو : الرَّويّ المتحرّك (مفتاح العلوم ص٨٧١)، والرَّويّ هو الحرف الّذي تبنى عليه القصيدة، وهو الحرف الأشهر من حروف القافية (مفتاح العلوم ص٨٧٠) .

(٦) هذا على إنشاد كثيرٍ من بني تميم، وقيس، أمّا الحجازيّون فيقون المدّ .

ينظر : الكتاب ٤/٢٠٦، الأصول ٢/٣٨٦، سرّ الصّناعة ٢/٥٠١، ابن يعيش ٩/٣٣، شرح الكافية الشّافية ٣/١٤٢٨، اللّهجات العربيّة في التّراث ٢/٥١٨ـ٥٢٤، وفيه أنّ البغداديّ تفرّد بنسبته إلى تميم وقيس، وليس كذلك بل هو مسبوقٌ بابن جنّي في سرّ الصّناعة (السّابق) .

(٧) هو : عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخرٍ التّميميّ، أبو الشّعثاء، والعجّاج لقبٌ له،

⇦

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ[1]
مِنْ طَلَلٍ أَمْسَى يُحَاكِي الْمُصْحَفَنْ
رُسُومُهُ[2] والْمُذْهَبَ[3] الْمُزَخْرَفَنْ[4]

وقوله :

مَا هَاجَ أَشْجَانًا وشَجْواً قَدْ شَجَنْ
مِن طَلَلٍ كَالأَتْحَمِيِّ[5] أَنْهَجَنْ[6]

وهو راجزٌ مجيدٌ من المخضرمين، وهو أوّل من أطال الرّجز وشبَّهه بالقصيد، وهو والد رؤبة الرّاجز المشهور، تُوفّي سنة ٩٠هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشّعراء ٧٣٨/٢ و ٧٥٣، الشّعر والشّعراء ٥٩٥/٢، الإصابة ٨٧/٥، شرح شواهد المغني ٤٩/١، الأعلام ٨٦/٤، معجم الشّعراء ص ١٥٩ .

(١) في الأصل : "الدّرفن" تصحيفٌ .

(٢) في النّسختين : "رسموه"، والتّصويب من الدّيوان .

(٣) في الأصل : "والذّهب" .

(٤) الأبيات من مشطور الرّجز، وهي في ديوان العجّاج ٢١٩/٢-٢٢٠، ورواية الدّيوان : تخال، الذّرفا، المصحفا، المزخرفا، بألف الإطلاق بلا تنوين .

وقوله : "الذّرّفن" أي : الّتي يسيل دمعها، والمذهب : خشبةٌ أو جلودٌ تُلْبَسُ ماء الذّهب، والمزخرف : المزيّن (ينظر : الدّيوان ٢٢٠/٢) .

ووجه الاستشهاد بهذه الأبيات : لحاق تنوين التّرنّم للقوافي المطلقة .

والبيتُ الأوّل من شواهد : الكتاب ٢٠٧/٤، الأصول ٣٨٧/٢، الخصائص ١٧١/١، شرح المقدّمة المحسبة ١٨٦/١، أمالي السّهيليّ ص٤٦، شرح الجمل ١١٠/١، شرح الكافية الشّافية ١٤٢٨/٣، شرح ابن النّاظم ص٢٤، البسيط ١٧٧/١-١٧٨، توضيح المقاصد ٢٧/١، المساعد ٣٣٣/٤، شرح الأشموني ٢٢٠/٤ .

وقد ذكرها جميعًا ابن السّيرافيّ في شرح أبيات سيبويه ٢٣٢/٢ .

(٥) ز : "كالأعجمي" تحريفٌ .

(٦) البيتان من مشطور الرّجز، وهما للعجّاج في ديوانه ١٣/٢، ورواية الدّيوان : شجا، أنهجا .

وقول النّابغة[١]:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِنْ[٢]

وهذا النّوع قليلٌ[٣]، وقيل : إنَّ تسميته بالتّنوين على طريق المجاز، وإلاّ فإنّما هو نونٌ لثبوتها وقفًا وحذفها وصلاً بخلاف التّنوين[٤]، وهو

⇦

والأشجان : جمع شَجَن، وهو الحزن، والأتحميّ : موضع باليمن تُنسَب إليه برودٌ، والمراد البرد الأتحميّ، وأنهجن أي : صار خَلَقًا . ينظر : الدّيوان ١٣/٢، وتحصيل عين الذّهب ص٥٦٨ .

والاستشهاد بهذا البيت كالاستشهاد بالأبيات السّابقة .

والبيت الأوّل من شواهد : الكتاب ٢٠٧/٤، الأصول ٣٨٧/٢، الخصائص ١٧١/١، شرح المقدّمة المحسبة ١٨٦/١، شرح الجمل ١١٠/١، شرح الكافية الشّافية ١٤٢٨/٤، شرح ابن النّاظم ص٢٤، البسيط ١٧٧/١، الملخّص ٦٤١/١، رصف المباني ص٣٥٤، توضيح المقاصد ٢٧/١، الجنى ص١٤٦ .

(١) هو : زياد بن معاوية الذّبيانيّ، أبو أمامة، شاعرٌ جاهليٌّ من الطّبقة الأولى، أحد المحكّمين في الشّعر، مدح النّعمان بن المنذر، ونال جوائزه، عُمِّر طويلاً، تُوفّي سنة ١٨ قبل الهجرة تقريبًا .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشّعراء ٥١/١، الشّعر والشّعراء ١٦٣/١، الأغاني ٣/١١، الخزانة ١٣٥/١، الأعلام ٥٤/٣، معجم الشّعراء ص٢٦٦ .

(٢) البيت من الكامل، وهو في ديوان النّابغة بتحقيق الدّكتور : شكري فيصل ص٣٠، وبتحقيق الطّاهر بن عاشور ص٩٣، وروايته عندهما :

أفد التّرحّل ....وكأنّ قدِ

وأشار المحقّقان إلى أنّه يروى بـ"أزف"، وأنّهما بمعنًى .

والاستشهاد بهذا البيت كالاستشهاد بالأبيات السابقة .

وهو من شواهد : شرح الجمل ١١٠/١، توضيح المقاصد ٢٨/١، الجنى ص١٤٦، شرح ابن عقيل ٢٣/١، المساعد ٦٧٩/٢ و ٣٣٢/٤، التّصريح ٣٦/١، شرح الأشمونيّ ٣١/١ .

(٣) ينظر : البسيط ١٧٨/١، توضيح المقاصد ٣٣/١ .

(٤) ولأنّه لم يختصّ بالاسم، حيث دخل على الفعل "شجن"، والحرف "قدن" كما تقدّم في البيتين السّابقين . ينظر : شرح الجمل ١١٠/١، أوضح المسالك ٤٣/١ .

ظاهر قول سيبويهِ[١] كما قاله ابن معزوزٍ[٢]، وحينئذٍ فلا اعتراض بأنَّ النَّاظم أطلق في موضع التَّقييد[٣].

وزاد بعضهم[٤]: التَّنوين الغالي[٥]، وهو[٦]: اللاَّحق للرَّويِّ المقيَّد[٧]،

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٠٦-٢٠٧.

(٢) في الأصل: «ابن معذور»، وفي "ز": «بن معرور»، والصّواب: ابن معزوز، وهو يوسف بن معزوز القيسيّ، وقيل: يوسف بن إبراهيم، الأندلسيّ، أبو الحجّاج، الأستاذ الأديب النّحويُّ، من أهل الجزيرة الخضراء، نحويٌّ جليلٌ، من مصنّفاته: شرح الإيضاح، والرّدّ على الزّمخشري في مفصّله، تُوفّي سنة ٦٢٥هـ.
ينظر في ترجمته: إشارة التّعيين ص٣٨٩، البلغة ص ٢٤٤، بغية الوعاة ٢/٣٦٢.
وينظر قوله هذا في: الارتشاف ١/٣١٣، توضيح المقاصد ١/٣٣، الجنى ص١٤٨، المغني ص٤٤٨.
وهو ـ أيضًا ـ رأيُ ابن مالكٍ، ولكنّه يجعله عامًّا في اللاّحق للرّويّ المطلق ـ كما هنا ـ، واللاّحق للرّويّ المقيّد ـ وسيأتي ـ. ينظر: المغني ص ٤٤٨، نقلاً عن كتاب التّحفة لابن مالكٍ، والّذي يظهر لي أنّه كتابٌ آخر غير تحفة المودود في أحكام المقصور والممدود، فلم أعثر على النّصّ فيه.

(٣) من قوله: «تنوين التّرنّم» إلى هنا نقلٌ بتصرّفٍ عن توضيح المقاصد ١/٢٥-٣٣.

(٤) هو الأخفش في كتابه القوافي (ص٣٥-٣٦)، والعروضيّون (ينظر: الكافي ١٥٩)، وينظر: المغني ص٤٤٨.

(٥) سمّي بذلك لمجاوزته حدّ الوزن، والغلوُّ مجاوزة الحدّ. ينظر: المقتصد ١/٧٦، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٢٠٧، المغني ص٤٤٨.
ويرى ابن الحاجب أنّه سُمِّي بذلك لقلته. ينظر: شرح المقدّمة الكافية ٣/١٠١٢، وينظر في الردّ عليه: تخليص الشّواهد ص ٥٠-٥١.

(٦) ساقطٌ من الأصل.

(٧) كقول رؤبة:

وَقَاتِمُ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ

ينظر: القوافي للأخفش ص٣٥، المقتصد ١/٧٥-٧٦، الجنى ص١٤٧، المغني ص٤٤٨، والبيت في الدّيوان ص ١٠٤، وروايته: المخترق".
وابن يعيش يجعله من تنوين التّرنّم (شرح المفصّل ٩/٣٣)، وكذا ابن الحاجب ⇦

وفيه ما في تنوين التَّرنُّم[١] .

وزاد بعضهم[٢] : تنوين الاضطرار[٣]، كقول الأحوص[٤]:

سَلاَمُ ا للهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ[٥]

(الإيضاح ٢/٢٧٧)، والمالقيّ (رصف المباني ص٣٥٥)، وهم في ذلك مسبوقون بابن جنّي (سرّ الصّناعة ٢/٥٠١) .

(١) أي : أنّه نونٌ وليس تنوينًا، وأنّه غير مختصٍّ بالاسم . ينظر : أوضح المسالك ١/٤٣ .
وقد أنكر الزّجّاج والسّيرافيّ هذا التّنوين بحجّة أنّ الشّاعر كان يزيد "إنْ" في آخر الأبيات، فضعف لفظه بهمزة "إن" فظنّ السّامع أنّه نَونَنَ، نقله عنهما ابن مالكٍ، ووافقهما (شرح الكافية الشّافية ٣/١٤٣٠، الجنى ص١٤٧-١٤٨، المغني ص٤٤٨)، وردّه ابن هشامٍ في تخليص الشّواهد (ص٥٢) بأنّ فيه توهيم الرّواة الضّابطين بمجرّد الاحتمال المرجوح .

(٢) هم بعض المتأخّرين كما في رصف المباني ص٣٥٥ .

(٣) لم يذكر الشّارح ما المراد بتنوين الاضطرار؟، ولكنّه استشهد له بتنوين المنادى المضموم، وهو في هذا تابعٌ للمراديّ في توضيح المقاصد ١/٣١-٣٢، والجنى ص١٤٩ .
على أنّ ابن هشامٍ في المغني (ص٤٤٨-٤٤٩) يرى أنّ تنوين الضّرورة قسمان :
١ ـ تنوين المنادى المضموم .
٢ ـ تنوين الممنوع من الصّرف .
وقد ردّ المالقيّ في رصف المباني (ص٣٥٥-٣٥٧) تنوين الضّرورة بنوعيه إلى تنوين التّمكين .

(٤) ز : "الأخوص" تصحيفٌ .
والأحوص هو : عبد ا لله بن محمّد بن عاصم "حمي الدَّبْر" ـ رضي ا لله عنه ـ بن ثابت الأنصاريّ الأوسيّ، أبو عاصمٍ، شاعرٌ مدنيٌّ غَزِلٌ، من شعراء العصر الأمويّ، والأحوص ـ من الحَوَصِ، وهو ضيقٌ في مؤخّر العينين أو إحداهما ـ لقبٌ له، تُوفّي سنة ١٠٥هـ تقريبًا .
ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشّعراء ٢/٦٤٨ و ٦٥٥، الشّعر والشّعراء ١/٥٢٥، الأغاني ٤/٢٢٤، الخزانة ٢/١٦، الأعلام ٤/١١٦، معجم الشّعراء ص١١ .

(٥) البيتُ من الوافر، وهو في شعر الأحوص الأنصاريّ ص٢٣٧ .

فنوّن[١] المطر الأوّل ـ وهو علمٌ على شخصٍ[٢] ـ، وكان من[٣] حقّه أن يُبنى على الضَّمِّ كما هو / مقرّرٌ في بابِ النِّداء[٤]. [٢٢/ب]

وجعل[٥] بعضهم[٦] أقسام التّنوين عشرةً، وقد نظمها ابن مالكٍ[٧]

ووجه الاستشهاد به : تنوين مطر الأوّل ـ وهو منادى ـ للضّرورة كما بيّن الشّارح .
وهذا البيت من شواهد : الكتاب ٢/٢٠٢، المقتضب ٤/٢١٤ و ٢٢٤، الأصول ١/٣٤٤، الجمل ص ١٥٤، ضرورة الشّعر ص٤٢، البصريّات ١/٥٨٩، ٥٩٢، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٦٦، التّبصرة ١/٣٥٥، الأزهية ص١٦٤، الإفصاح ص٩٧، أمالي ابن الشّجريّ ٢/٩٦، الإنصاف ١/٣١١، كشف المشكل ٢/٥٣٩، الإيضاح في شرح المفصّل ١/٢٥٧، شرح الجمل ٢/٥٥٢، ضرائر الشّعر ص٢٦، لباب الإعراب ص٢٩٧، الملخّص ١/٤٦٨، شرح الرّضيّ ١/٣٥١، رصف المباني ص١٧٧ و ٣٥٥، الجنى ص١٤٩، المغني ص٤٤٩، أوضح المسالك ٤/٢٠، شرح الشذور ص١٢٠، شرح ابن عقيل ٢/٢٤٠، المساعد ٢/٥٠١، شفاء العليل ٢/٨٠٧، الهمع ٣/٤١، شرح الأشمونيّ ٣/١٤٤ .

(١) ز : "فتنوين" تحريفٌ .

(٢) هو سِلْف الأحوص . وتنظر قصّة هذا البيت في : الأغاني ١٥/٢٩٣ـ٢٩٤، وشعر الأحوص ص٢٣٦ .

(٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) ينظر : ص٧٦٤، والفقرة السّابقة منقولة بتصرّفٍ عن القلادة الجوهريّة ل ٧٨أ .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله ص٢٩٦ : « ليس إلاّ » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ٧٨أ ـ ب .

(٦) منهم ابن الخبّاز في النّهاية (رسالة) ص٥٢-٥٧، وينظر : المغني ص ٤٤٩، الأشباه والنّظائر ٣/٢٤٠ .

(٧) هو : محمّد بن عبد الله بن مالكٍ الطّائيّ الأندلسيّ الجيّانيّ الأصل، أبو محمّدٍ، جمال الدّين، ولد سنة ٦٠٠هـ بالأندلس، ثُمَّ ارتحل إلى مصر، واستقرّ بالشّام مستوطنًا دمشق، إمامٌ في العربيّة والقراءات، أخذ عنه خلقٌ منهم : ابنه بدر الدّين، وابن جماعة، وابن النّحّاس، وغيرهم، وله المؤلّفات الّتي سارت بها الرّكبان، منها في النّحو : التّسهيل وشرحه (ط)، والكافية الشّافية وشرحها (ط)، والألفيّة (ط)، وغيرها، تُوفّي سنة ٦٧٢هـ .

ـ رحمه الله ـ في بيتين فقال :

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا ... فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيرِ مَا حُرِزَا

مَكِّنْ وَعَوِّضْ وَقَابِلْ والمُنَكَّرَ زِدْ ... رَنِّمْ أَو احْكِ اضْطِرَارًا[1] غَالٍ وَمَا هُمِزَا[2]

فزاد على السَّبعة الأُولى تنوين الهمز[3]، وتنوين الزِّيادة[4]، وتنوين

ينظر في ترجمته : إشارة التّعيين ص٣٢٠، فوات الوفيات ٤٠٧/٣، بغية الوعاة ١٣٠/١، نفح الطّيب ١٢٢/٢، مقدّمة التّسهيل ص١ـ٦١، المدرسة النّحويّة في مصر والشّام ص ١٤٦ .

(١) ز : « رنم واحك اضطرار »، وعليه ينكسر البيت .

(٢) البيتان من البسيط، ونسبهما الشّارح إلى ابن مالكٍ متابعةً للآثاريّ في القلادة الجوهريّة ل٧٨أ، وكذا نسبها الخضريّ في حاشيته ٢١/١، ولم أعثر عليهما فيما اطّلعتُ عليه من كتب ابن مالكٍ .

وفي الموضح المبين (ص٤٥) نسبتهما لجمال الدّين عمر بن محمّد الدّمنهوريّ (ت٧٥٢هـ) باختلافٍ عمّا هنا .

والبيتان غير منسوبين في : الأشباه والنّظائر ٢٤٠/٣، وفتح الرّبّ المالك ص٥٤، والثّاني منها في : التّصريح ٣٧/١، وفي عجزه اختلافٌ عمّا هنا .

(٣) كقول بعضهم : « هؤلاءِ قومك » حكاه أبو زيدٍ، وقال : هي لغة عُقيل (ينظر : سرّ الصّناعة ٣١٠/١)، ويسمّى تنوينًا شاذًّا (الجنى ص١٤٩، المغني ٤٤٩)، وابن مالكٍ في شرح التّسهيل (٢٤١/١) لا يسمّيه تنوينًا، وإنّما يرى أنّها نونٌ زِيدَت في الآخر، واعترض عليه ابن هشام في المغني (ص٤٤٩) بأنّ الّذي سمعه أسماه تنوينًا .

وعَدُّ هذا التّنوين قسمًا من أقسام التّنوين فيه نظرٌ لا يخفى، حيث إنّه إنّما سُمِعَ في هذه الكلمة بعينها، وكان الأولى أن يقال : "وسمع تنوين هؤلاء" . ينظر : ظاهرة التّنوين ص٢١ .

(٤) هذا بناءً على أن قوله : زد ـ في آخر صدر البيت الثّاني ـ إشارةٌ إلى نوعٍ من أنواع التّنوين، ويرى بعض العلماء أنّ المراد حينئذٍ تنوين المنادى المضموم (ينظر : حاشية يس على التّصريح ٣٨/١)، ولكنّ هذا يتعارض مع قول الشّارح : « فزاد على السّبعة الأولى »، والّذي يظهر أنّ المراد بتنوين الزّيادة تنوين غير المنصرف، وقد سبقت الإشارة في الحاشية (٣) ص٢٩٣ إلى أنّه أحد نوعي تنوين الضّرورة . وينظر : الكواكب الدّرّيّة ٣٣/١ .

الحكاية[١]، ومحلُّ الكلام عليها علم القوافي[٢]؛ لتعلُّقها بالرَّويِّ والضَّرورة الشِّعريَّة[٣]، أمَّا الّتي يحتاج إليها النَّحويُّ[٤] فهي الأربعة الأُولى ليس إلاَّ .

تنبيهٌ

اسْتُدِلَّ بالتَّنوين على أنَّ صهٍ، وأُفٍّ، وتُفٍّ، ورُويدًا، وهيهاتَ أسماءٌ للحاق[٥] التَّنوين بها[٦].

ومن علامات الاسم : الخفض في آخره، وهو عبارةٌ عن الكسرة الّتي تحدث عند دخول عامل الخفض[٧]، والخفض هو الجرُّ، إلاَّ أنَّ "الخفض" عبارةٌ كُوفيَّةٌ، و "الجرُّ" عبارةٌ بصريَّةٌ[٨].

---

(١) يقول ابن الخبّاز في النّهاية (رسالة) ص٥٧ عن هذا التّنوين : « وذلك مثل أن تسمّي رجلاً أو امرأةً بمجموع قولك : "عاقلةٌ لبيبةٌ" فتعربه، وتنوّنه، وتقول :هذا عاقلةٌ لبيبةٌ، ويرى ابن هشام في المغني (ص٤٤٩) أنّه تنوين صرفٍ .

(٢) هو علمٌ يُبْحَثُ فيه عن تناسب أعجاز الأبيات، وعيوبها . أبجد العلوم ٤٢٧/٢ .

(٣) هي : ما وقع في الشّعر دون النّثر مخالفًا للقاعدة عند الجمهور، وقيل : ما ليس للشّاعر عنه مندوحةٌ، ونُسِبَ لسيبويه، وهو مذهب ابن مالكٍ .
ينظر : شرح الصّفّار ٣٩٦/٢، شرح الجمل ٥٤٩/٢، شرح التّسهيل ٢٠٢/١، شرح الكافية الشّافية ٣٠٠/١، تعليق الفرائد ٢١٨/٢، التّصريح ٤٦٤/١ "بحيري"، الاقتراح ص٤٢، الخزانة ٣١/١، الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر ص٥، الضّرورة الشّعريّة ص١٣٢ وما بعدها .

(٤) في الأصل : "النحو" سهوٌ .

(٥) في الأصل : "لالحاق" .

(٦) شرح ملحة الإعراب ص٤٤ . وينظر : المفصّل ص٢٠١ و٢٠٥، وكشف المشكل ١٩٩/٢، وشرح الأشمونيّ ١٩٩/٣-٢٠٧، وتنظر معاجم اللّغة عند الكلام عن هذه الأسماء .

(٧) شرح الأزهريّ ص١٢، وينظر : أوضح المسالك ٣٧/١ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن للنّحّاس ١١٦/١، الأشباه والنّظائر ١٨٤/٣ .
وليس التّعبير بالخفض مقصورًا على الكوفيّين فقد ورد عند بعض البصريّين (ينظر : المقتضب ١٤٣/١، والإيضاح في علل النّحو ص٩٣) .

⇦

فالجرُّ من خواصِّ الاسم[١] بناءً على أنَّ الأصل في الفعل ألاَّ يدخل عليه شيءٌ من الإعراب لعدم العلّة المقتضية له[٢] كما ستعرفه ـ إن شاء الله تعالى ـ في باب الإعراب[٣].

والجرُّ يكون بالحرف، وبالمضاف، وبالتَّبعيَّة على رأي ضعيفٍ[٤]، ومثال الجرِّ بالحرف : مررت بزيدٍ، ومثاله بالمضاف : غلامُ زيدٍ، ومثاله بالتَّبعيَّة على رأي مَن يقول به : مررت بزيدٍ العاقلِ .

ومن علامات الاسم : دخول حرف الخفض عليه[٥] من أوَّله، كقولك : قرأتُ على الشَّيخِ، وركبتُ على[٦] الفرسِ، وزيدٌ في الدَّارِ،

⇦

ومصطلحا "الخفض" و "الجرّ" من مصطلحات الخليل بن أحمد إلاّ أنّه كان يخصُّ الخفض بما وقع في أعجاز الكلام منوّنًا، والجرّ بما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو : لم يذهبِ الرّجل (مفاتيح العلوم ص٣٠) ـ أي : حركة التّخلّص من التقاء السّاكنين ـ، ولكنّ الكوفيّين توسّعوا في الخفض فشمل المنوّن وغيره، والبصريّون نقلوا الجرّ من كونه حركة تخلّص إلى كونه حركةً إعرابيّةً منوّنةً أو غير منوّنةٍ . ينظر : الخلاف بين النّحويّين ص٢٤٠، مصطلحات النّحو الكوفيّ ص١٢١ .

(١) ينظر ما سيأتي في الحاشية (٢) ص٣٣٠ .

(٢) الوافية شرح الكافية ص٨ .

(٣) لم يتكلّم فيه عن هذا، وإنّما تكلم عن علّة إعراب المضارع، وذكر أنّ الأصلَ في الأفعال البناء . ينظر : ص٣٣٦ .

(٤) ينسب هذا الرّأي للأخفش (الهمع ٤/١٥٣)، والصّحيح أنّ العامل في التّابع هو العامل في المتبوع من حرفٍ أو مضافٍ . ينظر : شرح الشّذور ص ٢٨٤، التّصريح ١/٣٠ .
وأثبت بعض النّحاة الجرّ بالمجاورة . ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٢/٧٤-٧٥، الإنصاف ٢/٦٠٢، المغني ٨٤٩ ـ ٨٩٦، شرح اللّمحة البدريّة ٢/١٨٥ ـ ١٨٦، الهمع ٤/٣٠٤ ـ ٣٠٥، العدول عن المطابقة ص٦٠٢ وما بعدها .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله : « لدخول حرف الجرّ عليها » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٦ب .

(٦) ساقطٌ من "ز" .

وأخذت من الدَّراهمِ، وصفحتُ عن العبدِ، والمال لزيدٍ، ومررت بعمرٍو، ووجهٌ[١] كالقمرِ، وما أشبه ذلك؛ فهذه أسماءٌ لدخول حرف الجرِّ عليها، وسيأتي الكلام على حروف الجرِّ في آخر الكتاب[٢] مبسوطًا ـ إن شاء الله تعالى ـ[٣].

تنبيهٌ

قد يدخل حرف الجرِّ على الفعل[٤] على سبيل الحكاية[٥]، كما تقول : زيدٌ مرفوعٌ بـ"قام" في قولنا / : قام زيدٌ[٦]. [٢٣/أ]

ومن علامات الاسم : دخول الألف واللاَّم عليه من أوَّله نحو : الرَّجل والكتاب؛ فـ:"الرَّجل" و"الكتاب" اسمان لدخول الألف واللاَّم في أوَّلهما[٧]، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله : **وَبِلاَمٍ وَأَلِفْ**، وهما المعبَّر عنهما بـ:"أل المعرِّفة" في قول بعضهم[٨]، ولكون غير الاسم لا حظَّ له في التَّعريف كانت من خواصِّه[٩].

---

(١) ز : "ووجهه" .

(٢) ينظر : ص٧٨٢ وما بعدها .

(٣) من قوله : « وسيأتي » إلى هنا تأخّر في الأصل إلى ما بعد نهاية التّنبيه الآتي، أي : بعد قوله : « قام زيدٌ » .

(٤) ينظر : الإنصاف ٥٢٢/٢ .

(٥) هي « إيراد لفظ المتكلّم على حسب ما أورده في كلامه » . شرح الجمل ٤٦١/٢، وينظر : الارتشاف ٣١٩/١، المساعد ٢٥٨/٣ .

(٦) الوافية شرح الكافية ص٨ .

(٧) شرح الأزهريّ ص١٤ بتصرّفٍ .

(٨) ممَّن عبَّر عنها بـ"أل" : سيبويه (الكتاب ٢٢٦/٤)، والرّمّانيّ (معاني الحروف ص٦٩)، والجرجانيّ (المقتصد ٦٨/١ و ٧٢)، وابن مالكٍ (الألفيّة ص٤، والتّسهيل ص٤٢)، والمراديّ (الجنى ص١٩٢)، وابن هشامٍ (المغني ص٧١-٧٢)، وقال : إنه أقيس . المغني ص٨٧٣ .

(٩) ينظر : ابن يعيش ٢٥/١، شرح المقدّمة الكافية ٢٣١/١، شرح الرّضيّ ٤٤/١، توضيح المقاصد ٣٤/١ .

أمَّا[١] "أل" الموصولة[٢] فإنَّها قد تدخل على المضارع عند الجمهور ضرورةً[٣] ـ كـ: اليجدَّعُ[٤] ـ، وعند ابن مالكٍ[٥] وبعض الكوفيّين[٦] اختيارًا .

---

(١) ز : "مثال" تحريفٌ .

(٢) ينظر الكلام عنها ص٤٤٨ و٤٤٩ .

(٣) ينظر : المسائل العسكريّة ص ٧٢-٧٣، معاني الحروف ص ٦٨، وفيه أنّها من أقبح الضّرورات .

(٤) في النّسختين : "كاليخدع" تصحيفٌ، و"اليجدّع" آخر عجز بيت من الطّويل، وهو :

يَقُولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وهو لذي الخرق الطّهويّ في نوادر أبي زيدٍ ص٢٧٦، وينظر : الخزانة ١/٣١ و٣٤-٣٦ و ٤٢-٤٤ .

والخنا : الفاحش من الكلام، والعُجْمُ : جمع أعجم، وهو الحيوان الّذي لا ينطق، ويُطْلَق ـ أيضًا ـ على من في كلامه عجمةٌ، اليُجدَّع : الّذي يقطع طرفه كالأذن ونحوها .

ووجه الاستشهاد به : دخول "أل" الموصولة على الفعل المضارع "يجدع"، أي : الّذي يُجدَّع، وهو ضرورةٌ عند الجمهور ـ كما ذكر الشّارح ـ، وجائزٌ عند ابن مالكٍ وبعض الكوفيّين ـ كما سيأتي في كلام الشّارح ـ .

ويرى السّيرافيّ في "ما يحتمل الشّعر من الضّرورة" (ص١٩٦) : أن "أل" هنا هي "الّذي" نفسها، وإنّما حُذِفَ منها الذّال والياء وإحدى اللاّمين .

وهذا البيت من شواهد : المسائل العسكريّة ص٩١ و ١٥٤، شرح الأبيات المشكلة ص٢٠٢، سرّ الصّناعة ١/٣٦٨، المقتصد ١/٧٣، الإنصاف ١/١٥١، أمالي السّهيليّ ص٢١، ابن يعيش ٣/١٤٤، التّوطئة ص١٧١، شرح الجمل ٢/٦٠٢، شرح التّسهيل ١/٢٠١، شرح الكافية الشّافية ١/٢٩٩، شرح ابن النّاظم ص٩٣، شرح الرّضيّ ١/٤٤ و ٣/١٥، الإرشاد ص٧١، رصف المباني ص٧٦، المغني ص٧٢، شفاء العليل ١/٢٢٩، الهمع ١/٢٩٤ .

(٥) ينظر : التّسهيل ص٣٤، شرح التّسهيل ١/٢٠١، شرح الكافية الشّافية ١/٣٠٠-٣٠١ .

على أنّ ابن مالكٍ يجعله قليلاً في الألفيّة (ص١١) حيث يقول :

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

(٦) ينظر : الإنصاف ٢/٥٢١-٥٢٣، الارتشاف ١/٥٣١، توضيح المقاصد ١/٣٤ و٣٥، ⇦

تنبيهٌ

[(١)]مذهب الخليل[(٢)] أنَّ حرف التَّعريف ثُنائيٌّ، وهمزته همزة قطعٍ وُصِلت لكثرة الاستعمال[(٣)]، وهو اختيار ابن مالكٍ[(٤)]، ولا يحسن على هذا التَّعبير عنه إلاَّ بـ"أل"، قال ابن جنِّي[(٥)]: وقد حُكِي عن الخليل أنَّه كان يسمِّيها "أل"، ولا يسمِّيها الألف واللاَّم[(٦)].

الجنى ص ٢٠٢، التّصريح ١/١٤٢، شرح الأشمونيّ ١/١٦٥ .

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « ولا يعبر عنه إلاَّ باللاّم » نقلٌ عن توضيح المقاصد ١/٣٦-٣٧ بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٢) هو : الخليل بن أحمد الفراهيديّ ـ ويقال : الفرهوديّ ـ الأزديّ البصريّ، أبو عبد الرّحمن، شيخ سيبويه، وأحد أذكياء العرب ونجبائهم، واضع أوّل معجمٍ في العربيّة (العين)، ومخترع علم العروض، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وشافه الأعراب، وتتلمذ له سيبويه، والأصمعي، والنّضر بن شميل، وغيرهم، وكتاب سيبويه مليءٌ بعلم الخليل، وتعليلاته الّتي تدلّ على ثقوب فهمه، تُوفّي سنة ١٧٥هـ .

ينظر في ترجمته : أخبار النّحويّين البصريّين ص٥٤، طبقات النّحويّين ص٤٣، نزهة الألبّاء ص٤٥، معجم الأدباء ١١/٧٧، إنباه الرّواة ١/٣٧٦، تهذيب الكمال ٨/٣٢٦، إشارة التّعيين ص١١٤، سير أعلام النّبلاء ٧/٤٢٩، بغية الوعاة ١/٥٥٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/٣٢٤ و ٤/١٤٧ .

(٤) ينظر : شرح التّسهيل ١/٢٥٤ .

(٥) هو : عثمان بن جنّي الموصليّ، أبو الفتح، أخذ العربيّة عن الفارسيّ، ولازمه أربعين سنةً، وتصدَّر بعد وفاته، فكانت إليه الرّئاسة في النّحو والصّرف ببغداد، من تلاميذه : عمر بن ثابت الثّمانينيّ، ومن مصنّفاته : الخصائص (ط)، المنصف (ط)، سرّ صناعة الإعراب (ط)، المحتسب (ط)، تُوفّي سنة ٣٩٢هـ .

ينظر في ترجمته : نزهة الألبّاء ص٣٣٢، معجم الأدباء ١٢/٨١، إنباه الرّواة ٢/٣٣٥، إشارة التّعيين ص٢٠٠، بغية الوعاة ٢/١٣٢ .

وضُبِطَ اسمه في نسخة الأصل ـ بمدادٍ مغايرٍ ـ بضم الجيم، وهو ضبطٌ خاطئٌ .

(٦) سرّ الصّناعة ١/٣٣٣ بتصرّفٍ .

ومذهب سيبويهِ[١] أنّه ثُنائيٌّ وهمزته همزة وصلٍ زائدةٌ معتدٌّ بها، كالاعتداد بهمزة "استمع" ونحوه، بحيث لا يُعَدُّ رُباعيًّا ، ويجوز التّعبير عنه حينئذٍ بـ"أل" نظرًا إلى الاعتداد[٢] بالهمزة في الوضع، والتّعبير بالألف واللاّم نظرًا لزيادتها .

وقيل : اللاّم وحدها[٣]، ولا يُعبَّر عنه إذن [إلاّ][٤] باللاّم .

ومثل "أل" فيما ذكر "أم" في لغة حِمْيَر[٥]، ومنه قوله ﷺ : « لَيْسَ

(١) ينظر : الكتاب ٢٢٦/٤، وتنظر الحاشية (٣) .
(٢) تعرّض رسمها في نسخة الأصل إلى تدخّلٍ أدّى إلى قراءتها "الاعتدال" .
(٣) هذا مذهب أكثر المتأخّرين، ونُسب لسيبويه (ينظر : الارتشاف ٥١٣/١، توضيح المقاصد ٣٧/١)، ونُسِب للأخفش (شرح القطر ص١٩٤ـ١٩٦، التّصريح ٤٤٨/١)، ونسبه الزّجّاجيّ في اللاّمات (ص٤١) إلى علماء البصرة والكوفة ما عدا الخليل .
ويرى العلاّمة ابن مالكٍ أنّ مذهب سيبويه موافقٌ لمذهب الخليل، وأنّ الخلاف بينهما منحصرٌ في الهمزة أهي همزة وصل ـ كما يرى سيبويه ـ أم همزة قطعٍ؟ ـ كما يرى الخليل ـ . ينظر : التّسهيل ص٤٢، وشرحه ٢٥٣/١ .
وذكر الرّضيّ في شرح الكافية (٢٤١/٣) أنّ المبرّد يرى في كتابه "الشّافي" أنّ المعرّف هو الهمزة . ينظر في هذه المسألة سوى ما سبق : سرّ الصّناعة ٣٣٢/١ وما بعدها، الصّاحبيّ ص١٢٥، ابن يعيش ١٧/٩، رصف المباني ص٧٠ـ٧٤، الجنى ص١٩٢، تعليق الفرائد ٣٥١/٢ـ٣٥٤، جواهر الأدب ص٣٠١ـ٣٠٥، المطالع السّعيدة ٢٤٣/١ .
(٤) زيادةٌ لا يستقيم المعنى بدونها، وهي واردةٌ في توضيح المقاصد ٣٧/١ .
(٥) قبيلةٌ قحطانيّةٌ، ينتهي نسبها إلى حمير ـ وهو العرنجج ـ بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان . ينظر : نسب معدّ ١٣٢/١، جمهرة أنساب العرب ص٣٢٩ و٤٣٢ .
وينظر في نسبة هذه اللّغة إلى حمير : الصّحاح ١٩٥١/٥ (سلم)، وتسمّى "طُمْطُمَانيّة حمير" . ينظر : فقه اللّغة وسرّ العربيّة ص ١١١، المزهر ٢٢٣/١، وينظر : إبدال الحروف ص٣٤٩ـ٣٦٤ .
وقد نقِلت هذه اللّغة عن طيّء (ابن يعيش ٢٤/١، الجنى ص١٤٠)، وعن حمير ونفر من طيّء (شرح الرّضيّ ٢٤١/٣)، وعن أهل اليمن (معاني القرآن للأخفش ٣٢/١، شرح الكافية الشّافية ١٦٤/١)، وعن هذيل (معاني الحروف ص٧١)، وغيرهم . ينظر : اللّهجات العربيّة في التّراث ٣٩٨/١ .
وقد عُدّ هذا الإبدال شاذًّا (سرّ الصّناعة ٤٢٣/١)، أو ضعيفًا (الشّافية ص١١٤، وشرح الشّافية ٢١٦/٣)، واعترض بجواز كون "أم" حرف تعريفٍ مستقلّ (شرح ⇦

مِنَ امْبرِّ[١] امْصِيَامُ[٢] في امْسَفَرِ »[٣]، يريد : ليس من البرِّ الصِّيامُ في السَّفرِ[٤]، رواه الإمام أحمد[٥] في مسنده[٦].

الشّافية لركن الدّين ـ رسالة ـ ص١٣٠٩)، والأولى أن يقال : إذا ثبت بالنّقل الصّحيح أنّه لغةٌ فلا اعتراض عليه . ينظر : شرح أبيات المغني ٢٨٧/١، السّير الحثيث ٣٨٠/٢ .

(١) ز : "البر" .

(٢) في الأصل : "م صيام" .

(٣) ورد الحديث شاهدًا في : سرّ الصّناعة ٤٢٣/١، المفصّل ص٤٤٩ و ٥١١ (وينظر : التّخمير ١٥٨/١، ابن يعيش ٢٤/١ و ٢٠/٩)، التّتمّة في التّصريف ص ١٣٥، المقرّب ١٧٧/٢، الممتع ٣٩٤/١، شرح عمدة الحافظ ٩٧/١، شرح الكافية الشّافية ١٦٤/١، شرح الرّضيّ ٢٤١/٣، الإرشاد ص٧١، الجنى ص١٤٠، المغني ص٧١، شفاء العليل ٢٥٦/١، تعليق الفرائد ٣٥١/٢، الهمع ٢٧٣/١، المطالع السّعيدة ٩٣/١ .

(٤) نقل الأزهريّ في التّصريح (٤٨٥/١"بحيري") عن الزّجّاجيّ أنّ قلب اللاّم ميمًا خاصٌّ بكونها مظهرةً كالحديث المرويّ إلاّ أنّ المحدّثين أبدلوا في "الصّوم" و"السّفر"، وإنّما الإبدال في "البرّ" فقط، وربّما وقع في الشّعر قلب اللاّم المدغمة، ولم يعقّب عليه، على أنّ ابن هشام في المغني (ص٧١) ذكر نحوًا من هذا، وعقّب عليه بقوله : « ولعلّ ذلك لغةٌ لبعضهم لا لجميعهم » .

(٥) هو : الإمام أحمد بن محمّد بن حنبلٍ الشّيبانيّ، المروزيّ، البغداديّ، أبو عبد الله، الإمام المشهور، طاف البلاد في طلب العلم، صنّف المسند (ط) وغيره، قال يحيى بن معين : « ما رأيت خيرًا من أحمد بن حنبل قطّ، ما افتخر علينا بالعربيّة، ولا ذكرها »، وقال قتيبة بن سعيد : « أحمد بن حنبل إمام الدّنيا »، وقال ابن أبي حاتم : « سمعت أبي يقول : إذا رأيتم الرّجل يحبّ أحمد بن حنبل فاعلموا أنّه صاحب سُنَّةٍ »، امتُحِن ـ رحمه الله ـ بمسألة القول بخلق القرآن؛ فثبت على مذهب أهل السّنّة، وكان زاهدًا، تقيًّا، إلى غير ذلك من مناقبه، تُوفّي سنة ٢٤١هـ ببغداد .

ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد ٤١٢/٤، طبقات الحنابلة ٤/١، تهذيب الكمال ٤٣٧/١، مناقب الإمام أحمد ص٣٤، سير أعلام النّبلاء ١٧٧/١١، البداية والنّهاية ١٨٣/١٤، المقصد الأرشد ٦٤/١، المنهج الأحمد ٦٩/١، الأعلام ٢٠٣/١ .

(٦) المسند ٤٣٤/٥ عن كعب بن عاصم الأشعريّ ـ رضي الله عنه ـ، وفي بعض المصادر

وحاصل ما ذكره النَّاظم كأصله[١] من علامات الاسم أربع[٢]:

اثنتان تلحقان[٣] الاسم في آخره، وهما الخفض والتَّنوين، واثنتان تدخلان[٣] عليه في أوَّله، وهما الألف واللاَّم، وحروف الخفض[٤].

وعَطْفَ العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع ـ كما فعل أصله[١] ـ إشعاراً بأنَّ بعضها قد يُجامع بعضًا في الجملة؛ كالخفض / مع التَّنوين، [٢٣/ب] أو مع الألف واللاَّم، وقد لا يُجامع كالألف واللاَّم مع التَّنوين[٤].

⇦

النّحويّة روايته عن النّمر بن تولب، ولا أصل له كما قال السّيوطيّ (فتح القريب ـ رسالة ـ ص٥٨٠) . وينظر : السّير الحثيث ٣٨٢/٢ .

وقد رُوي هذا الحديث باللُّغة الفصحى، كما في المسند، وصحيح البخاريّ (ص٣٦٩ - برقم ١٩٤٦)، وغيرهما؛ فللحديث روايتان، وفي تلخيص الحبير (٢٠٥/٢) أنَّ هذا لغة، ويحتمل أنّ النّبيّ ﷺ خاطب بها الأشعريّ لأنّها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعريّ نطق بها على ما ألف من لغته فحملها الرّاوي عنه، وأوردها باللّفظ الّذي سمعها به، قال ابن حجرٍ : « وهذا الثّاني أوجهُ عندي، والله أعلم » .

(١) ينظر : المتن ص٦ .

(٢) في النّسختين : "أربعة"، وهو مخالفٌ لشرح الأزهريّ المنقول عنه النّصُّ، ومخالفٌ للقاعدة في وجوب تذكير العدد من ثلاثة إلى عشرة مع المعدود المؤنّث ـ وهو هنا "علامات" ـ، على أنّه نُقِل في حالة عدم ذكر المعدود جواز التّذكير والتّأنيث . ينظر : شرح الأشمونيّ ٦١/٤ .

(٣) ز : "اثنان"، وفي النّسختين : "يلحقان"، "يدخلان"، وهو مخالفٌ لشرح الأزهريّ .

(٤) شرح الأزهريّ ص١٤ .

وينظر في عدم اجتماع "أل" والتّنوين : الأصول ٥/٢، سرّ الصّناعة ٥٢٣/٢، اللّباب ٧٧/١، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢١٣/١ .

تنبيهٌ

يُعْرف الاسم ـ أيضًا ـ بجواز الإخبار[١] عنه[٢]؛ ومعنى الإخبار ـ كما في المحصول [٣] ـ كونه فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأً [٤]، وبهذه العلامة[٥] استُدِلَّ على اسميَّة "أنا" ، و"نحن"، و"أنت" لجواز قولك : أنا تائبٌ، وأنت عالمٌ، ونحن راغبون[٦]، والمخبَر عنه في نحو قولك : "ضَرَبَ مبنيٌّ على الفتح" اسمٌ مرادٌ به لفظ "ضَرَبَ" الدَّالُّ على الحدث والزّمان[٧].

ويُعْرف ـ أيضًا ـ بخاصَّة الإضمار؛ فالضَّمائر كُلُّها أسماءٌ سواءٌ أكانت لمتكلِّمٍ، أو مخاطبٍ، أو غائبٍ، وبالتَّثنية، والجمع، والنَّعت،

---

(١) ينظر : الأصول ١/٣٧، الفصول الخمسون ص١٥١ .
والتّعبير بالإسناد إليه أولى من الإخبار عنه؛ « وذلك أنّ الإسناد أعمّ من الإخبار؛ لأنّ الإخبار لا ينطلق إلاّ على ما يحتمل الصّدق والكذب، والإسناد ينطلق على هذا، وعلى ما ليس كذلك » المحصول ل٧أ .
والشّارح في هذا متابعٌ لصاحب الفصول، وبالإسناد عبّر الزّمخشريّ في المفصّل (ص٢٣)، وابن الحاجب في الكافية (ص٦٠)، وابن مالكٍ في الألفيّة (ص٤)، ويرى ابن هشامٍ في شرح القطر (ص٤٠) أنَّ هذه العلامة هي أنفع علامات الاسم .

(٢) ز : « بجواز الإخبار عنه هو كقام زيد » .

(٣) المحصول شرح الفصول كتاب لابن إيازٍ، الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله النّحوي، أبي محمّدٍ، جمال الدّين، المتوفّى سنة ٦٨١هـ، شرح به الفصول الخمسون لابن معطٍ (ينظر : كشف الظّنون ٢/١٢٦٩)، وهو كتابٌ نفيسٌ .

(٤) المحصول ل٦ب و ٨أ ـ ب؛ وهو نصّ كلام ابن معطٍ في الفصول الخمسون ص١٥٢ .

(٥) في الأصل : "العلامات" .

(٦) ينظر : شرح القطر ص٤٠ .

(٧) توضيح المقاصد ١/٣٨ بتصرّفٍ .

والتّصغير، والنّداء[١]، والصّرف[٢]؛ فإذا وجدتَ الكلمة قابلةً لدخول واحدةٍ من هذه العلامات عليها فهي اسمٌ، وإلاّ فلا[٣].



(١) ينظر في العلامات السّابقة : الفصول الخمسون ص١٥٢ .

(٢) المراد به تنوين التّمكين، وقد سبق الكلامُ عليه تفصيلاً، ولكنّ الشّارح ذكره ـ هنا ـ متابعةً للآثاريّ حيث عَبَّر به عن التّنوين . ينظر : القلادة الجوهريّة ل٦أ .

(٣) القلادة الجوهريّة ل٦ب ـ ٧أ، وسيأتي للشّارح (ص٣٢٥) أنّ من علامات الاسم المدّ والقصر .

وللاسم علاماتٌ أخر غير هذه، ذكر معمّر المكّيّ في التّعليقة المفيدة (رسالة) ص١٢٢ أنّها تبلغ خمسين علامةً، وذكر الحلاويّ في شرحه على الآجرّوميّة (رسالة) ١٨٥/١ أنّ بعضهم أوصلها مائةً .

وينظر في بعض هذه العلامات : شرح اللّمع ٣/١-٤، أسرار العربيّة ص١٠، كشف المشكل ١٧٣/١-١٧٥، المرتجل ص١٢، الأشباه والنّظائر ٨/٣، شرح الرّمليّ ص٦٧ .

[علامات الفعل]

ولَمّا فَرَغَ من علامات الاسم شَرَعَ في علامات الفعل فقال :

٢٤- **وَالْفِعْلُ مَعْرُوفٌ بـ"قَدْ" وَ"السِّينِ" وَ"تَاءِ تَأْنِيثٍ" مَعَ التَّسْكِينِ**

٢٥- **وَتَا فَعَلْتَ مُطْلَقًا كـ: جِئْتَ لِي وَالنُّونِ وَالْيَا فِي افْعَلَنَّ و(١)افْعَلِي(٢)**

تقدَّم معنى الفعل لغةً واصطلاحًا(٣)، وهو **معروفٌ** من قَسِيمَيهِ **بـ"قَدْ"** الحرفيَّة(٤)، وتدخل على الماضي دالَّةً على التَّحقيق نحو : قَدْ قَامَ زيدٌ، وعلى التَّقريب ـ يعني : تقريب الماضي من الحال ـ نحو : قَدْ قَامَتِ الصَّلاة، وتدخل على المضارع دالَّةً على التَّحقيق نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾(٥)، وعلى التَّقْليل نحو(٦) : قَدْ يجودُ البخيلُ(٧)؛ فـ"قَامَ"، و"يَعْلَمُ"، و "يَجُودُ" أفعالٌ(٨)لدخول "قَدْ" عليها، أمَّا "قَدْ" الاسميَّة فإنَّها تدخل على الأسماء؛ لأنَّها بمعنى "حَسْب"(٩)، نحو : قَدْ زيدٍ درهمٌ(١٠).

---

(١) ز : "وفي"، وعلى إثباتها تخفّف نون "افعلنّ" .

(٢) في الأصل : "وافعل"، وهذا البيتُ من زيادات النّاظم على أصله، لكنّه نقص من العلامات الّتي ذكرها الأصل "سوف"، وسيشير الشّارح إلى علّة ذلك ص٣٠٩ .

(٣) ينظر : ص٢٧٠ و٢٧٥ .

(٤) ينظر في معاني قد : الأزهية ص٢١١-٢١٣، ابن يعيش ١٤٧/٨، شرح المقدّمة الكافية ٩٩٨/٣، شرح الرّضيّ ٤٤٤/٤، رصف المباني ص٣٩٢، الجنى ص٢٥٣-٢٦٠، المغني ص٢٢٦-٢٣٣، جواهر الأدب ٣٦٨-٤٧٢، مصابيح المغاني ص٣٢٠-٣٢٥ .

(٥) سور النّور من الآية ٦٣، وسورة الأحزاب من الآية ١٨ .

(٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) نقل ابن هشام في المغني (ص٢٣١) عن بعضهم أنّها في هذا المثال ونحوه للتّحقيق، وأنّ التّقليل مستفادٌ من قولك : "البخيل يجود" .

(٨) ز : « أفعال مضارعة »، وقوله : « مضارعة » سهوٌ؛ لأنّ فيها "قام" .

(٩) كذا تكون اسم فعلٍ بمعنى كفى . تنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (٤) .

(١٠) شرح الأزهريّ ص١٧ بزيادةٍ عليه .

تنبيهٌ فيه توضيحٌ لما تقرّر

اعلم أنَّ "قَدْ" تكون[١] للتّحقيق إذا دخلت على الماضي، إمَّا : ظاهرةً نحو قوله[٢]: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤمِنُونَ ﴾[٣]، ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾[٤]، ونحو ذلك، وإمَّا مقدَّرةً نحو : ﴿ هَـٰذِهِ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[٥]، قيل[٦]: وعلى المضارع / المسند إلى الله نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾[٧]، ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[٨]، ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾[٩] إذ المعنى في ذلك ـ وفيما أشبهه ـ : قد علم الله أو قد علمنا، وتكون للتّقريب نحو : قد قامتِ الصَّلاة؛ أي : قَرُبَ وقت قيامها، وتكون للتّقليل، والمراد به : تقليل وقوع الفعل نحو : قَدْ يصدقُ الكذوبُ[١٠]، قد يجودُ البخيلُ[١١]، وتكون للتّوقُّع[١٢] نحو[١٣]: قَدْ يرجعُ الآبقُ، قد يتوبُ العاصي، وكذلك كلُّ مضارعٍ [٢٤/أ]

---

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « ونحو ذلك » نقل عن القلادة الجوهريّة ل٩٢أ .

(٢) في النّسختين : "قولك"، وهو سهوٌ فما سيأتي آيتان، ولا يتناسب حينئذ أن يُقَال : "قولك"؛ وهذه الكلمة ساقطةٌ من نسختي من القلادة الجوهريّة .

(٣) سورة المؤمنون الآية ١ .

(٤) سورة الشّمس الآية ٩ .

(٥) سورة يوسف من الآية ٦٥ .

(٦) القائل هو : الآثاريّ في القلادة الجوهريّة ل٩٢أ .

(٧) سورة الأحزاب من الآية ١٨ .

(٨) سورة النّور من الآية ٦٤ .

(٩) سورة الحجر الآية ٩٧ .

(١٠) مأخوذٌ من المثل : إنّ الكذوب قد يصدق . مجمع الأمثال ١/١٧ .

(١١) ينظر ما سبق في الحاشية (٧) ص٣٠٦ .

(١٢) استظهر ابن هشام في المغني (ص٢٢٨) أنّها لا تفيد التّوقّع، وأنّ المضارع يفيد التّوقّع بدون "قد" .

(١٣) ساقطٌ من الأصل .

أُسْنِد إلى غير الله تعالى نحو : قَدْ يرخصُ الحبُّ، قَدْ ينبتُ الأبُّ[١]، قد يركبُ الأميرُ، قد يعودُ الوزيرُ، قد يَسْتَغني الفقيرُ، ونحو ذلك .

والفعل معروفٌ بـ **السِّين** ـ أيضًا ـ أي : وسوفَ، وهما مختصَّان بالمضارع[٢] نحو : سيقولُ، وسوف يقولُ؛ فـ"يقولُ" فعلٌ لدخول "السِّين" و"سوفَ" عليه[٣]، ومعناهما الاستقبال والتّنفيس[٤]؛ لأنّهما إذا[٥] دخلا على الفعل خلّصاه من الحال إلى الاستقبال؛ فتنفيس[٦] وقته بدخول واحدٍ منهما عليه، وذلك لأنّك إذا قلت : زيدٌ يقومُ، احتمل الكلام أنّه الآن أو غدًا، فإذا قلت : "سيقومُ زيدٌ"، أو "سوفَ يقومُ" خلّصته[٧] من الحال إلى الاستقبال، قال تعالى : ﴿ وَ[٨]سَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[٩]، ﴿ وَيَقُولُ الإِنسَانُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[١٠].

---

(١) ز : "البقل"، والمثبت من الأصل موافقٌ للقلادة الجوهرية ل٩٢أ، وعليه تتم السّجعة . والأبّ : الكلأ أو المرعى، أو ما أنبتت الأرض والخَضِرُ . القاموس المحيط ١٢٨/١ (أبب) .

(٢) يرى البصريّون أنّ كلاً من "السّين" و"سوف" أصلٌ بنفسه، ويرى الكوفيّون أنّ السّين مقتطعةٌ من سوف، ووافقهم ابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٢٥/١) .
ينظر : الإنصاف ٦٤٦/٢، وتنظر المصادر المثبتة في : الحاشية (٤) .

(٣) شرح الأزهريّ ص١٧ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٣٣/٤، معاني الحروف ص١٠٩، ابن يعيش ٣/٧، شرح الرّضيّ ٦/٤، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢١٢/١، رصف المباني ص٣٩٦، الجنى ص٥٩ و ٤٥٨، المغني ص١٨٤-١٨٥ و ٨٦٩ .

(٥) ما سيأتي إلى قوله : « تنبيهٌ » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٩٣أ .

(٦) ز : "فينتفس" .

(٧) في الأصل : "خلّصه" .

(٨) الواو ساقطةٌ من الأصل .

(٩) سورة الشّعراء من الآية ٢٢٧ .

(١٠) سورة مريم الآية ٦٦ .

تنبيه

قال بعضهم[١]: إنَّ زمن "السِّين" أقلّ من زمن "سوفَ"[٢]، ومَثَّلَ لذلك بقوله :

سَيَنقَضِي عُمْرِي إِذَا لَمْ تَعْجَلِي بِالْوَصْلِ يَا هِنْدُ وَسَوْفَ تُسْأَلِي[٣]

أعني : يوم القيامة، ومن المعلوم أنّ زمن العمر سابقٌ له، وعند بعضهم[٤] أنَّ الزَّمنين واحدٌ، وكلام النَّاظم يُرْشِدُ إليه حيث اقتصر على "السِّين"، واكتفى بها عن "سوف"[٥] إشارةً إلى تساويهما في المعنى والزَّمن .

والفعل معروفٌ ـ أيضًا ـ بتاء التَّأنيث السَّاكنة[٦] كما قال النَّاظم :

---

(١) هو الآثاريّ، وما سيأتي حتّى قوله : « الزَّمنين واحدٌ » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٧أ ـ ٧ب بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٢) أي : أنّ مدّة الاستقبال مع "السّين" أقلّ من "سوف"، وهو مذهب البصريّين . المغني ص١٨٤، وينظر : الإنصاف ٦٤٧/٢، البرهان ٢٨٢/٤ .

(٣) البيتان من مشطور الرّجز، وهما للآثاريّ في كتابه القلادة الجوهريّة ل٧أ ـ ٧ب .
وقوله : « وسوف تُسألي » أصله « تُسألين »، ولكنّه حذف نون الرّفع من الفعل من غير ناصبٍ ولا جازمٍ، وهو حذفٌ نادرٌ كما في التّسهيل ص١٠ .
ووجه التّمثيل بالبيتين : أنّ زمن "السّين" أقلّ من زمن "سوف"، فإن قوله : « سينقضي » من حيث الزّمن المستقبل أقلّ من زمن « سوف تُسألين »؛ لأنّ الأوّل في حيّزٍ قليلٍ من الدّنيا، والثّاني ممتدٌّ إلى الآخرة .

(٤) هذا مذهب الكوفيّين (الإنصاف ٦٤٦/٢)، وابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٢٦/١) . وينظر : الجنى ص ٤٥٩ .

(٥) تنظر الحاشية (٢) ص٣٠٦ .

(٦) أي : بحسب الأصل، ولا التفات إلى عُروض الحركة نحو : ﴿ قَالَتُ امَّةٌ ﴾ (سورة الأعراف من الآية ١٦٤) بنقل حركة الهمزة إلى التّاء، ولا إلى حركة التّخلّص من السّاكنين نحو : ﴿ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ ﴾ (سورة يوسف من الآية ٥١) . ينظر : التّصريح ١٦٤/١"بحيري" .

..... وَ"تَاءِ تَـأْنِيثٍ" مَـعَ التَّسْكِينِ/ [٢٤/ب]

وتختصُّ بالماضي نحو : قد قامَتْ هندٌ، وقعدتْ، وضربَتْ، وإنَّما تلحق الماضي ليُعْلَم أنَّه مُسْنَدٌ إلى فاعلٍ مؤنَّثٍ سواءٌ أكان متصرِّفًا أم غير متصرِّفٍ[١].

أمَّا المتحرِّكة بحركة الإعراب فإنَّها من خواصِّ الأسماء[٢]، والمتحرِّكة بحركة بناءٍ تكون في الحرف نحو : "لات"، وفي الاسم[٣] نحو : « لا قوَّةَ إلاّ باللهِ »[٤].

تنبيهٌ

اسْتُدِلَّ بالعلامة المذكورة على فعليَّة نِعْمَ وبِئْسَ[٥]، وعسى[٦]،

---

(١) ز : « أكان منصرفًا أم غير منصرفٍ » تصحيفٌ .

(٢) نحو : تاء فاطمة .

(٣) ينظر : المرتجل ص١٩، اللّباب ١/٤٩-٥٠، شرح الكافية الشّافية ١/١٦٧، شرح الشّذور ص٣٩-٤٠، التّصريح ١/٤٠، شرح الأشمونيّ ١/٤٠-٤١ .

(٤) روى البخاريّ في صحيحه (ص١٣٤) كتاب الأذان، باب : ما يقول إذا سمع المنادي، قول النّبيّ ﷺ : « لا حول ولا قوّة إلاّ باللهِ »، ورواه غيره .

(٥) هذا مذهب الجمهور، ويُنسَبُ إلى الكوفيّين باستثناء الكسائيّ، أو إلى الفرّاء ومن وافقه القول باسميّة "نعم" و "بئس" في عددٍ من المصادر (مجالس العلماء ص٥٩، أمالي ابن الشّجريّ ٢/٤٠٤، الإنصاف ١/٩٧، أسرار العربيّة ص٩٦، التّبيين ص٢٧٤، شرح الجمل ١/٥٩٨، التّسهيل ص١٢٦، ائتلاف النّصرة ص١١٥) .
وعند الرّجوع إلى معاني القرآن للفرّاء يجد الباحث نصوصًا تدلّ على أنّه يرى فعليّتهما (ينظر : ١/٢٦٧-٢٦٨ و٢/١٤١) حيث يقول في ١/٢٦٧ : « ويجوز نعمت المنزل دارك، وتؤنّث فعل المنزل لما كان وصفًا للدّار، وكذلك تقول : نعم الدّار منزلك، فتذكّر فعل المنزل »، والتّذكير والتّأنيث إنّما هو للفعل .
ويؤيّد هذا أنّ أبا حيّان في الارتشاف (٤/٢٠٤١)، والأزهريّ في التّصريح (٣/٤٠١-٤٠٢) ذكرا أنّ في حكاية الخلاف طريقتين، إحداهما : المتقدّمة، والثّانية : أنّ الخلاف إنّما وقع بعد التّركيب أمّا قبل التّركيب فلا خلاف في فعليّة "نعم" و"بئس" . وينظر : حواشي التّصريح ٣/٤٠٣-٤٠٤ .

(٦) هذا مذهب الجمهور، ويُنسب لابن السّرّاج (أسرار العربيّة ص١٢٦)، وثعلبٍ (المغني ⇦

(١-وليس-١)، لجواز أن يقال : ليستْ هندٌ ظالمةً؛ فعستْ أن تفلحَ، ونعمتْ المرأةُ هندٌ، وبئستْ الجاريةُ دَعْدٌ، وفي الحديث : « مَنْ تَوضَّأَ يومَ الْجُمُعَةِ فبها ونِعْمَتْ، ومَن اغْتَسَلَ فالغُسْلُ أَفْضَلُ »(٢)، أي : فبالرُّخْصَةِ أخذ، ونعمت الرُّخصةُ، وما حُكِيَ من أنَّ بعض العرب بُشِّر ببنتٍ فوَجَم(٣)؛ فقيل له : نِعم الولد هي، فقال : « وا لله ما هي بنعم الولد،

⇦

ص٢٠١) القول بحرفيّتها، والّذي وقفتُ عليه في الأصول من قول ابن السّرّاج : « لعلّ وعسى طمعٌ وإشفاقٌ » ليس بنصٍّ على حرفيّتها، وقد صرّح في الموجز (ص٣١ و٣٣) بفعليّتها .

(١-١) ساقطٌ من الأصل .

وفعليّة "ليس" مذهب الجمهور، والمشهور في المصادر أنّ المخالف في فعليّة "ليس" ابن السّرّاج، والفارسيّ (الحلبيّات ص٢١٠) ـ وفي بعضها في أحد قوليه ـ، وابن شقيرٍ حيث يذهبون إلى حرفيّتها (ينظر : الارتشاف ١١٤٦/٣، الجنى ص٤٩٤، المغني ص٣٨٧)، وقد وقفت على نسبة الخلاف إلى الفرّاء والكوفيّين عند الزّجّاجيّ في كتابه اللاّمات (ص٣٤) .

على أنّ نسبة القول بحرفيّة "ليس" لابن السّرّاج مخالفةٌ لنصّه في الأصول (٨٢/١) على فعليّتها، إلاّ أنّ هذا الرّأي نُقِل عنه روايةً (ينظر : شرح عيون الإعراب ص٩٤) .

وينظر في هذه المسألة وما قيل فيها : التّبيين ص٣٠٨ـ٣١٤، ابن يعيش ١١١/٧، شرح الرّضيّ ١٩٩/٤، رصف المباني ص٣٠٠، التّصريح ١٦٤/١ـ١٦٥ "بحيري"، حقيقة ليس ص٣٠ـ٤٧ .

وسيأتي ـ بمشيئة الله ـ في الحاشية (٤) ص٥٨٧ أنّ من النّحاة من يرى أنّ "ليس" حرف عطفٍ .

(٢) أخرجه التّرمذي في سننه (٣٦٩/٢)، أبواب الجمعة، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة (برقم ٤٩٧)، والنّسائيّ في سننه (٩٤/٣)، كتاب الجمعة، باب الرّخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، وغيرهما، والحديث حسّنه التّرمذيّ في سننه (٣٧٠/٢)، وكذا الألبانيّ في صحيح الجامع الصّغير (١٠٦٣/٢) .

(٣) في الأصل : "فرجم" .

نصرها عُواءٌ[١]، وبرُّها سرقةٌ »[٢]؛ فالباء فيه[٣] قد دخلت على اسمٍ محذوفٍ تقديره : ما هي بالّتي يُقال فيها : نعم الولدُ[٤].

والفعل معروفٌ ـ أيضًا ـ بدخول تاء المتكلّم، أو[٥] المخاطب، أو[٥] المخاطبة عليه، كما شَمِل ذلك قوله : **وَتَا فَعَلْتَ مُطْلَقًا**، كقولك : قلتُ، وقمتَ، وقعدتِ[٦]، ومَثّل لذلك[٧] النّاظم بقوله : **كَـ: جِئْتَ لِي** .

وقوله : **وَالنُّونِ وَالْيَا فِي افْعَلَنَّ وفي افْعَلِي** أشار به إلى أنّه من علامات الفعل دخولَ نون التّوكيد عليه ثقيلةً كانت أو[٨] خفيفةً[٩]؛ بأن كان معناه أمرًا بأن دلّ على الطّلب، ومتى دلّت الكلمة على الطّلب، و لم تقبل النُّون المذكورة فهي اسم فعلٍ[١٠] كـ:"صهٍ" و"نزالِ"،

---

(١) كذا في الأصل، وفي "ز" : "عدا" تحريفٌ، والمثبت من الأصل موافقٌ لشرح ملحة الإعراب ص٤٧، والنّصّ منقول عنه كما سيأتي، وفي جلّ المصادر "بكاء" . تنظر : الحاشية التّالية .

(٢) ينظر في هذا القول : أمالي ابن الشّجريّ ٢/٤٠٥، الإنصاف ١/٩٨-٩٩ و ١١٢، أسرار العربيّة ص٩٧ و ٩٩-١٠٠، التّبيين ص٢٧٦و ٢٧٩، شرح التّسهيل ٣/٥، وفي هذه المصادر وغيرها اختلافٌ في الألفاظ، وهي تورده شاهدًا للكوفيّين على القول باسميّة "نعم" و"بئس" لدخول حرف الجرّ على "نعم" فيه .

(٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) شرح ملحة الإعراب ص٤٧-٤٨، وتنظر المصادر السّابقة .

(٥) في الأصل : "و"، وهو مخالفٌ للقلادة الجوهريّة .

(٦) القلادة الجوهريّة ل٧أ بتصرّفٍ .

(٧) في الأصل : "ذلك" .

(٨) ز : « ثقيلة أو كانت خفيفة » .

(٩) يرى الكوفيّون أنّ نون التّوكيد الخفيفة مخفّفةٌ من نون التّوكيد الثّقيلة، ويرى البصريّون أنّهما أصلان . ينظر : الإنصاف ٢/٦٥٠و ٦٥٣، اللّباب ٢/٦٧-٦٨، ابن يعيش ٩/٣٨، الارتشاف ٢/٦٥٣ "رجب" .

(١٠) أي : اسم فعل أمرٍ، أو مصدرٌ كـ"صبرًا"، أو هي حرفٌ نحو "كـلاّ" بمعنى "انته" . التّصريح ١/٤٥-٤٦، والجملة الأخيرة ساقطةٌ من التّصريح المحقّق . ينظر : ١/١٧٨ .

ومتى قبلت الكلمة النُّون و لم تُفْهِم الأمر فهي فعلٌ مضارعٌ[١].

وإلى أنّه من علاماته ـ أيضًا ـ دخول ياء المؤنّثة عليه[٢]، كقولك في كُلْ : كُلي، وفي اشربْ : اشْرَبي، وفي خُذْ : خُذي، وما أشبه ذلك، والمعنى : يُعْرف فعل الأمر بـ"ياء افعلي"، وذلك لأنّك تقول[٣] في افْعل : افعلي[٤].



(١) أو فعل تعجّبٍ نحو : أحسِنَنَّ بزيدٍ . التّصريح ١/٤٥ .

(٢) هي ياء المخاطبة .

وينظر في اختصاص الفعل بهذه العلامات : اللّباب ١/٤٩، شرح المقدّمة الكافية ٣/٨٥٨، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٢١٣ .

وللفعل علاماتٌ أخر تنظر في : أسرار العربيّة ص١١، كشف المشكل ١/١٩٨، شرح التّسهيل ١/١٤، التّهذيب الوسيط ص٣٨، الأشباه والنّظائر ٣/١٩ .

(٣) ز : « لأنّا نقول » .

(٤) من قوله : « والمعنى ... » إلى هنا نقلٌ بتصرّفٍ عن القلادة الجوهريّة ل٧أ .

[علامة الحرف]

ثُمَّ شَرَعَ فيما / يُعْرف به الحرف فقال : [٢٥

٢٦- وَالْحَرْفُ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ عَلاَمَهْ إلاَّ انْتِفَا قَبُولِهِ الْعَلاَمَهْ

تقدَّم معنى الحرف لغةً واصطلاحًا[١]؛ فكلُّ ما لا يقبل شيئًا من علامات الأسماء، ولا من علامات الأفعال فهو حرفٌ[٢]؛ فعلامته ترك علامته[٣]، و[٤]نظير ذلك كما قال ابن مالكٍ[٥]: ج ح خ؛ فعلامة الجيم نقطةٌ من أسفل، وعلامة الخاء نقطةٌ من فوق، وعلامة الحاء المهملة عدم النُّقطة بالكُلِّيَّة، وقيل : الاسم والفعل والحَرف كثلاثة أثوابٍ بيضٍ صبغ أحدها[٦] أحمر، والثَّاني أسود، وتُرِكَ[٧] الثَّالث بغير صباغٍ؛ فصار تَرْكُ العلامة له علامةً[٨].

---

(١) ينظر : ص٢٧٠ و٢٧٦ .

(٢) ينظر : اللّمع ص٤٦، شرح عمدة الحافظ ١/١٠٦، شرح القطر ص٧٦ .

(٣) ذكر الآثاريّ في القلادة الجوهريّة (ل٧ب) أنّ هذا مذهب الجمهور، وأنّه جعل للحرف ثلاث علاماتٍ، إحداها عدميّةٌ، واثنتان وجوديّتان، وذلك في الكفاية (ينظر : كفاية الغلام في إعراب الكلام ص٦٣)، وينظر : شرح عيون الإعراب (ص٤٠) ففيه عدّة خواصَّ للحرف .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « بالكلّيّة » نقلٌ عن شرح الأزهريّ ص١٨ .

(٥) شرح عمدة الحافظ ١/١٠٦ بتصرّفٍ، والنّصّ فيه : « أشبه شيءٍ بالكلمات الثّلاثة [كذا] الجيم والخاء والحاء؛ فإنّها ثلاثةٌ جُعِل لاثنين منها علامتان وجوديّتان؛ وهما النّقطتان، وجُعل علامة الثّالث خلوّه من النّقط » . وينظر : شرح اللّمحة البدريّة ١/٢٦٦ .

(٦) في النّسختين : "أحدهما"، والتّصويب من القلادة الجوهريّة، والنّصّ منقولٌ عنه كما سيأتي .

(٧) ساقطٌ من "ز" .

(٨) القلادة الجوهريّة ل٧ب .

تنبيهٌ

يحتاج الحرف في جُزْئِيَّتِهِ[١] إلى اسمٍ وفعلٍ[٢]، و[٣]إنّما يُؤْتَى به رابطًا بين اسمين أو فعلين[٤]، أو جملتين[٥]، أو بين اسمٍ وفعلٍ[٦]، أو مخصِّصًا للاسم[٧]، أو الفعل[٨]، أو قالبًا[٩] لمعنى الجملة[١٠]، أو مؤكِّدًا لها، عاملاً[١١]أو زائدًا[١٢].

وينقسم كما قدَّمناه[١٣] لما يشترك بين الاسم والفعل نحو : "هل"، وما يختصُّ بالاسم نحو : "في"، وما يختصّ بالفعل نحو : "لم" .

---

(١) ز : "جزيبه" .

(٢) القلادة الجوهريّة ل٨٠أ، والنّصّ في الكافية ص٢١٥، وفيها : « لاسمٍ أو فعلٍ » . وينظر شرحها لابن الحاجب ٩٣٧/٣ .

(٣) ما سيأتي حتّى قوله : « أو زائدًا » نقلٌ عن الفصول الخمسون ص١٥٣، وينظر : الأصول ٤٢/٢، شرح عيون الإعراب ص٤٠، التّذييل والتّكميل ٥٠/١ .

(٤) الحرف الرّابط بين الاسمين أو الفعلين هو حرف العطف نحو : قام زيدٌ وعمرُ، وقام زيدٌ وقعد عمرُ، عند قطع النّظر عن الفاعل، وإلاّ كان رابطًا للجملة بالجملة .

(٥) هو حرف الشّرط؛ فإنّ قولك : « قام زيدٌ » جملةٌ تامّة فإذا أدخلت حرف الشّرط عاد ناقصًا، واحتاج إلى جملة أخرى، كقولك : إن قام زيد قمتُ، ولولا حرف الشّرط لما كان بين الجملتين ارتباط .

(٦) هو حرف الجرّ؛ فإذا قلت : « مررت بزيدٍ » فإنّ الباءَ ربطت المرور بزيدٍ، ولولاها لما عمل "مررت" في "زيدٍ" .

(٧) هو حرف التّعريف؛ فإن رجلاً شائع فإذا قلت : "الرّجل" اختصّ بواحدٍ، وتعيّن له .

(٨) نحو : "السّين" و"سوف"؛ فإنّهما يخصّصان الفعل للاستقبال بعد أن كان صالحًا للحال .

(٩) في الأصل : "غالبًا" تحريفٌ .

(١٠) نحو : حروف النّفي، وحروف الاستفهام؛ فإذا قلت : "أزيدٌ قائمٌ" نقلت الهمزة الكلام من كونه خبرًا إلى أن صيّرته استفهامًا .

(١١) مثال العامل : إنَّ زيدًا قائمٌ .

(١٢) مثال الزّائد : هل جاءك من أحدٍ . ينظر في الحواشي السّابقة : المحصول ل١٠أ .

(١٣) ص٢٧٧ .

الإعـــراب

أي : هذا بابه، وهو لغةً : مصـدر أَعْـرَبَ، أي : أبـان، أو غـيَّر، أو أزال عَرَبَ الشّيء ـ أي : فساده[١] ـ، أو تكلّم بالعربيَّة[٢].

واصطلاحـًا : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ[٣]؛ وهذا التّعريف مبـنيٌّ علـى أنّـه لفظـيٌّ[٤]، وهـو اختيار ابنِ مالكٍ[٥]، ونسبه للمحقّقين[٥]، وهو أقرب للصّواب كما قاله المراديُّ[٦].

---

(١) في الأصل : "أفسده" وهو خطأٌ؛ لأنّ عرب الشّيء هو فساده، يقـال : عَرِبَت معـدة الفصيل : إذا فسدت، والهمزة ـ هنا ـ للسّلب؛ فمعنى أعربـه أي : أزال فسـاده، فمـا بعد "أي" بيانٌ لعرب الشّيء لا لأعرب . وتنظر الحاشية التّالية .

(٢) ينظـر في معـاني الإعـراب، وعلاقـة المعنـى الاصطلاحـي بهـا : الاشـتقاق ص٣٦١، كشف المشكل ٢٢٩/١، اللّباب ٥٢/١ـ٥٣، شرح الجمل ١٠٢/١، اللّسان ١١٤/٩ (عرب)، البسيط ١٧١/١، شرح اللّمحة البدريّة ٢٣٥/١، الأشباه والنّظائر ١٧٨/١، شرح الأشمونيّ ٤٧/١ .

(٣) هذا حدّ ابن مالكٍ في التّسهيل ص٧ .

(٤) تنظر الحاشية (٤) ص٣١٧ .

(٥) ينظر : شرح التّسهيل ٣٣/١، وهـو ـ أيضًا ـ اختيـار الشّـلوبين (التّوطئـة ص١١٦)، وابـن الحـاجب (شـرح المقدّمـة الكافيـة ١٣٧/١، الإيضـاح في شـرح المفصّـل ١١٣/١ـ١١٤)، وهو قول الجمهور (الهمع ٤٠/١) .

(٦) في توضيح المقاصد ٤٨/١، والنّصّ منقولٌ عنه .

والمراديّ هو : الحسن بن قاسم بن عبد الله المراديّ المصريّ المعروف بـابن أمّ قاسـمٍ، أبو عليٍّ، نسبته إلى حصن يُقَال له : مراد، من أشهر تلاميذ أبي حيّـان، بـرز في عـددٍ من العلوم، فكان مفسّـرًا، فقيهـًا، نحويـًّا، لغويـًّا، أديبـًا، مـن مصنّفاتـه في النّحـو : توضيح المقاصد (شرح الألفيّة، ط)، الجنى الدّاني (ط)، شـرح التّسـهيل (خ)، تُوفّـي سنة ٧٤٩هـ، وقيل : سنة ٧٥٥هـ، والأوّل أشهر .

ينظر في ترجمته : غاية النّهاية ٢٢٧/١، الدّرر الكامنة ٣٢/٢، بغيـة الوعـاة ٥١٧/١، المراديّ وكتابه توضيح مقاصد الألفيّة ص٤٣ وما بعدها .

وظاهر قول سيبويه[١]، واختيار الأعلم[٢]، وكثيرٍ من المتأخّرين[٣] أنّه معنويٌّ[٤]، وأنَّ الحركات دلائلُ عليه[٥]، وحدُّوه[٦] على هذا بما[٧] ذكره النّاظم كأصله[٨] بقوله :

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٣-١٤ .

(٢) هو : يوسف بن سليمان بن عيسى الشّنتمريّ، أبو يوسف، من كبار علماء الأندلس باللّغة والعربيّة، والأعلم لغة : مشقوق الشّفة العليا، أخذ عن إبراهيم الإفليليّ وغيره، ومن مصنّفاته : النّكت في تفسير كتاب سيبويه (ط)، وتحصيل عين الذّهب (ط)، تُوفّي بإشبيليّة سنة ٤٧٦هـ .
ينظر في ترجمته : معجم الأدباء ٢٠/٦٠، إنباه الرّواة ٤/٦٥، إشارة التّعيين ص٣٩٣، بغية الوعاة ٢/٣٥٦، مقدّمة كتاب النّكت ١/١٥ .
ينظر في رأيه : النّكت ١/١٢٠، وينظر : الارتشاف ١/٤١٣، توضيح المقاصد ١/٤٨ .

(٣) ينظر : الارتشاف ١/٤١٣، شرح اللّمحة البدريّة ١/٢٣٧-٢٣٨، وهو ـ أيضًا ـ اختيار عددٍ من المتقدّمين، تنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (٨) .

(٤) الفرقُ بين القولين : أنّ من يرى أنّ الإعراب لفظيٌّ فإنّه يجعل الحركات اللاّحقة آخر الكلمة المعربة هي الإعراب؛ فيقول في : "يقومُ زيدٌ" إنّ الفعل والفاعل مرفوعان بضمّةٍ ظاهرةٍ، وأمّا من يرى أنّه معنويٌّ ـ أي : تغييرٌ في آخر الكلمة أو ما هو كالآخر لعاملٍ فإنّه يجعل الحركات علاماتٍ للإعراب ودلائل عليه؛ فيقول في المثال السّابق : ... مرفوعان، وعلامة رفعهما الضّمّة .
ينظر في استدلالات أصحاب القولين : التّبيين ص ١٦٧ـ١٦٩، ابن يعيش ١/٧٣، الإيضاح في شرح المفصّل ١/١١٣ـ١١٤، شرح التّسهيل ١/٣٣ـ٣٤، المحصول ل١٣أ، شرح اللّمحة البدريّة ١/٢٣٨، الأشباه والنّظائر ١/١٧٢-١٧٧، الهمع ١/٤١ .

(٥) توضيح المقاصد ١/٤٨ .

(٦) ز : "وحده" .

(٧) ز : "ما" .

(٨) المتن ص ٦-٧، وينظر : الإيضاح العضديّ ١/٥٦، اللّمع ص٤٨، التّبصرة ١/٧٦، كشف المشكل ١/٢٢٧، المقدّمة الجزوليّة ص٧، اللّباب ١/٥٢، الفصول الخمسون ص١٥٤، المقرّب ١/٤٧، شرح الجمل ١/١٠٢، البسيط ١/١٧١، النّكت الحسان

⇦

٢٧- إِعْرَابُهُم تَغْيِيرُ آخِـرِ الْكَلِـمْ تَقْدِيرًا اوْ لفْظًا لِعَامِلٍ عُلِـمْ

والمعنى : الإعراب : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها لفظًا / أو تقديرًا[١]؛ فقوله : تَغْيِيرُ آخِرِ الكَلِمْ أي[٢]: حقيقةً كآخر "زيدٍ"، أو[٣] حكمًا كآخر "يدٍ"[٤]، والمراد بتغيير الآخر : تَصْيِيره مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا بعد أن كان موقوفًا قبل التّركيب[٥]. [٢٥/ب]

⇦

ص٣٤، الارتشاف ١/٤١٣، الهمع ١/٤٠-٤١ .

وينظر في الاعتراض على هذا الحدّ من قبل القائلين بأنّ الإعراب لفظيٌّ : شرح المقدّمة الكافية ١/٢٣٧-٢٣٩، شرح التّسهيل ١/٣٤-٣٥، شرح الرّضيّ ١/٥٥-٥٦ .

وجعل ابن الحاجب هذا الحدّ حكمًا للمعرب . ينظر : الكافية ص٦٠، شرح الرّضيّ ١/٥٥ .

(١) تنظر : الحاشية السّابقة .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله ص٣٢٣ : « يخشى والفتى » نقل عن شرح الأزهريّ ص ٢٠-٢٣ .

(٣) في الأصل : "و" سهوٌ من النّاسخ .

(٤) إنّما كانت الدّال في "يدٍ" هي الآخر حكمًا؛ لأنّها ليست الآخر بحسب الأصل؛ فإنّ أصل يد : "يديٌ" بالياء، ثُمَّ حُذفت . ينظر : المقتضب ٣/١٧٠، أمالي ابن الشّجريّ ٢/٢٣٠، الممتع ٢/٦٢٤، اللّسان ١٥/٤٣٧ (يدي) .

(٥) أي : أنّ الأسماء قبل تركيبها - أي : دخول العوامل عليها - لا يحكم عليها ببناء؛ لعدم سببه، ولا بإعرابٍ لعدم ما يقتضيه، وهو رأي ابن عصفور (شرح الجمل ١/١٠٣)، وأبي حيّان (الارتشاف ١/٤١٣)، وعليه تكون واسطةً بين المعرب والمبنيّ .

والجمهور لا يثبتون واسطةً بين المعرب والمبنيّ؛ فالأسماء إمّا معربةٌ أو مبنيّةٌ؛ ثُمَّ اختلفوا في الحكم على الأسماء قبل دخول العوامل عليها فانقسموا إلى فريقين :

١ - فريقٌ يحكم ببنائها كابن الحاجب (الكافية ص١٤٢، وشرحها ٢/٦٧١، والإيضاح شرح المفصّل ١/٦١٦)، وذلك لجعله عدم التّركيب من أسباب البناء، وكابن مالكٍ (شرح التّسهيل ١/٣٨، وشرح الكافية الشّافية ١/٢١٦)، وسبب البناء عنده هو أنّها أشبهت الحرف شبهًا إهماليًّا في كونها غير عاملةٍ ولا معمولةٍ، وسيشير الشّارح إلى مذهبه (ص٣٣٤) .

⇦

والمراد بالكلم هنا : الاسم المتمكِّن، والفعل المضارع، بشرط التَّجرُّد عن نون التَّوكيد المتَّصلة به[١] من غير حاجزٍ، ومن نون الإناث .

وقوله : **تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا** حالان[٢] من **تَغْيِير**، والمعنى : أنَّ تغيير أواخر الكلم تارةً يكون في اللَّفظ نحو : "يضربُ زيدٌ"، و "لنْ أكرهَ بكرًا"، و "لم أذهبْ بعمرو"؛ فتلفظ بالرَّفع في "يضربُ" و[٣]"زيدٌ"، وبالنَّصب في "أكرهَ" و"بكرًا"، وبالجزم في "أذهبْ"، وبالجرِّ في "عمرو"[٤]، وتارةً يكون التَّغيير على سبيل الفرض والتَّقدير، وهو المعنويُّ؛ كما تُنوى الضَّمّة في "موسى يخشى"، والفتحة في "لن أخشى الفتى"، والكسرة في نحو : "مررت بالرَّحى"؛ فـ"موسى" و"يخشى" مرفوعان بضمَّةٍ مقدَّرةٍ[٥]، و"أخشى" و"الفتى" منصوبان بفتحةٍ مقدَّرةٍ، و"الرَّحى" مخفوضٌ بكسرةٍ مقدَّرةٍ .

⇦

٢ ـ وفريقٌ يحكم بإعرابها؛ لأنّها تتأثّر بالعوامل لو دخلت عليها .
ينظر : التّذييل والتّكميل ١/١٣٥، توضيح المقاصد ١/٤٩ و ٥٤، المطالع السّعيدة ١/١٠٦-١٠٧، شرح الأشمونيّ ١/٥٦، حاشية الصّبّان ١/٥٦ .
ولعلَّ الّذي يترجّح في هذه المسألة هو أن يُنظَرَ إلى الكلمة نفسها هل هي من باب المبنيّات فيحكم عليها بالبناء رُكّبت أم أُفْرِدَت، أم من باب المعربات فيُحْكَم عليها بالإعراب في الحالتين . ينظر : البناء في اللّغة ص ٢٥ .

(١) في الأصل : « المتّصل به » .

(٢) جعل برهان الدّين في شرحه (ل٢١أ) انتصابهما على المفعوليّة المطلقة، وناقش إعرابهما حالين بأنّ وقوع المصدر حالاً سماعيٌّ لا يقاس عليه .
وينظر في هذه المسألة : التّصريح ٢/٦١٩-٦٢٤، شرح الأشمونيّ ٢/١٧٣-١٧٤، وينظر مناقشة الصّبّان لذلك في حاشيته ٣/٦٤-٦٥ .

(٣) الواو ساقطةٌ من الأصل، وهي في شرح الأزهريّ .

(٤) ز : « في بعمرو » .

(٥) تقدير حركة الإعراب في الفعل المعتلّ مذهب الجمهور، ومذهب ابن السّرّاج عدم التّقدير . ينظر : الأصول ١/٤٨، وينظر : شرح اللّمحة البدريّة ١/٢٨٩-٢٩٠ .

وكيفيّة الإعراب اللَّفظيِّ أن يُقال في نحو : "يضربُ زيدٌ" : "يضربُ" فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمَّةٌ ظاهرةٌ في آخره، والعامل فيه الرَّفع التَّجرُّد[١] من النَّاصب والجازم[٢]، و"زيدٌ" فاعلٌ بـ"يضرب"، وهو مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمَّةٌ ظاهرةٌ في آخره، والعامل فيه الرَّفع "يضربُ"، ويُقال في مثل : "لن أكرهَ بكرًا" : "لن" حرف نصبٍ ونفيٍ[٣]، و"أكره" فعلٌ مضارعٌ منصوب بـ"لن"، وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره، ويقال في : "لم أذهبْ بعمرٍو" : "لم" حرف نفيٍ وجزمٍ[٤]، و "أذهبْ" فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ"لم"، وعلامة جزمه سكون آخره لفظًا والجازم له "لم"، و"بعمرٍو" جارٌّ ومجرورٌ، وعلامة جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره، والجارُّ له الباء .

وكيفيَّة الإعراب التَّقديريِّ أن يُقال في "موسى يخشى" : "موسى" مبتدأٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ / مقدَّرةٍ في[٥] الألف منع من ظهورها التَّعذُّر، والعامل فيه الرَّفع الابتداء[٦]، و"يخشى" فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ في آخره منع من ظهورها التَّعذُّر[٧]، والعامل فيه الرَّفع التَّجرُّد[٨]، وفاعل "يخشى" مستترٌ فيه جوازًا، وهو وفاعله جملةٌ فعليَّةٌ في محلّ رفعٍ [٢٦/أ]

---

(١) في الأصل : "المتجرد" .

(٢) هذه مسألة خلافيّةٌ . ينظر بحثها : ص٤٦٧ وحواشيه .

(٣) ينظر : ص٤٧١ .

(٤) ينظر : ص٤٨٨ .

(٥) كذا في النّسختين، وفي شرح الأزهريّ : "على"، وقد وجدت المراديّ في توضيح المقاصد (١/١١٢) يستعمل "في" .

(٦) هذه مسألةٌ خلافيّةٌ . ينظر بحثها ص٥٣٦ مع الحاشية (٦) .

(٧) ينظر تعليل ذلك : ص٣٢٣ .

(٨) في الأصل : "المتجرّد" .

على الخبريَّة لـ"موسى"، والرَّافع لمحلِّ الجملة الواقعة خبرًا المبتدأ[١]، ويقال في : "لن أخشى الفتى" : "لن" حرف نفيٍ ونصبٍ[٢]، و"أخشـى" فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ"لن"، وعلامة نصبه فتحةٌ مقدَّرةٌ على الألف منع من ظهورها التَّعذُّر، و"الفتى" مفعولٌ به، وهو منصوبٌ بـ"يخشى"، وعلامـة نصبه فتحةٌ مقدَّرةٌ على الألـف منـع مـن ظهورهـا التَّعـذُّر، ويقـال في : "مررتُ بالرَّحى" : "مررت" فعلٌ وفاعلٌ، الفعل "مرّ"، والفاعل التّـاء[٣]، و"بالرَّحى" جارٌّ ومجرورٌ، [٤-والمجرور-٤] مخفوضٌ، وعلامة خفضه كسرةٌ مقدَّرةٌ على الألف منع من ظهورها التَّعذُّر .

هذا إذا كانت الألف موجودةً؛ فإن كانت محذوفةً نحو : جاء فتًى، ورأيت فتًى، ومررت بفتًى؛ فإنَّـه يُقـال في الرَّفـع : علامـة رفعـه ضمَّـةٌ مقدَّرةٌ على الألف المحذوفة لالتقاء السَّاكنين[٥]، وفي النَّصب : [٦-علامة نصبه-٦] الفتحة المقدَّرة على الألف المحذوفة لالتقاء السَّاكنين، [٦-وفي الجـرِّ : علامة جرِّه كسرةٌ مقدَّرة على الألف المحذوفة لالتقاء السَّاكنين-٦] .

ويُقال فيما إذا منع من ظهـور الحركـة الاسـتثقال : جـاءَ القـاضِي، ومَرَرْتُ بالقـاضِي؛ فـ"جـاءَ" فعـلٌ ماضٍ، و"القاضي" فـاعـلٌ بـ"جاء"، والفاعل مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الياء منع مـن ظهورهـا

---

(١) هذه مسألة خلافيَّةٌ . ينظر بحثها : ص٥٣٦ مع الحاشية (٦) .

(٢) ز : « نصب ونفي » .

(٣) ز : « والتاء فاعل »، وهو مخالفٌ لشرح الأزهريّ المنقول عنه النّصّ .

(٤-٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) أصل فتًى : فـتيٌ بالياء والتّنويـن، وقيـل : بـالواو، وهـو رأيُ أبـي الحسـن الأخفـش (الحجّة ٤/٨٨) قلبت الياء أو الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثُمَّ حذفت الألف لالتقاء السّاكنين ـ الألف والتّنوين ـ . ينظر : شرح المقدّمـة المحسبة ١/١٦٦، الوافيـة شرح الكافية ص١١، حاشية أبي النّجا ص٢٢-٢٣ .

(٦-٦) ساقطٌ من "ز" .

الاستثقال، و "مررْتُ" : فعلٌ وفاعلٌ، و"القاضي" مجرورٌ بالباء، وعلامة جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ في[١] الياء منع من ظهورها الاستثقال[٢].

هذا إذا كانت الياء موجودةً؛ فإن كانت محذوفةً نحو : جاءَ قاضٍ[٣]/، ومررت بقاضٍ[٤]؛ فإنَّه يُقال في الرَّفع : علامة رفعه ضمَّةٌ [٢٦/ب] مقدَّرةٌ على الياء المحذوفة لالتقاء السَّاكنين، وفي الجرِّ كذلك[٥].

ويُقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها؛ فحيث كان في آخر الاسم المعرب حرفٌ[٦] صحيحٌ، أو حرفٌ يُشْبِه الصَّحيح[٧]، كالواو[٨] والياء السَّاكن ما قبلهما كـ"دَلْو، و"ظَبْيٍ"؛ فالإعراب ظاهرٌ فيه، وحيث كان في آخره ألفٌ[٩]، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها فالإعراب مقدَّرٌ فيه؛ إلاَّ أنَّ

---

(١) كذا في النّسختين .

(٢) ينظر تعليل ذلك : ص٣٢٣ .

(٣) أصل قاضٍ : قاضيٌ ـ بإثبات الياء والتّنوين ـ اسْتُثْقِلَت الحركة ـ ضمّةً أو كسرةً ـ على الياء فحُذِفت؛ فالتقى السّاكنان ـ الياء والتّنوين ـ فحُذِفت الياء . ينظر : التّبصرة ١/٨٤، ابن يعيش ١/٥٦، شرح الملوكيّ ٣٤٩-٣٥٠، الممتع ٢/٥٥٣ .

(٤) ز : « نحو : جاء قاضٍ، ورأيت قاضٍ، ومررت بقاضٍ »، وقوله : « رأيت قاضٍ » خطأٌ من النّاسخ؛ لأنّ الياء لا تُحْذَف حينئذٍ لخفّة الفتحة بل تثبت؛ فيقال : رأيت قاضيًا؛ فالحذف مختصٌّ بحالتي الرّفع والجرّ، ولذا كان هذا المثالُ غير موجودٍ في شرح الأزهريّ ص٢٣، والنّصّ منقولٌ منه كما سبق .

(٥) أي : في التّقدير، وإلاّ فعلامة جرِّهِ كسرةٌ مقدَّرةٌ كما هو معلومٌ .

(٦) ز : « آخر الاسم الصحيح حرف ... » وتقييد الاسم بالصّحة يُخْرج الشّبيه بالصّحيح وقد ذكره بعدُ، وكذا وقع في الأصل إلاّ أنّ النّاسخ تنبّه له، فضرب بالمداد على كلمة "الصّحيح"، وهي غير موجودةٍ في شرح الأزهريّ ص٢٣ .

(٧) أي : في ظهور حركات الإعراب عليه؛ لأنّ الحركة إنّما تُستثقل على الياء والواو إذا تحرّك ما قبلَهما . ينظر : المقتصد ١/١٥٧ .

(٨) هذه الكاف استقصائيّةٌ؛ لأنّه ليس هناك غيرهما . حاشية أبي النّجا ص٢٣ .

(٩) في شرح الأزهريّ ص٢٣ : «في آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها »، وقد أحسن الشّارح بحذفه لهذا القيد؛ لأنّ ما قبل الألف لا يكون إلاّ مفتوحًا . ينظر : شرح الكافية الشّافية ١/٢١٣ .

الألف تُقدَّر فيها[١] الحركة تعذُّرًا لكونها لا تقبل التَّحريك[٢]، والياء تُقدَّر فيها[١] الحركة استثقالاً لكونها تقبل الحركة، ولكنها[٣] ثقيلةٌ عليها[٢]، والمراد بالألف : الألف في اللَّفظ، ولا التفات إلى كونها[٤] تُكْتَب ياءً في مثل : "يخشى" و"الفتى"[٥].

وقول النَّاظم : لِعَامِلٍ عُلِمْ[٦] متعلِّقٌ بتَغْيِير على أنَّه علَّةٌ له، والمراد بالعامل : ما أثَّر رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، سواءٌ كان ذلك العامل لفظيًّا أو معنويًّا[٧]؛ فالعامل اللَّفظيُّ نحو : "جاء"؛ فإنَّه يطلب الفاعل الْمُقتضِي للرَّفع، ونحو : "رأيت"؛ فإنَّه يطلب المفعول الْمُقتضِي للنَّصب، ونحو : "الباء"؛ فإنَّها تطلب المضاف إليه[٨]الْمُقتضِي للجرِّ، والعامل المعنويُّ "الابتداء"، أو "التَّجرُّد" .

وحَدَّ بعضهم[٩] العامل بقوله : هو ما به يتقوَّم المعنى الْمُقتضِي للإعراب[١٠].

---

(١) كذا في النّسختين، وشرح الأزهريّ ص ٢٣ .

(٢) ينظر : التّبصرة ١/٨٣ و ٨٤، المقتصد ١/١٦٠ و ١٦٢، ابن يعيش ١/٥٥ و ٥٦، شرح عمدة الحافظ ١/١١٣ و ١١٤، شرح الرّضيّ ١/٩٧-٩٨ .

(٣) ز : "ولكونها" تحريفٌ .

(٤) ز : "لكونها" .

(٥) وذلك لكون أصلها ياءً . ينظر : أدب الكاتب ص٢٥٥، اللّباب ٢/٤٨١، شرح الشّافية ٣/٣٣٢ .

(٦) ما سيأتي حتّى قوله : «المقتضي للإعراب» نقلٌ عن شرح الأزهريّ ص٢٠-٢١ .

(٧) ينظر : شرح العوامل المائة ص٧٣، شرح الفريد ص١٢١-١٢٧، شرح الحدود النّحويّة ص١٣٢، نتائج الأفكار ص٨٥ .

(٨) المراد بالمضاف إليه هنا : المجرور (حاشية أبي النّجا ص٢١)، وحروف الجرّ تسمّى حروف الإضافة . ينظر : مصطلحات النّحو الكوفيّ ص١٢٣ .

(٩) هو : ابن الحاجب في الكافية ص٦١، وينظر : شرحها له ١/٢١٢ .

(١٠) هذا تعريفٌ للعامل المقيّد ـ أي : الخاصّ بالاسم ـ أمّا ما تقدَّم فهو تعريفٌ للعامل ⇦

تنبيهٌ

[1]هنا مسألةٌ من مسائل الامتحان؛ وهي قولك : "مررْتُ بموسى"؛ فإنّ بعضهم إذا سُئِل عن إعرابها أعربها كإعراب الفتى، والعصا، والرَّحى؛ فيقول : "بموسى" جارٌّ ومجرورٌ، وعلامة جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على الألف منع من ظهورها التّعذُّر، وهو خلاف الصَّواب؛ لأنَّ "موسى" لا ينصرف، وما لا ينصرف فجرُّه إنّما هو بالفتح[2] ـ كما يأتي[3] ـ سواءٌ أكان الإعراب ظاهرًا أو مقدَّرًا، والصَّواب أن يقول : بموسى[4] مجرورٌ، وعلامة جرِّه فتحةٌ مقدَّرةٌ على الألف منع من ظهورها / التّعذُّر، هذا هو التّحقيق . [٢٧/

⇦

المطلق . ينظر : شرح العوامل المائة ص٧٣ .

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « هذا هو التّحقيق » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل١٥ب بتصرّفٍ . وينظر : الارتشاف ٤٢١/١ .

(٢) الأولى أن يقول : « بالفتحة »؛ لأنّ الفتح مصطلح بناءٍ، وما لا ينصرف معربٌ على قول الجمهور .

(٣) ينظر : ص٣٨٦ و٣٨٩ وما بعدها .

(٤) الأولى أن يقول : "موسى"، ونصّ الآثاريّ في القلادة ل١٥ب : « وعلى هذا فيجب أن يقال في : بموسى ونحوه إنّه مجرورٌ ... » .

فوائد تتعلّق بالباب

الأولى : إن قِيل لك : "يخشى" ما هو من الكلام ؟ .

فقل : فعلٌ مضارعٌ معتلٌّ[١]، ولا تقل : مقصـورٌ؛ لأنَّ القصـر والمـدَّ من خصائص الأسماء، فتنبَّه لذلك[٢].

الثّانية : حدُّ المقصور : ما حُبس فيه الإعراب جميعـه[٣]، ومنـه قولـه تعالى : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾[٤] أي : محبوساتٌ[٥].

الثّالثة : حدُّ المنقوص : ما نُقِص منه لامه في حالة[٦] الرَّفع والجرِّ[٧].

تقرير[٨] ذلك ـ إيضاحًا لما سبق ـ أَنَّ[٩] الحركـاتِ الثّـلاث تُقـدَّر في

---

(١) أي : أنَّ آخره حرف علّةٍ، وهو الألف، وسيذكر الشّارح حروف العلّة ص٣٧١ .

(٢) القلادة الجوهريّة ل١٩ب بتصرّفٍ يسير، وينظر : توضيح المقاصد ١١٢/١ .

(٣) هذا ليس حدًّا للمقصور، وإنّما هو تعليلٌ لتسمية هذا النّـوع مـن الأسمـاء بـالمقصور . ينظر : ابن يعيش ٥٦/١ .

وقيل : سمّي مقصورًا لأنّه لا يمدّ إلاّ بمقدار ما في ألفـه مـن اللّـين، ولأنّ ألفـه تُحـذَف للتّنوين، أو لالتقائها مع ساكنٍ بعدها، وهو ما رجّحه الرّضـيّ والسّـيوطيّ؛ لإشـعاره بأنّ المقصور ضدّ الممـدود . ينظـر : شـرح الرّضـيّ ٩٨/١، التّصريـح ٩٠/١، الهمـع ٨٣/٦، شرح الأشمونيّ ١٠٠/١ .

والحدّ الصّحيح للمقصور سيذكره الشّارح بعدُ . ينظر : ص٣٢٦ مع الحاشية (٤) .

(٤) سورة الرّحمن الآية ٧٢ .

(٥) القلادة الجوهريّة ل٢٠أ بتصرّفٍ، وأوّل النّصّ فيه : « فالمقصور هو ما حبس ... » فلم يذكره الآثاريّ على أنّه حدٌّ .

(٦) الأولى أن يقول : « في حالتي » .

(٧) القلادة الجوهريّة ل٢٠أ بتصرّفٍ فليس فيه كلمة "حدّ" .

وهذا الّذي ذكره الشّارح ليس حدًّا للمنقوص، وإنّما هو تعليلٌ لتسمية هذا النّوع من الأسماء بالمنقوص، وقيل غير ما ذكر في تعليـل التّسـمية . ينظـر : ابـن يعيـش ٥٦/١، شرح الرّضيّ ٩٨/١ .

(٨) ز : "تقدير" تحريفٌ .

(٩) ما سيأتي حتّـى نهايـة الآيـة نقـلٌ عـن القـلادة الجوهريّـة (ل٢٠أ ـ ب) مـع تصـرّفٍ بالحذف .

الاسـم الْمُعْـرَب الّـذي آخـره ألـفٌ لازمـةٌ[١] نحـو : الهُـدَى، والتُّقَـى، والرَّحَى، وما أشبه[٢] [٣-ذلك، ويُسمَّى مُعْتلاً مقصوراً-٣].

وتُقَدَّر الضَّمَّة، والكسرة في الاسم الْمُعْرب الّـذي آخـره يـاءٌ لازمـةٌ مكسورٌ ما قبلها[٤] نحو : القاضي، والوالي، والجـاني، ومـا أشـبه ذلـك، ويسمى مُعْتَلاً منقوصًا، ويجب إظهار نصبه كقوله تعـالى : ﴿ يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾[٥].

تنبيهٌ

الإعرابُ اللَّفظيُّ والتَّقديريُّ إنَّما يكون في المعرب، أمَّا المبنيُّ فإعرابـه محلّيٌّ، والفـرق بـين التَّقديـريِّ والمحلّـيِّ أنَّ المـانع في التَّقديـريِّ هـو آخـر الكلمة، وفي المحلّيِّ هو الكلمة بتمامها[٦].

والعامل اللَّفظيُّ كما تقدَّم، والتَّقديريُّ نحو قولـك : زيـدٌ، أو زيـدًا، أو زيدٍ، لمن قال مَن جَاءَكَ[٧]؟، أو مَن رأيتَ ؟، أو بِمَن مررتَ ؟[٨] .

---

(١) هـذا هـو الحـدّ المشـهور للمقصـور . ينظـر : اللّمـع ص٥٦، منثـور الفوائـد ص٢٤، الفصول الخمسون ص١٥٩، ابن يعيش ١/٥٥، الشّافية ص٦٨، شرح الشّافية للرّضيّ ٢/٣٢٥، أوضح المسالك ١/٩٦، الهمع ٦/٨٣ .

(٢) ز : « وما أشبهه » .

(٣-٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) هذا هو الحدّ المشهور للمنقوص . ينظر : اللّمع ص٥٥، المرتجل ص٤٠، منثور الفوائد ص٢٤، الفصول الخمسون ص١٥٩، ابن يعيش ١/٥٦، الشّافية ص٦٨، شرح عمدة الحافظ ١/١١٣، شرح عمدة الحافظ ١/١١٣، شرح الشّافية للرّضيّ ٢/٣٢٥، أوضح المسالك ١/٩٦ .

(٥) سورة الأحقاف من الآية ٣١ .

(٦) شرح الرّمليّ ص٧٤، وينظر : شرح الرّضيّ ١/٥٦ .

(٧) ز : « من أخاك »، وهو مخالفٌ لشرح الرّمليّ، والنّصّ منقولٌ عنه .

(٨) شرح الرّمليّ ص٧٤ .

[أقسام الإعـراب]

وبما تقرَّر سابقًا عُلِم أنَّ[١] لكلٍّ من آخر الاسم والفعل المعربين ثلاثة أحوال[٢]، وأنَّ الانتقال من الوقف إلى الرَّفع، ومن الرَّفع إلى النَّصب، ومن النَّصب إلى غيره هو الإعراب[٣]، وأنَّ تلك الأحوال المنتقل إليها تُسَمَّى أنواع الإعراب مجازًا[٤]، وقد بيَّنها النّاظم بقوله :

٢١- أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ فَلْتُعْتَبَرْ[٥] رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَكَذَا جَزْمٌ وَجَرّ

٢٩- وَالكُلُّ غَيْرُ الجَزْمِ فِي الأَسْمَا تَقَعْ[٦] وَكُلُّهَا فِي الْفَعْلِ والخَفْضُ امْتَنَعْ/ [٢٧/ب]

أَقْسَامُهُ أي : الإعراب بالنِّسبة إلى الاسم والفعل أَرْبَعَةٌ[٧]: الرَّفع،

---

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « وقد بيّنها » نقلٌ عن شرح الأزهريّ ص٢٣ .

(٢) هي :

١ ـ ظهور الحركة .

٢ ـ تقدير الحركة للتعذّر .

٣ ـ تقدير الحركة للاستثقال .

ينظر : حاشية أبي النّجا ص٢٣ .

(٣) ليس الإعراب هو الانتقال، وإنّما الإعراب هو الحال الحاصل بالانتقال؛ فالانتقال من الوقف إلى الرّفع ليس إعرابًا، بل الإعراب هو الرّفع الْمُنتَقَلُ إليه، وهو التّغيير المخصوص، إلاّ أن يقال : إنّ المراد بالانتقال تغيّر حالة الوقف بحالةٍ غيرها؛ فهو من ذكر الملزوم وإرادة لازمه . حاشية أبي النّجا ص٢٣ .

(٤) ينظر : حاشية أبي النّجا ص ٢٣ .

(٥) في النّسختين : "فالتعتبر" .

(٦) ط٩١ : "يقع" .

(٧) ما سيأتي حتّى قوله : « والألف » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٨ب .

والنَّصب والـجـرُّ، والجزم[١]، وأنواع البـناء أربعةٌ[٢] ـ أيضـًا ـ : الضَّـمُّ، والفتح، والكسر، والسُّكون[٣].

والأصل في أنواع الإعراب أن تكون متَّصلةً بـأنواع البنـاء؛ فيكـون الرَّفعُ بالضَّمِّ، ويكون النَّصب بـالفتح، ويكـون الجـرُّ بالكسـر، ويكـون الجزم بالسُّكون، هذا على الأصـل، وقـد تنـوب عـن الحركـات أربعـة أحرفٍ، وهي النُّون، والواو، والياء المثنَّاةُ مـن تحتهـا[٤]، والألـف، كمـا ستعرفه ـ إن شاء الله تعالى ـ في علامات الإعراب[٥].

[٦]وإنَّما سُمِّي الضَّمُّ رفعًا[٧] لأنَّ الضَّمَّة من الواو، ومخرج الواو مـن الشَّفتين، وهما أرفع الفم، وسُمِّي الفتح نصبًا لأنَّ الفتحة مـن الألـف،

---

(١) ذهب المازنيّ إلى أنّ الجزم ليس بإعرابٍ، وإنّما هو قطع الإعراب؛ لأنّ الفعل المضارع المجزوم لم يقع موقع الاسم حتّى يُعْرَب فعاد حينئذٍ إلى أصله ـ وهو البناء ـ .
ينظر : الإيضاح في علل النّحو ص٩٤ .
ومذهب الكسائيّ وأكثر الكوفيّين أنّ أنواع الإعراب ثلاثةٌ : الرّفع، والنّصب، والخفض .
ينظر : التّذييل والتّكميل ١/١٣٧، الارتشاف ١/٤١٤، شرح اللّمحة البدريّة ١/٢٤٠ـ٢٤١، الهمع ١/٦٤ـ٦٥، شرح الأشمونيّ ١/٦٦، حاشية الصّبّان ١/٦٦ .

(٢) التّفريق بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب من اصطلاح البصريّين، وما وجد في كتبهم من إطلاق بعضها على بعض فهو تجوّزٌ، أمّا الكوفيّون فلا يفرّقون بينها .
ينظر : الكتاب ١/١٣، المقتضب ١/٤، شرح السّيرافيّ ١/٦٥، المقتصد ١/١٠٠، ابن يعيش ١/٧٢، شرح الرّضيّ ١/٧١، الأشباه والنّظائر ٢/٤١، مدرسة الكوفة ص٢٥٧، مصطلحات النّحو الكوفيّ ص٨٩ـ٩٣ .

(٣) يسمّى السّكون ـ أيضًا ـ وقفًا . ينظر : الكتاب ١/١٣، المقتضب ١/٤، التّسهيل ص١٠، أوضح المسالك ١/٦٣ .

(٤) ز : « من تحت »، وهو مخالفٌ لما في القلادة الجوهريّة .

(٥) ينظر : ص٣٤٣ وما بعدها .

(٦) ما سيأتي حتّى قوله : « ولم يخرج عمرٌو » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٩أ، وهو بنصّه تقريبًا في شرح ملحة الإعراب ص٨٢ .

(٧) ز : "رفع" .

والألف حرفٌ منتصبٌ يمتدُّ إلى أعلى الحنك، وسُمِّي الكسر جرًّا لأنّه من الياء الّتي تَهْوي عند النُّطق سُفْلاً فكأنّه مأخوذٌ من جرِّ الحنك[١] ـ وهو سحبه ـ[٢]، وسُمِّي الجزم سكونًا لما فيه من قطع الحركة إذ الجزم في اللُّغة : القطع، مأخوذٌ من قولهم : « جزمت باليمين »، أي : قطعت الأمر بالحلف، فاستفد ذلك[٣].

وقد عرفت أنَّ الإعراب لا يرد إلاَّ في نوعين :

أحدهما : الأسماء، والثّاني : الأفعال[٤]، وأمَّا الحروف فلا حظَّ[٥] لها في الإعراب[٦]، وعرفت أنّ أنواع الإعراب أربعةٌ : **رفْعٌ**، و**نَصْبٌ**، و**جَرٌّ**، و**جَزْمٌ**، فاثنان[٧] من هذه الأربعة مشتركٌ فيهما، واثنان[٧] مختصٌّ

---

(١) وقع في الأصل اضطرابٌ بتقديمٍ وحذفٍ أدّى إلى عدم فهم المعنى؛ ففي الأصل : « وسمى الفتح نصبًا لأنّ الفتحة من الألف، والألف حرف عند النّطق سفلاً؛ فكأنّه مأخوذ من منصب [!] يمتدّ إلى أعلى الحنك، وسمّى الكسر جرًّا لأنّه من الياء الّتي تهوي جرّ الحنك »، والمثبت من "ز" موافقٌ للقلادة الجوهريّة .

(٢) في شرح ملحة الإعراب ص٨٢ : « فكأنّه مأخوذٌ من جرّ الحبل وهو سفحه »، وهو تحريفٌ لم يتفقّد .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النّحو ص٩٣، كشف المشكل ١/٢٣٠-٢٣١، شرح الرّضيّ ١/٦٩-٧٠ .

وينظر في مخارج هذه الحروف : سرّ الصّناعة ١/٨ و ٤٧-٤٨ .

(٤) أي : الأسماء المتمكّنة والأفعال المضارعة كما نبّه عليه في حاشية الأصل، وقد تقدّم ذلك . ينظر : ص٣١٩ .

(٥) ز : "لاحقًا" تحريفٌ .

(٦) لأنّ الحرف لا يقوم بنفسه، وإنّما يصير كبعض حروف ما يدخل عليه، وبعض الكلمة لا يُعْرَب . التّبصرة ١/٧٦ .

(٧) في الأصل : "فاثنتان" و"واثنتان"، وهو خطأٌ؛ لأنّ المعدود مذكّرٌ ـ وهو "نوع" ـ، واثنان ممّا يوافق معدوده .

بهمـا، فالمشـترك فيهمـا : الرَّفـع والنَّصـب إذ يشـترك فيهمـا الاسـم والفعل[1]، فمثالهما في الرَّفع : زيدٌ يقومُ، ومثالهما في النَّصب : إنَّ زيـدًا لـن يقـومَ، وأمَّـا المختـصُّ بهمـا فـالجرُّ والجـزم، أمَّـا الجـرُّ فيختـصُّ بـه الاسـم[2]، كقولـك : مـررت بزيـدٍ، وأمَّـا الجـزم فيختـصُّ بـه الفعـل[1] كقولك : لم يدخلْ زيدٌ، و لم يخرجْ عمرٌو، فإذا عرفت ذلك / ظهر لك [٢٨/ب] معنى قول النّاظم : **وَالكُـلُّ**[3] أي : الأقسـام المذكـورة **غَـيْرِ الجَـزْمِ فِـي الأَسْمَا تَقَعْ** نحو : جَاء زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررت بزيدٍ، **وَكُلُّهَا** تقع **فِي الْفِعْلِ** نحو : يقومُ زيدٌ، ولن يقومَ، و لم يقـمْ، **وَالخَفْـضُ** في الفعـل **امْتَنَـع** وقوعه إذ لا خفض فيه .



(١) وذلك لقوّة عواملها باستقلالها بـالعمل، وعـدم تعلّقهـا بعـاملٍ آخـر . ينظـر : شـرح التّسهيل ١/٩، الهمع ١/٦٤ـ٦٥ .

(٢) هناك تعليلاتٌ عديدةٌ لاختصاص الاسـم بـالجرّ والفعـل بـالجزم . تنظـر في : الكتـاب ١/١٤، الإيضـاح في علـل النّحـو ص١٠٢ـ١٢٠، شـرح السّـيرافيّ ١/٧٠ـ٧٣ و ٩٥ـ١٠٠، المقتصد ١/١٦٨ـ١٧٢، اللّباب ١/٦٥و ٦٨، شرح التّسهيل ١/٣٩ـ٤٠، البسـيط ١/١٨٢ـ١٨٦، الهـمع ١/٦٥ .

(٣) أدخل النّاظم "أل" على "كلّ"، وهو ممنوعٌ عند المحقّقين كما سينصّ عليـه الشّـارح . ينظر : ص٦٤٤ مع الحاشية (٢) .

[المعرب والمبنيّ]

٣٠- وَسَائِرُ الأَسْمَاءِ حَيْثُ لاَ شَبَهْ قَرَّبَهَا مِنَ الْحُرُوفِ مُعْرَبَهْ

٣١- وَغَيْرُ ذِي الأَسْمَاءِ مَبْنِيٌّ خَلاَ مُضَارِعٍ مِن كُلِّ نُونٍ قَدْ خَلاَ[1]

وَسَائِرُ الأَسْمَاءِ أي : جميعها[2] حَيْثُ لاَ شَبَهْ ∴ قَرَّبَهَا مِنَ الْحُرُوفِ مُعْرَبَهْ أي : فالاسم الْمُعْرَب هو الّذي لم يُشَابه الحرف شبهًا قويًّا يُدْنِيه منه، وهو الّذي يُوصَفُ بأنّه متمكّنٌ، وهو الأصل، وأمّا ما ليس بمتمكّنٍ من الأسماء بأن أشبه الحرفَ الشّبه المذكور فهو مبنيٌّ[3].

---

(١) هذا من زيادات النّاظم على أصله، فلم يتكلّم ابن آجُرُّوم عن الْمُعْرَب والْمبنيّ . ينظر قسم الدّراسة ص٩٣ .

(٢) نبّه الحريريّ في درّة الغواص (ص٤) على أنّ استعمال "سائر" بمعنى "جميع" لحنٌ، إلاّ أنّ عددًا من اللّغويّين أجازوا هذا الاستعمال . ينظر : تهذيب الأسماء واللّغات (القسم الثّاني) ١٤٠/١، القاموس المحيط ٥٦٩/١ (سؤر)، شرح برهان الدّين ل٢٢ب، تاج العروس ٤٨٥/١١، معجم الأخطاء الشّائعة ص١٢٥ .

(٣) قصر سبب بناء الاسم على شبه الحرف ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ١٥/١)، وهو مذهب المبرّد (المقتضب ١٧١/٣)، والفارسيّ (المسائل العسكريّة ص٢٣٠ و ٢٤٣)، وهو ما سار عليه ابن مالكٍ في التّسهيل (ص٧)، وقرّره في شرح التّسهيل (٣٨/١)، وفرّعه ونوّعه في شرح عمدة الحافظ (١٠٩/١-١١١)، وشرح الكافية الشّافية (٢١٦/١-٢٢١)، والألفيّة (ص٤) .

ويعيب هذا المذهب أمران :

١ ـ عدم بيان علامة البناء في الاسم المبنيّ .

٢ ـ عدم حصر المبنيّات .

وجمهور النّحاة لا يقصرون البناء على هذا الشّبه، بل يعدّونه سببًا من أسباب أخر كوقوعه موقع الفعل كـ: حذامِ، وغير ذلك . ينظر تفصيل ذلك في : شرح الكتاب ١٠٦/١، الفصول الخمسون ص١٦٦، التّوطئة ص٣٣١، المقرّب ٢٨٩/١، البسيط ١٧٣/١، التّذييل والتّكميل ١٣٢/١-١٣٦ .

ويعيب هذا المذهب ما يعيب سابقه إلاّ أنّ بعض المصادر كـ: "المفصّل" تلافت الأمر الثّاني، ومِمّا يعيب هذا المذهب أنّ بعض الأسباب لا تسلم من القدح .

⇦

والشَّبه[١] على خمسة أنواعٍ[٢] :

أوَّلها : شبهٌ وضعيٌّ، والمراد به : كون الاسم على حرفٍ واحدٍ أو حرفين في الوضع[٣]؛ لأنَّ أصل الحرف أن يكون على حرف هجاءٍ أو حرفين، وأصل الاسم أن يُوضَعَ على ثلاثةٍ فصاعدًا[٤].

ثانيها : شبهٌ معنويٌّ، والمراد به : أن يتضمَّن الاسم معنًى من معاني الحرف فيعود[٥]مؤدِّيًا لمعنى الحرف، سواءٌ أُوضِعَ لذلك المعنى حرفٌ؟[٦]، أم لا[٧].

ولعلّ في صنيع ابن هشام في شرح الشّذور (ص٨٢-١٣٢) مخلصًا مِمَّا يعيب هذين المذهبين حيث أورد المبنيّات بالنّظر إلى حركاتها، ولا يعيب طريقته هذه إلاّ عدم العناية بإيجاد علّة البناء، والله أعلم .

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « ابن مالكٍ » نقلٌ عن توضيح المقاصد ١/٥١-٥٤ بتصرّفٍ .

(٢) ينظر تفصيلها في : شرح عمدة الحافظ ١/١٠٩-١١١، شرح الكافية الشّافية ١/٢١٦-٢٢١، شرح ابن النّاظم ص٢٨-٢٩، توضيح المقاصد ١/٥١-٥٣، أوضح المسالك ١/٥٤-٥٧، شرح ابن عقيلٍ ١/٣٤-٣٧، التّصريح ١/٤٧-٥٣، المطالع السّعيدة ١/٩٧-١٠٢، الهمع ١/٤٩-٥٣، شرح الأشمونيّ ١/٥١-٥٤، غرر الدّرر ل٢٢ب-٢٣ب، وفيه زيادةٌ يحسن الرّجوع إليها .

(٣) مثل "تاء" قمت، و"نا" قمنا؛ فإنّ الأولى شبيهةٌ بـ"باء" الجرِّ، والثّانية شبيهةٌ بنحو : "بل" و"قد" . أوضح المسالك ١/٥٤ .

وقال ابن مالكٍ في التّسهيل (ص٢٩) : « وبُنِيَ الْمُضْمَر لشبهه بالحرف وضعًا وافتقارًا وجمودًا، أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني » . وينظر : شرح التّسهيل ١/١٦٦ .

(٤) أمَّا ما وُضِع على أكثر من حرفين ثُمَّ طرأ عليه حذفٌ نحو : يدٍ - كما تقدّم ص٣١٨ - فهو معربٌ . ينظر : توضيح المقاصد ١/٥٢ .

(٥) في توضيح المقاصد ١/٥٢ : "فيصير" .

(٦) كما في "متى" إذا كانت استفهامًا؛ فإنّها متضمّنةٌ معنى "همزة الاستفهام"، وإذا كانت شرطًا فهي متضمّنةٌ معنى "إن" الشّرطيّة . ينظر : منهج السّالك لأبي حيّان ص٦، أوضح المسالك ١/٥٥ .

(٧) وذلك في بناء اسم الإشارة "هذا" وأخواته؛ لأنّ الإشارة معنًى كان حقّه أن يؤدَّى

ثالثها : شبهٌ استعماليٌّ، وحقيقتُه : أن يكون الاسم نائبًا عن الفعل، أي : عاملاً عمله غير متأثّرٍ بالعوامل لفظًا لا محلاً[1]، وذلك أسماء الأفعال[2].

رابعها : شبهٌ افتقاريٌّ، وحقيقته : أن يكون الاسم مفتقرًا إلى جملةٍ على سبيل اللُّزوم[3].

بالحرف، ولكن ليس له حرفٌ موضوعٌ، وقيل : إنّما بُنِيَت لاحتياجها إلى القرينة الرّافعة لإبهامها . ينظر : شرح المقدّمة الكافية ٣/٧١٥، شرح الرّضيّ ١/٤٧١ .

(١) كذا في النّسختين، وهو مخالفٌ لما في توضيح المقاصد ١/٥٣، ، والنّصّ فيه : « وحقيقته : أن يكون الاسم نائبًا عن الفعل، أي : عاملاً عمله، ويكون مع ذلك غير متأثّرٍ بالعوامل لا لفظًا ولا محلاً، والمراد بذلك أسماء الأفعال ... » .
وكونُ أسماء الأفعال لا محلّ لها من الإعراب مذهب الأخفش (الارتشاف ٥/٢٣١١)، وابن مالكٍ (شرح الكافية الشّافية ١/٢١٨، شرح التّسهيل ١/٣٨)، وهو مذهب الجمهور (الارتشاف)، ويُمْكِنُ حَمْلُ كلام الشّارح على مذهب الجمهور باعتبار أنَّ في الكلام سقطًا، وتقديره : « غير متأثّرٍ بالعوامل لفظًا [و]لا محلاً » .
أمّا على ما في النّسختين فالشّارح حينئذٍ يكون موافقًا لطائفةٍ من النّحاة يرون أن لأسماء الأفعال محلاً، ولهم في محلّها قولان، هما :
١ ـ أنّ محلّها نصبٌ بأفعالٍ مضمرةٍ .
٢ ـ أنّ محلّها رفعٌ على الابتداء .
ينظر في هذه المسألة : شرح المقدّمة الكافية ٣/٧٤٤ـ٧٥٤، البسيط ١/١٦٣ـ١٦٤، شرح الرّضيّ ٣/٨٤، التّذييل والتّكميل ١/١٣١، الارتشاف ٥/٢٣١١، التّصريح ٤/١١٤ .

(٢) كون سبب بناء أسماء الأفعال مشابهتها للحرف مذهب ابن مالكٍ، ومن سار على نهجه، وجمهور النّحاة يرون سبب بنائها وقوعها موقع الفعل . ينظر : شرح السّيرافيّ ١/١٢٤، شرح الجمل ٢/٣٢٨، ابن يعيش ٣/٨٠، شرح المقدّمة الكافية ٣/٧٤١، شرح الرّضيّ ١/٨٣ .
وينظر : اعتراض ابن مالكٍ على هذا السّبب في شرح التّسهيل ١/٣٨ .

(٣) كافتقار "الّذي" ونحوه من الموصولات إلى جملة الصّلة . توضيح المقاصد ١/٥٤، وينظر : شرح المقدّمة الكافية ٣/٧٢٠، شرح الرّضيّ ٣/٧ .

خامسها : شبهٌ إهماليٌّ، وهو أن يكون الاسم غير عاملٍ ولا معمولٍ كالحروف المهملة، ومِمَّا وقع في هذا الشَّبه : الأسماء قبل التّركيب كفواتح السُّور عند ابن مالكٍ[١]، ومن وافقه[٢].

وقوله : **وَغَيرُ ذِي الأَسْمَاءِ مَبْنِيٌّ** أشار به إلى أنَّهم[٣] بنوا فعل الأمر[٤]/ على ما يُجزم به لو كان مضارعًا، فصحيح الآخر مبنيٌّ على [٢٨/ب] السُّكون، ومعتلُّه وما يرفع بالنُّون منه بحذف الآخر، أو بحذف[٥] النّون، والماضي على الفتح، ما لم يتَّصل به ضميرٌ مرفوعٌ لمتكلِّمٍ، أو مخاطبٍ، أو جمعِ مؤنَّثٍ، فيَسْكُنُ آخره، وإن اتَّصل به "واو جمعٍ" ضُمَّ آخره، كما يأتي في كلامه[٦].

وقوله :

.....خَلاَ مُضَارِعٍ مِن كُلِّ نُونٍ قَدْ خَلاَ

أشار به إلى أنَّ الفعل المضارع الّذي هو فرعٌ[٧] عن الاسم[٨] معربٌ، بشرط التّجرُّد عن نون التّوكيد المتّصل به من غير حاجزٍ، وعن نون الإناث؛ فالمضارع الّذي اتّصلت به نون التّوكيد من غير حاجزٍ مبنيٌّ على الفتح، والّذي اتّصلت به نون الإناث مبنيٌّ على السُّكون[٩].

---

(١) ينظر : شرح التّسهيل ٣٨/١، شرح الكافية الشّافية ٢١٦/١ .

(٢) كالمراديّ في توضيح المقاصد (٥٤/١) . وفي المسألة أقوالٌ تُنظر في كتب التّفسير .

(٣) ما سيأتي حتّى قوله : « ضمّ آخره » نقلٌ عن توضيح المقاصد ٥٨/١ بتصرّفٍ .

(٤) هذه مسألة خلافيّة . ينظر بحثها ص٤٦٤ .

(٥) ز : « أو حذف » .

(٦) ينظر : ما سيأتي ص٤٦٣ .

(٧) ز : "مرفوع" .

(٨) أي : في الإعراب، كما سيأتي في كلام الشّارح .

(٩) توضيح المقاصد ٥٩/١ .

وحكم المضارع مع هاتين النّونين ممّا وقع فيه الخلاف؛ فإذا لحقته نون التّوكيد ففيه ⇦

تنبيهات

أوّلها : معنى المضارعة المشابهة، والمراد مشابهة الاسم[1]

ثلاثة مذاهب :

١ ـ البناء مطلقًا سواء أوجد حاجزٌ بينها وبين الفعل كألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة؟، أم لم يوجد، وهو مذهب الأخفش، والمبرّد (المقتضب ٣/١٩ـ٢٢)، والفارسيّ (الإيضاح العضديّ ١/٣١٧) .

٢ ـ الإعراب مطلقًا، وهو مذهب بعض النّحويّين، ونُسِبَ للكوفيّين في نتائج الفكر (ص١١١) .

٣ ـ ما ذكره الشّارح من التّفصيل فإن اتّصلت به بلا حاجز فهو مبنيٌّ، وإن حجز بينهما الضّمير فهو معربٌ تقديرًا، وهو اختيار ابن مالكٍ (التّسهيل ص٧، شرح الكافية الشّافية ١/١٧٤ـ١٧٥ و ٣/١٤١٥، شرح عمدة الحافظ ١/٣٢٥-٣٢٦)، وجمهور المتأخّرين .

وأمّا إذا لحقته نون النّسوة فالجمهور على أنّه مبنيٌّ، وخالف فيه ابن درستويه، والسّهيليّ (نتائج الفكر ص١١٠ـ١١١)، وابن طلحة فقالوا بإعرابه تقديرًا .

ينظر في هاتين المسألتين : شرح السّيرافيّ ٢/٢٨، التّعليقة على كتاب سيبويه ١/٤٢ و٤/٣٣، شرح عيون كتاب سيبويه ص٢٤٥ـ٢٤٦، المقتصد ٢/١٠٢٥، النّكت ١/١٢٤، شرح المقدّمة الجزوليّة ١/٢٦١ـ٢٧٠، ابن يعيش ٧/١٠، شرح التّسهيل ١/٣٦ـ٣٧، شرح الرّضيّ ٤/١٩ـ٢٢، التّذييل والتّكميل ١/١٢٦ـ١٣٠، الهمع ١/٥٥ـ٥٦، شرح الأشمونيّ ١/٦٠ـ٦٢ .

(١) أجمع البصريّون والكوفيّون على أنّ الفعل المضارع معربٌ، ثُمَّ اختلفوا في علّة إعرابه؛ فذهب البصريّون إلى أنَّ عِلّة إعرابه هي مشابهته للاسم، وذكروا ـ هم ومَن وافقهم ـ عدّة أوجهٍ من المشابهة تتلخّص فيما يلي :

أ ـ شبهه بالاسم في الإبهام والتّخصيص؛ فإنّه صالحٌ للحال والاستقبال، ويتخلّص لواحدٍ منهما بأمورٍ مثل : "السّين"، و"سوف" للاستقبال، و"الآن" للحال (ينظر : التّسهيل ص٤ـ٥)، فأشبه الاسم النّكرة الّذي يتخصّص بدخول "أل" عليه .

ب ـ شبهه في دخول لام الابتداء عليه .

ج ـ مشابهته لاسم الفاعل في حركاته وسكناته، أو وقوعه موقعه .

فيما مرَّ[١]، وقيل : المضارعة مأخوذة من لفظ "الضَّرع" فكأنَّه ارتضع مع الاسم ثديًا[٢] واحدًا[٣]، ولذلك أُعْرِبَ، وإن كان الأصل في الأفعال البناء، كما بُنِي الاسم لمشابهته للحرف شبهًا مؤثِّرًا، وإن[٤] كان الأصل في الأسماء الإعراب[٥].

⇦

هـ ـ شبهه في توارد المعاني المختلفة عليه (وسيذكره الشّارح، وينظر التّعليق عليه) .
وذهب الكوفيّون إلى إعرابه نظرًا لتوارد المعاني المختلفة عليه لا لشبهه بالاسم .
ينظر في هذه المسألة : الكتاب ١/١٤، المقتضب ٤/٨٠-٨١، الأصول ١/٥٠، الإيضاح في علل النّحو ص٨١، شرح السّيرافيّ ١/٧٣-٧٤، التّبصرة ١/٧٦-٧٧، المقتصد ١/١١٨-١٢١، الإنصاف ٢/٥٤٩-٥٥٠، أسرار العربيّة ص٢٥-٢٧، ابن يعيش ٧/٦، شرح التّسهيل ١/٣٤-٣٦، التّذييل والتّكميل ١/١٢٤-١٦٢، توضيح المقاصد ١/٥٥، الهمع ١/٥٤-٥٥ .

(١) لم يسبق أن مرّ شيءٌ يتعلّق بهذا، والّذي أوقع الشّارح في هذا أنّه ينقل عن توضيح المقاصد (١/٥٨)، وقد سبق للمراديّ أن بيّن أوجه الشّبه في أوّل كلامه عن إعراب المضارع (١/٥٥)، ولم يكن الشّارح قد نقل ذلك عنه .

(٢) في توضيح المقاصد (١/٥٨) : « ضرعًا »، والضَّرع : مدرُّ اللّبن من كلّ ذات ظلفٍ أو حافر (اللّسان ٨/٥٤ "ضرع")، والثّدي لأنثى الإنسان (اللّسان ٢/٨٨ "ثدي") .

(٣) تنظر الأقوال في تسمية المضارع في : نتائج التّحصيل ١/٢١٤-٢١٥ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) هذا مذهب البصريّين، وذهب الكوفيّون ـ أو بعضهم ـ إلى أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماء والأفعال؛ لأنّ العلّة في إعراب الأسماء ـ وهي عندهم توارد المعاني المختلفة عليها ـ موجودةٌ في الأفعال، ورُدّ عليهم بأنّ ذلك أمرٌ عارضٌ .
ونقل أبو حيّان عن بعض المتأخّرين أنّ الفعل أحقّ بالإعراب من الاسم .
ينظر في هذه المسألة : الإيضاح في علل النّحو ص٧٧-٨٢، أسرار العربيّة ص٢٤-٢٥، التّبيين ص١٥٣-١٥٥، شرح الجمل ٢/٣٣٠-٣٣١، التّذييل والتّكميل ١/١٢٢-١٢٤، الهمع ١/٤٤-٤٥ .

وقيل[١]: إنّما أُعْرِبَ المضارع لمشابهته للاسم[٢] في أنَّ كُلاًّ منهما تَعْرِض له بعد التّركيب معانٍ تتعاقب على صيغةٍ واحدةٍ؛ فجيء بالإعراب لتتميَّز تلك المعاني بعضها عن بعض[٣]، نحو : ما أحسَنَ زيدًا!؛ وما أحسنَ زيدٌ، وما أحسنُ زيدٍ ؟، فإنَّ معنى الأوَّل : شيءٌ أحسنَ زيدًا، ومعنى الثّاني : ما صارَ زيدٌ ذا حُسْنٍ، ومعنى الثّالث : أيُّ عضوٍ من أعضاءِ زيدٍ، أو[٤] أيُّ خلقٍ من أخلاقه أحسنُ[٥]، ونحو : لا تأكلِ السَّمك وتشرب اللّبنَ[٦]، بجزم "تشرب" إنْ أُريدَ النّهي عن كلٍّ منهما، وبنصبه إن أُريدَ النّهي عن الجمع بينهما، وبرفعه إن أُريدَ النّهي عن الأوَّل فقط، ويكون الثّاني/ مُسْتَأنَفًا[٧]. [٢٩/أ]

---

(١) هذا قول العلاّمة ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (١/٣٤-٣٥)، ونقله عنه المراديّ في توضيح المقاصد (١/٥٦)، وعنه نقل الشّارح، ويرى ابن مالكٍ أنّ هذا الوجه في شبه المضارع بالاسم هو أولى الأوجه .

(٢) ز : « في الاسم » .

(٣) هذه هي علّة دخول الإعراب في الكلام عند الجمهور، وذهب أبو عليّ محمّد بن المستنير قطربٌ إلى أنّ الإعراب إنّما دخل تخفيفًا على اللّسان، وقوله مردودٌ لمسيس الحاجة إلى الإعراب، خاصّةً في الأساليب المتشابهة كما سيمثّل الشّارح .
ينظر في هذه المسألة : الإيضاح في علل النّحو ص٦٩-٧١، التّبيين ١٥٦-١٦٠، التّذييل والتّكميل ١/١٢٤، الأشباه والنّظائر ١/١٨٤-١٨٧ .

(٤) في النّسختين : "و" .

(٥) ينظر : التّبصرة ١/٧٦، شرح عيون الإعراب ص٤٣-٤٤، التّذييل والتّكميل ١/١٢٢ .
وقد أورد المراديّ هذا المثال في معرض بيان علّة دخول الإعراب في الكلام (توضيح المقاصد ١/٥٠)، وأتى به الشّارح ـ هنا ـ ليبيّن المعاني الّتي تعرض للاسم، ثُمَّ يعقّب ذلك بالمعاني الّتي تعرض للفعل .

(٦) هذا المثال من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣/٤٢ .
وأفاد العلاّمة بكر بن عبد الله أبو زيدٍ أنّه لا صحّة للنّهي الوارد في المثال .
ينظر : التّعالم ص١٢٢ .

(٧) توضيح المقاصد ١/٥٦ .

ولَمَّا لم يكن للاسم ما يُغنيه عن الإعراب جُعل أصلاً، وجُعِلَ المضارع فرعًا، لأنَّه قد يُغْنِيهِ عن الإعراب تقدير اسمٍ مكانه[١].

و[٢]ثانيها : الحروف كلُّها مبنيَّة كما مرّت[٣] الإشارة إليه[٤]، وذلك بإجماعٍ منهم إذْ ليس فيها مقتضٍ للإعراب[٥].

و[٦]ثالثها: الأصل في كلّ مبنيٍّ من الاسم والفعل والحرف بناؤه على السُّكون[٧]؛ لأنَّه أخفُّ، ولا يُعَلَّلُ البناء على السُّكون[٨]، ولا يُعْدَلُ عنه إلاّ لسببٍ[٩].

وإذا بُنِيَ على حركةٍ فيُسأَلُ عن علَّة العدول إلى الحركة، ويُسْأَلُ عن عِلَّة تلك الحركة المخصوصة[١٠].

---

(١) توضيح المقاصد ١/٥٦-٥٧ بتصرّفٍ، وينظر : شرح التّسهيل ١/٣٤ .
ومعنى إغنائه عن الإعراب بتقدير اسمٍ مكانه : أنّه يُمْكِنُ وَضْعُ اسمٍ مكان الفعل المضارع مع احتمال المعاني المتقدّمة، مثال ذلك : لا تُعْنَ بالجفاء وتمدحَ زيدًا؛ فيصحّ وضع المصدر بدلاً من الفعل، فيقال : لا تُعْنَ بالجفاء ومدْحِ زيدٍ، ومادحًا زيدًا، ولك مدحُ زيدٍ . ينظر : المصدران المتقدّمان، والتّذييل والتّكميل ١/١٢٤-١٢٥ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) ز : "مر" .

(٤) ينظر : ص٣٢٩ .

(٥) توضيح المقاصد ١/٦١ .

(٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) ينظر : المقتضب ٢/٢ و ٣/١٧٣، التّبصرة ١/٧٨، المفصّل ص١٦٥، الفصول الخمسون ص١٦٧، شرح الرّضيّ ٢/٤٠٠، أوضح المسالك ١/٦٣، الهمع ١/٦١ .

(٨) ينظر في تعليل اختيار البناء على السّكون : المقتصد ١/١٣٢-١٣٣، اللّباب ١/٦٦، ابن يعيش ٣/٨٢ .

(٩) من قوله : « الأصل » إلى هنا نقلٌ عن توضيح المقاصد ١/٦١ باستثناء قوله : « ولا يعلّل البناء على السّكون » .

(١٠) ينظر : المقتصد ١/١٤٥، ابن يعيش ٣/٨٢، شرح الجمل ٢/٣٣١، شرح الرّضيّ ٢/٤٠٠ .

وسبب البناء على الحركة إمَّا كون[١] الكلمة لها أصلٌ في التّمكُّن[٢] كـ: أوَّل[٣]، أو التقاء السَّاكنين كـ: أَمْسِ[٤]، أو وضعها على حرفٍ[٥] كـ: الباء[٦]، واللاّم[٧].

وعلّة البناء على الكسر ـ في الغالب ـ التقاء السَّاكنين[٨]، وسبب البناء على الضَّمِّ انقطاع الكَلِمَة[٩] عن الإضافة[١٠]، أو التّشبيه بما قُطِع

---

(١) ما سيأتي حتّى قوله ص١٤١« جير » نقلٌ عن الفصول الخمسون ص١٦٧-١٦٩ بتصرّفٍ .

وينظر : التّبصرة ١/٧٨-٧٩، المقتصد ١/١٢٦-١٢٧، المفصّل ص١٦٥، شرح الجمل ٢/٣٣٢ .

وهناك عللٌ أخر تنظر في : الفصول الخمسون ص١٦٧، الملخّص ١/١٢٤-١٢٥، توضيح المقاصد ١/٦٢ .

(٢) أي : الإعراب .

(٣) وذلك أنّ "أوّل" يعرب فتقول : مررت بأوَّلِ رجلٍ، وهو من الأسماء الملازمة للإضافة، وإنّما يبنى إذا قُطِعَ عن الإضافة في اللّفظ دون المعنى نحو : ابدأ بهذا أوَّلُ . ينظر : الكتاب ٣/٢٨٧، المقتصد ١/١٤٦، ابن يعيش ٤/٨٥-٨٨، شرح الأشمونيّ ٢/٢٦٨-٢٦٩ .

(٤) وذلك أنّ "أمس" ساكن الوسط فلو بُني على السّكون لالتقى ساكنان، ولذا بُني على الكسر . وينظر في "أمس" : شرح الشّذور ص١٠٧-١١١ .

(٥) وذلك ليمكن النّطق به . التّبصرة ١/٨٩ .

(٦) ز : "الياء" تصحيفٌ، وينظر : الفصول الخمسون ص١٦٧ .

(٧) في الفصول الخمسون (ص١٦٧) تتمّةٌ هي : « في بزيدٍ ولزيدٍ » .

(٨) كما تقدّم في "أمس"، وهناك عللٌ أخر تنظر في : توضيح المقاصد ١/٦٣ .

(٩) نصّ ابن معطٍ في الفصول الخمسون (ص١٦٨) : « والضّمّ إمّا لانقطاع ... »، وتصرُّف الشّارح هنا تصرّفٌ موفّقٌ؛ فإنّ ابن إياز قد بيّن أنّ ما ذكره ابن معطٍ سببٌ للبناء لا عِلّةٌ للتّخصيص بالضّمّة . ينظر : المحصول ل٤٥ب .

(١٠) نحو : "أوّلُ" و"قبلُ" و"بعدُ"، وسيذكرها الشّارح، وتنظر : الحاشية (٣) من هذه الصّفحة .

عنها[١]، أو الاتباع[٢]،وسبب البناء على الفتح طلب التّخفيف[٣] في الغالب، أو الفرق بين مشتبهين[٤].

ومثال البناء على السُّكون : مَنْ، وكَمْ[٥]، وغالب أمثلة الأمر، ومِنْ، وقَدْ[٦]، ومثال البناء على الضَّمِّ : حيثُ[٧]وقبلُ، وبعدُ، وأوَّلُ، ومُنْذُ الجارَّة[٨]، ومثال البناء على الفتح : أينَ، وحَيْصَ بَيْصَ[٩]، وحاثَ

---

(١) يريد بذلك المنادى المبنيّ نحو : "يا زيدُ" . ينظر : المحصول ل٤٥ب .

(٢) وذلك في "منذ" الجارّة، وسيذكرها الشّارح، وهناك علّلٌ أخر تنظر في : توضيح المقاصد ١/٦٤ .

(٣) مثل : "أينَ"، وسيأتي .

(٤) مثّل لها ابن معطٍ بلام الابتداء والإضافة (الفصول الخمسون ص١٦٨)، وذلك أنّ لام الابتداء مبنيّةٌ على الفتح نحو : "لَزيدٌ قائم"، ولام الإضافة مبنيّةٌ على الكسر مع الاسم الظّاهر نحو : "المالُ لِزيدٍ" . وينظر : شرح السّيرافيّ ١/١٦٠-١٦١، المقتصد ١/١٤٢ .

(٥) في النّسختين : "لم" تحريفٌ، والتّصويب من الفصول الخمسون ص١٦٩، والسّياق يدلّ على أنّ التّمثيل للاسم .

(٦) اختصر الشّارح كلام ابن معطٍ، ونصّ كلامه في الفصول الخمسون ص١٦٩ : « وبناء الاسم على السّكون نحو : مَنْ، وكَمْ، والفعل : جميع أمثلة الأمر، والحرف نحو : مِنْ، وهَلْ، وقَدْ » .

(٧) بناؤها على الضّمّ هو المشهور، وحكى سيبويه فيها البناء على الفتح (الكتاب ١/١٥ و ٣/٢٨٦و ٢٩٩)، وحكى الكسائيّ فيها البناء على الكسر (شرح السّيرافيّ ١/١٠٨، المفصّل ص٢١١)، وبعض العرب يعربها .
ينظر : شرح السّيرافيّ ١/١٠٦-١٠٩، الصّحاح ١/٢٨٠ (حيث)، ابن يعيش ٤/٩١، المغني ص١٧٦، الهمع ٣/٢٠٥، البناء في اللّغة ص٢٣١-٢٣٤ .

(٨) نصّ ابن معطٍ في الفصول الخمسون (ص١٦٩) : « وبناء الاسم على الضّمّ حيثُ وقبلُ وبعدُ - إذا لم يضافا - ويا زيدُ، وجئته أوَّلُ، ومن عَلُ، والحرف مُنْذُ الجارّة » .

(٩) وقع في النّسختين : "حيص وبيص"، وهو تحريفٌ؛ لأنّه حينئذٍ لا يكون مثالاً للمبنيّ، لأنّ البناء إنّما يكون حال التّركيب لتضمّنه معنى حرف العطف، وهو تركيبٌ مسموعٌ ليس بظرفٍ ولا حال، يقال : "وقع النّاسُ في حيصَ بيصَ" إذا وقعوا في فتنةٍ واختلاطٍ من أمرهم، وأصل "حيص" من "حاص يحيص" إذا فرّ، وأصل "بيص" من ⇦

باتَ[١]، وخمسةَ عشرَ، وأمثلة الماضي المجرَّد، وإنَّ وثُمَّ، ومثال البناء على الكسر[٢]: أمسِ، وهؤلاءِ، وجيرِ[٣].

وفي قول النَّاظم : خَلاَ وخَلاَ ضربٌ[٤] من الجناس التَّامِّ المماثل[٥].

خاتمةٌ

اعلم[٦] أنَّ المبنيَّ مشتقٌّ من البناء، وهو لغةً : وضع الشَّيء[٧] على الشَّيءِ[٧] على صفةٍ يُراد بها[٨] الثُّبوت[٩].

"باص يبوص" إذا فات، وكان ينبغي أن يقال : "حيص بوص"، ولكنّهم أتبعوا الثّاني للأوَّل، وفيه لغاتٌ تنظر في : شرح الكتاب ١/٢٠٥و ٢٠٦، المخصّص ١٤/٩٨، ابن يعيش ٤/١١٤-١١٦ .

(١) في النّسختين : "حات بات"، وهو تصحيفٌ، وحاث باث حالٌ مركّبٌ، يُقال : "تركوا البلادَ حاثَ باثَ" إذا تفرَّقوا، وفيها لغاتٌ تنظر في : الصّحاح ١/٢٨٠ (حوث)، ابن يعيش ٤/١١٩، البناء في اللّغة ص ٢٦٥ .

(٢) نصّ ابن معطٍ في الفصول الخمسون ص١٦٩ : « بناء الاسم على الكسر نحو : أمسِ وهؤلاءِ، والحرف نحو : بزيدٍ وجيرِ » .

(٣) "جيرِ" مختلفٌ فيها أهي اسمٌ أم حرفٌ ؟، والرّاجح حرفيّتها، وهي حينئذٍ حرف جوابٍ بمعنى "نعم" في الأكثر .

ينظر : معاني الحروف ص١٠٦، ابن يعيش ٨/١٢٤، رصف المباني ص١٧٦، الجنى ص٤٣٣، المغني ص١٦٢، الهمع ٤/٢٥٧-٢٥٩ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) هو الاتّفاق في أنواع الحروف، وأعدادها، وهيئاتها، وترتيبها مع كون اللّفظين من نوعٍ واحدٍ . ينظر : الإيضاح ٤/٧٧ .

(٦) ما سيأتي حتّى قوله : « ولا اعتلال » نقلٌ عن توضيح المقاصد ١/٤٩ بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٧) ز : "شيء"، وهو موافقٌ لما في توضيح المقاصد .

(٨) في الأصل : "به" .

(٩) ينظر : اللّباب ١/٦٦، شرح الأشمونيّ ١/٤٩ .

ويُحَدُّ على أنَّه لفظيٌّ بأنَّه[١]: ما جِيء به لا لبيان مقتضى العامل من شِبْه الإعراب، وليس حكايةً، أو إتباعًا، أو نقلاً، أو تَخلُّصًا من سكونين[٢].

وعلى أنَّه معنويٌّ بأنَّه : لزوم آخر الكلمة / حركةً، أو سكونًا بغير عاملٍ ولا اعتلالٍ[٣]. [٢٩/ب



(١) ساقطٌ من "ز"، وفي الأصل : "به"، والّذي يظهر أنّه محرّفٌ عن "بأنّه" بدلالة السّياق .

(٢) هذا حدّ ابن مالكٍ في التّسهيل ص١٠، وينظر : شرح التّسهيل ١/٥٣-٥٤، المساعد ١/٣٢ .

(٣) هذا الحدّ أصلُه لابن معطٍ في الفصول الخمسون ص١٥٤، ونصّه : « وهو لزوم أواخر الكلم حركةً أو سكونًا من غير عاملٍ ولا اعتلال » .
وابن الحاجب في الكافية (ص١٤٢، وشرحها ٢/٢٧١) يجعل هذا الحدّ حكمًا للمبنيّ، أمّا المبنيّ عنده فهو ما ناسب مبنيّ الأصل، أو وقع غير مركّبٍ .

ثُمَّ شَرَعَ النَّاظم في علامات الرَّفع، والنَّصب، والخفض، والجزم الَّتي لا بُدَّ من معرفتها بقوله :

علامات الإعراب

أي : هذا بابها، وقد عرفت أَنَّ أنواع الإعراب أربعةٌ؛ وهي : الرَّفع، والنَّصب، والجرُّ، والجزم، ثُمَّ[1] إنَّ لكلٍّ منها علامةً تخصُّه، وتميِّزه[2] عن غيره.

أَمَّا الرَّفع فله أربع علاماتٍ، وهي : الضَّمَّة، والواو، والألف، والنُّون، وقد بيَّنها بقوله :

٣٢- لِلرَّفْعِ مِنْهَا ضَمَّةٌ وَاوٌ أَلِفْ ... كَذَاكَ نُونٌ ثابتٌ لاَ مُنْحَذِفْ[3]

٣٣- فَالضَّمُّ في اسْمٍ مُفْرَدٍ كَـ: أَحْمَدُ[4] ... وجَمْعِ تَكْسِيرٍ كَـ: جَاءَ الأَعْبُدُ[5]

٣٤- وَجَمْعِ تَأْنِيثٍ كَـ: مُسْلِمَاتِ ... وَكُلِّ فِعْلٍ مُعْرَبٍ كَـ: يَاتِي

٣٥- وَالْوَاوُ في جَمْعِ الذُّكُورِ السَّالِمِ ... كَـ: الصَّالِحُونَ[6] هُمْ أُولُو[7] الْمَكَارِمِ

٣٦- كَمَا أَتَتْ في الْخَمْسَةِ الأَسْمَاءِ ... وهْيَ الَّتِي تَأْتِي عَلَى الْوَلاَءِ

٣٧- أَبٌ أَخٌ حَمٌ وَفُو وذو جَرَى[8] ... كُلٌّ مُضافًا مُفْرَداً مُكَبَّرَا

---

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) ز : "تميز" تحريفٌ .

(٣) ز : "لا تنحذف" .

(٤) بالرّفع على الحكاية . ينظر : شرح برهان الدّين ل٢٦أ .

(٥) ط٩١ : « الأعبدِ » بالكسر، ولا وجه له؛ لأنّه فاعلٌ .

(٦) الرّفع على الحكاية .

(٧) في النّسختين : "أولوا"، وزيادة الألف خطأٌ .

(٨) ز : "جرا"، وفي ط٩١ : « وفوك ذو جرى »، وينظر : ص٣٦٣ .

٣٨- وَفِي الْمُثَّنى نَحْوُ : "زَيْدَانِ" الأَلِفْ وَالنُّونُ فِي الْمُضَارِعِ الَّذِي عُرِفْ

٣٩- بِيَفْعَلانِ[1] تَفْعَلانِ أَنْتُمَا وَيَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ مَعْهُمَا

٤٠- وَتَفْعَلِينَ تَرْحَمِينَ حَالِي وَاشْتُهِرَتْ[2] بِالْخَمْسَةِ الأَفْعَالِ

لِلرَّفْعِ مِنْهَا أي : من العلامات[3] المذكورة أربعٌ : وهي ضَمَّةٌ[4] على الأصل[5]، ووَاوٌ، وأَلِفْ، و نُونٌ نيابةً عن الضَّمَّة، وقدَّم ـ كأصله[6] ـ الضَّمَّة لأصالتها[7]، وثَنَّى بالواو لكونها تنشأ عن الضَّمَّة إذا أُشْبِعَتْ فهي بنتها[8]، وثلَّث بالألف لأنَّها أخت الواو في المدِّ واللِّين[9]، وختم

---

(١) ز : "يفعلان" .

(٢) ط٩١ : « واشْتَهَرَتْ » .

(٣) ز : "علامات" .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « كلّها ترفع بالضّمّة » نقلٌ عن شرح الأزهريّ ص ٢٥-٢٧، باستثناء إيراد النّظم، وبعض التّصرّف في النّقل بما يناسبه .

(٥) لأنّ الأصل كون الإعراب بالحركات عند البصريّين، ويرى الكوفيّون أنّ الإعراب يكون حركةً وحرفًا، وقول البصريّين هو قول الجمهور؛ فالحروف تنوب عن الحركات .
ينظر : الإيضاح في علل النّحو ص٧٢، الخصائص ١٣٥/٣، أسرار العربيّة ص٤٨، اللّباب ٥٤/١-٥٥، شرح التّسهيل ٤٠/١، التّذييل والتّكميل ١٤٤/١ .

(٦) ففي المتن ص ٧ : « للرّفع أربعة علامات : الضّمّة، والواو، والألف، والنّون »، وقوله : « كأصله » غير موجودٍ في شرح الأزهريّ ص٢٥ .

(٧) في الأصل : "على أصالتها"، ثُمَّ ضرب ناسخها على كلمة "على"، وأضاف لاماً لكلمة "أصالتها" .

(٨) هذا مبنيٌّ على كون الحركات أصلاً وحروف العلّة ناشئةً عنها، وفي المسألة قولٌ ثان، وهو : أنّ الحركات مأخوذةٌ من حروف العلّة . ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٢٤٢/٤، الإيضاح في علل النّحو ص١٢٣، شرح السّيرافيّ ١١٠/١ و ٢٦٥/٢، الخصائص ٣١٥/٢ و ٣١٨ و ٣٢٧، سرّ الصّناعة ١٧/١ وما بعدها، شرح ملحة الإعراب ص٩١، شرح الرّضيّ ٦٩/١، التّذييل والتّكميل ١٤٤/١ .

(٩) ينظر ما سيأتي في الحاشية (٦) ص٣٧١ .

بالنُّون لضعفِ شبهها بحروف العلَّة في الغُنَّة[١] عند سكونها[٢].

ثمّ إنَّ لكلٍّ من هذه العلامات الأربع مواضع تختصُّ بها، فأمَّا الضَّمَّة/ [٣٠/أ] فتكون علامةً للرَّفع في **اسْمٍ مُفْرَدٍ**[٣] سواءٌ أكان لمذكَّرٍ كـ: جاءَ **أَحْمَدُ**، والفتى، أو لمؤنَّثٍ كـ: جاءت هندٌ، وحبلى .

وتكون علامةً للرَّفع في **جَمْعِ تكْسِيرٍ كَـ: جَاءَ الأَعْبُدُ** والهنودُ، والمراد بجمع التّكسير : ما تغيَّر[٤] فيه بناء مفرده[٥]، وهو ستّة أقسام[٦]:

الأوَّل : التّغيير بالزِّيادة على المفرد من غير تغيير شكلٍ نحو : صِنوٍ وصِنوان .

الثّاني : التّغيير بالنّقص عن المفرد من غير تغيير شكلٍ نحو : تُخَمةٍ وتُخَمٍ .

---

(١) الغُنَّة : صوتٌ من الخيشوم . ينظر : الكتاب ٤/٤٥٢، التّبصرة ٢/٩٦٣ .

(٢) ينظر : شرح السّيرافيّ ١/٧٠، سرّ الصّناعة ٢/٤٣٨، شرح الجمل ١/١٢٥، الأشباه والنّظائر ٢/٣٦٠ .

(٣) ز : « الاسم المفرد »، وهو موافقٌ لما في شرح الأزهريّ ص٢٦، والمثبت من الأصل موافقٌ للنّظم .

(٤) التّغيير في هذا الجمع إمّا أن يكون لفظيًّا ـ وهو ما سيذكره الشّارح ـ أو تقديريًّا كما في "فُلْك"؛ فإنّه بلفظٍ واحدٍ للمفرد والجمع، فهو في حال الإفراد نظير "قُفْل"، وفي حال الجمع نظير : "رُسْل" . ينظر : الكتاب ٣/٥٧٧، المقتضب ٢/٢٠٥ (وفيه : أنّ من العرب من يجمعه على "أفلاك")، الأصول ٢/٤٣١، شرح المقدّمة الكافية ٣/٨١٨، شرح الكافية الشّافية ٤/١٨٠٩، شرح التّسهيل ١/٧٠ .
وذهب ابن مالكٍ في التّسهيل (ص٢٦٣) إلى أنّه اسم جمعٍ، وردَّه أبو حيّان في التّذييل والتّكميل (١/٢٧١) بأنّه لا يُصغَّر على لفظه فيعامل معاملة المجموع . وينظر : الهمع ٦/١٢٨-١٢٩ .

(٥) ينظر : الكافية ص١٧٦ .

(٦) في حاشية "ز" : « أي : بحسب الموجود هنا، وإلاّ فهي ثمانيةٌ : السّتّة المذكورة، والاثنان هما : وجود الزّيادة والنّقص أو عدمهما مع عدم التّغيير فيهما »، وهذا بالنّظر إلى القسمة العقليّة، والقسمان اللّذان ذكرهما المحشّي لا وجود لهما في الكلام . ينظر : حاشية أبي النّجا ص٢٦-٢٧، وقد سبق أنّ "فُلْك" ممّا وقع فيه التّغيير تقديرًا . تنظر : الحاشية (٤) من هذه الصّفحة .

الثَّالث : التَّغيير بتبديل الشَّكل من غير زيادةٍ ولا نقصٍ نحو : أَسَدٍ وأُسْدٍ[١].

الرَّابع[٢]: التَّغيير بالزِّيادة على[٣] المفرد مع تغيير الشَّكل كـ: رجلٍ ورجال .

الخامس : التَّغيير بالزِّيادة والنَّقص وتغيير الشَّكلِ نحو : غُلامٍ وغِلْمَانٍ[٤]؛ فهذه كُلُّها تُرفع بالضَّمَّة .

وخرج بقولهم : « ما تغيَّر فيه بناء مفرده » الجمعُ الصَّحيح؛ لأنَّه سَلِم فيه من التَّكسير نَظْمُ الواحد وبناؤه، كقولك في جمع "زيدٍ" : زيدون، وما أشبه ذلك[٥].

فائدةٌ

[٦]كلُّ ما كان من الثَّلاثة إلى العشرة[٧] يُقَال فيه : « جمع قِلَّةٍ »، وكلُّ ما جاوز العشرة يُقَال فيه : « جمع كثرةٍ » .

وللقلَّة أربعة أوزانٍ[٨]، وللكثرة ما عداها؛ فالوزن الأوَّل من جموع

---

(١) أصله : "أُسُد" يخفّف بإسكان العين . ينظر : الأصول ٢/٤٣١، حاشية أبي النّجا ص٢٧ .

(٢) وقع في "ز" : جعل القسم الخامس رابعًا والعكس، وما في الأصل موافقٌ لشرح الأزهريّ ص ٢٧ .

(٣) في النّسختين : "من"، والتّصويب من شرح الأزهريّ ص٢٧ .

(٤) ينظر : شرح التّسهيل ١/٧٠، أوضح المسالك ٤/٢٩٥، وينظر ـ أيضًا ـ التّذييل والتّكميل ١/٢٦٩، والتّصريح ٢/٢٠٠ .

(٥) القلادة الجوهريّة ل٤٠ب .

(٦) ما سيأتي حتّى قوله : « من جموع الكثرة » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٤٠أ ـ ب .

(٧) ز : "عشرة" .

(٨) زاد بعض النّحويين فيها أوزانًا أخر لم تسلّم لهم . ينظر : التّسهيل ص٢٦٨، الارتشاف ١/٤٠٥-٤٠٦ "رجب"، توضيح المقاصد ٥/٣٥، شرح الأشمونيّ ٤/١٢١ .

القلّة : "أفعلةٌ" كـ:أفئدةٍ، وأعمدةٍ، وأرغفةٍ، وما أشبهها .

والوزن الثّاني : "أفعالٌ" كـ: أحمالٍ، وأجمالٍ، وأفراسٍ، وما أشبه ذلك .

والوزن الثّالث : "فِعْلةٌ"[1]، كـ: غلمةٍ، وغِزْلةٍ، وصِبْيةٍ، وما أشبه ذلك .

والوزن الرّابع : "أَفْعُلٌ" كـ: أَكْلُبٍ، وأَفْلسٍ، وأَعْبُدٍ، ونحو ذلك .

وأمّا جُموع الكثرة فقد اختلفوا في عِدَّة أوزانها على أقوالٍ كثيرةٍ مذكورةٍ في المبسوطات[2]، والحاصل : أنّ ما عدا هذه الأوزان الأربعة[3] فهو من / جموع الكثرة . [٣٠/ب]

---

(١) ذهب ابن السّرّاج (الأصول ٤٣٢/٢) إلى أنّ "فِعْلة" نحو : "فقعة" اسم جمعٍ .
وينظر : التّسهيل ص ٢٦٨، الارتشاف ٤٠٥/١ "رجب"، الهمع ٩١/٦ .

(٢) المشهور أنّها ثلاثةٌ وعشرون وزناً .
ينظر في الكلام عن جموع التّكسير : الكتاب ٥٦٧/٣-٦٥٠، المقتضب ١٩٣/٢-٢٣٣، الأصول ٣/٥-٣٥، التّكملة ص١٤٧-١٩٥، اللّمع ص٢٣٢-٢٤٠، التّبصرة ٦٤٠/٢-٦٨٥، شرح اللّمع ٥٢٣/٢-٥٦٨، ابن يعيش ٩/٥-٧٤، شرح المقدّمة الجزوليّة ١١٠٩/٣-١١٣٨، شرح الجمل ٣١٥/٢-٥٤٨، التّسهيل ص٢٦٧-٢٨٣، شرح الكافية الشّافية ٨٩/٢-١٠٩، شرح الشّافية ٨٩/٢-١٠٩، الارتشاف ٤٠٥/١-٤٨٢ "رجب"، الهمع ٨٧/٦-١٢٩، شرح الأشمونيّ ١١٩/٤-١٥٥ .

(٣) أي : من جموع التّكسير، أمّا جمعا التّصحيح النّكرتان فقد اختلف في عدّهما من جموع القلّة؛ فالجمهور على أنّهما للقلّة (ينظر : الكتاب ٤٩١/٣ و ٥٧٨، المقتضب ١٥٦/٢، التّكملة ص١٥٥، المحتسب ١٨٧/١، شرح اللّمع ٥٣٩/٢، المفصّل ص٢٣٥، الارتشاف ٤٠٥/١"رجب"، توضيح المقاصد ٣٥/٥)، وينظر في ترجيحه (ابن يعيش ١٠/٥-١١) .
وذهب ابن خروفٍ إلى أنّهما مشتركان بين القلّة والكثرة (توضيح المقاصد ٣٥/٥) .
وذهب الرّضيّ (شرح الكافية ٣٩٧/٣) إلى أنّهما لمطلق الجمع من غير نظرٍ إلى القلّة والكثرة .

تنبيهٌ في بيان اسم الجنس وجمع الجمع واسم الجمع

(١)اعلم أنَّ اسم الجنس على ثلاثة أقسامٍ : معنويٌّ، وشخصيٌّ، وجمعيٌّ؛ فالمعنويُّ كـ: عِلْمٍ، وجهلٍ، وفضلٍ، وما أشبه ذلك .

والشّخصيُّ كـ: عبدٍ، ورجلٍ، وفرسٍ، وما أشبه ذلك ، والجمعيّ(٢) ما فصل بينه وبين واحده تاء التّأنيث(٣) كـ: شجرٍ، وشجرةٍ، وبقرٍ وبقرةٍ، وتَمْرٍ وتمرةٍ(٤)، وما أشبه ذلك .

وجمع الجمع(٥) كـ: أصحابٍ فإنّه جمع صَحْبٍ، وصَحْبٍ جمع صاحبٍ، كـ: راكبٍ ورَكْبٍ وركبانٍ(٦).

---

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « وملأ وما أشبه ذلك » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٤٠ب .
والمناسبة بينه وبين جمع التّكسير إرادة التّفريق بين هذه الأنواع وجمع التّكسير .

(٢) المشهور أنّ أقسام اسم الجنس ثلاثةٌ :
١ ـ إفراديٌّ، وهو ما أسماه الشّارح "المعنويّ"، وهو ما صدق على القليل والكثير، ولم يفرق بينه وبين واحده بالتّاء أو الياء كـ: عسل ولبن، وتدخل فيه المصادر .
٢ ـ الأحاديّ، وهو ما أسماه الشّارح "الشّخصيّ"، وهو ما أريد به واحدٌ غير معيّنٍ .
٣ ـ الجمعيّ، وسيذكره الشّارح على المشهور .
ينظر : تصريف الأسماء ص٢٣٧-٢٣٩ .

(٣) أو فصل بينه وبين واحده الياء المشدّدة، نحو : روم وروميٌّ . ينظر : شرح الكافية الشّافية ١٨٨٤/٤، شرح الرّضيّ ٣٦٦/٣، شرح الأشمونيّ ١٥٣/٤-١٥٤ .
وعن الكوفيّين أو الفرّاء أنّ كلّ ما له واحدٌ فهو جمع تكسيرٍ . ينظر : ابن يعيش ٧١/٥، شرح الشّافية ١٩٤/٢، المساعد ٣٩١/٣ .

(٤) ز : « ثمر وثمرة » .

(٥) ليس كلُّ جمعٍ يُجْمَع كما نصَّ على ذلك سيبويه (الكتاب ٦١٩/٣)، ولكن ورد عن العرب جمع بعض الجموع ممّا جعل بعض النّحاة يجيز جمع "جمع القلّة" .
ينظر : الكتاب ٦١٨/٣، المخصّص ١١٧/١٤، شرح الجمل ٥٤٢/٢، شرح الشّافية ٢٠٨/٢، الارتشاف ٤٧٣/١ "رجب"، الهمع ١٢٣/٦ .

(٦) ينظر : الصّحاح ١٦١/١ (صحب)، مختار الصّحاح ص٣٥٦ (صحب) .

⇦

وقد يجمع جمع الجمع[١] كما قالوا في "أصحابٍ" : "أصاحيب"[٢]، ومن ذلك قولهم في "أقوالٍ" و"أكذابٍ" : "أقاويل"[٣] و"أكاذيب"[٤].

⇦

وكلام الشّارح نقلاً عن الآثاريّ - وهو مفهوم كلام الأزهريّ - مبنيٌّ على مذهب الأخفش في جعل "صحبٍ" و"ركبٍ" جمعًا، ومذهب سيبويه والجمهور أنّهما اسما جمع . ينظر : ما سبق في الحاشية (٥) ص٢٤٧، وينظر : أمالي ابن الشّجريّ ٤٩٤/٢ .

وفي اللّسان ٢٨٦/٧، و القاموس ١٨٧/١ (صحب) : أنّ "أصحاباً" جمع "صاحب"، وهو رأي سيبويه (الكتاب ٦٣٥/٣-٦٣٦)، وأبي عليٍّ الفارسيّ (التّكملة ص١٧٤)، وابن يعيش (شرح المفصّل ٤٧/٥)، والرّضيّ (شرح الكافية ١٣٨/٢)، وفي حاشية أبي النّجا (ص٤) أنّه « ليس جمع "صاحبٍ"، إذْ لا يُجْمَع فاعلٌ على أفعال، ولا جمع "صَحْب" بإسكان الحاء؛ لأنّ فعلاً الصّحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتلّ فإنه يُجْمَع على أفعالٍ كثوبٍ ...، بل هو جمع "صَحِب" - بكسر الحاء كـ: فَرِح - مخفّف "صَحْب" بإسكانها، أو هو اسم جمع "صحْب" بالإسكان » .

وقال ابن الشّجريّ (الأمالي ٤٩٤/٢) : « جمعوا الصّاحب على أصحابٍ، وليس ذلك بقياسٍ في فاعل، فكأنّهم قدّروا حذف ألفه، فصار إلى صَحِبٍ تقديراً فجمعوه على أفعال كـ: نمرٍ وأنمارٍ ... » .

(١) جمع جمع الجمع أثبته الزّجّاجيّ في الجمل (ص٣٨٢)، ومثّل له بـ"أصائل" - وهي العشايا - فإنّها جمع "آصال" وهي جمع "أُصُل"، وهي جمع "أصيلٍ"، وكذا ابن الشّجريّ في الأمالي (٣٨١/١-٣٨٢)، والجمهور لا يثبتونه، ويرون أنّ "أصائل" من جمع الجمع . ينظر : تذكرة النّحاة ص٣٧٢-٣٧٥، الارتشاف ٤٧٩/١-٤٨٠ "رجب"، الهمع ١٢٥/٦، حواشي الأمالي الشّجريّة .

(٢) ينظر : الصّحاح ١٦١/١ (صحب) .
وفي اللّسان ٢٨٦/٧، والقاموس ١٨٧/١ (صحب) : أن "أصاحيب" جمع "صاحب" .

(٣) أقاويل من جمع الجمع، وهو مسموعٌ (ينظر : الكتاب ٦١٨/٣، الارتشاف ٤٧٧/١ "رجب")، وليس من "جمعِ جمعِ الجمعِ" كما ذكر الشّارح تبعًا للآثاريّ .

(٤) أكاذيب جمعٌ قياسيٌّ لأكذاب، وأكذاب جمعٌ قياسيٌّ لكذبٍ؛ فـ"أكاذيب" جمع الجمع، وليس من جمع جمع الجمع كما ذكر الشّارح تبعًا للآثاريّ .

واسم الجمع ما دلَّ على جماعةٍ ولا واحد له من لفظه[١]، كـ: ناسٍ، ورهطٍ، وأهلٍ، [٢-وملأٍ-٢]، وما أشبه ذلك .

وتكون الضَّمَّة ـ أيضًا ـ علامةً للرَّفع في **جَمْعِ تَأْنِيثٍ** سالمٍ، وهو : ما جُمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين[٣]، [٤-نحو : جاءتِ المسلماتُ-٤][٥].

وخرج بقولهم : "مزيدتين"[٤-٤] ما كانت الألف فيه أصليَّةً كـ: قضاةٍ وغزاةٍ، وحُكِمَ بأصليَّتها في هذا الجمع لوجودها في مفرده[٦]، وما

---

(١) أو له واحدٌ ولكنّه ليس على وزنٍ من أوزان الجموع، وذلك نحو : صاحبٍ وصَحْبٍ، وراكبٍ وركبٍ على قول الجمهور . ينظر : شرح الكافية الشّافية ١٨٨٤/٤، شرح الشّافية ٢٠٢/٢ـ٢٠٤، الارتشاف ٤٨٠/١ "رجب" .

(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) تسميته بالجمع المؤنّث السّالم تسمية الزّجاجيّ (الجمل ص٤)، والشّلوبين (التّوطئة ص١٢١)، وابن عصفور (شرح الجمل ١١٧/١، والمقرّب ٥٠/١)، وابن أبي الرّبيع (الملخّص ١٠٦/١، والبسيط ٢٠٩/١)، وغيرهم .
وأسماه العلاّمة ابن مالكٍ الجمع بـ"ألف وتاء مزيدتين" (شرح عمدة الحافظ ١٣٢/١)، وتبعه أبو حيّان (النّكت الحسان ص٣٦)، وابن هشام (شرح القطر ص١٠٠)، وهذه التّسمية أولى؛ لأنّ التّسمية الأولى ليست حاصرةً؛ لأنّ نحو : "سَجَدَاتٍ" تغيّر فيه المفرد، ونحو : "دريهماتٍ" مسمّاه مذكّرٌ . ينظر : المصدران الأخيران .

(٤-٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) شرح الأزهريّ ص ٢٧، وفيه : "جاءت الهندات" .

(٦) القلادة الجوهريّة ل ٤٠أ .
وقوله : « لوجودها في مفرده » أراد به اللاّم المحذوفة الّتي كانت في المفرد، والّتي هي أصل الألف الموجودة في الجمع؛ لأنّ مفرد "قضاةٍ" و"غزاةٍ" : قاضٍ وغازٍ، وأصلهما قبل الحذف : قاضيٌ وغازوٌ، وعند جمعهما جمع تكسيرٍ على وزن "فُعَلة" قيل : قضاةٌ وغزاةٌ، وأصلهما قبل الإعلال قُضَيَةٌ وغُزَوَةٌ تحرّكت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما؛ فقلبتا ألفاً (ينظر : شرح القطر ص١٠١، التّصريح ٨١/١) .
ولو قال : لكونها منقلبةً عن أصلٍ ـ كما في المصدرين المتقدّمين ـ لكان أوضح، ولكن الشّارح تبع الآثاريّ في هذا التّعبير .

كانت التّاء فيه أصليَّةً كـ: أبياتٍ وأمواتٍ، وحُكِم بأصليَّتها في هذا الجمع لوجودها في مفرده[١] ـ أيضًا ـ .

واعلم أنَّ هذا الجمع لا يختصُّ بمن يعقل، بل يكون لغير العاقل ـ أيضًا ـ كما علمت[٢]، ثمّ إن كان الاسم المؤنّث الّذي يُراد جمعه هذا الجمع صفةً فيُنْظَرُ إن كان له مذكّرٌ فشرطه جمع مذكّره بالواو والنُّون؛ فلا يُجْمع مثل : حمراءَ، وسَكْرَى[٣]، وفعيلٌ بمعنى مفعولٍ[٤]، وفَعُولٌ[٥] بمعنى فاعلٍ[٦]، ومِفْعالٌ[٧]، ومِفْعِيلٌ[٨] هذا الجمع لامتناع جمع مذكّره

---

(١) وذلك أنّ مفردهما "بيتٌ" و"ميتٌ"، والتّاء فيهما أصليّةٌ، وجمعهما على أبياتٍ وأمواتٍ إنّما هو على زنة "أفعالٍ"، وهو من أوزان جموع التّكسير؛ فليس من الجمع الّذي ختم بألفٍ وتاءٍ مزيدتين . ينظر : شرح ملحة الإعراب ص١١٥، شرح القطر ص١٠١ .

(٢) لم يسبق أن تكلّم عنه .

(٣) ينظر : الكتاب ٦٤٧/٣ .
وخالف في ذلك ابن كيسان فأجاز جمع ما كان على أفعل فعلاء كـ: أحمر حمراء، وما كان على فعلان فعلى كـ: سكران سكرى جمع تصحيح مؤنّثٍ ومذكّرٍ .
ينظر : ابن يعيش ٦١/٥، شرح الرّضيّ ٣٧٦/٣، شرح الشّافية ١٧٢/٢ .

(٤) كـ: جريحٍ، بمعنى مجروحٍ، ويرى الرّضيّ في شرح الكافية (٣٣٣/٣) أنّه مع كثرته غير مقيسٍ .

(٥) في النّسختين : "مفعول"، تحريفٌ تصويبه من الوافية ص٢٣٥، والنّصّ منقولٌ عنه . ويأتي مفعولٌ بمعنى فاعلٍ كما قيل في قوله تعالى : ﴿ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ (سورة الإسراء من الآية ٤٥) .

(٦) كـ: صبورٍ، وشكورٍ . ينظر : ابن يعيش ٥٥/٣ .

(٧) كـ: معطارٍ .

(٨) في النّسختين : "فعيل" تحريفٌ تصويبه من الوافية ص٢٣٥، ومثال مفعيل : "منطيق"، وقصد الشّارح من هذه الأبنيّة التّمثيل للصّفات الّتي يستوي فيها المذكّر والمؤنّث . (ينظر فيها : التّسهيل ص٢٥٤، شرح الرّضيّ ٣٣٢/٣، أوضح المسالك ٢٦٩/٤-٢٧٠) فإنّها لا تجمع بالألف والتّاء . ينظر : شرح الجمل لابن خروفٍ ٢٨٢/١ .

بالواو والنُّون[١].

وإن لم يكن له مذكَّرٌ فالشَّرط ألاَّ يكون مجرَّدًا من حرف التَّأنيث نحو : حائضٍ، ويجمع على "حوائض" فإذا اعتبرت اسميَّته بحصول ذلك الشّيء و لم تعتبر الحدوث قيل : حائضةٌ، وجُمِع على حائضاتٍ[١].

وإن كان اسمًا غير صفةٍ يُجْمع بالألف والتَّاء مُطلقًا[٢].

وإذا كان المؤنَّث ممدودًا قُلِبت الهمزة في جمعه واوًا[٣]، وإن[٤] كان ثالثه ألفًا بعدها تاء التّأنيث[٥] الموقوف عليها بالهاء[٦] عند السَّكت[٧]

---

(١) الوافية شرح الكافية ص٢٣٥ .

(٢) السّابق ص٢٣٥-٢٣٦، وينظر شرح المقدّمة الكافية ٨٢٣/٣ .
وهذا الإطلاق غير سديدٍ فإنّ ما يُجْمع بالألف والتّاء نوعان : قياسيٌّ، وسماعيٌّ، يقول ابن مالكٍ في التّسهيل (ص٢٠) : « يُجْمَع بالألف والتّاء قياسًا : ذو تاء التّأنيث مطلَقًا، وعلم المؤنّث مطلقًا، وصفة المذكّر الّذي لا يعقل، ومصغّره، واسم الجنس المؤنّث بالألف إن لم يكن فعلى فعلان، أو فعلاء أفعل، غير منقولين إلى الاسميّة حقيقةً أو حكمًا، وما سوى ذلك مقصورٌ على السّماع » .
وينظر : شرح التّسهيل ١١٢/١-١١٣، شرح الرّضيّ ٣٨٨/٣-٣٩٠، الارتشاف ٢٧١/١-٢٧٣، الهمع ٦٩/١، حاشية (٣) ص٥٧ من شرح التّذور، وينظر : ما سيأتي ص ٣٨٢ و٣٨٣ .

(٣) كـ: صحراء وصحراوات .

(٤) ز : "وإذا" .

(٥) يسمّيها الكوفيّون هاء التّأنيث (ينظر : معاني القرآن ١٢٩/١)، واستعمل سيبويه المصطلحين (ينظر : الكتاب ١٦٦/٤ و ٢٣٨)، والّذي يرجّحه الجمهور أنّ استعمال التّاء هو الأصحّ . ينظر : المنصف ١٥٩/١-١٦١، شرح الشّافية ٢٨٨/٢-٢٨٩، مصطلحات النّحو الكوفيّ ص١٣٣-١٣٧ .

(٦) هذا عند الجمهور، وبعض العرب يقف بالتّاء (ينظر : الكتاب ١٦٧/٤)، وهي لغة طيّء (ينظر : شرح السّيرافيّ ١١٩/١، لسان العرب ٨/١٥ "ها")، وأهل اليمن (شرح التّصريف ص٢٦٠)، وهو على تشبيه الوقف بالوصل (ينظر : الخصائص ٣٠٤/١) .

(٧) السّكت مصطلحٌ كوفيٌّ (ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٩/١ و٤٤١ و٣٣٢/٢)، ⇦

قُلِبت ألفه إلى أصلها كما في التّثنية[١]، فتقول في جمع غزاةٍ : غزواتٍ، وفي جمع فتاةٍ : فتياتٍ[٢].

وأُلْحِق بهذا الجمع "أولاتٍ"[٣]، وإن لم يكن جمعًا، وإنّما هو اسم جمعٍ، كما حُمِلَ "أولو"[٤]على جمع المذكّر السّالم[٥].

وتكون الضّمّة ـ أيضًا ـ علامة للرّفع في الفعل الْمُضارع الّذي لم يتّصل بآخره شيءٌ يُوجِب بناءه كـ: يضربُ، ويخشى[٦]، وإلى ذلك الإشارة[٧] بقوله :

..... وَكُلُّ فِعْلٍ مُعْرَبٍ كَـ: يَاتِي

⇦

ويقابله الوقف عند البصريّين (الكتاب ٤/١٤٤، وغيرها) . ينظر : مصطلحات النّحو الكوفيّ ص١٥٨ .

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب ص١١٢-١١٣، والنّصّ منقولٌ منه باختصارٍ .

(٢) ز : « قناة قنيات »، وهو موافقٌ لما في شرح الملحة ص١١٣ .

(٣) بمعنى صاحباتٍ كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَـٰتِ حَمْلٍ ﴾ (سورة الطّلاق من الآية ٦) .

وأُلْحِقَ به ـ أيضًا ـ ما سُمِّيَ به كـ: أذرعاتٍ، ويجوز فيه ثلاثة أوجهٍ :

١ ـ أن يُعْرب بإعراب الجمع بألف وتاءٍ مع التّنوين .

٢ ـ أن يُعْرب الإعراب السّابق مع ترك التّنوين .

٣ ـ أن يُعْرب إعراب ما لا ينصرف، وهو منسوبٌ للكوفيّين .

ينظر : الكتاب ٣/٢٣٣-٢٣٤، المقتضب ٤/٣٧-٣٨، ابن يعيش ١/٤٦-٤٧ و٩/٣٤، التّذييل والتّكميل ١/١٥٤-١٥٧، أوضح المسالك ١/٨٧-٨٨ .

(٤) في الأصل : "أُلوا"، وفي "ز" : "أولوا" خطأٌ من النّاسخين، وينظر في تعليل كتابة "أولو" : الشّافية ص١٤٤، التّسهيل ص٣٧٧، المساعد ٤/٣٧٨ .

(٥) ينظر : ص٣٥٥ .

(٦) شرح الأزهريّ ص٢٧ .

(٧) ز : "أشار" .

وخرج بذلك ما إذا اتَّصل بآخره ما يُوجب بناءه كـ: نون النِّسوة[١] نحو : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[٢]، أو[٣] نون التّوكيد[١] نحو : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾[٤]، أو يَنقُل إعرابه كـ: ألف الاثنين نحو : يضربان، أو واو الجمع نحو : يضربون، أو ياء المخاطبة نحو : تضربين[٥].

فَعُلِمَ أنَّ الضَّمَّة تكون علامةً للرَّفع في أربعة مواضع :

في الاسم المفرد، وجمع التَّكسير، وجمع المؤنَّث السَّالم[٦]، والفعل الْمضارع الّذي لم يتَّصل بآخره شيءٌ[٧].

وأمَّا الواو فتكون علامةً للرَّفع في موضعين :

الأوّل : **في جَمْعِ الذُّكُورِ**[٨] **السَّالِمِ** نحو : جاء الزَّيدون، **والصَّالِحُونَ هُمْ أُولُو الْمَكارِمِ** ـ وسُمِّي سالمًا لسلامة بناء المفرد فيه، مع قطع النَّظر عن زيادة الواو والنُّون، أو الياء والنُّون ـ[٩]، فـ: الزَّيدون **والصَّالحون** : فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الواو[١٠] نيابةً عن الضَّمَّة؛ لأنَّه جمعُ مذكَّرٍ

---

(١) تقدّم ذِكْرُ حُكْم المضارع معهما . ينظر : ص٣٣٤ مع الحاشية (٩) .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٢٨، وبدايتها : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ .

(٣) ز : "أو"، وهو مخالفٌ لشرح الأزهريّ المنقول عنه النّصّ .

(٤) سورة يوسف من الآية ٣٢، وتمام الآية : ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّٰغِرِينَ ﴾ .

(٥) من قوله : « يوجب » إلى هنا نقلٌ عن شرح الأزهريّ ص ٢٧ .

(٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) المتن ص ٧ .

(٨) ز : "المذكر" .

(٩) شرح الأزهريّ ص٢٨ بتصرّفٍ .
وحدّ جمع المذكّر السّالم : ما دلَّ على أكثر من اثنين بزيادةٍ في آخره مع سلامة بناء واحده . ينظر : شرح الحدود النّحويّة ص ٩٢ .

(١٠) إعراب جمع المذكّر السّالم بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا على اللّغة الفصحى (تنظر اللّغات فيه في : الارتشاف ٢/٥٦٨ "رجب") مذهب الكوفيّين، وقطربٍ، والزّجّاج، والزّجّاجيّ (الجمل ص٣ و٤ و٥ و٩)، وهو اختيار عددٍ من المتأخّرين كـ:

سالمٌ، والنُّون عوضٌ عن الحركة والتّنوين في المفرد[١].

تنبيهٌ

[٢]أُلْحِق بالجمع المذكور[٣] ألفاظٌ، منها : أولو[٤] - وهو اسم

ابن معطٍ (الفصول الخمسون ص١٦٢)، وابن الحاجب (الإيضاح في شرح المفصّل ٥٣٦/١، شرح المقدّمة الكافية ٢٤٥/١)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص١٣، وشرح التّسهيل ٧٠/١)، وشرّاح الألفيّة .

وهناك مذاهب أخر من أبرزها : أنّ الواوَ أو الياء حرف الإعراب فهما بمنزلة الدّال من زيدٍ، ويكون الإعراب حينئذٍ مقدّرًا، ويُنسَب هذا المذهب لسيبويه (وهو ظاهر كلامه في الكتاب ١٧/١، وينظر : آراء سيبويه ص٢٤٩-٢٥٢)، وهو ما يرجّحه عددٌ من المتقدّمين .

ينظر في هذه المسألة : الإيضاح في علل النّحو ص١٣٠-١٣٤ و١٤١، شرح السّيرافي ٢١٩/١-٢٢٤، الإنصاف ٣٣/١، أسرار العربيّة ص٥١، التّبيين ص٢٠٣-٢١٠، اللّباب ١٠٣/١-١٠٥، شرح الجمل ١٢٢/١-١٢٤، شرح التّسهيل ٧٣/١، شرح الرّضيّ ٨٥/١-٨٧، التّذييل والتّكميل ٢٨٧/١-٢٩٥، الهمع ١٦١/١ .

(١) هذا مذهب المبرّد (المقتضب ٥/١ و١٥٥/٢)، والسّيرافيّ (شرح الكتاب ٢٢٦/١)، والفارسيّ (الإيضاح العضديّ ٦٧/١، البغداديّات ص٤٨٧)، وعبد القاهر (المقتصد ١٨٧/١ و ١٩٠)، ونُسِب لسيبويه في عددٍ من المصادر، ونفاه الصَّفّار عنه (شرح الكتاب ٣٠٥/١ و ٣٠٧)، وينظر : الكتاب ١٨/١، آراء سيبويه ص ٢٥٣-٢٥٥ .

وفي هذه النّون ونون المثنّى مذاهب أخر من أشهرها :

١ - أنها لرفع توهّم الإضافة والإفراد، وهو مذهب ابن مالكٍ .

٢ - أنّها عوضٌ من التّنوين، وسيذكره الشّارح ص٨٠١، وتنظر الحاشية (٣) .

ينظر في هذه المذاهب ومناقشتها : شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٣٠٥/١-٣١١، شرح التّسهيل ٧٥/١-٧٦، شرح الرّضيّ ٨٨/١-٨٩، التّذييل والتّكميل ٢٩٥/١-٢٩٩ و٣٠١ و٣٠٢، الهمع ١٦٣/١-١٦٤ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « إلى التّسعين » نقلٌ عن توضيح المقاصد ٩٥/٩-٩٦ بتصرّفٍ .

(٣) ز : "المذكر" .

(٤) في النّسختين : "أولوا"، وزيادة الألف خطأٌ .

جمعٍ[١] ـ، وأَرَضون[٢] ـ بفتح الرّاء ـ/، وسِنُون ـ بكسر السِّين ـ، وبابه[٣] [٣١/ب
ـ وهو كلّ جمعٍ لثلاثيٍّ[٤] حُذِفَت لامه وعوّض عنها تاء التّأنيث[٥] ـ، وعِلِّيُّون ـ وهو اسمٌ لأعلى الجَنَّةِ[٦] ـ وعشرون، وبابه إلى التّسعين[٧].

---

(١) لـ"ذو" بمعنى صاحبٍ (التّصريح ١/٢٣٩"بحيري")، ويرى أبو حيّان في التّذييل والتّكميل (١/٣١٩) أنّ "أولو" وصفٌ.

(٢) جمع "أرضٍ"، وهو اسم جنسٍ جامدٌ مؤنّثٌ؛ فليس بعاقلٍ، ولا يقبل التّاء.
ينظر: شرح عمدة الحافظ ١/١١٩، شرح الأشمونيّ ١/٨٣-٨٤.

(٣) نحو: عضين، وعزين، وثُبين. ينظر: أوضح المسالك ١/٧٤، التّصريح ١/٢٤٢-٢٤٤ "بحيري".

(٤) ز: «جمع ثلاثي».

(٥) ولم يكسّر، وهذا القيد مهمٌّ، لِيُخْرِجَ نحو: شاةٍ، وشفةٍ؛ لأنّهما كُسِّرا على: شياهٍ، وشفاهٍ. ينظر: أوضح المسالك ١/٧٤-٧٥.

(٦) وقيل: السّماء السّابعة، وقيل غير ذلك. ينظر: تفسير ابن جريرٍ ١٢/٤٩٣.

(٧) تنقسم الألفاظ الْمُلْحَقَةُ بهذا الجمع أربعة أقسامٍ:
١ ـ أسماء جموعٍ، وهي: أولو، وعالَمُون، وعشرون وبابه.
٢ ـ جموع تكسيرٍ، وهي: أرَضون، وسِنون، وبابه، وبَنون، وحَرّون.
٣ ـ جموع تصحيحٍ لم تستوف الشّروط كـ: أهلون، ووابلون؛ لأنّهما ليسا علمين، ولا صفتين، ولأنّ وابلاً لغير عاقلٍ، وذكر المراديّ أنّ بعضهم جعل أرضين وسنين من هذا القسم.
٤ ـ ما سُمِّي به من هذا الجمع وما أُلْحِقَ به، كـ: عليّون، وزيدون، مِمّا هو مفردٌ أصله جمعٌ.
ينظر في هذه الأقسام، والأوجه الإعرابيّة الجائزة في القسم الرّابع: شرح التّسهيل ١/٨٠-٨٤، التّذييل والتّكميل ١/٣١٨-٣٢٩، توضيح المقاصد ١/٩٥-٩٦، أوضح المسالك ١/٧٤-٧٧، التّصريح ١/٢٣٩-٢٥٥"بحيري".

فائدةٌ *

يُفْرَق[١] بين نون المثنّى ـ الآتي[٢] ـ والملحق به، ونون الجمع المذكور[٣] والْمُلحق به بأنّها في هذا النّوع[٤] تُفتَحُ[٥]، ولا تُكْسَر إلاّ في الضّرورة كقوله :

عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ ... وَأَنكَرْنَا زَعَانِفَ[٦] آخَرِينِ[٧]

وقوله :

ومَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي ... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ[٨]

---

* الأولى أن تؤخّر هذه الفائدة إلى ما بعد التّنبيه الّذي في ص٣٧٦ .

(١) ما سيأتي حتّى قوله ص٣٦٠: « خليلان » نقلٌ عن توضيح المقاصد ١/٩٩-١٠٢ بتصرّفٍ، وزيادة ذكر صدور الأبيات .

(٢) ينظر ص٣٧٢ .

(٣) في الأصل : « المجموع المذكور »، وفي "ز" : « المجموع المذكورة » تحريفٌ .

(٤) أي : في جمع المذكّر السّالم بدليل استعمال الإشارة للقريب، ولو صرّح الشّارح لكان أحسن .

(٥) ينظر : تعليل ذلك في الحاشية (٢) ص٣٥٨ .

(٦) في النّسختين : "زعايف"، تصحيفٌ .

(٧) البيتُ من الوافر، وهو لجرير بن عطيّة بن حذيفة الخَطَفَى في ديوانه ١/٤٢٩، وروايته فيه : « وبني عبيدٍ » .

ووجه الاستشهاد به : كسر نون جمع المذكّر السّالم في قوله : « آخرينِ » ضرورةً .

وهو من شواهد : ضرائر الشّعر ص ٢١٩، شرح التّسهيل ١/٧٢، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٤٩، شرح الرّضي ٣/٣٦٩ (برواية : وبني رياحٍ)، توضيح المقاصد ١/٩٩، المساعد ١/٤٥، شفاء العليل ١/١٤٢، تعليق الفرائد ١/٢١٧ .

وابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية (١/٢٠٠) يجعل كسر النّون في هذا البيت لغةً، وتبعه الأشمونيّ في شرح الألفيّة (١/٨٩) .

وأجاز ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (١/٨٥)، والرّضيّ في شرح الكافية (٣/٣٧٠) أن تكون الكسرة كسرة إعرابٍ .

وابن هشامٍ في أوضح المسالك (١/٨٥) يجعل الكسر جائزًا بعد الياء في الشّعر .

وينظر : التّذييل والتّكميل ١/٢٧٨، تخليص الشّواهد ص٧٢، الخزانة ٨/٦ .

(٨) البيتُ من الوافر، وهو لسحيم بن وثيلٍ الرّياحيّ في الأصمعيّات ص١٩، وروايته فيها :

⇦

وفي ذلك النَّوع[١] تُكْسَر[٢]، لكن فتحها[٣] مع الياء[٤] لغةٌ حكاها

⇦

وماذا يَدَّرِي الشّعَراءُ مِنّي ... وقد جاوزتُ رَأْسَ الأربعينِ

ومعظم المصادر المتقدِّمة على روايته بـ: « يدّري »، ومعناه : يختل؛ وهذا البيتُ من قصيدته الّتي مطلعُها :

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا ... مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وسيأتي الاستشهاد به ص٤٩٦ .

ووجه الاستشهاد به : كسر نون الجمع في قوله : « الأربعين » ضرورةً .

وهو من شواهد : سرّ الصّناعة ٦٢٧/٢، ابن يعيش ١٣/٥-١٤، ضرائر الشّعر ص٢٢٠، شرح التّسهيل ٨٦/١، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٤٩، توضيح المقاصد ٩٩/١، شرح اللّمحة ٢٨٢/١، شفاء العليل ١٤٢/١، جواهر الأدب ص١٥٥ .

وابن عقيل في شرح الألفيّة (٧٠/١) يجعل الكسر شاذًّا، بينما يجعله ابن هشامٍ في أوضح المسالك (٨٢/١) جائزًا بعد الياء في الضّرورة .

وبعض النّحاة يرى أنّ الكسرة كسرة إعرابٍ . ينظر : المقتضب ٨٦/١، شرح الرّضيّ ٣٨٣/٣، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢٨٩/١، التّخمير ٣٣٤/٢، التّهذيب الوسيط ص٣٧٨، لباب الإعراب ص١٣١ .

وبعض النّحاة يخرِّجُ الكسر على أنّه لغةٌ . ينظر : شرح التّسهيل ٨٦/١، أوضح المسالك ٨٢/١، جواهر الأدب ص١٥٥، التّصريح ٧٩/١ .

وينظر : التّذييل والتّكميل ٢٧٩/١، تخليص الشّواهد ص٧٢، الهمع ١٦٥/١، الخزانة ٦/٨ .

(١) أي : في المثنّى بدليل استعمال اسم الإشارة للبعيد .

(٢) كُسِرَت نون المثنّى لعلّتين :

١ ـ لالتقاء السّاكنين الألف والنّون في قولك : مسلمان، والياء والنّون في : مسلمَين .

٢ ـ للفرق بينهما وبين نون الجمع .

وفُتِحت النّون في الجمع نظرًا لثقل الجمع فاختير له الفتح، وقيل غير ذلك . ينظر : شرح السّيرافيّ ٢٣٠/١، علل النّحو ص١٦٤، التّذييل والتّكميل ٢٣٦/١-٢٣٨ .

(٣) لا يعرف البصريّون في نون المثنّى إلاّ الكسر . التّذييل والتّكميل ٢٣٨/١، تخليص الشّواهد ص٧٨ .

(٤) في النّسختين : "المبا" تحريفٌ .

الكِسائيُّ[(١)]،[(٢-والفرَّاء-٢)]، وأجازها بعضهم[(٣)] مع الألف مستدِلاً بقوله :

أَعْـرِفُ مِنْهَـا الأَنْـفَ والعَيْنَانَـا
وَمِنْخَرَيْـنِ أَشْـبَهَا[(٤)]ظَبْيَانَـا[(٥)]

---

(١) عن بني زياد بن فقعسٍ . التّذييل والتّكميل ٢٣٨/١، تخليص الشّواهد ص٧٨، تعليق الفرائد ١٩٥/١ .

والكسائيُّ هو : عليّ بن حمزة بن عبد الله، أبو الحسن الكسائيّ، لُقّب بذلك لأنّه أحرم في كساء، قرأ القرآن على حمزة، وتعلّم النّحو على معاذ بن مسلم الهرّاء، وأخذ عن الخليل، وشافه الأعراب، وهو أحدُ القرّاء السّبعة، وإمام الكوفيّين في النّحو واللّغة، وقرين سيبويه، وكانت بينهما المناظرة الشّهيرة، من أبرز تلاميذه : الفرّاء، وهشامٌ الضّرير، وأبو عبيدٍ القاسم بن سلاّم، من مؤلّفاته : معاني القرآن (ط مجموعاً من مصادر مختلفة)، ما تلحن فيه العامّة (ط)، تُوفّي بالرّيّ سنة ١٨٩هـ .

ينظر في ترجمته : مراتب النّحويّين ص١٢٠، تاريخ بغداد ٤٠٣/١١، طبقات النّحويّين ص١٣٨، إنباه الرّواة ٢٥٦/٢، معرفة القرّاء ١٠٠/١، إشارة التّعيين ص٢١٧، غاية النّهاية ٥٣٥/١، بغية الوعاة ١٦٢/٢ .

(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .

وتنظر حكاية الفرّاء في معاني القرآن له ٤٢٣/٢، وفي التّذييل والتّكميل (١٣٨/١) : قال الفرّاء : « هي لغةٌ لبعض بني أسد »، ومثله في تخليص الشّواهد ص٧٨، وتعليق الفرائد ١٩٥/١ .

والفرّاء هو : يحيى بن زياد بن عبد الله الدّيلميّ، أبو زكريّا، لُقّب بالفرّاء لأنّه كان يَفْري الكلام ـ أي : يحسنه ـ، أخذ عن الكسائيّ، وشافه الأعراب، كان زعيم الكوفيّين بعد شيخه، قيل عنه : إنّه أمير المؤمنين في النّحو، وكان معتزليًّا، من أبرز تلاميذه : ابن السّكّيت، وسلمة بن عاصم، ومن مصنّفاته : معاني القرآن (ط)، الحدود، الوقف والابتداء، المذكّر والمؤنّث (ط)، تُوفّي سنة ٢٠٧هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات النّحويّين ص١٤٣، نزهة الألبّاء ص ٩٨، معجم الأدباء ٢٩/٢٠، إنباه الرّواه ٧/٤، إشارة التّعيين ص ٣٧٩، بغية الوعاة ٣٣٣/٢ .

(٣) كالسّيرافيّ (شرح الكتاب ٢٣٤/١)، وابن جنّي (سرّ الصّناعة ٤٨٩/٢)، وغيرهم . تنظر المصادر المثبتة في : الحاشية (٥) في وجه الاستشهاد .

(٤) "ز" : "أشبهتا" وهو تحريفٌ، وعليه ينكسر وزن البيت .

(٥) البيتان من مشطور الرّجز، وهما لرجلٍ من بني ضبّة في نوادر أبي زيدٍ ص١٦٨، وقيل :

وضَمُّ نونه مع الألف لغةٌ[١] حكاها الشَّيبانيّ[٢]، وحكى عن العرب[٣]: "هما خليلانُ" يا فتى .

ثُمَّ إذا[٤] كان آخر الاسم الّذي يُرَادُ أن يُجْمَع الجمع المذكور ياءٌ

⇦

إنّهما لرؤبة، وهما في ملحقات ديوانه ص١٨٧، ونفي العينيّ في المقاصد النّحويّة (١٨٤/١) ذلك، وصحّح قول أبي زيدٍ .

ووجه الاستشهاد بهما : فتح نون المثنّى مع الألف في قوله : « والعينانا » و« ظبيانا » .

والبيتان من شواهد : شرح السّيرافيّ ٢٣٤/١، سرّ الصّناعة ٤٨٩/٢، ابن يعيش ٦٧/٤ و ١٤٣، شرح الملوكيّ ص١٧٦، ضرائر الشّعر ص٢١٨، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢٧٤/١، توضيح المقاصد ١٠١/١ (الأوّل منهما)، شرح ابن عقيلٍ ٧٢/١، تعليق الفرائد ١٩٦/١، شرح الأشمونيّ ٩٠/١ .

وبعض النّحاة لا يجيز الفتح إلاّ مع الياء، ولذا قال ابن عصفور في هذا الرّجز : إنّه لا يُعْرَفُ قائلُه (شرح الجمل ١٥٠/١)، وإنّه مصنوعٌ (المقرّب ٤٧/٢)، وقال بالثّاني ابن هشامٍ (شرح اللّمحة ٢٧١/١)، وقد سبق في صدر هذه الحاشية توثيقه بما يجعل الطّعن فيه غير صحيحٍ .

وقد أُورد شاهدًا على لغة إلزام المثنّى الألف في : شرح الرّضيّ ٢٣٩/٣، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢٧٤/١ .

وينظر : التّذييل والتّكميل ٢٣٨/١-٢٣٩، تخليص الشّواهد ص٨٠، الهمع ١٦٥/١ .

(١) نصّ عددٌ من النّحاة على شذوذها . ينظر : سرّ الصّناعة ٤٨٩/٢، ابن يعيش ١٤٣/٤، تعليق الفرائد ١٩٧/١ .

(٢) هو : إسحاق بن مِرَارٍ، أبو عمرو الكوفيّ، وهو مولىً وليس من شيبان، وإنّما نُسِب إليهم لتأديبه أولادَهم، وقيل : لتأديبه ولد الرّشيد الّذين كانوا في حِجْر يزيد بن مزيد الشّيبانيّ، وهو عالمٌ باللّغة، جامعٌ لأشعار العرب، وهو أحد شيوخ الإمام أحمد، من مصنّفاته : الجيم (ط)، تُوفّي سنة ٢٠٦هـ، وقيل : سنة ٢١٠هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات النّحويّين ص٢١١، تاريخ بغداد ٣٢٩/٦، نزهة الألبّاء ص٩٣، معجم الأدباء ٧٧/٦، إنباه الرّواة ٢٥٦/١، بغية الوعاة ٤٣٩/١ .

(٣) حكاية الشّيبانيّ : "هما خليلانُ" تنظر في : شرح التّسهيل ٦٢/١، التّذييل والتّكميل ٢٤١/١، توضيح المقاصد ١٠٢/١، تعليق الفرائد ١٩٧/١ .

(٤) ز : "إن" .

قبلها كسرةٌ نحو : "القاضي" حُذفت؛ فيقولون : جاء القاضُون[1] ، أصله : "القاضِيُون" نُقِلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد سَلْب حركته طلبًا للخفَّة، وحُذفت الياء لالتقاء السَّاكنين[2].

ورأيت القاضين[3]، ومررت بالقاضين[5]، نُقِلَت حركة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركته طلبًا للخِفَّة، وحُذفت[4] فَفُعِلَ فيها ما فُعِلَ في حالة الرَّفع[5] .

وإن كان اسمًا مقصورًا نحو : "الْمُصْطفى" حُذِفت ألفه، وبقي ما قبلها مفتوحًا لعدم موجب تغييره[6].

وتقول : رأيت المصطفَين، ومررت بالمصطفَين، فَفُعِلَ فيهما ما فُعل في حالة الرَّفع، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنتُمُ الأَعْلَونَ ﴾[7]، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ ﴾[8].

وتُحْذَف نون الجمع ونون المثنَّى لأجل الإضافة[9]؛ لئلاّ

---

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « موجب تغييره » نقلٌ عن الوافية شرح الكافية ص٢٣٢ .

(٢) المشهور أن يُقال : اسْتُثْقِلَت الضّمّة على الياء فَحُذِفَت؛ فالتقى ساكنان، فحُذفت الياء للتخلّص من التقائهما، وقُلِبَت الكسرة الّتي قبل الواو ضمّةً لمناسبة الواو .
ينظر : تصريف الأسماء ص١٩٣ .
والشّارح في هذا التّوجيه تابعٌ لركن الدّين في الوافية كما سبق، وقد وجدت الأزهريّ في التّصريح (٥٣/٥) يذكر التّوجيهين .

(٣) في الأصل : "القاضيين" تحريفٌ .

(٤) أي : للتّخلّصّ من التقاء السّاكنين .

(٥) تفارق حالة الرّفع حالتي النّصب والجرّ في قلب الكسرة ضمّةً لمناسبة الواو .
ينظر : شرح التّسهيل ٩٥/١ .

(٦) وذلك في : جاء المصطَفون . ينظر : المصدر السّابق، التّصريح ٥٢/٥-٥٣ .

(٧) سورة آل عمران من الآية ١٣٩، سورة محمّد ﷺ من الآية ٣٥ .

(٨) سورة ص الآية ٤٧ .

(٩) كما تقول : جاءني صاحبا عمرٍو، وجاء محبّو زيدٍ، وقد تُحْذَفُ لغير ذلك . ينظر :
⇦

يؤذنا[١] بالانفصال[٢].

[٣٢/أ] [٣]وإعراب هذين النّوعين جار على / خلاف القياس من جهة إعرابهما بالحروف، ومن جهة أنَّ رفع المثنّى ليس بالواو - كما ستعرفه -[٤]، وأنَّ نصبهما ليس بالألف .

وعلّة ذلك : أنّهما فرعان على الآحاد، والإعراب بالحروف فرعٌ على الإعراب بالحركات، فإنّهما لو جعل إعرابهما حالة الرَّفع بالواو، وحالة النَّصب بالألف، وحالة الجرّ بالياء لالتبس المثنّى بالمجموع لاسيَّما حالة الإضافة[٥]، ولو جُعِل إعراب الجمع كذلك دون المثنّى لبقي المثنّى بلا إعرابٍ فوزّعت هذه الحروف عليهما .

وجعلوا إعراب المثنّى حالة الرَّفع بالألف - كما يأتي [٦]- لوقوعها ضمير المرفوع[٧] المثنّى نحو : ضربا ويضربان، وإعراب المجموع حالة الرَّفع بالواو لوقوعها ضمير المرفوع المجموع نحو : ضربوا ويضربون،

شرح التّسهيل ١/٦٢، التّذييل والتّكميل ١/٢٤١-٢٤٥ .

(١) في النّسختين : "يؤذن" .

(٢) ينظر: ما سيأتي ص٨٠١ مع الحاشية (١) .

(٣) ما سيأتي حتّى قوله : « فضلةٌ » نقل بتصرّفٍ عن الوافية شرح الكافية ص١٧-١٨ .

(٤) ينظر : ص٣٧٢ .

(٥) وذلك لأنّ النّون تسقط حال الإضافة؛ فلا يمكن الاستدلال بحركتها، وأمّا الاستدلال بانفتاح ما قبل حرف التّثنية وانضمام ما قبل حرف الجمع فإنّه يسقط في جمع المقصور؛ فيلتبس بتثنيّة الصّحيح .

ينظر : الإيضاح في علل النّحو ص١٢٣-١٢٩، شرح السّيرافيّ ١/٢١٥-٢١٨ و٢٢٤-٢٢٥، شرح الصَّفّار ١/٣٠٢-٣٠٥، ابن يعيش ٤/١٣٨-١٣٩ .

(٦) ز : "سيأتي"، وينظر : ص٣٧٢ .

(٧) ز : « ضميرًا للمرفوع » .

وأتبعوا النّصب فيهما الجرَّ - كما يأتي [١] - لمناسبته[٢] له من جهة أنَّ كُلاًّ منهما فضلةٌ؛ فتنبَّه لذلك فإنّه مبهمٌ[٣].

ثُمَّ أشار النّاظم[٤] إلى الموضع الثّاني بقوله : **كَمَا أَتَتْ** أي : الواو علامةً للرَّفع **في الخَمْسَةِ**[٥] **الأَسْمَاءِ** [٦-أي : في الأسماء الخمسة-٦]، **وَهِيَ الَّتِي تَأْتِي فِي النَّظم عَلَى الْوَلاَءِ : أَبٌ و أَخٌ** - وهما معروفان -، **وحَمٌ** - وهو أبو الزَّوج، ونحوه من أقاربه، وقد يُطْلَقُ على أقارب الزَّوجة[٧] -، **وَفُو**[٨]، **وذُو** بمعنى صاحبٍ؛ لِيُحْتَرَزَ به عن "ذو الموصولة" في لغة طيّء[٩]؛ فإنّها مَبنيَّةٌ على الأعرف[١٠].

---

(١) ينظر: ص٣٨٤ و٣٨٧ .

(٢) في النّسختين : "لمناسبة" .

(٣) ز : "مهم" .

(٤) ز : « النّاظم رحمه الله تعالى » .

(٥) سيأتي أنّها ستّةٌ، وأنّ النّاظم في عدّها خمسةً متابعٌ لأصلِه .

(٦-٦) ساقطٌ من "ز" . ومراد الشّارح أنّ النّاظم قدّم الصّفة وأضافها إلى الموصوف .

(٧) توضيح المقاصد ٧٢/١، وينظر : اللّسان ٣١٣/٣ (حمأ)، القاموس المحيط ١٠١/١ (حمأ) .

(٨) بمعنى : "فم" .

(٩) قبيلةٌ قحطانيّةٌ ينتهي نسبها إلى طيّءٍ - واسمه جُلْهُمَة - بن أدد بن زيد بن يشجب، سُمّيَ طيّء لكونه أوّل من طوى المشاهد في ذلك الزّمان .
ينظر في بطون طيّء : نسب معدّ /١٣٤ و٢١٨، جمهرة أنساب العرب ص٢٦٨، نهاية الأرب ص٣٢٦ .

(١٠) توضيح المقاصد ٧١/١ .
وقد تعرب ذو الموصولة "الطّائيّة" بالحروف، والأشهر فيها الإفراد والتّذكير، ورُوي تثنيتها، وجمعها، وتأنيثها . ينظر في "ذو الطّائيّة" : الأصول ٢٦٢/٢، التّبصرة ٥٢٠/١، المخصّص ١٠٢/١٤، الأزهية ص٢٩٥، أمالي ابن الشّجريّ ٥٥/٣، ابن يعيش ١٤٧/٣، المقرّب ٥٦/١-٥٩، شرح الكافية الشّافية ٢٧٤/١، شرح التّسهيل ⇦

يُقَال : هذا أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مالٍ؛ فكلُّها تُرْفَع بالواو نيابةً عن الضَّمَّة[١]، و "أبو" مضافٌ، والكاف مضافٌ إليه، وكذا البواقي .

ويُشْتَرط كونها مُفردةً، مكبَّرةً، مضافةً لغير ياء المتكلِّم[٢] كما أفاده بقوله :

..... جَرَى كُلٌّ مُضافًا مُفْرَداً مُكَبَّرا

وأسقط[٣] كأصله[٤] "الهنُ" تبعًا للفرَّاءِ[٥]، والزَّجَّاجيِّ[٦]؛ لأنَّ إعرابه

⇦

١٩٩/١، شرح الرّضيّ ٢٣/٣، الارتشاف ٥٢٧/١-٥٢٨، تخليص الشّواهد ص٥٣-٥٥، تعليق الفرائد ٢٠٥/٢-٢٠٦، الهمع ٢٨٩/١ .

(١) شرح الأزهريّ ص٢٨ .

(٢) شرح الأزهريّ ص٢٨، وينظر : التّوطئة ص١٢١-١٢٢، شرح الرّضيّ ٧٦/١، الارتشاف ٤١٨/١ .

(٣) أي : النّاظم .

(٤) المتن ص٨ .

وممّن أسقطه - أيضًا - ابن كيسان (الموفّقيّ ص١٠٦)، وصدر الأفاضل (التّخمير ٢٠٦/١) .

(٥) ينظر : شرح المقدِّمة الجزوليّة ٣٤٤/١، التّوطئة ص١٢٥، التّذييل والتّكميل ١٦٣/١، الارتشاف ٤١٥/١، توضيح المقاصد ٧٢/١، الهمع ١٢٢/١-١٢٣، شرح الأشمونيّ ٦٩/١ .

(٦) الجمل ص ٣-٥ .

والزّجّاجيّ هو : عبد الرّحمن بن إسحاق، أبو القاسم، لُقّب بالزّجّاجيّ نسبةً إلى شيخه أبي إسحاق الزّجّاج، أخذ عنه، وعن ابن السّرّاج، وابن كيسان، والأخفش الأصغر، وغيرهم، من مصنّفاته : الجمل (ط) - وهو من الكتب الّتي نالت حظوةً -، مجالس العلماء (ط)، اللاّمات (ط)، الإيضاح في علل النّحو (ط)، تُوفّي سنة ٣٣٩هـ أو سنة ٣٤٠هـ .

ينظر في ترجمته : نزهة الألبّاء ص٣٠٦، إنباه الرّواة ١٦٠/٢، إشارة التّعيين ص١٨٠،

⇦

بالحروف لغةٌ قليلةٌ[١]، وهو[٢] كنايةٌ عن / اسم جنسٍ[٣]، قال في [٣٢/ب]
الصِّحاح[٤]: « كلمة كنايةٍ، ومعناه : شيءٌ »، وقال ابن الدّهّان[٥]: « هو كنايةٌ عمَّا يُقلّل[٦]، وكَثُرت الكناية به عن الفَرْج خاصّةً » .

فإن أُضِيفت هذه الأسماء إلى ياء المتكلِّم أُعْرِبت بحركاتٍ مقدَّرةٍ على ما قبل الياء، وكُلُّها تُفْرد عن الإضافة إلاّ "ذو"[٧]، ويُبْدَل من واو "فوك" - إذا أُفْرِدت - ميمٌ[٨]، وثُبوتها مع الإضافة

⇦

سير أعلام النّبلاء ١٥/٤٧٥، بغية الوعاة ٢/٧٧ .

(١) شرح الأزهريّ ص٢٩، وينظر : شرح المقدّمة الجزوليّة ١/٣٤٤، شرح القطر ص٩٣ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « خاصّةً » نقلٌ عن توضيح المقاصد ١/٧٣، ونصُّه : « والهن كنايةٌ ... » .

(٣) ينظر : المفصّل ص٣٢ .

(٤) ٦/٢٥٣٦ (هنو) .

(٥) هو : سعيد بن المبارك بن عليٍّ البغداديّ الأنصاريّ، أبو محمّدٍ، من أعيان النّحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربيّة، من مصنّفاته : شرح الإيضاح، الغرّة في شرح اللّمع (خ)، تُوفّي سنة ٥٦٩هـ .
ينظر في ترجمته : معجم الأدباء ١١/٢١٩، إنباه الرّواة ٢/٤٧، إشارة التّعيين ص١٢٩، بغية الوعاة ١/٥٨٧ .
وينظر في قوله هذا : توضيح المقاصد ١/٧٣، ولم أقف عليه في "الفصول في العربيّة"، ولا في "الغرّة"؛ لأنّ ما وصلنا منه ناقصٌ . ينظر : اللّمع ص٣١-٣٢ (المقدّمة) .

(٦) ز : "يقال" تحريفٌ .

(٧) فإنّه يلازم الإضافة إلى اسم جنس كـ:"عِلْمٍ" ونحوه، أمّا إضافته إلى الضّمير ففيها خلافٌ . ينظر : ابن يعيش ١/٥٣، التّذييل والتّكميل ١/١٦٠، وينظر في تعليل امتناعه عن الإفراد : أمالي ابن الشّجريّ ٢/٢٤٦، شرح المقدّمة الجزوليّة ١/٣٦١ .

(٨) فيقال : فمٌ، أصله : فَوْهٌ - وقيل : فَوَهٌ - حُذِفت الهاء تخفيفًا؛ فبقي الاسم على حرفين ثانيهما حرف ليّن، فكرهوا حذفه لأجل التّنوين لئلاّ يجحفوا بالاسم، فأبدلوا من الواو ميمًا لقربهما في المخرج؛ لأنّهما شفهيّان، هذا عند الجمهور .
ويرى الأخفش أنّ الميم عوضٌ من الهاء؛ فالأصل : "فَوْهٌ" ثُمَّ حصل قلبٌ فصار
⇦

لغةٌ[١]، وإن أُفْرِدت عن الإضافة أُعْرِبت بالحركات[٢].

تنبيهٌ

[٣]في إعراب هذه الأسماء مذاهبُ[٤] أقواها مذهب سيبويهِ[٥]،

⇦

"فهوّ"، ثُمَّ حُذِفت الواو، وأُبْدِلَت الميم من الهاء، وعلى كلا القولين فهذا الإبدال شاذٌّ .
ينظر : الكتاب ٣/٣٦٥ و٤/٢٤٠، المقتضب ٣/١٥٨، مجالس العلماء ص٢٥٠، سرّ الصّناعة ١/٤١٣، التّبصرة ١/٨٦٠-٨٦٢، ابن يعيش ١/٥٣، شرح الشّافية للرّضيّ ٣/٢١٥-٢١٦، تذكرة النّحاة ص١٤٣ .

(١) ينظر في لغات "فم" : شرح المقدّمة الجزوليّة ١/٣٨٨، شرح التّسهيل ١/٤٧، شرح الرّضي ٢/٢٧٣، التّذييل والتّكميل ١/١٦٨، تعليق الفرائد ١/١٥٠ .
ويرى أبو عليٍّ الفارسيّ (المسائل العسكريّة ص١٧٣، البغداديّات ص١٥٥-١٥٩، البصريّات ٢/٨٩٣)، والصّيمريّ (التّبصرة ٢/٨٦١)، وابن بابشاذ (شرح المقدّمة المحسبة ١/١٢٤)، وركن الدّين الأستراباذيّ (شرح الشّافية - رسالة - ص١٣٠٨) أنّه لا يُجْمَع بين الميم والإضافة؛ لأنّ الإضافة تعاقب التّنوين فيؤمن بقاء الاسم على حرفٍ واحدٍ، ويرى ابن القوّاس (شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٢٢٥) أنّ الأجودَ هو الإتيان بالواو، وأنّ الإبدال فيها قليلٌ .
وما قالوه معارضٌ بنصّ سيبويه على جواز ثبوت الميم في الإضافة (الكتاب ٣/٣٦٥ و ٤١٢)، وهو مذهب الجمهور . ينظر : شرح المقدّمة الجزوليّة ١/٣٦٣-٣٦٤، شرح التّسهيل ١/٤٩-٥٠، الارتشاف ١/٤١٨، توضيح المقاصد ١/٧٩، تعليق الفرائد ١/١٥٨، خزانة الأدب ٤/٤١٥ .

(٢) ينظر : الفصول الخمسون ص١٦٠، وتوضيح المقاصد ١/٧٩-٨٠ .

(٣) ما سيأتي حتّى قوله : « عن التّكلّف » نقلٌ عن توضيح المقاصد ١/٦٨-٧٠ بتصرّفٍ .

(٤) بلغت هذه المذاهب اثني عشر مذهبًا، تنظر في : الإنصاف ١/١٧-٣٣، التّبيين ص١٩٣-٢٠٠، ابن يعيش ١/٥٢، شرح الجمل ١/١١٩، شرح التّسهيل ١/٤٣، شرح الرّضيّ ١/٧٧-٧٩، البسيط ١/١٩٣، التّذييل والتّكميل ١/١٧٥-١٨٥، الارتشاف ٢/٨٣٦-٨٣٩"رجب"، الهمع ١/١٢٣ .

(٥) لم يصرّح سيبويه بمذهبه فيها، وإنّما ذكر الأسماء السّتّة عرضًا (ينظر : الكتاب

⇦

والفارسيّ[(١)]، وجمهور البصريّين[(٢)]: أنّها[(٣)] معربةٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الحروف، وأُتْبع فيها ما قبلَ الآخرِ للآخر[(٤)].

١/٤٣٠ و ٢/٥-٧ و ٣/٣٦٠ و٤١٢)، ولكن فهم الجمهور أنّ هذا مذهبه (ينظر : آراء سيبويه ص٢٤٧-٢٤٩، والمصادر المثبتة في الحاشية (٤) ص٣٦٦ .

وابن الحاجب يقول في الإيضاح (١/١١٦) : « وظاهر مذهب سيبويه أنّ له إعرابين : تقديريٌّ بالحركات، ولفظيٌّ بالحروف ...، وهو ضعيفٌ؛ لأنّه خارجٌ عن تقدير كلامهم لتقدير لم يُعْهد مثله، وهو اجتماع إعرابين في كلمةٍ »، ولخّصه الرّضيّ في شرح الكافية (١/٧٧)، وقال : « وهو ضعيفٌ لحصول الكفاية بأحد الإعرابين » .

(١) ينظر : التّعليقة ١/٢٨-٣١، البصريّات ٢/٨٩٦، البغداديّات ص٥٣٩-٥٤٢ .

ونُسِبَ إلى الفارسيّ في بعض المصادر أنّه يرى أنّ هذه الحروف "الواو، والألف، والياء" حروف الإعراب، وتدلّ على الإعراب . ينظر : التّبيين ص١٩٤، شرح الرّضي ١/٧٩، التّذييل والتّكميل ١/١٧٩ .

والفارسيّ : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، أبو عليٍّ، قرأ النّحو على الزّجّاج، وابن السّرّاج، انتهت إليه رئاسة النّحو، وله المصنّفات المشهورة، ومنها : الإيضاح العضديّ في النّحو (ط)، والتّكملة في الصّرف (ط)، والمسائل البغداديّات (ط)، والبصريّات (ط)، والعسكريّة (ط)، والشّيرازيّات (خ)، و الحجّة في القراءات (ط)، تُوفّي سنة ٣٧٧هـ .

ينظر في ترجمته : نزهة الألبّاء ص٣١٥، معجم الأدباء ٧/٢٣٢، إنباه الرّواة ١/٣٠٨، إشارة التّعيين ص٨٣، أبو عليّ الفارسيّ ص٤٥ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤/٢٣١، سرّ الصّناعة ٢/٧٠٠، الإنصاف ١/١٧ .

(٣) ز : "بأنها" .

(٤) فإذا قلت : "جاء أبو زيدٍ" فالأصل : أَبَوُ زيدٍ، ثُمَّ أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أَبُوُ زيد؛ فاستثقلت الضّمّة على الواو فحذفت .

وإذا قلت : "رأيت أبا زيدٍ" فأصله "أَبَوَ زيدٍ" تحرّكت الواو وانفتح ما قبلَها فقُلِبَت ألفًا، وقيل : ذهبت حركة الباء، ثُمَّ حُرّكت إتباعًا لحركة الواو، ثُمَّ انقلبت الواو ألفًا .

وإذا قلت : "مررت بأبي زيدٍ" فأصله "بأَبَوِ زيدٍ"، أُتْبِعَت حركة الباء لحركة الواو؛ فصار "بأَبِوِ زيدٍ"؛ فاستثقلت الكسرة على الواو فحُذفت، ثُمَّ قلبت الواو ياءً لسكونها بعد كسرةٍ . توضيح المقاصد ١/٦٩، وينظر : النّكت الحسان ص٣٧ .

ومذهب قُطْرب[١]، والزِّياديِّ[٢]، والزَّجَّاجيِّ[٣] من البصريِّين، وهشامٍ[٤] من الكوفيِّين في أحد قوليه[٥]، ومن وافقهم[٦] أنَّ إعرابها

---

(١) ينظر : التّبيين ص١٩٤، اللّباب ٩٤/١، التّذييل والتّكميل ١٧٦/١، الارتشاف ٤١٥/١، توضيح المقاصد ٦٩/١، الهمع ١٢٣/١ .
وقطربٌ هو : محمّد بن المستنير، وقيل : أحمد بن محمّد، أبو عليٍّ، لقّبه سيبويه بقطرب ـ وهو دويبّةٌ تدبّ ولا تفتر ـ لمباكرته إيّاه في الأسحار للقراءة عليه، وهو أوّل من صنّف المثلّثات في اللّغة، وكان معتزليًّا، من مصنّفاته : المثلّثات، معاني القرآن، الاشتقاق، الأضداد (ط)، تُوفّي سنة ٢٠٦هـ .
ينظر في ترجمته : طبقات النّحويّين ص١٠٦، تاريخ بغداد ٢٩٨/٣، نزهة الألبّاء ص٩١، إنباه الرّواة ٢١٩/٣، إشارة التّعيين ص٣٣٨، بغية الوعاة ٢٤٢/١ .

(٢) تنظر : المصادر المتقدّمة في الحاشية (١) .
والزّياديّ هو : إبراهيم بن سفيان بن سليمان، أبو إسحاق الزّياديّ؛ نسبةً لزياد بن أبيه، نحويٌّ، لغويٌّ، راويةٌ، قرأ على سيبويه الكتاب و لم يتمّه، روى عن الأخفش، وأبي عبيدة، وغيرهما، وممّن أخذ عنه المبرّد، من مصنّفاته : النّقط والشّكل، الأمثال، تُوفّي سنة ٢٤٩هـ .
ينظر في ترجمته : أخبار النّحويّين البصريّين ص٩٧، نزهة الألبّاء ص٢٠٥، معجم الأدباء ١٥٨/١، إنباه الرّواة ٢٠١/١، بغية الوعاة ٤١٤/١ .

(٣) الجمل ص٣ـ٥ .

(٤) تنظر : المصادر المتقدّمة في الحاشية (١)، والحاشية التّالية .
وهشامٌ هو : هشام بن معاوية الضّرير، أبو عبد الله، أحد تلاميذ الكسائيّ الملازمين له، وله أقوالٌ ترد في كتب النّحو، من مصنّفاته : المختصر، القياس، تُوفّي سنة ٢٠٩هـ .
ينظر في ترجمته : نزهة الألبّاء ص١٦٤، معجم الأدباء ٢٩٢/١٩، إنباه الرّواة ٣٦٤/٣، إشارة التّعيين ص٣٧١، بغية الوعاة ٣٢٨/٢، هشام بن معاوية الضّرير ص ٣٥ وما بعدها .

(٥) في الأصل : "قوله" تحريفٌ .
وقول هشام الثّاني هو : أنّها معربةٌ بالتّغيير والانقلاب في حال النّصب والجرّ، وبعدمه في حال الرّفع . ينظر : المصادر المتقدّمة، ومنهج السّالك ص٧، وهشام بن معاوية الضّرير ص ٧٥ـ٨١ .

(٦) كـ: الحريريّ (شرح الملحة ص٨٨ـ٨٩)، وابن معطٍ (الفصول الخمسون ص١٥٩)،
⇦

بالأحرف[١] المذكورة، وفي شرح التّسهيل[٢]: أنّه «أسهل المذاهب، وأبعدها عن التكلُّف»[٣]، وعبارة النّاظم[٤] تقتضيه .

وفي عبارته[٥] تسامحٌ في أنَّ التزام النّقص[٦] في "أبٍ" وتاليه[٧] كقوله :

بِأَبِـهِ اقْتَـدَى عَـدِيٌّ فِي الْكَـرَمْ وَمَـن يُشَـابِهْ أَبَـهُ فَمَـا ظَلَـمْ[٨]

⇦

وابن الحاجب (شرح المقدّمة الكافية ١/٢٤٤)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص٨، والألفيّة ص٥)، والرّضيّ (شرح الكافية ١/٧٦-٧٧)، والكيشيّ (الإرشاد ص٨٠)، وشُرّاح الألفيّة .

(١) ز : "بالحروف" .

(٢) ١/٤٣، ونصّه : «وهذا أسهل» .

(٣) في الأصل : "التكليف" تحريفٌ .

(٤) ينظر : ص٣٤٣ .

(٥) أي : قوله : «أبٌ أخٌ حمٌ» ينظر : ص٣٤٣ .

(٦) وهو حذف لام هذه الأسماء، وإعرابها بالحركات الظّاهرة على العين كـ: يدٍ .
ينظر : توضيح المقاصد ١/٧٢، المساعد ١/٢٧-٢٨، تعليق الفرائد ١/١٤٨ .

(٧) أي : أخ وحم .

(٨) هذا بيتٌ من الرّجز أو بيتان من مشطوره، وهو رجزٌ يُنسبُ لرُؤْبةَ (ينظر : المقاصد النّحويّة ١/١٢٩، الدّرر اللّوامع ١/١٠٦)، وهو في ملحقات ديوانه ص١٨٢ .
وقوله : «عديٌّ» يعني به عديّ بن حاتم بن عبد الله الطّائيّ - رضي الله عنه -، وفد على النّبيّ ﷺ سنة ٩هـ؛ فأسلم، وكان نصرانيًّا، وثبت في الرّدّة، كان جواداً كأبيه، شريفاً في قومه، عُمِّرَ طويلاً، تُوفّي سنة ٦٨هـ، وقيل غير ذلك .
ينظر في ترجمته : أسد الغابة ٤/٨، الإصابة ٤/٤٦٩ .
ووجه الاستشهاد به : نقص "أبٍ" في الموضعين، وإعرابه بحركاتٍ ظاهرةٍ .
وهو من شواهد : شرح التّسهيل ١/٤٦، شرح الكافية الشّافية ١/١٨٤، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٣٨، التّذييل والتّكميل ١/١٦٦، شرح التّحفة الورديّة ص١٢٨، توضيح المقاصد ١/٧٤، أوضح المسالك ١/٦٩، تخليص الشّواهد ص٥٧، شرح ابن عقيلٍ ١/٥٢، شفاء العليل ١/١٢٠، تعليق الفرائد ١/١٤٨، التّصريح ⇦

نادرٌ، وقصرها ـ وهو التزام الألف[١] مطلقًا، وجعل الإعراب بحركاتٍ مقدَّرةٍ ـ كقوله :

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا[٢]

أشهر من نقصها، وقصر "الحم" كثيرٌ[٣]، ونقص "الهن" أفصح قياسًا، وأكثر استعمالاً، واستعماله تامًّا[٤] لغةٌ قليلةٌ[٥]؛ ولقلّتها لم يطّلع عليها الفرّاء، ولا أبو[٦]القاسم الزَّجَّاجيُّ[٧]، وادَّعيا أَنَّ الأسماء الْمُعْرَبَة بالحروف خمسةٌ[٨]

⇦

٦٤/١، الهمع ١٢٨/١، المطالع السّعيدة ٨١/١، شرح الأشمونيّ ٧٠/١ .

(١) في الأصل : "ألف"، والمثبت من "ز" موافقٌ لتوضيح المقاصد، وتنظر الحاشية (٣) .

(٢) البيتان من مشطور الرّجز، وهما لأبي النّجم العجليّ (الفضل بن قدامة) في ديوانه ص٢٢٧، وينسبان لرؤبة، وهما في ملحقات ديوانه ص١٦٨ .

ووجه الاستشهاد : مجيء "أبٍ" مقصورًا في قوله : "أباها" ـ الثّالث ـ، وجرّه بكسرةٍ مقدّرةٍ؛ لأنّه مضافٌ إليه .

والبيتان من شواهد : الجمل (المنسوب للخليل) ص٢١٩، المحلّى ص١٩٦، الإنصاف ١٨/١، أسرار العربيّة ص٤٦، أمالي السّهيليّ ص١١٤، ابن يعيش ٥٣/١، شرح الجمل ١٥١/١، شرح التّسهيل ٤٥/١، شرح الكافية الشّافية ١٨٤/١، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٣٩، التّذييل والتّكميل ١٦٥/١، توضيح المقاصد ٧٥/١، أوضح المسالك ٦٩/١، تخليص الشّواهد ص٥٨، المغني ص١٦٦ و ٢٨٦، شرح ابن عقيلٍ ٥٣/١، شفاء العليل ١٢٠/١، التّصريح ٦٥/١، الهمع ١٢٨/١، شرح الأشمونيّ ٧٠/١ .

(٣) توضيح المقاصد ٧٣/١-٧٥ بتصرّفٍ .

(٤) أي : معربًا بالحروف .

(٥) حكاها سيبويه . ينظر : الكتاب ٣٦٠/٣ .

(٦) في الأصل : "أبوا" خطأٌ ناسخٍ .

(٧) ينظر: ما سبق ص٣٦٤ .

(٨) شرح الشّذور ص٦١، وشرح القطر ص ٩٣ .

فقط، قال في شرح التّسهيل[١]: « ومن لم ينبِّه علي قلّته فليس بمصيبٍ، وإن حظي من الفضل[٢] بأوفر[٣] نصيبٍ » .

وتُسمَّى هذه الأسماء معتلّةً[٤] لوجود حروف[٥] العِلّة - وهي الألف، والياء المنكسر / ما قبلها، والواو المنضَمُّ ما قبلها - في أواخرها، وكما [١/٣٣] تُسَمَّى هذه الحروف حروف الاعتلال فكذلك تُسمّى أحرف المدِّ واللِّين[٦][٧].

واعلم أنَّ الأسماء المعتلّة على ثلاثة أضربٍ[٨]:

الأسماء المذكورة، والاسم المنقوص - وهو كلُّ اسمٍ معربٍ آخره ياءٌ ساكنةٌ لازمةٌ خفيفةٌ تلي كسرةً[٩] كـ: القاضي -، والاسم المقصور

---

(١) ١/٤٤، وهذا القولُ نقله الشّارح عن توضيح المقاصد ١/٧٣ .

(٢) في شرح التّسهيل ١/٤٤ : « من الفضائل »، وما في النّسختين هو نصّ توضيح المقاصد .

(٣) في الأصل : "بأوفى"، والمثبت من "ز" موافقٌ لشرح التّسهيل .

(٤) ينظر : المقتضب ١/٢٣٩، الجمل ص٣، التّبصرة ١/٨٤ .

(٥) في النّسختين : "حرف"، وهو لا يتناسب مع قوله : « وهي » .

(٦) ز : « أحرف مدولين » .

وفي هذا القول إطلاقٌ، والصّحيح : أنّ حروف المدّ واللّين هي حروف العلّة إذا سَكَنَت بعد حركةٍ تُجَانسها نحو : قال، يقول، يبيع، أما إذا سَكَنَت بعد حركةٍ لا تُجَانسها فتسمّى حروف علّة ولين فقط نحو : فردوس، بيع، وأمّا إذا تحرّكت فتسمّى حروف عِلّةٍ فقط نحو : وعد، قوي . ينظر : القواعد والتّطبيقات ص١٣، وينظر : شرح مختصر التّصريف العزّيّ ص١٠٦، إبدال الحروف ص ٦٠٥ .

(٧) من قوله : « وهي » إلى هنا نقلٌ بتصرّفٍ عن شرح ملحة الإعراب ص٩١، وقد حذف الشّارح قول الحريريّ بعد الألف : « المنفتح ما قبلها »، وهو تصرّفٌ حسنٌ . ينظر ما سبق في : الحاشية (٩) ص٣٢٢ .

(٨) ينظر : التّبصرة ١/٨٣-٨٤ .

(٩) عرّفه الحريريّ في شرح الملحة (ص٩٢) بقوله : « كلّ اسمٍ آخره ياءٌ خفيفةٌ قبلها كسرةٌ »، فالّذي هنا مزجٌ له بتعريف ابن هشامٍ - وغيره - أنّه « الاسم المعرب الّذي ⇦

- وهو كلّ اسمٍ آخره ألفٌ ملساء لا تتبعها[١] همزةٌ[٢] كـ: الفتى - .

وأمَّا الألف فتكون علامةً للرَّفع في تثنية الأسماء خاصةً كما قال النّاظم[٣]:

وَفِي الْمُثَنَّى نَحْوُ : "زَيْدَانِ" الأَلِف .....

علامة رفعه[٤]؛ فيقال : جاء الزّيدان؛ فـ: "الزّيدان" فاعلٌ، وهو مرفوعٌ، وعلامة رفعه الألف نيابةً عن الضَّمَّة[٥]، وكذا في[٦]: ﴿ قَالَ

⇦

آخره ياءٌ لازمةٌ قبلها كسرةٌ » شرح الشّذور ص٨٠ .

(١) في الأصل : « لا يتبعها » .

(٢) هذا نصّ تعريف الحريريّ في شرح ملحة الإعراب ص٩٨ .

(٣) "ز" : "الناظم رحمه الله تعالى" .

(٤) كون المثنّى معربًا بالحروف - وهي اللّغة الفصحى - قول جمهور المتأخّرين، ونسبه قومٌ لسيبويه (شرح السّيرافيّ ٢٢٢/١)، وهو مذهب الكوفيّين، وقطربٍ، والزّجّاج، والزّجّاجيّ (الجمل ص٣-٩)، والحريريّ (شرح الملحة ص٩٩)، وابن معطٍ (الفصول الخمسون ص١٦٠)، وابن الحاجب (الإيضاح في شرح المفصّل ٥٣٦/١)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص١٣، الألفيّة ص٥-٦، شرح التّسهيل ٧٨/١)، والرّضيّ (شرح الكافية ٨٦/١)، وغيرهما .

وقيل : الإعراب مقدَّرٌ في هذه الحروف، ونُسِب لسيبويه، وقيل : إنّ هذه حروف الإعراب، والإعراب غير مقدّرٍ فيها، ونُسِب لسيبويه، وقيل غير ذلك .

ينظر : الكتاب ١٧/١، الإيضاح في علل النّحو ص١٣٠-١٣٤ و١٤١، شرح السّيرافيّ ٢٢٠/١-٢٢٣، علل التّثنية ص٤٨ وما بعدها، سرّ الصّناعة ٦٩٥/٢ وما بعدها، الإنصاف ٢٣/١، أسرار العربيّة ص٥١-٥٣، التّبيين ص٢٠٣، شرح المقدّمة الجزوليّة ٤٠٠/١، التّذييل والتّكميل ٢٨٧/١-٢٩٥ و٢٩٩، شرح اللّمحة ٢٧٧/١-٢٨٠، الهمع ١٦١/١ .

ويقابل اللّغة الفصحى في المثنّى لغة إلزامه الألف مطلقًا . ينظر : الارتشاف ٥٥٨/٢ "رجب" .

(٥) شرح الأزهريّ ص٢٩ .

(٦) ساقطٌ من "ز" .

رَجُلَانِ ﴾[١]، وما أشبه ذلك .

وحدُّ المثنّى : ما دلَّ على اثنين، وأغنى عن[٢] المتعاطفين[٣] .

و[٤]يشترك[٥] في التّثنية المذكّر والمؤنّث، والعاقل وغيره، ولا تدخل حرفًا ولا فعلاً[٦]، والألف في نحو : "يقومان" ليست ألف التّثنية لثبوتها في كلِّ حالٍ، بل الألف فيها[٧] اسمٌ ضمير الفاعل[٨] كـ: الألف[٩] من "قاما"، وليس بتثنية[١٠] "يقوم" .

---

(١) سورة المائدة من الآية ٢٣ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) القلادة الجوهريّة ل٣٩أ، وهو قريبٌ من حدّ ابن هشامٍ في أوضح المسالك (٧٢/١) : « ما وضع لاثنين ... » .
وحدّه ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية (١٨٥/١) بقوله : « ما دلّ على اثنين بزيادة، صالحة للتجرّد، وعطف مثله عليه دون اختلاف معنًى كـ: رجلين، وشِبْهُ المثنّى ما أُعرب إعرابه غير صالحٍ لذلك »، وهذا التّعريف أدقّ، وهو اختيار المراديّ في توضيح المقاصد (٨١/١)، والسّيوطيّ في الهمع (١٣٣/١)، والفاكهيّ في شرح الحدود (ص٨٨) .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله : « من قاما » نقلٌ عن شرح ملحة الإعراب ص٩٩-١٠٠ بتصرّفٍ .

(٦) لأنّ الفعل وضع مبهمًا للقليل والكثير، والحروف مثل الأفعال؛ لأنّ معانيها كمعاني الأفعال . ينظر : شرح الجمل لابن خروفٍ ٢٨٧/١، وشرح المقدّمة الجزوليّة ٣٠١/١-٣٠٤، وتنظر تعليلاتٌ أخر في : أسرار العربيّة ص٣٢٦-٣٢٧، اللّباب ٩٦/١-٩٧ .

(٧) ز : "فيهما" تحريفٌ .

(٨) في شرح الملحة ص١٠٠ : « بل الألف اسمٌ هو ضمير الفاعلين » .

(٩) ز : "فالألف"، والمثبت من الأصل موافقٌ لشرح الملحة .

(١٠) ز : « ليس تثنية » .

وشرط التّثنية[١] : الإفراد، والإعراب، وعدم التّركيب، والتّنكير، وقبول معنى التّثنية، واتّفاق اللّفظ[٢]، واتّفاق المعنى، وعدم الاستغناء بتثنية غيره عن تثنيته[٣]؛ فلا يُثنّى المثنّى، والمجموع على حدِّه، ولا الجمع الّذي[٤] لا نظير له في[٥] الآحاد[٦]، ولا المبنيُّ، ولا المركّب تركيب إسنادٍ[٧]، وكذا ما في حكمه[٨]، والمركّب تركيب مزجٍ[٩]، ولا الأعلام ما دامت باقيةً على علميَّتها[١٠]، ولا الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له

---

(١) الشّروط الآتية منقولةٌ عن توضيح المقاصد ٨٢/١-٨٣ بتصرّفٍ . وينظر : شرح المقدّمة الجزوليّة ٢٩٦/١-٣٠٨، البسيط ٢٤٥/١-٢٤٧، الملخّص ١١٥/١-١١٦، التّذييل والتّكميل ٢٢١/١-٢٣٦، التّصريح ٦٧/١، الهمع ١٣٩/١-١٤٥، فتح الرّبّ المالك ص٨١، شرح الرّمليّ ص٨٢ .

(٢) في حاشية "ز" : « وأمّا الأبوان للأب والأمّ فمن باب التّغليب » . وينظر : أمالي ابن الشّجريّ ١٩/١ .

(٣) في النّسختين : « وعدم الاستغناء بتثنيته (وفي "ز" : نتثية) عن تثنية غيره » تحريفٌ .

(٤) ز : « ولا يجمع الّذي » تحريفٌ .

(٥) ز : "مع" تحريفٌ .

(٦) في حاشية "ز" : « أي : كمساجد ومصابيح » .

(٧) ز : "إسنادي" تحريفٌ .

(٨) كـ: "إنّما" مسمًّى به : توضيح المقاصد ٨٢/١ .

(٩) هذا ما عليه الأكثرون لعدم السّماع، ولشبهه بالمحكيّ، ويُتَوَصَّل إلى تثنية المركّب حينئذ بـ"ذوا" فيقال : جاء ذوا تأبّط شرًّا، وجاء ذوا سيبويه وبعلبك .
وأجاز الكوفيّون تثنية المركّب المزجيّ نحو : بعلبك، واختاره الخضراويّ (التّذييل والتّكميل ٢٥٥/١، والهمع ١٤٠/١-١٤١)، وهو اختيار ابن أبي الرّبيع (الملخّص ٦٣٥/١)، والرّضيّ (شرح الكافية ١٨٦/٢) .
ومن النّحاة من جوّز تثنية ما ختم بـ"ويه"، واختاره السّيوطيّ (الهمع ١٤١/١) .

(١٠) فإذا ثُنّيت قُدِّر تنكيرها، ولذا لا تثنّى الكنايات عن الأعلام نحو : فلان وفلانة؛ لأنّها لا تقبل التّنكير . ينظر : توضيح المقاصد ٨٢/١-٨٣، الهمع ١٤١/١ .

في الوجود[١] إذا قُصِدت الحقيقة، ولا المشترك[٢]، والمجاز[٣]، ولا "سِوى" للاستغناء عن تثنيتها [بتثنية][٤] "سِيٍّ"[٥].

---

(١) كـ: شمسٍ وقمرٍ . توضيح المقاصد ٨٣/١، الهمع ١٤١/١ .

(٢) المشترك هو اللّفظ الواحد الدّالّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السّواء عند أهل اللّغة نحو : العين، فإنّها تطلق على الباصرة، والجارية، وغير ذلك . ينظر : المزهر ٣٦٩/١-٣٧٣ .

ومنع تثنية المشترك هو مذهب جمهور المتأخّرين لاشتراطهم اتّفاق اللّفظ واتّفاق المعنى، وأجازها بعض النّحاة مطلقًا، ومن أشهرهم ابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٦٠/١-٦١)، وأجازها ابن عصفورٍ (شرح الجمل ١٣٥/١-١٣٦، والمقرّب ٤٠/٢) بشرط الاتّفاق في المعنى الموجب للتّسمية كقولهم : الأحمران؛ للذّهب والزّعفران، قال أبو حيّان في التّذييل والتّكميل (٢٣٣/١) : « والّذي ينبغي أنّه لا يجوز تثنية المشترك، ولا تثنية الحقيقة والمجاز؛ لقلّة ما ورد ممّا يوهم ذلك، ولاحتمال تأويله » .

وينظر : شرح المقدّمة الكافية ٨١٠/٣-٨١٢، الإيضاح في شرح المفصّل ٥٢٩/١، شرح المقدّمة الجزوليّة ٢٩٧/١-٢٩٩، شرح الرّضيّ ٣٤٨/٣، التّذييل والتّكميل ٢٢٩/١-٢٣٥، تعليق الفرائد ١٩٠/١، الهمع ١٤٣/١-١٤٤ .

(٣) في توضيح المقاصد ٨٣/١ : « فلا يجوز تثنية المشترك، والحقيقة والمجاز » فأسقط الشّارح قوله : « الحقيقة »، وكذا فعل السّيوطيّ (الهمع ١٤٣/١) .

(٤) زيادةٌ يقتضيها السّياق، ويبدو أنّها ساقطةٌ من النّاسخين .

(٥) في الأصل : "بشيء" تصحيفٌ، في "ز" : "بمثنى" تحريفٌ .

وإلى هنا ينتهي النّقل عن توضيح المقاصد ٨٣/١، وفيه بعدما تقدّم : « وقد حكى أبو زيدٍ : سواءان » اهـ، وكذا لا يثنّى "بعضٌ" للاستغناء عنه بتثنية "جزءٍ"، وأسماء العدد غير مائةٍ، وألفٍ، وأجمع، وجمعاء على رأي البصريّين . الهمع ١٤٤/١ .

تنبيه

[٣٣] يُلحق بالمثنَّى[(١)] في إعرابه[(٢)] "كِلاَ" للمذكَّرَين، و"كِلْتَا" / للمُؤنَّثتين - وهما اسمان مفردان لفظًا مثنَّيان معنًى[(٣)] - إن[(٤)] كانا مع مضمر مضافين له؛ فإن كانا مُضَافين لمظهر كانا بالألف على كلِّ حالٍ[(٥)]، وكان إعرابهما بحركاتٍ مُقدَّرةٍ فيها[(٦)].

فالأوَّل نحو : جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، والثَّاني نحو : جاءني كلا الرَّجلين، وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرَّجلين، وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرَّجلين، وكلتا المرأتين .

---

(١) ز : "المثنى" .

(٢) الملحق به أربعة ألفاظٍ مشهورةٍ، ذكر الشّارح منها "كلا" و"كلتا"، وبقي "اثنان" و"اثنتان"، وكذا ألفاظٌ لم تستوف الشّروط، كقولهم : "العمران"، وغيرها، وكذا ما سمّي به نحو : "زيدان" علمًا لرجلٍ . ينظر : شرح التّسهيل ١/٦٣-٦٨، التّذييل والتّكميل ١/٢٥٠-٢٥٤، الهمع ١/١٣٤ وما بعدها .

(٣) هذا مذهب الجمهور، وذهب الفرّاء (معاني القرآن ٢/١٤٢-١٤٣) إلى أنّهما اسمان مثنيان لفظًا ومعنًى، ونُسِبَ هذا القول للكوفيّين، ويردّه أمورٌ، منها : الإخبار عنهما بالمفرد فلو كانا مثنّيين لما جاز . ينظر : الإنصاف ٢/٤٣٩-٤٥٠، ابن يعيش ١/٥٤، شرح الجمل ١/٢٧٥-٢٧٩، التّذييل والتّكميل ١/٢٥٥ وما بعدها، الارتشاف ١/٢٥٧، مصابيح المغاني ص٣٤٦-٣٤٧ .

(٤) ز : "إذا" .

(٥) في "كلا" و"كلتا" ثلاث لغاتٍ :
الأولى : ذكرها الشّارح، وينظر في تعليل تغاير حكم إضافتهما إلى الضّمير والظّاهر : أمالي ابن الشّجريّ ١/٢٩٠-٢٩٢، الإنصاف ١/٤٥٠، اللّباب ١/٤٠١ .
الثّانية : لغة كنانة، وهي إعراب كلا وكلتا إعراب المثنّى مطلقًا .
الثّالثة : أن يعربا إعراب المقصور . ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٢/١٨٤، التّسهيل ص١٢، التّذييل والتّكميل ١/٢٥٤-٢٥٥، الارتشاف ١/٢٥٧، توضيح المقاصد ١/٨٦، شرح اللّمحة البدريّة ١/٢٧٤-٢٧٦، الهمع ١/١٣٦ .

(٦) ينظر : شرح الشّذور ص٧٠ .

وأمَّا النُّون فتكون علامةً للرَّفع في الفعل المضارع إذا اتَّصل به ضمير تثنيةٍ؛ وهو الألف نحو يفعلان ـ بالتّحتيَّة ـ، وتفعلان ـ بالفوقيَّة ـ، أو ضمير جمعٍ لمذكَّرٍ؛ وهو الواو ـ نحو : يفعلون ـ بالتّحتيَّة[1] ـ، وتفعلون ـ بالفوقيَّة ـ، أو ضمير المؤنّثة المخاطبة؛ وهو الياء[2] التّحتيّة ـ نحو : تفعلين[3]، وترحمين، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله :

..... وَالنُّونُ في الْمُضَارِعِ الَّذِي عُرِفْ
بِيَفْعَلانِ[4] تَفْعَلانِ أنتُمَا وَيَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ مَعْهُمَا
وتَفْعَلِينَ تَرْحَمِينَ حَالِي واشْتُهِرَتْ.....

[5-بين النُّحاة-5] بِالْخَمْسَةِ الأَفْعَالِ[6]، وهي مرفوعةٌ، وعلامة رفعها

---

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) هذا مذهب سيبويه (الكتاب ٤/١٥٥)، ونُسب للأخفش القول بأنّ هذه الياء علامة تأنيثٍ مثل التّاء في "قامت" (شرح المقدّمة الكافية ٢/٦٨٥، شرح التّسهيل ١/١٢٤، شرح الرّضيّ ٢/٤١٥، الارتشاف ١/٤٦٤، الهمع ١/١٩٥)، وهذا الرّأي نسبه السّيرافيّ إلى كثيرٍ من النّحويّين (شرح الكتاب ٢/٩)، ويردُّه أنّها لو كانت كذلك لاجتمعت مع ألف الاثنين فقيل : فعليا كما يقال : فعلتا .
وذهب المازنيّ إلى أنّ ألف الاثنين وواو الجماعة (شرح الكتاب ٢/١٠، وابن يعيش ٣/٨٨)، ونون النّسوة (شرح التّسهيل ١/٢٣)، وياء المخاطبة (شرح الرّضيّ ٢/٤١٥، الارتشاف ١/٤٦٤، الهمع ١/١٩٥) حروفٌ تدلّ على أحوال الفاعل كالتّاء من "فعلت"، والفاعل مستترٌ، ورُدَّ مذهبه بأنّها لو كانت كذلك لجاز حذفها .
تنظر : المصادر المتقدّمة .

(٣) من قوله : « وأمّا النّون » إلى هنا نقلٌ عن شرح الأزهريّ ص٢٩-٣٠، وفيه : بالفوقانيّة، بالتّحتانيّة .

(٤) ز : "يفعلان"، وهو خطأٌ من النّاسخ لانكسار الوزن به، ولمخالفته لما سبق في النّظم . ينظر : ص٣٤٣ .

(٥-٥) ساقطٌ من "ز" .

(٦) قدم النّاظم الصّفة، وأضافها إلى الموصوف، والأصل : الأفعال الخمسة، والمشهور عند ⇦

ثبوت النُّون[١] نيابةً عن الضَّمَّة[٢]، وكُلُّها يُقال فيها : فعلٌ وفاعلٌ، ويُقاس بهذه[٣] الأفعال[٤] ما على صيغتها .

تنبيهٌ

الواو في قوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾[٥] ليست واو الجماعة، وإنَّما هي لام الكلمة، وليست النُّون فيه نون رفعٍ، وإنَّما هي اسمٌ مضمرٌ عائدٌ على المطلَّقات، والفعل مبنيٌّ على السُّكون لاتِّصاله بنون النِّسوة، ووزنه : "يَفْعُلْنَ" كـ: يَخْرُجْنَ، ويَكْتُبْنَ[٦].

ولشبه هذه الأفعال بالمثنَّى والمجموع في الأسماء صورةً أُعربت بالحروف، وسقطت النّون في حال الجزم ـ كما يأتي ـ؛ لأنَّه بمنزلة الجرِّ في الأسماء، فكما تبع النَّصبُ الجرَّ في الأسماء تبع النَّصبُ الجزمَ في

⇦

النّحاة تسميتها بـ"الأمثلة الخمسة"، وذلك « لأنّها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أنّ الأسماء السّتّة أسماءٌ بأعيانها، وإنّما هي أمثلةٌ يكنّى بها عن كلّ فعلٍ كان بمنزلتها » . شرح اللّمحة البدريّة ١/٢٨٥ .

(١) مذهب الجمهور : أنّ الأمثلة الخمسة تُرْفع بثبوت النّون، وتنصب وتجزم بحذفها، وذهب الأخفش إلى أنّ الإعراب مقدّرٌ قبل الثّلاثة الأحرف، وأنّ النّون دليل الإعراب، وذهب الفارسيّ إلى أنّ هذه الأفعال معربةٌ ولا حرف إعراب فيها، وتبعه ابن جنّي، وقيل غير ذلك . ينظر : الإيضاح في علل النّحو ص٧٣، علل التّثنية ص٨٨ـ٩٣، سرّ الصّناعة ٢/٧١١ـ٧١٢، الإنصاف ١/٣٩، شرح التّسهيل ١/٥١، التّذييل والتّكميل ١/١٨٩ـ١٩١، الارتشاف ١/٤٢٠، الهمع ١/١٧٥ .

(٢) شرح الأزهريّ ص٣٠ .

(٣) تعدية "قاس" بالباء واردةٌ . ينظر : معجم الأفعال المتعدّية بحرفٍ ص٣٠٥ .

(٤) لو قال : « الأمثلة » لكان أجود .

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٣٧ .

(٦) شرح الشّذور ص٧٦ بتصرّفٍ يسيرٍ، وينظر : اللّباب ٢/٢٩ .

الأفعال[١].

وقول النّاظم **واوٌ أَلِفٌ وأَبٌ أخٌ حَمٌ** بحذف حرف العطف،/ وهو سائغٌ شائعٌ في الكلام الفصيح[٢]. [٣٤/أ]



(١) الوافية شرح الكافية ص٢٥٨ بتصرّفٍ، وينظر : الكتاب ١/١٩، المقتضب ٤/٨٣، التّبصرة ١/٩٣ .

(٢) ما ذكره الشّارح أحد قولين للنّحاة في هذه المسألة، وممّن سبقه إلى القول بالجواز ابن عصفورٍ في شرح الجمل (١/٢٥١)، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية (٣/١٢٦٠) .
والقول الثّاني : قصر الحذف على الضّرورة أو الشّذوذ . ينظر : الخصائص ١/٢٩٠، سرّ الصّناعة ٢/٦٣٥، أمالي السّهيليّ ص١٠١ و١٠٢، نتائج الفكر ص٢٦٣، ضرائر الشّعر ص١٦١، البسيط ٢/٦٩٠، بدائع الفوائد ١/٢٢٦ .
وينظر في المسألة : الارتشاف ٤/٢٠١٧، الهمع ٥/٢٧٤ .

ولَمّا فرغ من علامات الرَّفع شرع في علامات النَّصب بقوله :

علامات النّصب

أي : بيانها[١] .

٤١- لِلنَّصْبِ خَمْسٌ وَهْيَ فَتْحَةٌ أَلِفْ كَسْرٌ وَيَاءٌ ثُمَّ نُونٌ تَنْحَذِفْ

٤٢- فَانْصِبْ بِفَتْحٍ مَا بِضَمٍّ قَدْ رُفِعْ إلاَّ كَـ: هِنْدَاتٍ فَفَتْحُهُ مُنِعْ

٤٣- وَاجْعَلْ لِنَصْبِ الخَمْسَةِ الأَسْما الأَلِفْ[٢] وَانصِبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ عُرِفْ

٤٤- وَالنَّصْبُ في الاسْمِ الَّذي قَدْ ثُنِّيا وَجَمْعِ تَذْكِيرٍ مُصَحَّحٍ بِيَا

٤٥- وخَمْسَةُ[٣]الأَفْعَالِ حَيْثُ تَنْتَصِبْ فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ مُطْلَقًا يَجِبْ

لِلنَّصْبِ خمسٌ من[٤] العلامات، **وَهيَ** : **فتحةٌ، وألفٌ**، وكسرةٌ[٥]، **وياءٌ، ثُمَّ نونٌ** محذوفةٌ، وقدَّم كأصله[٦] الفتحة؛ لأنَّها الأصل، وأعقبها بالألف؛ لأنَّها تنشأ عنها، وثلَّث بالكسرة؛ لأنَّها أُخت الفتحة في التَّحريك، وأعقبها بالياء؛ لأنَّها بنت الكسرة، وختم بحذف النُّون[٧] لبُعْد المشابهة فيها[٨].

ولكلٍّ من هذه العلامات الخمس مواضع تَخُصُّها؛ **فانْصِبْ** أيُّها النَّحْوِيُّ [**بِفَتْحٍ**][٩] **مَا** أي : الَّذي **بضمٍّ قَدْ رُفِعْ**، وهو الاسم المفرد نحو :

---

(١) ز : « أي : هذا بابها » .

(٢) ط٩٢ : "ألف"، وسيأتي في الشّرح ما يدلّ على أنّه "الألف" معرّفًا بـ"أل" ص٣٨١ .

(٣) ط٩٢ : "والخمسة" .

(٤) في الأصل : "في" تحريفٌ أو سهو ناسخٍ .

(٥) يشير الشّارح إلى أنّ النّاظم حذف حرف العطف، وإلى أنّ المراد بقوله : "كسر" الكسرة .

(٦) المتن ص٨ .

(٧) ز : « وختم بالنّون » .

(٨) شرح الأزهريّ ص٣٠ .

(٩) زيادةٌ لا بدّ منها .

رأيت زيدًا، وعبدَ اللهِ، والفتى، وجمع التّكسير نحو : رأيت الزُّيودَ، والهنودَ، والأُسارى، والعذارى، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصبٌ ولم يتّصل بآخره شيءٌ ممّا تقدَّم في علامات الرَّفع[1] نحو : لن يضربَ، ولن يخشى[2].

ثُمَّ استثنى مِمّا ذكره قوله[3]:

..... إلاَّ كَـ: هِنْدَاتٍ فَفَتْحُهُ مُنِعْ

كما ستعرفه قريبًا .

وَاجْعَلْ لِنَصْبِ الخَمْسَةِ الأَسْما الأَلِف .....

النّائبة عن الفتحة نحو : رأيت أباك، وأخاك؛ فـ: "أباك" و "أخاك" منصوبان بـ"رأيت"، وعلامة نصبهما الألف نيابةً عن الفتحة[4]، وكذا يُقال في باقيها .

..... وَانصِبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ عُرِفْ

واشْتُهر[5] كقولك[6] : رأيت الهنداتِ، فـ "الهنداتِ" مفعولٌ به، وهو / منصوبٌ، وعلامة نصبه الكسرة[7] نيابةً عن [٣٤/ب]

---

(١) ينظر : ص٣٥٣ و٣٥٤ .

(٢) من قوله : « الاسم المفرد » إلى هنا نقلٌ عن شرح الأزهريّ ص ٣٠ .

(٣) ز : "بقوله" .

(٤) شرح الأزهري ص٣٠ .

(٥) ز : « أي : واشتهر » .

(٦) ز : "كقوله" .

(٧) نُسب إلى الأخفش أنّ الكسرة عنده حركة بناء (شرح السّيرافيّ ١/٢٣٩، اللّباب ١/١١٧، الهمع ١/٥٧، شرح الأشمونيّ ١/٩٢)، كما نُسِب هذا القول له وللمبرّد (سرّ الصّناعة ٢/٤٧٣، التّذييل والتّكميل ١/٤١٥، الارتشاف ١/٤١٩، شرح اللّمحة البدريّة ١/٢٤٥)، وصريح كلامهما يدلُّ على إعرابه، وأنَّ نصبه كخفضه . ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٥٧ و ٣١٤، والمقتضب ١/٦-٧ و ١٤٤-١٤٥،

الفتحة[١]، وفي التّنزيل : ﴿ وَخَلَقَ اللهُ السَّمَـٰوَٰتِ ﴾[٢]؛ فـ﴿ السَّمَـٰوَٰتِ ﴾ مفعولٌ به[٣]، وعلامة نصبه الكسرة نيابةً عن الفتحة .

تنبيهٌ

قد عُلم أنَّ الجمع الّذي فيه ألفٌ وتاءٌ مزيدتان[٤] في آخره نصبه بالكسرة النّائبة عن الفتحة كجرِّه بالكسرة الأصليَّة، ورفعه بالضَّمَّة على الأصل سواءٌ أكانت[٥] علامة تأنيث واحده التّاء[٦] الّتي تظهر عند

⇦

و٣/٣٣١ و ٤/٣٦-٣٧ .

والقول ببنائه قولٌ ضعيفٌ لعدم النّظير، ولأنَّ هذه الحركة وجبت بعاملٍ فلا تُسَمّى حركة بناءٍ . ينظر : المسائل العسكريّة ص٢٤٤، الهمع ١/٥٧ .

(١) هذا مذهب الجمهور، ونُسِب في عددٍ من المصادر إلى الكوفيّين القول بجواز نصبه بالفتحة على الأصل، وصريح كلام الفرّاء في معاني القرآن (٢/٩٣) يدلّ على قلّته في محذوف اللاّم نحو : « لغاتٍ » نقلاً عن العرب، وأنّه « ينبغي » أن تكون حركة تائه « خفضًا في النّصب والخفض »، وذهب هشامٌ من الكوفيّين إلى جواز نصب محذوف اللاّم بالفتحة، ووافقه عددٌ من النّحاة منهم : ابن مالكٍ (التّسهيل ص١٥) . وينظر : التّذييل والتّكميل ١/١٥١-١٥٢، الارتشاف ١/٤١٩، شرح اللّمحة البدريّة ١/٢٤٦-٢٤٧، الهمع ١/٦٧، هشام بن معاوية الضّرير ص٨٣-٨٥ .

(٢) سورة الجاثية من الآية ٢٢ .

(٣) هذا عند الجمهور، وذهب عبد القاهر الجرجانيّ في أسرار البلاغة (ص٣٦٩)، وابن الحاجب في الأمالي النّحويّة (٤/٢٧ و ٢٨)، وابن هشام في المغني (ص٨٦٧) إلى أنّها مفعولٌ مطلقٌ لبيان النّوع . وينظر : التّصريح ١/٧٩-٨٠، الأشباه والنّظائر ٧/١٢٧-١٤١، حاشية يس على التّصريح ١/٧٩-٨٠ .

(٤) ز : "مزيدتين" .

(٥) ز : « سوا كانت » .

(٦) ما سيأتي حتّى قوله : « وبنات آوى » نقلٌ عن شرح ملحة الإعراب ص١١٠-١١٢ بتصرّفٍ .

الإضافة، وتُكْتب ويُوقَف عليها بالهاء[١] كـ: مسلمةٍ، وقائمةٍ[٢]، و"شجرةٍ" أم[٣] الألف المقصورة كـ: سَلْمى، وسُعْدى[٤]، وذِكرى، ودُنيا، أو الممدودة كـ: حمراء، وبيضاء، وحسناء؛ أسماءً غير صفاتٍ[٥]، وسواءٌ أكان[٦] جمعًا لمؤنَّث كـ: هنداتٍ وزينباتٍ أم لمذكَّرٍ، وذلك في ألفاظٍ مسموعةٍ لا يُقاس عليها[٧] كـ: حمَّاماتٍ، ومقاماتٍ، وإيواناتٍ[٨]، وسُرادِقاتٍ، ورَمَضَاناتٍ[٩]، وشوَّالاتٍ[١٠]، وذوات القعدة، وذوات الحجَّة، وبنات عِرْسٍ[١١]، وبنات آوى[١٢].

---

(١) ينظر ما سبق في : الحاشية (٦) ص٣٥٢ .

(٢) ز : "نائمة" .

(٣) ز : "أمّا" تحريفٌ .

(٤) ز : « المقصورة كسعدي » .

(٥) هذا القيدُ غير موجودٍ في شرح الملحة ص١١١ .

(٦) ز : « سوا كان » .

(٧) نصّ كلام الحريريّ في شرح الملحة ص١١٢ : « وقد جاء عن العرب جمع أسماءٍ مذكّرةٍ من أجناس ما لا يعقل بالألف والتّاء، وذلك مِمّا يُؤْخَذ سماعًا ولا يقاس عليه، كقولهم في جمع حمّامٍ ومقامٍ وإيوانٍ وسرادقٍ وساباطٍ وهاونٍ : حمّامات .... » إلخ .

(٨) في النّسختين : "أبوابات"، والتّصويب من شرح الملحة، والمعهود في جمع باب : أبواب وبيبان، ويقال : بابات الكتاب : سطوره، لا واحد لها . ينظر : القاموس المحيط ١٣١/١ (بوب) .

والإيوان : الصُّفّة العظيمة، ومنه إيوان كِسْرى . ينظر : اللّسان ٢٧٣/١ (أون) .

(٩) نصّ الحريريّ في شرح الملحة ص١١٢ ـ بعد الفقرة السّابقة في الحاشية (٧) ـ : « وكما قالوا في جمع المحرّم وشعبان ورمضان وشوّال وذي القعدة وذي الحجّة وابن عُرْسٍ وابن آوى : محرّمات ... » .

(١٠) في الأصل : "سوالات"، والمثبت من "ز" موافقٌ لشرح الملحة .

(١١) جمعٌ مفرده ابن عرسٍ، وهو دويبة دون السّنّور أشتر أصلم أسك، لها نابٌ، وحكى الأخفش في جمعها بنو عرسٍ . ينظر : تاج العروس ٢٤٥/١٦ (عرس) .

(١٢) جمعٌ مفرده ابن آوى، حيوانٌ دون الكلب وفوق الثّعلب، طويل المخالب والأظفار

⇦

وسواءٌ أكان سالمًا ـ كما مثّلناه[١] ـ أم ذا[٢] تغيير كـ: سَجَدات، وغُرُفاتٍ[٣]، وسِدِراتٍ[٤].

وقول النّاظم[٥]:

وَالنَّصْبُ في الاسْمِ الَّذِي قَدْ ثُنِّيَا وَجَمْعِ تَذْكِيرٍ مُصَحَّحٍ[٦] بِيَا

أشار به إلى أنَّ الياء تكون علامةً للنَّصب في التَّثنية نحو: رأيتُ الزّيدَين؛ فـ:"الزّيدَين" منصوبٌ بـ"رأيتُ"، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها؛ لأنّه مُثَنًّى[٧].

وفي جمع المذكّر السّالم نحو: رأيتُ الزَّيدِينَ؛ فـ"الزَّيدِينَ" منصوبٌ بـ"رأيتُ"، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها؛ لأنّه جمعُ مذكّرٍ سالمٌ[٧].

وقوله:

وخَمْسَةُ الأَفْعَال حَيْثُ تَنْتَصِبْ ..... إلخ

أشار به إلى أنّ حذف النُّون يكون علامةً للنَّصب في الأفعال

⇦

يعدو على غيره، سُمِّيَ ابن آوى لأنّه يأوي إلى عواء أبناء جنسه، ولا يعوي إلاّ ليلاً. ينظر: المرصّع ص٧١، حياة الحيوان ١/١٣٥.

(١) ز: «كما مثلنا».

(٢) في الأصل: "ذات" تحريفٌ.

(٣) ز: "عرفات"، ويبدو أنّ النّاسخ نسي إعجام العين، إذْ أنّ "عرفات" جمع عرفة، ولا تغيير حنيئذٍ.

(٤) ينظر: شرح الشّذور ص٥٦.

(٥) ز: «النّاظم رحمه الله تعالى».

(٦) هذا من زيادات النّاظم على أصله؛ لأنّ ابن آجرّوم يقول: «وأمّا الياء فتكون علامة للنّصب في التّثنية والجمع». المتن ص٩، وينظر: شرح الأزهريّ ص٣١.

(٧) شرح الأزهريّ ص٣٠-٣١ بتصرّفٍ في المثال.

الخمسة[١]، كقولك : أنتما لن تفعلا، والزّيدَانِ لن يفعلا، وأنتم لن تفعلوا، والزَّيدونَ لن يفعلوا، وأنتِ لن تفعلي؛ فـ"أنتما" مبتدأٌ، و"لن" حرف نصبٍ ونفيٍ، و"تفعلا" فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه / حذف النُّون، والنَّاصب والمنصوب خبر المبتدأ، وكذا يُقال في إعراب البواقي[٢]. [١/٣٥]



(١) إشارةٌ إلى أنّ النّاظم قدَّم الصفة وأضافها إلى الموصوف في قوله : « وخمسةُ الأفعال » .

(٢) من قوله : « كقولك » إلى هنا نقلٌ عن القلادة الجوهريّة (ل ١٤ب) بحذف كلماتٍ يسيرةٍ .

ثُمَّ شرع في علامات الخفض بقوله :

علامات الخفض

(١-أي : هذا بابها-١).

٤٦- عَلامَةُ الخَفْضِ الَّتِي بِهَا انْضَبَطْ كَسْرٌ وَيَاءٌ ثُمَّ فَتْحَةٌ فَقَطْ

٤٧- فاخْفِضْ بِكَسْرٍ مَا مِنَ الأسْما عُرِف فِي رَفْعِهِ بِالضَّمِّ حَيْثُ يَنصَرِفْ

٤٨- وَاخْفِضْ بِيَاءٍ كُلَّ مَا بِهَا نُصِبْ وَالْخَمْسَةَ الأَسْمَا بِشَرْطِهَا تُصِبْ

٤٩- وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ(٢) كُلَّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مِمَّا بِوَصْفِ الْفِعْلِ صَارَ يَتَّصِفْ

٥٠- بِأَنْ يَحُوزَ الاِسْمُ عِلَّتَيْنِ أَوْ عِلَّةً تُغْنِي عَنِ اثْنَتَيْنِ

٥١- فَأَلِفُ التَّأْنِيث أَغْنَتْ وَحْدَهَا وَصِيغَةُ الْجَمْعِ الَّذِي(٣)قَد انْتَهَى

٥٢- وَالْعِلَّتَانِ الْوَصْفُ مَعْ عَدْلٍ عُرِفْ أَوْ وَزْنِ فِعْلٍ أَوْ بِنُونٍ وَأَلِفْ

٥٣- وهَذِهِ الثَّلاثُ تَمْنَعُ الْعَلَمْ وَزَادَ تَرْكِيبًا وَأَسْمَاءَ الْعَجَمْ

٥٤- كَذَاكَ تَأْنِيثٌ بِمَا عَدَا الأَلِفْ فَإِن يُضَفْ أو يَأْتِ بَعْدَ أَلْ صُرِفْ

عَلامَةُ الخَفْضِ أي : علاماته(٤) **الَّتِي بِهَا انْضَبَطْ** ثلاثةٌ(٥)، وهي : كسرةٌ(٦)، **وَيَاءٌ، وَفَتْحَةٌ فَقَطْ**، وبدأ بالكسرة لأنَّها الأصل، وثنَّى بالياء لأنَّها بنتها، وختم بالفتحة لأنَّها أُخْت الكسرة في التَّحريك(٧).

(١-١) ساقطٌ من الأصل، وفي "ز" : "بابه"، ولعلَّ الصّواب ما أثبتُّ .

(٢) ط٩٢ : "بفتحِ" سهوٌ .

(٣) ز : "التي" .

(٤) في الأصل : "علامته" .

(٥) الأفصح : "ثلاث" .

(٦) أي : أنَّها المراد بقول النّاظم : « كَسْرٌ » .

(٧) شرح الأزهريّ ص٣١ .

ولكلٍّ من هذه العلامات مواضع تخصُّها كما أشار إليه[١] بقوله : **فاخْفِضْ أَيُّها النّحْوِيُّ بِكَسْرٍ مَا** أي : **الّذي مِنَ الأَسْمَا عُرِف .: في رَفْعِهِ بالضَّمِّ حَيْثُ يَنْصَرِفْ**[٢]، وهو : الاسم المفرد المنصرف نحو : مررتُ بزيدٍ، ويُسَمَّى منصرفًا لدخول تنوين الصَّرف فيه، وهو المسمّى بتنوين التّمكين[٣].

وجمع التّكسير المنصرف نحو : مررت بزيودٍ، وهنودٍ، وجمع المؤنّث السَّالم ولا يكون إلاّ منصرفًا نحو : مررت بهنداتٍ؛ إذا لم يكن علمًا، فإن كان علمًا جاز فيه الصَّرف وعدمه[٤].

وَاخْفِضْ ـ أيضًا ـ / **بِيَاءٍ كُلَّ مَا بِهَا نُصِبْ** وهو المثنّى مطلقًا[٥]، وجمع المذكّر السَّالم، نحو : مررتُ بالزَّيدين بفتح الدَّال في المثنّى، وبكسرها في الجمع؛ فـ"الزَّيدين" مخفوضٌ بالباء الْمُوَحَّدَة، وعلامة خفضه الياء المفتوح ما قبلها في المثنّى، والمكسور ما قبلها في الجمع نيابةً عن الكسرة[٦]. [٣٥/ب]

وَاخفض بياء أيضًا **الْخَمْسَةَ الأَسْمَا** المعتلّة المضافة **بِشَرْطِهَا** السَّابق[٧] **تُصِبْ**، نحو قولك : مررت بأبيك، وبأخيك، وبحميها، وبفيك[٨]، وبذي مالٍ؛ فـ: "مررت" فعلٌ وفاعلٌ، "بأبيك" جارٌّ ومجرورٌ" وعلامة جرِّه الياء نيابةً عن الكسرة، وكذلك تقول في إعراب البواقي[٩].

---

(١) ز : "إليها" .
(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « وعدمه » نقلٌ عن شرح الأزهريّ ص٣١-٣٢ .
(٣) ينظر : ص٢٨٥ مع الحاشية (١) .
(٤) ينظر : ما سبق في الحاشية (٣) ص٣٥٣ .
(٥) ساقطٌ من "ز" .
(٦) شرح الأزهريّ ص٣٢ بتصرّفٍ جيّدٍ؛ حيث اختصر الشّارح الأمثلة الّتي ذكرها الشّيخ خالدٌ لكلّ نوعٍ .
(٧) ينظر : ص٣٦٤ .
(٨) ز : "وفيك" وهو موافقٌ لشرح الأزهريّ ص٣٢ .
(٩) القلادة الجوهريّة ل ١٦أ بتصرّفٍ يسيرٍ .

تنبيهٌ

اعلم[١] أنَّ الجرَّ تارةً يكون بالحرف نحو : ضربتُ بالسَّيفِ، وأخذتُ من القومِ، وركبتُ على الفرسِ، وسِرت من البصرةِ إلى الكوفةِ، ونحو ذلك .

وتارة بالمضاف[٢] نحو قولك : كتابُ اللهِ، وسُنَّةُ رسول اللهِ ﷺ، ومعالمُ التَّنزيلِ[٣]، وزاد المسيرِ[٤]، وكتابُ السُّلطانِ، وفرسُ الأميرِ، وغلامُ القاضي، ونحو ذلك .

وتارة بالتَّبعيَّة ـ على رأي[٥] ـ كقولك[٦] : مررت بزيدٍ الفاضلِ، و[٧]بعمرٍو الكريمِ، وبحاتمٍ الجوادِ[٨]، وبأشعبَ[٩] الطَّمَّاعِ،

---

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « مثالٌ للتّبعيّة » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل ١٦أ ـ ١٦ب .

(٢) بناءً على رأي الجمهور، وهو أنّ المضاف إليه مجرورٌ بالمضاف . ينظر بحث هذه المسألة في : الحاشية (١) ص٧٨١ .

(٣) اسم كتابٍ في التّفسير للإمام البغويّ، وهو المشهور بتفسير البغويّ، وهو أبو محمّدٍ الحسين بن مسعود البغويّ ت٥١٦هـ، والكتاب مطبوعٌ متداولٌ .

(٤) اسم كتاب في التّفسير ـ أيضًا ـ لابن الجوزيّ، وستأتي ترجمته، واسم كتابه : « زاد المسير في علم التّفسير »، وهو مطبوعٌ متداولٌ .

(٥) قوله : « على رأي » غير موجودٍ في القلادة الجوهريّة ل ١٦ب، والجرّ بالتبعيّة رأي الأخفش . تنظر : الحاشية (٤) ص٢٩٧ .

(٦) ز : « نحو قولك »، وهو مخالفٌ للقلادة الجوهريّة .

(٧) كذا في النّسختين، وفي القلادة الجوهريّة "أو" .

(٨) هو : حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطّائيّ، أبو عديٍّ، مضرب المثل في الكرم، شاعرٌ جاهليٌّ جيّد الشّعر، تُوفّي سنة ٤٦ قبل الهجرة (سنة ٨ بعد مولد النّبيّ ﷺ) تقريبًا .

ينظر في ترجمته : الشّعر والشّعراء ٢٤٧/١، الأغاني ٣٦٢/١٧، البداية والنّهاية ٢٥٢/٣، الأعلام ١٥١/٢، معجم الشّعراء ص٦٠ .

(٩) في النّسختين : بأشعث، وهو تصحيفٌ تصويبه من القلادة الجوهريّة .

وهو : أشعب بن جُبير المدنيّ، من الموالي، مضرب المثل في الطّمع، وله في ذلك أخبارٌ وطرائف تناقلتها كتبُ الأدب، عمّر طويلاً، تُوفّي سنة ١٤٥هـ .

⇦

وبعنتر[١] الشُّجَاعِ، ونحو ذلك .

قال ابن هشام[٢] : وقد اجتمعت في ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ ﴾[٣]؛ فالاسم[٤] مجرورٌ بالباء، والجلالة الشَّريفة[٥] مثالٌ لما أُضيف إليه، و﴿ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ مثالٌ للتَّبَعيَّة، وإنّما ذكرت هذا هنا ـ وإن كان معلومًا ممّا تقدّم ـ[٦]، لزيادة الفائدة، إذ هي مرادي ولو مع التّكرار، وكلما كُرِّر الشّيءُ حلا، وازداد وضوحًا وانجلا .

وَاخْفِضْ ـ أيضًا ـ :

⇦

ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد ٣٧/٧، الأغاني ١٣٥/١٩، نهاية الأرب للنّويريّ ٤١١/٤، فوات الوفيات ١٩٧/١، الأعلام ٢٣٢/١ .

(١) كذا في النّسختين، وفي القلادة الجوهريّة ل ١٦ب، وقد نقل ابن الشّجريّ في أماليه (٣١٧/٢) أنّ من العلماء من يرى أنّ اسم عنترة "عنتر" في أصل وضعه .

والمقصود بهذا المثال : عنترة بن شدّاد العبسيّ : مضرب المثل في الشّجاعة، شاعرٌ جاهليٌّ، من أشهر فرسان العرب، أمّه أَمَةٌ حبشيّة، سرى إليه السّواد منها، وهو من أصحاب المعلّقات، وتسمّى معلّقته المذهَّبة، عُمِّر طويلاً، قُتِل سنة ٢٢ قبل الهجرة تقريبًا .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشّعراء ١٥٢/١، الشّعر والشّعراء ٢٥٦/١، الأغاني ٢٣٧/٨، الخزانة ١٢٥/١ و ١٢٨، الأعلام ٩١/٥، معجم الشّعراء ص١٩٩ .

(٢) أوضح المسالك ٣٧/١، ونصّه : « وقد اجتمعت في البسملة »، والنصّ منقولٌ عن الآثاريّ كما سبقت الإشارة إليه .

(٣) سورة الفاتحة الآية ١ .

(٤) هذا ليس من قول ابن هشام، بل من قول الآثاريّ .

(٥) لعلّها : ولفظ الجلالة، والشّريفة صفةٌ له باعتبار أنّه اكتسب التّأنيث بإضافته إلى اللّفظ المؤنث، وقد استعمل هذا الأسلوب الأزهريّ في التّصريح ٨/٣ .

(٦) ينظر : ص٢٩٧ .

بِفَتْحٍ[١] كُلَّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ[٢] مِمَّا بِوَصْفِ الْفِعْلِ صَارَ يَتَّصِفْ[٣]

---

(١) ذهب جماعةٌ إلى أنّ فتحة ما لا ينصرف حركة بناء، ونُسِب إلى الأخفش (شرح السّيرافيّ ١/٢٤٠)، ونُسِب ـ أيضًا ـ للمبرّد (شرح المفصّل ١/٥٨، التّعليقة على المقرّب ل٩٦ب، التّذييل والتّكميل ١/١٤٥، الارتشاف ١/٤١٩)، ونُسِب كذلك للزّجّاج (شرح الرّضيّ ١/١٠٦، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٢٥٩-٢٦٠) .
وكونها حركة بناء صرّح به الزّجّاج في ما ينصرف (ص٤)، أمّا المبرّد فصريح كلامِه يدلّ على أنّ ما لا ينصرف معربٌ (ينظر : المقتضب ١/٢٤٨ و ٣/١٧١، المتن والحاشية) .
والقول ببناء الممنوع من الصّرف قولٌ ضعيفٌ لعدم الموجب . ينظر : التّعليقة على المقرّب ل٩٦ب، التّذييل والتّكميل ١/١٤٥-١٤٦ .

(٢) هذا مصطلح بصريٌّ، ويسمّيه الكوفيّون : « ما لا يجري »، وإن كان الفرّاء في معانيه يستعمل « الانصراف » (ينظر ـ مثلاً ـ : ١/٤٢) . ينظر : مصطلحات النّحو الكوفيّ ص٩٨-١٠١ .
واختلف في حدّ ما لا ينصرف على قولين هما :
١ ـ أنّه المسلوب منه التّنوين، بناءً على أنّ الصّرف ما في الاسم من الصّوت أخذًا من "الصّرف"؛ وهو الصّوت الضّعيف .
٢ ـ أنّه المسلوب منه التّنوين والجرّ معًا بناءً على أنّ الصّرف هو التّصرّف في جميع المجاري . الهمع ١/٧٦، وينظر : شرح الرّضيّ ١/١٠١-١٠٢، شرح الأشمونيّ ٣/٢٢٨ .
وقد عرّفه أحد الباحثين المعاصرين بأنّه « ما سقط منه التّنوين رفعًا ونصبًا، والتّنوين والكسر جرًّا في غير ضرورةٍ لعلّةٍ تقتضي ذلك »، وهو تعريفٌ يسلم من الاعتراض الّذي يرد على القول الأوّل، وهو دخول كلّ ما سقط تنوينه لغير مانعٍ من الصّرف فيه، والاعتراض الّذي يرد على الثّاني، وهو أنّ الحدّ غير جامعٍ؛ لأنّه لا يشمل الممنوع رفعًا ونصبًا، ولهذا أميل إليه . ينظر : ما لا ينصرف وموانع الصّرف بين جمهور النّحويّين والسّهيليّ ص١٥-١٧ .

(٣) قال المبرّد في المقتضب ٣/١٧١ : « اعلم أنّ حقّ الأسماء أن تُعْرب جُمَعَ وتُصْرف، فما امتنع منها من الصّرف فلمضارعته الأفعال؛ لأنّ الصّرف إنّما هو التّنوين، والأفعال لا تنوين فيها ولا خفض، فمن ثَمَّ لا يخفض ما لا ينصرف إلاّ أن تضيفه، أو تدخل عليه ألفًا ولامًا [يريد : أن تدخل عليه "أل"]، فتذهب بذلك عنه شبه الأفعال، فتردّه إلى أصله؛ لأنّ الذي يوجب فيه ترك الصّرف قد زال » . وينظر في شبه الممنوع من الصّرف بالفعل : قضيّة الشّبه في النّحو العربيّ ص٣٤٥-٣٥٣ .

بأنْ يَحُوزَ الاسْمُ عِلَّتَيْن[١] .....

فرعيّتين من العلل[٢] التِّسع[٣] المذكورة في قول الحريريّ[٤] ـ رحمه الله

(١) إنّما اشترط اجتماع العلّتين لأنّ كلّ واحدةٍ منهما لا تستقلّ بالمنع؛ لأنّ خفّة الاسم تقاوم إحداهما؛ فإذا حصلت العلّتان غلبتا الاسم ومنعتاه من الصّرف . ينظر : شرح السّيرافيّ ٣٧/٢، التّبصرة ٥٤٠/٢ .

(٢) انتقدت هذه العلل من قبل بعض النّحاة والدّارسين كالسّهيليّ في أماليه (ص١٩ وما بعدها)، وتاج الدّين الإسفراييني (ت٩٥١هـ) في شرح الفريد (ص١٤٤)، وإن اعتذر بأنّ المراد هو تقريب غير المنصرف إلى الضّبط، وتابعه المحقّق في النّقد دون الاعتذار، واقتطف من كلام السّهيليّ ما لا يتّسع المقام لمناقشته . ينظر في ردّ آراء السّهيليّ : ما لا ينصرف وموانع الصّرف بين جمهور النّحويّين والسّهيليّ ص ٤٥ و٦٠ و٨٠ و٩٢ و١٣٩ وما بعدها ففيها غَناءٌ .

(٣) كون العلل تسعًا هو المشهور (ينظر : الإيضاح العضديّ ص٣٠١، اللّمع ص٢٠٩، التّبصرة ٥٣٩/٢، المفصّل ص٣٥، كشف المشكل ٤٣/٢، الكافية ص٦٢، شرح الجمل ٢٠٥/٢، شرح الشّذور ص٣٩٤)، وجعلها عبد القاهر الجرجانيّ ثمانياً، بجعل الألف والنّون مشابهةً لألف التّأنيث الممدودة (ينظر : المقتصد ٩٦٥/٢) .

وبعض النّحاة يزيد عِلّةً عاشرةً، وهي ألف الإلحاق المقصورة مع العلميّة ـ نحو : أرطى ـ كسيبويه : (الكتاب ٢١٠/٣ـ٢١١)، والمبرّد (المقتضب ٣٣٨/٣)، والزّجّاج (ما ينصرف وما لا ينصرف ص٣٨)، وابن السّرّاج (الأصول ٨٤/٢)، والسّيرافيّ (هامش الكتاب ٩/٢ و ١٠ "بولاق")، وابن مالكٍ (شرح الكافية الشّافية ١٤٩٤/٣، والتّسهيل ص٢١٩)، وأبي حيّان (الارتشاف ٤٣٢/١)، وذلك أنّ بعض العرب يمنعه من الصّرف .

وزاد الفارسيّ علّةً حادية عشرة وهي : التّطويل كما في "سراويل" على ما ورى عنه عبد القاهر الجرجانيّ (ينظر : المقتصد ١٠٠٤/٢)، وينظر : الإرشاد ص٤٠٤، والملخّص ٦٠٦/١ .

(٤) هو : القاسم بن عليّ بن محمّد بن عثمان الحريريّ البصريّ، لُقّب بالحريريّ لأنّ أحد أجداده كان يعمل الحرير أو يبيعه، أحد أئمّة الأدب في عصره، وصاحب المقامات المشهورة، وله : ملحة الإعراب (نظم في النّحو، يعدّ من أوّل النّظوم فيه)، وشرحها (ط)، وغيرهما، تُوفّي سنة ٥١٦هـ .

تعالى ـ[١]:

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ تِسْعٌ فَهَاكَهَا ... مُبَيَّنَةً إن كُنْتَ في العِلْمِ تَحْرِصُ
فَجَمْعٌ وتَعْرِيفٌ ووَصْفٌ وعُجْمَةٌ ... وَعَدْلٌ وتَأْنيثٌ وَوَزْنٌ مُخَصَّصُ
وَتَرْكِيبُكَ الإِسْمَيْنِ وَالأَلِفُ الَّتِي ... مَعَ النُّونِ زِيْدا والجَمِيعُ مُخَلَّصُ[٢]

وفي قول ابن الحاجب[٣] ـ [٤]رحمه الله[٤] ـ :

⇦

ينظر في ترجمته : نزهة الألبّاء ص٣٧٩، معجم الأدباء ٢٦١/١٦، إنباه الرّواة ٢٣/٣، إشارة التّعيين ص٢٦٣، بغية الوعاة ٢٥٧/٢، مقدّمة تحقيق كتاب منحة الألباب في شرح ملحة الإعراب (رسالة) ٢٦/١ .

(١) ز : « رحمه الله رحمة واسعةً والمسلمين » .

(٢) الأبياتُ من الطّويل، وهي ليست للحريريّ ـ كما نسبها الشّارح تبعًا للآثاريّ في القلادة الجوهريّة ل ٤٢أ ـ وذلك أنّ الحريريّ قبل إيرادها في كتابه شرح ملحة الإعراب (ص٣٠٥) يقول : « وقد نظم بعض المحدثين الأسباب المانعة من الصّرف فقال ... » .
وقوله : « مخلّص » كذا في النّسختين وشرح ملحة الإعراب، وفي القلادة الجوهريّة : « ملخّص » .
وتنظر أبيات مثلها بتصرّفٍ في : تنقيح الألباب ص٢٨٧، الأشباه والنّظائر ٦٠/٣، المطالع السّعيدة ١٥٩/١ .

(٣) هو : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الأسنائيّ، المالكيّ، المصريّ، الكرديّ الأصل، أبو عمرو، المعروف بابن الحاجب؛ لأنّ أباه كان حاجبًا للأمير موسك الصّلاحيّ ابن خال السّلطان صلاح الدّين الأيّوبيّ، شيخ المالكيّة في زمانه، مقرئٌ، فقيهٌ، أصوليٌّ، نحويٌّ، صرفيٌّ، أخذ عن الشّاطبيّ وغيره، له مؤلّفاتٌ لقيت حظوةً، فله في النّحو : الكافية (ط)، وشرحها (ط)، و الإيضاح في شرح المفصّل (ط)، وفي الصّرف : الشّافية (ط)، وشرحها (خ) . تُوفّي سنة ٦٤٦هـ .
ينظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، إشارة التّعيين ص٢٠٤، سير أعلام النّبلاء ٢٦٤/٢٣، البداية والنّهاية ٣٠٠/١٧، بغية الوعاة ١٣٤/٢، ابن الحاجب النّحويّ ص٣٣.

(٤-٤) ساقطٌ من "ز" .

(١-مَوَانِعُ الصَّرفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعتْ ثِنْتَانِ[٢] مِنْهَا فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ-١)
عَدْلٌ وَوَصْفٌ وتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ
والنُّونُ زَائِدَةً مِن قَبْلِهَا أَلِفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبُ[٣]

وفي قول ابن الخبَّاز[٤] - رحمه الله -[٥]:

مَوَانِعُ ما لا يَنْصَرِفْ هِيَ تِسْعَةٌ فَفَعْلانُ[٦] مِنْها ذو[٧] الزِّيادَةِ مَحْسُوبُ

(١-١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) هذا على لغة تميم، ولغة الحجاز : اثنتان . ينظر : شرح الشّذور ص٦٩، لغة تميم ص٤٠٤ .

(٣) الأبياتُ من البسيط، والثّاني والثّالث منها في الكافية (ص٦٢) بدون تصريح من ابن الحاجب أنّها له، وفي حاشية عبد الغفور على الفوائد الضّيائيّة (ص٤٧) نسبتها لأبي سعيد الأنباري النّحويّ، ولعلّه يقصد أبا البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباريّ؛ فقد أورد في كتابه أسرار العربيّة (ص٣٠٧) هذين البيتين باختلاف في رواية الثّاني منهما على النّحو التّالي :

جَمْعٌ وَوَصْفٌ..... وَعُجْمَةٌ ثُمَّ عَدْلٌ.....

وتنظر : الحاشية (١٠) من الكافية ص٦٢، والحاشية (٣) من شرح المقدّمة الكافية ٢٥٨/١ .

والأبيات الثّلاثة أوردها الآثاريّ في القلادة الجوهريّة (ل٤٢أ) منسوبةً لابن الحاجب، وتبعه الشّارح، وممّن أورد الأبيات الثّلاثة لكن بغير نسبةٍ العصام الإسفراييني في شرح الفريد ص١٤٥ .

(٤) هو : أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي، ابن الخبّاز، الموصليّ، الضّرير، نحويٌّ، لغويٌّ، أديبٌ، كان شيخ وقته، ونادرة زمانه حفظًا، من مصنّفاته : الغرّة المخفيّة شرح الدّرّة الألفيّة (خ)، توجيه اللّمع (خ)، تُوفّي سنة ٦٣٩هـ .
ينظر في ترجمته : إشارة التّعيين ص٢٩، البلغة ص٥٥، النّجوم الزّاهرة ٣٤٢/٦، البداية والنّهاية ٢٥٦/١٧، بغية الوعاة ٣٠٤/١ .

(٥) ز : « رضي الله تعالى عنه »، ولا مناسبة لها ! .

(٦) في الأصل "فعلان" .

(٧) في النّسختين : "و"، والتّصويب من القلادة الجوهريّة ل٤٢أ .

وَوَزْنٌ وتَأنيثٌ وَوَصْفٌ وَعُجْمَةٌ وَجَمْعٌ وتَعْرِيفٌ وَعَدلٌ وَتَرْكيبُ[1]

وفي قول ابن هشامٍ - رحمه الله[2] - :

مَوانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إن أَرَدْتَ بِهَا عَوْنًا لَتَبْلُغَ في إعْرَابِكَ الأَمَلاَ

اِجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أُنْثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ[3]

---

(١) البيتان من الطّويل، وهما لابن الخبّاز في الغرّة المخفيّة ل٣٥أ، وقد أوردهما الآثاريّ في القلادة الجوهريّة ل٤٢أ، وعنه نقل الشّارح .

(٢) ز : « رحمه الله تعالى » .

(٣) البيتان من البسيط، وقد نسبهما الآثاريّ في القلادة الجوهريّة (ل٤٢أ) لابن هشام، وتبعه الشّارح، ولم أعثر عليهما مجتمعين فيما بين يدي من مصادر متقدّمة، إلاّ أنّني وجدت ابن هشامٍ يُوردُ البيت الثّاني في شرح القطر (ص٥١٩) مسبوقًا بقوله : « وقد جمع العلل ... من قال »، وفي الشّذور بدون نسبةٍ، وقال في شرحها (ص٣٩٤) : « والبيت المنظوم لبعض النّحويّين »، وينظر : الجامع الصّغير ص٢٠٥، ونسبه الشّيخ خالدٌ في التّصريح (١/٨٤ و٢/٢١٠) إلى بهاء الدّين بن النّحّاس، ويبدو أنّ هذه النّسبة غير صحيحةٍ، وأنّ منشأها قول ابن هشامٍ في شرح القطر (ص٥٢٠) : « وهذا البيت أحسن من البيت الّذي أثبته في المقدّمة، وهو لابن النّحّاس » اهـ، فلو كان البيت لابن النّحّاس لما صدّره ابن هشامٍ بقوله : « قال بعضهم »، وإنما عنى ابن هشامٍ إنشاده في القطر (ينظر : شرح القطر ص٥١٨) .

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثَا

ولم أجد هذا البيت في التّعليقة لابن النّحّاس، ثُمَّ وجدت السّيوطيّ يقول في الأشباه والنّظائر ٣/٦١ : « ونقلت من خطّ الإمام أبي حيّان : قال أنشدنا شيخنا الإمام بهاء الدّين بن النّحّاس في موانع الصّرف لنفسه :

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ ....»

وقد أورد السّيوطيّ البيت المذكور "اجمع وزن" مصدّرًا له بقوله : « قال بعضهم » الأشباه (السّابق)، وأورده الفاكهيّ في شرح الحدود (ص٩٧) مصدّرًا له بقوله : « وهو على ما قيل لابن النّحّاس »، وأورده الأهدل في الكواكب الدّرّيّة (١/٨٩) منسوبًا لابن النّحّاس، وسبق أنّ نسبته لابن النّحّاس لا تصحّ؛ والله أعلم .

قوله[١]: **أَوْ**[٢] بأن يَحُوزَ الاسم **عِلَّةً تُغْنِي عَنْ اثْنَتَيْنِ** منها؛ **فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ** الممدودة كـ:"صحراء"، أو المقصورة كـ:"حبلى" **أَغْنَتْ وَحْدَها**[٣].

..... **وَصِيغَةُ الجَمْعِ الَّذِي**[٤] **قَدِ انْتَهَى**[٥]

نحو : مررت بمساجدَ ومصابيحَ، أغنت وحدها[٦] ـ أيضًا ـ .

ثُمَّ أشار النَّاظم إلى العلل بقوله : **وَالعِلَّتَانِ الْوَصْفُ**[٧] إلى قوله : **بِمَا**

---

(١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) جُعلت ألف التّأنيث قائمةً مقام سببين، وهما : التّأنيث، ولزوم التّأنيث؛ لأنّ الألف دالّة على التّأنيث وملازمة للكلمة؛ لأنّ الكلمة مبنيّة عليها، فكأنّ فيها تأنيثين .
ينظر : المقتصد ٢/٩٨٥، ابن يعيش ١/٥٩، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٤٥٢ .

(٤) ز : "التي"، وقد سبقت الإشارة إليه.تنظر : الحاشية (٣) ص٣٨٦ .

(٥) هو الجمع الّذي يكون أوّله مفتوحًا، وثالثه ألفًا غير عوض يليها كسرٌ غير عارض ملفوظٌ أو مقدّرٌ على أوّل حرفين بعدها أو ثلاثةٍ أوسطها ساكنٌ غير منويٍّ به ولا بما بعده الانفصال، غير مختوم بالتّاء، ولا بياء النّسب . ينظر : شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٤٥٣-٤٥٤، شرح الأشمونيّ ٣/٢٤١ .
ولا يشترط أن يكون مبدؤًا بالميم . ينظر : المقتضب ٣/٣٢٧ .

(٦) جُعلت صيغة منتهى الجموع قائمةً مقام سببين، هما : الجمعيّة، وعدم النّظير في الآحاد عند الجمهور، وقيل لأنّه على صيغة منتهى الجموع فكأنّه جمعان، وهو رأي ابن الحاجب (ينظر : شرح المقدّمة الكافية ١/٢٦٣) .
ويرى الصّيمريّ أنّ في هذا الجمع علّةً أخرى هي شبهة بالفعل؛ لأنّ « هذا الجمع لَمّا كان نهاية الجموع لم يحتمل أن يجمع كما تجمع الجموع القليلة، فأشبه الفعل؛ لأنّ الفعل لا يُجْمَع فكأنّ فيه علّتين : الجمع، وشبه الفعل؛ فلذلك منع الصّرف » . التّبصرة ٢/٥٦٨-٥٦٩ .
وينظر في رأي الجمهور والاستدلال له : شرح السّيرافيّ ٢/٤٧، شرح الأشمونيّ ٣/٢٤٣-٢٤٤ . وتنظر آراء أخر في : أسرار العربيّة ص٣١٢ .

(٧) في الأصل : "العدل"، وهو خلاف النّظم . ينظر : ص٣٨٦ .

عَدَا الأَلِف، وها أنا أذكر[١] لك أمثلتها :

فمثال العدل[٢] مع العلميَّة[٣]: مررتُ بعُمَرَ، ومثال الوصف مع الوزن : مررت بأحمرَ[٤]، ومثال التَّأنيث ـ وهو على قسمين : لفظيٌّ ومعنويٌّ ـ؛ فمثال اللَّفظيِّ ـ ويكون بالتَّاء مطلقًا سواءٌ أكان لمذكّر أو مؤنَّثٍ ـ نحو : مررت بفاطمةَ وحمزةَ، ومثال المعنويِّ ـ وشرطه الزِّيادة على ثلاثة أحرف ـ[٥] نحو : مررتُ بزينبَ .

والمراد بالمعرفة هنا[٦] العَلَمِيَّة، وقد تقدَّمت؛ ومثال ما فيه العُجْمة[٧] مع العَلَمِيَّة[٨] ـ وشرطه أن يكون مُسمًّى به في

---

(١) في هذا الأسلوب إدخال هاء التّنبيه على ضمير الرّفع المنفصل مع أنّ خبره ليس اسم إشارةٍ، وهو ممنوعٌ أو شاذٌّ . ينظر : فتح القريب (رسالة) ص٧-٨ .

(٢) العدل هو : خروج الاسم عن صيغته الأصليّة إلى أخرى مع اتّحاد المعنى بغير إلحاق، ولا قلبٍ، ولا إعلالٍ تحقيقًا أو تقديرًا . ينظر : شرح المقدّمة الكافية ١/٢٦٤، شرح الرّضيّ ١/١١٣، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٤٤٣، شرح الحدود النّحويّة ص٩٩ .
وينظر : ما لا ينصرف وموانع الصّرف ص١٠٢-١٠٣ .
وطريق معرفة ذلك سماع اللّفظ ممنوعًا من الصّرف خاليًا من سائر الموانع غير العلميّة .
ينظر : شرح الشّذرور ص٣٩٥، شرح الأشمونيّ ٣/٢٦٤ .

(٣) أيضًا يكون العدل مع الوصف كـ: "ثلاث" و"أخر"، وهذا سهوٌ من الشّارح مع أنّ النّاظم ذكرَه .

(٤) في الأصل : "بأحمد" تحريفٌ .

(٥) وذلك شرطٌ لتحتم المنع أمّا ما سوى هذا النّوع ففيه خلافٌ كـ: "زيد" اسم امرأةٍ، وسَقَر . ينظر : الارتشاف ١/٤٣٩، نزهة الطّرف في موانع الصّرف ص٦٦ .

(٦) ز : « والمرد هنا بالمعرفة » .

(٧) العجمة هي : كون اللّفظ مما وضعه غير العرب . الفوائد الضّيائيّة ١/٢٨٨ .

(٨) تؤثّر العجمة مع العلميّة بشرطين :
١ ـ إذا كانت العجمة شخصيّةً، وذلك بأن يُنقَل الاسم في أوّل أحواله إلى لسان العرب علمًا على شخصٍ .
٢ ـ الزّيادة على ثلاثة أحرف إجماعًا، أمّا الثّلاثيّ ففيه خلافٌ . ينظر : الأصول ⇦

العجم[١] / بأن يوضع علمًا عليه في العجم ـ نحو : مررت بإبراهيمَ، [٣٦/ب]
ومثال الجمع[٢] ـ والمراد به هنا ما كان على وزن مفاعل ـ نحو : صلّيتُ في مساجدَ، ـ أو على وزن مفاعيل ـ نحو : قرأتُ في مصابيحَ، ومثال [٣-ما فيه العلميَّة-٣] مع التّركيب ـ والمراد به التّركيب المزجيُّ[٤]، وهو[٥] كلُّ كلمتين جُعِلا كالكلمة الواحدة، والثّانية منهما[٦] [مُنَزَّلةٌ][٧] مَنْزِلَة تاء التّأنيث ـ[٨] نحو : مررت بمعدي كربَ .

ومثال ما فيه الوصف وزيادة الألف والنّون[٩] نحو : مررتُ

⇦

٩٢/٢، المقتصد ١٠٣٢/٢، إصلاح الخلل ص٢٧١، التّوطئة ص٣٠٢، شرح الجمل ٢٢٣/٢، التّسهيل ص٢١٩، شرح الرّضيّ ١٤٣/١، الارتشاف ٤٣٨/١-٤٣٩ .

(١) اشتراط التّسمية به في العجم ظاهر مذهب سيبويه (الكتاب ٢٣٥/٣)، والمبرّد (المقتضب ٣٢٥/٣)، وابن السّرّاج (الأصول ٩٢/٢)، وصريح مذهب الصّيمريّ (التّبصرة ٥٥٥/٢)، وابن معطٍ (الفصول الخمسون ص١٥٦)، وابن يعيش (شرح المفصّل ٦٦/١)، وابن الحاجب (الكافية ص٦٤، وشرحها ٢٨٨/١، والإيضاح في شرح المفصّل ١٤٦/١-١٤٧)، وابن مالكٍ (شرح الكافية الشّافية ١٤٦٩/٣)، وابن القوّاس (شرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٦١/١)، وابن هشامٍ (أوضح المسالك ١٢٥/٤، وشرح الشّذور ص٣٩٧)، والإسفراييّ (لباب الإعراب ص٢١٤)، وغيرهم .
وقال أبو حيّان في الارتشاف ٤٣٨/١ : « ومذهب الجمهور أنّه لا يشترط »، وهو مذهب الرّضيّ (شرح الكافية ١٤٢/١)، والجاميّ (الفوائد الضّيائيّة ٢٢٨/١-٢٢٩) .

(٢) سبق أن مثّل له . ينظر : ص٣٩٥ .

(٣-٣) ساقطٌ من الأصل .

(٤) في الأصل : "المزج" سهوٌ عن إثبات الياء .

(٥) أي : المركّب المزجيّ .

(٦) في الأصل : "منها" .

(٧) زيادةٌ متعيّنةٌ، ويظهر أنّها ساقطةٌ نتيجة انتقال نظرٍ .

(٨) سبق أن عرّفه عند حديثه عن الكلام . ينظر : ص٢٦٤ .

(٩) في الأصل : « زيادة الألف والنّون والوصف »، وإنّما أثبت ما في "ز" لموافقته ما قبله

⇦

بسكرانَ[١]، ومثال ما فيه وزن الفعل مع العلميَّة[٢] نحو : مررت بأحمدَ؛ فهذه الأمثلة[٣] كلُّها تُخْفَض بالفتحة نيابةً عن الكسرة ـ وقد رتَّبتها على قول ابن الحاجب[٤] ـ ما لم تُضَف أو تتل "أل"؛ فإنَّها حينئذٍ تُخْفض بالكسرة على الأصل، نحو : مررت بأفضلِكم، وبالأفضلِ[٥]، وبأحمدِكم، وبالأحمدِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم[٦] بقوله :

..... فَإِنْ يُضَفْ أو يَأْتِ بَعْدَ أَلْ صُرِفْ

ومثل "أل" بدلها؛ وهو "أم" في لغة قومٍ[٧].

⇦

في طريقة إيراد العلّة والمثال .

(١) أيضًا تكون زيادة الألف والنّون مع العلميّة نحو : عثمان وسليمان، وعدم ذِكرِه سهوٌ من الشّارح مع أنّ النّاظم نصّ عليه . ينظر : ص٣٨٦ .

(٢) أيضًا يكون وزن الفعل مع الوصف نحو : أحمر، وعدم ذِكرِه سهوٌ من الشّارح مع أنّ النّاظم نصّ عليه . ينظر : ص٣٨٦ .

(٣) اقتضب الشّارح القول في علل المنع من الصّرف وينظر في الكلام عنها : الارتشاف ٨٥٢/٢ "رجب"، الهمع ٧٦/١، شرح الأشمونيّ ٢٢٧/٣، نزهة الطّرف في موانع الصّرف ص١٣، ما لا ينصرف وموانع الصّرف ص٥٠ وما بعد هذه الصّفحات .

(٤) ينظر : ص٣٩٢-٣٩٣، وكان الأولى بهذه الجملة المعترضة أن تكون متقدّمةً على هذا الموضع هكذا : « فهذه الأمثلة ـ وقد رتّبتها ... ـ كلّها تخفض ... » .

(٥) شرح الأزهريّ ص٣٦ .

(٦) ز : « الناظم رحمه الله تعالى » .

(٧) ينظر ما سبق : ص٣٠١ .

تنبيهٌ

هل[١] إذا أُضيف أو أتى بعد "أل"، وجُرَّ بالكسرة يسمَّى حينئذٍ منصرفًا[٢] أم لا؟[٣]، خلافٌ مشهورٌ[٤]، والتّحقيق[٥] أنّه إن زالت إحدى علّتيه بالإضافة، أو "أل"[٦] فمنصرفٌ نحو : مررت بأحمدِكم،

---

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « بأحسنكم » نقلٌ عن توضيح المقاصد ١/١٠٩-١١٠ .

(٢) تسميته حينئذٍ منصرفًا مذهب المبرّد (المقتضب ٣/٣١٣)، والزّجّاج (ما ينصرف ص٩)، والزّجّاجيّ (الجمل ص٢٢٠)، والسّيرافيّ (شرح الكتاب ٢/٥١-٤٥) وغيرهم .
وذلك أنّ عدم انصراف الاسم إنّما كان لمشابهة الفعل، فلمّا ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خصائص الاسم قويت جهة الاسميّة، فرجع إلى أصله الّذي هو الصّرف فدخله الكسر دون التّنوين؛ لأنّه لا يجتمع مع أل والإضافة . الفوائد الضّيائيّة ١/٢٥٠ .

(٣) عدم تسمية الممنوع حينئذٍ منصرفًا، والتّعبير بلفظ الجرّ ـ أي : منجرٌّ ـ مذهب سيبويه (الكتاب ٣/٢٢١)، وابن السّرّاج (الأصول ٢/٧٩)، والفارسيّ (الإيضاح العضديّ ١/٥٨)، وابن جنّي (اللّمع ص٥٣)، وابن الحاجب (الكافية ص٦٧، وشرحها له ١/٣٢١)، وابن مالكٍ (شرح التّسهيل ١/٤١)، وغيرهم .
وذلك أنّ الممنوع من الصّرف بالأصالة هو فاقد التّنوين، أمّا سقوط الكسر فبالتّبعيّة لسقوط التّنوين، ولَمّا ضعفت مشابهة الاسم الفِعلَ لم تؤثّر إلاّ في سقوط التّنوين دون تابعه فعاد الكسر . ينظر : الفوائد الضّيائيّة ١/٢٥٠ .
ونُسِب إلى الفارسيّ (الإيضاح في شرح المفصّل ١/١٢٥، والأشباه والنّظائر ٢/٣٧٤) أنّ الاسم حينئذٍ لا منصرفٌ ولا غير منصرفٍ، وهو مذهب ابن جنّي (الخصائص ١/٣٥٧)، وهذا التّوقّف منهما لا مبرّر له . ينظر : ما لا ينصرف وموانع الصّرف ص ٢٦ و ٢٧ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ٢/٢٢١، التّعليقة على المقرّب ل٩٧أ، الهمع ١/٧٧، البهجة المرضيّة ص٥٨، شرح الأشمونيّ ١/٩٧، نتائج التّحصيل ١/٢٨٧ .

(٥) وهو مذهب كثير من المتأخّرين كالمراديّ (توضيح المقاصد ١/١٠٩)، وغيره .
ينظر : الفوائد الضّيائيّة ١/٢٥١، الهمع ١/٧٧، البهجة المرضيّة ص٥٨، نتائج التّحصيل ١/٢٨٧ .

(٦) وهو ما كانت إحدى علّتيه العلميّة، كما مثّل الشّارح . تنظر : المصادر السّابقة .

وإلاَّ فغير منصرفٍ[١] نحو : مررت بأحسنكم .

ويجرُّ بالكسرة ـ أيضًا ـ إذا دخلته "أل" الموصولة[٢] نحو : ﴿ كَالأَعْمَىٰ وَالأَصَمِّ ﴾[٣]، أو الزّائدة نحو[٤]:

رَأيتُ الْوَلِيدَ بنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ[٥]

فإن قِيلَ الصَّرْف ما هو ؟ .

---

(١) وهو ما لم تكن العلميَّة إحدى علّتيه . تنظر : المصادر السّابقة .

(٢) كون "أل" في الآية التّالية موصولةً رأيُ ابن هشام في أوضح المسالك (١/٩٠)، وقيل : هي معرِّفةٌ، وهو رأيُ ابن مالكٍ (شرح التّسهيل ١/٤٧)، وأبي حيّان (التّذييل والتّكميل ١/١٤٨) . وينظر ما سيأتي في الحاشية (٤) ص٤٤٩ .

(٣) سورة هود من الآية ٢٤ .

(٤) في الأصل : « نحو قولك »، والّذي يظهر أن "قولك" مقحمةٌ، أو محرّفةٌ عن "قوله" .

(٥) البيتُ من الطّويل، وهو لابن ميّادة (الرمّاح بن أبرد الذّبيانيّ) في شعره ص ١٩٢، والرّواية فيه : « بأحناء » .

والبيت من قصيدةٍ في مدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان أحد خلفاء بني أميّة، تُوفّي مقتولاً سنة ١٢٦هـ .

ينظر في ترجمته : تاريخ الطّبريّ ٧/٢٣١، المنتظم ٧/٢٤٨، البداية والنّهاية ١٣/١٦٨ .

ووجه الاستشهاد به : دخول "أل" في قوله : « اليزيد » زائدةً محدثةً فيه الجرّ بالكسرة .

وهو من شواهد : شرح الكافية الشّافية ١/١٨٠، شرح التّسهيل ١/٤١، التّذييل والتّكميل ١/١٤٨، توضيح المقاصد ١/١٠٧ (صدره)، أوضح المسالك ١/٩٠، التّصريح ١/٥٨، الهمع ١/٧٧، شرح الأشمونيّ ١/٩٦ .

وقد ورد في عددٍ من المصادر شاهدًا على دخول "أل" ضرورةً في الأعلام .

ينظر : النّكت ١/٤٩١، المفصّل ص٣٠، أمالي ابن الشّجريّ ١/٢٣٦ و ٢/٥٨٠، ٣/١٢٢، الإنصاف ١/٣١٧، التّخمير ١/١٩٣، ابن يعيش ١/٤٤، شرح الجمل ١٣٩، شرح الرّضيّ ١/٣٦٩ و ٣/٢٥٧، المغني ص٧٥، أوضح المسالك ١/١٨٥، المساعد ١/١٣١، التّصريح ١/١٥٣ .

قلنا : هو تنوينٌ في آخر الاسم المتمكِّن[١].

فائدةٌ

اعلم أنَّ اللَّفظ المنصوب يستوي مع المجرور في خمسةِ مواضع :
أوَّلها : الضَّمير نحو : أكرمتكَ، وقمتُ لكَ، وإنَّهُ، ولَهُ .
وثانيها : المُثنَّى، وما أُلْحِقَ به .
وثالثُها : جمع المذكَّر السَّالم، وما أُلْحِقَ به .
ورابعها : جمع المؤنَّث السَّالم .
وخامسها : ما لا ينصرف[٢].



(١) القلادة الجوهريّة ل٤٤أ .
(٢) القلادة الجوهريّة ل١٧أ بتصرّفٍ .
وينظر : الجمل في النّحو لعبد القاهر ص٤٧، شرح ملحة الإعراب ص١٠٠و ١٠١، المصباح في النّحو ص٥٦ و ٧٥ .

ثُمَّ شرع في علامات الجزم بقوله :

علامات الجزم

[٣٧/أ] (١-أي : بيانها-١)./

٥٥- والْجَزْمُ في الأَفْعالِ بالسُّكُونِ أَوْ[٢] حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ أو نُونِ

٥٦- فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ قَطْعًا يَلْزَمُ في الْخَمْسَةِ الأَفْعَالِ حَيْثُ تُجْزَمُ

٥٧- وَبِالسُّكُونِ اجْزِمْ مُضَارِعًا سَلِمْ مِنْ كَوْنِهِ بَحَرْفِ عِلَّةٍ خُتِمْ

٥٨- إِمَّا بِواوٍ أَوْ بِياءٍ أَوْ[٢] أَلِفْ وَجَزْمُ مُعْتَلٍّ بِهَا أَن تَنْحَذِفْ

٥٩- وَنَصْبُ ذِي وَاوٍ وَيَاءٍ يَظْهَرُ وَمَا سِوَاهُ في الثَّلاثِ قَدَّرُوا

٦٠- فَنَحْوُ: يَغْزُو يَهْتَدِي يَخْشَى خُتِمْ بِعِلَّةٍ وَغَيْرُهُ مِنْهَا سَلِمْ

وَالْجَزْمُ في الأَفْعَالِ لا في الأسماء[٣] يكون **بالسُّكُون** على الأصل، وهو حذف الحركة، ويكون **بحَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ**[٤] **أَوْ نُون** للجازم[٥]، وخرج[٦] بقولي[٧] : « للجازم » نحو (٨-قوله تعالى-٨) : ﴿ سَنَدْعُ

(١-١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) ز : "و" .

(٣) ينظر ما سبق : ص٣٣٠ مع الحاشية (٢) .

(٤) ز : "العلّة"، وهو لا يتناسب مع إيراد الشّارح للنّظم .

(٥) ز : « للجازم إذا علم ذلك »، ولعلّ إثبات هذه الجملة ـ هنا ـ انتقال نظرٍ من النّاسخ؛ لأنّها ستأتي فيما بعد .

(٦) ز : "فخرج" .

(٧) ز : "بقوله"، والقائل هو الشّيخ خالدٌ في شرح الآجرّوميّة (ص٣٦)، ونصّ كلامه : « وللجزم علامتان : السّكون ـ وهو حذف الحركة ـ، والحذف وهو سقوط حرف العلّة أو النّون للجازم، واحترزت بقولي : للجازم من نحو ... »، ففي النّقل تصرُّفٌ، وكان الواجب على الشّارح أحد أمرين : إمّا أن يصرّح بالقائل، وإمّا أن يحذف هذه الكلمة لما فيها من إيهام القارئ أنّه هو القائل، والحقيقة خلافُ ذلك .

(٨-٨) ساقطٌ من الأصل .

الزَّبَانِيَةَ ﴾[١]؛ فإنَّ الواو حُذفت في الخطِّ تبعًا لحذفها في اللَّفظ لالتقاء[٢] السَّاكنين[٣]، ونحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[٤]؛ فإنَّ النُّون حُذِفت[٥] لتوالي النُّونات[٦].

[٧-إذا علم ذلك-٧].

فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ[٨] قَطْعًا يَلْزَمُ ... فِي الْخَمْسَةِ الأَفْعَالِ حَيْثُ تُجْزَمُ

وقد تقدَّمت[٩] نحو : لم يضربا، ولم تضربا[١٠]، وفي التَّنزيل : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴾[١١]، ﴿ وإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾[١٢].

وبِالسُّكُونِ اجْزِمْ أَيُّها النَّحْوِيُّ :

.....مُضَارِعًا سَلِمْ ... مِنْ كَوْنِهِ بِحَرْفِ عِلَّةٍ خُتِمْ

إِمَّا بِوَاوٍ أَوْ بِيَاءٍ أَوْ[١٣] أَلِفْ ... .

---

(١) سورة العلق الآية ١٨ .

(٢) ز : "للتقا"، وهو خطأ .

(٣) هما : لام الفعل "الواو"، والزَّاي الأولى المشدَّدة النَّاشئة عن دخول "أل" الشَّمسيَّة على ﴿ زَبَانِيَة ﴾، وهذا بالنَّظر إلى الوصل . ينظر : البحر المحيط ٤٩١/٨ .
وينظر : الخصائص ٢٩٣/٢ و ١٣٤/٣، كشف المشكل ٣٦٧/٢-٣٦٨ .

(٤) سورة آل عمران من الآية ١٨٦ .

(٥) سيبيّن ذلك الشّارح فيما يأتي . ينظر : ص٤٠٩ .

(٦) انتهى النّقل عن شرح الأزهريّ ص٣٦، وتنظر : الحاشية (٧) ص٤٠٢ .

(٧-٧) ساقط من "ز"، وتنظر : الحاشية (٥) ص٤٠٢ .

(٨) خالف النّاظم أصله حيث قدّم الكلام على حذف النون، أمّا بن آجُرُّوم فتكلّم عن السّكون ثُمَّ الحذف في المعتلّ ثُمَّ حذف النون . ينظر : المتن ص١١ .

(٩) ينظر : ص٣٧٧ .

(١٠) في الأصل : « لم يضربا ولن يضرب »، والتّمثيل الثّاني خطأ؛ لأنّ الكلام عن الجزم لا عن النّصب .

(١١) سورة البقرة من الآية ٢٤ .

(١٢) سورة محمّد ﷺ من الآية ٣٦ .

(١٣) ز : "و"، وقد سبقت الإشارة إليه . تنظر : الحاشية (٢) ص٤٠٢ .

إذا دخل عليه جازمٌ، و لم يتّصل بآخره شيءٌ[١] مِمَّا تقدّم نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾[٢].

وَجْزَمُ فعلٍ مضارعٍ **مُعْتلٌّ بِهَا** أي : بحروف العِلّة[٣] المذكورة **أَنْ** ـ بفتح الهمزة ـ[٤] **تَنْحَذِف** نحو : لم يدعُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ؛ فـ: "يدعُ"، و"يخشَ"، و"يرمِ" مجزومةٌ بـ"لم"، وعلامة جزمها حذف حرف العلّة من آخرها نيابةً عن السُّكون؛ فالمحذوف من "يدعُ" الواوُ، والضَّمَّة قبلها دليلٌ عليها، والمحذوف من "يخشَ" الألف، والفتحة قبلها دليلٌ عليها، والمحذوف من "يرمِ" الياء، والكسرة قبلها دليلٌ عليها[٥].



(١) شرح الأزهريّ ص٣٧ .

(٢) سورة الإخلاص الآيتان ٣ و ٤ .

(٣) ز : « بحذف حرف العلّة » .

(٤) في النّسختين : "النّون"، وهو سهوٌ؛ لأنّ المفتوح في "أن" هو الهمزة لا النّون .

(٥) من قوله : « لم يدعُ » إلى هنا نقلٌ عن شرح الأزهريّ ص٣٧ .

[إعراب المضارع المعتلّ]

وَنَصْبُ ذِي وَاوٍ وَيَاءٍ يَظْهَرُ[١]/ ..... [ب/٣٧]

في[٢] نحو : لن يدعوَ، ولن يرميَ، **وَمَا سِواهُ** أي : النّصب، وهو : الرّفع والجزم في الجميع[٣] **قَدَّرُوا**[٤] أي : النُّحاة .

إذا تقرَّر ذلك **فَنَحْو** : **يَغْزُو**، **وَيَهْتَدِي**، **وَيَخْشَى خُتِمْ** كلٌّ منها بـ حرف **عِلَّةٍ** فـ"يغزو" مختومٌ بالواو، و"يهتدي" مختومٌ بالياء"، و"يخشى" مختومٌ بالألف، **وَغَيْرُه** أي : غير ما ذُكِر **مِنْها** أي : من حروف العلّة **سَلِم** .

إيضاح ذلك :

إذا كان الفعل[٥] المضارع[٦] معتلاً ـ وهو ما آخره ألفٌ كـ: يخشى، أو ياءٌ كـ: "يرمي"، أو واوٌ كـ: يدعو ـ تقول في إعرابه : زيدٌ يخشى، وعمرٌو لن[٧] يخشى؛ فالضَّمَّة في الأوَّل، والفتحة في الثّاني مقدَّرةٌ على الألف منع من ظهورها التّعذُّر .

---

(١) هذا من زيادات النّاظم على أصله؛ فلم يتكلّم ابن آجُرُّوم عن هذه المسألة .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) سبق أن نصّ النّظم « في الثّلاث »، ولعلّ الشّارح هنا لا يريد إيراد النّظم .

(٤) قول الشّارح : « والجزم في الجميع قدّروا » سهوٌ، وذلك أنّ الجزم يظهر بحذف حرف العلّة، وإنّما المقدّر هو الضَّمَّة في الفعل المعتلّ بعامّةٍ، والفتحة في المعتلّ بالألف، وهو ما سيصرّح به الشّارح بَعْدُ تحت قوله : « إيضاح ذلك » .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله : « لن يدع » نقل عن القلادة الجوهريّة ل١٩أ ـ ٢٠أ بتصرّفٍ .

(٦) ز : "مضارعًا" .

(٧) في الأصل : « وعمرو ولن » خطأ ناسخٍ .

وتقول : هو يدعو، ويرمي[1]؛ فالضَّمَّة مقدرَّةٌ على الياء، والواو منع من ظهورها الاستثقال، وجزم الجميع بحذف أواخرها، وتظهر الفتحة في الياء والواو نحو : لن يرميَ، ولن يدعوَ .



(١) ز : « هو يرمي ويدعو »، وهو مناسب لما بعده إلاّ أنّه قد سبق في الحاشية (٥) ص٤٠٥ أنّ النّص منقولٌ بتصرّفٍ .

[تقدير علامة الإعراب]

٦١- وَعِلَّةُ الأَسْمَاءِ يَاءٌ وَأَلِفْ فَنَحْوُ : قَاضٍ[1] وَالْفَتَى بِهَا عُرِفْ
٦٢- إِعْرَابُ كُلٍّ مِنْهُمَا مُقَدَّرُ فِيهَا وَلَكِنْ نَصْبُ قَاضٍ يَظْهَرُ
٦٣- وَقُدِّرُوا ثَلاَثَةَ الأَقْسَامِ فِي الْمِيمِ قَبْلَ الْيَاءِ مِنْ غُلاَمِي
٦٤- وَالْوَاوُ فِي كَـ: مُسْلِمِيَّ أُضْمِرَتْ وَالنُّون فِي ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[2] قُدِّرَتْ[3]

عِلَّةُ الأَسْمَاءِ يَاءٌ وَأَلِفْ .....
فِي نَحْو : قَاضٍ[4] وَالْفَتَى، و :
إِعْرَابُ كُلٍّ مِنْهُمَا مُقَدَّرُ فِيهَا .....

أي : عليها، وَلَكِنْ نَصْبُ قَاضٍ يَظْهَرُ، وقد تقدَّم لك في باب الإعراب بيانه موضَّحًا[5].

وإذا كان الاسم[6] مضافًا إلى ياء المتكلِّم، وليس مثنًّى[7]، ولا مجموعًا[8] جمع مذكَّرٍ سالمًا[9]، ولا منقوصًا، ولا مقصورًا، وذلك

---

(١) في النسختين : قاضي .
(٢) سورة آل عمران من الآية ١٨٦ .
(٣) ما ورد في هذه الأبيات من زيادات النّاظم على أصله .
(٤) في الأصل : "القاضي" .
(٥) ينظر : ص٣٢٠-٣٢٢ .
(٦) ما سيأتي حتّى قوله : « بحركة المناسبة » نقل عن شرح الرّمليّ ص٧٣ .
(٧) أمّا المثنّى فإعرابه ظاهرٌ، نحو : قام غلامايَ، ورأيت غلامَيَّ، ومررت بغلامَيَّ . المساعد ٢/٣٧٤ .
(٨) ساقطٌ من الأصل .
(٩) سيأتي الكلامُ عنه .

كـ: **غُلامِي** قُدِّر الرَّفع، والنَّصب[١]، والجرُّ على الميم[٢]، فتقول : جاء غلامِي، ورأيت غلامِي، ومررت بغلامِي؛ فالضَّمَّة في الأَوَّل، والفتحة في الثَّاني، والكسرة في الثَّالث مقدَّرةٌ على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة المناسبة .

وقول / النَّاظم[٣]: [٣٨

والْوَاوُ في كَـ: مُسْلِمِيَّ أُضْمِرَتْ .....

إلى آخره[٤].

أشار به إلى الحروف المقدَّرة[٥]، وتنحصر في حرفين، وهما : الواو،

---

(١) ما ذكره الشّارح هو مذهب الجمهور، وفي إعراب الاسم المضاف لياء المتكلّم ثلاثة مذاهب أخر، هي :

١ ـ مذهب ابن مالكٍ في التّسهيل (ص١٦١) أنّه معربٌ في الرّفع والنّصب بحركاتٍ مقدّرة، وفي الجرّ بالكسرة الظّاهرة، ويردّه أنّ الكسرة مستحقّة قبل التّركيب، وإنّما دخل عامل الجرّ بعد استقرارها . ينظر : شرح الرّضيّ ١/٩٨ .

٢ ـ مذهب عبد القاهر الجرجانيّ (الجمل ص٥٧ ـ ونفى الدّكتور عبد العزيز رضوان عمر الجرجانيّ هذا القول اعتمادًا على المقتصد . ينظر : عبد القاهر الجرجانيّ نحويًّا ص ٢٧-٢٨)، وابن الشّجريّ (الأمالي ١/٣-٤)، وابن الخشّاب (المرتجل ص١٠٧ و ١٠٩)، والعكبريّ (اللّباب ٢/٩٥) ـ وجعله قول الجمهور ـ، والمطرّزيّ (المصباح ص٥٦) أنّه مبنيٌّ، ويردّه أنّ الإضافة إلى المضمر لا تُوجب البناء .

٣ ـ مذهب ابن جنّي في الخصائص (٢/٣٥٦) أنّه لا معربٌ ولا مبنيٌّ، ويردّه عدم النّظير . والرّاجح هو قول الجمهور .

ينظر في هذه المسألة : التّبيين ص١٥٠، ابن يعيش ٣/٣١-٣٢، شرح المقدّمة الكافية ١/٢٥٤-٢٥٦، الإرشاد ص٣٤٤، شرح الرّضيّ ١/٩٨، التّذييل والتّكميل ج٤ل٩٨ب، الارتشاف ٢/٥٣٥ و ٥٣٦ .

(٢) ولو قال الشّارح : « على آخره » لكان أحسن؛ لتكون القاعدة عامّةً في كلِّ مضافٍ إلى ياء المتكلّم، ولكنه تابع النّاظم في هذا التّعبير، وسيأتي بالصّواب بعدُ .

(٣) ز : « النّاظم رحمه الله تعالى » .

(٤) ز : "الخ"، وهو اختصار للفظ « إلى آخره » .

(٥) في النّسختين : "المفردة" والمناسب ما أثبتّه، ويدلّ عليه ما بعدَه من كلام الشّارح .

والنُّون؛ فأمَّا الواو فمحلّها مع [جمع][(١)] المذكّر السَّالم المرفوع[(٢)] المضاف إلى ياء المتكلّم نحو : جاء مُسْلِمِيَّ، فـ: "مُسْلِمِيَّ" فاعلٌ مرفوعٌ بالواو المقدَّرة، إذ أصله "مُسْلِمُويَ"[(٣)] اجتمعت[(٤)] الواو السَّاكنة والياء المتحرِّكة فقُلِبَت الواو[(٥)] ياءً[(٦)]، وأدغمت في الياء، [(٧-]وقُلِبت الضَّمَّة كسرة[-٧)]؛ فصار : "مسلمِيَّ"[(٨)].

وأمَّا النُّون فمحلُّها الأفعال الخمسة المرفوعة المؤكّدة بالنُّون الثَّقيلة نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[(٩)]، فـ﴿ تُبْلَوُنَّ ﴾ مرفوعٌ بالنُّون المقدَّرة، إذ أصله : "لَتُبْلَوُونَنَّ" [(١٠-]حذفت نون الرَّفع فصارت "لَتُبْلَوُونَّ"[-١٠)]، فالتقى[(١١)] ساكنان ـ وهما الواو والنُّون المشدَّدةُ ـ فحُذِفت الواو؛ فصار ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[(١٢)].

---

(١) زيادةٌ يستقيم بها السّياق .

(٢) أمّا في حالتي النّصب والجرّ فإن الإدغام لا يُخْرِج الياء عن كونها إعرابًا .
ينظر : الفوائد الضّيائيّة ١/٢٠٧ .

(٣) بحذف نون الجمع لأجل الإضافة؛ فالأصل : "مسلمون" .

(٤) في الأصل "أجمعت"، وهو تحريفٌ .

(٥) ساقطٌ من الأصل .

(٦) في الأصل "ألفًا"، والمثبت من "ز" هو الصّواب؛ لأنَّ مقتضى قواعد الإعلال أنّه إذا اجتمعت الواو السّاكنة والياء المتحرّكة فإنّ الواو تقلب ياءً . ينظر : الكتاب ٣/٤١٤، التّكملة ص٢٦٠، شرح الشّافية للرّضيّ ٣/١٣٩، نزهة الطّرف لابن هشام ص١٣٨-١٣٩ .

(٧-٧) ساقطٌ من الأصل .

(٨) ذهب أبو حيّان في التّذييل والتّكميل (ج٤ل٩٨ب)، وابن عقيلٍ في المساعد (٢/٣٧٤) إلى أنّ الإعراب في باب "مسلميَّ" رفعًا لفظيٌّ؛ لأنّ العلامة لم تحذف، وإنّما أبدلت ياءً بالإعلال، فلا يقال : إنّها مقدّرةٌ .

(٩) سورة آل عمران من الآية ١٨٦ .

(١٠-١٠) ساقطٌ من الأصل .

(١١) في النّسختين : "فالتقا" .

(١٢) أجمل الشّارح القول في الحذف الواقع في ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾، وقد مشى على أنّ الأصل ⇦

وحاصل ما تقدَّم :

أنَّ علامات الإعراب إمَّا حركاتٌ أو حروفٌ، وكلٌّ منها[١] إمَّا ظاهرٌ أو مقدَّرٌ[٢]؛ فهذه أربعة أقسامٍ عُلِمت ممَّا مرَّ إلاَّ الحروف المقدَّرة[٣]، وهي ما[٤] في هذا البيت .

وقوله : **أُضْمِرَتْ** بمعنى قُدِّرت، فافهم ذلك، والله أعلم .



⇦

لَتُبْلَوُنَنَّ، وكذا ذكر السّمين في الدّر المصون (٣/٥٢٢ ـ وفيه : لَتُبْلونَنَّ ـ)؛ فالفعل بواوين : لام الفعل واو الضّمير، وثلاث نوناتٍ : الأولى نون الرّفع، والثّانية والثّالثة نون التّوكيد الثّقيلة، حُذِفت نون الرّفع كراهة اجتماع ثلاث نوناتٍ، وتحرّكت الواو الّتي هي لام الكلمة، وانفتح ما قبلها فقُلِبَت ألفاً، فالتقى ساكنان الألف و واو الضّمير فحُذفت الألف للتخلّص من التقائهما، وضُمَّت الواو دلالةً على المحذوف، وإن شئت قلت استثقلت الضّمّة على الواو الأولى فحذفت فالتقى ساكنان، فحُذِفت الواو الأولى ـ وهو ما أشار إليه الشّارح ـ، وحُرِّكت الواو بحركةٍ مجانسةٍ دلالةً على المحذوف .

ومن النّحاة من يرى إجراء الإعلال في الفعل أوّلاً، ثُمَّ يُدْخل نون التّوكيد، فتحذف نون الرّفع، فالأصل عندهم "تبلوون" ثُمَّ حصل فيه الإعلال السّابق، ثُمَّ أُكِّدَ فحُذِفت النّون لما سبق .

ينظر : أمالي ابن الشّجريّ ٢/٤٩٢، التّصريح ١/٥٦ـ٥٧ .

(١) ز : "منهما" .

(٢) في الأصل : « إمّا ظاهرًا أو مقدّرًا »، والوجه الرّفع؛ لأنّه خبر لـ"كلّ" .

(٣) في النّسختين : "المفردة" .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(فصلٌ)

يضبط ما في الباب الّذي قبله، ويحصره تمرينًا للمبتدئ

٦٥- الْمُعْرَبَاتُ كُلُّهَا قَدْ تُعْرَبُ ... بِالْحَرَكَاتِ أَوْ حُرُوفٍ تَقْرُبُ

٦٦- فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهَا أَرْبَعُ ... وَهْيَ الَّتِي مَرَّتْ بِضَمٍّ تُرْفَعُ

٦٧- وَكُلُّ مَا[1] بِضَمَّةٍ قَدِ ارْتَفَعْ ... فَنَصْبُهُ بِالفَتْحِ مُطْلَقًا يَقَعْ

٦٨- وَخَفْضُ الاسْمِ مِنْهُ بِالْكَسْرِ الْتَزِمْ ... والْفِعْلُ مِنْهُ بِالسُّكُونِ مُنْجَزِمْ

٦٩- لَكِنْ كَـ:هِنْدَاتٍ لِنَصْبِهِ انكَسَرْ ... وَغَيْرُ مَصْرُوفٍ بِفَتْحَةٍ يُجَرّ

٧٠- وَكُلُّ فِعْلٍ كَانَ مُعْتَلاً جُزِمْ ... بِحَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ كَمَا عُلِمْ

٧١- والْمُعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعُ ... وَهْيَ الْمُثَّنَى وَذُكُورٌ تُجْمَعُ

٧٢- جَمْعًا صَحِيحًا كَالْمِثَالِ الخَالِي ... وَخَمْسَتَا[2] الأَسْمَاء والأَفْعَالِ

٧٣- أَمَّا الْمُثَّنَى فَلِرَفْعِهِ الأَلِفْ ... وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ لِلْيَا أَضِفْ/[3] [٣٨/ب]

٧٤- وكالْمُثَّنَى الجَمْعُ فِي نَصْبٍ وَجَرّ ... وَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ مَرَّ واسْتَقَرّ

٧٥- والْخَمْسَةُ الأَسْما كهذا الجَمْعِ في ... رَفْعٍ وخَفْضٍ وانصِبَنْ[4] بِالألفِ

---

(١) ز : "وكلما" .

(٢) كذا في "ز"، وهو مثنًى مرفوعٌ، والشّارح يؤكّد هذا الرّسم (ينظر : ص٤١٥)، وفي الأصل، والنّسخة الخطّيّة للنّظم ل٣ب، وط٩٤، وشرح برهان الدّين ل٤٤ب، وغرر الدّرر ل٤٣ب، وفتح ربِّ البريَّة ص٢٢ : "وخمسةُ" .

(٣) كذا في النّسختين، وشرح برهان الدّين ل٤٤ب، وفي "ز" بمدادٍ مغاير "بالياء أضف"، والأصل : "للياء"، وفي الشّرح : « للياء أضف » في النّسختين، وورد في النّسخة الخطيّة للنّظم ل٣ب، وط٩٤، وفتح ربّ البريّة ص٢٢ : « بالياء عُرِف »، وفي غرر الدّرر ل٤٣ب « باليا كما عُرِف » .

(٤) الضّبط عن ط٩٤، وسينصّ الشّارح (ص٤١٥) على أنّ النّون مثقّلةٌ، إلاّ أنّ المناسب ⇦

٧٦- وَالْخَمْسَةُ الأَفْعَالُ رَفْعُهَا عُرِفْ بِنُونِهَا وَفِي سِوَاهُ تَنْحَذِفْ

الْمُعْرَبَاتُ كُلُّها وهي الأسماء المتمكِّنة، والأفعال المضارعة بشرطها المتقدِّم[١] **قَدْ تُعْرَبُ .: بِالحَرَكَاتِ** الثَّلاث : الضَّمَّة، والفتحة، والكسرة، أو بالسّكون، [و][٢] قدَّم ما يُعْرب بالحركات لأنَّه الأصل، والإعراب بالحروف إنّما هو على سبيل النِّيابة، **أو** قد تعرب **بحروفٍ** واوٍ[٣]، وألفٍ، وياءٍ، ونونٍ، أو بحذفٍ[٤].

فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهَا ....

أي : من المعربات .

..... **أَرْبَعُ وَهْيَ الَّتِي مَرَّتْ بِضَمٍّ تُرْفَعُ**[٥]

أي : الاسم المفرد كـ: جاءَ[٦] زيدٌ، وجمع التّكسير نحو : جاءَ الرِّجالُ، وجمع المؤنّث السّالم نحو : جاءَتْ الهنداتُ، والفعل المضارع الّذي لم يتّصل بآخره شيءٌ نحو : يضربُ[٧].

⇦

لوزن البيت هو تخفيف النّون، وتثقيلها يؤدّي إلى انكسار وزنه .

(١) ينظر : ص٣٣٤ .

(٢) زيادةٌ يستقيم بها السّياق .

(٣) في الأصل : « بحروف و واو »، والواو مُقْحمةٌ .

(٤) ينظر : شرح الأزهريّ ص٣٨ .

(٥) اختصر النّاظم كلام ابن آجُرُّوم، حيث يقول : « فالّذي يعرب بالحركات أربعة أنواعٍ : الاسم المفرد، وجمع التّكسير، وجمع المؤنّث السّالم، والفعل المضارع الّذي لم يتّصل بآخره شيءٌ، وكلُّها ترفع بالضّمّة، وتنصب بالفتحة، وتخفض بالكسرة، وتجزم بالسّكون، وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء : ... » . المتن ص١١ .

(٦) ز : « نحو جاء »، وهو موافقٌ لما في شرح الأزهريّ ص٣٨ .

(٧) وقع في النّسختين : « لن يضرب »، وهو خطأٌ؛ لأنّ الكلام عن الرّفع لا عن النّصب .

وَكُلُّ مَـا[١] بِضَمَّـةٍ قَـدِ ارْتَفَـعْ ..... من الأنواع الأربعة [٢]-المذكورة؛

..... فَنَصْبُهُ بِـالفَتْحِ مُطْلَقـًا يَقَـعْ[٢]

نحو : لن أُكْرِمَ زيدًا أو رجالاً[٣].

وَخَفْضُ الاسْمِ مِنْهُ بِالكَسْرِ الْتُزِمْ .....

نحو : مررت بعمرٍو، وصبيانٍ، ومؤمناتٍ .

..... وَالفِعْلُ مِنْهُ بِالسُّكُونِ مُنْجَـزِمْ[٤]

نحو : لم يضربْ .

لَكِنْ جمع المؤنّث السّالم كَـ:هِنْدَاتٍ[٥] لِنَصْبِهِ انْكَسَرْ.

حملاً على الجرّ نحو : أكرمت الهنداتِ، وكان حَقُّه أن يُنصب بالفتحة .

..... وَغَيْرُ مَصْرُوفٍ[٦] بِفَتْحَةٍ يُجَـرّ

حملاً علـى النّصـب لمـانعٍ، نحـو : نظـرت إلى مسـاجدَ، وكـان حقّـه أن يُخْفَضَ بالكسرة .

وَكُـلُّ فِعْـلٍ كَـانَ مُعْتَـلاًّ جُـزِمْ بِحَـذْفِ حَـرْفِ عِلَّـةٍ كَمـا عُلِـمْ

---

(١) في النّسختين : "وكلما" .

(٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) ز : « لن أكـره زيـدًا أو رجـلاً »، وقولـه : « رجـلاً » خطـأ؛ لأنّ المـراد التّمثيـل لجمـع التّكسير، الّذي هو النّوع الثّاني ممّا يعرب بالحركات، ولعلّه خطأ من النّاسخ حيث أسقط الألف من "رجال" .

(٤) قـول النّـاظم هنـا أحسـن مـن قولـه أصلـه : « وتجـزم بالسّـكون » (تنظـر الحاشـية ٥ ص٤١٢) حيث صرّح بأنّ الجزم خاصٌّ بالفعل؛ فهذا من زياداته .

(٥) استغنى النّاظم عن صـريـح الاسـم بالمثـال مخـالفًـا بذلك أصـله؛ فابن آجُرُّوم يقـول : « وجمع المؤنّث السّالم ينصب بالكسرة » . المتن ص١١ .

(٦) ز : « غير منصرف »، وهو خطأٌ لانكسار الوزن به .

سابقًا نحو : لم يخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ، وكان حقُّه أن يُجْزَمَ بالسُّكون .

وَالْمُعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعُ .....

أنواعٍ[1] أيضًا، **وَهْيَ الْمُثَنَّى** [2-نحو : الزّيدان-2]، **وَذُكُورٌ تُجْمَعُ** .

جَمْعًا صَحِيحًا كَالْمِثالِ الخَالِي .....

أي : نحو : **الصّالحون**[3].

وَخَمْسَتَا[4] **الأَسْمَاءِ** وهي : أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مالٍ، **وَالأَفْعَالِ** وهي : يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين/ . [39]

أَمَّا الْمُثَنَّى فَلِرَفْعِهِ الأَلِفْ .....

نحو : جاء الزّيدان .

..... **وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ لِلْيَا أَضِفْ**[5]

أيُّها النَّحْوِيّ، نحو : رأيت الزَّيدَين، ومررت بالزَّيدَيْنِ .

وَكَالْمُثَنَّى الجَمْعُ فِي نَصبٍ وَجَرّ .....

نحو : أكرمت الزَّيدِينَ، ومررت بالزَّيدِينَ .

..... **وَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ مَرَّ وَاسْتَقَرّ**

أي : ثبت، نحو : جاء الزَّيدُونَ .

وَالْخَمْسَةُ الأَسْما كَهذا الجَمْعِ فِي رَفْعٍ وَخَفْضٍ .....

نحو : هذا أبوك، ونظرتُ إلى فيك، أي : فترْفع بالواو، وتخفض

---

(١) المتناسب مع التّذكير في أربع أن يقول : "معرباتٍ" كما سبق له ص٤١١ .

(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) إشارة إلى ما سبق ص٤١١ من قول النّاظم :

..... « كـ: الصّالحون هم أولو المكارم » .

(٤) في الأصل : "وخمسة"، وينظر ما سبق في الحاشية (٢) ص٤١١ .

(٥) تنظر: الحاشية (٣) ص٤١١ .

بالياء[١]، **وَانْصِبَنْ** أنت[٢] الأسماءَ الخمسةَ **بالأَلِفِ** نحو : أكرمتُ أخاك .

والْخَمْسَةُ الأفْعَالُ رَفْعُهـا عُـرِفْ بِنُونِهَا.....

نحو : تحسنون، **وَفِي سِوَاهُ تَنْحَذِف** نحو : لن تضاموا[٣]، ولَمْ تذهبي[٤].

وقوله : **تَقْرُبُ** تكملةٌ، وقوله : **الْتُزِمْ، ويُجَرّ، وجُزِمْ، وعُلِمْ، وعُرِفْ** بالبناء للمفعول، وقوله : **تُجْمَعُ** ببنائه للفاعل أو المفعول .

وقوله : **وَانْصِبَنْ** بنون التّوكيد الثّقيلة[٥]،[٦-وقوله : **وَخَمْسَتَا**[٧] بالتّثنية-٦].

---

(١) كان الأولى أن يقدّم الشّارح الشّرح، ويؤخّر الأمثلة على النّحو التّالي : « فـتُرْفع ... نحو : هذا أبوك ... »، والله أعلم .

(٢) مراد الشّارح أنَّ الفعل للمخاطب .

(٣) ز : « لن تعانوا » .

(٤) ز : « لن تذهبي »، وعليه يفوت التّمثيل لحالة الجزم، ولعلّه خطأٌ من النّاسخ .

(٥) هذا سهوٌ من الشّارح، ينظر ما سبق في : الحاشية (٤) ص٤١١ .

(٦-٦) تأخّرت هذه الجملة في الأصل إلى ما بعد قوله : « تنبيهٌ »، وهو خطأٌ من النّاسخ .

(٧) في الأصل : "وخمسة"، وتنظر : الحاشية (٢) ص٤١١ .

تنبيهٌ*

إذا[١] اتّصل بالأفعال الخمسة نون الوقاية جاز حذفها[٢] تخفيفًا، وإدغامها في نون الوقاية، والفكُّ، وقرئ بالثّلاثة[٣]: ﴿ تَأْمُرُوٓنِّى ﴾[٤].

وقد تحذف النُّون مع عدم[٥] النّاصب والجازم[٦] كقوله :

---

* ز : "تتمّة" .

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « من تبيتي » موجودٌ في "نور السّجيّة في حلّ ألفاظ الآجُرُّوميّة" (رسالة) ص١٦٧-١٦٨، وينظر : البهجة المرضيّة ص٥٩، وأصل الكلام في شرح الكافية الشّافية ١/١٠٨-١١٠ .

(٢) أي : نون الرّفع، بدلالة قوله : « وإدغامها في نون الوقاية » .

وكون النّون المحذوفة نون الرّفع هو مذهب سيبويه (الكتاب ٣/٥١٩)، والمبرّد (المقتضب ٣/٢٠-٢٢)، واختيار ابن مالكٍ (شرح التّسهيل ١/٥٢، شرح الكافية الشّافية ١/٢٠٨) .

ومذهب أكثر المتأخّرين : أنّ المحذوفة "نون الوقاية" . ينظر : شرح التّسهيل ١/٥٣، التّذييل والتّكميل ١/١٩٤، الارتشاف ١/٤٢٠، المغني ص٨٠٨ .

وفي المصادر الثّلاثة الأخيرة، وغيرها : أنّ المبرّد يرى أنّ المحذوف هو نون الوقاية، وصريح كلامه في المقتضب (٣/٢١) يدلُّ على أنّها نون الرَّفع؛ « فتكون النّون محذوفةً الّتي كانت في "تضربين" » .

(٣) ز : "بالثّالثة"، وهو خطأٌ يتبيّن ممّا سيأتي .

(٤) سورة الزّمر من الآية ٦٤؛ وهي بتمامها : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُوٓنِّى أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَٰهِلُونَ ﴾ وفي الآية ثلاث قراءاتٍ على النّحو التّالي :

١ ـ قرأ نافعٌ، وأبو جعفر، وابن عامرٍ في إحدى الرّوايتين بنون خفيفةٍ على حذف إحدى النّونين، وقد تقدّم الخلاف في أيّهما المحذوف . تنظر الحاشية (٢) .

٢ ـ قرأ ابن عامرٍ بنونين في الرّواية الأخرى على الأصل بلا إدغامٍ .

٣ ـ قرأ الباقون بالتّشديد ـ أي : بالإدغام ـ لاجتماع المثلين .

ينظر : السّبعة ص٥٦٣، معاني القراءات ٢/٣٤١، حجّة القراءات ص٦٢٥، الكشف ٢/٢٤٠، التّبصرة في القراءات ص٣١٥ .

(٥) ساقطٌ من "ز" .

(٦) ندورًا أو شذوذًا . تنظر : المصادر المثبتة في وجه الاستشهاد بالشّاهد التّالي .

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بالْعَنبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي[1]

فحذف النّون من "تَبِيتِي"[2].



(١) هذا بيتٌ من الرّجز، أو بيتان من مشطوره، وهو بلا نسبةٍ فيما وقفت عليه من مصادر .

وقوله : « أَسْرِي » من السُّرَى، وهو السّير ليلاً، و « تَدْلُكِي » من الدّلك وهو المسح، والذّكي : ساطع الرّائحة . اللّسان (سرى، دلك، ذكا) .

ووجه الاستشهاد به : حذف نون الرّفع من الفعلين : « تبيتي » و« تدلكي » ـ وليس من « تبيتي » فحسب كما ذكر الشّارح ـ بدون ناصبٍ ولا جازمٍ هو نادرٌ، وأصل الفعلين : "تبيتين" و"تدلكين" .

وقد يقال : إنّ "تبيتي" حُذِفَت منه نون الرّفع لأنّه منصوبٌ بـ"أن" مضمرةً بعد الواو في جواب الاستفهام المحذوف همزته، أي : أأبيت أسري ؟ وتبيتي تدلكي .

ينظر : الخصائص ٣٨٩/١، تعليق الفرائد ١٦٦/١، نتائج التّحصيل ٣٢٤/١ و٣٢٥، الخزانة ٣٣٩/٨ .

والبيت من شواهد : الخصائص ٣٨٨/١، شرح الجمل ٥٩٤/٢، ضرائر الشّعر ص١١٠، شرح التّسهيل ٥٣/١، شواهد التّوضيح ص٢٣٠، شرح الكافية الشّافية ٢١٠/١، شرح الرّضيّ ٢٤/٤، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٣٦٣/١، التّذييل والتّكميل ١٩٥/١، الارتشاف ٤٢١/١، النّكت الحسان ص٣٠٨، التّصريح ١١١/١، الهمع ١٧٦/١، الأشباه والنّظائر ٨٢/١ و٥٩/٣، البهجة المرضيّة ص٥٩، الخزانة ٣٣٩/٨ .

(٢) هنا نقدٌ من وجهين :

١ ـ أنّ الأفضل أن يقول : « من تبيتين » ليدلّ على الأصل الّذي وقع فيه الحذف .

٢ ـ أنّ الحذف ليس من "تبيتي" فحسب بل من "تدلكي" أيضًا، بل إنّ "تبيتي" قد يُخرَّج الحذف فيه كما سبق في وجه الاستشهاد في الحاشية السّابقة، والله أعلم .

المعرفة * والنّكرة **

أي : هذا بابهما .

٧٧- وَإِن تُرِدْ تَعْرِيفَ الاسْمِ النَّكِرَهْ فَهْوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤَثِّرَهْ[١]

أي : **وَإِنْ تُرِدْ** أيُّها النَّحْوِيُّ **تَعْرِيف الاسْمِ النَّكِرَهْ** فهو بالنِّسبة لمعناه الاسم الشَّائع في جنسه الَّذي لا يختصُّ به واحدٌ دون آخر[٢]، و[٣]بالنِّسبة لمميِّزه **فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ** دخول **أَلْ** عليه حالة كونها **مُؤَثِّرَةً**[٤]

---

* في الأصل : "والمعرفة"، والواو مقحمةٌ .

** خالف النّاظم أصله ـ هنا ـ في أمرين :

١ ـ أنّه أفردهما ببابٍ مستقلٍ .

٢ ـ أنّه قدّمهما عن بابهما الّذي تناولهما فيه ابن آجُرُّوم، وهو باب النّعت (ينظر : المتن ص٢٠) .

وابن آجُرُّوم في هذا تابعٌ لسيبويه (الكتاب ٢/٥)، والمبرّد (المقتضب ٤/٢٧٦)، وابن السّرّاج (الأصول ٢/٣١-٣٢)، والزّجّاجيّ (الجمل ص١٤) ـ على أنّه أفردهما ببابٍ مستقلٍ (الجمل ص١٧٨) ـ، والفارسيّ (الإيضاح العضديّ ١/٢٨٩)، وغيرهم .

(١) الشّطر الثّاني من هذا البيت بعينه واردٌ في التّحفة الورديّة، حيث يقول ابن الورديّ (شرح التّحفة الورديّة ص١٢١) :

سِوَاهُمَا الْحَرْفَ وَأَمَّا النَّكِرَهْ فَهْوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤَثِّرَهْ

وهذا التّعريف من النّاظم للنّكرة مخالفٌ لتعريف ابن آجُرُّوم حيث يقول (المتن ص٢٠) : « والنّكرة : كلّ اسمٍ شائعٌ في جنسه لا يختصّ به واحدٌ دون آخرٍ، وتقريبه : كلّ ما صلح دخول الألف واللّام عليه نحو : الرّجل، والفرس » .

وما جعله النّاظم تعريفًا جعله الشّارح علامةً، وهو الصّواب، وكذلك فعل ابن عنقاء في غرر الدّرر (ل٤٨أ ـ ب)، وسيذكر الشّارح تعريفًا للنّكرة .

(٢) الفصول الخمسون ص٢٢٥، وهو قريبٌ من تعريف الزّجّاجيّ في الجمل ص١٧٨ .

وتنظر حدودٌ أخر للنّكرة في : شرح ملحة الإعراب ص٥١، المفصّل ص٢٣٥، الكافية ص١٦٦، شرح الرّضيّ ٣/٢٨٩، شرح القطر ص١٦٦ .

(٣) ساقطٌ من الأصل .

(٤) التّحريك لأجل الإعراب، وهي في النّظم ساكنةٌ .

للتّعريف، أو يقع موقع ما يقبل "أل" المذكورة كـ: رجلٍ، و"ذو"[١] بمعنى صاحبٍ[٢]، واحترز بالمؤثّرة للتّعريف عن الزّائدة[٣]، نحو :

بَاعَدَ أُمَّ[٤] العَمْرِ[٥] عَن أَسِيرِهَا
حُرَّاسُ أَبْوابٍ عَلَى قُصُورِهَا/[٦] [٣٩/ب]

---

(١) قوله : « وذو » على إرادة اللّفظ .

(٢) "ذو" بمعنى صاحبٍ لا يقبل "أل"، ولكنّه يقع موقع ما يقبلها، وهو "صاحبٌ" .
ينظر : أوضح المسالك ٩٨/١ .

(٣) "أل" الزّائدة قسمان :
لازمةٌ كما في اللّات، وغير لازمةٍ، وهي نوعان :
أ ـ كثيرةٌ واقعةٌ في الكلام، كالدّاخلة على العلم المنقول كـ: الضّحّاك .
ب ـ قليلةٌ، وهي نوعان : خاصّةٌ بالشّعر، كالدّاخلة على الأعلام لغير تعريفٍ ولا نقلٍ ـ وهي مراد الشّارح ـ، وواقعةٌ في النّثر، كقولهم : ادخلوا الأوّل فالأوّل .
ينظر : رصف المباني ص٧٧-٧٨، الجنى ص١٩٧-١٩٨، المغني ص٧٤-٧٦ .

(٤) ز : « يا عدام »، وهو تحريفٌ .

(٥) في النّسختين : "العمرو"، وفي شرح الشّافية للجاربرديّ (٢٧٤/٢) أنّ الواو تسقط من "عمرٍو" إذا دخلت عليه "أل"، واستشهد بهذا البيت . وينظر : شرح شواهد الشّافية ص٥٠٦ .

(٦) البيتان من مشطور الرّجز، وهما لأبي النّجم العجلي في ديوانه ص١١٠، والرّواية فيه : « من أسيرها » .
ووجه الاستشهاد : مجيء "أل" زائدةً في قوله : « العمرو »، وذلك أنّه علمٌ فليس بحاجةٍ للتّعرف فلا تعدُّ فيه "أل" معرّفةً بل زائدةً، وقيل : إنّ "أل" للتّعريف بناءً على تنكير الاسم . ينظر : المغني ص٧٥، الأشباه والنّظائر ١٨٩/٣ .
والبيتان أو الأوّل منهما من شواهد : المقتضب ٤٩/٤ (الأوّل)، الانتصار ص١٣٢ (الأوّل)، الحلبيّات ص٢٨٨ (الأوّل)، سرّ الصّناعة ١٦٦/١، المنصف ١٣٤/٣، المقتصد ٧٣/١، النّكت ٤٩٠/١ (الأوّل)، المفصّل ص٣٠، أمالي ابن الشّجريّ ٥٨٠/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٦٥٠/٢، الإنصاف ٣١٧/١، نظم الفرائد ص٨٠، التّبيين ص٢٨٨ و ٤٣٤ (الأوّل)، اللّباب ٤٩٥/١، التّخمير ١٩٢/١، ابن ⇦

والّتي للمح الصِّفة[١] نحو : الحارث، والنُّعمان، والعبَّاس؛ فإنَّهما[٢] لا يَدُلاَّن على تنكير ما يدخلان عليه بل يدخلان على العلم[٣].

وتعرف النَّكرة ـ أيضًا ـ بدخول "رُبَّ"، وبهذا الاعتبار استُدِلَّ على أنَّ "مثلاً"[٤] في قول امرئ القيس[٥]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعًا[٦] فَأَلْهَيتُهَا عَن ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[٧]

يعيش ١/٤٤ و ٢/١٣٢ و ٦/٦٠، شرح الجمل ٢/٢٨٢ و ٥٥٩ (الأوّل)، رصف المباني ص٧٧، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٧٢٨، الجنى ص١٩٨ (الأوّل)، المغني ص٧٥، شرح اللّمحة البدريّة ١/٣١٣، جواهر الأدب ص٣١٦، القلادة الجوهريّة ل٣٦أ، التّصريح ١/٩٤ و ٣٩٤ (الأوّل)، الهمع ١/٢٧٧ (الأوّل) .

(١) كان الأولى أن يعبّر الشّارح بـ"الّتي للمح الأصل"؛ لأنّ النّعمان ليس وصفًا في الأصل (ينظر : الجنى ص١٩٧)؛ فالنُّعمان ـ بالضّمّ ـ : الدّم . القاموس المحيط ٢/١٥٣١ (نعم) .

(٢) أي : الزّائدة، والّتي للمح الصّفة .

(٣) في الأصل : « بل يدخلان عليه، بل يدخلان على العلم »، ثُمَّ ضرب ناسخها على الجملة الأولى .

(٤) ز : « وبهذا الاعتبار استدلان مثلاً » .

(٥) هو : امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث الكنديّ، اختلف في اسمه؛ فقيل : حندج، وقيل : عديّ، وقيل : مليكة، وامرؤ القيس لقبٌ له، وهو أحد أصحاب المعلّقات، وأحد الثّلاثة المقدّمين في العصر الجاهليّ، وأبوه آخر ملوك كندة، قتله بنو أسدٍ فهبَّ طالبًا الثّأر له مستنجدًا بقبائل العرب إلى أن انتهى به المآل إلى قيصر عندما طلبه المنذر بن ماء السّماء ملك الحيرة المعادي لبني كندة، وتُوفّي بأنقرة حوالي سنة ٨٠ قبل الهجرة، ويلقّب بـ"ذو القروح"، وبـ"الملك الضّلّيل" .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشّعراء ١/٥١، الشّعر والشّعراء ١/١٠٥، الأغاني ٩/٧٧، الخزانة ١/٣٢٩، الأعلام ٢/١١ .

(٦) في النّسختين، وشرح ملحة الإعراب (ص ٥٣) : « ومرضع »، والمثبت رواية الدّيوان .

(٧) البيتُ من الطّويل، وهو من المعلّقة في ديوانه ص١٢، وروايته : « مغيل »، وفي طبعة دار صادر (ص٣٧) : « محول » .

وقوله : « طرقت » أي : أتيت ليلاً، « تمائم » جمع تميمةٍ؛ وهي ما يعلّق على الصّبيان

و"غيرًا" في قول الآخر :

يَا رُبَّ غَيْرِكِ فِي النِّسَاءِ عَزِيزَةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بَطَلَاقِ[1]

نكرةٌ[2]، وعلى أنَّ "مَنْ" و"ما" قد يقعان نكرتين[3] لدخول "رُبَّ"

⇦

خشية العين أو السّحر وفق معتقدات أهل الجاهليّة، « محول » : أتى عليه حولٌ، و« المغيل » هو الطّفل الّذي سقى لبن أمّه وهي حبلى . تنظر : حواشي الدّيوان .

ووجه الاستشهاد به : تنكير "مثل" لدخول "ربّ" عليها تقديرًا بعد الفاء؛ أي : فربّ مثلك، وكان على الشّارح أن يذكر أنّ دخول ربّ ـ هنا ـ تقديريٌّ .

والبيت استشهد به الحريريّ في شرح ملحة الإعراب (ص٥٣) على ما سبق، والشّارح ناقلٌ عنه .

وورد شاهدًا في عددٍ من المصادر على الجرّ بـ"ربّ" محذوفةً كما في الكتاب ١٦٣/٢ (وروايته فيه :

وَمِثْلِكِ بِكْرًا قَدْ طَرَقْتُ .... مغيل)

ومعاني الحروف ص٤٦، وضرائر الشّعر ص١٢٣، وشرح التّسهيل ١٨٨/٣، وغيرها .

(١) البيت من الكامل، ونُسِب في الكتاب (٤٢٧/١) لأبي محجن الثّقفي، وليس في ديوانه، ونسبه الأسود الغندجانيّ في فرحة الأديب (ص١٨٨) إلى غيلان بن سلمة الثّقفيّ .

وروايته في جُلِّ المصادر : « يا رُبَّ مثلِك »، « غريرة » .

ووجه الاستشهاد به : تنكير "غير" ـ وإن كانت مضافة إلى الكاف ـ لدخول "ربّ" عليها .

والبيت من شواهد : الكتاب ٤٢٧/١ و ٤٨٦/٢، المقتضب ٢٨٩/٤، سرّ الصّناعة ٤٥٧/٢، التّبصرة ١٧٥/١، النّكت ٤٣٤/١، شرح ملحة الإعراب ص٥٢، المفصّل ص١١٧ (صدره)، التّخمير ١٦/٢ و ١٧، ابن يعيش ١٢٦/٢، شرح الجمل ٥٠٤/١، رصف المباني ص١٩٠، جواهر الأدب ص٢٣٧، المقاصد الشّافية ١٦٣/٢ .

(٢) ساقطٌ من "ز" .

ومن قوله : « وبهذا الاعتبار » إلى هنا نقلٌ عن شرح ملحة الإعراب ص٥٢ـ٥٤ بتصرّفٍ يسير .

(٣) ما سيأتي حتّى نهاية الشّاهدين التّاليين موجودٌ في شرح الشّذور ص١٣٣-١٣٤ .

عليهما[١] في قوله :

رُبَّ مَنْ أَنضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوتًا لَمْ يُطَعْ[٢]

وقوله :

لا تَضِيقَنَّ بِالأُمُورِ فَقَدْ تُكْـ ... ـشَفُ[٣] غَمَّاؤُهَا[٤] بِغَيْرِ احْتِيَالِ

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ لَهُ[٥] فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[٦]

---

(١) في الأصل : "عليها"، والمثبت من "ز" موافقٌ لما في شرح الشّذور ص١٣٤ .

(٢) في الأصل : "يصطع" تحريفٌ .

والبيت من الرّمل، وهو لسويد بن أبي كاهلٍ اليشكريّ في المفضّليّات ص١٩٨ .

ووجه الاستشهاد به : وقوع "من" نكرةً لدخول "رُبَّ" عليها .

والبيت من شواهد : المقتصد ٣٢٠/١، أمالي ابن الشّجريّ ٤٤٠/٢ و ٢١٩/٣، المرتجل ص٣٠٧، ابن يعيش ١١/٤، شرح الرّضيّ ٥٤/٣، شرح الشّذور ص١٣٣، الهمع ٣١٦/١ و ١٧٧/٤، شرح الأشمونيّ ١٥٤/١ .

(٣) ز : « فقد تكشفت »، وهو خطأٌ .

(٤) في الأصل : "عماوها"، وفي "ز" : "غمارها" تحريفٌ، والتّصويب من المصادر التّالية .

(٥) في الأصل : « الأمر .. »، وفي النّسختين : « ما له »، وهو خطأٌ من وجهين :

١ ـ أنّ البيت مدوّرٌ؛ فالرّاء من الشّطر الثّاني .

٢ ـ زيادة لفظ "ما"، والوزن يستقيم بدونها، وبها قد يفسد المعنى .

(٦) البيتان من الخفيف، والمشهور نِسبتهما إلى أميّة بن أبي الصّلت . ينظر : التّخمير ٢٠٤/٢، أميّة بن أبي الصّلت حياته وشعره ص٣٦٠، والثّاني منهما في ديوانه ص٤٤٤، وينظر تخريجه : ص٥٨٥، ونُسِبَ الثّاني منهما لغيره . ينظر : الخزانة ١١٢/٦-١١٦، المعجم المفصّل في شواهد النّحو ٧٥٠/٢ .

وقوله : « فَرجة » بالفتح في الأمر، وبالضّمّ في الحائط ونحوه . تحصيل عين الذّهب ص٢٨١ .

ووجه الاستشهاد به : وقوع "ما" نكرةً لدخول "رُبَّ" عليها .

وقد ورد البيت الثّاني شاهدًا في : الكتاب ١٠٩/٢ و ٣١٥، المقتضب ٤٢/١، الأصول ١٦٩/٢ و ٣٢٥، مجالس العلماء ص١٢٦، الأزهية ص٨٢ و ٩٥، المقتصد ⇦

ويُعْرف النّكرة[1] ـ أيضًا ـ بكونه حالاً، أو تمييزًا، أو اسم لا، أو خبرها، أو مضافًا إضافةً لا ترفع إبهامًا[2] كقوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَـٰلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾[3].

١٢٩/١، إصلاح الخلل ص٣٤٦، المفصّل ص١٨٦، أمالي ابن الشّجريّ ٥٥٤/٢، المرتجل ص٣٠٧، ابن يعيش ٢/٤ و ٣٠/٨، الإيضاح في شرح المفصّل ١٨٦/١، شرح المقدّمة الكافية ٥٣٣/٢، شرح التّسهيل ٢١٥/١، لباب الإعراب ص١٧٧، شرح الرّضيّ ٥١/٣ و ٢٩٦/٤، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٠٨/١، المغني ص٣٩١، المساعد ١٦٣/١، شرح الأشمونيّ ١٥٤/١ .

وورد البيتان معًا في : التّخمير ٢٠٤/٢، ابن يعيش ٣/٤، شرح الشّذور ص١٣٤ .

(١) كذا في الأصل؛ والمراد الاسم النّكرة، وفي "ز" : "تعرف"، ولكنّه لا يستقيم مع قوله : « بكونه » .

(٢) الفصول الخمسون ص٢٢٥، وينظر : الأشباه والنّظائر ٧٣/٣-٧٤ .

(٣) سورة المائدة من الآية ٩٥ .

ووجه الاستشهاد بالآية : أنّ إضافة ﴿ بَـٰلِغَ ﴾ إلى ﴿ الْكَعْبَةِ ﴾ إضافةٌ لا ترفع إبهامًا، أي : أنّها إضافةٌ غير محضةٍ لا تفيد التّعريف، ولذا وقع وصفًا للنّكرة ﴿ هَدْيًا ﴾ .

ينظر : الكتاب ١٦٦/١، المقتضب ٢٢٧/٣ و ١٤٩/٤، الأصول ١٢٦/١، سرّ الصّناعة ٤٥٧/٢، شرح عيون الإعراب ص٢٠٤، شرح ملحة الإعراب ص١٣٧ و١٧٦ و٢٩٢، ابن يعيش ٤٥/١ و ٦٨/٦، شرح الكافية الشّافية ٩١١/٢، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٣٤/١، الهمع ٢٧١/٤ .

فائدة

أعمُّ النَّكرات لفظ "شيء" لوقوعه على المعدوم والموجود[١]، والجوهر[٢] والعَرَض[٣]، ثُمَّ جوهرٌ[٤]، ثُمَّ جسمٌ، ثُمَّ حيوانٌ، ثُمَّ إنسانٌ، ثُمَّ رجلٌ، وموجودٌ أَعمُّ من مُحْدثٍ، وهو أَعمُّ[٥] من جسمٍ[٦].



---

(١) الأظهر أنّ الشّيء ما كان موجودًا، وأمّا المعدوم الممكن فليس بشيءٍ في الخارج (شرح العقيدة الطّحاويّة ص١١٨)، وبناءً عليه فأنكر النّكرات معدومٌ ومنكورٌ (اللّباب ٤٧٢/١)، أو معلومٌ لأنّه يشمل المعدوم والموجود . (حاشية يس على مجيب النّدا ١٢٨/١) .

(٢) الجوهر مرادفٌ للذّات، وله إطلاقاتٌ متعدّدةٌ . ينظر تفصيلها في : الكلّيّات ص٣٤٥ و٣٤٦ .

(٣) هو « عبارةٌ عن معنًى زائدٍ على الذّات » . الكلّيّات ٦٢٤ .

(٤) شرح ملحة الإعراب ص٥١ بزيادة قوله : « لفظ » .

(٥) ضابط العموم هو : أنّ النّكرة إذا دخل تحتها غيرها فهي أعمّ منه . ينظر : شرح الجمل ١٣٤/٢ و ١٣٥، الكلّيّات ص٨٩٦ .

(٦) ينظر : المقتضب ١٨٦/٣ و ٢٨٠/٤، الجمل ص١٧٨، اللّمع ص١٥٨، ابن يعيش ٨٨/٥ .

وقد اعترض ابن عصفور في شرح الجمل (١٣٤/٢) على أنّ الجوهر أعمّ من جسمٍ؛ لأنّه إن أُريد بالجوهر الفرد فلا يدخل أحدهما تحت الآخر، وإن أريد به غير الفرد فهو بمنزلة الجسم، وواقعٌ على ما يقع عليه؛ فذِكْر الجسم بعد الجوهر فسادٌ .

وانتقد في شرح الجمل (١٣٥/٢) جعل الحيوان بعد الجسم؛ لأنّه « يجوز أن يُقَسَّمَ أَوَّلاً إلى نامٍ وغير نامٍ، وينقسم النّامي إلى حيوانٍ، وإلى نباتٍ ...»، ولعلّ هذا هو الّذي جعل أبا حيّان يقول في الارتشاف (٤٥٩/١) : « وأنكر النّكرات شيءٌ، ثُمَّ متحيّز، ثُمَّ جسمٌ، ثُمَّ نامٍ، ثُمَّ حيوانٌ، ثُمَّ ماشٍ، ثُمَّ ذو رجلين، ثُمَّ رجلٌ»، وتبعه الفاكهيّ في مجيب النّداء ١٢٨/١، والكفويّ في الكلّيّات ص٨٩٦ .

[المعارف السّتّة :

١ - الضّمير]

٧٨- وَغَيْرُهُ مَعَارِفٌ وَتُحْصَرُ ... فِي سِتَّةٍ فَالأَوَّلُ : اسْمٌ مُضْمَرُ

٧٩- يُكْنَى بِهِ عَن ظَاهِرٍ فَيَنتَمِي ... لِلْغَيْبِ وَالْحُضُورِ وَالتَّكَلُّمِ

٨٠- وَقَسَّمُوهُ ثانِيًا لِمُتَّصِلْ ... مُسْتَتِرٍ أَوْ بَارِزٍ و[1]مُنْفَصِلْ

[وَغَيْرُهُ][2] أي : وغير النّكرة مَعَارِفٌ[3]، وَتُحْصَرُ ∴ فِي سِتَّةٍ[4]

---

(١) ط٩٤ : "أو" .

(٢) زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٣) حدَّ ابن الحاجب المعرفة بقوله : « المعرفة : ما وضع لشيءٍ بعينه » الكافية ص١٦٥، وعرّفها الرَّضيّ في شرح الكافية (٣/٢٣٥) بقوله : « ما أُشير به إلى خارجٍ مختصٍ إشارةً وضعيّةً »، وعرَّفها أبو حيّان بقوله : « المعرفة : الاسم الموضوع على أن يخصّ واحدًا من جنسه » . الارتشاف ١/٤٥٩ .

(٤) خالف النّاظم أصلَه فإنّ ابن آجُرُّوم عدّها خمسةً قائلاً : « والمعرفة خمسة أشياء : الاسم المضمر ...، والاسم العلم ...، والاسم المبهم نحو : هذا ...، وما أُضيف إلى واحدٍ من هذه الأربعة » (المتن ص٢٠)، وعليه يكون النّاظم قد زاد الاسم الموصول؛ لأنَّ ابن آجُرُّوم عنى بالمبهم اسم الإشارة، قال الكفراويُّ في شرحه على الآجُرُّوميّة (ص٨١) : « يعني : أنّ الثّالث من أقسام المعارف الاسم المبهم، وهو شاملٌ لاسم الإشارة وللموصول فهو قسمان، واقتصار المصنّف على اسم الإشارة ليس بجيّدٍ » .

وَعَدُّ المعارفِ خمسةً هو قول الجمهور . ينظر : الكتاب ٢/٥، المقتضب ٤/٢٧٦، الأصول ١/١٤٩ و ٢/٣٢، الإيضاح العضديّ ١/٢٨٩، اللّمع ص١٥٩، التّبصرة ١/٩٥، التّتمّة في النّحو ص ٩٠، الفصول الخمسون ص٢٢٥، المقرّب ١/٢٢١، شرح الجمل ١/٢٠٠ و ٢/١٣٥، الملخّص ١/٥٥٥ .

وهو اختيار أبي حيّان (الارتشاف ١/٤٦٠، والنّكت الحسان ص٤٢) .

ومن فسّر المبهم باسم الإشارة والموصول فإنّ المعارف تؤول حينئذٍ إلى ستّةٍ، وإن ذكر أنّها خمسةٌ كما فعل الزّمخشريّ في المفصّل (ص٢٤٥) .

وعلى كونها ستّةً اقتصر ابن مالكٍ في الألفيّة (ص٧)، وابن هشامٍ في الشّذور ⇦

فَالأَوَّلُ منها : اسْمٌ مُضْمَرُ[١] .

يُكْنَى[٢] بِه عَن ظَاهِرٍ فَيَنتَمِي لِلْغَيْبِ .....

نحو : هو، **والحُضُورِ** نحو : أنت، **وَالتَّكَلُّمِ** نحو : أنا ونحن؛ فالاسم المضمر/ : ما وُضِعَ لمتكلِّمٍ كـ: "أنا"، أو لمخاطبٍ كـ:"أنت"، أو لغائبٍ[٣] كـ:"هو"[٤]. [٤٠]

[٥]وينقسم إلى مستترٍ وبارزٍ؛ لأنَّه لا يخلو إمّا أن تكون له صورةٌ في

وشرحها (ص١٣٦)، والقطر وشرحه (ص١٦٦)، وشرح اللّمحة البدريّة ٢٩٣/١ .
والصّحيح عدّها سبعةً بزيادة المنادى، وهو مذهب ابن مالكٍ (التّسهيل ص٢١، وشرح الكافية الشّافية ٢٢٢/١، وشرح عمدة الحافظ ١٣٧/١ و ١٣٨)، قال في شرح التّسهيل ١١٦/١ : « وأكثرهم يجعل أقسامه [أي : الاسم المعرفة] خمسةً؛ فيغفلون المعرفة بالنّداء، ويعبّرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول، ثُمَّ يقولون : والمبهم على ضربين : اسم إشارةٍ، وموصولٌ، فيؤول ذلك إلى أقسامٍ ستّةٍ » .
وقد سبقه إلى اعتبار المنادى من المعارف صدر الأفاضل في التّخمير (٣٨٠/٢)، وابن الحاجب في الكافية (ص١٦٥)، وشرحها له (٧٨٧/٣) .
وقد عدّها سبعةً ابن النّاظم في شرحه على الألفيّة ص٥٥، وابن هشامٍ في أوضح المسالك ٦٩/١، وغيرهما .

(١) قال ابن هشامٍ في شرح اللّمحة البدريّة ٢٩٦/١ : « وتسميته مضمر[اً] أجرى على قياس التّصريف؛ لأنّه من "أضمرته" إذا أخفيته فهو "مضمرٌ"، وأمّا الضّمير فعلى حدّ قولهم : [أ]عقدتُ العسل فهو عقيدٌ، أي : مُعْقَدٌ » . وينظر : شرح الفصيح ١٨٢/١ .

(٢) يسمّي الكوفيّون الضّمير كناية ومكنيًّا . ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٥/١ و ١٩، ابن يعيش ٨١/٣، شرح اللّمحة البدريّة ٢٩٦/١، مصطلحات النّحو الكوفيّ ص٦٠-٦٢، دراسة في النّحو الكوفيّ ص٢٧٩ وما بعدها .

(٣) في الأصل : « والمخاطب كأنت والغائب كهو » .

(٤) أوضح المسالك ٩٩/١، وفيه : « أو لمخاطبٍ تارةً ولغائبٍ أخرى، وهو الألف، والواو، والنّون كـ: قُوما، وقَامَا، وقُوموا، وقَاموا، وقُمْنَ » .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله ص٤٣٠ : « أعرف من ضمير الغائب » نقلٌ عن شرح الرّمليّ

اللّفظ أو لا، الأوّل البارز كتاء "قمت"، والثّاني المستتر كالمقدَّر في قولك : "استقم"[١].

ثُمَّ المستتر قسمان :

واجب الاستتار، وجائزه، ونعني[٢] بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظّاهر مقامه[٣]، وذلك كالضّمير المرفوع بأمر الواحد كـ: استقمْ، أو بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كـ: أقومُ، أو بالنُّون كـ: نقومُ، أو بتاء خطاب الواحد كـ: تقومُ، ألا ترى أنّك لا تقول : أقومُ زيدٌ، ولا تقومُ عمرٌو[٤].

وإن شئت قلت : المستتر وجوبًا : ما يُقدَّر بـ: أنا، أو نحن، أو أنت[٥].

ونعني[٦] بالمستتر جوازًا ما يمكن قيام الظّاهر مقامه، وذلك كالضّمير

⇦

ص١٨١-١٨٢، إلاّ أنّ الشّارح فصل الكلام بقوله : « فائدةٌ » .

(١) شرح القطر ص١٦٧، وفيه : « كالمقدّر في نحو قولك : قم » .

(٢) القائل هو ابن هشامٍ في شرح القطر ص ١٦٧ .

(٣) ولا الضّمير المنفصل . ينظر : أوضح المسالك ١٠٣/١، التّصريح ١٠٠/١ .

(٤) شرح القطر ص١٦٧-١٦٨ بتصرّفٍ يسيرٍ .

وبقي من مواضع استتار الضّمير وجوبًا :

١ - المرفوع بفعل الاستثناء كـ: "خلا، وعدا، ولا يكون" .

٢ - أو بأفعل التّعجّب .

٣ - أو بأفعل التّفضيل .

٤ - أو باسم فعلٍ غير ماضٍ نحو : أوّه، ونزال .

٥ - أو بالمصدر النّائب عن فعله نحو : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (سورة محمّد ﷺ من الآية ٤) .

ينظر : أوضح المسالك ١٠٣/١، التّصريح ١٠٠/١-١٠١ .

(٥) شرح المقدّمة الآجُرُّوميّة للحلاويّ (رسالة) ٢٨٦/١ بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٦) القائل هو ابن هشامٍ في شرح القطر ص ١٦٨ .

المرفوع بفعل الغائب نحو : زيدٌ يقومُ، ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول : زيدٌ يقوم غلامُه[١].

وأمَّا البارز فينقسم بحسب الاتّصال والانفصال إلى قسمين :

مُتّصلٍ ومنفصلٍ؛ فالمُتّصل هو الّذي لا يستقلُّ بنفسه [٢-كتاء "قمت"، ويكون ضمير رفعٍ، ونصبٍ، وجرٍ .

والمنفصل هو الّذي يستقلُّ بنفسه-٢] كـ: أنا، وأنت، وهو، ويكون ضمير رفعٍ، وضمير نصبٍ، ولا جرَّ فيه[٣].

والضّمائر منحصرةٌ في أحد وستّين ضميرًا[٤]، ذكرَ بعضها في باب

---

(١) شرح القطر ص ١٦٨ .

ومن مواضع استتار الضّمير جوازًا المرفوع بفعل الغائبة كـ: هند قامت، أو الصّفات المحضة كـ: زيدٌ قائمٌ، أو اسم الفعل الماضي كـ: هيهات . ينظر : أوضح المسالك ١/١٠٣-١٠٤ .

(٢-٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) امتنع وجود ضمير جرٍ منفصلٍ لأنّ الضّمير المنفصل يتقدَّم على عامله، والضّمير المجرور لا يكون إلاّ متّصلاً لامتناع تقدّمه على الجار . ينظر : أسرار العربيّة ص٣٤٣-٣٤٤، اللّباب ١/٤٧٤، ابن يعيش ٣/٩٣ .

(٤) هذا الحصر بناءً على رأي سيبويه، وهو أنّ الياء في تفعلين ضميرٌ بخلاف الأخفش والمازنيّ (ينظر ما سبق في الحاشية (٢) ص٣٧٧) .

وقد عدّها أحدًا وستّين ضميرًا ابن عصفور (شرح الجمل ١/٢٠٠-٢٠١)، وابن أبي الرّبيع (البسيط ١/٣٠٧، والملخّص ١/٥٨٤)، وابن هشام (شرح اللّمحة البدريّة ١/٢٩٩)، ومُعَمّر المكّيّ (التّعليقة المفيدة - رسالة - ص٣٢٢)، والأزهريّ (التّصريح ١/١٠٤) .

وعدّها ستّين - بدون الضّمير في تفعلين - الجاميّ (الفوائد الضّيائيّة ٢/٨٠-٨١)، وذكر ابن بابشاذ أنّها تبلغ نيّفًا وستّين ضميرًا (شرح المقدّمة المحسبة ١/١٥٥)، وذكر الآناريّ في القلادة الجوهريّة (ل٢٥ب) أنّها تبلغ اثنين وستّين ضميرًا .

وعدّها الحيدرة سبعين ضميرًا (كشف المشكل ١/١٨٨)، وعدّها الشّلوبين تسعةً وأربعين لفظًا (التّوطئة ص١٨٤)، وصحّحه ابن أبي الرّبيع لأنّ ضمائر الجرّ والنّصب ⇦

الفاعل[١]، وفي باب المبتدأ والخبر[٢]، وفي باب المفعول[٣]، كما ستعرفه [إن شاء الله تعالى] .

والضَّمائر المُتّصلة يجمعها كلُّها[٤] قولك : "تاوين هناك"؛ فـ"تاوين" ضمائر رفعٍ للفاعل أو نائبه إن كانت الياء للمخاطبة، مثال ضمير[٥] الفاعل : قمتُ، وقاما، وقاموا، [وقومي][٦]، وقُمْنَ .

وياء النَّفس ضمير المفعول به، وقبلها نون الوقاية نحو : ارحَمْنِي يا رَبُّ، وعافني، و[ضمير خفضٍ نحو : ربِّي، والهاء والكاف ضمير المفعول به نحو : أكرمَه، وأكرمَكَ، و][٦] ضمير خفضٍ نحو : مررتُ به، وبك .

و"نا" مشتركةٌ بين الخفض والنَّصب والرَّفع نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾[٧]، ثُمَّ إن كان قبلها ساكنٌ غير ألفٍ فضمير فاعلٍ نحو : أخذنا، وبعثنا، ونزلنا في الماضي، وإن كان متحرِّكًا فضمير مفعولٍ نحو : ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا ﴾[٨]، وما جاءنا في الماضي .

ولا تقع فاعلةً في صيغة أمرٍ[٩]، ولا مضارعٍ بل مفعولةً نحو : انصرنا، [٤٠/ب]

⇦

سواء (الملخّص ١/٥٨٤)، وعدّها الصّبّان أربعةً وستّين ضميرًا (حاشية الصّبّان ١/١١٤) .

(١) ينظر : ص٥١٥ و٥١٨ .

(٢) ينظر : ص٥٣٩ و٥٤٠ .

(٣) ينظر : ص٦٦٧ و٦٧١-٦٧٣ .

(٤) ز : « المتّصلة كلّها يجمعها » .

(٥) كذا في النّسختين، وفي شرح الرّمليّ : « ضمائر » .

(٦) زيادةٌ متعيِّنةٌ من شرح الرّمليّ ص١٨٢ .

(٧) سورة آل عمران من الآية ١٩٣ .

(٨) سورة يس من الآية ٥٢ .

(٩) ز : "الأمر" .

واهدنا، ولا تُؤَاخذنا، ويُكرمنا، ويُعطينا الله من فضله[١].

فائدة

أعرف[٢] المعارف على الإطلاق لفظ الجلالة الكريمة[٣]، والضَّمير العائد على الله عزّ وجلّ، وقد اجتمعا في قوله : ﴿ إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلَّآ أَنَا ﴾[٤].

ثُمَّ ضمائر غيره، وهي مرتَّبةً[٥] ضمير المتكلِّم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب .

ثُمَّ الأعرف بعد الضَّمير العلم، ثُمَّ اسم الإشارة، وفي رتبته النَّكرة المقصودة في النِّداء عند من جعل تعريفه[٦] بالقصد والإقبال[٧]، ثُمَّ

---

(١) من قوله : « والضّمائر المتّصلة » إلى هنا موجودٌ في شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٥٦١-٥٦٢ .

(٢) ذكر السّيوطيّ في الهمع (١/١٩٣) أنّ أفعل التّفضيل لا ينبني من مادّة التّعريف، وأنّ الأولى التّعبير بـ"أرفع"، وعلّله يس في حاشيته على التّصريح (١/٩٥) بقوله : « لزيادته على الثّلاثة » أي : أنّه من "عَرَف" .
قلت : يحتمل أن يكون من "عُرِف" مبنيًّا للمجهول، وفيه مخالفةُ شرط صوغ أفعل التفضيل؛ فإنّه لا يصاغ من المبنيّ للمجهول، غير أنّ ابن مالكٍ رأى اطّراده، وعدم التّوقّف على المسموع منه حيث لا لبس « لعدم الضّائر، وكثرة النّظائر » (شرح التّسهيل ٣/٤٥)، والجمهور على الوقوف على المسموع منه (المساعد ٢/١٦٣) .

(٣) ينظر : مجالس العلماء ص٥٦، المحتسب ١/٤٢، نتائج الفكر ص٥٣، شرح الجمل لابن خروف ١/٢٥٠، شرح اللّمحة البدريّة ٢/٢١٥، الهمع ١/١٩١، متمّمة الآجُرُّوميّة ضمن "الكواكب الدّرّيّة" ١/١٠٧ .

(٤) سورة طه من الآية ١٤ .

(٥) ينظر : المقتضب ١/٢٨١، الجمل ص١٨٧، المفصّل ص٢٤٥ .

(٦) الأولى أن يقول : « تعريفها »؛ لأنّ الضّمير يعود على النّكرة المقصودة .

(٧) هذا مذهب السّيرافيّ (شرح الكتاب ١/١٥٤)، وابن يعيش (شرح المفصل ١/١٢٨)، ⇦

الأعرف بعد اسم الإشارة الموصول الاسميُّ، ثُمَّ الأعرف بعد الموصول ذو الأداة[١] - وهو المحلّى بـ"أل"[٢] -، والمضاف إلى واحدٍ من المعارف

⇦

وابن مالكٍ (شرح عمدة الحافظ ٢٧٧/١)، وهو ما يشير إليه كلام سيبويه (الكتاب ١٩٧/٢).

وفي تعريف النّكرة المقصودة في النّداء أقوالٌ أُخَر، أشهرها :

١ ـ أنَّ تعريفها بالمواجهة والإشارة، وهو اختيار ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (١١٦/١).

٢ ـ أنَّ تعريفها لوقوعها موقع كاف الخطاب، ذكره الشّلوبين (التّوطئة ص١٨٠)، والرّضيّ (شرح الكافية ٢٤٣/٣)، والمشهور أنَّ وقوع المنادى موقع كاف الخطاب إنّما قيل تعليلاً لبناء المنادى المفرد . ينظر : شرح الكتاب ١٥١/١ و ١٥٢، الإيضاح العضديّ ٢٤٦/١، الإنصاف ٣٢٤/١ .

٣ ـ أنَّ تعريفها بـ"أل" محذوفةً ناب عنها حرف النّداء، وهو اختيار ابن عصفور (شرح الجمل ٨٩/٢)، قال أبو حيّان : « وهو الّذي صحّحه أصحابنا » . الارتشاف ٤٦٠/١ .

(١) في الأصل : « ذوا الأذوات » تحريفٌ .

(٢) هذا مبنيٌّ على كون المعارف تتفاوت، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك ابن حزمٍ (ينظر : الارتشاف ٤٥٩/١، الهمع ١٩١/١) .

وفي ترتيب المعارف، وفي أعرفها خلافٌ على أقوالٍ هي :

١ ـ أنّ الأعرف الضّمير، وأعرفه ضمير المتكلّم، ثُمَّ ضمير المخاطب، ثُمَّ ضمير الغائب، ثُمَّ العلم، ثُمَّ المبهم، ثُمَّ المعرّف بـ"أل"، ويُنسَب إلى سيبويه (الجمل ص١٧٨، الإنصاف ٧٠٧/٢، ابن يعيش ٥٦/٣، شرح الجمل ٢٠٥/١، الارتشاف ٤٥٩/١)، وسيبويه لم يرتّب المعارف بل بدأ بالعلم (ينظر : الكتاب ٥/٢)، وهو مذهب الزّمخشريّ (المفصّل ص٢٤٥)، وابن الحاجب (الكافية ص١٦٥)، وهو قول الجمهور (الملخّص ٥٥٧/١، شرح الرّضيّ ٣١٢/٢) .

٢ ـ أنّ أعرفها ضمير المتكلّم، ثُمَّ ضمير المخاطب، ثُمَّ العلم، ثُمَّ ضمير الغائب السّالم عن إبهامٍ، ثُمَّ المشار به والمنادى، ثُمَّ الموصول، ثُمَّ ذو الأداة، وهو مذهب ابن مالكٍ (التّسهيل ص٢١، وشرح التّسهيل ١١٦/١، ١١٧) .

ووهم الرّضيّ حيث نسب له أنّ العلم الخاصّ وضمير المخاطب في درجةٍ واحدةٍ

⇦

في رتبة ما أُضِيفَ إليه، إلاَّ المضاف إلى المضمر[1] فإنَّه في رتبة

⇦

(شرح الكافية ٣١٣/٢) .

٣ - أنّ المبهم أعرف من العلم، وهو مذهبٌ نُسِبَ للفرّاء (الجمل ص١٧٨، شرح الجمل ٢٠٥/١ و ١٣٦/٢)، ونُسِبَ للكوفيّين (الإنصاف ٧٠٧/٢، التّسهيل ص٢١، شرح التّسهيل ١١٧/١)، وهو اختيار الأنباريّ (الإنصاف ٧٠٩/٢) .

٤ - أنّ ذا الأداة قبل الموصول، وهو مذهب ابن كيسان (التّسهيل ص٢١، شرح الرّضي ٣١٣/٢) .

٥ - أنّ المعرف بـ"أل" أخصّ من اسم الإشارة، وهو قول أبي عليٍّ الفارسيّ في المسائل المنثورة (ص٥٠) .

٦ - أنّ أعرفها العلم، ثُمَّ المضمر، ثُمَّ المبهم، ثُمَّ المعرّف بـ"أل"، وهو منسوبٌ لسيبويه (الارتشاف ٤٥٩/١، وينظر : الكتاب ٥/٢)، وللكوفيّين (ابن يعيش ٨٧/٥، شرح الرّضي ٣١٣/٢)، ولأبي سعيد السّيرافيّ (الإنصاف ٧٠٧/٢، أسرار العربيّة ص٢٤٦، ابن يعيش ٥٦/٣ و ٨٧/٥)، وللصّيمريّ (الارتشاف، الهمع ١٩١/١)، وهو خلاف تصريحه في التّبصرة (١٧٢/١) أنّ المضمر أخصّ الأسماء وأعرفها، وأنّ العلم بعده .

وهو مذهب الفارقيّ، ونسبه للرّمّانيّ (تفسير المسائل المشكلة ص٢٠٣)، واختيار ابن معطٍ (الفصول الخمسون ص٢٢٥، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٦٣٢/١)، أبي حيّان (الارتشاف ٤٦١/١)، والآثاريّ (القلادة الجوهريّة ل٢٧أ) .

٧ - أنّ أعرفها المبهم، ثُمَّ المضمر، ثُمَّ العلم، ثُمَّ ذو اللاّم، وهو مذهبٌ نُسِبَ لابن السّرّاج (شرح المقدّمة المحسبة ١٦٩/١، أسرار العربيّة ص٣٤٥، كشف المشكل ٨٧/٢، ابن يعيش ٨٧/٥، شرح الرّضيّ ٣١٣/٢، الارتشاف ٤٦٠/١، الهمع ١٩١/١)، ولم أجد هذا في الأصول ١٤٥/١ - وفيها قدّم المكنىّ "الضّمير" -، وفي ٣٢/٢ - وفيها قدّم العلم -، بل نصّ ابن السّرّاج على أنّ الضّمير أعرف المعارف قال في الأصول (٣١٣/٢) : « ... أنّك تخرج المضمر الّذي هو أعرف المعارف إلى الظّاهر »، وهذا نصٌّ لا يقبل تأويلاً .

٨ - أنّ أعرفها المبهم، ثُمَّ العلم، ثُمَّ المضمر، ثُمَّ المعرّف بـ"أل" .

نسبه ابن يعيش (شرح المفصّل ٥٦/٣) لابن السّرّاج، وهو مخالفٌ لما تقدّم .

٩ - أنّ أعرفها المعرّف بـ"أل"، وهو غير منسوبٍ في الارتشاف ٤٦٠/١، الهمع ١٩١/١ .

(١) ز : "الضمير" .

العلم[1]، [2-وا لله أعلم-2] .

وقول النّاظم : يُكْنَى بِه - بسكون الكاف - بمعنى يُكَنّى بفتحها .



(١) في مرتبة المضاف أربعة أقوال :
الأوّل : ما ذكره الشّارح، وهو قول الجمهور (الارتشاف ٤٥٩/١)، ويُنسَبُ لسيبويه (شرح الجمل ١٣٦/٢، تعليق الفرائد ١٠/٢، التّصريح ٩٥/١، الهمع ١٩٣/١)، ولا يدلّ عليه ظاهر كلامه (ينظر : القول الثّاني) .
وإنّما جُعِل المضاف إلى الضّمير بمنزلة العلم لئلاّ ينتقض القول بأنّ المضمر أعرف المعارف . ينظر : تعليق الفرائد ١٠/٢، الهمع ١٩٣/١ .
الثّاني : أنّ المضاف إلى واحدٍ منها في رتبة ما أُضيف إليه مطلقًا، وهو مذهب الزمخشريّ (المفصّل ص٢٤٥)، وابنا طاهرٍ وخروفٍ (الهمع ١٩٣/١)، واختيار ابن مالكٍ (التّسهيل ص٢١، وشرح التّسهيل ١١٧/١) .
وهذا هو ظاهر مذهب سيبويه لأنّه قال : « ... لأنّ ما أضيف إلى الألف واللاّم بمنزلة الألف واللاّم » الكتاب ٧/٢ .
الثّالث : أنّ المضاف دون المضاف إليه دائمًا، ونُسِبَ للمبرّد (شرح الجمل ١٣٦/٢، شرح الرّضيّ ٣١٣/٢، الارتشاف ٤٥٩/١، التّصريح ٩٥/١، الهمع ١٩٣/١)، وكلامه في المقتضب (٢٨٢/٤) غير صريحٍ في ذلك قال : « وما كان مضافًا إلى غير ما فيه الألف واللاّم فكذلك نعته »، وأصرح منه ما ذكره ابن ولاّد (الانتصار ص١١٩، وحاشية المقتضب - السّابق -) بقوله : « قال محمّدٌ : ... وما كان معرفةً بالألف واللاّم، والأسماء المبهمة؛ فهو أخصّ ممّا أضيف إلى الألف واللاّم »، ويظهر من هذا أنّ مذهبه هو أنّ ما أُضيف إلى ما فيه "أل" دون المعرّف بـ"أل"، والله أعلم .
الرّابع : أنّه دون المضاف إليه إلاّ المضاف لما فيه "أل" . ينظر : الهمع ١٩٣/١، وحاشية يس على التّصريح ٩٥/١ .
(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .

[٢ - العلم]

٨١- ثَانِي الْمَعَارِفِ الشَّهِيرُ بِالْعَلَمْ كَـ:جَعْفَرٍ وَمَكَّةٍ وَكَـ: الْحَرَمْ

٨٢- وَأُمِّ عَمْرٍو وَأَبِي سَعِيدِ وَنَحْوِ : كَهْفِ الظُّلْمِ والرَّشِيدِ

٨٣- فَمَا أَتَى مِنْهُ بِأُمٍّ أو بِأَبْ فَكُنْيَةٌ وغَيْرُهُ اسْمٌ أَوْ لَقَبْ

٨٤- فَمَا بِمَدْحٍ أَوْ بِذَمٍّ مُشْعِرُ[1] فَلَقَبٌ والاسْمُ ما لا يُشْعِرُ

الثَّاني من **الْمَعَارِف** : [2]الاسم **الْعَلَم**، وهو ما عُلِّق[3]على شيءٍ بعينه غير متناولٍ ما[4] أشبهه[5]، سواءٌ أكان علم شخصٍ لعاقلٍ نحو : **جَعْفَرٍ**، وزيدٍ، وهندٍ، أو لغير عاقلٍ، إمَّا لمكان نحو : عَدَن، **ومَكَّةٍ**، **وكَـ: الْحَرَم**، أو لغيره كـ: شدقمٍ[6]، وهيلةَ[7]، أم[8] علم جنس [إمَّا لحيوانٍ][9] كـ: أُسامةَ للأسد، وثُعالةَ للثَّعلب، وذؤالةَ للذِّئب؛ فإنَّ كُلاًّ

---

(١) ز : "يشعر" .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « كـ: برق نحره » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٨٢-١٨٤ باستثناء إيراد النّظم، وقول الشّارح : « تنبيهٌ » .

(٣) التّعليق : تخصيص الشّيء باسمٍ قصدًا للتّسمية كـ: زيدٍ وسعاد . الارتشاف ٩٦١/٢ "رجب" .

(٤) في الأصل : "لما" .

(٥) هذا حدّ ابن معطٍ في الفصول الخمسون ص٢٢٥ . وتنظر حدودٌ أخر في : الكافية ص١٦٥، المقرّب ٢٤٣/١، التّسهيل ص٣٠، شرح الحدود النّحويّة ص١١٢ .

(٦) ز : "شذقم"، وكُتِب فوقها : « اسم جملٍ للنّعمان بن المنذر »، وهو كذلك . ينظر : الصّحاح ١٩٥٩/٥ (شدقم)، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٦٣٥/١، وهو بالدّال والذّال .

(٧) كُتِب فوقها في "ز" : « أي : شاة، وهو علمٌ على شاةٍ » . ينظر : شرح ألفيّة ابن معطٍ ٦٣٥/١، التّصريح ١١٤/١ .

(٨) في الأصل : "أو"، وفي "ز" : "اسم" تحريفٌ، والتّصويب من شرح الرّمليّ ص١٨٣ .

(٩) زيادةٌ من شرح الرّمليّ - وهي في شرح الأزهريّ المنقول عنه النّصّ - ويدلّ عليها ما سيأتي من قوله : « وإمَّا لمعنًى » .

من هذه الألفاظ يَصْدُق على كلِّ واحدٍ من هذه الأجناس، تقول لكلِّ أسدٍ رأيته : هذا أسامةُ مقبلاً[١]، وكذلك البواقي[٢].

ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب الحقيقة من حيث هو فتقول/ : [٤١/أ]
أسامةُ أشجعُ من ثعالةَ، كما تقول : الأسدُ أشجعُ من الثّعلبِ، أي : صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة[٢].

ولا يجوز أن تطلقها على شخصٍ غائبٍ، لا تقول[٣] لمن بينك وبينه عهدٌ في أسدٍ خاصٍّ : ما فعل أسامةُ؟[٢] .

وإمَّا لمعنًى[٤] كـ:"سبحانَ اللهِ" .

ويكون العلم مفردًا كـ: زيدٍ، ومركّبًا، وهو ثلاثة أقسام :
مركّبٌ تركيب إضافةٍ كـ: عبد الله، وحُكْمه أن يكون الأوَّل من جُزْأيه مُعْربًا[٥] بحسب العوامل، والثّاني مخفوضٌ[٦] بالإضافة دائمًا .

ومركّبٌ تركيب مزجٍ كـ: بعلبكَ، وحضرموت، وحكم الأوّل من جُزْأيه أن يُفْتَح آخره إلاّ إن كان ياءً فيسكن كـ: مَعْدِيْ كَرِبَ[٧]،

---

(١) قوله : « مقبلاً » حالٌ من اسم الإشارة أو هاء التّنبيه، وهو قول الجمهور، وذهب السّهيليّ (نتائج الفكر ص٢٣٠، والأمالي ص ١٠٤ـ١٠٥) إلى أنّ النّاصب فعلٌ مضمرٌ تقديره "انظر"، وأضمر لدلالة الحال عليه . ينظر : الارتشاف ٣/١٥٨٤ـ١٥٨٥، وينظر : الكتاب ٢/٧٨، المقتضب ٤/١٦٨ و ٣٠٧ـ٣٠٨ .

(٢) شرح القطر ص١٧١ .

(٣) في الأصل : « ولا تقول » الواو مقحمةٌ .

(٤) في الأصل : « واما المعنى »، وفي شرح الرّمليّ (ص١٨٣) : « وأما المعنى »، والمثبت من "ز" هو الأنسب للسّياق، وهو يدلُّ على تقدّم قوله ص٤٣٤ : « إمّا لحيوان » .

(٥) في النّسختين : "معرب" بلا تحريكٍ، والإعراب يقتضي نصبَه؛ لأنّه خبر "يكون" .

(٦) "مخفوض" خبر قوله : « الثّاني »، والأولى أن يقول : "مخفوضًا" ليكون معطوفًا على "معربًا" السّابق إلاّ إذا كانت الواو استئنافيّة .

(٧) اسم رجلٍ بمعنى "عداه الكرب"، واختلف في تفسير الكرب؛ فقال ابن يعيش : « الكرب : الغمّ » (شرح المفصّل ٤/١٢٥)، وقال ابن القوّاس : « الكرب : الفساد »

وقاليْ قلا[١]، وحُكْم الثّاني منهما أن يُعْرب بالضَّمَّة رفعًا، وبالفتحة نصبًا وجرًّا كسائر الأسماء الّتي لا تنصرف[٢]، هذا إذا لم يُختم بـ"ويه"؛ فإن ختم بها بُنِيَ على الكسر[٣].

ومركّبٌ تركيب إسنادٍ[٤] كـ: شابَ قرناها، وحكمه : أنَّ العوامل لا تؤثّر فيه شيئًا بل يُحْكى[٥] على ما كان له من الحال قبل النّقل[٦].

وينقسم العلم - أيضًا - إلى اسمٍ، وكنيةٍ، ولقبٍ، وذلك لأنّه إن بُدئَ بـ"أبٍ" أو "أمٍّ"[٧] فكنيةٌ، ومَثّل لذلك النّاظم بقوله : **أُمِّ عَمْرٍو**

(شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٤٦٠)، والّذي وجدته في معنى الكرب : أنّه الحزن والغمّ الّذي يأخذ بالنّفس . اللّسان ١٢/٥٧ (كرب) .

(١) ز : « قالي فلا » تصحيفٌ .

وقالي قلا مدينةٌ بأرمينيّة من نواحي خلاط، ثُمّ من نواحي مناز جرد، وتقع بينها وبين طرابزون . ينظر : معجم البلدان ٤/٣٣٩، الرّوض المعطار ص٤٤٧، الأعلام ١/٣٢٢ .

(٢) ويجوز أن يضاف الجزء الأوّل إلى الثّاني، ويجوز حينئذٍ في المضاف إليه الصّرف وعدمه، ويجوز بناء المركّب تركيب مزجٍ، فيقال : معدي كربَ على كلِّ حالٍ . ينظر : ابن يعيش ٤/٢٤، المساعد ١/١٢٧ .

(٣) أجاز الجرميّ إعرابه إعراب ما لا ينصرف (الارتشاف ٢/٩٦٤)، وحكاه ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (١/١٧٣) عن بعض العرب .

(٤) ز : "إسنادي" .

(٥) قال ابن مالكٍ في التّسهيل (ص٣٠) : « وربّما أضيف صدر ذي الإسناد إلى عَجزه إن كان ظاهرًا »، وقال أبو حيّان : « لا يقاس عليه، ونصّ النّحاة على أنّ كلَّ ما سُمِّي به مما يتضمّن إسنادًا فليس فيه إلاّ الحكاية » الارتشاف ١/٤٩٨ .

ولا وجه للاعتراض؛ لأنّ ابن مالكٍ نقل ذلك عن بعض العرب قال في شرح التّسهيل (١/١٧٣) : « وإذا كان المركّب جملةً وثاني جزأيها ظاهرٌ فمن العرب من يضيف ... »، وابن مالكٍ حجّةٌ فيما ينقل .

(٦) ساقطٌ من الأصل .

ومن قوله : « ويكون العلم مفردًا » إلى هنا نقلٌ عن شرح القطر ص١٧٢ .

(٧) أو بدئ بابنٍ وبنتٍ مضافين . ينظر : شرح الرّضيّ ٣/٢٦٤، التّصريح ١/١٢٠ .

وَأَبِي سَعِيدٍ، وإلاَّ فإن أَشْعَر برِفْعَة الْمُسَمَّى كـ: زين العابدين[١]، أو بضَعَتِه[٢] كـ: أنف النَّاقة[٣]، فلقبٌ، وإلاَّ فاسمٌ كـ: زيدٍ وعمرٍو[٤].

وإذا اجتمع الاسم مع اللَّقب وجب في الأفصح تقديم الاسم وتأخير اللَّقب[٥]، ولا ترتيب بين الكنية وغيرها[٦].

---

(١) لقب عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب - رضي الله عن أبيه وجدّه - أبو الحسن، من خيرة التّابعين، قال الزّهريُّ : « ما رأيت قرشيًّا أفضل منه »، تُوفّي سنة ٩٤ هـ بالمدينة .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعدٍ ١٥٦/٥، تهذيب الكمال ٣٨٢/٢٠، سير أعلام النّبلاء ٣٨٦/٤، البداية والنّهاية ٤٧٩/١٢ .

(٢) في الأصل : "بصفته" تحريفٌ .

(٣) لقب جعفر بن قريع بن سعد بن زيد مناة، وسبب تلقيبه به : أنّ أباه ذبح ناقةً وقسّمها بين نسائه، فبعثته أمّه ليحضر نصيبها فلم يجد إلاّ الرّأس؛ فقال له أبوه : شأنك به، فأدخل يده في أنف النّاقة وجعل يجرّه؛ فلقّب به، وقصّة بنيه مع الحطيئة مشهورةٌ، حيث كانوا يغضبون من هذا اللّقب، فلمّا مدحهم الحطيئة افتخروا به (ينظر : التّصريح ١٢٠/١)، وقد وهم أبو البقاء العكبريّ حيث قال : « فأنف النّاقة رجلٌ تصدّق بأنف ناقةٍ فعيب به » اللّباب ٤٨٤/١، ولم يتنبّه له محقّقه .

(٤) شرح القطر ص١٧٢-١٧٣ .

وهذا الحكم إنّما يكون بعد أن يكون للشّخص اسمٌ، وإلاّ فإنَّ ما يُسمّى به من أوّل الأمر فهو اسمٌ سواءٌ أدلّ على مدحٍ أو ذمٍّ أم لا، وسواءٌ أكان مصدّرًا بأبٍ أو أمٍّ أو ابنٍ أو بنتٍ أم لا . ينظر : حاشية يس على التّصريح ١٢٠/١، حاشية الصّبّان ٧/١، الحاشية (١) من عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١١٦/١، سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى ص١٧٢ .

(٥) شرح القطر ص١٧٣ .

(٦) أوضح المسالك ١٣٤/١ .

تنبيهٌ

ينقسم العلم - أيضًا -[١] إلى مرتجلٍ[٢] - وهو ما لا يسبق[٣] له استعمالٌ في غير العلميَّة -، [وإلى منقولٍ[٤] - وهو ما سبق له استعمالٌ في غير العلميَّة][٥]، ثُمَّ نُقِل إليها .

والمنقول إمَّا من مصدرٍ كـ: فضلٍ، أو من صفةٍ كـ: حامدٍ[٦]، وعامرٍ، وناصرٍ، ومحمودٍ، ومنصورٍ، أو من اسم عين كـ: سيفٍ، وثورٍ، ونعمانٍ[٧]، أو من فعلٍ ماضٍ كـ: شَمَّرَ[٨] لفرسٍ[٩]،

---

(١) ز : "أيض" ، وهو اختصار .

(٢) قال أبو حيّان في الارتشاف (٤٩٦/١) : « وزعم بعض النّحاة أنّ الأعلام كلّها منقولةٌ، وهو ظاهر قول سيبويه، وزعم الزّجّاج أنّها كلّها مرتجلةٌ »، وينظر : تعليق الفرائد ١٤٢/٢، التّصريح ١١٦/١ . وينظر : الكتاب ٩٣/٢-٩٤ .

(٣) كذا في النّسختين، ولو قال : « ما لم يسبق » لكان أولى كما في شرح الرّمليّ ص١٨٤ .

(٤) قال أبو حيّان في الارتشاف (٤٩٧/١) : « وتقسيم الأكثرين العلم إلى : منقول ومرتجلٍ هو بالنّسبَة إلى الأكثر الأغلب، وإلاّ فالّذي علميّته بالغلبة لا منقولٌ ولاً مرتجلٌ كالثّريّا ... »، قال الصّبّان في حاشيته على الأشمونيّ ١٣١/١ : « والتّحقيق أنّه منقولٌ بوضعٍ تنزيليّ؛ لأنّ غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم »، وبناءً عليه لا تثبت الواسطة بين المرتجل والمنقول .

(٥) زيادةٌ يستقيم بها النّصّ، وهي موجودةٌ في شرح الرّمليّ، ويبدو أنّها ساقطةٌ نتيجة انتقال نظرٍ .

(٦) في النّسختين : "كحامد"، والتّصويب من شرح الرّمليّ .

(٧) ز : « كسيف ونعمان وثور » .

(٨) في الأصل : « كثمر لغرس »، وهو تحريفٌ في الأوّل تبعه تحريفٌ في الثّاني .

(٩) ينظر : شرح ابن النّاظم ص٨٤، شرح الرّضيّ ١٦١/١ .
وفي معجم البلدان ٤٣٠/١ : « ... واسم قبيلةٍ من طيّءٍ »، وهي موجودةٌ مشهورةٌ، وفي اللّسان ١٩١/٧ (شمر) : « اسم ناقةٍ من الاستعداد والسّير، قال ابن سيده : وشَمّر اسم ناقة الشَّمّاخ ... » .
ووهم الآثاريّ في القلادة الجوهريّة (ل٢٢ب) حيث قال : « كشمّر علمًا على بيت

⇦

وبَـذَّرَ[١] لمكان، أو من مضارعٍ كـ: يزيدُ ويشكُر، أو من جملةٍ فعليَّـةٍ[٢] كـ: بَرَقَ نَحْرُهُ[٣].

وقول النّاظم : **مَكَّةٍ** بالصَّرف للوزن، وقوله : **كَهَفِ الظُّلْـمِ**[٤] مثـال لما أشعر بالذَّمِّ، **والرَّشِيدِ**[٥]/ مثالٌ لما أشعر بالمدح، وقوله : **وَالاسْـمُ مَـا لاَ يُشْعِرُ** أي : لا بمدحٍ ولا بذمٍّ. [٤١/ب]



⇦

المقدس»، والصّواب : «شلّم». ينظر : الكتاب ٢٠٨/٣، اللّباب ٥٠٧/١، واللّسـان ١٨٥/٧ (شلم)، وقد يكون خطأً من النّاسخ.

(١) في النّسختين : "بدر" بلا ضبط ولا إعجام، والتّصويب من شرح الرّمليّ، وفيـه : «وهـو بتشديد المعجمة».

وينظر : اللّباب ٥٠٦/١، شرح ابن النّاظم ص٧٤، شـرح الرّضـيّ ١٦١/١، الفوائـد الضّيائيّة ٢٤٢/١.

و"بذّر" اسمٌ لماءٍ بمكّة. ينظر : معجم البلدان ٤٣٠/١ (بذّر) ـ وفيـه : «لم تسـتعمل العرب منه [أيّ : من فَعَّل] إلاّ عشرة ألفاظٍ».

(٢) أمّا الجملة الاسميّة فلم يُسْمع النّقل منها، ولكن أجازه بعـض النّحـاة قياسـًا. ينظـر : شرح التّسهيل ١٧١/١، أوضح المسالك ١٣٠/١، شرح الأشمونيّ ١٣٣/١.

(٣) ذكر السّيوطيّ في الأشباه والنّظائر (٧٩/٣ـ٨٠) نقلاً عن صـاحب البسـيط أنّ النقـل ينحصر في ثلاثة عشر نوعـًا، وزاد نوعين آخرين.

(٤) كأنّه لقبٌ لشخصٍ. شرح برهان الدّين ل٤٨ب.

(٥) هو لقب الخليفة العبّاسيّ هارون بن محمّـد المهـديّ بـن أبـي جعفـر المنصـور، خـامس خلفاء بني العبّاس، ولِيَ الخلافة بعـد أخيـه موسى الهـادي، كـان جـوادًا، محبًّـا للعلـم وأهله، يحجُّ سنةً ويغزو أخرى، تُوفّي سنة ١٩٣هـ.

ينظر في ترجمته : تاريخ الطّـبريّ ٣٤٧/٨، تـاريخ بغـداد ٥/١٤، سـير أعـلام النّبـلاء ٢٨٦/٩، البداية والنّهاية ٢٧/١٤، تاريخ الخلفاء ص٢٨٣.

[٣ ـ اسم الإشارة]

٨٥- ثَالِثُهَا : إِشَارَةٌ كَـ: "ذَا" و"ذِي" رَابِعُهَا : مَوْصُولُ الاسْمِ كَـ: الَّذِي

ثَالِثُهَا أي : المعارف، إِشَارَةٌ أي : اسم إشارةٍ، وهو : ما دلَّ على مُسَمًّى، وإشارةٍ[١] إليه[٢] نَحو[٣]: ذَا وذِي .

واعلم[٤] أنَّ أسماء الإشارة تنقسم باعتبار [٥]من هي له ستّة أقسامٍ باعتبار[٥] التّقسيم العقليّ؛ لأنّها إمَّا لمفردٍ أو مثنًى أو مجموعٍ، وكلٌّ منها إمَّا لمذكّرٍ أو لمؤنّثٍ[٦].

وباعتبار الواقع لخمسةٍ؛ لأنّهم جعلوا عبارة الجمع مشتركةً بين المذكّرينَ والمؤنّثات[٧]؛ فللمفرد المذكّر "ذا"عاقلاً كان أو غيره، ولمثنّاه "ذان" رفعًا، و "ذين" نصبًا وجرًّا[٨]، وللمؤنّث "تا"، و"تي"، و"تِه"،

---

(١) "ز" : "واشار" ـ بدون همزة ـ، ويبدو أنّ التّاء من "إشارة" سقطت من النّاسخ سهوًا .

(٢) هذا حدّ ابن مالكٍ (شرح الكافية الشّافية ١/٣١٥)، وابن هشامٍ (شرح الشّذور ص ١٤٠ و ١٤١) .

(٣) ز : "بنحو" . حتّى قوله : «المؤنثات»

(٤) ماسيأتي موجودٌ في شرح الشّذور ص١٤١ بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٥) ساقطٌ من "ز" نتيجة انتقال نظرٍ من النّاسخ .

(٦) ز : « أو مؤنث » .

(٧) ز : "المؤنثين" تحريفٌ .

(٨) من المتّفق عليه أنّ اسمي الإشارة والموصول مبنيّان، ولكن اختلف في المثنّى من الاسمين؛ فمن النّحاة من يرى أنّه معربٌ، وأن تثنيته حقيقيّةٌ، وأنّ لحاق التّثنية به ـ الّتي هي من خصائص الأسماء المتمكّنة ـ عارض شبه الحرف فأعرب، وهو ظاهر مذهب سيبويه (الكتاب ٣/٤١١)، والمبرّد (المقتضب ٤/٢٧٨)، وابن السّرّاج (الأصول ٢/١٢٨)، واختيار ابن مالكٍ (شرح التّسهيل ١/١٩١)، والرّضيّ (شرح الكافية ٣/١٩) .

ومن النّحاة من يرى أنّ المثنّى منهما مبنيٌّ، وأنّه ليس مثنًّى حقيقةً؛ لأنّ من شرط التّثنية قبول التّنكير، واسما الإشارة والموصول من المعارف، بل هو مثنًّى مرتجلٌ؛ لأنّه ليس مبنيًّا على الواحد، ولو بُني عليه لقيل : ذيان، واللّذيان، ولكنّه جاء على صيغة

و"ذه" بالإسكان والاختلاس - أي : التّحريك[١] -، و"تِـهِ"، و"ذِهِـي"[٢]، عاقلةً كانت أو غيرها، ولمثّناها "تان" رفعًا، و"تين" جرًّا ونصبًا، ولجمعهما[٣] "أولاءِ"[٤] بالمدِّ والقصر[٥] عاقلاً كان أو غيره .

المثنّى في الرّفع وأخويه، وهذا مذهب الأكثرين، ومنهم : أبو عليٍّ الفارسيّ (المسائل البصريّات ٨٥٢/٢ و٨٥٣)، وابن جنّي (سرّ الصّناعة ٤٦٥/٢-٤٩٦، والخصائص ٢٩٧/٢)، والجرجانيّ (المقتصد ١٩١/١)، وابن الأنباريّ (الإنصاف ٦٧٤/١ و٦٧٥)، والعكبريّ (التّبيين ص٢١٤، واللّباب ٩٨/١)، وابن يعيش (شرح المفصّل ١٢٧/٣ و١٢٨ و ١٤١)، وابن الحاجب (شرح المقدّمة الكافية ٧٢٣/٣، والإيضاح في شرح المفصّل ٤٧٩/١)، وأبو عليٍّ الشّلوبين (شرح المقدّمة الجزوليّة ٣٠٧/١)، وابن أبي الرّبيع (البسيط ٢٤٦/١)، وابن القوّاس (شرح ألفيّة ابن معطٍ ٦٩٢/١)، وأبو حيّان (التّذييل والتّكميل ٢٢٤/١ و ٢٢٥، والارتشاف ٥٢٧/١) .

ويُشْكل على هذا المذهب أنّ جعل كلّ واحدٍ من المثنّيات في البابين « صيغةً مستأنفةً خلاف الظّاهر » . شرح الرّضيّ ٤٧٤/٢، تعليق الفرائد ١٨٧/٢ .

وذهب ابن هشامٍ (أوضح المسالك ٥٦/١ و ٥٩) إلى أنّ المثنّى منهما معربٌ بحيئه على صورة المثنّى، قال الشّيخ خالد (التّصريح ٥٠/١) : « وإذا جُمِعَ بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما، وهذا قول ثالثٌ لم أطّلع عليه » . وينظر : حاشية يس على التّصريح (٥١/١)، ففيها تخريجٌ لظاهر كلام ابن هشامٍ بما يوافق المذهب الأوّل .

(١) الاختلاس هو : أداء الحركة من غير أن يُسْمع بعدها حرف لين . (شرح الفريد ص٤١٤) أو هو : اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها . (التّصريح ٤٠٢/١ "بحيري") .

(٢) بقيت ألفاظٌ أخر تنظر في : الاتشاف ٥٠٥/١ و٥٠٩، وأوضح المسالك ١٢٩/١ .

(٣) أي : المفرد بنوعيه، وليس جمع "ذين" و"تين"؛ لأنّ "أولاء" ليس بجمعٍ، وإن أُطلق عليه فمجازٌ . حاشية يس على التّصريح ١٢٧/١ .

(٤) زيدت الواو في "أولاء" إجراءً لها مجرى زيادتها في "أولئك" فرقًا بينها وبين إليك . ينظر : الشّافية ص١٤٣ و١٤٤، التّسهيل ص٣٧٧، المساعد ٣٧٨/٤ .

(٥) قال المبرّد : « والمدّ أجود » (المقتضب ٢٧٨/٤)، والمدّ لغة أهل الحجاز، وبه جاء التّنزيل، والقصر لغة تميمٍ (العين ٣٧٠/٨، شرح الكافية الشّافية ٣١٥/١)، وقيسٍ وربيعة وأسدٍ (التّصريح ١٢٧/١، نقلاً عن الفرّاء في "لغات القرآن") .

ويدخل على أوائل الإشارات حرف التّنبيه - وهو "ها" -، ويتّصل بأواخرها[١] حرف الخطاب ليدلاّ على تنبيه[٢] المخاطب، وعلى حال من يخاطب[٣] من[٤] الإفراد والتّثنية والجمع، والتّذكير والتّأنيث؛ فألفاظها خمسةٌ وعشرون[٥].

وقَسَّمها ابن معطٍ[٦]، وابن الحاجب[٧]،

---

(١) ز : "بأخرها" .

(٢) في الأصل : "تثنية" تحريفٌ .

(٣) هذا لفٌّ ونشرٌ مرتّبٌ . ينظر : تفسير هذا المصطلح في الحاشية (٦) ص٦٤٧ .

(٤) لو قال : « في » لكان أولى .

(٥) ينظر : الكافية ص١٥٠ .

وبيان ذلك : أنّ حروف الخطاب خمسةٌ؛ لأنّها تدلّ على حال المخاطب في الإفراد، والتّثنية، والجمع، والتّذكير، والتّأنيث - كما ذكر الشّارح -، ولم تُعَدّ ستّةً لاشتراك خطاب المثنّى بنوعيه، وأنواع أسماء الإشارة خمسةٌ - ولم تُعَدّ ستّةً لاشتراك لفظ الجمع بنوعيه كما ذكر الشّارح سابقًا -؛ فكان حاصل ضرب حروف الخطاب الخمسة في أنواع اسم الإشارة الخمسة خمسةً وعشرين لفظًا، وهي : ذاكَ وذاكِ وذاكُما وذاكُمْ وذاكُنّ، وتاكِ إلى تاكُنّ، وذانكَ إلى ذانكُنّ، وتانكَ إلى تانكُنّ، وأولئك إلى أولئكنّ .

ينظر : شرح المقدّمة الكافية ٧١٧/٣، الفوائد الضّيائيّة ٩٧/٢، شرح الأشمونيّ مع حاشية الصّبّان ١٤١/١ و١٤٣ .

(٦) الفصول الخمسون ص٢٣٠ و ٢٣١ .

وابن معطٍ هو : يحيى بن معطي أو عبد المعطي بن عبد النّور الزّواويّ - نسبةً إلى قبيلةٍ كبيرةٍ بظاهر بجاية من أعمال أفريقيّة - المغربيّ، الحنفيّ، أبو الحسين، زين الدّين، إمامٌ في العربيّة، قرأ على الجزوليّ، أقرأ النّحو في الشّام ومصر، من مصنّفاته : الفصول الخمسون (ط)، والألفيّة (ط)، تُوفّي بالقاهرة سنة ٦٢٨هـ .

ينظر في ترجمته : معجم الأدباء ٣٥/٢٠، إنباه الرّواة ٤٤/٤، وفيات الأعيان ١٩٧/٦، سير أعلام النّبلاء ٣٢٤/٢٢، البداية والنّهاية ١٨٦/١٧، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، مقدّمة تحقيق الفصول الخمسون ص١١ وما بعدها .

(٧) لم يذكر ابن الحاجب أنّ هذا رأيه، بل قال في الكافية (ص١٥٠) : « ويقال : ذا للقريب، وذلك للبعيد، وذاك للمتوسّط »، وقال في شرحها (٧١٨/٣) : « يزعم كثيرٌ ⇦

وغيرهما[١] لما يُشار به للقريب كـ: "تا"، و"تان"، و"ذان"، و"أولاء"، ولما يُشار به إلى المتوسِّط [٢-نحو : ذاك-٢]، ولما يُشار به للبعيد[٣] كـ:"تلك"، و"ذانك"، و"تانك"، و"أولئك"[٤].

من النّحويّين أنّ ذا للقريب، وذلك للبعيد، وذاك للمتوسّط ...»، ولم يعقّب عليه، وكذا فعل في شرح الوافية (ل٥٦ب)، قال الرّضيّ في شرح الكافية (٢/٤٨٠) : «لَمّا رأى المصنّف كثرة استعمال ذي القرب من أسماء الإشارة في موضع ذي البعد منها، وبالعكس لضربٍ من التّأويل كما ذكرنا خالجه الشّكّ في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد، فلم يأخذ مذهبًا، ولم يقطع به، بل أحاله على غيره فقال : "ويقال : ذا للقريب" يعني : لم يتحقّق عندي ذلك» اهـ .

وابن الحاجب في هذا تابعٌ للزمخشريّ في المفصّل (ص١٨١) حيث يقول : «وفرق بين ذا وذاك وذلك فقيل : الأوّل للقريب، والثّاني للمتوسّط، والثّالث للبعيد» اهـ .

والشّارح في هذه النسّبة مسبوقٌ بالسّيوطيّ فقد نسب لابن الحاجب تصحيح هذا القول في الهمع (١/٢٦١)، وممّن قال إن هذا رأي ابن الحاجب : الدّكتور : طارق الجنابيّ في كتابه : ابن الحاجب النّحوي ص٢١٩؛ والنّصوص السّابقة تدفعه .

(١) كالرّمّانيّ (التّخمير ٢/١٨٥)، وابن الشّجريّ (الأمالي ٣/١٦٤)، وابن يعيش (شرح المفصّل ٣/١٣٥)، والشّلوبين (التّوطئة ص١٩٤)، وابن عصفور (شرح الجمل ١/٢٠١)، وابن أبي الرّبيع (البسيط ١/٣٠٨ و ٣٠٩، وفيها يقول : «ولا أعلم فيما ذكرته خلافًا ...»)، وأبي حيّان (النّكت الحسان ص٤٤، والارتشاف ١/٥٠٦، وفيها : أنّه مشهور قول النّحاة)، والرّضيّ (شرح الكافية ٢/٤٨٠، وفيها : أنّه قول الجمهور)، وابن هشام (شرح اللّمحة البدريّة ١/٣٠٦ و ٣٠٧)، وذكر السّيوطيّ أنّه قول الأكثرين (الهمع ١/٢١٦) .

(٢-٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) ضابط ذلك : أنّ المقرون بالكاف وحدها للمتوسّط، والمقرون بالكاف مع اللاّم للبعيد، وتشديد النّون في المثنّى قائمٌ مقام اللاّم في الدّلالة على البعد . توضيح المقاصد ١/١٩٣ .

(٤) في الأصل : "أولايك"، وفي "ز" : "أوليك" .

ولفظ "أولئك" ممّا اختلف فيه : فقيل : للمتوسّط؛ لعدم اللاّم كـ:أولاك، وقيل : هو للبعيد ـ كما ذكر الشّارح ـ كـ:أولالك . ينظر : شرح التّسهيل ١/٢٤١، الارتشاف

قال ابن مالكٍ[١] : والصَّحيح الظَّاهر من كلام المتقدِّمين[٢] أنَّ لأسماء الإشارة مرتبتين فقط : قريبةً وبعيدةً، فما تجرَّد عن كاف الخطاب فهو للقريب، وما لحقته في القُرب[٣] والبُعْد كـ:"ذانك"، و"تانك" - بالتَّخفيف[٤] [أو التّشديد، مع][٥] الكاف وحدها أو مع اللاَّم[٦] - فهو للبعيد .

وتمتنع اللاَّم إن تقدَّمتها[٧] هاء[٨] التَّنبيه[٩].

١/٥٠٦، توضيح المقاصد ١/١٩٣، الهمع ١/٢٦١ .

(١) شرح التّسهيل ١/٢٤٢، ونصّه : « والأوَّل هو الصّحيح [أي : أنّ لاسم الإشارة مرتبتين]، وهو الظّاهر من كلام المتقدّمين، ويدلّ على صحته أربعة أوجه ... »؛ ففي النّقل تصرّفٌ، وينظر : شرح الكافية الشّافية ١/٣١٦، شرح عمدة الحافظ ١/١٥٠ .
وهو أيضًا مذهب ابن النّاظم (شرح الألفيّة ص٧٨)، والمراديّ (توضيح المقاصد ١/١٩٣)، وابن هشامٍ (أوضح المسالك ١/١٤١، شرح القطر ص١٧٧) .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/٧٨، المقتضب ٤/٢٧٧ و ٢٧٨، الأصول ٢/١٣١ .

(٣) لعلّه يريد به ما كان قريبًا حقيقةً، واسْتُعْمِلَ معه ما للبعيد لِغَرَضٍ بلاغِيٍّ .

(٤) ز : "بتخفيف" .

(٥) زيادةٌ يستقيم بها السِّياق، وذلك أنّ ابن مالكٍ يرى أنّ التّشديد في المثّنى ليس دليلاً على البُعْد بل هو عوضٌ مِمّا حُذِف من الواحد . ينظر : شرح التّسهيل ١/٢٤٣ .

(٦) نحو : ذلك وتلك .

(٧) في النّسختين : "قدمتها" .

(٨) كذلك تمتنع اللاّم في موضعين آخرين هما :
١ - في لفظ المثنّى .
٢ - في الجمع في لغة مَن مَدّه .
ينظر : أوضح المسالك ١/١٤٢، شرح القطر ص١٧٧ - ١٧٨ .

(٩) في الأصل : « إن قدمتها الّتي للتّثنية » تحريفٌ .

ويُشار للقريب من المكان بـ"هنا"، وللمتوسِّط منه بـ"ههنا"[١]، و"هناك"، وللبعيد منه بـ"ثَمَّ"، و"هنّا" - مشدَّدةً -[٢]، وهنالك[٣].



(١) في النّسختين : "ها هنا"، والوجهان جائزان إلاّ أنّ الأعرف أن تحذف الألف .
ينظر : شرح المفصّل ١٦٣/٣، أصول الإملاء ص١٥١ .

(٢) في الأصل : "مشتدة" .

(٣) وقد يشار بـ"هناك، وهنالك، وهنّا" للزّمان . (شرح الرّضيّ ٤٨٤/٢، الهمع ٢٦٩/١)، وقال المفضّل الضّبّيّ : « هناك للمكان، وهنالك للزّمان » .
الارتشاف ٥١١/١، الهمع ٢٧٠/١ .

[٤ ـ الاسم الموصول]

[٤٢/أ] رَابِعُهَا أي : المعارف/، مَوْصُولُ الاسْمِ[١] وهو ما افتقر أبدًا إلى عائدٍ[٢] نحو : الَّذي .

---

(١) اختلف في سبب تعرف الموصول الاسمي على قولين، هما :
١ ـ أنّ تعرُّفه بالصّلة، وهو مذهب الفارسيّ (شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٤٥١، المسائل المنثورة ص٢٧٣)، وابن جنّي (اللّمع ص٢٤٧، وسرّ الصّناعة ٣٥٣/١)، والأنباريّ (أسرار العربيّة ص٣٧٩ و ٣٨٠)، والعكبريّ (اللّباب ١١٦/٢)، وابن يعيش (شرح المفصّل ١٤٠/٣ و ١٤١)، وابن مالكٍ (شرح التّسهيل ١١٦/١ و ١١٧)، وابن أبي الرّبيع (البسيط ٣١١/١)، وابن القوّاس (شرح ألفيّة ابن معطٍ ٦٨٥/١ و ٦٨٦ و ٦٩٠) .
وفي عدد من المصادر أنّ الفارسيّ يقول : إنّ تعرُّفه بالعهد الّذي في الصّلة (شرح الجمل ١٣٥/٢، الارتشاف ٤٦٠/١، الهمع ١٩٠/١)، وكلام أبي عليٍّ صريحٌ في أنّ تعرُّفه بالصّلة، فهو كلامٌ جرى مجرى الغالب .
٢ ـ أنّ تعرّفه بـ"أل"، وهو مذهب الأخفش (شرح الجمل ١٣٥/٢)، وحكى الزّجّاجيّ في اللاّمات (ص٤٨) إجماع النّحويّين على هذا القول .
وذكر ابن عصفورٍ (شرح الجمل ١٣٥/٢-١٣٦) أنّ ما لا توجد فيه "أل" فهو على نيّتها، وأنّ ما هو مضافٌ ـ وهو أيٌّ ـ فتعريفه بالإضافة، وذكر هذا أبو حيّان في الارتشاف (٤٦٠/١) على أنّه مذهب الأخفش .
واختار هذا المذهب ابن عصفورٍ (شرح الجمل ٢٠٠/١)، وأبو حيّان (النّكت الحسان ص٤٥) .
ونسب أبو عليٍّ الفارسيّ في المسائل المنثورة (ص٢٧٢ و ٢٧٣) هذا المذهب للمبرّد، وكلام المبرّد في المقتضب (١٩٧/٣) على خلافه، فهو يقول : « واعلم أنّ الصّلة موضّحةٌ للاسم ... ألا ترى أنّك لو قلت : جاءني الّذي، أو مررت بالّذي، لم يدللك على شيءٍ حتى تقول : مررت بالّذي قام » .
(٢) قال ابن مالكٍ في حدّ الموصول : « وهو من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائدٍ، أو خَلَفه، وجملةٍ صريحةٍ أو مؤوّلةٍ غير طلبيّةٍ ولا إنشائيّةٍ » التّسهيل ص٣٣ .
وينظر ـ أيضًا ـ في حدّ الموصول : الكافية ص١٥٢، شرح الحدود النّحويّة ص١١٨ .

والموصول الاسميُّ[١] ينقسم لمذكّرٍ ومؤنّثٍ، وكلٌّ منهما إمَّا لمفردٍ أو مثنًى أو مجموعٍ؛ فللمفرد المذكّر "الَّذي"، وللواحدة "الَّتي"، وتثنيتهما[٢] "اللَّذان" و"اللَّتان"[٣]، ويعربان كالمثنّى[٤]، ويجوز تشديد نونهما[٥]، وللَّذي اسما جمعٍ : "الَّذين" و"الأُلى"[٦]، ومن جموع[٧] "الَّتي" : "اللاَّتي"، ويجوز حذف يائه، و"اللاَّئي"[٨] بحذف الياء والإثبات[٩].

---

(١) لم يعرض الشّارح - تبعًا للنّاظم - للموصول الحرفيّ، وهو كلّ حرفٍ أُوِّلَ مع صلته بمصدرٍ، ولم يحتج إلى عائدٍ، وهو ستّة : أنَّ، وأنْ، وما، وكي، ولو، والّذي عند بعض النّحاة . (ينظر : شرح الكافية الشّافية ٣٠٢/١، أوضح المسالك ١٤٣/١، الهمع ٢٧٩/١ - ٢٨٢)؛ لأنّ ذكره في الموصول الّذي هو معرفةٌ استطرادٌ .

(٢) لو قال : « ولتثنيتهما » لكان أولى .

(٣) يكتب اللّذان واللّتان بلامين حملاً على ثبوتهما في اللّذينِ فرقًا بين التّثنية والجمع "الّذِينَ" . ينظر : شرح الشّافية للرّضيّ ٣٣٠/٣ .

(٤) ينظر ما سبق في : الحاشية (٨) ص٤٤٠ .

(٥) وهي لغة تميم وقيس، وتخفيف النّون لغة أهل الحجاز، وبني أسدٍ .
ومنع البصريّون التّشديد مع الياء، وأجازه الكوفيّون . ينظر : الارتشاف ٥٢٦/١، أوضح المسالك ١٤٥/١، المساعد ١٤٠/١-١٤١، شفاء العليل ٢٢٢/١، تعليق الفرائد ١٨٧/٢، التّصريح ١٣٢/١ .

(٦) في النّسختين : "الأولى"، وهو خطأٌ، قال ابن هشامٍ في شرح اللّمحة البدريّة (٣١٩/١) : « وتكتب بغير واوٍ » .

(٧) كون "اللاّتي" جمعًا محتملٌ؛ لأنّه متضمّنٌ حروف "الّتي"، والصّحيح : أنّه اسم جمعٍ؛ لأنّه ليس على بناءٍ من أبنية الجمع، وأمّا "اللاّئي" فاسم جمعٍ؛ لأنّه لم يتضمّن حروف الواحد . ينظر : شرح التّسهيل ١٩٥/١، فتعميم الشّارح فيهما غير مسلّمٍ .

(٨) في الأصل : "اللاء"، وهو لا يتناسب مع ما بعدَه، وفي "ز" : "اللاي" .

(٩) ينظر : شرح الشّذور ص ١٤٤-١٤٥ .
ومن أسماء جموع "الّتي" : اللّواتي، واللّواتِ، واللاّء، واللّواء (بالمدّ والقصر)، واللاّءت بالبناء على الكسر، أو بإعرابها إعراب ذوات، وغيرها . ينظر : ابن يعيش ١٤٢/٣، المقرّب ٥٧/١، شرح التّسهيل ١٩٥/١-١٩٦، الارتشاف ٥٢٧/١، توضيح المقاصد ٢١٦/١، شرح اللّمحة البدريّة ٣٢٠/١-٣٢١ .

وتستعمل "مَنْ"(١)، و"ما"(٢)، و"أل"(٣) بمعنى "الَّذي" و"الَّتي"، وتثنيتهما، وجمعهما، وكذا "ذو" عند طيّء(٤)، و"ذا" بعد "ما"، و"مَنْ" الاستفهاميّتين(٥) إن لم تُلْغَ(٦)،

---

(١) تكون "مَنْ" للعالِم نحو : ﴿ أَفَمَن يَّخْلُقُ ﴾ (سورة النّحل من الآية ١٧)، ولغيره في مسائل إحداها : أن ينزَّل منزلته نحو : ﴿ وَمَن أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ (سورة الأحقاف من الآية ٥) .
ينظر في "مَنْ" : أوضح المسالك ١/١٥٢ـ١٥٥، تعليق الفرائد ١/٥٣، التّصريح ١/٤٢٩ "بحيري" .

(٢) تكون "ما" لما لا يعقل وحده نحو : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ﴾ (سورة النّحل من الآية ٩٦)، وله مع العاقل نحو : ﴿ سَبَّحَ للَّهِ مَا فِي السَّمَوٰتِ والأَرْضِ ﴾ (سورة الحشر من الآية الأولى)، ولأنواع أو صفات من يعقل نحو : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ﴾ (سورة النّساء من الآية ٣)، وللمبهم أمره نحو : انظر إلى ما ظهر ـ حالة رؤية شبح ـ .
أوضح المسالك ١/١٥٥، التّصريح ١/٤٣٤ "بحيري"، وينظر : ابن يعيش ٣/١٤٥، المقرّب ١/٥٨، التّسهيل ص٣٦، شرح اللّمحة البدريّة ١/٣٢٢ .

(٣) يرى بعض النّحاة أن "أل" الدّاخلة على اسم الفاعل واسم المفعول أصلها الّذي، ثُمَّ خفّفت بالحذف واكتفى عنها بـ"أل"، وهو رأي الزّمخشريّ (المفصّل ص١٨٣)، ووافقه ابن يعيش في (شرح المفصّل ٣/١٥٤، ١٥٥)، وابن الحاجب (الإيضاح في شرح المفصّل ١/٤٨٣) .

(٤) ينظر ما تقدّم : ص٣٦٣ مع الحاشية (١٠) .

(٥) لم يشترطه الكوفيّون؛ فجوّزوا وقوع أسماء الإشارة أسماءً موصولةً .
ينظر : الإنصاف ٢/٧١٧، ابن يعيش ٤/٢٤، أوضح المسالك ١/١٦٦ .

(٦) يكون الغاء "ذا" على صورتين :
١ ـ أن تركّب مع "ما" اتفاقًا، أو "من" خلافًا لابن الانباريّ، فيصيران اسمًا واحدًا في قولك : ماذا صنعت ؟ (ينظر : الكتاب ٢/٤١٧)، فـ"ماذا" اسم استفهام مفعولٌ مقدّمٌ، ويجوز أن يكون المجموع اسمًا واحدًا موصولاً .
٢ ـ أن تقدّر "ذا" زائدة بين "ما" ومدخولها، وهو وجهٌ أجازه ابن مالكٍ (شرح التّسهيل ١/١٩٦ و ١٩٧، وشرح الكافية الشّافية ١/٢٨٤)، ونُسب للكوفيّين بناءً على مذهبهم في تجويز زيادة الأسماء، قال ابن هشامٍ : « والتّحقيق : أنّ الأسماء لا تزاد » (المغني ص٣٩٧) .

⇦

و"أَيٌّ"[١] للمذكّر بمعنى "الّذي"، و"أَيَّةٌ"[٢] للمؤنّث[٣] بمعنى "الّتي"، و"أل" الدّاخلة على اسم الفاعل أو اسم المفعول[٤] كـ: الضّارب، والمضروب[٥].

وقد أهمل الشّارح شرطًا من شروط "ذا" الموصولة - كما أهمله ابن مالكٍ في الألفيّة (ص١١) - وهو ألاّ تكون للإشارة نحو : ماذا التّواني ؟، وذلك لوضوحه .
ينظر فيما تقدّم : الارتشاف ١٠٠٨/٢، أوضح المسالك ١٦٤/١، تعليق الفرائد ١٩٨/٢، التّصريح ١٣٨/١ و ١٣٩ .

(١) نُسِب إلى ثعلبٍ إنكار موصوليّة "أيٍّ"، وقوله : « لا يكون "أيٌّ" إلاّ استفهامًا أو شرطًا » . الارتشاف ١٠١١/١، وينظر : المغني ص١٠٩ .
ولـ"أي" الموصولة وما تفرّع عنها أحكامٌ اختصّت بها، ومنها :
١ - أنّها معربةٌ بعكس أخواتها، فقيل : مطلقًا، وذهب سيبويه (ينظر : الكتاب ٤٠٠/٢ و ٤٠١) إلى أنّها تُبْنى إذا أُضيفت، وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا .
٢ - أنّها تضاف إلى المعرفة لا إلى النّكرة، خلافًا لابن عصفورٍ (ينظر : المقرّب ٢١١/١) .
٣ - أنّ العامل فيها لا يكون إلاّ مستقبلاً متقدّمًا خلافًا للبصريّين أو للكوفيّين .
ينظر في "أي" وأحكامها : الكتاب ٣٩٩/٢-٤٠٠، مجالس العلماء ص١٨٦، الإنصاف ٧٠٩/٢ و٧١٦، ابن يعيش ١٤٥/٣، شرح التّسهيل ١٩٩/١، شرح الرّضيّ ٢٩/٣ و ٥٩، أوضح المسالك ١٥٦/١ .

(٢) ز : "إيْهِ" تحريفٌ .

(٣) قال ابن هشام في شرح اللّمحة البدريّة (٣٢٣/١ و٣٢٤) : « والجمهور يستعملونها بلفظٍ واحدٍ للجميع، ومنهم من يلحقها علامات الفروع فيقول : أيّة، وأيّان، وأيّتان، وأيُّون، وأيّات » . وينظر : الارتشاف ١٠١٢/٢ .

(٤) أمّا الدّاخلة على الصّفة المشبّهة نحو : "الحسن" ففيها خلافٌ أهي موصولةٌ أم لا ؟، والّذي عليه المتأخّرون كونها معرّفةً لا موصولةً .
ينظر : شرح الرّضيّ ١٤/٣، الارتشاف ٥٣١/١، المغني ص٧١، تعليق الفرائد ٢١٥/٢، التّصريح ١٣٧/١ و٢١٥/٢ .

(٥) ذهب المازنيّ - في أحد قوليه - إلى أنّ "أل" الدّاخلة على اسمي الفاعل والمفعول موصولٌ حرفيٌّ، ويردّه أنّها لا تؤوّل بالمصدر، ولعود الضّمير عليها في نحو : قد أفلح المتّقي

تنبيهٌ

لا بُدَّ لكلٍّ واحدٍ من هذه الموصولات من صلةٍ مؤخَّرةٍ عنه، وهي إمَّا جملةٌ خبريّةٌ(١)، أو ظرفٌ، أو جارٌّ ومجرورٌ(٢)، أو وصفٌ صريحٌ(٣).

⇦

ربّه، والضّمير لا يعود إلاّ على الأسماء .

وذهب الأخفش والمازني - في قوله الآخر - إلى أنّها حرف تعريف، وحجّتهما أنّ العامل يتخطّاها - نحو : جاء الضّاربُ - كما يتخطّاها مع الجامد - نحو : جاء الرّجلُ -، وهي مع الجامد معرّفةٌ اتّفاقًا؛ فتكون مع المشتقّ كذلك، ويُجاب بالفرق بأنّها مع المشتقّ داخلةٌ على الفعل تقديرًا؛ لأنّ المشتقّ في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير الفعل، و"أل" المعرّفة لا يعود عليها ضميرٌ . التّصريح ١/٤٤١-٤٤٢ "بحيري"، وينظر : البغداديّات ص٥٥٣، تفسير المسائل المشكلة ص٤٧-٤٨، شرح الرّضيّ ٣/١١، الارتشاف ٢/١٠١٣ .

(١) هي الّتي تحتمل الصّدق والكذب في نفسها . التّصريح ١/١٤٠، وينظر في تعليل اشتراط خبريّة جملة الصّلة : اللّباب ٢/١١٧، تعليق الفرائد ٢/١٨٠ .

ويشترط أن تكون الجملة معهودةً عند الجمهور، وذهب ابن مالكٍ إلى أنّه غير لازمٍ؛ لأنَّ الموصول قد يُرَاد به معهودٌ فتكون صلته معهودةً، وقد يُرَاد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ ﴾ (سورة البقرة من الآية ١٧١)، وقد يُقْصَد تعظيم الموصول فتُبْهَمُ صلته كقوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ (سورة طه من الآية ٧٨) . ينظر : شرح التّسهيل ١/١٨٧ و ١٨٨ .

(٢) يشترط للظرف والجارّ والمجرور الواقعين صلةً أن يكونا تامّين، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ مَن فِى السَّمَـوَٰتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ عَن عِبَادَتِهِ وَلاَ يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ (سورة الأنبياء الآية ١٩) .

والاحتراز بالتّامين عن النّاقصين، وهما اللّذان لا تتمّ بهما الفائدة،؛ فلا يقال : جاء الّذي اليوم، ولا جاء الّذي بك . شرح الشّذور ص١٤٢ .

(٣) ويكون صلة "أل"، والمقصود بالوصف الصّريح : الخالص للوصف، وهو ما لم يغلب عليه جانب الاسميّة؛ لأنّ فيه معنى الفعل نحو : "ضاربٌ"، بخلاف ما غلب عليه جانب الاسميّة نحو : أبطح؛ فإنّه في الأصل وصفٌ لكلّ مكان منبطحٍ في الوادي، ثُمَّ غلب على الأرض المتّسعة، ومثله أجرع، وصاحب؛ فإنّها في الأصل صفاتٌ، ثُمَّ غلب عليها جانب الاسميّة . ينظر : التّصريح ١/١٤٢ .

ولا بُدَّ أن[١] تشتمل على ضميرٍ مطابقٍ للموصول في الإفراد، والتّثنية، والجمع، والتّذكير، والتّأنيث .

ويحذف هذا العائد إذا[٢] كان مبتدأً بشرط ألاّ يصلح الباقي بعد حذفه لأن يكون صلةً كاملةً، فإن كان خبره مفردًا[٣] جاز حذفه[٤]، وإن كان جملةً، أو ظرفًا أو جارًّا و[٥]مجرورًا امتنع .

ويكثر الحذف في صلة غير "أيٍّ" إن طالت الصِّلة، وإلاّ فيَضْعُف[٦].

أمَّا العائد المنصوب[٧] المنفصل فلا يجوز حذفه[٨]، وكذا المتّصل

---

(١) في الأصل : « ولا بدّ وأن » .

(٢) ز : "إن" .

(٣) ز : "منفردًا" .

(٤) كقوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (سورة مريم من الآية ١٩)، بخلاف جاء الّذي هو يقوم أو هو في الدّار؛ لأنّ الخبر غير مفردٍ . أوضح المسالك ١/١٧١ .

(٥) في الأصل : "او" .

(٦) كقراءة يحيى بن يعمر : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ (سورة الأنعام من الآية ١٥٤) . أوضح المسالك ١/١٧١، والتّصريح ١/١٤٤، وهذا على مذهب البصريّين، أمّا الكوفيّون فيجوّزون الحذف بلا شذوذ مطلَقًا في صلة "أيٍّ" أو في غيرها، مع الاستطالة أو بدونها، وعليه تخرّج القراءة السّابقة . شرح الرّضيّ ٣/٢٧ .

(٧) بقي على الشّارح حذف العائد المجرور، وعنه يقول ابن هشام : « ويجوز حذف المجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفًا غير ماضٍ نحو: ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ [سورة طه من الآية ٧٢] بخلاف : جاء الّذي قام أبوه، وأنا أمس ضاربه، والمجرور بالحرف إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجرورًا بمثل ذلك الحرف معنًى ومتعلّقًا نحو : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [سورة المؤمنون من الآية ٢٣] » . أوضح المسالك ١/١٧٦، وينظر : التّصريح ١/١٤٦ و١٤٧ .

(٨) نحو : جاء الّذي إياه أكرمت؛ لأنّ حذفه يوقع في إلباسه بالمتّصل، ويفوّت ما قصد به من التّخصيص عند البيانيّين، والاهتمام عند النّحويّين . التّصريح ١/١٤٥ .
وذهب الرّضيّ إلى أنّ المنفصل لا يجوز حذفه إذا كان بعد إلاّ، وأمّا ما عدا ذلك فلا منع . شرح الكافية ٣/٢٥ .

المنصوب بحرفٍ[١]، ويجوز إن كان متّصلاً بفعلٍ[٢]، أو[٣] وصفٍ[٤].



(١) نحو: جاء الّذي إنّه فاضلٌ، أو كأنّه أسدٌ؛ لأنّ اسم "إنّ" و"كأنّ" لا يحذف إلاّ شذوذًا . التّصريح ١/١٤٦ .

(٢) نحو : ﴿ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ (سورة التّغابُن من الآية ٤) أي : تسرّونه وتعلنونه، وشرط الفعل أن يكون تامًّا فلا يحذف في نحو : "جاء الّذي كانه زيدٌ" على الأصحّ . التّصريح ١/١٤٥ .

(٣) ز : « متصلاً بفعل أو حرف أو وصف »، وقوله : « أو حرف » سهوٌ من النّاسخ؛ لأنّه يناقض ما سبقه .

(٤) نحو قول الشّاعر :

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ .....

أي : موليكه . ينظر : شرح التّسهيل ١/٢٠٥ .

قال ابن هشام : « وحذف منصوب الفعل كثيرٌ، ومنصوب الوصف قليلٌ » . أوضح المسالك ١/١٧٥، وينظر : التّصريح ١/١٤٦ .

[٥ ـ المعرّف بالأداة]

٨٦- خَامِسُهَا مُعَرَّفٌ بحَرْفِ أَلْ كَمَا تَقُولُ فِي مَحَلٌّ : الْمَحَلْ

خَامِسُهَا أي : المعارف مُعَرَّفٌ بَحرْف أَلْ أي : المحلّى بـ"أل" العهديَّة أو[١] الجنسيَّة[٢] نحو : الْمَحَلْ .

ويُفَرَّقُ بين العهديَّة والجنسيَّة بأن يُضمر[٣] الاسم الّذي فيه "أل"؛ فإن أفاد مضمره ما أفاد مظهره فهي عهديَّةٌ، وإلاّ فجنسيَّةٌ[٤].

ويُشار بالعهديَّة إمَّا لمعهودٍ ذهنيٍّ، أو ذكريٍّ[٥]، أو حضوريٍّ[٦].

والجنسيَّة إمَّا لاستغراق أفراد الجنس؛ وهي الّتي تخلفها/ "كُلٌّ" حقيقةً[٧]، أو خصائص الأفراد؛ وهي الّتي تخلفها "كلٌّ" مجازًا[٨]، أو [٤٢/ب]

---

(١) في الأصل : "و" .

(٢) كون "أل" المعرِّفة على نوعين : عهديّة وجنسيّة هو مذهب الجمهور، وبعض العلماء يرى أنّ أقسامها ثلاثةٌ باعتبار أنّ "أل" الّتي لبيان الحقيقة قسمٌ برأسه (ينظر : الجنى ص١٩٣، وما سيأتي في الحاشية (٣) ص٤٥٤)، وهي عند ابن عصفور نوعان لتعريف العهد، ولتعريف الحضور (شرح الجمل ١/١١١)، وكذا عند أبي حيّان (النّكت الحسان ص٤٤) .

(٣) في الأصل : "يضم" تحريفٌ .

(٤) الفصول الخمسون ص٢٣٢ بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٥) سيأتي الاستشهاد لها تحت قوله : « تنبيه » .

(٦) نحو : ﴿ اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (سورة المائدة من الآية ٣) .

(٧) القلادة الجوهريّة ل٣٥أ، وفيه : « ولها شواهد عديدةٌ؛ فمنها : قوله تعالى : ﴿ وَالعَصْرِ ۝ إِنَّ الإِنسَـٰنَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [سورة العصر الآيتان : ١ و٢] »، وينظر : أوضح المسالك ١/١٨١، التّصريح ١/١٤٩ .

(٨) القلادة الجوهريّة ل٣٥أ ـ ٣٥ب، وفيه : « نحو : أنت الرّجل علمًا، أي : الكامل في هذه الصّفة »، وينظر : المصدران السّابقان .

مشارٌ[١] بها إلى نفس الحقيقة[٢]، وهي الّتي لا تخلفها "كلٌّ" لا حقيقةً ولا مجازًا[٣].

---

(١) ز : "يشار" .

(٢) شرح الشّذور ص١٤٩ بتصرّفٍ يسير .

(٣) القلادة الجوهريّة ل٣٥ب، وفيه : « نحو : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [سورة الأنبياء من الآية ٣٠] »، وينظر : المغني ص ٧٣، شرح الشّذور ص ١٤٩ .
ويعبر عن "أل" هذه بأنّها الّتي لتعريف الحقيقة، أو لتعريف الماهيّة (الجنى ص١٩٤)، والأخير تسمية المتكلّمين . ينظر : شرح الكافية الشّافية ٣٢٢/١ .
وقد اختلف العلماء في القسم الّذي تندرج تحته "أل" الّتي لتعريف الحقيقة على ثلاثة مذاهب :
١ ـ فالجمهور على أنّها مندرجةٌ تحت الجنسيّة ـ وهو ما ذكره الشّارح ـ وهو رأي الزّجّاجيّ (اللاّمات ص٤٣)، والصّيمريّ (التّبصرة ٩٦/١)، وعبد القاهر الجرجانيّ (الجمل ص٩٧)، والزّمخشريّ (المفصّل ص٤٤٩)، وابن الخشّاب (المرتجل ص٢٩٨)، وابن الحاجب (الإيضاح في شرح المفصّل ٢٦٨/٢)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص٤٢)، وأبي حيّان (الارتشاف ٥١٤/١ و ٥١٦)، والمراديّ (توضيح المقاصد ٢٦٠/١)، وابن هشام (أوضح المسالك ١٨٠/١، والمغني ص٧٣، وشرح الشّذور ص ١٤٩، وشرح القطر ص١٩٦)، والدّماميّ (تعليق الفرائد ٣٥٩/٢)، والسّيوطيّ (الهمع ٢٧٤/١ و ٢٧٥) .
٢ ـ وبعضهم يجعلها مندرجةً تحت العهديّة، ومنهم ابن عصفور (شرح الجمل ١١١/١)، وهو مقتضى كلام ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية (٣٢٢/١) .
٣ ـ وبعضهم يجعلها قسمًا برأسه، ومنهم علاء الدّين الأربليّ (جواهر الأدب ص٣٠٥) .
قال الأربليُّ : « ويسميها كثيرٌ "الجنسيّة"، وهو بعيدٌ عن التّحصيل لملاحظة الأفراد في الجنسيّة والمفروض عدمها » (المصدر السّابق) .
وهذا الرأي بعيدٌ في نظري، قال أبو حيّان : « وأقرب ما ينحو النّحاة إلى أنّ النّكرة تدلّ على واحدٍ من الجنس، والّتي للجنس يمكن أن تعقل دون اعتبار الوحدة؛ فإذا قيل : الرجل خيرٌ من المرأة، كان المعنى : هذا الجنس من حيث هو هو خيرٌ من هذا الجنس من حيث هو هو » . الارتشاف ٥١٤/١ و ٥١٥ .

ومِمّا يدخل في الجنسيَّة[١] "أل" الّتي للحضور كـ:"مررت بهذا الرّجلِ"[٢]، وهي عند ابن عصفورٍ[٣] عهديَّةٌ حضوريَّةٌ[٤].

---

(١) ز : "الحقيقة" تحريفٌ .

(٢) الفصول الخمسون ص٢٣٣ بتصرّفٍ يسيرٍ .

وقد ذكر هذا الجزوليّ في مقدّمته (ص٦٦)، قال الشّلوبين : « وقوله : (ويعرض في الجنسيّة الحضور) مثاله : جاءني هذا الرّجل، يقول : لأنّك جئت بقولك : الرّجل بيانًا للجنس الّذي أبهم هذا عليه وعلى غيره فهو في الأصل اسم الجنس، ثُمَّ عرض فيه ـ بكونه قد بُيِّن به هذا، وهو للحاضر ـ الحضور، وإن لم يكن له ذلك في أصل وضعه » . شرح المقدّمة الجزوليّة ٢/٦٥٥ .

وجعله أبو عليّ الفارسيّ نوعًا منفردًا من أنواع "أل" في الحلبيّات (ص٢٨٩ـ٢٩٠) .

وذهب الشّلوبين مذهبًا آخر غير ما سبق؛ فرأى أن "أل" في الرّجل للعهد الذّكري، قال : « ويعرض في الجنسيّة الحضور نحو : "قال هذا الرّجل" هذا قول بعضهم، والأظهر [أنّه] إنّما هو ممّا أحيل به إلى معهودٍ ذكرًا؛ لأنَّ ما هي فيه هو ما قبله » . التّوطئة ص١٩١، وسيأتي رأيٌ لابن عصفورٍ .

(٣) هو : عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عصفورٍ الأشبيليّ، أبو الحسن، أحد أشهر أعلام النّحو في الأندلس والمغرب، ولد سنة ٥٩٧هـ، من أبرز شيوخه : الدّبّاج، والشّلوبين، ومن أبرز تلاميذه : الأبّذيّ، والشّلوبين الصّغير، ومن مصنّفاته : المقرّب (ط)، والممتع في التّصريف (ط)، شرح جمل الزّجّاجيّ الكبير (ط)، وضرائر الشّعر (ط)، تُوفّي سنة ٦٦٩هـ .

ينظر في ترجمته : إشارة التّعيين ص٢٣٦، الوافي بالوفيات ٢٢/٢٦٥، فوات الوفيات ٣/١٠٩، البلغة ص ١٦٠، بغية الوعاة ٢/٢١٠ .

وينظر في رأيه : الحاشية التّالية .

(٤) نقل هذا ابن هشامٍ في المغني (ص٧٢ـ٧٣)، والّذي في شرح الجمل (١/١١١) أنّها في نحو هذا المثال لتعريف الحضور، وينظر : الجنى ص ١٩٥ـ١٩٦ .

تنبيه

"أل" في قوله تعالى[١] : ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ ﴾[٢] تُسَمَّى ذكريَّةً[٣]، وفي قوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾[٤]، ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾[٥]، ﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾[٦] تُسمَّى ذهنيّةً[٣].



(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) سورة النّور من الآية ٣٥ .

(٣) ينظر : شرح الشّذور ص١٤٩، المغني ص٧٢، أوضح المسالك ١/١٨١، القلادة الجوهريّة ل٣٥ب، شرح الرّمليّ ص١٨٧ .

(٤) سورة التّوبة من الآية ٤٠ .

(٥) سورة الفتح من الآية ١٨ .

(٦) سورة طه من الآية ١٢ .

[٦ ـ المضاف إلى واحدٍ من المعارف]

٨٧- سَادِسُهَا : مَا كَانَ مِنْ مُضَافِ لِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَصْنَافِ

٨٨- كَقَوْلِكَ: ابْنِي وَابْنُ زَيْدٍ وَابْنُ ذِي وَابْنُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ وَابْنُ الْبَذِي[1]

سَادِسُهَا أي : المعارف ما أُضِيف إلى وَاحِدٍ[2] مِنْ هَذِهِ الأَصْنَافِ[3] المذكورة، أي : إضافةً محضةً[4]؛ لأنّها تُفيده التّعريف[5] إذا لم يكن

---

(١) قوله : « البذي » الياء فيه بدلٌ من الواو على الأشهر؛ لأنّه من "بذو على القوم" إذا سفه عليهم، قلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، وقيل : الياء بدلٌ من الهمزة من قولهم : "بذأ الرّجل" إذا سفه حذفت الهمزة على غير قياسٍ أو أبدلت ياءً ثُمَّ حذفت لالتقاء السّاكنين . ينظر : تمرين الطّلاّب ص٣٤، فتح الرّبّ المالك ص٢٥٩ .

(٢) ز : "لواحد" .

(٣) في الأصل : « من هذه الإضافة »، وهو سهوٌ من النّاسخ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ٢٠٠/١، المقرّب ٢٢٢/١، الارتشاف ٤٥٩/١، المساعد ٧٧/١ .
والإضافة المحضة على نوعين :
١ ـ نوعٌ يفيد تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفةً، أو تخصيص المضاف إذا كان المضاف إليه نكرةً .
٢ ـ نوعٌ تفيد فيه الإضافة التّخصيص، وذلك إذا كان المضاف متوغّلاً في الإبهام . ينظر : أوضح المسالك ٧٣/١ و ٧٤ .
وابن عصفور يجعل النّوع الثّاني من اللّفظيّة (شرح الجمل ٢٠٣/١ و ٢٠٤) .
وتسمّى هذه الإضافة محضةً؛ لأنّها خاليةٌ من تقدير الانفصال، وتسمّى ـ كذلك ـ معنويّةً؛ لأنّها أفادت أمرًا معنويًّا، وهو التّعريف أو التّخصيص . ينظر : أوضح المسالك ٧٤/٣ و ٧٥، والتّصريح ٢٧/٢ .
وقد ذكر الشّارح هذين النّوعين في كلامه الآتي، ولكنّه لم يجعل التّقسيم واضحًا، ولذا أحببت أن أوضّح هذه المسألة ـ هنا ـ، كما أنّ الشّارح لم يبيّن المراد من الإضافة المحضة أو يعلّل تسميتها بذلك .

(٥) تفيد الإضافة المحضة التّخصيص ـ أيضًا ـ كما سيذكر بَعْدُ .

متوغّلاً في الإبهام[١]، أمّا المتوغّل فيه فلا تُفيده[٢] الإضافة سوى التّخصيص[٣].

وأمّا الإضافة اللّفظيّة[٤] فإنّها تُفيد تخفيف[٥] اللّفظ[٦]، كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في مخفوضات الأسماء[٧].

والإضافة المفيدة لتعريف المضاف؛

كَقَوْلِكَ: ابْنِي وَابْنُ زَيْدٍ وَابْنُ ذِي وَابْنُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ وَابْنُ الْبَذِي[٨]

---

(١) كـ: مِثْل، وغير إذا أُريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما (أوضح المسالك ٣/٧٤)، وكذلك ألفاظ أخرى سُمعت عن العرب نحو : شبهك، وخدنك، وتربك، وحَسْبُكَ، وغيرها . ينظر : شرح الجمل ١/٢٠٤، التّصريح ٢/٢٧ .

(٢) ز : "تفيد" .

(٣) شرح الرّمليّ ص١٨٧ .

(٤) ضابطها : أن يكون المضاف صفةً تشبه المضارع في كونها مرادًا بها الحال أو الاستقبال، وهذه الصّفة ثلاثة أنواعٍ : اسم الفاعل كـ: ضارب زيدٍ، واسم المفعول كـ: مضروب العبدِ، والصّفة المشبّهة كـ: حسن الوجه . أوضح المسالك ٣/٧٥ .
وتسمّى لفظيّةً؛ لأنّها أفادت أمرًا لفظيًّا، وهو التّخفيف أو إزالة القبح ـ على ما سيأتي . تنظر الحاشية (٦) ـ، وتسمّى غير محضةٍ؛ لأنّها في تقدير الانفصال .
أوضح المسالك ٣/٧٩، والتّصريح ٢/٢٨ .

(٥) ز : "تحقيق" تصحيف .

(٦) وذلك بحذف التّنوين الظّاهر كما في : "ضاربِ زيدٍ"، وضارباتِ عمرٍو، وحسنِ الوجهِ، أو المقدَّر كما في ضوارِبِ زيدٍ، وحواجِّ بيتِ اللهِ، أو نون التّثنية كما في ضاربا زيدٍ، أو الجمع كما في ضاربو زيدٍ .
وكذلك تفيد هذه الإضافة رفع القبح في نحو : مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ؛ فإنّ في رفع الوجه قُبْحَ خلوّ الصّفة من ضميرٍ يعود على الموصوف، وفي نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدّي، وفي الجرّ تخلّصٌ منهما . أوضح المسالك ٣/٧٨، وينظر : التّصريح ٢/٢٨ و ٢٩ .

(٧) لم يتكلّم هناك عنها . ينظر : ص٧٩٩-٨٠٦ .

(٨) الأمثلة على التّوالي للإضافة للضّمير، والعلم، والإشارة، والموصول، والمعرّف بـ"أل" .

لأنَّ النَّكرة تتعرَّف[١] بالإضافة إلى المعرفة، وتتخصَّص بالإضافة لمثلها[٢] نحو : غلامُ رجلٍ، وثوبُ امرأةٍ، وخاتمُ حديدٍ .

وما أُضيف إلى واحدٍ من هذه الأصناف فهو في رتبة ما أُضيف إليه إلاَّ المضاف إلى المضمر[٣]؛ فإنَّه في رُتْبَة العلم ـ كما قرَّرناه سابقًا[٤] ـ، والله تعالى[٥] أعلم .



(١) ز : "تعريف" تحريفٌ .

(٢) قال « أبو حيّان : إنّ تقسيم النّحاة الإضافة إلى ما يفيد التّعريف، وإلى ما يفيد التّخصيص ليس بصحيحٍ؛ لأنّه من جعل القسم قسيمًا، وذلك لأنّ التّعريف تخصيصٌ؛ فالإضافة إنّما تفيد التّخصيص، لكن أقوى مراتبه التّعريف، وأجاب الدّمامينيّ : بأنّ التّخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك في النّكرات، والتّعريف رفع الاحتمال في المعارف » . حاشية يس على التّصريح ٢٦/٢، وينظر : الارتشاف ١٨٠١/٤ .

(٣) ز : "الضّمير" .

(٤) ينظر : ص٤٣٢-٤٣٣ .

(٥) ساقطٌ من "ز" .

الأفعال

أي : هذا بابها، وقدَّمها لأنَّ ما بعدَها مبنيٌّ عليها[١].

٨٩- أَفْعَالُهُمْ ثَلاثَةٌ فِي الْوَاقِعِ مَاضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ والْمُضَارِعِ[٢]

أَفْعَالُهُمْ الاصطلاحيَّة **ثَلاثَةٌ** لا رابع لها[٣]، لَمَّا كان الفعل دالاً على الحدث والزَّمان[٤]، وهو[٥] ثلاثةٌ بدليل قوله تعالى : ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا ﴾[٦] يعني المستقبل، ﴿ وَمَا خَلْفَنَا ﴾[٦]/ يعني الماضي، ﴿ وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[٦] الحال[٧]، وقول زهير[٨] : [٣٤]

(١) شرح الرّمليّ ص٩٨ .

(٢) خالف النّاظم ترتيب أصله؛ فإنّ ابن آجُرُّوم يقول : « الأفعال ثلاثةٌ : ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ » . المتن ص١٢، ولعلّ الّذي دعاه لذلك ضرورة النّظم .

(٣) شرح الأزهريّ ص٤٠، شرح الرّمليّ ص٩٨، وينظر : ما تقدّم ص٢٧٦-٢٧٧ .

(٤) اختلف في دلالة الفعل على الزّمان : فمذهب الجمهور ما ذكر الشّارح، وذهب ابن الطّرواة في الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح (ص١٢-١٣) إلى أنّ الفعل لا يدلّ ببنيته على الزّمان، وإنّما ينجرّ الزّمان مع الحدث، وتبعه السّهيليّ (نتائج الفكر ص ٦٦)، والخلاف لفظيٌّ .
ينظر : شرح المقدّمة المحسبة ١٩٣/١، المقتصد ٨٢/١-٨٤، ابن يعيش ٢/٧، شرح الصّفّار ٦٤٩/٢، التّذييل والتّكميل ٤٨/١-١٩، ابن الطّرواة النّحويّ ص٢٢٨-٢٣٠ .

(٥) أي : الزّمان .

(٦) سورة مريم من الآية ٦٤ .

(٧) ينظر : إصلاح الخلل ص١٩، اللّباب ١٣/٢-١٤، كشف المشكل ١٩٩/١-٢٠٠، التّهذيب الوسيط ص٤٠، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٣٠٥/١ .

(٨) هو : ابن أبي سُلْمَى ربيعة بن رياحٍ المزنيّ، أحد شعراء الجاهليّة الثّلاثة المتقدّمين، وفي أئمة الأدب من يفضّله على الشّعراء، وقد نشأ في بيت شعرٍ، وكان في عقبه شعراء كابنه كعبٍ ـ رضي الله عنه ـ، تسمّى قصائده الحوليّات؛ لأنّه كان ينظم القصيدة وينقّحها ويهذّبها في سنةٍ؛ توفّي حوالي سنة ١٣ قبل الهجرة .
ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشّعراء ٥١/١، الشّعر والشّعراء ١٤٣/١، الأغاني ٢٨٨/١٠، الخزانة ٣٣٢/٢، الأعلام ٥٢/٣ .

وأَعْلَمُ مَا في اليَوْمِ والأَمْسِ قَبْلَهُ ولَكِنَّنِي عَن عِلْمِ ما في غَدٍ عَمِ[1]

كان هو ـ أيضًا ـ ثلاثةً، لأنَّ الحدث[2] يستلزم زمانًا بالضّرورة[3].

ودليل الحصر : أنَّ الفعل إن تأخّر التّلفُّظ به عن وقوعه وانقطاعه فهو الماضي، أوقارن بعض وجوده فهو الحال، أو تقدَّم على الفعل فهو المستقبل[4].

وقوله :

..... مَاضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ والْمُضَارِعِ

بيانٌ للأفعال الثّلاثة .

وحدُّ الماضي : ما وقع وانقطع، وصلح معه أمسِ[5]، و[6]قَبِلَ إحدى[7] التّائين[8].

---

(١) البيت من الطّويل، وهو في ديوانه بشرح ثعلب ص٢٩ .

ووجه الاستشهاد به : استشهادٌ معنويٌّ على أنّ أقسام الزّمان ثلاثةٌ : الحاضر "اليوم"، والماضي "الأمس"، والمستقبل "غد" .

والبيت من شواهد : شرح ملحة الإعراب ص٦٠، إصلاح الخلل ص١٩، اللّباب ١٤/٢، شرح الجمل ١٢٩/١، البسيط ٢٢٠/١، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٣٠٦/١ .

(٢) في الأصل : "المحدث" .

(٣) شرح الرّمليّ ص٩٨، وينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٢٩٦/١ .

(٤) شرح الرّمليّ ص٩٨، وينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٢٩٧/١، وأصل هذا الكلام لابن معطٍ في الفصول الخمسون ص١٧٠ .

(٥) هذا حدّ ابن عصفورٍ في شرح الجمل (١٢٩/١)، والأبّديّ (ينظر : شرح كتاب الحدود لابن قاسم ص٤١)، وينظر : الجمل ص٧، والبسيط ٢١٩/١ .

وينظر : ما سيأتي في الحاشية (٨) .

(٦) في شرح الرّمليّ : "أو" .

(٧) في الأصل : "أحد" .

(٨) شرح الرّمليّ ص٩٨، وينظر : ما سبق ص٣١٢ .

ويقول ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية (١٧٠/١) : « وتمييز الفعل الموضوع ⇦

وحدُّ فعل الأمر : ما دلَّ على طلبٍ حَدَثَ في زمن الاستقبال، وقَبِلَ ياء المخاطبة[١]، وإن شئت قلت : صيغةٌ يُطلَبُ بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة[٢].

وحدُّ المضارع : ما دلَّ على حدثٍ مقترنٍ بأحد زماني الحال والاستقبال، وقَبِلَ "لم"[٣].

فهذه حقيقة الأفعال[٤].



⇦ للمضيِّ بتاء الفاعل وتاء التّأنيث أولى من تمييزه بأن يحسن معه "أمس"؛ لأنّ من الموضوع للمضيِّ ما لا يحسن معه كـ: عسى، وإن فعلتَ فعلتُ، وقد يَعْرُض لغيره أن يحسن معه نحو : لم يفعل زيد، ولو يفعلُ زيد فعلت .

ولحاق إحدى التّائين ليس كذلك؛ فإنّه لا يشارك الموضوع للمضيِّ فيه غيره، ولا يمتنع منه فعلٌ ماضٍ إلاّ أفعل في التّعجّب ... » .

(١) شرح الأزهريّ ص٤١، شرح الرّمليّ ص٩٨ .

(٢) هذا حدّ ابن الحاجب (في الكافية ص٢٠١، وينظر شرحها له ٨٨٩/٣) .

قال الرّضيّ (شرح الكافية ١٢٣/٤) : « لو قال : صيغةٌ يصحُّ أن يطلب بها الفعل لكان أصرح في عمومه لكلِّ ما يسمّيه النّحاة أمرًا ... » .

(٣) شرح الأزهريّ ص٤١، وشرح الرّمليّ ص٩٨ .

(٤) المصدران السّابقان، وفيهما : « ... الأفعال الثّلاثة » .

[أحكام الأفعال الثّلاثة]

وأمَّا أحكامها فقد بيَّنَها النّاظم بقوله :

[حكم الفعل الماضي]

٩٠- فَالْمَاضِ مَفْتُوحُ الأَخِيرِ إِنْ قُطِعْ[1] عَنْ مُضْمَرٍ مُحَرَّكٍ بِهِ رُفِعْ

٩١- فَإِنْ أَتَى[2] مَعْ ذَا الضَّمِيرِ سُكِّنَا وَضَمَّهُ مَعْ وَاوِ جَمْعٍ عُيِّنَا

الفعل الماضي مفتوح الآخر أبدًا[3] لفظًا نحو : ركعَ، وسجدَ، وتضرَّعَ، أو تقديرًا نحو : رمى، وغزا، ودعا، ما لم يتّصل به ضمير رفعٍ بارزٌ متحرّكٌ، أو واو الجماعة؛ فإن اتّصل به الضّمير المذكور بُني على السُّكون، وإن اتّصلت به واو الجماعة ضُمَّ[4] نحو : ضربُوا[5].

وقوله : الْمَاضِ بحذف الياء للوزن .



---

(١) قوله : « إن قُطِع ... » من زيادات النّاظم على أصلِه، حيث لم يتعرّض ابن آجُرُّوم لهذا الحكم . تنظر : الحاشية (٣) .

(٢) في الأصل : "أتا" .

(٣) هذا ما اكتفى به ابن آجُرُّوم في كلامه عن الماضي (ينظر : المتن ص١٣)، وتنظر : الحاشية التّالية .

(٤) يرى بعض النّحاة أنّ السّكون عارض أوجبه كراهة اجتماع أربعة متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة، وأنّ الضّمّ عارض لمجانسة حرف العلّة . ينظر : شرح المقدّمة الكافية ٨٥٩/٣، أوضح المسالك ٦١/١ .

(٥) شرح الرّمليّ ص٩٨-٩٩، وينظر : البسيط ٢٢٠/١-٢٢٣ .

[حكم فعل الأمر]

٩٢- وَالأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ أَوْ حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ أَو نُونِ[١]

[٢]مذهب البصريِّين[٣] ـ وهو الصَّحيح ـ أنَّ فعل الأمر مبنيٌّ على ما يُجْزَمُ به مضارعه؛ فيبني على السُّكون إن كان صحيح الآخر، وعلى حذف الآخر إن كان معتلًّا[٤]، وعلى حذف النُّون/ إن كان مُسْنَدًا [٤٣/ب] لضمير تثنيةٍ، أو ضمير جمعٍ، أو ضمير المؤنَّثة المخاطبة، نحو قوله تعالى: ﴿ اذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ۝ فَقُولَا لَهُۥ ﴾[٥]، ﴿ فَامْشُوا فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ﴾[٦]، ﴿ فَكُلِى وَاشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا ﴾[٧].

---

(١) هذا ممّا خالف فيه النّاظم أصلَه؛ فإنّ ابن آجُرُّوم يقول : « والأمر مجزوم أبدًا » (المتن ص١٣)، وظاهره موافقة مذهب الكوفيّين، والأخفش، وابن هشام في المغني (ص٣٠٠) أنّ فعل الأمر مجزومٌ بلامٍ مقدّرةٍ، وذلك أنّهم يرون أنّ فعل الأمر مقتطعٌ من المضارع، وأنّ أصل "اضرب" لتضرب حذفت اللّام للتّخفيف، وكذا حرف المضارعة، ثمَّ اجْتُلِبت همزة الوصل للتوصُّل للنُّطق بالسّاكن .
وردّ مذهبهم بأنّ الأصل في الفعل البناء، وأنّ عوامل الأفعال ضعيفةٌ فلا تعمل محذوفةً .
ينظر : معاني القرآن للفرّاء ١/٤٦٩، المقتضب ٢/٣-٤، اللّامات ص٩٤، شرح السّيرافيّ ١/٩٠-٩٣، أمالي ابن الشّجريّ ٢/٣٥٥، الإنصاف ٢/٥٢٤، التّبيين ص١٧٦، اللّباب ٢/١٧، ابن يعيش ٧/٦١، البسيط ١/٢٢٤، شرح الرّضيّ ٤/١٢٥، التّصريح ١/٥٥، الأشباه والنّظائر ٣/٣٢٤، دراسة في النّحو الكوفيّ ص٣٨٢-٣٨٥ .

(٢) ما سيأتي حتّى نهاية الآيات نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٩٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ١/١٧، المقتضب ٢/٣ و٤ و١٣١ و٤/٨١، الأصول ١/٥١ و٢/١٤٥، الجمل ص٢٦٤، الإيضاح العضديّ ١/٦٠ و ٣١٧، اللّمع ص١٨٣، التّبصرة ١/٩٠، وينظر : البناء في اللّغة العربيّة ص٣١٩-٣٢٤ .

(٤) في الأصل : "معتلّة" .

(٥) سورة طه الآية ٤٣، وجزءٌ من الآية ٤٤، وتمامها : ﴿ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ .

(٦) سورة الملك من الآية ١٥ .

(٧) سورة مريم من الآية ٢٦ .

[المضارع وحركة أوّله]

٩٣- وَافْتَحُوا مُضَارِعًا بَوَاحِدِ ... مِنَ الْحُرُوفِ الأَرْبَعِ الزَّوَائِدِ

٩٤- هَمْزٌ وَنُونٌ وَكَذَا يَاءٌ وَتَا ... يَجْمَعُهَا قَوْلِي: أَنَيْتَ[1] يَا فَتَى

٩٥- وَحَيْثُ كَانَتْ فِي رُبَاعِيٍّ تُضَمّ[2] ... وَفَتْحُهَا فِي مَا[3] سِوَاهُ مُلْتَزَمْ[4]

المضارع ما كان في أوّله إحدى[5] الزّوائد الأربع المسمّاة بأحرف المضارعة[6] وهي :

هَمْزٌ وَنُونٌ وَكَذَا يَاءٌ وَتَا ... يَجْمَعُهَا .....

قولك[7]: أَنَيْتَ[8] أي : قَرُبْتَ أو أَدْرَكْتَ[9]، وشرطها : أن تدلَّ الهمزة على المتكلِّم، والنُّون على الجمع أو المعظِّم نفسه، والياء على الغائب، والتّاء على الحاضر، لِيخْرُج نحو : أَكْرَمَ، ونَرْجَسَ[10]،

---

(١) ط٩٥ : "أنيتُ"، ولعلّ ما أثبت هو الأولى؛ لأنّ حركة التّاء في المضارع الفتح .

(٢) ز : "يضم" .

(٣) في النّسختين و ط٩٥ : "فيما" .

(٤) هذا من زيادات النّاظم على أصله، فلم يتعرَّض ابن آجُرُّوم لهذا الحكم . ينظر : المتن ص ١٣ .

(٥) في الأصل : "أحد"، والمثبت من "ز" موافق للمتن ص١٣، كما يوافق ما في شرح الأزهريّ (ص٤٣) المنقول عنه النّصّ .

(٦) شرح الأزهريّ ص٤٣ .

(٧) عدل الشّارح عن قول النّاظم : « قولي » إلى ما في الأصل .

(٨) هكذا جمعها الحريريّ (شرح الملحة ص٧٣)، وابن معطٍ في ألفيّته (ينظر : شرح ألفيّة ابن معطٍ ٣١٢/١)، وجمعها أبو البقاء العكبريّ في نأيت أو أتين (المتبع ١٣٩/١)، وتنظر صورٌ أخرى في : شرح الرّمليّ ص١٠٠ .

(٩) شرح الرّمليّ ص١٠٠، وينظر : اللّسان ٢٤٩/١ (أني) .

(١٠) نرجس الدّواء إذا جعل فيه نرجسًا . شرح الكافية الشّافية ١٦٨/١، وينظر : حاشية الطّالب ص ١١ .

ويَرْنَأَ[١]، وتَعَلَّمَ[٢]؛ فإنَّها أفعالٌ ماضيةٌ لعدم الدِّلالة في أوَّلها على ما ذُكِر[٣].

وهذه الحروف تكون مضمومةً في فعلٍ ماضيه على أربعة أحرفٍ نحو : أَكْرَمَ، وتكون مفتوحةً فيما عدا ذلك[٤]، (٥-وإلى ذلك-٥) أشار النَّاظم بقوله :

وَحَيْثُ كَانَتْ فِي رُبَاعِيٍّ تُضَمّ .....

إلى آخره .



(١) يقال : « يرنأ لحيته إذا صبغها باليَرَنَّأ، وهو الحنّاء » الخصائص ٢١٨/٣، وينظر : شرح أبنية سيبويه ص١٧٦، التّكملة والذّيل والصّلة ٦١/١ (يرنأ)، شرح الكافية الشّافية ١٦٨/١، القاموس المحيط ١٢٧/١ (يرنأ) .

(٢) شرح الكافية الشّافية ١٦٨/١ .

(٣) شرح الرّمليّ ص١٠٠، وفيه : « لعدم دلالة الزّوائد في أوّلها ... » .

(٤) شرح الرّمليّ ص١٠١، وينظر : علل النّحو ص١٨٣، المفتاح في الصّرف ص٥٦، الكافية ص١٩٠ .
والفتح لغة أهل الحجاز، ولغة غيرهم فيما كان ماضيه على فَعِل أو كان مثالاً أو مضاعفًا كسر حرف المضارع سوى الياء إلاّ إذا كان الفاء واوًا نحو : يجل . ينظر : الكتاب ١١٠/٤-١١١، شرح الشّافية ١٤١/١، اللّهجات العربيّة في التّراث ٣٨٨/١، لغة قريش ص١٠٨ .

(٥-٥) ساقطٌ من الأصل نتيجة انتقال نظرٍ .

إعراب الفعل

أي : هذا بابه .

[رافع المضارع]

٩٦- رَفْعُ الْمُضَارِعِ الَّذِي تَجَرَّدَا عَنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ تَأَبَّدَا

اعلم أنَّ المضارع مرفوعٌ أبدًا لتجرُّده من النَّاصب والجازم[1]، وقيل : لوقوعه موقع الاسم[2]، ألا ترى أنَّك إذا قلت : "زيدٌ كاتبٌ" صلح أن

---

(١) هذا قول الفرّاء (معاني القرآن ٥٣/١)، واختيار ابن معطٍ (الفصول الخمسون ص١٧١)، وابن الحاجب (الكافية ص١٩٢، وشرحها له ٨٦٦/٣)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص٢٢٨، وشرح الكافية الشّافية ١٥١٩/٣، ونسبه فيها لحذّاق الكوفيّين)، وشرّاح الألفيّة، تنظر : شروح الألفيّة عند قول ابن مالكٍ :

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ: تَسْعَدُ

(٢) هذا مذهب جمهور البصريّين (ينظر : الكتاب ٩/٣-١٠، المقتضب ٥/٢، الأصول ١٤٦/٢، الإيضاح العضديّ ٣١٨/١، اللّمع ص١٨٣)، واختيار الزّمخشريّ (المفصّل ص٣٢٣)، وابن الخشّاب (المرتجل ص١١٥)، والعكبريّ (اللّباب ٢٥/٢)، وابن يعيش (شرح المفصّل ١٢/٧)، وابن عصفورٍ (المقرّب ٢٦٠/١)، وجمع الحريريّ بين القولين في شرح ملحة الإعراب (ص٣٤٠) .

ويُعْتَرض علي مذهب البصريّين بأنّ الفعل جاء مرفوعًا والاسم لا يقع موقعه نحو : هلاّ تفعل، وجعلت أفعل، ورأيت الّذي يفعل، ومالك لا تفعل، وينظر في الجواب عنه : شرح السّيرافيّ ٧٦/١ .

وفي المسألة أقوال أخر ذكرها أبو حيّان في التّذييل والتّكميل (ج٨ ل١٠٠أ) ونقلها السّيوطيّ في الهمع (٢٧٣/٢ و ٢٧٤)، وهي سوى ما سبق :

١ ـ أنّ رافعه حرف المضارعة، وهو مذهب الكسائيّ (إعراب القرآن ١٢٣/١)، ورُدَّ بأنَّ بعض الكلمة لا يعمل فيها .

٢ ـ أنّ رافعه معنى المضارعة، وهو مذهب ثعلبٍ، ورُدَّ بأنَّ المضارعة إنّما اقتضت ⇦

تقول : "زيدٌ يكتبُ"[١]، ويستمرُّ على رفعه حتّى يدخل عليه ناصبٌ فينصبه، أو جازمٌ فيجزمه[٢].



⇦

إعرابه من حيث الجملة، ثُمَّ يحتاج كلّ نوعٍ من الأنواعِ إلى عاملٍ يقتضيه .

٣ ـ أنّه ارتفع بالتّعرّي من العوامل اللّفظيّة مطلقًا، وهو مذهب جماعةٍ من البصريّين .

٤ ـ أنّه ارتفع بالإهمال، وهو مذهب الأعلم الشّنتمريّ .

٥ ـ أنّه ارتفع بالسّبب الّذي أوجب له الإعراب؛ لأنّ الرّفع نوعٌ من الإعراب .

ينظر في هذه المسألة : النّكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٩٦/١، الإنصاف ٥٥١/٢، أسرار العربيّة ص٢٨، اللّباب ٢٥/٢ و ٢٦، شرح المفصّل ١٢/٧، شرح التّسهيل ٦/٤، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٦٦٤، شرح الرّضيّ ٢٦/٤، شرح القطر ص١١١، التّصريح ٢٢٩/٢، شرح الأشمونيّ ٢٧٧/٣ .

(١) شرح الرّمليّ ص١٠١ .

(٢) شرح الأزهريّ ص٤٤ .

[نواصب المضارع]

وقد شرع النّاظم في النّواصب بقوله :

٩٧- فَانْصِبْ بِعَشْرٍ وَهْيَ أَن وَلَنْ وَكَيْ ... كَذَا إِذَنْ [1] إِنْ صُدِّرَتْ وَلَامُ كَيْ

٩٨- وَلَامُ جَحْدٍ وَكَذَا حَتَّى وَأَوْ ... وَالْوَاوُ وَالْفَا فِي جَوَابٍ وَعَنَوْا [2]

٩٩- بِهِ جَوَابًا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ... كَـ: لا تَرُمْ عِلْمًا وَتَتْرُكَ [3] التَّعَبْ [4]

---

(١) في النّسختين : "إذا"، وكذا في جميع المواضع الآتية، وقد نوّنت في بعضها، وكتابة "إذن" بالألف قول الجمهور، وكذا رُسمت في المصاحف (المغني ص٣١)، وهو الاختيار عند البصريّين (معاني الحروف ص١١٧) .

ومذهب المازنيّ والمبرّد كتابتها بالنّون على كلّ حال، وهو الاختيار عند الكوفيّين؛ لأنّها نونٌ في الحقيقة وليست بتنوين (معاني الحروف ص ١١٧)، وهو اختيار ابن عصفور (شرح الجمل ٢/١٧٠)، ونسبه للأكثرين، وصحّحه مستدلاً بأمرين ملخّصهما :

١ ـ أنّ نون "إذن" لا يُوقف عليها بالألف؛ فوجب أن تكتب نونًا .

٢ ـ أنّه ينبغي كتابتها بالنّون فرقًا بينها وبين إذا .

واختلف النّقل عن الفرّاء فنُسب له أنّها تكتب بالألف إن أُلغيت، وبالنّون إن عملت (شرح الجمل ٢/١٧٠، رصف المباني ص٦٨، الهمع ٦/٣٠٧)، ونُسِب له عكسه (شرح التّصريف ص٣١١، شرح الرّضيّ ٤/٤٥، المغني ص٣١) .

واختار المالقيّ أنّها إن وُصلت بالكلام كُتبت بالنّون، وإذا وقف عليها كُتبت بالألف (رصف المباني ص٦٨) .

والّذي يظهر ممّا تقدّم رجحان كتابتها بالنّون فيما عدا المصحف الشّريف .

(٢) ز : "وعنو"، وهو خطأ .

(٣) ط٩٦ : "وتتركِ"، وهو على اعتبار الفعل مجزومًا، وحُرّك بالكسرة لالتقاء السّاكنين، إلاّ أنّه لا يتناسب مع مراد النّاظم .

(٤) خالف النّاظم أصله في ترتيب النّواصب، وزاد بيان المراد بالجواب، وذكر مثالاً . ينظر : المتن ص١٣ .

النَّواصب للمضارع عشرةٌ[١]، وهي قسمان :

قسمٌ ينصب بنفسه ـ وهي الأربعة الأُوَل ـ، وقسمٌ ينصب بإضمار "أَنْ" بعده، وهو بقيَّة العشرة[٢]، فَنِسْبَةُ النَّصب إليها تقريبٌ على المبتدئ[٣].

وَهِيَ أي : أوَّلها : **أَنْ** ـ بفتح الهمزة وسكون النُّون ـ، وهي أُمُّ الباب، لكونها تعمل ظاهرةً ومضمرةً بخلاف بقيَّة النَّواصب فإنَّها لا تعمل إلاّ ظاهرةً[٤].

وهي موصولٌ حرفيٌّ تُسْبَكُ مع منصوبها بمصدر؛ فلذلك تُسَمَّى "مصدريَّةً"[٥]، مثال النَّصب بها : "عجبتُ مِنْ أَن تضربَ"، التَّقدير : عجبتُ من ضربكَ، فـ"أن" حرف نصبٍ واستقبال، و"تضربَ" فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ"أن"، وعلامة نصبه الفتحة الظَّاهرة[٦].

---

(١) ينظر : المتن ص١٣ .
وعدُّ ابن آجُرُّوم لها قريبٌ من فعل الزّجّاجيّ في الجمل (ص١٨٢)، وينظر : التّبصرة ٣٩٥/١، وكشف المشكل ٥٣٣/١ .
ومذهب الجمهور ما سيذكره الشّارح بعد قوله : « وهي قسمان » .
ونُقِل عن الخليل أنّه يرى أنّه لا ينتصب شيءٌ من الأفعال المضارعة إلاّ بـ"أن" مضمرةً أو مظهرةً . ينظر : المقتضب ٦/٢، شرح السّيرافيّ ٨٤/١، المؤاخذات النّحويّة ص٥٧ .

(٢) هذا مذهب الجمهور . ينظر : الكتاب ٥/٣، المقتضب ٦/٢، الأصول ١٤٧/٢، الإيضاح العضديّ ٣١٩/١، اللّمع ص١٨٦، الفصول الخمسون ص٢٠٣، الكافية ص١٩٣، التّسهيل ص٢٢٩-٢٣٣ .
وقد خالف فيه الكوفيّون، وبعض النّحويّين، وسيأتي ذكر الخلاف عند كلام الشّارح عن هذه الأحرف .

(٣) شرح الرّمليّ ص١٠٢، وفيه : « أو للجري على مذهبٍ ضعيفٍ » .

(٤) السّابق ص ١٠٢، وينظر : شرح القطر ص١١٨ .

(٥) أمّا غير المصدريّة فلا تنصب . ينظر : شرح القطر ص١١٨-١٢٣ .

(٦) شرح الأزهريّ ص٤٥ .

وثانيها : لَنْ[(١)]، وهي حرف نفي، ونصب، واستقبال، ولا تقتضي تأبيد النّفي عند أهل السُّنّة[(٢)] لوقوع الغاية بعدها[(٣)] نحو : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾[(٤)]، ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[(٥)]، ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[(٦)] خلافًا للزّمخشريّ[(٧)] في الأنموذج[(٨)]، ولهذا قال ابن مالكٍ

---

(١) الجمهور على أنّها بسيطةٌ، وذهب الخليل والكسائيّ إلى أنّ أصلها "لا أن" حُذِفت الهمزة من "أن" واللاّم من "لا" لكثرتها في كلامهم، وقيل : لالتقاء السّاكنين، ورُدّ بجواز تقدّم معمول معمولها عليها نحو : زيدًا لن أضربَ، ومعمول "أن" لا يتقدّم عليها .
ينظر : العين ٣٥٠/٨، الكتاب ٥/٣، المقتضب ٨/٢، الأصول ١٤٧/٢، المقتصد ١٠٥٠/٢، رصف المباني ٢٨٥، الارتشاف ١٦٤٣/٤، الجنى ص٢٧١، المغني ص٣٧٣، المواخذات النّحويّة ص٥٤ .
وذهب الفرّاء إلى أنّ "لن و لم ولا" أصلها واحدٌ، وأنّ الميم والنّون مبدلتان من الألف، ورُدّ بأنّها دعوى بلا دليلٍ . شرح السّيرافيّ ٨٣/١، وتنظر المصادر المتقدّمة .

(٢) ز : « ولا تقتضي عند أهل السّنّة تأبيد النّفي » .

(٣) شرح الرّمليّ ص١٠٣ بتصرّف .
وينظر : شرح الكافية الشّافية ١٥٣١/٣، البحر المحيط ٢٤٣/١، الجنى ص٢٧٠، المغني ص٣٧٤، شرح القطر ص١١٢، تفسير ابن كثيرٍ ١٤٣/٢، شرح العقيدة الطّحاويّة ص٢٠٧-٢٢٥، البرهان للزّركشيّ ٣٨٧/٤، دراسات لأسلوب القرآن ٦٣٥/٢ - ٦٤٠ .

(٤) سورة يوسف من الآية ٨٠ .

(٥) سورة طه من الآية ٩١ .

(٦) سورة آل عمران من الآية ٩٢ .

(٧) هو : محمود بن عمر بن محمّدٍ الزّمخشريّ، أبو القاسم، إمامٌ من أئمّة اللُّغة والأدب، إلاّ أنّه كان معتزليًّا، من مصنّفاته : الكشّاف في التّفسير (ط)، والمفصّل في النّحو (ط)، والمستقصى (ط)، والفائق (ط)، تُوفّي سنة ٥٣٨هـ .
ينظر في ترجمته : نزهة الألبّاء ص٣٩١، معجم الأدباء ١٢٦/١٩، إنباه الرّواة ٢٦٥/٣، إشارة التّعيين ص٣٤٥، بغية الوعاة ٢٧٩/٢ .

(٨) الّذي في الأنموذج أنّها للتّأكيد؛ ففي ص١٠٢ : « ولن نظيرة لا في نفي المستقبل،

ـ رحمه الله ـ[١] :

ومَن رَأَى النَّفْيَ بـ"لَنْ" مُؤَبَّدا فَقَوْلَهُ ارْدُدْ وَخِلافَهُ اعْضُدَا[٢]

ومثال النَّصب بها : "زيدٌ لن يضربَ عمرًا"[٣]، [٤]وقوله تعالى[٤]: ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[٥].

وثالثها : كَي المصدريّة[٦]، وهي الدَّاخل عليها لام

⇦

ولكن على التّأكيد »، إلاّ أنّ الأردبيليّ في شرح الأنموذج (ص٢٣٣)، والموستاريّ في الفوائد العبديّة (ل٧٦ب) ذكرا أنّه ورد في بعض النّسخ : « التّأبيد » بدل « التّأكيد » .

وقد بحث هذه المسألة الدّكتور أحمد عبد اللاّه هاشم في كتابه "قضية لن بين الزّمخشريّ والنّحويّين"، وخلص (ص٢٦ و ٢٩) إلى أنّ كلمة التّأكيد تحرّفت إلى التّأبيد، وأنّ ابن مالكٍ ومن جاء بعده هم الّذين نسبوا إلى الزّمخشريّ هذا الرّأي، قال ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية (١٥٣١/٣) : « وحامله على ذلك اعتقاده أنّ الله تعالى لا يُرى »، وتنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (٣) ص٤٧١ .

وبعد : فإنّ الباحثَ يجد هذا الرّأي صراحةً عند الطّبرسيّ الشّيعيّ (ت٥٤٨هـ) في تفسيره مجمع البيان، وهو شيعيٌّ يوافق المعتزلة (ينظر : النّحو وكتب التّفسير ٧٨٧/٢-٧٨٩)، وعند الخاورانيّ تلميذ الزّمخشريّ في القواعد والفوائد ص١٠٥ .

(١) ز : "رحمه الله تعالى" .

(٢) البيتان من مشطور الرّجز، وهما لابن مالكٍ في الكافية الشّافية (ينظر : شرحها له ١٥١٥/٣)، وينظر : القلادة الجوهريّة ل٣٨أ، شرح العقيدة الطّحاويّة ص٢١٤ .

(٣) في الأصل : "عمروا" .

(٤-٤) ساقطٌ من الأصل .

(٥) سورة القصص من الآية ١٧ .

(٦) اختلف في "كي" على ثلاثة مذاهب :

١ ـ أنّها ناصبةٌ تارةً، وجارّةٌ تارةً أخرى، وهو مذهب الجمهور .

٢ ـ أنّها جارّةٌ دائمًا، وأنّ النّصب بعدها بـ"أن" مضمرةً أو مظهرةً، وهو مذهب الأخفش (معاني القرآن ١٢٧/١)، ونُسب للخليل (شرح عيون الإعراب ٦٧، وينظر ما تقدّم في الحاشية ١ ص٤٧٠) .

٣ ـ أنّها ناصبة دائمًا، ولا تكون حرف خفضٍ، وهو مذهب الكوفيّين (الإنصاف

⇦

التَّعليل[١] لفظًا نحو : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا ﴾[٢]، أو تقديرًا نحو : كيلا تأسوا في غير القرآن العظيم[٣]، إذا قَدَّرت اللاَّم قبلها استغناءً[٤] عنها بنيّتها[٥]؛ فاللاَّم حرف تعليلٍ وجرٍّ[٦]، و﴿ كَيْ ﴾[٧] حرف مصدريٍّ ونصبٍ، و﴿ لاَ ﴾ حرف نفيٍ، و﴿ تَأْسَوْا ﴾ فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ﴿ كَيْ ﴾، وعلامة نصبه حذف النُّون[٨].

أمَّا إذا لم يتقدَّم [٩-على "كي" لام-٩] التَّعليل لا لفظًا ولا تقديرًا فهي تعليليَّةٌ[١٠]، والمضارع بعدها منصوبٌ بـ"أن" مضمرةً وجوبًا .

٢/٥٧٠) .

ينظر : الارتشاف ٤/١٦٤٥، توضيح المقاصد ٤/١٧٨، الجنى ص٢٦٤، المغني ص٢٤٢ .

(١) لأنّ الجارّ لا يدخل على الجارّ . شرح الشّذور ص٢٥٩ .

(٢) سورة الحديد من الآية ٢٣ .

(٣) ز : "العزيز" .

(٤) ز : "استغني" .

(٥) في الأصل : "بنيها" سهوٌ أو تحريفٌ .

(٦) في الأصل : "وجراء" تحريفٌ .

(٧) في الأصل : "وكيلا" .

(٨) شرح الأزهريّ ص٤٦ .

(٩-٩) ساقطٌ من "ز" .

(١٠) تتعيّن "كي" للتّعليل في أربعة مواضع :

١ ـ أن تقع اللاّم بعدها. ٢ ـ أن تقع بعدها "أن" المصدريّة، وهو نادرٌ .

٣ و٤ ـ أن تدخل على "ما" الاستفهاميّة أو المصدريّة .

وتحتمل "كي" المصدريّة والتّعليليّة إذا تجردت عن "اللاّم" و"أن" أو اقترنت بهما .

ينظر : توضيح المقاصد ٤/١٧٦، الجنى ص٢٦٤ـ٢٦٥، المغني ص٢٤٢-٢٤٣، التّعليقة المفيدة (رسالة) ص٢٥٠-٢٥١، التّصريح ٢/٢٣٠-٢٣١، الهمع ٤/٩٨-١٠١ .

ورابعها : **إذَنْ**[(١)]، وهي حرف جوابٍ/ وجزاءٍ عند سيبويه[(٢)] نحو : [٤٤/ب
"إذن أُكْرِمَكَ" جوابًا لمن قال : "أريدُ أن أزورَك"؛ فـ"إذن" حرف جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ، و"أكرمَكَ" [(٣-فعلٌ مضارعٌ-٣)] منصوبٌ بـ"إذن"، وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة على الميم[(٤)].

---

(١) في هذا الحرف ونصبه المضارع خلافٌ ملخّصه ما يلي :

أ ـ يذهب بعض الكوفيّين وبعض النّحاة إلى اسميّتها، واختاره الرّضيّ (شرح الكافية ٣٩/٤)، ويرى أنّ النّاصب هو "أن" بعدها (السّابق ٤٣/٤) .

ب ـ يذهب الجمهور إلى حرفيّتها، ومذهب الأكثرين أنّها بسيطةٌ، ويرى بعض النّحاة تركبها من "إذا" أو "إذ" و"أن" .

وعلى القول بحرفيّتها فالجمهور إلى أنّها النّاصبة، ومذهب بعض النُّحاة ـ ومنهم الخليل في أحد قوليه ـ أنّ النّاصب بعدها هو "أن" .

ينظر في هذه المسألة : الكتاب ١٦/٣، المقتضب ٧/٢-٨، شرح عيون الإعراب ص٦٧، الارتشاف ١٦٥٠/٤، الجنى ص٣٦٣، المغني ص٣٠، الهمع ١٠٤/٤، فتح القريب (رسالة) ص٢٠٦-٢٠٨، المؤاخذات النّحويّة ص٥٦-٥٨ .

(٢) الكتاب ٢٣٤/٤ .

وحمله الشّلوبين كما ذكر ابن عصفورٍ في شرح الجمل (١٧٠/٢) على أنّها كذلك في كلّ موضعٍ (وينظر : التّوطئة ص١٤٥)، وحمله أبو عليّ الفارسيّ ـ كما تذكر المصادر ـ على الأكثر، قال في الإيضاح العضديّ (٣٢٠/١) : « وإنّما تعمل في الفعل إذا كانت جوابًا » . ينظر : رصف المباني ص٦٢، الارتشاف ١٦٥٤/٤، الجنى ص ٣٦٤، المغني ص٣٠، شرح القطر ص١١٤، الهمع ١٠٤/٤ .

(٣-٣) ساقطٌ من الأصل .

(٤) شرح الأزهريّ ٤٥ وشرح الرّمليّ ص١٠٣، وينظر : شرح القطر ص٢١٤ .

تنبيهٌ

إنّما تكون [إذن][(١)] ناصبةً بثلاثة شروطٍ[(٢)]:

الأوَّل : أن تكون واقعةً في صدر الكلام؛ فلو قلت : "زيدٌ إذن" قلت : "أكرمُه" بالرَّفع[(٣)].

الثّاني : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً؛ فلو حدَّثك شخصٌ بحديثٍ فقلت : "إذن تصدُقَ" رفعت إذ المراد به الحال .

الثّالث : أن يتّصلا أو يفصل بينهما القسم، أو "لا" النّافية[(٤)] نحو : إذن أكرمَكَ، أو إذن وا لله أكرمَكَ، أو إذن لا أُهِينَكَ؛ فلو قلت : إذن يا زيدُ، أو إذن في الدّارِ، أو إذن يومَ الجمعةِ، قلت : "أكرمُك" بالرَّفع[(٥)].

وحُكِيَ عن بعض العَرب إلغاؤها[(٦)] ـ ولو استوفت الشُّروط ـ،

---

(١) زيادةٌ يتّضح بها المراد .

(٢) ينظر : شرح القطر ص١١٥، شرح الشّذور ص٢٦٢ .

(٣) هذا مذهب الجمهور، وأجاز هشامٌ النّصب . ينظر : الارتشاف ١٦٥٢/٤، المساعد ٧٦/٣، هشام بن معاوية الضّرير ص٣١٨-٣١٩ .

(٤) أجازه ابن أبي الرّبيع (الملخّص ١٣٨/١)، وابن هشامٍ (المغني ص٣١) .

(٥) شرح الرّمليّ ص١٠٤ بتصرّفٍ .
وليس هذا الشّرط قاصرًا على ما ذكر، فقد أجاز ابن عصفورٍ الفصل بالظّرف والجارّ والمجرور (المقرّب ٢٦٢/١)، وأجاز ابن بابشاذ (في شرح الجمل) الفصل بالدّعاء والنّداء (ينظر : الجنى ص٣٦٢، والمغني ص٣٢)، قال أبو حيّان : « والصّحيح أنّ ذلك لا يجوز » . الارتشاف ١٦٥٣/٤، وينظر : شرح الرّضيّ ٤٤/٤ .
وجوّز الكسائيّ والفرّاء وهشامٌ الفصل بمعمول الفعل، والاختيار عند الكسائيّ النّصب، وعند الفرّاء وهشامٍ الرّفع . ينظر : الارتشاف ١٦٥٤/٤، الجنى ص٣٦٣، المغني ص٣٢، هشام بن معاوية الضّرير ص٣٢٨-٣٢٩ .

(٦) هي لغةٌ حكاها عيسى بن عمر (ينظر : الكتاب ١٦/٣)، وأنكرها الكوفيّون . ينظر : الارتشاف ١٦٥١/٤، الهمع ١٠٧/٤ .

ومنه[١] : « إذن يَحْلِفُ[٢] يا رسولَ الله »[٣].

هذه متّفقٌ عليها، والنّواصب المختلف فيها ستّةٌ، والأصحُّ أنَّ النّاصب بعدها "أَنْ" مضمرةً[٤].

أوّلها : **لامُ كَي** التّعليليّة[٥]، وأُضيفت إلى "كي" لأنّها تَخْلُفَها في

---

(١) شرح الرّمليّ ص١٠٤ .

(٢) ز : "تحلف" تصحيفٌ .

(٣) هذا من كلام الأشعث بن قيسٍ - رضي الله عنه - عندما طلبَ رسولُ الله ﷺ منه البيِّنة على بئرٍ اختصم فيها هو وابن عمٍّ له، والحديث أخرجه مسلمٌ في صحيحه (١٢٣/١)، كتاب الأيمان، باب وعيد من اقتطع حقّ مسلمٍ ... برقم (٢٢٠)، وأخرجه البخاريّ في صحيحه (ص٤٤٢-٤٤٣)، كتاب المساقاة، باب الخصومة في البئر برقم (٢٣٥٦-٢٣٥٧) بلفظ : « يا رسول الله إذن يحلفَ »، وأخرجه في غيره .
وظاهر صنيع الشّارح نقلاً عن الرّمليّ (ص١٠٤)، وكذا الحلاويّ في شرح الآجُرُّوميّة (- رسالة - ٣٢٦/١) أن "يحلف" بالرّفع لا غير، وقد سبق في تخريجه ورود النّصب .
وينظر : أمالي السّهيليّ ص١١٤، فتح الباري ٤٢/٥، الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ ص٢٧٥ .

(٤) شرح الأزهريّ ص٤٦ .

(٥) اختلف في ناصب المضارع بعد لام كي على مذاهب، هي :
١ - ذهب أكثر الكوفيّين إلى أنّ اللاّم ناصبةٌ بنفسها لقيامها مقام "كي"، فكما تنصب "كي" بنفسها فكذلك ما يقوم مقامها .
٢ - ذهب ثعلبٌ إلى أنّها ناصبةٌ لقيامها مقام "أن" .
٣ - ذهب البصريّون إلى أنّ النّاصب هو "أن" بعد لام كي؛ لأنّ اللاّم من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال؛ فوجب أن يكون النّاصب "أن" مضمرةً .
٤ - ذهب ابن كيسان والسّيرافيّ إلى جواز أن يكون النّاصب "أن" مضمرةً، أو "كي" المصدريّة مضمرةً .
ينظر : الانصاف ٥٧٥/٢، الارتشاف ١٦٥٩/٤، الجنى ص١١٥، المغني ص ٢٧٧، ائتلاف النّصرة ص١٥١، التّصريح ٢٤٣/٢، شرح الأشمونيّ ٢٩٢/٣ .

إفادة التّعليل نحو : جئتك لأزورَك؛ فـ"أزورَكَ" منصوبٌ بـ"أن" مضمرةً بعد اللاّم جوازًا[١]، وتُسَمَّى هذه اللاّم لام التّعليل .

وثانيها : **لاَمُ جَحْدٍ**[٢] أي : لام الجُحُود، أي : لام النّفي[٣]، وهي المسبوقة بـ"ما كان"، أو "لم يكن" من كلٍّ كون ناقص ماضٍ منفيٍّ نحو : ﴿ وَ[٤]مَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[٥]، و[٦]﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[٧]، فـ﴿ يَغْفِرَ ﴾ و﴿ يُعَذِّبَ ﴾ منصوبان بـ"أن" مضمرةً بعد لام الجحود وجوبًا، وسُمِّيت هذه اللاّمُ[٨] لام الجُحُود لكونها مسبوقةً بالكون المنفيِّ، والنّفيُ[٩] يُسَمَّى جُحُودًا[١٠].

---

(١) يجوز إظهار "أن" بعد لام كي - وهي اللاّم التّعليليّة -، وبعد "كي" الجارّة، ويجب إظهارها إن كان الفعل مقرونًا بـ"لا" النّافية أو الزّائدة . ينظر : شرح القطر ص١٢٦، حاشية أبي النّجا ص٤٧ .

(٢) اختلف في ناصب المضارع بعد لام الجحود على ثلاثة مذاهب هي :
١ - ذهب البصريّون إلى أنّ النّاصب بعدها "أن" مضمرةً وجوبًا .
٢ - ذهب أكثر الكوفيّين إلى أنّها ناصبةٌ بنفسها .
٣ - ذهب ثعلبٌ إلى أنّها ناصبةٌ لقيامها مقام "أن" .
ينظر : الإنصاف ٥٩٣/٢، الارتشاف ١٦٥٩/٤، الجنى ص ١١٨، الهمع ١٠٨/٤ .

(٣) الجحد مصطلحٌ كوفيٌّ، والنّفي مصطلحٌ بصريٌّ . ينظر : مصطلحات النّحو الكوفيّ ص١٤٦-١٤٩، دراسة في النّحو الكوفيّ ص٢٦٢ .
وذهب النّحّاس إلى أنّ الصّواب تسميتها "لام النّفي"؛ لأنّ الجحد في اللّغة إنكار ما لا تعرفه، لا مطلق الإنكار . المغني ص٢٧٨، وينظر : التّصريح ٢٣٦/٢ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) سورة الأنفال من الآية ٣٢ .

(٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) سورة النّساء من الآية ١٣٧ .

(٨) ساقطٌ من الأصل .

(٩) ز : "المنفي" .

(١٠) شرح الرّمليّ ص١٠٧، وأصله في شرح الأزهريّ ص٤٧، وتنظر المصادر المتقدّمة في الحاشية (٣) .

وثالثها : **حتّى** [١] الجارَّة المفيدة للغاية[٢] نحو : ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[٣]، أو[٤] للتّعليل[٥] نحو : أسلمْ حتّى تدخلَ الجنّةَ؛ فـ﴿ يَرْجِعَ ﴾ و"تدخلَ" منصوبان بـ"أن" مضمرةً بعد "حتّى"[٦] وجوبًا/ [٧]. [٤٥/

تنبيه

"حتّى"[٨] في الكلام على ثلاثة أضربٍ[٩]:

---

(١) اختلف في ناصب المضارع بعد "حتّى" على مذهبين :
١ ـ ذهب البصريّون إلى أنّ النّاصب "أن" مقدّرةً، و"حتّى" حرف جرٍّ؛ لأنّها من عوامل الأسماء .
٢ ـ ذهب الكوفيّون إلى أنّها ناصبةٌ بنفسها .
ينظر : الإنصاف ٢/٥٩٧، اللّباب ٢/٤٤، الارتشاف ٤/١٦٦١، شرح القطر ص١٢٨، ائتلاف النّصرة ص١٥٣، الهمع ٤/١١٢، شرح الأشمونيّ ٣/٢٩٨ .

(٢) وذلك إذا كان ما بعدها غايةً لما قبلها . شرح القطر ص١٢٨ .

(٣) سورة طه من الآية ٩١ .

(٤) ز : "و" .

(٥) وذلك إذا كان ما قبلها سببًا "علّةً" لما بعدها، وهو المعبّر عنه بمعنى "كي" . ينظر : اللّباب ٢/٤٤، شرح القطر ص١٢٨ .
وذكر لها ابن مالكٍ في التّسهيل (ص٢٣٠) معنًى ثالثًا وهو "إلاّ أن"، ونوزع في ذلك، ورُدَّ إلى معنى الغاية . ينظر : الهمع ٤/١١٣ .

(٦) لا ينتصب المضارع بعد حتّى إلاّ إذا كان مستقبلاً . ينظر تفصيل حكم المضارع بعد "حتّى" في : الارتشاف ٢/٤٠٥، المغني ص١٧٠ .

(٧) شرح الأزهريّ ص٤٧ .

(٨) ما سيأتي حتّى نهاية البيت نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٠٧، وينظر : الجنى ص٥٤٢، المغني ص١٦٦ .

(٩) هذا على مذهب البصريّين، وقد تقدّم أنّ الكوفيّين يرون أنّ "حتّى" ناصبةٌ (تنظر : الحاشية ١) فتكون أقسام "حتّى" أربعةً، وبه قال المجاشعيّ في شرح عيون الإعراب (ص١٩٨)، والحريريّ في شرح الملحة (ص٣٤٦) .

⇦

جارَّةً[١] ـ وهي المتقدِّمة ـ[٢]، والدَّاخلةِ على الاسم الصَّريح بمعنى "إلى"، وعاطفةٍ ـ وستأتي في حروف العطف ـ[٣]، وابتدائيّةٍ، وهي الدّاخلة على جملةٍ مضمونها غايةٌ لشيءٍ قبلها كقوله :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِماءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[٤]

فائدةٌ

قولهم[٥] : « أكلتُ[٦] السَّمَكَةَ حتّى رأسها »[٧] لك في إعرابه[٨] ثلاثة

وبعض النّحاة يزيد قسمًا خامسًا : وهو أن تكون بمعنى الفاء في إفادة السّببيّة، وذلك إذا رُفِع المضارع بعدها لكونه حالاً أو مؤوّلاً به، وهي عند الجمهور ابتدائيّةٌ . ينظر : الجنى ص٥٥٧ـ٥٥٨ .

(١) هذا مذهب الجمهور، ومذهب الكسائيّ أنّ الجرّ بعدها بـ"إلى" مضمرةً أو مظهرةً . تنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (١) ص٤٧٨ .

(٢) في الأصل : "المتعدّية" .

(٣) أنكر الكوفيّون كونها عاطفةً . تنظر : الحاشية (٣) ص٦٠٥ .

(٤) البيتُ من الطّويل، وهو لجرير في ديوانه ١/١٤٣، ورواية الدّيوان :

وَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُورُ ....

والأشكل : الّذي تخالطه حمرةٌ .

وهو من شواهد : اللّمع ص١٣٤، الأزهية ص٢١٦، شرح ملحة الإعراب ص٣٤٦، أسرار العربيّة ص٢٦٧، ابن يعيش ٨/١٨، شرح الرّضيّ ٤/٢٧٨، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢/١١٤٨، الجنى ص٥٥٢، المغني ص١٧٣، القلادة الجوهريّة ل٨٢ب، الهمع ٤/١٦٩، شرح الأشمونيّ ٣/٣٠٠، شرح الرّمليّ ص٢٠٧ .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله : « بمعنى إلى » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٨٣أ بتصرّفٍ .

(٦) في الأصل : "أكلة" .

(٧) هذا مثالٌ مشهورٌ في كتب النّحو . ينظر : المقتضب ٢/٣٨ و ٤٣، الجمل ص٦٨، المقتصد ٤/٨٤١، شرح الكافية الشّافية ٢/٧٩٠ .

(٨) أي : إعراب « رأسها » .

أوجهٍ[(١)]:

الرَّفع على أنَّها عاطفةٌ؛ أي : ورأسها مأكولٌ، والنَّصب على إضمار "أكلتُ"، والجرُّ على معنى "إلى" .

ورابعها : أو[(٢)] الّتي بمعنى إلاَّ نحو : لأقتلنّ[(٣)] الكافرَ أو يسلمَ، أو

---

(١) على ما ذكره الشّارح ـ هنا ـ تبعًا للآثاريّ ثلاثة ملاحظ، وهي :

١ ـ هذا المثال لا يجوِّز فيه البصريّون الرّفع، وذلك أنّهم لا يجيزون الرّفع في مدخول "حتّى" إلاّ إذا كان ما بعده يصلح أن يكون خبرًا، فأوجبوا أن تقول في الرّفع : حتّى رأسُها مأكولٌ، إذ بدونه يكون مبتدأً لا خبر له .

ويجوّز الكوفيّون الرّفع في هذا المثال على حذف الخبر، فيكون تجويز الأوجه الثّلاثة على مذهبهم .

٢ ـ قوله : « الرّفع على أنّها عاطفةٌ » غير صحيحٍ، والصّواب أنّها ابتدائيّةٌ حينئذٍ؛ لأنّها داخلةٌ على جملةٍ اسميّةٍ، ولو كانت عاطفةً لكان رأسها منصوبًا ـ وسيأتي ـ .

٣ ـ قوله : « والنّصب على إضمار أكلت » غير صحيحٍ، فالّذي تذكره المصادر في نصب « رأسها » أنّ "حتّى" عاطفةٌ، فيكون معطوفًا على منصوبٍ، وهو « السّمكة » .

وأمّا النّصب على إضمار "أكلت" فلا يجوز على جعل المسألة من باب الاشتغال؛ لأنّه لا بدّ من جملةٍ تفسّر ذلك الفعل فتقول : حتّى رأسَها أكلته .

ينظر : الجمل ص٦٨، المقتصد ٤٨٣/٢، شرح ملحة الإعراب ص٢٩٩، إصلاح الخلل ص١٨٦، الفصول لابن الدّهّان ص٣٣، البسيط ٩٠٨/٢، المغني ص١٧٥، التّعليقة المفيدة في العربيّة (رسالة) ص١٧٨، القولة الشّافية ص١٢٦ .

(٢) اختلف في ناصب المضارع بعد "أو" على مذاهب هي :

١ ـ ذهب البصريّون إلى أنّ النّاصب "أن" مضمرةً بعد "أو" .

٢ ـ ذهب الكسائيّ، وعددٌ من أصحابه، والجرميّ إلى أنّ الفعل انتصب بـ"أو" نفسها .

٣ ـ ذهب الفرّاء وقومٌ من الكوفيّين إلى أنّ الفعل انتصب بالخلاف؛ أي : مخالفة الثّاني للأوّل حيث لم يكن شريكًا له في المعنى، ولا معطوفًا عليه .

٤ ـ ذهب بعض النّحويّين إلى أنّ النّصب بمعنى ما وقع موقعه؛ لأنّه وقع موقع "إلى أن" أو "إلاّ أن" فانتصب كنصبه، وهو ضعيفٌ .

ينظر : إصلاح الخلل ص٤٩، شرح الرّضيّ ٥٤/٤ـ٥٥، الارتشاف ١٦٦٨/٤، الهمع ١١٧/٤ـ١١٨ .

(٣) في الأصل : « لا أقتل » .

إلى[١] نحو : لألزمنّك أو تقضيَني حقّي؛ فـ:"يسلم" و"تقضيَني"[٢] منصوبان بـ"أنْ" مضمرةً بعد "أو"[٣] وجوبًا[٤].

وخامسها وسادسها : الواو[٥] المفيدة للمعيَّة[٦]، والفاء[٥] المفيدة للسَّببيَّة[٦] في الجواب[٧] أي[٨] : إذا وقعتا بعد نفيٍ محضٍ أو طلبٍ محضٍ كما قال النّاظم[٩] : وَعَنَوْا[١٠] أي : النُّحاة .

بِـهِ جَوَابًـا بَعْـدَ نَفـيٍ أَوْ طَلَـبْ .....

---

(١) قال ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية (١٥٤١/٣) : « وتقدير "إلاّ" و"إلى" في موضع "أو" تقديرٌ لُحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتّقدير الإعرابيّ المرتّب على اللّفظ أن يُقدّر قبلَ "أو" مصدرٌ، وبعدها "أن" ناصبةً للفعل، وهما في تأويل مصدرٍ معطوفٍ بـ"أو" على المقدَّر قبلها » .

(٢) في الأصل : "يقضيني" سهوٌ .

(٣) في الأصل : "أن" .

(٤) شرح الأزهريّ ص٤٨ .

(٥) اختلف في ناصب المضارع بعدهما على مذاهب، أشهرها ما يلي :
١ ـ ذهب البصريّون إلى أنّ النّاصب بعدهما هو "أن" مضمرةً .
٢ ـ ذهب الجرميّ، وبعض الكوفيّين إلى أنّهما هما النّاصبان .
٣ ـ ذهب بعض الكوفيّين إلى أنّ النّاصب هو "الخلاف"، أو "الصّرف في الواو" .
ينظر : الانصاف ٥٥٥/٢-٥٥٩، ابن يعيش ٢١/٧، شرح الرّضيّ ٥٤/٤-٥٥، الارتشاف ١٦٦٨/٤، الهمع ١٣٠/٤ .

(٦) تقييد الواو بالمعيّة والفاء بالسّببيّة احترازٌ من الواو والفاء العاطفتين على صريح الفعل، ومن الاستئنافيّتين . ينظر : أوضح المسالك ١٦٧/٤ .

(٧) في الأصل : « في جواب »، وهو موافقٌ للنّظم، والمثبت من "ز" أنسب .

(٨) ساقطٌ من "ز" .

(٩) ساقط من الأصل .

(١٠) ز : "وعند" تحريفٌ .

فالنَّفي كقوله تعالى[١] : ﴿ لاَ يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[٢]، ﴿ ولَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُم وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾[٣].

والطَّلب يشمل ثمانية أشياء مجموعةً في قول بعضهم :

مُرْوانَهَ وادْعُ وسَلْ واعْرِضْ لِحَضِّهُمُ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلاَ[٤]

والمراد بالسُّؤال في البيت الاستفهام؛ فالأمر نحو : زُرْنِي فأُكْرِمَكَ، أو "وأُكْرِمَكَ"، والنَّهي نحو قوله تعالى : ﴿ لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ ﴾[٥]، ﴿ لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ ﴾[٦]، وقول الشّاعر :

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[٧]

---

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) سورة فاطر من الآية ٣٦ .

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٤٢ .

(٤) البيت من البسيط، وقد أورده الرّمليّ في شرحه (ص١١٠) على جمع المواضع الّتي ينتصب فيها المضارع بعد الواو أو الفاء، وهي تسعٌ : النّفي، وأنواع الطّلب الثّمانية، وأورده الشّارح لبيان أنواع الطّلب الثّمانية، وإن اشتمل البيت على النّفي، ولكنه ـ كما هو معلومٌ ـ ليس منها .

(٥) سورة طه من الآية ٨١ .

(٦) سورة طه من الآية ٦١، ووقع في النّسختين : "الكذب"، وهو خلاف القراءة .

(٧) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود في ديوانه ص١٦٥، ونُسِب للأخطل (الكتاب ٤٢/٣)، وليس في ديوانه، ونُسِب للأعشى (شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس ص٢٩٥)، وليس في ديوانه، ونُسِب للمتوكّل اللّيثيّ، والصّواب ما تقدّم . ينظر : ديوان المتوكّل ص٨١ و ٢٨٤ .

ووجه الاستشهاد به : مجيء "تأتي" منصوبًا بـ"أن" مضمرةً بعد واو المعيّة المسبوقة بالنّهي .

وهو من شواهد : الكتاب ٤٢/٣، المقتضب ٢٦/٢، الأصول ١٥٤/٢، الجمل ص١٨٧، المسائل المنثورة ص١٤٧، الإيضاح العضديّ ٣٢٣/١، الصّاحبيّ ص١٥٦، التّبصرة ٣٩٩/١، إصلاح الخلل ص٢٤٥، كشف المشكل ٥٤٥/١، اللّباب ٤١/٢،

⇦

والدُّعاء نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَٰلِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ ﴾(١)، ونحو : اللّهم اغفر لي وأدخلَ(٢) الجنّةَ، والاستفهام نحو قوله(٣) : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ ﴾(٤)، وقولك : هل من صديقٍ مُخْلِصٍ ويُسْعِفَنا، والعَرْض - وهو الطّلب/ برفقٍ - نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾(٥)، وقولُ الشّاعر : [٤٥/ب]

يا ابْنَ الكِرَامِ أَلاَ تَدْنو فَتُبْصِرَ مَا ... قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا راءٍ كَمَنْ سَمِعَا(٦)

شرح الجمل ١٥٨/٢ ، شرح الكافية الشّافية ١٥٤٧/٣، شرح عمدة الحافظ ٣٤٢/١، شرح التّسهيل ٣٦/٤، التّهذيب الوسيط ص٧٣ و ٢٤٨، الملخّص ١٣٥/١، شرح الرّضيّ ٧٥/٤، الإرشاد ص٤٥٣، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٣٥١/١، شرح الشّذور ص٢٦٦ و ٢٨٠، شرح القطر ص١٤٢، أوضح المسالك ١٦٤/٤، المساعد ٩١/٣، شفاء العليل ٩٣١/٣، الهمع ١٢٧/٤ .

(١) سورة يونس من الآية ٨٨ .

(٢) ز : "وأدخلني" .

(٣) ساقط من "ز" .

(٤) سورة الأعراف من الآية ٥٣ .

(٥) سورة المنافقين من الآية ١٠ .

ويرى ابن هشام أنّ النّصب في هذه الآية « من باب النّصب في جواب الدّعاء، ولكن استعيرت فيه عبارة التّحضيض أو العرض للدّعاء » . شرح الشّذور ص٢٧٨ .

(٦) البيت من البسيط، و لم أقف على قائله .

ووجه الاستشهاد به : مجيء « تبصر » منصوبًا بـ"أن" مضمرةً بعد "فاء السّببيّة" الواقعة في جواب العرض .

وهو من شواهد : شرح الكافية الشّافية ١٥٤٥/٣، شرح التّسهيل ٣٣/٤، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٦٨٧، شرح التّحفة الورديّة ص٣٧٤، شرح الشّذور ص٢٧٧، شرح القطر ص١٣٨، المساعد ٨٨/٣، شرح ابن عقيلٍ ٣٢٣/٢، شفاء العليل ٩٢٩/٢، التّصريح ٢٣٩/٢، الهمع ١٢٣/٤، المطالع السّعيدة ٤٧٧/١ .

وقولك : ألا تنزلُ عندنا وتصيبَ خيرًا، والتَّحضيض - وهو الطَّلب بشدَّةٍ - نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا ﴾[1]، وقولك : هلاَّ[2] أسلمتَ[3] وتدخل الجنَّةَ، والتَّمنِّي نحو قوله تعالى : ﴿ يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾[4]، ﴿ يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾[5] بالنَّصب[6]، والتَّرجِّي[7] نحو قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ۝ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[8] بالنَّصب[9]، وقولك : لعلِّي

---

(١) سورة الفرقان من الآية ٧ .
ووقع في النّسختين : "عليه"، وهو خلاف التّلاوة، وإنّما ورد في سورة الأنعام من الآية ٨ قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا ... ﴾ .

(٢) في الأصل : "حتّى" .

(٣) ز : "لأسلمت" تحريفٌ .

(٤) سورة النّساء من الآية ٧٣ .

(٥) سورة الأنعام من الآية ٢٧ .

(٦) قرأ بنصب ﴿ نَكُونَ ﴾ من الآية السّابقة ابن عامر، وحمزة، وعاصمٌ في رواية حفص ويعقوب . ينظر : السّبعة في القراءات ٢٥٥، التّذكرة في القراءات ٣٩٦/٢، المبسوط ص١٩٢، إتحاف فضلاء البشر ٨/٢ .

(٧) قال به الفرّاء (معاني القرآن ٩/٣)، والشّلوبين (شرح المقدّمة الجزوليّة ٤٦٦/٢)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص٢٣١، وشرح الكافية الشّافية ١٥٥٤/٣)، وابن النّاظم (شرح الألفيّة ص٦٨٥)، والرّضيّ (شرح الكافية ٦٣/٤)، وغيرهم لثبوت القراءة به، والسّماع عن العرب .
ومنع النّصب في جواب التّرجّي عددٌ من النّحاة، ونُسِب للبصريّين، وخرّجوا ما سُمع . ينظر : ما سيأتي في تخريج القراءة في الحاشية (٩) .

(٨) سورة غافر من الآيتين ٣٦ و ٣٧ .

(٩) قرأ بنصب ﴿ أَطَّلِعَ ﴾ عاصمٌ برواية حفص . ينظر : السّبعة ٥٧٠، حجة القراءات ص٦٣١، الإقناع ٧٥٤/٢، إتحاف فضلاء البشر ٤٣٧/٢ .
وقد خرّج المانعون للنّصب في جواب التّرجّي النّصب في هذه الآية على عدّة أوجهٍ مجملها ما يلي :

⇦

أدخلُ الجنَّة وأتمتَّعَ بالنَّظر إلى وجهِهِ الكريمِ[١].

فالجواب بالفاء والواو[٢] بعد هذه الأمثلة[٣] كلّها منصوبٌ بـ"أن" مضمرةً وجوبًا[٤].

تنبيهٌ

خرج بتقييد النَّفي والطَّلب بالمحض نحو : "ما تزال تأتينا فتحدِّثُنا"، و"ما تأتينا إلا وتحدِّثُنا"؛ فيجب رفعهما؛ لأنَّ معناهما الإثبات، أمَّا الأوَّل فلأنَّ "زال" للنَّفي، وقد دخل عليه النَّفي، ونفي النَّفي إثباتٌ[٥]،

⇦

١ ـ أنّ "لعلّ" أُشربت معنى "ليت"؛ فيكون النّصب في جواب التّمنّي .

٢ ـ أنّه عطفٌ على معنى ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ ﴾ وهو لعلّي أن أبلغَ، وذلك أنّ خبر "لعلّ" يقترن بـ"أن" كثيرًا .

٣ ـ أنَّ ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ جوابٌ للأمر في قوله : ﴿ ابْنِ لِي ﴾ (سورة غافر من الآية ٣٦) .

٤ ـ أنّه عطفٌ على الأسباب .

ينظر : المفصّل ص٤٠٠، ابن يعيش ٨٦/٨، البسيط ٧٦٧/٢، البحر المحيط ٤٤٦/٧، المغني ص٦٢٣، وفيها يقول ابن هشام : « ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفيّ : إنّ هذه القراءة حجّةٌ على جواز النّصب في جواب التّرجّي حملاً له على التّمنّي »، وص ٧١٤، وفيها : أنّ هذا النّصب « قليلٌ » .

(١) من قوله : « الواو المفيدة » إلى هنا نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٠٨-١١٠ .

(٢) قولهم : « الجواب بالواو » تجوّزٌ؛ لأنّها إذا كانت بمعنى "مع" لا تكون جوابًا، ولا يتهيّأ ممّا هي منه أن ينتظم منه شرطٌ وجزاءٌ بعكس الفاء . ينظر : الهمع ١٢٩/٤ .

(٣) النّصب بعد واو المعيّة لم يُسْمع في الدّعاء، والعرض، والتّحضيض، والرّجاء، ولكن النّحاة قاسوه . ينظر : الارتشاف ١٦٨٠/٤، شرح الشّذور ص٢٨٩، الهمع ١٢٨/٤ .

(٤) شرح الأزهريّ ص٤٨ .

(٥) أي : يخرجُ النّفي المتلوّ بنفيٍ . أوضح المسالك ١٦٧/٤ .

وأمَّا الثَّاني فلانتقاض النَّفي بـ"إلاَّ"(١).

ونحو : "نزالِ فنكرمُك" و"صهِ فنحدِّثُك"؛ فلا يجوز نصبه(٢) خلافًا للكسائيِّ(٣)، وغيرِه(٤).

واعلم أنَّ الجواب منصوبٌ لا ناصبٌ، فمن سَمَّاهُ ناصبًا ـ كالأصل ـ(٥) فلاشتماله على النَّاصب؛ فهو من مجاز المجاورة(٦).

وحاصل ما تقدَّم : أنّ "أنْ" تُضْمَر بعد ثلاثةٍ من حروف الجرّ، وهي : اللاَّم(٧)، وكي التَّعليليَّة، وحتَّى، وبعد ثلاثةٍ من حروف العطف، وهي : الفاء، والواو، وأو(٨).

---

(١) ويخرج ـ أيضًا ـ النَّفي التَّالي تقريرًا، نحو : "ألم تأتني فأحسنُ إليك" إذا لم ترد الاستفهام الحقيقيّ . أوضح المسالك ٤/١٦٧ .

(٢) لأنّ الفاء عاطفةٌ على مصدرٍ متوهّم، وصهٍ ونحوه لا دلالة له على مصدرٍ، كما أنّه لم يرد به السَّماع . ينظر : المساعد ٣/٩٨ .
وينظر في منع النّصب بعد نزال ما سيأتي في الحاشية (٤) .

(٣) حيث أجاز النّصب بعد الطّلب باسم الفعل ـ كما مثّل الشّارح ـ، وكذا بما لفظه الخبر نحو : حَسْبُك فينامَ النّاس . ينظر : شرح الكافية الشّافية ٣/١٥٥٣، شرح الرّضي ٤/٦٤، الارتشاف ٤/١٦٦٩، أوضح المسالك ٤/١٧١، المساعد ٣/٩٨، الهمع ٤/١١٩ .

(٤) كابن جنّي الّذي أجاز النّصب في جواب نحو : "نزال" مِمّا لفظه لفظ الفعل (ينظر : الخصائص ٣/٤٩)، وكابن عصفورٍ في شرح الجمل (٢/١٥٠) الّذي صحّح هذا المذهب .
ورُدَّ مذهبهما بأنّه ليس في كونه مشتقًّا من لفظ الفعل ما يسوغ تأوّله بالمصدر، كما أنّ النّصب مِمّا لم يرد به السّماع .
ينظر : الارتشاف ٤/١٦٦٩، المساعد ٣/٩٨، الهمع ٤/١١٩ .

(٥) حيث يقول ابن آجُرُّوم في عدّ النّواصب : « والجواب بالفاء، والواو، وأو » المتن ص١٣، وهو مسبوقٌ بالزّجّاجيّ (الجمل ص١٨٢) .

(٦) من قوله : « خرج » إلى هنا نقل عن شرح الرّمليّ ص١١٠ .

(٧) أي : لام كي، ولام الجحود . حاشية أبي النّجا ص٤٨ .

(٨) شرح الأزهريّ ص٤٨ .

[الجـــوازم]

ثُمَّ شرع في الجوازم بقوله[١]:

١٠٠- وَجَزْمُهُ بِلَمْ وَلَمَّا قَدْ وَجَبْ ... وَلاَ وَلاَمِ دَلَّتَا عَلَى الطَّلَبْ

١٠١- كَذَاكَ إِنْ وَمَا وَمَنْ وَإِذْمَا ... أَيٌّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ مَهْمَا

١٠٢- وَحَيْثُمَا وَكَيفَمَا وَأَنَّى ... كَـ:إِن يَقُمْ زَيْدٌ وَعَمْرٌو[٢]قُمْنَا

١٠٣- وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَا بِهَا قَدْ أُلْحِقَا ... فِعْلَينِ لَفْظًا أَوْ مَحَلاً مُطْلَقَا[٣]

وَجَزْمُهُ أي : الفعل[٤] المضارع بجوازم، وهي قسمان :

ما يجزم فعلاً واحدًا/، وما يجزم فعلين . [٤٦/أ]



---

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) في الأصل : "وعمر" .

(٣) أ ـ خالف النّاظم أصله في عدّة أمور :

١ ـ في عدم ذكر أنّ الجوازم ثمانية عشر .

٢ ـ في عدم ذكر بعضها، وهو "ألم" و "ألمّا"، وسيذكر الشّارح تعليل ذلك ص٤٨٨ .

٣ ـ في ترتيبها .

٤ ـ في تغيير مسمّيات بعضها .

كما زاد عليه ما يلي :

١ ـ ذكر المثال .

٢ ـ ذكر أنّ "إن" وأخواتها تجزم فعلين .

٣ ـ وأنّها تجزم فعلين لفظًا أو محلاً .

ب ـ في ط٩٦ زيادة بيتٍ، وهو :

وَلْيَقْتَرِنْ بِالْفَا جَوَابٌ لَوْ وَقَعْ ... بَعْدَ الأَدَاةِ مَوْضِعَ الشَّرْطِ امْتَنَعْ

وينظر : قسم الدّارسة ص٨٢ و٨٣ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

[أوّلاً : ما يجزم فعلاً واحدًا]

وقدَّم النَّاظم ما يجزم فعلاً واحدًا، فمنها[١]:

لَمْ نحو : لم يَقُمْ؛ فـ"لم" حرفٌ يجزم الفعل المضارع، وينفي معناه، ويقلبه إلى الْمُضِيِّ، و"يَقُمْ" مجزومٌ بـ"لم"، وعلامة جزمه السُّكون[٢].

ومنها : **لَمَّا**[٣] المرادفة لـ"لم" فيما ذُكِرَ[٤]، نحو : لَمَّا يضربْ؛ فـ"لَمَّا" حرفٌ يجزم المضارع، وينفي معناه، ويقلبه إلى الْمُضيِّ، و"يضربْ" مجزومٌ بـ"لَمّا"، وعلامة جزمه السُّكون[٥].

وسكت النَّاظم عن "أَلَمْ" و"أَلَمَّا"[٦]؛ لأنَّهما "لم" و"لَمّا" دخلت عليهما همزة الاستفهام للتَّقرير[٧]، وهي[٨] كلمةٌ أخرى لا دَخْلَ لها في العمل، وإنَّما لها دَخْلٌ في المعنى[٩]؛ فمثال[١٠] "ألم" نحو[١١] قوله تعالى :

---

(١) ز : "فقال" .

(٢) شرح الأزهريّ ص٤٩ .

(٣) الجمهور على أنّها مركّبةٌ من "لم" و "ما"، وقيل : إنّها بسيطةٌ . ينظر : الإيضاح العضديّ ٣٢٨/١، الارتشاف ١٨٥٩/٤، الجنى ص ٥٩٣ .

(٤) أي : في كونها حرفًا مختصًّا بالمضارع للنّفي، وللجزم، وللقلب إلى المضيّ، وكذا في جواز دخول الهمزة عليها ـ وسيأتي ـ، ويفترقان في خمسة أمورٍ.تنظر في : شرح القطر ص١٥١، المغني ص٣٦٧، حاشية أبي النّجا ص٤٩ .

(٥) شرح الأزهريّ ص٤٩، وفيه : « المرادفة لـ"لم" فيما تقدّم » .

(٦) مخالفًا بذلك أصله؛ حيث عدّهما ابن آجُرُّوم من الجوازم . ينظر : المتن ص ١٤ .

(٧) أي : « حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف » . ينظر : التّصريح ٢٣٩/٢، الهمع ٣١٢/٤ .

(٨) أي : همزة الاستفهام الّتي للتّقرير .

(٩) شرح الرّمليّ ص١١٢ .

(١٠) الأولى أن يقول : « فشاهد » .

(١١) كذا في النّسختين، والأولى إسقاط قوله : « نحو » .

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾[١]؛ فـ﴿ أَلَمْ ﴾ حرف تقرير وجزم[٢]، و﴿ نَشْرَحْ ﴾ مجزومٌ بـ﴿ أَلَمْ ﴾[٢]، وعلامة جزمه السُّكون[٣].

ومثال[٤] "أَلَمَّا" نحو قوله :

إِلَيْكُمْ يا بَني بَكْرٍ إِلَيْكُمْ ... أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا اليَقِينَا[٥]

وقوله :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ[٦] المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... فَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ[٧]

---

(١) سورة الشّرح من الآية الأولى .

(٢) في قول الشّارح : « حرف تقرير وجزم » تسمُّحٌ؛ لأنّ التّقرير مستفادٌ من الهمزة، والجزم مستفادٌ من "لم"، وليسا حرفًا واحدًا كما قال، وفي قوله : « مجزوم بـ﴿ أَلَمْ ﴾ » تسمُّح أيضًا؛ لأنّ الجازم هو "لم" كما تقدّم ذلك في كلامه . ينظر : حاشية أبي النّجا ص٤٩ .

(٣) شرح الأزهريّ ص٤٩

(٤) الأولى أن يقول : « وشاهد » .

(٥) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم التّغلبيّ من معلّقته، وهو في ديوانه ص ٨٤ .
ووجه الاستشهاد به : جزم الفعل المضارع "تعرفوا" بـ"أَلَمّا"، وقد سبق بيان تسمُّح الشّارح في ذلك .
وهو من شواهد : شرح الرّضيّ ٨٣/٤، شرح الحلاويّ (رسالة) ٣٥٣/١، شرح الرّمليّ ص١١٢، الخزانة ١٠/٩ .

(٦) في الأصل : "على حين على عاتبت"، وضرب النّاسخ على "على" الثّانية بخطّين صغيرين، وزيادتها سهوٌ من النّاسخ .

(٧) ز : « الما أصح وازع المشيب » تحريفٌ .
والبيت من الطّويل، وهو للنّابغة الذّبيانيّ في ديوانه ص١٦٣ (جمع وشرح الطّاهر بن عاشور)، وفي ديوانه بتحقيق د. شكري فيصل ص٤٤ برواية « تصح » .
ووجه الاستشهاد به : جزم الفعل المضارع "أصح" بـ"أَلَمّا" تسمُّحًا، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، وهو الواو .
وهو من شواهد : شرح المكوديّ ص٩، شرح الحلاويّ (رسالة) ٣٥٣/١، شرح الرّمليّ ص١١٢ .

⇦

ومنها : **لا** المستعملة في النَّهي، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلاَ يُسْرِفْ ﴾[1]، فـ: ﴿ لاَ ﴾ حرف نهيٍ[2] وجزمٍ، و﴿ يُسْرِف ﴾ مجزومٌ بـ﴿ لا ﴾ النّاهية، وعلامة جزمه السُّكون .

ومنها : **لا** المستعملة في الدُّعاء نحو قوله تعالى[3] : ﴿ لاَ تُؤَاخِذْنَآ [4-إِن نَّسِينَا-4] ﴾[5]؛ فـ﴿ لاَ ﴾ حرف دعاء وجزمٍ، و﴿ تُؤَاخِذْنَا ﴾ مجزومٌ بـ﴿ لاَ ﴾ الدُّعائيَّة، وعلامة جزمه السُّكونُ، و"لا" هذه هي النّاهية في الحقيقة، ولكن سُمِّيت دعائيَّةً تأدُّبًا[6].

ثُمَّ اعلم أنَّ الأمر والنَّهي ما كان من الأعلى للأدنى، والدُّعاء ما كان بعكس ذلك، والالتماس ما كان من المتساويين[7].

ومنها : لام الأمر[8]، نحو قوله تعالى : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن

⇦

وجمهور النّحاة يستشهدون بالبيت على بناء "حين" لإضافته إلى المبنيّ مع جواز إعرابها . ينظر : الكتاب ٢/٣٣٠، معاني القرآن للفرّاء ١/٣٣٧، الأصول ١/٢٧٦، وغيرها .

(١) سورة الإسراء من الآية ٣٣ .

(٢) ضرب عليها ناسخ "ز" عدّة مرّات .

(٣) ساقطٌ من الأصل .

(٤-٤) ساقطٌ من الأصل .

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٨٦ .

(٦) من قوله : "لا المستعملة في النّهي" إلى هنا نقلٌ عن شرح الأزهريّ ص٤٩-٥٠ بتقديم وتأخير .

(٧) شرح الرّمليّ ص١١٤، وينظر : الأصول ٢/١٧٠، ابن يعيش ٧/٥٨، شرح الرّضيّ ٤/١٢٣، الإيضاح للقزوينيّ ٢/٥٣-٥٥، شروح التّلخيص ٢/٣٠٩ و٣٢٠ .

(٨) الأولى تسميتها لام الطّلب لتشمل الأمر والدّعاء والالتماس (ينظر : الجنى ص١١٠)، وهو تعبير النّاظم، وعدم التزام الشّارح به يجعله مسقطًا للام الالتماس حيث تكلّم عن لام الأمر ولام الدّعاء، ولم يتكلّم عنها، وكذا فعل ابن آجُرُّوم (ينظر : المتن ص١٤)، والشّارح في هذا متابعٌ للمصدرين المنقول عنهما النّصّ . تنظر : الحاشية (١) ص٤٩٢ .

سَعَتِهِ ﴾[١]، فـ﴿ يُنْفِقْ ﴾ مجزومٌ بلام الأمر، وعلامة جزمه السُّكون[٢].

وإذا تقدَّمها "فاء العطف" أو "واوه" جاز تسكينها[٣]، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى ﴾[٤]، وكذا "ثُمَّ"[٥] كقراءة قالون[٦] : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾[٧].

ولام الدُّعاء نحو قوله[٨]: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[٩]؛ فـ﴿ يَقْضِ ﴾

---

(١) سورة الطّلاق من الآية ٧ .

(٢) شرح الأزهريّ ص٤٩ .

(٣) الأصل في حركتها الكسر، وبنو سُلَيم تفتحها، ويجوز تسكينها كما ذكر الشّارح . ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٨٥/١، شرح التّسهيل ٥٨/٤، الارتشاف ٥٤١/٢، الجنى ص ١١١، المغني ص٢٩٤، المساعد ١٢١/٣، الهمع ٣٠٧/٤ .

(٤) سورة البقرة من الآية ١٨٦ .

(٥) ذهب المبرّد إلى أنّه لحنٌ (المقتضب ١٣٤/٢)، ونُسب إلى البصريّين إنكار التّسكين (معاني الحروف ص٥٨)، وادّعى خطّاب بن يوسف القرطبيّ (ت بعد ٤٥٠هـ) أنّ ذلك خاصٌّ بالشّعر، وورود القراءة به يردّ كلّ ذلك . ينظر : الارتشاف ٥٤١/٢، الهمع ٣٠٨/٤ .

(٦) ينظر : المبسوط ص٣٠٦، التّبصرة في القراءات ص٢٦٥ .
وقالون هو : عيسى بن مينا بن وَرْدان المدنيّ، أبو موسى، مولى بني زهرة، قارئٌ مشهورٌ، قرأ على نافع، وهو الّذي لقّبه "قالون"؛ ومعناه بلغة الرّوم : جيّدٌ، إليه انتهت الرّئاسة في علوم العربيّة والقراءة في زمانه في الحجاز، وكان أصَمَّ، وكان ينظر إلى شفتي القارئ فيردُّ عليه؛ تُوفّي سنة ٢٢٠هـ .
ينظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار ١٢٨/١، سير أعلام النّبلاء ٣٢٦/١٠، غاية النّهاية ٦١٥/١ .

(٧) سورة الحجّ من الآية ٢٩ .
وبتسكين اللاّم قرأ عاصمٌ، وحمزة، والكسائيّ من السّبعة (ينظر : السّبعة ص٤٣٥) .
وينظر : النّشر ٣٢٦/٢، إتحاف فضلاء البشر ٢٧٢/٢ .

(٨) ساقطٌ من "ز" .

(٩) سورة الزّخرف من الآية ٧٧ .

مجزومٌ بـ"لام الدُّعاء"، وعلامة جزمه حذف الياء، ولام الدُّعاء هي لام الأمر في الحقيقة، ولكن سُمِّيت لام الدُّعاء تأدّبًا[1].

وإلى ما ذكرناه أشار النَّاظم بقوله :

..... وَلاَ وَلاَمِ دَلَّتَا عَلَى الطَّلَبْ



(١) من قوله : « لام الأمر » إلى هنا نقلٌ عن شرح الأزهريّ ص٤٩ بتقديمٍ وتأخيرٍ، ما عدا قوله : « وإذا تقدّمها » إلى نهاية آية الحجّ فهو نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١١٣ .

[ثانيا : ما يجزم فعلين]

والّذي[١] يجزم فعلين ـ أوّلهما : شرطٌ، وثانيهما : جزاءٌ وجوابٌ[٢] ـ/ [٤٦/ب] أدواتُ الشَّرط الاثنتا عشرة[٣]، وكلّها أسماءٌ إلاّ "إنْ"[٤] و"إذما" فحرفان[٥].

فأوّلها : **إنْ** ـ بكسر الهمزة وسكون النُّون ـ، وهي حرفٌ يجزم المضارع لفظًا، والماضي محلاً، ويقلب معنى الماضي إلى الاستقبال عكس "لم"، نحو : إن قامَ زيدٌ قُمْتُ؛ فـ"إنْ" حرف شرطٍ وجزمٍ، و"قامَ" فعل ماضٍ، وهو فعلُ الشَّرط في محلّ جزمٍ بـ"إنْ"، و"زيدٌ" فاعل "قام"، و"قُمْتُ" جوابُ الشَّرط[٦].

وثانيها[٧]: **مَنْ** ـ بفتح الميم ـ نحو : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِ ﴾[٨]؛ فـ﴿ مَن ﴾ اسم شرطٍ وجزمٍ، و﴿ يَعْمَلْ ﴾ فعل الشَّرط مجزومٌ بـ﴿ مَنْ ﴾، و﴿ يُجْزَ ﴾ جواب الشَّرط مجزومٌ ـ أيضًا ـ بـ﴿ مَنْ ﴾[٩]،

---

(١) الأولى التّعبير بـ"ما" .

(٢) ظاهر كلامه أنّ الأداة هي الجازمة للفعلين، وهو قول الجمهور، وسيصرّح به بعد، وينظر بحث المسألة في الحاشية (٩) .

(٣) في الأصل : « الاثنى عشر »، وفي "ز" : « الاثنا عشر »، والصّواب ما أثبتُّ؛ لأنّ المعدود ـ وهو أداة ـ مؤنّث، والرّفع لأنّه نعت لـ"أدوات" المرفوع على الخبريّة .

(٤) في الأصل : "إذ" تحريفٌ .

(٥) شرح الرّمليّ ص١١٤ .
والصّواب أنّ في "إذما" خلافًا، وكذا في "مهما" . ينظر ما سيأتي عند بحثهما ص٤٩٥ .

(٦) شرح الأزهريّ ص٥٠ بزيادةٍ يسيرةٍ .

(٧) ز : "وثانيهما" تحريفٌ .

(٨) سورة النّساء من الآية ١٢٣ .

(٩) لم يختلف النّحاة في أنّ جازم فعل الشّرط أداة الشّرط، أمّا جازم الجواب فقد وقع فيه الخلاف على مذاهب، هي :

⇦

وعلامة جزمه حذف الألف من آخره[١].

وثالثها : **مَا** الشَّرطيّة، نحو قوله تعالى[٢] : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾[٣] فـ﴿ مَا ﴾ اسم شرطٍ، و﴿ تَفْعَلُواْ ﴾ فعل الشَّرط، وهو مجزومٌ بـ﴿ مَا ﴾، وعلامة جزمه حذف النُّون، و﴿ يَعْلَمْهُ ﴾ جواب الشَّرط، وهو مجزومٌ - أيضًا - بـ﴿ مَا ﴾[٤]، وعلامة جزمه السُّكون في آخره[٥].

ورابعها : **إذْما**[٦] نحو قوله :

وإنَّكَ إذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[٧]

---

١ - أنّ جازمه أداة الشّرط، وهو قول الجمهور .

٢ - أنّ جازمه فعل الشّرط، وهو رأي الأخفش (مجالس العلماء ص٦٨)، واختاره ابن مالكٍ (التّسهيل ص٢٣٧) .

٣ - أنّ جازمه الأداة وفعل الشّرط، وهو مذهب الخليل (ينظر : الكتاب ٦٣/٣)، والمبرّد (ينظر : المقتضب ٤٩/٢) .

٤ - أنّ جازمه الجوار، وهو مذهب الكوفيّين .

ونُقِل عن المازنيّ أنّ الشّرط والجزاء مبنيّان، ونُقِل عنه أنّ الأوّل مبنيٌّ والثّاني معربٌ . ينظر في هذه المسألة : شرح السّيرافيّ ٨٨/١، الإيضاح في علل النّحو ص١٤٠، الإنصاف ٦٠٢/٢، أسرار العربيّة ص٣٣٦، اللّباب ٥١/٢، ابن يعيش ٤١/٧، شرح الرّضيّ ٩١/٤، الارتشاف ١٨٧٧/٤، توضيح المقاصد ٢٤٤/٤، المساعد ١٥٢/٣، ائتلاف النّصرة ص١٢٨، التّعليقة المفيدة في العربيّة (رسالة) ص٣٠٣، التّصريح ٢٤٨/٢، شرح الأشمونيّ ١٥/٤ .

(١) شرح الأزهريّ ص٥٠، وشرح الرّمليّ ص١١٥ .

(٢) ساقط من "ز" .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٩٧ .

(٤) هذا على مذهب الجمهور كما سلف في الحاشية (٩) ص٤٩٣ .

(٥) شرح الأزهريّ ص٥٠ .

(٦) عملها الجزم قليلٌ . المغني ص١٢٠ .

(٧) البيت من الطّويل، ولم أقف على قائله، وفي بعض المصادر الآتية اختلافٌ في رواية

فـ"إذْما" حرف شرطٍ على الأصحِّ[١]، و"تَأْتِ" فعل الشَّرط، وعلامة جزمه حذف الياء، و"تُلْفِ" جواب الشَّرط، علامة جزمه حذف الياء أيضًا[٢].

وخامسها : أيٌّ، وهي عامَّةٌ في ذوي العلم وغيرهم، وهي بحسب ما تضافُ[٣] إليه؛ فإن أُضيفت إلى ظرف زمانٍ كانت ظرف زمان[٤]، أو إلى ظرف مكانٍ كانت ظرف مكان[٥]، أو إلى غيرهما لم تكن ظرفًا[٦]، نحو قوله تعالى[٧]: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَآءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[٨]؛

⇦

عجز البيت .

وهو من شواهد : شرح عمدة الحافظ ٣٦٥/١، شرح التّسهيل ٦٧/٤، شرح الألفيّة لابن النّاظم ٦٩٥، شرح التّحفة الوردية ص٣٨٩، شرح القطر ص١٦٠، المساعد ١٤٠/٣، شرح ابن عقيل ٣٣٨/٢، شفاء العليل ٩٥٢/٣، شرح الأزهريّ ص٥١، شرح الأشمونيّ ١١/٤، شرح الرّمليّ ص١١٥ .

(١) اختلف في "إذما" أهي اسمٌ أم حرفٌ ؟، فذهب سيبويه إلى أنّها حرف شرطٍ (ينظر : الكتاب ٥٦/٣)، وهو أحد قولي المبرّد (ينظر : المقتضب ٤٦/٢، والكامل ٢٩٠/١) .
وذهب المبرّد في قوله الآخر (المقتضب ٤٧/٢)، وابن السّرّاج (الأصول ١٥٩/٢)، وأبو عليٍّ الفارسيّ (الإيضاح العضديّ ٣٣٢/١، والبغداديّات ص٢٩٤) إلى أنّها ظرف زمانٍ بمعنى "متى" .
ينظر : شرح الكافية الشّافية ١٦٢٢/٣، شرح التّسهيل ٦٧/٤، شرح الرّضيّ ٩٠/٤، الارتشاف ١٨٦٢/٤، توضيح المقاصد ٢٣٩/٤، المغني ص١٢٠ .

(٢) شرح الأزهريّ ص٥١ .

(٣) ز : « ما يضاف » .

(٤) نحو : « أيّ زمان تسافر أسافر » . شفاء العليل ٩٥٤/٣ .

(٥) نحو : « أيّ مكان تجلس أجلس » السّابق .

(٦) توضيح المقاصد ٢٤١/٤، وينظر : شرح التّسهيل ٧٣/٤ .

(٧) ز : « نحو قوله تعالى نحو »، وكلمة "نحو" الأخيرة سبق قلمٍ .

(٨) سورة الإسراء من الآية ١١٠ .

فـ﴿ أَيًّا ﴾[١] اسم شرطٍ جازمٌ مفعولٌ بـ﴿ تَدْعُواْ ﴾، و﴿ مَا ﴾ صلةٌ[٢]، و﴿ تَدْعُواْ ﴾ فعل الشَّرط مجزومٌ بحذف النُّون، و﴿ فَلَهُ ﴾ الفاء رابطةٌ، و﴿ لَهُ ﴾ محلُّه[٣] رفعٌ خبرٌ مقدَّمٌ، و﴿ الأَسْمَآءُ ﴾ مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، و﴿ الْحُسْنَىٰ ﴾ نعته، والجملة ـ أيضًا ـ محلُّها جزمٌ، وكذلك كُلٌّ[٤] جملة وقعت بعد الفاء الرَّابطة[٥] للشَّرط الجازم بجزائه[٦]/، أو بعد "إذا"[٧] الفُجَائِيَّةِ[٨] نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٩]. [٤٧/

وسادسها : **مَتَى** نحو قوله :

..... مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[١٠]

---

(١) والتّنوين عوضٌ عن المضاف إليه، والتّقدير : أيّ الأسماء . تنظر المصادر المثبتة في الحاشية التّالية .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/٦٠، المغني ص٤١١ .

ويجوز أن تكون شرطيّة وجُمِع بين حرفي شرطٍ للتّأكيد، وحَسَّنَ الجمع اختلاف اللّفظ . ينظر : التّبيان ٢/٨٣٦، البحر المحيط ٦/٨٧، الدّرّ المصون ٧/٤٢٩ .

(٣) ز : "محل" سهوٌ عن إثبات الضّمير .

(٤) ز : "كلمة" تحريفٌ .

(٥) ز : "رابطة" .

(٦) وذلك في الجواب الّذي يمتنع جعله شرطًا . ينظر : تفصيل ذلك في : التّصريح ٢/٢٥٠ .

(٧) في الأصل : "إذ" .

(٨) وذلك أنّه يجوز أن تغني "إذا" الفجائيّة عن الفاء في الرّبط . ينظر تفصيل ذلك في : التّصريح ٢/٢٥١ .

(٩) سورة الرّوم من الآية ٣٦ .

(١٠) عجز بيت من الوافر، وصدره :

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا .....

وهو لسحيم بن وثيل الرّياحيّ في الأصمعيّات ص١٧ .

وهو من شواهد : شرح القطر ص١٥٦، المغني ص٤٤٠، شرح الحلاويّ (رسالة)

⇦

فـ"مَتَى" اسم شرطٍ، وهو ظرف زمان لتعميم الأزْمِنَةِ[١]، و"أَضَعِ" فعل الشَّرط، وهو مجزومٌ، وعلامة جزمه سكون آخره في الوقف، وكَسْرُهُ في الوصل لالتقاء السَّاكنين، و"العِمَامَةَ" مفعولٌ به، و"تعرفوني" جواب الشَّرط، وهو مجزومٌ بحذف نون الرَّفع منه، والأصل : "تعرفونني" بنونين، الأولى نون الرَّفع، والثَّانية نون الوقاية[٢].

وسابعها : **أَيَّان**[٣] ـ بفتح الهمزة والنُّون على المشهور، وكسر الهمزة لغة سُلَيم ـ[٤] نحو قوله :

..... فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيْحُ تَنزِلِ[٥]

١/٣٦٩، شرح الأزهريّ ص٥١، شرح الرّمليّ ص١١٦ .

(١) ينظر : الكتاب ٤/٢٣٣ .

(٢) كلام الشّارح عن "أيّ" و "متى" منقولٌ عن شرح الرّمليّ ص١١٦ .

(٣) قلّما يجازى بها (ينظر : التّسهيل ص٢٣٦، الهمع ٤/٣١٧)، وادّعى الرّضيّ في شرح الكافية (٣/٢٠٥) عدم سماع كونها شرطًا، والشّاهد الآتي حجّة عليه .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٢/٩٩، التّسهيل ص٢٣٦، اللّسان ١/٢٩٤ (أين) .
وسُلَيم قبيلةٌ قيسيّةٌ ينتسبون إلى سُلَيم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفَة بن قيس عيلان من مضر .
ينظر في بطون سُلَيم : جمهرة النّسب ص٣٩٥، جمهرة أنساب العرب ص٢٦٠-٢٦١، نهاية الأرب ص٢٩٤ .

(٥) في الأصل : "ينزل" .
وهذا عجز بيتٍ من الطّويل لأميّة بن أبي عائذٍ الهذليّ في شرح أشعار الهذليّين ٢/٥٢٦، وروايته فيه :

إِذَا النَّعْجَةُ الْعَيْنَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ فَأَيَّانَ مَا يُعْدَلْ بِهَا الرِّئْمُ تَنزِلِ

وفي بعض ألفاظه رواياتٌ أخر (تنظر في المصادر التّالية) .
وهو من شواهد : شرح عمدة الحافظ ١/٣٦٣، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٣٢٤، شرح القطر ص١٥٨، شرح الأزهريّ ص٥١، شرح الأشمونيّ ٤/١٠ .

فـ"أَيَّانَ" اسم شرطٍ جازمٌ، و"ما" زائدةٌ، و"تَعْدِل" فعل الشَّرط، وعلامة جزمه السُّكون، و"تنزل"[١] جواب الشَّرط، وعلامة جزمه سكون آخره، وكسره عارضٌ"[٢].

و"أَيَّان" ظرف زمان كـ"متى"[٣]، وقد تُسْتَعْمَلُ في الأزمنة الّتي تقع فيها الأمور العِظَام[٤]، وزعم بعضهم أنَّها لتعميم الأحوال[٥].

---

(١) في الأصل : "ينزل" .

(٢) شرح الأزهريّ ص٥١ .

وكان الكسر عارضًا لأنّ الرّويّ مكسورٌ . ينظر : نور السّجيّة (رسالة) ص٢١٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤/٢٣٥ .

(٤) توضيح المقاصد ٤/٢٤١ .

وفي الارتشاف ٤/١٨٦٥ : « وقيل : تُسْتَعمل ... »، وفي المساعد ٣/١٣٥ : « والأوّل هو المشهور » .

وفي الهمع (٤/٣١٧) أنّ عليّ بن عيسى الرّبعيّ يذهب إلى اختصاص أيّان الاستفهاميّة بمواقع التّفخيم نحو : ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ (سورة الذّاريات من الآية ١٢) .

وينظر : الإيضاح للقزوينيّ ٢/٤٣ .

(٥) كذا في النُّسختين، ولم أعثر على هذا القول في "أيّان" إلاّ عند الرّمليّ في شرحه (ص١١٧)، وأبي النّجا في حاشيته على شرح الأزهري (ص٥١)، ومن قبلهم الحلاويّ في شرح الآجُرُّوميَّة (ـ رسالة ـ ١/٣٧١)، وقد غيَّرها محقّقه إلى "الأزمان" .

وهذا القول مخالفٌ لما عليه المتقدّمون؛ فقد نصّ سيبويه على أنّ معنى "أَيَّانَ" : "متى" (الكتاب ٤/٢٣٥)، ونصّ ابن مالكٍ على أنّها و"متى" للزّمان (التّسهيل ص٢٣٦)، وحكى ابن هشام الاتّفاق عليه (شرح اللّمحة البدريّة ٢/٢٨٠) .

ولم تذكر الكتب المختصّة بنقل الخلاف هذا الرّأي .

ينظر : الارتشاف ٤/١٨٦٥، الهمع ٤/٣١٧، شرح الأشموني مع حاشية الصّبّان ٤/١٢-١٣ .

والّذي يغلب على ظنّي أنّ هذا القول في "أَيَّان" سهوٌ وقع للحلاويّ سببه انتقال نظر وقع في نقله عن توضيح المقاصد (٤/٢٤١)؛ فقد وجدتُ كلامه عن "أيّان" منقولاً عنه، ولكن يبدو أنّه قد انتقل نظره من الكلام عن " أيّان" إلى "أنّى"؛ فقد ذكر المراديّ أنّها بمعنى "أين"، « وقال بعضهم : هي لتعميم الأحوال » ـ وهذا النّصّ في

وثامنها : **أيْنَ**، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[1]؛ فـ﴿ أَيْنَ ﴾ اسم شرطٍ، وهو ظرف مكان، و﴿ مَا ﴾ صلةٌ، و﴿ تَكُونُواْ ﴾ فعل الشَّرط، وهو مجزومٌ بحذف النُّون، و﴿ يُدْرِك ﴾ جواب الشَّرط، وهو مجزومٌ بسكون آخره[2]، وهو[3] الكاف الأولى، والكاف الثَّانية في محلّ نصبٍ على المفعوليَّةِ، والميم علامة الجمع، و﴿ الْمَوتُ ﴾ مرفوعٌ على الفاعليَّة[4].

وتاسعها : **مهما**[5]، نحو قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِيْنَ ﴾[6]؛ فـ﴿ مَهْمَا ﴾ اسم شرطٍ جازمٌ[7]، دليل اسميَّته عود الضَّمير من ﴿ بِهِ ﴾ عليه، و﴿ تَأْتِ ﴾ فعل

⇦

الارتشاف ١٨٦٧/٤ -، والحلاويّ نقل هذه الجملة إلى "آيان" سهوًا، وتبعه الرّمليّ، وتبعه الشّارح، ولعلّ أبا النّجا اطّلع على أحد هذه المصادر فنقل عنه، والله أعلم .

(١) سورة النّساء من الآية ٧٨ .

(٢) شرح الرّمليّ ص١١٧ . وينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٣٦٦/١-٣٦٧ .

(٣) ز : "وهي" .

(٤) شرح الأزهريّ ص٥١ .

(٥) اختلف في "مهما" أهي بسيطةٌ أم مركّبةٌ ؟، على مذاهب هي :

١ - ذهب الخليل إلى أنّها مركّبةٌ، وأنّ أصلها "ماما" الأولى شرطيّةٌ، والثّانية زائدةٌ، أبدلت ألف الأولى هاءً . ينظر : الكتاب ٥٩/٣-٦٠ .

٢ - ذهب الأخفش، والزّجّاج (ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٦٩/٢)، والبغداديّون إلى أنّها مركّبة من "مه" بمعنى اسكت أو كفّ، و"ما" الشّرطيّة . وينظر : الكتاب ٦٠/٣ فقد ذكر سيبويه قريبًا منه، وإن لم يفصّل .

٣ - وقيل : بسيطةٌ؛ لأنّ التّركيب خلاف الأصل، فلا يُقْدَمُ عليه إلاّ بدليل .

ينظر في هذه المسألة : ابن يعيش ٤٢/٧، شرح المقدّمة الجزوليّة ٥٠٢/٢، شرح الرّضيّ ٨٧/٤، الارتشاف ١٨٦٣/٤، الجنى ص٦١٢ .

(٦) سورة الأعراف من الآية ١٣٢ .

(٧) هذا مذهب الجمهور، وذهب بعض النّحاة إلى أنّها قد ترد حرفًا . ينظر : تفصيل ⇦

الشَّرط، وهو مجزومٌ بحذف آخره، و﴿ نَـا ﴾ مفعولٌ، والفاعل مقدَّرٌ، و﴿ بِهِ ﴾ جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بـ﴿ تَأْتِنَا ﴾، و﴿ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ بيانٌ لـ﴿ مَهْمَا ﴾ في موضع نصبٍ على الحال[1] من الهاء في ﴿ بِهِ ﴾، و﴿ لِّتَسْحَرَ ﴾ اللاّم "لام كي"، والمضارع منصوبٌ بإضمار "أن" جوازًا، و﴿ نَـا ﴾ مفعولٌ، والفاعل مضمرٌ، و﴿ فَمَا ﴾ الفاء رابطةٌ للجواب/، و﴿ مَا ﴾ نافيةٌ[2]، والضَّمير إمَّا اسمها أو مبتدأٌ، و[3]﴿ لَكَ ﴾ جارٌّ ومجرورٌ متعلّق بـ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾، و﴿ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ محلّه نصبٌ خبر "ما" أو رفعٌ خبر المبتدأ، والجملة اسميَّةٌ محلُّها جزمٌ؛ لأنَّها جزاءُ شرطٍ جازمٍ . [٤٧/ب]

وعاشرها : **حَيْثُمَا** نحو قوله :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحًا في غَابِرِ الأَزْمَانِ[4]

فـ« حَيْثُمَا » اسم شرطٍ، وهو ظرف مكانٍ ـ أيضًا ـ، و« تَسْتَقِمْ » فعل

ذلك في : المغني ص٤٣٥، المساعد ٣/١٣٦، الهمع ٤/٣١٩ .

(١) جملة الجارّ والمجرور ليست هي الحال، وإنّما الحال المجرور فقط، وهو ﴿ ءَايَةٍ ﴾ . ينظر : حاشية أبي النّجا ص٥٠ .

(٢) يجوز فيها أن تكون حجازيّةً ـ أي : عاملةً عمل ليس ـ، أو تميميّةً ـ أي : غير عاملةٍ ـ، وما بعدها مبتدأٌ وخبرٌ . ينظر : الدّرّ المصون ٥/٤٣٢، حاشية أبي النّجا ص٥١ .
وقد ذكر الشّارح إعراب ما بعدها على كلا القولين .

(٣) ز : "أو" تحريفٌ .

(٤) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله .
وهو من شواهد : الكامل ١/٢٩٠، إصلاح الخلل ص٣٤٨، شرح عمدة الحافظ ١/٣٦٥، شرح التّسهيل ٤/٧٢، شرح ابن النّاظم ص٦٩٥، شرح التّحفة الورديّة ص٣٨٨، المغني ص ١٧٨، شرح الشّذور ٣٠٢، شرح القطر ص١٥٩، شرح ابن عقيلٍ ٢/٣٣٨، المساعد ٣/١٤٠، شفاء العليل ٣/٩٥٣، شرح الحلاويّ (رسالة) ١/٣٦٨، شرح الأشمونيّ ٤/١١، شرح الرّمليّ ص١١٨

الشَّرط، وهو مجزومٌ بسكون آخره، والأصل "تستقيم" حُذِفَت الياء لالتقاء السَّاكنين، و« يقدِّرْ » جواب الشَّرط، وهو مجزومٌ بسكون آخره .

وحادي عشرها : **كيفما**، وهي لتعميم الأحوال، نحو : كَيْفَمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ مَعَكَ، أَوْ تَكُنْ[1] أَكُنْ مَعَكَ[2] .

وتبع النَّاظم في عَدِّ "كيفما" من الجوازم أصله[3]، وهو تابعٌ للكوفيِّين[4] [5-في ذلك-5][6]؛ فـ"كيفما" اسم شرطٍ جازمٌ، و"تَصْنَع" فعل الشَّرطِ، وعلامة جزمه السُّكون، و"أَصْنَعْ" جواب الشَّرط، وعلامة جزمه السُّكون ـ أيضًا ـ[7].

وثاني عشرها : **أَنَّى** ـ بفتح الهمزة والنُّون المشدَّدة[8]ـ، نحو قوله :

---

(١) ز : « أو كيفما تكن »، وقوله : « كيفما » غير موجودٍ في شرح الرّمليّ ص١١٨، والنّصّ منقولٌ عنه كما سيأتي في الحاشية (٦) .

(٢) يشترط في الفعلين أن يكونا متّفقين في اللّفظ، والمعنى عند من جعلها جازمةً، وقد يحذف الثّاني . ينظر : الارتشاف ١٨٦٨/٤، المغني ص٢٧٠ .

(٣) ينظر : المتن ص ١٤، وهو مسبوقٌ بالزّجّاجي في الجمل ص٢١٧ .

(٤) يجوّز الكوفيّون الجزم بـ"كيف" و"كيفما" . ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٨٥/١ و١٨٩/٣-١٩٠، الأصول ١٩٧/٢، الإنصاف ٦٤٣/٢، اللّباب ٦٢/٢، الارتشاف ١٨٦٨/٤، ائتلاف النّصرة ص١٥٦ .

وفي بعض هذه المصادر الاقتصار على "كيف"، واقتصر صدر الأفاضل في التّخمير (٢٨٩/٢) على نسبة الجزم بـ"كيف" لابن كيسان، واقتصر ابن عصفورٍ (شرح الجمل ٢١٧/٢) على نسبته لقطرب، وفي ١٣٢/١ « ومَن أخذ بمذهبه » .

ومذهب البصريّين عدم الجزم بـ"كيف" . ينظر : الكتاب ٦٠/٣، والمصادر السّابقة .

(٥-٥) ساقطٌ من "ز" .

(٦) كلام الشّارح عن "مهما" و"حيثما" و"كيفما" إلى هنا منقولٌ عن شرح الرّمليّ ص١١٥ و١١٨ .

(٧) شرح الأزهريّ ص٥١ .

(٨) ساقطٌ من "ز" .

فَأَصْبَحْتَ أَنّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرِ بِهَا ..... (١)

---

(١) في "ز" بدون ضبطٍ :

فَأَصبَحْتَ أَنّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونارًا تَأَجَّجَا

وروايته على هذا النّحو فيها خطأٌ من وجهين :

١ ـ أنّ قوله : « بنا » تحريفٌ .

٢ ـ أنّ العجز ليس للصّدر، بل هو عجز بيتٍ آخر، وصدره :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا .....

وهو لعبد الله بن الحرّ الجعفيّ ـ كما سيأتي إن شاء الله في ص٦٥٢ مع الحاشية (٢) ـ، ولم أثبت ما في "ز" لما تقدّم، ولأنّ العجز غير موجودٍ في شرح الرّمليّ المنقول عنه النّصّ .

وقد وقع في هذا التّركيب ابن هشامٍ في شرح القطر ص١٦١ (وينظر : تنبيه محقّقه)، والشّيخ خالدٌ في شرح الآجُرُّوميّة ص٥١، ومحقّق شرح الرّمليّ في الحاشية ٢٠٧ من ص ١١٧ .

وأمّا ما في الأصل فهو صدر بيتٍ من الطّويل للبيد بن ربيعة ـ رضي الله عنه ـ في ديوانه ص٦٥، وشرح الدّيوان ص٢٢٠، وعجزه

..... كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تحت رِجْلِكَ شَاجِرُ

ورواية صدره « تبتئس » بدل « تستجر »، وفي بعض المصادر رواياتٌ أخر .

والبيت يخاطب فيه الشّاعر عمّه حيث قتل جارًا له، وفي شرح ديوان لبيد : « قال الأصمعيّ : لم أسمع أحدًا يجازي بـ"أنّى"، وأظنّه أراد أيًّا تأتها، يريد : أيّ جانبي هذه النّاقة أتيت وجدت مركبه تحت رجلك شاجرًا، أي : يُنحيِّكَ ويدفعك، ولا يطمئنّ تحت رجلك » .

والبيت من شواهد : الكتاب ٥٨/٣، المقتضب ٤٨/٢، الجمل ص٢١٦، المقتصد ١١١٢/٢، شرح عيون الإعراب ص٢٨٥، كشف المشكل ٦٠١/١، التّخمير ٢٨٨/٢-٢٨٩، ابن يعيش ١١٠/٤ و٤٥/٧، شرح الجمل ٢٠٤/٢، شرح عمدة الحافظ ٣٦٤/١، شرح الكافية الشّافية ١٥٨٢/٣، شرح الرّضيّ ٢٠٤/٣، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٣٢٧/١، شرح القطر ص١٦١، شرح الحلاويّ (رسالة) ٣٦٧/١، شرح الرّمليّ ص٢١٨ .

وقوله :

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أَخًا غَيْرَ ما يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ[1]

فـ"أَنَّى" اسم شرطٍ جازمٌ، وهو ظرف مكانٍ، و"تأتيا" فعل الشَّرط، وهو مجزومٌ بحذف نون الرَّفع، وأمَّا النُّون الموجودة فهي نون الوقاية، و"تأتيا" الثَّانية جواب الشَّرط، وهو مجزومٌ بحذف النُّون[2].

ثُمَّ كَمَّلَ النَّاظم البيت بتمثيل[3] "إنْ" فقال :

..... كـ: إِن يَقُمْ زَيدٌ وَعَمرٌو قُمْنَا

وإعرابه معلومٌ ممَّا تقدَّم[4].

ثُمَّ قال : وَاجْزِمْ أَيها النَّحْوِيُّ بِـ: إِنْ وَمَا بِهَا قَدْ أُلْحِقَا مِمّا[5] علمته

---

(١) البيت من الطّويل، و لم أقف على قائله .

وهو من شواهد : شرح التّسهيل ٤/٧٠، شرح ابن النّاظم ص٦٩٦، شرح التّحفة الورديّة ص٣٨٨، شرح الشّذور ص٣٠٢، شرح ابن عقيلٍ ٢/٣٣٩، المساعد ٣/١٣٤، شفاء العليل ٣/٩٥١، شرح الحلاويّ (رسالة) ١/٣٦٧، شرح الأشمونيّ ٤/١١، شرح الرّمليّ ص١١٨ .

(٢) شرح الرّمليّ ص١١٧-١١٨ .

(٣) في الأصل : "بمثل" .

(٤) فـ"يقم" فعل الشّرط مجزومٌ بـ"إن" لفظًا، و"قمنا" جواب الشّرط مجزومٌ بها محلاً؛ لأنّه فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السّكون . غرر الدّرر ل٦٨أ .

ولعلّ النّاظم يريد الإشارة إلى جواز كون فعل الشّرط مضارعًا، والجواب ماضيًا موافقةً للفرّاء (ينظر : معاني القرآن له ٢/٢٧٦)، ولابن مالكٍ (شرح الكافية الشّافية ٣/١٥٨٦، وشواهد التّوضيح والتّصحيح ص٦٧)، ومن شواهده : قوله ﷺ : « مَن يَقُمْ لَيلَةَ القَدْرِ إِيمانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ » (أخرجه البخاريّ في صحيحه ص٣٠، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان برقم ٣٥، وينظر : فتح الباري ١/١١٣)، وقد أطال ابن مالكٍ في الاحتجاج لجوازه نثرًا وشعرًا في شواهد التّوضيح (السّابق) . وينظر : شرح الأشمونيّ ٤/١٦ .

(٥) ز : "بما" .

فِعْلَيْنِ لَفْظًا أَوْ مَحَلاً[1] كما تقرَّر[2].

وقوله : مُطْلَقًا تكملةٌ، والألف في قوله : أُلْحِقَا إطلاقيَّةٌ .

تنبيهٌ

سَكَتَ النَّاظم عن "إذا"[3] الموجودة في بعض نُسَخِ الأصل[4]؛ ففيها زيادةً على ما تقدَّم : « وإذا في الشِّعر »[5]، كقوله :

---

(١) الّذي ظهر أنّ النّاظم يشير إلى مسألة صور الفعلين بعد أداة الشّرط؛ حيث إنّ لهما أربع صورٍ، وهي :

١ ـ أن يكونا مضارعين فيكونا مجزومين كما سبق .

٢ ـ أن يكونا ماضيين لفظًا نحو : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ (سورة الإسراء من الآية ٨)، أو معنًى نحو : من لم يجتهد لم ينل العلم، أو يكون أحدهما ماضيًا لفظًا والآخر معنًى نحو : إن أكرمتني لم أهنْك؛ فالفعلان في محلّ جزمٍ .

٣ ـ أن يكون فعل الشّرط ماضيًا، والجواب مضارعًا نحو : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ (سورة الشّورى من الآية ٢٠)؛ فالجزم فصيحٌ في الجواب، ويجوز الرّفع .

٤ ـ أن يكون فعل الشّرط مضارعًا والجواب ماضيًا، والبصريّون على أنّه ضرورةٌ (ينظر : المقتضب ٢/٧١)، وقيل : هو قليلٌ، وقيل : شاذٌّ، والصّحيح الجواز كما تقدّم في الحاشية (٤) ص٥٠٣ .

ينظر في هذه المسألة : شرح الكافية الشّافية ٣/١٥٨٤، الارتشاف ٤/١٨٧٦ و١٨٨٦، غرر الدّرر ل٦٨أ .

(٢) ز : « كما تقدّم » .

(٣) ز : "إذن" تحريفٌ .

(٤) المتن ص١٤، ونصّه : « وإذا في الشّعر خاصّة »، وكذا في شرح الأزهريّ ص٥٢ .

(٥) أجاز سيبويه المجازاة بها في الشّعر للضّرورة (ينظر : الكتاب ٣/٦١)، وأجاز ابن الأنباريّ الجزم بها في النّثر (ينظر : الأضداد ص١٢٠)، وفي الجنى (ص٣٦٨) نسبة ذلك إلى الكوفيّين، والّذي في معاني القرآن للفرّاء (٣/١٥٨) أنّه لغةٌ لبعض العرب، ⇦

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ[1]

فـ"إذا" ظرفٌ مستقبلٌ خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه[2] صالِحٌ لغير ذلك[3]، و"تُصِبْكَ" فعل الشَّرط، وعلامة جزمه السُّكون، و"تحمّلِ" فعل

⇦

وأنّ أكثر الكلام بعدها الرّفع، وأجازه عبيد الله بن أحمد الفزاريّ (ينظر : شرح عيون الإعراب ص٢٨٧)، وجعله ابن مالكٍ نادرًا في النّثر (ينظر : شواهد التّوضيح ص٧٢) .

وأجاز الصّيمريّ (التّبصرة ٤٠٨/١)، وابن يعيش (شرح المفصّل ٤٢/٧ و٤٦) الجزم بها إذا وصلت بـ"ما"، ونُسِب إلى الأخفش (النّكت الحسان ص١٥٢) .

(١) البيتُ من الكامل، وهو لعبد قيس بن خُفافٍ البرجميّ في المفضّليّات ص٣٨٥، والأصمعيّات ص٢٣٠، وروايته فيهما :

واسْتَغْنِ ما أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنى ..... فَتَحَمَّل

ورواية الشّارح بلا واوٍ في أوّله، وبالحاء في "فَتَحَمَّلِ" واقعةٌ في عددٍ من المصادر النّحويّة، ونسبه الشّريف المرتضى في أماليه (٣٨٣/١) لحارثة بن بدرٍ الغُدَانيّ، وروايته :

واسْتَغْنِ..... وَإِذَا تَكُونُ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّل

وحينئذٍ فلا شاهد فيه؛ لأنّ "إذا" لم تعمل الجزم، ونسبة البيت المستشهد به لعبد قيسٍ أشهر .

والبيت من شواهد : معاني القرآن ٥٨/٣، الأضداد ص١٢٠، شرح التّسهيل ٢١١/٢ و٨٢/٤، شرح الكافية الشّافية ١٥٨٤/٣، شرح عمدة الحافظ ٣٧٤/١، الصّعقة الغضبيّة ص٥٤٧، المغني ص١٢٨، المساعد ١٥٥/٣، شفاء العليل ٩٥٨/٣، مصابيح المغاني ص٨٤، شرح الحلاويّ (رسالة) ٣٧٤/١، شرح الأزهريّ ص٥٢ (العجز)، الهمع ١٨٠/٣، شرح الأشمونيّ ١٣/٤، شرح الرّمليّ ص١١٩ .

(٢) في ناصب "إذا" قولان :

١ ـ أنّه شرطها . ٢ ـ أنّه ما في جوابها من فعلٍ أو شبهه .

ينظر : الجنى ص٣٦٩، المغني ص١٣٠ .

(٣) شرح الرّمليّ ص١١٩ .

وهذه العبارة ارتضاها ابن هشامٍ في تفسير "إذا" في المغني (ص٨٥٤)، ومعنى « صالِحٌ

⇦

أمر، وفاعله مستترٌ فيه وجوبًا، وهو وفاعله جملةٌ فعليَّةٌ في موضع جزمٍ على أنَّها جواب الشَّرط، وقُرِنَ بالفاء لأنَّه فعل طلبٍ[١].

[٢]وإنَّما عملت "إذا" فيما ذُكِرَ - وإن كانت شرطًا غير جازم - حملاً على "متى"، كما أُهْمِلَتْ[٣] "متى"[٤] حملاً عليها[٥]، كقول[٦] عائشة[٧] (رضي الله تعالى[٨] عنها) : « إنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وإنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لا يُسْمِعُ النَّاسَ »[٩]، رواه ابن

⇦

لغير ذلك » أي : أنّها تصلح لأن تخرج عن الظّرفيّة والاستقبال، ومعنى الشّرط .

ينظر : المغني ص١٢٨-١٣٦ .

(١) شرح الأزهريّ ص٥٢ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « خلافًا لبعضهم » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١١٩-١٢٠ باستبدال "النّاظم" بـ"المصنّف" .

(٣) ز : "أحملت" تحريفٌ .

(٤) ساقطٌ من الأصل .

(٥) شواهد التّوضيح والتّصحيح ص٧١ و٧٢، وتنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (٩) .

(٦) ز : "لقول" .

(٧) هي : عائشة بنت أبي بكرٍ الصّدّيق - رضي الله تعالى عنهما -، أمّ المؤمنين، ولدت بمكّة بعد البعثة بأربع سنين أو خمسٍ، وتزوّجها رسول الله ﷺ وهي بنت تسع سنين في السّنة الأولى من الهجرة، وكانت من أحبّ نسائه إليه، وهي أكثر أمّهات المؤمنين حديثًا، توفّيت سنة ٥٧هـ أو ٥٨هـ أو ٥٩هـ .

ينظر في ترجمتها : أسد الغابة ١٨٨/٧، الإصابة ١٦/٨ .

(٨) ساقطٌ من "ز" .

(٩) أخرجه البخاريّ في صحيحه (ص١٥٠) في كتاب الأذان، باب الرّجل يأتمّ بالإمام ويأتمّ النّاس بالمأموم، (برقم ٧١٣)، ولفظه : « ... وإنّه متى ما يقم مقامك لا يسمع النّاس » من كلام عائشة - رضي الله عنها - للنّبيّ ﷺ، وبلفظ : « ... وإنّه متى يَقُمْ مقامَك لم يُسْمِعِ النّاس » من كلام عائشةَ لحفصةَ - رضي الله عنهما -، وذكر الحافظ في الفتح (٢٤٠/٢) أنّ رواية الأكثرين : « يقوم » .

وأخرجه مسلمٌ في صحيحه (٣١٣/١-٣١٤)، في كتاب الصّلاة، باب استخلاف ⇦

الجوزيِّ[١] في جامع المسانيد[٢].

وقد عُلِم من كلام النَّاظم أنَّ "إذْ" و"حيثُ"[٣] و"كيفَ"[٤] لا يجزِمْنَ إلاّ مع "ما"، وهو كذلك[٥]، وأمَّا غيرهنَّ من الجوازم فقسمان[٦]:

قسمٌ يمتنع دخول "ما" عليه[٧]، وهو : مَن، [وما][٨]، ومهما،

الإمام، (برقم ٩٥)، بلفظ : « ... متى يَقُمْ»، وأخرجه النّسائيّ في سننه (٢/٩٩) في كتاب الإمامة، باب الائتمام بالإمام يصلّي قاعدًا، بلفظ : « ... متى يقومُ» .

والحديث من شواهد : شواهد التّوضيح ص٧٢، شرح عمدة الحافظ ١/٣٧٥، شرح الكافية الشّافية ٣/١٥٩١، شرح التّسهيل ٤/٨٢، شرح التّحفة الورديّة ص٣٩٥، توضيح المقاصد ٤/٢٤٢، المغني ص٩١٦، شفاء العليل ٣/٩٥٨، شرح الرّمليّ ص١١٩، شرح الأشمونيّ ٤/١٧، الدّرر اللّوامع ٥/٧٤ .

(١) هو : عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّدٍ الجوزيّ القرشيّ البغداديّ، أبو الفرج، علاّمة عصره في التّاريخ، والحديث،والتّفسير، وغيرها، ونسبته إلى مشرعة الجوز من محالّ بغداد، وله التّصانيف الكثيرة، ومنها : جامع المسانيد (خ)، مناقب عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - (ط)، ومناقب عمر بن عبد العزيز (ط)، ومناقب أحمد بن حنبل (ط)، وزاد المسير (ط)، تُوفّي سنة ٥٩٧هـ .

ينظر في ترجمته : الكامل ٩/٢٥٥، وفيات الأعيان ٣/١٤٠، سير أعلام النّبلاء ٢١/٣٦٥، البداية والنّهاية ١٦/٧٠٦ .

(٢) ج ٧ ل٩٥٤ب، وكان على الشّارح أن يخرّج الحديث من الصّحيح كما سبق تخريجه .

(٣) أجاز الفرّاء الجزم بهما بدون "ما" . ينظر : الارتشاف ٤/١٨٨٦ .

(٤) ينظر : ما سبق في الحاشية (٤) ص٥٠١ .

(٥) أي : على مذهب الجمهور . وتنظر : الحاشيتان السّابقتان .

(٦) ينظر : المقرّب ١/٢٧٤، شرح الكافية الشّافية ٣/١٦٢٠، البسيط ١/٢٤٠، الارتشاف ٤/١٨٨٦، توضيح المقاصد ٤/٢٤٢، شرح الأشمونيّ ٤/١٣ .

(٧) ساقطٌ من الأصل .

(٨) زيادةٌ لا بدّ منها، وهي موجودةٌ في شرح الرّمليّ ص١٢٠، والنّصّ منقولٌ منه .

وأنَّى[١]، وقسمٌ يجوز فيه الأمران، وهو : إنْ، وأيٌّ[٢]، ومتى، وأين[٣]، وكذا أيَّان خلافًا لبعضهم[٤]، والله تعالى أعلم .



(١) أجاز الكوفيّون دخول "ما" على "من" و"أنّى" . ينظر : الارتشاف (السّابق)، شرح الأشمونيّ (السّابق) .

(٢) إذا لم تضف إلى ضمير . الارتشاف (السّابق) .

(٣) ز : « ومتى وأنّى »، وهو خطأٌ؛ لأنّ "أنّى" سبق ذكرها في القسم الأوّل .

(٤) منهم : ابن أبي الرّبيع في البسيط ٢٤٠/١، والملخّص ١٥١/١ .

باب مرفوعات الأسماء

الباب : فرجةٌ في ساترٍ يُتَوصَّل منه من خارجٍ إلى داخلٍ، أو من داخلٍ إلى خارجٍ، وإن شئت قلتَ : هو كنايةٌ عن المدخل إلى الشيءِ أو المخرج عنه .

وهو حقيقةٌ في الأجسامِ كـ: باب المسجد، ومجازٌ في المعاني كـ: باب الصَّلاة[١] .

ولَمّا فرغ النّاظم[٢] من الأفعال مرفوعاتها، ومنصوباتها، ومجزوماتها، شرع في الأسماء، وبدأ بمرفوعاتها لأنّها عمدةٌ[٣]؛ فقال :

١٠٤- مَرْفُوعُ[٤]الاسْمَا سَبْعَةٌ نأْتِي[٥]بِهَا مَعْلُومَةَ الأَسْمَاءِ مِنْ تَبْوِيبِهَا[٦]

المرفوعات من الأسماء سبعةٌ[٧] تُعْلَمُ أسماؤها من أبوابها الآتية[٨].

---

(١) شرح الرّمليّ ص٧١، والنّصّ في شرح الحلاويّ (رسالة) ٢٠٣/١، وهو فيهما في "باب الإعراب" .

ومن يرى عدم وقوع المجاز يرى أنّ للباب إطلاقين : حسّيٌّ ومعنويٌّ .

(٢) ز : « النّاظم رحمه الله تعالى » .

(٣) شرح الرّمليّ ص١١٢ باستثناء قوله : « النّاظم » .

« والعمدة عبارةٌ عمّا لا يجوز حذفه من الكلام إلاّ بدليلٍ يقوم مقام اللّفظ به » . شرح التّسهيل ٢٦٥/١ .

(٤) في الأصل : "مرفوعات"، وعليه ينكسر البيت .

(٥) ز : "تأتي" .

(٦) خالف النّاظم أصلَه؛ فإنّ ابن آجُرُّوم سرد المرفوعات السّبعة في هذا الموضع (ينظر : المتن ص١٤)، بينما أحال النّاظم في ذكرها على الأبواب التّالية .

(٧) "ز" : "السّبعة" .

(٨) يلحظ أنّ الشّارح أهمل اسم ما، ولا، ولات، وإن المشبّهات بليس، وتبع في ذلك النّاظم، وهو تابع لأصلِه . ينظر : شرح الرّمليّ ص١٢٢ .

كما أنّه أهمل عددًا من المرفوعات المختلف في عاملها بين النّحاة . ينظر : الارتشاف ١٠٧٥/٣-١٠٧٦، غرر الدّرر ل٦٩-٧٠ب .

[باب الفاعل]

وبدأ النّاظم منها بالفاعل؛ لأنّه المرفوع بالأصالة[١]، فقال :

١٠٥- فَالْفَاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدِ ارْتَفَعْ[٢] بِفِعْلِهِ وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ وَقَعْ[٣]

قد[٤] حُدَّ الفاعل بحدودٍ[٥] منها :

---

(١) شرح الرّمليّ ص١٢٣ .

وقد اختلف في أصل المرفوعات على ثلاثة أقوالٍ، وهي :

١ ـ ما ذكره الشّارح، وهو أنّ الفاعل أصلها .

٢ ـ أنّ المبتدأ أصل المرفوعات .

٣ ـ أنّ المبتدأ والفاعل أصلان، وهو اختيار الرّضيّ، وهو الأحرى بالقبول نظرًا لاختلاف موقعهما في الجمل .

ينظر : ابن يعيش ١/٧٣، البسيط ١/٢٥٩-٢٦٠، شرح الرّضيّ ١/٦٧، شرح اللّمحة ١/٣٣٦، والفوائد الضّيائيّة ١/٢٥٣ مع حاشيتها، الهمع ٢/٣-٤ .

(٢) تابع النّاظم أصلَه في ذكر الرّفع في حدّ الفاعل، وهو غير جيّدٍ؛ لأنَّ الرّفع حكمٌ من أحكامه؛ فكان ينبغي ألاّ يذكرَه، لذا عدّ ما ذكره ابن آجُرُّوم رسمًا لا حدًّا .

ينظر : شرح الرّمليّ ص١٢٣، وما سيأتي ص٥١١ .

(٣) تابع النّاظم أصله في هذا الرّسم للفاعل، وهو غير مانعٍ إذْ يدخل فيه نائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، وليسا بفاعلٍ على الحقيقة . ينظر : شرح الرّمليّ ص١٢٣ .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « المبتدئ » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٢٣ .

(٥) الحدُّ والْمُعَرِّف في عُرْفِ النُّحاةِ، والفُقهاء، والأصوليّين : اسْمانِ لمسمًّى واحد، وهو : ما يميّز الشّيء ممّا عداه، ويكون بالأجناس والفصول، وهو قسمان :

أ ـ حدٌّ تامٌّ : وهو ما تركّب من الفصل والجنس القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان النّاطق .

ب ـ حدٌّ ناقصٌ : وهو ما تركّب من الفصل القريب وحده، أو منه ومن الجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالنّاطق أو الجسم النّاطق .

ينظر : إيساغوجي ص٣٧٣، شرح الحدود النّحويّة ص٤٢-٤٣ مع حواشيها، منحة الألباب (رسالة) ١/٢٥٩، الكلّيّات ص٣٩٢.

أنّه[١] ما أُسْند إليه فعلٌ تامٌّ، مقدَّمٌ[٢]، فارغٌ ، غير مصوغٍ/ للمفعولِ، ونحوه[٣]. [٤٨/ب]

ومنها : أنّه ما تقدَّم الفعل أو شبهه عليه، وأُسْنِد إليه على جهة قيامه به، أو وقوعه منه[٤].

ومنها : أنّه اسمٌ أو مُؤَوَّلٌ به [أُسْنِد إلَيه فعلٌ أو مُؤَوَّلٌ به][٥] مقدَّمٌ عليه بالأصالة، واقعًا منه، أو قائمًا به[٦].

وقد رسمه[٧] النّاظم ببعض خواصِّه تقريبًا على المبتدئ بقوله :

---

(١) ز : "ان" .

(٢) هذا على مذهب البصريّين، وأجاز الكوفيّون أو بعضهم تقديم الفاعل على الفعل . ينظر في هذه المسألة : المقتضب ١٢٨/٤، أسرار العربيّة ص٧٩، اللّباب ١٤٨/١، شرح الجمل ١٥٩/١، البسيط ٢٧٢/١، الارتشاف ١٣٢٠/٣، الهمع ٢٥٥/٢ .

(٣) هذا حدّ الأبّديّ (ينظر : شرح كتاب الحدود لابن قاسم المالكيّ ص١٠٥)، وهو قريبٌ من حدّ ابن مالكٍ (التّسهيل ص٧٥)، وهذا الحدّ معترَضٌ عليه من وجهين :
١ ـ أنّ الفاعل لا ينحصر في "ما أسند إليه الفعل"، إذ يشاركه في ذلك ما أُسند إليه المصدر، واسم الفاعل، والصّفة المشبّهة ... . ينظر : شرح كتاب الحدود ص١٠٦
٢ ـ أنّ تقييد الفعل بقوله : « فارغٌ » ـ أي : فارغٌ من الضّمير ـ تقييدٌ لاغٍ؛ لأنّ المراد منه الاحتراز من المبتدأ المقدّم خبره وفيه ضميرٌ نحو : قاموا الزّيدون، وقائمٌ زيدٌ (ينظر : شرح التّسهيل ١٠٦/٢، المساعد ٣٨٧/١)، ولا يخفى أنّ المقدّم فيه لم يُسْند إلى الاسم الظّاهر، وإنّما أُسْنِد إلى ضميره . ينظر : تعليق الفرائد ٢٢٠/٤ .

(٤) هذا حدّ ابن هشامٍ في الشّذور . ينظر : شرح الشّذور ص١٥٥ .

(٥) زيادةٌ لا بدّ منها، وهي موجودةٌ في شرح الرّمليّ ص١٢٣، وتنظر الحاشية التّالية .

(٦) هذا حدّ ابن هشامٍ في شرح القطر ص٣٠١-٣٠٢ بتصرّفٍ، ونصّه : « اعلم أنّ الفاعل عبارةٌ عن اسمٍ صريحٍ أو مؤوّل به ... » .

(٧) الرّسم يكون بالأجناس والأعراض أو الخاصّة، وهو قسمان :
أ ـ رسمٌ تامٌّ : وهو ما تركّب من الخاصّة والجنس القريب، كتعريف الإنسان بالحيوان الضّاحك .
ب ـ رسمٌ ناقصٌ : وهو ما تركّب من الخاصّة وحدها، أو منها ومن الجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالضّاحك، أو بالجسم الضّاحك .
ينظر : شرح الحدود النّحويّة ص٤٣، منحة الألباب (رسالة) ٢٥٠/١، الكلّيّات ص٣٩٣ .

فَالْفَاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدِ ارْتَفَعْ بِفِعْلِهِ وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ وَقَعْ

نحو : قَامَ زيدٌ، فـ"زيدٌ" فاعلٌ، وهو اسمٌ مرفوعٌ بفعله الصَّادر منه - وهو "قام" -، و"قام" مذكورٌ قبل "زيد"؛ فعُلِم أنَّ الفاعل لا يكون إلاَّ اسمًا[(١)]، ولا يكون مع الفعل إلاَّ مرفوعًا[(٢)]، ولا يكون إلاَّ متأخِّرًا عن الفعل[(٣)].

ويُرْفَعُ الفاعل بالفعل المذكور[(٤)] سواءٌ أكان[(٥)] ظاهرًا[(٦)] كالمثال

---

(١) أي : صريحًا أو مؤوّلاً به، نحو : بلغني أنّك ذاهبٌ . ينظر : شرح الكافية الشّافية ٥٧٧/٢ .
وأجاز بعض النّحاة كون الفاعل جملةً، نحو : يعجبني يقومُ زيدٌ، والجمهور على المنع . ينظر : الارتشاف ١٣٢٠/٣، المغني ص٥٥٩، شرح الشّذور ص١٦٢ .

(٢) أمّا ما ورد من نصبه في النّثر نحو قولهم : "خرق الثّوبُ المسمارَ" فشاذٌّ خلافًا لابن الطّراوة، وقيل : بل المرفوع فاعلٌ، والتّغيير حصل في المعنى، وأمّا ما ورد في الشّعر فضرورةٌ .
ينظر : الجمل ص٢٠٣، البسيط ٢٦٢/١-٢٦٣، المغني ص٩١٧، شرح الجمل المنسوب لابن هشام ص٢٨٤، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٤٨٥/١ .

(٣) شرح الأزهريّ ص٥٣ .

(٤) هذا مذهب الجمهور، وهناك مذاهب أخر في رافع الفاعل، وهي :
١ - أنّه الإسناد، ونُسِب لخلفٍ، وهشامٍ .
٢ - أنّه شبهه بالمبتدأ من حيث إنّه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بخبره .
٣ - كونه فاعلاً في المعنى، ونُسِب لخلفٍ .
٤ - أنّه ارتفع بإحداثه الفعل، ونُسِب لقومٍ من الكوفيّين .
ينظر : الإنصاف ٧٩/١، التّسهيل ص٧٥، الارتشاف ١٣٢١/٣، الهمع ٢٥٤/٢، هشام بن معاوية الضّرير ص١٨٨-١٨٩ .

(٥) في الأصل و"ز" : «أكان مذكورًا»، وضرب عليها ناسخ "ز"، وهو الصّواب؛ لأنّ مقابل المذكور المحذوف، وليس من أقسام الفاعل أن يكون محذوفًا، إلاّ أنّه يطرد حذفه في مسائل تنظر في : شرح القطر ص٣٠٦، الهمع ٢٥٥/٢ .

(٦) ز : "ظاهر" .

المذكور[١] أم مُضمَرًا كـ:"ضربْتُ" ـ كما يأتي ـ[٢]، وسواءٌ أكان الفعل مذكورًا ـ كما مرَّ ـ، أمْ محذوفًا جوازًا كـ:"زيدٌ" في جواب "هل قرأ أحدٌ"[٣]، أو وجوبًا في[٤] نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[٥].

تنبيهٌ

قد[٦] يجرُّ الفاعل لفظًا بإضافة المصدر، أو اسمه، أو بـ"مِنْ"، أو "الباء" الزّائدتين نحو : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾[٧]، ونحو : « مِن قُبْلَةِ

---

(١) وهو : « قام زيد » .

(٢) ز : "سيأتي" .

(٣) وكذا في جواب النّفي، كقولك : "بلى زيدٌ" في جواب "ما قام أحدٌ" . أوضح المسالك ٢/٨٤ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) سورة التّوبة من الآية ٦ .

ووجه الاستشهاد بالآية : إعراب ﴿ أَحَدٌ ﴾ فاعلاً لفعل واجب الحذف لدلالة الفعل المذكور عليه، وتقدير الكلام : وإن استجارك أحدٌ من المشركين . ينظر : الكشّاف ٢/١٧٥ .

وهذا الإعراب مبنيٌّ على مذهب البصريّين بتقدير فعلٍ، وذهب الكوفيّون إلى أنّه يرتفع بما عاد إليه من الفعل، وجوّز الأخفش أنّ يرتفع بالابتداء .

ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٣٥٤، الإنصاف ٢/٦١٥-٦١٦، المغني ص٧٥٧، ظاهرة التّأويل في إعراب القرآن الكريم ص ٢٥٦-٢٦٠ .

(٦) ما سيأتي حتّى نهاية الآيات نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٢٣ بتصرّفٍ، وينظر : أوضح المسالك ٢/٧٨ .

(٧) سورة البقرة من الآية ٢٥١، وسورة الحجّ من الآية ٤٠ .

ووجه الاستشهاد بالآية : إضافة المصدر ﴿ دَفْعُ ﴾ إلى فاعله ـ وهو لفظ الجلالة ـ فجُرَّ لفظًا بهذه الإضافة .

الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ »[١]، ونحو : ﴿ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾[٢]، ﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[٣].

واعلم أنَّ الأدب أصلٌ كبيرٌ في الْمُضِيِّ عليه؛ فينبغي للمُعْرِب أن يجتنب الألفاظَ الموهمة ما لا يليق بجناب الله تعالى وكلامه؛ فلا يقال على شيءٍ من القرآن : مزيدٌ، وإن كان معناه غير مرادٍ، لكن في لفظه جوازه[٤]، بل يقال : مؤكِّدٌ[٥].

---

(١) أثرٌ أخرجه الإمام مالكٌ في الموطّأ (١/٤٤)، من قول عبد الله بن مسعودٍ ـ رضي الله عنه ـ، وابن شهابٍ الزّهريّ .
ووجه الاستشهاد به : إضافة اسم المصدر "قبلة" إلى فاعله ـ وهو "الرّجل" ـ، وجرُّه بهذه الإضافة لفظًا .
وهذا الأثر من شواهد : شرح التّسهيل ٢/١٠٧، أوضح المسالك ٢/٧٨، شفاء العليل ١/٤١٢، التّصريح ١/٢٧٠ (منسوبًا لعائشة ـ رضي الله عنها ـ، ولعلّه سهوٌ)، شرح الرّمليّ ص١٢٣ .

(٢) سورة المائدة من الآية ١٩ .
وجه الاستشهاد بالآية : جرُّ ﴿ بَشِيرٍ ﴾ فاعل ﴿ جَآءَنَا ﴾ بـ﴿ مِن ﴾ الزّائدة .

(٣) ورد هذا الجزء الكريم في سورة النّساء من الآية ٧٩، وسورة الفتح من الآية ٢٨ بالواو : ﴿ وَكَفَى ... ﴾، وورد في سورة الرّعد من الآية ٤٣، وسورة الإسراء من الآية ٩٦ : ﴿ قُلْ كَفَى ... ﴾ .
ووجه الاستشهاد به : جرّ فاعل ﴿ كَفَىٰ ﴾ ـ وهو لفظ الجلالة ـ بالباء الزّائدة .
ويرى الزّجّاج (معاني القرآن ٢/٥٧) أنّ الفعل ضُمّن معنى "اكتف"، ولذا دخلت الباء في فاعله، وصحّحه ابن هشامٍ في المغني (ص١٤٤)، وقال : « وهو من الحسن بمكان » .

(٤) أي : في لفظ "مزيد" إيهام الزّيادة في القرآن .

(٥) ينظر في إطلاقات المزيد عند النّحاة وما قيل عن ذلك : سرّ الصّناعة ١/٢٦٩-٢٧٠، ابن يعيش ٨/١٢٨-١٢٩، شرح الرّضيّ ٤/٤٣٢-٤٣٣، رصف المباني ص١٤٢ و٢٧١، القلادة الجوهريّة ل٩٥ب، شرح قواعد الإعراب ص٢٥٠، الأشباه والنّظائر ٢/١٥٨-١٦٥ .

وإنّما اخْتُصَّ الفاعل بالرَّفع لقوّته وأوَّليَّته؛ لأنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعلٍ، ورتبته أن[1] يلي الفعل؛ فالفاعل أوَّلٌ والرَّفع أوّلٌ؛ فأُعطي الأوَّلُ للأوَّلِ، واخْتُصَّ المفعول بالنَّصب لضِدِّ ذلك[2].

[من أحكام الفاعل]

١٠٦- وَوَاجِبٌ فِي الْفِعْلِ أَن يُجَرَّدَا ... إِذَا لِجَمْعٍ أَوْ مُثَنًّى أُسْنِدَا

١٠٧- فَقُلْ: أَتَى الزَّيْدَانِ والزَّيْدُونا ... كَـ:جَاءَ زَيْدٌ وَيَجِي أَخُونَا[3]

١٠٨- وَقَسَّمُوهُ ظَاهِرًا وَمُضْمَرَا ... فَالظَّاهِرُ اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ ذُكِرَا/[4] [٤٩/أ]

١٠٩- والْمُضْمَرُ اثْنَا عَشْرَ نَوْعًا قُسِّمَا ... كـ:قُمْتُ قُمْنَا قُمْتَ قُمْتِ قُمْتُمَا

١١٠- قُمْتُنَّ قُمْتُمْ قَامَ قَامَتْ قاما ... قَاموا وَقُمْنَ نَحْوُ: صُمْتُمْ عَاما[5]

١١١- وَهَذِهِ ضَمَائِرٌ مُتَّصِلَهْ ... وَمِثْلُهَا الضَّمَائِرُ الْمُنْفَصِلَهْ[6]

---

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) شرح الرّمليّ ص١٢٤، وينظر : أسرار العربيّة ص٧٧-٧٨، اللّباب ١٥٢/١، المتبع ٢٤١/١ و٢٤٢، شرح الحلاويّ (رسالة) ٣٨١/١ .

(٣) هذا من زيادات النّاظم على أصله فلم يصرّح ابن آجُرُّوم بهذه المسألة . ينظر : المتن ص ١٥ .

(٤) خالف النّاظم أصله حيث مثّل ابن آجُرُّوم لهذا الظّاهر (ينظر : المتن ص١٥)، ولم يمثّل له النّاظم لأنّه قد سبق أن مثّل له؛ وهذا من حسن صنيعه .

(٥) خالف النّاظم أصله؛ فإنّ ابن آجُرُّوم مثّل للمضمر باستعمال الفعل "ضرب"، وتابعه في إسقاط مثال التّثنية للغائبة (ينظر : المتن ص ١٥، وينظر ما سيأتي : ص٥٢٠ مع الحاشية ١)، وزاد ذكر المثال لما اتّصل من الضّمير .

(٦) هذا من زيادات النّاظم على أصله، فلم يتعرّض ابن آجُرُّوم لها . ينظر المتن ص ١٥ .

١١٢- كَـ: لَـمْ يَقُـمْ إلاَّ أَنَـا أَو أَنْتُـمُ وَغَـيْرُ ذَيْـنِ بالْقِيـاسِ يُعْلَـمُ

[(١)]تجرُّد[(٢)] الفعل من علامة الاثنين والجماعة هي[(٣)] اللّغة الفصحى[(٤)]، وبها جاء التّنزيل[(٥)] قال تعالى : ﴿ قَالَ رَجُلاَنِ ﴾[(٦)]، ﴿ وَلَمَّا رَءَا الْمُؤْمِنُونَ الأَحْزَابَ ﴾[(٧)]، وتقول : **أَتَى**[(٨)] **الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَا**[(٩)] كما تقول : **جَاءَ زَيْدٌ وَيَجِي أَخُونَا**، قال صاحب الخلاصة[(١٠)]:

---

(١) ما سيأتي حتّى نهاية بيت الملحة نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٤٤ب بتصرّفٍ .

(٢) ز : "يجرد"، وهو مخالفٌ للقلادة الجوهريّة .

(٣) ز : "في "، وهو مناسبٌ لما قبله في هذه النّسخة .

(٤) في مقابلها لغة إلحاق علامة التّثنية والجمع مع الفاعل الظّاهر، وهي لغة طيّء، وحُكِيَ أنّها لغة أزد شَنُوءَة وبلحارث، وهي المصطلح على تسميتها بلغة "أكلوني البراغيث"، وأسماها ابن مالكٍ "لغة يتعاقبون فيكم ملائكةٌ" (التّسهيل ص٤٤)، والصّحيح : أنّ هذه الحروف دوالّ على الفاعل، وقيل غير ذلك .
ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٢/٤٠-٤١، التّبصرة ١/١٠٧-١٨٠، أمالي ابن الشّجريّ ١/٢٠٠-٢٠٣، ابن يعيش ٣/٨٧-٨٩، شرح الكافية الشّافية ٢/٥٨١-٥٨٣، شرح التّسهيل ٢/١١٦-١١٧، شواهد التّوضيح ص٢٤٧، البسيط ١/٢٦٩-٢٧١، أوضح المسالك ٢/٨٩-٩٤، المغني ص٤٧٨، التّصريح ١/٢٧٥ .

(٥) تبع الشّارح الآثاريَّ في هذا الإطلاق، وهو غير سديدٍ؛ فقد حمل بعض العلماء آيتين من كتاب الله على لغة إلحاق الفعل علامة التّثنية والجمع مع الفاعل الظّاهر، وهما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُم ﴾ (سورة المائدة من الآية ٧١)، وقوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (سورة الأنبياء من الآية ٣)، والجمهور على تخريجها . تنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (٤) .

(٦) سورة المائدة من الآية ٢٣ .

(٧) سورة الأحزاب من الآية ٢٢ .

(٨) في الأصل : « ونقول أنا » تصحيفٌ .

(٩) في النّسختين : "الزّيدون"، والمثبت موافقٌ للنّظم .

(١٠) الألفيّة ص٢٢ .
وصاحب الخلاصة هو : ابن مالكٍ - كما هو معلومٌ -، والخلاصة هي المشهورة بالألفيّة،
⇦

ونبَّه بهذا ـ أيضًا ـ على أنّ الفاعل يكون بعد المضارع كما يكون بعد الماضي[١]، وأتى النّاظم ـ أيضًا ـ بجمع المذكّر السّالم، وباسمٍ من الأسماء الخمسة[٢] لينبِّه على أنَّ الفاعل يكون مرفوعًا بالواو كما يكون مرفوعًا بالضَّمَّة والألف، وكلُّ ذلك تقريبٌ[٣] على المبتدئ[١].

تنبيهٌ

قد يكون الفاعل الظّاهر مرفوعًا تقديرًا نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَىٰ ﴾[٤]، فـ﴿ مُوسَىٰ ﴾ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الألف منع من ظهورها التّعذُّر؛ فإن كان الفاعل مبنيًّا كان محلُّه الرَّفع نحو: ﴿ قَالَ الَّذِي عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَٰبِ ﴾[٥]، فمحلّ ﴿ الَّذِي ﴾ الرَّفع على أنّه فاعلٌ بـ﴿ قَالَ ﴾، ونحو الضَّمائر الآتية في كلامه في هذا الباب[٦].

والفاعل المضمر اثنا عشر/ نوعًا[٧]: [٤٩/ب]

كـ: **قُمْتُ** ـ بضم[٨] التّاء ـ، وهي ضمير المتكلّم وحده، **وقُمْنَا** فـ"نا" ضمير المتكلّم ومعه غيره أو المعظّم نفسه، **وقُمْتَ** ـ بفتح التّاء ـ وهي

(١) شرح الرّمليّ ص١٢٤-١٢٥ بتصرّفٍ يسير.

(٢) سبق أنّها ستّةٌ (ينظر: ص٣٧٠)، ولكنّ الشّارح في هذا متابعٌ للرّمليّ.

(٣) ز: "تقريبًا"، ولا وجه له؛ لأنّه يجب رفعه على الخبريّة لـ"كل".

(٤) سورة يونس من الآية ٨١.

(٥) سورة النّمل من الآية ٤٠.

(٦) شرح الرّمليّ ص١٢٥، والكلام متّصل فيه بما قبله، ولكنّ الشّارح فصل بقوله: «تنبيهٌ».

(٧) شرح الأزهريّ ص٥٤.

(٨) ما سيأتي حتّى قوله: «المؤنّث الغائب» نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٢٥-١٢٦، والمثال عنده مثال ابن آجُرُّوم، وهو "ضرب".

وَجَـرِّدِ الفِعْـلَ إذا مَـا أُسْـنِدَا لاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ: فَازَ الشُّهَدا

و[1]قال صاحب الْمُلْحَة[2]:

وَوَحِّـدِ الفِعْـلَ مَـعَ الْجَمَاعَـهْ كَقَولِهِـمْ : سَار الرِّجَالُ السَّـاعَهْ

ثُمَّ الفاعل[3] على قسمين :

ظاهرٌ، ومضمرٌ، كما قال : **وَقَسَّمُوهُ** أي : النُّحاة، **ظَاهِرًا، وَمُضْمَرَا** أي : إلى ظاهرٍ، ومضمرٍ[4].

..... **فَالظَّاهِرُ اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ ذُكِرَا**[5]

وهو : **أتى الزّيدانِ، وأتى الزّيدونَ** .

ونبَّه النّاظم بذلك على أنَّ الفاعل يكون مثنًّى كما يكون مفردًا، وأنَّه يكون مرفوعًا بالألف كما يكون مرفوعًا بالضَّمَّةِ[6]؛ **كَـ: جَاء**[7] **زَيْدٌ وَيَجِي أَخُونَا** .

⇦

وسُمّيت بالخلاصة لأنّها خلاصة الكافية كما نصّ على ذلك ابن مالكٍ بقوله في الألفيّة (ص٨٧) :

أَحْصَى مِن الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَهْ .....

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) ملحة الإعراب ص٣٢ .

وصاحب الملحة هو : الحريريّ، وقد سبقت ترجمته في الحاشية (٤) ص٣٩١ .

(٣) في الأصل : "الفعل" تحريفٌ .

(٤) أي : أنَّ نصب « ظاهرًا ومضمرًا » بنزع الخافض كما سينصّ عليه ص٥٢٢ .

(٥) في الأصل : "ذكر"، وفي "ز" : "ذكره"، وهو سهوٌ، والمثبت موافق لما سبق في إيراد النّظم ص٥١٥ .

(٦) شرح الرّمليّ ص١٢٤-١٢٥ . بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٧) في النّسختين : "وجاء"، وهو سهوٌ، والمثبت موافقٌ لما سبق في إيراد النّظم ص٥١٥ .

ضمير المفرد المخاطب، **وقُمْتِ** ـ بكسر التّاء ـ، وهي ضمير المفردة المخاطبة، **وقُمْتُمَا** ـ بضمِّ التّاء ـ وهي الضّمير، والميم والألف حرفان دالاّن على المثّنى المخاطب مذكّرًا كان أو مؤنّثًا، **وقُمْتُنَّ** ـ بضمّ التّاء ـ لجمع الإناث المخاطبات[1]، **وقُمْتُمْ** ـ بضمِّ التّاء ـ وهي الضّمير، والميم حرفٌ دالٌّ على جمع المذكّر المخاطب .

وما تقرّر من أنّ التّاء في الجميع هي الفاعل، وما اتّصل بها حروفٌ[2] دالّةٌ على التّثنية والجمع هو الصّحيح[3]، وهذه التّاء لا تقع إلاّ ضمير رفعٍ .

وقَامَ فيه ضميرٌ مستترٌ للمفرد الغائب تقديره "هو"، **وقَامَتْ** فيه ضميرٌ مستترٌ للمفردة الغائبة تقديره "هي"، والتّاء السّاكنة لتأنيث

---

(١) والنّون المشدّدة حرفٌ دالٌّ على جمع الإناث . شرح الأزهريّ ص٥٥، وشرح الرّمليّ ص١٢٥ .

(٢) في الأصل : "حرف" .

(٣) شرح الأزهريّ ص٥٥، وتبعه في هذا الرّمليّ في شرحه ص١٢٥ .
وهذا هو الّذي تذكره بعض المصادر دون الإشارة إلى خلافٍ (ينظر : التّبصرة ٤٩٥/١، المتّبع ٤٦٤/٢، ابن يعيش ٨٦/٣-٨٧، شرح التّسهيل ١٢٢/١، الارتشاف ٩١٣/٢، الهمع ١٩٩/١)، ثُمَّ وجدت الدّماميني يقول (تعليق الفرائد ٢٢/٢) في نحو : "قمتما" : « قيل : والضّمير هو التّاء والألف، والميم زائدة للتّقوية » مكتفيًا به .
وقد رأيت سيبويه ينصّ في كتابه على أنّ الضّمير هو التّاء وما زِيدَ عليها، قال في الكتاب (٦/٢) : « وأمّا الإضمار فنحو : هو ...، والتّاء الّتي في فعلتُ، وفعلتَ، وفعلتِ، وما زيد على التّاء نحو قولك : فعلتما، وفعلتم، وفعلتنّ »، ويقول في (٣٥١/٢) : « واعلم أنّه لا يقع "أنت" في موضع التّاء الّتي في فعلت، ولا "أنتما" في موضع "تما" الّتي في فعلتما ... » على أنّه يعود فيقرّر في الكتاب (٢٠١/٤) أنّ الميم لمجاوزة الواحد، وأنّ الألف تلحق بها للدّلالة على التّثنية، وأنّ الواو تلحقها للدّلالة على الجمع .

الفاعل، **وقَامَا** فالألف ضمير المثنّى المذكّر الغائب[١]، **وقَامُوا** فالواو ضمير جمع المذكّر الغائب، **وقُمْنَ** فالنُّون ضمير [جمع][٢] المؤنّث الغائب، ثُمَّ مَثَّل النّاظم[٣] بقوله : **نَحْوُ : صُمْتُمْ عَامَا** .

وَهَذِهِ كلّها ضَمائِرٌ مُتَّصِلَهْ .

..... **وَمِثْلُهَا الضَّمائِرُ الْمُنْفَصِلَهْ**

كـ: لَمْ يَقُمْ إلاَّ أَنَا، و لم يقم إلاّ **أَنْتُمْ**، **وغَيْرُ ذَيْنِ** المثالين **بِالْقِيَاسِ** عليهما **يُعْلَمُ**؛ فتقول : ما قام إلاّ نحن .. إلخ، وتقول : إنّما قام أنا، وإنّما قام نحن، إلى آخرها[٤].

وتقول في المضارع مع الاتّصال[٥]: أَضربُ ونضربُ[٦]، وأَقوم وتَقُوم[٧]، وكذا الباقي، وفي الانفصال : ما يضربُ إلاَّ أنا، وما

---

(١) يلحظ أنّ الشّارح تبعًا للنّاظم ـ وهو تابعٌ لأصله ـ لم يُمثّل لتثنية الغائبة، ومثاله : قامتا، وقد نبّه على سقطِه من الأصل الأزهريّ في شرحه (ص٥٥)، وتبعه الشّربينيّ في نور السّجيّة (رسالة) ص٢٣١-٢٣٢، بينما هو مثبتٌ في شرح الرّمليّ ص١٢٦، ولكنّ الشّارح لم ينقله .

(٢) تتمّةٌ لا بدّ منها .

(٣) للضّمير المتّصل الواقع فاعلاً، وهو التّاء .

(٤) شرح الرّمليّ ص١٢٦ .

(٥) الضّمير فيما سيأتي مستترٌ إلاّ أنّ الضّمير المستتر يعدّ من قبيل المتّصل . ينظر : شرح الرّضيّ ٤٠٨/٢، حاشية يس على التّصريح ٩٨/١ .

(٦) ز : "تضرب" .

(٧) في الأصل : « أو أقم ونقم » ساقطةٌ من المتن، وأُلحقت في الحاشية، وكتب تحتها "صحّ"، والمثبت من "ز" أصحّ حيث لا سبب لجزم الفعل ممّا يؤدّي إلى سقوط حرف العلّة لالتقاء السّاكنين .

يضربُ[١] إلاَّ أنت، إلخ[٢].

وفي الأمر ولا يكون إلاَّ متَّصلاً : اضربْ[٣]، اضربا، أو قمْ، قوما، إلى آخره[٢].

تنبيهٌ

اعلم[٤] أنَّ الأصل في الكلام تقديم الفعل، ثُمَّ يليه الفاعل، ثُمَّ المفعول[٥]، قال تعالى : ﴿ وَلاَ يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾[٦]، ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ

---

(١) في الأصل : « وما ضرب »، وهو سهو؛ لأنّ الحديث عن المضارع .

(٢) شرح الرّمليّ ص١٢٦ بزيادة أمثلة القيام، ويلحظ أنّ الشارح تارة يمثّل بها، وتارة لا كما في المضارع المنفصل .

(٣) ز : « إلا متّصلاً نحو : اضرب » .

(٤) ما سيأتي إلى نهاية الآيات نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٤٤ب .

(٥) يذكر النّحاة للفاعل سبعة أحكام، وقد أشار الشّارح إلى هذه الأحكام في هذا الباب والباب الّذي يليه، وهذه الأحكام هي :

١ ـ أنّه عمدةٌ، وسينصّ عليه الشّارح في باب نائب الفاعل ص٥٢٧؛ ـ فهو واجب الذّكر عند الجمهور ـ، وهو مفهوم كلامه ص٥١٢ .

٢ ـ أنّه واجب الرّفع . ينظر : ص٥١٢

٣ ـ وجوب تأخّره عن عامله . ينظر : ص٥١٢ .

٤ ـ جواز حذف عامله . ينظر : ص٥١٣ .

٥ ـ تجرّد عامله من علامة التّثنية والجمع . ينظر : ص٥١٦ .

٦ ـ ما سيذكره في هذه الفقرة، وهو أنّ الأصل في الفاعل أن يتّصل بفعله، وأن يتأخّر المفعول .

٧ ـ تأنيث عامله إن كان مؤنّثًا، وسيذكره في باب نائب الفاعل ص٥٢٧ .

ينظر في هذه الأحكام : أوضح المسالك ٢/٧٨-١١٦، التّصريح ٢/٢٤١-٣٠٣ "بحيري"، الهمع ١/٢٥٤-٢٦١ .

(٦) سورة الكهف من الآية ٤٩ .

مَثَلاً ﴾[١]، وما جاء على خلاف ذلك فعلى خلاف[٢] الأصل[٣]، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ﴾[٤]، ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰٓ إِبْرَاهِـۧمَ رَبُّهُ ﴾[٥]، ﴿ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ﴾[٦].

والألف في قول النّاظم : **يُجَرَّدَا، وأُسْنِدَا، وذُكِرَا، وقُسِّمَا** إطلاقيَّةٌ .

وقوله : **ظَاهِرًا وَمُضْمَرَا** منصوبان بنزع الخافض[٧]/ كما قدَّرته[٨]. [٥٠/

خاتمةٌ

أحوال الفاعل ثلاثةٌ :

فاعلٌ في اللَّفظ والمعنى معًا، كقولك : قامَ زيدٌ، وفاعلٌ في اللَّفظ مفعولٌ به في المعنى، كقولك : ماتَ عمرٌو، وانْصَرَف الدِّرهمُ[٩]، وذَهَبَ المثقالُ، وفاعلٌ في المعنى مفعولٌ به في اللَّفظ كقوله تعالى :

---

(١) سورة النّحل من الآية ٧٦ و١١٢ .

(٢) ز : « وما جاء على خلاف ذلك فخلاف » .

(٣) سيتكلّم الشّارح عن هذه المسألة بتفصيلٍ أكثر ص٦٦٤-٦٦٦، وينظر : أوضح المسالك ١٠٣/٢-١١٨، التّصريح ٢٨١/٢-٢٨٦، الهمع ٢٥٩/٢-٢٦٢ .

(٤) سورة البقرة من الآية ١٣٣ .

(٥) سورة البقرة من الآية ١٢٤ .

(٦) سورة الحديد من الآية ٢٠ .

(٧) يقول ابن الشّجريّ في الأمالي (٢٨٥/١) : « وحذف الجارّ ثُمَّ إيصال الفعل إلى المجرور به مِمّا كثر استعماله في القرآن والشّعر ... » وينظر : شرح التّسهيل ١٤٨/٢، التّصريح ٤٠٤/٢ "بحيري" .

(٨) ز : "قررته"، وينظر ص٥١٧ مع الحاشية (٤) .

(٩) ينظر في صحّة هذا الاستعمال : المصباح المنير ص٣٣٨ (صرف)، المعجم الوسيط ٥١٣/١ (صرف)، معجم الأخطاء الشّائعة ص ١٤٠ .

﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾[١]، فـ﴿ يُرِيدُ ﴾ فعلٌ مضارعٌ فاعله جدارٌ[٢]، وكان حقُّه الرَّفع[٣]، ولكنَّه منصوبٌ بـ﴿ وَجَدَا ﴾[٤].



(١) سورة الكهف من الآية ٧٧ .

(٢) أي : من جهة المعنى، وأمّا من جهة اللّفظ ففاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره "هو" يعود على ﴿ جِدَارًا ﴾ .

(٣) أي : لو تأخّر .

(٤) من قوله : « أحوال الفاعل » إلى هنا نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٤٤ب .
وتنظر تقسيمات أخر للفاعل في : كشف المشكل ١/٢٩٥-٢٩٧، التّهذيب الوسيط ص١٠٢-١٠٣ .

نائب الفاعل*

أي : هذا بابه، وهو المعبَّر عنه بمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله[١]، ويُسَمَّى الفعل مبنيًّا للمفعول، والفعل المجهول[٢].

١١٣- أَقِمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ الَّذِي حُذِفْ مَفْعُولَهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ عُرِفْ[٣]

١١٤- أَوْ مَصْدَراً أَوْ ظَرْفاً اوْ مَجْرُورَا إِن لَمْ تَجِدْ مَفْعُولَهُ الْمَذْكُورَا[٤]

---

* ز : « باب الفاعل »، وهو خطأٌ من النّاسخ ، ويحتمل أن تكون كلمة "نائب" قد سقطت سهواً.

وتسمية هذا الباب بـ"نائب الفاعل" من اصطلاح ابن هشام . ينظر : شرح الشّذور ص١٥٦، وهي اختصار لتسمية ابن مالكٍ له النّائب عن الفاعل . ينظر : التّسهيل ص٧٧، الارتشاف ١٣٢٥/٣ .

(١) الكافية ص٧٢، المتن ص١٥ .

وينظر في تسمية هذا الباب : مصطلحات النّحو الكوفيّ ص٦٣-٦٦، المدارس النّحويّة (السّامرّائيّ) ص١٢١ .

وذكر ابن هشامٍ في شرح الشّذور (ص١٥٦)، وشرح اللّمحة (٣٤٦/١)، والمغني (ص٨٧١) أنّ تسمية هذا الباب بـ« نائب الفاعل، أو النّائب عن الفاعل » أولى لعدّة أمور، وهي :

١ ـ طول التّسمية الأولى، وخفاؤها .

٢ ـ أنّ النّائب يكون مفعولاً، وغيره .

٣ ـ أنّ المنصوب في قولك : "أعطي زيدٌ دينارًا" يصدق عليه أنّه مفعولٌ للفعل الّذي لم يسمّ فاعله، وليس مقصودًا لهم في كونه نائب فاعل لاختصاصه بالمرفوع؛ فلعلّ الناظم عدل عن تسمية ابن آجُرُّوم لهذا، ولاشتهار تسمية الباب بنائب الفاعل .

(٢) شرح الرّمليّ ص١٢٨، ونصّه : « ويسمى الفعل مبنيًّا للمفعول، والفعل للمجهول » .

(٣) خالف النّاظم أصلَه فلم يحدّ "نائب الفاعل"، قال ابن آجُرُّوم : « وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله » والأولى أن يقول : الّذي لم يذكر معه فاعلٌ للفعل المتقدّم عليه .

وينظر في حدّ نائب الفاعل : الكافية ص٢٠٢، شرح الحدود النّحويّة ص١٤٧ .

(٤) هذا من زيادات النّاظم على أصله؛ فلم يتعرّض ابن آجُرُّوم لما ينوب عن الفاعل . ينظر : المتن ص١٥ .

١١٥- وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُنَا يُضَمْ ... وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ مُلْتَزَمْ

١١٦- فِي كُلِّ مَاضٍ وَهُوَ فِي الْمُضَارِعِ ... مُنفَتِحٌ كَـ: يُدَّعَى وَكَـ: ادُّعِي[1]

١١٧- وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي كَـ: بَاعَا ... مُنْكَسِرٌ وَهُوَ الَّذِي قَدْ شَاعَا[2]

١١٨- وَذَاكَ إِمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرُ[3] ... ثَانِيهِمَا كَـ: يُكْرَمُ الْمُبَشِّرُ[4]

١١٩- أَمَّا الضَّمِيرُ فَهْوَ نَحْوُ قَوْلِنَا: ... دُعِيتُ أُدْعَى مَا دُعِي إِلاَّ أَنَا[5]

كما يُرْفَعُ الفاعل وجوبًا فكذا يُرْفَع النَّائب له[6]، ويجوز[7] حذف الفاعل لغرضٍ من الأغراض[8]، كالعلم به نحو قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ

---

(١) ليس هذان المثالان من أمثلة ابن آجُرُّوم.

(٢) هذا من زيادات النّاظم؛ فلم يتعرّض ابن آجُرُّوم لهذا. ينظر: المتن ص ١٥.

(٣) خالف النّاظم أصله؛ فإنّ ابن آجُرُّوم يقول: «وهو على قسمين: ظاهرٌ ومضمرٌ». المتن ص ١٥.

(٤) اختصر النّاظم أصله؛ فإنّ ابن آجُرُّوم مثّل للماضي وللمضارع مع الظّاهر، والمثال المذكور ليس من أمثلته.

(٥) اختصر النّاظم أصله؛ فإنّ ابن آجُرُّوم يقول: «والمضمر اثنا عشر نحو قولك: ضُربت ...» إلخ، وزاد عليه ذكر المنفصل في قوله: «ما دُعِي إلاّ أنا».

(٦) المشهور التّعبير بـ"النّائب عنه"؛ لأنّ ناب إنّما يتعدّى بـ"عن". ينظر: اللّسان ٣١٨/١٤ (نوب)، القاموس المحيط ٢٣٣/١ (نوب).
ولا يتخرّج تعبير الشّارح على جعل اللّام بمعنى "عن" بناءً على ما نقل ابن الحاجب (الكافية ٢١٦)؛ لأنّه لا بُدَّ حينئذٍ أن تُسبَق بقولٍ، على أنّ هذا المعنى لِلاّم غير مسلّمٍ. ينظر: المغني ص٢٨٢.

(٧) ما سيأتي حتّى قوله: «اختلفت السّجعة» نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٢٨-١٢٩.
وينظر: ابن يعيش ٦٩/٧، شرح التّسهيل ١٢٥/٢، شرح القطر ص٣١٢-٣١٣، شرح اللّمحة البدريّة ٣٤٧/١.

(٨) يرى ابن هشام (المغني ص٨٥٣، وشرح اللّمحة ٣٤٧/١) أنّ البحث في هذه الأغراض من صناعة البيانيّ.

الإنسَـٰنُ مِن عَجَلٍ ﴾[١]، أو الجهل به نحو قولك : سُرِقَ المتاعُ، ورُوِيَ[٢] عن رسول الله ﷺ، إذا لم تعلم السَّارق والرَّاوي، أو تعظيمه نحو : أُصِيبَ كافرٌ[٣] ـ إذا كان المُصِيبُ له مسلمًا ـ فلم يُذْكر الفاعل لئلاَّ يُقْرَن العظيم مع الحقير، أو تحقيره كعكس هذا، أو الخوف منه نحو قولك : غُصِبَ مالٌ إذا غصبه/ ظالِمٌ يُخْشَى منه، أو الخوف عليه نحو [٥٠/ب
قولك : شُتِمَ الأميرُ، أو الإبهام نحو قولك : ضُرِبَ زيدٌ، وأنت تعلم الضَّارب، أو اختصار اللَّفظ الطَّويل[٤]، أو استقامة الوزن كقوله :

إنَّ الَّتِي سَلَبَتْ فُؤَادَكَ مَن لَّها ... خُلِقَتْ هَوَاكَ كَمَا خُلِقْتَ هَوًى لها[٥]

فإنَّه لو قال : خلقها الله هواك كما خَلَقك هوًى لها لانكسر الوزن .

أو توافق القوافي كقوله :

وَمَا الْمَالُ والأَهْلُونَ إلاَّ وَدَائِعٌ ... وَلاَ بُدَّ يومًا أَن تُرَدَّ الوَدَائِعُ[٦]

فإنَّه لو سَمَّى الفاعل لنصب "الودائع"، والرَّويُّ مرفوعٌ .

---

(١) سورة الأنبياء من الآية ٣٧ .

(٢) أي : وقولك : ورُوي، وقد خفي هذا على محقّق شرح الرّمليّ في الحاشية (٨) ص ١٢٩ فظنّه حديثًا .

(٣) ز : "الكافر"، وهو مخالفٌ لشرح الرّمليّ .

(٤) نحو : قيل كذا وكذا . ينظر : شرح المقدّمة المحسبة ٢/٣٧٠ .

(٥) البيت من الكامل، وهو لعروة بن أذينة في ديوانه ص٣٦٠، والرّواية فيه : « ملها .. جعلت هواك » .
والبيت من شواهد : شرح الرّمليّ ص١٢٩ .

(٦) البيت من الطّويل، وهو للبيد بن ربيعة العامريّ ـ رضي الله عنه ـ في ديوانه ص٨٩، وشرح الدّيوان ص١٧٠، والرّواية فيهما : « إلاّ وَدِيعَةً » .
وهو من شواهد : التّوطئة ص٢٢٩، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٦١٦، شفاء العليل ١/٤١٧، تعليق الفرائد ٤/٢٥١، شرح الرّمليّ ص١٢٩ .

أو توافق السَّجع كقولهم[١] : « مَن طابتْ سريرتُهُ حُمِدَتْ[٢] سِيرَتُهُ »؛ [٣-فإنّه لو قِيلَ : حَمِد النّاس سيرته-٣] اختلفت السَّجعة؛ فإذا حُذِفَ الفاعل لغرضٍ من هذه الأغراض فإنّك[٤] تُقِيمُ مقامه المفعول به[٥]، وتُعْطيه أحكامه فتُصيِّره مرفوعًا، وعمدةً، وواجب التّأخير عن الفعل، وتؤنّث له الفعل[٦] إن كان مؤنّثًا[٧].

فإن لم يكن في الكلام مفعولٌ به ناب الظّرف أو الجارُّ والمجرُور[٨]

---

(١) هو قولٌ لبعض الفصحاء . شرح التّسهيل ١٢٥/٢ .

(٢) في الأصل : "حسنت"، وما يأتي يدلّ على أنّ المراد "حمدت" .

(٣-٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) ما سيأتي حتى قوله : « أو المصدر » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٢٩ .

(٥) مذهب البصريّين أنّه لا يجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده، وأجاز ذلك الكوفيّون مطلقًا، واختاره ابن مالكٍ (التّسهيل ص٧٧) .

واختلف النّقل عن الأخفش فنُقِل عنه موافقة الكوفيّين، ونُقِل عنه أنه يقيّد ذلك بتأخّر المفعول به في اللّفظ .

ينظر : التّبيين ص٢٦٨، ابن يعيش ٧٤/٧، شرح التّسهيل ١٢٨/٢، شرح الرّضيّ ٢١٩/١-٢٢٠، الارتشاف ١٣٣٨/٣، المقاصد الشّافية ٤٢/١-٤٣، ائتلاف النّصرة ص٧٧، الهمع ٢٦٥/٢ .

(٦) ينظر ما سبق في الحاشية (٥) ص٥٢١ .

(٧) تابع الشّارح الرّمليّ في هذا الحكم، وليس على إطلاقه، وإنّما يجب تأنيث الفعل للفاعل المؤنّث ـ وكذا نائبه ـ في مسألتين، وهما :

١ ـ أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا متّصلاً بالفعل حقيقيّ التّأنيث غير واقعٍ بعد "نِعْم" و"بئس" نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ (سورة آل عمران من الآية ٣٥)، وشذّ قول بعضهم : « قال فلانة » حكاه سيبويه (الكتاب ٣٨/٢) .

٢ ـ أن يكون ضميرًا متّصلاً عائدًا على مؤنّثٍ حقيقيّ التّأنيث، نحو : هندٌ قامت أو تقوم، أو مجازيّة نحو : الشّمس طلعت أو تطلع . ينظر في تفصيل ذلك : أوضح المسالك ٩٥/٢-١٠٣ .

(٨) كذا عبّر ابن هشامٍ في شرح القطر ص٣١٥، وتبعه الرّمليّ فالشّارح، والصّحيح أنّ النّائب هو المجرور . ينظر : الارتشاف ١٣٣٦/٣-١٣٣٧، أوضح المسالك ١٢٢/٢ .

نحو : ﴿ ولَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾[١]، ﴿ وَجِاْيءَ بالنَّبِيِّـۧنَ ﴾[٢]، أو المصدر، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله : أَقِمْ أَيُّها النَّحْوِيُّ .

... مَقَامَ الْفَاعِلِ الَّذِي حُذِفْ مَفْعُولَهُ فِي[٣] كُلِّ مَا لَهُ عُرِفْ

أَوْ مَصْدَراً أَوْ ظَرْفاً اوْ مَجْرُورا إِنْ لَمْ تَجِدْ مَفْعُولَهُ الْمَذْكُورَا

ويشترط[٤] لإنابة[٥] الجارِّ والمجرور[٦] أن يكون تامًّا[٧] بأن يحسن السُّكوت عليه كالآيتين المتقدِّمتين .

ولإنابة المصدر أو الظَّرف شرطان :

أحدهما : أن يكون مختصًّا، أي : موصوفًا أو معهودًا، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ ﴾[٨]، وقولك : صِيمَ[٩]

⇦

وذهب ابن درستويه، والسّهيليّ، والرّنديّ إلى أنّ النّائب ليس المجرور، وإنّما هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل . ينظر : المصدران السّابقان، التّصريح ٢٨٧/١، الهمع ٢٦٧/٢-٢٦٨ .

(١) سورة الأعراف من الآية ١٤٩ .

(٢) سورة الزّمر من الآية ٦٩ .

(٣) ز : "وفي"، والواو مقحمة .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « واستخرج » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٣٠، وينظر : شرح القطر ص٣١٥-٣١٩ .

(٥) ز : "لنيابة" .

(٦) ينظر ما سبق في الحاشية (٨) ص٥٢٧ .

(٧) ز : « أن يكونا تامّين »، وهو خطأٌ .

(٨) سورة الحاقّة من الآية ١٣ .

ووجه الاستشهاد : وقوع ﴿ نَفْخَةٌ ﴾ نائب فاعل، وهو مصدرٌ مختصٌّ؛ لأنّه وُصِفَ بقوله : ﴿ وَاحِدَةٌ ﴾، وهو كذلك مصدرٌ متصرّفٌ .

(٩) في النّسختين : "صم" .

رمضانُ، وجُلِسَ أمامُ زيدٍ[١]؛ فلا يجوز نحو : ضُرِبَ ضَرْبٌ، ولا صِيمَ زَمَنٌ، ولا اعْتُكِفَ مكانٌ لعدم اختصاصها .

فإن قِيلَ : ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ، وصِيمَ زمنٌ طويلٌ، واعْتُكِفَ مكانٌ حسنٌ جاز؛ لحصول الاختصاص بالوصف[٢].

والثّاني : / أن يكون متصرِّفًا[٣]، لا ملازمًا للنّصب على الظّرفيَّة أو المصدريَّة؛ فلا يجوز : حُمِلَ إذ [٤-حُمِلَ زيدٌ-٤] على أنَّ "إذ" نائبةٌ عن الفاعل، ولا سبحانُ ا للهِ[٥] - بالضَّمِّ - على أنّه نائبٌ مناب فاعلِ فعله المقدَّر[٦] لعدم تصرُّفهما . [١/٥١أ]

وإذا حُذف الفاعل وأُقيم شيءٌ من الأمور المتقدِّمة مقامه وجب تغييرُ اللّفظ[٧]؛ فإن كان الفعل[٨] ماضيًا ضُمَّ أوّله لفظًا في صحيح

---

(١) ز : « واجلس إذ قام زيد »، وهو خطأٌ؛ لأنّ النّائب حينئذٍ ضميرٌ مستترٌ .

(٢) شرح القطر ص٣١٥ .

(٣) في الأصل : "منصرفًا" تصحيفٌ .

(٤-٤) ساقطٌ من الأصل .

(٥) لفظ الجلالة ساقطٌ من "ز" .

(٦) على أنّ تقديره : يُسَبَّحُ سبحانُ ا لله . ينظر : شرح القطر ص٣١٥ .

(٧) في شرح الرّمليّ ص١٣٠ : "الفعل"، وتصرّف الشّارح تصرّفٌ حسنٌ؛ لأنّه تجنّب التّكرار مع ما سيأتي .

(٨) الأفعال بالنّسبة لبنائها للمجهول ثلاثة أقسامٍ :

١ - قسمٌ يُبْنَى بلا خلافٍ، وهو كلّ فعلٍ متعدٍّ متصرِّفٍ .

٢ - قسمٌ لا يُبْنَى بلا خلافٍ، وهي الأفعال الّتي لا تتصرّف كـ: نِعْم، وبئس، وحبّذا، وليس، وفِعْلي التّعجّب، وعسى .

٣ - قسمٌ فيه خلاف، وهو كان وأخواتها، وهذا مبنيٌّ على تسمية اسمها فاعلاً، وهو تجوّزٌ (ينظر : ص٥٤٧-٥٤٨) .

وينظر في هذه المسألة : شرح الصّفّار ٨١١/٢، شرح الجمل ٥٣٥/١، الارتشاف ١٣٢٥/٣-١٣٢٨، المقاصد الشّافية ٧/١-٩، شرح الرّمليّ ص١٢٨ .

العين، وتقديرًا في معتلّها على لغتي[١] الكسر والإشمام[٢]، وكُسِرَ ما قبل آخره لفظًا في صحيح العين غير المضعَّف،وتقديرًا في معتلّها، وفي المضعَّف نحو : رُدَّ[٣]، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾[٤]، ﴿ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾[٥]، و﴿ زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ ﴾[٦]وتقول : ضُرِبَ، ودُحْرِجَ، واكْتُسِبَ، واسْتُخْرِجَ[٧]، وإلى هذا أشار النّاظم بقوله :

وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُنَا يُضَمّ ... وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ مُلْتَزَمْ

فِي كُلِّ مَاضٍ ....

وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوّله لفظًا، وفُتِحَ ما قبل آخره لفظًا في صحيح العين، وتقديرًا في معتلّها نحو : يُضْرَبُ، ويُدَحْرَجُ[٨]، وإليه أشار بقوله :

..... وَهْوَ فِي الْمُضَارِعِ ... مُنفَتِحٌ كَـ: يُدَّعَى وَكَـ: ادُّعِي

وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي كَـ: بَاعَا ....

وقال **مُنْكَسِرٌ** نحو : بِيعَ، وقِيلَ، أصله : قُولَ، وبُيِعَ، فاسْتُثْقِلَت الكسرة على حرف العلّة المتحرِّك ما قبلها فنُقِلت إليه بعد سلب حركته، وبقيت

---

(١) ز : « على معنى »، وهو تحريفٌ .

(٢) ينظر : ما سيأتي ص٥٣١ .

(٣) هذا مذهب البصريّين، وأجاز بعض الكوفيّين كسر أوّله ـ وهي لغة بني ضبّة، وبعض تميم ـ، ويجوز فيه الإشمام . الارتشاف ٣/١٣٤٤، أوضح المسالك ٢/١٣٦-١٣٧ .

(٤) سورة النّساء من الآية ٢٨ .

(٥) سورة البقرة من الآية ٢١٠، وسورة هود من الآية ٤٤ .

(٦) سورة الزّلزلة من الآية ١ .

(٧) يلحظ أنّ الشّارح لم يمثّل لمعتلّ العين؛ لأنّه سيتكلّم عنه بَعْدُ .

(٨) شرح الرّمليّ ص١٣١ .

ساكنةً بعد كَسْرِه[١].

وَهْوَ الَّذِي قَدْ شَاعَا أي : فهي[٢] اللُّغة الفصحى[٣]، ويجوز إشمام الكسر شيئًا من الضَّمِّ بأن تُهَيِّئَ شفتيك إلى جهة الواو و لم تنطق بها[٤]، وهي لغةٌ فصيحةٌ أيضًا[٥]، ويجوز إخلاص ضمِّ أوَّله فيجب قلب الألف واوًا سواءٌ أكانت الألف [منقلبةً][٦] عن واوٍ أو عن ياءٍ فتقول : بُوع، وقُول[٧]، وهي لغةٌ ضعيفةٌ[٨].

وتجرى هذه اللُّغات الثَّلاث في ثالث ما اعتلَّت عينه، وهو على وزن/ افتعل أو انفعل نحو : اختار وانقاد[٩]، وهمزته تابعةٌ لثالثه فمن [٥١/ب] كَسَرُه كَسَرَها، ومن أشَمَّه أشَمَّها، ومن ضمَّه ضمَّها[١٠].

---

(١) شرح الرّمليّ ص١٣١ بتصرّفٍ يسيرٍ، وبعده : « فإن كانت ياء بقيت نحو : جيء وبيع، وإن كانت واواً قلبت ياء لمجانسة الكسرة قبلها نحو : "قيل" »، ولا بدّ منه لبيان الإعلال؛ ففي عبارة الشّارح قصورٌ . وينظر : شرح الكافية الشّافية ٦٠٤/٢ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « ومن ضمّه ضمّها » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٣١ .

(٣) هي لغة أهل الحجاز قريش ومن جاورهم . الارتشاف ١٣٤١/٣، التّصريح ٢٩٤/١ .

(٤) ينظر في الإشمام : توضيح المقاصد ٢٥/٢، المقاصد الشّافية ٢١/١-٢٢، الفوائد الضّيائيّة ٢٧١/٢-٢٧٢، التّصريح ٢٩٤/١ .

(٥) هي لغة كثيرٍ من قيس وعامّة بني أسد . الارتشاف ١٣٤١/٣، التّصريح ٢٩٤/١ .

(٦) زيادةٌ يتّضح بها المعنى .

(٧) ز : "وقوله" تحريفٌ .

(٨) هي لغة فقعس ودُبير ـ وهما من فصحاء بني أسد ـ، وهي موجودةٌ في لغة هذيل، وغيرهم . ينظر : الارتشاف ١٣٤٢/٣، والتّصريح ٢٩٥/١ .

(٩) هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن عُذْرة إلى امتناع إخلاص الضّمّ . ينظر : الارتشاف ١٣٤٥/٣، أوضح المسالك ١٣٦/٢ .

(١٠) ينظر : توضيح المقاصد ٢٨/٢ .

تنبيهٌ

إذا[١] كان الفعل مُفْتَتَحًا[٢] بتاء زائدةٍ ضُمَّ ثانيه زيادةً على ما ذكره نحو : تُعُلِّمَ العلمُ، أو بهمزة وصلٍ ضُمَّ ثالثه زيادةً على ما ذكره[٣] ـ أيضًا ـ نحو : انْطُلِقَ .

وسكت عن فعل الأمر؛ لأنَّه لا يُبْنَى للمفعول لفساد الصِّيغة والمعنى[٤].

وقوله : **وَذَاكَ** أي : نائب الفاعل **إمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرٌ .: ثَانِيهِمَا** المظهر[٥] بمعنى الظّاهر **كَـ: يُكْرَمُ الْمُبَشِّرُ** بضمِّ أوَّله وفتح ما قبل آخره، وإعرابه : **يُكْرَمُ** فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ لما لم يسمَّ فاعله[٦]، **والْمُبَشِّرُ** نائبٌ عن الفاعل .

أَمَّا الضَّمِيرُ فَهْوَ نَحْوُ قَوْلِنَا : دُعِيتُ .....

فـ **دُعِيتُ** فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، والتَّاء[٧] المضمومة ضمير المتكلِّم

---

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « والمعنى » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٣٠ـ١٣١ .

(٢) ز : "منتفحًا" .

(٣) في الأصل : "ذكر"، والمثبت من "ز" موافقٌ لشرح الرّمليّ .

(٤) قال الشّاطبيّ في المقاصد الشّافية (١٣/١) : « والعرب إذا أرادت ترك الفاعل [في الأصل : المفعول] مع بقاء معنى الأمر أتت بالمضارع مقرونًا بلام الأمر، فتقول : لِيُضْرَبْ زيدٌ، لِيُفْعَلْ كذا وكذا » .

(٥) ز : "يعني" .

(٦) ينظر : شرح الأزهريّ ص٥٧ .

وقد نبّه ابن هشام في المغني (ص٨٧١) إلى أنّ الْمُعْرِب يقول : فعلٌ ماضٍ [أو مضارعٌ] لم يسم فاعله، ولا يقول : مبنيٌّ لما لم يسمّ فاعله؛ لطول ذلك وخفائه، وقد سبقت الإشارة إليه في الحاشية (١) ص٥٢٤ .

(٧) في الأصل : "الباء" تصحيفٌ .

وحده في موضع رفعٍ على أنَّها مفعولُ ما لم يسمَّ فاعله[١].

وأُدْعَى وَمَا دُعي إلاَّ أَنَا إلى آخر الضَّمائر المتَّصلة، والمنفصلة في باب الفاعل[٢].

تنبيهٌ

إذا كان الفعل مِمّا يتعدَّى لمفعولين فالاختيار إنابة[٣] الأوَّل، ونصب الثَّاني كـ: أُعْطِيَ[٤] زيدٌ درهمًا، وكُسِي العبدُ ثوبًا[٥]، [٦-ويجوز عكسه[٧] كـ: أُعْطِيَ زيدًا درهمٌ، وكُسِيَ العبدَ ثوبٌ-٦][٨].

وقوله : **بَاعًا**[٩]، **وشَاعًا** بالإشباع .

---

(١) شرح الرّمليّ ص١٣٢، وينظر : ما سبق في الحاشية (١) ص٥٢٤ .

(٢) شرح الرّمليّ ص١٣٢ بتصرّفٍ، ونصّه : « كما تقدّم في باب الفاعل » .

(٣) ز : "نيابة" .

(٤) ز : « كعطي يعطي » تحريفٌ .

(٥) ز : "الثّوب" .

(٦-٦) ساقطٌ من "ز" نتيجة انتقال نظر .

(٧) جواز إنابة المفعول الثّاني في باب "أعطى" إذا لم يُلْبِس كما في المثالين قول الجمهور، وفي المسألة أقوالٌ أخر، وهي :

١ ـ المنع مطلَقًا .

٢ ـ المنع إن لم يعتقد قلب الإعراب، فإن اعتقد القلب جاز .

٣ ـ المنع إن كان نكرةً والأوّل معرفةً .

٤ ـ أنّه يقبح إقامته إن كان نكرة والأوّل معرفةً .

ينظر : الارتشاف ١٣٢٨/٣-١٣٢٩، التّصريح ٢٩٢/١، الهمع ٢٦٣/٢ .

وفي مثل ذلك في باب "ظنّ" و"أعلم" أقوالٌ تنظر في المصادر السّابقة .

(٨) النّصّ السّابق منقولٌ عن شرح ملحة الإعراب ص١٦٤، والمشهور تقديم النّائب في المثالين . تنظر : المصادر السّابقة .

(٩) ز : "كباعا" .

المبتدأ والخبر

أي : هذا بابهما، وإنّما جعلهما في بابٍ لتلازمهما، وقدَّم عليهما الفاعل ونائبه؛ لأنَّ عاملهما لفظيٌّ، وهو أقوى من المعنويِّ[١] الّذي هو عاملٌ في المبتدأ[٢]، وكذا في الخبر على رأيٍ[٣].

١٢٠- **الْمُبْتَدا اسْمٌ رَفْعُهُ[٤] مُؤَبَّدُ ... عَنْ كُلِّ لَفْظٍ عَامِلٍ مُجَرَّدُ**

١٢١- **وَالْخَبَرُ اسْمٌ ذُو ارْتِفَاعٍ أُسْنِدَا ... مُطَابِقًا فِي لَفْظِهِ لِلْمُبْتَدَا[٥]**

١٢٢- **كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ[٦] ... وَقَوْلِنَا : الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ**

١٢٣- **وَمِثْلُهُ : الزَّيْدُونَ قَائِمُونَا ... وَمِنْهُ ـ أَيْضًا ـ قَائِمٌ أَخُونَا[٧]**

الْمُبْتَدا اسْمٌ صريحٌ كـ: زيدٌ في نحو : زيدٌ قائمٌ، أو مؤوَّلٌ[٨] في نحو :

---

(١) ينظر : شرح الشّذور ص١٥٥ .

(٢) هو الابتداء كما سيأتي ص٥٣٥ .

(٣) شرح الرّمليّ ص١٣٣، وينظر ما سيأتي في الحاشية (٦) ص٥٣٦ .

(٤) تابع النّاظم أصله في ذكر الرّفع في حدّ المبتدأ، والأولى عدم ذكره؛ لأنّه حكمٌ من أحكامه . ينظر : شرح الرّمليّ ص١٣٣ .

(٥) هذا من زيادات النّاظم على أصله؛ فلم يصرّح ابن آجُرُّوم بوجوب المطابقة، وإن كانت مفهومة من تمثيله (ينظر : المتن ص ١٧)، وقد أشار الشّارح إلى ذلك فيما سيأتي . ينظر : ص٥٣٦ .

(٦) مثّل له ابن آجُرُّوم بقوله : "زيدٌ قائمٌ" . المتن ص ١٧ .

(٧) هذا من زيادات النّاظم على أصله؛ فلم يعرض ابن آجُرُّوم لنحو : "قائمٌ أخونا" . ينظر : المتن ص ١٦-١٧ .

(٨) أهمل الشّارح النّوع الثّاني من نوعي المبتدأ، وهو الوصف الرّافع لمكتفًى به نحو : أقائم أخواك؟ (ينظر : أوضح المسالك ١/١٨٦-١٨٨)، وذلك أنّ المبتدأ نوعان :
١ ـ اسمٌ صريحٌ، أو بمنزلته .
٢ ـ وصفٌ رافعٌ ... (وينظر : شرح التّسهيل ١/٢٧٢) .
وكان على الشّارح أن يذكره خصوصًا أنّ الرّمليّ ذكره في شرحه ص١٣٣ .

﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[١] فإنّه[٢] مبتدأٌ مخبرٌ عنه بخبرٍ[٣]، رَفْعُهُ لفظًا أو تقديرًا أو محلاً بالابتداء[٤] مُؤَبَّدٌ[٥].

والابتداء اهتمامك بالشَّيءِ، وجعلك إيَّاه أوَّلاً لثانٍ، بحيث يكون الثَّاني خبرًا عنه[٦].

وقوله :

..... عَنْ كُلِّ لَفْظٍ عَامِلٍ مُجَرَّدُ

خرج[٧] به الفاعل، ونائبه، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، وكذا الخبر بناءً على الصَّحيح في عامله[٨].

وخرج بالاسم الفعل والحرف، وبالمرفوع المنصوب والمخفوض بغير زائدٍ أو شبهه[٩].

والْخَبَرُ الأصليُّ هو : اسْمٌ ذُو[١٠] ارْتِفَاعٍ بالمبتدأ على

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٨٤ .

(٢) أي : المصدر المؤول من أن والفعل في الآية السّابقة، أي : صومكم . ينظر : شرح الأزهريّ ص٥٩ .

(٣) شرح الرّمليّ ١٣٣ .

(٤) المصدر السّابق، وينظر : ما سيأتي في الحاشية (٦) ص٥٣٦ .

(٥) في الأصل : « أو مؤبد »، و"أو" مقحمةٌ .

(٦) شرح الأزهريّ ص٥٩، وشرح الرّمليّ ص١٣٣، وينظر : الأصول ٥٨/١، شرح التّسهيل ٢٦٩/١ .
وقيل : الابتداء التّجرّد من العوامل اللّفظيّة . ينظر : الهمع ٩/٢ .

(٧) في الأصل : "وخرج" الواو مقحمةٌ .

(٨) شرح الرّمليّ ص١٣٣، وينظر ما سيأتي في الحاشية (٦) ص٣٥٦ .

(٩) شرح الأزهريّ ص٥٨ .
أمّا المخفوض بالحرف الزّائد نحو : ﴿ هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ (سورة فاطر من الآية ٣)، والمخفوض بالحرف الشّبيه بالزّائد نحو : ربَّ رجلٍ عالمٍ أفادنا؛ فهو مبتدأٌ . ينظر : الارتشاف ١٠٨٠/٣، التّصريح ١٥٦/١، الهمع ٥/٢ .

(١٠) في الأصل : "ذوا" سهو ناسخٍ .

الصَّحيح[١] **أُسْنِدَا** إلى المبتدأ[٢].

..... **مُطَابقًا فِي لَفْظِهِ لِلْمُبْتَدَا**

[٣-كما يأتي في التَّمثيل-٣].

ويقال للمبتدأ : المسند إليه والمخبر عنه، ويُسَمَّى الخبر مسندًا وحكمًا[٤]، ثُمَّ مَثَّلَ للمبتدأ والخبر بقوله :

كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ .....

فـ **زَيْدٌ** مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، و**عَظِيمٌ** خبره، وهو مرفوعٌ بالمبتدأ على الصَّحيح من المذاهب السَّبعة[٥]، وهو مذهب سيبويهِ[٦].

---

(١) ينظر ما سيأتي في الحاشية (٦) .

(٢) شرح الرّمليّ ص١٣٤، وينظر : شرح الأزهريّ ص٥٨ .

(٣-٣) ساقطٌ من "ز"، وهي مستدركةٌ في نسخة الأصل .

(٤) شرح الرّمليّ ص١٣٤، وينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٤٠٠ .

(٥) توضيح المقاصد ١/٢٧٢ . وينظر ما سيأتي في الحاشية التّالية .

(٦) ينظر : الكتاب ٢/١٢٧، وشرح التّسهيل ١/٢٦٩-٢٧٠ .

والمذاهب السّبعة الّتي أشار إليها الشّارح هي :

١ ـ ما صحّحه الشّارح، وهو مذهب سيبويه ـ كما ذكر ـ، ومذهب جمهور البصريّين (الارتشاف ٣/١٠٨٥)، وصحّحه ابن مالكٍ (شرح التّسهيل ١/٢٧٠) .

٢ ـ أنّ المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء ـ وقد ذكره الشّارح ص٥٣٤ ـ، وهو مذهب الأخفش (ينظر : معاني القرآن له ١/٩)، والرّمّانيّ (الارتشاف ٣/١٠٨٥، والرّمّانيّ النّحويّ ص ٣٠٨ و٣١٦)، وكثيرٌ من النّحويّين البصريّين (ابن يعيش ١/٨٥) .

ونُسِبَ لابن السّرّاج (ينظر : التّبيين ص٢٢٩، اللّباب ١/١٢٨، الارتشاف ٣/١٠٨٥، الهمع ٢/٨، وغيرها)، والّذي في الأصول خلاف ذلك قال في ١/٥٨ : « وهما [أي : المبتدأ والخبر] مرفوعان أبدًا؛ فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفعٌ بهما » .

٣ ـ أنّ الخبر مرفوعٌ بالابتداء والمبتدأ، وهو مذهب المبرّد (المقتضب ٢/٤٩ و٤/١٢٦) على أنّه ذكر المذهب الأوّل (٤/١٢)، والزّجّاج (المساعد ١/٢٠٦، تعليق الفرائد ٢/١٧)، وابن السّرّاج (الأصول ١/٥٨) .

⇦

..... وَقَوْلَنَا : الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ

فـ الزَّيْدَانِ مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامة رفعه الألف، وقَائِمَانِ خبره، وهو مرفوعٌ، وعلامة رفعه الألف ـ أيضًا ـ[1] نيابةً عن الضَّمَّةِ .

وَمِثْلُهُ : الزَّيْدُونَ قَائِمُونَا .....

فـ الزَّيْدُونَ مرفوعٌ[2] بالابتداء، وعلامة رفعه الواو [3-نيابةً عن الضَّمَّةِ، وقَائِمُونَ خبره، وعلامة رفعه الواو-3] ـ أيضًا ـ نيابةً عن الضَّمَّةِ[4].

⇦

٤ ـ أنّ رافعهما هو خلوّهما من العوامل اللّفظيّة، وهو مذهب الجرميّ والسّيرافيّ (إصلاح الخلل ص١١٨، والارتشاف ١٠٨٥/٣)، وصحّحه ابن عصفور (شرح الجمل ٣٥٦ و٣٥٧) .

٥ ـ أنّ رافع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ، وهو رأي الأنباريّ (أسرار العربيّة ص٥٦)، وابن يعيش (شرح المفصّل ٨٥/١) .

٦ ـ أنّ كلاً منهما رفع الآخر، وهو مذهب الكوفيّين . ينظر : التّسهيل ص٤٤، وشرح التّسهيل ٢٧٢/١ .

٧ ـ أنّ المبتدأ مرفوع بالذّكر الّذي في الخبر فإن لم يكن ثَمَّ ذكرٌ ترافعا، وهو مذهبٌ للكوفيّين . الارتشاف ١٠٨٥/٣، وينظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٥٥/٢ و٤١٠ و١٨٠/٣، والتّبيين ص٢٢٥ .

وهناك مذاهب أخر في رافع المبتدأ والخبر تنظر في : التّبيين ص٢٢٥، وشرح الجمل ٣٥٥/١-٣٥٧ .

وينظر في هذه المسألة سوى ما سبق : الإنصاف ٤٤/١، شرح الرّضيّ ٢٢٧/١، ائتلاف النّصرة ص٣٠-٣١، الهمع ٧/٢-٩، نتائج التّحصيل ٩٤٨/٣-٩٥٤ .

(١) شرح الأزهريّ ص٥٩ .

(٢) ز : « فالزّيدون مبتدأ مرفوعٌ »، وقوله : « مبتدأ » غير موجودٍ في شرح الأزهريّ ص٥٩، والنّصّ منقولٌ عنه كما سيأتي .

(٣-٣) ساقطٌ من "ز" نتيجة انتقال نظرٍ .

(٤) شرح الأزهريّ ص٥٩ .

..... وَمِنْهُ ـ أَيْضاً ـ قائِمٌ أَخُونَا

وإعرابه يُعْلم ممَّا مَرَّ[1].

ونحو : الزُّيودُ[2] قيامٌ، وهندٌ قائمةٌ، والهندان قائمتان[3]، والهنداتُ قائماتٌ، والهنودُ قيامٌ[4]؛ فعُلِمَ من ذلك أنَّه لا بُدَّ من مطابقة الخبر

---

(١) هذا وَهَمٌ من الشّارح؛ فإعراب "قائم أخونا" يختلف عن إعراب "زيد عظيم الشان" (الّذي مرّ في ص٥٣٦)، والزّيدان قائمان، والزيدون قائمون (ص٥٣٧)؛ والصّحيح : أنّ إعرابه على النّحو التّالي :

قائمٌ : خبر مقدّم، وأخونا : مبتدأ، وهذا على مذهب البصريّين ومَن وافقهم؛ لأنّهم يشترطون للوصف الّذي يقع مبتدأ أن يعتمد على نفيٍ أو استفهامٍ، فإن لم يعتمد فإنّه يعرب خبرًا مقدَّمًا .

وجوَّز الكوفيّون والأخفش أن يُعْرَبَ "قائمٌ" مبتدأً، وإن لم يعتمد على نفيٍ أو استفهامٍ، وأن يُعْرَبَ ما بعده فاعلاً به، ووافقهم ابن مالكٍ في الألفيّة في قوله (ص١٣) .

..... وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ : فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

ونقل في شرح التّسهيل (٢٧٣/١) جوازه على قبحٍ عند سيبويه، وردَّ أبو حيّان عليه (في الارتشاف ١٠٨٣/٣) بأنّ هذه الدّعوى غير صحيحةٍ .

قلت : غاية ما هنالك أنّ سيبويه نقل إجازة ذلك على قبحٍ عن الخليل، ولم يصرّح بمذهبه . ينظر : الكتاب ١٢٧/٢، وينظر : شرح الجمل لابن خروفٍ ٤٠١/١ .

ينظر في هذه المسألة : الجمل ص٣٧-٣٨، ابن يعيش ٧٩/٦، شرح التّسهيل ٢٧٣/١-٢٧٤، شرح الكافية الشّافية ٣٣٢/١، الارتشاف ١٠٨٠/٣-١٠٨٣، أوضح المسالك ١٨٨/١-١٩٢ .

(٢) في النّسختين : "الهنود"، وغيّرتها إلى "الزّيود" لأمرين :

١ ـ أنّ الحديث عن المذكّر، ومثّناه، وجمعه بنوعيه تصحيحًا ـ كما سبق ـ، وتكسيرًا كما في هذا المثال .

٢ ـ أنّ النّصّ منقولٌ عن شرح الأزهريّ، والّذي فيه : "الزّيود" لا "الهنود"، كما أنّ التّمثيل بالهنود سيأتي .

(٣) ز : "قائمان" تحريفٌ .

(٤) شرح الأزهريّ ص٥٩ .

للمبتدأ في الإفراد والتّثنية والجمع[١] كما أفاده النّاظم، وهو كذلك[٢].

والألف في قوله : أُسْنِدَا إطلاقيَّةٌ، وقوله : مُجَرَّدُ بالرّفع [٣-صفةٌ لاسْم-٣].

[تقسيم المبتدأ من حيث الإظهار والإضمار]

١٢٤- وَالْمُبْتَدَا اسْمٌ ظَاهِرٌ كَمَا مَضَى ... أَوْ مُضْمَرٌ كَـ: أَنْتَ أَهْلٌ لِلْقَضَا[٤]/ [٥٢/ب]

١٢٥- وَلاَ يَجُوزُ الإِبْتِدَا بِمَا اتَّصَلْ ... مِنَ الضَّمِيرِ بَلْ بِكُلِّ مَا انْفَصَلْ[٥]

١٢٦- أَنَا وَنَحْنُ أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا ... أَنْتُنَّ أَنْتُمْ وَهْوَ وَهْيَ هُمْ هُمَا

١٢٧- وَهُنَّ أَيْضًا فَالْجَمِيعُ اثْنَا عَشَرْ ... وَقَدْ مَضَى مِنْهَا مِثَالٌ يُعْتَبَرْ[٦]

وَالْمُبْتَدَا اسْمٌ ظَاهِرٌ كَمَا مَضَى ... .

ذِكْرُه .

.... أَوْ مُضْمَرٌ[٧] كَـ: أَنْتَ أَهْلٌ لِلْقَضَا

---

(١) هذه هي العلّة في تعداد الأمثلة السّابقة .

(٢) ينظر : شرح الرّمليّ ص١٣٤ .

(٣-٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) لم يرد هذا المثال في المتن . ينظر ص ١٧ .

(٥) هذا من زيادات النّاظم على أصله؛ فلم ينصّ ابن آجُرُّوم على هذه القاعدة . ينظر : المتن ص ١٦-١٧ .

(٦) ط٩٨ : "معتبر" .

(٧) تابع النّاظم أصله في قصر هذا الحكم على المبتدأ، ولكنّ الخبر يشاركه فيه؛ فهو يقع ظاهرًا كما سبق في الأمثلة، ومضمرًا، نحو : أخوك أنا . ينظر : شرح الرّمليّ ص١٣٥ .

ولا يَجُوزُ الابْتِدا بمَا اتَّصَلْ مِنَ الضَّمير.....

بَلْ يجوز **بِكُلِّ مَا انْفَصَلْ** منه، وهي **أَنَا** للمتكلِّم وحده، **وَنَحْنُ** للمتكلِّم ومعه غيره، **وأَنْتَ** ـ بفتح التَّاء ـ للمفرد المخاطب، **وأَنْتِ** ـ بكسر التَّاء ـ للمفردة المخاطبة، **وأَنْتُمَا** للمثنَّى المخاطب مطلقًا، **وأَنْتُنَّ** ـ بتشديد النُّون ـ لجمع المؤنَّث المخاطب، **وأَنْتُمْ** لجمع المذكَّر المخاطب، **وَهوَ** للمفرد الغائب، **وَهِيَ** للمفردة الغائبة، **وهُمْ** لجمع المذكَّر الغائب، **وهُمَا** للمثنَّى الغائب مطلقًا، [**وَهُنَّ** لجمع المؤنَّث الغائب][1]؛ فالجميع اثنا عشر ضميرًا .

..... وَقَدْ مَضَى مِنْهَا مِثَالٌ يُعْتَبَرْ

وهو : **أَنْتَ أَهْلٌ لِلْقَضَا**، ومثله : أنا قائمٌ، ونحن قائمون، وما أشبه ذلك؛ فالمبتدأ في هذه الأمثلة وما بقي منها مضمرٌ، ومحلُّه الرَّفع[2].

والصَّحيح في أَنَا، وأَنْتَ، [وأَنْتما، وأَنْتم][3]، وأَنْتُنَّ أنَّ الضَّمير هو "أَنْ" فقط، وأنَّ اللَّواحق لها حروفٌ تدلّ على المعنى المراد[4].

---

(١) زيادةٌ يقتضيها السّياق، وهي واردةٌ في شرح الأزهريّ ص٥٩، وشرح الرّمليّ ص١٣٤، كما أن لفظ "وهن" واردٌ في النّظم مما يدلّ على سقوط هذه الجملة .

(٢) شرح الرّمليّ ص١٣٤، والنّصُّ في شرح الأزهريّ ص٥٩ .

(٣) زيادة يقتضيها السّياق، وهي موجودةٌ في المصدرين السّابقين .

(٤) شرح الأزهريّ ص٥٩-٦٠، وشرح الرّمليّ ص١٣٤ .
وما ذكره الشارح هو مذهب البصريّين (ينظر : الكتاب ١/٢٤٥ و٤/٢١٨ و٢٢٧و٢٢٨)، إلاّ أنّ الألف في "أنا" مزيدةٌ في الوقف لبيان حركة النّون (ينظر : المنصف ١/٩، اللّباب ١/٤٧٤-٤٧٥)، وليست دالّةً على معنًى كما يُفْهم من كلام الشّارح تبعًا للأزهريّ والرّمليّ .
وفي المسألة مذاهب أخر من أشهرها :
١ ـ مذهب الكوفيّين،وهو أنَّ الضّمير الكلمة بتمامها .
٢ ـ مذهب ابن كيسان، وهو أنَّ الضّمير في نحو : "أنت" وأخواتها هو التّاء .
ينظر في هذه المسألة : شرح الرّضيّ ١/٤١٧-٤١٨، الارتشاف ٢/٩٢٧ "رجب"، الهمع ١/٢٠٧-٢٠٨ .

[أنواع الخبر]

١٢٨- وَمُفْرَدًا وَغَيْرَهُ يَأْتِي الْخَبَرْ فَالأَوَّلُ اللَّفْظُ الَّذِي فِي النَّظْمِ مَرّ

١٢٩- وَغَيْرُهُ فِي أَرْبَعٍ مَحْصُورُ لاَ غَيْرُ وَهْيَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ

١٣٠- وَفَاعِلٌ مَعْ فِعْلِهِ الَّذِي صَدَرْ وَالْمُبْتَدا مَعْ مَالَهُ مِنَ الْخَبَرْ

١٣١- كَ: أَنْتَ عِنْدِي، وَالْفَتَى بِدَارِي وَابْنِي قَرَا وَذَا أَبُوهُ قَارِي[1]

الخبر من حيث هو قسمان :

مفردٌ وغير مفردٍ، والمراد بالمفرد ـ هنا ـ ما ليس جملةً، ولا شبهها، ولو مثنًى[2] أو مجموعًا، وأمّا في بابي الإعراب والنّعت [3-فيقابله المثنى والمجموع، وفي باب العلم فيقابله المركّب، وفي باب لا والنّداء-3] فيقابله المضاف وشبهه، وغير المفرد الجملة، وشبهها[4].

..... فَالأَوَّلُ اللَّفْظُ الَّذِي فِي النَّظْمِ مَرّ

وهو : زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ، والزَّيْدَانِ/ قَائِمَانِ، والزَّيْدُونَ قَائِمُونَ . [٥٣/أ]

وغَيْرَهُ أي : المفرد فِي أَرْبَعٍ[5] من الأشياء مَحْصُورٌ، شيئان في شبه الجملة، وشيئان فيها؛ فالشَّيئان في شبه الجملة الظَّرف والمجرور التّامّان، والشَّيئان في الجملة الفعل مع فاعله الظَّاهر أو المضمر[6] .

---

(١) ليست هذه أمثلة ابن آجُرُّوم . ينظر : المتن ص ١٧ .

(٢) في شرح الأزهريّ ص٦٠، وشرح الرّمليّ ص١٣٦ : « ولو كان مثنًى »، والشّارح حذف كان واسمها بعد لو، وذلك جائزٌ . ينظر : أوضح المسالك ٢٥٣/١ .

(٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) شرح الرّمليّ ص١٣٦، وينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٤٠٣/٢ .

(٥) كان الواجب تأنيث العدد كما قال ابن آجُرُّوم : « وغير المفرد أربعة أشياء » . المتن ص١٧ .

(٦) شرح الأزهريّ ص ٦٠، وشرح الرّمليّ ص١٣٦ .

وَالْمُبْتَدا مَعْ مَالَهُ مِنَ الْخَبَرْ .....

المفرد أو غيره؛ فالظّرف نحو قولك : **أَنْتَ عِنْدِي**، والجارّ والمجرور نحو قولك : **الْفَتَى بِدَارِي** .

والصّحيح أنّ الخبر متعلّقُ[1] الظّرف[2] والجارّ والمجرور لا هما، وأنّ تقديره كائنٌ أو مستقرٌّ لا كان أو استقرّ[3].

---

(١) ز : «الخبر هو متعلّق»، والضّمير "هو" غير موجود في شرح الأزهريّ ص٦٠، والنّصّ منقولٌ عنه كما سيأتي .

(٢) في الأصل : "بالظّرف"، وهو مخالفٌ لشرح الأزهريّ ص ٦٠، والنّصّ منقولٌ عنه كما سيأتي .

(٣) شرح الأزهريّ ص ٦٠-٦١ .

وقد اختلف في حقيقة الخبر إذا كان ما يلي المبتدأ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا على ثلاثة أقوال، وهي :

١ ـ أنّ الخبر هو الظّرف أو الجارّ والمجرور .

٢ ـ أنّ الخبر هو مجموع الظّرف أو الجارّ والمجرور مع المتعلّق .

٣ ـ أنّ الخبر متعلّقهما المحذوف، وهو مذهب الجمهور، واختاره ابن هشامٍ في أوضح المسالك (١/١٩٩-٢٠٠) .

وأما تقدير هذا المتعلّق فهو ممّا وقع فيه الخلاف؛ فالأكثرون على كون المتعلّق فعلاً، ينظر في قولهم والاحتجاج له : المقتصد ١/٢٧٥ـ٢٧٧، الإنصاف ١/٢٤٥، التّبيين ص٢٤٩، ابن يعيش ١/٩٠، شرح المقدّمة الكافية ٢/٣٦٢، شرح الرّضيّ ١/٢٤٥ .

وذهب عدد من النّحاة كابن السّرّاج (الأصول ١/٦٣)، وابن جنّي (اللّمع ص٧٤-٧٥)، والمجاشعيّ (شرح عيون الإعراب ص٨٧)، والحريريّ (شرح ملحة الإعراب ص١٤٩)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص٤٩، وشرح التّسهيل ١/٣١٧، وشرح الكافية الشّافية ١/٣٤٩)، وابن هشامٍ في (أوضح المسالك ١/٢٠٠) إلى تعلّقهما باسم الفاعل، وتقديره كائنٌ أو مستقرٌّ، وهو الّذي اختاره الشّارح .

وذهب ابن هشامٍ في المغني (ص٥٨٤) إلى أنّه لا يترجّح تقديره اسمًا ولا فعلاً، بل بحسب المعنى؛ فيقدّر كائنٌ أو مستقرٌّ أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال، ويُقدّر كان أو استقرّ إن أريد المُضيُّ . أمّا عند جهل المعنى فيُقدّر الوصف لصلاحيّته للأزمنة كلّها .

⇦

والفعل مع فاعله نحو قولك : **ابْنِي قَرَا**، [1-]وإعرابه : **ابْنِي** مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامة رفعه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على ما قبل الياء مَنَع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة المناسبة[-1]، **وابن**[٢] مضافٌ، والياء مضافٌ إليه، **وقَرَا** فعلٌ ماضٍ[٣]، وفاعله مستترٌ فيه تقديرُه "هو"، وجملة **قَرَا** من الفعل والفاعل في محلِّ رفعٍ خبر المبتدأ، والرَّابط بينهما الضَّمير المستتر في **قَرَا** .

..... **وَالْمُبْتَدا مَعْ [٤-مَالَهُ مِنَ-٤] الْخَبَرْ**[٥]

نحو قولك : **وَذَا أَبُوهُ قَارِي**؛ فـ: **ذَا** مبتدأٌ أوَّلُ، **وأَبُوهُ** مبتدأ ثان، **وقَارِي** خبر المبتدأ الثَّاني، وجملة المبتدأ الثَّاني وخبره في موضع رفعٍ خبرٌ للمبتدأ[٦] الأوَّل[٧].

وتقول : زيدٌ أبوه غلامُه منطلقٌ؛ ففيه ثلاثة مبتدآتٍ[٨]، و"منطلقٌ"

ينظر في هذه المسألة سوى ما تقدّم : المسائل العسكريّة ص١٠٥، اللّباب ١/١٣٩-١٤٠، البسيط ١/٥٤٧-٥٤٩، الارتشاف ٣/١١٢١، توضيح المقاصد ١/٢٨، المساعد ١/٢٣٥-٢٣٦، التّصريح ١/١٦٦، الهمع ٢/٢١-٢٢، شرح الأشمونيّ ١/٢٠١ .

(١-١) تأخّر ما بين الإحالتين في نسخة الأصل إلى ما بعد قوله : « والرّابط بينهما الضَّمير المستتر في قرا» .

(٢) ز : "وابني" .

(٣) وهو مبنيٌّ على الفتح المقدّر على الهمزة المنقلبة ألفًا للضّرورة . ينظر : غرر الدّرر ل٨٩أ .

(٤-٤) ساقطٌ من الأصل .

(٥) ز : "خبر"، وهو مخالف للنّظم . ينظر : ص٥٤١ .

(٦) ز : « خبر المبتدأ»، وهو مخالفٌ لشرح الرّمليّ .

(٧) شرح الرّمليّ ص ١٣٨، مع ملاحظة اختلاف المثال المعرب .

(٨) قال ابن السّرّاج في الأصول (١/٦٥) : « وقد يجوز أن يأتي مبتدأ بعد مبتدإٍ بعد

خبر الثَّالث[١]، والثَّالث وخبره خبر الثَّاني، والثَّاني وخبره خبر الأوَّل[٢].

تنبيهٌ

[٣]قد يتعدَّد الخبر نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۝ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٤].

خاتمةٌ

[٥]اعلم أنَّ ظرف المكان يقع خبرًا عن الأشخاص[٦]، وعن

⇦

مبتدأٍ، وأخبارٌ كثيرةٌ بعد مبتدإٍ؛ وهذه المبتدآت إذا كثّروها فإنّما هي شيءٌ قاسه النّحويّون ليتدرّب به المتعلّمونَ، ولا أعرف له في كلام العرب نظيرًا » .

(١) ز : « منطلق خبر المبتدأ الثّالث »، وقوله : "المبتدأ" غير موجودٍ في شرح الرّمليّ ص١٣٨، والنّصّ منقولٌ عنه .

(٢) شرح الرّمليّ ص ١٣٨، مع ملاحظة اختلاف المثال المعرب .

(٣) ما سيأتي نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص ١٤٣، وفيه : « وقد »، وينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٤٠٦-٤٠٧ .

وجواز تعدّد الخبر هو مذهب الجمهور، وذهب ابن عصفورٍ (في المقرّب ١/٨٦، وشرح الجمل ١/٣٥٩) إلى أنّ المبتدأ لا يقتضي أكثر من خبرٍ واحدٍ إلاّ بالعطف إلاّ أن يراد أنّ الخبر مجموع الكلمتين لا كلُّ واحدةٍ منهما على انفرادها نحو : الرّمّانُ حلوٌ حامضٌ، على أنّه أجاز في شرح الجمل (١/١٦٩) أن يكون للمبتدأ خبران .

ينظر في هذه المسألة : المحتسب ٢/٣٠٧، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص١٢٥، شرح الرّضيّ ١/٢٦٣-٢٦٥، الارتشاف ٣/١١٣٧، التّصريح ١/١٨٢، الهمع ٢/٥٣-٥٤ .

(٤) سورة البروج الآيات ١٤-١٦ .

(٥) ما سيأتي في هذا الخاتمة نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٣٨ .

(٦) نحو : زيدٌ خلفك .

الأحداث[١]، وظرف الزَّمان يقع خبرًا عن الأحداث[٢] دون الأشخاص نحو : زيدٌ اليومَ[٣]؛ فإن حصلت فائدةٌ جاز كأن يكون المبتدأ عامًّا والزَّمان خاصًّا نحو : نحن في شهر كذا .

وأمَّا قولهم : « اللَّيلةَ الهلالُ »[٤] فهو على حذف مضافٍ، والتَّقدير : اللَّيلةَ طلوعُ الهلال[٥] / . [٥٣/ب]



(١) نحو : الخيرُ أمامك، والأحداث جمع حدثٍ، « والحدث هو المصدر » . اللّمع ص٧٤ .

(٢) نحو : الصّومُ اليوم .

(٣) أي : يمتنع أن يقال : زيدٌ اليوم، وكان على الشّارح أن يصرِّح بالمنع، وعلّة المنع ما ذكره ابن السّرّاج في الأصول (٦٣/١) بقوله : « لأنّ ظروف الزّمان لا تتضمّن الجثث ...، وعلّة ذلك أنّك لو قلت : " زيدٌ اليوم" لم تكن فيه فائدةٌ؛ لأنّه لا يخلو أحدٌ من أهل عصرك من اليوم، إذ كان الزّمان لا يتضمّن واحدًا دون الآخر ... » .

(٤) ينظر : المقتضب ٢٧٤/٣، الأصول ٦٣/١، الإيضاح العضديّ ٩٢/١، اللّمع ص٧٥، شرح عيون الإعراب ص١٣٩ .

(٥) شرح الرّمليّ ص ١٣٨، وينظر : أوضح المسالك ٢٠١/١، التّصريح ١٦٧/١ .
والّذي ذكره الشّارح مذهب الجمهور، وذهب أبو الحسين بن عبد الوارث إلى أنّ قولهم : « اللّيلةَ الهلالُ » على ظاهره؛ لأنّ الهلال جرى مجرى الأحداث لكونه يظهر ثُمَّ يستتر ثُمَّ يظهر، وإليه ذهب ابن مالكٍ في التّسهيل (ص٤٩) .
ينظر : المقتصد ٢٩٠/١، شرح التّسهيل ٣١٩/١، الارتشاف ١١٢٣/٣، توضيح المقاصد ٢١٨/١ .

كان وأخواتها

أي : هذا بابها، وتُسَمَّى الأفعال النَّاقصة والنَّواسخ، وسُمِّيَت ناقصةً لنُقْصانها عن سائر الأفعال من [حيث][1] إنّها لا تدُلُّ على الحدث، ومن حيث[2] إنَّها لا تتمّ إلاّ بمرفوعها[3]، ونواسخ لأنَّها قد نسخت الحكم الثَّابت قبل دخولها[4].

١٣٢- ارْفَعْ بِـ"كَانَ" الْمُبْتَدا اسْماً والْخَبَرْ ... بِهَا انْصِبَنْ كَـ:كَانَ زَيْدٌ ذَا بَصَرْ[5]

١٣٣- كَذَاكَ أَضْحَى ظَلَّ بَاتَ أَمْسى ... وَهَكَذَا أَصْبَحَ صَارَ لَيْسَا[6]

---

(١) تتمّةٌ يستقيم بها السِّياق، ويدلُّ عليها تكرارها بَعْدُ .

(٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) هذه العبارة غير صحيحةٍ، وصوابها أن يُقال : لا تتمّ بمرفوعها أو لا تتم إلاّ بمنصوبها .

والشّارح ـ هنا ـ جمع بين القولين في تعليل تسمية "كان وأخواتها" نواقص، وهما :

١ ـ أنّها سمّيت بذلك لعدم دلالتها على الحدث، وكون هذه الأفعال لا تدلّ على الحدث ظاهر قول سيبويه (الكتاب ٢٦٤/١)، والمبرّد (المقتضب ٣٣/٣ و٩٧)، ومذهب ابن السّرّاج (الأصول ٨٢/١)، والجرجانيّ (المقتصد ٣٩٨/١ و٤٠١)، وابن برهان (شرح اللّمع ٤٩/١ و٦١)، والأنباريّ (أسرار العربيّة ص١٣٣-١٣٤)، والعكبريّ (اللّباب ١٦٤/١)، وابن يعيش (شرح المفصّل ٨٩/٧)، والشّلوبين (التّوطئة ص٢٢٤) .

٢ ـ أنّها سمّيت بذلك لكونها لا تكتفي بمرفوعها؛ وهو مذهب ابن مالكٍ، قال في التّسهيل (ص٥٢-٥٣) : « وتُسمَّى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوعٍ، لا لأنّها تدلّ على زمنٍ دون حدثٍ؛ فالأصحّ دلالتها عليهما إلاّ ليس » .

وهو مذهب الرّضيّ (شرح الكافية ١٨١/٤ و١٨٢)، وابن هشام (المغني ص٥٧٠)، وقد ردّ ابن مالكٍ القول الأوّل بعشرة أدلّةٍ . ينظر : شرح التّسهيل ٢٣٨/١-٢٤١ .

(٤) وهو حكم المبتدأ والخبر، وهو الرّفع .

(٥) ليس هذا المثال من أمثلة ابن آجُرُّوم . ينظر : المتن ص ١٨ .

(٦) ز : "ليس" .

١٣٤- فَتِئَ وَانْفَكَّ وَزَالَ مَعْ[١] بَرِحْ أَرْبَعُهَا[٢] مِن بَعْدِ نَفْيٍ تَتَّضِحْ

١٣٥- كَذَاكَ "دَامَ"[٣] بَعْدَ "مَا" الظَّرْفِيَّهْ وَهْيَ الَّتِي تَكُونُ مَصْدَرِيَّهْ[٤]

١٣٦- وَكُلُّ مَا صَرَّفْتَهُ مِمَّا سَبَقْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ غَيْرِهِ[٥] بِهِ الْتَحَقْ

١٣٧- كَـ:كُنْ صَدِيقاً لا تَكُن مُجَافِيَا وَانْظُرْ لِكَوْنِي مُصْبِحاً[٦] مُصَافِيَا[٧]

ارْفَعْ أَيُّها النَّحوِيُّ بِـ"كَانَ" الْمُبْتَدَا اسْماً[٨] لها حقيقةً، وفاعلاً[٩] لها

---

(١) سكّن النّاظم عين "مع" للضّرورة، وهو كذلك عند سيبويه (ينظر : الكتاب ٢٨٧/٣) إلاّ أنّ الكسائيّ حكى فيها السّكون، وهي لغة ربيعة وغَنْم - حيّ من تغلب -، وهم متّفقون على بنائها على السّكون إذا وليها متحرّكٌ، أمّا إذا وليها ساكنٌ فبعضهم يبنيها على السّكون، وبعضهم يبنيها على الفتح .

ينظر : المحكم ٥٥/١، شرح التّسهيل ٢٤١/٢، اللّسان ١١٤/١٣ (معع)، الارتشاف ١٤٥٧/٣، الجنى ص٣٠٥ .

(٢) ز : "رابعها" تحريفٌ .

(٣) خالف النّاظم أصله في ترتيب هذه الأفعال . ينظر : المتن ص ١٨ .

(٤) هذا من زيادات النّاظم؛ فلم يتكلّم ابن آجُرُّوم عن "ما" المصاحبة لـ"دام" . ينظر : المتن ص ١٨ .

(٥) ط٩٨ : "وغيره" .

(٦) هذا من زيادات النّاظم؛ فلم يأت ابن آجُرُّوم بما تصرّف من "كان" و"أصبح" في مثالٍ . ينظر : المتن ص ١٨ .

(٧) ط٩٨ : "موافيًا" .

(٨) هذا مذهب الجمهور، وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّ "اسم كان" باق على رفعه، وذهب الفرّاء إلى أنّه ارتفع لشبهه بالفاعل، أمّا الخبر فذهب الفرّاء إلى أنّه منتصبٌ لتشبيهه بالحال، وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّه منتصب على الحال .

ينظر : الإنصاف ٨٢١/٢، التّبيين ص٢٩٥، الارتشاف ١١٤٦/٣، التّصريح ١٨٤/١، الهمع ٦٤/٢ .

(٩) ينظر : الكتاب ٤٥/١ و٤٩، والمقتضب ٨٦/٣ و١٨٩ و٨٦/٤ .

واستعمال الأشهر أولى . ينظر : شرح التّسهيل ٣٣٧/١ .

مجازًا، **وَالْخَبَرْ**[١] **.: بِهَا انْصِبَنْ** ـ أيضًا ـ، أي : خبر المبتدأ، ويُسَمَّى خبرها حقيقةً، ومفعولها[٢] مجازًا[٣].

[٤]وهي لاتّصاف المخبَر عنه بالخبر في الماضي، إمّا مع الدّوام والاستمرار نحو : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[٥]، وإمّا مع الانقطاع[٦] كقولك : **كَانَ زَيْدٌ ذَا بَصَرْ** .

وهي على قسمين :

ناقصةٌ، وهي الّتي تفتقر إلى خبرٍ ـ كما تقدَّم ـ، وتامَّةٌ، وهي الّتي تكتفي بمرفوعها[٧]، وتكون بمعنى حَدَثَ أو وُجِدَ كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو[٨] عُسْرَةٍ ﴾[٩] أي : إن حَدَثَ أو وُجِدَ ذو عسرةٍ[١٠].

---

(١) ينظر ما سبق في الحاشية (٨) في الصَّفحة السّابقة .

(٢) ينظر ما سبق في الحاشية (٩) في الصَّفحة السّابقة .

(٣) شرح الرّمليّ ص ١٤٤، وينظر : شرح الشّذور ص١٧٥ .

(٤) ما سيأتي من شرح حتّى قوله : « وهو المدّة » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٤٥-١٤٧ .

(٥) سورة النّساء من الآية ٩٦، وسورة الفتح من الآية ١٤ .

(٦) في شرح الرّمليّ ص١٤٥ : « وقد تطلق ويراد بها الحال كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [سورة مريم من الآية ٢٩]، وتطلق ويراد بها الاستقبال كقوله تعالى : ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [سورة المعارج من الآية ٤] » .

(٧) لا يختصّ هذا الحكم بـ"كان" فجميع أخواتها تستعمل تامّةً إلاّ ثلاثة أفعال، وهي : ليس، وزال، وفتئ؛ فإنّها ألزمت النّقص (ينظر : أوضح المسالك ١/٢٤٧-٢٤٨، المساعد ١/٢٥٥)، والشّارح في هذا متابع للرّمليّ (تنظر : الحاشية ٤) .

(٨) في الأصل : "ذوا" .

(٩) سورة البقرة من الآية ٢٨٠ .

(١٠) لـ"كان" في حال التّمام معنيان آخران، وهما : غزل في قولهم : "كان الصّوفَ"، وكفل في قولهم : "كان الصّبيَّ"، وهي حينئذٍ بمعنى فعلٍ متعدٍّ، وهما من غريب اللّغات . ينظر : إصلاح الخلل ص١٥٥، شرح التّسهيل ١/٣٤٢ .

كَذَاكَ أَضْحَى وهي لاتّصاف المخبَر عنه بالخبر في الضُّحى نحو : أضحى زيدٌ غنيًّا، **وظَلَّ** ـ بالظّاء الْمُشالة[1] ـ وهي لاتّصاف المخبَر عنه بالخبر نهارًا نحو : ظلَّ بكرٌ معلّمًا، **وبَاتَ** وهي لاتّصاف الْمخبَر عنه بالخبر ليلاً نحو : بات عمرٌو ساهرًا، **وأَمْسى** وهي لاتّصاف المخبَر عنه بالخبر في المساء نحو : أمسى زيدٌ كريمًا، **وَهَكَذَا أَصْبَحَ** وهي لاتّصاف المخبَر عنه بالخبر في الصَّباح نحو : أصبح عمرٌو مسرورًا، **وصَارَ** [2-وهي-2] للتّحولُ[3] من صفةٍ إلى/ أُخرى نحو : صارَ الطِّينُ خزفًا، **ولَيْسَ** وهي [٥٤/أ] لنفي الحال عند الإطلاق نحو : ليس زيدٌ قائمًا؛ أي : إلى الآن، وعند التّقييد بزمنٍ على حسبه نحو : ليس بكرٌ قائمًا غدًا[4] .

وَمَا فَتِئَ ـ بكسر التّاء وفتحها ـ، **وما انْفَكَّ، وَما زَالَ، وما بَرِح** .

..... **أَرْبَعُهَا مِن بَعْدِ نَفْيٍ تَتَّضِحْ**

وهذه الأفعال الأربعة لملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما تقتضيه[5] الحال نحو : مافتئ بكرٌ محسنًا، وما انفكَّ زيدٌ فاضلاً، وما زال عمرٌو[6] أميرًا، وما برح يحيى عالمًا .

---

(١) أي : « المشال عليها الألف والنّقطة، فرْقًا بالأولى بينها وبين الضّاد المعجمة، وبالثّانية بينها وبين الطّاء المهملة » حاشية أبي النّجا ص٦٢ .

(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) ز : "للتحّويل"، والمثبت من الأصل موافقٌ لشرح الرّمليّ، والنّصّ منقولٌ عنه كما سبق في الحاشية (٤) ص٥٤٨ .

(٤) ينظر : شرح المقدّمة الكافية ٣/٩١٥، شرح الرّضيّ ٤/١٩٨-٩٩ .

(٥) ز : "يقتضيه"، وهو موافقٌ لشرح الرّمليّ، إلاّ أنّ الحال تذكّر وتؤنّث كما سيأتي ص٧٠٥ و٧٠٦ .

(٦) ز : "زيد"، والمثبت من الأصل موافقٌ لشرح الرّمليّ، والنّصّ منقولٌ عنه كما سبق .

وقد يُغْني معنى النَّفي عن لفظه نحو : ﴿ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[١].

كَذَاكَ[٢] "دَامَ"[٣] بَعْدَ "مَا" الظَّرْفِيَّهْ .....

وهي لبقاء الخبر واستمراره نحو : لا أكلِّمُكَ ما دامَ زيدٌ حاضرًا عِنْدَك، **وَهي** أي : "ما" الظَّرفيَّة **الَّتِي تَكُونُ مَصْدَرِيَّةً**، وسُمِّيَت مصدريَّةً لأنَّها تُقدَّر بالمصدر وهو الدَّوام، وظرفيَّة لأنَّها تُقدَّر بالظَّرفِ وهو المُدَّة .

وعُلِمَ من صنيع النَّاظم[٤] انقسام هذه الأفعال إلى : ما يعمل هذا العمل بلا شرطٍ، وهو[٥] ثمانيةٌ : كان، وليس، وما بينهما[٦]، وإلى ما يعمله[٧] بشرط تَقَدُّم نفيٍ أو شِبْهه ـ أي : نهيٍ أو دعاءٍ ـ، وهو[٥] أربعةٌ : زال، وانفكَّ، وفتئَ، وبَرِح، وإلى ما يعمله بشرط تقدُّم "ما" المصدريَّة الظَّرفيَّة، وهو دام[٨].

---

(١) سورة يوسف من الآية ٨٥ .

وجه الاستشهاد بها : إغناء معنى النفي المستفاد من سياق الآية عن اللّفظ به إذ الأصل : لا تفتأ .

(٢) ز : « كذلك كذاك »، والّذي يظهر أنّ "كذلك" مقحمةٌ .

(٣) لم يقتصر بعض النّحاة على هذه الأفعال فزادوا أفعالاً أخر (ينظر تفصيل ذلك في : الارتشاف ٣/١١٤٧-١١٤٨)، وسيشير الشّارح إلى ذلك (ينظر : ص٥٧٣)، وكان الأولى أن يتعرّض لذلك هنا خاصّة أنّ الرّمليّ ذكر عددًا منها في شرحه (ص١٤٧)، والنّصّ منقولٌ عنه كما سبق .

(٤) ز : « النّاظم رحمه الله » .

(٥) أي : هذا القسم .

(٦) وهو : أضحى، ظلّ، بات، أمسى، أصبح، صار . ينظر : النّظم ص٥٤٦ .

(٧) ز : "يعمل" .

(٨) شرح الرّمليّ ص ١٤٤، وينظر : أوضح المسالك ١/٢٢٧-٢٣٢ .

وقول النّاظم :

وَكُلُّ مَا[1] صَرَّفْتَه مِمَّا سَبَقْ .....

إلى آخره .

أشار به إلى أنّ ما تصرَّف منها كالمضارع، والأمر، والمصدر، والوصف يعمل عمل الماضي، فيرفع الاسم، وينصب الخبر[2].

وأفهم قوله : وَكُلُّ مَا[1] صَرَّفْتَه أنَّ منها متصرِّفًا وغير متصرِّفٍ، وهو كذلك، وكلُّها تتصرَّف إلا "ليس" و"دام"[3]؛ فإنّهما ملازمان للفظ[4] الماضي[5]، والّذي تصرَّف من "كان وأخواتها" ما أشار إليه بقوله :

---

(١) في النّسختين : "وكلما"، وهو خطأٌ صوابه ما تقدّم في النّظم (ص٥٤٦)، ولذا أثبتّه هنا، وذلك أنّ "ما" ـ هنا ـ موصولةٌ فيجب فصلها عن كلٍّ .

ينظر : أدب الكاتب ص٢٣٤، حدائق الآداب ص٥٦٣ .

(٢) شرح الرّمليّ ص ١٤٨ .

(٣) تبع الشّارحُ الرّمليّ في هذا الإطلاق (تنظر : الحاشية ٥)، وكذا فعل السّيوطيّ في جمع الجوامع (ينظر : الهمع ٢/٧٧)، وهو إطلاقٌ غير سديدٍ، وذلك أنّ أفعال هذا الباب من حيث التّصرُّف وعدمه ثلاثة أقسامٍ :

١ ـ ما لا يتصرّف بحالٍ، وهو "ليس" باتّفاقٍ، و"دام" عند الفرّاء وكثير من المتأخّرين، ومنهم ابن مالكٍ (التّسهيل ص٥٣)؛ فلا يستعملان إلاّ بلفظ الماضي .

٢ ـ ما يتصرّف تصرّفًا ناقصًا، وهو "زال" وأخواتها؛ فإنّه لا يستعمل منها أمرٌ ولا مصدرٌ، و"دام" عند البصريّين فإنّهم أثبتوا لها مضارعًا، وأثبت لها الصّبّان في حاشيته على الأشمونيّ (١/٢٣٠) مصدرًا .

٣ ـ ما يتصرّف تصرّفًا تامًّا، وهو الباقي من أفعال الباب .

ينظر في هذا التّقسيم : أوضح المسالك ١/٢٣٣ـ٢٣٤ .

(٤) في الأصل : "اللّفظ" .

(٥) شرح الرّمليّ ص١٤٨ .

كَـ: كُنْ صَدِيقـاً لا تكُـن مُجَافِيَـا وَانْظُرْ لِكَوْنِي مُصْبِحاً مُصَافِيَـا

فتقول في المضارع : يكـونُ زيـدٌ قائمـًا، وفي الأمـر : كُـن قائمـًا، و"يُصْبِحُ" في المضارع، و"أَصْبِحْ" في الأمـر، وفي عمـل المصـدر : كـون حاتمٍ / كريمًـا أمرٌ مشهورٌ، وفي عمـل الوصـف : زيـدٌ كـائنٌ أخـاك[1]، [٥٤/ب
ونحو ذلك .

تـنبيهٌ

[2]يجوز في هذا الباب توسُّط الخـبر بـين الاسـم والفعـل[3] نحـو قولـه تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[4]، وقول[5] الشّاعر[6]:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّـا وَعَنْهُـمُ فَلَيْـسَ سَـواءً عـالِمٌ وَجَهُـولُ[7]

---

(١) شرح الرّمليّ ص١٤٨-١٤٩ .

(٢) ما سيأتي إلى آخر الباب نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٥٠ .

(٣) هذا مذهب الجمهور، وحكى ابن درستويه خلافًا في توسّط خبر "ليس"، ونسب لـه ابن هشـام في أوضـح المسـالك (٢٣٧/١) أنّـه المخـالف، وهـذه النّسـبة مخالفـةٌ لنقـل المتقدّمين، ومنع ابن معطٍ (في الفصول الخمسون ص١٨١، والألفيّة ينظـر : شـرحها ٨٦٠/٢) تقديم خبر ما دام على اسمها، ونُسِب فيه إلى الوهم .
ينظر في هذه المسألة : ابن يعيـش ١١٤/٧، شـرح التّسـهيل ٣٤٩/١، شـرح الرّضـيّ ٢٠٠/٤، شـرح ألفيّـة ابـن معـطٍ ٨٦٠/٢ و٨٦٢-٨٦٣، الارتشـاف ١١٦٩/٣، أوضح المسالك ٢٣٧/١-٢٣٨، الهمع ٨٧/٢-٨٨، مقدّمة تحقيق الفصول الخمسـون ص٥٥-٦٠ .

(٤) سورة الرّوم من الآية ٤٧ .

(٥) ز : "كقول" .

(٦) في "ز" كتب أمامها : « وهو السّموأل بن عاديا اليهوديّ، من قصيـدةٍ لـه، وخَمّسـها الصفيُّ الحلّيُّ اهـ تقرير » . وتنظر : الحاشية التّالية .

(٧) البيت من الطّويل، وهو للسّموأل بن عاديا ـ على الأشهر ـ في ديوانه ص٩٢، وينظـر ⇦

وقوله :

لا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ[1]

ويُستثنى من ذلك ما إذا منع منه[2] مانعٌ[3] نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَآءً وتَصْدِيَةً ﴾[4].

⇦

في تخميس هذه القصيدة للحلّيّ : ديوان السّموأل ص٩٣ .

والقصيدة الّتي منها البيت مختلفٌ في نِسبتها، فقيل : للسّموأل، وقيل : للحلاّج عبد الملك بن عبد الرّحيم الحارثيّ .

ينظر : تخليص الشّواهد ص٢٣٧، السّموأل أخباره والشّعر المنسوب إليه ص١٥١-١٦٣ .

ووجه الاستشهاد به : توسّط خبر ليس - وهو سواءً - بينها وبين اسمها - وهو عالمٌ - جوازًا .

وهو من شواهد : شرح عمدة الحافظ ٢٠٤/١، شرح التّسهيل ٣٤٩/١، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص١٣٣، شرح التّحفة الورديّة ص١٧١، شرح القطر ص٢٢٤، تخليص الشّواهد ص٢٣٧، شرح ابن عقيل ٢٥٣/١، المساعد ٢٦١/١، شفاء العليل ٣١٤/١، شرح الآجُرُّوميّة للحلاويّ (رسالة) ٤٢٢/٢، الهمع ٨٧/٢، شرح الأشمونيّ ٢٣٢/١، شرح الرّمليّ ص ١٥٠ .

(١) البيت من البسيط، و لم أقف على قائله .

ووجه الاستشهاد به : توسّط خبر دام - وهو منغّصةً - بينها وبين اسمها - وهو لذّاته - جوازًا .

وهو من شواهد : شرح عمدة الحافظ ٢٠٤/١، شرح التّسهيل ٣٤٩/١، شرح الألفيّة لابن النّاظم ١٣٤، شرح التّحفة الورديّة ص١٧١، توضيح المقاصد ٢٩٨/١، شرح القطر ص٢٢٥، أوضح المسالك ٢٣٩/١، شرح ابن عقيل ٢٥٤/١، المساعد ٢٦١/١، شفاء العليل ٣١٣/١، شرح الآجُرُّوميّة للحلاويّ (رسالة) ٤٢٢/٢، التّصريح ٦٠٤/١، الهمع ٨٧/٢، شرح الأشمونيّ ٢٣٢/١، شرح الرّمليّ ص ١٥٠ .

(٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) كحصر الخبر - كما في الآية التّالية -، أو كخفاء إعرابهما نحو : كان موسى فتاك . التّصريح ١٨٨/١ .

(٤) سورة الأنفال من الآية ٣٥ .

ولَمّا فرغ من "كان وأخواتها" شرع في "إنّ وأخواتها" فقال :

إنّ وأخواتها

أي : هذا بابها .

١٣٨- تَنْصِبُ "إِنَّ" الْمُبْتَدَا اسْماً وَالْخَبَرْ ... تَرْفَعُهُ كَـ:إِنَّ زَيْداً ذُو نَظَرْ[١]

١٣٩- وَمِثْلُ إِنَّ أَنَّ لَيْتَ فِي الْعَمَلْ ... وَهكَذَا كَأَنَّ لكِنَّ لَعَلْ[٢]

١٤٠- وَأَكِّدُوا الْمَعْنَى بِإِنَّ أَنَّا ... وَلَيْتَ مِنْ أَلْفَاظِ مَنْ تَمَنَّى

١٤١- كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ فِي الْمُحَاكِي ... وَاسْتَعْمَلُوا لَكِنْ لِلاسْتِدْرَاكِ[٣]

١٤٢- وَلِتَرَجٍّ وَتَوَقُّعٍ[٤] لَعَلْ[٥] ... كَقَوْلِهِمْ : لَعَلَّ مَحْبُوبِي وَصَلْ[٦]

---

(١) ليس هذا من أمثلة ابن آجُرُّوم (ينظر : المتن ص١٨)، ولكنّ النّاظم أراد هنا أن يبيِّن عمل "إنَّ" المخالف لعمل "كان" فأتى بالمثال الّذي أورده في باب "كان" نفسه . ينظر : ص٥٣٦ .

(٢) خالف النّاظم أصله في ترتيب هذه الأحرف، وأسقط حرف العطف لضرورة النّظم، وأمّا تسكين لام لعلّ فهو إمّا للوقف أو لكون الرّويّ ساكنًا، وإمّا على أنّه جائزٌ على لغةٍ (ينظر: القاموس المحيط ١٣٩٣/٢ "لعل")، وقد استعمل التّسكين ابن مالكٍ في الألفيّة ص١٧ .

(٣) ط٩٩ : « في استدراكي » .

(٤) ز : "ولتوقع"، وعليه ينكسر البيت .

(٥) قد يظنّ أنّ قول النّاظم هذا خطأٌ؛ لأنّه من جعل القسم قسيمًا، وذلك أنّ "لعلّ" للتّوقّع، قال ابن هشام في أوضح المسالك (٣١٥/١) : « وعبّر عنه قوم بالتّرجّي في المحبوب ... أو الاشفاق في المكروه »؛ فَجَعْلُ لعلّ للتّرجّي والتّوقّع من جعل القسم - وهو التّرجّي - قسيمًا للتّوقّع .

والصّحيح أنّ النّاظم على صوابٍ؛ لأنّه في هذا متابعٌ لأصله، قال ابن آجُرُّوم (المتن ص١٨) : « ولعلّ للتّرجّي والتّوقّع »، وابن آجُرُّوم مصيبٌ، وذلك أنّه يريد بالتّوقّع هنا الاشفاق في المكروه نصّ عليه الرّمليّ في شرحه (ص١٥٥)، والتّعبير عن الاشفاق بالتّوقّع من اصطلاحات الأندلسيّين والمغاربة، قال أبو حيّان في الارتشاف (١٢٤٠/٣) : « ويعبِّر أصحابنا عن الإشفاق بالتّوقّع »، ولا مشاحّة في الاصطلاح .

(٦) ليس هذا من أمثلة ابن آجُرُّوم . ينظر : المتن ص ١٨ .

تَنْصِبُ إنَّ ـ بكسر الهمزة وتشديد النُّون ـ **المُبْتَدَا اسْمًا وَالخَبَرْ** ∴ **تَرْفَعُهُ** ويُسَمَّى خبرها خلافًا للكوفيِّين[١] في قولهم : إنَّ الخبر باقٍ على رفعه[٢]، ومثَّل لذلك النَّاظم بقوله : **كَـ:إِنَّ زَيْدًا ذُو**[٣] **نَظَرْ** وإعرابه : "**إِنَّ**" حرف توكيدٍ ينصب الاسم ويرفع الخبر، **وزيدًا** اسمها[٤]، **وذو** خبرها .

وَمِثْلُ إِنَّ المذكورة **أَنَّ** بفتح الهمزة وتشديد النُّون، فتقول : أعجبني أنَّ زيدًا منطلقٌ؛ فـ"أعجب" فعلٌ ماضٍ، والنُّون نون الوقاية، والياء مفعولٌ به، و"أنَّ" حرف توكيدٍ ونصبٍ، و"زيدًا" اسمها، و"منطلقٌ" خبرها / في تأويل مصدرٍ[٥]مرفوعٍ على أنَّه فاعل "يعجبني"، والتَّقدير : أعجبني انطلاقُ زيدٍ[٦]. [٥٥/أ]

والفرق بين "إنَّ" المكسورة و"أنَّ" المفتوحة أنَّ "إنَّ" المكسورة مع اسمها وخبرها في موضع الجملة، وأنَّ "أنَّ" المفتوحة مصدريَّةٌ في موضع[٧] المفرد؛ لأنَّها تُقَدَّر مع اسمها، وخبرها بمصدرٍ[٨]

---

(١) ينظر : الأصول ١/٢٣٠، مجالس العلماء ص ١٠١ (وفيه : أنّه مذهب الكسائيّ)، النّكت ١/٥١٢، الإنصاف ١/١٧٦، أسرار العربيّة ص١٥٠، التّبيين ص٣٣٣، ابن يعيش ١/١٠٢، الارتشاف ٣/١٢٣٧، ائتلاف النّصرة ص١٦٦-١٦٧ .

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٣٤ .

(٣) في الأصل : "ذوا" خطأٌ من النّاسخ .

(٤) في الأصل : "اسمًا" تحريفٌ .

(٥) ظاهره أنّ الخبر وحده هو الّذي يؤوّل بمصدرٍ، وليس كذلك، وسيأتي في كلامه أنّ الّذي يؤوّل به هو أن وما دخلت عليه . وينظر : المقتضب ٢/٣٤٠، الأصول ١/١٦١، المغني ص٦٠ .

(٦) شرح الرّمليّ ص ١٥٣ .

(٧) ز : "في مصدر" تحريفٌ .

(٨) يقدّر المصدر من لفظ الخبر إن كان مشتقًّا، وبلفظ الكون إن كان جامدًا . ينظر : ⇦

[يعرب][(١)] بحسب العامل، وأنّها لابدّ أن يطلبها[(٢)] عاملٌ[(٣)].

ومثل إنَّ ـ أيضًا[(٤)] ـ **لَيْتَ في الْعَمَلْ** تقول : ليت عمرًا[(٥)] عالمٌ، والإعراب لا يختلف، وإنّما تختلف معانيها لاختلاف ألفاظها[(٦)].

وَهكَذَا كَأَنَّ ـ بتشديد النُّون ـ تقول : كأنَّ زيدًا أسدٌ، **ولكِنَّ** ـ بتشديد النُّون أيضًا ـ تقول : زيدٌ بخيلٌ لكنَّهُ شجاعٌ، وهكذا **لَعَلَّ** تقول : لعلَّ بكرًا سالمٌ[(٧)].

واعلم أنَّ "لعلَّ" هي اللُّغة الفصحى، وبها جاء التَّنزيل، ويُقَال فيها "عَلَّ" بإسقاط اللاَّم الأُولى، و"لعنَّ" بنون بدل اللاَّم[(٨)] الثَّانية[(٩)]، و"عَنَّ"[(١٠)] بإسقاط الأولى ونونٍ بدل الثَّانية، و"لَغَنَّ" بغينٍ[(١١)] بدل العين[(١٢)]، ونونٍ

⇦

المغني ص٦٠ .

(١) زيادةٌ يستقيم بها السّياق، وهي غير موجودةٍ في شرح الرّمليّ .

(٢) ز : "أن يليها" تحريفٌ .

(٣) شرح الرّمليّ ص ١٥٣-١٥٤ .

(٤) ساقط من "ز" .

(٥) في الأصل : "عمروا" .

(٦) شرح الأزهريّ ص ٦٤، والمراد أنّ إعراب ما بعد "ليت" مثل إعراب ما بعد "إنّ" .

(٧) ز : "عالم" .

(٨) ساقطٌ من الأصل .

(٩) هذا رأي ابن جني (سرّ الصّناعة ٤٤٣/٢)، وحكم ابن الحاجب على هذا الإبدال بالضّعف (الشّافية ص١١٥)، وجعله لغةً قليلة في الإيضاح في شرح المفصّل (٤٠٦/٢)، بينما جعل ابن يعيش "لعلّ" و"لعنّ" لغتين لقلّة التصرّف في الحروف شرح المفصّل ٣٦/١٠ .

(١٠) في الأصل : "عنا" .

(١١) ز : "بنون" تحريفٌ .

(١٢) هذا رأي ابن جنّي (سرّ الصّناعة ٢٤٣/١)، وقيل : هما لغتان، قال المالقيّ في رصف المباني (ص٣٧٦) : « وهو أظهر لقلّة وجود الغين بدلاً من العين » . وينظر : الجنى ص٥٨٢ .

بدل اللاّم الثّانية، و"غَنَّ"[١] بإسقاط اللاّم الأُولى مع ذلك ـ أيضًا ـ، و"لأَنَّ" بهمزةٍ بدل العين ونونٍ بدل اللاّم الثّانية، و"أَنَّ"[٢] بهمزةٍ بدل العين ونونٍ بدل اللاّم الثّانية، و"رَعَنَّ" براءٍ بدل أوّله ونونٍ بدل آخره، و"رَغَنَّ" بغينٍ بدل العين مع ذلك أيضًا[٣].

تنبيهان

أحدهما : لشبه هذه الحروف بالأفعال في الاختصاص بالأسماء عملت، وعملت هذا العمل لأنَّ الفعل إذا عمل عملين كان أحدهما رفعًا والآخر نصبًا، وإنّما كان المرفوع خبرها لأنَّ معانيها مختلفةٌ[٤] فيه؛ فأشبه العمدة؛ فاستحقّ الرَّفع، ولزم من ذلك استحقاق الاسم للنّصب[٥].

---

(١) في الأصل : "عنّ"، ويبدو أنّ النّاسخ نسي إعجامها .

(٢) في الأصل : "وانا" .

(٣) ينظر في لغات "لعلّ" : سرّ الصّناعة ١/٢٤٣ و٢/٤٤٢-٤٤٣، المخصّص ١٣/٢٧٥، المفصّل ص٤٠١، الإنصاف ١/٢٢٤-٢٢٥، التّسهيل ص٦٦، شرح التّسهيل ٢/٤٦، الارتشاف ٣/١٢٨١-١٢٨٢، الجنى ص٥٨٢، القاموس المحيط ٢/١٣٩٣ (لعل)، الهمع ٢/١٥٣-١٥٤، إبدال الحروف ص٣١٣ .

(٤) ساقطٌ من الأصل .

(٥) هذا التّعليل قريبٌ من تعليل ابن عصفور (ينظر : شرح الجمل ١/٤٢٢-٤٢٤) . وللنّحاة في تعليل عمل هذه الأحرف عمل الأفعال، ووجه مشابهتها لها، وتقديم منصوبها أقوالٌ تنظر في : المقتضب ٤/١٠٨-١٠٩، الأصول ٢/٢٣٠، علل النّحو ص٢٣٥، الإنصاف ١/١٧٧-١٧٨، أسرار العربيّة ص١٤٨-١٥٠، اللّباب ١/٢٠٧-٢٠٩، ابن يعيش ١/١٠٢، شرح المقدّمة الكافية ٣/٩٦١، شرح المقدّمة الجزوليّة ٢/٧٨٣، شرح التّسهيل ٢/٨، شرح الرّضيّ ٤/٣٣٠-٣٣١ .

ثانيهما : من العرب[١] من[٢] ينصب بهذه الأحرف الجزأين معًا[٣]، وحَكَى ابن السِّيد[٤] وغيره[٥] أنّ ذلك لغةٌ[٦].

ثُمَّ أشار النّاظم إلى معانيها بقوله :

وَأَكَّدُوا الْمَعْنَى بِإِنَّ أَنَّا .....

---

(١) ز : "المعربين" تحريفٌ .

(٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) نصب الخبر مسموع في خبر إنّ، وكأنَّ، ولعلَّ، وكثر في خبر ليت، ولم يحفظ في خبر أنَّ، ولكنَّ . ينظر : الارتشاف ١٢٤٢/٣، وفيه : « ولم يحفظ في خبر إنَّ » تحريفٌ طباعيٌّ .

(٤) هو : عبد الله بن محمّد بن السِّيد ـ وهو في اللّغة الذّئب ـ البطليوسي، أبو محمّدٍ، إمامٌ في اللّغة والنّحو، من مصنّفاته : إصلاح الخلل الواقع في الجملِ (ط)، الحلل في شرح أبيات الجمل (ط)، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب (ط)، توفّي سنة ٥٢١هـ .
ينظر في ترجمته : إنباه الرّواة ١٤١/٢، إشارة التّعيين ص١٧٠، البلغة ص١٢٦، بغية الوعاة ٥٥/٢ .
وينظر فيما نسبه له الشّارح : شرح التّسهيل ١٠/٢، الجنى ص٣٩٤، المساعد ٣٠٨/١، شفاء العليل ٣٥٣/١، الهمع ١٥٦/٢ .
والّذي وقفت عليه أنّ ابن السِّيد نقل نصب خبر كأنّ في حاشيته على الكامل . ينظر : القرط على الكامل ص٥٨١، وينظر : خزانة الأدب ٢٣٩/١٠ فقد أورد البغداديّ نصّ كلامه أيضًا .

(٥) منهم : محمّد بن سلاّم الجمحيّ في طبقات فحول الشّعراء ٧٨/١ (وينظر : شرح الجمل ٤٢٤/١، الارتشاف ١٣٤٢/٣)، وابن الطّراوة . ينظر : الجنى ص٣٩٤، المساعد ٣٠٨/١، الهمع ١٥٦/٢، ابن الطّراوة النّحويّ ص١٧٢ .

(٦) توضيح المقاصد ٣٣٤/١ بتصرّفٍ .
ومن شواهد المسألة البيت المنسوب لعمر بن أبي ربيعة (شرح شواهد المغني ١٢٢/١)، وليس في ديوانه .

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللّيلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنّ حُرَّاسَنا أُسْدَا

وجمهور النّحاة يتأوّلون ما ورد بنصب الجزأين على أنّ الثّاني حالٌ، أو على إضمار فعلٍ، أو إضمار كان . ينظر : شرح التّسهيل ٩/٢ـ١٠، شرح الرّضيّ ٣٣٤/٤، الجنى ص٣٩٤، الهمع ١٥٦/٢ـ١٥٧ .

أي : هما لتوكيد[١] معنى الجملة وتحقيقه .

..... وَلَيْتَ مِنْ أَلْفَاظِ / مَنْ تَمَنَّى [٥٥/ب]

أي : هي[٢] مفيدةٌ للتّمنّي[٣]، ويكون في الممكن والمستحيل لا في الواجب[٤].

و :

كَأَنَّ[٥] لِلتَّشْبِيهِ فِي الْمُحَاكِي[٦] .....

ولا تكون للتّحقيق[٧]، ولا للتّقريب[٨]، ولا للظّنّ[٩]، وهي مركّبةٌ

---

(١) ز : "التّوكيد" .

(٢) ز : "وهي" .

(٣) هو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسرٌ . أوضح المسالك ٣١٥/١، وينظر : التّصريح ٢١٢/١-٢١٣ .

(٤) توضيح المقاصد ٣٣٤/١ .

وفي الارتشاف ١٢٤١/٣ : « وليت للتّمنّي، وتكون في المستحيل والممكن نحو : ليت الشّبابَ عائدٌ، وليت زيدًا قادمٌ، ... ولا تكون في الواجب لا تقول : ليت غدًا يجيء » .

(٥) في النّسختين : "كان" .

(٦) أي : المماثل في الصفة، أي : أنّها لتشبيه الشّيء بما يحاكيه في أمرٍ ما . ينظر : شرح برهان الدّين ل٧٦ب .

(٧) قال بإثباته الكوفيّون والزّجّاجيّ (ينظر : الارتشاف ١٢٣٨/٣، الجنى ص٥٧١، المغني ص٢٥٣)، وأنشدوا عليه قول الحارث بن خالد المخزوميّ (ديوانه ص٩٣) :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

وخُرّج على جعل الكاف من كأنَّ في هذا الموضع كاف التّعليل المرادفة للّام (شرح التّسهيل ٧/٢)، وقيل غير ذلك . ينظر : المصادر السّابقة، والهمع ١٥٠/٢ .

(٨) قال بإثباته الكوفيّون (ينظر : الارتشاف ١٢٣٩/٣، الجنى ص٥٧٣، المغني ص٢٥٤)، وذلك في نحو : "كأنّك بالشّتاء مقبلٌ"، وحمله ابن الأنباريّ على الظّنّ . الارتشاف .

(٩) ويعبّر عنه بالشّك، وقال بإثباته الكوفيّون (ينظر : الارتشاف ١٢٣٨/٣)، والزّجّاج (شرح الرّضيّ ٣٣١/٤، وجواهر الأدب ص٣٩٩)، والزّجّاجيّ (حروف المعاني ص٢٨-٢٩)، وابن السّيّد (الحلل شرح أبيات الجمل ص٤٩)، وابن الطّراوة (شرح الجمل ٤٤٨/١، الارتشاف، ابن الطّراوة النّحويّ ص١٣٤)، وابن هشام (القطر ⇦

من كاف التّشبيه وأنّ[١]، و[٢]قيل[٣]: بسيطةٌ[٤].

..... وَاسْتَعْمَلُوا لَكِنْ للاسْتِدْراكِ

والتّوكيد[٥]، وليست مركّبةً على الأصحّ[٦]، ومعنى الاستدراك : تعقيب

وشرحه ص٢٥٠ و٢٥١) .

قال ابن السّيد في الحلل (ص٤٩) : « وأمّا إذا كان خبرها [أي : كأنّ] فعلاً أو ظرفًا أو مجرورًا أو صفةً من صفات أسمائها فإنّه يدخلها حينئذٍ معنى الظّنّ والحُسْبان كقولك : كأنّ زيدًا قائمٌ ... فلست تشبّه زيدًا بشيء هاهنا إنّما تظنّ أنّه قائمٌ »، وقد استصوب هذا الرّأي بعض الباحثين (ينظر : مقدّمة الحلل ص٣٥-٣٦، وابن الطّراوة النّحويّ ص١٣٤)، والمانعون يقولون : « إنّ الشّيء يُشَبَّه في حالة ما به في حالة أُخرى؛ فكأنّك شبّهت زيدًا وهو غير قائمٍ به قائمًا، أو التّقدير : كأنّ هيئة زيدٍ هيئة قائمٍ » . الهمع ١٥١/٢ .

(١) هذا مذهب الخليل (ينظر : الكتاب ١٥١/٣)، وسيبويه (الكتاب ١٧١/٢)، وجمهور البصريّين والفرّاء (الارتشاف ١٢٣٨/٣)، والزّمخشريّ (المفصّل ص٣٩٨)، والعكبريّ (اللّباب ٢٠٥/١)، وابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٦/٢)، وابن هشامٍ (أوضح المسالك ٣١٥/١) .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) هذا مذهب بعض البصريّين (الارتشاف ١٣٢٨/٣)، وهو اختيار ابن الحاجب (شرح المقدّمة الكافية ٩٧٤/٣، والإيضاح في شرح المفصّل ١٩٧/١)، والمالقيّ (رصف المبانيّ ص٢٠٩)، ومال إليه ابن هشامٍ (المغني ص٢٥٣) .

(٤) توضيح المقاصد ٣٣٥/١ بتصرّفٍ .

(٥) أوضح المسالك ٣١٤/١ .

وفي معنى "لكن" ثلاثة أقوال :

أحدها : وهو المشهور أنّه واحدٌ وهو الاستدراك، وعليه النّاظم .

ثانيها : أنّها ترد تارةً للاستدراك وتارةً للتّوكيد، وعليه الشّارح .

ثالثها : أنّها للتّوكيد دائمًا مثل "إنّ"، ويصحب التّوكيد معنى الاستدراك .

حكى هذه الأقوال ابن هشامٍ في المغني (ص٣٨٣-٣٨٤)، وينظر : الهمع ١٤٩/٢-١٥٠ .

(٦) توضيح المقاصد ٣٣٤/١ .

الكلام برفع ما يُتوهَّم ثُبوته أو نفيه[١]؛ فلا بُدَّ أن يتقدَّمها كلامٌ يُسْتَدْرَكُ عليه، ويكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها تقول : "زيدٌ عالِمٌ" فيُتَوهَّمُ من ذلك أنّه صالحٌ؛ فتقول : لكنّه فاسقٌ، ومثال التّوكيد : لو جاءني أكرمته ولكنّه لم يجيء[٢]، واستعملوا

وعدم التّركيب هو مذهب البصريّين، وذهب الفرّاء (معاني القرآن ٤٦٥/١) إلى أنّها مركّبةٌ من اللاّم والكاف وإنّ، وهذا هو الصّحيح في مذهبه، ونسبه العكبريّ في التّبيين (ص٣٥٧)، وابن يعيش في شرح المفصّل (٧٩/٨)، والمراديّ في الجنى (ص٦١٧-٦١٨) إلى الكوفيّين، واستحسن ابن يعيش التّركيب لعدم هذا البناء، وعدم النّظير .

أمّا ما نسبه أبو حيّان في الارتشاف (١٢٣٨/٣) إلى الفرّاء أنّه يقول : إنّ أصلها "لكن وأنَّ" فهو مخالفٌ لما في المعاني ٤٦٥/١ ـ ولم ينبّه عليه محقّقه الدّكتور : رجب مع إحالته إلى المعاني ـ، وتابعه المراديّ في الجنى (ص٦١٧)، وابن هشامٍ في المغني (ص٣٨٤)، والسّيوطي (الهمع ١٥٠/٢) .

وذكر الأنباريّ في الإنصاف (٢٠٩/١)، والعكبريّ في اللّباب (٢٠٩/١) أنّ مذهب الكوفيّين في "لكن" أنّها "إن" زيدت عليها لا والكاف .

ونقل العكبريّ في المتّبع (٢٨١/١) أنّ مذهب الكوفيّين في " لكن" أنّها مركّبة من "لا وكأن" .

فإن كان مرادهما الكوفيّين عمومًا ـ ومنهم الفرّاء ـ فليس هذا مذهبه في المعاني، وإن كانا يعنيان غيره فالواجب عليهما استثناؤه .

وقد نقل أبو حيّان في الارتشاف (١٢٣٨/٣) : « عن الكوفيّين أنّها مركّبةٌ من لا وأن والكاف زائدة والهمزة محذوفة، وقيل : مؤلّفة من لا وكأن، والكاف للتّشبيه، وأنّ على أصلها ... »، وإليه « ذهب السّهيلي » (ينظر : نتائج الفكر ص٢٥٥)، وهذان النّقلان هما نقل صاحب الإنصاف (السّابق)، والعكبريّ في المتّبع (السّابق)، إلاّ أنّه يختلف عنهما في أنّه قد بيّن رأي الفرّاء، ونسب هذين إلى الكوفيّين .

(١) ينظر : حاشية يس على التّصريح ٢١١/١ ففيها مناقشةٌ لقولهم : « أو نفيه » .

(٢) شرح الرّمليّ ص ١٥٤، وينظر : أوضح المسالك ٣١٥/١، التّصريح ٢١١/١ .

.... لِـتَرَجٍّ وَتَوَقُّـعٍ[١] لَعَـل كَقَوْلِهِمْ : لَعَلَّ مَحْبُوبِي وَصَلْ

فهي تفيد التَّرجّي في المحبوب، والإشفاق في المكروه[٢]، ولا يكون إلاَّ في الممكن[٣]، ولا تكون للتَّعليل خلافًا للأخفش[٤] حيث أثبته[٥] نحو[٦] : أَفْرِغْ عملك لعلَّنا نتغدَّى[٧]، وجعل منه ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾[٨]، ولا تكون للاستفهام[٩]، ولا للشَّكِّ[١٠] عند البصريِّين[١١]، وجعل الكوفيُّون من

---

(١) ز : « للتّرجّي وللتّوقّع » وعليه ينكسر وزن البيت .

(٢) أوضح المسالك ١/٣١٥، وينظر : ما سبق في الحاشية (٥) ص٥٥٤ .

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٣٤، قال أبو حيّان في الارتشاف (٣/١٢٤٠) : « ولا تدخل لعلّ إلاّ على الممكن، لا يقال : لعلّ الشّباب يعود »، وينظر : المغني ص٣٧٩ .

(٤) قال في معاني القرآن (٢/٤٤٥) : « وقال : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾ [سورة طه من الآية ٤٤] نحو قول الرّجل لصاحبه : افْرَغْ لَعلّنا نتغدَّى، والمعنى لنتغدَّى، وحتّى نتغدّى، وتقول للرّجل : اعمل عملك لعلّك تأخذ أجرك، أي : لتأخذه » .
وينظر في نسبة هذا الرّأي له : شرح التّسهيل ٢/٧-٨، شرح عمدة الحافظ ١/٢٢١، الارتشاف ٣/١٢٤٠، الجنى ص ٥٨٠، أوضح المسالك ١/٣١٦، الهمع ٢/١٥٢ .

(٥) وكذا أثبته الكسائيّ (الارتشاف ٣/١٢٤٠، الجنى ص ٥٨٠، المغني ص٣٧٩، الهمع ٢/١٥٢)، وابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٢/٧، شرح عمدة الحافظ ١/٢٢١) .

(٦) المثال التّالي ذكره ابن هشام في أوضح المسالك (١/٣١٦) بهذه الصّيغة، وهو مقارنةً بنصّ الأخفش السّابق مركّبٌ من المثالين المذكورين فيه .

(٧) ز : « لعلّك تقتدى » تحريفٌ .

(٨) سورة طه من الآية ٤٤ .
والجمهور يحملون الآية على التّرجّي، ويصرفونه للمخاطبين . ينظر : البحر المحيط ٦/٢٣٠، الجنى ص ٥٨٠، المغني ص٣٧٩ .

(٩) أثبته الكوفيّون (ينظر : الأزهية ص٢١٨، الارتشاف ٣/١٢٤٠، الجنى ص٥٨٠، المغني ص٣٧٩، الهمع ٢/١٥٣)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص٦١، وشرحه ٢/٨) .

(١٠) أثبته الفرّاء والطّوال (ينظر : الارتشاف ـ السّابق ـ، الجنى ـ السّابق ـ)، وأكثر الكوفيّين (ينظر : الهمع ـ السّابق ـ) .

(١١) توضيح المقاصد ١/٣٣٤ . وقال أبو حيّان (في الارتشاف ـ السّابق ـ) : « وكلّ هذا

⇦

كونها للاستفهام[١]: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴾[٢]، وليست[٣] مركّبةً على الأصحّ[٤].

خاتمةٌ

يجب التّرتيب بحسب الوضع الأصليّ، وهو استحقاق المبتدأ للتّقديم فتأتي بالاسم ثُمَّ الخبر، فتقول : إنّ زيدًا قائمٌ ـ مثلاً ـ لضعف هذه الأحرف[٥]، إلاّ[٦] الخبر الظّرف والخبر المجرور[٧]؛ فإنّه لا يجب فيهما

خطأٌ عند البصريّين»، وعلّة ذلك أنّهم أرجعوا هذه المعاني إلى التّرجّي والإشفاق . ينظر : الهمع (السّابق) .

(١) ينظر : أوضح المسالك ٣١٦/١ .
والجمهور يحملون الآية على التّرجّي . ينظر : الجنى ص ٥٨٠ .

(٢) سورة عبس الآية ٣ .

(٣) في الأصل : "ليت" .

(٤) توضيح المقاصد ٣٣٤/١ .
ومعنى كون "لعل" غير مركّبة أنّ اللاّم الأولى أصليّةٌ، وهو مذهب الكوفيّين (ينظر : الإنصاف ٢١٨/١، التّبيين ص٣٥٩)، وهو اختيار الأنباريّ (الإنصاف ٢٢٤/١)، والعكبريّ (اللّباب ٢٠٦/١، وينظر : التّبيين ص٣٦١)، وأبي حيّان (الارتشاف ١٢٨١/٣) .
ومذهب البصريّين أنّ اللاّم الأولى زائدةٌ (ينظر : الكتاب ٣٣٢/٣، والمقتضب ٧٣/٣)، وهو اختيار أبي عليٍّ الفارسيّ (شرح الأبيات المشكلة ص٩٢)، وابن جنّي (سرّ الصّناعة ٤٠٦/١)، وبناءً عليه تكون "لعلّ" مركّبةً من اللاّم الزّائدة وعلّ، ونقل الزّجّاجيّ في اللاّمات (ص١٣٥) إجماع النّحويّين على ذلك، ولعلّه يعني البصريّين .
وينظر في هذه المسألة أيضًا : ابن يعيش ٨٧/٨ـ٨٨، شرح الجمل ٤٤٨/١، شرح الرّضيّ ٣٧٤/٤، رصف المباني ص٢٤٩ـ٢٥٠، الجنى ص ٥٧٩، الهمع ١٥٣/٢ .

(٥) تنظر تعليلاتٌ أخر في : شرح ألفيّة ابن معطٍ ٩٣٣/٢ .

(٦) في الأصل : "لا" .

(٧) في الأصل : "المنجر" .

التّرتيب المذكور، بل يجوز أن يتوسَّط المرفوع[١]، ويتقدَّم على المنصوب نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً ﴾[٢]، ﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾[٣]، للتّوسُّع في هذه النّوعين، ولأنّهما ليسا بخبرين، وإنّما[٤] هما معمول الخبر[٥].

ونقل المراديّ عن الفرّاء[٦] أنّه يجب تقدير[٧] العامل في الظّرف بعد الاسم ـ أي : اسم إنّ وأخواتها ـ نحو : إنّ عندك زيدًا[٨]، أي "كائنٌ" كما يُقدَّر الخبر وهو غير الظّرف[٩].

وبسط الكلام في هذا الباب يُطْلَبُ / من المبسوطات[١٠]. [٥٦/

---

(١) أي : الظّرف والمجرور، وعبّر عنهما بالمرفوع لأنّهما في موضع رفعٍ .

(٢) سورة المزمّل من الآية ١٢ .

(٣) سورة يوسف من الآية ٧٨ .

(٤) ز : "وانهما" .

(٥) التّعليل منقولٌ عن توضيح المقاصد ٣٣٥/١ بتصرّفٍ، وينظر النّصّ بتمامه في الحاشية التّالية .

(٦) كذا في النّسختين، والّذي وجدته في توضيح المقاصد (٣٣٥/١) هو نقل المراديّ عن ابن مالكٍ لا عن الفرّاء، ونصّ كلامه : « وإنّما جاز تقديم الظّرف والمجرور للتّوسّع فيهما، ولأنّهما في الحقيقة ليسا بالخبر بل معمولاه، قال في العمدة : ويجب أن يقدّر العامل في الظّرف بعد الاسم كما يقدّر الخبر وهو غير ظرفٍ »، ولم أجد للفرّاء في هذه المسألة رأيًا، ولم أقف لابن مالكٍ في شرح عمدة الحافظ (٢٢١/١) على ما ذكر المراديّ .

(٧) ز : "تقديم" تحريفٌ .

(٨) في الأصل : "زيد" .

(٩) توضيح المقاصد ٣٣٥/١ بزيادةٍ عليه . تنظر : الحاشية (٦) .

(١٠) ينظر : شرح المفصّل ٥٤/٨-٨٨، شرح الجمل ٤٤٢/١-٤٦٧، شرح التّسهيل ٥/٢-٥٢، شرح الرّضيّ ٣٣٠/٤-٣٨٠، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٩٠٨/٢-٩٣٥، الارتشاف ١٢٣٧/٣-١٢٩٤، التّصريح ٢١٠/١-٢٣٥، الهمع ١٤٧/٢-١٨٩ .

ولَمّا فرغ النّاظم من "إنّ وأخواتها" شرع في "ظَنَنْتُ[١] وأخواتها"؛ فقال :

ظنّ وأخواتها

أي : هذا بابها، وذَكَرها ـ هنا ـ كأصله[٢] لأنّها من العوامل الدّاخلة على المبتدأ والخبر، وإلاّ فمحلّ ذكرها المنصوبات[٣].

١٤٣- اِنْصِبْ بـ"ظَنَّ" الْمُبْتَدا مَعَ الْخَبَرْ[٤] وَكُلِّ فِعْلٍ بَعْدَها عَلَى الأَثَرْ

١٤٤- كَـ: خِلْتُهُ حَسِبْتُهُ زَعَمْتُهُ رَأَيْتُهُ وَجَدْتُهُ عَلِمْتُهُ

١٤٥- جَعَلْتُهُ اتَّخَذْتُهُ وَكُلِّ مَا[٥] مِنْ هَذِهِ صَرَّفْتَه فَلْيُعْلَمَا

١٤٦- كَقَوْلِهِمْ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْجِدَا وَاجْعَلْ لَنَا هَذَا الْمَكَانَ مَسْجِدَا[٦]

---

(١) الوارد في النّظم : "ظنّ" ـ كما سيأتي ـ، والشّارح في هذا التّعبير متابعٌ للرّمليّ في شرحه ص١٦٧ ، والمشهور هو "باب ظَنّ" .

(٢) ص١٩ .

(٣) شرح الرّمليّ ص١٦٧ .

(٤) لم يصرّح النّاظم بأنّهما مفعولان لـ"ظن وأخواتها" كما فعل ابن آجُرُّوم في المتن (ص١٩) لضرورة النّظم، وقد استدرك هذا الشّارح في الشّرح،وسبق النّاظم في عدم التّصريح بذلك ابن مالك، حيث يقول في الألفيّة (ص٢٠) :

انصُب بفِعْل القَلْب جُزْأَي ابْتِدَا .....

(٥) في النّسختين : "وكلّما"، وهو خطأٌ، ينظر ما سبق في الحاشية (١) ص٥٥١ .

(٦) خالف النّاظم ابن آجُرُّوم هنا في أشياء، وهي :

١ ـ ترتيب هذه الأفعال؛ حيث ذكرها ابن آجُرُّوم بهذا التّرتيب : ظننتُ، حسبتُ، خلتُ، زعمتُ، رأيتُ، علمتُ، وجدتُ، اتّخذتُ، جعلتُ، سَمِعْتُ (المتن ص١٩) .

٢ ـ إسنادها إلى ضمير المفعول الأول، بينما ذكرها ابن آجُرُّوم مجرّدة منه .

٣ ـ زيادته عليه أنّ ما تصرّف منها يعمل عمل الماضي .

٤ ـ أنّ المثالين اللّذين ذكرهما ليسا من أمثلة ابن آجُرُّوم .

⇦

انْصِبْ أَيُّها النَّحْوِيُّ بـ"ظَنَّ" الْمُبْتَدَا ويُسَمَى مفعولها الأوَّل **مَعَ الْخَبَرْ**. ويسمّى مفعولها الثّاني[(١)]، وَانصب بـ:**كُلِّ فِعْلٍ** يأتي **بَعْدَهَا عَلَى الأَثَرْ** المبتدأ والخبر كذلك، وهي على نوعين[(٢)]:

الأوَّل : أفعال القلوب، وتنقسم إلى قسمين : قسمٌ[(٣)] يفيد رجحان وقوع المفعول الثّاني، وذكر منه أربعةً[(٢)]:

أوَّلها : ما أشار إليه بقوله : **انْصِبْ بـ "ظَنَّ"** نحو قوله تعالى : ﴿ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾[(٤)]، وقد تُستعمل لليقين نحو قوله

⇦

٥ ـ أنّه أنقص من الأفعال الّتي ذكرها ابن آجُرُّوم فعلاً واحدًا وهو "سمعت" .

وهذا الفعل مختلف في نصبه المفعولين إن دخل على غير مسموعٍ؛ بأن يكون الأوّل اسم عينٍ والثّاني فعلاً دالاً على صوتٍ نحو : "سمعت زيدًا يتكلّم"؛ فالجمهور على أنه متعدٍ إلى واحدٍ، وما بعده حالٌ، وذهب الأخفش، وأبو عليٍ الفارسيّ (الإيضاح العضديّ ١/١٩٧)، واختاره الرّضيّ (شرح الكافية ٤/١٧٤) إلى أنّه متعدٍ إلى مفعولين، وأنّ جملة "يتكلّم" في المثال في موضع المفعول الثّاني .

أمّا إن دخل على مسموعٍ نحو : سمعت كلامَ زيدٍ فلا يتعدّى إلاّ إلى واحدٍ .

ينظر : المقتصد ١/٥٩٧-٥٩٨، الحلل في شرح أبيات الجمل ص٣٨٨-٣٨٩، شرح الجمل ١/٣٠٢-٣٠٣، شرح التّسهيل ٢/٨٤، الارتشاف ٤/٢١٠٥-٢١٠٦، تعليق الفرائد ٤/١٥٤-١٥٧، الهمع ٢/٢١٩ .

(١) هذا مذهب الجمهور، وذهب الفرّاء إلى أنّ الثّاني مشبّهٌ بالحال، وذهب السّهيليّ إلى أنّ "ظنّ" مثل "أعطى"، فلا يشترط في مدخولها أن يكون أصله المبتدأ والخبر .

ينظر في هذه المسألة : الارتشاف ٤/٢٠٩٧، التّصريح ١/٢٤٦-٢٤٧، الهمع ٢/٢٢٢-٢٢٣، من أبواب الكتاب : باب الأفعال الّتي تُستعمل وتُلْغى ص٢٣-٢٤ .

(٢) شرح الرّمليّ ص١٦٧ .

(٣) ز : "فقسم"، وهو مخالفٌ لشرح الرّمليّ، والنّصّ منقولٌ عنه .

(٤) سورة الإسراء من الآية ١٠٢ .

وبداية هذا الجزء من الآية بالواو : ﴿ وَإِنِّي ... ﴾، وترك الواو في نحو هذا منهجٌ لبعض المتقدّمين . ينظر : تحقيق النّصوص ونشرها ص ٥١ .

تعالى : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لاَّ[١] مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾[٢]، ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَـٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾[٣].

ثانيها[٤]: ما أشار إليه[٥] بقوله : كـ:"خِلْتُهُ" ـ بكسر الخاء، وأصله خَيِلْتُ ـ بكسر الياء ـ نُقِلَتْ الكسرة إلى الخاء بعد سلب حركتها، [ثُمَّ حُذِفت الياء][٦]لالتقاء[٧] السَّاكنين[٨]، نحو قول الشَّاعر :

إخَالُكَ إن لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى يَسُومُكَ مَا لاَ يُسْتَطَاعُ مِنَ الوَجْدِ[٩]

وقولك : خلتُ زيدًا أخاك، وقد تُستعمل لليقين، كقول الشَّاعر :

---

(١) في الأصل : "ألا" .

(٢) سورة التّوبة من الآية ١١٨ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٤٦ .

(٤) ز : "ثانيهما"، وهو خطأ .

(٥) ز : « ما أشار النّاظم إليه » .

(٦) زيادةٌ يقتضيها السّياق، وهي واردةٌ في شرح الرّمليّ .

(٧) ز : "للتقا" .

(٨) شرح الرّمليّ ص١٦٨، وينظر : المنصف ٢٣٥/١، الممتع ٤٣٩/٢ .

(٩) البيت من الطويل، و لم أقف على قائله، وقد وهم الدّكتور : عليّ الشّمليّ حين نسبه إلى البحتريّ في الحاشية (١٠) ص ١٦٧ من شرح الرّمليّ، والّذي وجدته في ديوان البحتريّ ٢٠٩/١ "صادر" هو قوله :

وَوَاجِدُ مَالٍ أَعْوَزَتْهُ سَجِيَّةٌ تُسَلِّطُهُ يَوْمًا عَلَى ذَلِكَ الْوَجْدِ

وفي ديوانه بتحقيق الصّيرفيّ (٧٥٠/٢) : « وَوَاجِدُ مُلْكٍ »، ولا يخفى أنّه ليس البيت المستشهد به، والّذي أوقعه في هذا الوهم اتّحاد البيتين وزنًا وقافيةً .

ووجه الاستشهاد به : استعمال "خال" لليقين في قوله : "خلتني" .

وهو من شواهد : شرح التّسهيل ٨٠/٢، أوضح المسالك ٤١/٢، المساعد ٣٦٠/١، شفاء العليل ٣٩٤/١، التّصريح ٢٤٩/١، الهمع ١١٦/٢، شرح الأشمونيّ ٢٠/٢، شرح الرّمليّ ص١٦٧ .

دَعَانِي الغَوانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَما أُدْعَى به وَهْوَ أَوَّلُ(١)

وثالثها : ما أشار إليه بقوله : **حَسِبْتُهُ** نحو قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَـٰفِلاً ﴾(٢)/ وقد تُستعمل لليقين كقول الشّاعر : [٥٦/

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إذا ما الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ(٣)

---

(١) البيت من الطّويل، وهو للنّمر بن تولب ـ رضي الله عنه ـ في شعره ص٨٨، وروايته فيه : « العذارى » .

والغواني جمع غانيةٍ، وهي الجارية الحسناء، سُمّيت بذلك لأنّها غنيت بحُسْنها عن الزّينة، وقيل غير ذلك . ينظر : المذكّر والمؤنّث ص١٤٤، اللّسان ١٣٦/١٠ (غنا) .

وقوله : « لي اسمٌ » أي : غير ذلك . تخليص الشّواهد ص٤٤٠ .

ووجه الاستشهاد به : مجيء "خلتني" لليقين والعلم .

وهو من شواهد : شرح التّسهيل ٨١/٢، شرح الكافية الشّافية ٥٤٤/٢، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٢٠٠، تخليص الشّواهد ص٤٣٧، شرح ابن عقيلٍ ٣٨٤/١، شرح الحلاويّ (رسالة) ٤٤٨/٢، الهمع ١١٦/٢، شرح الأشمونيّ ٢٠/٢، شرح الرّمليّ ص١٦٨ .

(٢) سورة إبراهيم من الآية ٤٢ .

(٣) البيت من الطّويل، وهو للبيد بن ربيعة العامريّ ـ رضي الله عنه ـ في ديوانه ص١١٩، وشرح الدّيوان ص٢٤٦، وروايته فيهما : « رأيت التّقى والحمد ... » .

وقوله : رباحًا أي : ربحًا، وثاقلاً أي : ميّتًا (شرح الدّيوان) .

ووجه الاستشهاد به : مجيء "حسب" في قوله : "حسبت" دالاً على اليقين .

وهو من شواهد : شرح التّسهيل ٨١/٢، شرح الكافية الشّافية ٥٤٣/٢، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٢٠٠، الارتشاف ٢١٠١/٤، أوضح المسالك ٤٠/٢، شرح ابن عقيلٍ ٣٨٥/١، شرح الحلاويّ (رسالة) ٤٤٩/٢، تعليق الفرائد ١٤٨/٤، التّصريح ٢٤٩/١، الهمع ٢١٦/٢، شرح الأشمونيّ ٢١/٢، شرح الفريد ص٣٠٠، شرح الرّمليّ ص١٦٨ .

ورابعها : ما أشار إليه بقوله : زَعَمْتُهُ[١] لقولٍ[٢] مشوبٍ بشكٍّ أو مقرونٍ باعتقادٍ[٣]، نحو قوله :

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبَا[٤]

وإذا ورد شيءٌ من هذه الأفعال على غير أصله فلا ينصب مفعولين[٥] نحو : ظَنَنْتُ زيدًا على المال أي : اتّهمته[٦]، وحَسَبْتُ المالَ أي : عددته[٧]، وزعمت اليتيم أي : كفلته[٨]، ومنه : ﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾[٩].

---

(١) الأكثر فيه أن يقع على "أنْ" أو "أنّ" وصلتهما؛ فالأوّل نحو قوله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِين كَفَرُوٓا أَن لَّن يُبْعَثُوا ﴾ (سورة التّغابن من الآية ٧)، والثّاني كقول كثيّر عزّة (ديوانه ص٤٦١) :

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَن ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لاَ يَتَغَيَّرُ

ينظر : أوضح المسالك ٣٧/٢، شرح الشّذور ص٣٢٠، شرح الرّمليّ ص١٦٩ .

(٢) ز : "كقول" .

(٣) تنظر أقوالٌ أخر في : شرح الأشمونيّ ٢٢/٢، من أبواب الكتاب ص١٦ .

(٤) البيت من الخفيف، وهو لأبي أميّة أوسٍ الحنفيّ كما في المقاصد النّحويّة ٣٧٩/٢، وشرح شواهد المغني ٩٢٢/٢ .

ووجه الاستشهاد به : مجيء "زعم" في قوله : « زعمتني » للرّجحان، ونصبه مفعولين : أحدهما : ياء المتكلّم، وثانيهما : قوله : « شيخًا » .

وهو من شواهد : أوضح المسالك ٣٦/٢، شرح القطر ص٢٩٠، شرح الشّذور ص٣١٩، شرح الحلاويّ (رسالة) ٤٥٠/٢، الهمع ٢١١/٢، شرح الأشمونيّ ٢٢/٢، شرح الرّمليّ ص١٦٨ .

(٥) تنظر المصادر في : الحاشية (٤) ص٥٧١ .

(٦) ينظر : الكتاب ١٢٦/١ .

(٧) ينظر : اللّسان ١٦٣/٣ (حسب)، القاموس المحيط ١٤٨/١ (حسب) .

(٨) ينظر : اللّسان ٤٧/٦ (زعم)، القاموس ١٤٧٢/٢ (زعم) .

(٩) سورة يوسف من الآية ٧٢ .

وقسمٌ يفيد تحقيق وقوع المفعول الثّاني[١]، وذَكَرَ منها ثلاثةً :

أوّلها : ما أشار إليه بقوله : **رَأَيْتُهُ** نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾[٢]، وقول الشّاعر :

رَأَيتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُم جُنُودَا[٣]

وقد تُسْتَعْمَل بمعنى "ظَنَّ" كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴾[٤]، أي : يظنُّونه .

وثانيها : ما أشار إليه بقوله : **وَجَدْتُهُ** كقوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾[٥].

وثالثها : ما أشار إليه بقوله : **عَلِمْتُهُ** نحو قوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[٦]، وقولك : عَلِمتُ زيدًا أخاك، وقد تُسْتَعْمَل بمعنى "ظنَّ" نحو[٧]

---

(١) شرح الرّمليّ ص١٧٠، وهذا القسم يُسَمّى الدّال على اليقين (ينظر : شرح ابن عقيلٍ ١/٣٨٠)، وسيذكره الشّارح بتسمية "ما يفيد اليقين" . ينظر : ص٥٧٤ .

(٢) سورة المعارج من الآية ٧ .

(٣) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير كما في النّوادر ص٢٠٠ .

ووجه الاستشهاد به : مجيء "رأى" في قوله : « رأيت » مفيدةً تحقيق المفعول الثّاني - وهو "أكبر" -؛ لأنّها بمعنى "عَلِمَ" .

وهو من شواهد : المقتضب ٤/٩٧ (باختلافٍ في الرّواية)، الحلبيّات ص٧١، شرح التّسهيل ٢/٨١، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص١٩٥، شرح القطر ص٢٨٦، شرح اللّمحة البدريّة ٢/٥٤، شرح ابن عقيلٍ ١/٣٨١، شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٤٤٧، شرح الأشمونيّ ٢/١٩، شرح الرّمليّ ص١٧٠ .

(٤) سورة المعارج من الآية ٧ .

(٥) سورة المزّمّل من الآية ٢٠ .

(٦) سورة محمّد ﷺ من الآية ١٩ .

(٧) كلام الشّارح عن الأفعال السّابقة منقولٌ عن شرح الرّمليّ ص١٦٧-١٧٢ .

والتّقسيم الّذي ذكره الشّارح لهذه الأفعال قريبٌ من تقسيم ابن عقيلٍ في شرح الألفيّة (١/٣٨٠)، ولابن هشامٍ تقسيم آخر في أوضح المسالك ٢/٢٩-٣٨ .

⇦

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ ﴾[١].

تنبيهٌ

ترد "رأيتُ" بمعنى "اعتقدتُ" كقولك : رأيت رَأْيَ الشَّافعيّ[٢]، أي : اعتقدته، وبمعنى "أبصرتُ" نحو : رأيت زيدًا مع القوم، فتنصب[٣] مفعولاً واحدًا[٤].

وكذا إذا كانت "علمتُ" بمعنى "عرفتُ" كقوله تعالى : ﴿ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾[٥]، ﴿ واللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لاَ

⇦

ويلحظ أنّ الشّارح اقتصر على الأفعال الّتي ذكرها النّاظم متابعةً لأصله، وعددٌ من النّحاة يعدّ من أفعال القلوب أفعالاً أخرى منها في القسم الأوّل : (الدّالّ على الرّجحان) : عدّ، وحجا، وجعل بمعنى اعتقد ـ وسيذكره الشّارح (ينظر : ص٥٧٢) ـ، وهب بمعنى ظنَّ، وفي القسم الثّاني (الدّالّ على اليقين) : درى، وتَعَلَّمْ بمعنى اعلمْ .

ينظر في هذه الأفعال وغيرها : شرح التّسهيل ٢/٧٦-٨١، الارتشاف ٤/٢٠٩٨-٢١٠٦، شرح ابن عقيل ١/٣٨٠ .

(١) سورة الممتحنة من الآية ١٠ .

(٢) هو : محمّد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان بن شافع المطّلبيّ، أبو عبد الله، إمام عصره، وهو أحد الأئمّة الأربعة، وأحد شيوخ الإمام أحمد، حجّةٌ في اللّغة، من مصنّفاته : الرّسالة (ط)، والأمّ (ط)، تُوفّي سنة ٢٠٤هـ .

ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد ٢/٥٦، معجم الأدباء ١٧/٢٨١، تهذيب الكمال ٢٤/٣٥٥، سير أعلام النّبلاء ١٠/٥، البداية والنّهاية ١٤/١٣٢ .

(٣) في الأصل : "فينصب" .

(٤) شرح الرّمليّ ص١٧١ .

وتنظر معانٍ أخر لهذه الأفعال وغيرها في : شرح التّسهيل ٢/٧٦-٨١، شرح الشّذور ص٣٢٣، المساعد ١/٣٥٥-٣٦١، الهمع ٢/٢٠٩-٢١٧ .

(٥) سورة الأنفال من الآية ٦٠ .

تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾[١]، وكذا إذا كانت "وجدتُ" بمعنى "أصبتُ"، أمّا إذا كانت بمعنى "حَزِنْتُ" أو "حَقَدْتُ"[٢] فلا تتعدّى .

والنّوع الثّاني : أفعال التّصيير، وذكر منها اثنين :

أوّلهما : **جَعَلْتُهُ**[٣] بمعنى "صيّرت" نحو قوله / تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَآ [٥٧/ظ]
إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾[٤] أي : صيّرناه[٥]، أو بمعنى "اعتقدتُ" نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾[٦] أي : اعتقدوا، وهي بهذا المعنى الثّاني من أفعال القلوب[٧]، أمّا إذا كانت "جَعَل" بمعنى "خلق" فلا تتعدّى إلاّ إلى واحدٍ[٨] نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾[٩].

وثانيهما : **اتّخَذْتُهُ**[١٠] نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ

---

(١) سورة النّحل من الآية ٧٨ .

(٢) كون "وجد" بمعنى "حقد" أثبته بعض النّحاة (تنظر المصادر المتقدّمة في : الحاشية ٤ ص٥٧١)، والمشهور أن "وَجَد" يأتي بمعنى "غضب" . ينظر : اللّسان ٢١٩/١٥ (وجد)، والقاموس المحيط ٤٦٩/١ (وجد) .

(٣) ز : "جعلت" .

(٤) سورة الفرقان من الآية ٢٣ .

(٥) في الأصل : "صبرنا" تحريفٌ .

(٦) سورة الزّخرف من الآية ١٩ .

(٧) كان على الشّارح أن يذكر هذا الفعل في القسم الأوّل : أفعال القلوب (تنظر : الحاشية (٧) ص٥٧٠)، وهو في صنيعه هذا متابعٌ للرّمليّ في شرحه ـ كما سيأتي ـ بالرّغم من استدراكه على ابن آجُرُّوم أفعالاً لم يذكرها .

(٨) كلام الشّارح عن "جعل" إلى نهاية الآية التّالية منقولٌ عن شرح الرّمليّ ص١٧٢ .

(٩) سورة الأنعام من الآية الأولى .

(١٠) ز : "اتخذت" .

خَلِيلاً ﴾[١]، ومثله في العمل كلُّ فعلٍ بمعناه في إفادة تحويل صاحبه إليه[٢]، كما أنَّ كلَّ فعلٍ بمعنى "صار"[٣] في إفادة الانتقال من شيءٍ إلى شيءٍ يعمل عمله[٤].

وأشار النّاظم بقوله :

..... وَكُلٌّ مَا[٥] مِنْ هَذِهِ صَرَّفْتَهُ فَلْيُعْلَمَا[٦]

أشار به إلى أنَّ هذه الأفعال يعمل مضارعها، وأمرها، وما تصرَّف منها عمل ماضيها[٧]، وكلّها تتصرَّف، وتقع بعدها "أنَّ" فيجب فتح همزتها، فتكون هي و[٨]معمولاها محلُّها نصبٌ تسدُّ[٩] مسدَّ المفعولين نحو قوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ مُّلَٰقُوهُ ﴾[١٠]، ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[١١]؛ فـ﴿ أَنْفُسَكُمْ ﴾ مفعول ﴿ تَخْتَانُونَ ﴾، و﴿ تَخْتَانُونَ ﴾ جملةٌ فعليَّةٌ محلُّها نصبٌ على أنَّها خبرٌ لـ﴿ كُنتُمْ ﴾، و﴿ كُنتُمْ ﴾ ومعمولاها محلُّها رفعٌ خبرٌ لـ﴿ أَنَّ ﴾، و﴿ أَنَّ ﴾

---

(١) سورة النّساء من الآية ١٢٥ .

(٢) نحو : صيّر، وأصار، وردَّ، وترك، وتخذ، ووهب بمعنى "جعل". ينظر : شرح التّسهيل ٨٢/٢، توضيح المقاصد ٣٧٨/١، المساعد ٣٦١/١-٣٦٢ .

(٣) نحو : آض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحوّل، وارتدّ . ينظر : التّسهيل ص٥٣، الارتشاف ١١٤٧/٣-١١٤٨ و١١٦٣-١١٦٥ .

(٤) شرح الرّمليّ ص١٧٢ .

(٥) ز : "وكلّها"، وفي الأصل : "وكلّما"، وينظر ما سبق في الحاشية (١) ص٥٥١ .

(٦) في الأصل : "كاليعلما" تحريفٌ .

(٧) ز : « عمل ما أشبهها » تحريفٌ .

(٨) ساقطٌ من الأصل .

(٩) في الأصل : "يسد" .

(١٠) سورة البقرة من الآية ٢٢٣ .

(١١) سورة البقرة من الآية ١٨٧ .

ومعمولاها جملةٌ اسميَّةٌ[١] محلُّها نصبٌ في موضع مفعولي ﴿ عَلِمَ ﴾[٢].

ثُمَّ مَثَّل النَّاظم لبعض ما تقدَّم بقوله :

كَقَوْلِهِمْ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْجِدَا .....

فـ**ظَنَنْتُ** فعلٌ وفاعلٌ، **وزَيْدًا** مفعولٌ أوَّل، **ومُنْجِداً** مفعولٌ ثانٍ .

..... **وَاجْعَلْ لَنَا هذَا الْمَكَانَ مَسْجِدَا**

وخِلت عمرًا[٣] شاخصًا، وما أشبه ذلك من بقيَّة أمثلة ما يُفِيد الرُّجحان، ومن أمثلة ما يفيد اليقين، ومن أمثلة ما يفيد التَّصيير .

وقول النَّاظم : **وكُلٍّ**[٤]، **وكُلِّ مَا**[٥] بكسر اللاَّم عطفًا على قوله : بـ"**ظَنَّ**" .



---

(١) سبق في كلام الشّارح أنَّ "أنَّ" المفتوحة في موضع المفرد؛ لأنّها تقدَّر هي وما دخلت عليه بمصدرٍ يعرب بحسب العوامل، وهو الصّحيح (ينظر : ص٥٥٥، والمصادر المثبتة في الحاشية ٨)؛ فالصّواب أن يقول هنا : أنَّ ومعمولاها في تأويل مصدرٍ منصوبٍ على أنّه في موضع مفعولي ﴿ عَلِمَ ﴾، أو سدَّ مسدَّهما .

(٢) من قوله : « هذه الأفعال » إلى هنا نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٧٢-١٧٣ .

(٣) في الأصل : "عمروا" .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) في النّسختين : "كلّما"، وينظر ما سبق في الحاشية (١) ص٥٥١ .

النّعت

أي : هذا بابه، وهو التّابع / لِمَا قبله الْمُشعر بعلامةٍ فيه أو فيما تعلّق به[١]. [٥٧/ب]

١٤٧- النّعْتُ إمَّا رَافِعٌ لِمُضْمَرِ ... يَعُودُ لِلْمَنْعُوتِ أَوْ لِمُظْهَرِ

١٤٨- فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَتْبِعِ ... مَنْعُوتَهُ مِنْ عَشْرَةٍ فِي أَرْبَعِ[٢]

١٤٩- فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ ... مِنْ رَفْعٍ اوْ خَفْضٍ أَوِ انْتِصَابِ

١٥٠- كَذَا مِنَ الإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ ... وَالضِّدِّ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ

١٥١- كَقَوْلِنَا: جَاءَ الْغُلاَمُ الْفَاضِلُ ... وَجَاءَ مَعْهُ نِسْوَةٌ حَوَامِلُ

١٥٢- وَثَانِيَ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَفْرِدِ ... وإِنْ جَرَى الْمَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدِ

١٥٣- وَاجْعَلْهُ فِي التَّأنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ ... مُطابِقًا لِلْمُظْهَرِ الْمَذْكُورِ

١٥٤- مِثَالُهُ: قَدْ جَاءَ مَرْأَتَانِ[٣] ... مُنْطَلِقٌ زَوْجاهُمَا الْعَبْدَانِ

١٥٥- وَمِثْلُهُ : أَتَى غُلاَمٌ سَائِلَهْ ... زَوْجَتُهُ عَنْ دِينِهَا الْمُحْتَاجِ لَهْ[٤]

---

(١) شرح الرّمليّ ص١٧٦، وهو حدّ الأبّديّ (ينظر : شرح كتاب الحدود لابن قاسم ص١٣١) .

وتنظر حدودٌ أخر للنّعت في : النّكت ٤٣٢/١، الكافية ص ١٢٩، المقرّب ٢١٩/١، التّسهيل ص١٦٧، الملخّص ٥٤٩/١، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٤٥/١، الارتشاف ١٩٠٧/٤، أوضح المسالك ٢٧٠/٣، شرح الشّذور ص٣٧٦، شرح الحدود النّحويّة ص١٧٨-١٧٩ .

(٢) ط٩٩ : "لأربع" .

(٣) ط١٠٠ : "حُرَّتان" .

(٤) "زوجته" فاعل "سائله"، و"سائله" نعتٌ لـ"غلام" تبعه في التّنكير والإعراب؛ لأنّه مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ على التّاء المنقلبة هاءً ساكنةً في الوقف، وتبع مرفوعه في التّأنيث، و"عن دينها" متعلّقٌ بـ"سائله"، و"المحتاج" نعتٌ لـ"دينها"، و"له" بمعنى إليه .

⇦

اعلم أنَّ[١] النَّعت[٢] تابعٌ للمنعوت في رفعه إن كان مرفوعًا، ونصبه إن كان منصوبًا، وخفضه إن كان مخفوضًا، وتعريفه إن كان معرفةً، وتنكيره إن كان نكرةً؛ فقد تبع النَّعت منعوته في اثنين من خمسةٍ : واحدٍ من الرَّفع والنَّصب والخفض، وواحدٍ من التَّعريف والتَّنكير، وهذا لا بُدَّ منه في قِسمي النَّعت : الحقيقيِّ ـ وهو الجاري على من هو له ـ، والسَّببيِّ ـ وهو الجاري على غير من هو له ـ .

ثُمَّ إن رفع النَّعت[٣] ضمير المنعوت المستتر تبعه ـ أيضًا ـ في إفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه، فقد تبعه حينئذٍ في أربعةٍ من عشرةٍ[٤].

وإن رفع سببيَّةً[٥] الظَّاهر لزم إفراده إلاَّ مع الجمع؛ فتكسيره أحسن

ينظر : غرر الدّرر ل١٠٧ب-١٠٨أ .

وقد زاد النّاظم على أصله أنّ النّعت الرّافع ضميرًا يعود إلى المنعوت يتبع منعوته في أربعةٍ من عشرةٍ، وأنّ ما يرفع الاسم الظّاهر يلزم الإفراد، والمطابقة للمنعوت في التّذكير وضدّه، وخالفه في أنّه حذف من هذا الباب الكلام عن "المعرفة والنّكرة"؛ لأنّه أفرد له بابًا مستقلاً ـ تقدّم ص٤١٨ ـ، وكذا في أمثلته فليست أمثلة الأصل .

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « فيوافق فيهما مرفوعه » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٧٨، وينظر : شرح القطر ص٤٧٣ و٤٧٤ و٤٧٧، وشرح الشّذور ص٣٧٧ .

(٢) مصطلح "النّعت" مصطلحٌ كوفيٌّ، وربما قاله البصريّون، والأكثر عندهم الوصف والصّفة . التّذييل والتّكميل ج٤ ل١٤أ-ب، وينظر : المساعد ٢/٤٠١، الهمع ٥/١٧١، مصطلحات النّحو الكوفيّ ص٨٠-٨٥، دراسة في النّحو الكوفيّ ص٢٣٠-٢٣٣ .

(٣) ساقطٌ من الأصل .

(٤) وهي الاثنان المتقدّمان، وواحدٌ من الإفراد والتّثنية والجمع، وواحدٌ من التّذكير والتّأنيث .

(٥) في الأصل : "سببه"، وفي "ز" : "بسببه" تحريفان، والتّصويب من شرح الرّمليّ .

من إفراده[1] نحو : مررت برجالٍ قيامٍ آباؤهم، وأمَّا التَّذكير والتَّأنيث فيوافق فيهما مرفوعه .

وإلى ما قرَّرناه أشار / النَّاظم بقوله : [١/٥٨]

النَّعْتُ إِمَّا رَافِعٌ لِمُضْمَرِ يَعُودُ لِلْمَنعُوتِ .....

أَوْ رافعٌ لِمُظْهَرِ .

فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَتْبِعِ .....

أنتَ النَّعت .

..... مَنْعُوتَهُ مِنْ عَشْرَةٍ فِي أَرْبَعِ

فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ مِنْ رَفْعٍ اوْ خَفْضٍ أَوِ انْتِصَابِ

كَذَا مِنَ الإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَالضِّدِّ .....

أي : والتَّأنيث وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ .

كَقَوْلِنَا معشر النُّحاة في القسم الأوّل[2]: جَاءَ الْغُلاَمُ الْفَاضِلُ،

---

(١) هذه مسألةٌ خلافيّةٌ اختار فيها الشّارح مذهب سيبويه (الكتاب ٢/٤٣)، وهو مختار ابن مالكٍ (التّسهيل ص١٤٠، وشرح التّسهيل ٣/١٠٠)، وابن هشامٍ (شرح القطر ص٤٧٨)، والرّمليّ في شرح الآجُرُّوميّة ص١٧٨، والنّصّ منقول عنه .

وذهب الشّلوبين إلى أنّ الإفراد أحسن (التّوطئة ص٢٦٦)، وفصّل قومٌ فقالوا : إن كان النّعت تابعًا لجمعٍ فالتّكسير أولى من الإفراد نحو : مررت برجالٍ حِسانٍ آباؤهم، وإن كان تابعًا لمفرد أو مثنّى فالإفراد أولى نحو : مررت برجلٍ حسنٍ آباؤه، وبرجلين حسنٍ آباؤهما .

ينظر في هذه المسألة : الارتشاف ٥/٢٣٥٦-٢٣٥٧، التّصريح ٢/١١٠ .

(٢) وهو النّعت الحقيقيّ .

[١]ورأيت الغلامَ الفاضلَ، ومررت بالغلامِ الفاضلِ، وقام الزّيدَان الفاضلان، ورأيت الزَّيدَينِ الفاضلَين، ومررت بالزَّيدَينِ الفاضلَين، وقام الزَّيدونَ الفاضلونَ، ورأيت الزَّيدِينَ الفاضلِينَ، ومررت بالزَّيدِينَ الفاضلِينَ؛ فقد تبع النّعت المنعوت في الإفراد في الثّلاثة الأولى[٢]، وفي التّثنية في الّتي تليها، وفي الجمع في الّتي تليها، مع التّذكير والتّعريف[٣] في الجميع؛ ومع الرّفع في أوّلِ كلّ ثلاثةٍ، والنّصب في ثانيها، والخفض في ثالثها .

وقام رجلٌ فاضلٌ، ورأيت رجلاً فاضلاً، ومررت برجلٍ فاضلٍ، وقام رجلان فاضلان، ورأيت رجلَين فاضلَين، ومررت برجلَين فاضلين، وقام رجالٌ فاضلونَ، ورأيت رجالاً فاضِلِينَ، ومررت برجالٍ فاضلينَ، والقول في هذه كما تقدَّم إلاّ أنَّ التّنكير ـ هنا ـ بدل التّعريف هناك .

وقامتْ هندٌ الفاضلةُ، ورأيتُ هندًا الفاضلةَ، ومررتُ بهندٍ الفاضلةِ[٤]، وقامتِ الهندان الفاضلتان[٥]، ورأيتُ الهندَينِ الفاضلَتَين، ومررتُ بالهندَينِ الفاضلَتَينِ[٦]، وقامتِ الهنداتُ الفاضلاتُ، ورأيتُ الهنداتِ الفاضلاتِ، ومررتُ بالهنداتِ الفاضلاتِ، والقول في هذه كما تقدَّم أوّلاً إلاّ أنَّ التّأنيث ـ هنا ـ بدل التّذكير هناك .

وقامتِ امرأةٌ فاضلةٌ، ورأيتُ امرأةً فاضلةً، ومررتُ بامرأةٍ فاضلةٍ،

---

(١) ما سيأتي إلى قوله : « إذا علمت ذلك » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٧٨-١٨٠ مع التصرّف في الأمثلة.

(٢) ز : "الأول" .

(٣) ز : « مع التّعريف والتّذكير والتّعريف »، والتّكرار سهوٌ من النّاسخ .

(٤) استدرك هذا السّطر في حاشية الأصل، وكتب تحته « صحّ » .

(٥) ز : "الفاضلان" .

(٦) ز : "الفاضلين" .

وقامت امرأتان فاضلتان، ورأيتُ امرأتَين فاضلَتَين، ومررتُ بامرأتين فاضلَتَين /، وقامتْ نساءٌ عاقلاتٌ، ورأيتُ نساءً عاقلاتٍ، ومررتُ بنساءٍ عاقلاتٍ، والقول في هذا كالّذي قبله إلاّ أنَّ التّنكير ـ هنا ـ بدل التّعريف هناك. [٥٨/ب]

وقولنا[١] في القسم الثّاني[٢]: قامَ زيدٌ القائمُ أبوهُ، ورأيتُ زيدًا القائمَ أبوهُ، ومررتُ بزيدٍ القائمِ أبوهُ، وقامَ الزَّيدانِ القائمُ أبواهُما، ورأيتُ الزَّيدَينِ القائمَ أبواهُما، ومررت بالزَّيدَينِ القائمِ أبواهُما، وقامَ الرِّجالُ القائمُ آباؤهُم، ورأيتُ الرِّجالَ القائمَ آباؤهُم، ومررتُ بالرِّجالِ القائمِ آباؤهم، وقام رجلٌ عاقلٌ أبوهُ، ورأيت رجلاً عاقلاً أبوهُ، ومررتُ برجلٍ عاقلٍ أبوهُ، وقام رجلان قائمٌ أبواهُما، ورأيت رجلَين قائمًا أبواهُما، ومررتُ برجلَين قائمٍ أبواهما، وقام رجالٌ قائمٌ[٣] آباؤهم، ورأيتُ رجالاً قائمًا آباؤهم، ومررتُ برجالٍ قائمٍ[٣] آباؤهم، وقامتْ هندٌ القائمُ أبوها، ورأيتُ هندًا القائمَ أبوها، ومررت بهندٍ القائمِ أبوها، وقامتِ الهندانِ القائم أبواهُما، ورأيتُ الهندينِ القائمَ أبواهما، ومررت بالهندينِ القائمِ أبواهُما، وقامتِ الهنداتُ القائمُ آباؤهُنَّ[٤]، ورأيتُ الهنداتِ القائمَ آباؤهُنَّ[٤]، ومررتُ بالهنداتِ القائمِ آباؤهُنَّ[٤]، وقامتِ امرأةٌ قائمٌ أبوها، ورأيتُ امرأةً قائمًا أبوها، ومررتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها، وقامتِ امرأتان قائمٌ أبواهُما، ورأيتُ امرأتَين قائمًا أبواهُما، ومررت بامرأتَينِ قائمٍ أبواهما، وقامتْ نساءٌ[٥] قائمٌ آباؤهُنَّ، ورأيتُ نساءً قائمًا

(١) ز : "وكقولنا" .
(٢) وهو النّعت السّببيّ .
(٣) ز : "قيام" .
(٤) في الأصل : "آباؤهم"، وهو خطأٌ؛ لأنّ الضّمير يعود على جمع المؤنّث .
(٥) ز : "نسوة" .

آباؤهُنَّ، ومررتُ بنساءٍ قائمٍ آباؤهُنَّ .

إذا علمت ذلك ظهر لك معنى قول النَّاظم :

وَثَانِيَ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَفْرِدِ .....

إلى آخر الأبيات .

تنبيهٌ

اعلم أنَّ النَّعت إمَّا[1] لتخصيص نكرةٍ نحو : مررت برجلٍ كاتبٍ، وقوله[2]: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾[3]، أو توضيح معرفةٍ نحو : مررت بزيدٍ التَّاجرِ، أو مدحٍ نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَـٰلَمِينَ ﴾[4]، أو ذمٍّ نحو : أعوذ / بالله من الشَّيطانِ الرَّجيمِ، أو ترحُّمٍ نحو : اللَّهمَّ ارحمْ عبدَك [٥٩] المسكينَ، أو توكيدٍ نحو : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[5]، ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[6]؛ فهذه أنواع النَّعت[7].

---

(١) ما سيأتي حتّى نهاية آية سورة الحاقّة نقلٌ من شرح الرّمليّ ص١٧٦، وينظر : شرح القطر ص٤٧٢ .

(٢) ز : « قوله تعالى »، وما في الأصل موافقٌ لشرح الرّمليّ، والنّصّ منقولٌ عنه .

(٣) سورة النّساء من الآية ٩٢ .

(٤) سورة الفاتحة الآية ٢ .

(٥) سورة البقرة من الآية ١٩٦ .

(٦) سورة الحاقّة الآية ١٣ .

(٧) تنظر أنواع أخر في : الارتشاف ١٩٠٧/٤، التّصريح ١٠٨/٢-١٠٩، الهمع ١٧١/٥ .
وما اقتصر عليه الشّارح تبعًا للرّمليّ هو ما اقتصر عليه ابن هشامٍ في شرح القطر ص٤٧٢ .

خاتمة

[١]إذا تعدَّدت النُّعوت[٢] واتّحد لفظ النّعت فإن اتّحد معنى العامل وعمله كـ: "رأيتُ زيدًا وأبصرتُ عمرًا الفاضلَين" جاز الإتباع مطلقًا[٣]، وإن اختلفا وجب القطع[٤] كـ: "جاءَ زيدٌ ورأيت بكرًا الكاتبينِ أو الكاتبان"[٥].

وإن تعدَّد النّعت فإن اتّحد معناه استُغْنِيَ بالتّثنية والجمع عن تفريقه[٦] نحو : رجلانِ فاضلانِ[٧]، ورجالٌ فضلاءُ .

---

(١) ما سيأتي حتّى نهاية الباب نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٨٠، والرّمليّ ناقلٌ عن أوضح المسالك ٢٨١/٣-٢٨٦ بتصرّفٍ .

(٢) كذا في النّسختين، وفي شرح الرّمليّ : « إذا تعدد المنعوت »، وهو أوضح، وما في النّسختين موافق لأوضح المسالك، ويكون المعنى : إذا تعددت النّعوت مع تعدد المنعوت، لكنّ الشّيخ يس يقول في حاشيته على التّصريح (١١٤/٢) : « قوله : "إذا تعددت النّعوت" قيل : المناسب لما تقدَّم أوّل الفصل من ذكر تعدّد النّعوت [ستأتي هذه المسألة] أن يقول هنا : وإذا تعدّد المنعوت كما هو كذلك في نسخ المتن الصّحيحة، وأقول : على ذلك كتب اللّقانيّ ـ كما يأتي ـ، ورأيتها في نسخة عليها خطّ المصنّف، لكن قد علمت ممّا سلف أنّ هذه مسألة غير تلك لأنّها في الاتباع والقطع لا الجمع والتّفريق » .

(٣) قال ابن مالكٍ في التّسهيل (ص١٦٩) : « خلافًا لمن خصّص ذلك بنعت فاعلي [فعلين]، أو خبري مبتدأين »، وينظر : شرح التّسهيل ٣١٧/٣، المساعد ٤١٤/٢، التّصريح ١١٥/٢ .

(٤) سيأتي تفسيره .

(٥) قوله : « أو الكاتبان » غير موجودٍ في شرح الرّمليّ، وتقدير الكلام : أعني الكاتبين أو هما الكاتبان .

(٦) ز : "تعريفه" تحريفٌ .

(٧) أي : « جاءني رجلان فاضلان » كما في أوضح المسالك ٢٨١/٣ .

وإن اختلف[١] وجب التّفريق بالعطف بالواو كقولك : مررتُ برجالٍ فقيهٍ وكاتبٍ وشاعرٍ .

ويجوز قطع النّعت[٢] المعلوم منعوته حقيقةً أو ادّعاءً[٣] بدونِه[٤]؛ فإن تعدّد جاز اتباعه وقطعه، والجمع بينهما بشرط تأخير ما قُطِعَ؛ فالقطع أن يُجْعَلَ النَّعْتُ خبرًا لمبتدأٍ أو مفعولاً لفعلٍ[٥].

ثُمَّ إن كان النّعت [المقطوع][٦] لمجرّد مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ وجب حذف المبتدأ أو الفعل، وإلاّ جاز[٧].

---

(١) أي : إن اختلف معنى النّعت ولفظه . التّصريح ١١٤/٢ .

(٢) يُشترط لقطع النّعت ألاّ يكون لمجرّد توكيدٍ، أو ملتزم الذّكر نحو : جاءوا الجمّاء الغفير، أو جاريًا على مشارٍ به نحو : مررتُ بهذا الرّجلِ، فلا يجوز قطع شيءٍ من هذه النّعوت . ينظر : شرح التّسهيل ٣١٨/٣، شرح الرّضيّ ٣٢٢/٢، توضيح المقاصد ١٥٣/٣، التّصريح ١١٦/٢ .

وإعراب الرّجل نعتًا في المثال السّابق مذهب الجمهور، ومذهب بعض النّحاة إعرابه عطف بيانٍ، وهو مذهب ابن السّيد (إصلاح الخلل ص٧١)، والسُّهيليّ (نتائج الفكر ص٢١٤)، وابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٣٢٠/٣-٣٢١)، ورجّحه ابن هشامٍ في المغني ص٤٧٢، وينظر : الارتشاف ١٩٣٤/٤، المساعد ٤١٩/٢ .

(٣) بأن ينزّل منزلة المعلوم حقيقةً، وإن لم يكن معلومًا لعلّةٍ تقتضي ذلك . التّعليقة المفيدة (رسالة) ص٦٩٨ .

(٤) أي : بدون النّعت .

(٥) يقدّر الفعل بحسب المعنى؛ « فيقدّر في المدح أمدح، وفي الذّمّ أذمّ، وفي التّرحّم أرحم، وفي التّخصيص أعني » . المساعد ٤١٥/٢ .

(٦) زيادةٌ لا بدّ منها لإيضاح المعنى، وهي واردةٌ في أوضح المسالك ٢٨٦/٣، ولم ترد في شرح الرّمليّ، وتبعه الشّارح .

(٧) أي : إن كان النّعت المقطوع لغير ما سبق جاز ذكر العامل فيه، وهو المبتدأ أو الفعل، مثاله : مررت بزيدٍ التاجرُ، يجوز أن تقول : هو التّاجرُ، وأعني التّاجرَ . ينظر : أوضح المسالك ٢٨٦/٣، التّصريح ١١٧/٢ .

العطف

أي : هذا بابه، وهو في اللُّغة : الرُّجوع إلى الشَّيء بعد الانصراف عنه[١]، وفي الاصطلاح : عطف بيان، وعطف نسقٍ[٢]، ومراد النَّاظم كأصله[٣] الثَّاني، وهو[٤] التَّابع لما قبلَه، المشارك له في إعرابه بواسطة أحد الحروف[٥].

١٥٦- وَأَتْبَعُوا الْمَعْطُوفَ بِالْمَعْطُوفِ ... عَلَيْهِ فِي إِعْرَابِهِ الْمَعْرُوفِ

١٥٧- وَتَسْتَوِي الأَسْمَاءُ وَالأَفْعَالُ فِي ... إِتْبَاعِ كُلٍّ مِثْلَهُ إِنْ[٦] يُعْطَفِ

١٥٨- بِالْوَاوِ وَالْفَا أَوْ وَأَمْ وَثُمَّا[٧] ... حَتَّى وَبَلْ وَلاَ وَلَكِنْ[٨] إِمَّا

---

(١) شرح القطر ص٤٩١، وينظر : اللّسان ٢٦٨/٩ (عطف) .

(٢) مصطلح "عطف النّسق" من مصطلحات ابن مالكٍ (التّسهيل ص١٦٣ و١٧٤، وشرح الكافية الشّافية ١١٤٧/٢، و١١٩٠/٣ و٢٢٠٢، والألفيّة ص٤٨، وشرح عمدة الحافظ ٦٠٦/٢)، و"النّسق" مصطلحٌ كوفيٌّ (ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٧٢/١-٩٥)، واستعمله خلفٌ في مقدّمته (ص٨٥)، وأكثر ما يسمّيه سيبويه "الشّركة" (ينظر : الكتاب ٤٤١/١ و٣٢/٣ و٥٢)، ويسمّيه المبرّد "العطف" (المقتضب ٢٧٩/٣ و١١١/٤)، ويسميه ابن السّرّاج العطف بحرفٍ (الأصول ٥٥/٢)؛ وينظر : ابن يعيش ٧٤/٣، الارتشاف ١٩٧٥/٤، المساعد ٤٤١/٢، الهمع ٢٢٣/٥، مصطلحات النّحو الكوفيّ ص٧٦-٧٩، دراسةٌ في النّحو الكوفيّ ص٢٥٠-٢٥٢ .

(٣) ص ٢٠ .

(٤) الحدّ الآتي حدّ الأبّديّ (ينظر : شرح كتاب الحدود لابن قاسم ص١٣٥)، وفيه : « أحد الحروف العشرة » . وتنظر حدودٌ أخر لعطف النّسق في : الكافية ص١٣٢، المقرّب ٢٢٩/١، شرح الجمل ٢٢٣/١، التّسهيل ص١٧٤، الملخّص ٥٧٠/١، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٧٣/١، شرح الحدود النّحويّة ص١٩٢ .

(٥) النّص السّابق منقولٌ عن شرح الرّمليّ ص١٩٦ باستثناء قوله : « ومراد النّاظم كأصله » .

(٦) ز : "أن"، والتّصويب من ط .

(٧) ز : "ثُمَّ" .

(٨) ط١٠٠ : "وَلَكِنِ" .

١٥٩- كَـ:جَاءَ زَيْدٌ ثُـمَّ عَمْـرٌو أَكْـرِمِ[١] زَيْـدًا وَعَمْـرًا[٢]باللِّقَـا والْمَطْعَـمِ

١٦٠- وفِتيةٌ[٣] لَـمْ يَأْكُلُوا أَوْ يَحْضُـرُوا حَتَّى يَفُوتَ أَوْ يَـزُولَ الْمُنْكَـرُ/[٤] [٥٩/

وَاتْبَعُوا أي : النَّحويُّون

..... الْمَعْطُوفَ بالْمَعْطُوفِ عَلَيْـهِ فِي إعْرابِـهِ الْمَعْـرُوفِ

أي : في الرَّفع، والنَّصب، والخفض، والجزم .

وَتَسْتَوِي الأَسْـمَاءُ وَالأَفْعَـالُ فِي إتْبَـاعِ كُـلٌّ .....

بالتّنوين **مِثْلَه** بالنَّصب **إنْ يُعْطَف** عليه؛ فَفُهِـمَ مـن هـذا الإطـلاق[٥] أنّـه يجوز عطف الظَّاهر على الظَّاهر، والمضمر على المضمر، [والظَّاهر على المضمـر][٦]، وعكسـه، والنَّكـرة علـى النَّكـرة، والمعرفـة علـى المعرفـة،

---

(١) ط١٠٠ : "عَمْرٌو وَأَكْرِمِ" .

(٢) في الأصل : "وعمروا" .

(٣) ط١٠٠ : "وفئة" .

(٤) خالف النّاظم أصله في هذا الباب في عدَّة أمور، وهي :

١ ـ تصدير الباب بالحكم الإعرابيّ للعطف ـ وهو الاتباع ـ بينما صدّره ابن آجُرُّوم بسرد حروف العطف .

٢ ـ في ترتيب حروف العطف فترتيب ابن آجُرُّوم لها هو : « الواو، والفاء، وثُمَّ، وأو، وأم، وإمّا، وبل، ولا، ولكن، وحتّى ... » .

٣ ـ في إطلاق القول بكون "حتّى" من حروف العطف بينما قيّدها ابن آجُرُّوم بقوله : « وحتّى في بعض المواضع »، وهي عبارة الزّجّاجيّ بعينها (الجمل ص١٧)، وينظر : قسم الدّراسة ص٩٧ .

٤ ـ في التّمثيل بغير ما مثّل به . (ينظر : المتن ص٢٠-٢١) .

(٥) ما سيأتي إلى قوله : « تنبيهٌ » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٠٣، وينظر : شرح الأزهريّ ص٧٨ .

(٦) زيادةٌ يقتضيها السّياق بدلالة ما بعدها، وهي موجودةٌ في شرح الأزهريّ ص٧٨، وشرح الرّمليّ ص٢٠٣ .

والمعرفة على النَّكرة، وعكسه، والمفرد والمثنَّى والمجموع، والمذكَّر والمؤنَّث، بعضها على بعضٍ تطابقًا أو تخالفًا، وهو كذلك، لكن يُشْترط في العطف على ضمير الرَّفع[١] المتَّصل[٢] الفصل[٣] بالضَّمير[٤] المنفصل أو ما يقوم مقامه[٥]، ويُشْتَرط في العطف على الضَّمير المخفوض إعادة الخافض عند البصريِّين[٦].

---

(١) في الأصل : « الضّمير الرّفع »، وهو خطأٌ من النّاسخ؛ لأنّ "أل" لا تجامع الإضافة كما سيأتي في ص٨٠١ .

(٢) وكذا المستتر . ينظر : شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٥٤٢، أوضح المسالك ٣/٣٥٠ .

(٣) هذا مذهب الجمهور (ينظر : اللّمع ص١٥٦، المفصّل ص١٦١، الفصول الخمسون ص٢٣٧، المقرّب ١/٢٣٣، شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٤٤) .
وقال الرّضيّ في شرح الكافية (٢/٣٣٤) : « مذهب البصريّين أنّ التّأكيد بالمنفصل هو أولى، ويجوّزون العطف بلا تأكيدٍ ولا فصلٍ لكن على قبحٍ، لا أنّهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز أن يُرْتَكَبَ »، وهذا هو مذهب البصريّين في هذه المسألة فقد صرّح سيبويه والمبرّد بأنّ العطف بلا توكيدٍ قبيحٌ (ينظر : الكتاب ١/٢٤٧ و٢٧٨ و٢/٣٧٨ و٣٨٠، والمقتضب ٣/٢١٠ و٤/٢١٢) على أنَّ سيبويه يصرّح بأنّه « لا يعطف على المرفوع المضمر إلاّ في الشّعر »، وأنّه « قبيحٌ » (ينظر : الكتاب ٢/٢٧٨ و٣٨٠)، وذهب الكوفيّون إلى عدم اشتراط الفصل .
ينظر في هذه المسألة : الإنصاف ٢/٤٧٤-٤٧٨، اللّباب ١/٤٣١-٤٣٢، شرح الرّضيّ ٢/٣٣٤، الارتشاف ٤/٢٠١٣، ائتلاف النّصرة ص٦٣، الهمع ٥/٢٦٧-٢٦٨، دراسة في النّحو الكوفيّ ص٣٥٨-٣٦٠، وفيه : أنّ الفرّاء لا يجيز "قمت وزيدًا"، وفي استنباطه من كلام الفرّاء في المعاني (٣/٩٥) نظرٌ .

(٤) في الأصل : "بضمير" .

(٥) من شواهد الفصل بالضّمير المنفصل قوله تعالى : ﴿ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ ﴾ (سورة الأنبياء من الآية ٥٤)، ومن شواهد الفصل بما يقوم مقامه قوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾ (سورة الرّعد من الآية ٢٣)، أو الفصل بـ"لا" نحو قوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَاؤُنَا ﴾ (سورة الأنعام من الآية ١٤٨) . ينظر : الهمع ٥/٢٦٧ .

(٦) ينظر : الكتاب ١/٢٤٨ و٢/٣٨١، المقتضب ٤/١٥٣، الإنصاف ٢/٤٦٣ .
ووافق البصريّين الفرّاء (ينظر : معاني القرآن ١/٢٥٢ و٢/٨٦)، وهذا مذهب الجمهور . ينظر : الجمل ص١٨، اللّمع ص١٥٧، التّبصرة ١/١٤٠، المفصّل ١٦٢،
⇦

تنبيهٌ

شرطُ[١] عطف الفعل على الفعل أن يتّحدا زمانًا[٢]، أي : فلا[٣]

⇦

الفصول الخمسون ص٢٣٧، الكافية ص١٣٢، المقرّب ٢٣٣/١ .

وذهب يونس والكوفيّون ما خلا الفرّاء إلى أنّه لا يُشترط إعادة الخافض، ووافقهم ابن مالك، وأبو حيّان لورود العطف بلا إعادة الخافض في فصيح الكلام كقراءة حمزة ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾ (سورة النّساء من الآية ١) .

ينظر في الأقوال السّابقة : الإنصاف ٤٦٣/٢، اللّباب ٤٣٢/١-٤٤٣، الألفيّة ص٥٠، شرح التّسهيل ٣٧٥/٣، شرح الكافية الشّافية ١٢٤٦/٣، شرح الرّضيّ ٣٣٦/٢، الارتشاف ٢٠١٣/٤، الهمع ٢٦٨/٥-٢٦٩ .

وينظر في قراءة حمزة : السّبعة ص٢٢٦، البحر المحيط ١٦٥/٣-١٦٧ .

وفي بعض المصادر نسبة هذا المذهب للفرّاء، وكلامه في المعاني يدلّ على أنّه مع البصريّين، حيث خصّ ذلك بالضّرورة، وإن أجازه على قبحٍ، وفي بعضها نسبته للأخفش،وكلامه في المعاني (٢٤٣/١) محتملٌ إلاّ أنّ ظاهره موافقة البصريّين، وأمّا نسبة هذا المذهب للكوفيّين كما في بعض هذه المصادر ففيه تجوّزٌ، إذ يجب استثناء الفرّاء منهم كما تقدّم، على أنّ في مجالس العلماء (ص٢٤٦) أنّهم يجوّزون ذلك على قبحٍ .

ويرى بعض الدّارسين أنّه لا خلاف بين البصريّين والكوفيّين في هذه المسألة (ينظر : دارسة في النّحو الكوفيّ ص٣٥١-٣٥٦)، وفي استقراء ذلك من كلام الفرّاء نظرٌ .

وذهب الجرميّ والزّياديّ إلى جواز العطف بلا إعادة الخافض إن أُكّد الضّمير المجرور بالضّمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك أنت وزيدٍ (الارتشاف ٢٠١٣/٤)، وضعّفه الرّضيّ بأنّه غير مسموعٍ، و« أنّ تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس» . شرح الكافية ٣٣٦/٢-٣٣٧ .

ومِمّا يلحق بهذا المذهب ما نقله أبو حيّان عن الفرّاء من تجويزه "مررت به نفسه وزيدٍ" الارتشاف ٢٠١٣/٤، وينظر : الهمع ٢٦٩/٥ .

(١) ما سيأتي إلى نهاية الآية التّالية نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٠٣-٢٠٤، وينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٢٥/٢ .

(٢) ينظر : شرح التّسهيل ٣٨٣/٣، شرح الألفية لابن النّاظم ص٥٥١، أوضح المسالك ٣٥٤/٣ .

(٣) هذا تعبير الحلاويّ، وتبعه الرّمليّ، وتبعه الشّارح، وهو تعبيرٌ ركيكٌ بسبب الجمع بين "أي" و"الفاء"، وسرّ هذا أنّ الحلاويّ نقل عن المراديّ في توضيح المقاصد (٢٤٣/٣)

⇦

يُعْطَفُ الماضي ولا الحال على المستقبل ولا العكس، ولا يشترط اتّحاد اللّفظ نحو قوله تعالى : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ (١يَوْمَ الْقِيَامَةِ١) فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾[٢].

ثُمَّ اعلم أنَّ حروف[٣] العطف عشرةٌ[٤]، وهي على قسمين :

قسمٌ يُشَرِّكُ[٥] في المعنى والإعراب، وهو الواو، والفاء، وثُمَّ، وحَتّى، وأم، وأو ـ إذا لم يقتضيا إضرابًا ـ[٦]، وإمَّا الثّانية .

وقسمٌ يُشَرِّكُ[٥] في الإعراب فقط، وهو : بل، ولا، ولكن .

فأوَّل حروف العطف: **الواو**، وهي لمطلق الجمع[٧]؛ فتعطف السَّابق

⇦

بتصرّفٍ، وأضاف إلى كلامه : "أي"؛ فأصبح التّعبير ركيكًا بهذه الزّيادة، والأولى حذفها .

(١-١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) سورة هود من الآية ٩٨ .

(٣) ما سيأتي إلى قوله : « تنبيهٌ » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٩٦-١٩٧ .

(٤) هذا مذهب الجمهور، وفي بعض هذه العشرة خلافٌ ـ وسيأتي بمشيئة الله ـ، وقد عدّ بعض النّحاة من حروف العطف أحرفًا أخر مثل : إلاّ، وأي، وليس، وغيرها . ينظر : شرح الجمل ٢٢٥/١، شرح التّسهيل ٣٤٣/٣، الارتشاف ١٩٧٥/٤-١٩٨٠ .

(٥) في النسختين : "يشترك"، والتّصويب من شرح الرّمليّ ص١٩٦ .

(٦) كون "أم" و"أو" مما يشرِّك في المعنى والإعراب إذا لم يقتضيا إضرابًا هو مذهب ابن مالكٍ (شرح الكافية الشّافية ١٢٠٣/٣، وشرح التّسهيل ٣٤٨/٣)، ومذهب الجمهور أنّهما ممّا يشرك لفظًا لا معنًى .

ينظر : الارتشاف ١٩٨٩/٣، الجنى ص ٢٢٧، جواهر الأدب ص١٧٠ .

(٧) هذا مذهب الجمهور، ونُقِل عن الكسائيّ، وقطربٍ، وهشامٍ، وأبي عمرٍو الزّاهد غلام ثعلبٍ، وابن درستويه، والرّبعيّ، وبعض الفقهاء أنّها تقتضي التّرتيب، ونُقِل عن ابن كيسان، وبعض الحنفيّة كونها للمعيّة .

⇦

واللاَّحق والموافق؛ فمعنى قولك : "جاء زيدٌ وعمرٌو" اشتراكهما في المجيء، فيُحْتَمَلُ أن يكونا جاءا معًا، وأن يكون مجيئهما على التَّرتيب، أو على عكسه[1]، فإن فُهِمَ أحد الأمور بخصوصه فمن دليلٍ آخرَ، كما فُهِمَتِ المعيَّة في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ ﴾[2]، ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُ فِى الْفُلْكِ ﴾[3]، ﴿ فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُ ﴾[4]، وكما فُهِمَ التَّرتيب في نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ

⇦

ينظر في هذه المسألة : معاني الحروف ص٥٩-٦٠، شرح الرّضيّ ٣٨٢/٤، الارتشاف ١٩٨٢/٤، الجنى ص١٥٨-١٦٠، المغني ص٤٦٤، جواهر الأدب ص١٧١، الهمع ٢٢٤/٥، هشام بن معاوية الضّرير ص٢٨٨-٢٨٩ .

وأمّا ما في هذه المصادر أو بعضها من نسبة القول بالتّرتيب إلى الفرّاء وثعلبٍ فهو معارضٌ لما في معاني القرآن للفرّاء (٣٩٦/١)، ومجالس ثعلبٍ (٣٨٦/٢) من كونها لا تفيد التّرتيب، وينظر : شرح التّسهيل (٣٤٩/٣)، فقد نصّ ابن مالكٍ فيه على عدم صحّة نسبة هذا القول إلى الفرّاء، وقال في شرح الكافية الشّافية (١٢٠٦/٣) : « وأئمة الكوفيّين بُرآءُ من هذا القول، لكنّه مقولٌ » .

(١) هذا مذهب الجمهور، وقال ابن مالكٍ في التّسهيل (ص١٧٤) : إنّ متبوع الواو محتملٌ « للمعيّة برجحان، وللتّأخّر بكثرةٍ، وللتّقدّم بقلّةٍ »، ورُدَّ بأنّه مخالف للجمهور .

ينظر : الارتشاف ١٩٨١/٤، الجنى ص١٦٠، واكتفى ابن هشامٍ في المغني (ص٤٦٣) بحكايته بلا تعقيبٍ .

(٢) سورة البقرة من الآية ١٢٧ .

(٣) سورة الشّعراء من الآية ١١٩ .

(٤) سورة القصص من الآية ٤٠، وسورة الذّاريات من الآية ٤٠ .

وفي النّسختين : « فأغرقناه وجنوده » وهو خطأٌ تبع فيه الشّارحُ الرّمليَّ، وهو تابعٌ للحلاويّ في شرحه (ـ رسالة ـ ٥٠٨/٢) ـ وقد نبّه على ذلك محقّقه، ولم يتنبّه له محقّق شرح الرّمليّ ـ، والسّبب التباس هذه الآية بقوله تعالى : ﴿ فَأَغْرَقْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُ جَمِيعًا ﴾ (سورة الإسراء من الآية ١٠٣) .

الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۞ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۞ وَقَالَ الْإِنسَانُ / مَالَهَا ﴾[١]، ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ ﴾[٢]، [٣-وكما فُهِمَ عكس التَّرتيب في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ-٣] وَمِن نُّوحٍ ﴾[٤]، ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾[٥]، ﴿ الَّذِى خَلَقَكُمْ والَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾[٦]، ﴿ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ ﴾[٧]، ﴿ وَاسْجُدِى وَارْكَعِى ﴾[٨]، وقوله تعالى - إخبارًا عن منكري البعث[٩] - : ﴿ إِنْ هِىَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾[١٠]، ولو كانت للتَّرتيب لكان اعترافًا بالحياة بعد الممات . [١/٦٠]

---

(١) سورة الزّلزلة الآيات ١-٣ .

(٢) سورة النّساء من الآية ١٦٣ .

(٣-٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) سورة الأحزاب من الآية ٧ .

(٥) سورة الشورى من الآية ٣ .

(٦) سورة البقرة من الآية ٢١ .

(٧) سورة النّساء من الآية ١٦٣ .

(٨) سورة آل عمران من الآية ٤٣ .

(٩) ز : "البعثة" تحريفٌ .

(١٠) سورة المؤمنون من الآية ٣٧ .

وقد وقع في النّسختين : « ما هي إلاّ »، وهو خطأٌ وقع في إحدى نسخ شرح الرّمليّ، وذلك أنّ هذه الآية تلتبس بقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا هِىَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ ﴾ (سورة الجاثية من الآية ٢٤) .

تنبيهٌ

قد تأتي "الواو" بمعنى "أو" كقوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَآءِ مَثْنَى وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[١] [٢-أي : مثنى أو ثلاث أو رباع-٢]، وذلك لأنَّ المجموع من هذه الأعداد تسعٌ[٣].

وثانيها : الفاء، وهي للتَّرتيب والتَّعقيب[٤]؛ فإذا قيل : جاءَ زيدٌ

---

(١) سورة النّساء من الآية ٣ .

(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) ما في هذا التّنبيه نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٨٨أ-ب، وبعده : « ومذهب أهل السنّة : أنّ التّسع من خصائص النبي ﷺ ... »، وكان على الشّارح أن يذكر هذه الجملة ليتبيّن وجه الاستدلال .

وكون الواو في الآية بمعنى "أو" قال به عددٌ من العلماء منهم : الهرويّ (الأزهية ص١١٣-١١٤)، والمزنيّ (الحروف ص٩٩)، والمهلّبيّ (نظم الفرائد ص٩٩)، والحيدرة اليمنيّ (كشف المشكل ٥٤٣/١)، وابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٣١٧/١، وشواهد التّوضيح ص١٧٤)، والعلائيّ (الفصول المفيدة ص٧٣) .

وقد ردّ ابن هشام في المغني (ص٨٥٧-٨٥٩) هذا القول وأبطلَه، والصّحيح في الآية أنَّ الواو على أصلِ معناها في أنّه يجوز للنّاكح أن ينكح اثنتين اثنتين،وإن شاء ثلاثًا ثلاثًا،وإن شاء أربعًا أربعًا . ينظر : الكشّاف ٤٩٨/١، البحر المحيط ١٧١/٣، تفسير ابن كثير ٤٢٦/١ .

ومراد الشّارح من هذا التّنبيه هو أنّ الواو العاطفة قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع إلى كونها بمعنى "أو"، وهو قولٌ سار عليه جماعة من النّحويّين كما تقدّم بيانه، ويمثّلون له بقولهم : "الكلمةُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ" إلاّ أنّ ابن هشامٍ ردّه في المغني ص٤٦٨ .

(٤) هذا مذهب الجمهور، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها لا ترتّب (شرح الجمل ٢٢٩/١)، ونُسِب للفرّاء (المغني ص٢١٤، والهمع ٢٣٢/٥، وغيرهما)، والصّحيح في مذهبه أنّه يرى أنّ ما بعد الفاء قد يكون سابقًا إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه (ينظر : معاني القرآن له ٣٧١/١، والارتشاف ١٩٨٥/٤)، ومذهب الجرميّ أنّها لا ترتّب في الأماكن والمطر (المسائل المنثورة ص٤٠، والارتشاف) .

⇦

فعمرٌو كان معناه أنَّ مجيء عمرٍو وقع بعد مجيء زيدٍ مُتَّصلاً به من غير تراخٍ[١]، وتعقيبُ كلِّ شيءٍ بحسب حاله، تقول : دخلت مكَّةَ فالمدينةَ إذا لم يكن بينهما إلاّ مسافة الطَّريق وتزوَّجَ فلانٌ فوُلِدَ له إذا[٢] لم يكن بين الزَّواج والولادة إلاّ مُدَّة الحمل[٣].

وأمَّا[٤] نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾[٥] فمعناه ـ والله أعلم ـ أردنا إهلاكها؛ لأنَّ الإهلاك إنّما يكون بعد مجيء البأس[٦]، ونظيره قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾[٧].

ونقل الرّضيّ عن الزّجّاجيّ أنّ الفاء عاطفةٌ للمفرد بمعنى "إلى"، تقول العربُ : « مطرنا ما زبالة فالثّعلبيّة » . ينظر : شرح الكافية ٣٨٥/٤ـ٣٨٦، وينظر في قول العرب السّابق : معاني القرآن للفرّاء ٢٢/١ .

وذكر ابن هشام في المغني (ص٢١٥) هذا المعنى للفاء نقلاً عن بعض البغداديّين، وذكر أنّه غريب، وأنّه لم ير من ذكره .

(١) هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن مالكٍ إلى أنّ وقت المعطوف بالفاء قد يكون متراخيًا، وأنّه يكون مع الفاء مهلةٌ . ينظر : التّسهيل ص١٧٥، شرح التّسهيل ٣٥٤/٣، شرح الكافية الشّافية ١٢٠٨/٣، الجنى ص٦٢ .

(٢) في الأصل : "إذ" .

(٣) شرح الرّمليّ ص١٩٧ .

(٤) ما سيأتي اعتراض على كون الفاء للتّرتيب مع الإجابة عنه . ينظر : أوضح المسالك ٣٢٤/٣، والنّصّ التّالي منقولٌ عن شرح الرّمليّ ص١٩٧ .

(٥) سورة الأعراف من الآية ٤ .

(٦) وقيل : إنّ الفاء للتّرتيب الذّكريّ . ينظر : الجنى ص٦٢، والمغني ص٢١٤ .

(٧) سورة النّحل الآية ٩٨ .

تنبيهٌ

للفاء[١] معنى آخر وهو السَّببيَّة، وذلك غالبٌ في عطف الجمل[٢] نحو قولك[٣]: سافرَ فَغَنِم؛ فالتّعقيب والسَّببيَّة موجودان؛ لأنَّ السَّفر سبب الغنيمة، وهي واقعةٌ عَقِبَ السَّفر، ومثله : سها[٤] فسَجَدَ، وزَنَى[٤] فَرُجِمَ، وسَرَقَ فَقُطِعَ، وقوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾[٥].

ولدلالتها على ذلك[٦] اسْتُعِيرت للرَّبط في جواب الشَّرط نحو : مَن يَأْتِنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ، ولهذا / إذا قيل : من دخلَ داري فله دينارٌ؛ فإنَّ[٧] استحقاق الدِّينار بالدُّخول، ولو حَذَفَ الفاء لاحتمل ذلك، واحتمل الإقرار بالدِّينار[٨]. [٦٠/ب]

وقد تخلو[٩] الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى كقوله تعالى :

---

(١) ما سيأتي إلى نهاية الكلام عن الفاء نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٩٧، وهو متّصلٌ بما قبله فيه، ولكنّ الشّارح فصل هنا بقوله : « تنبيهٌ » .

(٢) وكذا الصّفات نحو قوله تعالى : ﴿ لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴾ (سورة الواقعة الآيتان ٥٢و٥٣) . ينظر : الارتشاف ١٩٨٦/٤، الجنى ص٦٤، المغني ص٢١٥-٢١٦ .

(٣) في الأصل : "قوله" .

(٤) كتب الفعلان في النّسختين بالياء، وهو خطأٌ في الأوّل؛ لأنّ أصله واويٌّ، صوابٌ في الثّاني؛ لأنّ أصله يائيٌّ .

(٥) سورة البقرة من الآية ٣٧ .

(٦) أي : دلالتها على السّببيّة .

(٧) في الأصل : "فاوان" .

(٨) ينظر : شرح القطر ص٥٠٢ .

(٩) في النّسختين "تخلوا"، وهو خطأٌ .

﴿ الَّذى خَلَقَ فَسَوَّى ۞ وَالَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۞ وَالَّذِى أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ۞ فَجَعَلَهُ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾[1].

واعْتُرِضَ على كون الفاء للتّعقيب بهذه الآية، وأُجيبَ بأنَّ التّقدير : فمضت مُدَّةٌ فجعله غثاءً[2]، أو بأنَّ "الفاء" نابت[3] عن "ثُمَّ" كما جاء عكسه[4].

وثالثها : أو، ولها[5] خمسة[6] معانٍ[7]: معنيان بعد الطَّلب؛ وهما :

---

(١) سورة الأعلى الآيات ٢-٥ .

(٢) في الأصل : « غثاء أحوى »، ولكنّ النّاسخ ضرب على قوله : « أحوى » .

(٣) ز : "نائبة" .

(٤) أوضح المسالك ٣/٣٢٤-٣٢٥ .
والمراد بعكسه وضع "ثُمَّ" موضع "الفاء" كما في قول أبي داؤد الإياديّ ـ واسمه حارثة بن الحجّاج ـ في ديوانه ص٢٩٢ :

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَىَ فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

والرُّدينيّ : الرّمح المنسوب إلى رُدينةَ، والْعَجَاج : الغُبار، والأنابيب جمع أنبوب، وهو ما بين كلِّ عُقْدَتين من القصب .
وجه الاستشهاد به : وضع "ثُمَّ" موضع "الفاء"؛ لأنّ « الهزّ متى جرى في أنابيب الرُّمح يعقبه الاضطراب »، ولا يتراخى عنه .
ينظر في هذه المسألة : شرح التّسهيل ٣/٣٥٤-٣٥٥، شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٠٩، الارتشاف ٤/١٩٨٨، الجنى ص ٤٢٧، أوضح المسالك ٣/٣٢٧، المغني ص١٦٠-١٦١، شفاء العليل ٢/٧٨٢، الهمع ٥/٢٣٧ .

(٥) ما سيأتي حتّى نهاية الكلام عن "أو" نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٩٨-٢٠٠ .

(٦) في النّسختين : "خمس"، وهو خطأٌ؛ لأنّ المعدود مذكّرٌ فوجب تأنيث العدد .

(٧) قال ابن هشام في المغني (ص٨٧) : « "أو" حرف عطفٍ ذكر له المتأخّرون معاني انتهت إلى اثنى عشر »، ثُمَّ سرد هذه المعاني .
والّذي عليه المحقّقون أنّ "أو" لأحد الشّيئين أو الأشياء، وأمّا بقيّة المعاني فمستفادةٌ من غيرها . ينظر : الخصائص ٢/٤٥٧-٤٦١، شرح الرّضيّ ٤/٣٩٨ ـ وقد تكلّم الرّضيّ كلامًا نفيسًا حول إرجاع المعاني الأخر إلى هذا المعنى ـ، المغني ص٩٥، وفيه : « وقد ⇦

التَّخيير والإباحة، وثلاثة معانٍ بعد الخبر؛ وهي الشَّكُّ، والتَّشكيك[١]، والتَّقسيم .

فالتَّخيير نحو قوله تعالى[٢]: ﴿ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[٣]، وقولك[٤]: تزوَّج هندًا أو أختَها .

والإباحة نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ ﴾[٥]، وقولك : جالسِ الفقهاءَ أو القُرَّاءَ .

⇦

تخرج إلى معنى بل، وإلى معنى الواو » .

ويرى الشّلوبين في شرح المقدّمة الجزوليّة (٦٧٣/٢) أنّه إذا أراد النّحويّ ذكر شيءٍ من معاني "أو" فإنّما يذكره بعد ذكر معناها الأصلي المتقدّم، قلت : وعلى ذلك سار أبو حيّان في الارتشاف (١٩٨٩/٤)، وابن هشامٍ في القطر وشرحه (ص٥٠٦) .

(١) الفرق بينهما : أنّ الشّكّ يكون من المتكلّم، والتّشكيك أو الإبهام يكون على السّامع . ينظر : الجنى ص٢٢٨ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) سورة المائدة من الآية ٨٩ .

(٤) في النّسختين وشرح الرّمليّ : "قوله"، وهو غير مناسبٍ في العطف على ما تقدّمه .

(٥) سورة النّور من الآية ٦١ .

وقد وردت الآية في النّسختين : « ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم » وهو خلاف التّلاوة، والشّارح تابعٌ في هذا للرّمليّ في شرحه ص١٩٨، وهو تابعٌ للحلاويّ في شرحه (رسالة) ٥١٤/٢، وهو تابعٌ لابن هشامٍ في شرح القطر ص٥٠٧، وقد نبّه عليه محقّقاهما، و لم يتنبّه له محقّق شرح الرّمليّ، ولعلّ السّبب في ذلك هو التباس هذا الجزء من الآية بقوله تعالى في آخرها : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا۟ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ﴾ .

والفرق بينهما أنّ التّخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأباه، ألا ترى أنّه لا يجوز له أن يجمع بين تزوّجِ هندٍ و[1]أختِها، وله أن يجالسَ الفقهاءَ والقُرَّاءَ جميعًا .

والشَّكُّ نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[2]، وقولك : عندي زيدٌ أو عمرٌو إذا لم تعلم أيُّهما عندك .

والتّشكيك ـ ويعبَّر عنه بالإبهام[3] أيضًا ـ نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[4]، ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[5] وقولك : جاءَ زيدٌ أو عمرٌو إذا كنت عالمًا بالجائي منهما، ولكنّك أبهمت على المخاطب .

---

(١) في الأصل : « هندا او »، وفي "ز" : « هند أو »، وكذا في شرح الرّمليّ، والصّواب ما أثبتُّ .

(٢) سورة الكهف من الآية ١٩ .

(٣) ينظر : حروف المعاني ص١٣، معاني الحروف ص٧٨، التّبصرة والتذكرة ١/١٣٢، أمالي ابن الشّجريّ ٣/٧٢، تنقيح الألباب ص٢٧٥، شرح الجمل ١/٢٣٣، المقرّب ١/٢٣٠، التّسهيل ص١٧٦، شرح التّسهيل ٣/٣٦٣، شرح الرّضيّ ٤/٣٩٧، رصف المباني ص ١٣١، الارتشاف ٤/١٩٨٩، الجنى ص٢٢٨، أوضح المسالك ٣/٣٤١، المغني ص٨٧، الهمع ٥/٢٤٧ .

وبالنّظر في هذه المصادر يتبيّن أنّ التّعبير بالإبهام هو الأكثر، وأمّا التعبير بالتّشكيك فهو تعبير ابن هشامٍ في القطر وشرحه، والشّذور وشرحها . ينظر : شرح القطر ص٥٠٦-٥٠٧، وشرح الشّذور ص٣٨٩-٣٩٠ .

(٤) سورة سبأ من الآية ٢٤ .

(٥) سورة الصّافّات الآية ١٤٧ .

وفي الآية أقوالٌ أخر . تنظر في : معاني الحروف ص٧٨-٧٩، أمالي ابن الشّجريّ ٣/٧٧، المغني ص٩١-٩٢ .

والتَّقسيم[١] ـ ويُعَبَّر عنه أيضًا بالتَّفصيل[٢] والتَّفريق ـ[٣] نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ﴾[٤]، ﴿ أَن / يُقَتَّلُوٓاْ [٦١/] أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ ...﴾[٥] الآية، وقولك : الكلمة اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ .

تنبيهٌ

تكون "أو" ـ أيضًا ـ[٦] للإضراب في رأي الكوفيِّين[٧]، وأبي عليٍّ[٨]

---

(١) عبّر به ابن مالكٍ (الألفيّة ص٤٩، والكافية الشّافية وشرحها، ينظر شرحها ١٢٠٠/٣ و١٢٢٥، وينظر : المغني ص٩٢)، وعبّر به ابنّ النّاظم (شرح الألفيّة ص٥٣٣)، والمراديّ (الجنى ص٢٢٨)، وابن هشامٍ (أوضح المسالك ٣٤١/٣، والمغني ص٩٢) .

(٢) ممّن عبّر بالتّفصيل: العكبريّ في اللّباب (٤٢٣/١)، والمالقيّ في رصف المبانيّ (ص١٣٢)، وابن عصفورٍ في شرح الجمل (٢٣٣/١)، والمقرّب (٢٣٠/١)، والرّضيّ في شرح الكافية (٣٩٧/٤)، وابن هشامٍ في أوضح المسالك (٣٤١/٣) .

(٣) تعبير ابن مالكٍ في التّسهيل (ص١٧٦)، وشرحه (٣١٢/٣) :«التّفريق المجرّد» ونصّ في الشّرح على أنّ التّعبير عن هذا المعنى بالتّفريق أولى؛ « لأنّ استعمال "الواو" فيما هو تقسيمٌ أولى من استعمال "أو" »، وينظر : الجنى ص٢٢٨، والمغني ص٩٢ .

(٤) سورة البقرة من الآية ١٣٥ .

(٥) سورة المائدة من الآية ٣٣ .

(٦) ما سيأتي حتّى نهاية هذا التّنبيه نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٩٩-٢٠٠، والكلام فيه متّصلٌ بما قبله .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٧٢/١-٣٩٣، الخصائص ٤٥٧/٢ و٤٦١، أمالي ابن الشّجريّ ٧٧/٣، الإنصاف ٤٧٨/٢، المغني ص٩١، ائتلاف النّصرة ص١٤٨ .

(٨) ز : "ابن" بدل "أبي" تحريفٌ .
وهذا القول نسبه لأبي عليٍّ ابنُ برهانٍ في شرح اللّمع (٢٤٧/١)، وعنه نقل ابن مالكٍ (شرح الكافية الشّافية ١٢٢١/٣، وشرح التّسهيل ٣٦٣/٣)، وتبعه ابن النّاظم (شرح الألفيّة ص٥٣٣)، وأبو حيّان (الارتشاف ١٩٩٠/٤)، والمراديّ (الجنى ص٢٢٩)، وابن هشامٍ (المغني ص٩١)، وغيرهم .

وابن بَرْهَانٍ[١] [٢]، وعليه قول جريرٍ[٣]:

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيةً ..... [٤]

---

(١) هو : عبد الواحد بن عليّ بن بَرْهَانٍ الأسديّ العُكْبريّ، أبو القاسم، كان قيِّمًا بعلوم كثيرةٍ، منها : النّحو، واللّغة، والأنساب، وأيّام العرب، كان حنبليًّا ثُمَّ تحوّل حنفيًّا، من أبرز تلاميذه : الخطيب التّبريزي، ومن أشهر مصنّفاته : شرح اللّمع (ط)، تُوفّي سنة ٤٥٦هـ .

ينظر في ترجمته : نزهة الألبّاء ص٣٥٦، إنباه الرّواة ٢١٣/٢، إشارة التّعيين ص١٩٩، البلغة ص١٣٨، بغية الوعاة ١٢٠/٢، مقدّمة شرح اللّمع ١٥/١ .

وينظر في رأيه : شرح اللّمع ٢٤٧/١ .

(٢) ليس القول بإفادة "أو" للإضراب مقصورًا على هؤلاء؛ فقد نقل أبو حيّان في الارتشاف (١٩٩١/٤)، وابن هشامٍ في المغني (ص٩١) أنّ سيبويه يجيز أن تكون "أو" للإضراب بشرطين :

١ ـ أن تسبق بنفيٍ أو نهيٍ .

٢ ـ أن يعاد معها العامل، نحو : ما قام زيدٌ أو ما قام عمرٌو، « لست بشرًا أو لست عمرًا »، وهو من أمثلة سيبويه في الكتاب ١٨٨/٣، وقد قدَّره : « لا بل لست عمرًا » .

وممّن ذكر أنّها تأتي للإضراب الزّجّاجيّ (حروف المعاني ص١٣ و٥٢)، وابن جنّي (المحتسب ٩٩/١)، والهرويّ (الأزهية ص١٢٠ـ١٢١) .

(٣) ابن عطيّة بن حُذيفة الْخَطَفَى التّميميّ اليربوعيّ، أبو حَرَزَة، أحد أبرز الشُّعراء الإسلاميّين، وأحد الثّلاثة المقدّمين في عصرهم، وهم جرير، والفرزدق، والأخطل، وله معهما نقائض مشهورةٌ، كان ديِّنًا لاذع الهجاء مجيدًا للغزل، تُوفّي سنة ١١٠هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشّعراء ٣٧٤/١، الشّعر والشّعراء ٧١/١، الأغاني ٣/٨، سير أعلام النّبلاء ٥٩٠/٤، الخزانة ٧٥/١، معجم الشّعراء ص٥٤ .

(٤) هذا صدر بيتٍ من البسيط، وهو في ديوانه (٧٥٤/٢)، وعجزه :

..... لولا رَجاؤكَ قد قَتَلتُ أولادي

وجه الاستشهاد به : مجيء "أو" في قوله : « أو زادوا » للإضراب بمعنى "بل" .

وهو من شواهد : شرح الكافية الشّافية ١٢٢١/٣، شرح عمدة الحافظ ٦٢٧/٢، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٥٣٤، تذكرة النّحاة ص١٢١، المغني ص٩١، شرح ابن عقيلٍ ٢١٣/٢، جواهر الأدب ص٢١٧، شرح الحلاويّ (رسالة) ٥١٦/٢، الهمع ⇦

وحكى الفرّاء : اذهب إلى زيدٍ أو دَعْ ذَلِك فلا تبرحِ اليومَ[١].

وتكون بمعنى "الواو" إذا أُمن اللَّبس عند جماعة من الكوفيِّين[٢]، وغيرهم[٣]، كقول الشّاعر :

جَاءَ الخِلاَفَةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَراً ..... [٤]

أي : وكانت .

٢٤٨/٥، شرح الرّمليّ ص١٩٩ .

(١) معاني القرآن للفرّاء ٧٢/١، وليس هذا القول حكايةً عن العرب، وإنّما هو تمثيلٌ من الفرّاء، لأنّه يقول : « كقولك في الكلام : اذهب ... »، والّذي نقل أنّ هذا القول حكايةٌ هو ابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٣٦٣/٣، وشرح الكافية الشّافية ١٢٢١/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٢٥/٢)، وتبعه ابنه (شرح الألفيّة ص٥٣٤)، وأبو حيّان (الارتشاف ١٩٩٠/٤)، وابن هشام (أوضح المسالك ٣٤٢/٣)، والحلاويّ (شرح الآجُرُّوميّة ـ رسالة ـ ٥١٧/٢)، والرّمليّ (في شرحه ص٢٠٠)، وتبعه الشّارح .

(٢) ينظر : معاني الحروف ص٧٩، أمالي ابن الشّجريّ ٧٣/٣، الإنصاف ٤٧٨/٢، اللّباب ٤٢٤/١، الارتشاف ١٩٩١/٤، الجنى ص٢٣٠، المغني ص٨٨ .

(٣) منهم الأخفش (ينظر : معاني القرآن له ٣٤/١ و٤٩١/٢)، والجرميّ (المسائل المنثورة ص٤٢، الارتشاف ١٩٩١/٣، الجنى ص٢٣٠، المغني ص٨٨)، والهرويّ ـ وقد أطال في الاستشهاد له ـ (الأزهية ص١١٣-١١٩)، وابن مالكٍ (الألفيّة ص٤٩، والتّسهيل ص١٧٦، وشرحه ٣٦٤/٣-٣٦٥) .

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (٤١٦/١)، ورواية الدّيوان :

نَالَ الخِلاَفَةَ إذ كانَتْ لَهُ قَدَراً كما أَتَى رَبَّهُ موسَى على قَدَرِ

وحينئذٍ لا شاهد فيه، وقد نبّه عليه ابن هشامٍ في المغني (ص٨٩) .

وهو من شواهد : حروف المعاني ص٥٣، الأزهية ص١١٤، أمالي ابن الشّجريّ ٧٤/٣، شرح الكافية الشّافية ١٢٢٢/٣، شرح عمدة الحافظ ٦٢٧/٢، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٥٣٤، توضيح المقاصد ٢١٢/٣، الجنى ص٢٣، المغني ص٨٩، شرح ابن عقيلٍ ٢١٤/٢، شرح الحلاويّ (رسالة) ٥١٧/٢، الهمع ٢٤٨/٥، شرح الرّمليّ ص٢٠٠، الخزانة ٦٩/١١ .

ورابعها : أم[١]، وهي[٢] على قسمين :

متّصلةٍ ومنفصلةٍ؛ فالمتّصلة هي المسبوقة إمَّا بهمزة الاستفهام المفهمة للتّسوية، ويكون ما بعدها مُتّصلاً بما قبلها، وتقع بين جملتين في تأويل المصدر نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[٣] أي : سواءٌ عليهم الإنذار وعدمه، وإمَّا بهمزةٍ يُطْلَبُ بها وبـ"أم" التّعيين، وتقع بين مفردين[٤] نحو : أعندك زيدٌ أم عمرٌو، أي : أيُّهما عندَك؛ فإنَّك قاطعٌ بأنَّ أحدهما عنده، ولكنّك شاكٌّ في عينه، ولهذا يكون الجواب بالتّعيين لا بـ"نعم" ، ولا بـ"لا"، وتُسَمَّى "أم" هذه معادلةً؛ لأنّها عديلة الهمزة في الاستفهام بها، ألا ترى أنَّك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللّذين[٥] استوى الحكم في ظنّك بالنّسبة إليهما[٦]، وأدخلت "أم" على الآخر، ووسَّطت[٧] بينهما ما لا

---

(١) كون "أم" حرف عطفٍ مذهب الجمهور، وذهب أبو عبيدة إلى أنّها بمعنى الهمزة (ينظر : مجاز القرآن ١/٥٩ و٧٢ و١٣٠)، وكذا محمّد بن مسعود الغزنيّ (ينظر : الارتشاف ٤/١٩٧٨-١٩٧٩، الجنى ص٢٠٥)، والصّحيح أنّ أبا عبيدة لا يقدّرها بالهمزة فقط بل قدرها مرّةً بالواو (مجاز القرآن ١/١٤)، وأخرى ببل (السّابق ٢/٢٣٣)، وينظر : هشام بن معاوية الضّرير ص ٢٩٥ .

(٢) ما سيأتي حتّى نهاية الكلام عن "أم" نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٠-٢٠١، وينظر : شرح القطر ص٥٠٨-٥٠٩ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٦ .

(٤) وكذا تقع بين جملتين نحو : أقمت أم قعدت . ينظر : شرح الرّضيّ ٤/٤٠٧ـ٤٠٨، المغني ص٦٢ .

(٥) في النّسختين : "الّذي"، وهو لا يتناسب مع السّياق، والتّصويب من شرح القطر ص٥٠٩، وشرح الرّمليّ ص٢٠٠ .

(٦) ز : "إليها" سهوٌ من النّاسخ .

(٧) في الأصل : "وقسط"، وفي "ز" : "وسط" بلا واوٍ قبله تحريفان، والتّصويب من المصدرين السّابقين .

شكَّ فيه[١]، وهو قولك : عندك .

وبما تقرَّر[٢] عُلِمَ أنَّ الواقع بعد همزة التَّسوية لا يستحقُّ جوابًا، وأنّ الكلام معها خبرٌ، وأنَّها لا تقع إلاّ بين[٣] جملتين، وأنَّ الجملتين معها في تأويل المصدر[٤].

وإنّما سُمِّيت "أم" في هذين متَّصلةً؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر[٥].

والمنفصلة[٦] ـ وتُسَمَّى منقطعةً[٧] أيضًا ـ هي الخالية من ذلك[٨]، ومعناها "بل"[٩] نحو قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ

---

(١) قد يتأخّر غير المشكوك فيه ـ أي : غير المسئول عنه ـ نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِيَ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ (سورة الأنبياء من الآية ١٠٩) . ينظر : أوضح المسالك ٣٣٣/٣، التّصريح ١٤٣/٢، شرح الأشمونيّ ١٠٠/٣ .

(٢) في الأصل : "تقدّر" سهوٌ من النّاسخ .

(٣) في الأصل : "بعد" سهوٌ من النّاسخ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الشّجريّ ١٠٨/٣، المغني ص٦١ .

(٥) توضيح المقاصد ٢٠٥/٣، شرح القطر ص٥٠٩، وينظر : شرح التّسهيل ٣٥٩/٣ .

(٦) في الأصل : "المتّصلة" سهوٌ من النّاسخ .

(٧) ينظر : الكتاب ١٧٢/٣، المقتضب ٢٨٨/٣، الأصول ٥٨/٢، الإيضاح العضديّ ٢٩٩/١، اللّمع ص١٥٢، التّبصرة ١٣٥/١، الأزهية ص١٢٧، المفصّل ص٤٠٤، اللّباب ٤٢٨/١، الكافية ص٢٢٦، التّسهيل ص١٧٦، الجنى ص٢٠٥، المغني ص٦٥ .
وبالنّظر في هذه المصادر يتبيّن أنَّ التّعبير بـ"المنقطعة" هو الأكثر، أمّا التّعبير بـ"المنفصلة" فهو تعبير ابن معطٍ (الفصول الخمسون ص٢٣٧)، وابن عصفورٍ (شرح الجمل ٢٣٦/١، والمقرّب ٢٣٠/١)، والمالقيّ (رصف المباني ص٩٥) .

(٨) أوضح المسالك ٣٣٧/٣ .
والمعنى أنّه « لا يتقدّم عليها همزة التّسوية ولا همزة يطلب بها وبـ"أم" التّعيين، وسُمّيت منقطعةً لوقوعها بين جملتين مستقلّتين » . التّصريح ١٤٤/٢ .

(٩) تبع الشّارح الرّمليّ في هذا التّقدير، وهو رأيٌ لبعض الكوفيّين حيث يرون تقدير "أم" ⇦

افْتَرَىٰهُ ﴾[١] أي : بل يقولون[٢]، وقولنا : إنّها لإبلٌ أم / شاءٌ[٣] بل هي شاءٌ[٤]. [٦١/ب]

بـ"بل" بعد الاستفهام والخبر، ومذهب البصريّين هو تقديرها بـ"بل" والهمزة، وقيل غير ذلك، والّذي عليه المحقّقون أنّ الأكثر في "أم" أن تقتضي إضرابًا مع استفهام، وقد يُجاء بها لمجرّد الإضراب .

ينظر في هذه المسألة : أمالي ابن الشّجريّ ١٠٨/٣، شرح التّسهيل ٣٦١/٣-٣٦٢، رصف المباني ص٩٥، الارتشاف ٢٠٠٧/٤-٢٠٠٨، الجنى ص٢٠٥، المغني ص٦٦، الهمع ٢٤٣/٥، هشام بن معاوية الضّرير ص٢٩٤-٢٩٧ .

(١) ورد هذا الجزء الكريم في سورة يونس من الآية ٣٨، وسورة هود من الآيتين ١٣ و٣٥، وسورة السجدة من الآية ٣، وسورة الأحقاف من الآية ٨ .

(٢) تنظر تقديراتٌ أخر في : البحر المحيط ١٥٩/٥ .

(٣) صدر الشّارح هذ القول بقوله : « وقولنا »، والمشهور التّعبير بـ« قولهم » أي : العرب، وقد حكاه الأخفش عنهم في المعاني ٣٣/١، وكذا في عددٍ من المصادر (تنظر في الحاشية التّالية)، وورد في الكتاب ١٧٢/٣ و١٧٤ غير منسوبٍ للعرب، وتعبير الشّارح صحيحٌ، فقد وجدت الأخفش يقول في المعاني (١٦٠/١) : « كما تقول : إنّها لإبل ... » .

(٤) لم يرد هذا التّقدير في متن شرح الرّمليّ ص٢٠١، وإنّما ورد في اثنتين من نسخه : « بل أهي شاء »، ومفهوم كلام الرّمليّ يدلّ على التّقدير الّذي قدّره الشّارح .

وتقدير "أم" في هذا القول بـ"بل" وحدها هو تقدير الرّمّانيّ (معاني الحروف ص٧٠)، والهرويّ (الأزهية ص١٢٨)، والحلاويّ (شرح الآجُرُّوميَّة - رسالة -٥١٩/٢)، وجوّزه ابن هشامٍ في الكلام على مسألة الاستفهام (الأشباه والنّظائر ٥٤/٧) .

والجمهور على أنّ التّقدير : "بل أهي شاء" . ينظر : الإيضاح العضديّ ٢٩٩/١، اللّمع ص١٥٣، المحتسب ٩٩/١، أمالي ابن الشّجريّ ١٠٨/٢، ابن يعيش ٩٨/٨، شرح المقدّمة الكافية ٩٨٥/٣، شرح الكافية الشّافية ١٢١٩/٣، شرح الرّضيّ ٤٠٩/٤، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٨٨/١، رصف المباني ص٩٥، الارتشاف ٢٠١١/٤، الجنى ص٢٠٦، المغني ص٦٦، أوضح المسالك ٣٣٨/٣ .

وسبب الاختلاف بين الفريقين : هو أنّ ما بعد "أم" استفهامٌ عند الجمهور، ولذا يقدّرون "الهمزة" بعد "بل"، بينما يرى الفريق الأوّل أنّ ما بعدها خبرٌ، وحينئذ لا

وإذا وقعت بعد استفهامٍ قُدِّرَ الاستفهام بعدها أيضًا نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ... ﴾[1] الآية، التّقدير : "هل لهم" بدليل ظهوره بعدها[2] في نحو[3]: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ﴾[4].

ولا يقع بعد "أم" هذه إلاّ جملةٌ[5]، قال ابن عصفورٍ : وليست هذه من حروف العطف[6].

⇦

حاجة إلى الإتيان بالهمزة، أو أنّه جريٌ على مذهب بعض الكوفيّين السّابق ذكره، وعلى القولين السّابقين يكون ما بعد "أم" مقدّرًا بجملة، ولابن مالكٍ تقدير خالف فيه الجمهور . تنظر الحاشية (٥) ص٦٠٢ .

(١) سورة الأعراف من الآية ١٩٥ .

(٢) ز : « ظهورها بعد »، وهو مخالف لشرح الرّملي ص٢٠١ .

(٣) في الأصل : « في نحو أم نحو » سهوٌ من النّاسخ .

(٤) سورة الرّعد من الآية ١٦، والجزء المراد من الآية قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرٌ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَـٰتُ وَالنُّور ﴾ .

(٥) هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن مالكٍ في قولهم : « إنّها لإبلٌ أم شاءٌ » إلى أنّ ما بعد "أم" مفردٌ، وردّ تقدير الجملة؛ لأنّه يرى أنّ "أم" المنقطعة تعطف مفردًا على مفردٍ . ينظر : شرح التّسهيل ٣٦٢/٣، وينظر في هذه المسألة : الارتشاف ٢٠١١/٤، الجنى ص٢٠٦، المغني ص٦٨ .

وقد وجدت الزّجّاجيّ في معاني الحروف (ص٤٨) ينصّ على أنّ التّقدير في القول السّابق "بل شاءٌ" .

(٦) قال في شرح الجمل (٢٣٧/١) عند كلامه على "أم" المنفصلة (المنقطعة) : « وليست بعاطفة؛ لأنّ ما بعدها ليس مع ما قبلها كلامًا واحدًا، بل كلامٌ مستأنفٌ منقطعٌ، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلامٌ واحدٌ »، وقال في المقرّب (٢٣١/١) : « والمتّصلة هي العاطفة » .

والشّارح نقل هذا القول عن شرح الرّمليّ ص٢٠١ ـ كما سبقت الإشارة إليه في الحاشية (٢) ص٥٩٩ ـ، ونقل الرّمليّ فيه تصرّفٌ ـ كما تبيّن ـ، وأمّا تشكيك محقّق ⇦

وخامسها : ثُمَّ[١] ـ بضمِّ المثلّثة ـ وهي للتّرتيب والتّراخي[٢]؛ فإذا قيل : جاءَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو كان معناه أنَّ مجيء عمرو واقعٌ[٣] بعد مجيء زيدٍ بمهلةٍ[٤]، وأمَّا[٥] قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَـٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَـٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا۟ لِأَدَمَ ﴾[٦]، وقول الشّاعر :

قُل لِمَنْ سادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ بعد ذَلِكَ[٧] جَدُّهُ[٨]

شرح الرّمليّ في صحّة هذا النّقل عن ابن عصفور فهو سهوٌ .

وكون "أم" المنقطعة غير عاطفةٍ مذهب الأكثرين (ينظر : الارتشاف ٢٠١١/٤، الجنى ص٢٠٦، المغني ص٦٨)، وذهب ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (٣٦٢/٣) إلى أنّها تعطف المفرد على المفرد (وتنظر المصادر السّابقة)، وهو ظاهر كلامه في الألفيّة (ينظر : توضيح المقاصد ٢٠٨/٣) .

وقد وجدت أبا البقاء العكبريّ ينصّ في اللّباب (٤٢٩/١) على أنّ "أم" يعطف بها متّصلةً ومنقطعةً، فليس ابن مالكٍ منفردًا بهذا الرّأي .

وقيل : إنّ "أم" المنقطعة مختصّةٌ بعطف الجمل (ينظر : حاشية الصّبّان ١٠٤/٣)، وهو قول الاسفراييّ في اللّباب في علم الإعراب ص١٣٧ .

(١) ما سيأتي حتّى نهاية الكلام على "ثُمَّ" نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٩٨ .

(٢) ولها معنى ثالث، وهو التّشريك في الحكم، وفي المعاني الثّلاثة خلافٌ بين النّحويّين . ينظر : الارتشاف ١٩٨٨/٤، الجنى ص ٤٢٧-٤٢٩، المغني ص١٥٨-١٦١ .

(٣) في الأصل : "وقع"، والمثبت من "ز" موافقٌ لشرح الرّمليّ ص١٩٨ .

(٤) المهلة والتّراخي بمعنًى واحدٍ .

(٥) ما سيأتي اعتراض على كون "ثُمَّ" للتّرتيب . ينظر : شرح الجمل ٢٣١/١، شرح القطر ص٥٠٣ .

(٦) سورة الأعراف من الآية ١١ .

(٧) في الأصل : "ذاك"، والمثبت من "ز"، موافقٌ لشرح الرّمليّ، وعليه يصحّ وزن البيت، وعلى عدم إثبات اللاّم يكون البيت مكسورًا .

(٨) البيت من الخفيف، وهو لأبي نواس الحسن بن هانئ في ديوانه (ص٤٩٣)، يمدح العبّاس بن عبيد الله بن أبي جعفر عمّ هارون الرّشيد، ورواية عجزه في الدّيوان :

فقيل : التّقدير خلقنا أباكم ثُمَّ صَوَّرنا أباكم[١] فحُذِفَ المضاف[٢] منهما[٣]، وقُلْ لمن سادَ، ثُمَّ قُلْ لمن ساد أبوه، ثُمَّ قل بعد ذلك لمن سادَ جَدُّهُ[٤].

⇦ ..... قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ

ورواية عجزه كما أوردها الشّارح نقلاً عن الرّمليّ هي رواية الحلاويّ في شرح الآجُرُّوميَّة (رسالة) ٥١٢/٢، وهي رواية ابن خروفٍ في شرح الجمل (٣٢٢/١)، وجُلُّ المصادر ترويه هكذا :

إنَّ من ساد .... قَبْلَ ذَلِكَ جدّه

وأبو نواس مِمَّن لا يُستشهد بشعره لأنّه تُوفّي سنة ١٩٥هـ، أي : بعد عصر الاحتجاج، ولكنّ النّحاة يأتون بهذا البيت للتّمثيل .

ووجه التّمثيل به : أنّ ظاهره عدم إفادة "ثُمَّ" للتّرتيب؛ لأنّها « عطفت المتقدّم على المتأخّر، وهو عكس وضعها » . الخزانة ٣٧/١١ .

وهو في نتائج الفكر ص ٢٥٠، شرح الرّضيّ ٣٩٠/٤، رصف المباني ص١٧٤، الجنى ص٤٢٨، توضيح المقاصد ١٩٩/٣، المغني ص١٥٩، جواهر الأدب ص٣٦٤، الهمع ٢٣٦/٥، شرح الأشمونيّ ٩٤/٣، شرح الرّمليّ ص١٩٨ .

(١) في الأصل : "إيّاكم" في الموضعين، وفي "ز" : « خلقنا إيّاكم وصوّرناكم »، والتّصويب من شرح القطر ص٥٠٣، والّذي في شرح الرّمليّ (ص١٩٨) : « آباءكم » في الموضعين، وهو لا يتناسب مع السّياق؛ فإنّ الكلام في الآية عن أبينا آدم ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ .

(٢) وهو لفظ "أبا" .

(٣) شرح القطر ص٥٠٣، وهو جواب ابن عصفورٍ في شرح الجمل (٢٣١/١-٢٣٢) بتصرّفٍ، وفيه أنّ التّقدير "خلقناكم"، ولعلّه تحريفٌ .

وفي الآية أقوالٌ أخر تنظر في : شرح عيون الإعراب ص٢٤١، البحر المحيط ٢٧٢/٤، المغني ص٩٠٣-٩٠٤ .

(٤) ذكر هذا التّوجيه للبيت الحلاويّ في شرحه للآجُرُّوميّة (ـ رسالة ـ ٥١٣/٢)، وتبعه الرّمليّ، وتبعه الشّارح، وهم مسبوقون بابن خروفٍ في شرح الجمل (٣٢٣/١)، وهو مفهوم أحد ثلاثة أقوال قيلت في توجيه البيت ذكرها البغداديّ في الخزانة (٣٧/١١-٤٠)، ونقلها الشّنقيطيّ في الدّرر اللّوامع (٩٤/٦-٩٥)، وهي باختصارٍ :

⇦

تنبيهٌ

يقال[١] في "ثُمَّ" : "ثُمَتَ"[٢].

وسادسها : **حتّى**[٣]، و[٤]شرط العطف بها : كون ما بعدها اسمًا ظاهرًا، وكونه جزءًا[٥] لما قبلها أو كالجزء منه، وكونه غايةً له في شرفٍ أو قوّةٍ أو ضدِّهما نحو : "ماتَ النّاسُ حتّى الأنبياءُ"؛ فـ"الأنبياءُ" غايةٌ في الشَّرف، و"زارني النّاس حتّى الحجّامون"؛ فهم في غاية الإهانة والدَّناءة .

---

١ ـ أن "ثُمَّ" فيه للتّرتيب الذّكري، فـ"ثُمَّ" هنا لترتيب القول بحسب الذّكر والإخبار والتّلفّظ، وهو ما مشى عليه الشّارح .

٢ ـ أن "ثُمَّ" على بابها، وأنّ الممدوح ساد أوّلاً، ثُمَّ ساد أبوه بسيادته، ثُمَّ جدّه .

٣ ـ أنّ "ثُمَّ" هنا بمعنى "الواو"، واختاره البغداديّ بعد أن أورد ما قيل في الاعتراض على القولين السّابقين .

(١) شرح الرّمليّ ص١٩٨، والكلام متّصلٌ فيه بما قبله، ولكنّ الشّارح هنا فصله بقوله : « تنبيهٌ » .

(٢) ويقال فيها : "ثُمَتْ"، و"فُمَّ" . ينظر : التّسهيل ص١٧٥، توضيح المقاصد ٣/١٩٨، الهمع ٥/٢٣٦ . وينظر : اللّسان ٢/١٣٢ (ثمم) .

(٣) العطف بـ"حتّى" قليل، وأنكره الكوفيّون (ينظر : الصّاحبيّ ص٢٢٣، الارتشاف ٤/١٩٧٨، الجنى ص٥٤٦، المغني ص١٧٣، المساعد ٢/٤٥٤) .
والجمهور على أنّ "حتّى" إذا استُعْمِلَت عاطفةً كانت بمعنى الواو لا تفيد التّرتيب (ينظر : الكتاب ١/٩٦، اللّباب ١/٣٨٤، شرح التّسهيل ٣/٣٥٩، الجنى ص٥٥٠، المساعد ٢/٤٥٣)، وجعلها الزّمخشريّ مقتضيةً للتّرتيب (ينظر : المفصّل ص٤٠٤)، وينظر في الرّدّ عليه : شرح الكافية الشّافية ٣/١٢١١-١٢١٢، شرح القطر ص٥٠٥، وينظر أيضًا : شرح الرّضيّ ٤/٣٩٤-٣٩٥ .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « بحسب الإرادة » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص١٩٨ بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٥) في الأصل : "جرا"، وفي "ز" : "جزءً" .

وتكون "حتّى" جارَّةً، وابتدائيَّةً، وقد تحتمل المعاني الثّلاثة في بعض المواضع نحو : "أكلتُ السَّمكةَ حتى رأسها"، برفع "رأسها" فتكون حتَّى ابتدائيَّةً، وبنصبه فتكون عاطفةً، وبجرِّه فتكون جارَّةً بحسب الإرادة، وقد تقدَّمتِ الإشارة إلى ذلك[1].

وسابعها : **بل**[2] بشرط إفراد معطوفها، وأن تُسْبَقَ بإيجابٍ[3] أو أمرٍ ـ[4]ومعناها حينئذٍ سَلْب الحكم عمَّا قبلها، وجعله لما بعدها[5]ـ، أو نهيٍ أو نفي[4]ـ ومعناها حينئذٍ تقرير حكم ما قبلها، وجعل ضِدِّهِ لما بعدها[6]ـ، فالإيجابُ نحو : قامَ زيدٌ بل عمرٌو؛ فالقيام حاصلٌ لعمرٍو

---

(١) ينظر : ص٤٧٩ و٤٨٠ مع الحاشية (١) .

(٢) ما سيأتي حتّى نهاية الكلام على "بل" نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٠٢ .

(٣) هذا مذهب البصريّين (ينظر : الكتاب ٤٣٩/١، المقتضب ٢٩٨/٤)، واختلف النّقل عن الكوفيّين، فنُقِلَ عنهم منع العطف بها بعد الإيجاب (ينظر : الصّاحبيّ ص٢٠٨، شرح عيون الإعراب ص٢٤٧، الارتشاف ١٩٩٥/٤، الجنى ص٢٣٧، المغني ص١٥٣، وغيرها)، ونقل عنهم الجواز (ينظر : الإنصاف ٤٨٤/٢، شرح الرّضيّ ٤١٧/٤)، ولعلّ الصّواب أنّ المنع هو قول بعضهم، ومنهم هشامٌ .
ينظر : الصّاحبيّ ص٢٠٨، هشام بن معاوية الضّرير ص٢٩٨ .

(٤-٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) أوضح المسالك ٣٤٧/٣، وينظر : شرح الكافية الشّافية ١٢٣٣/٣ .
وفي عددٍ من المصادر أنّها لإثبات الحكم لما بعدها، وجعل ما قبلها كالمسكوت عنه . ينظر : شرح الرّضيّ ٤١٧/٤، الجنى ص٢٣٧، المغني ص١٥٢، جواهر الأدب ص ٢٢٤ .

(٦) أوضح المسالك ٣٤٧/٣ .
وأجاز المبرّد وأبو الحسين بن عبد الوارث ـ ابن أخت أبي عليٍّ الفارسيّ ـ أن تكون ناقلةً حكم ما قبلها إلى ما بعدها، ورُدَّ قولهما بعدم السّماع .
ينظر : المقتصد ٩٤٦/٢-٩٤٧، شرح الجمل ٢٣٩/١، شرح التّسهيل ٣٦٨/٣، شرح الرّضيّ ٤١٨/٤، الارتشاف ١٩٩٥/٤، الجنى ص٢٣٦، المغني ص١٥٢،

دون زيدٍ، وكأنّ ذِكْرَ / زيدٍ على وجه الغلط . [٦٢/أ]

والأمر نحو : اضرب زيدًا بل عمرًا[١]، [٢-والنّهي نحو : لا تضربْ زيدًا بل عمرًا-٢]، والنّفي نحو : ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو .

وثامنها : لا، وهي[٣] لنفي الحكم الثّابت لما قبلها عمّا بعدها، ويعطف بها بشرط إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجابٍ نحو : قامَ زيدٌ لا عمرٌو، أو أمرٍ نحو : اضرب زيدًا لا عمرًا[٤]، أو نداءٍ[٥] نحو : يا ابن أخي لا ابن عمّي - وعدم صِدْق [أحد][٦] مُتِعاطِفيها على الآخر، وألاّ[٧] تقترن بالواو، وأمّا نحو قولك : ما قامَ زيدٌ ولا عمرٌو؛ فالواو هي العاطفة، و"لا" لتأكيد النّفي[٨].

⇦

أوضح المسالك ٣٤٨/٣ .

والّذي في المقتضب ١٢/١ : « ومنها : "بل" ، ومعناها الإضراب عن الأوّل والإثبات للثّاني »، ونقل محقّقه القول السّابق المنسوب للمبرّد عن المغني .

(١) في الأصل : "عمروا" خطأٌ من النّاسخ .

(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) ما سيأتي حتّى نهاية الكلام عن "لا" نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٠٢ .

(٤) في الأصل : "عمرو" خطأٌ من النّاسخ .

(٥) هذا مذهب الجمهور، ومن أمثلة سيبويه : "يا زيد لا عمرو" (الكتاب ١٨٦/٢)، وذهب ابن سعدان إلى أنّ العطف بـ"لا" في النّداء غير مسموعٍ (ينظر : شرح التّسهيل ٤٧٠/٣، الارتشاف ١٩٩٦/٤، الجنى ص٣٩٤، المغني ص٣١٨)، وكذا ابن مالكٍ (شرح عمدة الحافظ ٦٣٣/٢) .

(٦) زيادةٌ يقتضيها السّياق، وهي موجودةٌ في شرح الرّمليّ ص٢٠٢، وينظر : أوضح المسالك ٣٤٨/٣ .

(٧) في النّسختين : « أن لا »، والصّواب ما أثبتّ؛ لأنّ "أن" إذا كانت عاملة فيما بعدها ومقرونة بـ"لا" كتبت بلا نونٍ لإدغامها في اللاّم . ينظر : أدب الكاتب ص٢٣٩، اللّباب ٤٩١/٢ .

(٨) ز : "المعنى" .

وتاسعها : **لكنْ**[١] ـ[٢] بسكون النُّون ـــ للاستدراك[٣]، ويُشْتَرط أن تُسْبَقَ بنفيٍ أو نهيٍ[٤]، وألاَّ[٥] تقترن بالواو[٦]، وأن يأتي بعدها مفردٌ[٧] نحو ما قامَ زيدٌ لكن عمرو، ولا تضرب زيدًا لكن عمرًا[٨].

فإن وقعت بعدها جملة كانت مخفّفةً من الثَّقيلة، وهي حينئذٍ حرف

---

(١) كون "لكن" حرف عطفٍ، وعدم احتياجها إلى الواو في العطف مذهب الجمهور، وهناك مذاهب أخر هي :

١ ـ أنّها ليست حرف عطفٍ بل هي حرف استدراكٍ، والعطف إنّما هو بواوٍ تُذْكَرُ قبلها نحو : ما قام سعدٌ ولكن سعيدٌ، وهو مذهب يونس حكاه أبو عمر عنه، وقوّاه أبو عليٍّ الفارسيّ (الحجة ١٧٧/٢)، وهو اختيار ابن مالكٍ (التّسهيل ص١٧٤)، إلاّ أنّه يجعل العطف من عطف الجمل (شرح التّسهيل ٣٤٣/٣) .

٢ ـ أنّها عاطفةٌ إلاّ أنّه لا بدّ في العطف بها من الواو قبلها، والواو زائدةٌ، وهو اختيار ابن عصفورٍ (شرح الجمل ٢٢٤/١) .

٣ ـ أنّها عاطفةٌ، والمتكلّم مخيّرٌ بين الإتيان بالواو وعدمه، وهو مذهب ابن كيسان .

ينظر : الارتشاف ١٩٧٥/٤-١٩٧٦، توضيح المقاصد ١٩٤/٣-١٩٥، الجنى ص٥٨٧-٥٩١، المغني ص٣٨٦، ابن كيسان النّحويّ ص١٧٠-١٧٢ .

(٢) ما سيأتي حتّى نهاية الكلام عن "لكن" نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٠٢ .

(٣) هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن الطّراوة إلى أنّها « ضدّ "لا" توجب للثّاني ما نُفي عن الأوّل؛ فتقول : ما قام زيدٌ لكن عمرٌو؛ فالمعنى أنّ عمرًا هو الّذي قام ... » . البسيط ٣٤٠/١ .

(٤) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الكوفيّون العطف بها بعد الإيجاب .

ينظر : الإنصاف ٤٨٤/٢-٤٨٨، اللّباب ٤٢٧/١-٤٢٨، الارتشاف ١٩٩٨/٤، الجنى ص٥٩١، المغني ص٣٨٥ .

(٥) في النّسختين : « أن لا » .

(٦) ينظر: ما سبق في الحاشية (١) .

(٧) في النّسختين : "مفردًا" وهو خطأٌ .

(٨) في الأصل : "عمروًا" .

ابتداء[(١)].

وعاشرها : إمَّا[(٢)] ـ بكسر الهمزة[(٣)]، وتشديد الميم المسبوقة بمثلها ـ، وزَعَم[(٤)] أكثر النَّحويّين[(٥)] أنّها بمنزلة "أو" في العطف والمعنى، وقال أبو عليٍّ[(٦)] وابنا[(٧)]

(١) هذا مذهب الأكثرين، وذهب بعض النّحاة إلى أنّها عاطفةٌ، ومنهم ابن أبي الرّبيع في الملخّص (٥٧٧/١) . ينظر : شرح الجمل ٢٤٠/١، البسيط ٣٤٨/١، الارتشاف ١٩٩٨/٤، الجنى ص٥٩١، ابن أبي الرّبيع آراؤه النّحويّة ص٢٨-٣١ .

(٢) ما سيأتي حتّى نهاية الكلام على "إمّا" نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٠١-٢٠٢ .

(٣) وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم، وهي الفصحى، وفتح الهمزة لغة تميم، وقيس، وأسد . ينظر : توضيح المقاصد ٢٢٢/٣، وبعض المصادر تنسبه إلى تميم فقط . ينظر : التّسهيل ص١٧٦، شرح الرّضيّ ٤٠٢/٤ .

(٤) التّعبير بـ« زعم » ـ هنا ـ غير مناسبٍ، والأولى ذهب ونحوها؛ وذلك أنّ هذا مذهب الأكثرين ـ كما سيأتي ـ، وبناءً عليه فلا يتناسب التّعبير عنه بـ« زعم »، والشّارح تابعٌ للرّمليّ في هذا، وهو تابعٌ لابن هشامٍ في أوضح المسالك ٣٤٣/٣ .

(٥) منهم سيبويه (الكتاب ٢٦٨/١ و٨/٢)، والمبرّد (المقتضب ٢٨/٣)، وابن السّرّاج (الأصول ٥٦/٢)، والزّجّاجيّ في أحد قوليه (الجمل ص١٧ و١٨) ـ وقوله الآخر عدم عدّها من حروف العطف (تفسير رسالة أدب الكُتّاب ص٥٥) ـ، وابن جنّي (اللّمع ص١٤٩ و١٥٤)، والصّيمريّ (التّبصرة ١٣١/١ و١٣٤)، والزّمخشريّ (المفصّل ص٤٠٥)، والحيدرة اليمنيّ (كشف المشكل ٦٢٤/١ و٦٢٥)، والْجُزوليّ (المقدّمة الْجُزوليّة ص٧٢)، وابن معطٍ (الفصول الخمسون ص٢٣٦)، وابن الحاجب (الكافية ص٢٢٥)، والصّنعانيّ (التّهذيب الوسيط ص١٦٠و ١٦٢)، والكيشيّ (الإرشاد ص٣٩٥ و٣٩٦)، وابن آجُرُّوم (المتن ص٢٠) .

(٦) ينظر : الإيضاح العضديّ ٢٩٧/١، المسائل المنثورة ص٤٠-٤١، المفصّل ص٤٠٥ .

(٧) في النّسختين : « وابن كيسان وبرهان »، والصّواب : « وابن برهان » كما في شرح الرّمليّ ص٢٠١، وغيّرتها إلى "ابنا" تقليلاً للمزيد، ولتعبير ابن هشامٍ به في أوضح المسالك ٣٤٤/٣ .

كيسان[١] وبرهان[٢]: هي مثلها في المعنى فقط، والعطف إنَّما هو بالواو[٣]، وهذا هو الحقُّ، ويؤيِّده أنَّها مجامعةٌ للواو لزومًا، والعاطف لا يدخل على العاطف[٤].

فالتَّخيير[٥]: خذ من مالي إمَّا درهمًا وإمَّا دينارًا، والإباحة نحو: جالس إمَّا الحسنَ[٦] وإمَّا ابنَ سيرينَ[٧]، والشَّكُّ نحو: جاء إمَّا زيدٌ وإمَّا

---

(١) هو: محمّد بن أحمدَ بن كيسان، أبو الحسن، إمامٌ في العربيّة، أخذ عن المبرّد وثعلب؛ فكان مِمّن جمع بين المذهبين، وله آراء متداولةٌ في كتب النّحو، ومن مصنّفاته: غريب الحديث، المقصور والممدود، والموفّقي في النّحو (ط في مجلّة المورد)، تلقيب القوافي (ط)، تُوفّي سنة ٣٢٠هـ.
ينظر في ترجمته: طبقات النّحويّين ص١٧٠، تاريخ بغداد ٣٣٥/١، نزهة الألبّاء ص٢٣٥، معجم الأدباء ١٣٧/١٧، إنباه الرّواة ٥٧/٣، إشارة التّعيين ص٢٨٩، ابن كيسان النّحويّ ص٩-٩٧، أبو الحسن بن كيسان ص١٩-١٠٦.
وينظر في رأيه: التّسهيل ص١٧٤، الارتشاف ١٩٧٦/٤، الجنى ص٥٢٩، المغني ص٨٤، الهمع ٢٥٢/٥، ابن كيسان النّحويّ ص١٤٩-١٥٠، أبو الحسن بن كيسان ص١٧٨-١٧٩.
والّذي وجدته في الموفّقيّ مجلّة المورد (م٤ ع٢ ص١١٢) عند كلامه عن حروف العطف قوله: «وأمّا [هكذا] بمنزلة أو»، وهو بهذا موافقٌ للجمهور.
(٢) ينظر في رأيه: شرح اللّمع ٢٥٨/١، أوضح المسالك ٣٤٤/٣.
(٣) ونُسِب ليونس (التّسهيل ص١٧٤)، وهو مذهب الرّمّانيّ (معاني الحروف ص١٣١)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص١٧٤، والألفيّة ص٤٩).
(٤) أوضح المسالك ٣٤٤/٣.
(٥) عطف على قوله هي مثلها ـ أي: مثل "أو" ـ في المعنى، وسيشرع الشّارح في بيان معاني "إمّا" على ما سبق في معاني "أو".
(٦) ابن يسار البصريّ، أبو سعيدٍ، أحد سادات التّابعين علمًا وعملاً، توفّي في رجب سنة ١١٠هـ.
ينظر في ترجمته: طبقات ابن سعدٍ ١٥٦/٧، تهذيب الكمال ٩٥/٦، سير أعلام النّبلاء ٥٦٤/٤، البداية والنّهاية ٥٤/١٣.
(٧) هو: محمّدٌ أبو بكر الأنصاريّ، الأنسيّ، البصريّ، أدرك ثلاثين من الصّحابة، كان ⇦

عمرٌو، والتَّشكيك نحو : عندي إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو، والتَّقسيم نحو : الكلمةُ إمَّا اسمٌ وإمَّا فعلٌ وإمَّا حرفٌ .

وقد يَسْتَغْنونَ عن تكرار "إمّا" بـ"أو" أو بـ"إلاَّ" كقولك : جاء إمَّا زيدٌ أو عمرٌو[1]، وإمّا أن تفعلَ كذا، وإلاَّ فافعل كذا، وقول الشّاعر :

فإمَّا أَنْ تَكُونَ أَخي بِصِدْقٍ ... فأَعْرِفَ مِنْكَ غَثّي مِن سَمِيني

وَإلاَّ فاطَّرِحْني واتَّخِذْني ... عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِيني[2]

ثُمَّ مثّل النَّاظم[3] لبعض ما تقدَّم بقوله[4] : **كَـ: جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو** هذا مثال عطف الاسم المرفوع / على مِثْله، و : [٦٢/ب]

⇦

فقيهًا، عالمًا ورعًا، تُوفّي لتسعٍ مضين من شوّال سنة ١١٠هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعدٍ ١٩٣/٧، تهذيب الكمال ٣٤٤/٢٥، سير أعلام النّبلاء ٦٠٦/٤، البداية والنّهاية ٥٦/١٣ .

(١) الأولى الاستشهاد بما ورد في لغة العرب، وممّا ورد قراءة أبيٍّ بن كعبٍ : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لإِمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَلٍ مُّبِينٍ ﴾ (سورة سبأ من الآية ٢٤) . ينظر : شرح التّسهيل ٣٦٦/٣، والشّارح في عدم الاستشهاد والاكتفاء بالتّمثيل تابعٌ للرّمليّ .

(٢) البيتان من الوافر، وهما للمثقّب العبديّ عائذ بن محصنٍ في المفضّليّات ص٢٩٢، وديوانه ص٢١١-٢١٢، وفيهما : « بحقٍ » بدل « بصدقٍ »، وفي المفضّليّات : « أو سميني » بدلاً من قوله : « من سميني » .

وجه الاستشهاد بهما : الاستغناء عن تكرار "إمّا" بـ"إلاّ" .

وهو من شواهد : الأزهية ص١٤٠-١٤١، أمالي ابن الشّجريّ ١٢٦/٣-١٢٧، شرح الجمل ٢٣٢/١، المقرّب ٢٣٢/١، شرح التّسهيل ٣٦٦/٣-٣٦٧، شرح الكافية الشّافية ١٢٢٨/٣، شرح الرّضيّ ٤٠٢/٤، توضيح المقاصد ٢١٨/٣، الجنى ص٥٣٢، المغني ص٨٦، المساعد ص٨٦، المساعد ٤٦٢/٢، شفاء العليل ٧٨٩/٢، جواهر الأدب ص٤١٥، الهمع ٢٥٤/٥ .

(٣) ز : « النّاظم رحمه الله تعالى » .

(٤) ساقطٌ من الأصل .

..... أَكْـرِمِ زَيْـدًا وَعَمْـرًا[1] بِاللَّقَـا وَالْمَطْعَـمِ

هذا مثال عطف الاسم المنصوب على مثله، ومثَّل لعطف الفعل على الفعل بقوله :

[2-وفِتيةٌ-2][3]لَـمْ يَـأْكُلُوا أَوْ[3]يَحْضُـرُوا .....

هذا مثال [4-عطف الفعل-4] المجزوم على مثله، وقوله :

..... حَتَّى يَفُوتَ أَوْ يَـزُولَ الْمُنْكَـرُ

مثال لعطف الفعل المنصوب على مثله، ومثال عطف الفعل على الفعل في الرّفع[5] قولـه تعـالى : ﴿ إِنَّ هَـٰـذَا الْقُـرْءَانَ يَهْـدِى لِلَّتِـي هِـىَ أَقْـوَمُ وَيُبَشِّـرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[6].

تنبيه

يُعْطَفُ[7] الفعل على الاسم الْمُشْبِهِ له في المعنى[8] نحـو قولـه تعـالى :

---

(١) في الأصل : "وعمروا" .

(٢-٢) ساقطٌ من "ز" .

(٣) في النّسختين : "و"، وهو مخالفٌ للنّظم . ينظر : ص٥٨٤ .

(٤-٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) شرح الرّمليّ ص٢٠٤ .

(٦) سورة الإسراء من الآية ٩ .

(٧) ما سيأتي حتّى نهاية الآيات في هذا التّنبيه نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٠٤، وينظر : أوضح المسالك ٣/٣٥٥-٣٥٧ .

(٨) المراد به « اسم الفاعل واسم المفعول إذا وقعا في صلة الألف واللاّم نحو : الضّارب، والمضروب » . شرح الجمل ١/٢٤٨-٢٤٩ .

﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُواْ اللَّهَ ﴾[١]، ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ ﴾[٢] ويجوز العكس[٣] نحو قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ[٤] الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾[٥].

---

(١) سورة الحديد من الآية ١٨ .

وفي "ز" : ﴿ وَأَقْرَضُوا اللَّه قَرْضًا حَسَنًا ﴾، وهو موافقٌ لشرح الرّمليّ ص٢٠٤، ولم أسأ إثباتها لأنّ الّذي يظهر لي أنّ الشّارح اقتصر على موضع الشّاهد، وفي الاستشهاد بالآية التّالية ما يدلّ على ذلك .

(٢) سورة العاديات الآية ٣، وجزءٌ من الآية ٤ .

وفي شرح الرّمليّ (ص٢٠٤) : ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِ ﴾، وعدم إيراد الشّارح له يدلّ على أمرين :

١ ـ رغبة الشّارح في الاختصار، حيث اقتصر على موضع الشّاهد .

٢ ـ تقوية ما ذهبت إليه من عدم إثبات الزّيادة من النّسخة "ز" في الآية السّابقة .

(٣) خلافًا للسُّهيليّ، حيث عدّه قبيحًا (ينظر : نتائج الفكر ص٣١٩-٣٢٠، والارتشاف ٢٠٢٢/٤)، وكأنّه سها عن الآية التّالية، أو أنّه يرى فيها رأي الزّمخشريّ الآتي في الحاشية (٥) .

(٤) في النّسختين : ﴿ يخرج ﴾، وهو لفظ الآية ١٩ من سورة الرّوم، وعليه يفوت الاستشهاد؛ فإنّه من عطف الفعل على الفعل، والشّارح في هذا متابعٌ للرّمليّ في شرحه (ص٢٠٤)، ولم يتنبّه له محقّقه .

(٥) سورة الأنعام من الآية ٩٥ .

وجعل ﴿ مُخْرِجُ ﴾ معطوفًا على ﴿ يُخْرِجُ ﴾ قول الجمهور (ينظر : شرح التّسهيل ٣٨٣/٣، شرح الكافية الشّافية ١٢٧٢/٣، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٥٥٢، الارتشاف ٢٠٢٢/٤، أوضح المسالك ٣٥٧/٣، المساعد ٤٧٧/٢، شفاء العليل ٧٩٨/٢، الهمع ٢٧٢/٥)، وذهب الزّمخشريّ (الكشّاف ٣٧/٢) إلى جعل ﴿ مُخْرِجُ ﴾ معطوفًا على قوله تعالى في الآية نفسها : ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾، وينظر : البحر المحيط ١٨٩/٤، الدّر المصون ٥٧/٥-٥٨، أوضح المسالك ٣٥٧/٣، التّصريح ٦٢١/٣ .

فائدة

إن قيل[١] : ما الحكمة في ورود العطف بالواو في قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَا سَوَّاهَا ﴾[٢]، [وفي وُرود العطف بالفاء في قوله تعالى : ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ﴾ إلى قوله : ﴿ فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا ﴾[٣]][٤]، وفي ورود العطف بالواو والفاء في قوله تعالى : ﴿ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ۝ فالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ﴾ إلى قوله : ﴿ فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا ﴾[٥]؟ .

فالجواب عن ذلك : أمَّا الواو الّتي في أوائل السُّور فإنَّها واو القسم وما بعدها للعطف، وحيث كانت الأسماء المقسم بها في السُّورة الأولى[٦]، لعطف الذّوات كانت بالواو، وحيث كانت الأسماء المقسم بها في السُّورة الثّانية[٧] لعطف الصِّفات كانت بالفاء، وحيث كانت الأسماء المقسم بها لعطف الذّوات والصِّفات[٨] كانت بالواو والفاء .

---

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « والله أعلم » نقل عن القلادة الجوهريّة ل٩٠أ بتصرّفٍ يسيرٍ، وذلك باختصار إيراد الآيات .

(٢) سورة الشّمس الآيات ١-٧ .

(٣) سورة الذّاريات الآيات ١-٤ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ من القلادة الجوهريّة ل٩٠أ، ولا بدّ منها، وذلك أنّ الشّارح يذكر السّورة الثّانية، وهي غير موجودةٍ في صيغة السّؤال ممّا استدعى إضافتها .

(٥) سورة المرسلات الآيات ١-٥، والآيتان ٣ و٤ هما : ﴿ وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا ۝ فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا ﴾، وكان على الشّارح أن يذكرهما؛ لأنّ العطف بالواو إنّما ورد في الآية الثّالثة فقط .

(٦) أي : سورة الشّمس .

(٧) أي : سورة الذّاريات .

(٨) أي : في سورة المرسلات .

أمَّا عطف الذَّوات في الأولى فظاهرٌ، وأمَّا عطف الصِّفات في الثَّانية فظاهرٌ؛ لأنَّ المراد بها صفات الرِّيح، وأمَّا عطف الصِّفات والذَّوات فعلى تقدير الملائكةِ والرِّيح، والله أعلم .

وحَذْفُ النَّاظم حرف[1] العطف ـ وهو الواو ـ في النَّظم شائع سائغٌ[2].



صه الناسخ أو محريف

(١) ز : "حروف"، وهو خطأ يتبيّن من قوله : « وهو الواو » .

(٢) ينظر ما سبق في : الحاشية (٢) ص٣٧٩ .

تتمّة

[باب عطف البيان]

اعلم أنّ[١] عطف البيان[٢] تابعٌ، موضِّحٌ[٣]، أو مخصِّصٌ[٤]، جامدٌ[٥]، غيرُ مؤوَّلٍ[٦]؛ فقولهم[٧]: « موضِّحٌ أو مخصِّصٌ » مخرجٌ للتّأكيد، ولعطف النّسق، وللبدل[٨]، وقولهم[٧]: « جامدٌ / غير مؤوَّل » مخرجٌ للنّعت؛ فإنّه مشتقٌّ أو مؤوَّلٌ به[٩]. [٦٣/

---

(١) ما سيأتي حتّى نهاية هذه التّتمّة نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٠٤-٢٠٦ .

(٢) هذه تسمية البصريّين، ويسمّيه الكوفيّون "التّرجمة" . ينظر : الارتشاف ١٩٤٣/٤، المساعد ٤٢٣/٢، الهمع ١٩٠/٥، مصطلحات النّحو الكوفيّ ص٢٧-٢٩ .

(٣) أي : يوضح متبوعه إن كان معرفةً . ينظر : أوضح المسالك ٣١٠/٣ .

(٤) أي : يخصّص متبوعه إن كان نكرةً . ينظر : السّابق .

(٥) أو بمنزلته، وهو ما كان صفةً فصار بالغلبة علمًا كـ"الصّعق" . المساعد ٤٢٣/٢، وينظر : الارتشاف ١٩٤٣/٤ .

(٦) هذا حدُّ ابن هشامٍ في القطر . ينظر : شرح القطر ص٤٩١ .
وتنظر حدودٌ أخر في : المفصّل ص١٩٥، الكافية ص١٤٠، المقرّب ٢٤٨/١، التّسهيل ص١٧١، الملخّص ٥٦٨/١، الارتشاف ١٩٤٣/٤، الشّذور ينظر : شرحها ص٣٧٨، شرح الحدود النّحويّة ص١٧٩-١٨٠ .

(٧) في شرح الرّمليّ (ص٢٠٤) : « قوله »، وذلك أنّ التّعريف تعريف ابن هشامٍ كما سبق في الحاشية (٦) .

(٨) ز : "المبدل" .

(٩) هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن الحاجب إلى أنّه لا فرق « بين أن يكون مشتقًّا أو غيره » الكافية ص١٢٩، وينظر : شرح المقدّمة الكافية ١٤٠/١، و٦٢٦/٢، وشرح الرّضيّ ٢٨٩/٢ .
وينظر في مذهب الجمهور : المقتضب ١٨٥/٣، اللّمع ص١٣٩، المفصّل ص١٤٩، ابن يعيش ٤٨/٣، المقرّب ٢٢٠/١، شرح الكافية الشّافية ١١٥٦/٣-١١٥٨، التّصريح ١١١/٢ .

ويوافق متبوعه في أربعةٍ من عشرةٍ : أوجه الإعراب الثّلاثة[١]، والتّنكير، والتّذكير، والإفراد وفروعهنّ نحو :

أَقْسَمَ باللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ[٢]

وجاء أحمدُ أبو العبَّاسِ .

ومَنَعَ كثيرٌ من النّحويِّين[٣] كون عطف البيان نكرةً تابعًا لنكرةٍ، والصَّحيح الجواز[٤].

---

(١) ز : "الثّلاث" .

(٢) البيت من مشطور الرّجز، وبعده :

مَا مَسَّهَا مِن نَقَبٍ ولاَ دَبَرْ

وهما لعبد الله أو عمرو بن كيسبة النّهديّ، قالهما لعمر بن الخطّاب ـ رضي الله عنه ـ في قصّةٍ سيأتي طرفٌ منها . ينظر : الإصابة ٥/٩٦-٩٧، الخزانة ٥/١٥٦ .

ونسبه ابن يعيش في شرح المفصّل (٣/٧١) لرؤبة، وليس في ديوانه، قال العينيّ في المقاصد النّحويّة (١/٣٩٢) : « وهذا خطأٌ؛ لأنّ وفاة رؤبة في سنة خمسٍ وأربعين ومائة، ولم يدرك عمر ـ رضي الله عنه ـ، ولا عدَّه أحدٌ من التّابعين، وإنّما قاله أعرابيٌّ كان استحمل عمر بن الخطّاب ـ رضي الله عنه ـ ... ولم يحمله، فقال ... »، وكذا قال البغداديّ في الخزانة ٥/١٥٧ .

ووجه الاستشهاد به : إعراب قوله : « عُمَر » عطف بيان على قوله : « أَبُو حَفْصٍ » .

وهو من شواهد : المفصّل ص١٥٩، التّخمير ٢/١٢٣ و١٢٤، ابن يعيش ٣/٧١، الكافية ص١٤٠، شرح المقدّمة الكافية ٢/٦٦٧، شرح الكافية الشّافية ٣/١١٩١، لباب الإعراب ص٣٩٥، شرح الرّضيّ ٢/٣٩٥، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٧٦٩، أوضح المسالك ٣/٣١٠، شرح الشّذور ص٣٧٩، شرح اللّمحة البدريّة ٢/٢٤١، شرح ابن عقيلٍ ٢/٢٠١، الفوائد الضّيائيّة ٢/٦٨، التّصريح ٢/١٣١، شرح الرّمليّ ص٢٠٤ .

(٣) هكذا عبَّر ابن هشامٍ في شرح القطر ص٤٩٣، والمراد بهم : « البصريّون » .

ينظر : شرح التّسهيل ٣/٣٢٦، شرح عمدة الحافظ ٢/٥٩٤ـ٥٩٥، الارتشاف ٤/١٩٤٣، المساعد ٢/٤٢٣-٤٢٤، الهمع ٥/١٩١، شرح الأشمونيّ ٣/٨٦ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ١/٢٩٤، شرح التّسهيل ٣/٣٢٦، شرح الكافية الشّافية ⇦

ويجوز إعرابه بدل كلٍّ من كلٍّ[١] إلاَّ إذا امتنع الاستغناء عنه نحو : هندٌ قامَ زيدٌ أخوها[٢]، أو[٣] إحلالُه محلَّ الأوَّل فيتعيَّن البيان[٤]، ولذلك أمثلةٌ منها[٥] : قولك : يا زيدُ الحارثُ[٦]، ومنها : قول الشّاعر :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[٧]

⇦

٣/١١٩٣، شرح عمدة الحافظ ٢/٥٩٥، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٥١٥، شرح القطر ص٤٩٣، المساعد ٢/٤٢٤، التّصريح ٢/١٣١، الهمع ٥/١٩١-١٩٢، شرح الأشمونيّ ٣/٨٦ .

(١) ذهب الرّضيّ إلى أنّه لا فرق بين عطف البيان والبدل، بل عطف البيان هو البدل، أي : أنّه بدل كلٍّ من كلٍّ (ينظر : شرح الكافية ٢/٣٧٩-٣٨٤)، والجمهور يجعلون عطف البيان قسيمًا للبدل، ويفرّقون بينهما بعدّة فروق . تنظر في : المغني ص٥٩٣-٥٩٧، التّصريح ٢/١٣٣-١٣٤، شرح الأشمونيّ ٣/٨٨-٨٩ .

(٢) أوضح المسالك ٣/٣١٢-٣١٣ .

ويجب في هذا المثال أن يعرب "أخوها" عطفَ بيان لا بدلاً؛ لأنّه لا يصحّ الاستغناء عنه، لاشتماله على ضمير رابطٍ للجملة الواقعةِ خبرًا لـ"هند"، وعند إعرابه بدلاً تخلو الجملة من الرّابط؛ لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل، فكأنّه من جملةٍ أخرى .

ينظر : التّصريح ٢/١١٤ .

(٣) في الأصل : "و" .

(٤) أي : كونه عطف بيان، وهذا الضّابط مبنيٌّ على كون البدل لا بدّ أن يكون صالحًا للإحلال محلّ الأوّل وهو المبدل منه، وذهب ابن هشام (في الحواشي) إلى أنّه يُغْتفر في الثّواني ما لا يُغْتفر في الأوائل . ينظر : التّصريح ٢/١٣٣، سبيل الهدى ص٤٩٧ .

(٥) تنظر هذه الأمثلة وغيرها في : الارتشاف ٤/١٩٤٤-١٩٤٦، شفاء العليل ٢/٧٦٥، التّصريح ٢/١٣٣ .

(٦) يتعيّن إعراب "الحارث" عطف بيان؛ لامتناع إحلاله محلّ الأوّل؛ وذلك أنّه لا يقال : "يا الحارث" عند الجمهور؛ لأنّ "يا" و"أل" لا يجتمعان هنا .

ينظر : شرح الشّذور ص٣٨٠، التّصريح ٢/١٣٢ .

(٧) البيت من الوافر، وهو للمَرَّار بن سعيدِ بن حبيبٍ الأسديّ الفقعسيّ في شعره

⇦

وقوله :

أَيَا أَخْوَيْنَا عَبْدَ شَمسٍ وَنَوْفَلاَ أعِيذُكُما باللّهِ أَنْ تُحْدِثا حَرْبَا[1]

فـ"بِشْرٍ" عطف بيانٍ على "الْبَكْرِيِّ" ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنّ البدل في نيّة إحلاله محلَّ الأوّل، ولا يجوز : أنا ابن التّاركِ بشرٍ؛

ص٤٦٥ (ضمن "شعراء أمويّون")، والمراد بقوله : « البكريّ » بشر بن عمرو بن مرثد بن بكرِ بن وائل . ينظر في مقتله وافتخار المرّار بذلك : الخزانة ٤/٢٨٦-٢٨٨ .

وهو من شواهد : الكتاب ١/١٨٢، التّبصرة ١/١٨٤، النّكت ١/٢٩٢، إصلاح الخلل ص٧١، المفصّل ص١٦٠، التّخمير ٢/١٢٤، ابن يعيش ٣/٧٣، الإيضاح في شرح المفصّل ١/٤٥٣، شرح الجمل ١/٢٩٦، المقرّب ١/٢٤٨، شرح التّسهيل ٣/٣٢٧، شرح الكافية الشّافية ٣/١١٩٦، شرح عمدة الحافظ ١/٥٥٤ و٢/٥٩٧، لباب الإعراب ص٣٩٦، البسيط ١/٢٩٥، الملخّص ١/٥٦٨، شرح الرّضيّ ٢/٣٩٥، الإرشاد ص٣٨٧، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٧٧١، الارتشاف ٤/١٩٤٤، توضيح المقاصد ٣/١٨٨، أوضح المسالك ٣/٣١٤، شرح القطر ص٤٩٤، شرح الشّذور ص٣٨٠، شرح الألفيّة لابن عقيلٍ ٢/٢٠٤، المساعد ٢/٤٢٥، شفاء العليل ٢/٧٦٤، التّصريح ٢/١٣٣، الهمع ٥/١٩٤، شرح الأشمونيّ ٣/٨٧، شرح الرّمليّ ص٢٠٥ .

(١) البيت من الطّويل، وهو لطالبِ بن أبي طالبٍ بن عبد المطّلب، من قصيدةٍ له يمدح فيها النّبيّ ﷺ، ويبكي أصحاب القليب من قريشٍ يوم بدرٍ في سيرة ابن هشامٍ (٣/٢٢)، ورواية عجزه فيه :

..... فِدًا لَكُمَا لاَ تَبْعَثُوا بَيْنَنَا حَرْبَا

وعبد شمسٍ ونوفل المراد بهما أبناؤهما من سادات قريش؛ فإنّهما ابنا عبد منافٍ وهاشمٌ أخوهما، والشّاعر يذكّر بهذه القرابة .

وهو من شواهد : إصلاح الخلل ص٧٠، شرح الكافية الشّافية ٣/١١٩٧، الارتشاف ٤/١٩٤٥، أوضح المسالك ٣/٣١٣، شرح القطر ص٤٩٥، التّصريح ٢/١٣٢، الهمع ٥/١٩٣، شرح الأشمونيّ ٣/٨٧، شرح الرّمليّ ص٢٠٥ .

إذ لا يضاف ما فيه الألف واللاّم إلى المجرّد منهما إلاّ إذا أُضِيف[١] إلى ما هما فيه، أو إلى ضميره[٢]، أو كان المضاف صفةً مثنّاةً، أو مجموعةً جمعَ المذكّر السّالم[٣]، نحو : الضّاربا زيدٍ، والضّاربو[٤] زيدٍ، ولا يجوز الضّاربُ زيدٍ خلافًا للفرّاء[٥] ـ [٦-] وسيأتي الكلام على هذا عند ما يخفض بالإضافة ـ[٧].

و« عَبْدُ شَمْسٍ وَنَوْفَلاَ » عطفُ بيانٍ على قوله : « أَخَوَيْنَا »، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنّه حينئذٍ في تقدير إحلاله محلَّ الأوّل؛ فكأنّك قلت : أَيَا عبد شمسٍ ونوفلاَ، وذلك لا يجوز[٨-٦].



---

(١) يشترط كون المضاف صفةً كما سينصّ عليه الشّارح ص٨٠٢، وعدم اشتراطه ـ هنا ـ لدلالة السّياق عليه، ومتابعةً للرّمليّ في شرحه ص ٢٠٥ .

(٢) في الأصل : "ضمير"، وسقوط الهاء سهوٌ من النّاسخ، وينظر تمثيل الشّارح لهاتين المسألتين ص٨٠٣ .

(٣) بقيت مسألة خامسة سيذكرها الشّارح ص٨٠٣ .

(٤) في النّسختين : "الضاربوا"، وهو خطأٌ .

(٥) ينظر في مذهبه ص٨٠٣ مع الحاشية (٣) .

(٦-٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) ينظر : ص٨٠٢ و٨٠٣ .

(٨) شرح الرّمليّ ص٢٠٦ .

وعلّة عدم الجواز هي « أنّ المنادى إذا عُطف عليه اسمٌ مجرّدٌ من "أل" وجب أن يُعْطَى ما يستحقّه لو كان منادًى، و"نوفل" لو كان منادًى لقيل فيه : "يا نوفلُ" بالضّمّ لا "يا نوفلاً" بالنّصب » . شرح القطر ص٤٩٧، التّصريح ٢/١٣٢-١٣٣ .

وكان على الشّارح أن يبيّن علّة عدم الجواز، وهو في عدم تبيينها متابعٌ للرّمليّ في شرحه .

التّوكيد *

أي : هذا بابه، يقال : بالواو، وبالهمزة، (١-وبالألف-١)، وهو تحقيق المعنى وتمكينه في النّفس، وهو لفظيٌّ ومعنويٌّ(٢)، وقد ذكرهما النّاظم بقوله :

١٦١- وَجَائِزٌ فِي الاسْمِ أَن يُؤَكَّدَا ... فَيَتْبَعُ الْمُؤَكِّدُ الْمُؤَكَّدَا

١٦٢- فِي أَوْجُهِ الإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ لاَ ... مُنكَّرٍ فَعَنْ مُؤَكِّدٍ(٣)خَلاَ(٤)

١٦٣- وَلَفْظُهُ(٥)الْمَشْهُورُ فِيهِ أَرْبَعُ(٦) ... نَفْسٌ وَعَيْنٌ ثُمَّ كُلٌّ أَجْمَعُ

١٦٤- وَغَيْرُهَا تَوَابِعٌ لأَجْمَعِ(٧) ... مِنْ أَكْتَعٍ وَأَبْتَعٍ وَأَبْصَعِ(٨)

---

* ز : "ألتّوكيد" وإثبات الهمزة خطأٌ؛ لأنّها همزة وصل .

(١-١) ساقطٌ من الأصل، وهو مثبتٌ في شرح الأزهريّ ص٧٩، وشرح الرّمليّ ص٢٠٧، والنّصّ منقولٌ عنه .

قال ابن هشام في شرح القطر (ص٤٧٩) : « الثّاني من التّوابع التّوكيد، ويقال فيه أيضًا : التّأكيد - بالهمزة -، بإبدالها ألفًا على القياس في نحو : فأس، ورأس» .

وقال الأزهريّ في التّصريح (١٢٠/٢) : « والواو أكثر، ولذلك شاع استعماله بالواو عند النّحاة» .

(٢) شرح الرّمليّ ص٢٠٧ .

(٣) ط١٠٠: "مُؤكّدٍ"، وهو خطأٌ .

(٤) لم يتعرّض ابن آجُرُّوم لهذه المسألة، وإن كانت مفهومةً من اقتصاره على أنّ المؤكّد تابعٌ للمؤكّد في تعريفه . ينظر : المتن ص ٢١، وشرح الرّمليّ ص٢٠٨ .

(٥) أي : ألفاظه، من التّعبير بالمفرد عن الجمع، وسيكرّره النّاظم في باب الاستثناء .

(٦) أي : أربع كلماتٍ، ويجوز أن يكون التّقدير : "أربع ألفاظٍ"، وتذكير العدد حينئذٍ جائزٌ؛ لأن المعدود إذا قُصِدَ و لم يُذْكر فالفصيح أن يكون كما لو ذُكِر، ويجوز حذف التّاء مع المذكّر . ينظر : شرح الأشمونيّ ٦١/٤ .

(٧) ط ١٠٠ : "لأجمعا"، والجرّ - هنا - لضرورة النّظم .

(٨) ط ١٠٠ : "وأبصعا"، والشّارح في ثنايا الشّرح في نسخة الأصل يرويه : « وأبصع وأبتع» . ينظر : ص٦٣٢ .

١٦٥- كَـ:جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُه، وَقُلْ: أَرَى[١] جَيْشَ الأَمِيرِ كُلُّهُ تَأْخَّرَا[٢]

١٦٦- وَطُفْتُ حَوْلَ الْقَومِ أَجْمَعِينَا مَتْبُوعَةً بِنَحْوِ : أَكْتَعِينَا

١٦٧- وَإِن تُؤَكِّدْ كِلْمَةً أَعَدْتَهَا بِلَفْظِهَا كَقَوْلِكَ: انْتَهَى انْتَهَى[٣]

اعلم أنَّ التَّوكيد المعنويَّ تعريفه : رفع الشُّبهة والإشكال، وتقرير ما خامر النَّفس على جهة الاحتمال[٤].

بيانه إذا[٥] قلتَ : "جاءَ الأميرُ" احتمل مجيء[٦] كتابه أو رسولِه؛ فقد دخلت الشُّبهة والإشكال، ووقع الاحتمال؛ فإذا قلت : "عينُه" أو "نفسه" ارتفعت الشُّبهة، وتقرَّر أحد الاحتمالات[٧].

وهو خاصٌّ بالأسماء[٨]، كما قال النَّاظم :

---

(١) ز : "أرا"، وهو خطأٌ .

(٢) هذا المثال وما بعده من زيادات النّاظم على أصله . ينظر : المتن ص٢١ .

(٣) في هذا المثال ما لا يخفى من حسن الختام .

(٤) شرح الرّمليّ ص٢٠٨، وهو حدُّ الحلاويّ للتّوكيد في شرحه (.. رسالة - ٢/٥٢٩)، وهو حدٌّ فيه غرابةٌ؛ فهو بيانٌ لوظيفة التّوكيد المعنويّ لا تعريفٌ له .
والمشهور أنّ حدَّ التّوكيد : تابعٌ يقصد به كون المتبوع على ظاهره .
وحدّ التّوكيد المعنويّ : التّابع المقرّر أمر المتبوع في النّسبة أو الشّمول . شرح الحدود النّحويّة ص١٨١ و١٨٢ . وينظر : الكافية ص١٣٥، التّسهيل ص١٦٤ و١٦٦، شرح الشّذور ص٣٧٤ .

(٥) ز : "فإذا"، ولا داعي لهذه الفاء .

(٦) ساقطٌ من "ز" .

(٧) شرح الرّمليّ ص٢٠٨ .
وينظر في أغراض التّوكيد : ابن يعيش ٣/٤٠-٤١، شرح الرّضيّ ٢/٣٥٧-٣٥٩ .

(٨) شرح الرّمليّ ص٢٠٨، والمراد : التّوكيد المعنويّ .

وَجَـائِزٌ فِي الاسْـمِ أَنْ يُؤَكَّـدَا فَيَتْبَـعُ الْمُؤَكِّـدُ .....

بكسر الكاف **الْمُؤَكَّدَا** بفتحها **فِي أَوْجُهِ الإِعْرَابِ** أي : في الرَّفع إن كان مرفوعًا، وفي النَّصب إن كان منصوبًا، وفي الخفض إن كان مخفوضًا، **وفي التَّعْرِيفِ** إن كان معرفةً .

وأَشَار بقوله :

..... لاَ مُنكَّـرٍ فَعَـنْ مُؤَكِّـدٍ خَـلاَ

إلى[1] أنَّ[2] التَّوكيد بالمعنى المذكور لا يكون[3] نكرةً، وهو كذلك؛ إذْ ألفاظ التَّوكيد كلُّها معارف[4]؛ فلا تتبع النَّكراتِ عند البصريِّين[5] سواءٌ أكانت محدودةً[6] كـ:يومٍ، وليلةٍ، وشهرٍ، وحولٍ، أم غير محدودةٍ[7]، كَـ: وقتٍ، وحينٍ، وزمنٍ .

---

(١) ساقطٌ من "ز"، وفي الأصل : "إلاّ" تحريفٌ، والّذي أثبته هو المناسب للفعل "أشار" .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « شهرًا كلّه » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٠٨-٢٠٩، وينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٥٣٦-٥٣٧ .

(٣) ز : « لا يكن »، وهو خطأ .

(٤) اتّفاقًا؛ فأمّا ما أُضيف إلى الضّمير فتعريفه بالإضافة، وأمّا "أجمع" وما يتبعه ففي تعريفه قولان (ينظر فيهما:الحاشية (٢) ص٦٣١)، وينظر : الارتشاف ٤/١٩٥١ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢/٣٨٦، الأصول ٢/٢١ و٢٣، الجمل ص٢٢، اللّمع ص١٤١، التّبصرة ١/١٦٥ .

(٦) وهي ما تدلّ « على مدّةٍ معلومة المقدار ».شرح الكافية الشّافية ٣/١١٧٥ .

(٧) وهي ما تصلح للقليل والكثير . ينظر : المصدر السّابق .

ومذهب الكوفيِّين[١] ـ واختاره ابن مالكٍ ـ[٢] جواز تأكيد النَّكرة المحدودة لحصول الفائدة نحو : صمتُ شهرًا كلَّهُ .

وَلَفْظُهُ أي : التَّوكيد **الْمَشْهُورُ فِيهِ**[٣][٤] عند العرب أو النَّحويِّين **أَرْبَعُ**[٥]، وهي **نَفْسٌ** ـ بسكون الفاء ـ أي : ذاتٌ، **وَعَيْنٌ** معبَّرٌ[٦] بها عن الذَّات مجازًا[٧]

---

(١) ينظر : المفصّل ص١٤٧، الإنصاف ٤٥١/٢-٤٥٦، أسرار العربيّة ص٢٨٩، ابن يعيش ٤٤/٣، شرح الجمل ٢٦٧/١، شرح الرّضيّ ٣٧٣/٢، أوضح المسالك ٢٩٨/٣-٢٩٩، ائتلاف النّصرة ص٦١ .

وفي المصادر الأربعة الأخيرة أنّهم يشترطون أن يكون توكيد النّكرة المحدودة بـ"كلّ" وما في معناه من ألفاظ الإحاطة لا بـ"النّفس" و"العين" .

ونَسَبَ ابن مالكٍ إلى الأخفش موافقة الكوفيّين في جواز توكيد النّكرة إذا أفادت . ينظر : التّسهيل ص١٦٥ .

وفي شرح التّسهيل (٢٩٦/٣) : أنّ بعض الكوفيّين يجيزون توكيد النّكرة مطلقًا . وينظر : الارتشاف ١٩٥٣/٤، والهمع ٢٠٤/٥-٢٠٥ .

(٢) ينظر : التّسهيل ص١٦٥، شرح التّسهيل ٢٩٦/٣، شرح الكافية الشّافية ١١٧٧/٣، الألفيّة ص٤٧ .

وهو كذلك اختيار الرّضيّ (شرح الكافية ٣٧٣/٢)، وابن هشامٍ (أوضح المسالك ٢٩٨/٣-٣٠٠) .

(٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « قوموا ... » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٠٩ باستثناء ألفاظ النّظم .

(٥) اقتصر النّاظم على ما ذكره أصله، ولم يذكر "كلا" و"كلتا" ـ وهما من ألفاظ التّوكيد الشّهيرة ـ، وسيذكرهما الشّارح ص٦٢٧، وقد أورد هذا الاعتراض ابن عنقاء في غرر الدّرر ل١١٥ب .

(٦) ز : "يعبَّر" .

(٧) لا داعي لاعتبارها مجازًا عن الذّات، وذلك أنّ العربيّ عندما يقال له : جاء زيدٌ عينه، لا يفهم أنّ المراد مجيء عين زيدٍ "الجارحة"، وإنّما يفهم مجيء ذات زيدٍ، قال ابن ⇦

من التّعبير بالبعض عن الكلّ[١]، وهما لرفع المجاز عن الذّات[٢]، ولا بُدَّ من اتصّالهما بضميرٍ عائدٍ على ذلك المؤكَّدِ[٣].

ولك أن تُؤَكِّدَ بكلٍّ منهما وحده، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنّفس[٤].

ويجب إفرادهما مع المفرد، وجمعهما على وزن "أَفْعُل" مع الجمع/، وفيهما مع المثنّى ثلاثُ لغاتٍ : أفصحها الجمع نحو : جاء الزّيدان -[٥]أو الهندان-[٥] أنْفُسهما أو أَعْيُنهُما[٦]، ودونه الإفراد فتقول : نَفْسُهُما وعَيْنُهُما، ودونه التّثنية فتقول : نَفْسَاهُما وعَيْنَاهُمَا[٧]. [١/٦٤]

هشام في شرح اللّمحة البدريّة (٢/٢٢٦) : « والمراد بالنّفس والعين حقيقة الشّيء ذاته »، وينظر : نتائج الفكر ص٢٩١، بدائع الفوائد ١/٢٤١، غرر الدّر ل١١٥ب .

(١) أدخل الشّارح "أل" على "كلّ" و"بعضٍ" متابعةً للرّمليّ في شرحه، وهو ممنوعٌ عند الجمهور، وسينصّ عليه الشّارح . ينظر ما سيأتي : ص٦٤٤ .

(٢) يرى العلاّمة ابن القيّم أنّ التّوكيد ليس لرفع المجاز، وإنّما يأتي به المتكلّم قاصدًا الاعتناء بمضمون الكلام السّابق وتثبيته، وتقويته في قلب السّامع . ينظر : مختصر الصّواعق المرسلة ٢/٢٨٨ .

قال ابن هشامٍ في شرح اللّمحة البدريّة (٢/٢٢٦) : « وفائدة هذا التّوكيد النّفي عن الأوّل وَهَم إرادة ملابسه، ألا ترى أنّ قولك : جاء زيدٌ يحتمل أن يكون المراد كتبه أو خبره أو أمره »، وقد أفصح الشّارح عن هذا . ينظر : ما سبق ص٦٢٢ .

(٣) شرح القطر ص٤٨٤ .

(٤) السّابق، وينظر : الملخّص ١/٥٤٧، شرح الرّضيّ ٢/٣٧٥، توضيح المقاصد ٣/١٥٩-١٦٠ .

(٥-٥) ساقطٌ من "ز" .

(٦) "ز" : "عينهما" تحريفٌ .

(٧) ينظر : شرح عمدة الحافظ ١/٥٥٣-٥٥٤ و٦٥١، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٥٠١، أوضح المسالك ٣/٢٩٤، شرح الشّذور ص٣٧٦ .

ويجوز دخول الباء عليهما[(١)].

وإذا أُكِّد ضميرٌ مرفوعٌ متَّصلٌ بالنَّفسِ أو بالعين[(٢)] وجبَ توكيدُه ـ أوَّلاً ـ بالضَّمير المنفصل[(٣)] نحو : قوموا[(٤)] [أنتم][(٥)] أَنْفُسُكُم .

⇦

وذهب أبو حيّان في الارتشاف (١٩٤٧/٤) إلى أنّ إجازة ابن النّاظم تبعًا لأبيه تثنية المؤكّد وَهَمٌ، « ولم يذهب إلى ذلك أحد من النّحويّين »، وقال ابن عقيلٍ في المساعد (٣٨٥/٢) : « إجازة المصنّف لذلك مخالفةٌ لما عليه النّاس »، وهو متأثّرٌ بشيخه أبي حيّان .

وليس الأمر على ما قالا؛ فالّذي جوَّزه ابن مالكٍ حكاه ابن كيسان عن بعض العرب على ما ذكر الرّضيّ (شرح الكافية ٣٦٩/٢-٣٧٠)، وأجازه من النّحاة ابن خروفٍ (شرح الجمل ٣٣٦/١)، وابن معطٍ في ألفيّته (ينظر : شرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٥٧/١)، وابن إيازٍ (المحصول ل١٤٤ب، وتوضيح المقاصد ١٦٠/٣)، والرّضيّ (شرح الكافية ـ السّابق ـ)، وابن القوّاس (شرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٦٠/١)، وغيرهم .

(١) ينظر : التّسهيل ص١٦٤، شرح التّسهيل ٢٩٠/٣، شرح الكافية الشّافية ١١٨٢/٣ .

(٢) ز : "أو العين" .

(٣) أوضح المسالك ٣٠٠/٣، وينظر : الأصول ٢٠/٢، التّبصرة ١٦٧/١، المفصّل ص١٤٧، الكافية ص١٣٦، البسيط ٣٧٢/١-٣٧٣ .

وجعل ابن مالكٍ في التّسهيل (ص١٦٤) هذا الحكم أغلبيًّا؛ نظرًا لإجازة الأخفش على ضعفٍ "قوموا أنفسكم" . ينظر : شرح التّسهيل ٢٨٩/٣-٢٩٠، الارتشاف ١٩٤٧/٤ .

وقد وجدت أنّ الأخفش مسبوقٌ بـ"سيبويه" حيث جعل الكلام بلا توكيدٍ بالضّمير المنفصل قبيحًا، قال في الكتاب (٢٤٧/١) : « ... لأنّ قولك : افعلوا أنفسكم فيها قبح؛ فإذا قلت : أنتم أنفسكم حَسُنَ الكلام » . (وينظر : ٢٧٧/١)، وكذا قال المبرّد . ينظر : المقتضب ٢١٠/٣ و ٢١١ .

(٤) ز : "قوا" تحريفٌ .

(٥) زيادةٌ لا بدّ منها ليصحّ التّمثيل، وهي موجودةٌ في شرح الرّمليّ (ص٢٠٩)، والنّصّ منقولٌ عنه كما سبق في الحاشية (٤) ص٦٢٤ .

ثُمَّ كُلٌّ لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، تقول : جاء القوم؛ فيحتمل مجيء بعضهم، ويحتمل مجيء جميعهم؛ فإذا قلت : "كُلُّهُم" رفعت الاحتمال الأوَّل[١].

تنبيهٌ

إنّما[٢] يؤكّد بها بشروطٍ[٣]:

أحدها : أن يكون المؤكّد بها غير مثنًّى؛ وهو المفرد والجمع .

الثّاني : أن يكون متجزِّءًا[٤] بذاته أو بعامله؛ فالأوَّل : كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[٥]، والثّاني : كقوله : اشتريت العبدَ كُلَّه، فإنَّ العبدَ متجزِّئٌ باعتبار الشِّراء .

الثّالث : أن يتّصل بها ضميرٌ عائدٌ على المؤكّد .

ومن ألفاظ التّوكيد : "كِلاَ" للمذكّر، و "كِلْتَا" للمؤنّث[٦]، وهما بمنزلة "كلٌّ" في المعنى، تقول : جاءَ الزّيدان؛ فيحتمل مجيئهما ـ وهو الظّاهر ـ، ويحتمل مجيء أحدهما؛ فإذا قيل : "كلاهُما" اندفع هذا الاحتمال[٧].

وإنّما يُؤَكّد بهما بشروطٍ[٧]:

---

(١) شرح الرّمليّ ص٢٠٩، وينظر : شرح القطر ص٤٨٥ .

(٢) ما سيأتي حتى نهاية الحديث الآتي نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٠٩-٢١٠، والكلام متّصل فيه بما قبله، ولكنّ الشّارح فصل بقوله : « تنبيهٌ » .

(٣) شرح القطر ص٤٨٥ .

(٤) في الأصل : "منحزا" .

(٥) سورة الحجر من الآية ٣٠، وسورة ص من الآية ٧٣ .

(٦) تبع الشّارحُ الرّمليّ في هذا التّعبير، والأولى أن يقول : كلاَ للمذكّرين، وكلتا للمؤنّثتين .

(٧) شرح القطر ص٤٨٦ .

أحدها : أن يكون[١] المؤكَّد بهما دالاً على اثنين .

الثّاني : أن يصحّ حلول الواحد محلّهما؛ فلا يجوز على المذهب الصّحيح أن يُقَال : اختصم الزَّيدان كِلاَهُمَا؛ لأنّه لا يحتمل أن يكون المراد أحد الزَّيدين[٢] .

الثّالث : ألاّ[٣] يكونَ ما أُسْنِدَ إليهما غير مختلف المعنى؛ فلا يجوز : مات زيدٌ وعاش عمرٌو كلاهما .

الرّابع : أن يتّصل بهما ضميرٌ عائدٌ على المؤكَّدِ بهما .

وأَجْمَعُ و"جَمْعَاء"[٤] وجمعهما؛ وهو "أَجْمَعُون"، و"جُمَعُ"، وإنّما

---

(١) ز : "تكون" خطأٌ من النّاسخ .

(٢) هذا مذهب الأخفش ـ في أحد قوليه ـ، والفرّاء، وهشامٍ، وأبي عليٍّ الفارسيّ، وصحّحه أبو حيّان، وابن هشامٍ .
واستدلّوا بما ذكره الشّارح؛ فإذا لم يحتمل أن يكون المراد أحدهما لم يُحتج إلى توكيدٍ يدفعه؛ فلا فائدة في هذا التّعبير، كما أنّه لم يُسْمَعْ عن العرب .
وذهب الجمهور ـ ومنهم : ابن مالكٍ (التّسهيل ص١٦٤) ـ إلى جواز أن يؤكّد « ما لا يصحّ في موضعه واحدٌ »، وحجّتهم أنّ العرب قد تأتي بالتّوكيد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أتوا بـ"أجمع" و "أكتع" بعد "كلٍّ"، ولا احتمال يُرفع بهما لرفعه بـ"كلٍّ" .
وأجاب المانعون بأنّ المعنى إذا كان مستفادًا من اللّفظ حقيقةً فلا حاجة للفظٍ آخر يؤكّده إلاّ إذا قوى بروايةٍ عن العرب، وقد ذكرنا أنّ ذلك لم يسمع .
ينظر في هذه المسألة : المقتضب ٢٤٢/٣-٢٤٣، شرح الجمل ٢٧٠/١، شرح التّسهيل ٢٩٠/٣، شرح الرّضيّ ٣٧٢/٢، التّذييل والتّكميل ج٤ل١٠٤ب، الارتشاف ١٩٤٨/٤، أوضح المسالك ٢٩٥/٣، شرح القطر ص٤٨٦، المساعد ٣٨٦/٢، التّصريح ١٢٣/٢، الهمع ١٩٨/٥-١٩٩، هشام بن معاوية الضّرير ص٢٨٥-٢٨٦ .

(٣) في النّسختين : « أن لا » .

(٤) في شرح الرّمليّ ص٢١٠ : "وجمعها"، وهو تحريفٌ يدلّ عليه ما بعده، وهو قوله : "وجمعهما" .

يُؤكَّد بها[١] غالبًا بعد "كلٍّ"؛ فلهذا استغنت عن أن تتّصل بضمير يعود على المؤكَّد تقول : اشتريت العبدَ كُلَّهُ أَجْمَعُ، والأمةَ كُلَّها جَمْعَاءُ[٢]، والعبيدَ كلَّهم أجمعين، والإماءَ / كلَّهُنَّ جُمَعُ[٣]. [٦٤/ب]

ويجوز التّأكيد بها وإن لم تتقدَّم "كُلٌّ"[٤] قال تعالى : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٥]، ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٦]، وقال ﷺ : « وإذا صَلَّى جالسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ[٧] »[٨].

---

(١) ز : "بهما" تحريفٌ .

(٢) في النّسختين : "جميعها" تحريفٌ، والتّصويب من شرح القطر وشرح الرّمليّ .

(٣) شرح القطر ص٤٨٦ .

(٤) السّابق ص٤٨٧، والنّقل مستمرٌّ عنه حتى نهاية الحديث .

(٥) سورة الحِجْر من الآية ٣٩، وسورة ص من الآية ٨٢ .

(٦) سورة الحِجْر من الآية ٤٣ .

(٧) في النّسختين : "أجمعين"، وغيرتهما إلى "أجمعون" لأمرين :

١ ـ أنَّ النّصّ منقولٌ من شرح الرّمليّ ص٢١٠، والرّمليّ ناقلٌ عن شرح القطر (ص٤٨٧) وفيهما : "أجمعون" .

٢ ـ أنّه لا شاهد فيه على النّصب إلاّ بتقديرٍ، والاستشهاد به حال الرّفع أوضح، قال ابن هشامٍ في شرح القطر (ص٤٨٧) : « يروى بالرّفع تأكيدًا للضّمير، وبالنّصب على الحال، وهو ضعيفٌ لاستلزامه تنكيرها، وهي معرفةٌ بنيّة الإضافة »، وهذان الوجهان ذكرهما ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (٣/٢٩٥)، وقال في تخريج النّصب أيضًا : « وجعل بعضهم "أجمعين" توكيدًا لضميرٍ مقدَّرٍ منصوبٍ كأنّه قال : أعنيكم أَجْمَعِينَ »، وهذا هو التّقدير المشار إليه .

(٨) الحديث متّفقٌ عليه : أخرجه البخاريّ في صحيحه في كتاب الأذان، باب إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به ... (ص١٤٦)، برقم ٦٨٩، وفي باب إقامة الصّفّ (ص١٥٢)، برقم ٧٢٢، وفي باب إيجاب التّكبير (ص١٥٤) برقم ٧٣٤ .

وأخرجه مسلمٌ في صحيحه (١/٣١٠)، في كتاب الصّلاة باب ائتمام المأموم بالإمام برقم ١٨٦، وأخرجه أبو داود في سننه (١/٤٠٢-٤٠٣) في كتاب الصّلاة، باب الإمام يُصلّي من قعودٍ برقم ٦٠١، وأخرجه النّسائيّ في سننه (٢/٩٩) باب الائتمام ⇦

تنبيهان[1-1]

أحدهما[1-1]: فُهم[2] من كلام النّاظم من هذا[3] ـ ومِمَّا سيأتي ـ[4] أن "أجمع وجمعاء" لا يُثَنَّيان فلا يقال : أجمعان، ولا جمعاوان، وهو مذهب جمهور البصريِّين[5]، وهو الصَّحيح؛ لأنَّ ذلك لم يُسْمَع[6].

بالإمام يُصلّي قاعدًا، وفيها جميعًا بلفظ "أجمعون"، وأخرجه ابن ماجه في سننه (١/٢٧٦) كتاب إقامة الصّلاة باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا بلفظ "أجمعين" .

والحديث ورد شاهدًا في شرح القطر (ص٤٨٧) برواية الرّفع .

وورد برواية "أجمعين" شاهدًا على انتصابها على الحاليّة في : شرح التّسهيل ٣/٣١٥، المساعد ٢/٣٩١، شفاء العليل ٢/٧٣٩ .

(١-١) ساقطٌ من "ز"، والمثبت فيها « "أجمعين" (وهو الصّحيح لأنّ ذلك لم يسمع) هما فهم »، وقد ضرب ناسخها على ما بين القوسين، ويبدو أنّه تنبّه لخيبتها بَعْدُ، ولكن سهوه هذا أدّى إلى سقوط قول الشّارح المشار إليه، أمّا "هما" فهي بقيّة "أحدهما" .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « والعدل في جمع » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢١٠، والكلام فيه متّصلٌ بما قبله .

(٣) الأولى إسقاط "من" في قوله : « من هذا » .

(٤) الصّحيح أنّ ما سيذكره الشّارح غير مفهوم من كلام النّاظم، حيث لم يتعرّض للتّثنية تبعًا لأصله (ينظر : المتن ص٢١، وينظر النّظم ص٦٢١، وما سيأتي بعد)، والّذي أوقع الشّارح في هذا الوهم هو نقله لكلام الرّمليّ؛ فقد ساق الرّمليّ قريبًا من صدر هذا الكلام تعقيبًا على المسألة السّابقة لا على ما سيأتي من مسألة التّثنية معبّرًا عن ابن آجُرُّوم بالمصنّف، والشّارح كعادته استبدل بالمصنّف النّاظم فوقع في هذا الوهم . ينظر : شرح الرّمليّ ص٢١٠ .

(٥) شرح القطر ص٤٨٧ .

وهذا مذهب الجمهور للاستغناء عنها بتثنية "كلا" و"كلتا"، وذهب الأخفش والكوفيّون والبغداديّون إلى جواز التّثنية .

ينظر : إصلاح الخلل ص٩٥، شرح الجمل ١/٢٦٥، شرح التّسهيل ٣/٢٩٣، شرح الرّضيّ ٢/٣٧١، الارتشاف ٤/١٩٥١ .

(٦) شرح القطر ص٤٨٧ .

ثانيهما : أَجْمَعُ، وجَمْعَاءُ، وجُمَعُ لا ينصرفن[1] للتّعريف المقدّر فيهنّ[2] والوزن في أَجْمَعَ، والتّأنيث في جَمْعَاءَ، والعدل في جُمَعَ[3].

⇦

وابن هشامٍ في نفي السّماع مسبوقٌ بالشّلوبين (شرح المقدّمة الجزوليّة ٦٧٩/٢) والرّضيّ (شرح الكافية ٣٧١/٢)، والصّحيح أنّه مسموعٌ؛ فقد ذكر أبو حيّان وابن عقيلٍ أنّه حُكي عن العرب : « قبضت الْمَالَيْن أجْمَعِين » .

ينظر : الارتشاف ١٩٥١/٤، المساعد ٣٨٩/٢ .

(١) ز : « لا يتعرّفن » تحريفٌ .

(٢) في تعريف "أجمع" قولان هما :

١ ـ أنّه بنيّة الإضافة، وهو مذهب الخليل (الكتاب ٢٢٤/٣)، وسيبويه (الكتاب ٢٠٣/٣)، والسّهيليّ (نتائج الفكر ص٢٨٩)، وابن عصفورٍ (شرح الجمل ٢٧٢/١)، وابن مالكٍ (شرح عمدة الحافظ ٨٦٣/٢، شرح التّسهيل ٢٩٢/٣)، وينظر الاعتراض على هذا القول في : البسيط ٣٧٥/١ .

٢ ـ أنّه بالعلميّة، وهو اختيار محمّدٍ بن مسعودٍ الغزنيّ (الارتشاف ١٥٩١/٤)، وابن الحاجب (الأمالي النّحويّة ٩٩/٤، الهمع ٢٠٣/٥)، وابن أبي الرّبيع (البسيط ٣٧٦/١)، ونسبه للمحقّقين .

(٣) شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٣٢/٢ .

وفي الجمع الّذي عُدلت عنه "جُمَعُ" أقوالٌ ثلاثةٌ هي :

١ ـ أنّها معدولة عن "جُمْعٍ" كـ:حُمْرٍ، وهو مذهب الأخفش، والسّيرافيّ (شرح الكتاب ج٢ ل٣٥٦أ)، وأبي عثمان (أمالي ابن الشّجريّ ٣٤٩/٢)، وابن عصفورٍ (شرح الجمل ٢٧٣/١) .

٢ ـ أنّها معدولة عن "جَمْعَاواتٍ"، وهو مذهب ابن مالكٍ (شرح الكافية الشّافية ١٤٧٥/٣، وشرح عمدة الحافظ ٨٦٨/٢)، وابن هشامٍ (أوضح المسالك ١٢٨/٤)، وينظر : التّصريح ٢٢٢/٢ .

٣ ـ أنّها معدولة عن جَمَاعَى ـ كَـ:صَحَارَى ـ أو جَمَاعٍ ـ كـ:صحارٍ ـ، وهو مذهب أبي عليٍّ الفارسيّ (شرح الرّضيّ ١١٩/١)، واختيار ابن أبي الرّبيع (البسيط ٣٦٩/١) .

وقوله : **وَغيرها** أي : الألفاظ المتقدِّمة .

..... تَوَابِعٌ لأَجْمَعِ ... مِنْ أَكْتَعٍ وَأَبْتَعٍ وَأَبْصَعِ[1]

كَـ:جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُه، وَقُلْ: أَرَى[2] **... جَيْشَ الأَمِيرِ كُلُّهُ تَأَخَّرَا**

وَطُفْتُ حَوْلَ الْقَومِ أَجْمَعِينَا[3] **... مَتْبُوعَةً بِنَحْوِ : أَكْتَعِينَا**

أي : أكتعين أبصعين[4] أبتعين .

واعلم أنَّ ألفاظ التَّوكيد مرتَّبةٌ على حسب البيان؛ فالأبين مقدَّمٌ على ما هو دونه في البيان نحو قولك : جاءَ القومُ كلُّهم[5] أنفُسُهم أعْيُنُهم[6] أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون[7]، وكذلك المفرد والمثنَّى،

---

(١) في الأصل : « وأبصع وأبتع » وهو مخالف لسرد النّظم ص٦٢١، وينظر ما سيأتي في الحاشية (٣) ص٦٣٤ .

(٢) ز : "أرا" .

(٣) ينظر : ص٦٢٩؛ ففيه النّصّ على جواز التّأكيد بـ"أجمع" وإن لم يتقدّم "كل"، ومثال النّاظم قريبٌ من مثال أصله (ص٢١) : « مررت بالقوم أجمعين »، وهو صحيحٌ بناءً على ما سبق . وينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٣٨/٢ .

(٤) ز : "أجمعين" سهوٌ من النّاسخ .

(٥) ساقطٌ من "ز" .

(٦) الشّارح في تقديم التّوكيد بـ"كلٍّ" على النّفس والعين تابعٌ للرّمليّ في شرحه (ص٢١١)، وهو متابعٌ للحلاويّ في شرحه (- رسالة - ٥٣٥/٢) كما نبّه على ذلك محقّقه، وهم مسبوقون بالزّجّاجيّ في الجمل ص٢١ .

والجمهور على البدء بالنّفس والعين، واتباعهما بـ"كلٍّ" . ينظر : التّبصرة ١٦٦/١، شرح عيون الإعراب ص٢١٢، شرح الجمل ٢٦٦/١، الارتشاف ١٩٥١/٤ .

وعلّة ذلك كما ذكر الرّضيّ في شرح الكافية (٣٧٥/٢) : « أنّ الإحاطة صفةٌ للنّفس ومعنًى فيها؛ فتقديم النّفس على صفتها أولى »، وينظر أيضًا : التّبصرة، وشرح عيون الإعراب .

(٧) ينظر ما سيأتي في : الحاشية (٣) ص٦٣٤ .

والمذكّر والمؤنّث[١].

تنبيهٌ

معنى[٢] "أجمع" الائتلاف، ومعنى "أكتع" الانضمام، ومعنى "أبصع" السُّرعة، ومعنى "أبتع" الاشتداد[٣].

ولا يجوز عطف أسماء التَّأكيد بعضها على بعضٍ[٤]؛ فلا يقال : جاءَ

---

(١) شرح الرّمليّ ص٢١١، والنّصّ في شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٣٥/٢ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « على نفسه » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢١١ بتصرّفٍ يسيرٍ جدًّا .

(٣) شرح الآجُرُّوميّة للحلاويّ (رسالة) ٥٣٥/٢ .

وكون "أبصع" بمعنى السّرعة غير واضحٍ، وذلك لأنّ البصع : هو الجمع (اللّسان ٤٢٢/١ "بصع") فالمعنى المناسب له الاجتماع، وكذا إن أُخذ من "بصع العرق" إذا تحدّر شيئًا فشيئًا كما ذكر المحاشعيّ (شرح عيون الإعراب ص٢١٣)، والرّضيّ (شرح الكافية ٣٦٧/٢) فلا يناسب السّرعة ـ أيضًا ـ بل يناسب الاجتماع؛ لأنّ العرق حينئذٍ يكون مجتمعًا (ينظر : شرح دحلان ص٢٠)، أمّا إن أُخِذ من "بصع" إذا رَوِيَ (شرح الرّضيّ ٣٦٧/٢) ففيه حينئذٍ معنى الغاية (المساعد ٣٩٠/٢، الهمع ٢٠٣/٥) .

ويرى المحاشعيّ في شرح عيون الإعراب (ص٢١٢) أنّ معنى "أبتع" الامتداد، والقولان متقاربان، فإنّ البتع هو طول العنق مع شدّة مغرزه (شرح الرّضيّ ٣٦٧/٢) .

ويرى بعض العلماء أنّ هذه الألفاظ لا معنى لها بل ضُمّت إلى الأوّل لتزيين الكلام لفظًا وتقويته معنًى (نقله الرّضيّ في شرح الكافية ٣٦٧/٢)، ويرى ابن سيده أنّ هذه الألفاظ إتباعٌ لأجمعَ، وذلك « أنّهم عدلوا عن إعادة جميع حروف أجمع إلى إعادة بعضها، وهو العين تحاميًا من الإطالة بتكرير الحروف كُلّها » اللّسان ٤٢٢/١ (بصع)، وهو رأي ابن أبي الرّبيع في البسيط (٣٨١/١ـ٣٨٢، وفيها يقول : « ولا يجب أن يُتَكَلّف لهذه الألفاظ اشتقاقٌ ... »).

(٤) هذا مذهب الجمهور (ينظر : الجمل ص٢٢، شرح عيون الإعراب ٢١٣، ابن يعيش ⇦

زيدٌ نَفْسُهُ وعَيْنُه، ولا ما[١] أشبه ذلك؛ لأنّ التّأكيد نَفْسُ المؤكَّد، ولا يجوز عطف الشَّيءِ على نَفْسِه[٢].

وقد فُهِم من قول النّاظم :

وَغَيْرُهَا تَوَابِعٌ لأَجْمَعِ .....

أنّ "أَكْتَعَ" و"أَبْصَعَ" و"أَبْتَعَ"[٣] لا يُؤْتَى بها إلاّ بعد

٤٠/٣، شرح الجمل لابن خروف ٣٤٠/١)، وذهب ابن الطّراوة إلى جواز العطف (ينظر : الارتشاف ١٩٥٤/٤، الهمع ٢٠٦/٥، ابن الطّراوة النّحويّ ص٢٧٦-٢٧٧)، وما ذهب إليه ضعيفٌ، وفيما سيذكر الشّارح ردٌّ على مذهبه .

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) ينظر : البسيط ٣٨٣/١-٣٨٥، شرح اللّمحة البدريّة ٢٣٣/٢ .

(٣) ز : « أن أكتع وأبصع »، والمثبت من الأصل موافقٌ لشرح الرّمليّ ص٢١٠-٢١١، والنّصّ منقولٌ عنه كما سيأتي .

ويلحظ أنّ الشّارح خالف ترتيب النّاظم لها، وذلك أنّ ترتيبه هو "أكتع أبتع أبصع"، وهو ترتيب ابن آجُرُّوم (المتن ص٢١)، وكذا ورد في شرح الأزهريّ ص٨٠ .

وابن آجُرُّوم مسبوقٌ في هذا التّرتيب بالزّمخشريّ في المفصّل (ص١٤٨) وابن الحاجب في الكافية (ص١٣٥)، وجوّز هذا التّرتيب ابن عصفور (شرح الجمل ٢٦٦/١)، وابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٢٩٤/٣)، وإن كان عنده خلاف المختار .

وأمّا ترتيب الشّارح وهو "أكتعُ أبصعُ أبتعُ" فهو التّرتيب المشهور على ما ذكره الرّضيّ في شرح الكافية (٣٧٦/٢)، وقد علّق على صنيع الزّمخشريّ وابن الحاجب قائلاً : « ولا أدري ما صحّته ؟ »، وهو التّرتيب المختار عند ابن مالكٍ (شرح التّسهيل) .

وقد وقع هذا التّرتيب في متن الآجُرُّوميّة في شرح الحلاويّ (- رسالة - ٥٣٥/٢)، وشرح الرّمليّ (ص٢١٠-٢١١)، وتبعه الشّارح، وهذا ناتج من اختلاف نسخ الآجُرُّوميّة . ينظر : قسم الدّراسة ص٣٥ .

وذهب ابن كيسان إلى جواز البدء بأيٍّ منها بعد أَجْمَعَ . ينظر : المفصّل ص١٤٨،

"أَجْمَعَ"[١]، وهو كذلك[٢]، وأمّا قول الشّاعر :

تَحْمِلُنِي الذِّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا[٣]

⇦

شرح الرّضيّ .

والجدير بالذّكر أنّ ابن عصفورٍ في شرح الجمل (٢٦٤/١) يرى أنّ "أبصع" من زيادات الكوفيّين، و "أبتع" من زيادات البغداديّين، في حين يرى شيخه الشّلوبين في شرح المقدّمة الجزوليّة (٦٨١/٢) أنّ نهاية هذه الألفاظ عند البصريّين "بُصَعَ"، وما تصرّف منه، وأن "بُتَعَ" وما تصرّف منه من زيادات البغداديّين . وينظر : شرح الرّضيّ ٣٧٦/٢ .

(١) قال الرّضيّ في شرح الكافية (٣٧٦/٢) : « ولا خلاف في أنّه لا يجوز تأخير أجمع عن إحدى أخواته »، وهو معارضٌ لما نقله أبو حيّان في الارتشاف (١٩٥٢/٤) من أنّ الكوفيّين يجيزون تقديم "أكتع" على "أجمع" مخالفين قول الجمهور . وينظر : توضيح المقاصد ١٦٧/٣، المساعد ٣٩٠/٢ .

(٢) شرح الرّمليّ ص٢١١ .

وذكر الرّضيّ في شرح الكافية (٣٧٦/٢) أنّه قيل : يجوز حذف "أجمع"، والإتيان بهذه التّوابع، وهل يلزم التّرتيب المذكور أم لا ؟ قولان .

وجواز حذف أجمع والإتيان بـ"أكتع" مذهب الكوفيّين، وابن كيسان (الارتشاف ١٩٥٢/٤، الهمع ٢٠١/٥)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص١٦٥) . وينظر ما سيأتي في آخر الحاشية التّالية .

(٣) هذا بيتٌ من مشطور الرّجز نسبه ابن عبد ربّه في العقد الفريد (٤٦٠/٣) لأعرابيٍّ، وكذا نسبه ابن خروفٍ في شرح الجمل (٣٤٠/١) نقلاً عن الأصمعيّ .

والذّلفاء : اسم جاريةٍ حسناء .

ووجه الاستشهاد به : تأكيد قوله : « حولاً » بـ"أكتع" دون أن يتقدّمه "أَجْمَع"، وهو شاذٌّ عند الشّارح، وبهذا وُصِفَ في : شرح التّحفة الورديّة ص٢٧٦، شرح اللّمحة البدريّة ٢٣٠/٢، شرح الآجُرُّوميّة للحلاويّ (رسالة) ٥٣٦/٢، شرح الرّمليّ ص٢١١ .

وهو ضرورةٌ عند الجمهور، وعلى هذا جرى الاستشهاد به في : المقرّب ٢٤٠/١،

⇦

فشاذٌّ[١].

ثُمَّ إنَّ النَّاظم زاد على أصله التَّوكيدَ اللَّفظيَّ[٢] بقوله :

وَإِنْ تُؤَكِّدْ كِلْمَةً بكسر الكاف وسُكُون اللاَّم[٣] **أَعَدْتَهَا** .

..... **بِلَفْظِهَا/ كَقَوْلِكَ : انْتَهَى انْتَهَى** [٥

والمعنى[٤] أنَّ التَّوكيد اللَّفظيَّ هو تكرار اللَّفظ الأوَّل بعينه أو بمرادفه[٥] سواءٌ أكان اسمًا كقوله :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ[٦] مَن لاَ أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ[٧]

ضرائر الشّعر ص٢٩٤، البسيط ١/٣٨٠، توضيح المقاصد ٣/١٦٨، المساعد ٢/٣٩١ .
ويرى الكوفيّون وابن كيسان وابن مالكٍ ـ كما سبق في الحاشية (٢) ص٦٣٥ ـ أنّه يجوز الاستغناء بـ"أكتع" عن "أجمع"، وحينئذٍ يكون البيت شاهدًا على الجواز، وعلى هذا جرى الاستشهاد في : شرح التّسهيل ٣/٢٩٥، شرح الكافية الشّافية ٣/١١٧٣، شرح عمدة الحافظ ١/٥٦٢، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٥٠٥، شفاء العليل ٢/٧٣٨، الهمع ٥/٢٠١، شرح الأشمونيّ ٣/٧٦ .
وفي البيت شاهدٌ على تأكيد النّكرة المحدودة .

(١) ينظر : شرح الرّمليّ ص٢١١ .

(٢) حيث لم يذكره ابن آجُرُّوم . ينظر : المتن ص ٢١ .

(٣) ينظر ما سبق : ص٢٦٨ .

(٤) ما سيأتي حتّى نهاية الفقرة نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٠٧ .

(٥) كتب فوقها في "ز" : « نحو جاء أسدٌ ليثٌ اهـ تقرير » . وينظر : شرح الحدود النّحويّة ص١٨٣ .

(٦) كُتبت في "ز" : أن ـ بفتح الهمزة ـ، وهو خطأٌ .

(٧) البيت من الطّويل، وهو لمسكين الدّارميّ في : ديوانه ص٢٩، والكتاب ١/٢٥٦، وشرح أبياته لابن السّيرافيّ ١/٢١٤، ونُسِبَ لإبراهيم بن هرمة القرشيّ في تحصيل عين الذّهب ص١٨١، وليس في ديوانه .
وهو من شواهد : الخصائص ٣/١٠٢، شرح الجمل ١/٢٦٢، الارتشاف ٤/١٩٥٧،

ـ وانتصاب أَخَاكَ الأوَّل بإضمار "احْفَظْ" أو "الْزَمْ" أو نحوهما[1] ـ أو فعلاً كقولك : قامَ قامَ زيدٌ، أو حرفًا كقوله :

لاَ لاَ أَبُـوحُ بَحُـبِّ بَثْنَـةَ إِنَّهَـا أَخَـذَتْ عَلَـيَّ مَوَاثِقًـا وَعُهُـودَا[2]

خاتمةٌ

[3]ليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : ﴿ كَلَّآ[4] إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝ وَجَآءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[5] خلافًا لكثيرٍ من النّحويّين[6]؛

⇦

شرح القطر ص٤٧٩، المساعد ٣٩٦/٢، الهمع ٢٠٧/٥، شرح الرّمليّ ص٢٠٧ .

(١) شرح القطر ص٤٨٠، وينظر : الكتاب ٢٥٦/١ .

(٢) البيت من الكامل، وهو لجميل بن معمر العذريّ في ديوانه ص٥٨ مفردًا .

وهو من شواهد : شرح المقدّمة الجزوليّة ٦٧٧/٢، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٥٦/١، شرح الرّضيّ ٣٦٦/٢، الارتشاف ١٩٥٧/٤، شرح القطر ص٤٨٢، أوضح المسالك ٣٠٤/٣، المقاصد الشّافية ٢٣٣/١ و ٢٥٧/٢، التّصريح ١٢٩/٢، الهمع ٢٠٨/٥، شرح الأشمونيّ ٨٤/٣، شرح الرّمليّ ص٢٠٧ .

(٣) ما سيأتي حتّى نهاية هذه الخاتمة نقلٌ عن شرح الرّملي ص٢٠٧-٢٠٨، وهو نصّ كلام ابن هشامٍ في شرح القطر ص٤٨٣ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) سورة الفجر الآيتان ٢١ و ٢٢ .

(٦) مِمّن جعلها توكيدًا : ابن عصفورٍ (شرح الجمل ٢٦٢/١)، والسُّيوطيّ (الهمع ٢٠٦/٥) .

ومّمن جعل قوله تعالى : ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ توكيدًا : ابن عصفورٍ (المقرّب ٢٣٨/١)، والصّنعانيّ (التّهذيب الوسيط ص١٤٩)، وابن النّاظم (شرح الألفيّة ص٥١٠)، والرّضيّ (شرح الكافية ٣٧٢/٢)، وابن الورديّ (شرح التّحفة الورديّة ص٢٨١)، وابن هشامٍ صاحب هذا الاعتراض في متن الشّذور (ينظر : شرحها ص٣٧٤، وينظر :

⇦

لأنّه جاء في التّفسير[١] أنَّ معنى ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ دكًّا بعد دكٍّ، وأنَّ الدَّكَّ كُرِّرَ عليها حتّى صارت هباءً منثورًا، وأنَّ معنى ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ أنّه تُنَزَّل ملائكة كلّ سماءٍ فيصطفُّون صفًّا بعد صفٍّ مُحْدِقِينَ بالجنِّ والإنسِ؛ وعلى هذا فليس الثّاني منهما تأكيدًا للأوّل[٢]، بل المراد به التّكرير كما تقول : علّمته الحِسَاب بابًا بابًا[٣].

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذّنين : « الله أكبر، الله أكبر » خلافًا لابن جنّي[٤]؛ لأنَّ الثّاني لم يُؤْتَ[٥] به لتأكيد الأوّل، بل لإنشاءِ

⇦

تطوّر الآراء النّحويّة عند ابن هشامٍ ص٨٨-٩٠)، وابن عقيلٍ (شرح الألفيّة ١٩٨/٢، والمساعد ٣٩٦/٢) .

(١) ينظر : الكشّاف ٢٥٣/٤ .

(٢) في الأصل : « تأكيد الأول » .

(٣) فإعرابهما النّصب على الحالية (ينظر : البحر المحيط ٤٦٦/٨، الدرّ المصون ٧٩١/١٠)، وقيل غير ذلك (ينظر : إعراب القرآن للنّحّاس ٦٩٩/٣) .

وينظر في المثال الّذي ذكره الشّارح ما سيأتي في باب الحال ص٧١٥ .

(٤) قال في الخصائص (١٠٢/٣) عند كلامه على نوعي التّوكيد : « أحدهما : تكرير الأوّل بلفظه، وهو نحو قولك : قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ، وضربْتُ زيدًا ضربت، وقد قامت الصّلاة قد قامت الصّلاة، والله أكبر الله أكبر ... » .

وقد وجدت المثال المذكور : « الله أكبر الله أكبر » عند ابن السّرّاج (الأصول ٢٠/٢)، وابن عصفورٍ (المقرّب ٢٣٨/١)، وأبي حيّان (النّكت الحسان ص١٢١) إلاّ أنهم لم ينصّوا على أنّه من الأذان .

وكذا عند الصّيمريّ (التّبصرة ١٦٣/١) إلاّ أنّه نصّ على أنّه في الأذان، وذكر أنّه يحتمل تمكين المعنى في النّفس، ويحتمل « إزالة الغلط عمّن سمع "الله أكبر" فتوهّم أنّ إنسانًا كبّر من غير أذان » .

(٥) في الأصل : "يوب" تحريفٌ .

تكبيرٍ ثـان، بخـلاف قوله[1]: قد قامتِ الصَّلاةُ، قد قامتِ الصَّلاة؛ فإنَّ الجملةَ الثَّانيةَ خبرٌ جِيءَ به لتأكيد الخبر الأوَّل .



(١) ينظر : نصّ الخصائص في الحاشية (٤) ص٦٣٨ .

البـــدل *

أي : هذا بابه، وهو[١] في اللُّغة : العِوَضُ والْخَلَفُ، ومنه : البُـدلاء[٢]؛ لأنَّه يَخْلُفُ بعضهم بعضًا[٣]، وفي التّنزيل : ﴿ عَسَى رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَـا ﴾[٤]، وفي الاصطلاح : التّابع المقصود بالحكم بلا واسطةٍ بينه وبين متبوعه[٥]،

---

* البدل مصطلحٌ بصريٌّ، وأمّا الكوفيّون فيسمّونه التّرجمة والتّبيين على ما نقل الأخفش، والتّكرير على ما نقله عنهم ابن كيسان . ينظر : التّذييل والتّكميل ج٤ ل١٣٧أ، المساعد ٢/٤٢٧، التّصريح ٢/١٥٥ .
وقد استعمل الفرّاء مُصْطَلَحَي التّرجمة والتّكرير في معاني القرآن ٢/١٧٨، وتنظر دراسةٌ حول هذه المصطلحات ومرادفاتها في : مصطلحات النّحو الكوفيّ ص٢٧-٣٤ .

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « للأوّل » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢١٢ .

(٢) البدلاء جمع بديلٍ، وهو في اللّغة : الخَلَف والعوض، ويجمع "بديل" ـ أيضًا ـ على "أبدال"، ولعلّ الشّارح ـ هنا ـ يشير إلى ما ورد في مسند الإمام أحمد (١/١١٢) : « قال : حدثنا أبو المغيرة، حدثنا صفوان، حدثني شريحٌ يعني : ابن عبيدٍ قال : ذُكِرَ أهل الشّام عند عليٍّ بن أبي طالبٍ [رضي الله عنه] ـ وهو بالعراق ـ فقالوا : العنهم يا أمير المؤمنين، قال : لا، إنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الأبدال يكونون بالشّام، وهم أربعون رجلاً، كلّما مات رجلٌ أبدل الله مكانه رجلاً، يُسْقَى بهم الغيثُ، ويُنتَصَرُ بهم على الأعداء، ويُصْرَفُ عن أهل الشّام بهم العذابُ » .
والحديث ضعيفٌ لانقطاع سنده؛ فإنّ شريحًا لم يدرك عليًّا ـ رضي الله عنه ـ .
ينظر : المسند بتحقيق أحمد شاكر ٢/١٧١، والأحاديث الّتي تروى في الأبدال أسانيدها ضعيفةٌ . ينظر : المسند بتحقيق الأرنؤوط ٢/٢٣١ .

(٣) شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٥٣٩ .

(٤) سورة القلم من الآية ٣٢ .

(٥) شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٥٣٩-٥٤٠، وأصل هذا الحدّ لابن مالكٍ حيث يقول في الكافية الشّافية (ينظر : شرحها ٣/١٢٧٤)، والألفيّة (ص٥٠) :

التّابعُ الْمَقْصُودُ بالْحُكْمِ بلاَ ... وَاسِطَةٍ هُو الْمُسَمَّى بَدَلاَ

وعلامته أن يحلَّ[١] محلَّ الأوَّل من غير طرحٍ[٢] للأوَّل[٣]، كما قال النّاظم[٤]:

١٦٨- إِذَا اسْمٌ اوْ فِعْلٌ لِمِثْلِهِ تَلاَ ... وَالْحُكْمُ لِلثَّانِي وَعَنْ عَطْفٍ خَلاَ

١٦٩- فَاجْعَلْهُ فِي إِعْرَابِهِ كَالأَوَّلِ ... مُلَقِّبًا لَهُ بِلَفْظِ الْبَدَلِ

١٧٠- كُلٌّ وَبَعْضٌ وَاشْتِمَالٌ وَغَلَطْ ... كَذَاكَ إِضْرَابٌ فَبِالْخَمْسِ انْضَبَطْ[٥]

١٧١- كَـ:جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ وَأَكَلْ ... عِنْدِي رَغِيفًا نِصْفَهُ وَقَدْ وَصَلْ

١٧٢- إِلَيَّ زَيْدٌ عِلْمُهُ الَّذِي انْدَرَسْ[٦] ... وَقَدْ رَكِبْتُ الْيَوْمَ بَكْرًا[٧] الْفَرَسْ

١٧٣- إِنْ قُلْتَ: بَكْرًا دُونَ قَصْدٍ فَغَلَطْ ... أَوْ قُلْتَهُ عَمْدًا[٨] فَإِضْرَابٌ فَقَطْ

---

(١) في الأصل : « أن يجعل » .

(٢) ز : "مخرج" تحريفٌ .

(٣) شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٥٤٠ .

والّذي ذكره الشّارح مذهب الجمهور، ويُنسَبُ للمبرّد أنّه يرى أنّ المبدل منه في نيّة الطّرح، وقيّده الرّضيّ بأنّه طرحٌ من ناحية المعنى (ينظر : البسيط ١/٣٨٧، شرح الرّضيّ ٢/٣٩٢، الارتشاف ٤/١٩٧١)، وهذا يُفْهَمُ من بعض كلامه في المقتضب (ينظر : ٤/٢١١و ٢٩٥)، إلاّ أنّه نصّ (في ٤/٣٩٩ و ٤٠٠) على أنّه ليس في نيّة الطّرح إلاّ في بدل الغلط . وينظر : حواشي المقتضب ٤/٢٠٠، والبسيط ١/٣٨٧-٣٨٨ .

(٤) ساقطٌ من الأصل .

(٥) بدل الإضراب من زيادات النّاظم على أصله . ينظر : المتن ص ٢٢ .

(٦) كذا في النّسختين، وفي غرر الدّرر ل١٢١ب، و ط١٠٢ : "دَرَسَ" .

(٧) في الأصل : "بكر"، وهو سهوٌ من النّاسخ؛ لأنّه يجب نصب "بكرٍ" في هذا المثال . والمراد به : ولد النّاقة، أو الفتيُّ منها . ينظر : القاموس المحيط ١/٥٠٥ (بكر) .

(٨) ط١٠١ : "قصدًا" .

١٧٤- والْفِعْلُ مِنْ فِعْلٍ كَـ:مَن يُؤْمِنْ يُثَبْ يَدْخُلْ جِنَانًا لَمْ يَنَلْ فِيهَا تَعَبْ(١)

اعلم أنَّه إذا أُبدل اسمٌ من اسمٍ أو فعلٌ من فعلٍ تبعه في جميع إعرابه(٢)؛ من رفعٍ، ونصبٍ، وخفضٍ، وجزمٍ(٣)، وفُهِم من قول النَّاظم :

فَاجْعَلْهُ فِي إِعْرَابِهِ كَالأَوَّلِ .....

ـ أي : في جميع إعرابه ـ أنَّه لا يتبعه في جميع ما عداه، وهو كذلك، لكن يتبعه البدل المطابق(٤) في التَّذكير، والتَّأنيث، والإفراد، وكذا التَّثنية والجمع إن لم يمنع مانعٌ(٥).

ثُمَّ البدل على أقسامٍ خمسةٍ(٦):

أوّلها : بدل كلٍّ من كلٍّ(٧)، ويُسَمَّى بدل الشَّيء من الشّيء ـ كما

(١) التّمثيل لبدل الفعل من الفعل من زيادات النّاظم على أصله، فلم يُمثّل له ابن آجُرُّوم . ينظر : المتن ص٢٢ .

(٢) المتن ص٢٢ .

(٣) شرح الرّمليّ ص٢١٢، وينظر: شرح الأزهريّ ص٨١ .

(٤) سيأتي بيانه في أقسام البدل ص٦٤٣ .

(٥) شرح الرّمليّ ص٢١٢ .
ومثال المانع من المطابقة في التّثنية والجمع كون أحدهما مصدرًا فإنّه قد يُبدل منه الجمع مع كونه مفردًا نحو قوله تعالى : ﴿ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ ﴾ (سورة النّبأ من الآيتين ٣١ و٣٢)، أو قصد التّفصيل نحو قول كُثيّر (وسيأتي تخريجه في الحاشية (٣) ص٦٥٣) :

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَينِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ

ينظر : الارتشاف ٤/١٩٦٤، توضيح المقاصد ٣/٢٥٦-٢٥٧، المساعد ٢/٤٣١ .

(٦) سيذكر الشّارح قسمًا سادسًا ص٦٤٦، وقد أخّر ذكر شواهد كلّ قسمٍ إلى ما بعد الانتهاء من توضيح الأقسام .

(٧) ينظر في هذه التّسمية : المفصّل ص١٥٧، شرح عمدة الحافظ ٢/٥٧٩، شرح الشّذور ص٣٨٤، شرح القطر ص٥١٣ .

عبَّر به[١] الأصل[٢]ـ، والبدل المطابق[٣]؛ وهو عبارةٌ عمَّا الثّاني فيه عين الأوَّل[٤].

وثانيهما : بدل بعضٍ من كلٍّ[٥]، وضابطه : أن يكون الثّاني جزءًا من الأوّل، قليلاً كان ذلك الجزء أو كثيرًا[٦]، أو مساويًا للجزء الآخر[٧].

---

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) ص ٢٢، وينظر في هذه التّسمية : الجمل ص٢٣، التّبصرة ١/١٥٦، الفصول الخمسون ص٢٣٨ .

(٣) هذه تسمية ابن مالكٍ في الكافية الشّافية (ينظر : شرحها ٣/١٢٧٤ و١٢٧٦-١٢٧٧)، والألفيّة (ص٥٠)، وأسماه في شرح التّسهيل (٣/٣٣٣) بدل موافقٍ من موافقٍ .
وسرُّ عدوله عن تعبير الجمهور أنّ هذا البدل يقع فيما لا أجزاء له كأسماء الله تعالى .
ينظر : شرح الكافية الشّافية، شرح التّسهيل، أوضح المسالك ٣/٣٦٤ .
ويرى بعض الباحثين (وهو الشّيخ : محمد رفعت فتح الله) أنّ هذا النّوع من البدل داخلٌ في عطف البيان . ينظر : مجلّة مجمع اللّغة المصريّ ٢٤/١٣٦-١٤١ .

(٤) شرح الرّمليّ ص٢١٢، وقوله : « وهو عبارة ... » إلخ نصّ كلام ابن هشامٍ في شرح القطر ص٥١٣ .
ولا بدّ أن يلحظ هنا أنّه لو كان الثّاني عين الأوّل لكان توكيدًا، ولكنّ المراد أنّهما يطلقان على ذاتٍ واحدةٍ، وإن كان أحدهما يدلُّ على معنًى لا يدلّ عليه الآخر .
ينظر : شرح الرّضيّ ٢/٢٨٤ .

(٥) أدرج الخوارزميّ هذا البدل في بدل الاشتمال جاعلاً بدل الاشتمال صنفين : أحدهما هذا، والثّاني : ما لا يكون بدل بعضٍ من كلٍّ، ولكنّه يلتبس به نحو : أعجبني عمرٌو حُسْنُهُ، وادّعى أنّ النّحاة جعلوا صِنفَيِ النّوع نوعين، وقوله هذا مخالفٌ لرأي الجمهور .
ينظر : التّخمير ٢/١١٦، وينظر ما سيأتي في الحاشية (١) ص٦٤٥ .

(٦) خصّ الكسائيّ وهشامٌ هذا البدل بما دون النّصف . ينظر : المساعد ٢/٤٣٣، التّصريح ٢/١٥٦ .

(٧) شرح الرّمليّ ص٢١٢ .

وعدل النّاظم عن قول أصله : « بدل البعض من الكلّ »[(١)]؛ لأنّ المحقّقين[(٢)] منعوا إدخال "أل" على "كلٍّ" و"بعضٍ"[(٣)].

---

(١) المتن ص٢٢ .

(٢) منهم الأصمعيّ (اللّسان ٤٤٥/١ "بعض")، والزّجّاجيّ (اشتقاق أسماء الله ص٢٦٥-٢٦٨، والجمل ص٢٥)، وابن خالويه (المزهر ١٥٨/٢)، وغيرهم، بل نُقِل أنّ العرب لم تدخل "أل" عليهما . ينظر : الصّحاح ١٨١٢/٥ (كلل)، القاموس المحيط ١٣٩١/٢ (كلل) .

وسبب المنع عند النّحاة أنّهما اسمان ملازمان للإضافة، وإضافتهما محضة فلا يجوز دخول "أل" عليها، فإذا قُطِعَا عن الإضافة لفظًا مع التّعويض بالتّنوين عن المضاف إليه؛ ففي دخول "أل" عليهما خلاف، والجمهور على منع ذلك، لأنّهما معرفتان بنيّة الإضافة .

وأجازه الأخفش، وابن درستويه، والفارسيّ (في الحلبيات كما نصّ عليه السّيوطيّ في الاقتراح ص٩٣، والمطبوع من الحلبيات ناقصٌ)، وابن خروفٍ (شرح الجمل ٣٤٨/١-٣٤٩)، وذلك أنّهم جعلوهما نكرتين، وجعلوا تعريفهما بـ"أل" .

وكذلك أجازه عددٌ من اللّغويّين كالجوهريّ (الصّحاح)، والفيروزآبادي (القاموس المحيط)، وينظر : شرح درّة الغوّاص ص٦٩ و٧٠ .

ومع تصريح الجمهور بمنع دخول "أل" على "كلٍّ" و"بعضٍ" وقع في أساليب عددٍ من المتقدّمين إدخال "أل" عليهما . ينظر ـ مثلاً ـ : معاني القرآن للفرّاء ١٨٧/٣، المقتضب ٢٤٣/٣، الجمل ص٢٤ .

ينظر في هذه المسألة : أمالي ابن الشّجريّ ٢٣٣/١-٢٣٧، ابن يعيش ٣٠/٣، شرح التّسهيل ٢٤٥/٣، البسيط ٤٠٠/١-٤٠١، الارتشاف ١٨١٨/٤، التّصريح ٣٥/٢، شرح الأشمونيّ مع حاشية الصّبّان ٢٥٠/٢، دخول "أل" على كلٍّ وبعضٍ (بحثٌ منشورٌ في مجلة كلّيّة الدّراسات الإسلاميّة ـ العدد الخامس، عام ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م) ص٢٢٩-٢٤٤ .

ومع تصريح الشّارح ـ هنا ـ بالمنع من إدخال "أل" على "كلٍّ" و "بعضٍ" أدخل "أل" عليهما ص٦٢٥، وص٦٤٩، وص٦٥١ في حكاية قول الشّاطبيّ، وص٦٥٨، كما فاته أن ينبّه على أنّ النّاظم أدخل "أل" على كلٍّ في قوله (ينظر : ص٣٢٧ و٣٣٠) :

وَالْكُلُّ غَيْرُ الْجَزْمِ فِي الأَسْمَا تَقَعْ .....

(٣) ينظر : شرح الرّمليّ ص٢١٢ .

وثالثها : بدل اشتمال[١]، وضابطه : أن يصحَّ الاستغناء عنه بالأوَّل، وليس مطابقًا[٢] [له][٣]، ولا بعضًا[٤].

ورابعها : بدل الغلط : أي : بدلٌ عن اللَّفظ الَّذي ذُكِرَ غلطًا؛ بأن لا يكون الأوَّل مقصودًا البتّة، ولكن سَبَقَ إليه اللِّسان[٥]، ولا يقع في القرآن، ولا في فصيح الكلام[٦]؛ لأنَّه مخلٌّ

---

(١) أدرج السّهيليّ هذا البدل وسابقه في البدل الأوّل؛ لأنّ المتكلّم في بدل بعضٍ من كلٍّ تكلّم بالعموم وأراد الخصوص؛ فإذا قال : أكلتُ الرّغيفَ ثلثَه، فإنّما يُريدُ بعض الرّغيف ثُمَّ بيّنه بقوله : ثلثَه، وبدل الاشتمال على حذف مضافٍ؛ فإذا قلت : أعجبني الجارية حسنها، فإنّما تريد وصفها فحذفته ثُمَّ بيّنته بقولك : حسنها .
ينظر : نتائج الفكر ص٣٠٧-٣٠٨، الارتشاف ١٩٦٩/٤، الهمع ٢١٢/٥ .
ونسبه القرافيّ في الاستغناء (ص١٦٤-١٦٥) إلى بعض المحقّقين .

(٢) ز : « ولا مطابقًا »، وفي الأصل : « وليس مطابقًا وليس مطابقًا »، ووضع النّاسخ على المكرّر خطًّا .

(٣) زيادةٌ يتّضح بها المراد، وهي واردةٌ في شرح الرّمليّ، والنّصّ منقولٌ عنه ـ كما سيأتي ـ .

(٤) شرح الرّمليّ ص٢١٢، وهذا الضّابط ذكره المراديّ في توضيح المقاصد (٢٤٨/٣)، وفي شرح الرّمليّ (السّابق) : « وقيل : أن يكون بين الأوّل والثّاني ملابسةٌ بغير الكلّيّة والجزئيّة »، وينظر : شرح الرّضيّ ٣٨٤/٢، شرح القطر ص٥١٤ .
ولم يفصح الشّارح عن بدل الاشتمال، ولعلّ مرجع ذلك للاختلاف في تحديد ما هو المشتمل فيه ؟ هل هو المبدل منه ؟ كما هو اختيار ابن مالكٍ (التّسهيل ص١٧٣)، وغيره، أم البدل ؟ كما ذهب إليه أبو عليٍّ (الإيضاح ٢٩٤/١) أم العامل ؟ كما هو مذهب المبرّد (المقتضب ٢٧/١ و ٢٩٧/٤) وغيره، وهو اختيار ابن هشامٍ (في أوضح المسالك ٣٦٥/٣) حيث يقول : « وهو بدل شيءٍ من شيءٍ يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال »، وينظر : الارتشاف ١٩٦٨/٤، التّصريح ١٥٧/٢-١٥٨، الهمع ٢١٣٢١٤/٥ .

(٥) أوضح المسالك ٣٦٧/٣ .

(٦) ينظر : المقتضب ٢٨/١ و ٢٩٧/٤، الجمل ص٢٣، التّبصرة ١٥٩/١، شرح الكافية ⇦

بالفصاحة[١].

وإلى هذه الأقسام الأربعة أشار النَّاظم بقوله :

كُلٌّ وَبَعْضٌ وَاشْتِمَالٌ وَغَلَطْ .....

وأشار إلى القسم الخامس بقوله : **كَذَاكَ إِضْرَابٌ** أي : بدل الإضراب[٢]؛ بأن يكون قَصْدُ كلٍّ من الأوَّل / والثَّاني صحيحًا[٣]. [٦٦/أ]

وزاد بعضهم[٤] قسمًا سادسًا : وهو بدل النِّسيان[٥] بأن يكون

⇦

الشّافية ١٢٧٨/٣، شرح الرّضيّ ٣٨٦/٢ .

وذهب بعض النّحاة ـ ومنهم ابن السّيد ـ إلى وقوعه في الشّعر . ينظر : إصلاح الخلل ص٩٩ـ١٠١، الارتشاف ١٩٧٠/٤، توضيح المقاصد ٢٥٢/٣، الهمع ٢١٥/٥ .

(١) شرح الرّمليّ ص٢١٢ .

(٢) ويُسمّى ـ أيضًا ـ بدل البداء . ينظر : المقرّب ٢٤٣/١، شرح الجمل ٢٨٣/١، التّسهيل ص١٧٢، شرح الرّضيّ ٣٨٦/٢، الارتشاف ١٩٦٩/٤، أوضح المسالك ٣٦٧/٣، شرح الرّمليّ ص٢١٢ .

وبعض النّحاة لا يثبت هذا البدل، ويجعله مِمَّا حذف منه حرف العطف "الواو" (ينظر : الارتشاف ١٩٦٩/٤، التّصريح ١٥٩/٢)، وقال ابن عصفورٍ في شرح الجمل (٢٨٤/١) : « والصّحيح أنّ الوجهين ممكنان » .

(٣) شرح الرّمليّ ص٢١٣، وفيما ذكره الشّارح تبعًا للرّمليّ قصورٌ، وضابط هذا البدل ما ذكره ابن هشامٍ في شرح الشّذور (ص٣٨٤) بقوله : « وضابطه أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصدًا صحيحًا، وليس بينهما توافقٌ كما في بدل الكلّ، ولا كلّيّةٌ وجزئيّةٌ كما في بدل البعض، ولا ملابسةٌ كما في بدل الاشتمال » .

(٤) منهم ابن عصفورٍ (المقرّب ٢٤٣/١، وشرح الجمل ٢٨٣/١)، وابن هشامٍ (شرح القطر ص٥١٥، وشرح الشّذور ص٣٨٤، وأوضح المسالك ٣٦٧/٣) .

(٥) يمكن إدراج بدل الغلط والإضراب والنّسيان تحت مسمًّى واحدٍ؛ وهو البدل المباين، كما صنع ابن هشامٍ في أوضح المسالك ٣٦٦/٣-٣٦٧ .

الأوَّل مقصودًا ثُمَّ يتبيَّن بعد ذكره فساد قَصْدِه[١]، نحو قولك : تصدَّقْتُ بدرهمٍ دينارٍ؛ فهذا المثال محتملٌ لأن تكون قد أخبرت بأنَّك قد تصدَّقْتَ بدرهمٍ ثُمَّ عَنَّ لك أن تخبر بأنَّك تصدَّقْتَ بدينارٍ؛ وهذا بدل الإضراب، ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتَّصدُّقِ بالدِّرهم فلمّا نطقْتَ به تبيَّن لك فساد ذلك القَصْدِ؛ وهذا بدل النِّسيان، والأحسن فيهنَّ[٢] أن يُؤتى بـ"بل"[٣].

ومنهم[٤] من أدرج بدل الإضراب وبدل النِّسيان في بدل الغلط[٥].

ثُمَّ ذكر النَّاظم أمثلة ذلك على اللَّفّ والنَّشر المرتّب[٦] فقال : كَـ:جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ، فـ"زَيْدٌ" فاعلٌ، و"أَخُوك" بدلُ كلٍّ من كلٍّ[٧]،

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ٣٦٧/٣، شرح الشّذور ص٣٨٤ .

(٢) أي : بدل الغلط، والإضراب، والنّسيان .

(٣) ينظر : شرح الرّمليّ ص٢١٣-٢١٤ .

والمثال المذكور صالِحٌ لأن يكون بدل غلطٍ بأن يكون ذِكْرُ الدِّرهم سَبْقُ لسانٍ؛ فالمثال محتملٌ للأقسام الثّلاثة نصّ عليه ابن هشامٍ في شرح القطر (ص٥١٥)، وعنه الرّمليّ في شرحه، ولكنّ الشّارح تصرّف في النّقل عنه؛ لأنّه قطع الكلام عن بدل الغلط، وشرع في بدلي الإضراب والنّسيان .

(٤) كالرّضيّ في شرح الكافية ٣٨٦/٢ .

(٥) شرح الرّمليّ ص٢١٤ .

قال ابن هشامٍ في أوضح المسالك (٣٦٧/٣) بعد أن تكلّم عن بدلي الغلط والنّسيان : « وقد ظهر أنّ الغلط متعلّقٌ باللّسان، والنّسيان متعلّقٌ بالجنان، والنّاظم وكثيرٌ من النّحويّين لم يفرّقوا بينهما فسمّوا النّوعين بدل غلطٍ » .

(٦) هو : « ذكر متعدّدٍ على جهة التّفصيل أو الإجمال ثُمَّ ما لكلّ واحدٍ من غير تعيينٍ ثقةً بأنّ السّامع يردّه إليه » . الإيضاح ٣٤/٤ .

(٧) يجوز أن يُعْرب "أخوك" عطف بيانٍ . ينظر : الفوائد الضّيائيّة ٦٤/٢ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾[١]، ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾[٢]، ﴿ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ ﴾[٣]، ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهِ ﴾[٤] في قراءة من جرَّ الاسم الكريم[٥] على أنه بدلٌ من ﴿ الْحَمِيدِ ﴾، أو بيانٌ له، والرَّفع على الابتداء، أو خبر مبتدأٍ محذوفٍ[٦] .

..... وَأَكَلْ عِنْدي رَغِيفًا نِصْفَهُ .....

أو ثلثه [٧-أو ثلثيه-٧]، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾[٨]، ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[٩]؛ فـ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾ بدلٌ من ﴿ النَّاسِ ﴾ بدل بعضٍ من كلٍّ[١٠] .

---

(١) سورة الفاتحة من الآيتين ٦ و٧ .

(٢) سورة الشّورى من الآيتين ٥٢ و٥٣ .

(٣) سورة النّبأ من الآيتين ٣١ و٣٢ .

(٤) سورة إبراهيم من الآيتين ١ و٢ .

(٥) قرأ الجمهور بالجرّ، وقرأ بالرّفع ابن عامرٍ، وأبو جعفرٍ، ونافعٌ .
ينظر : السّبعة ص٣٦٢، إعراب القراءات السّبع ١/٣٣٤، المبسوط ص٢٥٦، حجّة القراءات ص٣٧٦ .

(٦) شرح الرّمليّ ص٢١٣، وينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٥٤١-٥٤٢ .

(٧-٧) ساقطٌ من الأصل .

(٨) سورة البقرة من الآية ٢٥١ .

(٩) سورة آل عمران من الآية ٩٧ .

(١٠) شرح الرّمليّ ص٢١٣ .
وفي إعراب الآية أقوالٌ أخر تنظر في : البسيط ١/٤٠٢-٤٠٥، البحر المحيط ٣/١٢-١٣، الدّرّ المصون ٣/٣٢١-٣٢٢ .

.... وَقَدْ وَصَلْ

إِلَيَّ زَيْدٌ عِلْمُهُ الَّذِي انْدَرَسْ[1] .....

ونحو قوله تعالى: ﴿ يَسْئَلُونَكَ[2] عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[3]؛ فـ﴿ قِتَالٍ ﴾ بدلٌ من ﴿ الشَّهْرِ ﴾، وليس نفس الشَّهر ولا بعضه، ولكنّه ملابسٌ له لوقوعه فيه، ونحو قوله تعالى[4]: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾[5].

[6]وأشار بهذين المثالين إلى أنّه لا بُدَّ في بدل البعض من الكلّ[7]، وبدل / الاشتمال من ضميرٍ يعود على المبدل منه[8]، وقد يُحْذَفُ إذا [٦٦/ب]

(١) ينظر ما سبق في: الحاشية (٦) ص٦٤١.

(٢) ز: "يسلونك".

(٣) سورة البقرة من الآية ٢١٧.

(٤) شرح الرّمليّ ص٢١٣.

(٥) سورة البروج الآيتان ٤ و٥.
وقيل: إنّ البدل في الآية بدل كلٍّ من كلٍّ، وقيل: بدل إضرابٍ، وهو ضعيفٌ.
ينظر: شرح الجمل لابن خروفٍ ٣٤٣/١ وحاشيتها، شرح التّسهيل ٣٣٥/٣، الارتشاف ١٩٦٧/٤، الدّرّ المصون ٧٤٥/١٠-٧٤٦.

(٦) ما سيأتي حتّى قوله: «الضّمير» نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢١٣، وينظر: أوضح المسالك ٣٦٥/٣و ٣٦٦.

(٧) أدخل الشّارح "أل" على "بعضٍ" و"كلٍّ" متابعةً للرّمليّ، وقد سبق أنّ منعه مذهب المحقّقين. ينظر ما سبق ص٦٤٤ مع الحاشية (٢).

(٨) ينظر: اللّباب ٤١٣/١، المقرّب ٢٤٤/١، الملخّص ٥٦٧/١.
وقال ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية (١٢٧٩/٣): «والصّحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه»، وجوّز الرّضيّ في شرح الكافية (٣٩٠/٢): «ترك الضّمير إذا اشتهر تعلّق الثّاني بالأوّل» كآيتي سورة البروج.
ومن يشترط الضّمير يرى أنّه إذا لم يذكر فهو مقدّرٌ. ينظر: أوضح المسالك ٣٦٥/٣.

فُهِمَ المعنى نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[١] أي : من استطاع منهم، وقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ۝ النَّارِ ﴾[٢] أي : فيه، وقيل : الأصل "ناره" ثُمَّ نابت "أل" عن الضَّمير[٣].

..... وَقَدْ رَكِبْتُ الْيَوْمَ بَكْرًا الْفَرَسْ

إِنْ قُلْتَ: بَكْرًا دُونَ قَصْدٍ فَغَلَطْ أَوْ قُلْتَهُ عَمْدًا فَإِضْرَابٌ .....

هذه أمثلة أقسام البدل في الاسم، وأمّا في الفعل فأشار إليه بقوله :

وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلٍ كَـ:مَنْ يُؤْمِنْ يُثَبْ يَدْخُلْ جِنَانًا لَمْ يَنَلْ فِيهَا تَعَبْ

[٤]قال الشَّاطبيُّ[٥] ـ رحمه الله تعالى ـ : تجري فيه الأقسام الأربعة[٦]،

---

(١) سورة آل عمران من الآية ٩٧ .

(٢) سورة البروج الآية ٤ وجزءٌ من الآية ٥ .

(٣) نيابة "أل" عن الضّمير المضاف إليه مذهب الكوفيّين، وبعض البصريّين، وابن كيسان، وابن الطّراوة . ينظر في هذ المسألة : شرح التّسهيل ٢٦٢/١ (وفيه : إنكار ابن خروفٍ أن تكون هذه مسألةً خلافيّةً بين البصريّين والكوفيّين)، المغني ص٧٧، الهمع ٢٧٦/١-٢٧٧، ابن الطّراوة النّحويّ ص١٢٢-١٢٥ .

(٤) ما سيأتي إلى قوله : « تنبيهٌ » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢١٤-٢١٥ .

(٥) هو : إبراهيم بن موسى بن محمّدٍ اللّخميّ الشّاطبيّ الغرناطيّ، أبو إسحاق، إمامٌ أصوليٌّ، مفسّرٌ، فقيهٌ، محدّثٌ، لغويٌّ، نحويٌّ، أحد أئمّة المالكيّة، من مؤلّفاته : الاعتصام (ط)، الموافقات (ط)، الإفادات والإنشادات (ط)، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الوافية (طبع بعضه، وتقوم جامعة أمّ القرى بطبعه كاملاً)، توفّي سنة ٧٩٠هـ .

ينظر في ترجمته : برنامج المجاريّ ص١١٦، نيل الابتهاج ص٤٦-٥٠، شجرة النّور الزّكيّة ص٢٣١، مقدّمة المقاصد الشّافية .

والنّصّ الآتي منقولٌ عن المقاصد الشّافية ل٦٦أ ـ ب بتصرّفٍ .

(٦) ليس هذا الحكم محلّ اتفاقٍ؛ فقد منع عددٌ من النّحويّين وقوع بدل بعضٍ من كلٍّ في ⇦

مثال بدل الشَّيء من الشَّيء فيه : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾[1]؛ فإنَّ معنى مضاعفة العذاب هو[2] لُقِيُّ الآثام[3]، ومثال بدل البعض من الكلِّ[4] فيه[5] : إن تُصَلِّ تَسْجُدْ لله يَرْحَمْك، ومثال بدل الاشتمال[7]فيه قوله[6]:

إنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَن تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا[7]

لأنَّ الأخذ كَرْهًا والمجيء طائعًا من صفات المبايعة، ومثال بدل الغلط فيه[8] : إن تَأْتِنا تَسْأَلْنا نُعْطِكَ[9]. انتهى[10].

الفعل، بل حكى صاحب البسيط الاتّفاق على المنع، وأمّا وقوع الاشتمال وبدل الغلط فيه فمحلّ خلافٍ .

ينظر : التّبصرة ١/١٦١-١٦٢، الارتشاف ٤/١٩٧٣، توضيح المقاصد ٣/٢٦٣، المساعد ٢/٤٣٩، الهمع ٥/٢٢١ .

(١) سورة الفرقان من الآيتين ٦٨ و٦٩ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) هذا قول الخليل، نقله عنه سيبويه في الكتاب ٣/٨٧ .

(٤) سبق أنّ إدخال "أل" على "كلّ" و"بعضٍ" ممنوعٌ عند المحقّقين . ينظر : ص٦٤٤ مع الحاشية (٢) .

(٥) ينظر ما سبق في : الحاشية (٦) ص٦٥٠ .

(٦) ز : « ومثال بدل الاشتمال نحو قول الشّاعر »، وهو مخالفٌ لشرح الرّمليّ .

(٧) هذا بيتٌ من الرّجز التّامّ أو بيتان من مشطوره، ولم أقف على قائله .

وهو من شواهد : الكتاب ١/١٥٦، المقتضب ٢/٦٣، التّبصرة ١/١٦٢، الإفصاح ص٢٨٠، المتّبع ١/٤٢٠، شرح التّسهيل ٣/٣٤١، شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٨٧، شرح عمدة الحافظ ٢/٥٩١، الملخّص ١/٥٦٣، شرح الرّضيّ ٢/٣٩٣، شرح ابن عقيلٍ ٢/٢٣٢، شفاء العليل ٢/٧٧٤، التّصريح ٢/١٦١، شرح الرّمليّ ص٢١٤ .

(٨) ينظر : الكتاب ٣/٨٧، المقتضب ٢/٦٣، وينظر ما سبق في الحاشية (٦) ص٦٥٠ .

(٩) هذا المثال من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣/٨٧ .

وفي "ز" : "نعطيك"، وهو خطأٌ؛ لأنّ الفعل مجزومٌ؛ لأنّه جواب الشّرط فيجب حذف الياء منه .

(١٠) النّصّ السّابق نقله الرّمليّ دون تصريحٍ عن شرح الأزهريّ ص٨٢ ـ وقد ذكره أيضًا في

ومثّل بعضهم[1] لبدل الشّيء من الشّيء بقول الشّاعر :

مَتى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَارِنَا[2] .....

وجعل قوله تعالى : ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾[3] مثالاً لبدل الاشتمال .

⇦ التّصريح ٢/١٦١و١٦٢ ـ، ولذا عبّر الرّمليّ بقوله : « انتهى »، وتبعه الشّارح .

(١) الّذي يظهر لي أنّه المراديّ . ينظر : توضيح المقاصد ٣/٢٦٢-٢٦٣ .

(٢) هذا صدر بيتٍ من الطّويل، وهو لعبد الله بن الحرّ الجعفيّ في شعره ص٩٧ (ضمن "شعراء أمويّون")، وعجزه :

..... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونَارًا تَأَجَّجَا

ووجه الاستشهاد به : إبدال "تُلْمِمْ" من "تَأْتِنَا" بدل الشّيء من الشّيء، أي : بدل كلٍّ من كلٍّ .

وهو من شواهد : المقتضب ٢/٦٣، التّبصرة ١/١٦٢، الإنصاف ٢/٥٨٣، كشف المشكل ٢/٢٧، المتّبع ٢/٤١٩، شرح الجمل ١/٢٧٩، شرح التّسهيل ٣/٣٤١، لباب الإعراب ص٣٩٢، الارتشاف ٤/١٩٧٢، توضيح المقاصد ٣/٢٦٣، شفاء العليل ٢/٧٧٤، شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٥٥١، الهمع ٥/٢٢١، شرح الرّمليّ ص٢١٥ .

وورد البيت شاهدًا على جزم "تُلْمِمْ" على البدليّة من "تَأْتِنَا" في : الكتاب ٣/٨٦، النّكت ٢/٧٤٤، الإفصاح ص٢٨١، المفصّل ص٣٣٦، شرح الكافية الشّافية ٣/١٦٠٨، التّهذيب الوسيط ص٢٦٨، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢/٨١٢، المساعد ٣/١٨٠ .

(٣) سورة الفرقان من الآيتين ٦٨ و٦٩ .

تنبيهٌ

(١)ينقسم البدل بالنّظر إلى التّعريف والتّنكير أربعة أقسامٍ :

بدل معرفةٍ من معرفةٍ ـ كما تقدَّم ـ وبدل نكرةٍ من نكرةٍ نحو قوله تعالى : ﴿ مَفَازًا ۞ حَدَائِقَ ﴾(٢)، وقول الشّاعر :

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ... وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ(٣)

وقولك : جاءني رجلٌ أخو غلامٍ(٤)، وبدل معرفةٍ من نكرةٍ نحو : رأيتُ رجلاً أخا عمرٍو، ومنه : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾(٥)، وبدل نكرةٍ من معرفةٍ نحو قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾(٦) وقولك : جاءني أخوك رجلٌ صالحٌ .

---

(١) ما سيأتي حتّى نهاية هذا التّنبيه نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢١٥-٢١٦ .

(٢) سورة النّبأ من الآيتين ٣١ و ٣٢ .

(٣) البيت من الطّويل، وهو لكثيّر عزّة في ديوانه ص٩٩، والكتاب ٤٣٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٣/١، وتحصيل عين الذّهب ص٢٤٤، والحلل ص٢٦ .

ووجه الاستشهاد به : إبدال قوله : "رِجْلٍ" من "رِجْلَيْنِ" بدل نكرةٍ من نكرةٍ، ويسمّى هذا البدل بدل مفصّلٍ من مجملٍ .

وهو من شواهد : الجمل ص٢٤، ابن يعيش ٦٨/٣، الفصول الخمسون ص٢٣٩، البسيط ٣٩٨/١ .

وورد شاهدًا على كون النّكرة المبدلة موصوفةً في : شرح الجمل ٢٨٦/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٨٠٤/٢ .

وورد شاهدًا على جواز الإبدال في "رِجْلٍ" والقطع في : الكتاب ٤٣٣/١، المقتضب ٢٩٠/٤، الملخّص ٥٥٣/١، شرح الرّضيّ ٣٩٣/٢ .

(٤) في الأصل : « أخوه غلام »، وفي "ز" : « أخوه غلامه »، والتّصويب من شرح الرّمليّ ص٢١٥ .

(٥) سورة الشّورى من الآيتين ٥٢ و ٥٣ .

(٦) سورة العلق جزءٌ من الآية ١٥ والآية ١٦ .

(١-وهل يُشْترط في هذا أن يكون البدل موصوفًا[٢] ـ كالمثالين المذكورين ـ أم لا[٣]؟ الأظهر الثّاني كقوله تعالى : ﴿ يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[٤] -١).

وينقسم البدل ـ أيضًا ـ بالنّسبة إلى الإظهار والإضمار أربعة أقسام :

بدل ظاهرٍ من ظاهرٍ ـ كما تقدَّم ـ، وبدل مضمرٍ من مضمرٍ نحو : نصرتُك إيَّاك، ونصرته إيّاه؛ فـ"إيَّاك" و "إيَّاه"[٥] بدلٌ عند البصريِّين[٦]، وتوكيدٌ عن الكوفيِّين[٧]، وابن مالكٍ[٨].

(١-١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) كما هو مذهب الكوفيّين، والبغداديّين (ينظر : الارتشاف ١٩٦٢/٤)، والعكبريّ (اللّباب ٤١٢/١)، والسّهيليّ (نتائج الفكر ص ٢٩٧)، وابن خروفٍ (شرح الجمل ٣٤٦/١)، وابن الحاجب (الكافية ص١٣٨)، وابن أبي الرّبيع (الملخّص ٥٦٤/١)، وخصّ ذلك في بدل الشّيء من الشّيء .

ونقل ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (٣٣١/٣)، وشرح عمدة الحافظ (٥٨١/٢) أنّ الكوفيّين يشترطون اتّحاد اللّفظين، ونازعه أبو حيّان قائلاً : « إنّ كلام الكوفيّين على خلاف النّقل ... ونسب بعض أصحابنا ما نقله ابن مالكٍ عن الكوفيّين إلى نحاة بغداد » . الارتشاف ١٩٦٢/٤ .

وأبو حيان يقصد ابن عصفورٍ حيث نقلٌ ذلك عنهم (في شرح الجمل ٢٨٦/١) .

(٣) كما هو مذهب البصريّين (الارتشاف ١٩٦٣/٤)، والفارسيّ (الحجّة ٣٧٢/٦)، والزّمخشريّ (المفصّل ص١٥٨)، وابن عصفورٍ (المقرّب ٢٤٥/١)، وغيرهم .

(٤) سورة البقرة من الآية ٢١٧ .

(٥) علّة الاقتصار عليهما أنّ الخلاف واقعٌ في إبدال ضمير النّصب المنفصل من ضمير النّصب المتّصل، أمّا مجيء الضّمير منفصلاً مرفوعًا بعد ضميرٍ متّصلٍ، فالإجماع منعقدٌ على أنّه يُعربُ توكيدًا . ينظر : شرح التّسهيل ٣٠٥/٣ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٨٦/٢، المقتضب ٢٩٦/٤ .

(٧) ينظر : مجالس ثعلبٍ ١٣٣/١ و٥٥٧/٢، شرح التّسهيل ٣٠٥/٣، الارتشاف ١٩٦٠/٤ .

(٨) ينظر : التّسهيل ص١٧٢، شرح التّسهيل ٣٠٥/٣ و ٣٣٢-٣٣٣، الارتشاف

⇦

وبدل مضمرٍ من ظاهرٍ نحو : رأيتُ زيدًا إيَّاهُ[١]، وزعم[٢] ابن مالكٍ أنَّ هذا ليس بمسموعٍ، قال : ولو سُمِعَ لأُعْرِبَ توكيدًا[٣]، قال بعضهم[٤]: وفيما ذكره نظرٌ؛ لأنَّه لا يُؤَكَّد القويُّ بالضّعيف، وقد قالت العربُ : « زيدٌ هو الفاضلُ »، وجوّز النّحويّون[٥] [٦-في هو-٦] أن يكون بدلاً أو مبتدأً أو فصلاً . انتهى[٧].

⇦

١٩٦٠/٤ .

وهو كذلك رأي الرّضيّ (شرح الكافية ٣٨٩/٢) .

(١) في الأصل : "أباه" .

(٢) التّعبير بـ"زعم" لا يتناسب مع مكانة ابن مالكٍ ـ رحمه الله ـ إلاّ على قول من يرى أنّ الزّعم قولٌ مقرونٌ بعلمٍ، وهو خلاف المشهور (ينظر : شرح الأشمونيّ ٢٢/٢)، فالأولى التّعبير بـ"ذهب" ونحوه .

(٣) شرح الشّذور ص٣٨٥، ونصّ كلام ابن مالكٍ في شرح التّسهيل ٣٣٢/٣ : « والصّحيح عندي أنّ نحو : "رأيتُ زيدًا إيّاه" لم يُسْتَعْمَل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو اسْتُعْمِلَ لكان توكيدًا » . وينظر : شرح عمدة الحافظ ٥٦٩/١ و ٥٨٥/٢، الارتشاف ١٩٦٣/٤، شفاء العليل ٧٦٧/٢-٧٦٨، التّصريح ١٥٩/٢-١٦٠ .

وهو كذلك رأي الرّضيّ (شرح الكافية ٣٨٩/٢) .

(٤) هو ابن هشامٍ في شرح الشّذور ص٣٨٥ .

(٥) منهم ابن عصفورٍ (شرح الجمل ٦٧/٢)، وأبو حيّان (التّذييل والتّكميل ٣٠٠/٢ و ٣٠١ ـ والمثال فيهما : زيدٌ هو القائم ـ، والارتشاف ٩٥٨/٢ ـ بلا تمثيلٍ ـ) .

هذا و لم يذكر الشّلوبين في شرح المقدّمة الجزوليّة (٧٤٩/٣)، وابن هشامٍ في المغني (ص٦٤٥-٦٤٦) في نحو هذا المثال البدليّة .

(٦-٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) أي : انتهى النّقل عن شرح الشّذور ص٣٨٥، وفي آخر النّقل تصرّفٌ يسيرٌ .

وبدل ظاهرٍ[١] من مضمرٍ[٢]، وهو جائزٌ من ضمير الغائب مطلقـًا[٣] نحو : ضَرَبْتُهُ زيدًا، وكذا من ضمير الحاضر بشرط أن يكون بدل بعضٍ كـ: أعْجبتني[٤] وجهك، أو بدل اشتمالٍ كـ: أَعْجبتني[٤] كلامك، أو بدل كلٍّ[٥] مفيدٍ للإحاطة نحو قوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾[٦]، ويمتنع إن لم يفدها خلافًا للأخفش[٧].

---

(١) ز : "الظّاهر" .

(٢) في إعراب القرآن المنسوب [خطأً] للزّجّاج ٥٧٧/٢ : « وقد عَزَّ إبدال المظهر من المضمر عندهم، وقلَّ وجوده » .

(٣) كُتِبَ في حاشية "ز" ما نصّه : « قوله: مطلقًا أي : في جميع أنواع البدل سواءٌ أكان كلاًّ أو بعضًا أو اشتمالاً أو إضرابًا » اهـ .

(٤) ز : "كأعجبني" .

(٥) ساقطٌ من "ز" .

(٦) سورة المائدة من الآية ١١٤ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢٩٣/١، ابن يعيش ٧٠/٣، شرح الجمل ٢٨٩/١، شواهد التّوضيح ص٢٦١ .

وأجازه كذلك الكوفيّون فأجازوا نحو : "قمتُ زيدٌ"، و"رأيتُكَ زيدًا" (ينظر : شرح الكافية الشّافية ١٢٨٤/٣، الارتشاف ١٩٦٥/٤، شرح الشّذور ص٣٨٧، المساعد ٤٣٢/٢)، وجوّزه ابن مالكٍ على قلّةٍ (شرح التّسهيل ٣٣٤/٣) .

ونقل أبو حيّان في (الارتشاف) عن قطربٍ الجواز في الاستثناء نحو : « ما ضربتكم إلاّ زيدًا »، وفي هذا المثال نظرٌ ذكره الصّبّان في حاشيته (٢١٩/٣) نقلاً عن ابن قاسمٍ؛ لأنّ البدل هنا بدل بعضٍ، ثُمَّ عقّب الصّبّان بقوله : « والّذي يظهر لي أنّه لا يوجد مثالٌ يكون فيه المستثنى بدل كلٍّ من المستثنى منه، فتأمّل » .

قلت : المثال المعترض عليه ورد بصورته تلك في الارتشاف بتحقيق الدّكتور : رجب (السّابق)، وكذا بتحقيق الدّكتور : النّمّاس (٦٢٢/٢)، وكذا فيه مخطوطًا ⇦

خاتمةٌ

(١)أوجه بدل الاسم على ما يقتضيه الضَّرب من جهة الحساب ستّةٌ وتسعون، حاصلةٌ من ضرب ستّةٍ في ستّةَ عَشَرَ؛ وذلك لأنّهما إمَّا معرفتان، أو نكرتان، أو الأوَّل معرفةٌ والثّاني نكرةٌ، أو بالعكس؛ فهذه أربعةٌ، وكلٌّ منها(٢) إمَّا(٣) مظهرٌ أو مضمرٌ، أو الأوَّل مظهرٌ والثّاني مضمرٌ، أو بالعكس؛ فهذه ستّةَ عَشَرَ، وكلٌّ منها إمَّا بدلُ كلٍّ من كلٍّ، أو بدل بعضٍ من كلٍّ، أو بدل اشتمالٍ، أو بدل غلطٍ، أو بدل إضرابٍ أو بدل نسيانٍ؛ فهذه ستّةٌ وتسعونَ(٤).

⇦

(ل٤٥٠أ)، وكذا في التّذييل والتّكميل (ج٤ ل١٤٠ب)، والذي يظهر لي أنّ فيه تحريفًا لم يُتفَقّد، وأنّ صوابه : ما ضربْتُكَ إلاّ زيدًا .

وأمّا قول الصّبّان إنّه لا يوجد مثالٌ لذلك؛ فهو معارَضٌ بما سبق من تصويب المثال، وكذا بما نقله أبو حيّان (التّذييل والتّكميل ـ السّابق ـ) عن قطربٍ من تجويزه البدل في قوله تعالى : ﴿ لئلاّ يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلاّ الّذِينَ ظَلَمُوا مِنهُم ﴾ (سورة البقرة من الآية ١٥٠) فقد « جعل ﴿ الّذِينَ ﴾ في موضع جرٍّ بدلاً من ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ » أي : من ضمير الخطاب . وينظر : البحر المحيط ١/٦١٥ .

وفي المصادر الّتي في صدر الحاشية شواهد لمذهب الأخفش، وفي بعضها تخريجٌ لها .

(١) ما سيأتي حتّى نهاية هذه الخاتمة نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢١٦-٢١٧ .

(٢) أي بحسب العقل، وإلاّ فالنّكرة لا تكون ضميرًا كما لا يخفى . حاشية أبي النّجا ص٨٢ .

(٣) تكررت "إمّا" في "ز" بسبب وقوعها في نهاية صفحة وبداية أخرى .

(٤) شرح الأزهريّ ص٨٢ بتصرّفٍ .

(١-ويجوز إعرابه بيانًا(٢) ما لم يكن [نكرةً](٣) عند بعضهم(٤).
ومنهم(٥) من جوَّز بدل الكلِّ من البعض(٦) مستدلاً بقول بعضهم :
رَحِمَ اللَّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ(٧)-١)

(١-١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) أي : يجوز إعراب البدل المطابق عطف بيان؛ وهذا الرّأي تَبِعَ فيه الشّارح الرّمليّ، وهو مخالفٌ لما نصَّ عليه أبو حيّان وغيره من أنَّ « ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً »، ولا عكس؛ لأنّ « البدل ليس مشروطًا فيه التّعريف ولا التّنكير ولا المطابقة في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ » . ينظر : الارتشاف ٤/١٩٤٤، التّبيان في عطف البيان ص٧٧، وينظر : شرح التّسهيل ٣/٣٢٦-٣٢٧ .
ورأيُ الشّارح إنّما يصحّ في حالة ما إذا كان البدل موافقًا لما قبله في التّعريف والإفراد أو ضديّه، أمّا ما عدا ذلك فلا يصحّ إعرابه عطف بيانٍ لما سبق (ص٦١٧) من أنّ عطف البيان يشترط فيه موافقة متبوعة، والله أعلم .

(٣) زيادةٌ لا بدّ منها، وهي واردةٌ في شرح الرّمليّ ص٢١٧، والنّصّ منقولٌ عنه كما سبق .

(٤) ينظر ما سبق : ص٦١٧ مع الحاشية (٣) .

(٥) هكذا ذكر الحلاويّ في شرحه (رسالة) ٢/٥٤٣، وتبعه الرّمليّ، وقد وجدت السّيوطيّ في الهمع (٥/٢١٦) يرى هذا، والسّيوطيّ متأخّرٌ عن الحلاويّ، وهذه النّسبة المبهمة موجودةٌ مع الاستدلال بشاهد آخر في : التّذييل والتّكميل ج٤ ل١٤٣ب، والنُّكت الحسان ص١٢٤، وتوضيح المقاصد ٣/٢٥١ .
وذكر أبو حيّان الخلاف في إثبات هذا البدل في الارتشاف (٤/١٩٦٩-١٩٧٠) وبيّن أنّ الجمهور على نفيه، ولم يبيّن من أثبته .

(٦) سبق أنّ إدخال "أل" عليهما ممنوعٌ عند المحقّقين . ينظر : ص٦٤٤ مع الحاشية (٢) .

(٧) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرّقيّات في ديوانه ص٢٠، وروايته "نضّر" بدلاً من "رحم" .
و"سجستان" ولايةٌ واسعةٌ من بلاد المشرق متّصلةٌ ببلاد السّند والهند . ينظر : معجم البلدان ٣/٢١٤، الرّوض المعطار ص٤٠٣ .
وطلحة الطّلحات أحد الأجواد، وهو طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعيّ . ينظر في سبب تسميته بذلك : شرح أبيات الإيضاح ص٢٩٧، الخزانة ٨/١٥ .

⇦

(١-وقِيلَ : لا دليل فيه؛ لأنّه يحتمل القطع(٢)-١).



⇦

ووجه الاستشهاد به : إبدال "طَلْحَةَ" من "أَعْظُمًا" بدل كلٍّ من بعضٍ، فإنّ الأعظم بعض طلحة .

وهو من شواهد : شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٤٣/٢، الهمع ٢١٦/٥، شرح الرّمليّ ص٢١٧ .

(١-١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٤٣/٢ .

والمراد بالقطع هنا قطع قوله : « طلحة » عن أن يكون بدلاً إلى أن يكون منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ تقديره : "أعني" . ينظر : الإفصاح ص١١٤ .

وقد ذكر الفارقيّ في الإفصاح أنّه يجوز أن يكون نصبه على حذف حرف الجرّ، والتّقدير : لطلحة، وينظر : الخزانة ١٥/٨ .

وبعض النّحاة يرويه بالجرّ ويقدّر مضافًا محذوفًا، وتقدير الكلام : "أعظم طلحة"؛ فلا يكون شاهدًا على بدل كلٍّ من بعضٍ . ينظر : ضرائر الشّعر ص١٦٥، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٨٠٣/٢، الخزانة ١٤/٨-١٥ .

منصوبات الأسماء

أي : هذا بابها، لَمّا فرغ من مرفوعات الأسماء وتوابعها شَرَعَ في منصوبات الأسماء؛ فقال :

١٧٥- ثَلاثَةٌ مِنْ سَائِرِ الأَسْمَا خَلَتْ ... مَنْصُوبَةٌ[١] وَهذِهِ عَشْرٌ تَلَتْ[٢]

١٧٦- وَكُلُّهَا تَأْتِي عَلَى تَرْتِيبِهِ[٣] ... أَوَّلُهَا فِي الذِّكْرِ : مَفْعُولٌ بِهِ

١٧٧- وَذِلِكَ اسْمٌ جَاءَ مَنْصُوبًا وَقَعْ ... عَلَيْهِ فِعْلٌ كَـ:احْذَرُوا أَهْلَ الطَّمَعْ[٤]

١٧٨- فِي ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ قَدِ انْحَصَرْ ... وَقَدْ مَضَى التَّمْثِيلُ لِلَّذِي ظَهَرْ

١٧٩- وَغَيْرُهُ قِسْمَانِ أَيْضاً مُتَّصِلْ ... كَـ:جَاءَنِي وَجَاءَنَا[٥] وَمُنْفَصِلْ

١٨٠- مِثَالُهُ : إِيَّايَ أَوْ إِيَّانَا ... حَيَّيْتَ[٦] أَكْرِمْ بِالَّذِي حَيَّانَا[٧]

---

(١) ط١٠١ : "منصوبةً" .

(٢) خالف النّاظم أصله فإنّ ابن آجُرُّوم عدّ المنصوبات خمسة عشر، وفي سردها أسقط واحدًا (ينظر : المتن ص ٢٢)، والنّاظم عدّ ظرفي الزّمان والمكان منصوبًا واحدًا فجمعهما في بابٍ تحت مسمّى "الظّرف" (ينظر : ص٦٨٦)؛ فأصبح عدد المنصوبات ثلاثة عشر .

وينظر فيما يتعلّق بعدد المنصوبات عند ابن آجُرُّوم : ص٥٣ من قسم الدّراسة .

(٣) اختصر النّاظم أصله، وذلك أنّ ابن آجُرُّوم قدّم ذكر المنصوبات إجمالاً ثُمَّ فصّل الكلام عن كلّ واحدٍ منها . ينظر : المتن ص٢٢ .

(٤) ليس هذا من أمثلة ابن آجُرُّوم . ينظر : المتن ص ٢٣ .

(٥) مثّل ابن آجُرُّوم للمضمر المتّصل مستعملاً الفعل "ضرب" . ينظر : المتن ص٢٣ .

(٦) ز : "حُيِّيْت"، وضمّ الحاء خطأٌ .

(٧) هذا من زيادات النّاظم على أصله؛ فلم يأت ابن آجُرُّوم بضمائر النّصب في مثالٍ . ينظر : المتن ص ٢٣ .

١٨١- وَقِسْ بِذَيْنِ كُلَّ مُضْمَرٍ فُصِلْ وَباللَّذَيْنِ[١] قَبْلُ[٢] كُلَّ مُتَّصِلْ[٣]

١٨٢- وَكُلٌّ[٤] قِسْمٍ مِنْهُمَا قَدِ انْحَصَرْ مَا جَاءَ مِنْ أَنْواعِهِ فِي اثْنَيْ[٥] عَشَرْ

مُراد النّاظم في هذا الباب حصر المنصوبات من الأسماء[٦]، ثُمَّ يستوفي الكلام على كلٍّ واحدٍ منها في بابه إلاّ ما تقدَّم، وهو خبر "كان وأخواتها"، واسم "إنَّ وأخواتها"، والتّابع للمنصوب[٧]، كما قال :

ثَلاثَةٌ مِنْ سَائِرِ الأَسْمَا خَلَتْ مَنْصُوبَةٌ وَهَذِهِ عَشْرٌ تَلَتْ

وَكُلُّها تَأْتِي مبيَّنةً عَلَى تَرْتِيبِهِ أي : الأصل .

..... أَوَّلُهَا فِي الذِّكْرِ : مَفْعُولٌ بِهِ

الهاء من بِهِ تعود إلى "أل" الموصولة في المفعول[٨]، وهو كلُّ اسمٍ وقع

---

(١) في النّسختين : "وباللّذين" وهو تحريفٌ؛ لأنّ الكلام عن مثنًّى .

(٢) ط١٠٢ : "قَبْلَ"، وهو خطأٌ؛ لأنّه يوهم إضافة "قبل" إلى "كلّ"، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ "كلاًّ" منصوبٌ عطفًا على "كلّ" المتقدّم، و"قَبْلُ" ظرفٌ مبنيٌّ على الضّمّ لقطعه عن الإضافة .

(٣) خالف النّاظم أصله؛ فإنّ ابن آجُرُّوم سرد جميع الضّمائر .

(٤) ط١٠٢ : "فكلّ"، وما في النّسختين أولى .

(٥) ز : "اثنا"، وهو خطأٌ .

(٦) هذا وهمٌ من الشّارح، فالنّاظم لم يحصر المنصوبات في هذا الباب، وكذا لم يذكر ما اقتصر عليه ابن آجُرُّوم منها، وهو الأشهر (المتن ص٢٢)، وسبب هذا الوهم نَقْلُ الشّارح هذه العبارة من شرح الرّمليّ (ص٢١٨) مع تفسير الضّمير في قول الرّمليّ : « مراده » بالنّاظم .

وينظر في حصر المنصوبات : الارتشاف ١٠٧٧/٣ .

(٧) شرح الرّمليّ ص٢١٨ .

(٨) شرح الرّمليّ ص٢١٩ .

قال الرّضيّ : « وقولهم : "المفعول به" الضّمير يرجع إلى الألف واللاّم، أي : الّذي يُفْعَلُ به فعلٌ، أي : يُعامل بالفعل، ويُوقَعُ عليه ... » . شرح الكافية ٣٣٥/١ .

عليه فعل الفاعل[١]، والمراد بوقوع الفعل : تعلُّقه بشيءٍ لا يُعْقَلُ إلاّ بعد تَعَقُّل[٢] ذلك الشَّيء[٣] .

وعرَّف النّاظم المفعول[٤] به بقوله : **وَذَلِكَ اسْمٌ** أي : صريحٌ أو مؤوَّلٌ **جَاءَ**[٥] **مَنْصُوبًا** لفظًا أو تقديرًا أو محلاً **وَقَعْ** ∴ **عَلَيْهِ فِعْلٌ** صادرٌ من فاعلٍ خرج به بقيَّة[٦] المنصوبات[٧].

---

(١) هذا الحدّ بدون "كلّ" قريبٌ من حدّ الزّمخشريّ في المفصّل ص٥٨ : « الّذي يقع ... »، وابن الحاجب في الكافية ص٨٧ : « ما وقع ... »، وينظر : شرح المقدّمة الكافية ٢/٤٠٥-٤٠٦ .

(٢) في النّسختين : "تعلق"، وهو تحريفٌ، والتّصويب من الوافية، وتنظر : الحاشية التّالية .

(٣) الوافية شرح الكافية ص٨٧ بتصرّفٍ في أوّل النّصّ .

وهذا التّفسير للوقوع قريبٌ من تفسير ابن الحاجب أو مأخوذٌ منه، قال في شرح المقدّمة الكافية (٢/٤٠٥) : « ونعني بالوقوع : تعلّقه بما لا يعقل إلاّ به، ولذلك لم يكن المفعول به إلاّ للفعل المتعدّي » .

قال الرّضيّ في شرح الكافية (١/٣٣٤) بعد إيراد تفسير ابن الحاجب : « فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في : "مررت بزيدٍ ..." مفعولاً بها، ولا شكّ أنّه يقال : إنّها مفعولٌ بها لكن بواسطة حرف جرٍّ، ومطلق لفظ "المفعول به" لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم، وكلامنا في المطلق .

وأيضًا فإن معنى "اشترك" في قولهم : "اشترك زيدٌ وعمرٌو" لا يُفْهَمُ بعد إسنادك إيّاه إلى زيدٍ إلاّ بشيءٍ آخر؛ وهو عمرٌو أو غيره، وليس بمفعولٍ في الاصطلاح » .

ويجاب عمّا ذكره الرّضيّ بأنّ « المراد بوقوع الفعل عليه : تعلّقه به من غير واسطةٍ » (شرح الحدود النّحوية ص١٥٠)، وما ذكر متعلّقٌ بحرف الجرّ والعطف .

وينظر : شرح الشّذور ص١٩٩، التّعليقة المفيدة (رسالة) ص٥٤٨-٥٤٩ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) ز : "بجا" .

(٦) في الأصل : "بقيد" تحريفٌ .

(٧) شرح الرّمليّ ص٢١٩ .

وعلامته أن يُخْبَرَ عنه باسم مفعول ناب عن لفظ فعله[١] نحو : ضَرَبْتُ زيدًا، ورَكِبْتُ الفرسَ، وأكرمْتُ عمرًا[٢]، واسْتَخْرَجْتُ المالَ، وأَكَلْتُ الطَّعامَ؛ فيصحُّ / أن تقولَ : زيدٌ مضروبٌ، والفرسُ مركوبٌ، [٦٨/أ] وعمرٌو مُكْرَمٌ[٣]، والمالُ مُسْتَخْرَجٌ، والطَّعامُ مَأْكُولٌ[٤]، ثُمَّ مَثَّل لذلك[٥] بقوله : **كَـ:احْذَرُوا أَهْلَ الطَّمَعْ** .

ويجوز أن يتقدَّم[٦] على الفعل[٧] نحو : زيدًا أكرمْتُ، [٨-ويجوز أن تَحْذِفَ الفعل[٩] في نحو قولك : "زيدًا" لمن قال :

---

(١) قال الرّضيّ في شرح الكافية (٣٣٤/١) بعد كلامه المتقدّم : « والأقرب في رسم المفعول به أن يقال : هو ما يصحّ أن يعبّر عنه باسم مفعولٍ غير مقيّدٍ مصوغٍ من عامله المثبت أو المجعول مثبتًا » .

(٢) في الأصل : "عمروا" .

(٣) في النّسختين : "مكروم"، والصّواب ما أثبتُّ، وينظر ما سبق في : الحاشية (٢) ص٢٤٠.

(٤) شرح الرّمليّ ص٢١٩، والنّصّ في شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٥٥/٢ .

(٥) في الأصل : "كذلك" .

(٦) أي : المفعول به .

(٧) معلومٌ أنّ الجواز يصحّ إذا لم يكن تقدّم المفعول به واجبًا، وهو واجبٌ في مسألتين :

١ ـ أن يكون مِمَّا له الصّدر نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ (سورة الإسراء من الآية ١١٠)، وقد سبق إعرابها ص٤٩٥ و٤٩٦ .

٢ ـ أن يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب "أمَّا" ظاهرةً أو مقدّرةً بشرط عدم الفصل بين أمَّا والفاء بشيءٍ آخر، وليس للعامل منصوب غيره مقدّمٌ عليها نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ ﴾ (سورة الضّحى الآية ٩)، ونحو : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ (سورة المدّثّر الآية ٣) .

ينظر : أوضح المسالك ١١٥/٢-١١٦، التّصريح مع حاشية يس ٢٨٤/١-٢٨٥ .

(٨-٨) ساقطٌ من "ز"، وأثبتها ناسخها فيما يأتي . تنظر : الحاشية (٧) ص٦٦٤ .

(٩) لم يتكلّم الشّارح عن مواضع وجوب حذف الفعل، وهي :

١ ـ في الاشتغال نحو : "زيدًا ضربتُه" على رأي الجمهور أنّ النّاصب فعلٌ يفسّره المذكور فلا يُجْمَعُ بينهما .

⇦

من أنصرُ؟-٨) (١).

والسَّبب في كونه منصوبًا أنَّ الفاعل لا يكون إلاّ واحدًا، والرَّفع ثقيلٌ، والمفعول يكون واحدًا فأكثر، والنَّصب خفيفٌ؛ فجعلوا الثَّقيل للقليل(٢)، والخفيف للكثير(٣) قصدًا للتَّعادل(٤).

(٥)وحقُّ الفاعل الاتِّصال بالفعل؛ لأنَّهما كالكلمة الواحدة(٦)، (٧)وحقُّ المفعول أن يأتي بعدهما نحو قوله تعالى : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ

---

٢ ـ في النّداء كـ: يا عبدَ الله .

٣ ـ في الاختصاص نحو : "نحن العربَ أقرى النّاس للضّيف" .

٤ ـ في التّحذير بـ إيّاك ونحوه، نحو : إيّاك والأسدَ؛ أي : إيّاك باعد واحذر الأسدَ .

٥ ـ في الإغراء نحو : السّلاحَ السلاحَ .

٦ ـ في الأمثال نحو : الكلابَ على البقر، أي : أرسل .

ينظر : أوضح المسالك ٢/١٦٥-١٦٦، شرح الشّذور ص٢٠٠-٢٠٨، التّصريح ٢/٣١٥، الهمع ٣/١٩-٣٤ .

(١) شرح الرّمليّ ص٢١٩، والنّصّ في شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٥٥٥ .

(٢) ز : "للثّقيل" .

(٣) ز : "للخفيف" .

(٤) شرح الرّمليّ ص٢١٩ .

والنّصّ في شرح الحلاويّ (ـ رسالة ـ ٢/٥٥٦)، وهو نصّ كلام ابن هشامٍ في شرح القطر (ص٣٣٣)، وأصله لأبي إسحاق الزّجّاج (الخصائص ١/٤٩) .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله : « وقولك : ما ضرب زيدًا إلاّ عمرٌو » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢١٩-٢٢٠ .

وينظر : أوضح المسالك ٢/١٠٣-١١٨، وشرح القطر ص٣٠٨-٣١٠ .

(٦) وذلك أنّ الفاعل كالجزء من فعله . ينظر الاستدلال على هذا في : سرّ الصّناعة ١/٢٢٠-٢٢٦، أسرار العربيّة ص٧٩ـ٨٣، اللّباب ١/١٤٩-١٥١، ابن يعيش ١/١٤ و٧٥، اللّباب في علم الإعراب ص٥٤-٥٥، الأشباه والنّظائر ٣/١٣٦-١٣٨ .

(٧) قبلها في "ز" : « ويجوز أن يحذف الفعل في نحو قولك : زيدًا لمن قال : من أنصر » .

دَاوُۥدَ ﴾[١]، وقد يجب ذلك حيث يؤدِّي تقديمه على الفاعل إلى اللَّبس نحو : نَصَرَ موسى عيسى؛ لانتفاء الدِّلالة على الفاعليَّة في أحدهما، والمفعوليَّة في الآخر[٢]؛ فلو وُجِدَتْ قرينةٌ معنويَّةٌ نحو : أرضعت الصُّغرى الكبرى، وأكل الكُمِّثرى موسى، أو لفظيّةٌ نحو قولك : يضربُ يعلى سلمى، وضربَ سلمى العاقلةَ موسى[٣]؛ جاز تقديم المفعول وتأخيره؛ لانتفاء اللَّبس في ذلك، أو يحصر[٤] هو بـ"إنَّما" وكذا بـ"إلاَّ"[٥] نحو : إنَّما ضربَ زيدٌ عمرًا[٦]، وما ضربَ زيدٌ إلاَّ عمرًا[٧]، أو يكون[٨] هو والفاعل ضميرين ولا حَصْرَ في أحدهما كـ"ضربتُهُ" .

⇦

ينظر ما سبق في الحاشية (٨) ص٦٦٣ .

(١) سورة النّمل من الآية ١٦ .

(٢) هذا قول الجمهور، وخالف فيه ابن الحاجّ فلم يُوجِبْ تأخير المفعول . ينظر : الارتشاف ١٣٤٨/٣، أوضح المسالك ١٠٤/٢، الهمع ٢٥٩/٢، ابن الحاجّ ص٧٣ .

(٣) القرينة اللّفظيّة هي تذكير الفعل "يضرب"، و "ضرب" ممّا يدلّ أنّ فاعله مذكّرٌ تقدّم أم تأخّر، وفي المثال الثّاني قرينةٌ أخرى، وهي وصف "سلمى" بمنصوب، مِمَّا يدلُّ على أنّها مفعولٌ لا فاعلٌ.

(٤) هذا موضعٌ ثانٍ يجب فيه تأخير المفعول به عن الفاعل، وقوله : « يحصر » معطوفٌ على « يؤدّي » .

(٥) أجاز البصريّون، والكسائيّ، والفرّاء، وابن الأنباريّ تقديم المفعول به المحصور بـ"إلاّ" على الفاعل . ينظر : شرح الكافية الشّافية ٥٩١/٢، الارتشاف ١٣٤٩/٣، أوضح المسالك ١٠٥/٢-١٠٧، التّصريح ٢٨٢/١ .

(٦) في الأصل : "عمروا" .

(٧) في الأصل : "عمرٌو"، وهو خطأٌ .

(٨) هذا موضعٌ ثالثٌ يجب فيه تأخير المفعول به عن الفاعل، وقوله : « يكون » معطوفٌ على « يؤدّي » .

وقد يتأخَّر الفاعل عن المفعول جوازًا كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴾[١]، ووجوبًا بأن يتّصل بالفاعل ضمير المفعول كقوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[٢]؛ لئلاَّ يلزم عَوْدُ الضَّمير على متأخّرٍ لفظًا ورتبةً ـ وهو لا يجوز ـ[٣]، أو يكون[٤] المفعول ضميرًا والفاعل ظاهرًا نحو قولك : ضربني زيدٌ؛ لئلاَّ يلزم فصل الضَّمير مع التّمكُّن من اتّصاله ـ وهو لا يجوز ـ[٥]، أو يحصر[٦] الفاعل بـ"إنّما" أو بـ"إلاَّ"[٧] نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾[٨] وقولك : ما ضربَ زيدًا إلاَّ عمرٌو[٩].

---

(١) سورة القمر الآية ٤١ .

(٢) سورة البقرة من الآية ١٢٤ .

(٣) هذا مذهب الجمهور، وخالف فيه الأخفش، والطّوال، وابن جنّي (الخصائص ٢٩٤/١) فأجازوا عود الضّمير على متأخّرٍ لفظًا ورتبةً، وجوّزه ابن مالكٍ على قلّةٍ (التّسهيل ص٢٨ و٧٩، وينظر : شرح التّسهيل ١٦٠/١-١٦٢ و١٣٥/٢-١٣٦) .
وأجازه في الشّعر دون النّثر ابن طلحة، وابن هشامٍ (أوضح المسالك ١١٠/٢) .
ينظر في هذه المسألة : شرح الرّضيّ ٤٠٧/٢، الارتشاف ٩٤٣/٢، التّصريح ٢٨٣/١ .

(٤) هذا موضعٌ ثانٍ لوجوب تأخّر الفاعل عن المفعول، وقوله : « يكون » معطوفٌ على « يتّصل » .

(٥) إلاّ في مسألتين ليس المثال المذكور من إحداهما . ينظر فيهما : أوضح المسالك ١١٠/٢-١١٦ .

(٦) هذا موضعٌ ثالثٌ لوجوب تأخير الفاعل من المفعول،وقوله : « يحصر » معطوفٌ على « يتّصل » .

(٧) أجاز الكسائيّ تقديم الفاعل المحصور بـ"إلاّ" .
ينظر : شرح الكافية الشّافية ٥٩٠/٢، الارتشاف ١٣٤٩/٣، أوضح المسالك ١١٢/٢-١١٤ .

(٨) سورة فاطر من الآية ٢٨ .

(٩) في الأصل : « ما ضرب زيد إلاّ عمرٌو » خطأٌ من النّاسخ في الضّبط .

والمفعول به قسمان : ظاهرٌ ومضمرٌ / كما قال النّاظم : [٦٨/ب]

في ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ قَدِ انْحَصَرْ .....

أي : المفعول به .

..... **وَقَدْ مَضَى التَّمْثِيلُ لِلَّذِي ظَهَرْ**

أي : للظّاهر قريبًا .

وَغَيْرُهُ وهو المضمر **قِسْمانِ أَيْضًا : مُتَّصِلْ ∴ كَـ:جَاءَنِي**[1] زيدٌ، فالياء من **جَاءَنِي** ضمير المتكلّم وحده، والنّون نون الوقاية تقي الفعل من الكسر[2]، **وجَاءَنَا** زيدٌ؛ فـ"نا" ضمير المتكلّم ومعه غيره أو المعظّم نفسه .

وَمُنْفَصِلْ ، مِثَالُهُ : إِيَّايَ أكرمتَ، أو ما أكرمتَ إلاّ إيَّاي؛ فـ"إيَّاي"[3] فيهما ضمير المتكلّم وحده[4]، والياء المتّصلة بها حرف تكلُّم، **أَوْ إِيَّانَا ∴ حَيَّيْتَ** أو ما حَيَّيْتَ إلاّ إيَّانا؛ فـ "إيَّا" ضمير المتكلّم ومعه غيره

---

(١) ما سيأتي من شرح للنّظم حتّى نهاية الباب نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٢٠-٢٢١ بتصرّفٍ يناسب النّظم .

(٢) الأولى أن يُقَال : تقي الفعل الكسر؛ لأنّ الفعل "وقي" يتعدى بنفسه إلى مفعولين نحو قوله تعالى : ﴿ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ (سورة البقرة من الآية ٢٠١)، ﴿ وَوَقَاهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴾ (سورة الطّور من الآية ١٨)، والشّارح تابعٌ للرّمليّ، وهو تابعٌ للحلاويّ في شرحه (رسالة) ٢/٥٦٠، وقد نبّه محقّقه على تعدّي الفعل .

(٣) في شرح الرّمليّ : "وإيا" .

(٤) الّذي يظهر أنّ الشّارح يريد تفسير ـ أو بيان ـ مرجع الضّمير "إيّا" في هذا المثال، وفيما سيأتي من أمثلة، إلاّ أنّ في كلامه تجوّزًا تبع فيه الرّمليّ، وذلك أنّ "إيّا" في هذه الأمثلة وغيرها ضمير المفعول به، ولا دلالة في لفظها على شيءٍ مِمّا ذكره، وإنّما الّذي يدلّ على ذلك ما يأتي بعدها من لواحق، وسينصّ عليه الشّارح ص٦٦٩، وتنظر المصادر المثبتة في : الحاشية (٧) ص٦٦٩ .

أو المعظِّم نفسهِ[١]، و "نا" المتَّصلة بها علامة الجمع من المتكلِّم مع المشاركة أو التَّعظيم .

وَقِسْ أيُّها النَّحْوِيُّ **بِذَيْنِ**[٢] **كُلَّ مُضْمَرٍ فُصِلْ** نحو : إيَّاكَ أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إلاَّ إيَّاكَ؛ فـ"إيَّا" ضمير المفرد المخاطب[١]، والكاف المفتوحة المتَّصلة به حرف خطابٍ، وإيَّاك أكرمتُ، أو ما أكرمت إلاَّ إيَّاكِ؛ فـ"إيَّا" ضمير المفردة المخاطبة[١]، والكاف المكسورة حرف خطابٍ .

وإيَّاكما أكرمتُ أو ما أكرمتُ إلاَّ إيَّاكما؛ فـ"إيَّا" ضمير المثنَّى المخاطب[١] والكاف والميم والألف علامة المثنَّى[٣]، وإيَّاكُم أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إلاَّ إيَّاكُم؛ فـ"إيَّا" ضمير جمع المذكَّر المخاطب[١]، والكاف والميم علامة الجمع[٣]، وإيَّاكُنَّ أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إلاَّ إيَّاكُنَّ؛ فـ"إيَّا" ضمير جمع المؤنَّث المخاطب[١]؛ والكاف والنُّون المشدَّدة علامة جمع المؤنَّث المخاطب[٣].

---

(١) ينظر ما سبق في الحاشية (٤) ص٦٦٧ .

(٢) في الأصل : "بين" تحريفٌ .

(٣) كلام الشّارح ـ نقلاً عن الرّمليّ ـ فيه تجوّزٌ، والصّحيح أنّ الدّالّ على الخطاب هو الكاف مفتوحةً للمخاطب، ومكسورةً للمخاطبة، وأنّ الدّالّ على الغيبة هو الهاء مضمومةً للغائب، ومفتوحةً ـ أو "ها" بأكملها للغائبة كما يرى ابن مالكٍ في التّسهيل (ص٢٤) ـ، وأنّ علامة التّثنية هي الألف، والميم لمجاوزة الواحد، أو أنّ علامتها الميم والألف، وعلامة الجمع هي الميم للمذكّر، والنّون للمؤنّث .
ينظر : الكتاب ٤/٢٠١، شرح السّيرافيّ المطبوع بعنوان "السّيرافيّ النّحويّ" ص٤٧٤-٤٧٦، ابن يعيش ٣/٨٦-٨٧ و ٩١-٩٣ و ٨/١٢٦-١٢٧، الكواكب الدّرّيّة ١/١١٠-١١٢ .

وإيَّاه أكرمت، وما أكرمت إلاَّ إيَّاه؛ فـ"إيَّا" ضمير المفرد الغائب[١]، والهاء علامة الغيبة في المذكَّر، وإيَّاها أكرمتُ، أو ما أكرمت إلاَّ إيَّاها؛ فـ"إيَّا" ضمير المفردة الغائبة[١]، والهاء والألف علامة التَّأنيث في الغيبة، وإيَّاهما أكرمتُ أوما أكرمتُ إلاَّ إيَّاهما؛ فـ"إيَّا" ضمير المثنَّى الغائب[١] مطلقًا[٢]، والهاء والميم والألف علامة التَّثنية في الغيبة[٣]، وإيَّاهم أكرمت، أو ما أكرمت إلاَّ إيّاهم؛ فـ"إيَّا" ضمير / جمع المذكَّر [٦٩/أ] الغائب[١]، والهاء والميم علامة المذكَّر[٣]، وإيَّاهن أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إلاَّ إيّاهنّ؛ فـ"إيَّا" ضمير جمع المؤنَّث الغائب[١]، والهاء والنون المشدَّدة[٤] علامة جمع الإناث[٥] في الغيبة[٣].

وما قرّرناه من أنَّ[٦] "إيّا" وحدها هي الضَّمير، واللَّواحق لها حروف تكلُّمٍ وخطابٍ وغيبةٍ وتثنيةٍ وجمعٍ هو الصَّحيح[٧].

---

(١) ينظر ما سبق في الحاشية (٤) ص٦٦٧ .

(٢) أي : مذكّرًا أو مؤنّثًا . حاشية أبي النّجا ص٨٣ .

(٣) ينظر ما سبق في الحاشية (٣) ص٦٦٨ .

(٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) ز : "النّسوة" .

(٦) ساقطٌ من الأصل .

(٧) هذا مذهب سيبويه (ينظر : الكتاب ٢/٣٥٥-٣٥٧)، والأخفش، وفي ماهيّة الضّمير في إيّاك وإخوته أقوالٌ أشهرها :

١ ـ أنّ "إيّا" اسمٌ مضمرٌ أُضيف إلى ما بعده، ولا يُعْلم اسمٌ مضمرٌ أُضِيف غيره، وهو مذهب الخليل (ينظر : الكتاب ١/٢٧٩)، وعُزِيَ للأخفش، والمازنيّ، وهو اختيار ابن مالكٍ في التّسهيل (ص٢٦)، وشرحه (١/١٤٤-١٤٧) .

٢ ـ أنّ "إيّا" عمادٌ، واللّواحق لها هي الضّمير، ونُسِبَ للفرّاء .

٣ ـ أنّ الضّمير هو "إيّاك" بجملته، ونُسِبَ للكوفيّين سوى الفرّاء، وهو أحسن الأقوال، ويحتمله مذهب سيبويه، بل جزم بعض الباحثين بأنّه مذهبه . ينظر : النّحو القرآنيّ بين الزّجّاج وأبي عليٍّ الفارسيّ (رسالة) ٢/١٠٣٣-١٠٣٤، وينظر : الكتاب ٢/٣٨٦ .

⇦

وكلُّ هذه يُقال فيها : ضمير نصبٍ منفصلٌ مفعولٌ به مقدّمٌ للاختصاصِ، أي : الحصر[١].

وقوله تعالى : ﴿ وَإِيَّـٰىَ فَارْهَبُونِ ﴾[٢]، أو ﴿ فَاتَّقُونِ ﴾[٣]، أو ﴿ فَاعْبُدُونِ ﴾[٤] الضَّمير المنفصل في هذه ونحوها مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ[٥] يُفَسِّره المذكور[٦]، وهو من باب اشتغال العامل عن معموله

⇦

وقيل : إن "إيّا" اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ إلى ما بعده،ونُقِلَ عن الزّجّاج (الإغفال ل١٩أ، وغيره)، وهو صريح عبارة الزّجّاج في بعض النّسخ المخطوطة من معانيه حيث يقول : « وإيّا اسمٌ للمضمر المنصوبِ إلاّ أنّه ظاهرٌ يُضَاف إلى سائر المضمرات ... » (ينظر : الإغفال ـ السّابق ـ، النّحو القرآنيّ ـ رسالة ـ ٢/١٠٢٧-١٠٢٨)، وأمّا ما في المعاني المطبوع المحقّق (١/٤٨) ففيه إسقاط قوله : « ظاهرٌ » . وينظر : المؤاخذات النّحويّة ص٢٥١-٢٥٢ .

ومع أنّ أبا عليٍّ الفارسيّ عارض هذا القول في الإغفال فقد تبنّاه في المسائل المنثورة (ص٤٨-٤٩) .

ينظر في هذه المسألة : سرّ الصّناعة ١/٣١٢-٣١٧، الإنصاف ٢/٦٩٥-٧٠٢، اللّباب ١/٤٧٩-٤٨٠، المتبع ٢/٤٦٠-٤٦١، ابن يعيش ٣/٩٧-١٠١، شرح الجمل ٢/٢١-٢٢، شرح الرّضيّ ٢/٤٢٥، الارتشاف ٢/٩٣٠، الجنى ص٥٣٦، الهمع ٢/٢١٢، البناء في اللّغة ص ١٠٩-١١٢ .

(١) قال السّيوطيّ في الهمع (٣/١٢) : « والمشهور أنَّ الاختصاص والحصر مترادفان، واختار السّبكيّ التّفرقة بينهما، وأنَّ الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص من قصر الخاصّ من جهة خصوصه من غير تعرّضٍ لنفيٍ وغيره » . وينظر : عروس الأفراح ١/١٥٥ وما بعدها .

(٢) سورة البقرة من الآية ٤٠ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٤١ .

(٤) سورة العنكبوت من الآية ٥٦، وهي بالفاء ﴿ فَإِيَّـٰىَ فَاعْبُدُونِ ﴾ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١/١٢١، البحر المحيط ١/١٣٣، الدّرّ المصون ١/٣١٤ .

(٦) في الأصل : "للمذكور" .

بضمير نحو : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ ﴾[١]، ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ[٢] ﴾[٣].

وَقس أَيُّها النَّحْوِيُّ ـ أيضًا ـ **باللَّذَيْن**[٤] **قَبْلُ** ـ وهما : **جَاءَنِي وَجَاءَنَا** ـ **كُلَّ** ضميرٍ **مُتَّصِلٍ** نحو : ضربكَ زيدٌ؛ فالكاف المفتوحة ضمير المفرد المخاطب، [٥-وضربكِ زيدٌ؛ فـ"الكاف" المكسورة ضمير المفردة المخاطبة، وضربكُما زيدٌ؛ فـ"الكاف" المضمومة ضمير المخاطب-٥] المثنّى[٦]، والميم والألف[٧] علامة التّثنية[٨].

وضَربَكُمْ زيدٌ؛ فـ"الكاف" المضمومة[٩] ضمير جمع المذكّر المخاطب[١٠]، والميم علامة الجمع، وضربكُنَّ زيدٌ؛ فـ"الكاف" المضمومة ضمير جمع [المؤنّث][١١] المخاطب[٧]، والنُّون المشدَّدة علامة جمع الإناث .

---

(١) سورة يس من الآية ٣٩ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) سورة القمر من الآية ٤٩ .

(٤) في النّسختين : "بالذين" .

(٥-٥) ساقطٌ من "ز" نتيجة انتقال نظر .

(٦) تجوّز الشّارح في هذا التّعبير متابعةً لـلرّمليّ، والصّحيح أنّه ليس في الكاف وحدها دلالةٌ على ما ذكر، بل الّذي يدلُّ على ذلك هو الكاف وما بعدها، إذ الكاف ضميرٌ دالٌّ على الخطاب مفتوحٌ للمذكّر، مكسور للمؤنّث . ينظر : سرّ الصّناعة ٣٠٩/١، الحروف للمزنيّ ص٦٨، التّسهيل ص٢٤ .

(٧) ينظر ما سبق في : الحاشية (٣) ص٦٦٨ .

(٨) ز : "المثنّا" .

(٩) ساقطٌ من "ز" .

(١٠) ينظر ما سبق في الحاشية (٣) ص٦٦٨ .

(١١) زيادةٌ يقتضيها السّياق، وهي واردةٌ في شرح الرّمليّ .

وعمرٌو ضربَهُ زيدٌ؛ فـ"الهاء" ضمير المفرد الغائب، وهند ضربَها زيدٌ؛ فـ"الهاء" ضمير المفردة الغائبة[١]، والهندان أو الزَّيدان ضربهما عمرٌو؛ فـ"الهاء" ضمير المثنّى الغائب مطلقًا، والميم والألف علامة التّثنية، والزَّيدون ضربَهُمْ عمرٌو؛ فـ"الهاء" ضمير جمع الذّكور الغائبين، والميم علامة المذكَّر، والهندات ضربهُنَّ عمرٌو؛ فـ"الهاء" ضمير جمع المؤنّث الغائب، والنُّون المشدّدة علامة جمع الإناث .

وما قرَّرناه من أنّ "الكاف" و "الهاء" وحدها هي الضَّمير هو الصَّحيح[٢].

ويُقال في هذه كلّها : فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ/ . [٦٩/ب

وقوله : **وَكُلُّ قِسْمٍ مِنْهُمَا** أي : الظّاهر والمضمر[٣].

..... **قَدِ انْحَصَرْ مَا جَاءَ مِنْ أَنْواعِهِ فِي اثْنَى**[٤]**عَشَرْ**

ضميرًا .

[٥]وقد تقدَّم[٦] أنَّ الضَّمائر أحد وستّونَ ضميرًا، تقدَّم منها في باب

---

(١) ينظر ما سيأتي في الحاشية (٢) .

(٢) وقيل : إنّ الضّمير في "ضربه" هو الهاء والواو، وقيل : إنّ الضّمير في "ضربها" هو الهاء والألف، وحُكي الإجماع عليه، وهو اختيار ابن مالكٍ في التّسهيل (ص٢٤) .
ينظر : شرح كتاب سيبويه المطبوع بعنوان "السّيرافيّ النّحويّ" ص٤٥٣، اللّباب ٤٨١/١، الارتشاف ٩١٧/٢، الهمع ٢٠٠/١ .

(٣) هذا وهمٌ من الشّارح، والصّحيح : أنّ المراد بقول النّاظم : « منهما » المتّصل والمنفصل من الضّمير .

(٤) ز : « في اثنا » خطأٌ .

(٥) ما سيأتي حتّى نهاية الباب نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٢١-٢٢٢ بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٦) ص٤٢٨ .

الفاعل[١] اثنا عشر، وفي باب المبتدأ[٢] اثنا[٣]عشر، وفي هذا الباب أربعةٌ وعشرون[٤]، وتقدَّم في باب علامات الإعراب[٥] الياء من "تفعلين"؛ فهذه تسعة وأربعون؛ فالباقي[٦] من أحد وستّين : اثنا عشر؛ وهي ضمائر الخفض نحو : مررت بي، وبنا[٧]، وبكَ، وبكِ، وبكُمَا، وبكُمْ، وبكُنَّ، وبِهِ، وبِهَا، وبِهِمَا، وبِهِمْ، وبِهِنَّ، وإنَّما لم يَذْكُر ضمائر الخفض المذكورة استغناءً عنها بضمائر النَّصب المتَّصلةِ فإنَّ لفظها واحدٌ .



(١) ص٥١٥ و٥١٨ .

(٢) ص٥٣٩ و٥٤٠ .

(٣) في الأصل : "اثنى" .

(٤) في الأصل : "وعشرين" .

(٥) ص٣٧٧ .

(٦) ز : "والباقي" .

(٧) ز : « ومررت بنا » .

المصدر*

أي : هذا بابه، ويُقَال له : المفعول المطلق[١] .

والمصدر : اسم الحدث الجاري على الفعل[٢]، كـ: الإكرام والضَّرب .

وهو أصل الأفعال[٣] على الصَّحيح[٤]، ولهذا سُمِّيَ مصدرًا؛ لأنَّها

---

* في الأصل : « المصدر هذا »، والّذي يظهر أنّ "هذا" زيادةٌ من النّاسخ، وفي "ز" : "المصدر" .

(١) هذه هي التّسمية المشهورة المتداولة في كتب النّحو . ينظر : الجمل ص٣١٦، الإيضاح العضديّ ١/١٩٣، اللّمع ص١٠١، المفصّل ص٥٥، التّسهيل ص٨٧، وغيرها .
وتسمية المنصوب في هذا الباب المفعول المطلق أولى؛ لأنّه قد يكون غير مصدر (ينظر : ص٦٨٤)، كما أنّ المصدر قد يكون غير مفعول مطلق نحو : كلامُكَ كلامٌ حسنٌ، وأعجبني إكرامُكَ زيدًا . ينظر : توضيح المقاصد ٢/٧١، شرح القطر ص٣٧٢، شرح اللّمحة البدريّة ٢/١٢٤-١٢٥ .

(٢) هذا حدّ ابن الحاجب في الكافية (ص١٧٨) .
واعترض عليه الرّضيّ في شرح الكافية (٣/٣٩٩) قائلاً : « ولو قال : اسم الحدث الّذي يشتقّ منه الفعل لكان حدًّا تامًّا على مذهب البصريّة؛ فإنّ الفعل مشتقٌّ منه عندهم، وعَكَسَ الكوفيّون » .
وقال ركن الدّين في الوافية (ص٧٩) بعد شرحه للحدّ : « ولو زاد عليه قيدًا آخر وهو : ذُكِرَ بيانًا له؛ لم ينتقض بمثل : كرهت كراهتي » .
وتنظر حدودٌ أخر للمصدر في : التّسهيل ص٨٧، الارتشاف ٣/١٣٥٣، شرح اللّمحة البدريّة ٢/١٢٥، شرح الحدود النّحويّة ص١٣٩ .
وأمّا حدّ المفعول المطلق فهو : اسمٌ يؤكّد عامله أو يبيّن نوعَه أو عدده، وليس خبرًا ولا حالاً . أوضح المسالك ٢/١٨١، وينظر : التّصريح ١/٣٢٣-٣٢٤ .

(٣) وكذا المشتقّات من اسم الفاعل واسم المفعول ... إلخ . ينظر : الارتشاف ٣/١٣٥٣ .

(٤) وهو مذهب البصريّين (ينظر : الكتاب ١/١٢ و ٣٤، والأصول ١/١٦٢)، وذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل .

⇦

تصدر عنه[١]؛ فـ"أَكْرَمَ" و"يُكْرِمُ" مشتقّان من الإكرام .

وشرطه أن يخلفه فعل مع "أَنْ" أو "ما"[٢] كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾[٣]، وقوله تعالى : ﴿ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾[٤].

ونحو : اغتسل غُسْلاً، وتوضَّأ وضوءًا، وأعطى[٥] عَطاءً اسم مصدر[٦] لا مصدرٌ؛ لأنّه لم يَجْرِ على الفعل[٧].

١٨٣- وَإِنْ تُرِدْ تَصْرِيفَ نَحْوِ : قَامَا فَقُلْ : يَقُومُ ثُمَّ قُلْ : قِيَامَا[٨]

⇦

ينظر في أدلّة القولين : الإيضاح في علل النّحو ص٥٦-٦٣، شرح عيون الإعراب ص١٥٨-١٥٩، الإنصاف ١/٢٣٥-٢٤٥، أسرار العربيّة ص٦٩، التّبيين ص١٤٣، ابن يعيش ١/١١٠، شرح الجمل ١/٩٨-١٠٠، شرح التّسهيل ٢/١٧٨-١٨٠، شرح الرّضيّ ٣/٣٩٩-٤٠٠، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٢٢٠-٢٢١، ائتلاف النّصرة ص١١١، الهمع ٣/٩٥ .

وذهب ابن طلحة إلى أنّ كلاًّ منهما أصلٌ . ينظر : الارتشاف ٣/١٣٥٣ .

(١) تنظر أدلةٌ أخر في المصادر السّابقة .

(٢) هذا شرطٌ لإعمال المصدر عمل فعله (ينظر : اللّباب ١/٤٤٨، أوضح المسالك ٣/١٧٠-١٧١، شرح القطر ص٤٣٢)، ويرى ابن مالكٍ (التّسهيل ص١٤٢) أنّه شرطٌ أغلبيٌّ . وينظر : الارتشاف ٥/٢٢٥٦ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٥١، وسورة الحجّ من الآية ٤٠ .

(٤) سورة الرّوم من الآية ٢٨ .

(٥) في النّسختين : "وأعطا" .

(٦) حدّه : ما ساوى المصدر في الدّلالة وخالفه بعلميّةٍ أو بخلوّه لفظًا وتقديرًا دون عوضٍ من بعض ما في فعله . شرح الحدود النّحويّة ص١٤٠، وينظر : شرح التّسهيل ٢/١٧٨ .

(٧) ينظر : أوضح المسالك ٢/١٨٢، والتّصريح ١/٣٢٤ .

(٨) مَثّلَ ابن آجُرُّوم لهذا بقوله : « ضرب يضرب ضربًا » . المتن ص٢٣ .

١٨٤- فَمَا يَجِيءُ ثَالِثًا فَالْمَصْدَرُ وَنَصْبُهُ بِفِعْلِهِ مُقَدَّرُ
١٨٥- فَإِنْ يُوافِقِ فِعْلَهُ الَّذِي جَرَى فِي اللَّفْظِ والْمَعْنَى فَلفْظِيًّا يُرَى
١٨٦- أَوْ وَافَقَ الْمَعْنَى فَقَطْ وَقَدْ رُوِي بِغَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ فَهْوَ مَعْنَوِيّ
١٨٧- فَقُمْ قِيَامًا مِنْ قَبِيلِ الأَوَّلِ وَقُمْ وُقُوفاً مِنْ قَبِيلِ مَا يَلِي

اعلم أنَّ المصدر هو الاسم المنصوب الّذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل[1]، كما قال : **وَإِن تُرِدْ أَيُّهَا النَّحْوِيُّ تَصْرِيفَ نَحْوَ : قَامَا .: فَقُلْ** : قامَ يقومُ **قيامًا** .

فَمَا يَجِيء ثَالِثًا فالْمَصْدَرُ .: وَنَصْبُهُ

أي : المصدر **بِفِعْلِهِ**[2] **مُقَدَّر**[3] نحو[4]: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[5]، أو بالوصف[6] نحو قوله تعالى : ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ﴾[7]، أو بمصدرٍ مثله[6] نحو : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً

---

(١) المتن ص٢٣ .
وقد انتُقِد هذا التّعريف من ابن آجُرُّوم، وعُدَّ توضيحًا وتسهيلاً على المبتدئ؛ لأنّ مجيء المصدر ثالثًا « ليس قيدًا، وإنّما قَيَّدَ به نظرًا لما جَرَى في العُرْف من تقديم الماضي، وتأخير المضارع، والتّثليث بالمصدر، وإلاّ فلا بُعْدَ أن يُتكلّم بالمصدر بعد الماضي، أو يتكلّم به أوّلاً ... » حاشية أبي النّجا ص ٨٤-٨٥ .
(٢) ساقطٌ من "ز" .
(٣) الّذي يظهر أنّ "مقدّر" في كلام النّاظم بمعنى محكوم به . (ينظر : القاموس المحيط ١/٦٤١ "قدر")؛ فالمقصود هنا هو المعنى اللّغويّ لا الاصطلاحيّ .
(٤) ينظر : توضيح المقاصد ٢/٧١-٧٢، أوضح المسالك ٢/١٨٢-١٨٣، شرح الرّمليّ ص٢٢٤ .
(٥) سورة النّساء من الآية ١٦٤ .
(٦) أي : أو نصبه بالوصف ...، أو نصبه بمصدرٍ مثله .
(٧) سورة الذّاريات الآية الأولى .

مَّوْفُورًا ﴾[١].

وخالف بعضهم[٢] فجعل الوصف مشتقًّا من الفعل؛ فهو فرع الفرع[٣].

ثُمَّ المصدر قسمان :

لفظيٌّ ومعنويٌّ؛ لأنَّه لا يخلو[٤] إمَّا أن يوافق المصدر لفظ فعله أو لا[٥]؛

---

(١) سورة الإسراء من الآية ٦٣ .

وقيل غير ذلك في إعراب المصدر . ينظر : البحر المحيط ٥٥/٦، حاشية يس على التّصريح ٣٢٥/١ .

(٢) هم بعض البصريّين (أوضح المسالك ١٨٣/٢، والهمع ٩٥/٣)، ونسبه ابن مالكٍ في التّسهيل (ص٨٧) إلى من وصفهم بقوله : « بعض أصحابنا »، وكذا أبو حيّان (الارتشاف ١٣٥٣/٣)، ونسبه الدّمامينيّ في تعليق الفرائد (٧٨/٥) إلى السّيرافيّ نقلاً عن الرّضيّ، والّذي وجدته أنّ الرّضيّ (في شرح الكافية ٤١٣/٣) إنّما نسب له القول باشتقاق اسمي الفاعل والمفعول من الفعل .

وفسَّر الأزهريّ في التّصريح (٣٢٥/١) « بعض البصريّين » بقوله : « كالفارسيّ، واختاره الشّيخ عبد القاهر »، ولعلّ مأخذ تفسيره من قول الشّاطبيّ في المقاصد الشّافية (٢٢٤/١) : « والقول الآخر يؤثر عن الفارسيّ أنّه نبّه عليه، وارتضاه عبد القاهر »، والنّصّ الّذي يمكن فهم مذهب الفارسيّ منه هو قوله في التّكملة (ص٢١١): « اعلم أنّ أمثلة الأفعال مشتقّةٌ من المصادر، كما أنّ أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقّةٌ منها »، وقوله : « منها » هو محلّ النّزاع، وهو محتملٌ، إلاّ أنّ الّذي يظهر أنّ الضّمير يعود إلى المصادر، وقد مرَّ الشّيخ : عبد القاهر على هذه المسألة مرور الكرام، و لم يُفْصح عنها، وإنّما انصرف إلى التّدليل على اشتقاق الأفعال من المصدر . ينظر : المقتصد في شرح التّكملة (رسالة) ٦٨١/٢-٦٨٣، ويُقارن بالتّصريح ٤٥٥/٢ "بحيري" .

(٣) توضيح المقاصد ٧٢/٢ بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٤) في النّسختين : « لا يخلوا » .

(٥) شرح الرّمليّ ص٢٢٣ .

فَإِنْ يُوَافِقْ لفظه[١] **فِعْلَهُ الَّذِي جَرَى**[٢]

..... **فِي اللَّفْظِ والمعْنَى فَلفْظِيًّا يُرَى**[٣]

سواءٌ وافقه مع ذلك في تحريك عينه نحو : فَرِحَ فَرَحًا، أم لا، نحو : نَصَرْتُ نَصْرًا[٤].

أَوْ وَافَقَ الْمَعْنَى فَقَطْ وَقَدْ رُوي بِغَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ .....

أي : وافق المصدرُ معنى فعله دون لفظه **فَهْوَ** أي : المصدر **مَعْنَوِيّ** لموافقته الفعل[٥] في المعنى دون الحرف[٦].

فَقُمْ قِيامًا مِنْ قَبِيلِ القسم[٧] **الأَوَّلِ** .

..... **وَقُمْ وُقُوفاً مِنْ قَبِيلِ مَا يَلِي**

أي : القسم الثّاني .

---

(١) ز : "لفظ"، والّذي أراه أنّه لا داعي لهذه الكلمة بصورتيها؛ وذلك أنّ البيت في غنًى عن هذا التّقدير، ولكنّ الشّارح متأثّرٌ بشرح الرّملي ففيه (ص٢٢٣) : « فإن وافق لفظه لفظ فعله »، ولكنّ النّاظم بيّن نوع الموافقة في الشّطر الثّاني؛ فكأنّ الشّارح سها عن هذا .

(٢) ز : « فعله الذّكري » .

(٣) في النّسختين : "يري" .

(٤) شرح الرّمليّ ص٢٢٣، وفيه : "نصرته" .

(٥) في الأصل : "للفعل"، والمثبت من "ز" موافقٌ لشرح الرّمليّ .

(٦) "ز" : "الحروف"، وما في الأصل موافقٌ لشرح الرّمليّ ص٢٢٤، والنّصّ منقولٌ عنه .

(٧) ساقطٌ من "ز" .

تنبيهٌ

هذا التّقسيم الّذي ذكره النّاظم كأصله[١] إنّما يتمشّى على قول المازنيّ[٢] القائل : بأنَّ المصدر المعنويَّ يُنْصَبُ بالفعل[٣] المذكور معه[٤].

أمَّا على مذهب من يقول : إنّه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ من لفظه ـ وهم الجمهور ـ[٥]؛ فتقدير "جلست قعودًا" : جلست وقعدت قعودًا؛ فلا[٦].

---

(١) ص٢٤ .

(٢) هو : بكر بن محمّد بن بقيّة، وقيل : ابن عديّ، أبو عثمان المازنيّ نسبةً إلى مازن بن شيبان، قرأ الكتاب على الأخفش، كان إمام عصره في النّحو والأدب، من مصنّفاته : التّصريف (ط)، الألف واللاّم، توفّي سنة ٢٤٩هـ .
ينظر في ترجمته : أخبار النّحويّين البصريّين ص٨٥، تاريخ العلماء النّحويّين ص٦٥، طبقات النّحويّين ص٨٧، تاريخ بغداد ٩٣/٧، معجم الأدباء ١٠٧/٧، إنباه الرّواة ٢٨١/١، بغية الوعاة ٤٦٣/١ .
ينظر في رأيه : شرح الصّفّار ٦٤٧/٢، شرح الرّضيّ ٣٠٣/١، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٥٢٩/١، توضيح المقاصد ٧٣/٢، المساعد ٤٦٧/١ .
وهذه النّسبة مشهورةٌ إلاّ أنّ السّيرافيّ في شرح الكتاب (ج١ ل٥٠٨ب - ٥٠٩أ) ذكر أنّ المازنيّ نقل هذا عن بعض النّحويّين في نحو : تبسّمَتْ وميضَ البرق، والنّصّ أيضًا في النّكت ٣٩٠/١ .

(٣) ز : "العامل" .

(٤) وهو قول المبرّد والسّيرافيّ (شرح الكتاب ـ المخطوط ـ، وشرح التّسهيل ١٨٣/٢، شرح الرّضيّ)، واختيار ابن مالكٍ (شرح التّسهيل ١٨٢/٢)، والرّضيّ (شرح الكافية ٣٠٣/١)، والشّاطبيّ (المقاصد الشّافية ٢٢٩/١-٢٣٠)، ونُسِبَ لسيبويه تجويزه .
ينظر : آراء سيبويه ص١٢٢-١٢٣ . وينظر : الكتاب ٨١/٤-٨٢ .

(٥) ينظر : الارتشاف ١٣٥٥/٣، توضيح المقاصد ٧٣/٢، المساعد ٤٦٧/١ .
وفي المسألة قول ثالثٌ : وهو التّفصيل بأن يجعل ناصب المصدر المؤكّد مقدّراً، وأمّا المصدر المختصّ فإن كان له فعلٌ عَمِلَ فيه الفعل المقدّر، وإن لم يكن له فعلٌ فنصبه بالفعل المذكور معه . ينظر : الارتشاف ١٣٥٥/٣، الهمع ٩٩/٣-١٠٠ .
وينظر في المراد بالمختصّ ما سيأتي في الحاشية (٩) ص٦٨٢ .

(٦) شرح الرّمليّ ص٢٢٤، والنّصّ في شرح الأزهريّ ص٨٥ .

تنبيهٌ آخر

[١]قد يُحْذَف عامل المصدر غير المؤكِّد جوازًا لدليل[٢]، كأنْ يُقَال : ما صُمْتَ؛ فيقول : بلى[٣]، صومًا كثيرًا، ويمتنع حذف عامل المؤكَّد[٤].

وقد يكون العامل محذوفًا وجوبًا إذا كان المصدر بدلاً من اللَّفظ بفعله[٥]، [٦-]وهو نوعان : ما لا فعل له نحو : ويلُ زيدٍ، وويحَهُ، وما له فعلٌ[-٦]، وهو نوعان :

واقعٌ في الطَّلب بأن ورد دعاءً كـ"سقيًا"، و"رعيًا"[٧]،

---

(١) ما سيأتي حتّى نهاية هذا التّنبيه نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٢٥ .

(٢) في الأصل : "للدّليل" .

(٣) في النّسختين : "بلي" بالياء .

(٤) هذا مذهب ابن مالكٍ (الكافية الشّافية وشرحها ٦٥٧/٢، والألفيّة ص٢٧)، قال في شرح الكافية الشّافية (٦٥٧/٢) : « المصدر المؤكّد يُقْصَد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه منافٍ لذلك فلم يجز »، ونازعه ابنه في هذا في شرح الألفيّة (ص٢٦٦)، ونقل طرفًا من كلامه ابن هشامٍ في أوضح المسالك (١٨٧/٢)، ولم يتعقّبه، وردّ عليه ابن عقيلٍ في شرحه (٥١١/١-٥١٢) . وينظر : المقاصد الشّافية ٢٣٢/١-٢٣٩، التّصريح ٣٢٩/١-٣٣٠، ابن النّاظم النّحويّ ص١٨٩ .

(٥) ما سيأتي حتّى قوله : « عجبًا » نقلٌ عن أوضح المسالك ١٨٨/٢-١٩٤ بتصرّفٍ .

(٦-٦) ساقطٌ من "ز" نتيجة انتقال نظرٍ .

(٧) ينظر : الكتاب ٣١١/١-٣١٢ .

ويرى الرّضيّ في شرح الكافية (٣٠٥/١-٣٠٦) « أنّ هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبيّنها ويعيّن ما تعلّقت به من فاعلٍ أو مفعولٍ إمّا بحرف جرٍّ، أو بإضافة المصدر إليه فليست ممّا يجب حذف فعله، بل يجوز نحو : سقاك الله سقيًا، ورعاك الله رعيًا ...، وحمدت حمدًا »، أمّا إن بُيِّنَ فاعله بالإضافة نحو : كتابَ الله، أو مفعوله نحو : سبحانَ الله، أو بُيِّن فاعله بحرف جرٍّ نحو : بؤسًا لك أو بُيِّن مفعوله نحو :

⇦

و"خَيْرَ[١] مَقْدَمٍ"[٢]، أو أمرًا أو نهيًا كـ: "قيامًا لا قعودًا"[٣]، أو مقرونًا باستفهامٍ توبيخيٍّ نحو : أتوانيًا وقد بدأ الشَّيْبُ[٤].

وواقعٌ في الخبر، وذلك في مسائل :

إحداها:[٥] أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله نحو قوله/ تعالى : ﴿ فَشُدُّواْ الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[٦]. [٧٠/ب]

الثّانية:أن يكون مكرّرًا، أو محصورًا، أو مستفهمًا عنه، وعامله خبرٌ عن اسم عينٍ نحو : أنت سيرًا سيرًا، وما أنت إلاّ سيرًا، وأ أنت سيرًا ؟[٧].

الثّالثة : أن يكون مؤكّدًا لنفسه، أو غيره[٨]؛ فالأوّل الواقع بعد جملةٍ هي نصٌّ في معناه نحو : له[٩] عليَّ ألفٌ عُرْفًا[١٠]، أو[١١] اعْتِرافًا، والثّاني : الواقع بعد جملةٍ تحتمل[١٢] معناه وغيره نحو : زيدٌ ابني حقًّا .

⇦

عقرًا لك، وشكرًا لك، وحمدًا لك « فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسًا » .

(١) في الأصل : "خبر" تصحيفٌ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٢٧٠ .

(٣) يرى ابن عصفور في شرح الجمل (٢/٤١١) أنّ وجوب حذف العامل مختصٌّ بالتّكرار نحو : ضربًا ضربًا . وينظر : أوضح المسالك ٢/١٩١، التّصريح ١/٣٣١ .

(٤) مثال ابن هشام في الأوضح ٢/١٩٢ : « أتوانيًا وقد جدَّ قُرَنَاؤك » .

(٥) في الأصل : "أحدِتها"، وهذه المسألة هي الثّانية في الأوضح .

(٦) سورة محمّدٍ ﷺ من الآية ٤ .

(٧) ينظر : الكتاب ١/٣٣٥ .

(٨) في أوضح المسالك ٢/١٩٣ : « أو لغيره » .

(٩) ساقطٌ من الأصل .

(١٠) الألفيّة ص٢٨ .

(١١) في أوضح المسالك ٢/١٩٤ : « أي » .

(١٢) في النّسختين : "يحتمل"، والتّصويب من أوضح المسالك، وشرح الرّمليّ .

الرَّابعة : أن يكون فعلاً علاجيًّا[١] تشبيهيًّا[٢] بعد جملةٍ مشتملةٍ عليه وعلى صاحبه[٣] كـ: مررتُ فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ[٤].

الخامسة[٥] : مصادرُ مسموعةٌ كَثُرَ استعمالها، ودلَّت القرينة على عاملها كقولهم عند[٦] ظهور مُعْجِبٍ : عَجَبًا[٧].

ويأتي[٨] على ثلاثة أقسامٍ[٩]:

---

(١) الفعل العلاجيّ : هو الفعل الّذي يحتاج حدوثه إلى تحريك عضوٍ كالضّرب والشّتم، وغير العلاجيّ : ما لا يحتاج إليه كالعلم والظّنّ . ينظر : الوافية ص٨٤، التّصريح ٤٨٤/٢ "بحيري" .

(٢) في النّسختين وشرح الرّمليّ : "تشبيهًا" ، والتّصويب من أوضح المسالك .

(٣) ويشترط أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالحٍ للعمل . ينظر : شرح التّسهيل ١٩١/٢، توضيح المقاصد ٧٩/٢، التّصريح ٤٨٣/٢ "بحيري" .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٥٥/١-٣٦٤ .

وذكر الرّضيّ في شرح الكافية (٣١٩/١-٣٢٠) أقوالاً ثلاثةً في ناصب المصدر في هذا المثال، وهي :

١ ـ أنّه منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ، وهو قول الجمهور، وعليه اقتصر الشّارح .

٢ ـ أنّه منصوبٌ بقوله : ﴿ له صوتٌ ﴾ أي : يصوّت، ونسبه لظاهر كلام سيبويه.

٣ ـ أنّه منصوبٌ بالاسم الّذي بمعناه في الجملة المتقدّمة؛ لأنّ المعنى فإذا له تصويتٌ .

(٥) هذه المسألة هي الأولى في أوضح المسالك .

(٦) في النّسختين : "عن"، والتّصويب من أوضح المسالك، وشرح الرّمليّ .

(٧) ينظر : الكتاب ٣١٨/١-٣١٩ .

(٨) أي : المصدر .

(٩) يرى عدد من النّحاة كالزّمخشريّ (المفصّل ص٥٥)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص٨٧)، وأبي حيّان (الارتشاف ١٣٥٣/٣)، والسّيوطيّ (الهمع ٩٦/٣) أنّ المصدر قسمان :

١ ـ مبهم، ويعنون به المؤكّد .

٢ ـ مختصٌّ، ويدخل فيه ما كان نوعًا أو عددًا؛ فهو معدودٌ وغير معدودٍ .

للتّأكيد[١] نحو قوله تعالى : ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[٢]، ﴿ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾[٣]، وهذا لا يثنّى، ولا يجمع؛ لأنّه بمنزلة الجنس الّذي هو كالماء والزّيت لوقوعه على القليل والكثير[٤].

وللنّوع[٥] نحو : سرتُ[٦] سيرَ ذي رشدٍ[٧]، وجلستُ جِلستَهُ[٨]، وضَرَبْتُ ضِرْبَتَهُ[٩] ـ بكسر[١٠] الجيم والضّاد ـ .

وللعدد[١١] نحو : جلستُ جَلْسَةً، وضربْتُ ضَرْبَةً، وهذان القسمان يثنّيان، ويجمعان[١٢]، تقول : ضربت ضَربتَينِ، وضَرَباتٍ، وجَلَسْتُ

---

(١) وذلك إذا ساوى معناه معنى عامله بلا زيادةٍ . ينظر : التّسهيل ص٨٧، الهمع ٩٦/٣ .

(٢) سورة الأحزاب من الآية ٥٦ .

(٣) سورة النّساء من الآية ٦١ .

(٤) ينظر : اللّمع ص١٠٢، شرح المقدّمة الكافية ٣٩٢/٢، شرح التّسهيل ١٨٠/٢ .

(٥) هو ما زاد على معنى عامله فأفاد نوعًا منه . ينظر : التّسهيل ص٨٧، الهمع ٩٦/٣، وأسماه ابن معطٍ المختص (الفصول الخمسون ص١٨٤) .

(٦) ز : « والنّوع سرت » .

(٧) الألفيّة ص٢٧ .

(٨) في الأصل وشرح الرّمليّ : "جلسة" .

(٩) في الأصل وشرح الرّمليّ : "ضربة" .

(١٠) ز : "وبكسر" الواو مقحمةٌ .

(١١) ز : "والعدد" .

(١٢) أمّا ما كان للعدد فبلا خلافٍ، وأمّا ما كان للنّوع فجواز تثنيته وجمعه مذهب ابن الحاجب، وابن مالكٍ، وقيل : بالمنع، ونُسِبَ لظاهر مذهب سيبويه (ينظر : الكتاب ٦١٩/٣)، ويلحظ أنّ الشّارح لم يمثّل لتثنيته وجمعه .

ينظر في هذه المسألة : الكافية ص٨٤، وشرحه لابن الحاجب ٣٩٢/٢، التّسهيل ص٨٧، وشرحه لابن مالكٍ ١٨٠/٢، والألفيّة وشروحها عند قول ابن مالكٍ :

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

⇦

جَلسَتَينِ وَجَلسَاتٍ .

خاتمة

(١)ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يَدُلُّ على المصدر من صفته كـ: "سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيرِ"(٢)، أو ضميره نحو : عَبْدَ اللهِ(٣) أَظُنُّهُ جالسًا، أو إشارةٍ إليه نحو : ضربْتُهُ ذلكَ الضَّربَ، أو مرادفٍ له نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضًا، أو مشاركٍ له في مادَّته(٤)؛ وهو ثلاثةٌ : اسم مصدرٍ نحو : توضَّأَ وضُوءًا، و(٥)اسم عينٍ نحو : ﴿ واللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾(٦)، [ومصدرٌ لفعلٍ آخر نحو : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ

⇦

والارتشاف ١٣٥٨/٣، والتّصريح ٤٦٥/٢ "بحيري"، والهمع ٩٦/٣-٩٧ .

(١) ما سيأتي حتّى نهاية الخاتمة نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٢٥-٢٢٦، والنّصّ في أوضح المسالك ١٨٤/٢-١٨٦ .

(٢) والتّقدير : سرت السّير أحسن السّير . التّصريح مع حاشية يس ٣٢٥/١-٣٢٦ .

(٣) كتب ناسخ "ز" : "عبد" في نهاية سطر، ولفظ الجلالة في بداية السّطر الّذي يليه، وهو خطأٌ . ينظر : التّقييد والإيضاح ص١٧٤ .

(٤) في الأصل : « في مادّة » .

(٥) في النّسختين : "أو"، والتّصويب من المصدرين المتقدّمين في الحاشية (١) .

(٦) سورة نوح من الآية ١٧ .

و﴿ نَبَاتًا ﴾ اسم عين للنّبات؛ فهو نائبٌ عن المصدر، وعلى مذهب المازنيّ فإنّه منتصبٌ بالفعل الّذي قبله، وقيل : إنّه منتصبٌ بـ"نبت" مدلولاً عليه بـ﴿ أَنبَتَ ﴾، ونُسب للمبرّد .

ينظر : الكتاب ٨١/٤، معاني القرآن للأخفش ٥٥٠/٢ و ٦١/١، المقتضب ٢٠٤/٣ مع ٧٣/١-٧٤ الحاشية (٣)، شرح الرّضيّ ٣٠٣/١، الارتشاف ١٣٥٤/٣، التّصريح ٣٢٧/١، التّأويل النّحويّ ٧٦/١-٧٨ .

تَبْتِيلاً ﴾[1]][2]، أو دالٌ على نوعٍ منه كـ: "قعدَ القُرْفُصاءَ"[3]، أو دالٌ على عدده[4] كـ"ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ" أو آلته[5] كـ: "ضَرَبْتُهُ سَوطًا"، أو "كلٌ" نحو ﴿ فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ ﴾[6]، أو "بعضٍ"[7] كـ: "ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ"[8].



(١) سورة المزّمّل من الآية ٨، و﴿ تَبْتِيلاً ﴾ مصدر بتّل، « وقياس مصدر تبتّل التّبتل » . التّصريح ١/٣٢٨، وينظر : المقتضب ٣/٢٠٤ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ لا بدّ منها لتتمّ الأقسام في قوله : « وهو ثلاثةٌ »، وهي واردةٌ في شرح الرّمليّ .

(٣) هو أن يجلس على أليتيه، ويلصق فخذيه ببطنه، ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه، أو يجلس على ركبتيه منكبًّا، ويلصق بطنه بفخذيه، ويتأبّط كفّيه . القاموس المحيط ١/٨٥١ (قرفص)، وينظر : اللّسان ١١/١٢٧ (قرفص) .
وفي هذا المثال ونحوه أقوالٌ تنظر مستوفاةً في : شرح الصّفّار ٢/٦٤٦-٦٤٩ .

(٤) ز : "عدد" .

(٥) ز : "ألة" .

(٦) سورة النّساء من الآية ١٢٩ .

(٧) يشترط في "كلٌ" و"بعضٍ" إضافتهما إلى المصدر . ينظر : التّصريح ٢/٤٦٣-٤٦٤ "بحيري" .

(٨) بعده في الأصل : "هي"، ويبدو أنّها اختصار انتهى زيادةٌ من النّاسخ .
وينظر : توضيح المقاصد ٢/٧٣-٧٦، ففيه زيادةٌ على ما هنا .

الظّـرف *

أي : هذا بابه، ويُسمّى المفعول فيه(١).

[٧١] والظَّرف في اللُّغة : / الوعاء(٢)، وسمّي به (٣-هذا المفعـول-٣) لوقـوع الفعل فيه، فإذا قلت ـ مثلاً ـ : سِرْتُ يومَ الجمعةِ كـان اليـوم ظرفـًا(٤)؛ لأنَّ السَّير واقعٌ فيه، ومن كلامهم : « مـن الظَّـرْفِ(٥) ردُّ الظَّـرْفِ »، أي من الظَّرَافة(٦) رَدُّ وعاءِ الهديَّة(٧).

---

* الظّرف مصطلحٌ بصريٌّ، ويسمّيه الفرّاء محلاًّ، ويسميّه الكسائيّ صفةً على ما نقلٌ ابـن السّرّاج . ينظر : معاني القرآن للفرّاء ١١٩/١، الأصول ٢٠٤/١، الإنصاف ٥١/١، الارتشاف ١٣٨٩/٣، التّصريح ٣٣٧/١، مصطلحـات النّحـو الكـوفيّ ص٧١-٧٤، دراسةٌ في النّحو الكوفيّ ص٢٢٢-٢٢٣ .

(١) ينظـر : المقتضـب ٣٢٨/٤، الأصـول ١٩٠/١، الإيضـاح العضـديّ ٢٠٣/١، اللّمـع ص١١٠، المفصّل ص٨١، اللّباب ٢٧١/١، الكافية ص١٠٠، التّسهيل ص٩١ .

(٢) ينظر : اللّسان ٢٥٣/٨ (ظرف) .

(٣-٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) ز : "ظرفه" .

(٥) الظَّرْف : البراعة، وذكاء القلب ...، وقيـل : حُسْنُ العبـارة، وقيـل : حُسْنُ الهيئـة، وقيل : الحِذْق بالشّيء، وقيل غير ذلك . ينظر : اللّسان ٢٥٢/٨-٢٥٣ (ظرف) . وضمّ الظّاء خطأٌ . ينظر : تاج العروس ١٨٦/٦ (ظـرف)، معجـم الأخطـاء الشّـائعة ص١٦٠ .

(٦) مصدر ظَرُف الظَّرْفُ، أمّا الظَّرَافة ففي اللّسـان أنّهـا جـائزةٌ في الشّعر، وفي القـاموس (١١١١/٢ "ظرف") أنّها قـليـلـةٌ، على أنّ في اللّسـان ـ أيضـًا ـ، ومختـار الصّحـاح (ص٤٠٣ "ظرف") أنّها مصدرُ "ظَرُفَ" دون تقييدٍ بما سبق ذكره .

(٧) القلادة الجوهريّة ل٦٠ب .

١٨٨- هُوَ اسْمُ وَقْتٍ أَوْ مَكانٍ[١] انْتَصَبْ ... كُلٌّ عَلَى[٢] تَقْدِيرِ "في" عِنْدَ الْعَرَبْ[٣]

١٨٩- إِذَا أَتَى ظَرْفُ الْمَكَانِ مُبْهَمَا ... وَمُطْلَقًا فِي غَيْرِهِ فَلْيُعْلَمَا[٤]

١٩٠- وَالنَّصْبُ بِالْفِعْلِ[١] الَّذِي بِهِ[٥] جَرَى[٦] ... كَـ سِرْتُ مِيلاً وَاعْتَكَفْتُ أَشْهُرَا[٧]

١٩١- أَوْ لَيْلَةً أَوْ يَوْمًا وْ سِنِينَا ... أَوْ مُدَّةً أَوْ جُمْعَةً أو حِينَا

١٩٢- أَوْ قُمْ صَبَاحًا أَوْ مَسَاءً[٨] أَوْ سَحَرْ[٩] ... أَوْ غَدْوَةً أو بُكْرَةً إِلَى[١٠] السَّفَرْ

---

(١) ز : « أو زمان » تحريفٌ .

(٢) في النّسختين : "علي" بالياء .

(٣) خالف النّاظم هنا أصله؛ فإنّ ابن آجُرُّوم عدَّ كلاً من ظرفي الزّمان والمكان قسمًا مستقلاً، وجعل لكلّ منهما حدًّا (المتن ص٢٤)، بينما جمعهما النّاظم تحت مسمّى "الظّرف"، وجعل حدّهما واحدًا منعًا للتّكرار .

(٤) هذا من زيادات النّاظم على أصله؛ فلم يتكلّم ابن آجُرُّوم عن هذا . ينظر : المتن ص٢٤ .

(٥) ز : "له" .

(٦) في النّسختين : "جرا" .

(٧) ضبطت في "ز" : "مِيْلاً"، وهو ضبطٌ لا يتناسب مع ما بعده من ظروفٍ زمانيّةٍ، وفي غرر الدّرر (ل١٣٦ب) : « كَسِرْتُ سَبْتًا »، وقال : « والواقع في سائر النّسخ : سرت ميلاً؛ فإن صحّ فهو جمع مِيْله ـ بكسر فسكون تحتيّةٍ ـ وهو الحين، ولكنّ المعروف في جمعه مِيَل ـ بكسرٍ ففتحٍ كعِنَب ـ إلاّ أن يكون سكّنه للضّرورة، ولا يصحّ جعله للمكان لأنّه الآن بصدد الزّمان ... تقول : سرت مِيَلاً أي : أزمانًا » . وينظر : القاموس المحيط ١٣٩٩/٢ (ميل) .
ويمكن أن يقال : إنّ النّاظم أراد أن يمثّل لنصب الفعل لظرف المكان والزّمان ثُمَّ سرد ظروف الزّمان، إلاّ أنّ كلام الشّارح الآتي (ص٦٩٤) فيه النّصّ على أنّه ظرف زمان، وعليه لا يستقيم هذا القول إلا أن يكون الشّارح تسمَّح في كلامه .

(٨) ز : "مسآ" .

(٩) وقف النّاظم عليه بالسّكون لضرورة النّظم، وجريًا على لغة ربيعة كما سبق له نحو ذلك . ينظر : ص٢٦١ مع الحاشية (٢) .
و"سحر" هنا ليس ممنوعًا من الصّرف لأنّه لا يراد به سحر يوم بعينه، على أنّه يمكن أن يكون ممنوعًا على تقديره جوابًا لمن قال : متى تريدني أن أقوم يوم كذا ؟ . غرر الدّرر ل١٣٨أ، وينظر ما سيأتي ص٦٩٥-٦٩٦ .

(١٠) في الأصل : "إلي" بالياء .

١٩٣- أَوْ لَيْلَةَ الإِثْنَيْنِ[١] أَوْ يَوْمَ الأَحَدْ أَو صُمْ غَدًا أَوْ سَرْمَداً[٢] أَوِ الأَبَدْ[٣]

١٩٤- وَاسْمُ الْمَكَانِ نَحْوُ : سِرْ أَمَامَهُ أَوْ خَلْفَهُ وَرَاءَهُ[٤] قُدَّامَهْ

١٩٥- يَمِينَهُ شِمَالَهُ تِلْقَاءَهُ[٥] أَوْ فَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ إِزَاءَهُ[٦]

١٩٦- أَوْ مَعَهُ أَوْ حِذَاءَهُ[٧] أَوْ عِنْدَهُ أَوْ دُونَه أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ

---

(١) قطع الهمزة هنا ضرورةٌ لاستقامة الوزن به، وقيل : هو الأولى فرقًا بين العدد واسم اليوم . (غرر الدّرر ل١٣٨أ)، وهذه التّفرقة لم ينصّ عليها كثيرٌ من العلماء .

ينظر : اللّسان ١٣٨/٢ (ثني)، معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة ص١٠٨ .

(٢) صوم الدّهر أو الأبد منهيٌّ عنه . ينظر : المغني لابن قدامة ٤٢٩/٤-٤٣١ .

(٣) خالف النّاظم أصله في أشياء :

١ ـ أنّه نصّ على أنّ ما ينتصب على الظّرفيّة هو ظرف المكان المبهم، وظرف الزّمان مطلقًا، وهذه المسألة لم يذكرها ابن آجُرُّوم .

٢ ـ أنّه أورد الظّروف في مثالٍ يجعلها منصوبةً في حين اكتفى ابن آجُرُّوم بحكاية النّصب فيها . ينظر : المتن ص٢٤ .

٣ ـ أنّه زاد عليه ظروفًا هي : ميلاً، أشهرًا، سنينًا، مدّة، جُمْعَةً، ليلة الاثنين، يوم الأحد .

٤ ـ أنّه نقص ممّا ذكره : عتمةً، أمدًا .

٥ ـ في ترتيبه للظّروف .

(٤) ز : "وراءه" .

(٥) ز : "تلقأه"، وفي ط١٠٣ : "تَلقاءه"، وفتح التّاء خطأٌ صوابه الكسر .

ينظر : شرح الشّافية ١٦٧/١.

(٦) ز : "إزأه" .

(٧) ز : "حذأه" .

١٩٧- هُنَاكَ ثُمَّ[١] فَرْسَخًا بَرِيدَا وَهُنَا[٢] قِفْ مَوْقِفًا[٣] سَعِيدَا[٤]

اعلمْ أنَّ ظرف المكان هو اسم المكان [المبهم][٥] المنصوب باللَّفظ الدَّالِّ على المعنى الواقع فيه بتقدير "في" الدَّالَّة على الظَّرفيّة[٦].

وظرف الزَّمان هو اسم الزَّمان المنصوب باللَّفظ الدَّالِّ على المعنى الواقع فيه بتقدير "في" الدَّالَّة على الظَّرفيَّة[٦]، كما قال النَّاظم : هُوَ أي : الظَّرف .

.. اسْمُ وَقْتٍ أَوْ مَكان انْتَصَبْ كُلٌّ[٧] .....

---

(١) في "ز" وط ١٠٣ : "ثُمَّ" - بضم الثّاء - وهي حينئذٍ عاطفة، وهو المفهوم من كلام الشّارح ص٦٩٩، وفي غرر الدّرر (ل١٣٩ب) أنّها بفتح الثّاء، وهو اسم إشارةٍ، وهذا الضّبط هو الّذي ورد في المتن . ينظر : شرح الرّمليّ ص٢٣٠ .

(٢) في النّسختين : « ها هنا » .

(٣) في هذا المثال ما لا يخفى من حسن الختام، وفيه الإشارة إلى انتصاب اسم المكان المتّحد مع عامله في المادّة . وينظر ما سيأتي ص٧٠٢ .

(٤) خالف النّاظم أصله في أشياء :

١ - ذِكْر هذه الظّروف في مثالٍ يجعلها منصوبةً بينما أوردها ابن آجُرُّوم خاليةً من النّصب .

٢ - إسنادها للضّمير .

٣ - في ترتيبه لها .

٤ - استبدل بقوله : « هنا » هناك، ونقص قوله « ثُمَّ » على أحد الضَّبطين .

٥ - زاد عليه قوله : فرسخًا بريدًا، ههنا، موقفًا .

(٥) زيادةٌ لا بدّ منها، وهي واردة في شرح الرّمليّ ص٢٢٩، والنّصّ منقولٌ عنه - كما سيأتي - .

(٦) شرح الرّمليّ ص٢٢٨، والنّصّ في شرح الأزهريّ ص٨٥-٨٦ .

(٧) ساقطٌ من الأصل .

منهما[١] **عَلَى تَقْدِيرِ فِي عِنْدَ الْعَرَبْ** العرباء الّذين[٢] نزل القرآن العظيم بلغتهم .

إِذَا أَتَى ظَرْفُ الْمَكَانِ مُبْهَمَا[٣] وَمُطْلَقًا فِي غَيْرِهِ .....

أي : مبهمًا أو معيَّنًا[٣].

وَالنَّصْبُ فيه **بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ[١] جَرَى[٤]** سواءٌ أكان ذلك النّاصب مذكورًا أم[٥] مقدَّرًا، إمَّا جوازًا / نحو : "يومَ الجمعة" لمن قال : متى [٧١] قدمتَ ؟، أو وجوبًا كالواقع خبرًا نحو : السَّفرُ يومَ الجمعة، أو صفةً نحو : مررتُ برجلٍ يومَ الجمعةِ[٦]، أو حالاً نحو : مررت بزيدٍ يومَ الجمعةِ[٦]، أو صلةً نحو : جاء الّذي يومَ الجمعةِ[٦]، أو مُشْتَغَلاً عنه نحو : يومَ الجمعة صمتُ فيه، أو مسموعًا بالحذف لا غيرُ[٧] نحو : ﴿ وَمَا

---

(١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) ز : "الّذي" .

(٣) ينظر ما سيأتي : ص٦٩٢ .

(٤) في النّسختين : "جرا" .

(٥) ز : "أو" .

(٦) هذه الأمثلة غير مستقيمةٍ، والأمثلة الجيّدة أن يُقَال : ... أو صفةً نحو : مررت بطائرٍ فوقَ غصنٍ، أو حالاً نحو : رأيت الهلالَ بين السّحاب، أو صلةً نحو : رأيت الّذي عندك . ينظر : أوضح المسالك ٢٠٨/٢، ولو مَثَّلَ الشّارح بـ"عندك" لكانت أمثلته صحيحة . ينظر : شرح ابن عقيلٍ ٥٢٨/١ .

(٧) ذهب ابن هشامٍ في المغني (ص٢٠٩) إلى أنّ قولهم : "لا غيرَ لحنٌ، وقال في شرح الشّذور (ص١١٥) : « وأمّا ما يقع في عبارات العلماء من قولهم : "لا غيرُ" فلم تتكلّم به العرب » .

وعلّة ذلك : أنّ "غير" اسمٌ ملازمٌ للإضافة، ويجوز أن يقطع عنها لفظًا إن فهم معنى الكلاّم مع تقدّم كلمة "ليس" عليها . ينظر : المغني ص٢٠٩ .

ومحلّ الخلاف هو في إعطاء "لا" حكم "ليس" في جواز قطع "غير" عن الإضافة ⇦

رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾[1] أي : اذكر[2].

وسواءٌ أوقع الفعل في جميع الظّرف كـ: صمتُ يومَ الخميس[3]، وجلستُ أمامَ زيدٍ، و :

.... سِرْتُ مِيلاً وَاعْتَكَفْتُ أَشْهُرَا[4]

بعدها، وفي ذلك قولان :

١ ـ المنع، وهو مذهب ابن هشامٍ وغيره، قال ابن هشامٍ (في شرح الشّذور بعد كلامه السّابق) : « فإمّا أنّهم قاسوا "لا" على "ليس" أو قالوا ذلك سهوًا عن شرط المسألة » .

٢ ـ الجواز، وهو مذهب الزّمخشريّ (المفصّل ص٨١ و ٢١٠)، وابن الحاجب (الكافية ص١٦٢، والأمالي النّحويّة ١٠٩/٤)، وابن مالكٍ (شرح الكافية الشّافية ٩٦٣/٢)، والرّضيّ (شرح الكافية ١٧١/٣)، والفيروزآبادي (القاموس المحيط ٦٣٢/١ "غير")، وغيرهم .

على أنّ ابن هشامٍ استعمل "لا غير" في مؤلّفاته . ينظر : أوضح المسالك ٢٠٨/٢ و٢٤٧ ـ وينظر : تعقيب الأزهريّ في التّصريح ٣٤١/١ و٣٦٥ ـ، والمغني ص٤٩٧، وشرح القطر ص٣٠٥ .

ينظر في هذه المسألة : التّصريح ٥٠/٢، شرح الأشمونيّ ٢٦٧/٢، ابن هشامٍ وأثره في النّحو العربيّ ص٢٠٨-٢١٥، أحكام "غير" وأوجه استعمالها ص٤٣-٤٤ .

(١) سورة الأنفال من الآية ١٧ .

(٢) هذا وهمٌ من الشّارح؛ فإنّ الظّرف في الآية ـ وهو ﴿ إِذْ ﴾ ـ منصوبٌ بالفعل المذكور، وهو ﴿ رَمَيْتَ ﴾، والّذي أوقعه في هذا الوهم أنّ المفسّرين والمعربين يقولون في إعراب ﴿ إِذْ ﴾ إذا تصدّرت الجملة : إنّ ﴿ إِذْ ﴾ منصوبٌ بمحذوفٍ تقديره "اذكر" .

ولم أقف على من أعرب ﴿ إِذْ ﴾ في الآية منصوبًا بمحذوفٍ . ينظر : البحر المحيط ٤٧١/٤، الدرّ المصون ٥٨٦/٥ .

ومثال المسموع بالحذف قولهم : "حينئذٍ الآن" أي : كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن . أوضح المسالك ٢٠٨/٢، وينظر : الكتاب ٢٢٤/١ و ٢٧٤، التّصريح ٥١٤/٢ "بحيري" .

(٣) شرح ملحة الإعراب ص٢٠٤ بتصرّفٍ .

(٤) في الأصل : "شهر" .

أَوْلَيْلَةً أَوْ يَوْمًا اوْ سِنِينَا أَوْ مُدَّةً أَوْ جُمْعَةً أو حِينَا

أم في بعضه كـ: لقيتُه يومَ الجمعةِ[1]، وجلَسْتُ أمامَ المسجدِ .

تنبيهٌ فيه توضيحٌ وبيانٌ لما تقرّر ولما يأتي

تُنْصب الأسامي الّتي فُعِل فيها فعلٌ مذكورٌ[2] لفظًا أو تقديرًا المضمَّنة معنى "في"، وهي من أسماء أزمنةٍ معيَّنةٍ أو مبهمةٍ أو أسماء أمكنةٍ مبهمةٍ فقط، أو أسماءٍ عرضت دلالتها على أحدها[3]، أو على جارٍ مجراه[4] [5].

---

(١) شرح ملحة الإعراب ص٢٠٤ .

(٢) في الأصل : "مذكورًا"، إلاّ أنّ النّاسخ ضرب على الألف .

(٣) في أوضح المسالك (٢/٢٠٤) : « أحدهما »، وذلك لأنّ الحديث عن الزّمان والمكان، والشّارح أعاد الضّمير بصيغة التّأنيث لأنّه يقصد الأسماء .

والمراد بما تعرض دلالته على الزّمان أو المكان أربعة أشياء :

١ ـ أسماء العدد المميّزة بهما نحو : سرتُ عشرين يومًا ثلاثين فرسخًا .

٢ ـ ما أُفِيدَ به كلّية أحدهما أو جزئيّته نحو : سرتُ جميعَ اليومِ جميعَ الفرسخ، أو بعضَ اليومِ بعضَ الفرسخِ، أو نصفَ اليومِ نصفَ الفرسخِ .

٣ ـ ما كان صفةً لأحدهما نحو : جلست طويلاً من الدّهر شرقيَّ الدّارِ .

٤ ـ ما كان مخفوضًا بإضافة أحدهما ثُمَّ أُنِيبَ عنه بعد حذفه، وسيتكلّم عنه الشّارح ص٧٠٤ .

أوضح المسالك ٢/٢٠٤، وينظر : شرح الجمل ١/٣٢٥-٣٢٦، التّصريح ١/٣٣٧ .

(٤) ز : "مجره" .

(٥) ينظر : أوضح المسالك ٢/٢٠٤ .

والمراد بالجاري مجرى أحدهما ألفاظٌ مسموعةٌ توسّعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى "في" نحو قولهم : أحقًّا أنّك ذاهب، ومثله : غير شكٍّ، أو جهدَ رأيي، أو ظنًّا ⇦

فالزَّمان هو اليوم واللَّيلة وأجزاؤهما، وما تركَّب منهما[١]، ومنه ما يُعَبَّر به عن جميعه كـ:"الدَّهر"، وما يُعَبَّر به عن جميع الزَّمان الماضي كـ:"قَطُّ"[٢]، وما يُعَبَّر به عن جميع الزَّمان الآتي كـ:"الأَبَد"، وما يُعَبَّر به عن جزءٍ مبهمٍ كـ:"مُدَّةٍ"، و"بُرْهَةٍ"، و"حِينٍ"، وما يقع على مقدارٍ منه محصورٍ كـ:"اليوم"، و"اللَّيلة"، و"الشَّهر"، و"السَّنة"[٣].

ومن أسمائه : "إِذْ"، وهي لما مضى منه، و"إذا" وهي لما يستقبل منه، و"متى" و "أيَّان" وهما للاستفهام عنه[٣].

وينقسم لمبهمٍ نحو : "حِينٍ"، و"دهرٍ"، و"زمانٍ"، ومعدودٍ، وهو ما صَلُحَ في جواب "كم"، ومختصٍّ، وهو ما صَلُحَ في جواب "متى"[٤].

⇦

منّي أنّك قائمٌ .

ينظر : أوضح المسالك ٢/٢٠٥-٢٠٦، التّصريح ١/٣٣٨-٣٣٩ .

(١) الوافية شرح الكافية ص١١٤ .

والمراد بما تركّب منهما ما تألّف منهما كالأسبوع، والشّهر، والعام .

(٢) ز : « الماضي لفظًا » تحريفٌ .

و"قطُّ" الظّرفيّة مختصّةٌ بالنّفي في الماضي، يقال : ما فعلته قطُّ، وأمّا قولهم : "لا أفعله قطُّ" فلحنٌ . ينظر : حروف المعاني ص٣٥-٣٦، المغني ص٢٣٣ .

وذهب ابن مالكٍ إلى أنّه يُسْتعمل دون نفيٍ . ينظر : التّسهيل ص٩٥، وشرحه ٢/٢٢١، والارتشاف ٣/١٤٢٥ .

(٣) شرح ملحة الإعراب ص٢٠٣ بتصرّفٍ .

(٤) الفصول الخمسون ص١٨٤، وينظر : شرح الجمل ١/٣٢٧، أوضح المسالك ٢/٢٠٩، شرح القطر ص٣٨٠-٣٨١ .

ويرى بعض النّحويّين أنّ المعدود من قبيل المختصّ . ينظر : الارتشاف ٣/١٣٩١، توضيح المقاصد ٢/٨٥ .

والمكانُ ما يشغله الجسم[١]، ويُعَرَّف بأنَّه كلُّ اسمٍ صَلُحَ أن يكون جواب "أين" في الاستفهام[٢].

وينقسم لمختصٍّ، وهو كل ما[٣] يشتمل[٤] عليه حدٌّ يُحِيطُ به كالشَّام، والعراق، والمدينة، والمسجد، والدَّار[٥]، ولمبهمٍ، وهو ما لا حدَّ له يحصره[٦].

إذا عرفت ذلك فتقول في ظرف الزَّمان : **سِرْتُ ميلاً**[٧]، **واعتكفْتُ**

---

(١) الوافية شرح الكافية ص١١٤، وفيه : « الجسم من الحيّز » .

(٢) شرح ملحة الإعراب ص٢٠٥ بتصرّفٍ .

(٣) في الأصل : "كلّما" .

(٤) ز : "يشمل" .

(٥) وهذا القسم « يتصرّف بوجوه الإعراب، ولا يسمّى ظرف مكان، وإن وجد شيءٌ منها منصوبًا كان انتصابه انتصاب المفعول به لا انتصاب الظّرفيّة مثل قولك : عمرت الدّارَ » . شرح ملحة الإعراب ص ٢٠٥ .

(٦) شرح ملحة الإعراب ص٢٠٥، وينظر : شرح الرّضيّ ٤٨٨/١ .

وقيل : المبهم من المكان ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه (أوضح المسالك ٢٠٩/٢)، وقيل : ما لا يختصّ بمكان بعينه (شرح الشّذور ص٢١٤)، والمنتصب على الظّرفيّة من أسماء المكان نوعان :

١ ـ ما كان مبهمًا، وهو نوعان :

أ ـ الجهات السّتّ، وما حُمِل عليها، وسيذكرها الشّارح .

ب ـ ما ليس اسم جهةٍ ولكن يشبهه في الإبهام كقوله تعالى : ﴿ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ (سورة يوسف من الآية ٩) . ينظر : شرح الشّذور ص٢١٤-٢١٥ .

٢ ـ ما اتّحدت مادّته ومادّة عامله ـ وسينصّ عليه الشّارح ص٧٠٢ ـ .

ينظر في هذا التّقسيم : أوضح المسالك ٢٠٩/٢-٢١٠ .

وأمّا المعدود نحو : فرسخٍ وميلٍ؛ فقيل : يدخل في المبهم، وقيل : هو قسمٌ برأسه . ينظر : شرح الرّضيّ ٤٨٩/١ .

(٧) ينظر ما سبق في : الحاشية (٧) ص٦٨٧ .

شهرًا، **أَوْ لَيْلَةً** وهي[١] من غروب الشَّمس إلى طلوع الفجر -[٢]، وتستعمل معرفةً / نحو صلَّيت اللَّيلة، ومضافةً نحو : صلَّيت ليلة الاثنين[٣]، ونكرةً كما ذكره النَّاظم . [أ/٧٢]

أَوْ اعتكفْتُ **يَومًا** وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشَّمس، ويستعمل نكرةً - كما ذكر -، ومعرَّفًا بالألف واللاَّم نحو : اعتكفْتُ اليوم، ومضافًا نحو : اعتكفْتُ يومَ الخميس[٣]، **أَوْ**[٤] اعتكفْتُ **سِنِينَا** .

..... **أَوْ مُدَّةً أَوْ جُمْعَةً أو حِينَا**

وهو[٥] اسم زمانٍ مبهمٌ يقع على كلِّ زمانٍ تقول : قرأْتُ حينًا، وحين جاءَ زيدٌ[٦] .

أَوْ قُمْ صَبَاحًا وهو أوَّل النَّهار، تقول : أتيتك صباحًا، أو صباحَ يومِ الجمعةِ[٦]، **أَوْ مَسَاءً** - بالمدِّ - وهو من الظُّهر إلى آخر النَّهار، تقول : أتيتك[٧] مساءً، أو مساءَ يومِ الجمعةِ[٦]، **أَوْ سَحَرٌ**[٨] بالتَّنوين إذا لم تُرِدْ

---

(١) في الأصل : "وهو" سهوٌ من النَّاسخ .

(٢) شرح الرَّمليّ ص٢٢٨-٢٢٩، وفي تحديدها أقوالٌ أخر تنظر في : غرر الدّرر ل١٣٧أ .
وفي اللّسان ٤٦٦/١٥ "يوم" : « وقد يُراد بـ"اليوم" الوقت مطلَقًا »، وقال ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية (٩٤١/٢-٩٤٢) : إنّ « "اليوم" عند العرب لا يختصّ بالنّهار إلاّ بقرينة، مثل أن يُقال : لا أتيك في يومٍ ولا ليلةٍ؛ فإن قلت : لا آتيك يومًا، ولم تقرنه بليلةٍ كان بمعنى وقتٍ وحِينٍ » .

(٣) شرح الرَّمليّ ص٢٢٨-٢٢٩ بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٤) ز : "و"، وهو سهوٌ من النّاسخ؛ لأنّ الشّارح يريد إيراد النّظم ليذكر العامل في "سنينا" .

(٥) أي : حين .

(٦) شرح الرَّمليّ ص٢٢٩ .

(٧) ز : "جئتك" .

(٨) في النّسختين : « أو سحرًا »، وهو مخالفٌ لما ورد في النّظم ص٦٨٧ .

به سحرَ يومِ بعينهِ[١]، وبلا تنوينٍ إذا أردت به ذلك[٢]، وهو آخر اللَّيل[٣]، **أَوْ غُدْوَةً** وهي من صلاة الصُّبح إلى طلوع الشَّمسِ، وتُسْتَعمل منوَّنةً على أنَّها نكرةٌ كـ"زرتُكَ غدوةً"، وغير منوَّنةٍ على أنَّها غير منصرفةٍ للتَّأنيث والعلميَّة[٣]، **أَوْ بُكْرَةً**[٤] بالتَّنوين وتركه ـ كما تقدّم في **غُدْوَةً** ـ، وهي أوَّل النَّهار، وأوَّله من الفجر على الصَّحيح[٥]، وقِيلَ[٥]: من طلوع الشَّمس[٣].

وقول النَّاظم :

أَوْ لَيْلَةَ الإِثْنَيْنِ أَوْ يَوْمَ الأَحَدْ أَو صُمْ غَدًا أَوْ سَرْمَدًا أَو الأَبَدْ[٦]

أشار به إلى ما قَرَّرناه توضيحًا، و**الأَبَد**[٧] هو الزّمان المستقبل الّذي لا نهاية له .

---

(١) نحو قوله تعالى : ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ۝ نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا ﴾ (سورة القمر من الآيتين ٣٤ و٣٥)، وكما لو قيل : أتيتك سحرًا .

(٢) نحو : خرجت ليلةَ الجمعةِ سَحَرَ .

وعلّة عدم تنوين "سَحَرَ" حينئذٍ عند الجمهور العلميّة والعدل عن "أل"، وذهب ابن الطّراوة، وصدر الأفاضل (التّخمير ١/٤٠٠) إلى أنّه مبنيٌّ .

ينظر تفصيل ما قيل في "سحر" في : شرح الكافية الشّافية ٣/١٤٧٩-١٤٨٠، الارتشاف ٣/١٣٩٢، المساعد ١/٤٩١، التّصريح ٢/٢٢٣، ابن الطّراوة النّحويّ ص٢٨٨-٢٨٩ .

(٣) شرح الرّمليّ ص٢٢٩ .

(٤) ز : "وبكرة" .

(٥) قال أبو النّجا في حاشيته (ص٨٦) : « هذا الخلاف بين أهل اللّغة وأهل الشّرع؛ فأهل اللّغة قالوا : من طلوع الشّمس، وأهل الشّرع قالوا : من الفجر »، وينظر : المغني ٤/٤٩٢،٣٢٥، اللّسان ١٥/٤٦٦ (يوم)، البحر المحيط ١/٦٢٩، الكلّيّات ص٩٨١ .

(٦) في الأصل : "إلى الأبد"، وهو مخالفٌ للنّظم .

(٧) ما سيأتي حتّى الآية التّالية نقلٌ من شرح الرّمليّ ص٢٢٩ .

ويُقَاس بما ذُكِرَ ما أشبهه من أسماء الزّمان المبهمة نحو : "وقتٍ" و"أوانٍ"، و"ساعةٍ"، والمختصَّةِ : نحو : "ضحًى"، و"ضحوةٍ"، و"غدوًّا" و"عشيًّا" قال تعالى : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾[1].

وَاسْمُ الْمَكَانِ أي : ظرف المكان **نَحْوُ : سِرْ أَمَامَهُ**[2] وهو بمعنى قُدَّامٍ، تقول : جلست أمامَ الشَّيخِ، أي : قُدَّامَه، **أَوْ سِرْ خَلْفَهُ** وهو ضِدُّ قُدَّامٍ، تقول : جلستُ خَلْفَكَ، **أَوْ سِرْ وَرَاءَهُ** وهو مرادفٌ لـ"خَلْفٍ"، وقد يكون بمعنى "قُدَّامٍ" فهو من الأضداد[3]، وقد قِيلَ في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ[4] ﴾[5]أي : قُدَّامهم[6]، تقول :

---

(١) سورة غافر من الآية ٤٦ .

(٢) ما سيأتي من شرحٍ للظّروف التّالية نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٣٠ .

(٣) ينظر : الأضداد لقطرب ص١٠٥-١٠٦، الأضداد لابن الأنباريّ ص٦٨-٧٠، الأضداد في كلام العرب ٢/٦٥٧-٦٥٨ .
وذهب الطّبريّ إلى أنّه ليس كذلك، قال في تفسيره (٨/٢٦٤-٢٦٥) : « وإنما قيل لما بين يديه : هو ورائي لأنّك من ورائه فأنت ملاقيه كما هو ملاقيك؛ فصار إذ كان ملاقيك كأنّه من ورائك، وأنت أمامه »، وينظر : بدائع الفوائد ٢/٤٩٨-٤٩٩ .

(٤) في الأصل زيادةٌ هي : ﴿ مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾، ثُمَّ ضرب عليها النّاسخ .

(٥) سورة الكهف في الآية ٧٩ .

(٦) هذا قول أبي عبيدة (مجاز القرآن ١/٤١٢)، والفرّاء (معاني القرآن ٢/١٥٧)، وابن قتيبة (تأويل مشكل القرآن ص١٨٩)، وغيرهم .
وفي جميع هذه المصادر التّعبير بـ"أمام" باستثناء ابن جريرٍ فقد عبَّر بـ "أمامٍ" و"قُدّامٍ"، وسينصّ الشّارح على ترادفهما .
وفي معنى وراء في الآية قولان هما :
١ ـ أنّه بمعنى أمام .
٢ ـ أنّه بمعنى خلف .
ينظر : معاني القرآن للنّحّاس ٤/٢٧٦، البحر المحيط ٦/١٤٥-١٤٦ .
واختار الزّجّاج في المعاني (٣/٣٠٥)، وابن عطيّة في المحرّر الوجيز (١٠/٤٣٦) أنّه ⇦

جلستُ وراءك، **أو** سِرْ **قُدَّامَهُ** / وهو مرادفٌ لـ"أَمَام" تقول : جلستُ [٧٢/ب
قُدَّامَكَ أَوْ سِرْ **يَمِينَهُ** أو **شِمَالَهُ** أو **تِلْقَاءَهُ** بمعنى إزاءه[١]، تقول : جلستُ تِلْقَاءَ الكعبةِ[٢]، **أَوْ فَوْقَهُ** وهو المكان العالي، تقول : جلستُ فوقَ الْمِنبرِ، **أَوْ تَحْتَهُ** وهو ضدّ فوق، تقول : جلست تحت الشّجرة . **أَو إِزَاءَهُ** ـ وهو بمعنى مقابلٍ ـ، تقول : جلست إزاءَ زيدٍ، أي : مقابله، **أَوْ مَعْهُ** وتدلّ على المصاحبة[٣]، تقول : جلست مَعَ زيدٍ، أي : مصاحبًا له، **أَوْ حِذَاءَهُ** بمعنى : قريبًا[٤]، تقول : جلست حِذَاء زيدٍ، أي : قريبًا منه، **أَوْ عِنْدَهُ** وهو ظرفٌ بمعنى القُرْبِ[٥]، تقول :

⇦

على بابه،وذكر السّمين (الدّرّ المصون ٥٣٦/٧) أنّه قيل : إنّ "وراء" هنا يراد بها المكان، وقيل : الزّمان .

(١) ز : "أمامه" سهوٌ من النّاسخ .

(٢) ز : "العبد" سهوٌ من النّاسخ .

(٣) لا يقتصر معنى "مع" على ما ذكر الشّارح من دلالتها على مكان الاصطحاب أو الاجتماع، بل هو أحد ثلاثة معانٍ لها، وثانيها : دلالتها على زمان الاصطحاب أو الاجتماع نحو : جئت معَ العصرِ، وثالثها : مرادفة "عند"،فمن أمثلة سيبويه في الكتاب (٤٢٠/١) : ذهب من مَعَه .

ينظر : شرح التّسهيل ٢٣٨/٢، الارتشاف ١٤٥٧/٣، المغني ص٤٣٩، وقد انفرد عن المصدرين السّابقين بذكر المعنى الثّالث .

(٤) في غرر الدّرر ل١٣٩ب : « أو حذاءه أي مقابله، وقيل : قريبًا منه » .

(٥) لا يقتصر معنى "عند" على ما ذكر الشّارح، بل تكون اسمًا لمكان الحضور حسًّا نحو : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾ (سورة النّمل من الآية ٤٠)، أو معنًى نحو : ﴿ قَالَ الَّذِى عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَـٰبِ ﴾ (من الآية السّابقة)، وللقُرْب كما مثّل الشّارح .

وكسر عينها هو المشهور، ويجوز فتحها وضمّها، ولا تفارق انتصب على الظّرفية إلاّ مجرورةً بـ"من"، وقول العامّة : "ذهبت إلى عنده" لحنٌ، وقد تَرِدُ للزّمان نحو : جئتك عند طلوعِ الشّمسِ .

⇦

جلسْتُ عِنْدكَ، أي : قريبك .

..... أَوْ دُونَـه أَوْ قَبْلَـهُ أَوْ بَعْـدَهُ[١]

وَهُنَاكَ[٣]- بضمّ الهاء وتخفيف النُّون - اسم إشارةٍ للمكان البعيد[٢]، تقول : جلسْتُ هُنَاك، **ثُمَّ** سِرْ[٣] **فَرْسَخًا** أو **بَرِيدًا**، والفرسخ ثلاثة[٤] أميال، والميل أربعة آلاف خطوةٍ، والبريد ثمانيةٌ وأربعون ألفَ خطوةٍ؛ لأنّه أربعةُ[٥] فراسخَ[٦].

..... وَهَهُنَا[٧] قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدَا

ومِثْلُ ما ذَكَرَ ما أشبهه[٨] من أسماء المكان المبهمة[٩]، وما بعد

⇦

ينظر : شرح التّسهيل ٢/٢٣٤-٢٣٥، الارتشاف ٣/١٤٥٢، المغني ص٢٠٧، مصابيح المغاني ص٢٨٧-٢٨٨ .

(١) في غرر الدّرر (ل١٣٩ب) أنّها قد تأتي للزّمان . وتنظر : الحاشية (٣) ص٤٤٥ .

(٢) سبق في ص٤٤٥ أنّه اسم إشارة للمتوسّط، وما هنا جريٌ على مذهب من يرى أنّه ليس لاسم الإشارة إلاّ مرتبتان . ينظر ما سبق : ص٤٤٤ .

(٣) ساقطٌ من "ز" .

(٤) في الأصل : « الفرسخ وهو ثلاثة »، والّذي يغلب على ظنّي أنّ قوله : "وهو" زيادةٌ من النّاسخ؛ لأنّ السّياق في غنًى عنها .

(٥) في النّسختين : "أربع" .

(٦) ينظر : المحصول ل٧٤ب، وينظر : الفواكه الجنيّة ص٦٧ .

وينظر : البسيط ١/٤٩٢، الارتشاف ٣/١٤٣٠، الهمع ٣/١٥٠، وليس فيها سوى تقدير الفرسخ بـ"ثلاثة أميال"، وتقدير البريد بـ"أربعة فراسخ"، وفي اللّسان والقاموس المحيط خلافٌ في تقديرهما . تنظر المواد : برد، فرسخ، ميل .

(٧) في النّسختين : "وهاهنا" .

(٨) ما سيأتي حتّى قوله : « ابن مالكٍ » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٣٠ .

(٩) نحو : لدى، ووسط، وبين . شرح الرّضيّ ١/٤٨٩ .

"دخلتُ" على الصَّحيح[١] نحو : دخلـتُ الـدَّارَ؛ فـ"الـدَّارَ" مفعـولٌ فيـه لشبهها بالمبهم، وقيل : مفعولٌ به[٢]، وقيل : إنَّه منصوبٌ نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسُّعًا، وعليه ابن مالكٍ[٣].

وقول النَّاظم : **أَوْ جُمْعَةً** بسكون الميم، وقوله : **أَو مَعْهُ** بسكون العين .

---

(١) هذا ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ١/٣٥، وينظر : شرح السّيرافيّ ٢/٢٩١-٢٩٢)، وهو اختيار ابن الحاجب (الكافية ص١٠٠)، وهو مذهب الجمهور (الارتشاف ٣/١٤٣٥)، والمحقّقين (الهمع ٣/١٥٣) .

(٢) هذا مذهب الجرميّ (ينظر : شرح السّيرافيّ ٢/٢٩٤، أمالي ابن الشّجريّ ٢/١٣٨، اللّباب ١/٢٧٣، شرح الرّضيّ ١/٤٩٢، الارتشاف ٣/١٤٣٥)، والمبرّد (المقتضب ٤/٣٣٧-٣٣٩) .

وفي شرح الجمل (١/٣٢٨)، والارتشاف (٣/١٤٣٥)، والهمع (٣/١٥٣) وغيرها أنّه مذهب الأخفش؛ وهذه النّسبة مخالفةٌ لقوله في المعاني (١/١٥٧) : « كما قالوا : دخلت البيت، وإنّما هو دخلت في البيت »، وينظر ـ أيضًا ـ : ٢/٥٢٠ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشّافية ٢/٦٨٣-٦٨٤، وابن مالكٍ مسبوق بالفارسيّ . ينظر : الإيضاح العضديّ ١/١٩٧، الارتشاف ٣/١٤٣٥ .

وقد نُسب هذا المذهب إلى سيبويه (ينظر : الأصول ١/١٧١ و ٢/٥٣-٥٤، أمالي ابن الشّجريّ ٢/١٣٨)، ونفى ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (٢/٢٠٠-٢٠١) أن يكون مذهب سيبويه انتصاب ما بعد "دخل" على الظّرفيّة، وظاهر كلام سيبويه في الكتاب (١/١٥٩) يؤيّد ما ذكره، ونظرًا لتعارض نصوص الكتاب رأي أبو حيّان في التّذييل والتّكميل (ج٣ ل١٩٧ب) : أن « الإنصاف أن يكون لسيبويه في نحو : "دخلت البيت" قولان »، ثُمَّ رجّح مذهب ابن مالكٍ في انتصاب ما بعد "دخلت" .

تنبيهٌ

من المبهم ـ كما هو[١] ظاهر عبارة النَّاظم[٢] تبعًا لابن مالكٍ في الخلاصة[٣] ـ شيئان :

ما دلَّ على مساحةٍ معلومةٍ من الأرض كـ:سرت فرسخًا وبريدًا و[٤]ميلاً، وعليه الأكثرون[٥]، قال ابن هشامٍ[٦] : « وحقيقة القول فيه أنَّ فيه[٧] إبهامًا واختصاصًا : أمّا الإبهام فمن جهة أنّه لا يختصُّ ببقعةٍ بعينها، وأمَّا الاختصاص فمن جهة دِلالته على كمِّيَّةٍ معيَّنةٍ؛ فعلى هذا يصحُّ فيه القولان »[٨].

---

(١) ز : "مر" سهوٌ من النّاسخ .

(٢) في قوله (ص٦٨٧) :

إذَا أَتَى ظَرْفُ الْمَكَان مُبْهَمَا .....

(٣) في قوله (ص٢٩) :

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاّ مُبْهَمَا

نَحْو : الْجِهَاتِ والْمَقَادِيرِ وَمَا صِيْغَ مِن الْفِعْلِ كـ:مَرْمَى مِن رَمَى

(٤) ز : "أو" .

(٥) شرح الشّذور ص٢١٥ بتصرّفٍ يسيرٍ في آخر النّصّ .

(٦) في شرح الشّذور ص٢١٥-٢١٦ .

(٧) ز : "قيد" تحريفٌ .

(٨) أي : القول بأنّه مبهمٌ، والقول بأنّه مختصٌّ، وقد نُسِب القول الثّاني للشّلوبين (تنظر المصادر الآتية)، وهذه النّسبة يعارضها قوله في التّوطئة (ص٢١٠) : « ظرف المكان مبهمٌ، ومعدودٌ، ومختصٌّ »؛ فجعل المعدود قسمًا برأسه .

والّذي صحّحه أبو حيّان في الارتشاف (١٤٣٠/٣) بعد حكاية القولين في المعدود أنّه مختصٌّ شُبِّه بالمبهم . وينظر : توضيح المقاصد ٨٦/٢، الهمع ١٥٠/٣-١٥١، شرح الأشمونيّ ١٣٥/٢ .

وما اشْتُقَّ من[١] مصدرٍ، [و][٢] يُشْترط أن يكون عامله من مادَّته[٣]، كـ: جلسْتُ مجلسَ زيدٍ، وذهبت مذهبَ عمرٍو[٤].

وقال المراديُّ في شرح[٥] الخلاصة[٦]: وما صِيغَ / من اسم الحدث [٧٣/ب] فالظَّاهر أنّه من المختصِّ لا من المبهم كما نصَّ عليه غيره[٧]، وهو ظاهر كلامه في شرح[٨] الكافية[٩].

---

(١) في النّسختين : "منه"، ولا يستقيم الكلام بوجود الضّمير .

(٢) تتمّةٌ يستقيم بها الكلام .

(٣) هذا مذهب ابن مالكٍ (شرح الكافية الشّافية ٦٧٦/٢، شرح التّسهيل ٢٢٦/٢، والألفيّة ص٢٩)، وتبعه شرّاح ألفيّته .

ويرى الرّضيّ في شرح الكافية (٤٩٠/١-٤٩١) أنَّ هذا النّوع من اسم المكان إن لم يُشتقّ من حدثٍ بمعنى الاستقرار والكون في مكان لم ينتصب على الظّرفيّة إلاّ بعاملٍ ينصب ظرف المكان المختصّ كـ"دخلت" نحو : دخلت مأكل القوم، وإن اشتقّ من حدثٍ بمعنى الاستقرار والكون في المكان نصبه شيئان :

١ ـ ما اشْتُقّ مِمَّا اشْتُقَّ منه اسم المكان، نحو : جلستُ مَجْلِسَهُ .

٢ ـ ما فيه معنى الاستقرار، وإن لم يُشتقّ ممّا اشتقّ منه نحو : جلستُ موضعَ القيامِ، وقعدتُ مَوْضِعَكَ، قال تعالى : ﴿ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ (سورة التّوبة من الآية ٥)، ومن أمثلة سيبويه في الكتاب (٣٥/١) : « قعدتُ المكانَ » .

وطريقة ابن مالكٍ ومَن سار على نهجه أنّه لا فرق بين اسم المكان المشتقّ من حدثٍ بمعنى الاستقرار والمشتقّ من غيره في نصب العامل المتّحد معهما في المادّة لهما، ويوجبون التّصريح بـ"في" عند مغايرة اسم المكان المشتقّ لعامله في المادّة نحو : جلست في موضعِ القيام، وذهبت في مرمى عمرٍو . تنظر المصادر المتقدّمة .

(٤) شرح الشّذور ص٢١٦ بتصرّف في أوّل النّصّ .

(٥) ز : "ش" .

(٦) وهو المسمّى : توضيح المقاصد والمسالك، والنّصّ فيه ٨٦/٢ .

(٧) أي : غير ابن مالكٍ، وينظر القول الثّاني المذكور في الحاشية (٨) ص٧٠١ .

(٨) ز : "ش" .

(٩) قال ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية (٦٧٦/٢) : « وأمّا المكان فلا يكون من أسمائه ⇦

ومِمَّا مَرَّ عُلِمَ انقسام كلٍّ من ظرف الزَّمان مطلقًا، وظرف المكان إلى متصرِّفٍ وهو ما لا يلزم الظَّرفيَّة بل يُستَعْمَل[١] ظرفًا تارةً [وغير ظرفٍ تارةً][٢] نحو : "يومٍ" و"ليلةٍ" من الزَّمان، و "يمينٍ" و"شمالٍ" من المكان، وغير متصرِّفٍ؛ وهو ما لا يخرج عن الظَّرفيَّة أصلاً كـ: "قطّ"[٣] و "عَوْض"[٤]، أو لا يخرج عنها إلاّ إلى شبهها، وهو الجرّ

⇦

ظرفًا صناعيًّا إلاّ ما كان مبهمًا أو مشتقًّا من اسم الحدث ... »، قال المراديّ بعد نقلٍ هذا النّصّ : « فجعله قسيمه » .

قلت : ظاهر كلامه في الكافية الشّافية موافقٌ لما في الألفيّة حيث يقول (شرح الكافية الشّافية ٢/٦٧٤-٦٧٥) :

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ الْمَكَانِ ظَرْفَا ... إلاَّ إِذَا أُبْهِمَ كَـ:ارْجِعْ خَلْفَا

مِنْ ذَاكَ أَسْمَاءُ الْجِهَاتِ جَمْعَا ... وَمَا يُضَاهِيهَا كَـ:عِنْدَ وَمَعَا

كَذَا الْمَقَادِيرُ كَـ:مِيْلٍ وَكَذَا ... مَا مِن سَمَا الْعَامِلِ فِيهِ أُخِذَا

فقوله في الشّرح : « أو مشتقًّا من اسم الحدث ... » تقديره فإنّه مثل المبهم، على أنّ ما فهمه المراديّ غير بعيدٍ .

(١) ز : "تستعمل" تصحيفٌ .

(٢) تتمّةٌ يستقيم بها السّياق، ولعلّ سقوطها سهوٌ .

(٣) ينظر : ما سبق في الحاشية (٢) ص٦٩٣ .

(٤) هو ظرفٌ لاستغراق المستقبل، وقد يرد للمضيّ، وهو مختصٌّ بالنّفي، معربٌ إن أضيف نحو : لا أفعله عَوْضَ العائضين، مبنيٌّ إن لم يضف، وبناؤه على الضّمّ، أو الكسر، أو الفتح .

ينظر : شرح التّسهيل ٢/٢٢١-٢٢٢، الارتشاف ٣/١٤٢٥-١٤٢٦، المغني ص٢٠٠، مصابيح المغاني ص٢٨٨، الهمع ٣/٢١١-٢١٢ .

بـ "مِن"[١].

وينقسم كلٌّ من المتصرّف وغيرهِ لمنصرفٍ وغيره[٢].

خاتمةٌ

[٣]قد ينوب المصدر عن الظَّرف، ونيابته عنه من باب حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وشرط ذلك إفهام تعيُّن[٤] [وقتٍ][٥] أو مقدارٍ، ويقلّ ذلك في المكان، ويكثر في الزَّمان؛ كـ: جلستُ قُرْبَ زيدٍ، أي : مكان قربه، وكان ذلك خُفُوقَ[٦] [النَّجمِ][٥] أي : وقتَ خُفوقِ[٦].



---

(١) ينظر : توضيح المقاصد ٨٨/٢ .
ومن الظّروف الّتي هي من القسم الأخير : "قبلُ، وبعدُ، ولدن، وعندَ" .
ينظر : توضيح المقاصد ٨٨/٢، أوضح المسالك ٢١٢/٢ .

(٢) ينظر في هذه المسألة وسابقتها : شرح التّسهيل ٢٠١/٢-٢٠٣ و ٢٣٠-٢٤٣، شرح الرّضيّ ٤٩٤/١-٥٠١، الارتشاف ١٣٩٢/٣-١٣٩٧ و ١٤٤٢-١٤٦١، المساعد ٤٩١/١-٤٩٦ و ٥٢٤-٥٣٧، الهمع ١٣٨/٣-١٤٥ و ١٥٦-١٦٥ .
على أنّ هناك ظروفًا ملازمةً للبناء إمّا بتركيبٍ أو بغيره . تنظر في المصادر السّابقة .

(٣) ما سياتي نقلٌ عن توضيح المقاصد ٨٩/٢ بتصرّفٍ .
وينظر : الكتاب ٢٢٢/١، شرح الكافية الشّافية ٦٨٥/٢-٦٨٦، التّصريح ٣٣٨/١ .

(٤) ز : "معيّن" .

(٥) تتمّةٌ يقتضيها السّياق، وهي من توضيح المقاصد .

(٦) ز : "حقوق" تصحيفٌ أو نسيانٌ لإعجام الخاء .

ولَمّا كان بين الظّرف والحال مشاركةٌ في النّصب على تقدير "في"[١] اتبع المصنّف[٢] الظّرف بالحال[٣]؛ فقال :

الحـــال *

أي : هذا بابه، وهو في اللُّغة : البَال[٤]، قال تعالى : ﴿ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴾[٥]، أي : حالهم[٦]، ويُقال فيه : حالةٌ - بالتّاء - وحالٌ - بغير

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصّل (٢/٥٥) عن الحال : « ولها شبهٌ خاصٌّ بالمفعول فيه، وخصوصًا ظرف الزّمان، وذلك لأنّها تقدّر بـ"في" كما يقدّر الظّرف بـ" في"؛ فإذا قلت : "جاءَ زيدٌ راكبًا" كان تقديره في حال الرّكوب كما أنّك إذا قلت : "جاء زيدٌ اليوم" كان تقديره : جاء زيدٌ في اليوم » . وينظر : المقتصد ١/٦٧٢، البسيط ١/٥١١ .

(٢) ز : "المص" .
والشّارح يلقّب العِمْرِيطِيّ بالنّاظم، و لم يلقّبه بالمصنّف إلاّ في هذا الموضع، ولعلّ ذلك سهوٌ منه، وذلك لأنّه ينقل هذا النّصّ عن الرّمليّ في شرحه كما سيجيء، والرّمليّ يلقّب ابن آجُرُّوم بالمصنّف، وقد كان الشّارح حريصًا في المواضع السّابقة على أن يستبدل بالمصنّف النّاظم .

(٣) في الأصل : "الحال"، والمثبت من "ز" موافقٌ لشرح الرّمليّ (ص٢٣٢) المنقول عنه النّصّ .
* "ز" : "ألحال" .

(٤) تفسير الحال بالبال لم أجده فيما وقفت عليه من المعاجم، والّذي في اللّسان ٣/٤٠٢ (حول) : « والحال كِينةُ الإنسان، وهو ما كان عليه من خير أو شرٍّ، يذكّر ويؤنّث ...، والوقت الّذي أنت فيه »، ونحوه في : القاموس المحيط ٢/١٣٠٩ (حول) .
والشّارح في هذا التّفسير تابعٌ للرّمليّ - كما سيأتي -، وهو تابعٌ للحلاويّ في شرحه (رسالة) ٢/٥٧٣ .

(٥) سورة محمّد ﷺ من الآية ٢ .

(٦) قال ابن جرير في تفسيره (١١/٣٠٤) : « وأصلح شأنهم وحالهم في الدنيا عند أوليائه، وفي الآخرة بأن أورثهم نعيم الأبد، والخلود الدائم في جنانه »، وينظر : معاني ⇦

تـاء ـ، وفيه بغير تاءِ التَّذكير والتَّأنيث؛ وهو أفصح[١].

١٩٨- الحَالُ[٢] وَصْفٌ ذُو انْتِصَابٍ آتِي[٣] مُفَسِّـــرًا لِمُبْهَـــمِ الْهَيْئَـــاتِ

١٩٩- وَإِنَّمَـــا يُؤْتَـــى بِـــهِ مُنَكَّـــرَا وَغَالِبًـــا يُؤْتَـــى بِـــهِ مُؤَخَّـــرَا

٢٠٠- كَـ:جَـاءَ زَيْـدٌ رَاكِبًـا مَلْفُوفَـا وَقَـدْ ضَرَبْـتُ عَبْـدَهُ مَكْتُوفَـا

٢٠١- وَقَـدْ يَجِـيءُ فِي الْكَـلاَمِ أَوَّلاَ وَقَـدْ يَجِـيءُ جَـامِداً مُـؤَوَّلاَ

٢٠٢- وَصَاحِبُ الحَـالِ الَّـذِي تَقَـرَّرَا مُعَـرَّفٌ وَقَـدْ يَجِـي مُنَكَّـرَا[٤]

⇦

القرآن للزّجّاج ٥/٥، اللسان ٤٠٢/٣ (حول) .

ولا يخفى أن ما ذكره الشّارح تفسيرٌ للبال، فلا يصلح تفسيرًا للحال؛ لأنّهما غير مترادفين، والشارح تابعٌ للرّمليّ كما سبق .

(١) شرح الرّمليّ ص٢٣٢، وينظر : شرح الشّذور ص٢٢٤، شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٧٣/٢ .

والحال مؤنّثةٌ، وأهل الحجاز يذكّرونها، وربّما أدخلوا فيها الهاء .المذكّر والمؤنّث للفرّاء ص٩٣، وينظر : المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ ص٣٠٧، والمذكّر والمؤنّث لابن جنّي ص٦٥ مع حاشيتها .

(٢) ز : "ألحال" .

(٣) في الأصل : "اتى" بلا همز، وفي "ز" : "أتي"، وفي غرر الدّرر ل١٤٢ب : "آت"، وفي ط١٠٣ : "آتى"، وسينبّه الشّارح على ضبطه ص٧١٨ .

(٤) خالف النّاظم ـ هنا ـ في أصله في أمورٍ، هي :

١ ـ أنّه زاد في تعريف الحال قوله : « وصفٌ » بينما عرّفه ابن آجُرُّوم بقوله : « هو الاسم المنصوب المفسّر لما انبهم من الهيئات » . المتن ص٢٤ .

٢ ـ أنّه لم يذكر أمثلة الأصل ما عدا قوله : « جاء زيد راكبًا »، وزاد عليه قوله : « ملفوفًا » .

٣ ـ أنّه زاد عليه أنّ الحال قد يأتي مقدّمًا؛ فلم يعرض ابن آجُرُّوم لهذا .

٤ ـ أنّه ذكر أنّ صاحب الحال معرّفٌ، وقد يجيء منكرًا بينما نصّ ابن آجُرُّوم على

⇦

قد حُدَّ الحال بحدودٍ منها[١] :

أنَّه وصفٌ فضلةٌ[٢] مسوقٌ لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله[٣].

ومنها : أنَّه ما يُبَيِّنَ هيئة / الفاعل أو المفعول لفظًا أو معنى[٤]. [٧٣/ب]

ومنها : ما ذكره النّاظم[٥]؛ فقوله[٦]: **ذُو انْتِصَابٍ** خرج به المرفوع

⇦

أنّ صاحبها لا يكون إلاّ معرفةً .

(١) الحدّان الآتيان منقولان عن شرح الرّمليّ ص٢٣٢ .

(٢) ز : "فعلة" تحريفٌ، والمراد بالفضلة هنا « ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصحّ الاستغناء عنه » . شرح القطر ص٣٩٠ .

(٣) هذا حدّ ابن هشامٍ في الشّذور (ينظر : شرحها ص ٢٢٣)، وهو شاملٌ لنوعي الحال :

١ ـ المؤسّسة، وهي الّتي لا يُستفاد معناها بدون ذكرها، نحو : جاء زيد راكبًا، وتسمّى المبيّنة للهيئة .

٢ ـ المؤكّدة، وهي الّتي يستفاد معناها بدون ذكرها، وسيأتي الكلام عن أقسامها . ينظر : ص٧١٢-٧١٤ .

وهذا تقسيم الجمهور (ينظر : المفصّل ص٨٩ و ٩٢، الفصول الخمسون ص١٨٦ و١٨٧، الارتشاف ٣/١٦٠٠، المغني ص٦٠٦)، وذهب الفرّاء والسّهيليّ إلى أنّ الحال لا تكون إلا مؤسّسةً (ينظر : نتائج الفكر ص ٣٩٧، الارتشاف ٣/١٥٦٢، الهمع ٤/٣٩)، وذهب ابن يعيش (شرح المفصّل ٢/٦٤)، والرّضيّ (شرح الكافية ٢/١٠-١١) إلى أنّ الحال قسمان : منتقلةٌ، ومؤكّدةٌ .

(٤) في الأصل : « أو معناه » .

والحدّ المذكور حدّ ابن الحاجب في الكافية ص ١٠٣، وينظر شرحها له ٢/٥٠١-٥٠٢، وهو حدّ غير شاملٍ لنوعي الحال . ينظر : شرح الرّضيّ ٢/٨-١١ .

(٥) ما ذكره النّاظم تبعًا لأصله (ص٢٤) رسمٌ لا حدٌّ (ينظر : شرح الرّمليّ ص٢٣٢)، وهو ـ أيضًا ـ غير شاملٍ لنوعي الحال .

(٦) ز : "بقوله" .

والمجرور[١]، وقوله : **مُفَسِّرًا** ـ بكسر السِّين ـ أي : مبيّنًا **لِمُبْهَمِ الْهَيْئَاتِ** ـ أي : الصّفات اللاّحقة للذّوات العاقلة وغيرها ـ خرج به التّمييز، وغيره من بقيّة المنصوبات[١] .

قوله :

وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ مُنَكَّرَا .....

أي : لا تكون الحال إلاّ نكرةً[٢] محضةً كـ: "جاء زيد راكبًا"، أو مختصَّةً نحو : جاء زيدٌ راكبَ فرسٍ[٣]؛ فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرةٍ نحو[٤]: ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ[٥].

..... **وَغَالِبًا يُؤْتَى بِهِ مُؤَخَّرَا**

أي : بعد تمام الكلام بأن يأخذ المبتدأ خبره، والفعل فاعله، سواءٌ أتوقّف[٦] حصول الفائدة على الحال نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا

---

(١) شرح الرّمليّ ص٢٣٢ .

(٢) هذا مذهب الجمهور، وذهب يونس والبغداديّون إلى جواز مجيء الحال معرفةً نحو : جاء زيدٌ الرّاكبَ، وجوّز الكوفيّون في الحال إذا كان فيها معنى الشّرط أن تأتي على صورة المعرفة ـ وهي مع ذلك نكرةٌ ـ نحو : عبدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، وتقديره : عبد الله إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا أساءَ . ينظر : الارتشاف ١٥٦٢/٣، توضيح المقاصد ١٢٨/٢، المساعد ١١/٢ .
وينظر في مذهب يونس : الكتاب ٣٧٧/١ .

(٣) في النّسختين : "الفرس" إلاّ أنّ ناسخ الأصل ضرب على "أل" فيها، وهو الصّواب .

(٤) المثال الآتي من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣٩٨/١، وينظر : المقتضب ٢٧٢/٣ .
وتأويله : مرتّبين (شرح التّسهيل ٣٢٦/٢، أوضح المسالك ٢٥٧/٢)، أو مرتّبين (الارتشاف ١٥٦٤/٣) .

(٥) شرح الرّمليّ ص٢٣٤ .

(٦) في الأصل : "أتوفقت" خطأٌ في الإعجام والتّأنيث، وفي "ز" : « سوا توقف »، وفي شرح الرّمليّ : « سواء توقّف » .

السَّمَوٰتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ ﴾[١]، ﴿ وَلاَ تَمْشِ فِى الأَرْضِ مَرَحًا ﴾[٢]، وقول الشاعر :

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَن يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا حَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ[٣]

أم لا نحو : جاءَ زيدٌ راكبًا[٤].

وقد يجب تقديمها إذا كان لها صدر الكلام نحو : كيف جاءَ زيدٌ؟ فـ"كيفَ" حالٌ مقدَّمةٌ على تمام الكلام[٥]، وإلى هذا أشار النّاظم بقوله :

وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْكَلاَمِ أَوَّلاَ .....

وقد قدَّمنا أنّ الحال ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول لفظًا[٥]أو

---

(١) سورة الدّخان من الآية ٣٨ .

(٢) سورة الإسراء من الآية ٣٧، وسورة لقمان من الآية ١٨ .

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعديّ بن رعلاء الغسّانيّ في الأصمعيّات ص ١٥٢(باختلافٍ يسيرٍ)، ونسبه البحتريّ في الحماسة (ص٢١٤ ـ وفيها : قليل الغناء ـ)، وياقوت الحمويّ في (معجم الأدباء ٩/١٢) إلى صالح بن عبد القدّوس، وروايته في عدد من المصادر : « كاسفًا باله » .

ووجه الاستشهاد به : توقّف حصول الفائدة من الجملة على مجيء الحال، وهو قوله : « كئيبًا » .

وهو من شواهد : التّوطئة ص٢١٣، شرح الجمل ٣٣٩/١، شرح التّسهيل ٣٥٣/٢، البسيط ٥١٤/١، الملخّص ٣٨٧/١، المغني ص٦٠١، شرح القطر ص٣٨٨، شرح اللّمحة البدريّة ١٤٤/٢، المقاصد الشّافية ٨/٢، شرح الأشمونيّ ١٦٩/٢، شرح الرّمليّ ص٢٣٥ .

(٤) شرح الرّمليّ ص٢٣٥-٢٣٦ .

وينظر في حالات الحال مع صاحبها وعاملها تقديمًا وتأخيرًا مع ذكر الخلاف : الارتشاف ١٥٧٨/٣-١٥٩١، التّصريح ٦٣٤/٢-٦٥٧ "بحيري"، الهمع ٢٤/٤-٣٣ .

(٥) ساقط من "ز" .

معنًى[١]؛ [٢]فمثال الحال من الفاعل لفظًا : جاءَ زيدٌ راكبًا، ومثالها من الفاعل معنًى[١] نحو : زيدٌ في الدّارِ قائمًا[٣]؛ لأنّ "قائمًا" حالٌ من فاعل الظّرف المستتر في الجارِّ والمجرور العائد على زيدٍ[٤]، [٥-ومثالها من المفعول لفظًا :

..... ضَرَبْتُ عَبْدَهُ مَكْتُوفًا-[٥]

ومثالها من المفعول معنًى[٦]: ﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[٧]؛ فالعامل

---

(١) في الأصل : "معنا" .

(٢) ما سيأتي إلى قوله : « تنبيهٌ » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٣٢-٢٣٣ .

(٣) الكافية ص١٠٣ .

(٤) هذه عبارة الرّمليّ، وفيها خفاءٌ، والمراد منها : أنّ قائمًا حالٌ من الضّمير الواقع فاعلاً بالجارّ والمجرور "الظّرف"؛ لأنّ "في الدّار" قائمٌ مقام "استقرّ" (ينظر : شرح المقدّمة الكافية ٥٠٢/٢)، ولو قال الشّارح : « لأنّ قائمًا حالٌ من الفاعل المستتر في الجار والمجرور ... وهو فاعلٌ معنويٌّ »؛ لكان أوضح .

واعترض الرّضيّ في شرح الكافية (١٣/٢) هذا التّمثيل من ابن الحاجب بقوله : « وفيه نظر؛ لأنّ قائمًا حالٌ من الضّمير في الظّرف، وهو فاعل لأنّ المستكنّ كالملفوظ به؛ فهو كقولك : زيدٌ خرج راكبًا، ولا كلام في كون "راكبًا" حالٌ عن الفاعل اللّفظيّ » .

وجعل الجامِيُّ في الفوائد الضّيائيّة (٣٨٣/١) المثال للفاعل اللّفظيّ الملفوظ به حكمًا .

وشاهد الحال من الفاعل معنى ـ على ما ذكر الرّضيّ ـ قول النّابغة في ديوانه (ص٨٠ تحقيق الطّاهر) :

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِن جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شُرْبٍ نَسَوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

يصف قرنَ ثورٍ طعن به كلبَ صيدٍ، أي : يشبه القرن حال كونه خارجًا سفّود شربٍ؛ فصاحب الحال اسم كأنّ، وهو فاعلٌ معنًى » . ينظر : منحة الألباب (رسالة) ٦٨٢/٢، وينظر : نظم الفرائد ص٢٣٠ .

(٥-٥) ساقطٌ من "ز" .

(٦) في الأصل : "معنا" .

(٧) سورة هود من الآية ٧٢ .

هنا إمّا معنى هاء التّنبيه ـ أي : أنبّه ـ، أو معنى "ذا" ـ أي : أشير ـ، وحينئذٍ يكون ﴿ بَعْلِي ﴾ مفعولاً به[١]، و﴿ شَيْخًا ﴾ حالٌ منه .

ومثالها إذا احتملت لأن تكون من الفاعل أو المفعول نحو[٢]: لقيتُ عبدَ الله راكبًا؛ فـ"راكبًا" / محتملةٌ لأن تكون من التّاء الّتي هي فاعلٌ [٧٤/أ] أو[٣]من "عبدَ الله" الّذي هو مفعولٌ[٤].

ومثالها من الخبر : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[٥]، ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾[٦].

ومثالها من المجرور بالحرف نحو : مررت بهندٍ جالسةً، ومن المجرور بالمضاف[٧] نحو قوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ

---

(١) من ناحية المعنى، وإلاّ فهو خبر المبتدأ في اللّفظ . ينظر : شرح الرّضيّ ١٣/٢ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) ز : "و" تحريفٌ .

(٤) قال الرّضيّ في شرح الكافية (١١/٢) : « ... فإذا قلت : لقيت زيدًا راكبًا؛ فإن كان هناك قرينةٌ حاليّةٌ أو مقاليّةٌ تبيّن صاحب الحال، جاز أن تجعلها لما قامت له، من الفاعل أو المفعول؛ وإن لم تكن، وكان الحال عن الفاعل، وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللّبس نحو : لقيت راكبًا زيدًا؛ فإن لم تقدّمه؛ فهو عن المفعول » . وينظر : الأصول ٢١٤/١ .

(٥) سورة البقرة من الآية ٩١ .

(٦) سورة النّمل من الآية ٥٢ .

(٧) ينظر : شرح الشّذور ص٢٢٦-٢٢٧، أوضح المسالك ٢٦٩/٢ .
وقد نُسِبَ لبعض البصريّين وغيرهم تجويز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا (ينظر : البسيط ٥٣١/١، الارتشاف ١٥٨٠/٣، الهمع ٢٣/٤)، وفي مقابل هذا ذهب أبو حيّان إلى إنكار مجيء الحال من المضاف إليه، وتأوّل ما ذُكِر لها من الشّواهد . ينظر : التّذييل والتّكميل ج٣/٣ ل٧٨أ، التّصريح ٦٤٢/٢ "بحيري" .

مَيْتًا ﴾[١] ؛ فـ﴿ مَيْتًا ﴾ حالٌ من ﴿ أَخِيهِ ﴾، وإنّما يجيء[٢] من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كهذا المثال، أو كبعضه نحو : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[٣]، أو عاملاً في الحال نحو : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾[٤].

ولا يجيء الحال من المبتدأ[٥].

تنبيهٌ

[٦]اعلم أنَّ كثيرًا من النَّاس لا يعرف الفرق بين الحال المؤكِّدة[٧] لصاحبها والحال المؤكِّدة[٧] لعاملها، وبينهما معنًى لطيفٌ، أمَّا المؤكِّدة

---

(١) سورة الحجرات من الآية ١٢ .

(٢) كذا في النّسختين، وتذكير الفعل جائز إلاّ أنه خلاف ما ذَكَرَ (ص٧٠٧) من أنّ التّأنيث أفصح، وفي شرح الرّمليّ (ص٢٣٣) : « تجيء »، وهو الأولى لما سبق .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٣٥ .

(٤) سورة يونس من الآية ٤ .

(٥) هذا مذهب الجمهور، وذكر ابن مالكٍ وغيره أنّه يظهر من كلام سيبويه تجويز مجيء الحال من المبتدأ نحو : هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ . ينظر : الكتاب ٧٨/٢ و٨٨-٩٠ و ١٢٢، شرح التّسهيل ٣٣٣/٢، الارتشاف ١٥٧٧/٣ .
وقال ابن أبي الرّبيع في البسيط (٥٢٨/١) بعد الإشارة إلى ظهور هذا من كلام سيبويه : « وأكثر الناس على منعه؛ لأنّ الحال إنّما انتصب على التّشبيه بالظّرف، والظّرف لا يعمل فيه إلاّ الفعل ومعنى الفعل، ولا يعمل فيه الابتداء فيجب لما شُبّه به ألاّ يعمل فيه إلاّ الفعل أو معنى الفعل، ولا يعمل فيه الابتداء؛ فإنّ الحال ليست بأقوى من الظّرف؛ لأنّ الحال لم تنتصب ولا عمل فيها المعنى إلاّ بالحمل على الظّرف ...، وليس كلام سيبويه بنصٍّ لا يحتمل التّأويل ... »، ولم يذكر هذا التّأويل .

(٦) ما سيأتي حتّى قوله : « فتنبّه لذلك » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٦١ب-٦٢ب .

(٧) في القلادة الجوهريّة ل٦١ب « الحال المؤكّد » في الموضعين، والّذي يظهر أنّه خطأٌ من النّاسخ صوابه ما أثبت الشّارح .

﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾[١]، ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾[٢]، ﴿ وَلاَ تَعْثَوْا فِى الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[٣]؛ فإنّه يُقَال : عَثِي - بالكسر - يَعْثَى[٤] - بالفتح -[٥] إذا أَفْسَدَ[٦]، فتنبّه لذلك .

ومثال الحال المؤكّدة لمضمون الجملة[٧] نحو قولك : زيدٌ أخوكَ عطوفًا، وقول الشّاعر :

أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ[٨]

---

(١) سورة النّمل من الآية ١٠، وسورة القصص من الآية ٣١ .

(٢) سورة النّساء من الآية ٧٩ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٦٠، ووردت في غيرها . ينظر : المعجم المفهرس ص٤٤٦ .

(٤) في الأصل : « عُنى يعنا »، وفي "ز" : « عثي يعنى » .

(٥) ز : "بالفتى" تحريفٌ .

(٦) شرح الشّذور ص٢٢٥ .
ويقال : عثا يعثو عُثُوًّا . ينظر : المحكم ٢٤٣/٢، الصّحاح ٢٤١٦/٦ (عثا)، المقاصد الشّافية ٧٣/٢ .

(٧) هي الآتية بعد جملةٍ معقودةٍ من اسمين معرفتين جامدين، وهي دالّةٌ على وصفٍ ثابتٍ مُسْتَفادٍ من تلك الجملة . شرح الشّذور ص٢٢٥ .

(٨) البيت من البسيط، وهو لسالم بن دارة اليربوعيّ . ينظر : شرح أبيات سيبويه ٤٤٧/١، الحماسة البصريّة ٢٩٧/٢، والرّواية المشهورة في البيت « لَهَا نَسَبِي » .
و"دارة" اسم أمّ الشّاعر لا جدّه كما ذكر ابن السّيرافيّ (شرح أبيات سيبويه (٤٤٧/١)، أفاده الغندجانيُّ في فرحة الأديب ص١٨٨ .
ووجه الاستشهاد به : إفادة الحال-وهو قوله : « معروفًا »-توكيد مضمون الجملة الّتي قبله .
وهو من شواهد : الكتاب ٧٩/٢، البصريّات ٦٦٣/١ و٩٠٤/٢، البغداديّات ص٥٤٦، الخصائص ٢٦٨/٢، أمالي ابن الشّجريّ ٢٢/٣، اللّباب ٢٨٨/١، المتبع ٣٤٣/١، ابن يعيش ٦٤/٢، شرح الكافية الشّافية ٧٥٦/٢، شرح التّسهيل ٣٥٧/٢، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٣٣٥، البسيط ٥٢١/١، الملخّص ٣٩٢/١، شرح

لصاحبها[١] فهي كقوله تعالى : ﴿ لأَمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾[٢]، وكقولهم[٣]: جاءَ النَّاسُ قاطبةً، أو كافَّةً، أو عامَّةً، أو طُرًّا[٤]، قال ابن هشام[٥]: وهذا القسم أغفل التَّنبيه عليه جميع النَّحويّين، ومَثَّل ابن مالكٍ[٦]بالآية للحال المؤكّدة لعاملها، وهو سهوٌ[٧].

و[٨]المؤكّدة لعاملها[٩] كقولك : جاءَ زيدٌ آتيًا، وماتَ عمرٌو شهيدًا، وكقوله تعالى : ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾[١٠]؛ وذلك لأنَّ الإزلاف هو القُرْبُ؛ فكلّ مزلفٍ قريبٌ، وكلّ قريبٍ فهو غير بعيدٍ[١١]، ونظيره قوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾[١٢]، [١٣-وقوله تعالى-١٣] :

---

(١) هي الّتي يُستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها . شرح الشّذور ص٢٢٥ .

(٢) سورة يونس من الآية ٩٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٧٦/١-٣٧٧، المقتضب ٢٣٨/٣ .

(٤) ز : « أو وطرًا » خطأٌ من النّاسخ، ومعنى طُرًّا : جميعًا . المصدران السّابقان، واللّسان ١٤١/٨ (طرر) .

(٥) في شرح الشّذور ص٢٢٥، وينظر : المغني ص٦٠٦ .

(٦) في شرح التّسهيل ٣٥٦/٢، وتبعه ابنه في شرح الألفيّة ص٣٣٣ .

(٧) ز : « وهو مشهور » تحريفٌ .

(٨) ساقطٌ من "ز" .

(٩) هي الّتي لو لم تُذْكر لأفاد عاملها معناها . كذا في شرح الشّذور (ص٢٢٥)، ولا يدخل فيه نحو : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ (سورة النّمل من الآية ١٩)، فينبغي أن يزاد « أو قريبًا من معناها » .

(١٠) سورة ق الآية ٣١ .

(١١) شرح الشّذور ص٢٢٥ .

(١٢) سورة النّمل من الآية ١٩ .

(١٣-١٣) ساقطٌ من "ز" .

وتكون[١] الحال[٢] في أغلب الأحوال جوابًا لـ"كيف"[٣].

[ب/٧٤] [٤]وقد تكون[١] اسمًا جامدًا نحو قوله تعالى / : ﴿ انفِـرُواْ ثُبَـاتٍ ﴾[٥]؛ فـ﴿ ثُبَاتٍ ﴾ حالٌ من الواو في ﴿ انفِرُواْ ﴾ وهو جامدٌ لكنّـه في تـأويل المشتقّ[٦]، أي : متفرّقين[٧]؛ بدليل قوله تعالى[١]: ﴿ أَوِ انْفِرُواْ جَمِيعًا ﴾[٨]، وقولك : بيَّنْتُ حسابه[٩] بابًا بابًا[١٠]، وجاءوا واحدًا واحدًا[١١]، والتّقدير : بَيَّنْتُ حسابه مفصّلاً، وجاءوا مترتّبين، وإلى هـذا أشـار النّـاظم بقولـه :

⇦

الرّضـيّ ٢/٥٠، شـرح ألفيّـة ابـن معـطٍ ١/٥٦٦، توضيـح المقـاصد ٢/١٦٢، شـرح الشّـذور ص٢٢٣ و ٢٢٥، المسـاعد ٢/٤١، شـرح ابـن عقيـلٍ ١/٥٩٣، المقـاصد الشّافية ٢/٧٦، الهمع ٤/٤٠، شرح الرّمليّ ص٢٣٤ .

(١) ز : "ويكون" .

(٢) المراد بها الحال المؤسّسة .

(٣) ينظر : نظم الفرائد ص٢٢٥، الارتشاف ٣/١٥٥٧ .

وهذه الجملة والفقرة السّابقة منقولتان عن شرح الرّمليّ ص٢٣٤ بتصرّفٍ .

(٤) ما سيأتي حتّى قوله : « مترتّبين » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٣٧، وهو فيه مؤخّرٌ عـن هذا الموضع، حيث يأتي بعد بيان كون الحال غالبًا مشتقّةً، وسيأتي ذلك ص٧١٨ .

(٥) سورة النّساء من الآية ٧١، وهي بالفاء : ﴿ فَانفِرُوا ﴾ .

(٦) كان على الشّارح أن يبيّن أوّلاً أنّ حكم الحال أن تكون مشتقّةً في الغالب، ثُمَّ يُفَـرِّعَ عليه مجيئها جامدةً، وعُذْرُهُ أنّه يريد شرح النّظم الآتي، وسيبيّن هذا الحكم ص٧١٨ .

(٧) شرح الشّذور ص٢٢٨ .

(٨) سورة النّساء من الآية ٧١ .

(٩) في النّسختين : "الحساب"، وهـو لا يتناسـب مـع قولـه بعـد : « بيّنـت حسـابه »، والتّصويب من شرح الرّمليّ .

(١٠) ينظر : الكتاب ١/٣٩٢ .

(١١) ينظر : شرح الرّضيّ ٢/٣٤ .

وَقَدْ يَجِيء أي : الحال **جَامِدًا مُؤَوَّلاً**[١].

وقوله :

وَصَاحِبُ الحَـالِ الَّـذِي تَقَـرَّرَا مُعَـــرَّفٌ .....

أشار به إلى أنّ الحال لا يكون صاحبها إلاّ معرفةً ـ كما تقدّم في الأمثلة ـ، **وَقَدْ يَجِيء مُنَكَّرًا** أي : وقد[٢] يكون[٣] نكرةً بمسوِّغٍ[٤] كما إذا كانت خاصّةً نحو قوله تعالى : ﴿ فِي~ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[٥]؛ فـ﴿ سَوَآءً ﴾ حالٌ من ﴿ أَرْبَعَةِ ﴾، وهي وإن كانت نكرةً لكنّها مخصَّصَةٌ بالإضافة إلى ﴿ أَيَّام ﴾، أو عامّةٌ نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[٦]؛ فجملة ﴿ لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ حالٌ من ﴿ قَرْيَةٍ ﴾، وهي نكرةٌ عامّةٌ لوقوعها في سياق النَّفي، أو مؤخّرةً عن الحال نحو قوله :

لِمَيَّـــةَ مُوحِشـــاً طلـــلٌ[٧] .....

---

(١) وقد تأتي الحال جامدةً غير مؤوّلةٍ بالمشتقّ . تنظر مسائل النّوعين في : شرح التّسهيل ٢/٣٢٢ـ٣٢٥، شرح الرّضيّ ٢/٣٢ـ٣٩، الارتشاف ٣/١٥٥٧-١٥٦١، أوضح المسالك ٢/٢٥٢-٢٥٥، المقاصد الشّافية ٢/١٢ـ٢٠، الهمع ٤/٩-١٤ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « واسم التّفضيل » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٣٦-٢٣٧ .

(٣) في الأصل : "تكون"، وهو خطأٌ؛ لأنّ الكلام عن صاحب الحال لا عن الحال .

(٤) ينظر : شرح التّسهيل ٢/٣٣١-٣٣٤، الارتشاف ٣/١٥٧٧، أوضح المسالك ٢/٢٥٩-٢٦٤، المقاصد الشّافية ٢/٣٢-٣٩، الهمع ٤/٢١-٢٢ .

(٥) سورة فصّلت من الآية ١٠ .

(٦) سورة الشّعراء الآية ٢٠٨ .

ووقع في نسخة الأصل : « ولها »، وهو خلاف التّلاوة .

(٧) هذا صدر بيتٍ من مجزء الوافر، وعجزه كما في جلّ المصادر :

« ..... يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ » .

نُسِب في الكتاب (٢/١٢٣) لكثيّرٍ، وكذا في تحصيل عين الذّهب (ص٢٨٤)، وليس ⇦

وفي الحديث : « وصَلّى وراءَهُ[١] رجالٌ قيامًا »[٢].

والغالب كونها مشتقّةً[٣] منتقلةً[٤]، والمراد بالمشتقّة ـ هنا ـ ما دلَّ على ذاتٍ باعتبار معنًى[٥] هو المقصود[٦]، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، واسم التَّفضيل[ ].

وقول النّاظم : آتِي بمدّ الهمزة، والألف في قوله : مُؤَخَّرًا ومُنَكَّرًا إطلاقيَّةٌ .

---

(١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) الحديث بهذا اللّفظ أخرجه مالكٌ في الموطّأ (١/١٣٥)، كتاب صلاة الجماعة، باب صلاة الإمام وهو جالسٌ .
والحديث أخرجه البخاريّ في صحيحه (ص١٤٦) في كتاب الأذان، باب إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به (برقم ٦٨٨) بلفظ : « وصلّى وراءه قومٌ قيامًا »، و(ص٢٢٠) في أبواب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد (برقم ١١١٣) .
والحديث ورد شاهدًا في : أمالي السّهيليّ ص٩٣، نتائج الفكر ص٢٣٤، شرح عمدة الحافظ ١/٤٢٠ و ٤٢١، شرح التّحفة الورديّة ص٢٣٨، أوضح المسالك ٢/٢٦٥، شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٥٨٣ .

(٣) ينظر : التّسهيل ص١٠٨، وشروح الألفيّة عند قول ابن مالكٍ في الألفيّة (ص٣١) :

وَكَوْنَهُ مُنتَقِلاً مُشْتَقًّا ... يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

على أنّ ابن الحاجب ذهب في شرح المقدّمة الكافية (٢/٥٠٩) إلى أنّه لا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق فيما يدلّ على الهيئة نحو : "هذا بسرًا أطيبُ منه رطبًا"، وينظر : شرح الرّضيّ ٢/٣٢ .

(٤) أي : أن يكون الحال وصفًا غير لازمٍ لصاحبه، ولا ثابتٍ له نحو : جاء زيدٌ ضاحكًا؛ فـ"الضّحك" ليس وصفًا لازمًا لـ"زيدٍ" لا يفارقه . ينظر : شرح الشّذور ص٢٢٧، المقاصد الشّافية ٢/١٢-١٣ .

(٥) ز : "مين" تحريفٌ .

(٦) تبع الشّارح الرّمليّ في هذا التّفسير، وأوضح منه أن يُقال : المراد بالمشتقّة « أن تكون وصفًا مأخوذًا من مصدرٍ » . شرح الشّذور ص٢٢٨ .

وقد يكون نكرةً بلا مسوِّغٍ نحو قولهـم[١]: « عليـه مائـةٌ بيضـًا »[٢]،

⇦

في ديوانه، ونُسِب لذي الرّمّة (الخزانة ٣/٢١١)، وليس في ديوانه .

وهو من شواهد : معـاني القـرآن للفـرّاء ١/١٦٧، شـرح ملحـة الإعـراب ص١٩١، الإفصـاح ص٢١٤، كشـف المشـكل ١/٤٨٠، البسـيط ١/٣١٥، المغـني ص١١٨، أوضـح المسـالك ٢/٢٦٠، شـرح الشّـذور ص٤٢، شـرح القطـر ص٣٩٢، شـرح الأشمونيّ ٢/١٧٤ .

ويروى صدر البيت :

« لِعَزَّةَ موحِشًا طَلَلُ ..... » .

وهو لـ "كثيّر" في ديوانه ص٥٠٦ .

وهـذه الرّوايـة في الكتـاب (ط بـولاق) ١/٢٧٦، ومجـالس العلمـاء ص١٣١ و١٣٢، وشرح الأبيـات المشـكلة ص٢٥١، والعضديّـات ص٢٣٠، والخصـائص ٢/٤٩٢، وشرح التّسـهيل ٢/٣٥٥، وأشـار إلى هـذه الرّوايـة الأعلـم في تحصيـل عـين الذّهـب (السابق)، وقال عن هذه الرّواية الأستاذ هارون في حاشية مجـالس العلمـاء ص١٣١ : إنّها الصّواب « لا كما يرويه النّحويّون : لميّة موحشًا »، وقد أوردها صاحب المعجـم المفصّل في شواهد النّحو في معجمه (٢/٧٠٤)، وعنـد ذكـر الشّـاهد قـال : « قولـه : "لميّة موحشًا" ... »، وهو سهوٌ منه .

ويحتمل أن يكون الشّاهد الّذي أورده الشّارح جزءًا من بيتٍ من الوافر، وهو :

لِعَـزَّةَ موحِشًـا طَلَـلٌ قَديـمُ عَفَـاهُ كُـلُّ أسـحمَ مُسْـتَديمُ

وينسب لكثيّر (الخزانة ٣/٢١١)، وهذه الرّواية أو صدرها فقط في : الكتـاب ضمـن شرح السّيرافيّ ج١ ل٦٤٨ب، المفصّل ص٩١، ابن يعيش ٢/٦٤، التّصريح ١/٣٧٥ .

ويروى صدر البيت :

« لميّة موحِشًا طَلَلٌ قَديمُ ..... » .

ويُنسَب لكثيّر في التّبصرة ١/٢٩٩، التّصريح ١/٣٧٥، وهو في الشّعر المنسوب له في ديوانه ص ٥٣٦ .

ووجه الاستشهاد به : مجيء صاحب الحال نكرةً، ومسوغه تأخّره عن الحال .

(١) الكتاب ٢/١١٢، و "بيضًا" حالٌ من "مائة"، وهو نكرةٌ .

(٢) رواه ابن جنّي في الخصائص (٢/٤٩٢) : « له مائةٌ بيضًا »، وجوّز أن يكـون « بيضًا حالاً من الضّمير المعرفة المرفوع في "له" » .

خاتمة

[1]قد تكون الحال غير منتقلةٍ، أي : وصفًا لازمًا نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[2] وقولك : دعوتُ الله سميعًا، وخلقَ الله الزَّرافةَ يديها أطولَ من رجلَيها[3]؛ فـ"الزَّرافة"[4] ـ بفتح الزَّاي، قيل : وضمِّها[5] ـ مفعول "خلق"، و "يديها" بدلٌ منها بدل بعضٍ من كُلٍّ، و"أطولَ" حالٌ من "يديها"، و"من رجليها" متعلِّقٌ بـ"أطول"، والله أعلم[6].



---

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « متعلّق بأطول » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٣٦، وينظر : شرح الشّذور ص٢٢٧، شرح الحلاويّ (رسالة) ٥٨١/٢ .

(٢) سورة فاطر من الآية ٣١، وقبله : ﴿ وَالَّذِى أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ الكِتَـبِ ﴾ .

(٣) حكاه سيبويه في الكتاب ١٥٥/١ .

(٤) ز : "الزرافة" .

(٥) قال ابن هشامٍ في شرح الشّذور (ص٢٢٧ـ٢٢٨) بعد ذكر هذا المثال، ونَصّه على أنَّ الزّرافة بفتح الزّاي : « وقد عاب بعض الجهّال ما جزمت به من فتح الزّاي، وقال : فيها الفتح والضّمّ، فبيّنت له أنّ هذه اللّفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقيّ في كتابه « فيما تغلط فيه العامّة »؛ فقال في باب ما جاء مفتوحًا والعامّة تَضُمُّه ما نصّه : "وهي الزّرافة ـ بفتح الزّاي ـ هذه الدّابّة الّتي جمعت فيها خلق شتّى مأخوذة من قولهم للجمع من النّاس : زَرافة ـ بالفتح ـ وهو الوجه، والعامّة تضمّها" انتهى كلامه، واللّغات الشّاذّة لا تُحصى، وإنّما يُعْمَل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلغتهم » .
والّذي في اللّسان (٣٨/٦ "زرف")، والقاموس المحيط (١٠٧٨/٢ "زرف") أنَّ الوجهين جائزان، وأنّه ورد تشديد الفاء فيهما، إلاّ أنَّ في اللّسان أنّ الفتح والتّخفيف أفصح .
والكتاب الّذي ذكره ابن هشامٍ ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٢٠٧/١٩) بعنوان « تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة »، وهو مطبوعٌ بتحقيق عزّ الدّين التّنوخيّ، وطبعه المجمع العلميّ بدمشق سنة ١٩٣٦م .

(٦) ز : « والله سبحانه وتعالى أعلم » .

التّمييز

أي : هذا بابه، وهو[١]/ في اللُّغة بمعنى فصل الشَّيء عن[٢]غيره[٣]، [٧٥/ب]
قال تعالى : ﴿ وامْتَازُواْ الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾[٤]أي : انفصلوا من المؤمنين[٥]، ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾[٦] أي : ينفصل بعضها من بعض[٧].

والتّفسير والتّبيين[٨]مرادفان له[٩].

٢٠٣- **تَعْرِيفُهُ[١٠]اسْمٌ ذُو انْتِصَابٍ فَسَّرَا[١١] لِنِسْبَةٍ أَوْ ذَاتِ جِنْسٍ قُدِّرَا[١١]**

٢٠٤- **كَـ:انْصَبَّ زَيْدٌ عَرَقًا وَقَدْ عَلاَ قَدْراً وَلَكِنْ أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ[١٢]**

---

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « مرادفان له » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٣٩، وهو نصّ ما في شرح الشّذور ص٢٣٠ بتصرّفٍ يسير .

(٢) ز : "من"، وهو مخالفٌ لشرح الرّمليّ، وشرح الشّذور .

(٣) ينظر : اللّسان ٢٣٨/١٣ (ميز)، وفيه : « من غيره » .

(٤) سورة يس الآية ٥٩ .

(٥) الأكثر التّعبير بـ انفردوا عن » . تنظر كتب التّفسير عند تفسير الآية .

(٦) سورة الملك من الآية ٨ .

(٧) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٠٣/١٨، فتح القدير ٣٧٠/٥ .

(٨) ينظر : المقتضب ٣٢/٣، المفصّل ص٩٣، اللّباب ٢٩٦/١، الارتشاف ١٦٢١/٤، المساعد ٥٤/٢، الهمع ٦٢/٤ .

(٩) ساقطٌ من "ز" .

(١٠) ما سيأتي رسمٌ لا حدٌّ . ينظر : غرر الدّرر ل١٤٨أ .

(١١) ضبط الفعلان في "ز" هكذا : فُسرا، قُدرا ـ بالبناء للمجهول ـ، وفي ط١٠٣ : فَسَّرا، قَدَّرا ـ بالفتح ـ، والصّواب ما أثبت، وسينصّ الشّارح على صحّة الضّبط ص٧٣٠ .

(١٢) هذا المثال نظر فيه النّاظم إلى قول ابن مالكٍ في الألفيّة (ص١٣٣) :

⇦

٢٠٥- وكـ:اشْتَرَيْتُ أَرْبعاً نِعَاجَا[١] أَوِ اشْتَرَيْتُ أَلْفَ رِطْلٍ[٢] سَاجَا[٣]

٢٠٦- أَوْ بِعْتُهُ مِكْيَلَةً[٤] أُرُزَّا[٥] أَوْ قَدْرَ بَاعٍ[٦] أَوْ ذِرَاعٍ[٧] خَزَّا[٨]

٢٠٧- وَوَاجِبُ التَّمْيِيزِ أَنْ يُنكَّرَا وَأَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا مُؤَخَّرَا[٩]

⇦

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً كَـ:أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ

(١) ينظر ما سيأتي في الحاشية (١٣) ص٧٢٦ .

(٢) كسر الرّاء فيه أفصح من الفتح . ينظر : غرر الدّرر ل ١٥٠ب .
والرّطل : مقياسٌ يوزن به ويكال، ومقداره اثنتا عشرة أوقيّةً، والأوقيّة أربعون درهمًا .
ينظر : اللّسان ٢٣٨/٥ (رطل)، القاموس المحيط ١٣٣٠/٢ (رطل) .

(٣) سيأتي تفسيره ص٨٠٦ .

(٤) هي : ما كيل به . اللّسان ٢٠٣/١٢ "كيل"، القاموس المحيط ١٣٩٣/٢ "كال" .

(٥) حبٌّ معروفٌ، وما ذكره النّاظم هو الأصحّ، وفيه لغاتٌ تنظر في : الفوائد المحويّة ص٥٤، (مجلة جامعة أمّ القرى، العدد الثّاني لعام ١٤٠٩هـ)، القاموس المحيط ٦٩٣/١ (أرز) .

(٦) هو قدر مدّ اليدين . القاموس ٩٤٨/٢ (بوع)، وينظر : اللّسان ٥٣٨/١ (بوع) .

(٧) هي من طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى، أنثى، وقد تذكّر . ينظر : اللّسان ٣٤/٥ (ذراع)، القاموس المحيط ٩٦٣/٢ (ذراع) .

(٨) ينظر تفسيره : ص٨٠٦ .

(٩) خالف النّاظم أصله هنا في الأمور التّالية :
١ ـ أنّ تعريف النّاظم شمل نوعي التّمييز المفسّر للنّسبة والمفسّر للذّات بينما اقتصر ابن آجُرُّوم على الأخير، وإن كان تمثيله شاملاً لهما، مما جعل عددًا من الشرّاح يذيّل قول ابن آجُرُّوم (ص٢٥) : « التّمييز هو الاسم المنصوب المفسّر لما انبهم من الذّوات »، بقولهم : « أو من النّسب » . ينظر : شرح الأزهريّ ص٨٩، شرح الرّمليّ ص٢٣٩، شرح الكفراويّ ص١٠٢ .
٢ ـ أنّه استبدل بـ"تَصبّب" قوله :"انْصَبَّ" كما أنّه أتى بأمثلةٍ لم يذكرها ابن آجُرُّوم .
٣ ـ عدم ذكر أكثر أمثلة الأصل، نحو : تفقأ بكرٌ شحمًا، وطاب محمّدٌ نفسًا، واشتريت عشرين غلامًا، وملكت تسعينَ نعجةً، وزيدٌ أكرمُ منك أبًا، وأجمل منك ⇦

اعلم أنَّ التَّمييز هو الاسم المنصوب المفسِّر لما استبهم[١] من الذَّوات، أو من النِّسَبِ[٢]؛ فهو[٣] ضربان[٤]:

مُفَسِّرٌ لمفردٍ - وهو ما رَفَعَ[٥] إبهام[٦] اسمٍ قبله مجمل[٧] الحقيقة[٨]-، ومُفَسِّرٌ لِنِسْبَةٍ[٩]؛ فالثَّاني وهو على قسمين:

محوَّلٌ وغير محوَّلٍ[١٠]؛ فالمحوَّلُ[١١] على ثلاثةِ أقسامٍ: محوّلٍ عن الفاعل،

وجهًا، ولا يخفى أنّ مراد النّاظم من ذلك الاختصار والإيجاز.

(١) ز: "انبهم"، وهو تعبير ابن آجُرُّوم (المتن ص٢٥)، واستعمله في حدّ الحال (ص٢٤)، وهو تعبيرٌ منتقدٌ؛ لأنّ انبهم لم يؤلف في لغة العرب. شرح الرّمليّ ص٢٣٢، وينظر: ص٥٠ من قسم الدّراسة.

(٢) ينظر: شرح الرّمليّ ص٢٣٩. وتنظر حدودٌ أخر للتّمييز في: الفصول الخمسون ص١٨٨، الكافية ص ١٠٧، التّسهيل ص١١٤، أوضح المسالك ٢/٢٩٥، شرح الحدود النّحويّة ص١٧١-١٧٢.

(٣) ما سيأتي إلى قول النّاظم (ص٧٢٧): «وَوَاجِبُ ...» نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٣٩-٢٤١.

(٤) ينظر: شرح القطر ص ٣٩٥.

(٥) ز: "وقع".

(٦) ز: "ايهام".

(٧) في الأصل: "محمل".

(٨) شرح الحلاويّ (رسالة) ٢/٥٨٨.

(٩) شرح القطر ص٣٩٥.

وجعل ابن الحاجب في الكافية (ص١٠٧) مفسّر النّسبة مفسرًا لذاتٍ مقدّرةٍ. وتنظر الحاشية (٥) ص٧٢٣.

وذكر ابن هشام في شرح القطر (ص٣٩٩-٤٠١) أنّ التّمييز قد يقع مؤكّدًا نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (سورة التّوبة من الآية ٣٦).

(١٠) ويُقال: منقولٌ، وغير منقولٍ. ينظر: الارتشاف ٤/١٦٢٣-١٦٢٤.

(١١) كذا في النّسختين، وفي شرح الرّمليّ: «والمحوَّل»، وهو أنسب، لما في كلام الشّارح من تكرار غير جيّدٍ للفاءات.

كَـ:انْصَبَّ زَيْدٌ عَرَقًا[١] وَقَدْ عَلاَ قَدْراً .....

وطابَ محمّدٌ نفسًا[٢]، ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[٣]؛ أي : شيب الرَّأس؛ فـ عَرَقًا تمييزٌ لإبهام نسبة التّصبّب إلى زيدٍ، وقَدْرًا تمييزٌ لإبهام نسبة العلوِّ إلى زيدٍ، و "نفسًا" تمييزٌ لإبهام نسبة الطِّيب[٤] إلى محمّدٍ[٥]، وأصل الكلام تصبَّب عرقُ زيدٍ؛ فحُوِّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه؛ فحصل إبهامٌ في النِّسبة، فجيء بالمضاف الَّذِي كان فاعلاً وجُعِل[٦] تمييزًا، والباعث على ذلك أنَّ ذِكْرَ الشَّيء مُبْهَمًا ثُمَّ ذِكْرَهُ

---

(١) ذهب ابن الطّراوة، والسّهيليّ (الرّوض الأنف ٢٧٣/١) إلى أنّ المنصوب في نحو : تصبّب زيدٌ عرقًا حالٌ . ينظر : الارتشاف ١٦٢٢/٤، ابن الطّراوة النّحويّ ص٢٥٩-٢٦١ .

على أنّ السّهيليّ في نتائج الفكر (ص٣٦٦) لم يذكر في المثال الحاليّة، بل أعربه تمييزًا إذا أريد به المائع الخارج من الجسم لا مصدر عَرَقَ يَعْرَقُ .

(٢) المتن ص٢٥ .

(٣) سورة مريم من الآية ٤، و لم يعدّها محقّق شرح الرّمليّ آيةً، وهو سهوٌ منه .

وإعراب ﴿ شَيْبًا ﴾ في الآية تمييزًا مذهب الجمهور، وقيل : إنّه مصدرٌ؛ لأنّ ﴿ اشْتَعَلَ ﴾ بمعنى شاب، وهو قول الأخفش (المعاني ٤٣٧/٢)، ورجّحه النّحّاس (إعراب القرآن ٣٠١/٢)، وقيل : إنّه مصدرٌ واقعٌ موقع الحال، أي : شائبًا أو ذا شيبٍ . ينظر : البحر المحيط ١٦٤/٦، الدّرّ المصون ٥٦٤/٧-٥٦٥ .

(٤) ويقال : الطّيبة . القاموس المحيط ١٩٤/١ (طاب) .

(٥) يرى ابن الحاجب أنّ قولك : "طاب زيدٌ" لا إبهام في واحدٍ منهما، وإنّما الإبهام نشأ عن نسبة الطّيب إلى أمرٍ يتعلّق بـ"زيدٍ"؛ فاحْتِيجَ إلى تفسير الإبهام؛ فهو تمييزٌ لذاتٍ مقدّرةٍ؛ لأنّ « التّمييز في هذا القسم عن نسبةٍ يُقْصَدُ بها إلى أمرٍ - وهو الذّات المقدّرة - يتعلّق بالمذكور، ثُمَّ يميِّز الأمر بعد ذاك؛ فلولا ذلك لم يكن ثَمَّ ما يحتاج إلى تمييزٍ » . شرح المقدّمة الكافية ٥٢٥/٢ .

(٦) في الأصل : "وجي" سهوٌ أو تحريفٌ .

مفسَّرًا[١] أوقع في النَّفس .

ومحوَّل عن المفعول[٢] نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا[٣] الأَرْضَ عُيُونًا ﴾[٤] أي : عيونَ الأرضِ؛ ففُعِلَ فيه مثل ما تقدَّم[٥].

ومحوّل عن مضافٍ غيرهما، وذلك بعد "أفعل" التَّفضيل المخبر به / [٧٥/ب] عمَّا[٦] هو مغايرٌ للتَّمييز كقولك : زيدٌ أكثرُ علمًا، أصله : علمُ زيدٍ أكثرُ، فإن كان الواقع بعد " أفعل التّفضيل" هو عين[٧] المخْبَر عنه وجب خفضه بالإضافة كقولك : مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ؛ إلاّ إن كان "أفعل" مضافًا على غيره فيُنْصَبُ نحو : زيدٌ أكثرُ النَّاسِ مالاً[٨].

وغير المحوَّلِ، نحو : امتلأ الإناءُ ماءً[٩]، وهو قليلٌ[١٠].

---

(١) ز : "مفصّلا"، وهو مخالفٌ للسّياق .

(٢) إثبات هذا القسم مذهب أكثر المتأخّرين ـ ومنهم ابن عصفور (شرح الجمل ٢٨٢/١ و ٢٨٤)، وابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٢٨٤/٢)، وابن هشامٍ (شرح الشّذور ص٢٣٣، و شرح القطر ص٣٩٩) ـ، وأنكره الشّلوبين (التّوطئة ص٣١٤)، والأبّذيّ، وابن أبي الرّبيع (الملخّص ٣٩٦/١)، وتأوّلوا الآية .

ينظر في ذلك : الارتشاف ١٦٢٣/٤، المساعد ٦٢/٢، التّصريح ٣٩٧/١، الهمع ٦٨/٤، الأبّذيّ النّحويّ ص١١٧-١١٩ .

قال ابن عنقاء في غرر الدّرر (ل١٤٨ب) : « وكأنَّ النّاظم تبعهم كأصله » .

(٣) ز : "وفجرنا" سهوٌ من النّاسخ .

(٤) سورة القمر من الآية ١٢ .

(٥) شرح القطر ص٣٩٩ بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٦) ز : « عن ما » .

(٧) ز : « بعد أفعل التّفضيل المخبر به هو عين » وقوله : « المخبر به » مقحمةٌ هنا، وهي غير واردةٍ في شرح الرّمليّ .

(٨) شرح القطر ص٣٩٩ .

(٩) المثال في الإيضاح العضديّ ٢٢٣/١، وفي الكتاب ٢٠٤/١ : « امتلاتُ ماءً » .

(١٠) نسب معمّر المكّيّ في التّعليقة (ـ رسالة ـ ص ٦٢٠) هذا الحكم لابن هشامٍ في شرح ⇦

والأوّل : وهو تمييز الذّوات له مظانٌّ يقع بعدها[١]:
أحدها : المقادير، وهي[٢] ثلاثة أمورٍ : المساحات كـ: جريبٍ[٣]

⇦

القطر، وليس في الشّرح المحقّق، وقد وجدته بعد بحثٍ في الشّرح المطبوع بهامش حاشية السّجاعيّ على شرح القطر ص٩٢ .

(١) شرح القطر ص ٣٩٥-٣٩٨ بتصرّفٍ .

وقد اقتصر الشّارح تبعًا للرّمليّ على ثلاثٍ من المظانّ، وبقي عليه :

٤ ـ ما دلّ على مغايرةٍ نحو : إنّ لنا إبلاً غيرها، وعليها اقتصر ابن هشامٍ في شرح القطر .

٥ ـ ما دلّ على تعجّب نحو : " لله درُّه فارسًا" ذكره المراديّ في توضيح المقاصد (١٦٨/٢)، والرّمليّ في شرحه (ص٢٤١)، وعقّب عليه بأنّ بعضهم جعله « من مميّز النّسبة »، وجَعْلُ هذا المثال ونحوه من مميّز المفرد ظاهر كلام سيبويه (في الكتاب ١٧٤/٢)، وهو مذهب الزّمخشريّ (المفصّل ص٩٤)، وابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٣٨/٢)، وتبعه المراديّ (توضيح المقاصد ١٦٨/٣ و ١٧٣) .

وممّن جعله من مميّز النّسبة مع ردّه إلى رفع الإبهام عن ذاتٍ مقدّرةٍ ابن الحاجب (الكافية ص١٠٧)، وجعله ابن هشامٍ في أوضح المسالك (٣٠١/٢) من مميّز النّسبة .

والمثال محتملٌ للقولين، قال الرّضيّ في شرح الكافية (٦٤/٢) : إنّ المثال « يكون عن نسبةٍ إن كان الضّمير معلومًا، أو كان "دَرّ" مضافًا إلى ظاهرٍ، وأمّا إن كان "دَرّ" مضافًا إلى ضميرٍ مجهولٍ فالتّمييز عن مفردٍ » .

٦ ـ ما دلّ على مقياسٍ نحو : ملؤه، ومثلها . المفصّل ص٩٤ .

٧ ـ كلّ نوعٍ أُضيف إلى جنسه نحو : خاتم حديدًا، والخفض فيه أكثر . ينظر : شرح المقدّمة الكافية ٥٢٤/٢ .

وانتصاب هذا على التّمييز مذهب المبرّد (المقتضب ٢٧٢/٣)، ومذهب سيبويه أنّه منصوبٌ على الحاليّة (الكتاب ١١٨/٢) . وينظر : شرح التّسهيل ٣٨٢/٢، الارتشاف ١٦٣٢/٤، المساعد ٦٠/٢ .

(٢) ز : "وهو" تحريفٌ .

(٣) الجريب من الأرض : مقدارٌ معلوم الذّراع والمساحة، وهو عشرة أقفزةٍ، وهو أيضًا مكيلةٌ معروفةٌ . اللّسان ٢٢٨/٢ (جرب) .

والقفير « من الأرض : قدر مائةٍ وأربع وأربعين ذراعًا » . اللّسان ٢٢٥/١١ (قفز)، وينظر : القاموس المحيط ١٣٩/١ (جرب)، و ٧١٨ (قفز) .

نخلاً، والكيل كـ: صاعٍ تمرًا، والوزن كـ: مَنوَيْنِ[١] عَسَلاً[٢]، ومنه قول النّاظم :

أَوْ[٣] بعْتُهُ مِكْيَلَةً أَرُزًّا .....

إلى آخر البيت .

الثّاني : العدد نحو قوله تعالى[٤]: ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾[٥]، ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾[٦]، ﴿ فَانْبَجَسَتْ[٧] مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ[٨] عَيْنًا ﴾[٩]، ﴿ وَوَعَدْنَا[١٠] مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ[١١] لَيْلَةً ﴾[١٢].

وكَـ: اشْتَرَيْتُ أَرْبَعًا نِعَاجًا[١٣] أَو اشْتَرَيْتُ أَلْفَ رطْلٍ سَاجَا

---

(١) مفرده "منا"، وهو رطلان . القاموس المحيط ١٦٢٢/٢ (من) .

(٢) المثال في الألفيّة ص٣٣ .

(٣) ز : "و" .

(٤) ساقطٌ من الأصل .

(٥) سورة يوسف من الآية ٤ .

(٦) سورة المائدة من الآية ١٢ .

(٧) ز : ﴿ فانفَجَرتْ ﴾، وهو لفظ الآية ٦٠ من سورة البقرة .

(٨) ز : "عشر" .

(٩) سورة الأعراف من الآية ١٦٠ .

(١٠) كذا في النّسختين، وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب، وقرأ الباقون : وواعدنا، وهي الواردة في شرح الرّمليّ .
ينظر في القراءتين : السّبعة ص١٥٥، معاني القراءات ١٥٠/١، حجّة القراءات ص٩٦، الكشف ١٥٠/١، إتحاف فضلاء البشر ٦١/٢ .

(١١) في الأصل : "ثلثين" .

(١٢) سورة الأعراف من الآية ١٤٢ .

(١٣) قال ابن عنقاء في غرر الدّرر (ل١٥٠ب) : « ... فنعاجًا تمييز لـ"أربع" منصوبٌ به، وهو ضرورةٌ عند البصريّين، والقياس أربعُ نعاجٍ، وقاسه الفرّاء ...، ويجوز إعراب "نعاجًا" بدلاً من أربع، أو عطف بيانٍ على الأصحّ، أو نعتًا بضعفٍ » .

وما أشبه ذلك[١].

الثّالث من مظانّ تمييز[٢] المفرد[٣]: ما[٤] دَلَّ على مماثلةٍ نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾[٥].

وَوَاجِبٌ[٦] التَّمْيِيزِ أَنْ يُنْكَّرَا[٧] .....

[٨]خلافًا للكوفيِّين[٩]، وابن الطَّرواة[١٠]، ولا حُجَّةَ لهم في قوله:

⇦

وينظر في مذهب البصريّين والفرّاء: الكتاب ١٦١/٢-١٦٢، الارتشاف ٤٧٣/٢، المساعد ٧٠/٢.

(١) نحو: مميّز "كم" الاستفهاميّة. ينظر: شرح القطر ص٣٩٧-٣٩٨.

(٢) ز: "التّمييز".

(٣) أعاد ابن هشام في شرح القطر قوله: «من مظانّ ...» مع كونه مفهومًا مِمّا سبق في كلامه؛ لأنّه استطرد في الموضع الثّاني إلى الكلام عن مميّز "كم" الاستفهاميّة فطال الكلام بين الموضعين ممّا استدعى الإعادة، وتبعه الرّمليّ في شرحه (ص٢٤٠-٢٤١)، وتبعه الشّارح مع أنّه حذف ما يتعلّق بمميز "كم" الاستفهاميّة، وكان الأولى أن تحذف هذه العبارة لعدم الدّاعي لإعادتها.

(٤) ز: «المفرد وهو ما»، وقوله: «وهو» غير واردٍ في شرح القطر، ولا في شرح الرّمليّ، والسّياق لا يتطلّبها.

(٥) سورة الكهف من الآية ١٠٩.

(٦) ز: «أو واجب»، وهو مخالفٌ لسرد الأبيات ص٧٢١.

(٧) "ز": "أن يذكر" تحريفٌ.

(٨) ما سيأتي إلى قوله: «كما قال النّاظم» نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٤٢.

(٩) في إجازة مجيء التّمييز معرفةً. ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٧٩/١، المتبع ٣٥٠/١، التّسهيل ص١١٥، شرح الرّضيّ ٧٢/٢، الارتشاف ١٦٣٣/٤، المقاصد الشّافية ١١٤/٢.

(١٠) هو: سليمان بن محمّد بن عبد الله بن الحسين السّبئيّ المالقيّ، أبو الحسين، كان مبرّزًا في علوم اللّسان نحوًا، ولغةً، وأدبًا، وله آراء انفرد بها، من أشهر شيوخه:

⇦

..... وَطِبْتَ النَّفْسَ[1] .....

الأعلم الشّنتمريّ، ومن أشهر تلاميذه : القاضي عياضٌ (ت ٥٤٤هـ)، والسّهيليّ (ت ٥٨١هـ)، من مصنّفاته : الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح (ط)، المقدّمات إلى علم الكتاب، توفّي سنة ٥٢٨هـ .

ينظر في ترجمته : إنباه الرّواة ١١٣/٤، الذّيل والتّكملة ٧٩/٤، إشارة التّعيين ص١٣٥، عقود الجمان ل١١١أ، البلغة ص١٠٨، بغية الوعاة ٦٠٢/١، أبو الحسين بن الطّراوة ص١٩، ابن الطّراوة النّحويّ ص٣١ .

ينظر في رأيه : شرح الجمل ٢٨١/٢، الارتشاف ١٦٣٣/٤، المساعد ٦٦/٢، شفاء العليل ٥٥٩/٢، التّصريح ٣٩٤/١، الهمع ٧٢/٤، أبو الحسين بن الطّراوة ص٩٣، ابن الطّراوة النّحويّ ص١٤٠-١٤٢ .

وتظهر فائدة الخلاف في إعراب « الحسن الوجه » بنصب « الوجه » فعند الجمهور هو مشبّهٌ بالمفعول، وعند الكوفيّين تمييزٌ . ينظر : الفصول الخمسون ص١٩١، المحصول ل٨٦أ .

(١) هذا جزءٌ من عجز بيت من الطّويل، وهو :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرو

وقائله : راشد بن شهاب اليشكريّ في المفضّليّات (ص٣١٠) ـ وفي المقاصد النّحويّة (٥٠٢/١ و ٢٢٥/٣) أنّ اسمه رشيد ـ وكذا ورد في حواشي عددٍ من المصادر ـ، وهو تحريفٌ (ينظر : حواشي المفضّليّات ص٣١٠) ـ، وهو يخاطب قيس بن مسعودٍ الشّيبانيّ وقومه، وهو في هذا البيت يعيّره بفراره عن الأخذ بثأر عمرٍو صديقه .

ووجه الاستشهاد به : دخول "أل" على التّمييز في قوله : « وطبت النّفس »، والكوفيّون وابن الطّراوة يحتجّون به على جواز تعريف التّمييز، والجمهور يحملونه على زيادة "أل" لإقامة الوزن .

وهو من شواهد : شرح التّسهيل ٢٦٠/١ و ٣٨٦/٢، شرح الكافية الشّافية ٣٢٤/١، شرح عمدة الحافظ ١٥٣/١، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٣٩، توضيح المقاصد ٢٦٤/١، أوضح المسالك ١٨٣/١ و ٢٩٥/٢، شرح ابن عقيلٍ ١٧١/١، المساعد ١٩٩/١، شفاء العليل ٢٦٨/١ و ٥٥٨/٢، المقاصد الشّافية ١١٥/٢ ـ بروايةٍ

لإمكان حمل "أل" على الزِّيادة .

ويكون بعد تمام [1-الكلام[2] وبعد تمام-1] الاسم[3]؛ كما في المعدودات والمكِيلاَت والموزُنات، كما قال النَّاظم :

..... وَأَن يَكُونَ مُطْلقـًا[4]مُؤَخَّـرَا[5]

⇦

مختلفةٍ -، شرح الأزهريّ ص٨٩، الهمع ١/٢٧٨ و ٤/٧٢، شرح الأشمونيّ ١/١٨١، شرح الرّمليّ ص٢٤٢ .

(١-١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) الّذي يظهر لي أنّ هذه العبارة غير وافيةٍ بمراد النّاظم من قوله الآتي، وإنّما هي شرحٌ لقول ابن آجُرُّوم في المتن (ص٢٥) : « ولا يكون إلاّ بعد تمام الكلام »، وهي - أيضًا - شرحٌ قاصرٌ لها، والّذي أراه لتكون وافيةً بالمراد أنّه لابدّ من إضافة أسلوب القصر لها بأن يقال : « ولا يكون إلاّ ... » . وتنظر الحاشية (٥) .

(٣) قال الرّضيّ في شرح الكافية (٢/٥٩) : « ومعنى تمام الاسم : أن يكون على حالةٍ لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التّنوين، ونوني التّثنية، والجمع، ومع الإضافة » .

(٤) أي : ذاتًا كان أو نسبةً . غرر الدّرر ل١٥١ب .

(٥) مراد النّاظم نصًّا من هذه الكلمة موافقة الجمهور في أنّ التّمييز لا يتقدّم على عامله متصرّفًا كان أو غير متصرّفٍ خلافًا للكسائيّ، والجرميّ، والمازنيّ، والمبرّد في إجازة تقدّمه على الفعل المتصرّف، وهو اختيار ابن مالكٍ، وصحّحه أبو حيّان .

ينظر : المقتضب ٣/٣٦، الأصول ١/٢٢٣ و٢/٢٢٩، الإيضاح العضديّ ١/٢٢٣، الخصائص ٢/٣٨٤، الإنصاف ٢/٨٢٨-٨٣٨، التّبيين ص٣٩٤-٣٩٨، ابن يعيش ٢/٧٢، شرح الجمل ٢/٢٨٣-٢٨٥، شرح التّسهيل ٢/٣٨٩-٣٩١، شرح الكافية الشّافية ٢/٧٧٦-٧٧٧، شرح الرّضيّ ٢/٧٠-٧٢، الارتشاف ٤/١٦٣٤-١٦٣٥، ائتلاف النّصرة ص٣٨-٣٩، الهمع ٤/٧١ .

تنبيهٌ

النّاصب للتّمييز بعد الأعداد أو المقادير ما يدلُّ[1] على عددٍ أو مقدارٍ[2].

وقول النّاظم : **فَسَّرَا** بالبناء للفاعل، وقوله : **قُدِّرَا** بالبناء للمفعول، وألف **يُنكَّرَا**[3] إطلاقيَّةٌ .



(١) في الأصل : "دلّ"، وهو مخالفٌ لشرح الأزهريّ، والنّصّ منقول عنه كما سيأتي .

(٢) شرح الأزهريّ ص٨٩ .

والمراد : أنّ النّاصب في قولنا : « له عشرون درهمًا » هو عشرون، وكذا رطل، ونحوها من المقادير وما أشبهها، وجاز أن تعمل مع جمودها لأنّها أشبهت اسم الفاعل لطلبها اسمًا بعد تمامها . حاشية أبي النّجا ص٨٩، وينظر : المقتصد ٧٢٤/٢، اللّباب ٢٩٧/١، المساعد ٥٧/٢ .

« وقيل : تشبيهًا بالفعل التّامّ بفاعله » . شرح الرّضيّ ٥٩/٢ .

وأمّا التّمييز المنتصب عن تمام الكلام، وهو تمييز الجملة أو النّسبة، فانتصابه عند الجمهور بالفعل أو ما جرى مجراه، وذهب ابن عصفور (شرح الجمل ٢٨٤/٢) إلى أنّ انتصابه بالجملة المنتصب عن تمامها . وينظر : الارتشاف ١٦٢١/٤، الهمع ٦٩/٤ .

(٣) ز : "منكرا" تحريفٌ .

الاستثناء

أي : هذا بابه، وهو الإخراج بـ"إلاَّ" أو إحدى أخواتها تحقيقـًا[١]أو تقديرًا[٢]، وهو على قسمين :

متَّصلٍ[٣] بأن يكون ما بعد أداة الاستثناء من جنس[٤] ما قبلها، وهو الأصل، ومنفصلٍ ـ ويُقَال له : منقطعٌ[٥] ـ، وهو الّذي يكون من غير

---

(١) في الأصل : "تخفيفًا" تصحيفٌ .

(٢) ذكر هذا الحدّ المراديّ في توضيح المقاصد ٢/٩٩ .

وهذا الحدّ للاستثناء مطلَقًا؛ فالمراد بقوله : « تحقيقًا » المتّصل، وبقوله : « تقديرًا » المنقطع (ينظر : توضيح المقاصد ٢/٩٩)، ويمكن جعله حدًّا للاستثناء المتّصل، وعليه يكون المراد بقوله : « تحقيقًا » أي : إن كان المستثنى مذكورًا، وهو التّامّ، وبقوله : « تقديرًا » إن كان غير مذكورٍ . ينظر : شرح الحدود لابن قاسم ص١٥٨-١٥٩ .

وتنظر حدودٌ أخر للاستثناء ـ مطلقًا أو بنوعيه ـ في : الفصول الخمسون ص١٨٩، الكافية ص١٠٩، المقرّب ١/١٦٦، التّسهيل ص١٠١، شرح الحدود النّحويّة ص١٧٣ .

وفي كيفيّة إخراج المستثنى من المستثنى منه أقوالٌ تنظر في : شرح المقدّمة الكافية ٢/٥٣٢-٥٣٦، شرح الرّضيّ ٢/٧٦-٧٩ .

وقد عاب أبو حيّان في التّذييل والتّكميل (ج٣/٣ ل١٤ب) ذكر الإخراج في الحدّ؛ لأنّ المستثنى لم يدخل تحت الاسم الأوّل، ولا تحت حكمه فيُوصَفَ بالإخراج؛ إذ لو كان كذلك ما صحّ إخراجه البتّة، « وإصلاح ذلك أن يقال : المستثنى هو المنسوب إليه بعد الأداة مخالفة المنسوب إليه قبلها »، وذكر نحوًا من هذا الحدّ في الارتشاف ٣/١٤٩٧ .

(٣) أوّل من استخدم هذا المصطلح الفرّاء في معاني القرآن ٣/٢٥٩ .

وقد أُطْلِقَ عليه الاستثناء الصّحيح، والاستثناء المطلق، إلاّ أنّ الّذي شاع هو المتّصل . ينظر : الاستثناء في التّراث النّحويّ والبلاغيّ ص٣١-٣٤ .

(٤) ينظر ما سيأتي في الحاشية (١) ص٧٣٢ .

(٥) التّعبير بـ"المنقطع" هو المشهور، وهو من اصطلاحات الفرّاء في المعاني ٣/٢٥٩، والتّعبير بالمنفصل متأخّرٌ عنه . ينظر : الاستثناء في التّراث ص ٣٥-٣٨ .

⇦

[٧٦] الجنس[١] / .

٢٠٨- أَخْرِجْ[٢] بِهِ مِنَ الْكَلاَمِ مَا خَرَجْ ... مِنْ حُكْمِهِ وَكَانَ فِي اللَّفْظِ انْدَرَجْ[٣]

٢٠٩- وَلَفْظُ الاِسْتِثْنا الَّذِي لَهُ حَوَى[٤] ... إِلاَّ وَغَيْرًا وَسِوَى سُوًى[٥] سَوا[٦]

٢١٠- خَلاَ عَدَا حَاشَا فَمَعْ "إِلاَّ" انْصِبِ[٧] ... مَا أَخْرَجَتْ مِنْ ذِي تَمَامٍ مُوجَبِ

٢١١- كَـ:قَامَ كُلُّ الْقَومِ إِلاَّ وَاحِدَا ... وَقَدْ رَأَيْتُ الْقَومَ إِلاَّ خَالِدَا[٨]

⇦

وممّن استعمل المصطلحين معًا ابن مالكٍ في الكافية الشافية (ينظر : شرحها ٢/٧٠٠)، والمالقيّ (رصف المباني ص٨٥) .

(١) شرح الرّمليّ ص٢٤٤ .

وقوله : « من جنس »، و « غير الجنس » جريٌ على الغالب، والأولى أن يُقال في الأوّل : بعض المستثنى منه، وفي الثّاني : وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه؛ لأنَّ المستثنى قد يكون بعض ما هو من جنسه وهو منقطعٌ غير متّصلٍ نحو قوله تعالى : ﴿ لاَ يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلاَّ الْمَوْتَةَ الأُولَى ﴾ (سورة الدّخان من الآية ٥٦)، وقولك : قام بنوكَ إلاّ ابنُ زيدٍ، وقد يكون بعد ما هو من غير جنسه وهو متّصلٌ نحو : رأيت زيدًا إلاّ وجهه، قال أبو حيّان : والصّحيح أن يقال : الاستثناء المنقطع هو ألاّ يكون المستثنى بعض المستثنى منه، أو يكون بعضه إلاّ أنّ معنى العامل غير متوجّهٍ عليه .

ينظر : شرح المقدّمة الكافية ٢/٥٣٤، شرح الكافية الشّافية ٢/٧٠١، الاستغناء ص٣٨٢-٣٨٣، شرح الرّضيّ ٢/٧٦، التّذييل والتّكميل ج٣/٣ ل١٥ أ - ب، الارتشاف ٣/١٥٠٠، شرح الحدود النّحويّة ص١٧٥ .

(٢) ز : "إخرج"، وأعادها في كلمة التّعقيبة في آخر الصّفحة، وكسر الهمزة خطأٌ .

(٣) هذا من زيادات النّاظم؛ فلم يتعرّض ابن آجُرُّوم لهذا الحكم . ينظر : المتن ص٢٥ .

(٤) ط١٠٤ : « الّذي قد حوى »، وعليه ينكسر الوزن .

(٥) في الأصل : « وسوًا سوًى »، وفي "ز" : « وسوى سوًا »، والتّصويب من ط١٠٤ .

(٦) الأصل أن يقول : « سواء »، والقصر ضرورةٌ . ينظر : غرر الدّرر ١٥٢أ .

(٧) ز : "انصِبْ"، والضّبط عن ط١٠٤ .

(٨) ليست هذه الأمثلة أمثلة ابن آجُرُّوم . ينظر : المتن ص٢٥ .

٢١٢- وَإِن يَكُنْ مِنْ ذِي تَمَامٍ انْتَفَى[١] فَأَبْدِلَنْ وَالنَّصْبُ فِيهِ ضُعِّفَا[٢]

٢١٣- هَذَا إِذَا اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ جِنْسِهِ وَمَا سِوَاهُ حُكْمُهُ بِعَكْسِهِ[٣]

٢١٤- كَـ:لَنْ يَقُومَ الْقَومُ إِلاَّ جَعْفَرُ وَالنَّصْبُ فِي إِلاَّ بِعِيراً[٤] أَكْثَرُ

٢١٥- وَإِن يَكُنْ مِنْ نَاقِصٍ فَإِلاَّ قَدْ أُلْغِيَتْ وَالْعَامِلُ اسْتَقَلاَّ

٢١٦- كَـ:لَمْ يَقُمْ إِلاَّ أَبُوكَ أَوَّلاَ وَلاَ أَرَى[٥] إِلاَّ أَخَاكَ مُقْبِلاَ[٦]

٢١٧- وَخَفْضُ مُسْتَثْنًى عَلَى الإِطْلاَقِ يَجُوزُ بَعْدَ السَّبْعَةِ الْبَواقِي[٧]

٢١٨- وَالنَّصْبُ أَيْضًا جَائِزٌ لِمَنْ يَشَا بِمَا خَلاَ وَمَا عَدَا وَمَا حَشَا[٧]

أَخْرِجْ بِهِ أي : الاستثناء .

..... مِنَ الْكَلاَمِ مَا خَرَجْ مِنْ حُكْمِهِ وَكَانَ فِي اللَّفْظِ انْدَرَجْ

وَلَفْظُ الإِسْتِثْنَا الَّذِي لَهُ حَوَى .....

أي: [٨]أدواته ثمانيةٌ؛ وهي إِلاَّ وهي حرفٌ باتِّفاقٍ، وغَيْر وسِوَى

(١) ز : "انتفا" .

(٢) لم يصف ابن آجُرُّوم النّصب بالضّعف (ينظر : المتن ص ٢٥)، وسيأتي كلام الشّارح في هذه المسألة ص٧٣٧، وفيه : أنّه « عربيٌّ جيّدٌ » .

(٣) هذا من زيادات النّاظم؛ فلم يتعرّض ابن آجُرُّوم لهذا الحكم . ينظر : المتن ص ٢٥ .

(٤) ز : « إلاّ بعيرٍ »، وهو خطأٌ .

(٥) ز : "أرا"، وفي الأصل : "أري" بالياء .

(٦) ليست هذه الأمثلة أمثلة ابن آجُرُّوم، ولم يمثّل النّاظم لحالة الجرّ، وقد مَثّل لها ابن آجُرُّوم بقوله : « ما مررتُ إلاّ بزيدٍ » . ينظر : المتن ص٢٦ .

(٧) خالف النّاظم أصله في هذين البيتين؛ فإنّ ابن آجُرُّوم يقول (المتن ص٢٦) : « والمستثنى بـ"غير" وسوىً وسُوىً وسواء مجرورٌ لا غير، والمستثنى بـ"خلا وعدا وحاشا" يجوز نصبه وجرّه نحو ... »، وينظر ما سيأتي في الحاشية (٢) ص٧٤٣ .

(٨) ما سيأتي من الشّرح في هذا الباب حتّى قوله (ص٧٤٤) : « وحاشا زيدًا بالنّصب »

كـ: رِضا[١]، **وسُوَى** كـ: هُدَى[٢]، **وسَوَاء** [كـ:سَماء][٣] على الأفصح[٤]، وهذه الأربعة[٥] أسماءٌ .

وخَلاَ، وعَدَا، وحَاشَا ـ وفيها ثلاث لغاتٍ[٦]: أحدها : إثبات ألفيها[٧]، الثَّانية : إثبات ألفها[٨] الأولى وإسقاط الثَّانية[٩]، الثَّالثة :

⇦

نقلٌ عن شرح الرّمليّ (ص٢٤٤-٢٤٨)، باستثناء ربط الشّرح بالأبيات، وإيرادها، وقوله : « تنبيهٌ » .

(١) في النّسختين : "كرضي" .

(٢) في النّسختين : "كهدي" .

(٣) زيادةٌ يتّضح بها المقصود، وهي واردةٌ في شرح الرّمليّ .

(٤) أوضح المسالك ٢/٢٢١ بلا نصّ على الأفصحيّة، وفيه زيادة وهي : « وسواء كبناء وهي أغربها »، وينظر : التّصريح ٢/٥٤٤-٥٤٥ "بحيري"، وتنظر المصادر المثبتة في الحاشية (٣) ص٧٤٢ .

(٥) وهي : "غير"، و"سوى" بلغاتها الثّلاث الّتي ذكر .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشّافية ٢/٧٢٤، رصف المباني ص١٧٩، أوضح المسالك ٢/٢٢٠ .

وقيل : فيها لغةٌ رابعةٌ، وهي "حشى" بالألف المقصورة (ينظر : الاستثناء في التّراث ص٦٥)، قلت : ولا أظنّه إلا اختلاف رسمٍ فقط .

وذكر المراديّ في توضيح المقاصد (٢/١٢٠) أنّ ظاهر كلام ابن مالكٍ في الألفيّة (ص٣١) أنَّ "حاش" و"حشا" لغتان في "حاشا" الاستثنائيّة، وظاهر كلامه في التّسهيل (ص١٠٥-١٠٦) أنّهما في "حاشا" التّنزيهيّة، قال الأشمونيّ في شرح الألفيّة (٢/١٦٦) : « وهو الأقرب » .

(٧) في الأصل : "الياء"، وفي شرح الرّمليّ (ص٢٤٤) : "ألفها" تحريفٌ .

(٨) في الأصل : "الياء" تحريفٌ، والكلمة ساقطةٌ من "ز" وشرح الرّمليّ .

(٩) أي : "حاش"، ولم يُحْفَظ الاستثناء بها في هذه اللّغة، وإنّما هي تنزيهيّةٌ .

ينظر : الارتشاف ٣/١٥٣٦، الجنى ص٥٦٧ .

عكس هذه ـ، وهذه الثّلاثة تُستَعْمَلُ تارةً أفعالاً، وتارةً حروفًا[١].

ولَمَّا ذكر أدوات الاستثناء[٢] بدأ بحكم "إلاّ" لأنّها أمُّ الباب إذ كلُّ الأدوات سواها تُقَدَّر بها[٣]، فقال :

..... فَمَعْ "إلاَّ" انْصِبِ مَا أَخْرَجَتْ .....

أي : إلاَّ / مِنْ ذِي تَمَامٍ مُوجَبِ، والمعنى أنّ المستثنى بـ"إلاّ" يُنْصَبُ بها[٤] وجوبًا على الاستثناء إذا كان الكلام قبلها تامًّا ـ بأن ذُكِرَ فيه [٧٦/ب]

---

(١) ينظر : شرح التّسهيل ٢/٣٠٦ .
ومذهب سيبويه فعليّة "عدا"، وحرفيّة "حاشا" (الكتاب ٣/٣٠٩ و ٣٤٨-٣٤٩)، ومذهب بعض البصريّين، ومنهم المبرّد (في المقتضب ٤/٣٩١) أنّ "حاشا" يكون حرفًا ويكون فعلاً، ومذهب الكوفيّين فعليّة حاشا .
ينظر : الإنصاف ١/٢٧٨-٢٨٧، التّبيين ص٤١٠-٤١٥، ابن يعيش ٨/٨٤، الارتشاف ٣/١٥٣٢-١٥٣٤، الجنى ٥٦١-٥٦٤، المغني ص١٦٥، الاستثناء في التّراث ص٦٥-٧٦ و٨٣-٩١ .

(٢) يلحظ أنّ النّاظم ترك من أدوات الاستثناء "ليس" و "لا يكون"، وهو في هذا متابعٌ لأصله، والشّارح في عدم استدراكها فيما يأتي متابعٌ للرّمليّ .
وأدوات الاستثناء وفاقًا وخلافًا إحدى وعشرون أداةً . ينظر : غرر الدّرر ل١٥٧ب وما بعدها .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/٣٠٩، ابن يعيش ٢/٨٣، الاستغناء ص١١٥، منهج السّالك لأبي حيّان ص١٥٩ .

(٤) في ناصب المستثنى بعد "إلاّ" أقوال ثمانيةٌ مشهورةٌ، وهي :
١ ـ ما ذكره الشّارح من أنّ النّاصب هو "إلاّ"، وسيأتي مزيد بيانٍ له .
٢ ـ أنّه ما قبل "إلاّ" من فعلٍ أو شبهه بوساطة "إلاّ" .
٣ ـ أنّه ما قبل "إلاّ" من فعلٍ أو شبهه بغير وساطة "إلاّ" .
٤ ـ أنّه بـ"أن" مقدّرة بعد "إلاّ" .
٥ ـ أنّه بـ"استثني" مضمرًا، و"إلاّ" بدلٌ من الفعل .
٦ ـ أنّ ناصبه مخالفة الأوّل .

⇦

المستثنى منه ـ **مُوجَبًا** ـ بفتح الجيم ـ بأن لا يسبقه نفيٌ ولا شبهه سواءٌ أكان الاستثناء متّصلاً

كَـ: قَامَ كُـلُّ[1] القَوم إلاَّ وَاحِدَا وَقَـدْ رَأَيْـتُ الْقَـومَ إلاَّ خَـالِدَا

أم منفصلاً[2] كقولك : قامَ القومُ إلاَّ حمارًا .

وإن كان الكلام قبل "إلاّ" منفيًّا ـ بأن تقدَّم[3] عليه نفيٌ ـ تامًّا ـ بأن ذُكِرَ فيه المستثنى منه ـ جاز في المستثنى ـ إن كان متّصلاً ـ البدل[4]

⇦

٧ ـ أنّه تمام الكلام، كما انتصب "درهمًا" بعد "عشرين" .

٨ ـ أنّه بـ"إن" مخفّفة، رُكّبت "إلاّ" منها، ومن لا .

ينظر في هذه المذاهب وتحقيق نسبتها، والاحتجاج لها : الإنصاف ١/٢٦٠-٢٦٥، التّبيين ص٣٩٩-٤٠٢، ابن يعيش ٢/٧٦-٧٧، شرح الجمل ٢/٢٥٢-٢٥٤، شرح التّسهيل ٢/٢٧١-٢٧٩، الاستغناء ص١٤٤ـ١٤٧، شرح الرّضيّ ٢/٨٠-٨٢، منهج السّالك لأبي حيّان ص١٦٠، الارتشاف ٣/١٥٠٥-١٥٠٦، المقاصد الشّافية ١/٣٤٩، التّصريح ٢/٥٤٩-٥٥٠ "بحيري"، الهمع ٣/٢٥٢-٢٥٣، الاستثناء في التّراث ص٢٥١-٢٦٦ .

قال أبو حيّان في الارتشاف بعد ذكر الأقوال : « ومثل هذا الخلاف لا يُجْدي كبير فائدةٍ، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنّما الخلاف الّذي يُجْدِي فيما أدّى إلى حكمٍ لفظيٍّ، أو معنًى كلاميٍّ » .

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) ز : "منقطعًا"، وهو مخالفٌ لشرح الرّمليّ .

(٣) ز : "بأن يتقدّم"، وهو مخالفٌ لشرح الرّمليّ .

(٤) هذا مذهب البصريّين (ينظر : الكتاب ٢/٣١١، المقتضب ٤/٣٩٠)، وذهب الكوفيّون إلى إعرابه عطفًا؛ لأنّ "إلاّ" عاطفة عندهم في هذا الباب (ينظر : الأصول ١/٣٠٣، ابن يعيش ٢/٨٢، شرح التّسهيل ٢/٢٨٢، شرح الرّضيّ ٢/٩٦، الارتشاف ٣/١٥٠٧، المغني ص٩٨)، ومال إليه ابن مالكٍ في شرح التّسهيل، وأبو حيّان في النّكت الحسان (ص١٠٦) .

⇦

من المستثنى منه بدل بعضٍ من كلٍّ [١] سواءٌ أكان المستثنى [٢] منه مرفوعًا أم منصوبًا أم مخفوضًا، وهذا أجود، والنّصب بـ"إلاّ" على الاستثناء، وهو عربيٌّ جيِّدٌ [٣]، نحو : "ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدٌ" بالرّفع على البدل من "أحدٌ"، وإلاّ زيدًا بالنّصب بـ"إلاّ" على الاستثناء، وقوله تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾ [٤] بالرَّفع [٥] على البدل من الواو في ﴿ فَعَلُوهُ ﴾، وبالنّصب [٥] على الاستثناء [٦]، وقولك : رأيتُ القومَ إلاّ زيدًا، بالنّصب لا غير سواءٌ أجعلته بدلاً من المنصوب أم منصوبًا بـ"إلاّ" على الاستثناء، ويظهر أثر ذلك في النّاصب له ما هو ؟، وفي تقدير الضّمير [٧]؛ فعلى تقدير أن يكون بدلاً فالنّاصب له "رَأَيْتُ" مقدَّرًا بناءً على أنَّ البدل على نيّة تكرار

وفي ائتلاف النّصرة (ص٧١) أنّ مذهب الكوفيّين إعرابه عطف بيان، وأنّ مذهب بعضهم أنّه معطوف بـ"إلاّ"، وجعل "إلاّ" حرف عطف قال الزّبيديّ : « وهو ضعيفٌ لا تعريج عليه » . قلت : وما نقله عنهم من كونه عطف بيان مخالفٌ لما نصّ عليه أبو حيّان، وما هو مفهوم من كلام من نقلٌ مذهبهم، و لم يعلّق عليه محقّقه .

(١) ينظر : شرح الرّضيّ ٢/٩٧، المغني ص٩٨ .
وقيل : هو بدل كلٍّ من كلٍّ . ينظر : المساعد ١/٥٦٠ .

(٢) في النّسختين : "المنفي" تحريفٌ، والتّصويب من شرح الرّمليّ .

(٣) شرح القطر ص٤٠٦ بتصرّفٍ، وينظر : الكتاب ٢/٣١٩ .

(٤) سورة النّساء من الآية ٦٦، وفي "ز" : « ﴿ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ »، وليس في شرح الرّمليّ .

(٥) قرأ بالرّفع الجمهور غير ابن عامرٍ فإنّه قرأ بالنّصب . ينظر : السّبعة ص٢٣٥، البحر المحيط ٣/٢٩٨، إتحاف فضلاء البشر ١/٥١٥ .

(٦) شرح القطر ص٤٠٦ بتصرّفٍ، وجوّز الزّمخشريّ (الكشّاف ١/٥٣٩) إعراب قليلاً صفةً لمصدرٍ محذوفٍ تقديره : إلاّ فعلاً قليلاً، وضعّفه أبو حيّان في البحر المحيط ٣/٢٩٨، وينظر : الدّرّ المصون ٤/٢٢ .

(٧) ينظر : شرح الأزهريّ ص٩٠، وفيه : « وعدمه » .

العامل، وهو الصَّحيح[١]، ويجب تقدير الضَّمير[٢]، أي : إلاَّ زيدًا منهم، وعلى تقدير أن يكون منصوبًا على الاستثناء يكون النَّاصب له "إلاَّ" على ما صحَّحه ابن مالكٍ[٣]، ونسبه[٤] إلى سيبويه[٥]، والْمُبَرِّد[٦]،

---

(١) هذا مذهب الأخفش، والرّمّانيّ، وأبي عليٍّ (ابن يعيش ٣/٧٦)، والزّمخشريّ (المفصّل ص١٥٧)، وأكثر المتأخّرين (شرح الرّضيّ ٢/٢٧٩)، وأكثر النّحاة (الارتشاف ٤/١٩٦) .

وقيل : العامل فيه هو العامل في المبدَل منه، وهو مذهب سيبويه (الكتاب ١/١٥٠ و٢/٣٣١)، والمبرّد (المقتضب ٤/٢٩٥)، وابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٣/٣٣٠)، وغيرهم . (ينظر : ابن يعيش، شرح الرّضيّ ٢/٢٨٠، التّصريح ٣/٤٦٢، منحة الألباب ـ رسالة ـ ٢/٩٥) .

وقيل : العامل هو الأوّل بحكم العوضيّة عن العامل الثّاني . (الارتشاف)، ونُسِب نحوٌ منه لابن عصفور (التّصريح)، وينظر : المقرّب ١/٢٤٢ .

(٢) وجب تقدير الضّمير لأنّه بدل بعضٍ من كلٍّ، ولا بدّ فيه ـ على مذهب الجمهور ـ من ضميرٍ يعود على المبدل منه . ينظر : شرح الأزهريّ ص٩٠، وينظر : ما سبق ص٦٤٩ مع الحاشية (٨) .

(٣) في التّسهيل ص١٠١، وشرحه ٢/٢٧١-٢٧٧ .

(٤) شرح التّسهيل ٢/٢٧١-٢٧٣ .

(٥) نصوص سيبويه أوردها ابن مالكٍ، وحملها على أنّ العامل هو "إلاّ" ونُوزِعَ في ذلك، وظاهر كلام سيبويه أنّ النّاصب هو تمام الكلام . ينظر : الكتاب ٢/٣١٠ و ٣١٩ و٣٣٠، التّذييل والتّكميل ج٣/٣ ل٢٠أ-٢٢أ، الاستثناء في التّراث ص٢٥٢-٢٥٣ .

وقد تباينت الأقوال في مذهب سيبويه فقد نُسِبَ له أكثرُ من مذهبٍ . تنظر : المصادر المثبتة في الحاشية (٤) ص٧٣٥ .

(٦) هو : محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ البصريّ، أبو العبّاس، أحد الأئمّة المشهورين، من أبرز تلاميذه : الزّجّاج، وابن السّرّاج، ومن مصنّفاته : المقتضب (ط)، الفاضل (ط)، توفّي سنة ٢٨٥هـ .

ينظر في ترجمته : أخبار النّحويّين البصريّين ص١٠٤، طبقات النّحويّين ص١٠٨، تاريخ العلماء النّحويّين ص٥٣، تاريخ بغداد ٣/٣٨٠، نزهة الألبّاء ص٢١٧، إنباه

والجرجانيّ[(١)]، ولا يحتاج إلى تقدير ضميرٍ، وقولك : "ما مررتُ بالقومِ إلاّ زيدٍ" بالجرِّ على البدل، و"إلاّ زيدًا" على الاستثناء .

وأمَّا إذا كان الاستثناء منقطعًا؛ فإن لم يُمكن فيه تَسَلُّط العامل على المستثنى وجب النَّصب اتِّفاقًا نحو : ما زادَ هذا المالُ إلاّ ما نَقَصَ/، وما [٧٧/أ] نفع إلاّ ما ضَرَّ[(٢)]، إذ لا يُقال : زادَ النَّقْصُ، ونَفَعَ الضَّرُّ[(٣)].

الرّواة ٢٤١/٣، إشارة التّعيين ص٣٤٢، بغية الوعاة ٢٦٩/١، مقدّمة المقتضب .

وفي ناصب المستثنى بعد إلاّ يقول المبرّد في المقتضب (٣٩٠/٤) : « فلمّا قلت : إلاّ زيدًا كانت "إلاّ" بدلاً من قولك : أعني زيدًا، وأستثني في من جاءني زيدًا، فكانت بدلاً من الفعل »؛ ففهم ابن مالكٍ أنّ مذهبه أنّ النّاصب هو "إلاّ"، وهو ما أكّده ابن عقيلٍ (المساعد ٥٥٧/١)، بينما ذكر السّيرافيّ في شرح الكتاب (ج٢ ل١٠٣ب) أنّ مذهب المبرّد أنّ المنصوب في الاستثناء ينصب بتقدير أستثني، وأنّ "إلاّ" نائبةٌ عن "أستثني"، ونحوه في : سرّ الصّناعة (١٢٩/١)، وهو ما أكّده محقّق المقتضب في حواشي المقتضب ٣٩٠/٤-٣٩١ .

وقد نُسب للمبرّد غير ما تقدّم . تنظر : المصادر المتقدّمة في الحاشية (٤) ص٧٣٥، والمؤاخذات النّحويّة ص٢٣٢-٢٣٣ .

(١) هو : عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ النّحويّ، أبو بكرٍ، إمامٌ في العربيّة والبلاغة، تتلمذ على محمّد بن عبد الوارث ابن أخت أبي عليّ الفارسيّ، من مؤلّفاته : المقتصد في شرح الإيضاح (ط)، أسرار البلاغة (ط)، دلائل الإعجاز (ط)، الجمل (ط)، توفّي سنة ٤٧١هـ .

ينظر في ترجمته : نزهة الألبّاء ص٣٦٣، إنباه الرّواة ١٨٨/٢، إشارة التّعيين ص١٨٨، بغية الوعاة ١٠٦/٢ .

وقد ذكر الجرجانيّ رأيه هذا في كتابه الجمل (ص٧٧ و ٧٨)، إلاّ أنّه في المقتصد (٦٩٩/٢) ذكر أنّ ناصب المستثنى هو « الفعل الّذي قبله بوساطة إلاّ » موافقةً للفارسيّ في الإيضاح .

(٢) الكتاب ٣٢٦/٢ عن أبي الخطّاب بدون قوله : « هذا المال » .

(٣) أوضح المسالك ٢٢٩/٢ بتصرّفٍ، وينظر : ابن يعيش ٨١/٢، الارتشاف ١٥١١/٣ .

وإن أمكن تسليطه فأهل الحجاز يوجبون النَّصب يقولون : "ما فيها أحدٌ إلاّ حمارًا"، وبلغتهم جاء التّنزيل، (١-قال تعالى-١): ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾[٢]أجمعت السَّبعة على النَّصب[٣]، وبنو[٤] تميمٍ يجيزون البدل، ويختارون النَّصب[٥].

وإذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقًا، متَّصلاً كان أو منفصلاً[٦]، هذا تقدير قول النَّاظم :

وَإِن يَكُنْ مِنْ ذِي تَمَامٍ انْتَفَى[٧] .....

إلى قوله : **أَكْثَرُ** ملخَّصًا، وأمَّا قوله :

وَإِن يَكُنْ مِنْ نَاقِصٍ ....

(١-١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) سورة النّساء من الآية ١٥٧ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٢/٢٢٩، المغني ص٧١٦ .

(٤) ز : "بنوا" .

(٥) أوضح المسالك ٢/٢٢٩-٢٣٠، وشرح القطر ص٤٠٧-٤٠٨ - ما عدا قوله : « أجمعت السّبعة على النّصب » -، وينظر : الكتاب ٢/٣١٩، المقتضب ٤/٤١٢-٤١٣، شرح التّسهيل ٢/٢٨٦، الارتشاف ٣/١٥١١ .

(٦) شرح القطر ص٤٠٨ بتصرّفٍ، وفيه : « وإنّما امتنع الإتباع في ذلك؛ لأنّ التّابع لا يتقدّم على المتبوع » .
وبعض العرب يجيز غير النّصب في المسبوق بنفيٍ، حكي يونس : « مالي إلاّ أبوك أحدٌ »، ونُسب القول بوجوب النّصب للبصريّين، وتجويز غيره للكوفيّين والبغداديّين، وخُرِّج على البدل .
ينظر : الكتاب ٢/٣٣٥-٣٣٧، الارتشاف ٣/١٥١٦، أوضح المسالك ٢/٢٣٢، التّصريح ٢/٥٦٤-٥٦٥ "بحيري" .

(٧) في الأصل : "انتفا"، وفي "ز" : "انتفي" بالياء .

إلى آخر[١] البيتين، فأشار به إلى أنَّ الكلام إذا كان ناقصًا بأن لم يُذْكر فيه المستثنى منه، وتقدَّم عليه نفيٌ أو شبهه كان المستثنى على حسب العوامل المقتضية له من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ، وأُلْغِي عمل إلاَّ، فإن كان ما قبل "إلاَّ" يطلب فاعلاً رفعت المستثنى على الفاعليَّة نحو : ما قامَ إلاّ زيدٌ، وما خرجَ إلاّ عمرٌو، وإن كان ما قبل "إلاّ" يطلب مفعولاً نَصبت[٢] المستثنى على المفعوليَّة نحو : ما ضربتُ إلاَّ زيدًا، وما أكرمتُ إلاّ عمرًا[٣]، وإن كان ما قبل إلاَّ يطلب جارًّا ومجرورًا يتعلّق به خفضت المستثنى[٤] بحرف جرٍّ نحو : ما مررت إلاّ بزيدٍ، وما ذهبتُ إلاّ بعمرٍو، ويُسَمَّى الاستثناء حينئذٍ[٥] مُفَرَّغًا؛ لأنَّ ما قبل إلاّ تَفَرَّغَ للعمل[٦] فيما بعدها، والاستثناء في ذلك كلِّه من اسمٍ عامٍّ محذوفٍ، فتقدير "ما قامَ إلاّ زيدٌ" : ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدٌ، وكذلك الباقي[٧].

ثُمَّ مثَّل النَّاظم لبعض ما ذَكَرَ بقوله :

كَـ: لَـمْ يَقُـمْ إلاَّ أَبُـوكَ[٨] أَوَّلاَ وَلاَ أَرى[٩] إلاَّ أَخَـاكَ مُقْبِـلا

---

(١) ز : "الخ" .

(٢) في النّسختين : "نصب"، والمثبت من شرح الرّمليّ أنسب للسّياق .

(٣) في الأصل : "عمروا" .

(٤) في النّسختين : « خفضت المستثنى منه »، وقوله : « منه » خطأٌ؛ لأنّ الكلام عن النّاقص، وهو ما لم يُذْكر فيه المستثنى منه، كما أنّ الحكم متعلّقٌ بالمستثنى لا بالمستثنى منه .

(٥) ساقطٌ من "ز" .

(٦) ز : "العمل" .

(٧) شرح القطر ص٤١٠ بتصرّفٍ بالزّيادة .

(٨) في الأصل : "أخوك" .

(٩) في النّسختين : "أري" بالياء .

وقوله :

وَخَفْضُ مُسْتَثْنًى عَلَى الإِطْلاَقِ يَجُوزُ بَعْدَ السَّبْعَةِ الْبَواقِي

أشار به إلى أنّ المستثنى بـ"غَيْر"، و "سِوَى"[١] ـ بكسر السِّين ـ، و"سُوى"[١] ـ بضمّها، مع القصر فيهما ـ، و"سَوَاء"[٢] ـ بالمدّ/، وفتح السِّين أفصح من كسرها[٣] ـ مجرورٌ بإضافة "غيرٍ" و"سِوى"، و"سُوى"، و"سَواء" إليه[٤-٤] . [٧٧/ب]

تنبيهٌ

تُعرَب "غير"، و"سِوى"، و"سُوى"، و"سَواء"[٤-٤] بما يستحقّه الاسم الواقع بعد "إلاَّ" في ذلك الكلام من وجوب النَّصب بعد الكلام التَّام الموجَب، ومن جواز الاتباع والنَّصب بعد التَّام المنفيِّ وشبهه، ومن وجوب النَّصب في المنقطع الممكن فيه ذلك عند الحجازِّيين، وجواز النَّصب والاتباع عند بني تميمٍ، ومن الإجراء[٥] على حسب العوامل في النَّاقص المنفيِّ وشبهه[٦] .

---

(١) في النّسختين : "سوا"، وفي الموضع الثّاني في "ز" : "سوًا" .

(٢) في الأصل : "سوءآ"، وفي "ز" : "سوا" .

(٣) في النّسختين : « من ضمهما »، وهو خطأٌ، والتّصويب من شرح الرّمليّ ص٢٤٧ .
وينظر : التّسهيل ص١٠٧، الارتشاف ١٥٤٦/٣، توضيح المقاصد ١٠٧/٢ .

(٤-٤) ساقطٌ من الأصل نتيجة انتقال نظرٍ .

(٥) ز : "الإجزا" .

(٦) إعراب "سوى" هذا الإعراب مذهب ابن مالكٍ (الألفيّة ص٣٠، وشرح التّسهيل ٣١٤/٢-٣١٥، و شرح الكافية الشّافية ٧١٦/٢)، ونُسِبَ للزّجّاجيّ (الارتشاف ١٥٤٦/٣)، وقد نصّ في الجمل (ص٦١) على أنّها اسمٌ لا ظرفٌ .
والبصريّون والجمهور على أنّ "سوى" ملازمة النّصب على الظّرفيّة، ومذهب ⇦

وأمّا المستثنى بـ"خَلاَ"، و"عَدَا"، و"حَاشَا" يجوز[1] نصبه كما قال[2] :

الكوفيّين أنّها ترد اسمًا وظرفًا، وذهب الرّمّانيّ، والعكبريّ (اللّباب ٣٠٩/١) إلى أنّها ترد غير ظرف قليلاً، واختاره ابن هشامٍ (أوضح المسالك ٢٤١/٢)، والأشمونيّ (شرح الألفيّة ١٥٨/٢) .

ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٣١/١ و ٤٠٧ و ٣٥٠/٢، المقتضب ٣٤٩/٤، الإنصاف ٢٩٤/١-٢٩٨، التّبيين ص٤١٩-٤٢٢، ابن يعيش ٨٤/٢، شرح التّسهيل ٣١٥/٢-٣١٧، الارتشاف ١٥٤٦/٣-١٥٤٧، التّصريح ٥٨٠/٢-٥٨٣ "بحيري"، الاستثناء في التّراث ص١٢٢-١٢٣ و ١٢٧-١٢٨ .

(١) الأفصح : "فيجوز"؛ لأنّه واقع في جواب أمّا .

(٢) الّذي يظهر أنّ جواز النّصب مفهومٌ من قوله : « يجوز بعد السّبعة » لا من قوله الآتي؛ لأنّه علّق النّصب بـ"ما خلا ..."، والنّصب حينئذٍ متعيّنٌ عند الجمهور؛ لكون "ما" مصدريّةً فيتعيّن فعليّة ما بعدها، ويُفْهم من كلامه جواز جرّ المستثنى بعدها مع تقدّم "ما"، وهو مسموعٌ في "عدا" و "خلا"، حكاه الأخفش، والجرميّ، والرّبعيّ، وغيرهم، وخُرِّجَ على زيادة "ما" شذوذًا .

ينظر : شرح التّسهيل ٣١٠/٢، الارتشاف ١٥٣٥/٣، شرح الشّذور ص٢٣٧-٢٣٨، غرر الدّرر ل١٥٦أ .

وقول النّاظم في البيت : « ما حشا » فيه إدخال "ما" على "حاشا" في الاستثناء، وفيه ثلاثة أقوال :

١ ـ الجواز؛ وهو مذهب الكسائيّ، ونُسِب لابن مالكٍ، والصّحيح أنّه يرى قلّته (التّسهيل ص١٠٦) .

٢ ـ المنع؛ وهو قول سيبويه (الكتاب ٣٥٠/١)، وابن مالكٍ (الكافية الشّافية، وشرحها ٧٢٣/٢-٧٢٤، والألفيّة ص٣١)، ونُسِب للبصريّين (جواهر الأدب ص٤٢٨) .

٣ ـ أنّ زيادة "ما" قبلها قليلةٌ؛ وهو قول ابن مالكٍ ـ كما سبق ـ، وأبي حيّان (الارتشاف ١٥٣٤/٣) .

وينظر : شرح التّسهيل ٣٠٨/٢، الارتشاف ١٥٣٦/٣، الجنى ص٥٦٥، المغني ص١٦٤، المقاصد الشّافية ٤١٥/١ .

والنَّصْبُ أَيْضًا جَائِزٌ لِمَن يَشَا .....

إلى آخره[١]، ويجوز جرُّه ـ أيضًا ـ[٢]، والنَّصب بـ"عَدا"، و"خلا" أكثر، و"حاشا" بالعكس[٣]، أمَّا النَّصب فعلى أنَّ هذه الأدوات أفعالٌ، والفاعل مضمرٌ فيها[٤]، والمستثنى مفعولٌ بها، وأمَّا الجرُّ فعلى أنَّها حروفٌ[٥] جرٍّ معناها الاستثناء، وما بعدها مجرورٌ بها نحو : قام القومُ خلا زيدًا ـ بالنَّصب ـ، وخلا زيدٍ ـ بالجرِّ ـ، وعدا عمرًا[٦] ـ بالنَّصب ـ، وعدا عمرٍو ـ بالجرِّ ـ، وحاشا زيدٍ ـ بالجرِّ ـ، وحاشا زيدًا ـ بالنَّصب .

قول النَّاظم : **فَأَبْدِلَنْ** بنون التَّوكيد الخفيفة، وقوله : **يَشَا** بالقصر .

فائدةٌ نفيسةٌ

[٧]هل القوم رجالٌ ونساءٌ ؟ أم رجالٌ ليس إلاَّ، فيه[٨] خلافٌ[٩]،

---

(١) ز : "الخ" . وتنظر الحاشية السّابقة .

(٢) أي : بـ"خلا" و "عدا" و "حاشا" .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد ١١٨/٢، المقاصد الشّافية ٤١١/١-٤١٤ .

(٤) في مرجع هذا الضّمير خلافٌ، ينظر في : الارتشاف ١٥٣٦/٣، شرح اللّمحة البدريّة ١٨٢/٢، التّصريح ٥٨٩/٢ "بحيري" .

(٥) ز : "حرف" .

(٦) في الأصل : "عمروا" .

(٧) ما سيأتي حتّى قوله : « ونساء » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٦٢ب، والمناسبة بينه وبين الباب تعيين المراد بكلمة « القوم » الواردة في الأمثلة السّابقة .

(٨) في الأصل : "قيه"، وفي "ز" : "منه" تحريفٌ .

(٩) في القلادة الجوهريّة : « خلاف للنّاس » .

لكنّ الغالب[١] استعماله للرِّجال[٢]، ولذلك[٣] قال الجوهريُّ[٤]: « القوم الرِّجال دون النِّساء، لا واحد له من لفظه، قال زهيرٌ :

وَمَا أَدْرِي وَلَسْتُ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حَصْنٍ أَمْ نِسَاءُ؟[٥]

وقال تعالى : ﴿ لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ ﴾[٦]، [ثمّ قال سبحانه][٧]: ﴿ وَلاَ نِسَآءٌ مِّن نِسَآءٍ ﴾[٦]، وربّما أدخلوا النِّساء فيه على سبيل التَّبع؛ لأنَّ قومَ كلِّ نبيٍّ رجالٌ ونساءٌ »[٨]. انتهى، والله أعلم .



(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) جزم باستعماله للرّجال أبو عليٍّ الفارسيّ في البغداديّات (ص٣٥٩)، والحلبيّات (ص١٦٠)، ونُسِب لأكثر أهل اللّغة (الصّاحبيّ ص٣٠٥)، وقيل : القوم اسمٌ يجمع الرّجال والنّساء . الجمهرة ١٦٦/٣ .

(٣) ز : "ولذا" .

(٤) في الصّحاح ٢٠١٦/٥ .

(٥) البيت من الوافر، وهو في شرح ديوانه لثعلبٍ ص٧٣ .
وآل حصنٍ هم بنو حصن بن حذيفة بن بدر الفزاريّ، ومن أشهرهم : عيينة بن حصن ـ رضي الله عنه ـ . ينظر : جمهرة أنساب العرب ص٢٥٦ .
وهو من شواهد : البغداديّات ص٣٦٠، الحلبيّات ص١٦٠، الصّاحبيّ ص٣٠٦، المخصّص ١١٩/٣، الكشّاف ٦٦٥/٣، شرح الفصيح للزّمخشريّ ٦٤٣/٢ .

(٦) سورة الحجرات من الآية ١١ .

(٧) تتمّةٌ من الصّحاح، وهي ساقطةٌ من القلادة الجوهريّة، وتبع الشّارحُ الآثاريَّ في إسقاطها، والسّياق يقتضيها .

(٨) ينظر : الحلبيّات ص١٦٠-١٦١؛ حيث أشار أبو عليٍّ إلى هذا، وردّه بأنّه من باب التّغليب، ولا يُخرِج هذا الاستدلال اللّفظ عن كونه خاصًّا بالرّجال عنده .

لا

أي : هذا بابها .

٢١٩- وَحُكْمُ لاَ كَحُكْمِ إِنَّ فِي الْعَمَلْ[1] فَانْصِبْ بِهَا مُنَكَّراً بِهَا اتَّصَلْ/ [٧٨]

٢٢٠- مُضَافًا أَوْ مُشَابِهَ الْمُضَافِ[1] كَـ:لاَ غُلاَمَ حَاضِرٌ مُكَافِي[2]

٢٢١- لَكِنْ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَجْرَيْتَهَا كَذَاكَ فِي الإِعْمَالِ أَوْ أَلْغَيْتَهَا

٢٢٢- وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمِهَا الْزَمِ الْبِنَا مُرَكَّباً أَوْ رَفْعَهُ مُنَوِّنَا[3]

٢٢٣- كَـ:لا أَخٌ وَلاَ أَبٌ وانْصِبْ أَبَا أَيْضاً وَإِنْ تَرْفَعْ أَخاً لا تَنْصِبَا

٢٢٤- وَحَيْثُ عَرَّفْتَ[4] اسْمَهَا[1] أَوْ فُصِلاَ[5] فَارْفَعْ وَنَوِّنْ وَالْتَزِمْ تَكْرَارَ لاَ

٢٢٥- كَـ:لاَ عَلِيٌّ حَاضِرٌ ولا عُمَرْ ولا لَنَا عَبْدٌ ولاَ مَا يُدَّخَرْ[6]

---

(١) هذا من زيادات النّاظم على أصله؛ فلم ينصّ ابن آجُرُّوم على هذا الحكم . ينظر المتن ص٢٦ .

(٢) الأصل أن يقول : « مكافئ » إلاّ أنّ الهمزة قُلبت ياءً ساكنة في الوقف . ينظر : غرر الدّرر ل١٦١أ؛ وهذا التّمثيل من زيادات النّاظم .

(٣) هذا من زيادات النّاظم على أصله؛ فلم يتكلّم ابن آجُرُّوم عن أنّ اسم "لا" يُبْنَى إذا كان مفردًا، بل ظاهر كلامه أنّه منصوبٌ (ينظر : المتن ص٢٦)، كما أنّ النّاظم كمّل البيت بذكر ما يجوز في المفرد عند تكرارها؛ وهو الرّفع على اعتبار "لا" حجازيّةً عاملةً عمل "ليس"، أو على إهمالها كما في قوله الآتي : « لا أخٌ ولا أبٌ »، والمرفوع مبتدأٌ حينئذٍ . ينظر : غرر الدّرر ل١٦٢ب؛ وقد فات الشّارح أنّ ينصّ على هذا، وإن كان مفهومًا من كلامه في ص٧٥١ .

(٤) ز : "نوّنت" .

(٥) في الأصل : "فصّلا"، وهو ضبطٌ خاطئٌ .

(٦) الأمثلة الّتي ذكرها النّاظم ليست أمثلة ابن آجُرُّوم، ولكنّها قريبةٌ منها . ينظر : المتن ص٢٦ .

[(١)]اعلم أنّ **حُكْمُ لاَ كَحُكْمِ إنَّ فِي الْعَمَلْ** فتنصب الاسم وترفع الخبر[(٢)]؛ فتنصب النّكرات[(٣)] وجوبًا لفظًا أو محلاً بغير تنوينٍ إذا

---

(١) ما سيأتي حتّى نهاية الباب نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٥٠-٢٥٢ بتصرّفٍ يسيرٍ باستثناء الإشارة إلى النّظم، وكذا قوله (ص٧٥٢) : « هذا حاصل ما ذكره النّاظم هنا »، وقوله : « فائدةٌ » و« خاتمةٌ » .

(٢) كون "لا" هي الرّافعة للخبر متّفقٌ عليه في "لا" الدّاخلة على المضاف والشّبيه بالمضاف، أمّا ما عدا ذلك فقد وقع الخلاف في رافعه على قولين، هما :

١ ـ أنّه مرفوعٌ بـ"لا"، وهو مذهب الأخفش، والمازنيّ، والمبرّد (المقتضب ٣٥٧/٤)، والزّمخشريّ (المفصّل ص١٠٤)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص٦٧) .

٢ ـ أنّه مرفوعٌ على الخبريّة للمبتدأ، و"لا" وما ركّب معها في موضع المبتدأ، وهو مذهب الخليل (الكتاب ٢٩٣/٢)، وسيبويه (الكتاب ٢٧٤/٢-٢٧٥)، وابن عصفورٍ (شرح الجمل ٢٧٣/٢) .

وينظر : شرح التّسهيل ٥٥/٢، شرح الرّضيّ ٢٩٠/١، الارتشاف ١٢٩٧/٣، الهمع ٢٠٢/٢، شرح الأشمونيّ ٦/٢ .

(٣) اختصاص "لا" بالعمل في النّكرات مذهب البصريّين، والجمهور . ينظر : الكتاب ٢٧٤/٢ و٢٧٥، المقتضب ٣٦٠/٤ و٣٦٢، الجمل ص٢٣٧، المفصّل ص١٠٥، التّسهيل ص٦٧، وغيرها .

وجوّز الكسائيّ عملها في العلم مفردًا نحو : لا زيد، أو مضافًا كنيةً نحو : لا أبا محمد، وكذا المضاف إلى الله والرحمن والعزيز نحو : لا عبد الله ولا عبد الرحمن ...، ووافقه الفرّاء في المضاف لله؛ لأنّه حرفٌ مستعملٌ يُقال لكلّ أحدٍ، وخالفه في الأخيرين لعدم لزوم الاستعمال فيهما، وجوّز الفرّاء عملها في ضمير الغائب نحو : لا هو ولا هي، وعملها في اسم الإشارة نحو : لا هذين لك، ولا هاتين لك .

ينظر : الأصول ٤٠٦/١، الارتشاف ١٣٠٦/٣ و ١٣٠٨، الهمع ١٩٤/٢-١٩٥ .

وينظر فيما ورد من ذلك وتأويله : الكتاب ٢٩٦/٢-٢٩٧، المقتضب ٣٦٣/٤، شرح عيون الإعراب ص١١٦، المفصّل ص١٠٥-١٠٧، شرح التّسهيل ٦٦/٢-٦٨، الارتشاف .

باشرت "لا"[١] النّكرة[٢] بأن[٣] لم يَفْصل بينهما فاصلٌ، و لم تتكرّر[٤] "لا"؛ فلا بُدّ أن[٥] يكون اسمها نكرةً متّصلةً بها[٦]، ويُشْتَرطُ - أيضًا - أن يكون خبرها نكرةً[٧]؛ فتنصب النّكرة لفظًا بغير تنوينٍ إذا كانت مضافةً لمثلها نحو : لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ، ولا صاحبَ جودٍ مذمومٌ، وتنصبها لفظًا منوّنةً إذا كانت شبيهة بالمضافة[٨]؛بأن اتّصل بها شيءٌ من تمامها؛ إمّا مرفوعٌ بها نحو : لا قبيحًا فِعْلُه ممدوحٌ، أو منصوبٌ بها نحو : لا طالعًا جبلاً حاضرٌ، أو مخفوضٌ بخافضٍ متعلّقٍ بها نحو : لا خيرًا[٩] من زيدٍ عندنا[١٠].

وتنصبها محلاًّ إذا كانت مفردةً عن الإضافة وشبهها؛ فهي مبنيّةٌ[١١]

---

(١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) هذا مذهب الجمهور، وذهب الرّمّانيّ إلى جواز عمل "لا"، وإن لم تباشر النّكرة، أي : مع الفصل . ينظر : الارتشاف ١٢٩٥/٣ و ١٣٠٦، الهمع ١٩٨/٢ .

(٣) ز : "فإن" .

(٤) ز : "تتكر" .

(٥) ز : « فلا بد من أن » .

(٦) ساقطٌ من "ز" .

(٧) سيذكر الشّارح شروطًا أخر تحت عنوان « فائدة » ص٧٥٣ .

(٨) ز : "بالمضاف" .

(٩) في الأصل : "خير" .

(١٠) شرح القطر ص ٢٨٠ .

(١١) لم يعرض الشّارح لتعليل بناء الاسم المفرد على الرّغم من أنّ النّاظم أشار إليه بقوله :

وَعِنْدَ إفْرَادِ اسْمِهَا الْزَم الْبِنَا مُرَكّبًا .....

وللعلماء في تعليل البناء أقوالٌ هي :

١ - أنّ الاسم تركّب مع "لا" كتركيب خمسةَ عشرَ؛ وهو ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ٢٧٤/٢ - ٢٧٥)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص٦٧)، وهو مذهب الجماعة ⇦

معها على ما تُنْصب به؛ فإن كانت مفردةً أو جمع تكسيرٍ بُنِيتْ على الفتحةِ[١] نحو : لا رجلَ أو رجالَ في الدَّار؛ فـ"لا" حرف نفي، و"رجلَ" أو "رجالَ" اسمها مبنيٌّ معها على الفتح[٢]، وموضعه نصبٌ بـ"لا"، و"في الدّار" خبرها .

وإن كانت مثنّاةً أو جمعَ مذكّرٍ سالمًا / بُنِيتْ على الياء[٣] تقول : لا رجلَينِ، ولا مسلِمينَ عندي، وإن كانت جمع مؤنّثٍ سالمًا بُنِيتْ على [٧٨/ب]

⇦

(المساعد ١/٣٤٠، التّصريح ٢/١٢١ بحيري)، وإليه ذهب النّاظم كما يفهم من نظمه .

٢ ـ أنّ الاسم تضمّن معنى "من" الاستغراقيّة؛ وهو اختيار ابن عصفور (شرح الجمل ٢/٢٧١)، والرّضيّ (شرح الكافية ٢/١٥٦)، وأبي حيّان (الارتشاف ٣/١٢٩٦) .

٣ ـ أنّ الاسم تضمّن معنى اللاّم الاستغراقيّة (غير منسوبٍ في المساعد ١/٣٤٠، الهمع ٢/١٩٩) .

(١) كذا في النّسختين، وفي شرح الرّمليّ، وهو تجوّزٌ تبع فيه الشّارح الرّمليّ، والأولى أن يقول : « بنيت على الفتح »، كما سيذكر بعد .

(٢) هذا مذهب الجمهور، ومذهب الزّجّاج، والسّيرافيّ (شرح الكتاب ج٢ ل٧٩ب) ـ ونُسِبَ للكوفيّين ـ أنّ الفتحة حركة إعرابٍ، وهو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب (٢/٢٧٤)؛ حيث صرّح بلفظ النّصب بلا تنوين، وشبّهها بـ"إنّ"، إلاّ أنّ كلامه محتمل للتّأويل كما ذكر الرّضيّ في شرح الكافية (٢/١٥٥) .

ينظر في نسبة القولين وترجيح مذهب الجمهور : أمالي ابن الشّجريّ ٢/٥٢٨، الإنصاف ١/٣٦٦-٣٧٠، أسرار العربيّة ص٢٤٦، التّبيين ص٣٦٢-٣٦٧، ابن يعيش ١/١٠٥، شرح التّسهيل ٢/٥٨-٥٩، الارتشاف ٣/١٢٩٦، ائتلاف النّصرة ص٥٠-٥١، الهمع ٢/١٩٩ .

(٣) ذهب المبرّد إلى أنّ المثنّى وجمع المذكّر السّالم بعد "لا" النّافية للجنس معربان لا مبنيّان . ينظر : المقتضب ٤/٣٦٦، وينظر : شرح التّسهيل ٢/٥٧، شرح الرّضيّ ٢/١٥٦، الارتشاف ٣/١٢٩٦، المغني ص٣١٣-٣١٤ .

الكسرة[١]، وقد تُبنَى على الفتحة[٢] نحو : لا مسلماتِ في الدَّار[٣].

وفُهِمَ مِمَّا ذُكِرَ أنّها إذا لم تباشر النَّكرة[٤]، أو تكرَّرت[٥] لا يجب النَّصب، وهو كذلك، وسيأتي حكمه .

أمَّا إذا لم تباشر النَّكرة بأن فَصَلَ [٦-بينهما فاصلٌ-٦]، أو باشرت معرفةً[٧]، وجب الرَّفع على الابتداء، لزوال علَّة عملها، وهي اتِّصالها بالنَّكرة، وصيرورتها معها كالشَّيء الواحد، ووجب تكرار "لا"[٨] نحو :

---

(١) كذا في النّسختين، وفي شرح الرّمليّ ص٢٥١، وفيه تجوّزٌ، والأولى أن يقول : « بُنيت على الكسر » .

(٢) كذا في النّسختين، وفي شرح الرّمليّ ص٢٥١، وفيه تجوّزٌ، الأولى أن يقول : « بُنيت على الفتح » .

(٣) شرح القطر ص٢٨٠-٢٨١ .

وفي حركة بناء الجمع بألف وتاء إذا كان اسم "لا" أربعةُ مذاهب :

١ ـ أنّه يُبنى على الكسر؛ وهو قول الجمهور، كما في شرح الرّضيّ (١٥٧/٢) .

٢ ـ أنّه يُبنى على الفتح؛ وهو مذهب المازنيّ (الخصائص ٣٠٥/٣، وينظر : الحلبيّات ص٣١٢-٣١٣)، وإليه ذهب ابن عصفور (المقرّب ١٩٠/١)، ويرى ابن مالكٍ في التّسهيل (ص٦٧) أنّه أولى، ووصفه ابن هشامٍ في المغني (ص٣١٤) بأنّه الأرجح .

٣ ـ أنّه يُبنى على الكسر منوّنًا، وهو قول بعض المتقدّمين، وابن خروفٍ (الارتشاف ١٢٩٧/٣) .

٤ ـ جواز بنائه على الفتح أو الكسر بلا تنوين؛ وهو ما صحّحه أبو حيّان (الارتشاف ١٢٩٧/٣، والنّكت الحسان ص١٠٩)، وهو اختيار ابن هشامٍ (أوضح المسالك ٧/٢-٨) لورود السّماع بذلك .

ينظر : الارتشاف (السّابق)، التّصريح ١١٥/٢-١١٦ "بحيري"، الهمع ٢٠٠/٢-٢٠١ .

(٤) ز : « لم تباشر لا النّكرة » .

(٥) ز : « أو لا تتكرّر » .

(٦-٦) ساقطٌ من "ز" .

(٧) ينظر ما سبق في الحاشية (٣) ص٧٤٧ .

(٨) أجاز المبرّد، وابن كيسان عدم تكرارها . ينظر : المقتضب ٣٥٩/٤، التّسهيل ص٦٨، شرح الرّضيّ ١٦١/٢، الارتشاف ١٣٠٩/٣، ابن كيسان النّحويّ ص١٧٢ .

لا في الدَّار رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا زيدٌ في الدَّار ولا عمرٌو[١].

وإن تكرَّرت "لا" مع مباشرة النَّكرة نحو : « لا حولَ ولا قُوَّةَ »[٢] جاز إعمالها وإلغاؤها، كما قال :

لَكِنْ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَجْرَيْتَهَا ....

إلى آخر البيت؛ فالإعمال نحو : "لا رجلَ في الدَّار، ولا امرأةٌ" بفتح رجلَ، ورفع امرأةٌ ـ بالتَّنوين ـ إمَّا على أنَّ "لا" الثَّانية بمعنى "ليس"، أو بالعطف على محلِّ "لا" مع اسمها ـ وهو رفعٌ بالابتداء ـ، أو تكون "لا" الثَّانية زائدةً، أو نصبها بالتَّنوين بالعطف على محلِّ اسمها وحده[٣]، وجَعْلِ الثَّانية زائدةً، أو فتحها بلا تنوينٍ على الإعمال فيهما[٤].

وإن شئت قلتَ على الإلغاء : "لا رجلٌ في الدَّار ولا امرأةٌ" برفع رجلٌ بالتَّنوين إمَّا على أنَّ "لا" بمعنى "ليس" والمرفوع اسمها والخبر مقدَّرٌ، أو مهملةٌ والمرفوع مبتدأ سوَّغه النَّفي[٥] والخبر محذوفٌ، وبرفع "امرأةٌ" بالتَّنوينِ على [٦-الوجهين المذكورَينِ، أو بالعطف على الأوَّل، وبفتحها بلا تنوينٍ على-٦] الإعمال، ولا نصب لعدم ما يُعْطَفُ عليه[٧].

---

(١) هذه الفقرة شرح لقول النَّاظم :

وَحَيْثُ عَرَّفْتَ اسْمَهَا ....

(٢) هذا جزءٌ من حديثٍ سبق تخريجه في الحاشية (٤) ص٣١٠ .

(٣) في الأصل : "وحدة" الإعجام خطأٌ .

(٤) في شرح الرَّمليّ ص٢٥٢ : "فيها" .

(٥) ز : « مسوغ له النّفي » .

(٦-٦) ساقطٌ من "ز" .

(٧) هذه الفقرة وسابقتها شرحٌ لقول النَّاظم : « لكن إذا تكرّرت ... »، وقوله : « كـ: لا أخٌ ... » .

والحاصل أنَّ في النَّكرة بعد "لا" الثّانية خمسةُ أوجهٍ، ثلاثةٌ مع فتح النَّكرة الأولى، واثنان مع رفعها[١].

وإذا كان اسم[٢] "لا" مفردًا، ونُعِتَ[٣] بمفردٍ، ولم يَفْصِلْ بينهما فاصلٌ نحو : "لا رجلَ ظريفٌ في الدَّارِ" جاز في الصِّفة الرَّفع على موضع "لا" مع اسمها؛ فإنَّهما[٤] في موضع رفعٍ بالابتداء، والنَّصب على موضع اسمها[٥]، فإنَّه موضعه / نصبٌ بـ"لا" العاملة عمل "إنَّ"، والفتح على [٧٩/ظ] تقدير أنَّك ركَّبْتَ الصِّفة مع الموصوف كتركيب خمسةَ عشرَ، ثُمَّ أدخلت "لا" عليهما[٦] [٧].

فإن فَصَلَ بينهما فاصلٌ أو كانت الصِّفة غير مفردةٍ جاز الرَّفع والنَّصب، وامتنع الفتح؛ فالأوَّل نحو : لا رجلَ في الدّارِ ظريفٌ وظريفًا، والثّاني نحو : لا رجلَ طالعٌ جبلاً، وطالعًا جبلاً[٧]، هذا حاصل ما ذكره النّاظم في الأبيات، ولا تخفى[٨] زيادته على أصله هنا[٩].

---

(١) ينظر في هذه الأوجه : ابن يعيش ٢/١١٢-١١٣، شرح الجمل ٢/٢٧٥-٢٧٦، شرح التّسهيل ٢/٦٨، الارتشاف ٣/١٣١٠-١٣١١، أوضح المسالك ٢/١٢-١٩ .

(٢) ز : "الاسم" إلاّ أنّ ناسخها ضرب على "أل"، وكتب فوقها : "صح" .

(٣) ز : "ونعته" .

(٤) ز : "فإنّها" .

(٥) ز : "الها" .

(٦) ز : "عليها" .

(٧) شرح القطر ص٢٨٤-٢٨٥ .

(٨) ز : « ولا يخفى » .

(٩) ينظر تفصيل ذلك في حواشي ص٧٤٦ .
ولا تخفي زيادة الشّارح ذكر مسألة نعت اسم "لا" .

فائدةٌ

شرط "لا" أن تكون نافيةً للجنس، وأن يكون نفيه نصًّا[١]، وألاّ يدخل عليها جارٌّ[٢].

خاتمةٌ*

اعلم أنَّ "لا" على قسمين :

زائدةٌ وغيرُ زائدةٍ؛ فالزَّائدة[٣] دخولها في الكلام كخروجها، نحو : قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ[٤] تَسْجُدَ ﴾[٥] بدليل الآية الأُخْرى[٦]: ﴿ مَا

---

(١) أي : أن يُراد بها نفي الجنس على سبيل العموم . ينظر : التّصريح ١٠٥/٢ "بحيري" .

(٢) شرح الرّمليّ ص٢٥١، وفيه : « عليها جرّ » تحريفٌ، والّذي ذكر هذه الشّروط هو ابن هشام في أوضح المسالك (٣/٢-٧)؛ وهذا استكمال من الشّارح لما سبق ذكره من شروط عمل "لا" . ينظر:ص٧٤٧ و٧٤٨ .

* ز : "تتمّة" .

(٣) زيادة "لا" على ثلاثة أقسام :

١ ـ أن تكون زائدةً في اللّفظ كقولهم : "جئتُ بلا زادٍ"، فهي زائدة في اللّفظ، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها وليست زائدة من جهة المعنى؛ لأنّها تفيد النّفي، وحُكي عن الكوفيّين أنّهم يرون أنّها اسمٌ بمعنى غيرٍ .

٢ ـ أن تكون زائدةً لتوكيد النّفي نحو : ما يستوي زيد ولا عمرو .

٣ ـ أن تكون زائدةً دخولها كخروجها؛ وهذا ممّا لا يقاس عليه .

الجنى ص٣٠٠-٣٠٢ بتصرّفٍ .

(٤) في النّسختين : « أن لا » .

(٥) سورة الأعراف من الآية ١٢ .

(٦) القول بزيادة "لا" في هذه الآية قول الجمهور، ولعلّ أوّل من قال به قطربٌ (ينظر : الصّاحبيّ ص٢٥٨)، ويرى بعض المعربين عدم زيادتها، « ثُمَّ اختلفوا فقيل : يُقَدَّر محذوفٌ يصحّ معه المعنى، وهو : ما منعك فأحوجك ألاّ تسجد، وقِيل : يحمّل قوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ ﴾ معنًى يصحّ معه النّفي، فقيل : معنى ﴿ مَا مَنَعَكَ ﴾ من أمرك، ومن قال لك : ألاّ تسجد » . البحر المحيط ٢٧٤/٤، وينظر : الدّرّ المصون ٢٦٣/٥، المغني ص٨٨٧ .

مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴾[١] .

وغير الزَّائدة على [٢-قسمين-٢] :

نافيةٌ وغيرُ نافيةٍ، وغير النَّافيةِ ناهيةٌ نحو قوله تعالى : ﴿ لاَ تَحْـزَنْ إِنَّ اللَّـهَ مَعَنَا ﴾[٣]، ودعائيَّةٌ[٤] نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾[٥].

والنَّافية على قسمين :

عاملةٌ وغيرُ عاملةٍ، وغير العاملة عاطفةٌ[٦] نحو : جاءَ زيدٌ لا عمرٌو، وغير عاطفةٍ[٧] نحو قولك : ما قامَ زيدٌ ولا عمـرٌو[٨]، وقولـك : لا يـزالُ اللهُ محسنًـا إليك، وهذه معناها الدُّعاء .

والعاملة على قسمين :

عـامـلـةٌ عـمـل "ليس" فـترفـع[٩] الاسـم وتنـصـب الخـبر[١٠]،

---

(١) سورة ص من الآية ٧٥ .

(٢-٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) سورة التّوبة من الآية ٤٠ .

(٤) ينظر ما سبق ص٤٩٠ .

(٥) سورة آل عمران من الآية ٨ .

(٦) ينظر ما سبق ص٦٠٧ .

(٧) في هذا التّقسيم قصورٌ؛ فقد قسّم المراديّ في الجنى (ص٢٩٤) النّافية غير العاملة ثلاثة أقسام : عاطفةً، وجوابيّةً، وغيرهما، والجوابية نقيضة "نعم"، كقولك : "لا" في جوابِ : هل قام زيدٌ؟، والنّافية غير عاطفةٍ تدْخُل على الأسماء نحو : لا زيـدٌ في الـدّار ولا عمرٌو ...، وتدخل على الأفعال، والغـالب أن يكـون الفعـل مضارعـًا، وتدخـل على الماضي، والأكثر حينئذٍ أن تكـون مكـرّرةً كقولـه تعـالى : ﴿ فَـلاَ صَـدَّقَ وَلاَ صَلَّى ﴾ (سورة القيامة من الآية ٣١) ينظر : الجنى ص٢٩٦-٢٩٩ .

(٨) "لا" - هنا - زائدةٌ . ينظر : معاني الحروف ص٨٤، وما سبق في الحاشية (٣) ص٧٥٣، ويرى الموزعيّ في مصابيح المغاني (ص٤٤٠) أنّها قسمٌ مستقلٌّ سمّاه « المنصّصة على النّفي » .

(٩) ز : "ترفع" .

(١٠) يُنسب هذا الاستعمال إلى لغة أهل الحجاز في عددٍ من المصـادر (المفصّـل ص١١٢، ⇦

وتنفي الوَحْدَة[١]ـ ولها أربعة شروطٍ[٢]:

أن يكون اسمها وخبرها نكرتين[٣]، وألاّ يتقدَّم خبرها على اسمها،

⇦

شرح ابن عقيلٍ ٢٨٩/١، التّصريح ٦٥٦/١ "بحيري"، الهمع ١٢٠/٢، شرح الأشمونيّ ٢٥٣/١)، والرّضيّ في شرح الكافية (١٨٤/٢) ينفي هذه النّسبة، وكذا بعض الباحثين المعاصرين (ينظر : لغة قريش ص١٧٤-١٧٦) .

وقد وقفت على نسبة هذا الاستعمال إلى بعض العرب دون تعيين في بعض المصادر . (ينظر : معاني الحروف ص٨٣، أمالي ابن الشّجريّ ٣٥٠/٢، اللّباب ١٧٨/١)، على أن أبا حيّان في الارتشاف (١٢٠٨/٣-١٢٠٩) لم ينسب الإعمال للحجازيّين، لكنّه نسب الإهمال لتميم .

(١) يرى ابن هشامٍ في المغني (ص٣١٦) أنّ قصر "لا" العاملة عمل "ليس" على نفي الوَحْدَة غلطٌ وقع فيه كثيرٌ من النّاس، واستدلّ بالبيت التّالي :

تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ على الأَرْضِ بَاقِيا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

قال الصّبّان في حاشيته على شرح الأشمونيّ (٢٥٣/١) : « لأنّ التّنصيص على نفي الجنس فيه من القرينة الخارجيّة »، وينظر : شرح الرّضيّ ٢٩٣/١-٢٩٤ .

(٢) ما سيأتي منقولٌ عن أوضح المسالك ٢٦٥/١-٢٧٤ بتصرّفٍ، وينظر : الارتشاف ١٢٠٩/٣ .

(٣) نقلٌ ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (٣٢٦/١) الإجماع على هذا الشّرط، ولكنّه في شرح الكافية الشّافية (٤٤٠/١) نَقَلَ عن ابن الشّجريّ أن "لا" عملت في المعرفة (ينظر : أمالي ابن الشّجريّ ٤٣١/١)، وفي الارتشاف (١٢٠٩/٣) نَقْلُ تجويز عملها في المعرفة لابن جنّي (وينظر : الأمالي)، وفي المغني (ص٣١٦) نسبة ذلك لهما، وفي جواهر الأدب (ص٢٤٦) نسبته للكوفيّين !، وشاهد المسألة قول النّابغة الجعديّ (رضي الله عنه) في شعره ص١٧١ :

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا ولاَ في حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وقال ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (٣٧٧/١) تعقيبًا على هذا البيت : « والقياس على هذا شائعٌ عندي » !، على الرّغم من أنّه جعله شاذًّا في صدر كلامه في الصّفحة نفسها، وخرّجه قبل ذلك (في ٣٢٥/١) على حذف فعلٍ، وأفصح عن ذلك أكثر

⇦

[وألاَّ يتقدّم معمول خبرها على اسمها][1] إلاَّ إن كان المعمول ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا[2]، وألاَّ ينتقض نفيها بـ"إلاَّ" ـ كقول الشّاعر :

تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ على الأَرْضِ بَاقِيا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[3]

⇦

بقوله في شرح الكافية الشّافية (٤٤٢/١) : « ويمكن عندي أن يُجعل "أنا" مرفوع فعلٍ مضمرٍ ناصبٍ "باغيًا" على الحال، تقديره : لا أُرَى باغيًا؛ فلمّا أضمر الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يُجعل "أنا" مبتدأً، والفعل المقدّر به خبره ناصبًا "باغيا" على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه » .

(١) تتمّةٌ لا بدّ منها، وهي في شرح الرّمليّ ص٢٥٠، وفيه : « أن لا يتقدّم » .

(٢) هذا الاستثناء يفهم من كلام ابن هشامٍ عن شروط عمل "لا" في أوضح المسالك (٢٧٤/١) حيث ذكر أن شروط عملها هي شروط عمل "ما"،وسبق له (في ٢٧٣/١) أنّ استثناه في شروطها، و لم يعرض له الأزهريّ في التّصريح (٦٥٦/١ "بحيري")، وممّن نصَّ عليه الصّبّان في حاشيته على الأشمونيّ (٢٥٣/١)، والّذي يظهر لي أنّ هذا الاستثناء غير صحيحٍ لمخالفته نصوص النّحويّين أنّ عمل "لا" بقسميها يبطل بالفصل بينها وبين اسمها .

ينظر : الكتاب ٢٩٩/٢، شرح الجمل ٢٧٣/٢، شرح التّسهيل ٦٥/٢، الملخّص ٥٠٤/١، الارتشاف ١٢٠٨/٣، جواهر الأدب ص٢٤٦، الهمع ١٢٠/٢ .

وقد مرّ خلاف الرّمّانيّ في "لا" النّافية للجنس في الحاشية (٢) ص٧٤٨ .

(٣) البيت من الطّويل، لم أقف له على نسبةٍ إلاّ في القلادة الجوهريّة ل٨٧أ؛ حيث نسب فيها إلى المتنبّي، و لم أقف عليه في ديوانه .

ووجه الاستشهاد به : إعمال "لا" عمل "ليس" .

وهو من شواهد : شرح التّسهيل ٣٧٦/١، شرح عمدة الحافظ ٢١٦/١، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص١٥٠، النّكت الحسان ص٧٦، الارتشاف ١٢٠٨/٣، توضيح المقاصد ٣١٨/١، أوضح المسالك ٢٧٥/١، المغني ص٣١٥، شرح القطر ص٢٤٥، شرح ابن عقيلٍ ٢٨٩/١، المساعد ٢٨٢/١، شفاء العليل ٣٣١/١، تعليق الفرائد ٢٥٥/٣، الهمع ١١٩/٢، شرح الأشمونيّ ٢٥٣/١ .

وعملها هذا العمل قليلٌ جدًّا[١] .

وعاملةٌ عمل "إنّ" فتنصب[٢] الاسم وترفع الخبر، كما مرَّ .



(١) منهج السّالك لأبي حيّان ص٦٤، التّصريح ٦٥٦/١ "بحيري"، وينظر : الكتاب ٢٩٦/٢، المفصّل ص٥٣ .
ولقلّة عمل "لا" عمل "ليس" حكم عليه ابن الحاجب في الكافية (ص٨٣) بأنّه شاذٌّ، ومن النّحاة من يرى أنّه مخصوصٌ بالشّعر، ومنهم : ابن هشامٍ في القطر (ينظر : شرحه ص٢٤٤) .
ونُسِب للزّجّاج أنّه يرى أنّها إنّما عملت في الاسم (ينظر : الارتشاف ١٣٠٨/٣، المغني ص٣١٥)، وفي الجنى (ص٢٩٣) أنّ ذلك من حكاية ابن ولّادٍ عنه .
ونسب للأخفش والمبرّد إنكار عملها عمل "ليس" (ينظر : الارتشاف ١٣٠٨/٣، الجنى ص٢٩٣، التّصريح ٦٥٦/١ "بحيري" وغيرها)، وصريح كلام المبرّد في المقتضب (٣٨٢/٤) يدلّ على قلّة عملها هذا العمل .
وقد أنكر الرّضيّ إعمالها عمل "ليس" ـ دون نسبةٍ لمن سبقه ـ في شرح الكافية (٢٩٣/١) قائلاً : « والظّاهر أنّه لا تعمل "لا" عمل "ليس" لا شاذًّا ولا قياسًا، ولم يُوْجَدْ في شيءٍ من كلامهم خبر "لا" منصوبًا كخبر "ما" و "ليس" »، وهو يرى أنّها فيما سُمِعَ "لا" النّافية، والصّواب خلاف ما ذهب إليه بدلالة الشّاهد السّابق، وينظر : منحة الألباب (رسالة) ٨٥٨/٢ .

(٢) ز : "تنصب" .

المنادى

(١)بفتح الدَّال، أي : هذا بابه، وهو المطلوب إقباله بحرفٍ من حروف / النِّداء الّتي هي نائبةٌ عن فعلٍ لا يظهر أبدًا؛ لأنَّه لو ظهر لكان [٧٩/ب] خبرًا، والنِّداء طلبٌ(٢).

وحروفه ثمانيةٌ : الهمزة و"أي" المقصورتين والممدودتين(٣)، و"يا"، و"أيا"، و"هيا"(٤)، و"وا" ـ وتختصّ بالنُّدبة(٥) ـ، وقد تُسْتَعْمَلُ "يا" في

---

(١) ما سيأتي إلى النّظم نقلٌ من شرح الرّمليّ ص٢٥٣ .

(٢) ينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ٦٣٤/٢، والحدّ الّذي في صدر الكلام قريبٌ من حدّ ابن الحاجب للمنادى في الكافية (ص٨٩)، وفيه : « نائبٌ مناب "أدعو" » .

(٣) لم يذكر سيبويه الممدودتين في حروف النّداء (الكتاب ٢٢٩/٢)، وكذا المبرّد (المقتضب ٢٣٣/٤)، وأطلق ابن مالكٍ القول بنسبة زيادتها إلى الكوفيّين (شرح الكافية الشّافية ١٢٨٩/٣، وشرح التّسهيل ٣٨٦/٣)، والّذي نصّ عليه أبو حيّان في الارتشاف (٢١٧٩/٤) أنّ الّذي حكى "آ" هو الأخفش والكوفيّون، وأنّ الكسائيّ حكى "آي" .

(٤) اختلف في هاء "هيا" هل هي أصلٌ أو بدلٌ من الهمزة ؟ فنقل ابن يعيش في شرح المفصّل (١١٨/٨) أنّ مذهب الأكثرين الأصالة، ونقل المالقيّ في رصف المباني (ص٤٠٩) أنّ مذهب الأكثرين البدليّة ! .

وكون الهاء بدلاً قول ابن السّكّيت (الإبدال ص٨٨)، ومال إليه ابن جنّي (سرّ الصّناعة ٥٥٤/٢)، وينظر : الارتشاف ٢١٧٩/٤، الجنى ص٥٠٧ .

(٥) هذا مذهب سيبويه (الكتاب ٢٢٠/٢ و ٢٢٩-٢٣٠)، والجمهور (الارتشاف ٢١٧٩/٤) .

ونُسِب لبعض النّحويّين استعمال "وا" للنّداء الحقيقيّ (ينظر : الجنى ص٣٥٢، المغني ص٤٨٢)، وممّن يرى هذا المبرّد حيث يقول في المقتضب (٢٣٣/٤) : « وتقع "وا" في النّدبة، وفيما مددت به صوتك »، وينظر : شرح الكافية الشّافية ١٢٨٩/٣ .

ولم يعدّ ابن الحاجب في الكافية (ص٢٢٨) "وا" من حروف النّداء .

⇦

النُّدبة[١] بشرط أمن اللَّبس[٢].

فالهمزة المقصورة للقريب، والبقيَّة للبعيد أو نحوه كالمتغافل والنَّائم[٣]، وقيل : إنّ "يا" للقريب والبعيد، و "أي" للقريب، والهمزة لما هو أقرب، و"أيا" للبعيد، و"هيا" لما هو أبعد[٤]، وقيل غير ذلك[٥].

⇦

والمراد بالنّدبة : نداء المتفجّع عليه لفقده حقيقةً أو حكمًا أو المتوجّع منه لكونه محلّ ألمٍ أو سببًا له . شرح الحدود النّحويّة ص١٥٨-١٥٩ .

(١) ينظر : الكتاب ٢/٢٢٠ .

(٢) كقول جرير في ديوانه (٢/٧٣٦) :

حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

وينظر : شرح عمدة الحافظ ١/١٨٤، توضيح المقاصد ٤/٢٤، أوضح المسالك ٤/٦، المساعد ٢/٥٣٤، الهمع ٣/٧٠ .

(٣) هذا مذهب سيبويه (الكتاب ٢/٢٢٩-٢٣٠)، وصحّحه ابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٣/٣٨٦) .

(٤) لم يشتهر هذا القول، وقد وقفت عليه بعد بحثٍ لابن الخشّاب في المرتجل (ص١٩١) حيث يقول : « وأدواته : "يا" ـ وهي الأصل ـ، تكون للقريب والبعيد، و"أيا" لما بَعُدَ، وهيا لما هو أبعد من المنادى بـ"أيا"، والهاء فيها بدلٌ من الهمزة ...، وأيّ للقريب، والهمزة لما هو أقرب »، وقريبٌ منه قول ركن الدّين في الوافية شرح الكافية (ص٣٢٢) : « قوله : "ويا أعمّها، وأيا وهيا للبعيد، وأي والهمزة للقريب"، أي : "يا" أعمّ هذه الحروف استعمالاً؛ لأنّها تُستعمل في القريب والبعيد والمتوسّط، وغيرها بترتيبٍ، وهو أنّ "أيا" و"هيا" للمنادى البعيد، و"أي" والهمزة للقريب، لكنّ الهمزة للمنادى الأقرب » .

(٥) الأقوال الّتي وقفت عليها فيما يتعلّق بهذه المسألة سوى ما سبق هي :

١ ـ أنّ الهمزة للمتوسّط، و"يا" للقريب نقله ابن الخبّار عن شيخه (قلت : لعلّه : عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران الموصليّ النّحويّ)، قال ابن هشامٍ في المغني (ص١٧) : « وهو خرقٌ لإجماعهم » .

٢ ـ أنّ الهمزة الممدودة للقريب، نسبه أبو حيّان في الارتشاف (٤/٢١٧٩) وغيره لابن عصفورٍ، وهو مفهوم إطلاقه القول بأنّ الهمزة للقريب (المقرّب ١/١٧٥، شرح ⇦

وأجمع النّحويّون على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدًا، وأجمعوا ـ أيضًا ـ على منع العكس[1].

⇦

الجمل ٢/٨٢) .

٣ ـ أن "أيا" و "هيا" للبعيد، و "أي" و "الهمزة" للقريب، و "يا" لهما، وهو مذهب المبرّد (المقتضب ٤/٢٣٥) قال ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (٣/٣٨٦) : « وتبعه كثيرٌ من المتأخّرين »، وقد وافقه في كون "أي" للقريب : الزّمخشريّ (المفصّل ص٤١٣)، والجزوليّ (المقدّمة الجزوليّة ص١٨٧)، وابن معطٍ (الفصول الخمسون ص٢١٠)، وإلى مذهبه ذهب ابن الحاجب (الكافية ص٢٢٨) .

واختار الرّضيّ في شرح الكافية (٤/٣٢٥)، وأبو حيّان في الارتشاف (٤/٢١٧٩)، وابن عقيلٍ (المساعد ٢/٤٨١)، وغيرهم أنّ "يا" للقريب والبعيد . وينظر : الفتح القريب (رسالة) ص٣٦ .

٤ ـ أن "أيا" و"هيا" للبعيد، والهمزة للقريب، و "أي" للمتوسّط، و "يا" للجميع، وهو منسوبٌ لابن برهانٍ في : شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٨٩، المحصول ل١١٣أ، شرح الألفية لابن النّاظم ص٥٦٥، التّصريح ٤/٨، شرح الأشمونيّ ٣/١٣٤ .

ولم أقف عليه في شرح اللّمع لابن برهان، وكذا قال محقّق التّصريح، وقد رأيت قريبًا من هذا المذهب لابن الدّهّان في الغرّة في شرح اللّمع ل٣٠أ، ونصّ كلامه مثبتٌ في الحاشية (١) ص١٧٠ من اللّمع، ولم ينبّه عليه محقّقه .

٥ ـ أنّ "أيا" للقريب والبعيد، قاله الجوهريّ (الصّحاح ٦/٢٢٧٧ "أيا") . وينظر : المغني ص٢٩، الهمع ٣/٣٥ .

٦ ـ أنّ "الهمزة" للقريب، و "آ" و "أي" للمتوسّط، و "آي" و "أيا" و "هيا" للبعيد، و"يا" للجميع، وهو قول الإربليّ في جواهر الأدب ص٣٤ .

وبعد : فلعلّ السّبب في هذا الاختلاف هو ما نصّ عليه سيبويه وغيره من جواز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التّوكيد، ممّا جعل عددًا من النّحاة يرى أنّه أصلٌ، وقد صحّح ابن مالكٍ مذهب سيبويه في هذه المسألة قائلاً : « لأنّ سيبويه أخبر بذلك روايةً عن العرب » . شرح التّسهيل ٣/٣٨٦ .

(١) نقلٌ هذا الإجماع ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٨٩، وينظر فيه : شرح ⇦

ويجوز حذف حرف النّداء نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾[١]، [٢-﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾-٢][٣]، ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[٤] إلاّ[٥] مع اسم[٦] الجنس ـ ولو لمعيّن[٧] ـ، واسم الإشارة، والمستغاث[٨]، والمندوب، والمنادى البعيد، واسم الله تعالى إذا لم يعوّض في آخره الميم المشدَّدة[٩]، وما سُمع

⇦

الألفيّة لابن النّاظم ص٥٦٥، توضيح المقاصد ٢٦٧/٣، التّصريح ٨/٤، شرح الأشمونيّ ١٣٤/٣، وينظر : الكتاب (٢٣٠/٢)، فقد نصّ على المسألة .

قال الصّبّان في حاشيته على الأشمونيّ (١٣٤/٣) تعليقًا على كلام الأشمونيّ :

« قوله : "وعلى منع العكس"، أي : لعدم تأتّي التّوكيد في صورة العكس، ومحلّ منعه إذا لم يُنزّل البعيد منزلة القريب، وإلاّ جاز نداؤه بما للقريب إذ لا مانع منه حينئذٍ كما قاله سم » أي : ابن قاسمٍ العبّاديّ أحمد الصّبّاغ (ت٩٩٤هـ) .

(١) سورة يوسف من الآية ٢٩ .

(٢-٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) سورة الرّحمن من الآية ٣١ .

(٤) سورة النّور من الآية ٣١ .

(٥) ز : "لا" .

(٦) ساقطٌ من "ز" .

(٧) أي : يمتنع حذف حرف النّداء مع اسم الجنس سواء أكان لمعيّنٍ أم لغير معيّنٍ، أمّا غير المعيّن فكقول الأعمى : "يا رجلاً خذ بيدي"، وقد نقلّ عن بعضهم تجويز حذف النّداء معه، وهو ضعيفٌ . ينظر : التّصريح ١٠/٤ .

أمّا اسم الجنس لمعيّنٍ فسيأتي الكلام عنه في الحاشية (١) ص٧٦٢ .

(٨) نحو : يا لله، وكذا المتعجّب منه نحو : يا لَلْمَاءِ . ينظر : الكتاب ٢٣١/٢، الارتشاف ٢١٨٠/٤، التّصريح ١٠/٤ .

(٩) كون الميم المشدّدة عوضًا قول الخليل في الكتاب (١٩٦/٢)، وقد نُسِبَ للبصريّين، وذهب الفرّاء (معاني القرآن ٢٠٣/١) إلى أنّ أصل "اللّهم" : يا الله أمَّنا بخيرٍ، ونُسِب للكوفيّين .

ينظر في هذه المسألة : الأصول ٢٣٨/١، اشتقاق أسماء الله ص٤٢، التّبصرة ⇦

فيه من ذلك[١] فهو قليلٌ[٢]، أو مؤوّلٌ[٣].

⇦

٣٤٦/١، الإنصاف ٣٤١/١-٣٤٧، التّبيين ص٤٤٩-٤٥٢، الارتشاف ٢١٩١/٤ .

(١) مِمّا سُمِعَ فيه الحذف مع لفظ الجلالة قول أميّة بن أبي الصّلت في ديوانه (ص٥٣٩) :

رَضيتُ بكَ اللّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أُرى ... أَدينُ إلهًا غيرَكَ اللّهُ ثَانِيَا

ينظر : أوضح المسالك ٩/٤، التّصريح ١٣/٤ .

ومِمّا سُمِعَ فيه الحذف مع اسم الجنس لمعيّنٍ قولهم : افتد مخنوقُ، أصبح ليلُ، أطرق كرا، حكاها سيبويه في الكتاب (٢٣١/٢)، وتنظر شواهد أخر في : شرح التّسهيل ٣٨٧/٣، شرح الكافية الشّافية ١٢٩٢/٣، الارتشاف ٢١٨٠/٤ .

وممّا سمع فيه الحذف مع اسم الإشارة قول ذي الرّمّة في ديوانه (١٥٩٢/٣) :

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي ... بِمِثْلِكَ هَذَا فِتْنَةٌ وَغَرَامُ

وتنظر شواهد أخر في : شرح الكافية الشّافية ١٢٩٢/٣، شرح التّسهيل ٣٨٦/٣-٣٨٧ .

(٢) هذا مذهب ابن مالكٍ في حذف حرف النّداء مع اسم الجنس، واسم الإشارة (التّسهيل ص١٧٩، وشرحه ٣٨٦/٣، والألفيّة ص٥١)، وقد وافق فيه الكوفيّين .

ومذهب البصريّين المنع إلاّ في شذوذٍ أو ضرورةٍ . ينظر : الكتاب ٢٣٠/٢، شرح الكافية الشّافية ١٢٩١/٣، الارتشاف ٢١٨٠/٤ .

ومذهب الكوفيّين فيما نقله ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية (١٢٩١/٣) هو جواز الحذف معهما، وفي شرح الرّضيّ (٤٢٦/١) أنّ الكوفيّين جوّزوا الحذف مع اسم الإشارة و لم يتعرّض لاسم الجنس (وينظر : ابن يعيش ١٦/٢، أوضح المسالك ١٠/٤، ائتلاف النّصرة ص٥٦-٥٧)، قال المراديّ في توضيح المقاصد (٢٧٤/٣) : «والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا ...» . وينظر : التّصريح ١٥/٤، شرح الأشمونيّ ١٧/٣ .

(٣) هذا إشارة إلى رَدّ ما نُسِب للكوفيّين من الاحتجاج على حذف حرف النّداء مع اسم الإشارة بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (سورة البقرة من الآية ٨٥) على تقدير : يا هؤلاء، وقد خرّجه المانعون على أنّ ﴿ أَنتُمْ ﴾ مبتدأٌ، و﴿ هَـٰؤُلَاءِ ﴾ خبره، أو بالعكس، وجملة ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ حالٌ (التّصريح ١٥/٤)، وقيل غير ذلك . ينظر : ابن يعيش ١٦/٢، البحر المحيط ٤٥٨/١، الدّرّ المصون ٤٧٤/١ .

٢٢٦- خَمْسٌ تُنَادَى وَهْيَ : مُفْرَدٌ عَلَمْ ... وَمُفْرَدٌ مُنَكَّرٌ قَصْدًا يُؤَمّ

٢٢٧- وَمُفْرَدٌ مُنَكَّرٌ سِوَاهُ ... كَذَا الْمُضَافُ وَالَّذِي ضَاهَاهُ

٢٢٨- فَالأَوَّلاَنِ فِيهِمَا الْبِنَا لَزِمْ ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِ كُلٌّ قَدْ عُلِمْ[1]

٢٢٩- مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى الإِطْلاَقِ ... وَالنَّصْبُ فِي الثَّلاَثَةِ الْبَوَاقِي

٢٣٠- كَ: يَا عَلِيُّ يَا غُلاَمُ[2] بِي انْطَلِقْ ... يَا غَافِلاً عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ أَفِقْ

٢٣١- يَا كَاشِفَ الْبَلْوَى وَيَا أَهْلَ الثَّنَا ... وَيَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ الْطُفْ بِنَا[3]

خَمْسٌ تُنَادَى بفتح الدّال **وَهي** أي : أوّلها : **مُفْرَدٌ عَلَمْ**، والمراد بالمفرد العلم[4] ـ هنا وفي باب لا ـ ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به[5]، وثانيها : **مُفْرَدٌ مُنَكَّرٌ** أي : النّكرة المقصودة كما قال : **قَصْدًا يُؤَمّ** / [أ/٨٠] أي : المقصودة[6] بالنّداء دون غيرها[5]، وثالثها : **مُفْرَدٌ مُنَكَّرٌ سِوَاهُ** أي : النّكرة غير المقصودة[7] بالذّات، وإنّما المقصود[8] واحدٌ من

---

(١) خالف النّاظم أصلَه في هذا، وسيشير الشّارح إليه ص٧٦٥ .

(٢) ط١٠٥ : "يا غلامي"، وهو خطأٌ؛ لأنّ المراد التّمثيل للنّكرة المقصودة .

(٣) ليست هذه الأمثلة أمثلة الأصل . ينظر : المتن ص٢٧ .

(٤) هذه عبارة ابن آجُرُّوم (المتن ص٢٧)، وقبله الزّجّاجيّ في الجمل ص١٤٧، والأكثر التّعبير بـ: المفرد المعرّف . ينظر : المفصّل ص٦١، الكافية ص٨٩، المقرّب ١/١٧٥، الألفيّة ص٥١ .

(٥) شرح الرّمليّ ص٢٥٣ بتصرّفٍ .

(٦) ز : "المقصود" .

(٧) إثبات هذا القسم في المنادى مذهب الجمهور، ونُقل عن المازنيّ وابن الطّراوة إنكاره، وعن الكوفيّين منع نداء غير المقصودة، إلاّ أن تكون موصوفةً أو خلفًا عن موصوفٍ . ينظر : الارتشاف ٤/٢١٨٣-٢١٨٤، ابن الطّراوة النّحويّ ص١٠٩-١١٠ .

(٨) ز : "المقصودة" .

أفرادها[١].

كَذَا رابعها[٢] : **المُضَافُ** إلى غيره .

وَخامسها : الَّذِي ضَاهَاهُ[٣] أي : شابه المضاف[١].

فأمّا المفردُ[٤] العلم، والنّكرة المقصودة فيُبْنَيَان[٥] على ما يُرْفَعَان به من غير تنوينٍ في حالة الاختيار[٦]، كما قال :

وَالأَوَّلاَن فيهمَا الْبنَا لَزِمْ .....

إلى قوله : **على الإِطْلاَقِ** .

---

(١) شرح الرّمليّ ص٢٥٣ بتصرّفٍ .

(٢) ز : "ورابعها"، وإقحام الواو يأباه السياق .

(٣) اقتصر النّاظم تبعًا لأصلِه على هذه الخمس، وبقي مما ينادى : اسم الإشارة، والموصول، وذو " أل" غير الموصولة، والعلم، والضّمير، وفي ندائها خلافٌ .

ينظر : غُرر الدّرر ل١٦٥ .

(٤) ز : "فالمفرد" .

(٥) كون المنادى المفرد العلم مبنيًّا في محلّ نصبٍ على المفعوليّة مذهب البصريّين (ينظر : الكتاب ١٨٢/٢، المقتضب ٢٠٤/٤-٢٠٥، الأصول ٣٣٢/١) .

وذهب الكوفيّون ما عدا الفرّاء إلى أنّه معربٌ مرفوعٌ بلا تنوينٍ (الإنصاف ٣٢٣/١، التّبيين ص٤٣٨) .

وفي الارتشاف (٢١٨٤/٤) أنّ حركة "يا زيدُ" و"يا رجلُ" إعرابٌ عند الكسائيّ والرّياشيّ فقط، واقتصر السّيوطيّ في الهمع (٣٨/٣) على الرّياشيّ، وأشار إلى نقل الأنباريّ ذلك عن الكوفيّين .

ونُقِل عن الفرّاء أنّه مبنيٌّ على الضّمّ، وليس بفاعلٍ ولا مفعولٍ (الإنصاف ٣٢٣/١) .

(٦) شرح الرّمليّ ص٢٥٣ .

وقد سبق الكلام عن تنوين المنادى للضّرورة ص٢٩٣ و٢٩٤ .

وعبارته[١] أحسن من قول أصله[٢] : « فيبنيان على الضَّمِّ »[٣] إذ يدخل في عبارة النَّاظم نحو : يا زيدانِ[٤]، ويا رجلانِ ـ بالألف ـ، ويا زيدونَ، ويا مسلمونَ ـ بالواو ـ[٥].

..... وَالنَّصْبُ في الثَّلاَثَةِ الْبَوَاقِي

الّتي هي النّكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبَّه بالمضاف، فلا يجوز فيها[٦] غير النّصب[٧].

تنبيهٌ

الفرق بين النّكرة المقصودة وغيرها : أنّك إذا رأيت جماعةً لم تدر أسماءَهم وأردت واحدًا بعينه فقلت : "يا رجلُ"، فإن أجابك غيرُه لم يحصل القصد، فالقصد هو الّذي يُعَرِّف، ويُوجِبُ الضَّمَّ[٨].

---

(١) أي : قول النّاظم : « على الّذي في رفع كلٍّ » .

(٢) ص ٢٧ .

(٣) ابن آجُرُّوم مسبوقٌ بهذا؛ فقد ورد هذا التّعبير في : المقتضب ٢٠٥/٤، الجمل ص١٤٧، الإيضاح العضديّ ٤٤٥/١، اللّمع ص١٦٨، التّبصرة ٣٣٥/١، شرح المقدّمة الكافية ٤١٢/٢ . وينظر : قسم الدّراسة ص٥٢ .

(٤) ز : « زيان يدان » تحريفٌ .

(٥) شرح الرّمليّ ص٢٥٣ بتصرّفٍ، وقد أورده الرّمليّ في صورة اعتراضٍ على ابن آجُرُّوم .

(٦) ز : "فيهما" تحريفٌ .

(٧) شرح الرّمليّ ص٢٥٤ .

وليس هذا الحكم متّفقًا عليه؛ فقد جوّز ثعلبٌ في الاسم المضاف إضافةً غير محضةٍ الضّمّ . ينظر : التّسهيل ص ١٨٠، وشرحه ٣٩٣/٣، شرح الرّضيّ ٣٥٨/١، الارتشاف ٢١٨٧/٤، الهمع ٣٨/٣ .

(٨) شرح الرّمليّ ص٢٥٤، والنّصّ في شرح الحلاويّ (رسالة) ٦٣٦/٢-٦٣٧ .
وينظر : المقتضب ٢٠٦/٤ .

مثال[١] المفرد العلم نحو[٢] : يا زيدُ، **يا عَلِيُّ**، يا موسى، وقوله تعالى : ﴿ يَـٰنُوحُ قَدْ جَـٰدَلْتَنَا ﴾[٣]، ومثال النَّكرة المقصودة نحو : **يا غُلَامُ**، ويا رجُلُ، ويا قاضِ لمعيّنٍ[٤]، وقوله تعالى : ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ ﴾[٥] .

هذا إذا كانت النَّكرة المقصودة غير موصوفةٍ، فإن كانت موصوفةً جاز نصبها[٦] تقول : يا رجلاً كريمًا أقبل، ومنه قوله ﷺ في سجوده : « يا عظيمًا يُرْجَى لكُلِّ عَظِيمٍ »[٧].

---

(١) ما سيأتي حتّى قوله : « بعينه » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٥٣-٢٥٤ باستثناء النّظم .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) سورة هود من الآية ٣٢ .

(٤) عدم إثبات الياء في المنادى المنقوص مذهب يونس، وقوّاه سيبويه في الكتاب (١٨٤/٤)، ومذهب الخليل (الكتاب) إبقاء الياء .
ينظر في هذه المسألة : شرح التّسهيل ٣٩٥/٣، شرح الشّافية للرّضيّ ٣٠١/٢، الارتشاف ٢١٩٠/٤، الهمع ٤٠/٣ .

(٥) سورة سبأ من الآية ١٠ .

(٦) ينظر : شرح التّسهيل ٣٩٢/٣-٣٩٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٧٨/١، وفيهما نقل ابن مالكٍ عن الفرّاء إيثار العرب للنّصب، وهو في معاني القرآن للفرّاء ٣٧٥/٢ .
وذكر أبو حيّان في الارتشاف (٢١٨٤/٤) أنّ مذهب البصريّين في النّكرة الموصوفة وجوب النّصب، وأنّ مذهب الكسائيّ جواز الرّفع والنّصب، وأنّ مذهب الفرّاء التّفصيل بين أن يكون في الوصف ضمير غيبةٍ فيجب النّصب نحو : يا رجلاً ضربَ زيدًا، أو ضمير خطابٍ فيجب الرّفع نحو : يا رجلُ ضربتَ زيدًا، ثُمَّ أشار إلى نقلٌ ابن مالكٍ عن الفرّاء .
وتجويز الرّفع والنّصب نقله الرّضيّ في شرح الكافية (٣٥٧/١) عن الكسائيّ والفرّاء بلا تفصيلٍ .
وينظر في مذهب البصريّين : الكتاب ١٨٢/١ و١٩٩، المقتضب ٢٠٢/٤ .

(٧) لم أقف على الحديث بهذا اللّفظ، وإنّما أخرجه البيهقي في الجامع لشعب الإيمان (٥٢١/٧) في حديثٍ طويلٍ في النّزول بلفظ : « يا عظيمُ » .

ومثال النّكرة غير المقصودة نحو قول الواعظ : يا غافلاً والموتُ يطلبه، إذا لم يقصد غافلاً بعينه، و :

..... يَا غَافِلاً عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ أَفِقْ[1]

ومثال المضاف : يا رسولَ اللهِ[2]، [و][3] :

يَا كَاشِفَ الْبَلْوَى ويَا أَهْلَ الثَّنَا .....

ومثال المشبَّه بالمضاف ـ وهو ما اتّصل به شيءٌ من تمام معناه، وهذا الّذي يكون به التّمام إمّا أن يكون اسمًا مرفوعًا بالْمُنادى ـ/ كقولك : [٨٠/ب] يا محمودًا فعلُه، ويا حسنًا وجهُه، ويا جميلاً فعلُه، ويا كثيرًا بِرُّهُ، أو

⇦

والحديث ضعيف الإسناد، وقال عنه ابن الجوزيّ في العلل المتناهية (٦٨/٢) : « حديثٌ لا يصحّ »، وتنظر : حواشي الجامع .

والحديث أورده ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (٣٩٣/٣)، وشرح عمدة الحافظ (٢٧٨/١) تقويةً لقول الفرّاء المتقدّم في الحاشية السابقة .

وقد ورد الحديث شاهدًا في : شرح التّحفة الورديّة ص ٣١٠، المساعد ٤٩٢/٢، شفاء العليل ٨٠٥/٢، شرح الأزهريّ ص٩٤، شرح الشّربينيّ (رسالة) ص٤٠٢، شرح الرّمليّ ص٢٥٤ .

ونقل الأزهريّ في التّصريح (٢٥/٤ ـ ٢٦) عن ابن هشامٍ ـ من غير ذكر كتابه ـ أنّ الجملة ليست نعتًا، وإنّما هي في موضع الحال من الضّمير المستتر في الوصف، وهو المخاطب بالنّداء؛ فهو من الشّبيه بالمضاف .

(١) يرى ابن عنقاء في غرر الدّرر (ل١٦٨أ) أنّ النّاظم أراد أن يمثّل لاسم الجنس المبهم كما يظهر من النّظم إلاّ أنّ هذا التّمثيل « باطلٌ؛ لأنّ المجرور هنا متعلّقٌ بـ"غافلاً"؛ فهو من الممطول »، أي : من الشّبيه بالمضاف .

(٢) شرح الرّمليّ ص٢٥٤ .

(٣) زيادةٌ لدفع توهّم أنّ ما سيأتي خطابٌ للنّبيّ ﷺ، إذ هو دعاءٌ وطلبٌ من الله عزّ وجلّ، وقد ورد مثيلٌ لهذه الزّيادة في الفقرة السّابقة، فلعلّ الواو ساقطةٌ .

منصوبًا به كقولك : يا طالعًا جبلاً، أو مخفوضًا بخافضٍ متعلّقٍ به كقولك : **يَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ**، أو ـ معطوفًا قبل النّداء ـ كقولك : يا ثلاثةً وثلاثين، فيمن[1] سَمَّيته[2] بذلك[3]، ومن أراد الزّيادة فعليه بالمبسوطات[4].



(١) ز : «في من»، وهو على مذهب ابن درستويه (في كتاب : الكُتّاب ص٥٨) الّذي يمنع اتّصالهما . ينظر : أصول الإملاء ص٩٥ .

(٢) اشتراط التّسمية مذهب الجمهور . ينظر : المقتضب ٢٢٤/٤، الأصول ٣٤٤/١، الإيضاح العضدي ٢٤٩/١، المقتصد ٧٨٣/٢، ابن يعيش ١٢٨/١، شرح القطر ص٣٣٦ .
ولم يشترطه الرّضيّ في شرح الكافية (٣٥٤/١-٣٥٥)، ونسبه لظاهر مذهب سيبويه وينظر : الكتاب ٢٢٨/٢ .
وينظر في تفاصيل هذه المسألة : الاتشاف ٢١٨٧/٤، شرح الأشمونيّ ١٠٤٠/٣-١٤١ .

(٣) شرح الرّمليّ ص٢٥٤، والنّصّ في شرح القطر ص٣٣٦ .

(٤) ينظر في باب النّداء وما يتعلّق به : ابن يعيش ١٢٧/١، شرح الجمل ٨٢/٢، شرح التّسهيل ٣٨٥/٣، شرح الرّضيّ ٣٤٤/١، الملخّص ٤٥٥/١، الارتشاف ٢١٧٩/٤، التّصريح ٧/٤، الهمع ٣٢/٣، وما بعد هذه الصّفحات .

المفعول لأجله

أي : هذا بابه، ويُسمَّى : المفعول له، والمفعول من أجله[١].

٢٣٢- اَلْمَصْدَرَ انْصِبْ[٢] إِنْ أَتَى بَيَانَا لِعِلَّةِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ كَانَا

٢٣٣- وَشَرْطُهُ اتِّحَادُهُ مَعْ عَامِلِهْ فِيمَا لَهُ مِنْ وَقْتِهِ وَفَاعِلِهْ[٣]

٢٣٤- كَ: قُمْ لِزَيْدٍ اتِّقَاءَ شَرِّهِ وَاقْصِدْ عَلِيًّا ابْتِغَاءَ بِرِّهِ[٤]

اعلم أنّ المفعول من أجله هو : الاسم المنصوب الّذي يُذْكَرُ بيَانًا لسبب وقوع الفعل[٥] [٦] الصَّادر من فاعله؛ فهو علّة الإقدام على الفعل .

وقد حُدَّ بحدودٍ[٧] منها[٨]:

---

(١) شرح الرّمليّ ص٢٥٨، وينظر : شرح القطر ص٣٧٤، شرح الشّذور ص٢١٠ .
والمشهور في تسمية الباب "المفعول له" . ينظر : الكتاب ٣٦٩/١، الأصول ٢٠٦/١، الإيضاح العضديّ ٢١٨/١، اللّمع ص ١١٤، التّبصرة ٣٥٥/١، الفصول لابن الدّهّان ص٢٣، الكافية ص١٠١، التّسهيل ص٩٠، الألفيّة ص٢٨ .

(٢) وقع في غرر الدّرر (ل١٧٠ب) : « مفعوله انصب »، قال ابن عنقاء : « وما كان أحسنه لو قال :"المصدر انصب ... "، ثُمَّ رأيته في نسخةٍ قال : "والمصدر انصب" » .
ولم يرد ذكر المصدر في تعريف ابن آجُرُّوم له؛ فهو من زيادات النّاظم .

(٣) لم يذكرها ابن آجُرُّوم . المتن ص ٢٧ .

(٤) ليست هذه من أمثلة ابن آجُرُّوم .

(٥) المتن ص ٢٧ .

(٦) ما سيأتي حتّى قوله ص٧٧٢ : « سابقٌ على زمنه » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٥٨-٢٦٠ باستثناء إيراد النّظم .

(٧) تنظر في : الفصول الخمسون ص١٩٢، الكافية ص١٠١، التّسهيل ص٩٠، شرح الرّضيّ ٥٠٧/١، شرح الشّذور ص٢٠٩، شرح القطر ص٣٧٤، شرح الحدود النّحويّة ص١٦١ .

(٨) الحدّ الآتي ذكره ابن هشامٍ في القطر . ينظر : شرحه ص٣٧٤ .

أنّه المصدر الْمُعَلِّل لحدثٍ شاركه وقتًا وفاعلاً[١].

وشروطه أربعةٌ[٢]:

الأوَّل : أن يكون مصدرًا[٣] من غير لفظ الفعل .

والثّاني : أن يكون علّةً لوقوع الفعل، وهذا هو المراد بقوله :

..... لِعِلَّـةِ الْفِعْـلِ الَّـذِي قَـدْ كَانَـا

والثّالث : أن يكون فاعله وفاعل الفعل المعَلَّل واحدًا .

والرّابع : أن يكون زمانه وزمان الفعل المعلَّل[٤] متّحدًا[٥] .

---

(١) في النسختين : "وفعلاً" تحريفٌ .

(٢) ينظر : شرح الشّذور ص٢١٠، المقاصد الشّافية ٢/٢٦٩-٢٧٢ .

(٣) هذا مذهب الجمهور، وأجاز يونس كونه غير مصدرٍ؛ فقد حَكَى أنّ قومًا من العرب يقولون : "أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ" أي : مهما يُذْكَر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيدٍ، وقال سيبويه : « هو قليلٌ خبيثٌ، ... وصوابه الرّفع »، ونقل عنه السّيرافيّ تجويزه له على أنّه لم يُرِدْ عبيدًا بأعيانهم، ونقل عن الزّجّاج أنّه على تقدير الملك، أي : أمَّا ملك العبيد .

ينظر : الكتاب ١/٣٨٩، شرح السّيرافيّ ج١ ل٥٣١ب-٥٣٢أ، شرح الرّضيّ ٤/٤٧٤، الارتشاف ٣/١٣٨٣، أوضح المسالك ٢/١٩٧، التّصريح ٢/٤٨٩ "بحيري" .

(٤) ساقطٌ من الأصل .

(٥) في الشّرطين الثّالث والرّابع خلافٌ؛ فقد نُسِب للمتقدّمين عدم اشتراطهما .

ينظر : شرح التّسهيل ٢/١٩٧، شرح الرّضيّ ١/٥١١-٥١٢، الارتشاف ٣/١٣٨٣، المقاصد الشّافية ١/٢٧٢، التّصريح ٢/٤٩٢ "بحيري" .

ويزيد بعض النّحاة شرطًا خامسًا، وهو أن يكون قلبيًّا . ينظر : أوضح المسالك ٢/١٩٧، المقاصد الشّافية ١/٢٧٧ .

ويمكن أن يجاب عن عدم ذكره بما ذكره الشّاطبيّ في المقاصد الشّافية (١/٢٧٧) من « أنّه مستغنًى عنه بشرط اتّحاد الزّمان؛ لأنّ أفعال الجوارح لا تجتمع في الزّمان مع الفعل المعلّل » . وينظر : التّصريح ٢/٤٩٠ "بحيري"، وينظر : شرح الرّضيّ ١/٥١٢-٥١٣ ففيه جوابٌ آخر .

وإلى ذلك أشار النّاظم[١] بقوله :

وَشَرْطُهُ ....

إلى آخر البيت[٢]، ثمّ مَثّل لذلك بقوله :

كَـ: قُمْ لِزَيْدٍ اتّقَاءَ شَرِّهِ وَاقْصِدْ عَلِيًّا ابْتِغَاءَ بِرِّهِ

وفي التّنزيل : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ الصَّوٰعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[٣].

وعلامته : أن يكون جوابًا لـ"لِمَ ؟"[٤]، يقال : لِمَ ضربت[٥] زيدًا ؟، فتقول : تأديبًا له .

ولو فَقَدَ المعلَّل شرطًا من هذه الشّروط وجب جرُّه[٦] بـ"لام التّعليل" أو ما يقوم مقامها؛ فمثال ما فقد المصدريَّة نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[٧]؛ فإنَّ / المخاطبين [١/٨١] هم العلّة في الخلق، وخُفِضَ ضميرهم بـ"اللاّم" لأنّه ليس مصدرًا[٨].

---

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) ز : "الأبيات" تحريفٌ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٩ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٦٩/١ و٣٧٢، المفصّل ص١٩٢، الفصول الخمسون ص٨٧ .
وهذا أحد شروطٍ ذكرها العكبريّ في المتّبع (٣٢٩/١) لماهيّة المفعول له، ونقلها الأزهريّ في التّصريح ٤٩٤/٢ "بحيري" .

(٥) ز : "تضرب" .

(٦) يُستَثنى من هذا : ما إذا كان المفعول له أنْ أو أنَّ؛ لكثرة حذف حرف الجرّ معهما، فتقول : جئتك أن تكرمَني، وجئتك أنّك كريمٌ .
ينظر : شرح التّسهيل ١٩٦/١، الارتشاف ١٣٨٤/٣، المقاصد الشّافية ٢٧٦/١، سبيل الهُدى بتحقيق شرح قطر النّدى ص٣٧٨-٣٧٩ .

(٧) سورة البقرة من الآية ٢٩ .

(٨) شرح القطر ص٣٧٨ .

ومثال ما فَقَدَ اتّحاد الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾[١]؛ فإنّ ﴿ تَرْكَبُوهَا ﴾ بتقدير : أن تركبوها، وهو عِلَّةٌ لخلق الخيل والبغال والحمير، وجِيءَ[٢] به مقرونًا باللاّم لاختلاف الفاعل؛ لأنَّ فاعل الخلق هو الله، وفاعل الرُّكوب[٣] بنو آدم[٤].

ومثال ما فَقَد[٥] اتّحاد الزَّمان نحو قوله :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَومٍ ثِيَابَهَا[٦] .....

فإنَّ النَّوم وإن كان علَّةً في خلع الثَّوب لكنَّ زمن خَلْعِ الثَّوب سابقٌ على زمنه[٧] .

وقول النَّاظم : **وَالْمَصْدَرَ** بالنَّصب معمولاً لقوله : **انْصِب** .

---

(١) سورة النّحل من الآية ٨ .

(٢) ز : "وجُرَّ" تحريفٌ .

(٣) ز : "بنوا"، وهو خطأٌ .

(٤) شرح القطر ص٣٧٨ .

(٥) ز : "فُقِدَ" .

(٦) هذا صدر بيت من الطّويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٤ من معلّقته الشّهيرة، وعجزه :

..... لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

وقوله : « نضت » ـ بالتّخفيف ـ أو التّشديد ـ أي : خلعت، والمتفضّل : الّذي يبقى في ثوبٍ واحد .

وهو من شواهد : المقرّب ١/١٦١، شرح التّسهيل ٢/١٩٦، الارتشاف ٣/١٣٨٥، أوضح المسالك ٢/١٩٩، شرح القطر ص٣٧٥، شرح الشّذور ص٢١١، شفاء العليل ١/٤٦٢، المقاصد الشّافية ١/٢٧١، الهمع ٣/١٣٢، المطالع السّعيدة ١/٣٧٦، شرح الأشمونيّ ٢/١٢٤ .

(٧) شرح القطر ص٣٧٦ .

تتمّة

[١]الّذي[٢] يقوم مقام لام التّعليل "مِنْ" نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾[٣]، و"في" نحو قوله تعالى : ﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾[٤]، وفي الحديث : « أنَّ امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ في هِرَّةٍ »[٥]، أي : لأجل هِرَّةٍ، و"الكاف" نحو قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾[٦] أي : لأجل هدايته إيَّاكم، و"عن" نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾[٧] أي : لأجل قولك/، و"الباء" نحو قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾[٨] أي : لأجل ظلمهم أو لسببه .

ويجوز جرُّ المستوفي للشّروط بكثرةٍ إن كان بـ"أل"[٩]، وبقلّةٍ إن كان مجرَّدًا[١٠]،

---

(١) ما سيأتي حتّى نهاية الباب نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٦٠ .

(٢) الأولى أن يقول : « ما » .

(٣) سورة الحجّ من الآية ٢٢، وبدايتها : ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا ﴾ .

(٤) سورة الشّورى من الآية ١١ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥٠٧/٢، وتمامه : « رَبَطَتْهَا فَلَمْ تَدَعْهَا تُصِيبَ مِن خَشَاشِ الأَرْضِ، وَلَمْ تُطْعِمْهَا، وَلَمْ تُسْقِهَا حَتَّى مَاتَتْ » .
والحديث ورد شاهدًا في : شرح التّسهيل ١٩٩/٢، شرح اللّمحة البدريّة ١٦٤/٢، المقاصد الشّافية ٢٧٨/١ .
ومحقّقو هذه المصادر يوهمون في حواشيهم أنّ الحديث بهذا اللّفظ في الصّحيحين أو أحدهما، وليس الأمر كذلك، وسيأتي تخريج رواية الصّحيحين، وهي بلفظ : « دخلت امرأةٌ النّار » . ينظر : ص٧٨٦ مع الحاشية (٤) .

(٦) سورة البقرة من الآية ١٩٨ .

(٧) سورة هود من الآية ٥٣ .

(٨) سورة النّساء من الآية ١٦٠ .

(٩) نحو : ضربته للتّأديب، ونصبه قليلٌ نحو قوله :

لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ

ينظر : شرح عمدة الحافظ ٣٩٧/١-٣٩٨، شرح ابن عقيل ٥٢٢/١ .

(١٠) نحو قول الرّاجز :

⇦

وإن كان مضافًا فنصبه وجرُّه سواءٌ[١].

والمفعول له منصوبٌ بفعله المذكور معه على المعتمد[٢].

⇦

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُم جُبِرْ

ومنع الجزوليّ جرّه (المقدّمة الجزوليّة ص٢٦٢)، قال الشّلوبين في شرح المقدّمة الجزوليّة (١٠٨٢/٣) : « ولا أعرف له سلفًا في هذا القول » .

وينظر : شرح التّسهيل ١٩٩/٢، شرح الرّضيّ ٥١٣/١، الارتشاف ١٣٨٦/٣، شرح اللّمحة البدريّة ٢/ ، شرح ابن عقيل ٥٢٢/١، التّصريح ٤٩٨/٢ "بحيري" .

ونصب المجرّد من "أل" هو الكثير، ومن شواهده قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (سورة الأعراف من الآية ٥٦) . ينظر : التّصريح .

(١) أوضح المسالك ٢٠١/٢ - ٢٠٣ بتصرّف، وفيه : « ويستويان في المضاف نحو : ﴿ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ ﴾ [سورة البقرة من الآية ٢٦٥]، ونحو ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [سورة البقرة من الآية ٧٤] » .

(٢) هذا مذهب الجمهور، وأنّ الفعل وصل إليه بإسقاط اللاّم (ينظر : الكتاب ٣٦٩/١، الأصول ٢٠٦/١، الجمل ص٣٢٠) .

ونُقِل عن الكوفيّين أنّه ينتصب انتصاب المصدر (الارتشاف ١٣٨٤/٣، وينظر : أسرار العربيّة ص١٨٩)، على أنّ في معاني القرآن للفرّاء (١٧/١) ما يشعر بخلافه .

وينظر : قضايا الجملة الخبريّة ١١١/١، مصطلحات النّحو الكوفيّ ص٨٠ .

ونُقِل هذا المذهب عن الزّجّاج (الكافية ص١٠١، شرح التّسهيل ١٩٨/٢، شرح الرّضيّ ٥٠٨/١، شرح اللّمحة البدريّة ١٦٠/٢، التّصريح ٥٠٠/٢ "بحيري")، وذكر أبو حيّان في الارتشاف (١٣٨٤/٣) أنّه « اختُلِفَ في النّقل » عنه .

والّذي ثبت من استقراء كلام الزّجّاج في المعاني أنّه يوافق الكوفيّين في بعض المواضع (ينظر ٦٣/١)، ويقول برأي البصريّين والجمهور في مواضع أخر (ينظر : ٣٢٢/١)، وينظر : دراسات لأسلوب القرآن ٥٦٨/٩-٥٦٩، النّحو القرآنيّ (رسالة) ١٦١٨/٣، حواشي شرح المقدّمة الكافية ٤٩٢/٢-٤٩٣، التّصريح ٥٠٠/٢-٥٠١ "بحيري" .

ونَقَلَ ابن يعيش في شرح المفصّل (٥٤/٢) أنّ مذهب الجرميّ والرّياشيّ أنّه منتصبٌ انتصاب المصادر الّتي تكون حالاً، ونقله الرّضيّ في شرح الكافية (٥٠٩/١) عن الجرميّ .

والّذي وقفت عليه في الأصول (٢٠٩/١) أنّ الرّياشيّ يرى النّصب على الحاليّة، وأمّا الجرميّ فنسب له ابن السّرّاج أنّه يرى لزوم تنكير المفعول له، وهو الرّأيُ المنقول عنه المتداول في المصادر . ينظر : أسرار العربيّة ص١٨٨، اللّباب ٢٧٧/١، الارتشاف ١٣٨٧/٣، الهمع ١٣٣/٣ .

المفعول معه

أي : هذا بابه .

٢٣٥- تَعْرِيفُهُ اسْمٌ بَعْدَ وَاوٍ فَسَّرَا مَنْ كَانَ مَعْهُ فِعْلُ غَيْرِهِ جَرَى[1]

٢٣٦- فَانْصِبْهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ اصْطَحَبْ أَوْ شِبْهِ فِعْلٍ[2] كَـ: اسْتَوَى المَا وَالخَشَبْ

٢٣٧- وَكَـ: الأَمِيرُ قَادِمٌ وَالْعَسْكَرَا[3] وَنَحْوُ : سِرْتُ وَالأَمِيرَ لِلْقِرَى[4]

تَعْرِيفُهُ أي : المفعول معه هو : الاسم المنصوب بما سبقه من فعلٍ أو شِبْهه[5] الّذي يذكر لبيان من فُعِلَ معه الفعل، أي : المذكور لبيان من

---

(١) ز : "جرا" .

(٢) لم يعرض ابن آجُرُّوم لهذا . ينظر : المتن ص ٢٧ .

(٣) في غرر الدّرر ل١٧٣أ : « قائمٌ وعسكرا » .

(٤) ط١٠٦ : "لِلْقُرَى" .

وهذه الأمثلة ليست أمثلة الأصل، وقد مثّل ابن آجُرُّوم بمثالين هما : « جاء الأمير والجيشَ، واستوى الماء والخشبةَ » . المتن ص٢٧ . وينظر : قسم الدّراسة ص٣٣ .

(٥) المراد بـ"شبه الفعل" : ما يقوم مقامه كاسم الفاعل ـ وقد مثّل له النّاظم ـ، واسم الفعل نحو حسبك وزيدًا درهمٌ . ينظر : شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٢٧٩، المقاصد الشّافية ١/٣٢٠ .

وكون ناصب المفعول معه الفعل أو شبهه بتوسّط الواو هو مذهب الجمهور (ينظر : الكتاب ١/٢٩٧، الأصول ١/٢٠٩، شرح الرّضيّ ١/٥١٧)ـ وصحّحه ابن مالكٍ (شرح التّسهيل ٢/٢٤٨، وفيه : أنّ الواو مُعدّيةٌ) .

والمذاهب المخالفة لمذهب الجمهور هي :

١ ـ أنّ ناصبه الخلاف، وهو مذهب الكوفيّين (كما في الإنصاف ١/٢٤٨، والتّبيين ص٣٧٩، وائتلاف النّصرة ص٣٦ وغيرها)، أو بعضهم (كما في الارتشاف ٣/١٤٨٤) .

٢ ـ أنّه منتصبٌ انتصاب الظّرف؛ لأنّه واقع موقع "مع"، وهي ظرفٌ؛ وهو مذهبٌ نُسِبَ للأخفش (سرّ الصّناعة ١/١٢٨، وشرح عيون الإعراب ص١٧٥، وابن يعيش

صاحب معمول الفعل[١]، كَـ: اسْتَوى المَا والْخَشَبْ فـ الخشب[٢] / [٨١/ب]
اسمٌ منصوبٌ مذكورٌ لبيان من صاحبَ الماءَ في الاستواء[٣].

٢٣٧- وَكَـ: الأَمِيرُ قَادِمٌ وَالْعَسْكَرَا .....

فـ الْعَسْكَرَ اسمٌ منصوبٌ مذكورٌ لبيان من صاحب الأمير في القُدُوم[٤].

⇦

٤٩/٢، وغيرها)، ونسبه أبو حيّان (الارتشاف ١٤٨٤/٣) لأكثر الكوفيّين .
والّذي رأيته في معاني القرآن للأخفش (٣٦٨/١) أنّ الواو في « استوى الماءُ والخشبةَ » بمعنى الباء .
٣ ـ أنّه منتصبٌ بإضمار عاملٍ بعد الواو، ونُسِب للزّجّاج (المصادر السّابقة)، ولم يرد في معاني القرآن للزّجّاج أيُّ إشارةٍ إلى أنّ المفعول معه منصوبٌ بمضمرٍ بعد الواو، بل الظّاهر أنّه يسير على مذهب الجمهور . ينظر : النّحو القرآنيّ (رسالة) ١٦٢٦/٣ .
٤ ـ أنّ ناصبه الواو، وعليه سار عبد القاهر في الجمل (ص٧٦)، أمّا في المقتصد (٦٥٩/١-٦٦١) فهو على مذهب الجمهور .
ينظر في هذه المذاهب سوى ما تقدّم : الجنى ص ١٥٥-١٥٦، المساعد ٥٣٩/١-٥٤٠، المقاصد الشّافية ٣٢١/١-٣٢٤ .

(١) شرح الرّمليّ ص٢٦١ . والمراد بمعمول الفعل : الفاعلُ .
وليس هذا حدًّا للمفعول معه، وإنّما هو رسمٌ؛ ولذا فإنّ الشّارح سيورد حدًّا له تحت قوله : « تنبيهٌ » .

(٢) مثال ابن آجُرُّوم كما سبق « استوى الماءُ والخشبةَ » .
والخشبة هنا : مقياسٌ يُعْرَفُ به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته . شرح الرّضيّ ٥٢٠/١، وينظر : غرر الدّرر ل١٧٣أ، وفيها : « وهي مقياسٌ ـ ولو من حديدٍ ونحوه أو حجرٍ منحوتٍ ـ يُرْكَز في الأنهار غالبًا وفي البرك الكبيرة، وفيه علاماتٌ يُعْرَفُ بها وَزْنُ الماء وقَدْرُهُ زيادةً ونقصًا » .

(٣) شرح الرّمليّ ص٢٦١ بتصرّفٍ .

(٤) المصدر السّابق .

..... وَنَحْوُ : سِرْتُ وَالأَمِيرَ لِلْقِرَى

وسرت والنّيلَ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ[1] أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[2].

تنبيهٌ

[3]عرَّف بعضهم[4] المفعول معه بقوله : هو اسمٌ، فضلةٌ، تالٍ لواوٍ بمعنى "مع"، تاليةٍ لجملةٍ ذات فعلٍ أو اسمٍ فيه معناه وحروفه، كـ: سرتُ والطّريقَ، وأنا سائرٌ والنّيلَ .

فخرج بالقيد[5] الأوّل[6] نحو : لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللّبنَ[7]،

---

(١) في الأصل : "أجمعوا" بغير فاءٍ، وكذلك في شرح الرّمليّ ص٢٦١ .

(٢) سورة يونس من الآية ٧١ .

وعلى هذا الإعراب اقتصر الزّمخشريّ في الكشّاف (٢/٢٤٥) والمفصّل (ص٨٣)، بينما ذكر الفارسيّ في الإيضاح العضديّ (١/٢١٧) أنّه يجوز أن يكون نصب ﴿ شُرَكَآءَكُمْ ﴾ على إضمار فعلٍ، أي : وادعوا .

وينظر : البحر المحيط ٥/١٧٧، الدّرّ المصون ٦/٢٤٠، المغني ص٤٧١، وفيه : « ولم يأتِ في التّنزيل بيقين » .

(٣) ما سيأتي حتّى قوله ص٧٧٩ : « برز ضميره » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٦٠ب-٦١أ .

وينظر ـ أيضًا ـ في تعريف المفعول معه : الكافية ص١٠٢، المقرّب ١/١٥٨، الملخّص ١/٣٧٧، شرح الحدود النّحويّة ص١٦٣ .

(٤) هو : ابن هشامٍ في أوضح المسالك، والنّصّ التّالي فيه ٢/٢١٢-٢١٣ .

(٥) في الأوضح ٢/٢١٢ : « باللّفظ » .

(٦) وهو قوله : « اسمٌ » .

(٧) نُوزِعَ ابن هشامٍ في هذا؛ فإنّ المصدر المؤوّل من أن والفعل اسمٌ، إلاّ أنّه يمكن الجواب عن ذلك بأنّه لا يسمّى عندئذٍ مفعولاً معه لكونه ليس اسمًا كما نصّ عليه في شرح القطر (ص٣٨٣) . وينظر : التّعليقة المفيدة (رسالة) ص٥٩٨، التّصريح ٢/٥٢٣

⇦

ونحو : سرتُ والشّمسُ طالعةٌ[١]، وخرج بالثّاني[٢] نحو : اشترك زيدٌ وعمرٌو، وخرج بالثّالث[٣] نحو : جئتُ مع زيدٍ، وخرج بالرّابع[٤] نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو قَبْلَهُ أو بعدَهُ، وخرج بالخامس[٥] : كلُّ رجلٍ وصَنْعَتُهُ[٦].

فإن قلتَ[٧] : قد[٨] قالوا[٩] : ما أنت وزيدًا[١٠]، [وكيفَ أنتَ

"بحيري"، شرح الحدود النّحويّة ص١٦٤، حاشية يس على التّصريح ٣٤٢/١ .

(١) لأنّ الجملة حالٌ (شرح القطر ٣٨٣)، خلافًا لصدر الأفاضل؛ فقد نقل عنه ابن هشامٍ في المغني (ص٦٠٦) ـ وعنه الأزهريّ في التّصريح (٥٢٣/٢-٥٢٤ "بحيري") ـ إثبات مجيء المفعول معه جملةً .

(٢) وهو قوله : « فضلةٌ »؛ لأنّ عمرًا في المثال التّالي عمدةٌ . التّصريح ٥٢٤/٢ .

(٣) وهو قوله : « تالٍ لواوٍ » .

(٤) وهو قوله : « بمعنى مع »؛ فإن التّقييد بالقبليّة أو البعديّة ينافي المعيّة . التّصريح ٥٢٤/٢ .

(٥) وهو قوله : « تالية لجملة » .

(٦) في الأوضح ٢١٢/٢ : « وضيعته »، والمراد بها الحِرفة .
وأجاز الصّيمريّ في التّبصرة (٢٥٧/١) النّصب فيه مخالفًا الجمهور . ينظر : الكتاب ٣٠٥/١ ـ وفيه النّصّ على منع النّصب في هذا المثال وشبهه ـ، شرح التّسهيل ٢٥٤/٢، الارتشاف ١٤٨٣/٣، التّصريح ٥٢٤/٢-٥٢٥ "بحيري" .

(٧) هذا الكلام حقّه أن يُبنى على محترزٍ سادسٍ كما فعل ابن هشامٍ في أوضح المسالك (٢١٢/٢) حيث قال : « وبالسّادس [وهو قوله : ذات فعلٍ أو اسمٍ فيه معنى الفعل وحروفه] نحو : هذا لك وأباك، فلا يُتكلّم به خلافًا لأبي عليٍّ . فإن قلت : ... »، وما بين المعقوفين من التّصريح (٢٥٢/٢)، وكان الواجب ذكر هذا المحترز ليستقيم السّياق .
ومذهب أبي عليٍّ المشار له هو : إعمال اسم الإشارة في المفعول معه، نقله عنه ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية ٦٨٩/٢، وشرح التّسهيل ٢٤٨/٢، وينظر : التّصريح ٥٢٥/٢-٥٢٦ "بحيري" .

(٨) في الأوضح والقلادة : « فقد » .

(٩) هم بعض العرب . الكتاب ٣٠٣/١ .

(١٠) في الأصل : "زيد" .

وزيدًا][1]، قلتُ : أكثرهم يرفعه بالعطف[2]، والّذين نصبوا قدَّروا الضَّمير فاعلاً[3] بمحذوفٍ[4] لا مبتدأً[5]، والأصل : ما تكونُ[6]، وكيف تصنعُ[7]، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ برز ضميره وانفصل[8].

ولا يجوز تقديم المفعول معه على عامله[9]، [10-والله أعلم-10].

---

(١) زيادةٌ لا بدّ منها، وهي في الأوضح، وهي غير موجودةٍ في القلادة الجوهريّة، وإثباتها متعيّنٌ؛ لأنّ الشّارح سيشير إليها في قوله : « وكيف تصنع »، وهذا التّقدير دليل ثبوتها، وعدم وجودها إمّا سهوٌ ظاهرٌ أو سقطٌ .

(٢) أي : يرتفع "زيدٌ" بالعطف على "أنت" . ينظر : التّصريح ٥٢٦/٢ "بحيري" .

(٣) في النّسختين : "فاعل"، وهو خطأٌ .

(٤) إعرابه فاعلاً بناءً على جعل "كان" تامّة ـ وهو الصّحيح ـ، أمّا على جعلها ناقصةً فهو اسمها . ينظر : الارتشاف ١٤٨٩/٣، التّصريح ٥٢٧/٢ "بحيري" .

(٥) ز : « لا معية » تحريفٌ .

(٦) في النّسختين : "يكون"، وكذا في القلادة الجوهريّة، وهو لا يُناسب قول العرب المتقدّم، والتّصويب من الأوضح .

(٧) قدّر سيبويه (الكتاب ٣٠٣/١) الفعل في القولين من لفظ الكون ماضيًا مع "ما"، ومضارعًا مع "كيف" . وينظر : الارتشاف ١٤٨٩/٣، التّصريح ٥٥٢٧/٢ "بحيري" حيث ذُكِرَ خلافٌ في هذا التّقدير أهو مقصودٌ أم لا ؟ .

(٨) قوله : « وانفصل » ساقطٌ من القلادة الجوهريّة، ولعلّه في نسخةٍ أخرى، أو يكون منقولاً عن شرح الرّمليّ (ص٢٦١)، فقد أورد نحوًا من هذه المسألة .

(٩) شرح الرّمليّ ص٢٦١ .

وقد نقل الاتّفاق على هذا الحكم (ينظر : شرح الجمل ٤٥٤/٢، التّسهيل ص٩٩، الارتشاف ١٤٨٥/٣) .

أمّا توسّط المفعول معه فالجمهور على منعه، وجوّزه ابن جنّي (الخصائص ٣٨٣/٢) . وينظر : شرح الكافية الشافية ٦٩٦/٢، شرح التّسهيل ٢٥٢/٢، شرح الرّضيّ ٥١٨/١، الارتشاف ١٤٨٥/٣، المساعد ٥٤١/١ .

(١٠-١٠) ساقطٌ من "ز" .

ولما فرغ النّاظم من مرفوعات الأسماء ومنصوباتها شرع في مخفوضات الأسماء[١]؛ فقال :

مخفوضات الأسماء

بإضافة مخفوضات إلى الأسماء لبيان الواقع[٢].

٢٣٨- خَافِضُهَا ثَلاَثَةٌ أَنْوَاعُ الحَرْفُ وَالْمُضَافُ وَالإِتْبَاعُ

٢٣٩- أَمَّا الحُرُوفُ هَهُنَا[٣] فـ: مِن إِلَى بَاءٌ وَكَافٌ فِي وَلاَمٌ عَنْ عَلَى

٢٤٠- كَذَاكَ وَاوٌ تَا وبَاءٌ[٤] فِي الحَلِفْ مُذْ مُنْذُ رُبَّ وَاوُ رُبَّ الْمُنْحَذِف

٢٤١- كَـ:سِرْتُ مِنْ مِصْرَ إِلَى الْعِرَاقِ وَجِئْتُ لِلْمَحْبُوبِ بِاشْتِيَاقِ[٥]

خَافِضُهَا أي : الأسماء[٦] **ثَلاَثَةٌ أَنْوَاعُ** :

---

(١) شرح الرّمليّ ص٢٦٤ بتصرّفٍ .

(٢) شرح الرّمليّ ص٢٦٤ .

(٣) في النّسختين : "ها هنا" .

وفي هذه الكلمة إشارةٌ من النّاظم إلى اقتصاره على ما ورد من حروف الجرّ في المقدّمة الآجُرُّوميّة؛ وذلك أنّ ابن آجُرُّوم ترك عددًا من حروف الجرّ الّتي ذكرها ابن مالكٍ في ألفيّته (ص٣٤)، وكذا غيره .

وسيستدرك الشّارح ثلاثةً منها ـ وهي : "متى"، ولعلّ"،و"لولا" ـ تحت قوله : « تنبيهان »، وقد تقدّم له (ص٤٨٦) ذكر "كي" التّعليليّة و"حتّى"، وتقدّم (ص٧٤٤) ذكر "عدا" و"خلا" و"حاشا" .

(٤) في "ز" و"ط١٠٦" : « واوٌ با وتاءٌ » .

(٥) خالف النّاظم أصله في أمرين :

١ ـ في أنّه تكلّم عن خافض الأسماء بينما تكلّم ابن آجُرُّوم عن المخفوضات من الأسماء حيث يقول : « المخفوضات ثلاثة أقسامٍ : مخفوضٌ بالحرف، ومخفوضٌ بالإضافة، وتابع المخفوض » . المتن ص٢٨ .

٢ ـ في ترتيب الحروف، وذلك لضرورة النّظم .

(٦) ز : « خافضها ثلاثة أي الأسماء » بإقحام كلمة "ثلاثة" .

الحَرْفُ نحو : بزيدٍ، **وَالْمُضَافُ** نحو : غلامُ زيدٍ[١]، **وَالإِتْبَاعُ** [٢]نحو : بزيدٍ الفاضلِ[٣]، والخافض له[٤] هو الخافض لمتبوعه إلاّ البدل فإنَّ خافضه مقدّرٌ؛ لأنَّ[٥] مذهب الجمهور / أنَّ العامل في التّابع هو العامل [١/٨٢] في المتبوع إلاّ البدل فالعامل فيه مقدَّرٌ[٦]، وقيل : الخافض له التّبعيّة[٧].

وقد اجتمعت هذه الأنواع الثّلاثة في البسملةِ[٨].

---

(١) هذا على مذهب الجمهور في أنّ خافض المضاف إليه هو المضاف، وقيل : الإضافة ونُسِب للأخفش، وهو مذهب السّهيليّ في أماليه (ص٥٠)، وأبي حيّان في النّكت الحسان (ص١١٧)، وقيل : حرف الإضافة، ونُسِب للزّجّاج .
ينظر : الارتشاف ٤/١٧٩٩، التّعليقة المفيدة (رسالة) ص٦٤٩-٦٥٠، الهمع ٤/٢٦٥ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « التّبعيّة » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٦٤ .

(٣) "ز" : "العاقل" .

(٤) أي : للتّابع، وعبارة الرّمليّ : « وتابع المخفوض نحو : ...، والخافض له ... » .

(٥) "ز" : "ولأنّ" الواو مقحمة .

(٦) ينظر : بحث مسألة العامل في البدل ص٧٣٨ مع الحاشية (١) .
أمّا بقيّة التّوابع وهي التّوكيد، والنّعت، وعطف البيان، وعطف النّسق؛ فقيل في العامل في الثّلاثة الأولى ثلاثة أقوال، وهي :
١ ـ قول الجمهور السّابق .
٢ ـ أنّ العامل فيها التّبعيّة .
٣ ـ أنّ عاملها مقدّرٌ من جنس الأوّل .
وقيل في العامل في عطف النّسق ثلاثة أقوال أيضًا، وهي :
١ ـ قول الجمهور، وهو أنّ العامل فيه هو الأوّل بواسطة حرف العطف .
٢ ـ أنّ العامل فيه مقدّر من جنس الأوّل .
٣ ـ أنّ العامل فيه حرف العطف بالنّيابة عن العامل في المعطوف عليه .
ينظر في هذه الأقوال : شرح الرّضيّ ٢/٢٧٩-٢٨٢، التّصريح ٣/٤٦٢-٤٦٣، الهمع ٥/١٦٦-١٦٧ .

(٧) نُسب هذا المذهب للأخفش، وبعض النّحاة . ينظر : المصادر السّابقة، وشرح الأزهريّ ص٩٦، وينظر ما تقدّم ص٢٩٧ مع الحاشية (٤) .

(٨) شرح الأزهريّ ص٩٦ بزيادة قوله : « الأنواع » . وينظر : ما تقدّم ص٣٨٩ .

[حروف الجرّ]

أَمَّا الحُرُوفُ هَهُنَا[١] فـ: مِن ....

[٢]ومن معانيها[٣] : ابتداء الغاية[٤] في المكان نحو قوله تعالى[٥] : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[٦]، وفي الزَّمان[٧] نحو قوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[٨]، والتَّبعيض[٩] نحو : شربت من الماءِ، أي : بعضه، وبيان

---

(١) في النّسختين : "ها هنا" .

(٢) ما سيأتي من ذكر معاني حروف الجرّ منقولٌ عن شرح الرّمليّ على النّحو التّالي : "من وإلى" ص٦١، "الباء والكاف" ص٦٥، "في" ص ٦٣، "اللاّم" ص٦٥، "عن" ص٦٢، "الواو" و"التّاء" و"الباء" ص٦٦، "مذ" و"منذ" ص٢٦٦-٢٦٧، "ربّ" ص٦٣، "واو ربّ" ص٢٦٦، "متى" و"لعلّ" ص٢٦٧، "لولا" ص٢٦٧ .

(٣) ينظر في معاني "مِنْ" : الارتشاف ١٧١٨/٤، الجنى ص ٣٠٨، المغني ص٤١٩ .

(٤) المراد بقولهم : ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية : جميع المسافة . شرح الرّضيّ ص٤١٩ .

(٥) ساقطٌ من الأصل، وهي في شرح الرّمليّ، وقد التزمها فيما يأتي .

(٦) سورة الإسراء من الآية الأولى .

(٧) هذا مذهب الكوفيّين، ونُسِب للمبرّد، وابن دُرستويه، وصحّحه ابن مالكٍ لكثرة المسموع، ومذهب البصريّين أنّ "مِنْ" لا تكون لابتداء الغاية في الزّمان، ويتأوّلون ما ورد من ذلك؛ فيتأوّلون الآية التّالية على حذف مضافٍ أي : "من تأسيس"، قال أبو حيّان في الارتشاف (١٧١٨/٤) بعد تصحيح مذهب الكوفيّين : « وتأويل ما كَثُرَ وُجُودُهُ ليس بجيّدٍ » .

ينظر في هذه المسألة : الإنصاف ٣٧٠/١-٣٧٦، ابن يعيش ١٠/٨-١١، شرح الجمل ٤٨٨/١-٤٨٩، شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢، شرح التّسهيل ١٣٠/٣، شرح الرّضيّ ٢٦٤/٤، ائتلاف النّصرة ص١٤٢ .

(٨) سورة التّوبة من الآية ١٠٨ .

(٩) مجيء "مِنْ" للتّبعيض مذهب الجمهور، ويرى بعض النّحويّين ـ ومنهم المبرّد في المقتضب (٤٤/١) ـ أنّ هذا المعنى راجعٌ لابتداء الغاية، على أنّه عاد إلى موافقة

⇦

الجنس[١] نحو قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُواْ الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَـٰنِ ﴾[٢] أي : الّذي هو الأوثان، والزّيادة في كلامٍ منفيٍّ[٣] أو شبهه[٤] نحو : ما جاءني من أحدٍ[٥]، أي : ما جاءني أحدٌ .

وإِلَى، ومن معانيها[٦] : انتهاء الغاية في المكان نحو[٧] : سرت من

⇦

الجمهور (المقتضب ٤/١٣٦-١٣٧)، وينظر في ذكر الخلاف : الارتشاف ٤/١٧١٩ .

(١) أنكره ابن عصفور، وتأوّل ما ورد . ينظر : شرح الجمل ١/٤٩١-٤٩٢ .

(٢) سورة الحجّ من الآية ٣٠ .

(٣) هذا مذهب البصريّين، والجمهور، وجوّز الأخفش، والكسائيّ، وهشامٌ زيادتها في غير المنفيّ (ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/١٠٥ و٢٢٥، البغداديّات ص٢٤٢، الارتشاف ٤/١٧٢٣)، ونسب الرّضيّ تجويز ذلك للأخفش والكوفيّين (شرح الكافية ٤/٢٦٨)، ونسبه ابن مالكٍ للأخفش، واختاره (التّسهيل ص١٤٤، وشرحه ٣/١٣٨)، وينظر : المؤاخذات النّحويّة ص ٢٣٤-٢٣٥ .

(٤) المراد به ـ هنا ـ النّهي، والاستفهام بـ"هل" خاصّةً نحو : لا تضربْ من أحدٍ، هل في الدّار من رجلٍ . ينظر : شرح الرّضيّ ٤/٢٦٨، الارتشاف ٤/١٧٢٣ و١٧٢٤، المقاصد الشّافية ٢/١٨٦ .

ولزيادة "من" شرطان آخران هما :

١ ـ أن يكون مجرورها نكرةً، ولم يشترطه الأخفش (معاني القرآن ١/٢٩٨)، ونُسِبَ عدم اشتراط ذلك للكوفيّين أيضًا (شرح الرّضيّ ٤/٢٦٨)، وقد اختار ذلك ابن مالكٍ (التّسهيل ص١٤٤، وشرحه ٣/١٣٨) .

٢ ـ أن يكون إمّا فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً . ينظر : الارتشاف، أوضح المسالك ٣/٢١-٢٣، المقاصد الشّافية ٢/١٩٢-١٩٥، التّصريح ٣/٢٥-٢٧ .

(٥) يعترض المبرّد في المقتضب (١/٤٥) على القول بزيادة "مِنْ" في هذا المثال ونحوه بأنّها « إذا لم تدخل جاز أن يقع النّفي بواحدٍ دون سائر جنسه ... »، وينظر : المقاصد الشّافية ٢/١٨٤-١٨٥ .

(٦) ينظر في معاني "إلى" : الارتشاف ٤/١٧٣٠، الجنى ص٣٨٥، المغني ص١٠٤ .

(٧) "ز" : « نحو قوله »، وكلمة "قوله" غير ورادةٍ في شرح الرّمليّ .

البصرةِ إلى الكوفةِ، وفي الزَّمان نحو : صمتُ من يومَ الخميسِ إلى يومِ الاثنين .

والباء، ومن معانيها[١] : الإلصاق[٢] نحو : مررت بزيدٍ، والاستعانة[٣] نحو : كتبت بالقلمِ، والمقابلة نحو : اشتريت هذا بهذا، والتَّعدية نحو : ذهبت به، والمصاحبة نحو : جاء الأمير بعشيرتِهِ .

والزِّيادة في الفاعلِ نحو : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً ﴾[٤]، أي : كفي الله وكيلاً[٥]، والمفعولِ نحو قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[٦] أي : أيديَكم، وفي خبر ليس نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ، وفي

---

(١) ينظر في معاني "الباء" : الارتشاف ٤/١٦٩٥، الجنى ص٣٦، المغني ص ١٣٧ .

(٢) لم يذكر لها سيبويه معنًى غيره (ينظر : الكتاب ٤/٢١٧)، وقد قُسّم الإلصاق إلى حقيقيٍّ، نحو : أمسكت بزيدٍ، إذا قبضتَ على شيءٍ من جسمه، أو ما يحبسه من يدٍ ونحوها، ومجازيٍّ نحو : مررت بزيدٍ، أي : ألصقت مروري بمكان قربِ زيدٍ .
ينظر : الارتشاف ٤/١٦٩٥، المغني ص١٣٧ .

(٣) أدرج ابن مالكٍ باء الاستعانة في الباء السّببيّة، وعلّل ذلك بقوله في شرح التّسهيل (٣/١٥٠) : « والنّحويّون يعبّرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التّعبير بالسّببيّة من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى؛ فإنّ استعمال السّببيّة فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز »، وكذلك الإربليّ في جواهر الأدب ص٤٥، وينظر : الارتشاف ٤/١٦٩٥ .

(٤) سورة النّساء من الآية ١٣٢، وهي بالواو ﴿ وَكَفَى ﴾ .

(٥) ينظر : ما سبق في آخر الحاشية (٣) ص٤١٥ .

(٦) سورة البقرة من الآية ١٩٥ .
وقد ذكر أبو حيّان في البحر المحيط (٢/٧٩) هذا القول، واعترضه بأنّ زيادة الباء في المفعول به لا تنقاس، ثُمَّ قال : « والّذي نختاره في هذا : أنّ المفعول في المعنى هو ﴿ بِأَيدِيكُم ﴾، لكنه ضمّنَ "ألقى" معنى ما يتعدّى بالباء فعدّاه بها كأنّه قيل : ولا تُفْضُوا بأيديكم ... »، وقيل غير ذلك . ينظر : البحر المحيط، المغني ص١٤٧-١٤٨ .

المبتدأ نحو : بحَسْبِكَ درهمٌ[١]، وما في القرآن من ذلك فهو للتّحسين[٢].

والكاف، ومن معانيها[٣] : التّشبيه حقيقةً نحو : هذا الدِّرهمُ كهذا الدِّرهمِ ـ إذا كانا من فضَّةٍ واحدةٍ ـ، ومجازًا نحو : زيدٌ كالأسدِ، والكريمُ كالغيثِ، والسَّخِيُّ كالبحرِ[٤].

وقد تكون اسمًا[٥] إذا دخل عليها حرف جرٍّ نحو :

يَضْحَكْنَ عَن كَالْبَرَدِ ...[٦]

أي : مثل البَرَدِ .

---

(١) ذكر السّيوطيّ في الهمع (١/٤-٥) أنّ مختاره تبعًا لشيخه الكافيجيّ أنّ "بحسبك" خبرٌ؛ لأنّه محطّ الفائدة .

(٢) ينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ١/١٧٤ .

والمراد بالتّحسين : تحسين اللّفظ وتزيينه . ينظر : شرح الرّضيّ ٤/٤٣٣ .

(٣) ينظر في معاني "الكاف" : الجنى ص٧٨، المغني ص ٢٣٣ .

(٤) ينظر : شرح الحلاويّ (رسالة) ١/١٧٦ .

(٥) مذهب الجمهور أنّ كون الكاف اسمًا مخصوصٌ بالشّعر، ومذهب الأخفش، وابن جنّي (سرّ الصّناعة ١/٢٨٩-٢٩٠) جوازه في النّثر، وهو ظاهر كلام ابن مالكٍ في الألفيّة (ص٣٥) .

ينظر : الكتاب ١/٣٢ و٤٠٨، المقتضب ٤/١٤٠، الأصول ١/٤٣٩ و٤٤٠، البغداديّات ص٣٩٦، ضرائر الشّعر ص ٣٠٢، البسيط ٢/٨٤٤، شرح الرّضيّ ٤/٣٢٤، الارتشاف ٤/١٧١٣، المغني ص٢٣٨ و٢٣٩، المقاصد الشّافية ٢/٢٥٢-٢٥٣، التّصريح ٣/٧١-٧٢ .

(٦) هذا بعض بيتٍ من مشطور الرّجز، وتمامه : « الْمُنَهَّم »، وهو للعجّاج في ملحقات ديوانه ٢/٣٢٨، وينظر : المقاصد النّحويّة ٣/٢٩٤، الخزانة ١٠/١٦٨-١٦٩ .

والبرد هو : حبّ الغمام، والمنهمّ : الذّائب .

والبيت ورد شاهدًا في : أسرار العربيّة ص٢٥٨، المفصّل ٣٨٥، ابن يعيش ٨/٤٤، شرح المقدّمة الكافية ٣/٩٥٨، شرح الرّضيّ ٤/٣٢٤، الجنى ص٧٩، أوضح المسالك ٣/٤٩، المغني ص٢٣٩، الفوائد الضّيائيّة ٢/٣٣، شرح الأشمونيّ ٢/٢٢٥ .

وتختصُّ الكاف بالظَّاهر، وقد تدخل على / ضمير الغائب[١]. [٨٢/ب

وفي ومن معانيها[٢] : الظَّرفيَّة حقيقةً نحو : الماءُ في الكوزِ، والمالُ في الكيسِ، أو مجازًا نحو : النّجاة في الصّدقِ، والنَّظرُ في الكتابِ .

وكونها للسّببيّة[٣] نحو قوله ﷺ : « دَخَلَتِ امْرأةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا »[٤].

---

(١) شاهد ذلك : ما أنشده سيبويه في الكتاب (٣٨٤/٢) للعجّاج (وهو في ملحقات ديوانه ٢٦٩/٢) :

وَأمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وخصّه سيبويه بالضّرورة، وجعله ابن مالكٍ قليلاً (شرح التّسهيل ١٦٩/٣)، وحكم عليه أبو حيّان في الارتشاف (١٧١٠/٤) بالشّذوذ .

وقد دخلت الكاف على ضمير الرّفع والنّصب المنفصلين، وضمير المخاطب والمتكلّم . تنظر : المصادر السّابقة .

(٢) ينظر في معاني "في" : الارتشاف ١٧٢٥/٤، الجنى ص ٢٥٠، المغني ص٢٢٣ .

(٣) أي : بمعنى الباء السّببيّة، وإثباته مذهب الكوفيّين (معاني القرآن للفرّاء ٧٠/٢ و٢٢٣)، وابن قتيبة (أدب الكاتب ص٥١٠)، والزّجّاجيّ (حروف المعاني ص٨٣)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص١٤٦) .

وتجويز تناوب حروف الجرّ بعضها عن بعضٍ مذهب كوفيٍّ، ويُنسب للبصريّين منع ذلك، وأنّ مذهبهم « إبقاء كلِّ حرفٍ على موضوعه الأوّل إمّا بتأويلٍ يقبله اللّفظ، أو بتضمين الفعل معنى فعلٍ آخر يتعدّى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشّذوذ » الجنى ص٤٦ .

وينظر : الخصائص ٣٠٦/٢، أمالي ابن الشّجريّ ٦٠٦/٢، وحواشيه، ضرائر الشّعر ص٢٣٦، نظريّة الحروف العاملة ص١٨٢، تناوب حروف الجرّ ص٥ .

والّذي يظهر لي أنّ هذا ليس مذهب البصريّين جميعهم؛ فقد جوّز الأخفش تناوب عددٍ من الحروف (ينظر : معاني القرآن له ٥١/١)، وكذا المبرّد (المقتضب ٣١٩/٢-٣٢٠) .

(٤) الحديث في صحيح البخاريّ (ص٦٣٣)، كتاب بدء الخلق، باب : "خمسٌ من الدّواب فواسق"، برقم (٣٣١٨)، بلفظ : « دَخَلَتِ امْرَأَةُ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا فَلَمْ ⇦

وبمعنى "على"[١] نحو قوله تعالى : ﴿ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[٢] أي : عليها .

وبمعنى "إلى"[٣] نحو قوله تعالى : ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾[٤] [٥-أي : إلى أفواههم-٥].

تُطْعِمْهَا، وَلَمْ تَدَعْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرضِ»، وفي صحيح مسلم (٤/٢١١٠)، كتاب التّوبة، باب في سعة رحمة الله، برقم (٢٦١٩) بلفظ : «دَخَلَتِ ... رَبَطَتْهَا فَلاَ هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلاَ هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِن خَشَاشِ الأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ»، وهو بهذا اللّفظ عند ابن ماجه في سننه (٢/١٤٢١) كتاب الزّهد، باب ذكر التّوبة، برقم (٤٢٥٦) .

أمّا حبستها الوارد في الحديث فقد ورد في روايةٍ للحديث عند البخاريّ (ص٤٤٤)، كتاب المساقاة، باب : "فضل سقي الماء"، برقم (٢٣٦٥)، ولفظه : «عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا ...»، فلعلّ ما هنا تلفيقٌ من الحديثين .

وقد ورد الحديث كما أورده الشّارح شاهدًا في : الارتشاف ٤/١٧٢٦، وينظر ما سبق في الحاشية (٥) ص٧٧٣ .

(١) إثباته مذهب الكوفيّين (معاني القرآن للفرّاء ١/٣٢٤ و٢/١٨٦، معاني الحروف ص٩٦)، وابن قتيبة (أدب الكاتب ص٥٠٦)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص١٤٦) .
وينظر : الارتشاف ٤/١٧٢٥ .
وقد وقفت عليه في معاني القرآن للأخفش ١/٥١، والمقتضب ٢/٣١٩ .

(٢) سورة طه من الآية ٧١ .
وفي الآية أقوال أخر تنظر في : معاني القرآن للزّجّاج ١/٤٢٢ و٢/٢٣٩، البحر المحيط ٦/٢٤٢-٢٤٣ .

(٣) ينظر : أدب الكاتب ص٥٠٩، حروف المعاني ص٨٤، الأزهية ص٢٧١ .

(٤) سورة إبراهيم من الآية ٩ .
وفي الآية أقوالٌ أخر تنظر في : معاني القرآن للفرّاء ٢/٧٠، معاني القرآن للزّجّاج ٣/١٥٦، البحر المحيط ٥/٣٩٨ .

(٥-٥) ساقطٌ من الأصل، وهو غير موجودٍ في شرح الرّمليّ .

واللاَّم، ومن معانيها[١] : الملك نحو : الدّارُ لزيدٍ، والاستحقاق نحو : الْمَغْفِرَةُ لزيدٍ، والاختصاص نحو : الجُلُّ[٢] للفرسِ، أي : مختصٌّ به، والتّعدية نحو : وهبتُ لزيدٍ مالاً، والتّعليل[٣] نحو : جئتك لِعِلْمِكَ، والزِّيادة نحو قوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾[٤] أي : ردفكم .

وتُكْسَرُ هذه اللاَّم مع الاسم الظّاهر، ومع ياء المتكلّم، وتُفْتَح فيما عدا ذلك[٥].

وعن، ومن معانيها[٦] : الْمُجَاوزة نحو : رميتُ عن[٧] القوس، أي : جاوزت الرّمي عنه، وكونها بمعنى "بعد"[٨] نحو قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ

---

(١) ينظر في معاني "اللاّم" : الارتشاف ١٧٠٧/٤، الجنى ص٩٥، المغني ص٢٧٤ .

(٢) هو ما يُوضَع على الدّابّة لتصان به، وهو بالفتح والضّمّ . اللّسان ٣٣٦/٢، القاموس المحيط ٢٩٤/٢ (جلل) .

(٣) في الأصل : "التعليم" تحريفٌ .

(٤) سورة النّمل من الآية ٧٢ .

وكون اللاّم زائدةً في هذه الآية قول الأكثرين (ينظر : المقتضب ٣٧/٢، شرح الرّضيّ ٢٨٥/٤، وغيرها)، وقيل : إن "ردفه" و"ردف له" لغتان، وقيل : ضُمِّن معنى "دنا"، وقيل : ضُمِّن معنى "اقترب"، وقيل غير ذلك . ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٩٩/٢، البحر المحيط ٩٠/٧، الجنى ص١٠٧، المغني ص٢٨٥ .

(٥) هذا على المشهور، ونُقل غيره . ينظر تفصيل ذلك في : الارتشاف ١٧٠٦/٤ .

(٦) ينظر في معاني "عن" : الارتشاف ١٧٢٧/٤، الجنى ص ٢٤٢، المغني ص١٩٦ .

(٧) ز : "نحو" تحريفٌ .

(٨) إثبات هذا المعنى والّذي يليه مذهب الكوفيّين، وابن قتيبة (أدب الكاتب ص٥١٢-٥١٣)، والزّجّاجيّ (حروف المعاني ص٧٩-٨١)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص١٤٦) .

وينظر : الارتشاف ١٧٢٧/٤-١٧٢٨ .

طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾[١] أي : بعد طبقٍ، وبمعنى "على" نحو : بَخِلَ عنه، أي : عليه .

وقد تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف الجرّ[٢] نحو : دخلتُ مِنْ عَن يمينِهِ .

وعَلَى، ومن معانيها[٣] : الاستعلاء نحو : جلستُ على السَّريرِ، وكونها بمعنى "عن"[٤] نحو :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ .....[٥]

---

(١) سورة الانشقاق من الآية ١٩ .

(٢) وهو "مِنْ"، ومعناها حينئذٍ "جانب"، وذهب الفرّاء، ومَن وافقه من الكوفيّين إلى بقاء حرفيّتها . ينظر : الارتشاف ١٧٢٢/٤ .

(٣) ينظر في معاني "على" : الارتشاف ١٧٣٢/٤، الجنى ص ٤٧٠، المغني ص١٨٩ .

(٤) إثباته مذهب الأخفش (معاني القرآن ٥١/١)، والمبرّد (المقتضب ٣٢٠/٢)، والكوفيّين، وابن قتيبة (أدب الكاتب ص٥٠٧)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص١٤٦) . وينظر : الارتشاف ١٧٣٤/٤ .

(٥) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه :

..... لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

وهو للقحيف العقيليّ في النّوادر ص٤٨١، ومجاز القرآن ٨٤/٢، وأدب الكاتب ص٥٠٧ .

وبنو قُشَيرٍ ـ بالتّصغير ـ قبيلةٌ عدنانيّةٌ ينتهي نسبها إلى قُشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة .

ينظر : جمهرة النّسب ص٣٣٢ و٣٤٢، جمهرة أنساب العرب ص٢٨٩، نهاية الأرب ص٣٩٩ .

والبيت من شواهد : معاني القرآن للأخفش ٥١/١، المقتضب ٣٢٠/٢، الأزهية ص٢٧٧، أمالي ابن الشّجريّ ٦١٠/٢، شرح الكافية الشّافية ٨٠٩/٢، رصف المباني ص٣٧٢، الارتشاف ١٧٣٤/٤، أوضح المسالك ٣٨/٣، المساعد ٢٦٩/٢، شرح

أي : عَنِّي، وكونها بمعنى "في"[١] نحو [٢-]قوله تعالى[-٢]: ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ ﴾[٣]، وكونها بمعنى عند[٤] كقوله[٥]: « يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا »[٦] أي : أجيرًا عنده .

وقد تكون اسمًا إذا دخل عليها "مِنْ"[٧] نحو :

⇦

ابن عقيل ٢/٢٦، المقاصد الشّافية ٢/٢٤٩، الهمع ٤/١٨٦ .

وينظر في تأويل البيت عند من لا يُثبت هذا المعنى : الخصائص ٢/٣١١، شرح الجمل ٢/٥١٠ .

(١) إثباته مذهب الكوفيّين (ينظر : معاني القرآن للفرّاء ١/٦٣)، وابن قتيبة (أدب الكاتب ص٥١٤)، وابن مالكٍ (التّسهيل ص١٤٦) . وينظر : الارتشاف ٤/١٧٣٤ .

(٢-٢) ساقطٌ من الأصل، وهو ثابتٌ في شرح الرّمليّ .

(٣) سورة القصص من الآية ١٥ .

(٤) ينظر : تأويل مشكل القرآن ص٥٧٨، حروف المعاني ص٢٣، الأزهية ص٣٨٥، كشف المشكل ١/٥٧١، شرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٤١٧، منهج السّالك ص٢٥٠، البرهان ٤/٢٨٥، التّصريح ٣/٥٢ .

(٥) ز : « نحو قوله »، وهو مخالفٌ لشرح الرّمليّ .

(٦) هذا من قول أعرابيٍّ جاء يحتكم إلى النّبيّ ﷺ في قصّةٍ أوردها البخاريّ في صحيحه (ص١٣٧٣)، في كتاب الأحكام، باب : "هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنّظر في الأمور"، برقم (٧١٩٣)، ولفظه : « عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهنيّ قالا : جاء أعرابيٌّ فقال : يا رسولَ اللهِ اقْضِ بيننا بكتابِ اللهِ، فقام خصمه فقالَ : صدقَ؛ فاقضِ بيننا بكتابِ الله، فقال الأعرابيّ : إنّ ابْني كانَ عَسِيفًا على هذا فَزَنَى بامْرَأَتِهِ ... »، والحديث في صحيح مسلمٍ (٣/١٣٢٤)، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزّنى، برقم (١٦٩٧) .

وقد رُوي كلام الأعرابيّ هذا بلفظ : « عسيفًا في أهل هذا » . ينظر : فتح الباري ١٢/١٤٣ .

(٧) ومعناها حينئذٍ "فوق"، وفيها الخلاف السّابق في "عن"، ينظر ما سبق في الحاشية (٢) ص٧٨٩، والمصادر المذكورة في تخريج الشّاهد التّالي .

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ..... .....[1]

كَذَاكَ من حروف الجرّ **وَاوٌ، وتَاءٌ، وَبَاءٌ فِي الْحَلِف** أي : القسَمِ؛ فالواو لا تُسْتَعْمَلُ إلاَّ مع الظَّاهر فلا تقول : وَكَ[2] لأفعلنَّ، ولا يُذْكَرُ معها فعل القَسَمِ، فلا تقول : أقسمتُ والله لأفعلنَّ[3].

(١) هذا جزءٌ من صدر بيتٍ من الطّويل وقع في بيتين مختلفين، الأوّل منهما :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ خِمْسُهَا تَصِلُّ وعن قَيضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

وهو لمزاحم بن الحارث العقيليّ في النّوادر ص٤٥٤ .

والثّاني :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْس اسْتَوَى فَتَرَفَّعَا

وهو ليزيد بن الطّثريّة القشيريّ في شعره ص ٨٧، والنّوادر ص٤٥٣ .

والأوّل منهما من شواهد : الكتاب ٢٣١/٤، المقتضب ٥٣/٣، الأصول ٢١٦/٢ و١٧٦/٣ و٣١٩، الجمل ص٦١، الإيضاح العضديّ ٢٧٢/١، الأزهية ص١٩٤، شرح اللّمع ١٦٧/١، الإشارة إلى تحسين العبارة ص٧٨، المفصّل ص٣٨٤، الفصول لابن الدّهّان ص٣١، كشف المشكل ٥٧١/١، الفصول الخمسون ص٢١٧، ابن يعيش ٣٧/٨ و٣٨، شرح المقدّمة الكافية ٩٥٧/٣، المقرّب ١٩٦/١، شرح الجمل ٤٨١/١، شرح الكافية الشّافية ٨١٠/٢، شرح التّسهيل ١٤٠/٣، البسيط ٨٧٣/٢، شرح الرّضيّ ٣٢٣/٤، شرح ألفيّة ابن معطٍ ٤١٦/١، رصف المباني ص٣٧١، الارتشاف ١٧٢٢/٤، الجنى ص ٤٧٠، المغني ص ١٩٠ و١٩٤، أوضح المسالك ٥١/٣، شرح ابن عقيل ٢٩/٢ .

وثانيهما من شواهد : المقتضب ٣٢٠/٢ و٥٣/٣، التّبصرة ٢٨٣/١، الأزهية ص١٩٤، أمالي ابن الشّجريّ ٥٣٧/٢، أسرار العربيّة ص٢٥٦، ابن يعيش ٣٨/٨ .

(٢) في الأصل : "وكا"، وفي "ز" : "وها"، والتّصويب من شرح الرّمليّ .

(٣) هذا مذهب الجمهور، وأجازه ابن كيسان . ينظر : شرح الجمل ٥٢٦/١، الارتشاف ١٧١٧/٤، الهمع ٢٣٦/٤، أبو الحسن بن كيسان ص١٧٢ .

والتَّاء الْمُثَنَّاةُ فوق[١] مختصَّةٌ بلفظ الجلالةِ[٢]، ولا تدخل على غيرها على الصَّحيح /، وأمَّا نحو : "تربِّ الكعبةِ"، و"تربِّي"[٣] فشاذٌّ[٤]، ولا يُذْكَرُ معها فعل القسم[٥] . [٨٣/

والباءُ الموحَّدَةُ، وهي أمُّ الباب؛ لأنَّها تُسْتَعْمَلُ مع الظَّاهر نحو : بالله، ومع المضمر نحو : بِكَ، ويُذْكَرُ معها فِعْلُ القَسَمِ نحو : أقسمتُ بِكَ لأفعلنّ[٦] .

ومُذْ ومُنْذُ، ويختصَّان بالزَّمان نحو : ما رأيته مذ يومين، أو منذُ يومِ الجمعة .

وهما بمعنى "مِنْ" الّتي هي[٧] لابتداء الغاية إن كان الزَّمان ماضيًا نحو : ما رأيته مذ أو منذ [٨-يومٍ-٨] .

وبمعنى "في" الّتي هي للظَّرفيَّة إن كان حاضرًا نحو : ما رأيته مذ أو منذ [٨-يومنا-٨] .

وبمعنى "من" و"إلى" معًا إن كان معدودًا نحو : ما رأيته مُذْ أو مُنْذُ

---

(١) كذا في شرح الرّمليّ (ص٦٦)، والمعهود أن يقال : « من فوق » .

(٢) ينظر : الكتاب ٥٩/١ و٤٩٦/٣ و٤٩٩، المقتضب ٣٢٠/٢ و١٧٥/٤، الأصول ٤٣٠/١ .

(٣) حكاهما الأخفش . ينظر في الأوّل منهما : المفصّل ص٣٨٣، شرح الجمل ٥٢٤/١، شرح التّسهيل ١٤٠/٣، وينظر في الثّاني : الإنصاف ٣٩٧/١، شرح الرّضيّ ٣٠٠/٤، الجنى ص٥٧، المقاصد الشّافية ١٦٦/٢، التّصريح ١٩/٣ .

(٤) ينظر : المصادر السّابقة، والارتشاف ١٧١٧/٤ .
وابن مالكٍ في الألفيّة (ص٣٤) لم يجعل دخولها على "ربّ" شاذًّا، (وينظر : المقاصد الشّافية ١٦٦/٢-١٦٧)، وكذلك ابن هشامٍ في أوضح المسالك (١٧/٣)، وجعل في شرح القطر (ص٤١٩) "تربّ الكعبةِ" قليلاً .

(٥) بلا خلافٍ . الهمع ٢٣٦/٤ .

(٦) هذا التّمثيل غير جيّدٍ، إلاّ أن يكون الضّمير فيه لله تعالى، وذلك أنّ القسم بغير الله لا يجوز .

(٧) ساقطٌ من "ز"، وهي موجودةٌ في بعض نسخ شرح الرّمليّ .

(٨-٨) ساقطٌ من "ز" نتيجة انتقال نظرٍ .

رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُهُ، وقوله ﷺ : « يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنْيا عاريةٍ يومَ القِيامةِ »[1].

وهي مختصَّةٌ بالنَّكرات[2]، ولا تُسْتَعْمَل إلاَّ في صدرِ الكلامِ[3].

⇦

وفي معنى "ربَّ" أقوالٌ تنظر في : الارتشاف ٤/١٧٣٧-١٧٣٨، الجنى ص٤٣٩-٤٤٧، الهمع ٤/١٧٤-١٧٥ .

(١) أخرجه البخاريّ في صحيحه (ص٢٢٣)، كتاب التّهجّد باب تحريض النّبيّ ﷺ على صلاة اللّيل ...، برقم (١١٢٦)، ولفظه : « عاريةٍ في الآخِرة »، وله رواياتٌ فيها : « يوم القيامةِ » مع اختلافٍ في لفظ الحديث (ينظر الحديث رقم ١١٥)، وينظر : السّير الحثيث ٢/٤٥١-٤٥٢ .

وقد ورد الحديث شاهدًا في شواهد التّوضيح ص١٦٤، شرح التّسهيل ٣/١٧٨، المغني ص ١٨٠، أوضح المسالك ٣/٤٧، شرح اللّمحة البدريّة ٢/١٩٢، المساعد ٢/٢٨٥، شفاء العليل ٢/٦٧٦ .

(٢) قال ابن مالكٍ في شرح الكافية (٢/٧٩١-٧٩٢) : « ولا [يجرّ] بـ"ربّ" غير نكرةٍ معنًى ولفظًا أو معنًى لا لفظًا نحو : ربّه رجلاً، وربّ رجلٍ وأخيه؛ فإنّ هاء "ربّه رجلاً" لا تدلّ على معيّنٍ، وإن كان لفظها لفظ المعرفة ... » .

وينظر : الأصول ١/٤١٩ .

وجوّز بعضهم جرّها المعرّف بـ"أل" . ينظر : شرح الجمل ١/٥٠٥، الارتشاف ٤/١٧٣٩ .

وهل يُشْترط أن تكون النّكرة موصوفةً كما هو مذهب ابن السّرّاج (الأصول ١/٤١٨) وأكثر المتأخّرين، أم لا ؟ كما هو مذهب الأخفش، والفرّاء، وغيرهم، واختاره ابن مالكٍ (التّسهيل ص١٤٨) قولان .

ينظر في هذه المسألة : شرح التّسهيل ٣/١٨١، شرح الرّضيّ ٤/٢٩٢، الارتشاف ٤/١٧٤١، الجنى ص ٤٥٠، المساعد ٢/٢٨٥، الهمع ٤/١٧٨ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤/١٤٠، الأصول ١/٤١٦، الكافية ص٢١٧، رصف المباني ص١٩١، المغني ص١٨١ .

وقد وقعت "ربّ" في غير الصّدر خبرًا لـ"إنَّ" كقول حاتم الطّائيّ في ديوانه ص٢٠١ :

⇦

يومين[١].

ويكونان اسمين إذا دخلا على اسمٍ مرفوعٍ نحو : ما رأيتُهُ مذ أو[٢] منذ يومان ـ وهما حينئذٍ مبتدآن وما بعدهما خبرٌ[٣] ـ، أو على[٤] الجملة فعليَّةً كانت ـ وهو الغالب ـ أو اسميَّةً[٥].

والغالب على "مذ" الاسميَّة، وعلى "منذ" الحرفيَّة[٦].

ورُبَّ[٧]، ومن معانيها[٨] : التَّقليل قليلاً، والتَّكثير كثيرًا[٩] نحو قولكَ :

---

(١) ينظر : المغني ص ٤٤١ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) وقيل : بالعكس، وقيل : ظرفان وما بعدهما فاعلٌ بـ"كان" تامّةً محذوفةً، وقيل : ما بعدهما خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ . ينظر في هذه الأقوال : الارتشاف ١٤١٨/٣-١٤١٩، التّصريح ٧٦/٣-٧٨ .

(٤) ز : "وعلى" .

(٥) أوضح المسالك ٥٢/٣-٥٤ بتصرّفٍ .

وشاهد الدّخول على الجملة الفعليّة قول الفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١ :

مـا زالَ مُـذْ عَقَـدَتْ يَـداهُ إزارَهُ فَسَـمَا فَـأَدْرَكَ خَمْسَـةَ الأَشْـبَارِ

وشاهد الدّخول على الجملة الاسميّة قول الأعشى في ديوانه ص١٨٥ :

وما زِلْتُ أَبْغِي الْمَـالَ مـذْ أَنَـا يـافِعٌ وليـدًا وكَهْـلاً حـينَ شِبْتُ وأَمْـرَدَا

أوضح المسالك (السّابق)، التّصريح ٧٨/٣-٧٩ .

(٦) ينظر : الجنى ص٥٠٠ .

(٧) كون "ربّ" حرف جرٍّ مذهب البصريّين (الكتاب ١٧٠/٢، المقتضب ٥٧/٣، الأصول ٣١٦/١)، واختاره ابن مالكٍ، وذهب الكوفيّون والأخفش في أحد قوليه، وابن الطّراوة إلى اسميّتها، واختاره الرّضيّ . ينظر : الإنصاف ٨٣٢/٢، شرح التّسهيل ١٧٥/٣، شرح الرّضيّ ٢٨٨/٤-٢٩٠، الارتشاف ١٧٣٧/٤، الجنى ص ٣٨-٤٣٩، ائتلاف النّصرة ص١٤٤، المقاصد الشّافية ١٦٤/٢ .

(٨) ليس لـ"ربّ" معنًى سوى ما سيأتي عند من قال به، ولو قال : "ومعناها" لكان صوابًا، وتنظر الحاشية التّالية .

(٩) هذا نصّ كلام ابن هشامٍ في أوضح المسالك ٤٧/٣، وهو ما اختاره في المغني ص١٨٠ .

ووَاوِ رُبَّ الْمُنْحَذِف نحو :

وَلَيْلٍ ....[1]

أي : وربَّ ليلٍ .

وظاهر كلام النَّاظم كأصله[2] موافقة المبرّدِ[3]، والكوفيِّين[4] في أنَّ الخفض بـ[5]"واو ربّ"، والصَّحيحُ أنَّه بـ"رُبَّ" المضمرة، وهو مذهب البصريِّين[6].

⇦

أَمَاوِيَّ إِنِّي رُبَّ وَاحِدِ أُمِّهِ أَجرْتُ فلا قَتْلٌ عليه ولا أَسْرُ

وكذا خبرًا لـ"إن" المخفّفة، وجوابًا لـ"لو"، وهو غريبٌ . ينظر : الارتشاف ١٧٤١/٤ .

(١) هذا جزءٌ من صدر بيتٍ من الطّويل، وهو لامرئ القيس من معلّقته (ديوانه ص١٨)، وهو بتمامه :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وهو من شواهد : شرح التّسهيل ١٨٧/٣، شرح عمدة الحافظ ٢٧٢/١، شرح الكافية الشّافية ٨٢١/٢، شرح الألفيّة لابن النّاظم ص٣٧٧، أوضح المسالك ٦٥/٣، شفاء العليل ٢٩٣/٢، المقاصد الشّافية ٢٩١/٢، المطالع السّعيدة ٥٦٦/٢، شرح الأشمونيّ ٢٣٣/٢ .

(٢) المتن ص٢٨ .

(٣) ز : "للمبرّد"، وينظر في رأيه : المقتضب ٣١٩/٢ و٣٤٧-٣٤٨، وينظر : شرح عيون الإعراب ص١٩٠، شرح التّسهيل ١٨٩/٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٣٧٦/١، الارتشاف ١٧١٧/٤، المقاصد الشّافية ٢٩٣/٢، ائتلاف النّصرة ص١٤٥ .

(٥) ز : "في" .

(٦) هذا مذهب سيبويه (الكتاب ١٠٦/١ و٢٦٣ و١٦٣/٢-١٦٤، و١٢٨/٣ و٤٩٨)، والجمهور، تنظر : المصادر المتقدّمة في الحاشية (٤)، وينظر : الأصول ٤٢٠/١ .

ثُمَّ مَثَّل النَّاظم لبعض ما ذكره بقوله :

كَـ:سِرْتُ مِنْ مِصْرَ إلَى الْعِرَاق وَجئْتُ لِلْمَحْبُوبِ باشْتِيَاق

تنبيهان

أحدهما : من حروف الجرِّ الشَّاذَّة "مَتَى" في لُغة هُذَيل[١]، يقولون : « أخرجها متى كُمِّهِ »[٢]، أي : من كُمِّه، و"لعلّ" في لغة عُقَيْل[٣]، قال قائلهم :

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا .....[٤]

---

(١) ز : "هزيل" تحريفٌ .

وهذيل ـ بالتّصغير ـ : قبيلةٌ مضريّةٌ ينتهي نسبها إلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر . ينظر : جمهرة النّسب ص١٣٠-١٣٩، جمهرة أنساب العرب ص١٠ و١٩٦، نهاية الأرب ص٤٣٥ .

(٢) هكذا رواه ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (١٨٦/٣)، وشرح الكافية الشّافية (٧٨٤/٢)، وله رواياتٌ أخر، تنظر في : الصّاحبيّ ص٢٧٧، الأزهية ص٢٠٠، الارتشاف ١٧٥١/٤، وينظر : الجنى ص٥٠٥، المغني ص٤٤٠، المقاصد الشّافية ١٥١/٢-١٥٣ .

وفي بعض هذه المصادر تأويل هذا القول على أنّ "متى" فيه بمعنى "وَسْط"؛ فتكون ظرفًا، وفي المغني : أنّها تأتي بمعنى "من" أو "في" .

(٣) ينظر : سرّ الصّناعة ٤٠٧/١، الإفصاح ص١١١، والمصادر المثبتة في الحاشية التّالية .

وعُقَيل ـ بالتّصغير ـ : قبيلةٌ عدنانيّةٌ ينتهي نسبها إلى عُقَيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة .

ينظر : جمهرة النّسب ص٣٣٢، جمهرة أنساب العرب ص٢٨٨ و٢٧٩، نهاية الأرب ص٣٦٦ .

(٤) هذا صدر بيتٍ من الوافر، وعجزه :

..... بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

ولم أقف على قائله، إلاّ أنّ ابن عصفورٍ في شرح الجمل (٤٢٦/١) نسب إنشاده ليعقوب .

و"لولا" إذا وَلِيها ضميرٌ متّصلٌ[(١)] نحو : لولاي، ولولاك، ولولاه .

ثانيهما[(٢)] : حروف الجرِّ تتعلّق بالفعل التّام المتصرِّف، وشبهه[(٣)] /، [٨٣/ب]
والمؤوَّل[(٤)] به[(٥)]، وبما فيه رائحة الفعل[(٦)]، والخُلْفُ[(٧)] في الجامد، والفعل

وهو من شواهد : المقرّب ١/١٩٣، شرح الكافية الشافية ٢/٧٨٣، الجنى ص ٥٨٤، شرح القطر ص٤١٤، أوضح المسالك ٣/٦، شرح ابن عقيل ٢/٩، شرح الأشمونيّ ٢/٢٠٤ .
ومن النّحاة من ينكر عمل "لعلّ" الجرّ . ينظر : شرح الجمل ١/٤٢٧، منحة الألباب (رسالة) ١/٨٣١ .

(١) هذا على مذهب سيبويه (الكتاب ٢/٣٧٣)، وذهب الأخفش (في تعليقةٍ له على الكتاب ٢/٣٧٥ الحاشية ٦، وينظر : المقتضب ٣/٧٣)، والفرّاء (المعاني ٢/٨٥، أمالي ابن الشّجريّ ٢/٥١٣) إلى أنّ موضع الضّمير رفعٌ إلاّ أنّه استُعير ضمير الخفض للرّفع كما وقع عكسه في قولهم : "ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا"، ومذهب المبرّد (الكامل ٣/٤٣٥) عدم صحّة هذا التّعبير، « ولا يصلح إلاّ أن تقول : لولا أنت، كما قال الله عزّ وجلّ : ﴿ لَوْلاَ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة سبأ من الآية ٣١] » .
وينظر في هذه المسألة سوى ما سبق : الإنصاف ٢/٦٨٧، ابن يعيش ٣/١٢٢، شرح الجمل ١/٤٧١، شرح التّسهيل ٣/١٨٥، المغني ص٣١٦، المؤاخذات النّحويّة ص٧٣-٧٦ .

(٢) ما سيأتي حتّى قوله : « ليس بشيء » نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٦٧ .

(٣) من ذلك : قوله تعالى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (سورة الفاتحة من الآية ٧) . ينظر : المغني ص ٥٦٥ .

(٤) في الأصل : "المول" تحريفٌ .

(٥) أي : المؤوّل بمشبه الفعل، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِى السَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلَـٰهٌ ﴾ (سورة الزّخرف من الآية ٨٤)، أي : وهو الّذي هو إلـٰهٌ في السّماء، فـ﴿ فِى ﴾ متعلّقة بـ﴿ إِلَـٰهٌ ﴾، وهو اسمٌ غير صفةٍ، وإنّما صحّ التّعلّق به لتأوّله بمعبودٍ . ينظر : البحر المحيط ٨/٢٩، المغني ص٥٦٧ .

(٦) ز : « بما فيه رائحته »، وهو مخالفٌ لشرح الرّمليّ، ومثال ذلك : "فلانٌ حاتمٌ في قومه"؛ فيتعلّق "في" بما في "حاتمٍ" من معنى "الجود" . ينظر : المغني ص٥٦٨ .

(٧) في الأصل : "الحلف" تصحيفٌ .

النَّاقص، وحروف المعاني .

والصَّحيح في الفعل النَّاقص جواز التَّعَلُّق، وفي حروف المعاني [المنع][(١)].

وخمسةٌ من حروف الجرِّ لا تتعلَّق بشيءٍ[(٢)]، وهي الحرف الزّائد، ولولا، ولعلَّ، وكاف التَّشبيه، وحروف الاستثناء، والخُلْفُ في الكاف[(٣)]، قال بعضهم[(٤)] : والقول بأنَّ كاف التَّشبيه لا تتعلّق بشيءٍ[(٥)] ليس بشيءٍ .



(١) تتمّةٌ يقتضيها السّياق، وهي من شرح الرّمليّ .
وينظر في تفصيل هذه المسألة وما تقدّمها : المغني ص٥٧٠-٥٧٣ .

(٢) قال ابن هشام في المغني (ص٥٧٥) : « يستثنى من قولنا : لا بدّ لحرف الجرّ من متعلّق ستّة أمور ... »؛ فما هنا نقلٌ بتصرّفٍ عنه، والسّادس الّذي أسقطه الرّمليّ، وتبعه الشّارح هو "ربّ"؛ لأنّ مذهب الجمهور أنّ لها متعلّقًا، ومذهب الرّمانيّ، وابن طاهر أنّها لا تتعلّق بشيءٍ . ينظر : الارتشاف ١٧٤٣/٤، الجنى ص ٤٥٣، المغني ص ٥٧٧ .

(٣) وكذا "ربّ" على مذهب الرّمّانيّ، وابن طاهر . تنظر الحاشية السّابقة .

(٤) لم أقف على تعيين هذا القائل، و لم أقف على هذا القول إلاّ في شرح الرّمليّ .

(٥) هذا قول ابن عصفورٍ (شرح الجمل ٤٨٢/١)، ونُقِل عن الأخفش .
ينظر : الارتشاف ١٧١٠/٤، الجنى ص ٨٥، المغني ص٥٧٧ .

المضاف

أي : هذا بابه، وهو خاتمة الكتاب ـ ختم الله تعالى[١] لنا بخيرٍ أجمعين ـ .

٢٤٢- مِنَ الْمُضَافِ أَسْقِطِ التَّنْوِينَا [٢]وَنُونَهُ كَـ: أَهْلُكُمْ أَهْلُونَا[٣]

٢٤٣- وَاخْفِضْ بِهِ الاسْمَ الَّذِي لَهُ تَلاَ كَـ: قَاتِلاَ غُلاَمِ[٤] زَيْدٍ قُتِلاَ[٥]

٢٤٤- وَهْوَ عَلَى تَقْدِيرِ "فِي"[٦]أَوْ "لاَمِ" أَوْ "مِنْ" كَـ: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾[٧]أَوْ غُلاَمِ

٢٤٥- أَوْ عَبْدِ زَيْدٍ أَوْ إِنَا زُجَاجِ أَوْ ثُوبِ خَزٍّ أَوْ كَـ: بَابِ سَاجِ

اعلم أنَّ الإضافة[٨] في اللُّغة : الإلصاق والإسناد[٩]، ومنه قولهم : أضفت ظهري إلى الحائط، أي : ألصقت به، وأسندته إليه[١٠]، ومنه قول بعض العرب يصف الحمَّام[١١]: "فلمّا دخلناه أضفنا

---

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) ط١٠٦ : "أو" .

(٣) هذا من زيادات النّاظم على أصله؛ فلم يتعرّض ابن آجُرُّوم لهذا الحكم . ينظر : المتن ص ٢٨ .

(٤) ط١٠٦ : "غُلاَمَ" خطأٌ في الضّبط .

(٥) ز : "قَتْلا" خطأٌ في الضّبط .

(٦) هذا من زيادات النّاظم؛ فلم يذكر ابن آجُرُّوم أنّ الإضافة تكون بمعنى "في" . ينظر : المتن ص ٢٨ .

(٧) سورة سبأ من الآية ٣٣ .

(٨) ما سيأتي من شرح في هذا الباب نقلٌ عن شرح الرّمليّ ص٢٦٧-٢٧٠ بتصرّفٍ يسيرٍ .

(٩) ينظر : اللّسان ١٠٨/٨ (ضيف) .

(١٠) ينظر : شرح عيون الإعراب ص٢٠١ .

(١١) النّصّ في شرح الحلاويّ (رسالة) ٦٧١/٢، والرّمليّ نقل هذا عنه، و لم أقف عليه ⇦

ظهورنا[١] إلى حائطه[٢]" .

وأمَّا في الاصطلاح فقد حُدَّتْ[٣] بحدودٍ منها :

[٤-أنَّها نِسْبةٌ تفيد الأوَّل تعريفًا أو تخصيصًا أو تخفيفًا[٥]، ومنها-٤]: [٦]أنَّها نِسْبةٌ تَقْييديَّةٌ بين اثنين[٧] توجب لثانيهما الخفض[٨]، ومنها : أنَّها إسناد اسمٍ إلى غيره على تنزيل الثَّاني من الأوَّل منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه[٩]، [١٠]ولهذا وَجَبَ تجريد المضاف من التَّنوين، ومن النُّون

⇦

لغيرهما، وكذا ذكر محقّق شرح الحلاويّ .

(١) هذا قريبٌ من قول امرئ القيس في ديوانه (ص٥٣) :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إلى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

ينظر : شرح عيون الإعراب ص٢٠١، المقتصد ٧٧/١، شرح الشّذور ص٢٩٢، التّصريح ٩٧/٣ .

(٢) ز : « أي : إلى حايط » .

(٣) في الأصل : "حدت"، وفي "ز" : "حُدّ"، والتّصويب من شرح الرّمليّ .

(٤-٤) ساقطٌ من "ز" .

(٥) في الأصل : "تحقيقًا"، والتّصويب من شرح الرّمليّ .

(٦) سقط الحدّ التّالي من متن نسخة الأصل، واستدركه النّاسخ في الحاشية، وكتب تحته « صح » .

(٧) كذا في النّسختين، وشرح الرّمليّ، والمراد بقوله اثنين : اسمين .

(٨) في شرح الرّمليّ : « الخفض أبدًا »، وعدّه أبو حيّان رسمًا لا حدًّا . الارتشاف ١٧٩٩/٤ .

(٩) ذكر هذا الحدّ ابن هشام في شرح الشّذور ص٢٩٢ .

والمراد بقوله : « أو ما يقوم مقام تنوينه » : نون المثنّى، والمجموع على حدّه . المصدر السّابق .

(١٠) ما سيأتي إلى قوله : « وجوّز الفرّاء » مستفادٌ من شرح الشّذور ص٢٩٣، وشرح القطر ص٤٢٢-٤٢٤ .

التّالية للإعراب، كما قال النّاظم :

مِنَ الْمُضَافِ أَسْقِطِ التَّنْوِينَا وَنُونَه .....

وكذا يجب تجريد المضاف من الألف واللاّم غير ما سيأتي، تقول : "غلامُ زيدٍ" بحذف التّنوين؛ لأنّه يدلُّ على كمال الاسم، والإضافة تدلّ على نُقْصَانه، ولا يكون الشّيء كاملاً ناقصًا[1]، وتقول : جاء / مُسْلِمَاك، ومُسْلِمُوك بحذف النُّون؛ لأنَّ نون المثنّى، والمجموع على حَدِّه، وما أُلْحِقَ بهما[2] قائمةٌ مقام تنوين المفرد[3] قال تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَوٰةِ ﴾[4]، ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ ﴾[5]. [٨٤/أ]

وخرج بتقييد النُّون بكونها تاليةً للإعراب نونا المفرد وجمع التّكسير كـ: نون "حينٍ" و"شياطينٍ"؛ فإنّهُمَا مَتْلُوَّان[6] بالإعراب لا تاليان له،

---

(١) بعده في شرح الرّمليّ ص٢٦٧ : « ويعبّر عن هذا بأنّ التّنوين يُشْعِر بالانفصال، والإضافة تُشْعِر بالاتّصال، وبين الاتّصال والانفصال تضادٌّ فلا يجتمعان »، وينظر : شرح السّيرافيّ ١/٢٢٨ .

(٢) في النّسختين : "بها"، والتّصويب من شرح الرّمليّ ص٢٦٨ .

(٣) هذا مذهب ابن كيسان (الموفّقيّ ص١٠٨، التّذييل والتّكميل ١/٢٩٥)، وردّه ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (١/٧٥) بثبوت النّون فيما لا تنوين في واحده نحو : يا زيدان، ولا رجلين فيها، ورُدَّ أيضًا بثبوت النّون في تثنية ما لا ينصرف نحو : أحمران؛ فليس في المفرد تنوين فتكون النّون عوضًا منه . التّذييل والتّكميل (السّابق) .
وقد سبق للشّارح (ص٣٥٥) أن ذكر أنّ نون جمع المذكّر السّالم عوضٌ عن الحركة والتّنوين، ومرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف المصادر الّتي ينقل عنها .
وينظر : ما سبق في الحاشية (١) ص٣٥٥ .

(٤) سورة الحجّ من الآية ٣٥ .

(٥) سورة القمر من الآية ٢٧ .

(٦) ز : "يتلوان" .

فتقول : "آتيك حينَ طلوعِ الشَّمسِ"، و"هؤلاءِ شياطينُ الإنسِ" بإثبات[1] النُّون فيهما .

وأمَّا الألف واللاَّم فإنَّك تقول : جاء الغلامُ، فإذا أضفتَ قلتَ : "جاء غلامُ زيدٍ" بحذف الألف واللاَّم لئلاّ تجمع[2] على الاسم تعريفين، وذلك لا يجوز[3].

ويُسْتَثْنَى من مسألة الألف واللاَّم أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصِّفة، وذلك في خمسة أمورٍ يجوز أن يُجْمَعَ فيها بين الألف واللاَّم والإضافة[4]:

أحدها : أن يكون المضاف مثنًّى نحو : الضَّاربا زيدٍ .

والثَّاني : أن يكون جمع مذكّرٍ سالمًا نحو : الضَّاربو[5] زيدٍ .

---

(١) ز : "وبإثبات" الواو مقحمةٌ .

(٢) في النّسختين : "تجتمع" تحريفٌ، والتّصويب من شرح الرّمليّ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٣٩/٤، الجمل ص٦٤، إصلاح الخلل ص١٨١ .
ويُعْتَرَضُ على عدم اجتماع معرّفين بنحو : "يا زيدُ" عند الجمهور؛ لأنّ مذهبهم أنّ الاسم باقٍ على تعريفه خلافًا للمبرّد وموافقيه في أنّه سُلِبَ تعريف العلميّة، ويجاب عن ذلك بقول ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (٣٩٢/٣) : « والصّحيح أنّ تعريف العلميّة مستدامٌ كاستدامة تعريف الضّمير ...، ولأنّ النّداء لا يلزم من دخوله على معرفةٍ اجتماع تعريفين، على أنّه لو عُلِمَ اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكّدًا للآخر، ومسوقًا لزيادة الإيضاح » .
والرّضيّ في شرح الكافية (٣٧٤/١) لا يرى محذورًا في اجتماع مثل هذين التّعريفين العلميّة والنّداء . ينظر في الخلاف السّابق : المقتضب ٢٠٥/٤، الأصول ٣٣٠/١، ابن يعيش ١٢٩/١، الارتشاف ٢١٨٣/١، التّصريح ١٦/٤ و١٧ .

(٤) تنظر في : شرح التّسهيل ٨٥/٣، شرح الرّضيّ ٢٣١/٢، أوضح المسالك ٧٩/٣-٨٤ .

(٥) في النّسختين : "الضّاربوا" .

والثّالث : أن يكون المضاف إليه بالألف واللاّم نحو : الضَّاربُ الرَّجلِ .

والرَّابع : أن يكون المضاف إليه مضافًا لما فيه الألف واللاّم نحو : الضَّاربُ رأسِ الجاني[(١)].

والخامس : أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير ما فيه "أل" نحو : مررت بالرَّجلِ الضَّاربِ غلامهِ[(٢)]، وجَوَّزَ الفرَّاء إضافة الوصف المحلَّى بـ"أل" إلى المعارف مطلقًا[(٣)].

---

(١) هذا مثال ابن مالكٍ في الألفيّة ص٣٦ .

(٢) في بعض هذه المسائل خلافٌ في تجويز الجرّ . ينظر في : شرح الرّضيّ ٢/٢٣٦، الارتشاف ٥/٢٢٧٦، المساعد ٢/٢٠٤-٢٠٥، التّصريح ٣/١٢٣ .
ونصّ أبو حيّان في الارتشاف على أنّ الأفصحَ في المسائل الثّلاث الأخيرة تركُ الإضافة .

(٣) نقل هذا عن الفرّاء ابن مالكٍ في شرح التّسهيل (٣/٨٦)، وتبعه أبو حيّان (الارتشاف ٥/٢٢٧٦)، وابن هشامٍ (أوضح المسالك ٣/٨٤) .
والّذي نقله ابن السّرّاج (الأصول ٢/١٤-١٥) والزّمخشريّ (المفصّل ص١١٥)، وابن الحاجب (الكافية ص١٢٤) أنّ مذهب الفرّاء تجويز إضافة الوصف المحلّى بـ"أل" إلى العلم، نحو : الضّارب زيدٍ، وقد تعرّض الفرّاء لهذه المسألة في معاني القرآن (٢/٢٢٥-٢٢٦) فقال : « وقوله : ﴿ لِّلْقِيمِى الصَّلَوٰةِ ﴾ [سورة الحجّ من الآية ٣٥] خفضت الصّلاة لمّا حذفت النّون ...، ولو نصبت ﴿ الصّلاة ﴾ وقد حذفت النّون كان صوابًا ...، وإنّما جاز النّصب مع حذف النّون لأنّ العرب لا تقول في الواحد إلاّ بالنّصب؛ فيقولون : هو الآخذُ حقّه، فينصبون الحقّ ...، ولو خُفض في الواحد لجاز ذلك، ولم أسمعه إلاّ في قولهم : هو الضّاربُ الرّجلِ ... » .
وينظر في هذه المسألة سوى ما سبق : ابن يعيش ٢/١٢٣، شرح الكافية الشافية ٢/٩١٣، شرح الرّضيّ ٢/٢٢٧-٢٢٩، وفيها : « والظّاهر أنّ الفرّاء لا يفرّق بين المعرّف والمنكر » .

وبما قرَّرته يتّضح ما مثَّل به النّاظم[١].

وقوله : **وهو** أي : ما يُخْفَضُ[٢] بالمضاف[٣] **على تقدير**[٤]**في** بقلّةٍ، **أو تقدير لامٍ** بأكثريَّةٍ، **أو تقدير من**[٥] بكثرةٍ[٦]، وما يتقدَّر[٧] بـ"في" زاده ابن مالكٍ[٨]، وغيره[٩].

---

(١) يقصد ما قرَّره في أوّل كلامه من سقوط التّنوين والنّون من المضاف، ويقصد بمثال النّاظم قوله : ﴿ أهلكم أهلونا ﴾ .

(٢) ز : "يختصّ" تحريفٌ .

(٣) هذا على مذهب الجمهور أنّ خافض المضاف إليه هو المضاف . ينظر ما سبق في الحاشية (١) ص٧٨١ .

(٤) كون الإضافة على تقدير حرفٍ مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن درستويه، وأبو حيّان . ينظر : الارتشاف ١٨٠١/٤، المساعد ٣٣٠/٢ .

(٥) ذهب ابن الضّائع إلى أنّ الإضافة الّتي بمعنى "من" تندرج في الّتي بمعنى "اللاّم"؛ فالإضافة بمعنى "اللاّم" على كلّ حالٍ . الارتشاف ١٨٠٠/٤ .

(٦) أوضح المسالك ٧٢/٣ .

ذكر الآثاريّ في القلادة الجوهريّة (ل٣٣أ) أنّ هذا الحكم دعوى ليس لابن هشامٍ ولا لغيره عليها ﴿ برهانٌ، ولا شاهدٌ نثريٌّ، ولا شعريٌّ؛ والصّواب أن يُقال : إنّ معنى اللاّم هو الأصل، وهو الأكثر في الاستعمال، ودونه "في" ودونها "مِنْ"، والله أعلم ﴾ .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ ثُمَّ إضافةً بمعنى "عند" نحو : ناقةٌ رفودُ الحلبِ . ينظر : شرح الجمل ٧٤/٢، الارتشاف ١٨٠٠/٤، المساعد ٣٣٠/٢، الهمع ٢٦٧/٤ .

ووقع في هذه المصادر "رقود"، والصّواب "رفود"؛ وقد نصّ ابن عنقاء في غرر الدّرر (ل١٨٨أ) على أنّه بالفاء، ومعناه الّتي تملأ الرّفد ـ أي : القدر الضّخم ـ في حلبةٍ واحدةٍ، وهو كذلك في اللّسان ٢٦٤/٥، والقاموس المحيط ٤١٤/١ (رفد) .

وتنظر مادة (رقد) فيهما فلم يرد "ناقةٌ رقودٌ" .

(٧) ز : "يقدر"، وكذا في جميع المواضع التّالية .

(٨) في التّسهيل ص١٥٥، وشرحه ٢٢١/٣، والكافية الشّافية وشرحها ٩٠٦/٢، والألفيّة ص٣٥ .

(٩) كابن الحاجب في الكافية ص١٢١، وشرحها له ٥٩٠/٢، والإيضاح في شرح المفصّل ⇦

وضابط[١] ما يتقدَّر بـ"في" أن يكون الثَّاني ظرفًا[٢] للأوّل، وما يتقدَّر بـ"من" أن يكون المضاف بعض[٣] المضاف إليه[٤]، و[٥]صالحًا للإخبار به عنه[٦]، وما عدا هذين القسمين هو ما يتقدَّر باللاّم؛ فالّذي يتقدّر بـ"في" نحو : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ ﴾[٧]، و﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[٨]، وعثمانُ [رضي الله عنه][٩] شهيد الدَّارين، والحسين[١٠] [رضي الله

⇦

١/٤٠٢، ونُسِبَ للجرجانيّ (الارتشاف ٤/١٨٠٠، وإحالة محقّقه على المقتصد ٢/٧٢٩-٧٣٤ خاليةٌ من الصّحّة)، ولعلّ أوّل من زاد هذا النّوع هو ابن الحاجب .
ينظر بحث ذلك وتفنيد نسبتها لغيره في شرح المقدّمة الكافية ١/١٣٩ (الدّراسة) و٢/٥٩٠ الحاشية (٣) .
والجمهور من النّحاة على أنّ الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى "اللاّم" أو "من"، وسار على مذهبهم ابن النّاظم في شرح الألفيّة (ص٣٨٠-٣٨٣)، والرّضيّ في شرح الكافية (٢/٢٠٧-٢٠٨) .

(١) ينظر في الضّوابط التّالية : شرح التّسهيل ٣/٢٢٣، شرح الرّضيّ ٢/٢٠٦-٢٠٧، أوضح المسالك ٣/٧٢-٧٣ .

(٢) في الأصل : "طرفًا" تصحيفٌ .

(٣) في النّسختين : "بعد" تحريفٌ .

(٤) في شرح التّسهيل ٣/٢٢١ : « مع صحّة إطلاق اسمه عليه » .

(٥) ساقطٌ من "ز" .

(٦) في النّسختين : "به وعنه"، وفي شرح الرّمليّ ص٢٦٩ : "للإخبارية عنه" تحريفٌ أو خطأٌ طباعيٌّ، والتّصويب من شرح التّسهيل ٣/٢٢٣، وأوضح المسالك ٣/٧٢ .

(٧) سورة سبأ من الآية ٣٣ .

(٨) سورة البقرة من الآية ٢٦٦ .

(٩) تتمّةٌ لازمةٌ .

(١٠) هو : الحسين بن عليّ بن أبي طالب سبط رسول الله ﷺ وريحانته أبو عبد الله، أشبه النّاس برسول الله ﷺ، قُتِلَ شهيدًا يوم عاشوراء سنة ٦١هـ بكربلاء .

⇦

عنه][1] شهيد كربلاء[2]، أي : بل مكرٌ في اللّيل، وتربُّصٌ في أربعةِ أشهرٍ، وعثمان [رضي الله عنه][1] شهيدٌ في الدَّارين، والحسينُ [رضي الله عنه][1] شهيدٌ في كربلاءَ .

والّذي يتقدّر باللاّم الدَّالَّةِ على المِلْكِ نحو : غلامُ زيدٍ، أو على الاختصاص نحو : سَرْجُ الفرسِ .

والّذي يتقدَّر بـ"من" الدَّالَّة على بيان الجنس نحو :

..... إِنَا زُجَاجٍ أَوْ ثَوْبِ خَزٍّ أَوْ [كَـ:][3] بَابِ سَاجٍ

أي : إناءٌ من زجاجٍ، وثوبٌ من خزٍّ، وبابٌ من ساجٍ، والخزُّ نوع من الحرير[4]، والسَّاج نوعٌ من الخَشَبِ[5].

⇦

ينظر في ترجمته : مقاتل الطّالبيّين ص٧٨، أسد الغابة ١٨/٢، الإصابة ٧٦/٢، سير أعلام النّبلاء ٢٨٠/٣، البداية والنّهاية ٤٧٣/١١ .

(١) تتمّةٌ لازمةٌ .

(٢) الّذي في شرح التّسهيل (٢٢١/٣) عن العرب : « شهيد الدّار، وقتيل كربلاء »، وكربلاء ـ بالمدّ ـ هو الموضع الّذي قتل فيه الحسين ـ رضي الله عنه ـ؛ وهو موضعٌ بطريق البرّيّة عند الكوفة . ينظر : معجم البلدان ٥٠٥/٤، الرّوض المعطار ص٤٠٩ .

(٣) تتمّةٌ لازمةٌ؛ لأنّ الظّاهر أنّ الشّارح يريد إيراد النّظم بدلالة قوله بعد : أي .

(٤) ينظر : اللّسان ٨١/٤ (خزز) .

(٥) يجلب من الهند له رائحةٌ طيّبةٌ . ينظر : اللّسان ٤١٩/٦ (سوج) .

[أحكام التّوابع]

٢٤٦- وَقَدْ مَضَتْ أَحْكَامُ كُلِّ تَابِع مَبْسُوطَةً فِي الأَرْبَعِ التَّوابِع

التّوابع جمع تابعٍ، وتعريف التّابع : كل تالٍ أُعرب بإعراب متلُوِّه من كُلِّ وجهٍ[1]، وقد مضت أحكامها مبسوطةً في أبوابها .



(١) شرح الرّمليّ ص٢٦٣، وقد ذكره الحلاويّ في شرح الآجرّوميّة (رسالة) ٢/٦٥٨ .
وينظر في تعريف التّابع : المفصّل ص١٤٣، الكافية ص١٢٨، التّسهيل ص١٦٣، شرح الحدود النّحويّة ص١٧٥ .

[خاتمة الكتاب]

ثمّ أخذ النّاظم في الدُّعاء بعد تمام مراده فقال[١]:

٢٤٧- فَيَا إِلهِي الْطُفْ بِنَا فَنَتَّبِعْ ... سُبْلَ[٢] الرَّشَادِ وَالْهُدَى فَنَرتَفِعَ

٢٤٨- وَفِي جُمَادَى سَادِسِ السَّبْعِينَا ... بَعْدَ انْتِهَا تِسْعِ مِيءٍ[٣] سِنِينَا[٤]

٢٤٩- قَدْ تَمَّ نَظْمُ هَذِهِ الْمُقدِّمَهْ ... فِي رُبْعِ أَلْفٍ كَافِياً مَنْ أَحْكَمَهْ

٢٥٠- وَالحَمْدُ لِلَّهِ مَدَى الدَّوَامِ[٥] ... عَلَى جَزِيلِ الْفَضْلِ وَالإِنْعَامِ

٢٥١- نَظْمُ الفَقِيرِ الشَّرَفِ العِمْرِيطِيّ[٦] ... ذِي الْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ وَالتَّفْرِيطِ[٧]

٢٥٢- وَأَفْضَلُ الصَّلاَةِ وَالتَّسْلِيمِ ... عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ

٢٥٣- مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَالآلِ ... أَهْلِ التُّقَى وَالْعِلْمِ وَالْكَمَالِ

تَمَّ[٨] نظم هذه المقدّمة في جمادى سنة ستٍّ وسبعين وتسعمائةٍ،

---

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) ز : "سُبُل" .

(٣) في الأصل : "ماء"، وفي "ز" : "ما"، ومن قواعد الإملاء سقوط الألف الّتي زيدت في "مائة" حال الجمع . ينظر : شرح الشّافية ٣٢٨/٣، الهمع ٣٢٧/٦، أصول الإملاء ص١٠٨ .

(٤) ط١٠٧ : « تسع من المئينا » .

(٥) في الأصل : « مدّ الدّوام »، وفي "ز" : « على الدّوام »، والتّصويب من ط .

(٦) ط١٠٧ : "العَمْرِيطِيّ"، وينظر ص٧٠ و٧١ من قسم الدّراسة .

(٧) ز : "التّفريطي" .

وتقدّم هذا البيت على سابقه في ط١٠٧، وما في النّسختين موافقٌ لما في النّسخة الخطّيّة للنّظم ل٩ب، وغرر الدّرر ل١٩٦ب .

(٨) ز : « قد تمّ »، وهو حينئذٍ موافقٌ للنّظم، إلاّ أنّ الّذي يظهر أنّ الشّارح لا يريد إيراده .

وعِدَّةُ أبياتها مائتان / وخمسون[١]، وختمها النّاظم بالحمد كما افتتحها [١/٨٥أ]
به رجاء قبول ما بينهما، وتقدَّم معناه ـ وكذا الصَّلاة والسَّلام، وتعريف الصَّحب، والآل ـ أوَّل الكتاب[٢].

[٣]وقد انتهى بنا الغرض من هذا الشَّرح إلى هنا، والمسئول من الله تعالى الإخلاص والقبول، فله[٤] الحمد والمنّة، ونسأله أن يجعل مآلنا إلى الجنَّة، وأن يختم لنا بخيرٍ في عافيةٍ بلا محنةٍ .

وقد فتح الله تعالى في هذا الشَّرح بما تدعو[٥] الحاجة إليه من علم العربيَّة، وما لا بُدَّ لمعرفته لكلِّ طالبٍ؛ فأسأل[٦] الله تعالى بجاه مُحَمَّدٍ وآله[٧]

---

(١) الصّواب أنّها مائتان وثلاثة وخمسون بيتاً على جعل كلِّ شطرين بيتًا على ما نقله الدّمامينيّ من جواز ذلك . العيون الغامزة ص١٨٨ .

(٢) ينظر : ص٢٤٦-٢٤٨ .

(٣) ما سيأتي حتّى قوله : « لوجهه الكريم » نقلٌ عن القلادة الجوهريّة ل٩٦ب-٩٧أ، باستثناء قوله : « يختم ... بلا محنةٍ » .

(٤) ز : "فللّه"، وهو مخالفٌ لما في القلادة الجوهريّة .

(٥) في النّسختين : "تدعوا" خطأٌ .

(٦) ز : "فنسأل"، وهو مخالفٌ لما في القلادة الجوهريّة .

(٧) تابع الشّارحُ الآثاريَّ في هذا التّوسّل الممنوع شرعًا؛ لأنّه توسّلٌ بجاه النّبيّ ﷺ، وهو يؤول إلى التّوسّل والاستشفاع بذاته ﷺ، وذلك لأنّ المتوسّل بجاهه ﷺ إنّما يتوسّل ويستشفع بذلك لما يعلمه من منزلته ﷺ عند الله؛ فيؤول الأمر إلى التوسّل والاستشفاع بذاته ﷺ، وكلاهما ممنوعٌ شرعًا لعدم الدّليل على ذلك، ولعدم فعل الصّحابة ـ رضي الله عنهم ـ له، ولو كان خيرًا لسبقونا إليه، ولأنَّ ذلك خلاف الأدلّة الشّرعيّة؛ فقد قال الله عزّ وجلّ : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ (سورة الأعراف من الآية ١٨٠)، ولم يأمر بدعائه بجاه أحدٍ أو حقّه .
ينظر : قاعدة جليلة في التّوسّل والوسيلة ص٦٥ و١١٤ و١٣٣ و١٥١، وتحفة الإخوان بأجوبةٍ مهمَّةٍ ص٣٥ .

أن يتعطَّفَ على عبده مؤلِّف هذا القدر اليسير بقبول ما وَجَّهَ[١] وجهه إليه ويسّره[٢] بفضله العميم عليه، وجعله خالصًا لوجهه الكريم، ونفع به من علَّقه بخطِّه، وجعله في جواره وحفظه، وغفر لمن كان السَّبب فيه، ولمن أَعانَ عليه، آمين .

والحمد لله أوّلاً وآخرًا، وصلَّى الله وسلَّم على سيِّدنا[٣] مُحَمَّدٍ وآله[٤]، وصحبه[٥]، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قُوَّة إلاَّ بالله العليِّ العظيم .

قال مؤلّفه : وكان الفراغ من تأليفه يوم التَّاسع عشر من شهر صفر المظفَّر سنة اثنين وتسعين وتسعمائةٍ من الهجرة النَّبويَّة، أحسن الله عاقبتها، وردَّها بخيرٍ، آمين .



---

(١) ساقطٌ من "ز" .

(٢) في الأصل : "وسيره" تحريفٌ .

(٣) ينظر ما سبق في الحاشية (١) ص٢٣١ .

(٤) ز : « وعلى آله » .

(٥) ز : « وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلى يوم الدّين وفي يوم الدّين، آمين »، ثُمَّ بضع كلماتٍ طُمست طمسًا متعمّدًا لم أتمكّن معه من تبيّن رسمها، ثُمَّ يلي ذلك في ركن الورقة الأيمن ختم المكتبة الأزهريّة؛ وبهذا تنتهي هذه النّسخة .

الفهارس

- ١ -

فهرس الآيات القرآنيّة

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ ﴾	١	٣٨٩
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَـٰلَمِينَ ﴾	٢	٥٨٠
﴿ اهْدِنَا الصِّرَٰطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ﴾	٦ و ٧	٦٤٨
سورة البقرة		
﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾	٦	٥٩٩
﴿ يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ الصَّوَٰعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾	١٩	٧٧١
﴿ الَّذِى خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾	٢١	٥٨٩
﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾	٢٤	٤٠٣
﴿ هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾	٢٩	٧٧١
﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوجُكَ الْجَنَّةَ ﴾	٣٥	٢٨٢
﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾	٣٧	٥٩٢
﴿ وَإِيَّـٰىَ فَارْهَبُون ﴾	٤٠	٦٧٠
﴿ وَإِيَّـٰىَ فَاتَّقُون ﴾	٤١	٦٧٠
﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَـٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾	٤٦	٥٦٧
﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِى الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾	٦٠	٧١٤
﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾	٩١	٧١١
﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾	١٢٤	٥٢٢، ٦٦٦

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وإِسْمَـٰعِيلُ ﴾	١٢٧	٥٨٨
﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ﴾	١٣٣	٥٢٢
﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ﴾	١٣٥	٥٩٦
﴿ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ﴾	١٣٥	٧١٢
﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	١٨٤	٥٣٥
﴿ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بى ﴾	١٨٦	٤٩١
﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾	١٨٧	٥٧٣
﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾	١٩٥	٧٨٤
﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾	١٩٦	٥٨٠
﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾	١٩٧	٤٩٤
﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾	١٩٨	٧٧٣
﴿ وَقُضِىَ الأَمْرُ ﴾	٢١٠	٥٣٠
﴿ يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾	٢١٧	٦٤٩، ٦٥٤
﴿ وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَـٰقُوهُ ﴾	٢٢٣	٥٧٣
﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾	٢٢٦	٨٠٥
﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾	٢٢٨	٣٥٤
﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ ﴾	٢٣٧	٣٧٨
﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾	٢٥١	٦٤٨، ٥١٣ ٦٧٥
﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾	٢٨٠	٥٤٨
﴿ لاَ تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ ﴾	٢٨٦	٤٩٠
سورة آل عمران		
﴿ رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾	٨	٧٥٤
﴿ وَاسْجُدِى وَارْكَعِى ﴾	٤٣	٥٨٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ قُلْ يَـٰٓأَهْلَ الْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ ﴾	٦٤	٢٦٦
﴿ لَنْ تَنالُوْا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوْا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾	٩٢	٤٧١
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاس حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبيلاً ﴾	٩٧	٦٤٨، ٦٥٠
﴿ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ ﴾	١٣٩	٣٦١
﴿ وَلَمَّا يَعْلَم اللَّهُ الَّذِينَ جَـٰهَدُوْا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّـٰبرينَ ﴾	١٤٢	٤٨٢
﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾	١٨٦	٤٠٣، ٤٠٩، ٤٠٧
﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾	١٩٣	٤٢٩
سورة النّساء		
﴿ فَانكِحُوْا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ ﴾	٣	٥٩٠
﴿ وَخُلِقَ الإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾	٢٨	٥٣٠
﴿ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾	٦١	٦٨٣
﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾	٦٦	٧٣٧
﴿ انفِرُوْا ثُبَاتٍ ﴾	٧١	٧١٥
﴿ أَو انفِرُوْا جَمِيعًا ﴾	٧١	٧١٥
﴿ يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾	٧٣	٤٨٤
﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوْا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾	٧٨	٤٩٩
﴿ وَأَرْسَلْنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾	٧٩	٧١٤
﴿ كَفَىٰ باللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٧٩	٥١٤
﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾	٩٢	٥٨٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾	٩٦	٥٤٨
﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِ ﴾	١٢٣	٤٩٣
﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلاً ﴾	١٢٥	٥٧٢ ـ ٥٧٣
﴿ فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ ﴾	١٢٩	٦٨٥
﴿ كَفَىٰ باللَّهِ وَكِيلاً ﴾	١٣٢	٧٨٤
﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾	١٣٧	٤٧٧
﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾	١٥٧	٧٤٠
﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾	١٦٠	٧٧٣
﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ ﴾	١٦٣	٥٨٩
﴿ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ ﴾	١٦٣	٥٨٩
﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾	١٦٤	٦٧٦
سورة المائدة		
﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾	١٢	٧٢٦
﴿ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ ﴾	١٩	٥١٤
﴿ قَالَ رَجُلاَنِ ﴾	٢٣	٣٧٢ ـ ٣٧٣، ٥١٦
﴿ أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ ﴾	٣٣	٥٩٦
﴿ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾	٨٩	٥٩٤
﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾	٩٥	٤٢٣
﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾	١١٤	٦٥٦
سورة الأنعام		
﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَٰتِ وَالنُّورَ ﴾	١	٥٧٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾	٢٧	٤٨٤
﴿ يُخْرِجُ الْحَىَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَىِّ ﴾	٩٥	٦١٣
سورة الأعراف		
﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾	٤	٥٩١
﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَـٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَـٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ ﴾	١١	٦٠٣
﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾	١٢	٧٥٣
﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ ﴾	٥٣	٤٨٣
﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾	١٣٢	٤٩٩
﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً ﴾[1]	١٤٢	٧٢٦
﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾	١٤٩	٥٢٨
﴿ فَانۢبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾	١٦٠	٧٢٦
﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ﴾	١٩٥	٦٠٢
سورة الأنفال		
﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾	١٧	٦٩٠ - ٦٩١
﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾	٣٣	٤٧٧
﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾	٣٥	٥٥٣
﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾	٦٠	٥٧١
سورة التوبة		
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾	٦	٥١٣

(١) على قراءة أبي عمرٍو ويعقوب .

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾	٤٠	٤٥٦
﴿ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾	٤٠	٧٥٤
﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾	١٠٨	٧٨٢
﴿ وَظَنُّوا أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ﴾	١١٨	٥٦٧
سورة يونس		
﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾	٤	٧١٢
﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾	٣٨	٦٠٠ - ٦٠١
﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾	٧١	٧٧٧
﴿ قَالَ مُوسَىٰ ﴾	٨١	٥١٨
﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُوا ﴾	٨٨	٤٨٣
﴿ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾	٩٩	٧١٣
سورة هود		
﴿ كَالْأَعْمَىٰ وَالْأَصَمِّ ﴾	٢٤	٤٠٠
﴿ يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا ﴾	٣٢	٧٦٦
﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾	٥٣	٧٧٣
﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾	٧٢	٧١٠
﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾	٩٨	٥٨٧
سورة يوسف		
﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾	٤	٧٢٦
﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾	٢٩	٧٦١
﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾	٣٢	٣٥٤
﴿ هَـٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾	٦٥	٣٠٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾	٧٢	٥٦٩
﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾	٧٨	٥٦٤
﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾	٨٠	٤٧١
﴿ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾	٨٥	٥٥٠
سورة الرّعد		
﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ﴾	١٦	٦٠٢
سورة إبراهيم		
﴿ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهِ ﴾	١ و ٢	٦٤٨
﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾	٩	٧٨٧
﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾	٤٢	٥٦٨
سورة الحجر		
﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾	٣٠	٦٢٧
﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	٣٩	٦٢٩
﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	٤٣	٦٢٩
﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾	٩٧	٣٠٧
سورة النّحل		
﴿ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾	٨	٧٧٢
﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا ﴾	٧٦	٥٢١ ـ ٥٢٢
﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾	٧٨	٥٧١ ـ ٥٧٢
﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾	٩٨	٥٩١

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الإسراء		
﴿ سُبْحَـٰنَ الَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ		
آلحَرَام ﴾	١	٧٨٢
﴿ إِنَّ هَـٰذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ		
الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٩	٦١٢
﴿ فَلَا يُسْرِف ﴾	٣٣	٤٩٠
﴿ وَلَا تَمْشِ فِى الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾	٣٧	٧٠٩
﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾	٦٣	٦٧٦ - ٦٧٧
﴿ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾	١٠٢	٥٦٦
﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ الْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾	١١٠	٤٩٥
سورة الكهف		
﴿ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾	١٩	٥٩٥
﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾	٤٩	٥٢١
﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾	٧٧	٥٢٣
﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ ﴾	٧٩	٦٩٧
﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾	١٠٩	٧٢٧
سورة مريم		
﴿ وَٱشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	٤	٧٢٣
﴿ فَكُلِى وَاشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا ﴾	٢٦	٤٦٤
﴿ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾	٦٤	٤٦٠
﴿ وَيَقُولُ الْإِنسَـٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾	٦٦	٣٠٨
سورة طه		
﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾	١٢	٤٥٦

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿ إِنَّنِيۤ أَنَا ٱللَّهُ لاَۤ إِلَـٰهَ إِلاَّۤ أَنَاْ ﴾	١٤	٤٣٠
﴿ اذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ۝ فَقُولاَ لَهُ ﴾	٤٣و٤٤	٤٦٤
﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ ﴾	٤٤	٥٦٢
﴿ لاَ تَفْتَرُواْ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم ﴾	٦١	٤٨٢
﴿ لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾	٧١	٧٨٧
﴿ لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ ﴾	٨١	٤٨٢
﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾	٩١	٤٧١
﴿ حَتَّىٰ يَرْجِع إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾	٩١	٤٧٨
سورة الأنبياء		
﴿خُلِقَ الإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾	٣٧	٥٢٥ - ٥٢٦
سورة الحجّ		
﴿ مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾	٢٢	٧٧٣
﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾	٢٩	٤٩١
﴿ فَاجْتَنِبُواْ الرِّجْسَ مِنَ ٱلأَوْثَـٰنِ ﴾	٣٠	٧٨٣
﴿ وَالْمُقِيمى الصَّلَوٰةِ ﴾	٣٥	٨٠١
سورة المؤمنون		
﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾	١	٣٠٧
﴿ إِنْ هِىَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَـا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾	٣٧	٥٨٩
﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ۝ لَعَلِّىٓ أَعْمَـلُ صَـٰلِحًـا فِيمَـا تَرَكْتُ ﴾	٩٩و١٠٠	٢٦٧
﴿ كَلاَّۤ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾	١٠٠	٢٦٧

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة النّور		
﴿ وَتُوبُوٓاْ إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾	٣١	٧٦١
﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمَصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ ﴾	٣٥	٤٥٦
﴿ وَلاَ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ ﴾	٦١	٥٩٤
﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾	٦٣	٣٠٦
﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾	٦٤	٣٠٧
سورة الفرقان		
﴿ لَوْلآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا ﴾	٧	٤٨٤
﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾	٢٣	٥٧٢
﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾	٦٨و٦٩	٦٥١
سورة الشّعراء		
﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُ فى الْفُلْكِ ﴾	١١٩	٥٨٨
﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ ﴾	٢٠٨	٧١٦
﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾	٢٢٧	٣٠٨
سورة النّمل		
﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾	١٠	٧١٤
﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾	١٦	٦٦٤ - ٦٦٥
﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾	١٩	٧١٣
﴿ قَالَ الَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَٰبِ ﴾	٤٠	٥١٨
﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾	٥٢	٧١١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾	٧٢	٧٨٨
سورة القصص		
﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِين غَفْلَةٍ ﴾	١٥	٧٩٠
﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾	١٧	٤٧٢
﴿ فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُ ﴾	٤٠	٥٨٨
سورة العنكبوت		
﴿ فَإِيَّـٰىَ فَاعْبُدُونِ ﴾	٥٦	٦٧٠
سورة الرّوم		
﴿ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾	٢٨	٦٧٥
﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	٣٦	٤٩٦
﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٤٧	٥٥٢
سورة الأحزاب		
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾	٧	٥٨٩
﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾	١٨	٣٠٧
﴿ وَلَمَّا رَءَا الْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ ﴾	٢٢	٥١٦
﴿ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾	٥٦	٢٤٤، ٦٨٣
سورة سبأ		
﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ ﴾	١٠	٧٦٦
﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾	٢٤	٥٩٥
﴿ بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾	٣٣	٨٠٥
﴿ مَكْرُ الَّيْلِ ﴾	٣٣	٧٩٩
سورة فاطر		
﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَـٰٓؤُا۟ ﴾	٢٨	٦٦٦

الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿ هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾	٣١	٧١٩
﴿ لاَ يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾	٣٦	٤٨٢
سورة يس		
﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ ﴾	٣٩	٦٧١
﴿ مَن بَعَثَنَا ﴾	٥٢	٤٢٩
﴿ وَامْتَـٰزُواْ اليَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾	٥٩	٧٢٠
سورة الصّافات		
﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾	١٤٧	٥٩٥
سورة ص		
﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ ﴾	٤٧	٣٦١
﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴾	٧٥	٧٥٣ - ٧٥٤
سورة الزّمر		
﴿ تَأْمُرُوٓنِّى ﴾	٦٤	٤١٦
﴿ وَجَاْىٓءَ بالنَّبِيِّـۧنَ ﴾	٦٩	٥٢٨
سورة غافر		
﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُـغُ الْأَسْبَـٰبَ ۝ أَسْبَـٰبَ السَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾	٣٦و٣٧	٤٨٤
﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾	٤٦	٦٩٧
سورة فصّلت		
﴿ فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّام سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾	١٠	٧١٦
سورة الشّورى		
﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾	٣	٥٨٩
﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾	١١	٧٧٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾	٥٢و٥٣	٦٤٨، ٦٥٣
سورة الزّخرف		
﴿وَجَعَلُواْ الْمَلَٰٓئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ الرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾	١٩	٥٧٢
﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾	٧٧	٤٩١
سورة الدّخان		
﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَٰوٰتِ وَالأَرضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾	٣٨	٧٠٨- ٧٠٩
سورة الجاثية		
﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَٰوَاتِ ﴾	٢٢	٣٨٢
سورة الأحقاف		
﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ اللَّهِ ﴾	٣١	٣٢٦
سورة محمّد		
﴿ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴾	٢	٧٠٥
﴿ فَشُدُّواْ الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾	٤	٦٨١
﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لآ إِلَٰهَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾	١٩	٥٧٠
﴿ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾	٣٦	٤٠٣
سورة الفتح		
﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾	١٨	٤٥٦
سورة الحجرات		
﴿ لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ ﴾	١١	٧٤٥
﴿ وَلاَ نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ ﴾	١١	٧٤٥
﴿ أَيُحِبُّ أَحَدكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾	١٢	٧١١ - ٧١٢

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة ق		
﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾	٣١	٧١٣
سورة الذّاريات		
﴿ وَالذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴾	١	٦٧٦
﴿ والذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴾ إلى ﴿ فَالْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا ﴾	١-٤	٦١٤
سورة القمر		
﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾	١٢	٧٢٤
﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ ﴾	٢٧	٨٠١
﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَونَ النُّذُرُ ﴾	٤١	٦٦٦
﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾	٤٩	٦٧١
سورة الرّحمن		
﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾	٣١	٧٦١
﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى الْخِيَامِ ﴾	٧٢	٣٢٥
سورة الواقعة		
﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾	٨٤	٢٨٧
سورة الحديد		
﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾	١٨	٦١٣
﴿ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ﴾	٢٠	٥٢٢
﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾	٢٣	٤٧٣
سورة الممتحنة		
﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾	١٠	٥٧١
سورة المنافقون		
﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِى إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾	١٠	٤٨٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الطّلاق		
﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾	٧	٤٩٠ - ٤٩١
سورة الملك		
﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾	٨	٧٢٠
﴿ فَامْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِ ﴾	١٥	٤٦٤
سورة القلم		
﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا ﴾	٣٢	٦٤٠
سورة الحاقة		
﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾	١٣	٥٢٨، ٥٨٠
سورة المعارج		
﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴾	٦	٥٧٠
﴿ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾	٧	٥٧٠
سورة نوح		
﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	١٧	٦٨٤
سورة المزّمّل		
﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾	٨	٦٨٤ - ٦٨٥
﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً ﴾	١٢	٥٦٤
﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾	٢٠	٥٧٠
سورة المرسلات		
﴿ وَالْمُرْسَلَـٰتِ عُرْفًا ۞ فَالْعَـٰصِفَـٰتِ عَصْفًا ۞ ﴾ إلى ﴿ فَالْمُلْقِيَـٰتِ ذِكْرًا ﴾	١-٥	٦١٤
سورة النّبأ		
﴿ مَفَازًا ۞ حَدَآئِقَ ﴾	٣١و٣٢	٦٤٨ ، ٦٥٣

الآيـــة ـــــ رقمها ـــــ الصفحة

سورة عبس

﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴾ ٣ ٥٦٣

سورة الانشقاق

﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ١٩ ٧٨٨ - ٧٨٩

سورة البروج

﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ۝ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ ٤و٥ ٦٤٩ - ٦٥٠

﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۝ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝
فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ١٤-١٦ ٥٤٤

سورة الأعلى

﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝
وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ۝ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ ﴾ ٢-٥ ٥٩٣

سورة الفجر

﴿ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝ وَجَاءَ
رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ ٢١و٢٢ ٦٣٧

سورة الشّمس

﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ إلى ﴿ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ ١-٧ ٦١٤

﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾ ٩ ٣٠٧

سورة الشّرح

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ ١ ٤٨٩

﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ ٤ ٢٤٤

سورة العلق

﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ ١٥و١٦ ٦٥٣

﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ ١٨ ٤٠٢ - ٤٠٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الزّلزلة		
﴿ زُلْزِلَتِ الأَرْضُ ﴾	١	٥٣٠
﴿ إذا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۞ وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۞ وَقَالَ الإِنسَـٰنُ مَالَهَـا ﴾	١-٣	٥٨٨ - ٥٨٩
سورة العاديات		
﴿ فَالمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ ﴾	٣و ٤	٦١٣
سورة الإخلاص		
﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۞ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحدٌ ﴾	٣و٤	٤٠٤



- ٢ -

فهرس الأحاديث النبويّة والآثار

أ ـ فهرس الأحاديث النبويّة

الحديث	الصفحة
١- « أصدق كلمةٍ قالها الشّاعر : كلمة لبيدٍ : ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطلُ ... »	٢٦٧
٢- « أنّ امرأةً دخلت النّار في هرَّةٍ »	٧٧٣
٣- « دخلت امراةٌ النّار في هرَّةٍ حبستها »	٧٨٦
٤- « رحم الله امرءًا أصلح من لسانه »	٢٥٢
٥- « كان يستغفر في اليوم مائة مرّةٍ »	٢٤٣
٦- « لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك »	٢٤٣
٧- « لا حول ولا قُوَّة إلاّ بالله »	٣١٠ ، ٧٥١
٨- « ليس من امبرامصيام في امسفر »	٣٠١ و٣٠٢
٩- « من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل »	٣١١
١٠- « من قرأ القرآن فلم يُعربه وكّل به ملَكٌ يكتب له بكلّ حرفٍ عشر حسناتٍ، فإن أعرب بعضَه ولم يعرب بعضه وكّل به ملكان يكتبان له بكلّ حرفٍ عشرين حسنةً، فإن أعربه كُلَّه وكّل به أربعة أملاكٍ يكتبون له بكلّ حرفٍ سبعين حسنةً »	٢٥٢

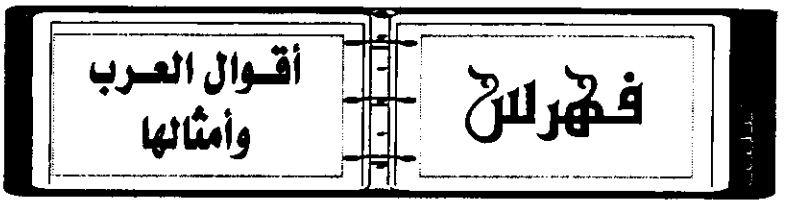
الحديث	الصفحة
١١- « وإذا صلّى جالسًا فصلّوا جلوسًا أجمعون »	٦٢٩
١٢- « ومن تواضع لله رفعه »	٢٥٩
١٣- « يارُب كاسيةٍ في الدّينا عاريةٍ يوم القيامة »	٧٩٤
١٤- « يا عظيمًا يُرجى لكلّ عظيمٍ »	٧٦٦

ب ـ فهرس الآثار

	الأثر	الصفحة
١-	« إذن يحلفُ يا رسول الله »	٤٧٦
٢-	« إن أبا بكرٍ رجلٌ أسيفٌ، وإنّه متى يقوم مقامك لا يُسْمِع النّاس »	٥٠٦
٣-	«كان إذا سمع رجلاً يخطئ فتح عليه، وإذا سمعه يلحن ضربه بالدِّرَّة »	٢٥٤
٤-	« تعلموا العربيَّة فإنّها تثبت العقل وتزيد في المروءة »	٢٥٥
٥-	« كان عليه الصّلاة والسّلام يأتي بها في نحو خطبه »	٢٥٠
٦-	« لأن أُعرب آيةً من القرآن أحبّ إليّ من أن أحفظ آيةً »	٢٥٤
٧-	« لبعض إعراب القرآن أحبّ إليّ من حفظ بعض حروفه »	٢٥٤
٨-	« من قبلة الرّجلِ امرأته الوضوء »	٥١٣ - ٥١٤
٩-	« من قرأ القرآن فأعربه كان له عند الله أجر شهيدٍ »	٢٥٤
١٠-	« وصلّى وراءه رجالٌ قياما »	٧١٨
١١-	« يا رسول الله إنّ ابني كان عسيفًا على هذا »	٧٩٠



- ٣ -



	القول	الصفحة
١-	أخرجها متى كمّه	٧٩٦
٢-	إذهب إلى زيدٍ أودع ذلك فلا تبرح اليوم	٥٩٨
٣-	أضفت ظهري إلى الحائط	٧٩٩
٤-	أفرغ عملك لعلّنا نتغدى	٥٦٢
٥-	إنها لإبلٌ أم شاءٌ	٦٠١
٦-	تربّ الكعبة	٧٩٢
٧-	تربّى	٧٩٢
٨-	جزمت باليمين	٣٢٩
٩-	الحسين [رضى الله عنه] شهيد كربلاء	٨٠٥ و٨٠٦
١٠-	خلق الله الزّرافة يديها أطولَ من رجليها	٧١٩
١١-	زيدٌ هو الفاضل	٦٥٥
١٢-	عثمان [رضى الله عنه] شهيد الدّارين	٨٠٥
١٣-	عليه مائة بيضًا	٧١٧
١٤-	كيف أنت وزيدٌ	٧٧٨
١٥-	لفظت الرّحاة الدّقيق	٢٦٣
١٦-	الليلةَ الهلالُ	٥٤٥
١٧-	ما أنت وزيدٌ	٧٧٨
١٨-	ما زاد هذا المال إلاّ ما نقص وما نفع إلاّ ما ضر	٧٣٩
١٩-	ما فيها أحدٌ إلاّ حمارًا	٧٤٠

	القول	الصفحة
٢٠-	ما لبس النّساء لباسًا أزين من الشّحم، ولا لبس الرّجال أزين من الفصاحة	٢٥٥
٢١-	من طابت سريرته حُمدت سيرته	٥٢٧
٢٢-	من الظَّرفِ ردُّ الظَّرفِ	٦٨٦
٢٣-	هما خليلان	٣٦٠
٢٤-	وا لله ما هي بنعم الولد : نصرها عواء، وبرّها سرقة	٣١١ - ٣١٢



- ٤ -

فهرس الأبيات وأنصافها

أ ـ فهرس الشّواهد الشّعريّة

البيت	البحر	الصفحة

الهمزة المضمومة

وَمـا أَدْري وَلسْـتُ إخَـالُ أَدْري
أَقَـومٌ آل حَصْـنٍ أَم نِسَـاءُ — الوافر — ٧٤٥

الهمزة المفتوحة

إنَّمـا المَيْـتُ مَـن يَعِيـشُ كَئِيبًـا
كَاسِفًـا حالُـه قليـلَ الرَّجَـاءِ — الخفيف — ٧٠٩

الباء المفتوحة

أَيَـا أَخَوينـا عَبْـدَ شَـمسٍ وَنَوْفَـلا
أَعِيذكُمـا باللَّـهِ أَنْ تُحْدثـا حَرْبـا — الطّويل — ٦١٩

زَعَمتْنِـي شَـيْخا وَلَسْـتُ بشَـيْخٍ
إنَّمـا الشَّـيخُ مَـن يَـدِبُّ دَبيبَـا — الخفيف — ٥٦٩

التّاء المكسورة

رَحِـمَ اللهُ أعظمًـا دَفَنوهَـا
بسِجسْـتَانَ طَلْحَـةَ الطَّلحَـاتِ — الخفيف — ٦٥٨

وَكُنـتُ كِـذِي رجْلَين رجلٍ صحيحةٍ
ورجـلٍ رَمَـى فيهـا الزَّمـانُ فَشُـلَّتِ — الطّويل — ٦٥٣

البيت ـــــ البحر ـــــ الصفحة

الجيم المفتوحة

مَتى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيَارنا
[تَجدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تأجَّجَا] الطّويل ٦٥٢

ما هاج أشجانا وشجوًا قد شجَن
من طلل كالأتحميّ انهجَن مشطور الرّجز ٢٩٠

الحاء المكسورة

أخاكَ أخاكَ إنَّ من لا أخا له
كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ الطّويل ٦٣٦

الدال المفتوحة

رأيتُ اللهَ أكْبَرَ كُلِّ شَيءٍ
مُحاوَلَةً وأكْثَرَهُم جُنُودَا الوافر ٥٧٠

لا لا أبوح بحبِّ بثنة إنَّها
أخذت عليَّ مواثقًا وعهودا الكامل ٦٣٧

الدال المضمومة

قُل لمن سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ
ثُمَّ قَدْ سَادَ بعد ذَلِكَ جَدُّه الخفيف ٦٠٣

الدال المكسورة

كَانوا ثَمَانِينَ أَو زَادُوا ثَمانِيةً
[لولا رَجاؤكَ قَدْ قتَّلتُ أَوْلادي] البسيط ٥٩٧

أَزفَ التَّرحل غير أنَّ ركابنا
لَمَّا تزل برحالنا وكأن قَدِن الكامل ٢٩١

البيت	البحر	الصفحة
إخَالُكَ إن لَمْ تَغْضُض الطَّرفَ ذا هوًى يَسُومُكَ مَا لا يُسْتَطَاعُ مِنَ الوَجْدِ	الطّويل	٥٩٧
الرّاء السّاكنة		
أَقْسَمَ باللّه أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ	الرّجز	٦١٧
الرَّاء المضمومة		
فَأَصْبَحْت أَنّى تَأتِهَا تَسْتَجر بهَا [كِلا مَرْكَبيها تَحت رجْلَيك شاجرُ]	الطّويل	٥٠٢
الراء المكسورة		
أَنَا ابن دَارَةَ مَعْرُوفًا بها نَسَبى وَهَلْ بِدَراةَ يا للنّاس مِنْ عَارِ	البسيط	٧١٤
جَاءَ الخِلافة أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا [كما أَتَى ربَّهُ موسَى على قَدَرِ]	البسيط	٥٩٨
[رأيتك لّما أن عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ[وَطِبْتَ النّفسَ [يا قَيْسَ عَن عَمْرِو]	الطويل	٧٢٨
بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ عَنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوابٍ على قُصُورِهَا	مشطور الرّجز	٤١٩
العين السّاكنة		
رُبَّ من انضجت غيظًا قلبه قد تمنّى لي موتًا لم يطع	الرّمل	٤٢٢

البيت	البحر	الصفحة
العين المفتوحة		
إنَّ علـــــيّ اللهِ أَن تُبَايعَـــــا		
تُؤخـذَ كَرْهًـــا أَو تَجـــيءَ طَائِعـــا	الرّجز	٦٥١
تحملنِـــي الذَّلفـــاء حَـــولاً اكتعَـــا	الرّجز	٦٣٥
يا ابْنَ الكِـرَام أَلاَ تَدْنـوا فتبصـر مـا		
قـد حدّثـوك فمـا راء كمـن سمعَـا	البسيط	٤٨٣
أنـا ابـن التّـارك البكـريّ بشـرٌ		
عَلَيـــهِ الطَّـــيرُ تَرْقُبُـــه وُقُوعـــَا	الوافر	٦١٨
العين المضمومة		
وَمَـا المـالُ والأَهْلُـونَ إلاَّ وَدَائِـعٌ		
ولا بُـدَّ يومـــا أَن تُـــرد الوَدَائـــعُ	الطّويل	٥٢٦
[يقول الخنا وأبغـض العجـم ناطقًـا		
إلى ربنـا صـوت الحمـار] اليجـدّعُ	الطّويل	٢٩٩
علـى حـين عـاتبت المشيب على الصِّبا		
فقلـت : ألّمـا أصـحُ والشَّـيب وازعُ	الطّويل	٤٨٩
الفاء		
يـا صـاح مـا هـاج الدُّمـوع الذّرّفـــن	الرّجز	٢٩٠
مـن طلـل أمسـى يحـاكي المصحفـن		
رســـومه والمذهـــب المزخرفـــن		
القاف المكسورة		
يـا رُبَّ غـيرك فِي النّسـاء عزيـزةٍ		
بيضـــاء قـــد متّعتهـــا بطـــلاقِ	الكامل	٤٢١

البيت ـــــ البحر ـــــ الصفحة

اللّام المكسورة

رَأيتُ الْوَليدَ بنَ الْيَزيدِ مُبَارَكًا
شَديدًا بأَعْبَاء الخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ الطّويل ٤٠٠

سينقضي عمري إذا لم تعجلي
بالوصل يا هند وسوف تسألي الرّجز ٣٠٩

لا تضيقنّ بالأمور فقد تُكْـ
ـشف غمّاؤها بغير احتيالِ
ربّما تكرهُ النّفوس من الأمـ
ـر له فرجةٌ كحلّ العقالِ الخفيف ٤٢٢

وَلَيْلٍ [كَمَوْج البَحْر أَرْخَى سُدُولَهُ
عَلَيَّ بأَنْوَاع الهُمُوم ليَبْتَلِي] الطّويل ٧٩٥

[إذا النّعجة العيناء كانت بقفرةٍ]
فأيّان ما تعدل به الرّيح تنزل الطّويل ٤٩٧

فجئت وقَد نَضتْ لنومٍ ثيابها
[لَدَى السِّتْر إلاّ لِبْسَةَ المُتَفضِّل] الطّويل ٧٧٢

اسْتَغْن ما أَغْنَاكَ رَبُّكَ بالْغِنَى
وإذا تُصِبْك خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ الكامل ٥٠٥

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ [بَعْدَمَا تَمّ خمسها
تَصِلُّ وعن قَيْضٍ ببَيْدَاءَ مجْهَلِ] الطّويل ٧٩١

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعًا
فألهيتها عن ذي تمائم محولِ الطّويل ٤٢٠

البيت	البحر	الصفحة
الكاف المكسورة		
أبيتُ أَسْري وتَبيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بالْعَنبَر والمِسْكِ الذَّكِي	الرَّجز	٤١٧
اللاَّم المفتوحة		
حَسِبتُ التُّقَى والجُودَ خَيْر تجارةٍ رَباحًا إذا المرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلا	الطَّويل	٥٦٨
إن الَّتي سلبت فؤادك من لَّها خُلقت هَواك كَما خُلقْتَ هوًى لها	الكامل	٥٢٦
اللاَّم المضمومة		
ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلُ	الطَّويل	٢٦٧
فَمَا زَالتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِماءها بدجلة حتّى ماء دجلة أشكلُ	الطَّويل	٤٧٩
لمَيَّةَ مُوحِشًا طللُ [يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ]	مجزوء الوافر	٧١٦
خَليلَيَّ أنَّى تَأْتِياني تَأْتِيَا أخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لا يُحَاولُ	الطَّويل	٥٠٣
دَعَاني الغوَاني عمَّهنَّ وَخِلْتَنِي لِي اسمٌ فَما أُدْعَى به وَهْوَ أوّلُ	الطَّويل	٥٦٨
سَلي إنْ جَهلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وجهولُ	الطَّويل	٥٥٢

البيت	البحر	الصفحة

الميم السّاكنة

بأَبـهِ اقْتَـدَى عَـدِيٌّ فِي الْكَـرَمْ
وَمَـن يُشَـابِهْ أَبَـهُ فَمَـا ظَلَـمْ — الرّجز — ٣٦٩

الميم المضمومة

سـلام ا لله يـا مطـرٌ عليهـا
وليـس عليـك يـا مطـر السّـلامُ — الوافر — ٢٩٣

لَعَـلَّ ا للهِ فَضَّلَكُـمْ عَلَيْنَـا
[بشَـيءٍ أَنَّ أُمَّكُـمُ شَـرِيمُ] — الوافر — ٧٩٦

لا تَنْـه عَـنْ خُلُـقٍ وتَـأتِيَ مِثْلَـهُ
عـارٌ عَلَيْـكَ إذَا فَعَلْـتَ عَظِيـمُ — الكامل — ٤٨٢

الميم المكسورة

لا طِيـبَ لِلْعَيْـش مَـا دَامَـتْ مُنغّصـةً
لَذّاتُـهُ بادِّكَـار المَـوتِ وَالهَـرَم — البسيط — ٥٥٣

وأعلـم مـا في اليـوم والأمـس قبلـه
ولكنّـني عـن علـم مـا في غـدٍ عَـمِ — الطّويل — ٤٦١

يضحكـن عـن كالـبرد[المنهـم] — مشطور الرّجز — ٧٨٥

النّون المفتوحة

أَعْـرِفُ مِنْهَـا الأَنـفَ وَالعَيْنَانَـا
وَمِنْخَرَيْـن أَشْـبَهَا ظَبْيَانَـا — مشطور الرّجز — ٣٥٩

إلَيْكُـمْ يـا بَـنِي بَكْـر إلَيْكُـمْ
أَلَمَّـا تَعْرِفُـوا مِنّـا اليَقِينَـا — الوافر — ٤٨٩

البيت	البحر	الصفحة

النون المكسورة

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ
ـهُ نَجَاحًا في غَابر الأَزْمَان — الخفيف — ٥٠٠

[أَنا ابنُ جَلاَ وَطَلاّعُ الثَّنايَا]
مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي — الوافر — ٤٩٦

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ
وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ — الوافر — ٣٥٧

ومَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي
وَقَد جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ — الوافر — ٣٥٧

فإمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدقٍ
فَأَعْرِفَ مِنكَ غَثِّي مِن سَمِينِي
وَإلاَّ فَاطّرَحْنِي واتَّخِذنِي
عَدُوًّا أَتّقِيكَ وَتَتَّقِينِي — الوافر — ٦١١

الهاء المفتوحة

إذَا رَضِيتْ عَلَيّ بَنُو قُشَيرٍ
[لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا] — الوافر — ٧٨٩

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا — مشطور الرّجز — ٣٧٠

الياء المفتوحة

وإنَّك إذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ
بِهِ تُلْفِ مَنْ إيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا — الطّويل — ٤٩٤

البيت	البحر	الصفحة
تعزَّ فَلاَ شيءٌ على الأرَض بَاقِيا		
وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيا	الطَّويل	٧٥٦

ب ـ فهرس الأبيات غير الشّواهد

البيت	البحر	الصفحة
أفادتكم النّعماء منّي ثلاثةً يدي ولساني والضّمير المحجّبا	الطّويل	٢٣٧
العلم زينٌ وتشريفٌ لصاحبه فاطلب هديت فنون العلم والأدبا والعلم كنزٌ وذخرٌ لا نفاد له نعم الرّفيق إذا ما عاقلاً صحبا	البسيط	٢٣٩
النّحو زينٌ للفتى يكرمه حيث أتى من لم يكن يحسنه فواجب أن يسكتا	مجزوء الرّمل	٢٥٧
يريد المرء أن يعطى مُناه ويأبى الله إلاّ ما أرادا يقول المرء : فائدتي ومالي وتقوى الله أفضل ما استفاد	الوافر	٢٣٩
قليلة لفظٍ ليس تتعب طالبًا غزيرة علم حلّها الحبر في سعه تعوّض ما قد فات في زمنٍ مضى وتجلب للطّلاّب خيرًا ومنفعه	الطّويل	٢٣٢
من عرف الله فلم تغنه معرفة الله فذاك الشّقي ما يطلب المرء بعزّ الغنى والعزّ كلّ العزّ للمتّقي	السّريع	٢٣٩

البيت	البحر	الصفحة
ذكرتك لا أنّى نسيتك لحظةً وأيسر ما في الذّكر ذكر لساني		
.....	الطّويل	٢٤٠ - ٢٤١
كأنَّ رَقيبًا منك يرعى خواطري وآخر يرعى ناظري ولساني		
.....	الطّويل	٢٤١ - ٢٤٢

جـ ـ فهرس النّظم

النظم		الصفحة
وَجـرِّدِ الفِعـلَ إذا مَـا أُسْـنِدَا	لاثْنَـينِ أَوْ جَمْـعٍ كَـ: فـازَ الشُّـهَدا	٥١٧
موانـع مـا لا ينصـرف هـي تسـعةٌ	ففعـلان منهـا والزِّيـادة محسـوب	٣٩٣،
ووزنٌ وتـأنيثٌ ووصـفٌ وعجمـةٌ	وجمـعٌ وتعريـفٌ وعـدلٌ وتركيـب	٣٩٤
مَوَانِـعُ الصَّـرفِ تِسْـعٌ كُلَّمَـا اجتمعـت	ثنتـان منهـا فمـا للصّـرف تصويـب	
عـدلٌ ووصـفٌ وتـأنيثٌ ومعرفـةٌ	وعجمـةٌ ثُـمَّ جمـعٌ ثُـمَّ تركيـب	
والنّـون زائـدةً مـن قبلهـا ألـفٌ	ووزن فعـلٍ وهـذا القـول تقريـب	٣٩٣
ومَـن رَأَى النَّفْـيَ بِـ "لَـنْ" مُؤبَّـدا	فَقَوْلُـهُ ارْدُدْ وخِلاَفَـهُ اعْضُـدَا	٤٧٢
أَقْسَـامُ تَنْوِينِهِـمْ عَشْـرٌ عَلَيـكَ بهـا	فَـإِنَّ تَقْسِـيمَهَا مِـن خَـيْرِ مـا حُـرِزا	
مَكِّـنْ وَعـوِّضْ وَقَـابِلْ وُالْمُنَكَّـرَ زِدْ	رَنِّم أَو احْـكِ اضْطَرر غَـالٍ وَمَـا هُمِـزَا	٢٩٥
موانـع الصّـرف تسـعٌ فهاكهـا	مبيّنـة إن كنـت في العلـم تحـرص	
فجمـعٌ وتعريـفٌ ووصـفٌ وعجمـةٌ	وعـدلٌ وتـأنيثٌ ووزن مخصّـص	
وتركيبـك الإسمـين والألـف الّـتي	مـع النّـون زيـدا والجميـع مخلّـص	٣٩٢

النظم		الصفحة
وَوحّـــدِ الفِعـــلَ مَـــعَ الجَمَاعَـــةْ	كَقَولِهِـمْ : سَـار الرّجـال السَّـــاعةْ	٥١٧
موانـع الصّـرف تسـعٌ إن أردت بهـا	عونـًا لتبلـغ في إعرابـك الأمـلا	
اجمـع وزن عـادلاً أنّـث بمعرفـةٍ	ركّب وزد عجمةً فالوصف قد كملا	٣٩٤
مر وانه وادع وسل واعرض لحضّهم	تمنّ وارج كذاك النّفـي قـد كمـلا	٤٨٢



- ٥ -

فهرس الأعــــلام

العلم	الصفحة
- أ -	
ابن آجُرُّوم	٢٤٩، ٢٥٨
أحمد بن حجازيٍّ الفشنيّ	٢٣١
أحمد بن حنبل	٣٠٢
أحمد بن محمد الجنديّ (شارح "المصباح")	٢٨٠
الأحوص	٢٩٣
الأخفش	٢٤٧، ٥٦٢، ٦٥٦
إسماعيل (عليه الصّلاة والسّلام)	٢٥١
أشعب	٣٨٨
الأعلم	٣١٧
امرئ القيس	٤٢٠
أنف النّاقة	٤٣٧
- ب -	
بثنة (شعر)	٦٣٧
ابن برهانٍ	٥٩٧، ٦١٠
بشر البكريّ (شعر)	٦١٨، ٦١٩

العلم	الصفحة
ابن دارة (شعر)	٧١٤
ابن الدّهّان	٣٦٥
- ر -	
الرّشيد (نظم)	٤٣٩،٤٣٤
- ز -	
الزّجّاجيّ	٣٧٠ ،٣٦٨ ،٣٦٤
الزّمخشريّ	٤٧١
زُهير بن أبي سلمى	٧٤٥ ،٤٦٠
الزّياديّ	٣٦٨
زين العابدين	٤٣٧
- س -	
سيبويه	٧٣٨ ،٥٣٦ ،٤٧٤ ،٣٦٦ ،٣١٧ ،٣٠١ ،٢٩٢ ،٢٤٧
ابن السِّيد	٥٥٨
ابن سيرين	٦١٠
- ش -	
الشّاطبيّ (إبراهيم بن موسى)	٦٥٠
الشّافعيّ (محمّد بن إدريس)	٥٧١
الشّيبانيّ (إسحاق بن مرار)	٦٣٠

العلم	الصفحة
أبو بكر الصدّيق (رضى الله عنه)	٢٥٣، ٢٥٤، ٥٠٦
- ج -	
الجرجانيّ (عبد القاهر)	٧٣٩
جرير	٥٩٧
جعفرًا (شعر)	٣٥٧
ابن جنيّ	٣٠٠، ٦٣٨
ابن الجوزيّ	٥٠٧
الجوهريّ	٧٤٥
- ح -	
حاتم	٣٨٨، ٥٥٢
ابن الحاجب	٣٩٢، ٣٩٨، ٤٤٢
الحريريّ	٣٩١، ٥١٧
الحسن البصريّ	٦١٠
الحسين (رضى الله عنه)	٨٠٥، ٨٠٦
أبو حفص (شعر) = عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه)	
- خ -	
ابن الخبّاز	٣٩٣
الخليل	٣٠٠
- د -	
دارة (شعر)	٧١٤

العلم	الصفحة

- ص -

صاحب الخلاصة = ابن مالكٍ

صاحب الملحة = الحريريّ

- ط -

ابن الطّراوة ٧٢٧

طلحة الطّلحات (شعر) ٦٥٨

- ع -

عائشة (رضى الله عنها) ٥٠٦

عبد شمس (شعر) ٦١٩، ٦٢٠

عبد الله بن خطل ٢٤٨

عثمان (رضى الله عنه) ٢٥٣، ٢٥٤، ٨٠٥، ٨٠٦

العجّاج ٢٨٩

عدّي (شعر) ٣٦٩

ابن عصفور ٤٥٥، ٦٠٢

عليّ بن أبي طالبٍ (رضى الله عنه) ٢٥٣، ٢٥٤

أبو عليٍّ الفارسيّ ٣٦٧، ٥٩٦، ٦٠٩

عمر بن الخطّاب (رضى الله عنه) ٢٥٣، ٢٥٤، ٦١٧

أم العمر (شعر) ٤١٩

العمريطيّ = يحيى العمريطيّ

عنتر ٣٨٩

العلم — الصفحة

- ف -

الفارسيّ = أبو عليٍّ الفارسيّ

الفرّاء ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٧٠، ٥٦٤، ٥٩٨، ٦٢٠، ٨٠١

- ق -

أبو القاسم الزّجّاجيّ = الزّجّاجيّ

قالون ٤٩١

قطرب ٣٦٨

- ك -

الكسائيّ ٣٥٩، ٤٨٦

ابن كيسان ٦١٠

- ل -

لبيد (رضى الله عنه) ٢٦٧

- م -

المازنيّ ٦٧٩

ابن مالكٍ ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣١٤، ٣١٦، ٤٤٤، ٤٧١، ٥١٦، ٦٢٤، ٦٥٤، ٦٥٥، ٧٠٠، ٧٠١، ٧١٣، ٧٣٨، ٨٠٤

المبرّد ٧٣٨، ٧٩٥

المراديّ ٣١٦، ٥٦٤، ٧٠٢

مطرٌ (شعر) ٢٩٣، ٢٩٤

محمّدٌ (صلّى الله عليه وسلّم) ٢٣١، ٢٤٥، ٢٤٨، ٨٠٨، ٨٠٩

العلم	الصفحة
ابن معزوزٍ	٢٩٢
ابن معطٍ	٤٤٢
ميّة (شعر)	٧١٦

- ن -

النّابغة	٢٩١
نوفلا (شعر)	٦١٩، ٦٢٠

- هـ -

هشامٌ	٣٦٨
ابن هشامٍ	٢٦٨، ٣٨٩، ٣٩٤، ٧٠١، ٧١٣
هندٌ (شعر)	٣٠٩

- و -

الوليد بن اليزيد (شعر)	٤٠٠

ي

يحيى العمريطيّ	٢٣٢، ٨٠٨

- ٦ -

فهرس القبائل والطّوائف

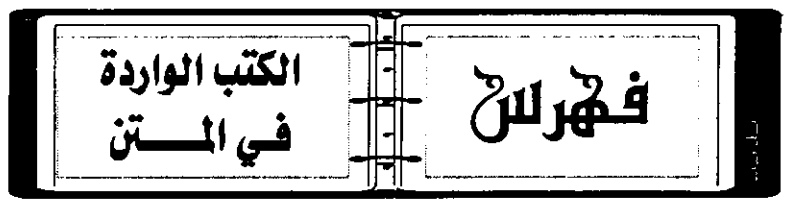
القبائل والطوائف	الصفحة
آل النّبيّ	٢٤٦
الأنبياء	٢٣٨، ٦٠٥
آل حصنٍ (في شعر)	٧٤٥
الأعراب	٢٥١
الأعرابيّ	٢٥١
أنمار	٢٥٢
أهل الحكمة	٢٥٥، ٢٦٠
أهل السّنّة	٤٧١
بني بكرٍ (شعر)	٤٨٩
البدلاء	٦٤٠
البصريّون (البصريّة)	٢٩٦، ٣٦٨، ٤٦٤، ٥٦٢، ٥٨٥، ٦٢٣، ٦٥٤، ٧٩٥
تميم (بنو تميم)	٢٦٨، ٧٤٠، ٧٤٢
الجمهور (جمهور النّحاة)	٢٨٠، ٢٩٩، ٦٧٩، ٧٨١
جمهور البصريّين	٣٦٧، ٦٣٠
الحجازيّون	٧٤٠، ٧٤٢

القبائل والطوائف	الصفحة
حمير	٣٠١
الخلفاء	٢٥٣
الرّوم	٢٤٩، ٢٥٨
السَّبعة	٧٤٠
سُلَيم	٤٩٧
شاب قرناها	٤٣٦
طيّء	٣٦٣، ٤٤٨
العجم (عجمها)	٢٤٩، ٢٥٨، ٣٩٧
العرب (عُربها)	٢٤٩، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٥، ٦٢٤، ٦٥٥، ٦٩٠
العربيّ	٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٦
عُقيل	٧٩٦
العلماء	٢٣٨
الفقهاء	٥٩٤، ٥٩٥
القرّاء	٥٩٤، ٥٩٥
بنو قشير (شعر)	٧٨٩
الكوفيّون (الكوفيّة)	٢٩٦، ٢٩٩، ٣٦٨، ٥٠١، ٥٦٢، ٥٩٦، ٥٩٨، ٦٢٤، ٦٥٤، ٧٢٧، ٧٩٥

القبائل والطوائف	الصفحة
المتأخّرون	٣١٧
المحقّقون	٢٧٠، ٣١٦، ٦٤٤
بنو المطّلب	٢٤٦
النّحاة	٣٧٧، ٤٠٥، ٤٨١، ٥١٧، ٥٧٧
النّحويّون	٥٨٤، ٦٠٩، ٦١٧، ٦٢٤، ٦٣٧، ٦٥٥، ٧١٣، ٧٦٠
بنو هاشمٍ	٢٤٦
هذيل	٧٩٦



- ٧ -



الكتاب ـــــ الصفحة

الأصل « المقدّمة الآجُرُّوميّة » ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦٥، ٣٠٣، ٣١٧، ٣٤٤، ٣٦٤، ٣٨٠، ٤٨٦، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٦٥، ٥٨٣، ٦٣٦، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٦١، ٦٧٩، ٧٥٢، ٧٦٥، ٧٩٥.

الأنموذج ٤٧١

جامع المسانيد ٥٠٧

الخلاصة ٥١٦، ٧٠١

الدُّرَّة البهيّة ٢٣١

زاد المسير ٣٨٨

شرح التّسهيل ٣٦٩، ٣٧١

شرح الكافية ٧٠٢

شرح المراديّ للخلاصة ٧٠٢

الصّحاح ٣٦٥

القلادة الجوهريّة ٢٣٣

المحصول ٣٠٤

الكتاب	الصفحة
مسند الإمام أحمد	٣٠٢
المصباح	٢٨١
معالم التّنزيل	٣٨٨
الملحة (ملحة الإعراب)	٣٩١، ٥١٧



- ٨ -

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المصادر المخطوطة

١ ـ **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**: لأبي حيّان (محمّد بن يوسف الغرناطيّ ـ ت ٧٤٥هـ)، نسخةٌ خطّيّةٌ في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم: ٢/٤١٥.

٢ ـ **الإغفال**: لأبي عليٍّ الفارسيّ (الحسن بن عبدالغفّار ـ ت ٣٧٧هـ) نسخة شهيد علي بتركيا، مصغّرةٌ فيلميّةٌ (ميكروفيلم) بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلاميّة برقم: ٩٣٥٧.

٣ ـ **الإقليد على المفصّل**: للجَنْديّ (أحمد بن محمود بن عمر ـ ت نحو ٧٠٠هـ)، نسخة دار الكتب الوطنيّة بتونس، مصغّرةٌ فيلميّةٌ (ميكروفيلم) بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم: ٠٣٩٨٠.

٤ ـ **التّذييل والتّكميل**: لأبي حيّان، مصوّرة الدّكتور: حسّان الغنيمان، عن مصوّرة جامعة الإمام محمّد بن سعودٍ الإسلاميّة.

٥ ـ **التّعليقة على المقرّب = شرح ابن النّحّاس على مقرّب ابن عصفور**: لابن النّحّاس (محمّد بن إبراهيم ـ ت ٦٩٨هـ)، نسخة الأزهر، مصوّرة بمكتبة الحرم النّبويّ برقم: ١١/٤١٥.

٦ ـ **توضيح الآجرُّوميَّة في علم العربيّة**: للّقانيّ (إبراهيم بن إبراهيم ـ ت ١٠٤١هـ)، نسخةٌ خطّيّةٌ محفوظةٌ في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم: ٤٠/٤١٥.

٧ ـ **جامع المسانيد والألقاب**: لابن الجوزيّ (عبدالرحمن بن عليّ ـ ت ٥٩٧هـ) الجزء السّابع، نسخة المكتبة المتوكّليّة بالجامع الكبير بصنعاء، مصوّرةٌ ورقيّةٌ بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلاميّة برقم: ٣١١٢.

٨ ـ **الدُّرّة البهيّة نظم الآجُرُّوميّة**: للعمريطيّ (يحيى بن موسى ـ ت بعد ٩٩١هـ)، نسخةٌ خطّيّةٌ بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله، ضمن مجموع هي أوّله، يليها: "القلادة الجوهريّة" برقم: ٨٠/٤٥٧.

٩ ـ **شرح الآجُرُّوميّة**: للمكوديّ (عبدالرحمن بن صالح ت ـ ٨٠٤هـ)، نسخةٌ خطّيّةٌ تحتفظ بها مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم: ٤١٥/٩٥.

١٠ ـ **شرح أسماء الله الحسنى وشرح الصّلاة على النّبيّ [ﷺ] المنسوب لحجّة الإسلام الغزاليّ**: للفشنيّ (أحمد بن حجازيّ ـ ت بعد ٩٩٢هـ)، مخطوطٌ في مجموعة جاريت، بمكتبة جامعة برنستون بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، برقم H 1122.

١١ ـ **شرح الأنموذج المسمّى « الفوائد العبديّة »**: للموستاريّ (مصطفى بن يوسف)، نسخةٌ خطّيّة محفوظةٌ في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله، برقم: ٤١٥/١٠٠.

شرح برهان الدّين = شرح العمريطيّة.

١٢ ـ **شرح العِمريطيّة**: لبرهان الدين (إبراهيم بن حسن)، نسخةٌ خطّيّةٌ محفوظةٌ بالمكتبة المحموديّة الملحقة بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنوّرة، برقم: ٢١٩٠.

١٣ ـ **شرح كتاب سيبويه**: للسّيرافيّ (الحسن بن عبدالله ـ ت ٣٨٥هـ)، نسخة دار الكتب المصريّة رقم: ١٣٦، عن مصوّرة الدّكتور: حسّان

الغنيمان.

١٤ ـ **شرح الوافية نظم الكافية:** لابن الحاجب (عثمان بن عمر ـ ت ٦٤٦هـ)، نسخةٌ خطّيّةٌ في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم: ٤١٥/١١٤.

١٥ ـ **عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان:** للزّركشيّ (محمد بن بهادر ـ ت ٧٩٤هـ)، نسخةٌ خطّيّةٌ محفوظةٌ في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم: ٩٠٠/١٥٤.

١٦ ـ **غرر الدُّرر الوسيطيّة شرح المنظومة العمريطيّة:** لابن عنقاء (محمّد الخالص بن عنقاء الحسينيّ ـ ت ١٠٥٤هـ)، مصغّرةٌ فلميّةٌ محفوظةٌ بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلاميّة برقم: ٨٥٨٢.

١٧ ـ **الغرّة في شرح اللّمع:** لابن الدّهّان (سعيد بن المبارك ـ ت ٥٦٩هـ)، نسخة مكتبة قليج عليّ [الجزء الثّاني فقط، وهو الموجود من الغرّة، إذ إنّ الأوّل مفقودٌ]، مصغّرةٌ فلميّةٌ (ميكروفيلم) محفوظةٌ بمعهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة برقم: ٦٤٩.

١٨ ـ **الغرّة المخفيّة في شرح الدُّرّة الألفيّة:** لابن الخبّاز (أحمد بن الحسين ـ ت ٦٣٩هـ)، نسخة مكتبة أحمد الثّالث باستانبول، مصغّرةٌ فلميّةٌ (ميكروفيلم) بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم: ٨١٩٨.

الفوائد العبديّة = شرح الأنموذج المسمّى: «الفوائد العبديّة».

١٩ ـ **القلادة الجوهريّة في شرح الحلاوة السّكّريّة:** للآثاريّ (شعبان بن محمّد ـ ت ٨٢٨هـ)، نسخةٌ خطّيّةٌ تحتفظ بها المكتبة المحموديّة الملحقة بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنوّرة برقم: ٢٢٠٠.

٢٠ ـ **المحصول في شرح الفصول**: لابن إياز (الحسين بن بدر ـ ت ٦٨١هـ)، نسخةٌ خطّيّةٌ محفوظةٌ في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله برقم: ١٧٥/٤١٥.

٢١ ـ **مزيل العنا في شرح أسماء الله الحسنى**: للفشنيّ، نسخةٌ خطّيّةٌ في مجموعة جاريت بمكتبة جامعة برنستون بالولايات المتّحدة الأمريكيّة برقم: L 310.

٢٢ ـ **المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية**: للشّاطبيّ (إبراهيم بن موسى ـ ت ٧٩٠هـ)، نسخة الحرم النّبويّ الشّريف، مصغّرةٌ فلميّةٌ محفوظةٌ بمكتبة الحرم النّبويّ الشّريف برقم: ١٧٩.

٢٣ ـ **المقاليد شرح المصباح**: للجَنْدِيِّ، نسخة مكتبة تشستربيتي، مصغّرةٌ فلميّةٌ (ميكروفيلم) محفوظةٌ بمعهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى بمكّة المكرّمة برقم: ٣٦٦.

٢٤ ـ **نظم الآجرُّوميَّة**: للهيتميّ (أحمد بن عليّ ـ ت ٩٧٤هـ)، نسخة خطّيّة محفوظةٌ في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الله، وهي ملحقة بآخر شرح النّظم للمؤلّف، برقم: ١٤٠/٤١٥.

٢٥ ـ **الوافية شرح الكافية**: لركن الدّين الاستراباذيّ (الحسن بن محمّد ـ ت ٧١٥هـ)، نسخة خطّيّة بالمكتبة المحموديّة، برقم: ٢٢٢١.

ثانياً: الرّسائل العلميّة

٢٦ ـ **التّعليقة المفيدة في العربيّة شرح قطر النّدى:** لِمُعَمَّر المكّيّ (مُعمَّر بن يحيى بن محمّد ـ ت ٨٩٧هـ)، دراسة وتحقيق: حسّان بن عبدالله الغنيمان، رسالة لمرحلة الماجستير بكلّيّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة لعام ١٤١٢هـ.

٢٧ ـ **شرح شافية ابن الحاجب في التّصريف:** لركن الدّين الاستراباذيّ، دراسة وتحقيق: عبدالله بن محمّد بن مبارك العتيبيّ، رسالة لمرحلة الماجستير بكلّيّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلامية لعام ١٤١٣ ـ ١٤١٤هـ.

٢٨ ـ **شرح المقدّمة الآجرُّوميّة:** للحلاويّ (محمّد بن محمّد ـ ت ٨٨٣هـ)، دراسة وتحقيق: عناية الله بن فقير الله بن جمعة البلوشيّ، رسالة لمرحلة الماجستير بكلّيّة اللّغة العربيّة في الجامعة الإسلاميّة لعام ١٤١٥ ـ ١٤١٦هـ.

٢٩ ـ **الفتح القريب (حاشية على مغني اللّبيب)** حتّى آخر مبحث (إمّا): للسّيوطيّ (عبدالرحمن بن أبي بكر ـ ت ٩١١هـ)، دراسة وتحقيق: عبدالله أحمد محمود الشّنقيطيّ، رسالة ماجستير بكلّيّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة لعام ١٤١٨ ـ ١٤١٩هـ.

٣٠ ـ **المقتصد في شرح التّكملة:** للجرجانيّ (عبدالقاهر بن عبدالرحمن ـ ت ٤٧١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد بن عبدالله الدّويش، رسالة لمرحلة الدّكتوراه بكلّيّة اللّغة العربيّة بجامعة الإمام محمّد بن سعودٍ الإسلاميّة لعام ١٤١٢هـ.

٣١ ـ **منحة الألباب في شرح ملحة الإعراب:** لابن المعافى (عبدالحميد بن أحمد بن يحيى ـ ت ١٠٥٢هـ)، دراسة وتحقيق: حسّان بن عبدالله

الغنيمان، رسالة لمرحلة الدّكتوراه بكلّيّة اللّغة العربيّة في الجامعة الإسلاميّة لعام ١٤١٧هـ.

٣٢ ـ النّحو القرآنيّ بين الزّجّاج وأبي عليٍّ الفارسيّ: د. عبدالعظيم فتحي خليل، رسالة دكتوراه بكلّيّة اللّغة العربيّة بجامعة الأزهر، لعام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٣٣ ـ النّهاية في شرح الكفاية: لابن الخبّاز، إعداد: عبدالله عمر حاجّ إبراهيم، رسالة ماجستير بكلّيّة اللّغة العربيّة بجامعة أمّ القرى لعام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٤ ـ نور السّجيّة في حلّ ألفاظ الآجرُّوميَّة: للخطيب الشّربينيّ (محمّد بن أحمد ـ ت ٩٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: عبدالله بن عبدالعزيز الطّريقيّ، رسالة لمرحلة الماجستير بكلّيّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة لعام ١٤١٥هـ.

ثالثاً: المصادر والمراجع المطبوعة

- أ -

٣٥ ـ **ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**: للزّبيديّ (عبداللّطيف بن أبي بكر الشّرجيّ ـ ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابيّ، ط١، عالم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٦ ـ **آراء سيبويه النّحويّة في شرح ألفيّة ابن معطي لابن القوّاس دراسة وتحليل**: نجاة عبدالرحمن اليازجيّ، ط١، المكتبة الفيصليّة ـ مكّة المكرّمة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٧ ـ **أبجد العلوم (الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم)**: للقنّوجيّ (صدّيق حسن خان ـ ت ١٣٠٧هـ)، أعدّه وفهرسه: عبدالجبّار زكار، منشورات وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ ـ دمشق، ١٩٧٨م.

٣٨ ـ **الإبدال**: لابن السّكّيت (يعقوب بن إسحاق ـ ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمّد محمّد شرف، راجعه: عليّ النّجديّ ناصف، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م (من مطبوعات مجمع اللّغة المصريّ).

٣٩ ـ **إبدال الحروف في اللّهجات العربيّة**: د. سلمان بن سالم بن رجاء السّحيميّ، ط١، مكتبة الغرباء الأثريّة ـ المدينة المنوّرة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٠ ـ **الأبّذيّ النّحويّ (أبو الحسن عليّ بن محمّد بن محمّد بن عبدالرّحيم الخشنيّ ـ ت ٦٨٠هـ)**: د. سمير أحمد عبدالجوّاد، المطبعة الفنّيّة ـ القاهرة، ١٩٩١م.

٤١ ـ **إتحاف الأمجاد فيما يصحّ به الاستشهاد**: للآلوسيّ (محمود شكري ـ ت ١٣٤٢هـ) تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدّوريّ، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٢ ـ **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمّى (منتهى الأمانيّ والمسرّات في علوم القراءات)**: للبنّا (أحمد بن محمّد ـ ت ١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمّد إسماعيل، ط١، عالم الكتب ومكتبة الكلّيّات الأزهريّة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٣ ـ **الإتقان في علوم القرآن**: للسّيوطيّ (عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمّد ـ ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار التّراث ـ القاهرة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٤ ـ **الإحاطة في أخبار غرناطة**: لابن الخطيب (محمّد بن عبدالله بن سعيد ـ ت ٧٧٦هـ)، تحقيق: محمّد عبدالله عنان، ط٢، مكتبة الخانجيّ، الشّركة العربيّة للطّباعة، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٤٥ ـ **الاحتجاج بالشّعر في اللّغة الواقع ودلالته**: د. محمّد حسن حسن جبل، دار الفكر العربيّ ـ القاهرة.

٤٦ ـ **أحكام "غير" وأوجه استعمالها في اللّغة العربيّة (دراسة نحويّة تطبيقيّة)**: د. عبدالعظيم فتحي خليل، ط١، الجريسي للكمبيوتر والطّباعة والتّصوير ـ القاهرة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٤٧ ـ **أخبار النّحويّين البصريّين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض**: للسّيرافيّ (الحسن بن عبدالله بن المرزبان ـ ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: د. محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٨ ـ **أدب الكاتب**: لابن قتيبة (عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ ـ ت

٢٧٦هـ)، تحقيق: محمّد الدّاليّ، ط٢، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٤٩ ـ **ارتشاف الضّرب من لسان العرب:** لأبي حيّان (محمّد بن يوسف بن عليّ ـ ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمّد، مراجعة: د. رمضان عبدالتّوّاب، ط١، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

وإليها الإحالة في الحواشي بـ(رجب) في الجزء الأوّل منها والثّاني.

ـ وطبعة أخرى بتحقيق د. مصطفى أحمد النّماس، ط١، مطبعة النّسر الذّهبي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٥٠ ـ **الإرشاد إلى علم الإعراب:** للكيشيّ (محمّد بن أحمد بن عبداللّطيف القرشيّ ـ ت ٦٩٥هـ)، تحقيق: د. عبدالله عليّ الحسينيّ البركاتيّ ود. محسن سالم العميريّ، ط١، مطابع النّدوة ـ مكّة المكرّمة، ١٤١٠هـ، من منشورات معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى.

٥١ ـ **إرشاد الهادي:** للتّفتازانيّ (مسعود بن عمر ـ ت ٧٩٢هـ)، تحقيق: د. عبدالكريم الزّبيديّ، ط١، دار البيان العربيّ ـ جدّة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٢ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل:** للألبانيّ محمّد ناصر الدّين، بإشراف: محمّد زهير الشّاويش، ط١، المكتب الإسلاميّ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٣ ـ **الأزهية في علم الحروف:** للهرويّ (عليّ بن محمّد ـ ت ٤١٥هـ تقريبًا)، تحقيق: عبدالمعين الملّوحيّ، من مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٥٤ ـ **الاستثناء في التّراث النّحويّ والبلاغيّ**: د. كاظم إبراهيم كاظم، ط١، عالم الكتب ـ بيروت، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٥ ـ **الاستغناء في أحكام الاستثناء**: للقرافيّ (أحمد بن إدريس ـ ت ٦٨٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ١٤٠٢هـ، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقيّة.

٥٦ ـ **أسد الغابة في معرفة الصّحابة**: لابن الأثير (أبي الحسن عليّ بن محمّد الجزريّ ـ ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: محمّد إبراهيم البنّا ومحمّد أحمد عاشور ومحمود عبدالوهاب فايد، دار الشّعب، ١٩٧٠م.

٥٧ ـ **أسرار البلاغة**: للجرجانيّ (عبدالقاهر بن عبدالرحمن ـ ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمود محمّد شاكر، ط١، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة، مطبعة المدنيّ ـ القاهرة، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٥٨ ـ **أسرار العربيّة**: للأنباريّ (عبدالرحمن بن محمّد بن أبي سعيد ـ ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمّد بهجت البيطار، من مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق.

٥٩ ـ **الإشارة إلى تحسين العبارة**: للمجاشعيّ (عليّ بن فضّال بن عليّ ـ ت ٤٧٩هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم ـ الرياض، ١٤٠٢هـ.

٦٠ ـ **إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويّين**: لليمانيّ (عبدالباقي بن عبدالمجيد ـ ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبدالمجيد دياب، ط١، شركة الطّباعة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، من مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة.

٦١ ـ **الأشباه والنّظائر في النّحو**: للسّيوطيّ، تحقيق: د. عبدالعال سالم

مكرم، ط١، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٦٢ ـ **الاشتقاق**: لابن دريد (محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ ـ ت ٣٢١هـ)، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، نشر: مؤسّسة الخانجيّ مطبعة السُّنّة المحمّديّة، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.

٦٣ ـ **اشتقاق أسماء الله**: للزّجّاجيّ (عبدالرحمن بن إسحاق ـ ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين[1] المبارك، ط١، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٦٤ ـ **الإصابة في تمييز الصّحابة**: لابن حجر (أحمد بن عليّ العسقلانيّ ـ ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، دار نهضة مصر للطّبع والنّشر.

٦٥ ـ **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزّجّاجيّ**: لابن السِّيد البطليوسيّ (عبدالله بن محمّد بن السِّيد ـ ت ٥٢١هـ)، تحقيق: د. حمزة عبدالله النّشرتيّ، ط١، دار المرّيخ ـ الرّياض، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٦٦ ـ **إصلاح المنطق**: لابن السّكّيت، تحقيق: أحمد محمّد شاكر وعبدالسّلام محمّد هارون، ط٣، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠م.

٦٧ ـ **الأصمعيّات**: اختيار الأصمعيّ (عبدالملك بن قُريب ـ ت ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر وعبدالسّلام محمّد هارون، ط٤، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦م.

٦٨ ـ **أصول الإملاء**: د. عبداللّطيف محمد الخطيب، ط٢، مكتبة دار التّراث ـ الكويت، ١٩٨٦م.

٦٩ ـ **الأصول في النّحو**: لابن السّرّاج (محمّد بن سهل ـ ت ٣١٦هـ)،

(١) هذا تعبيدٌ لغير الله، وهو لا يجوز.

تحقيق: د. عبدالحسين[1] الفتليّ، ط٣، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٧٠ ـ **الأضداد:** لأبي بكر الأنباريّ (محمّد بن القاسم ـ ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل ـ بيروت، من منشورات دائرة المطبوعات والنّشر في الكويت، ١٩٦٠م.

٧١ ـ **الأضداد:** لقطرب (محمّد بن المستنير ـ ت ٢٠٦هـ)، تحقيق: د. حنّا حدّاد، ط١، دار العلوم ـ الرّياض، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٧٢ ـ **الأضداد في كلام العرب:** لأبي الطّيّب اللّغويّ (عبدالواحد بن عليّ الحلبيّ ـ ت ٣٥١هـ)، تحقيق: د. عزّة حسن، من مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٧٣ ـ **إعراب الألفيّة المسمّى «تمرين الطلاّب في صناعة الإعراب»:** للأزهريّ (خالد بن عبدالله الوقّاد ـ ت ٩٠٥هـ)، وبهامشه «موصل الطّلاّب إلى قواعد الإعراب»، دار إحياء الكتب العربيّة ـ القاهرة.

٧٤ ـ **إعراب ثلاثين سورة من القرآن:** لابن خالويه (الحسين بن أحمد ـ ت ٣٧٠هـ)، طبعة جمعيّة دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد، الدّكّن، منشورات دار الحكمة ـ حلبوني ـ دمشق.

٧٥ ـ **الإعراب عن قواعد الإعراب:** لابن هشام الأنصاريّ (عبدالله بن أحمد بن عبدالله ـ ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. عليّ فوده نيل، ط١، النّاشر: عمادة شؤون المكتبات ـ جامعة الرّياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٧٦ ـ **إعراب القراءات السّبع وعللها:** لابن خالويه، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة الخانجيّ، مطبعة المدنيّ ـ

(١) هذا تعبيدٌ لغير الله، وهو لا يجوز.

القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٧٧ - **إعراب القرآن المنسوب [خطأً] إلى الزّجّاج:** تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة، ١٣٨٣هـ.

٧٨ - **إعراب القرآن:** لابن النّحّاس (أحمد بن محمّد بن إسماعيل ـ ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. غازي زهير زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، من مطبوعات رئاسة ديوان الأوقاف ـ إحياء التّراث الإسلاميّ بالجمهوريّة العراقيّة.

٧٩ - **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين:** خير الدّين الزّركليّ، ط١٢، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٩٧م.

٨٠ - **الأعلام الشّرقيّة في المائة الرّابعة عشر الهجريّة:** زكي محمّد مجاهد، ط٢، دار الغرب الإسلاميّ - بيروت، ١٩٩٤م.

٨١ - **أعلام المغرب والأندلس، وهو كتاب «نثير الجُمان في شعر من نظمني وإيّاه الزّمان»:** لابن الأحمر (الأمير يوسف بن محمّد ـ ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: د. محمّد رضوان الدّاية، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٨٢ - **أعيان العصر وأعوان النّصر:** للصّفديّ (خليل بن أيبك ـ ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. عليّ أبو زيد، وآخرين، ط١، دار الفكر المعاصر ـ بيروت، ودار الفكر - دمشق. من منشورات مركز جمعة الماجد للثّقافة والتّراث بدبيّ.

٨٣ - **الأغاني:** لأبي الفرج الأصبهانيّ (عليّ بن الحسين ـ ت ٣٥٦هـ)، طبعة دار الكتب المصريّة - القاهرة، ١٣٤٥هـ - ١٩٢٧م، والهيئة المصريّة

العامّة للكتاب ـ القاهرة، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٨٤ ـ **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**: لابن الطّراوة (سليمان بن محمّد السّبئيّ المالقيّ ـ ٥٢٨هـ)، تحقيق: د. عيّاد عيد الثّبيتيّ، ط١، دار التّراث ـ مكّة، مطبعة المدنيّ ـ القاهرة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٨٥ ـ **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**: للفارقيّ (الحسن بن أسد ـ ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، ط٣، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٨٦ ـ **الاقتراح في علم أصول النّحو**: للسّيوطيّ، تحقيق: د. أحمد محمّد قاسم، ط١، مطبعة السّعادة ـ القاهرة، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٨٧ ـ **أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة**: د. فاضل مصطفى السّاقي، نشر مكتبة الخانجيّ، المطبعة العالميّة ـ القاهرة، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٨٨ ـ **الإقناع في القراءات السّبع**: لابن الباذش (أحمد بن عليّ بن أحمد بن خلف ـ ت ٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، ط١، مطبعة ركابي ونضر ـ دمشق، من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى، ١٤٠٣هـ.

٨٩ ـ **ألفيّة ابن مالكٍ في النّحو والصّرف**: لابن مالكٍ (محمّد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ ـ ت ٦٧٢هـ)، ويليها نظم الآجرّوميّة لشرف الدّين يحيى العمريطيّ، مكتبة طيبة ـ المدينة المنوّرة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٩٠ ـ **الأمالي**: لأبي عليٍّ القاليّ (إسماعيل بن القاسم القاليّ البغداديّ ـ ت ٣٥٦هـ)، دار الكتب العلميّة ـ بيروت (مصوّرة عن طبعة دار الكتب

المصريّة).

٩١ ـ **أمالي السّهيليّ**: للسّهيليّ (عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسيّ ـ ت ٥٨١هـ) تحقيق: محمّد إبراهيم البنّا [مصوّرة عن طبعة السّعادة بمصر ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م].

٩٢ ـ **أمالي ابن الشّجريّ**: لابن الشّجريّ (هبة الله بن عليّ بن محمّد الحسنيّ العلويّ ـ ت ٥٤٢هـ) تحقيق: د. محمود محمّد الطّناحيّ، ط١، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٩٣ ـ **أمالي المرتضى «غرر الفوائد ودرر القلائد»**: للشّريف المرتضى (عليّ بن الحسين الموسويّ العلويّ ـ ت ٤٣٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٩٤ ـ **الأمالي النّحويّة «أمالي القرآن الكريم»**[1]: لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسين حمّوديّ، ط١، مكتبة النّهضة العربيّة وعالم الكتب ـ بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٩٥ ـ **أُميّة بن أبي الصّلت حياته وشعره**: بهجة عبدالغفور الحديثيّ، مطبعة العاني ـ بغداد، ١٩٧٥م. من مطبوعات وزارة الإعلام العراقيّة.

٩٦ ـ **إنباه الرّواة عن أنباه النّحاة**: للقفطيّ (عليّ بن يوسف القفطيّ ـ ت ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربيّ ـ القاهرة ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٩٧ ـ **الانتصار لسيبويه على المبرّد**: لابن ولّاد (أحمد بن محمّد ـ ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

---

(١) كذا في جميع الأجزاء، وهو خطأ.

٩٨ ـ **أنساب الأشراف**: للبلاذريّ (أحمد بن يحيى بن جابر ـ ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: د. محمّد حميد الله، أخرجه معهد المخطوطات بجامعة الدّول العربيّة بالاشتراك مع دار المعارف بمصر، مطابع دار المعارف، ١٩٥٩م.

٩٩ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين والبصريّين والكوفيّين**: للأنباريّ، ومعه كتاب «الانتصاف من الإنصاف» لمحمّد محيي الدّين عبدالحميد، المكتبة العصريّة ـ بيروت ـ صيدا، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠٠ ـ **الأنموذج في النّحو**: للزّمخشريّ (محمود بن عمر ـ ت ٥٣٨هـ)، ط١، مطبعة الجوائب ـ القسطنطينيّة، ١٢٩٨هـ. ضمن مجموعٍ أوّله كتاب: «نزهة الطّرف» للميدانيّ.

١٠١ ـ **أنوار الرّبيع في أنواع البديع**: لابن معصوم المدنيّ (عليّ بن معصوم ـ ت ١١٢٠هـ)، تحقيق: شاكر هادي شكر، ط١، مطبعة النّعمان ـ النّجف، ١٣٨٨هـ ـ ١٦٩٨م.

١٠٢ ـ **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**: لابن هشام الأنصاري، ومعه «مصباح السّالك إلى أوضح المسالك»: بركات يوسف هبّود، راجعه وفهرسه: يوسف الشّيخ البقاعيّ، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٠٣ ـ **إيساغوجي**: للأبهريّ (المفضّل بن عمر ـ ت ٦٣٠هـ) ضمن مجموع (مهمّات المتون).

١٠٤ ـ **الإيضاح**. ينظر: **بغية الإيضاح**.

١٠٥ ـ **إيضاح شواهد الإيضاح**: للقيسيّ (الحسن بن عبدالله القيسيّ من علماء القرن السّادس الهجريّ)، تحقيق: د. محمّد بن حمود الدّعجانيّ،

ط١، دار الغرب الإسلاميّ ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠٦ ـ **الإيضاح العضديّ**: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذليّ فرهود، ط٢، دار العلوم، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٠٧ ـ **الإيضاح في شرح المفصّل**: لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بنّاي العليليّ، وزارة الأوقاف والشئوون الدّينيّة، الجمهوريّة العراقيّة. [طبعة مصوّرة عن طبعة بغداد ١٩٨٢م].

١٠٨ ـ **الإيضاح في علل النّحو**: للزّجّاجيّ، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٤، دار النّفائس ـ بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٠٩ ـ **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ**: لأبي بكر بن الأنباريّ (محمّد بن القاسم بن بشّار ـ ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدّين عبدالرحمن رمضان، دمشق، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م. من مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق.

١١٠ ـ **الأيّوبيّون والمماليك في مصر والشّام**: د. سعيد عبدالفتّاح عاشور، دار النّهضة العربيّة ـ القاهرة، ١٩٩٦م.

ـ ب ـ

البحر المحيط = تفسير البحر المحيط.

١١١ ـ **بدائع الزّهور في وقائع الدّهور**: لابن إياس (محمّد بن أحمد الحنفيّ ـ ت ٩٣٠هـ)، باعتناء: باول كاله ومحمّد مصطفى ومورنس سوبرنهايم، مطبعة الدّولة ـ استابول، جمعيّة المستشرقين الألمانيّة.

١١٢ ـ **بدائع الفوائد**: لابن قيّم الجوزيّة (محمّد بن أبي بكر ـ ت ٧٥١هـ)، تحقيق: بشير محمّد عيون، ط١، مكتبة دار البيان ـ دمشق ومكتبة المؤيّد ـ الرّياض، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١١٣ ـ **البداية والنّهاية**: لابن كثير (إسماعيل بن عمر الدّمشقيّ ـ ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التّركي بالتعاون مع مركز البحوث والدّراسات العربيّة الإسلاميّة بدار هجر، ط١، هجر للطّباعة والنّشر، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١١٤ ـ **البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع**: للشّوكانيّ (محمّد بن عليّ ـ ت ١٢٥٠هـ). دار الكتاب الإسلاميّ ـ القاهرة.

١١٥ ـ **برنامج المجاري**: للمجاري (محمّد بن محمّد بن عليّ بن عبدالواحد الأندلسيّ ـ ت ٨٦٢هـ)، تحقيق: محمّد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلاميّ ـ بيروت، ١٩٨٢م.

١١٦ ـ **البرهان في علوم القرآن**: للزّركشيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة للطّباعة والنّشر.

بروكلمان = تاريخ الأدب العربيّ.

١١٧ ـ **البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ**: لابن أبي الرّبيع (عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشيّ الإشبيليّ ـ ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: د. عيّاد بن عيد الثّبيتيّ، ط١، دار الغرب الإسلاميّ ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

البصريّات = المسائل البصريّات.

البغداديّات = المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات.

بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح: عبدالمتعال الصّعيديّ، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنوّرة.

والإحالات إلى المتن للخطيب القزوينيّ.

١١٨ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة**: للسّيوطيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، ١٣٨٤هـ

- ١٩٦٤م.

١١٩ - البلغة في تراجم أئمّة اللّغة: للفيروزآباديّ (محمّد بن يعقوب - ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمّد المصريّ، ط١، من منشورات مركز المخطوطات والتّراث بجمعيّة إحياء التّراث الإسلاميّ بالكويت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٢٠ - البناء في اللّغة قسيم الإعراب: عبدالله بن حمد بن عبدالله الدّايل، ط١، مكتبة الرّشد - الرّياض، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٢١ - بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذّهن والهاجس: لابن عبدالبرّ القرطبيّ (يوسف بن عبدالله بن محمّد - ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمّد مرسي الخوليّ، من منشورات الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة.

البهجة المرضيّة = شرح السّيوطيّ على ألفيّة ابن مالك.

١٢٢ - البيان والتّبيين: للجاحظ (عمرو بن بحر - ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط٤، مكتبة الخانجيّ، ١٩٧٥م.

- ت -

١٢٣ - تاج التّراجم: لابن قطلوبغا (قاسم بن قطلوبغا السّودونيّ - ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: محمّد خير رمضان يوسف، ط١، دار القلم، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٢٤ - تاج العروس من جواهر القاموس: للزّبيديّ (محمّد بن محمّد بن محمّد بن عبدالرّزّاق الحسينيّ - ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبدالسّتّار أحمد فرّاج، راجعته لجنةٌ فنّيّةٌ من وزارة الإرشاد والأنباء، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

- وطبعة أخرى غير محقّقةٌ. منشورات مكتبة الحياة - بيروت [مصوّرة عن طبعة بولاق].

١٢٥ ـ تأريخ الأدب العربيّ: ألّفه بالألمانيّة: كارل بروكلمان، ونقله إلى العربيّة: نخبة من المترجمين بإشراف أد. محمود فهمي حجازيّ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، من منشورات المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، ١٩٩٥م.

١٢٦ ـ تاريخ الأدب العربيّ: [د.] عمر فرّوخ، ط٣، دار العلم للملايين، ١٩٧٨م.

١٢٧ ـ تاريخ بغداد: للخطيب البغداديّ (أحمد بن عليّ ـ ت ٤٦٣هـ)، ط١، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، والمكتبة العربيّة ـ بغداد، مطبعة السّعادة، ١٣٤٩هـ ـ ١٩٣١م.

١٢٨ ـ تاريخ العلاّمة ابن خلدون «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيّام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السّلطان الأكبر»: لابن خلدون (عبدالرحمن بن محمّد ـ ت ٨٠٨هـ)، ط٣، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللّبنانيّ ـ بيروت، ١٩٦٧م.

١٢٩ ـ تاريخ الخلفاء: للسّيوطيّ، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبدالحميد، ط١، مطبعة السّعادة، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

١٣٠ ـ تاريخ الرّسل والملوك: للطّبريّ (محمّد بن جرير ـ ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف المصريّة.

تاريخ الطّبريّ = تاريخ الرّسل والملوك.

١٣١ ـ تاريخ العلماء النّحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم: للتّنوخيّ (المفضّل بن محمّد بن مسعر ـ ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبدالفتّاح محمّد الحلو، ط١، مطابع دار الهلال، من مطبوعات المجلس العلميّ بجامعة الإمام محمّد بن سعودٍ الإسلاميّة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨١م.

١٣٢ ـ تأويل مشكل القرآن. لابن قتيبة، شرح: السّيد أحمد صقر، ط٣، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٣٣ ـ التّأويل النّحويّ في القرآن الكريم: د. عبدالفتّاح أحمد الحمّوز، ط١، مكتبة الرّشد ـ الرّياض، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٣٤ ـ التّبصرة في القراءات: لمكّيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدّين رمضان، ط١، الكويت، ١٤٠٥هـ. من منشورات معهد المخطوطات العربيّة ـ المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة، بدعم من جامعة اليرموك ـ الأردن.

١٣٥ ـ التّبصرة والتّذكرة: للصّيمريّ (عبدالله بن عليّ بن إسحاق ـ من نحاة القرن الرّابع)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، ط١، دار الفكر ـ دمشق، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى.

١٣٦ ـ التّبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبريّ (عبدالله بن الحسين ـ ت ٦١٦هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٩٧٦م.

١٣٧ ـ التّبيان في تعيين عطف البيان: للعُنّابيّ (أحمد بن محمّد الأصبحيّ ـ ت ٧٧٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن محمّد أبو عباة، ط١، مكتبة العبيكان ـ الرّياض، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

مطبوع بعنوان «رسالتان في النّحو: الحلل في الكلام على الجمل، والتّبيان في تعيين عطف البيان».

١٣٨ ـ التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين: لأبي البقاء

العكبريّ، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٣٩ - **التّبيين في أنساب القرشيّين**: لابن قدامة المقدسيّ (عبدالله بن أحمد - ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: محمّد نايف الدُّليميّ، ط١، مطابع مديريّة دار الكتب للطّباعة والنّشر - جامعة الموصل، من منشورات المجمع العلميّ العراقيّ.

١٤٠ - **تتمّة الأعلام للزِّركليّ**: محمّد خير رمضان يوسف، ط١، دار ابن حزم - بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٤١ - **التّتمّة في التّصريف**: لابن القبيصيّ (محمّد بن أبي الوفاء - ت القرن ٧هـ)، تحقيق: د. محسن سالم العميريّ، ط١، مطبوعات نادي مكّة الثّقافيّ الأدبيّ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٤٢ - **التّتمّة في النّحو: للجرجانيّ**، تحقيق: د. طارق نجم عبدالله، ط١، المكتبة الفيصليّة - مكّة المكرّمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٤٣ - **تحرير التّنبيه**: للنّوويّ (يحيى بن شرف - ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: د. فايز الدّاية و د. محمّد رضوان الدّاية، ط١، دار الفكر المعاصر - بيروت ودار الفكر - دمشق، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٤٤ - **تحصيل عين الذّهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب**: للأعلم الشّنتمريّ (يوسف بن سليمان - ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط٢، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٤٥ - **تحفة الإخوان بأجوبةٍ مهمّةٍ تتعلّق بأركان الإسلام**: لسماحة الشّيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: محمّد بن

شايع بن عبدالعزيز الشّايع، ط٢، دار طيبة ـ الرّياض، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٤٦ ـ تحفة الإخوان في قراءة الميعاد في رجب وشعبان ورمضان: للفشنيّ، المطابع العموميّة ـ مصر، ١٣١٧هـ.

١٤٧ ـ تحفة الحبيب بشرح نظم غاية التقريب: للفشنيّ، ط١، مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٣٤٧هـ، وبهامشه النّظم المذكور.

١٤٨ ـ التّحفة السّنيّة بشرح المقدّمة الآجُرُّوميّة: محمّد محيي الدّين عبدالحميد، المكتبة العصريّة ـ صيدا ـ بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٤٩ ـ تحقيق النّصوص ونشرها: عبدالسّلام محمّد هارون، ط٥، مكتبة السّنّة ـ القاهرة، ١٤١٠هـ.

١٥٠ ـ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف: للزّيلعيّ (عبدالله بن يوسف بن محمّد ـ ت ٧٦٢هـ). اعتنى به: سلطان بن فهد الطّبيشيّ، ط١، دار ابن خزيمة ـ الرّياض، ١٤١٤هـ.

١٥١ ـ تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد: لابن هشامٍ الأنصاريّ، تحقيق: د. عبّاس مصطفى الصّالحيّ، ط١، دار الكتاب العربيّ ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

التّخمير = شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير.

١٥٢ ـ التّذكرة في القراءات: لابن غلبون (طاهر بن عبدالمنعم ـ ت ٣٩٩هـ)، تحقيق: د. عبدالفتّاح بحيري إبراهيم، ط٢، الزّهراء للإعلام العربيّ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٥٣ ـ تذكرة النّحاة: لأبي حيّان، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، ط١، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م. نشر بدعم من جامعة

اليرموك.

١٥٤ ـ التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل: لأبي حيّان، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم ـ دمشق، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

التّسهيل = تسهيل الفوائد.

١٥٥ ـ تسهيل الطّرقات نظم الورقات. ينظر: لطائف الإشارات.

١٥٦ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالكٍ، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الكاتب العربيّ، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٥٧ ـ التّصريح بمضمون التّوضيح: للشّيخ: خالد الأزهريّ، تحقيق: د. عبدالفتّاح بحيري إبراهيم، ط١، الزّهراء للإعلام العربيّ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

وإليها الإحالة في جزأيه الأوّل والثّاني بـ"بحيري".

ـ طبعة دار إحياء الكتب العربيّة، وبهامشها حاشية العلاّمة الشّيخ يس العليميّ، وهي في الإحالات مجرّدة عن أيّ إضافة.

١٥٨ ـ تطوّر الآراء النّحويّة عند ابن هشامٍ الأنصاريّ: د. حسن موسى الشّاعر، ط١، دار البشير ـ عمان، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٥٩ ـ التّعريفات: للجرجانيّ (عليّ بن محمّد ـ ت ٨١٦هـ)، ط١، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

١٦٠ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: للدّماميّ (محمّد بن أبي بكر ـ ت ٨٢٧هـ)، تحقيق: د. محمّد بن عبدالرحمن بن محمّد المفدّى، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٦١ ـ التّعليقة على كتاب سيبويه: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزيّ، ط١، مطبعة الأمانة ـ القاهرة، ١٤١٠هـ ـ

١٩٩٠م.

١٦٢ ـ **تفسير أسماء الله الحسنى**: للزّجّاج (إبراهيم بن السّريّ ـ ت ٣١١هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدّقّاق، مطبعة محمّد هاشم الكتبيّ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م. منشورات دار المأمون للتّراث.

١٦٣ ـ **تفسير البحر المحيط**: لأبي حيّان، تحقيق: الشّيخ: عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ: عليّ محمّد معوّض، شارك في تحقيقه: د. زكريّا عبدالمجيد النّونيّ و د. أحمد النجوليّ الجمل، قرّظه: أ.د. عبدالحيّ الفرماويّ، ط١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

تفسير ابن جريرٍ = تفسير الطّبريّ.

تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله ﷺ والصّحابة والتّابعين.

١٦٤ ـ **تفسير رسالة أدب الكتّاب**: للزّجّاجيّ، تحقيق: د. عبدالفتّاح سليم، معهد المخطوطات العربيّة ـ المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، القاهرة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٦٥ ـ **تفسير الطّبريّ = جامع البيان عن تأويل القرآن**: للطّبريّ، تحقيق: محمود محمّد شاكر، راجعه وخرّج أحاديثه: أحمد محمّد شاكر، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.

ـ وطبعة دار الكتب العلميّة، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

تفسير الفخر = التّفسير الكبير.

١٦٦ ـ **تفسير القرآن العظيم**: لابن كثير، ط١، دار الرّيّان للتّراث، ودار الحديث ـ القاهرة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٦٧ ـ **تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله ﷺ والصّحابة**

والتّابعين: لابن أبي حاتم (عبدالرحمن بن محمّد بن إدريس ـــ ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمّد الطّيب، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكّة المكرّمة ـ الرّياض، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٦٨ ـ **التّفسير الكبير**: للفخر الرّازي (محمّد بن عمر ـ ت ٦٠٦هـ)، ط٣، دار إحياء التّراث العربيّ ـ بيروت.

تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم.

١٦٩ ـ **تفسير المسائل المشكلة في أوّل المقتضب**: للفارقيّ (سعيد بن سعيد ـ ت ٣٩١هـ)، تحقيق: د. سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربيّة ـ المنظّمة العربية للتّربية والثّقافية والعلوم، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧٠ ـ **التّقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصّلاح**: للحافظ العراقيّ (عبدالرّحيم بن الحسين ـــ ت ٨٠٦هـ)، ط٣، دار الحديث ـ بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٧١ ـ **التّكملة (وهي الجزء الثّاني من الإيضاح العضديّ)**: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، شركة الطّباعة العربيّة السّعوديّة المحدودة ـ الرّياض، ١٤٠١هـ، النّاشر: عمادة شئون المكتبات ـ جامعة الرّياض.

١٧٢ ـ **التّكملة والذّيل والصّلة لكتاب تاج اللّغة وصحاح العربيّة**: للصّغانيّ (الحسن بن محمّد بن الحسن ـ ت ٦٥٠هـ)، تحقيق: نخبة من المحقّقين، مطبعة دار الكتب ـ القاهرة، ١٩٧٠م. من مطبوعات مجمع اللّغة المصريّ.

١٧٣ ـ **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعيّ الكبير**: لابن حجرٍ العسقلانيّ (أحمد بن عليّ ـ ت ٨٥٢هـ)، عُني بتصحيحه وتنسيقه

والتّعليق عليه: عبدالله هاشم اليمانيّ المدنيّ، المكتبة الأثريّة ـ باكستان، طبع في المطبعة العربيّة.

تمرين الطّلاّب = إعراب الألفيّة.

١٧٤ ـ تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن: د. محمّد حسن عوّاد، ط١، دار الفرقان ـ عمّان، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٧٥ ـ تنبيه الألباب على فضائل الإعراب: للشّنتريني (محمّد بن عبدالملك ـ ت ٥٤٩هـ)، تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفيّ، ط١، دار المدنيّ ـ جدة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٧٦ ـ تنزيل الآيات على الشّواهد من الأبيات شرح شواهد الكشّاف: للأستاذ محبّ الدّين أفندي، أخرجه وقدّم له: عبدالله بن محمّد خميس، نشر دار الخضرمة، مطابع الفرزدق التّجاريّة ـ الرّياض.

تنقيح الألباب = شرح كتاب سيبويه المسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب.

١٧٧ ـ تهذيب الأسماء واللّغات: للنّوويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، نشر إدارة الطّباعة المنيريّة.

١٧٨ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرّجال: للمزّيّ (يوسف بن عبدالرحمن ـ ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، ط١، مؤسّسة الرّسالة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٧٩ ـ تهذيب اللّغة: للأزهريّ (محمّد بن أحمد ـ ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، المؤسّسة المصريّة العامّة للتّأليف والأنباء والنّشر، دار القوميّة العربيّة للطّباعة، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٨٠ ـ التّهذيب الوسيط في النّحو: للصّنعانيّ (محمّد بن عليّ بن أحمد ـ

ت ٦٨٠هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، ط١، دار الجيل ـ بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٨١ ـ **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**: للمراديّ (الحسن بن قاسم ـ ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن عليّ سليمان، ط٢، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة ـ القاهرة، ١٩٧٥م.

١٨٢ ـ **التّوطئة**: للشّلوبين (عمر بن محمّد الإشبيليّ ـ ت ٦٤٥هـ)، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوّع، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٨٣ ـ **التّيسير نظم التّحرير**: للعمريطيّ، مطبوع بهامش «بهجة الحاوي» لابن الورديّ، دار إحياء الكتب العربيّة.

١٨٤ ـ **تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان**: لابن سعدي (عبدالرحمن بن ناصر ـ ت ١٣٧٦هـ)، ط٦، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

- ج -

١٨٥ ـ **جامع بيان العلم وفضله**: لابن عبدالبرّ (يوسف بن عبدالله القرطبيّ ـ ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزّهيريّ، ط١، دار ابن الجوزيّ ـ الدّمّام، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٨٦ ـ **الجامع الصّغير في النّحو**: لابن هشامٍ الأنصاريّ، تحقيق: د. أحمد محمود الهرميل، ط١، نشر مكتبة الخانجيّ، مطبعة دار التّأليف، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١٨٧ ـ **الجامع لأحكام القرآن**. للقرطبيّ (محمّد بن أحمد الأنصاريّ ـ ت ٦٧١هـ)، راجعه وضبطه وعلّق عليه: د. محمّد إبراهيم الحفناويّ، خرّج أحاديثه د. محمود حامد عثمان، ط١، دار الحديث ـ القاهرة، ١٤١٤هـ

- ١٩٩٤م.

١٨٨ - **الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع**: للخطيب البغداديّ، تحقيق: د. محمود الطّحّان، مكتبة المعارف - الرّياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٨٩ - **الجامع لشعب الإيمان**: للبيهقيّ (أحمد بن الحسن - ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبدالعليّ عبدالحميد حامد، نشر الدّار السّلفيّة - بومباي - الهند، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٩٠ - **جذوة الاقتباس فيمن حلّ من الأعلام مدينة فاس**: لابن القاضي (أحمد بن محمّد بن محمّد المكناسيّ - ت ٩٦٠هـ)، مطبعة فاس، ١٣٠٩هـ.

١٩١ - **جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمّد خير الأنام**: لابن قيّم الجوزيّة، قرأه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، دار ابن الجوزيّ - الدّمّام، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٩٢ - **الجمل في النّحو**: للجرجانيّ، تحقيق: يُسري عبدالغنيّ عبدا لله، ط١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٩٣ - **الجمل في النّحو**: للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٠هـ)؛، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط٢، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٩٤ - **الجمل في النّحو**: للزّجّاجيّ، تحقيق: عليّ توفيق الحمد، ط٥، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٩٥ - **جمهرة أنساب العرب**: لابن حزم الأندلسيّ (عليّ بن أحمد بن سعيد - ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، ط٤، دار

المعارف، ١٩٧٧م.

١٩٦ ـ **جمهرة اللّغة**: لابن دريد، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة ـ حيدر آباد الدّكّن، ١٣٤٥هـ.

١٩٧ ـ **جمهرة النّسب**: للكلبيّ (هشام بن محمّد ـ ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: د. ناجي حسن، ط١، عالم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٩٨ ـ **الجنى الدّاني في حروف المعاني**: للمراديّ، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة والأستاذ: محمّد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٩٩ ـ **الجهود اللّغويّة خلال القرن الرّابع عشر الهجريّ**: د. عفيف عبدالرحمن، ط٢، دار العلوم للطّباعة والنّشر ـ الرّياض، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٠٠ ـ **جوامع السّيرة**: لابن حزمٍ الأندلسيّ، تحقيق: د. إحسان عبّاس ود. ناصر الدّين الأسد، مراجعة: أحمد محمّد شاكر، دار المعارف بمصر.

٢٠١ ـ **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**: للأربليّ (علاء الدّين بن عليّ ـ ت بعد منتصف القرن ٨هـ)، صنعة: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار النّفائس ـ بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٢٠٢ ـ **الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة**: لابن أبي الوفاء القرشيّ (عبدالقادر بن محمّد بن محمّد ـ ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: د. عبدالفتّاح محمّد الحلو، ط٢، هجر للطّباعة والنّشر، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

- ح -

٢٠٣ ـ **ابن الحاجب النّحويّ آثاره ومذهبه**: طارق عبدعون الجنابيّ،

مطبعة أسعد ـ بغداد، ساعدت جامعة بغداد على نشره.

٢٠٤ ـ ابن الحاجّ النّحويّ (أحمد بن محمّد بن أحمد الأزديّ الإشبيليّ): د. حسن موسى الشّاعر، ط١، دار القلم ـــ دمشق، ١٤٠٦هـ ـــ ١٩٨٦م.

٢٠٥ ـ حاشية الجرجانيّ. ينظر: الكشّاف.

٢٠٦ ـ حاشية الخضريّ على شرح الشّيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيلٍ لألفيّة ابن مالكٍ: للخضريّ (محمّد الدّمياطيّ ـ ت ١٢٨٧هـ)، وبالهامش شرح ابن عقيلٍ، الطّبعة الأخيرة، مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م.

٢٠٧ ـ حاشية الحامديّ على شرح الكفراويّ. ينظر: شرح حسن الكفراويّ.

٢٠٨ ـ حاشية ردّ المحتار: لابن عابدين (محمّد أمين بن عمر ـــ ت ١٢٥٢هـ) على شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنفية النّعمان، ط٢، شركة مكتبة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٣٨٦هـ ـــ ١٩٦٦م.

٢٠٩ ـ حاشية السّجاعيّ على شرح قطر النّدى لابن هشامٍ الأنصاريّ: للسّجاعيّ (أحمد بن أحمد ـ ت ١١٩٧هـ)، ط٢، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م.

٢١٠ ـ حاشية الطّالب بن حمدون بن الحاجّ على شرح بحرق على لاميّة الأفعال: للطّالب بن حمدون بن الحاج، دار الفكر ـ بيروت.

٢١١ ـ حاشية عبدالغفور اللاّريّ على الجاميّ: طبع المطبعة العامرة ـ استامبول.

٢١٢ ـ **حاشية ابن قاسم = حاشية الآجرّوميّة:** لابن قاسم (عبدالرحمن بن محمّد ـ ت ١٣٩٢هـ)، ط٣، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢١٣ ـ **حاشية محمّد بن علي الصّبّان على شرح عليّ بن محمد الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك:** ومعه شرح الشّواهد للعينيّ، دار الفكر.

٢١٤ ـ **حاشية العلاّمة أبي النّجا على شرح الشّيخ خالد الأزهريّ على متن الآجُرُّوميَّة:** لأبي النّجا (محمّد بن مجاهد)، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، ١٣٤٣هـ.

٢١٥ ـ **حاشية يس على التّصريح:** للعليمي (يس بن زين الدّين الحمصيّ ـ ت ١٠٦١هـ)، مطبوع مع التّصريح بمضمون التّوضيح، طبعة دار إحياء الكتب العربيّة = ينظر: التّصريح.

٢١٦ ـ **الحجّة في القراءات السّبع:** لابن خالويه، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرّم، ط٥، مؤسّسة الرّسالة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٢١٧ ـ **حجّة القراءات:** لابن زنجلة (أبي زرعة عبدالرحمن بن محمّد ـ ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، ط٥، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢١٨ ـ **الحجّة للقراء السّبعة:** لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: بدر الدّين قهوجي وبشير حويجاتي، ط١، دار المأمون للتّراث ـ دمشق ـ بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢١٩ ـ **حدائق الآداب:** للأبهريّ (عبيد الله بن محمّد بن شاهمردان)، تحقيق: د. محمّد بن سليمان السُّديس، ط٢، الرّياض، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٢٠ ـ **الحديث النّبويّ الشّريف وأثره في الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة:**

د. محمّد ضاري حمادي، ط١، منشورات اللّجنة الوطنيّة للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر ـ بغداد، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٢١ ـ **الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ**: د. محمود فجّال، ط٢، أضواء السّلف ـ الرّياض، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٢٢ ـ **الحروف**: للمزنيّ (أبي الحسين المزنيّ ؟)، تحقيق: د. محمود حسني محمود و د. محمّد حسن عوّاد، ط١، درا الفرقان، جمعيّة عمّال المطابع التّعاونيّة، عمّان، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٢٣ ـ **حروف المعاني**: للزّجّاجيّ، تحقيق: د. عليّ توفيق الحمد، ط٢، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ودار الأمل ـ أربد، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٢٤ ـ **أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النّحو واللّغة**: على مزهر الياسريّ، دار الرّشيد ـ بغداد، منشورات وزارة الثّقافة والفنون ـ الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٧٩م.

٢٢٥ ـ **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: للسّيوطيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م

٢٢٦ ـ **أبو الحسين بن الطّراوة وأثره في النّحو** (٤٣٨ ـ ٥٢٨هـ): د. محمّد إبراهيم البنّا، ط١، دار الاعتصام ـ القاهرة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٢٢٧ ـ **حقيقة "ليس" وأوجه استعمالها في اللّغة العربيّة**: د. عبدالعظيم فتحي خليل، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

الحلبيّات = المسائل الحلبيّات.

٢٢٨ ـ **الحلل في شرح أبيات الجمل**: لابن السّيد، تحقيق: د. مصطفى إمام، ط١، مكتبة المتنبّي ـ القاهرة، ١٩٧٩م.

٢٢٩ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: لأبي نعيم الأصبهانيّ (أحمد بن

عبدالله ـ ت ٤٣٠هـ)، ط١، مطبعة السّعادة، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٢٣٠ ـ حماسة البحتريّ: للبحتريّ (الوليد بن عبيد الطّائيّ ـ ت ٢٨٤هـ)، ضبط لويس شيخو اليسوعيّ، ١٩١٠م.

٢٣١ ـ الحماسة البصريّة: للبصريّ (عليّ بن أبي الفرج الحسن ـ ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: مختار الدّين أحمد، حيدر آباد-الدّكّن، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.

٢٣٢ ـ حياة الحيوان: للدّميريّ (محمّد بن موسى ـ ت ٨٠٨هـ)، ط٥، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٣٩٨هـ.

- خ -

٢٣٣ ـ خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب: للبغداديّ (عبدالقادر بن عمر ـ ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، ط٤، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، مطبعة المدنيّ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٣٤ ـ الخصائص: لابن جنّي (عثمان بن جنّي ـ ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمّد عليّ النّجّار، ط٣، عالم الكتب ـ بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٣٥ ـ الخطط الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشّهيرة: علي باشا مبارك، ط٢، نقلاً عن ط١ ببولاق، مطبعة دار الكتب، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٢٣٦ ـ الخطط المقريزيّة، وهو كتاب «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار»: للمقريزيّ (أحمد بن عليّ ـ ت ٨٤٥هـ)، دار صادر ـ بيروت، عن طبعة بولاق.

٢٣٧ ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: للمحبّيّ (محمّد أمين بن فضل الله ـ ت ١١١١هـ)، دار صادر ـ بيروت.

٢٣٨ ـ **الخلاف بين النّحويّين «دراسة ـ تحليل ـ تقويم»**: د. السّيّد رزق الطّويل، ط١، المكتبة الفيصليّة ـ مكة المكرّمة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٣٩ ـ **الخلاف النّحويّ بين البصريّين والكوفيّين وكتاب الإنصاف**: محمّد خير الحلواني، دار القلم العربيّ ـ حلب، ١٩٧٤م.

ـ د ـ

٢٤٠ ـ **دائرة المعارف الإسلاميّة**: نقلها إلى العربيّة: محمّد ثابت الفندي وأحمد الشّنتناويّ وإبراهيم زكي خورشيد وعبدالحميد يونس، النّاشر: مؤسّسة عبدالحفيظ البسّاط ـ بيروت، ١٣٥٢هـ.

٢٤١ ـ **دراسات في تاريخ العرب القديم**: د. محمّد بيّومي مهران، دار المعرفة الجامعيّة ـ الاسكندريّة، ١٩٩٣م.

٢٤٢ ـ **دراسات في العربيّة وتاريخها**: محمّد الخضر حسين، ط٢، المكتب الإسلاميّ ومكتبة دار الفتح ـ دمشق، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.

٢٤٣ ـ **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**: محمّد عبدالخالق عضيمة، ط١، مطبعة السّعادة ـ القاهرة، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

٢٤٤ ـ **دراسة في النّحو الكوفيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء**: المختار أحمد ديرة، ط١، دار قتيبة ـ بيروت ودمشق، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٤٥ ـ **الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة**: لابن حجرٍ العسقلانيّ، دار إحياء التّراث الإسلاميّ ـ بيروت.

٢٤٦ ـ **الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**: للشّنقيطيّ (أحمد بن الأمين ـ ت ١٣٣١هـ)، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، ط١، دار البحوث العلميّة ـ الكويت، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م. ساعدت جامعة الكويت على نشره.

٢٤٧ ـ **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**: للسّمين الحلبيّ (أحمد بن يوسف ـ ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمّد الخرّاط، ط١، دار القلم، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٤٨ ـ **الدُّرُّ المنثور في التّفسير بالمأثور**: للسّيوطيّ، نشر: محمّد أمين دمج ـ بيروت.

٢٤٩ ـ **الدّرّة البهيّة = ينظر: ألفيّة ابن مالك.**

٢٥٠ ـ **دُرّة الحجال في أسماء الرّجال**: لابن القاضي، تحقيق: محمّد الأحمدي أبو النّور، نشر: دار التّراث ـ القاهرة، المكتبة العتيقة ـ تونس.

٢٥١ ـ **دُرّة الغواص في أوهام الخواص**: للحريريّ (القاسم بن عليّ ـ ت ٥١٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطّبع والنّشر، ١٩٧٥م.

٢٥٢ ـ **دلائل النّبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشّريعة**: للبيهقيّ، وثّق أصوله وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: د. عبدالمعطي القلعجيّ، ط١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٥٣ ـ **دور الحرف في أداء معنى الجملة**: الصّادق خليفة راشد، من منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي، ١٩٩٦م.

٢٥٤ ـ **ديوان أبي الأسود الدّؤليّ**: صنعة السّكّريّ (الحسن بن الحسين ـ ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمّد حسن آل ياسين، ط١، دار الكتاب الجديد ـ بيروت، ١٩٧٤م.

٢٥٥ ـ **ديوان الأعشى الكبير**: تحقيق: د. محمّد محمّد حسين، ط٧، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٥٦ ـ **ديوان امرئ القيس**: تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار

المعارف، ١٩٦٢م.

ـ وطبعة دار صادر، والأولى هي المعتمدة.

٢٥٧ ـ ديوان أميّة بن أبي الصّلت (جمع وتحقيق ودراسة): صنعه الدّكتور: عبدالحفيظ السّطليّ، ط٢، المطبعة التّعاونيّة ـــ دمشق، ١٩٧٧م.

٢٥٨ ـ ديوان البحتريّ: عني بتحقيقه وشرحه: حسن كامل الصّيرفيّ، ط٣، دار المعارف.

ـ وطبعة دار صادر.

٢٥٩ ـ ديوان جرير بشرح محمّد بن حبيب: تحقيق: د. نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف، ١٩٦٩م.

٢٦٠ ـ ديوان جميل بثينة: جمعه وحقّقه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتاب العربيّ ـ بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٦١ ـ ديوان أبي دؤاد الإياديّ: نُشر في كتاب: دراسات في الأدب العربيّ لغوستاف فون غرنباوم، ترجمة: د. إحسان عبّاس وآخرين، دار مكتبة الحياة ـ بيروت، ١٩٥٩م. [نقلاً عن عددٍ من المصادر].

٢٦٢ ـ ديوان ذي الرّمّة: شرح الباهليّ (أحمد بن حاتم ـ ت ٢٣١هـ)، تحقيق: د. عبدالقدّوس أبو صالح، ط٢، مؤسّسة الإيمان ـ بيروت، ١٤٠٢هـ.

٢٦٣ ـ ديوان رؤبة بن العجّاج = مجموع أشعار العرب: باعتناء: وليم بن الورد البروسيّ، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة ـــ بيروت، ١٤٠٠هـ.

ديوان السّموأل = ديوانا عروة بن الورد والسّموأل.

٢٦٤ ـ **ديوان شعر حاتم بن عبدا لله الطّائيّ وأخباره:** صنعة الطّائيّ (يحيى بن مدرك)، رواية هشام بن محمّد الكلبيّ، تحقيق: د. عادل سليمان جمال، ط٢، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٦٥ ـ **ديوان عبيد ا لله بن قيس الرُّقيّات:** تحقيق وشرح د. محمّد يوسف نجم، دار صادر ودار بيروت ـ بيروت، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.

٢٦٦ ـ **ديوان العجّاج:** رواية الأصمعيّ، تحقيق: د. عبدالحفيظ السّطليّ، مكتبة أطلس ـ دمشق، المطبعة التّعاونيّة بدمشق، ١٩٧١م.

٢٦٧ ـ **ديوانا عروة بن الورد والسّمؤال:** دار صادر ودار بيروت ـ بيروت، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

٢٦٨ ـ **ديوان عليّ بن الجهم،** تحقيق: خليل مردم بك، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.

٢٦٩ ـ **ديوان الفرزدق:** دار صادر ـ بيروت، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

٢٧٠ ـ **ديوان كثيّر عزّة:** تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار الثّقافة ـ بيروت، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٧١ ـ **ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ:** دار صادر ـ بيروت.

٢٧٢ ـ **ديوان المثقّب العبديّ:** تحقيق: حسن كامل الصّيرفيّ، الشّركة المصريّة للطّباعة والنّشر، من منشورات معهد المخطوطات العربيّة التّابع للجامعة العربيّة، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٧٣ ـ **ديوان مسكين الدّارميّ:** جمع وتحقيق: عبدا لله الجبّوريّ وخليل إبراهيم العطيّة، ط١، دار البصريّ ـ بغداد ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م. ساعدت نقابة المعلّمين المركزيّة على نشره.

٢٧٤ ـ ديوان النّابغة الذّبيانيّ: صنعة ابن السّكّيت، تحقيق: د. شكري فيصل، دار الفكر.

ـ وطبعة أخرى للدّيوان، جمع وشرح الشّيخ: محمّد الطّاهر بن عاشور، نشر الشّركة التّونسيّة للتّوزيع، والشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع ـ الجزائر، ١٩٧٦م.

٢٧٥ ـ ديوان أبي النّجم العجليّ شعره ورجزه: صنعة وشرح: علاء الدّين آغا، النّادي الأدبيّ ـ الرّياض، مطابع الفرزدق التّجاريّة، ١٤١٠هـ.

٢٧٦ ـ ديوان أبي نواس (الحسن بن هانئ): تحقيق: أحمد عبدالمجيد الغزاليّ، دار الكتاب العربيّ ـ بيروت.

ـ ذ ـ

٢٧٧ ـ الذّيل والتّكملة = بقيّة السّفر الرّابع من كتاب الذّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة: لابن عبدالملك المراكشيّ (محمد بن محمد الأنصاريّ ـ ت ٧٠٣هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، نشر دار الثّقافية ـ بيروت.

ـ ر ـ

٢٧٨ ـ ابن أبي الرّبيع آراؤه النّحويّة وأقوال يجب أن تصحّح: د. عبدالعزيز عليّ صالح، ط١، دار الشّرق الأوسط للطّباعة، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٧٩ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقيّ (أحمد بن عبدالنّور ـ ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمّد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق [طبعة مصوّرة].

- ز -

٢٨٧ ـ **زاد المعاد في هَدْي خير العباد:** لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، ط١٤، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ومكتبة المنار الإسلاميّة ـ الكويت.

- س -

٢٨٨ ـ **السّبعة في القراءات:** لابن مجاهد (أحمد بن موسى بن العبّاس ـ ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة.

٢٨٩ ـ **سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى: ينظر: شرح قطر النّدى.**

٢٩٠ ـ **السّحب الوابلة على ضرائح الحنابلة:** لابن حميد (محمّد بن عبدالله النّجديّ ـ ت ١٢٩٥هـ)، تحقيق: بكر بن عبدالله أبو زيد و د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مؤسّسة الرّسالة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٩١ ـ **سرّ صناعة الإعراب:** لابن جنّي، تحقيق: د. حسن هنداويّ، ط٢، دار القلم ـ دمشق، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٩٢ ـ **السّفر الأوّل من شرح كتاب سيبويه:** للصّفّار البطليوسيّ (قاسم بن عليّ بن محمّد ـ ت بعد ٦٣٠هـ)، تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفي، ط١، دار المآثر ـ المدينة المنوّرة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٩٣ ـ **سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة وأثرها السّيّء في الأمّة:** للألبانيّ محمّد ناصر الدّين، المجلّد الخامس، ط١، مكتبة المعارف ـ الرّياض، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٩٤ ـ **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصّالحين بفاس:** للكتّانيّ (محمّد بن جعفر ـ ت ١٣٤٥هـ)، فاس،

٢٨٠ ـ **الرّمّانيّ النّحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**: مازن المبارك، ط٣، دار الفكر المعاصر ـ بيروت و دار الفكر ـ دمشق، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٨١ ـ **الرّواية والاستشهاد باللّغة (دراسة لقضايا الرّواية والاستشهاد في ضوء علم اللّغة الحديث)**: د. محمّد عيد، عالم الكتب ـ القاهرة، ١٩٧٦م.

٢٨٢ ـ **الرّوض الأنف في شرح السّيرة النّبويّة لابن هشام**: للسّهيليّ، تحقيق: عبدالرحمن الوكيل، ط١، مكتبة دار الكتب الحديثة، مطبعة دار النّصر للطّباعة، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٢٨٣ ـ **الرّوض المربع شرح زاد المستقنع**: للبهوتيّ (منصور بن يونس ـ ت ١٠٥١هـ)، تحقيق: أ.د. عبدالله محمّد الطيّار، و د. إبراهيم بن عبدالعزيز الغصن، و د. خالد بن علي المشيقيح، وتخريج: د. عبدالله بن عبدالعزيز الغصن، ط١، دار الوطن ـ الرّياض، ١٤١٦هـ.

٢٨٤ ـ **الرّوض المعطار في خبر الأقطار**: للحميريّ (محمّد بن عبدالمنعم ـ ت ٩٠٠هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، ط٢، مكتبة لبنان، ١٩٨٤م.

٢٨٥ ـ **روضة العقلاء ونزهة الفُضلاء**: لابن حبّان البستيّ (محمّد بن حبّان ـ ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبدالحميد ومحمّد عبدالرّزّاق حمزة ومحمّد حامد الفقي، دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

٢٨٦ ـ **روضة النّاظر وجُنّة المناظر**: لابن قدامة المقدسيّ (عبدالله بن أحمد ـ ت ٦٢٠هـ)، ومعها شرحها للأستاذ الشّيخ: عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران الدّوميّ ثمّ الدّمشقيّ، ط٢، مكتبة المعارف ـ الرّياض، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٣١٦هـ.

٢٩٥ ـ سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: واللآلي كتاب أبي عبيد البكريّ (عبدا لله بن عبدالعزيز ـ ت ٤٨٧هـ)، والسّمط للرّاجكوتي (عبدالعزيز الميمنيّ)، دار الحديث ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م. [مصوّرة عن طبعة لجنة التأليف والتّرجمة والنّشر، ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م].

٢٩٦ ـ السّمؤال أخباره والشّعر المنسوب إليه: مختار الغوث، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٩٧ ـ سنن التّرمذي: للتّرمذيّ (محمّد بن عيسى بن سورة ـ ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، دار الكتب العلميّة ـ بيروت [طبعة مصوّرة].

٢٩٨ ـ سنن أبي داود السّجستانيّ. لأبي داود (سليمان بن الأشعث السّجستانيّ ـ ت ٢٧٥هـ) إعداد وتعليق: عزّت عبيد الدّعّاس، دار الحديث، حمص.

٢٩٩ ـ سنن ابن ماجه: لابن ماجه (محمّد بن يزيد القزوينيّ ـ ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلميّة ـ بيروت [طبعة مصوّرة].

٣٠٠ ـ سنن النّسائي بشرح الحافظ جلال الدّين السّيوطيّ، وحاشية الإمام السّنديّ: للنّسائيّ (أحمد بن شعيب بن عليّ ـ ت ٣٠٣هـ)، ط١، دار الفكر ـ بيروت، ١٣٤٨هـ ـ ١٩٣٠م.

٣٠١ ـ سير أعلام النّبلاء: للذّهبيّ (محمّد بن أحمد بن عثمان ـ ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط١، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٠٢ ـ **السّيرافيّ النّحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**: دراسة وتحقيق: د. عبدالمنعم فائز، ط١، دار الفكر ـ دمشق، ١٤٠٣هـ ـــ ١٩٨٣م.

٣٠٣ ـ **السّير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النّحو العربيّ**: د. محمود فجّال، ط٢، أضواء السّلف ـ الرّياض، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٠٤ ـ **السّيرة النّبويّة**: لابن كثير، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، دار المعرفة ـ بيروت.

٣٠٥ ـ **السّيرة النّبويّة**: لابن هشام (عبدالله بن هشام ـ ت ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السّقا وإبراهيم الأبياريّ وعبدالحفيظ شلبيّ، وضع فهارسه: معروف زريق، ط١، دار الخير، ١٤١٠هـ ـــ ١٩٩٠م [مصوّرة].

٣٠٦ ـ **السّيرة النّبويّة الصّحيحة (محاولة لتطبيق قواعد المحدّثين في نقد روايات السّيرة النّبويّة)**: د. أكرم ضياء العُمَريّ، ط٤، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنوّرة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٠٧ ـ **السّيف المهنّد في سيرة الملك المؤيّد شيخ المحموديّ**: للعينيّ (محمود بن أحمد ـ ت ٨٠٦هـ)، تحقيق: فهيم محمّد شلتوت، مراجعة: د. محمّد مصطفى زيادة، دار الكاتب العربي للطّباعة ـ القاهرة، ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧م. من منشورات وزارة الثّقافة ـ الجمهوريّة العربيّة المتّحدة.

ـ ش ـ

٣٠٨ ـ **الشّافية في علم التّصريف**: لابن الحاجب، ويليها الوافية نظم الشّافية للنيسابوريّ، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط١، المكتبة المكّيّة ـ مكّة المكرّمة، دار البشائر الإسلاميّة ـ بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٠٩ ـ **شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة**: لابن مخلوف (محمّد بن محمّد)، دار الكتاب العربيّ، صورة بالأوفست للطبعة الأولى سنة ١٣٤٩هـ.

٣١٠ ـ **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**: لابن العماد الحنبليّ (عبدالحيّ بن العماد الحنبلي ـ ت ١٠٨٩هـ)، المكتب التجاريّ للطباعة والنّشر ـ بيروت [مصوّرة].

٣١١ ـ **شرح الآجُرُّوميَّة**: للرّمليّ (أحمد [بن أحمد] بن عليّ ـ ت ٩٧٣هـ)، تحقيق: د.عليّ موسى الشّمليّ، دار أميّة للنّشر والتّوزيع ـ الرّياض.

٣١٢ ـ **شرح أبنية سيبويه**: لابن الدّهّان (سعيد بن المبارك بن عليّ ـ ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، دار العلوم، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٣١٣ ـ **شرح أبيات سيبويه**: لابن السّيرافيّ (يوسف بن الحسن بن عبدا لله بن المرزبان ـ ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمّد الرّيح هاشم، ط١، دار الجيل ـ بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٣١٤ ـ **شرح أبيات سيبويه**: لابن النّحّاس، تحقيق: د. وهبة متولّي عمر سالمه، ط١، مكتبة الشّباب ـ القاهرة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣١٥ ـ **شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى «إيضاح الشّعر»**: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم ـ دمشق، ودار العلوم والثّقافة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣١٦ ـ **شرح أبيات مغني اللّبيب**: للبغداديّ، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقّاق، ط١، مطبعة زيد بن ثابت، منشورات دار المأمون

للتّراث ـ دمشق، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٣١٧ ـ شرح أحمد زيني دحلان على متن الآجرُّوميَّة في علم العربيّة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر.

٣١٨ ـ شرح الأزهريّة في علم العربيّة: للشّيخ خالد الأزهريّ، ومعه حاشية الشّيخ العطار وتقريرات محمّد الأنبابيّ شيخا الأزهر، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

٣١٩ ـ شرح أشعار الهذليّين: صنعة أبي سعيد السُّكريّ، تحقيق: عبدالستّار أحمد فرّاج، راجعه: محمود محمّد شاكر، مكتبة دار العروبة ومطبعة المدنيّ ـ القاهرة.

٣٢٠ ـ شرح الأشمونيّ = ينظر حاشية الصّبّان.

٣٢١ ـ شرح ألفيّة ابن مالك: لابن النّاظم (محمّد بن محمّد بن مالك ـ ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: عبدالحميد السّيّد محمد عبدالحميد، دار الجيل ـ بيروت.

٣٢٢ ـ شرح ألفيّة ابن معطي: لابن القوّاس (عبدالعزيز بن جمعة الموصليّ ـ ت ٦٩٦هـ)، تحقيق: د. عليّ موسى الشّومليّ، ط١، مكتبة الخريجيّ ـ الرّياض، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٢٣ ـ شرح الأنموذج في النّحو: للأردبيليّ (محمّد بن عبدالغني ـ ت ٦٤٧هـ)، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، ط١، دار العلوم ـ الرّياض، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٢٤ ـ شرح التّحفة الورديّة: لابن الورديّ (عمر بن مظفّر بن عمر ـ ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبدالله عليّ الشّلاّل، مكتبة الرّشد ـ الرّياض،

١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٣٢٥ - شرح التّسهيل: لابن مالكٍ، تحقيق: د. عبدالرحمن السّيّد و د. محمّد بدوي المختون، ط١، هجر للطّباعة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٢٦ - شرح التّصريف [الملوكيّ]: للثّمانينيّ (عمر بن ثابت ــ ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيميّ، ط١، مكتبة الرّشد ــ الرّياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣٢٧ - شرح جمل الزّجّاجيّ: لابن خروف (عليّ بن محمّد بن عليّ ــ ت ٦٠٩هـ)، تحقيق: د. سلوى محمّد عمر عرب، مطابع جامعة أمّ القرى، من منشورات معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ - جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٣٢٨ - شرح جمل الزّجّاجيّ (الشّرح الكبير): لابن عصفورٍ (عليّ بن مؤمن - ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أو جناح [طبعة مصوّرة].

٣٢٩ - شرح جمل الزّجّاجيّ: [المنسوب] لابن هشامٍ، تحقيق: د. علي عيسى مال الله، ط١، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٣٠ - شرح حسن الكفراويّ الشّافعيّ الأزهريّ على متن الآجُرُّوميّة: وبالهامش حاشية الشّيخ إسماعيل الحامديّ، ط٣، مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

٣٣١ - شرح كتاب الحدود للأبّديّ: لابن قاسم المالكيّ (عبدالرحمن بن محمّد بن محمّد ــ ت ٩٢٠هـ)، تحقيق: د. المتولّي بن رمضان أحمد الدّميريّ، وكالة الشّروق للطّباعة والنّشر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٣٢ - شرح الحدود النّحويّة: للفاكهيّ (عبدالله بن أحمد بن عليّ ــ ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. محمّد الطّيّب الإبراهيم، ط١، دار النّفائس ــ

بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣٣٣ - شرح الشّيخ خالد الأزهريّ على متن الآجرُّوميَّة. ينظر: حاشية أبي النّجا.

شرح دحلان = شرح أحمد زيني دحلان.

٣٣٤ - شرح دُرَّة الغوّاص في أوهام الخواص. للخفاجيّ (أحمد بن محمّد - ت ١٠٦٩هـ)، مطبعة الجوائب - القسطنطينيّة، ١٢٩٩هـ.

٣٣٥ - شرح ديوان زهير بن أبي سُلْمى: صنعة ثعلب (أحمد بن يحيى بن زيد الشّيبانيّ - ت ٢٩١هـ)، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب بسنة ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م، النّاشر: الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر - القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٣٣٦ - شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: محمّد محيي الدّين عبدالحميد، ط٢، المكتبة التّجاريّة الكبرى، مطبعة السّعادة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

٣٣٧ - شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ: للطّوسيّ، تحقيق: د. إحسان عبّاس، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٢م. من منشورات وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.

٣٣٨ - شرح الرّضيّ على الكافية: للرّضيّ (محمّد بن الحسن الاستراباذيّ - ت ٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطابع الشّروق - بيروت، من منشورات جامعة بنغازي [مصوّرة].

شرح الرّمليّ = شرح الآجُرُّوميَّة.

شرح السّيرافيّ = شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ.

٣٣٩ - شرح السّيوطيّ على ألفيّة ابن مالكٍ المسمّى البهجة المرضيّة: للسّيوطيّ، تحقيق: عليّ سعد الشّيونيّ، ط١، منشورات كلّيّة الدّعوة

الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ، الجماهيريّة اللّيبيّة ـ طرابلس، ١٤٠٣هـ من وفاة الرّسول ﷺ.

٣٤٠ ـ **شرح الشّافية:** للجاربرديّ (أحمد بن الحسن بن يوسف ـ ت ٧٤٢هـ) ضمن مجموعة الشّافية من علمي الصّرف والخطّ.

وتحتوي المجموعة على متن الشّافية وشرحها للجابرديّ، وحاشية الجاربرديّ لابن جماعة، ط٣، عالم الكتب ـ بيروت، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

شرح الشّافية للرّضيّ = شرح شافية ابن الحاجب.

٣٤١ ـ **شرح شافية ابن الحاجب:** للرّضيّ، مع شرح شواهده للبغداديّ، تحقيق: محمّد نور الحسن ومحمّد الزّفزاف ومحمّد محيي الدّين عبدالحميد، دار الفكر العربيّ ـ بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م [مصوّرة].

٣٤٢ ـ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** لابن هشامٍ الأنصاريّ، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٤٣ ـ **شرح شواهد الإيضاح لأبي عليٍّ الفارسيّ:** لابن بَرّيّ (عبدالله بن بَرّيّ بن عبدالجبّار ـ ت ٥٨٢هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، راجعه: د. محمّد مهدي علاّم، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة ـ القاهرة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. من مطبوعات مجمع اللّغة المصريّ.

٣٤٤ ـ **شرح شواهد المغني:** للسّيوطيّ، بتصحيحات وتعليقات: محمّد محمود ابن التّلاميد التّركزي الشّنقيطيّ، وقف على طبعه: أحمد ظافر كوجان، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

شرح الصّفّار = السّفر الأوّل من شرح كتاب سيبويه.

٣٤٥ ـ شرح الشّيخ عبدالرحمن بن صالح المكوديّ (ت ٨٠٤هـ) على المقدّمة الآجرُّوميَّة في علم العربيّة: ط٢، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م.

٣٤٦ ـ شرح العقيدة الطّحاويّة: لابن أبي العزّ (عليّ بن عليّ بن محمّد ـ ت ٧٩٣هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التّركيّ و شعيب الأرناؤوط، ط٣، دار عالم الكتب ـ الرّياض، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٤٧ ـ شرح ابن عقيلٍ على ألفيّة ابن مالكٍ: لابن عقيلٍ (عبدالله بن عقيلٍ العُقيليّ ـ ت ٧٦٩هـ)، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيلٍ، لمحمّد محيي الدّين عبدالحميد، المكتبة العصريّة ـ بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٤٨ ـ شرح عمدة الحافظ وعدّة اللاّفظ: لابن مالكٍ، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدّوريّ، مطبعة العاني ـ بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م. من منشورات وزارة الأوقاف بالجمهوريّة العراقيّة.

شرح العوامل المائة = العوامل المائة النّحويّة.

٣٤٩ ـ شرح عيون الإعراب: للمجاشعيّ، تحقيق: د. عبدالفتّاح سليم، ط١، دار المعارف، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٥٠ ـ شرح عيون كتاب سيبويه: للقرطبيّ (هارون بن موسى بن صالح ـ ت ٤٠١هـ)، تحقيق: د. عبدربّه عبداللّطيف عبدربّه، ط١، مطبعة حسّان ـ القاهرة، ١٤٠٤هـ.

٣٥١ ـ شرح الفريد: للاسفرّاييّ (إبراهيم بن محمّد ـ ت ٩٥١هـ)، تحقيق: نوريّ ياسين حسين، المكتبة الفيصليّة ـ مكّة المكرّمة.

٣٥٢ ـ شرح الفصيح: للزّمخشريّ، تحقيق: د. إبراهيم بن عبدالله بن

جمهور الغامديّ، من منشُورات معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى، مطابع جامعة أمّ القرى، ١٤١٧هـ.

٣٥٣ ـ شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى: لابن هشامٍ الأنصاريّ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى؛ تأليف: محمّد محيي الدّين عبدالحميد، ط١، المكتبة العصريّة ـ بيروت.

٣٥٤ ـ شرح قواعد الإعراب لابن هشام: للكافيجيّ (محمّد بن سليمان الرّوميّ ـ ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط٢، دار طلاس للدّراسات والتّرجمة والنّشر، ١٩٩٣م.

٣٥٥ ـ شرح الكافية الشّافية: لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتّراث، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م. من منشورات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى.

٣٥٦ ـ شرح كتاب سيبويه المسمّى «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»: لابن خروف، تحقيق: خليفة محمّد خليفة بديري، ط١، منشورات كلّيّة الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ ـ طرابلس، ١٤٢٥هـ من ميلاد الرّسول ﷺ.

٣٥٧ ـ شرح كتاب سيبويه: للسّيرافيّ، تحقيق: د. رمضان عبدالتّوّاب و د. محمود فهمي حجازيّ و د. محمّد هاشم عبدالدّائم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مركز تحقيق التّراث، ١٩٨٦م.

شرح الكفراويّ = شرح حسن الكفراويّ.

٣٥٨ ـ شرح اللّمحة البدريّة في علم العربيّة: لابن هشامٍ الأنصاريّ، تحقيق: د. هادي نهر، مطبعة الجامعة ـ بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م. ساعدت الجامعة المستنصريّة على طبعه.

٣٥٩ ـ شرح اللّمع: لابن برهان الأسديّ (عبدالواحد بن عليّ ـ ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٣٦٠ ـ شرح مختصر التّصريف العزّيّ في فنّ الصّرف: للتّفتازانيّ، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرّم، ط١، المكتبة الأزهريّة للتّراث.

٣٦١ ـ شرح المعلّقات العشر: للخطيب التّبريزيّ (يحيى بن عليّ بن محمّد ـ ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط١، دار الفكر المعاصر ـ بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٦٢ ـ شرح المفصّل: لابن يعيش (يعيش بن عليّ بن يعيش ـ ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب ـ بيروت، مكتبة المتنبّيّ ـ القاهرة. [مصوّرة عن طبعة دار الطّباعة المنيريّة، ١٩٢٨هـ].

٣٦٣ ـ شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير: لصدر الأفاضل (القاسم بن الحسن الخوارزميّ ـ ت ٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلاميّ ـ بيروت، ١٩٩٠م.

٣٦٤ ـ شرح المقدّمة الجزوليّة: للشّلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزّال العتيبيّ، ط٢، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٦٥ ـ شرح المقدّمة الكافية: لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكّة المكرّمة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٦٦ ـ شرح المقدّمة المحسبة: لابن بابشاذ (طاهر بن أحمد ـ ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبدالكريم، ط١، الكويت، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧م.

٣٦٧ ـ شرح ملحة الإعراب: للحريريّ، تحقيق: د. أحمد محمّد قاسم، ط٣، دار التّراث، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٦٨ ـ **شرح الملوكيّ في التّصريف**: لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط١، المكتبة العربيّة ـ حلب، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

شرح ابن النّاظم = شرح ألفيّة ابن مالك.

٣٦٩ ـ **شرح النّوويّ لصحيح مسلم**: للنّوويّ، مطبوع مع «صحيح مسلم»، ط١، دار الرّيّان للتّراث ـ القاهرة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٧٠ ـ **شروح التّلخيص (وهي: مختصر العلاّمة سعد الدّين التّفتازانيّ على تلخيص المفتاح للخطيب القزوينيّ، ومواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربيّ، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدّين السّبكيّ)**، وقد وضع بالهامش كتاب الإيضاح لمؤلف التّلخيص جعله كالشّرح له، وحاشية الدّسوقي على شرح السّعد، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه بمصر.

ـ **شعراء أمويّون دراسة وتحقيق**: د. نوري حمّودي القيسيّ، القسم الأوّل، جامعة الموصل، ١٩٧٦م.

القسم الثّاني جامعة بغداد، ١٩٧٦م.

٣٧١ ـ **شعر الأحوص الأنصاريّ**: جمعه وحقّقه: عادل سليمان جمال، تقديم: د. شوقي ضيف، ط٢، مطبعة المدنيّ ـ القاهرة، النّاشر: مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٧٢ ـ **شعر الحارث بن خالد المخزوميّ**: د. يحيى الجبّوريّ، ط١، مطبعة النّعمان ـ النّجف. ساعدت جامعة بغداد على طبعه.

٣٧٣ ـ **شعر عبدا لله بن الحرّ الجعفيّ**. ينظر: شعراء أمويّون (القسم الأوّل).

٣٧٤ ـ **شعر المتوكّل اللّيثيّ**: د. يحيى الجبّوريّ، النّاشر: مكتبة الأندلس ـ

بغداد، طبعت في مطابع التّعاونيّة اللّبنانيّة ـ درعون ـ حريصا، ساعدت جامعة بغداد على طبعه.

٣٧٥ ـ شعر المرّار الفقعسيّ. ينظر: شعراء أمويّون (القسم الثّاني).

٣٧٦ ـ شعر ابن ميّادة: جمع وتحقيق: د. حنّا جميل حدّاد، راجعه: قدري الحكيم، من مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٣٧٧ ـ شعر النّابغة الجعديّ: جمع: عبدالعزيز بن رباح، ط١، المكتب الإسلاميّ للطّباعة والنّشر، ١٩٦٤م ـ ١٣٨٤هـ. على نفقة صاحب السّموّ: عليّ بن عبدا لله آل ثاني.

٣٧٨ ـ شعر النّمر بن تولب: صنعه: د. نوريّ حمّوديّ القيسيّ، مطبعة المعارف ـ بغداد، ساعدت جامعة بغداد على نشره.

٣٧٩ ـ الشّعر والشّعراء: لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، ط٣، دار التّراث العربيّ، ١٩٧٧م.

٣٨٠ ـ شعر يزيد بن الطّثريّة: جمع وتحقيق: د. ناصر سعد الرّشيد، ط١، طبع بإشراف دار مكّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

٣٨١ ـ شفاء العليل في إيضاح التّسهيل: للسّلسيليّ (محمّد بن عيسى ـ ت ٧٧٠هـ)، تحقيق: د. الشّريف عبدا لله عليّ الحسينيّ البركاتيّ، ط١، المكتبة الفيصليّة ـ مكّة المكرّمة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٨٢ ـ شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح: لابن مالكٍ، تحقيق: د. طه محسن، بغداد، ١٩٨٥م، نشر لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ في وزارة الأوقاف والشّئون الدّينيّة العراقيّة.

٣٨٣ ـ الشّواهد والاستشهاد في النّحو: عبدالجبّار علون النّايلة، ط١، مطبعة الزّهراء ـ بغداد، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م. ساعدت جامعة بغداد على نشره.

- ص -

٣٨٤ ـ **الصّاحبيّ**: لابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريّا ـ ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السّيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه ـ القاهرة.

٣٨٥ ـ **الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة)**: للجوهريّ (إسماعيل بن حمّاد ـ ت حوالي ٤٠٠هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، ط٢، دار العلم للملايين ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٣٨٦ ـ **صحيح البخاريّ**: للبخاريّ (محمّد بن إسماعيل ـ ت ٢٥٦هـ)، بيت الأفكار الدّوليّة ـ الرّياض، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٨٧ ـ **صحيح الجامع الصّغير وزيادته «الفتح الكبير»**: للألبانيّ محمّد ناصر الدّين، ط٢، المكتب الإسلاميّ ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، أشرف على طبعه: زهير الشّاويش.

٣٨٨ ـ **صحيح مسلم**: لمسلم بن الحجّاج القشيريّ النّيسابوريّ (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبدالباقي، نشر وتوزيع: رئاسة إدارات البحوث العلميّة والإفتاء والدّعوة والإرشاد بالمملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٨٩ ـ **الصّعقة الغضبيّة في الرّدّ على منكري العربيّة**: للطُّوفيّ (سليمان بن عبدالكريم ـ ت ٧١٦هـ)، تحقيق: د. محمّد خالد الفاضل، ط١، مكتبة الرّيّان، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٩٠ ـ **صفة الصّفوة**: لابن الجوزيّ، ط١، دار الصّفا ـ جدّة، ١٤١١هـ.

- ض -

٣٩١ ـ **ضرائر الشّعر**: لابن عصفورٍ، تحقيق: السّيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس ـ بيروت.

٣٩٢ ـ الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر: للآلوسيّ، شرحه: محمّد بهجة الأثريّ البغداديّ، ط١، دار الآفاق العربيّة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٩٣ ـ ضرورة الشّعر: للسّيرافيّ، تحقيق: رمضان عبدالتّوّاب، ط١، دار النّهضة العربيّة ـ بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٩٤ ـ الضّرورة الشّعريّة في النّحو العربيّ: د. محمّد حماسة عبداللّطيف، مكتبة دار العلوم.

٣٩٥ ـ الضّوء اللاّمع لأهل القرن التّاسع: للسّخاويّ (محمّد بن عبدالرحمن ـ ت ٩٠٢هـ)، منشورات مكتبة الحياة ـ بيروت [مصوّرة].

٣٩٦ ـ ضعيف الجامع الصّغير وزيادته «الفتح الكبير»:**للألبانيّ** ناصر الدّين، ط٣، المكتبة الإسلاميّ ـ بيروت، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، أشرف على طبعه: زهير الشّاويش.

ـ ط ـ

٣٩٧ ـ طبقات الحنابلة: لابن أبي يعلى (محمّد بن محمّد بن الحسين ـ ت ٥٢٦هـ)، تصحيح: محمّد حامد الفقي، مطبعة السّنّة المحمّديّة ـ القاهرة.

٣٩٨ ـ الطّبقات السّنيّة في تراجم الحنفيّة: للتّقيّ الغزّيّ (تقي الدّين بن عبدالقادر التّميميّ ـ ت ١٠١٠هـ)، تحقيق: د. عبدالفتّاح محمّد الحلو، ط١، دار الرّفاعيّ ـ الرّياض، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٩٩ ـ طبقات الشّافعيّة الكبرى: للسّبكيّ (عبدالوهّاب بن عليّ بن عبدالكافي ـ ت ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمّد الطّناحيّ و عبدالفتّاح محمّد الحلو، دار إحياء الكتب العربيّة.

٤٠٠ ـ طبقات فحول الشّعراء: لابن سلاّم الجمحيّ (محمّد بن سلاّم ـ ت ٢٣١هـ)، شرح: محمود محمّد شاكر، ط٢، مطبعة المدنيّ ـ القاهرة،

نشر جامعة الإمام محمّد بن سعودٍ الإسلاميّة بالرّياض.

٤٠١ ـ **طبقات القُرّاء.** للذهبيّ، تحقيق : د. أحمد خان، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م . من مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة ـ الرّياض .

٤٠٢ ـ **الطّبقات الكبرى:** لابن سعدٍ (محمّد بن سعد بن منيع الزّهريّ ـ ت ٢٣٠هـ)، دار صادر ـ بيروت.

٤٠٣ ـ **طبقات النّحويّين واللّغويّين:** للزّبيديّ (محمّد بن الحسن ـ ت ٣٨٩هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، طبع ونشر: محمّد سامي أمين الخانجيّ، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٤٠٤ ـ **ابن الطّرواة النّحويّ.** د. عيّاد عيد الثّبيتيّ، ط١، مطبوعات نادي الطّائف الأدبيّ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

ـ ظ ـ

٤٠٥ ـ **ظاهر التّأويل في إعراب القرآن الكريم:** د. محمّد عبدالقادر هناديّ، ط١، مكتبة الطّالب الجامعيّ ـ مكّة المكرّمة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٠٦ ـ **ظاهرة التّنوين في اللّغة العربيّة:** د. عوض المرسي جهاويّ، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، دار الرّفاعيّ ـ الرّياض.

ـ ع ـ

٤٠٧ ـ **عبدالقاهر الجرجانيّ نحويًّا وقفات للانتصاف له:** د. عبدالعزيز عليّ صالح رضوان، دار الشّرق الأوسط للطّباعة ـ القاهرة.

٤٠٨ ـ **عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك:** محمّد محيي الدّين عبدالحميد، مطبوع مع أوضح المسالك لابن هشامٍ، المكتبة العصريّة ـ

بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٠٩ - العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة: نجلاء محمّد نور عبدالغفور عطّار، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤١٠ - عروس الأفراح للسُّبكيّ: ينظر: شروح التّلخيص.

٤١١ - عصور الاحتجاج في النّحو العربيّ - الجزء الأوّل -: د. محمّد إبراهيم عبادة، دار المعارف، ١٩٨٠م.

العضديّات = المسائل العضديّات.

٤١٢ - العقد الفريد: لابن عبدربّه (أحمد بن محمّد - ت ٣٢٨هـ)، شرحه: أحمد أمين وأحمد الزّين وإبراهيم الأبياريّ، ط٢، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

٤١٣ - علل التّثنية: لابن جنّي، تحقيق: د. صبحي التّميميّ، مراجعة: د. رمضان عبدالتّوّاب، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤١٤ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لابن الجوزيّ، تحقيق: إرشاد الحقّ الأثريّ، ط١، النّاشر: إدارة العلوم الأثريّة - فيصل آباد، دار نشر الكتب الإسلاميّة - لاهور، ١٣٩٩هـ - ١٩٨٩م.

٤١٥ - علل النّحو: للورّاق (محمّد بن عبدالله - ت ٣٢٥هـ)، تحقيق: د. محمود جاسم محمّد الدّويش، ط١، مكتبة الرّشد - الرّياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤١٦ - أبو عليّ الفارسيّ: د. عبدالفتّاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطّبع والنّشر - القاهرة، ١٣٨٨هـ.

٤١٧ - العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربيّة: لعبدالقاهر الجرجانيّ، شرح الشّيخ: خالد الأزهريّ، تحقيق: د. البدراويّ زهران،

ط٢، دار المعارف ـ القاهرة.

٤١٨ ـ **العين**: للخليل بن أحمد الفراهيديّ، تحقيق: د. مهدي المخزوميّ و د. إبراهيم السّامرّائيّ، ط١، منشورات الأعلميّ للمطبوعات ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤١٩ ـ **عيون الأخبار**: لابن قتيبة، مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصريّة، ١٣٤٣هـ.

٤٢٠ ـ **العيون الغامزة على خبايا الرّامزة**: للدّماميني، تحقيق: الحسّاني حسن عبدالله، مطبعة المدنيّ ـ القاهرة، ١٩٧٣م.

ـ غ ـ

٤٢١ ـ **غاية النّهاية في طبقات القرّاء**: لابن الجزريّ (محمّد بن محمّد ـ ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: ج. برجستراسر، ط٣، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤٠٢هـ.

ـ ف ـ

٤٢٢ ـ **فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة**: للإسفرائينيّ (محمّد بن محمّد بن أحمد ـ ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، من منشورات جامعة اليرموك، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨١م.

٤٢٣ ـ **الفاضل**: للمبرّد (محمّد بن يزيد ـ ت ٢٨٦هـ)، تحقيق: عبدالعزيز الميمنيّ الرّاجكوتيّ، ط١، نشر دار الكتب المصريّة، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م.

٤٢٤ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: لابن حجر العسقلانيّ، ترقيم: محمّد فؤاد عبدالباقي، إخراج وتصحيح: محبّ الدّين الخطيب، مراجعة: قصيّ محبّ الدّين الخطيب، دار الرّيّان للتّراث ـ القاهرة،

١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٤٢٥ - فتح ربّ البريّة على الدّرّة البهيّة نظم الآجرُّوميَّة: للبيجوريّ (إبراهيم بن محمّد - ت ١٢٧٧هـ)، وبهامشه النّظم المذكور للعمريطيّ، ط٢، المطبعة الخيريّة، ١٣٣٢هـ.

٤٢٦ - فتح الرّبّ المالك بشرح ألفيّة ابن مالك: للغزّيّ (محمّد بن قاسم - ت ٩١٨هـ)، تحقيق: إمحمّد المبروك الخترّوشيّ، ط١، منشورات كلّيّة الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ - ليبيا - طرابلس، ١٤٠١هـ من وفاة الرّسول ﷺ.

٤٢٧ - فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية والدّراية من علم التّفسير: للشّوكانيّ (محمّد بن عليّ ـــ ت ١٢٥٥هـ)، تحقيق: سيّد إبراهيم بن صادق عمران، ط١، دار الحديث - القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤٢٨ - فُرْحة الأديب في الرّدّ على ابن السّيرافيّ في شرح أبيات سيبويه: للأسود الغندجانيّ (الحسن بن أحمد ـ كان موجودًا سنة ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمّد عليّ سلطانيّ، دار النّبراس ـ دمشق، ١٤٠١هـ ـــ ١٩٨١م.

٤٢٩ - الفروق في اللّغة: لأبي هلال العسكريّ (الحسن بن عبدا لله ـــ ت ٣٩٥هـ)، ط١، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٤٣٠ - الفصول الخمسون: لابن معطي (يحيى بن عبدالمعطي المغربيّ - ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: [د.] محمود محمّد الطّناحيّ، مكتبة الإيمان، عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه.

٤٣١ - الفصول في العربيّة: لابن الدّهّان، تحقيق: د. فائز فارس، ط١،

مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، دار الأمل ـ أربد، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٣٢ ـ الفصول المفيدة في الواو المزيدة: للعلائيّ (خليل بن كيكلديّ ـ ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. حسن موسى الشّاعر، ط١، دار البشير للنّشر والتّوزيع ـ عمّان، ١٤١٠هـ.

٤٣٣ ـ الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السّامرّائيّ، ط٤، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٣٤ ـ فقه اللّغة وسرّ العربيّة: للثّعالبيّ (عبدالملك بن محمّد ـ ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. فائز محمّد، مراجعة: د. إميل يعقوب، ط١، دار الكتاب العربيّ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٣٥ ـ الفقيه والمتفقّه: للخطيب البغدادي، تصحيح وتعليق: إسماعيل الأنصاريّ، ط٢، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٤٣٦ ـ فهارس الأصول في النّحو لابن السّرّاج: وضعها: د. محمود محمّد الطّناحيّ، مطبعة المدنيّ ـ القاهرة، ١٤٠٦هـ. نشر مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة.

٤٣٧ ـ فهارس الأصول في النّحو لابن السّرّاج: د. يحيى بشير مصريّ، دار البخاريّ ـ بريدة.

٤٣٨ ـ فهارس معاني القرآن للفرّاء: إعداد: د. فائزه عمر المؤيّد، ط١، مطابع الرّضا ـ الدّمّام، ١٤١٤هـ.

٤٣٩ ـ الفهارس المفصّلة لـ«خصائص ابن جنّي»: صنعة: د. عبدالفتّاح السّيّد سليم، ط١، معهد المخطوطات العربيّة ـ المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٧م.

٤٤٠ ـ فهرس برلين = فهرس مخطوطات برلين الغربية: وليم آلورث

نشر:

Georg Olms Verleg .Hildesheim. New York 1980.

٤٤١ ـ **فهرس الخزانة التّيموريّة:** ج ٣، أسماء المؤلّفين، مطبعة دار الكتب المصريّة، ١٩٨٤م.

٤٤٢ ـ **فهرس دار الكتب المصريّة:** فهرس بالكتب العربيّة الّتي وردت الدّار من سنة ١٩٢٩م إلى سنة ١٩٣٥م، ج ٧، ط١، مطبعة دار الكتب المصريّة ـ القاهرة، ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م.

٤٤٣ ـ **فهرس كتب اللّغة والنّحو والصّرف:** في مكتبة المصغّرات الفيلميّة بقسم المخطوطات في عمادة شئون المكتبات بالجامعة الإسلاميّة. إعداد: عمادة شئون المكتبات، ١٤١٧هـ.

٤٤٤ ـ **فهرس مخطوطات دار الكتب الظّاهريّة «علوم اللّغة العربيّة ـ النّحو»:** وضعته: أسماء الحمصيّ ـ دمشق، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م. من مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق.

٤٤٥ ـ **فهرس مخطوطات القرويّين:** ج ٤، محمّد العابد الفاسيّ، أعدّه للطّبع وفهرسه: ابنه محمّد الفاسيّ الفهريّ، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٤٤٦ ـ **فهرس مخطوطات مكتبة شيخ الإسلام أحمد عارف حكمة ا لله بالمدينة المنوّرة:** فهرس مطبوع بالآلة الكاتبة.

٤٤٧ ـ **فهرس المكتبة الأزهريّة:** فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهريّة إلى سنة ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م، مطبعة الأزهر، ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

٤٤٨ ـ **فهرس مخطوطات مكتبة عبدا لله كنّون:** إعداد الأستاذ: عبدالصّمد العشّاب، المملكة المغربيّة، وزارة الأوقاف بالشّئون الإسلاميّة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٤٤٩ ـ **فهرس المكتبة المحموديّة**: مطبوع على الآلة الكاتبة.

٤٥٠ ـ **فهرس النّحو «المصوّرات الميكروفيلميّة الموجودة بمكتبة الميكروفيلم بمركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ»**: إعداد قسم الفهرسة، مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلاميّ ـ جامعة أمّ القرى.

٤٥١ ـ **فهرست الكتب العربيّة المحفوظة بالكتبخانة الخديويّة المصريّة**: جمع وترتيب: أحمد الميهيّ ومحمّد البلاويّ، ط١، المطبعة العثمانيّة بالقاهرة، ١٣٠٧هـ.

٤٥٢ ـ **فهرست الكتب النّحويّة المطبوعة**: د. عبدالهادي الفضليّ، ط١، مكتبة المنار ـ الأردن ـ الزّرقاء، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٥٣ ـ **فهرست مخطوطات النّحو والصّرف واللّغة والعروض**: إعداد: د. عليّ حسين البوّاب، ط١، نشر عمادة شئون المكتبات ـ قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمّد بن سعودٍ الإسلاميّة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٥٤ ـ **الفوائد الضّيائيّة شرح كافية ابن الحاجب**: للجاميّ (عبدالرحمن بن أحمد ـ ت ٨٩٨هـ)، تحقيق: د. أسامة طه الرّفاعيّ، مطبعة وزارة الأوقاف والشّئون الدّينية بالجمهوريّة العراقيّة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٥٥ ـ **فوات الوفيات والذّيل عليها**: للكتبيّ (محمّد بن شاكر ـ ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار صادر ـ بيروت، ١٩٧٣م.

٤٥٦ ـ **الفواكه الجنيّة على متمّمة الآجُرُّوميَّة**: للفاكهيّ، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، ١٣٤٢هـ.

٤٥٧ ـ **في أصول اللّغة**: إخراج وتعليق: محمّد شوقي أمين ومصطفى

حجازي، ط١، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، من مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة.

٤٥٨ ـ فيض القدير شرح الجامع الصّغير: للمناوي (محمّد المعروف بعبدالرّؤوف المناوي، ط١، المكتبة التّجاريّة الكبرى، مطبعة مصطفى محمّد، ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٨م.

٤٥٩ ـ في منهج تحقيق المخطوطات: مطاع الطّرابيشيّ، ط١، دار الفكر ـ دمشق، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

ـ ق ـ

٤٦٠ ـ قائمةٌ حصلتُ عليها من مركز الملك فيصل تشمل أسماء مؤلّفات الفشنيّ المخطوطة ومواضعها، وبعض شروح الآجرُّوميّة ومنظوماتها.

٤٦١ ـ قاعدةٌ جليلةٌ في التّوسّل والوسيلة: لابن تيميّة (أحمد بن عبدالحليم ـ ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: طه محمّد الزّينيّ، ط٢، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

٤٦٢ ـ القاموس الجغرافيّ للبلاد المصريّة من عهد قدماء المصريّين إلى سنة ١٩٤٥م: وضعه: محمّد رمزي، القسم الثّاني للبلاد المصريّة الحاليّة، مطبعة دار الكتب المصريّة ـ القاهرة، ١٩٦٠م.

٤٦٣ ـ القاموس المحيط: للفيروزآباديّ (محمّد بن يعقوب ـ ت ٨١٧هـ)، إعداد وتقديم: محمّد عبدالرحمن المرعشليّ، ط١، دار إحياء التّراث العربيّ ومؤسّسة التّاريخ العربيّ ـ بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٦٤ ـ القرط على الكامل ـ وهي الطّرر والحواشي على الكامل للمبرّد لأبي الوليد الوقشي (ت ٤٨٩هـ)، وابن السّيّد البطلوسيّ (ت ٥٢١هـ) ـ:

لابن سعد الخير (علي بن إبراهيم البلنسيّ ـ ت ٥٧١هـ)، تحقيق: د. ظهور أحمد أظهر، ط١، جامعة بنجاب بلاهور ـ باكستان، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٠م. من مطبوعات مطلع القرن الخامس الهجريّ.

٤٦٥ ـ قضايا الجملة الخبريّة في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتّى نهاية القرن الرّابع الهجريّ: د. معيض بن مساعد العوفيّ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٦٦ ـ قضيّة الشّبه في النّحو العربيّ: د. فؤاد أحمد السّيّد الحطّاب، ط١، دار الطّباعة المحمّديّة بالأزهر ـ القاهرة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٦٧ ـ قضية (لن) بين الزّمخشريّ والنّحويّين: د. أحمد عبدالـلاّه هاشم، ط١، دار التّوفيقيّة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٤٦٨ ـ قطف الثّمر في رفع أسانيد المصنّفات في الفنون والأثر: للفُلاّنيّ (صالح بن محمّد ـ ت ١٢١٨هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، ط١، دار الشّروق ـ جدّة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٤٦٩ ـ القواعد والتّطبيقات في الإبدال والإعلال: عبدالسّميع شبانه، ط٥، مطابع الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، ١٤٠٩هـ.

٤٧٠ ـ القواعد والفوائد في الإعراب: للخاورانيّ الشّوكانيّ (محمّد بن محمّد ـ ت ٥٧١هـ)، تحقيق: د. عبدالله محمد الخثران، دار المعرفة الجامعيّة ـ الإسكندريّة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٧١ ـ القوافي: للأخفش (سعيد بن مسعدة ـ ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. عزّة حسن، مطبوعات مديريّة إحياء التّراث القديم ـ دمشق، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

٤٧٢ ـ القولة الشّافية بشرح القواعد الكافية: للقيروانيّ (العربيّ بن

السّنوسيّ ــ القرن ١٣هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتليّ، ط١، عالم الكتب و مكتبة النّهضة العربيّة، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

ـ ك ـ

٤٧٣ ـ الكافي في العروض والقوافي: للخطيب التّبريزيّ، تحقيق: الحسّاني حسن عبدالله، مطبعة المدنيّ ـ القاهرة، ١٩٦٩، نشر مكتبة الخانجيّ.

٤٧٤ ـ الكافية في النّحو: لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبدالله، ط١، مكتبة دار الوفاء ـ جدّة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٧٥ ـ الكامل: للمبرّد، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للنّشر والطّبع ـ الفجالة ـ مصر.

٤٧٦ ـ الكامل في التّاريخ: لابن الأثير، ط٣، دار الكتاب العربيّ ــ بيروت، ١٤٠٠ ـ ١٩٩٠م.

٤٧٧ ـ الكتاب: لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر ــ ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، ط٣، مكتبة الخانجيّ ــ القاهرة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ الكتاب طبع بولاق ١٣١٦هـ.

ـ الكتاب ضمن شرح السّيرافيّ.

٤٧٨ ـ كتاب الكُتّاب: لابن درستويه (عبدالله بن جعفر ــ ت ٣٤٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السّامرّائيّ و د. عبدالحسين الفتليّ، ط١، نشر دار الكتب الثّقافيّة ـ الكويت، ١٩٧٧م.

٤٧٩ ـ كشّاف اصطلاحات الفنون: للتّهانويّ (محمّد عليّ العارقيّ ــ ت القرن ١٢)، تحقيق: د. لطفي عبدالبديع، ترجم نصوصه الفارسيّة: د. عبدالنعيم محمّد حسنين، راجعه: أمين الخوليّ، مكتبة النّهضة المصريّة،

المؤسّسة المصريّة العامّة للتّأليف والتّرجمة والطّباعة والنّشر، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٤٨٠ ـ كشّاف الشّواهد القرآنيّة في المصادر النّحويّة: د. فائزه بنت عمر المؤيّد، مطبوعات مكتبة الملك فهدٍ الوطنيّة ـ الرّياض، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٨١ ـ الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل: للزّمخشريّ، ومعه حاشية السّيد الشّريف عليّ بن محمّد بن عليّ الجرجانيّ، وكتاب «الإنصاف فيما تضمّنه الكشّاف من الاعتزال» لناصر الدّين أحمد بن المنيّر الإسكندريّ المالكيّ، دار الفكر ـ بيروت.

٤٨٢ ـ كشف الخفا ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس: للعجلونيّ الجرّاحيّ (إسماعيل بن محمّد ـ ت ١١٦٢هـ)، تعليق: أحمد القلاّش، مكتبة التّراث الإسلاميّ ـ حلب ودار التّراث ـ القاهرة.

٤٨٣ ـ كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة (مصطفى بن عبدالله ـ ت ١٠٦٧هـ)، عني بتصحيحه: محمّد شرف الدّين يالتقا و رفعت بيلكه الكليسيّ، منشورات مكتبة المثنّى.

٤٨٤ ـ الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها: لمكّي بن أبي طالب، تحقيق: د. محيي الدّين رمضان، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٤٨٥ ـ كشف المشكل في النّحو: للحيدرة اليمنيّ (عليّ بن سليمان ـ ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي عطيّة مطر، الجمهوريّة العراقيّة وزارة الأوقاف والشّئون الدّينيّة ـ إحياء التّراث الإسلاميّ، ١٩٨٤م.

٤٨٦ ـ **كفاية الغلام في إعراب الكلام**: للآثاريّ، تحقيق: د. زهير زاهد والأستاذ: هلال ناجي، ط١، مكتبة النّهضة العربيّة وعالم الكتب، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٨٧ ـ **الكلّيّات «معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة»**: للكفويّ (أيوب بن موسى الحسينيّ ـ ت ١٠٩٤هـ) قابله وأعدّه للطّبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش ومحمّد المصريّ، ط٢، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٨٨ ـ **الكواكب الدّرّيّة**: للأهدل (محمّد بن أحمد ـ من أعيان القرن ١٣هـ) على متمّمة الآجرُّوميَّة: للرّعينيّ، ويليها: منحة الواهب العليّة شرح شواهد الكواكب الدّرّيّة، للعلاّمة: عبدالله يحيى الشّعبيّ، ط٤، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة ـ بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٨٩ ـ **الكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة**: لنجم الدّين الغزّيّ (محمّد بن محمّد ـ ت ١٠٦١هـ)، تحقيق: د. جبرائيل سليمان جبّور، ط٢، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ١٩٧٩م.

٤٩٠ ـ **ابن كيسان النّحويّ «حياته، آثاره، آراؤه»**: د. محمّد إبراهيم البنّا، ط١، دار الاعتصام، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

ـ ل ـ

٤٩١ ـ **اللاّمات**: للزّجّاجيّ، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر ـ دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٩٢ ـ **لباب الإعراب**: للإسفراييني، تحقيق: بهاء الدّين عبدالوهّاب عبدالرحمن، ط١، دار الرّفاعيّ ـ الرّياض، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٤٩٣ ـ **اللّباب في تهذيب الأنساب**: لابن الأثير (عليّ بن محمّد بن محمّد

ـ ت ٦٣٠هـ)، دار صادر، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٤٩٤ ـ **اللّباب في علل البناء والإعراب**: للعكبريّ، تحقيق: غازي مختار طليمات و د. عبدالإله نبهان، ط١، دار الفكر ـ دمشق، دار الفكر المعاصر ـ بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م. من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثّقافة والتّراث بدبيّ.

٤٩٥ ـ **اللّباب في علم الإعراب**: للاسفرائينيّ، تحقيق: د. شوقي المعرّي، ط١، مكتبة لبنان ـ بيروت، ١٩٩٦م.

٤٩٦ ـ **لسان العرب**: لابن منظور (محمّد بن مُكرَّم ـ ت ٧١١هـ)، تصحيح: أمين محمّد عبدالوهّاب ومحمّد الصّادق العبيديّ، ط٢، دار إحياء التّراث العربيّ ومؤسّسة التّاريخ العربيّ ـ بيروت، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٤٩٧ ـ **لطائف الإشارات إلى شرح تسهيل الطّرقات لنظم الورقات في الأصول الفقهيّات**: عبدالحميد بن محمّد عليّ قدس (ت ١٣٣٥هـ)، مطبعة دار الكتب العربيّة الكبرى بمصر.

٤٩٨ ـ **لغة تميم «دراسة تاريخيّة وصفيّة»**: د. ضاحي عبدالباقي، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، من مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بمصر ـ لجنة اللّهجات.

٤٩٩ ـ **لغة قريش**: مختار الغوث، ط١، دار المعراج الدّوليّة للنّشر ـــ الرّياض، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٠٠ ـ **اللّمع في العربيّة**: لابن جنّي، تحقيق: حامد المؤمن، ط ٢، عالم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٠١ ـ **اللّهجات العربيّة في التّراث**: د. أحمد علم الدّين الجنديّ، الدّار

العربيّة للكتاب ـ طرابلس ـ ليبيا، ١٩٨٣م.

٥٠٢ ـ لوامع الأنوار البهيّة وسواطع الأسرار الأثريّة لشرح الدّرّة المضيّة في عقد الفرقة المرضيّة: للسفّاريني (محمّد بن أحمد الحنبليّ ـ ت ١١٨٨هـ)، مع تعليقات مفتي الدّيار النّجديّة الشّيخ: عبدالله أبا بطين (ت ١٢٨٢هـ)، والشّيخ: سليمان بن سحمان، وغيرهم، طبع على نفقة الشيخ عليّ آل ثاني (حاكم قطر).

- م -

٥٠٣ ـ مالا ينصرف وموانع الصّرف بين جمهور النّحويّين والسّهيليّ: د. عبدالعظيم فتحي خليل، ط١، دار جوامع الكلم ـ القاهرة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٠٤ ـ ما يحتمل الشّعر من الضّرورة: للسّيرافيّ، تحقيق:دعوض بن محمّد القوزيّ، ط٢، دار المعارف، ١٤١٢هـ.

٥٠٥ ـ ما ينصرف وما لا ينصرف: للزّجّاج، تحقيق:د. هدى قُرّاعة، ط٢، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٥٠٦ ـ المبسوط في القراءات العشر: لابن مهران (أحمد بن الحسن بن مهران ـ ت ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكميّ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق.

٥٠٧ ـ متمّمة الآجرُّوميَّة. ينظر: الكواكب الدّرّيّة.

٥٠٨ ـ متن الآجرُّوميّة في علم أصول وفروع العربيّة: لابن آجرُّوم (محمدّ بن محمّد بن داود الصّنهاجيّ ـ ت ٧٢٣هـ)، تحقيق: د. صبحي رشاد عبدالكريم، ط١، دار الصّحابة ـ طنطا، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

٥٠٩ ـ مجاز القرآن: لأبي عبيدة (معمر بن المثنّى ـ ت ٢١٠هـ)، تعليق د.

محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجيّ بمصر.

٥١٠ ـ **مجالس ثعلب:** لثعلب، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠م.

٥١١ ـ **المجالس السّنيّة في الكلام على الأربعين النّوويّة:** للفشنيّ، دار إحياء الكتب العربيّة.

٥١٢ ـ **مجالس العلماء:** للزّجّاجيّ، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، مطبعة المدنيّ ـ القاهرة، نشر مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة و دار الرّفاعيّ ـ الرّياض، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٥١٣ ـ **مجمع الأمثال:** للميدانيّ (أحمد بن محمّد ـ ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبدالحميد، مطبعة السّنّة المحمّديّة.

مجموع الفتاوى = مجموع فتاوى شيخ الإسلام.

٥١٤ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيميّة ـ قدّس الله روحه ـ:** جمع وترتيب: ابن قاسم، وساعده ابنه محمّد، ط١، مطابع الرّياض، طبع بأمر صاحب الجلالة الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود وعلى نفقته الخاصّة.

٥١٥ ـ **مجموع مهمّات المتون:** ط٤، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٣٦٩هـ ـ ١٩٤٩م.

٥١٦ ـ **مجيب النّدا شرح قطر النّدى:** للفاكهيّ، مطبوع بهامش حاشية يس الحمصيّ على شرح العلاّمة أحمد عبدالله الفاكهيّ، المطبعة الميمنيّة ـ مصر، ١٣٠٧هـ.

٥١٧ ـ **المجيد في إعراب القرآن المجيد:** للصّفاقسيّ (إبراهيم بن محمّد ـ ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: موسى محمّد زنين، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٩٢م، من

منشورات كلّيّة الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ - طرابلس - ليبيا.

٥١٨ - **المحاسن والمساوئ**: للبيهقيّ (إبراهيم بن محمّد - ت ٣٢٠هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها - الفجّالة - مصر.

٥١٩ - **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**: لابن جنّي، تحقيق: عليّ النّجديّ ناصف، و د. عبدالحليم النجّار، و د. عبدالفتّاح إسماعيل شلبيّ، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ - القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٥٢٠ - **المحرّر الوجيز**: لابن عطيّة الأندلسيّ (عبدالحق بن غالب - ت ٥٤٦هـ)، تحقيق: المجلس العلميّ بفاس، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٥٢١ - **المحكم والمحيط الأعظم**: لابن سيده (عليّ بن إسماعيل - ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السّقا، و د. حسين نصّار، ط١، معهد المخطوطات بجامعة الدّول العربيّة، ١٣٧٧هـ.

٥٢٢ - **المحلّى (وجوه النّصب)**: لابن شقير (أحمد بن الحسن - ت ٣١٧هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، مؤسّسة الرّسالة - بيروت و دار الأمل - إربد، ١٤٠٨هـ.

٥٢٣ - **مختار الصّحاح**: للرّازيّ (محمّد بن أبي بكر بن عبدالقادر - ت ٦٦٦هـ)، دار القبلة للثّقافة الإسلاميّة - جدّة و مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٢٤ - **مختصر الصّواعق المرسلة على الجهميّة والمعطّلة لابن قيّم الجوزيّة الدّمشقيّ**: اختصره: محمّد بن الموصليّ، ط١، دار الكتب العلميّة -

بيروت، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، توزيع دار الباز للنّشر والتّوزيع ـ مكّة المكرّمة.

٥٢٥ ـ **المخصّص**: لابن سيده، قدّم له: د. خليل إبراهيم جفّال، اعتنى بتصحيحه: مكتب التّحقيق بدار إحياء التّراث العربيّ، ط١، دار إحياء التّراث العربيّ ـ بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

والإحالة ليست إلى صفحات هذه الطّبعة، وإنّما إلى طبعة بولاق الّتي أثبتت صفحاتها على هامش هذه الطّبعة.

٥٢٦ ـ **المخطوطات اللّغويّة في مكتبة المتحف العراقيّ**: أسامة ناصر النّقشبنديّ، وزارة الثّقافة والإعلام ـ مديريّة الآثار العامّة ـ بغداد، المؤسّسة العامّة للصّحافة والطّباعة، دار الجمهوريّة ـ بغداد، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٩م.

٥٢٧ ـ **المدارس النّحويّة «أسطورة وواقع»**: د. إبراهيم السّامرّائيّ، ط١، دار الفكر ـ عمّان، ١٩٨٧م.

٥٢٨ ـ **المدارس النّحويّة**: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م.

٥٢٩ ـ **مدخل إلى نشر التّراث العربيّ مع محاضرة عن التّصحيف والتّحريف**: د. محمود محمّد الطّناحيّ، ط١، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، مطبعة المدنيّ ـ القاهرة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٥٣٠ ـ **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو**: د. مهدي المخزوميّ، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م.

٥٣١ ـ **المدرسة النّحويّة في مصر والشّام في القرنين السّابع والثّامن من**

الهجرة: د. ـــــ عبدالعال سالم مكرم، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٥٣٢ ـ المذكّر والمؤنّث: لابن الأنباريّ، تحقيق: طارق عبدعون الجنابيّ، ط١، مطبعة العاني ـ بغداد، ١٩٧٨م. من منشورات وزارة الأوقاف بالجمهوريّة العراقيّة.

٥٣٣ ـ المذكّر والمؤنّث: لابن جنّي، تحقيق: د. طارق نجم عبدالله، دار البيان العربيّ ـ جدّة، دار عكاظ للطّباعة والنّشر، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٣٤ ـ المذكّر والمؤنّث: للفرّاء (يحيى بن زياد ـ ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. رمضان عبدالتّوّاب، نشر مكتبة دار التّراث، ١٩٧٥م.

٥٣٥ ـ مراتب النّحويّين: لأبي الطّيّب اللّغويّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ.

٥٣٦ ـ المراديّ وكتابه «توضيح مقاصد الألفيّة»: د. عليّ عبّود السّاهي، ط١، مطبعة الجامعة ـــ بغداد، ١٤٠٤هـ ـــ ١٩٨٤م. ساعدت جامعة بغداد على طبعه.

٥٣٧ ـ المرتجل: لابن الخشّاب (عبدالله بن أحمد ـ ت ٥٦٧هـ)، تحقيق: عليّ حيدر، ط١، دمشق، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

٥٣٨ ـ المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: للسّيوطيّ، شرح وتعليق: محمّد أحمد جاد المولى بك و محمّد أبو الفضل إبراهيم و عليّ محمّد البجاويّ، ط٣، دار التّراث ـ القاهرة.

٥٣٩ ـ المسائل البصريّات: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. محمّد الشّاطر أحمد محمّد أحمد، ط١، مطبعة المدنيّ ـ القاهرة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٤٠ ـ المسائل الحلبيّات: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداويّ،

ط١، دار القلم ـ دمشق و دار المنارة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٤١ ـ **مسائل خلافيّة في النّحو**: للعكبريّ، تحقيق: د. محمّد خير الحلوانيّ، ط٢، دار المأمون للتّراث ـ دمشق.

٥٤٢ ـ **المسائل العسكريّة**: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. محمّد الشّاطر أحمد محمّد أحمد، ط١، مطبعة المدنيّ ـ القاهرة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.

٥٤٣ ـ **المسائل العضديّات**: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. علي جابر المنصوريّ، ط١، عالم الكتب و مكتبة النّهضة العربيّة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٤٤ ـ **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات**: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: صلاح الدّين بن عبدالله السّنكاويّ، مطبعة العانيّ ـ بغداد [نسخة مصوّرة].

٥٤٥ ـ **المسائل المنثورة**: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: مصطفى الحدريّ. من مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق.

٥٤٦ ـ **المساعد على تسهيل الفوائد**: لابن عقيلٍ، تحقيق: د. محمّد كامل بركات، دار الفكر ـ دمشق، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م. من منشورات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ ـ كلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة ـ مكّة المكرّمة.

٥٤٧ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)**. وبهامشه: «منتخب كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال»، الطبعة الميمنيّة.

ـ وطبعة أخرى بشرح أحمد محمّد شاكر، ط٤، دار المعارف بمصر، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

ـ وطبعة مؤسّسة الرّسالة، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط١،

١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٥٤٨ - **مسند الشّهاب**: للقضاعيّ (محمّد بن سلامة ــ ت ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السّلفيّ، ط١، مؤسّسة الرّسالة، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.

٥٤٩ - **مشاهد الإنصاف على شواهد الكشّاف**: لمحمّد عليّان الشّافعيّ، مطبوع مع الكشّاف طبعة دار المعرفة - بيروت، توزيع دار الباز ــ مكّة المكرّمة.

٥٥٠ - **مشكل إعراب القرآن**: لمكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق: د. حاتم الضّامن، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٥٥١ - **مصابيح المغاني في حروف المعاني**: للموزعيّ (محمّد بن عليّ بن إبراهيم ــ ت ٨٢٥هـ)، تحقيق: د. عائض بن نافع بن ضيف الله العمريّ، ط١، دار المنار، مطابع شركة الأمل، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥٥٢ - **مصباح السّاري شرح منظومة عبيد ربّه الشّنقيطيّ على المقدّمة الآجرُّوميَّة**: لزايد الأذان بن الطّالب أحمد الشّنقيطيّ، ط١، مطبعة المحموديّة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥٥٣ - **المصباح في النّحو**: للمطرّزيّ (ناصر بن أبي المكارم - ت ٦١٠هـ)، تحقيق: مقبول علي النّعمة، ط١، دار البشائر ــ بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥٥٤ - **المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير للرّافعيّ**: للفيّوميّ (أحمد بن محمّد بن إعليّ - ت ٧٧٠هـ)، تحقيق: د. عبدالعظيم الشّنّاويّ، دار المعارف.

٥٥٥ - **مصطلحات النّحو الكوفيّ «دراستها وتحديد مدلولاتها»**: د. عبدالله حمد الخثران، ط١، هجر للطّباعة والنّشر، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٥٥٦ ـ **المصون في الأدب:** للعسكريّ (الحسن بن عبدا لله ـ ت ٣٨٢هـ)، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، ط٢، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة و دار الرّفاعيّ ـ الرّياض، مطبعة المدنيّ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٥٥٧ ـ **مطالعات في الشّعر المملوكيّ والعثمانيّ:** د. بكري شيخ أمين، ط٤، دار العلم للملايين ـ بيروت، ١٩٨٦م.

٥٥٨ ـ **المطالع السّعيدة في شرح الفريدة:** للسّيوطيّ، تحقيق: د. نبهان ياسين حسين، دار الرّسالة للطّباعة ـ بغداد، ١٩٧٧م. ساعدت الجامعة المستنصريّة على طبعه.

٥٥٩ ـ **المعارف:** لابن قتيبة، تحقيق: د. ثروت عكاشة، ط٢، دار المعارف بمصر، مطابع دار المعارف، ١٩٦٩م.

٥٦٠ ـ **معاني الحروف:** للرّمّانيّ (عليّ بن عيسى ـ ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: د. عبدالفتّاح إسماعيل شلبيّ، ط٢، دار الشّروق ـ جدّة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٥٦١ ـ **معاني القراءات:** للأزهريّ، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش و د. عوض بن حمد القوزيّ، ط١، دار المعارف، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٦٢ ـ **معاني القرآن:** للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قُرّاعة، ط١، مطبعة المدنيّ ـ القاهرة، نشر مكتبة الخانجيّ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٥٦٣ ـ **معاني القرآن:** للفرّاء (يحيى بن زياد ـ ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمّد علي النّجّار، دار السّرور. [مصوّرة].

٥٦٤ ـ **معاني القرآن:** لابن النّحّاس، تحقيق: محمّد عليّ الصّابونيّ، ط١، شركة مكّة للطّباعة والنّشر. من منشورات معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلامي بجامعة أمّ القرآن بمكّة المكرّمة.

٥٦٥ ـ **معاني القرآن وإعرابه**: للزّجّاج، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبيّ، ط١، عالم الكتب ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٦٦ ـ **معجم الأخطاء الشّائعة**: محمّد العدنانيّ، ط٢، مكتبة لبنان ـ بيروت، ١٩٩٧م.

٥٦٧ ـ **معجم الأدباء**: لياقوت الحمويّ (ياقوت بن عبدالله الرّوميّ ـ ت ٦٢٦هـ)، راجعته وزارة المعارف العموميّة، الطّبعة الأخيرة، مكتبة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه بمصر.

٥٦٨ ـ **معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة**: محمّد العدنانيّ، ط١، مكتبة لبنان ـ بيروت، ١٩٨٤م.

٥٦٩ ـ **معجم الأفعال المتعدّية بحرف**: موسى بن محمّد المليانيّ الأحمديّ، ط١، دار العلم للملايين، ١٩٧٩م.

٥٧٠ ـ **معجم ألفاظ الصّوفيّة**: د. حسن الشّرقاويّ، ط١، مؤسّسة مختار للنّشر والتّوزيع ـ القاهرة، ١٩٨٧م.

٥٧١ ـ **معجم البلدان**: لياقوت الحمويّ، تحقيق: فريد عبدالعزيز الجنديّ، ط١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٥٧٢ ـ **معجم الشّعراء من العصر الجاهليّ حتّى نهاية العصر الأمويّ**: د. عفيف عبدالرحمن، ط١، دار المناهل ـ بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٧٣ ـ **المعجم الكامل في لهجات الفصحى**: د. داود سلّوم، ط١، عالم الكتب و مكتبة النّهضة العربيّة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٧٤ ـ **معجم مصطلحات العروض والقوافي**: د. رشيد عبدالرحمن العبيديّ، ط١، مطابع جامعة بغداد، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، طبع على نفقة جامعة بغداد.

٥٧٥ ـ **معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة**: جمع وترتيب: يوسف إلياس سركيس، مكتبة الثّقافة الدّينيّة.

٥٧٦ ـ **المعجم المفصل في شواهد النّحو الشّعريّة**: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٧٧ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النّبويّ**: لمجموعة من المستشرقين، نشره: ا.ي ونسنك، الاتّحاد الأمميّ للمجامع العلميّة، مكتبة بريل ـ ليدن، ١٩٣٦م.

٥٧٨ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**: وضعه محمّد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر للطّباعة والنّشر، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٧٩ ـ **معجم مقاييس اللّغة**: لابن فارس، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

٥٨٠ ـ **معجم المناهي اللّفظيّة**: بكر بن عبدالله أبو زيد، ط٣، دار العاصمة للنّشر والتّوزيع، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٨١ ـ **معجم مؤلّفي مخطوطات مكتبة الحرم المكّيّ الشّريف**: عبدالله بن عبدالرّحيم المعلّمي، ط١، من مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٨٢ ـ **معجم المؤلّفين**: عمر رضا كحّالة، مكتبة المتنبّي ـ بيروت و دار إحياء التّراث العربيّ ـ بيروت.

٥٨٣ ـ **المعجم الوسيط**: إخراج: د. إبراهيم أنيس وآخرين، ط٢.

٥٨٤ ـ **معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار**: للذّهبيّ، تحقيق: محمّد سيّد جاد الحق، ط١، مطبعة دار التّأليف، دار الكتب الحديثة.

المغني = مغني اللّبيب.

٥٨٥ ـ **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**: لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، راجعه: سعيد الأفغانيّ، ط١، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٨٦ ـ **المغني**: لابن قدامة، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التّركيّ و د. عبدالفتّاح محمّد الحلو، ط٣، دار عالم الكتب ـ الرّياض، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٨٧ ـ **مفاتيح العلوم**: للخوارزميّ (محمّد بن أحمد ـ ت ٣٨٧هـ)، نشر إدارة الطّباعة المنيريّة ـ مصر، ١٣٤٢هـ.

٥٨٨ ـ **مفتاح العلوم**: للسّكّاكيّ (يوسف بن أبي بكر بن محمّد ـ ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، ط١، مطابع دار الرّسالة ـ بغداد، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨١م. ساعدت جامعة بغداد على نشره.

٥٨٩ ـ **المفتاح في الصّرف**: للجرجانيّ، تحقيق: د. عليّ توفيق الحمد، ط١، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت و دار الأمل ـ أربد، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٩٠ ـ **المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام**: د. جوّاد عليّ، ط١، دار العلم للملايين ـ بيروت، و مكتبة النّهضة ـ بغداد، ١٩٦٨م.

٥٩١ ـ **المفصّل في صنعة الإعراب**: للزّمخشريّ: ويليه كتاب «المفصّل في شرح أبيات المفصّل» للسّيّد: محمّد بدر الدّين أبي فراس النّعسانيّ، قدّم له وبوّبه: د. عليّ بو ملحم، ط١، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت، ١٩٩٣م.

٥٩٢ ـ **المفضّليّات**: للمفضّل الضّبّيّ (المفضّل بن محمّد بن يعلى ـ ت

١٦٨هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، وعبدالسّلام محمّد هارون، ط٦، دار المعارف.

٥٩٣ ـ مقاتل الطّالبيّين: لأبي الفرج الأصبهانيّ، تحقيق: السّيّد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربيّة ـ القاهرة، ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م.

٥٩٤ ـ المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية «شرح ألفيّة ابن مالك»: للشّاطبيّ، تحقيق: د. عيّاد الثّبيتيّ، ط١، مكتبة دار التّراث ـ مكّة المكرّمة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٩٥ ـ المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة: للعينيّ، بهامش: خزانة الأدب للبغداديّ، ط١، المطبعة الأميريّة ببولاق، ١٢٩٩م.

٥٩٦ ـ مقالات منتخبة في علوم اللّغة: د. عبدالكريم محمّد الأسعد، ط١، دار المعراج الدّوليّة للنّشر ـ الرّياض، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٥٩٧ ـ المقتصد في شرح الإيضاح: للجرجانيّ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام ـــ الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨٢م.

٥٩٨ ـ المقتضب: للمبرّد، تحقيق: محمّد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب ـــ بيروت.

٥٩٩ ـ المقدّمة الجزوليّة في النّحو: للجزوليّ (عيسى بن عبدالعزيز ـ ت ٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبدالوهّاب محمّد، راجعه: د. حامد أحمد نيل و د. فتحي أحمد جمعة، مطبعة أمّ القرى.

٦٠٠ ـ مقدّمة ابن الصّلاح. ينظر: التّقييد والإيضاح.

٦٠١ ـ مقدّمة في النّحو: لخلف الأحمر (خلف بن حيّان ـ ت ١٨٠هـ)،

تحقيق: عزّ الدّين التّنوخيّ ـ دمشق، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.

٦٠٢ ـ **مقدّمة في النّحو**: للصّقلّيّ (محمّد بن أبي الفرج المعروف بالذّكي ـ ت ٥١٠هـ)، تحقيق: د. محسن سالم العميريّ، المكتبة الفيصليّة ـ مكّة المكرّمة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٦٠٣ ـ **المقرّب**: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالسّتّار الجواري، وعبدالله الجبّوريّ، ط١، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٦٠٤ ـ **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**: لابن مفلح (إبراهيم بن محمّد ـ ت ٨٨٤هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة الرّشد للنّشر والتّوزيع ـ الرّياض، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٠٥ ـ **ملحة الإعراب**: للحريريّ، قدّم لها وضبطها: عليّ حسن عليّ عبدالحميد، ط١، دار عمّار، عَمّان، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٦٠٦ ـ **الملخّص في ضبط قوانين العربيّة**: لابن أبي الرّبيع، تحقيق: د. عليّ بن سلطان الحكميّ، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٦٠٧ ـ **الممتع في التّصريف**: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط١، دار المعرفة ـ بيروت، ١٤٠٨ ـ ١٩٨٧م.

٦٠٨ ـ **من أبواب الكتاب: «باب الأفعال الّتي تُسْتَعْمَل وَتُلْغَى» (دراسة وتحليل)**: د. عبدالعظيم فتحي خليل، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٦٠٩ ـ **مناقب الإمام أحمد**: لابن الجوزيّ، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التّركيّ، مقابلة وتصحيح: د. عليّ محمّد عمر، ط١، نشر مكتبة الخانجيّ بمصر، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م. وزّع على نفقة الملك: خالد بن عبدالعزيز آل سعود.

٦١٠ ـ **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**: لابن الجوزيّ، دراسة وتحقيق: محمّد ومصطفى عبدالقادر عطا، مراجعة: نعيم زرزور، ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٦١١ ـ **منثور الفوائد**: لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، ط١، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٦١٢ ـ **منحة الجليل**: ينظر: **شرح ابن عقيل**.

٦١٣ ـ **المنصف بشرح كتاب التّصريف للمازنيّ**: لابن جنّي، تحقيق: إبراهيم مصطفى و عبدا لله أمين، ط١، وزارة المعارف العموميّة ــ إدارة إحياء التّراث القديم، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٦١٤ ـ **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**: للعليميّ (عبدالرحمن بن محمّد ــ ت ٩٢٨هـ)، تحقيق وتخريج: عبدالقادر الأرنؤوط و حسن إسماعيل مروة، ط١، دار صادر ـ بيروت، ١٩٩٧م. توزيع: مكتبة الرّشد ـ الرّياض.

٦١٥ ـ **منهج الأخفش الأوسط في الدّراسة النّحويّة**: عبدالأمير محمّد أمين الورد، ط١، مؤسّسة الأعلميّ ــ بيروت، دار التّربية ــ بغداد، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٦١٦ ـ **منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك**: لأبي حيّان، تحقيق: سيّدني كلازر، مطبوع على الآلة الكاتبة من قبل الجمعيّة الأمريكيّة الشّرقيّة في مدينة نيوهافن في ولاية كونيكيتكت، ١٩٤٧م.

٦١٧ ـ **المؤاخذات النّحويّة حتّى نهاية المائة الرّابعة للهجرة**: د. زهير عبدالمحسن سُلطان، ط١، ١٩٩٤م. من منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ـ ليبيا.

٦١٨ ـ **مواهب الصّمد في حلّ ألفاظ الزّبد**: للفشنيّ، وبهامشه متن الزّبد للشّيخ أحمد بن أرسلان الشّافعيّ، ط٣، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م.

٦١٩ ـ **الموجز في النّحو**: لابن السّرّاج، تحقيق: د. مصطفى الشّويميّ وبن سالم دامرجي، مؤسّسة أ. بدران للطّباعة والنّشر ـ بيروت.

٦٢٠ ـ **الموضح المبين لأقسام التّنوين**: لابن أبي اللّطف (محمّد بن محمّد ـ ت ٩٢٨هـ)، تحقيق: د. محمّد عامر أحمد حسن، مؤسّسة البستانيّ ـ القاهرة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٦٢١ ـ **الموطّأ**: للإمام مالك بن أنس (إمام دار الهجرة ـ ١٧٩هـ)، صحّحه وخرّج أحاديثه: محمّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التّراث العربيّ ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٦٢٢ ـ **موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف**: د. خديجة الحديثيّ، دار الرّشيد للنّشر ـ بغداد، ١٩٨١م. من منشورات وزارة الثّقافة والإعلام ـ الجمهوريّة العراقيّة.

ـ ن ـ

٦٢٣ ـ **ابن النّاظم النّحويّ**: محمّد عليّ حمزة سعيد، دار التّربية للطّباعة والنّشر والتّوزيع، مطبعة أسعد ـ بغداد، ساعدت جامعة بغداد على نشره.

٦٢٤ ـ **النّبوّات**: لشيخ الإسلام أحمد بن تيميّة، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٦٢٥ ـ **النّبوغ المغربيّ في الأدب العربيّ**: عبدالله كنّون، ط٣، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللّبنانيّ للطّباعة والنّشر ـ بيروت، ١٣٩٥هـ ـ

١٩٧٥م.

٦٢٦ ـ **نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النّحو**: للأطه وي (مصطفى حمزة ـ كان حيًّا ١٠٨٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، ط١، منشورات كلّيّة الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ ـ طرابلس، ١٩٩٢م ـ ١٤٠١هـ من وفاة الرّسول ﷺ.

٦٢٧ ـ **نتائج التّحصيل في شرح كتاب التّسهيل**: للدّلائيّ (محمّد بن محمّد بن أبي بكر ـ ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: د. مصطفى الصّادق العربيّ، الكتاب والتّوزيع والإعلان والمطابع، مطابع الثّورة للطّباعة والنّشر ـ بنغازي.

٦٢٨ ـ **نتائج الفكر في النّحو**: للسّهيليّ، تحقيق: د. محمّد إبراهيم البنّا، دار الرّياض للنّشر والتّوزيع ـ الرّياض.

نثير الجمان = أعلام المغرب والأندلس.

٦٢٩ ـ **نثير فرائد الجمان في نظم فحول الزّمان**: لابن الأحمر، تحقيق: محمّد رضوان الدّاية، دار الثّقافة، ١٩٦٧م.

٦٣٠ ـ **النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: لابن تغري بَرْدي (يوسف بن تغري بردي الأزهريّ ـ ت ٨٧٤هـ)، طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، مطابع كوستاتسوماس.

٦٣١ ـ **النّحو التّعليميّ في التّراث العربيّ**: د. محمّد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف ـ الإسكندريّة.

٦٣٢ ـ **نحو الفعل**: أحمد عبدالستّار الجواريّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م. من مطبوعات المجمع العلمي العراقيّ.

٦٣٣ ـ **النّحو الوافي**: عبّاس بن حسن، ط٤، دار المعارف مصر، مطابع دار الفكر، ١٩٧١م.

٦٣٤ ـ **النّحو وكتب التّفسير**: د. إبراهيم عبدالله رفيدة، ط٣، الدّار الجماهيريّة للنّشر والتّوزيع والإعلان ـ مصراتا، الجماهيريّة اللّيبيّة، ١٩٩٠م.

٦٣٥ ـ **نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ـ الفجّالة ـ القاهرة.

٦٣٦ ـ **نزهة الطّرف في علم الصّرف**: لابن هشامٍ الأنصاريّ، تحقيق: د. أحمد عبدالمجيد هريديّ، مكتبة الزّهراء ـ القاهرة، ١٤١٠هـ. من منشورات مركز المخطوطات العربيّة ـ كلّيّة الدّراسات العربيّة ـ جامعة المنيا.

٦٣٧ ـ **نزهة الطّرف في موانع الصّرف**: للحُريزيّ (محمّد بن أحمد الحنفيّ ـ عاش في القرن ١١هـ)، تحقيق: د. فائزه بنت عمر المؤيّد، مطابع الشّاطئ الحديثة ـ الدّمّام.

٦٣٨ ـ **نسب معدّ واليمن الكبير**: للكلبيّ، تحقيق: د. ناجي حسن، ط١، عالم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٦٣٩ ـ **نشأة النّحو وتاريخ أشهر النُّحاة**: محمّد الطّنطاويّ، ط٥، دار المنار، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٦٤٠ ـ **النّشر في القراءات العشر**: لابن الجزريّ (محمّد بن محمّد الدّمشقيّ ـ ت ٨٣٣هـ)، تصحيح: عليّ محمّد الضّبّاع، دار الكتب العموميّة.

٦٤١ ـ **نظريّة الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآنيّ**

بلاغيًّا: د. هادي عطيّة مطر الهلاليّ، ط١، عالم الكتب و مكتبة النّهضة العربيّة ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٦٤٢ ـ **نظم الفرائد وحصر الشّرائد**: للمهلّبيّ (مهلّب بن حسن ـ ت ٥٨٣هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، ط١، مطبعة المدنيّ ـ القاهرة، نشر: مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، و مكتبة التّراث ـ مكّة المكرّمة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٦٤٣ ـ **نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب**: للمَقّريّ (أحمد بن محمّد ـ ت ١٠٤١هـ)، تحقيق د. إحسان عبّاس، دار صادر، ١٣٨٨هـ.

٦٤٤ ـ **النُّكت الحسان في شرح غاية الإحسان**: لأبي حيّان، تحقيق: د. عبدالحسين الفتليّ، ط١، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٦٤٥ ـ **النّكت في تفسير كتاب سيبويه**: للأعلم الشّنتمريّ (يوسف بن سليمان ـ ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، منشورات معهد المخطوطات العربيّة ـ المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافية والعلوم ـ الكويت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٦٤٦ ـ **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**: للقلقشنديّ (أحمد بن عليّ ـ ت ٨٢١هـ)، دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

٦٤٧ ـ **نهاية التّدريب في نظم غاية التّقريب**: للعمريطيّ، تصحيح وتعليق: محمّد حسن حبنّكة الميدانيّ، مكتبة الحلبونيّ و المكتبة العربيّة ـ دمشق.

٦٤٨ ـ **النّوادر في اللّغة**: لأبي زيد الأنصاريّ (سعيد بن أوس ـ ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمّد عبدالقادر أحمد، ط١، دار الشّروق ـ بيروت،

١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٦٤٩ - النّور السّافر: طبع بعنوان: تاريخ النّور السّافر عن أخبار القرن العاشر: للعيدروسيّ (عبدالقادر بن عبدالله ــ ت ١٠٣٨هـ)، صحّحه: محمّد رشيد أفندي الصّفّار، نشر: المكتبة العربيّة - ببغداد، مطبعة الفرات - بغداد، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.

٦٥٠ - نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج: للتّنبكتيّ (أحمد بن أحمد بن أحمد بن عمر - ت ١٠٣٦هـ)، ط١، ١٣٥١هـ.

- وبهامشه كتاب: «الدّيباج المذهب في معرفة أعيان المذهب» لابن فرحون.

- هـ -

٦٥١ - هَدِيّة العارفين «أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين»: للبغداديّ (إسماعيل بن محمّد - ت ١٣٣٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهيّة - استامبول، ١٩٥٥م. [مصوّرة].

٦٥٢ - هشام بن معاوية الضّرير «حياته. آراؤه. منهجه»: د. تركي بن سهو بن نزّال العتيبي، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٦٥٣ - ابن هشام الأنصاريّ «آثاره ومذهبه النّحويّ»: د. علي فودة نيل، ط١، شركة مطابع المطوّع - الدّمّام، ١٤٠٦هـ. النّاشر: عمادة شئون المكتبات. جامعة الملك سعود - الرّياض.

٦٥٤ - ابن هشامٍ وأثره في النّحو العربيّ: د. يوسف عبدالرحمن الضّبع، ط١، دار الحديث - القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٦٥٥ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسّيوطي، تحقيق: عبدالسّلام هارون، و د. عبدالعال سالم مكرم، في الجزء الأوّل، وانفرد

الأخير بتحقيق بقيّة الأجزاء، ط٢، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م. ساعدت جامعة الكويت على نشره.

- و -

٦٥٦ ـ **الواضح**: لـلزّبيديّ الإشبيليّ (محمّد بن الحسن ـ ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: د. عبدالكريم خليفة. [طبعة مصوّرة].

٦٥٧ ـ **الوافي بالوفيات**: للصّفديّ، باعتناء: هلموت ريتر ـ وآخرين، دار النّشر: فرانز شتاينر بقيسبادن، ١٣٨١هـ ـ ١٩٩٢م.

٦٥٨ ـ **الوافية في شرح الكافية**: لركن الدّين الاستراباذيّ، تحقيق: عبدالحفيظ شلبيّ، مطابع سجلّ العرب، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، سلطنة عمان ـ وزارة التّراث القوميّ والثّقافة. [وهذه الطّبعة غير جيّدة. ينظر: نقدها في مقدّمة تحقيق الكافية ص ٣٥].

٦٥٩ ـ **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط**: للشّنقيطيّ (أحمد بن الأمين ـ ت ١٣٣١هـ)، بعناية: فؤاد سيّد، ط٣، مطبعة السّنّة المحمّديّة، نشر: مكتبة الخانجيّ و مكتبة الوحدة العربيّة بالدّار البيضاء، ١٣٨٠هـ ـ ١٦٩١م.

٦٦٠ ـ **الوصف المشتقّ في القرآن الكريم «دراسة صرفيّة»**: د. عبدالله بن حمد بن عبدالله الدّايل، ط١، مكتبة التّوبة ـ الرّياض، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٦٦١ ـ **وفيات الأعيان وأبناء الزّمان**: لابن خلّكان (أحمد بن محمّد ـ ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار صادر ـ بيروت، ١٣٩٧هـ.

- ي -

ابن يعيش = شرح المفصّل لابن يعيش.

رابعاً: الكتب والبحوث المنشورة في مجلات علمية

٦٦٢ ـ **أضواء على حياة ابن آجرُّوم ومقدّمته النّحويّة**: للأستاذ: عبدالله كنّون، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بمصر، ج ٦٠، رمضان ١٤٠٧هـ ـ مايو ١٩٨٧م.

٦٦٣ ـ **البدل وعطف البيان**: للأستاذ: [محمّد] رفعت فتح الله، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بمصر، العدد ٢٤، شوّال ١٣٨٨هـ ـ يناير ١٩٦٩م.

٦٦٤ ـ **دخول "أل" على "كلّ" و "بعض"**: د. عدنان محمّد سليمان العيشاويّ، مجلّة كلّيّة الدّراسات الإسلاميّة، العدد الخامس، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٦٦٥ ـ **قرار الاحتجاج بالحديث الشّريف**: مجلّة مجمع فؤاد الأوّل للّغة العربيّة، جـ ٤، شعبان، ١٣٥٦هـ ـ اكتوبر ١٩٣٧م.

٦٦٦ ـ **مخطوطات الخزانة الآلوسيّة**: (مخطوطات عبدالرّزّاق محمد ثابت الآلوسيّ)، إعداد: أسامة ناصر النّقشبنديّ، مجلّة المورد، المجلّد الرّابع، العدد الأوّل، عام ١٩٧٥م.

٦٦٧ ـ **الموفّقيّ في النّحو**: لابن كيسان (أحمد بن محمّد ـ ت ٢٩٩هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتليّ و هاشم طه شلاش، مجلّة المورد، المجلّد الرّابع، العدد الثّاني، عام ١٩٧٥م.

٦٦٨ ـ **نظم متن الآجرُّوميّة**: للشّنقيطيّ (محمّد بن الحاجّ أحماه الله البكريّ ـ ت ١٢٠٩هـ)، تحقيق: خليفة بديريّ، مجلّة كلّيّة الدّعوة الإسلاميّة، العدد السّادس، ١٣٩٨هـ من وفاة الرّسول ﷺ-١٩٨٩م.

٦٦٩ ـ **نظم الفرائد**: لابن مالكٍ، تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم العايد، مجلّة جامعة أمّ القرى، السّنة الأولى، العدد الثّاني لعام ١٤٠٩هـ.

- ٩ -

فهرس الموضوعات الإجماليّ

الموضوع ــــــــــــــــ الصفحة

أ ـ قسم الدّراسة

القسم الأوّل : قسم الدّراسة..........(١٢ ـ ٢١١)

الباب الأوّل : ابن آجُرُّوم والعمريطيّ..........(١٣ ـ ١٠٤)

الفصل الأوّل : ابن آجرُّوم ومقدّمته الآجُرُّوميَّة..........(١٤ ـ ٦٨)

الفصل الثّاني : العِمريطيّ ومنظومته « الدّرّة البهيّة »..........(٦٩ ـ ١٠٤)

الباب الثّاني : الفَشنِيّ حياته وكتابه « القلادة الجوهريّة »..........(١٠٥ ـ ٢١١)

الفصل الأوّل : الفَشنِيّ حياته وآثاره..........(١٠٦ ـ ١١٩)

الفصل الثّاني : كتاب « القلادة الجوهريّة »..........(١٢٠ ـ ١٩٣)

الفصل الثّالث : موازنة بين « القلادة الجوهريّة » للفشنيّ

و« غرر الدّرر الوسيطيّة شرح المنظومة العمريطيّة »

لابن عنقاء الحسينيّ..........(١٩٤ ـ ٢١١)

القسم الثّاني : قسم التّحقيق..........(٢١٢ ـ ٨١٠)

أوّلاً : مقدّمة التّحقيق..........(٢١٣ ـ ٢٣٠)

ثانيًا : النّصّ المحقّق..........(٢٣٠ ـ ٨١٠)

الموضوع ــــــــــ الصفحة

ب ـ موضوعات الكتاب المحقّق « القلادة الجوهريّة »

مقدّمة الشّارح........(٢٣١ ـ ٢٣٣)
شرح خطبة النّاظم........(٢٣٤ ـ ٢٦١)
باب الكلام وتوابعه........(٢٦٢ ـ ٣١٥)
باب الإعراب........(٣١٦ ـ ٣٣٠)
باب المعرب والمبنيّ........(٣٣١ ـ ٣٤٢)
باب علامات الإعراب........(٣٤٣ ـ ٤١٧)
علامات الرّفع........(٣٤٣ ـ ٣٧٩)
علامات النّصب........(٣٨٠ ـ ٣٨٥)
علامات الخفض........(٣٨٦ ـ ٣٩٨)
علامات الجزم........(٤٠٢ ـ ٤٠٤)
فصلٌ يضبط ما في الباب الّذي قبله،
ويحصره تمرينًا للمتبدئ........(٤١١ ـ ٤١٥)
باب المعرفة والنّكرة........(٤١٨ ـ ٤٥٩)
المعارف السّتّة........(٤٢٥ ـ ٤٣٩)
باب الأفعال........(٤٦٠ ـ ٤٦٦)
باب إعراب الفعل........(٤٦٧ ـ ٥٠٨)
باب مرفوعات الأسماء........(٥٠٩ ـ ٦٤١)

الموضوع ـــــــــــــــــــــــــــــ الصفحة

باب الفاعل..................(٥١٠ ـ ٥٢٣)

باب نائب الفاعل..................(٥٢٤ ـ ٥٣٣)

باب المبتدأ والخبر..................(٥٣٤ ـ ٥٤٥)

باب كان وأخواتها..................(٥٤٦ ـ ٥٦٤)

باب إنّ وأخواتها..................(٥٥٤ ـ ٥٦٤)

باب ظنّ وأخواتها..................(٥٦٥ ـ ٥٧٤)

باب النّعت..................(٥٧٥ ـ ٥٨٢)

باب العطف..................(٥٨٣ ـ ٦١٥)

[باب عطف البيان]..................(٦١٦ ـ ٦٢٠)

باب التّوكيد..................(٦٢١ ـ ٦٣٩)

باب البدل..................(٦٤٠ ـ ٦٥٩)

باب منصوبات الأسماء..................(٦٦٠ ـ ٧٧٩)

باب المفعول به..................(٦٦٠ ـ ٦٧٣)

باب المصدر [المفعول المطلق]..................(٦٧٤ ـ ٦٨٥)

باب الظّرف..................(٦٨٦ ـ ٧٠٤)

باب الحال..................(٧٠٥ ـ ٧١٩)

باب التّمييز..................(٧٢٠ ـ ٧٣٠)

باب الاستثناء..................(٧٣١ ـ ٧٤٥)

الموضوع ـــــــــــ الصفحة

باب "لا" .... (٧٤٦ - ٧٥٧)

باب المنادى .... (٧٥٨ - ٧٦٨)

باب المفعول لأجله .... (٧٦٩ - ٧٧٤)

باب المفعول معه .... (٧٧٥ - ٧٧٩)

باب مخفوضات الأسماء .... (٧٨٠ - ٨٠٦)

حروف الجرّ .... (٧٨٢ - ٧٩٥)

باب المضاف .... (٧٩٩ - ٨٠٧)

أحكام التّوابع .... (٨٠٧)

خاتمة الكتاب .... (٨٠٨ - ٨١٠)

- ١٠ -

فهرس الموضوعات التّفصيليّ

الموضوع ـــــــ الصفحة

أ ـ موضوعات الدراسة

المقدمة ..... (٣ - ١١)

القسم الأوّل : قسم الدِّراسة ..... (١٢ - ٢١١)

الباب الأوّل : ابن آجُرُّوم والعمريطيّ..... (١٣ - ١٠٤)

الفصل الأوّل : ابن آجُرُّوم ومقدّمته الآجُرُّوميّة ..... (١٤ - ٦٨)

المبحث الأوّل : التّعريف بابن آجُرُّوم..... (١٥ - ٢٦)

المبحث الثّاني : التّعريف بـ« المقدّمة الآجرُّوميَّة »..... (٢٧ - ٥٨)

المبحث الثّالث : أشهر شروحها ..... (٥٩ - ٦٣)

المبحث الرّابع : أشهر منظوماتها..... (٦٤ - ٦٨)

الفصل الثّاني : العِمريطيّ ومنظومته « الدُّرَّة البهيّة » ..... (٦٩ - ١٠٤)

المبحث الأوّل : التّعريف بالعِمريطيِّ ..... (٧٠ - ٧٩)

المبحث الثّاني : التّعريف بمنظومته « الدّرّة البهيّة » ..... (٨٠ - ١٠٢)

المبحث الثّالث : أشهر شروحها ..... (١٠٣ - ١٠٤)

الباب الثّاني : الفَشنِيّ وكتابه « القلادة الجوهريّة »..... (١٠٥ - ٢١١)

الفصل الأوّل : الفشنيّ حياته وآثاره (١٠٦ - ٢١٩)

المبحث الأوّل : حياة الفشني ..... (١٠٧ - ١١٤)

الموضوع ———— الصفحة

المبحث الثّاني : آثاره ....(١١٥ - ١١٩)
الفصل الثّاني : كتاب « القلادة الجوهريّة » ....(١٢٠ - ١٩٣)
المبحث الأوّل : توثيق نسبته إلى مؤلّفه ....(١٢١ - ١٢٢)
المبحث الثّاني : عرض مادّته ....(١٢٣ - ١٢٤)
المبحث الثّالث : منهج المؤلّف فيه ....(١٢٥ - ١٥٦)
المبحث الرّابع : مصادره ....(١٥٧ - ١٦٤)
المبحث الخامس : شواهده ....(١٦٥ - ١٧٧)
المبحث السّادس : شخصيّة مؤلّفه العلميّة من خلاله ......(١٧٨ - ١٨٠)
المبحث السّابع : تقويم الكتاب ....(١٨١ - ١٩٣)
الفصل الثّالث : موازنةٌ بين « القلادة الجوهريّة » للفشنيّ
و« غرر الدّرر الوسيطيّة شرح المنظومة العمريطيّة »
لابن عنقاء الحسينيّ........................(١٩٤ - ٢١١)
القسم الثاني : قسم التّحقيق ....(٢١٢ - ٨١٠)
أوّلاً : مقدّمة التّحقيق........................(٢١٣ - ٢٣٠)
أ ـ وصف النّسخ المعتمدة في التّحقيق ....(٢١٤ - ٢١٨)
ب ـ منهجي في التّحقيق ....(٢١٩ - ٢٢٠)
جـ ـ عرض نماذج من النّسخ المخطوطة........................(٢٢١ - ٢٢٩)
ثانيًا : النّصّ المحقّق ....(٢٣٠ - ٨١٠)

الموضوع ـــــــــــــــــــ الصفحة

ب ـ موضوعات الكتاب المحقّق « القلادة الجوهريّة »

مقدّمة الشّارح .... (٢٣١ ـ ٢٣٣)
شرح خطبة النّاظم .... (٢٣٤ ـ ٢٦١)
تنبيهٌ في المعنى .... (٢٤٢ ـ ٢٤٣)
تنبيهٌ في إطلاق لفظ النّحو على هذا العلم .... (٢٥٧)
باب الكلام وتوابعه .... (٢٦٢ ـ ٣١٥)
المقدّمة الأولى : معرفة الكلام .... (٢٦٢ ـ ٢٦٣)
المقدّمة الثّانية : معرفة اللّفظ .... (٢٦٣ ـ ٢٦٥)
فائدة في اللّغات في الكلمة .... (٢٦٨)
أقسام الكلمة .... (٢٦٩ ـ ٢٧٧)
المقدّمة الرّابعة : معرفة الكلم .... (٢٧٧ ـ ٢٧٨)
المقدّمة الخامسة : معرفة القول .... (٢٧٨)
تنبيهٌ في تركّب الكلام .... (٢٧٩ ـ ٢٨٢)
علامات الاسم .... (٢٨٣ ـ ٣٠٣)
١ ـ التّنوين، حدّه وأنواعه .... (٢٨٣ ـ ٢٩٦)
تنبيهٌ في الاستدلال بالتّنوين على اسميّة بعض أسماء الأفعال .... (٢٩٦)
٢ ـ الخفض .... (٢٩٦ ـ ٢٩٧)
٣ ـ دخول حرف الخفض .... (٢٩٧ ـ ٢٩٨)

الموضوع — الصفحة

تنبيهٌ في دخول حرف الجرّ على الفعل على سبيل الحكاية..............(٢٩٨)
٤ ـ دخول الألف واللاّم عليه..............(٢٩٨ ـ ٣٠٢)
تنبيهٌ في ماهيّة حرف التّعريف..............(٣٠٠ ـ ٣٠١)
"أم" حرف تعريفٍ في لغة حمير..............(٣٠١ ـ ٣٠٢)
تنبيهٌ فيما يُعرف به الاسم سوى ما ذكر النّاظم..............(٣٠٤ ـ ٣٠٥)
علامات الفعل..............(٣٠٦ ـ ٣١٣)
١ ـ قد الحرفيّة ومعانيها..............(٣٠٦)
تنبيهٌ فيه توضيح لما تقرّر حول "قد" ومعانيها..............(٣٠٧ ـ ٣٠٨)
٢ ـ السّين وسوف ومعناهما..............(٣٠٨)
تنبيهٌ في زمن السّين وسوف..............(٣٠٩)
٣ ـ تاء التّأنيث السّاكنة..............(٣٠٩ ـ ٣١٠)
تنبيهٌ في الاستدلال بالتاء السّاكنة على فعليّة "نعم"
و"بئس" و"عسى" و"ليس"..............(٣١٠ ـ ٣١٢)
٤ ـ تاء المتكلّم..............(٣١٢)
٥ ـ نون التّوكيد..............(٣١٢ ـ ٣١٣)
٦ ـ ياء المؤنّثة..............(٣١٣)
علامة الحرف..............(٣١٤)

الموضوع ـــــــ الصفحة

تنبيهٌ في احتياج الحرف إلى اسمٍ وفعلٍ،
والأغراض الّتي يأتي لها الحرف ..... (٣١٥)
باب الإعراب ..... (٣١٦ - ٣٣٠)
تعريفه وذكر الخلاف في ماهيّته ..... (٣١٦ - ٣١٩)
نوعا التّغيّر الإعرابيّ وكيفيّة الإعراب في كلِّ نوعٍ ..... (٣١٩ - ٣٢٣)
تعريف العامل ..... (٣٢٣)
تنبيهٌ في مسألةٍ من مسائل الامتحان، وهي إعراب
"مررت بموسى" ..... (٣٢٤)
فوائد تتعلّق بالباب ..... (٣٢٥ - ٣٢٦)
تنبيهٌ في أنواع الإعراب ..... (٣٢٦)
أقسام الإعراب ..... (٣٢٧ - ٣٣٠)
تعليل تسميتها ..... (٣٢٨ - ٣٢٩)
تقسيمها بالنّظر إلى الاشتراك والاختصاص ..... (٣٢٩ - ٣٣٠)
باب المعرب والمبنيّ ..... (٣٣١ - ٣٤٢)
تعريف المعرب والمبنيّ ..... (٣٣١)
أنواع الشّبه ..... (٣٣٢ - ٣٣٤)
المبنيّ من الأفعال ..... (٣٣٤)
تنبيهات ..... (٣٣٥ - ٣٤١)

الموضوع ـــــ الصفحة

أوّلها : في معنى المضارعة.............(٣٣٥ - ٣٣٨)

ثانيها : في بناء الحروف.............(٣٣٨)

ثالثها : في حركة البناء.............(٣٣٨ - ٣٤١)

خاتمة في المبنيّ وحدّه.............(٣٤١ - ٣٤٢)

باب علامات الإعراب.............(٣٤٣ - ٤١٧)

علامات الرّفع.............(٣٤٣ - ٣٧٩)

١ ـ الضّمّة ومواضعها.............(٣٤٥ - ٣٥٤)

١ ـ الاسم المفرد.............(٣٤٥)

٢ ـ جمع التّكسير.............(٣٤٥ - ٣٤٦)

المراد بجمع التّكسير وأقسامه.............(٣٤٥ - ٣٤٦)

فائدة في التّفريق بين جمع القلّة والكثرة.............(٣٤٦ - ٣٤٧)

تنبيهٌ في اسم الجنس وجمع الجمع واسم الجمع.............(٣٤٨ - ٣٥٠)

٣ ـ جمع المؤنّث السّالم.............(٣٥٠ - ٣٥٣)

٤ ـ الفعل المضارع الّذي لم يتّصل بآخره شيء.............(٣٥٣ - ٣٥٤)

٢ ـ الواو ومواضعها.............(٣٥٤ - ٣٧٢)

١ ـ جمع المذكّر السّالم.............(٣٥٤ - ٣٥٥)

تنبيهٌ فيما أُلحق بجمع المذكّر السّالم.............(٣٥٥ - ٣٥٦)

الموضوع ـــــــ الصفحة

فائدة في التّفريق بين نون المثنّى وجمع المذكّر السّالم
وما ألحق بهما ..... (٣٥٧ - ٣٦٣)
٢ ـ الأسماء الخمسة أو السّتّة ..... (٣٦٣ - ٣٦٦)
تنبيهٌ في المذاهب في إعراب الأسماء السّتّة ..... (٣٦٦ - ٣٧١)
أضرب الأسماء المعتلّة ..... (٣٧١ - ٣٧٢)
٣ ـ الألف وموضعه في المثنّى ..... (٣٧٢ - ٣٧٥)
حدّ المثنّى ..... (٣٧٣)
شرط التّثنية ..... (٣٧٤ - ٣٧٥)
تنبيهٌ فيما يُلحق بالمثنّى ..... (٣٧٦)
٤ ـ النّون وموضعها الأفعال (الأمثلة) الخمسة ..... (٣٧٧ - ٣٧٨)
تنبيهٌ في الواو والنّون في قوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ ..... (٣٧٨)
علامات النّصب ..... (٣٨٠ - ٣٨٥)
١ ـ الفتحة ومواضعها ..... (٣٨٠ - ٣٨١)
٢ ـ الألف وموضعها الأسماء الخمسة ..... (٣٨١)
٣ ـ الكسرة وموضعها الجمع بألف وتاءٍ
(جمع المؤنّث السّالم) ..... (٣٨١ - ٣٨٢)
تنبيهٌ في ماهيّة الجمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين ..... (٣٨٢ - ٣٨٤)
٤ ـ الياء وموضعها ..... (٣٨٤)

الموضوع — الصفحة

٥ ـ حذف النّون..(٣٨٤ ـ ٣٨٥)

علامات الخفض..(٣٨٦ ـ ٣٩٨)

١ ـ الكسرة ومواضعها..(٣٨٧)

٢ ـ الياء ومواضعها..(٣٨٧)

تنبيهٌ في عوامل الجرّ..(٣٨٨ ـ ٣٨٩)

٣ ـ الفتحة وموضعها الممنوع من الصّرف..(٣٨٩ ـ ٣٩٨)

العلل المانعة من الصّرف وأمثلتها..(٣٩٠ ـ ٣٩٨)

خفض الممنوع من الصّرف بالكسرة..(٣٩٨)

تنبيهٌ في الخلاف في تسمية الممنوع من الصّرف حال إضافته أو تعريفه بـ"أل" منصرفًا أم لا..(٣٩٩ ـ ٤٠٠)

فائدةٌ في ما يستوي فيه لفظ المنصوب والمجرور..(٤٠١)

علامات الجزم..(٤٠٢ ـ ٤٠٤)

١ ـ حذف نون الرّفع..(٤٠٣)

٢ ـ السّكون وموضعه..(٤٠٣ ـ ٤٠٤)

٣ ـ حذف حرف العلّة..(٤٠٤)

إعراب المضارع المعتل..(٤٠٥ ـ ٤٠٦)

تقدير علامة الإعراب..(٤٠٧ ـ ٤١٠)

الموضوع — الصفحة

فصلٌ يضبط ما في الباب الّذي قبله،
ويحصره تمرينًا للمبتدئ................(٤١١ - ٤١٥)
تنبيهٌ في الأوجه الجائزة عند اتّصال نون الوقاية
بالأمثلة الخمسة................(٤١٦ - ٤١٧)
باب المعرفة والنّكرة................(٤١٨ - ٤٥٩)
تعريف النّكرة وعلاماتها................(٤١٨ - ٤٢٣)
فائدةٌ في أعمّ النّكرات................(٤٢٤)
المعارف السّتّة................(٤٢٥ - ٤٥٩)
١ - الضّمير................(٤٢٥ - ٤٣٣)
تعريفه وأقسامه................(٤٢٦ - ٤٢٨)
حصر الضّمائر................(٤٢٨ - ٤٢٩)
جمع الضّمائر المتّصلة في كلمةٍ................(٤٢٩)
فائدةٌ في أعرف المعارف................(٤٣٠ - ٤٣٣)
٢ - العلم................(٤٣٤ - ٤٣٩)
تعريفه وأنواعه................(٤٣٤ - ٤٣٥)
أقسامه من حيث الإفراد والتّركيب................(٤٣٥ - ٤٣٦)
تقسيمه إلى اسمٍ وكنيةٍ ولقبٍ................(٤٣٦ - ٤٣٧)
تنبيهٌ في تقسيم العلم إلى مرتجلٍ ومنقولٍ، وأنواع النّقل...(٤٣٨ - ٤٣٩)

الموضوع — الصفحة

٣ ـ اسم الإشارة................................(٤٤٠ ـ ٤٤٥)
تعريفه وتقسيم ألفاظه................................(٤٤٠ ـ ٤٤١)
دخول حرفي التّنبيه والخطاب عليه................................(٤٤٢)
مراتبَ المشار إليه................................(٤٤٢ ـ ٤٤٥)
أسماء الإشارة للمكان................................(٤٤٥)
٤ ـ الاسم الموصول................................(٤٤٦ ـ ٤٥٢)
تعريفه وألفاظه النّصيّة................................(٤٤٦ ـ ٤٤٧)
الموصولات المشتركة................................(٤٤٨ ـ ٤٤٩)
تنبيهٌ في احتياج الموصول إلى صلةٍ، وحذف العائد................(٤٥٠ ـ ٤٥٢)
٥ ـ المعرّف بالأداة................................(٤٥٣ ـ ٤٥٦)
تنبيهٌ في نوع "أل" في ثلاثٍ آياتٍ................................(٤٥٦)
٦ ـ المضاف إلى واحدٍ من المعارف................................(٤٥٧ ـ ٤٥٩)
الإضافة المفيدة للتّعريف................................(٤٥٧ ـ ٤٥٩)
رتبة المضاف إلى واحدٍ من المعارف................................(٤٥٩)
باب الأفعال................................(٤٦٠ ـ ٤٦٦)
الأفعال ثلاثةٌ والدّليل على ذلك................................(٤٦٠ ـ ٤٦١)
حدُّ كلٍّ منها................................(٤٦١ ـ ٤٦٢)
أحكام الأفعال الثّلاثة................................(٤٦٣ ـ ٤٦٦)

الموضوع ____ الصفحة

حكم الفعل الماضي .... (٤٦٣)

حكم فعل الأمر .... (٤٦٤)

المضارع وحركة أوّله .... (٤٦٥ - ٤٦٦)

باب إعراب الفعل .... (٤٦٧ - ٥٠٨)

رافع المضارع .... (٤٦٧ - ٤٦٨)

نواصب المضارع .... (٤٦٩ - ٤٨٦)

أَنْ .... (٤٧٠)

لَنْ .... (٤٧١ - ٤٧٢)

كَي المصدريّة .... (٤٧٢ - ٤٧٣)

إِذَنْ .... (٤٧٤ - ٤٧٦)

تَنبيهٌ في شروط النّصب بـ"إذن" .... (٤٧٥ - ٤٧٦)

النّصب بـ"أن" مضمرةً بعد لام كي .... (٤٧٦ - ٤٧٧)

بعد لام الجحد .... (٤٧٧)

بعد حتّى .... (٤٧٨ - ٤٨٠)

تنبيهٌ في أنواع "حتّى" .... (٤٧٨ - ٤٧٩)

فائدة في الأوجه الجائزة في :

« أكلت السّمكة حتّى رأسها » .... (٤٧٩ - ٤٨٠)

بعد أو .... (٤٨٠ - ٤٨١)

الموضوع ـــــــــ الصفحة

بعد الواو والفاء................(٤٨١ - ٤٨٥)
تنبيهٌ فيما يخرج بتقييد النّفي والطّلب بالمحض
في مسألة اشتراط تقدّم أحدهما لنصب الفعل المضارع
الواقع بعد الواو والفاء................(٤٨٥ - ٤٨٦)
الجوازم................(٤٨٧ - ٥٠٨)
أوّلاً : ما يجزم فعلاً واحداً................(٤٨٨ - ٤٩٢)
لَمْ................(٤٨٨)
لَمَّا................(٤٨٨ - ٤٨٩)
لا النّاهية................(٤٩٠)
لام الأمر................(٤٩٠ - ٤٩١)
لام الدّعاء................(٤٩١ - ٤٩٢)
ثانيًا : ما يجزم فعلين................(٤٩٣ - ٥٠٨)
إنْ................(٤٩٣)
مَنْ................(٤٩٣ - ٤٩٤)
مَا الشّرطيّة................(٤٩٤)
إذما................(٤٩٤ - ٤٩٥)
أيٌّ................(٤٩٥ - ٤٩٦)
مَتَى................(٤٩٦ - ٤٩٧)

الموضوع ـــــــــــــــــــــــــــــ الصفحة

أَيَّان .... (٤٩٧ ـ ٤٩٨)
أَيْنَ .... (٤٩٩)
مهما .... (٤٩٩ ـ ٥٠٠)
حَيْثُمَا .... (٥٠٠ ـ ٥٠١)
كيفما .... (٥٠١)
أَنَّى .... (٥٠١ ـ ٥٠٣)
جزمها فعلين لفظًا أو محلاً .... (٥٠٤)
تنبيهٌ في استدراك "إذا" من الجوازم على النّاظم،
وكونها تجزم في الشّعر .... (٥٠٤ ـ ٥٠٧)
حكم اقتران "ما" بهذه الجوازم .... (٥٠٧ ـ ٥٠٨)
باب مرفوعات الأسماء .... (٥٠٩ ـ ٦٥٧)
باب الفاعل .... (٥١٠ ـ ٥٢٣)
حدّ الفاعل .... (٥١٠ ـ ٥١٢)
رفعه بالفعل .... (٥١٢ ـ ٥١٣)
تنبيهٌ في جرِّ الفاعل لفظًا .... (٥١٣ ـ ٥١٤)
اختصاص الفاعل بالرّفع .... (٥١٥)
من أحكام الفاعل .... (٥١٥ ـ ٥١٨)
تنبيهٌ في رفع الفاعل تقديرًا أو محلاً .... (٥١٨ ـ ٥٢١)

الموضوع ــــــــــــــ الصفحة

تنبيهٌ في أنَّ الأصل تقدّم الفاعل وأنّه قد يتقدّم المفعول به
على خلافه .... (٥٢١ - ٥٢٢)
خاتمةٌ في أحوال الفاعل في اللّفظ والمعنى .... (٥٢٢ - ٥٢٣)
باب نائب الفاعل .... (٥٢٤ - ٥٣٣)
أغراض حذف الفاعل .... (٥٢٥ - ٥٢٧)
ما ينوب عن الفاعل .... (٥٢٧ - ٥٢٩)
تغيير الفعل .... (٥٢٩ - ٥٣١)
تنبيهٌ في كيفيّة بناء الفعل المفتتح بتاءٍ زائدةٍ
أو همزةٍ للمجهول .... (٥٣٢)
قسما نائب الفاعل الظّاهر والمضمر .... (٥٣٢ - ٥٣٣)
تنبيهٌ في إنابة أحد المفعولين فيما كان متعدّيًا لاثنين .... (٥٣٣)
باب المبتدأ والخبر .... (٥٣٤ - ٥٤٥)
تعريفهما ورافعهما .... (٥٣٤ - ٥٣٦)
أمثلةٌ لهما وإعرابها .... (٥٣٦ - ٥٣٩)
تقسيم المبتدأ من حيث الإظهار والإضمار .... (٥٣٩ - ٥٤٠)
أنواع الخبر .... (٥٤١ - ٥٤٤)
تنبيهٌ في تعدّد الخبر .... (٥٤٤)

الموضوع ـــــــــــــــ الصفحة

خاتمةٌ في حكم وقوع الظّرف خبرًا عن الأحداث
والأشخاص ....(٥٤٤ ـ ٥٤٥)

باب كان وأخواتها ....(٥٤٦ ـ ٥٥٣)

سبب تسميتها نواقص ونواسخ ....(٥٤٦)

أفعال الباب ....(٥٤٦ ـ ٥٥٣)

تنبيهٌ في توسّط خبر كان وأخواتها ....(٥٥٢ ـ ٥٥٣)

باب إنّ وأخواتها ....(٥٥٤ ـ ٥٦٤)

أحرف الباب ....(٥٥٤ ـ ٥٥٧)

تنبيهان : أوّلهما في تعليل عمل "إنّ" وأخواتها
النّصب ثمّ الرّفع ....(٥٥٧)

ثانيهما : في أنَّ من العرب من ينصب بهذه الأحرف الجزأين.....(٥٥٨)

معانيها ....(٥٥٨ ـ ٥٦٣)

خاتمةٌ في جواز تقدُّم الخبر في باب إنّ وأخواتها إذا كان
ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا ....(٥٦٣ ـ ٥٦٤)

باب ظنّ وأخواتها ....(٥٦٥ ـ ٥٧٤)

أفعال الباب وتقسيماتها ....(٥٦٥ ـ ٥٧٤)

تنبيهٌ في معاني "رأيت" ....(٥٧١ ـ ٥٧٢)

الموضوع ــــ الصفحة

باب النّعت......(٥٧٥ - ٥٨٢)

تعريفه......(٥٧٥)

تبعيّته للمنعوت، وقسما النّعت، وأمثلة ذلك......(٥٧٦ - ٥٨٠)

تنبيهٌ في أغراض النّعت......(٥٨٠)

خاتمة في أحوال تعدّد النّعوت......(٥٨١ - ٥٨٢)

كونه مشتقًّا......(٦١٦)

باب العطف......(٥٨٣ - ٦١٥)

تعريفه......(٥٨٣)

حكمه الإعرابيّ......(٥٨٣ - ٥٨٤)

تنبيهٌ في شرط عطف الفعل على الفعل......(٥٨٦ - ٥٨٧)

حروف العطف عشرةٌ......(٥٨٧ - ٦١١)

تقسيم حروف العطف من حيث التّشريك

في المعنى والإعراب......(٥٨٧)

الواو......(٥٨٧ - ٥٨٩)

تنبيهٌ في إتيان "الواو" بمعنى "أو"......(٥٩٠)

الفاء......(٥٩٠ - ٥٩٣)

تنبيهٌ في إتيان الفاء للسّببيّة......(٥٩٢ - ٥٩٣)

أو......(٥٩٣ - ٥٩٨)

الموضوع ــــــــــــــــــــــــــــــــ الصفحة

تنبيهٌ في إتيان "أو" للإضراب، وبمعنى الواو
عند بعض النّحاة .... (٥٩٦ - ٥٩٨)
أم .... (٥٩٩ - ٦٠٢)
ثمَّ .... (٦٠٣ - ٦٠٥)
تنبيهٌ : يُقال في ثُمَّ : ثُمَّت .... (٦٠٥)
حتّى .... (٦٠٥ - ٦٠٦)
بل .... (٦٠٦ - ٦٠٧)
لا .... (٦٠٧)
لكنْ .... (٦٠٨ - ٦٠٩)
إمَّا .... (٦٠٩ - ٦١١)
الاستغناء عن تكرارها .... (٦١١)
أمثلة النّاظم للباب .... (٦١١ - ٦١٢)
تنبيهٌ في عطف الفعل على الاسم الْمُشْبِهِ له في المعنى ...... (٦١٢ - ٦١٣)
فائدةٌ في الحكمة في ورود العطف بالواو، وبالفاء،
وبالواو والفاء في أوائل بعض السّور،
وهي فائدة نفيسةٌ .... (٦١٤ - ٦١٥)
[باب عطف البيان]
تتمّةٌ في عطف البيان .... (٦١٦ - ٦٢٠)

الموضوع ـــــــ الصفحة

تعريفه.....(٦١٦ - ٦١٧)
جواز كونه نكرةً.....(٦١٧)
جواز كونه بدل كلٍّ من كلٍّ.....(٦١٨)
تعيّنه.....(٦١٨ - ٦٢٠)
باب التّوكيد.....(٦٢١ - ٦٣٩)
تعريفه.....(٦٢١)
التّوكيد المعنويّ.....(٦٢٢ - ٦٣٦)
تعريفه.....(٦٢٢)
توكيد النّكرة.....(٦٢٣)
ألفاظه.....(٦٢٤ - ٦٢٦)
تنبيهٌ في شروط التّوكيد بـ"كلٍّ".....(٦٢٧)
تنبيهان : أولهما : أنّ أجمع وجمعاء لا يثنّيان.....(٦٣٠)
ثانيهما : أنّ أجمع وجمعاء وجُمع لا ينصرفن.....(٦٣١)
ترتيب ألفاظ التّوكيد.....(٦٣٢)
تنبيهٌ في معنى أجمع وأكتع وأبصع وأبتَع.....(٦٣٣)
لا يجوز عطف أسماء التّأكيد بعضها على بعضٍ.....(٦٣٣ - ٦٣٤)
ترتيب توابع أجمع.....(٦٣٤ - ٦٣٦)
التّوكيد اللّفظيّ.....(٦٣٦ - ٦٣٩)

الموضوع ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ الصفحة

خاتمةٌ في أنّه ليس من التّوكيد قوله تعالى :
﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا ۝ وَجَآءَ رَبُّكَ
وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ وليس من توكيد الجملة قول المؤذّنين :
« الله أكبر الله أكبر »..........(٦٣٧ ـ ٦٣٩)
باب البدل..........(٦٤٠ ـ ٦٥٩)
تعريفه..........(٦٤٠ ـ ٦٤١)
حكم البدل..........(٦٤٢)
أقسَام البدل..........(٦٤٢ ـ ٦٥٢)
تنبيهٌ في أقسام البدل بالنّظر إلى التّعريف والتّنكير..........(٦٥٣ ـ ٦٥٦)
خاتمةٌ في أوجه بدل الاسم..........(٦٥٧)
باب منصوبات الأسماء..........(٦٦٠ ـ ٧٧٩)
باب المفعول به..........(٦٦٠ ـ ٦٧٣)
تعريفه وعلامته..........(٦٦١ ـ ٦٦٣)
السّبب في كونه منصوبًا..........(٦٦٤)
حالات الفاعل والمفعول من حيث التّقديم والتّأخير..........(٦٦٤ ـ ٦٦٦)
أقسامه من حيث الإظهار والإضمار..........(٦٦٧ ـ ٦٧٣)
باب المصدر [المفعول المطلق]..........(٦٧٤ ـ ٦٨٥)
تعريف المصدر وأنّه أصل الأفعال..........(٦٧٤ ـ ٦٧٥)

الموضوع — **الصفحة**

تعريف المصدر المنصوب (المفعول المطلق) وناصبه .... (٦٧٦)
أقسامه .... (٦٧٧ - ٦٧٨)
تنبيهٌ في ناصب المصدر المعنويّ .... (٦٧٩)
تنبيهٌ آخر في حذف عامل المصدر .... (٦٨٠ - ٦٨٤)
خاتمةٌ في ما ينوب عن المصدر في الانتصاب
على المفعوليّة المطلقة .... (٦٨٤ - ٦٨٥)
باب الظّرف .... (٦٨٦ - ٧٠٤)
تعريفه لغةً .... (٦٨٦)
تعريف ظرف الزّمان والمكان .... (٦٨٩)
ناصب الظّرف .... (٦٩٠ - ٦٩٢)
تنبيهٌ فيه توضيح وبيان لما تقرّر ولما يأتي .... (٦٩٢ - ٦٩٤)
شرح الظّروف .... (٦٩٤ - ٧٠١)
تنبيهٌ في ما يُعد من المبهم .... (٧٠١ - ٧٠٢)
خاتمةٌ في نيابة المصدر عن الظّرف .... (٧٠٤)
باب الحال .... (٧٠٥ - ٧١٩)
تعريفه لغةً .... (٧٠٥ - ٧٠٦)
حدود الحال .... (٧٠٧)
أحكام الحال وصاحبها .... (٧٠٨ - ٧١٨)

الموضوع ــــــــــــــــــــ الصفحة

تنكيرها .... (٧٠٨)

تأخيرها وتقديمها .... (٧٠٨ - ٧٠٩)

مجيء الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر

وامتناع مجيئها من المبتدأ .... (٧٠٩ - ٧١٢)

تنبيهٌ في التّفريق بين الحال المؤكّدة لصاحبها،

والمؤكّدة لعاملها .... (٧١٢ - ٧١٤)

جمودها .... (٧١٥ - ٧١٦)

تعريف صاحب الحال وتنكيره .... (٧١٦ - ٧١٨)

اشتقاقها وانتقالها .... (٧١٨)

خاتمةٌ في كون الحال غير منتقلةٍ .... (٧١٩)

باب التّمييز .... (٧٢٠ - ٧٣٠)

تعريفه لغةً .... (٧٢٠)

تعريفه اصطلاحًا .... (٧٢٢)

التّمييز ضربان .... (٧٢٢ - ٧٢٧)

أ - مفسرٌ لمفردٍ .... (٧٢٢)

ب - مفسرٌ لنسبةٍ، وهو على قسمين : محولٍ وغير محوّلٍ (٧٢٢ - ٧٢٧)

تنكيره .... (٧٢٧ - ٧٢٩)

تأخيره .... (٧٢٩)

الموضوع ــــــــ الصفحة

تنبيهٌ في ناصب التّمييز بعد الأعداد والمقادير .... (٧٣٠)
باب الاستثناء .... (٧٣١ - ٧٤٥)
تعريفه ونوعاه .... (٧٣١ - ٧٣٢)
أدواته .... (٧٣٣ - ٧٣٥)
حكم المستثنى مع إلاّ .... (٧٣٥ - ٧٤١)
حكم المستثنى بعد الأدوات الأخرى .... (٧٤٢ - ٧٤٤)
تنبيهٌ في إعراب غير وسِوى وسُوى وسواء .... (٧٤٢)
فائدةٌ نفيسةٌ في هل في القوم رجال ونساءٌ
أم رجال ليس إلاَّ .... (٧٤٤ - ٧٤٥)
باب لا .... (٧٤٦ - ٧٥٧)
حكمها وأنواع معمولها .... (٧٤٧ - ٧٥٢)
تكرار لا .... (٧٥٠ - ٧٥١)
حكم نعت اسم لا المفرد .... (٧٥٢)
فائدةٌ في بعض شروط "لا" النّافية للجنس .... (٧٥٣)
خاتمةٌ في تقسيمات "لا" وأنواعها .... (٧٥٣ - ٧٥٧)
باب المنادى .... (٧٥٨ - ٧٦٨)
تعريفه .... (٧٥٨)
حروفه .... (٧٥٨ - ٧٦٠)

الموضوع ــــــــــــ الصفحة

حذف حرف النّداء........................(٧٦١ - ٧٦٢)
أنواع المنادى وحكم كلّ نوعٍ........................(٧٦٣ - ٧٦٥)
تنبيهٌ في الفرق بين النّكرة المقصودة
وغير المقصودة في النّداء........................(٧٦٥)
الأمثلة لأنواع المنادى........................(٧٦٦ - ٧٦٨)
باب المفعول لأجله........................(٧٦٩ - ٧٧٤)
تعريفه........................(٧٦٩ - ٧٧٠)
شروطه........................(٧٧٠ - ٧٧١)
حكمه إذا فقد شرطًا من هذه الشّروط........................(٧٧١ - ٧٧٢)
تتمّةٌ في ما يقوم مقام لام التّعليل في جرّ المفعول لأجله...(٧٧٣ - ٧٧٤)
باب المفعول معه........................(٧٧٥ - ٧٧٩)
تعريفه وأمثلته........................(٧٧٥ - ٧٧٧)
تنبيهٌ في تعريف المفعول معه، ومحترزات التّعريف........................(٧٧٧ - ٧٧٩)
لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله........................(٧٧٩)
باب مخفوضات الأسماء........................(٧٨٠ - ٨٠٦)
أنواع الخافض........................(٧٨٠ - ٧٨١)
حروف الجرّ........................(٧٨٢ - ٧٩٥)
مِن........................(٧٨٢ - ٧٨٣)

الموضوع ـــــــــــــــــــــــــــ الصفحة

إِلَى................(٧٨٣ - ٧٨٤)
الباء................(٧٨٤ - ٧٨٥)
الكاف................(٧٨٥ - ٧٨٦)
في................(٧٨٦ - ٧٨٧)
اللاّم................(٧٨٨)
عن................(٧٨٨ - ٧٨٩)
عَلى................(٧٨٩ - ٧٩١)
واو القسم................(٧٩١)
تاء القسم................(٧٩٢)
بَاء القسم................(٧٩٢)
مُذ ومُنذ................(٧٩٢ - ٧٩٣)
رُبَّ................(٧٩٣ - ٧٩٤)
واو ربّ والخلاف في ناصب الاسم بعده................(٧٩٥)
تنبيهان : أوّلهما : في استدراك بعض حروف الجرّ
الّتي لم يذكرها النّاظم................(٧٩٦ - ٧٩٧)
ثانيهما : في تعلّق حروف الجرّ، وذكر الخلاف في ذلك................(٧٩٧ - ٧٩٨)
باب المضاف................(٧٩٩ - ٨٠٧)
تعريف الإضافة................(٧٩٩ - ٨٠٠)
تجريد المضاف من التّنوين وأل................(٨٠٠ - ٨٠٢)
المسائل الّتي يجوز فيها دخول "أل" على المضاف................(٨٠٢ - ٨٠٣)

الموضوع ـــــ الصفحة

معنى الإضافة وضوابطه .... (٨٠٤ ـ ٨٠٦)
أحكام التّوابع وتعريف التّابع .... (٨٠٧)
خاتمة الكتاب .... (٨٠٨ ـ ٨١٠)
تأريخ فراغ المؤلّف من تأليفه .... (٨١٠)

- ١١ -

فهرس الفهارس

الفهرس ـــــــــــــــــ الصفحة

١ ـ فهرس الآيات القرآنيّة............(٨١٢ ـ ٨٢٨)

٢ ـ فهرس الأحاديث النّبويّة والآثار............(٨٢٩ ـ ٨٣١)

أ ـ فهرس الأحاديث النّبويّة............(٨٢٩ ـ ٨٣٠)

ب ـ فهرس الآثار............(٨٣١)

٣ ـ فهرس أقوال العرب وأمثالها............(٨٣٢ ـ ٨٣٣)

٤ ـ فهرس الأبيات وأنصافها............(٨٣٤ ـ ٨٤٦)

أ ـ فهرس الشّواهد الشّعريّة............(٨٣٤ ـ ٨٤٢)

ب ـ فهرس الأبيات غير الشّواهد............(٨٤٣ ـ ٨٤٤)

جـ ـ فهرس النّظم............(٨٤٥ ـ ٨٤٦)

٥ ـ فهرس الأعلام............(٨٤٧ ـ ٨٥٢)

٦ ـ فهرس القبائل والطّوائف............(٨٥٣ ـ ٨٥٥)

٧ ـ فهرس الكتب الواردة في المتن............(٨٥٦ ـ ٨٥٧)

٨ ـ فهرس المصادر والمراجع............(٨٥٨ ـ ٩٤٦)

٩ ـ فهرس الموضوعات الإجماليّ............(٩٤٧ ـ ٩٥٠)

١٠ ـ فهرس الموضوعات التّفصيليّ............(٩٥١ ـ ٩٧٥)

١١ ـ فهرس الفهارس............(٩٧٦)